

22 56

91A



١٣٤	فصل وطلاق مطلق أو مختار	٢٠٥	فصل وإن قال من له امرأتان الخ
١٣٦	فصل وإذا خالفته الزوجة في مرض موتها مع	٢٠٦	فصل فإن مات بضعهن الخ
١٣٨	فصل وإذا قال خالفك بألف الخ	٢٠٦	فصل إذا كان له أربع نسوة فطلق إحداهن الخ
١٣٩	كتاب الطلاق	٢٠٧	فصل وإذا ادعت أن زوجها طلقها الخ
١٤١	فصل ومن أكره على الطلاق ظلم الخ	٢٠٧	فصل إن طار طائر فقال الخ
١٤٢	فصل ومن مع طلاقه مع تركه	٢٠٩	باب الرجعة
١٤٣	باب سنة الطلاق وبعده	٢١١	فصل وإذا تزوجت الرجعية الخ
١٤٧	باب صريح الطلاق وكأنا	٢١٢	فصل وأقل ما تنقض به عدة الحرة الخ
١٥٠	فصل والكتاب نوعان الخ	٢١٤	فصل والمرأة إذا لم يدخل بها الخ
١٥٣	فصل وإذا قال لامرأته أكرهك الخ	٢١٦	باب الإلزام
١٥٦	باب ما يختلف به عدد الطلاق	٢١٧	فصل والآفات التي يكون بها مولى الخ
١٥٩	فصل وجزء طلاق كفى	٢٢١	فصل وإن قال والله لاوطئتك أن شئت الخ
١٦٠	فصل وإن قال زويته الخ	٢٢٢	فصل وإذا صح الإلزام الخ
١٦٣	فصل وإن قال لزوجة مدخول بها الخ	٢٢٦	كتاب الظهار
١٦٤	باب الاستثناء في الطلاق	٢٢٨	فصل ويصح الظهار الخ
١٦٥	باب الطلاق في الماضي والمستقبل	٢٣٠	فصل في حكم الظهار
١٦٧	فصل ويستعمل طلاق وغمو الخ	٢٣١	فصل في كفارة الظهار وغيرها
١٦٨	فصل في الطلاق في زمن مستقبل الخ	٢٣٢	فصل في ملك رقبة لزمه العتق
١٧٠	فصل وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد	٢٣٣	فصل ولا يجوز في جميع الكفارات الخ
١٧٢	باب تعليق الطلاق بالشروط	٢٣٦	فصل في لم يجز رقبة الخ
١٧٤	فصل وأدوات الشرط الخ	٢٣٧	فصل فإن لم يستعصم الصوم لكبر
١٧٦	فصل وإن قال العاصي أن دخلت الدار فانت طالق الخ	٢٣٩	فصل ولا يجوز في طعام وعتق وصوم الابنة
١٧٧	فصل في تعليقه بالحيف	٢٤٠	كتاب اللعان وما يلحق من النسب
١٨٠	فصل في تعليقه بالطلاق الخ	٢٤٢	فصل والسنة أن يتلاعنا فيما
١٨٤	فصل في تعليقه بالخلف	٢٤٣	فصل ولا يصح اللعان الخ
١٨٦	فصل في تعليقه بالكلام	٢٤٦	فصل التلغف الذي يترتب عليه الحد الخ
١٨٨	فصل في تعليقه بالأذن في الخروج	٢٤٧	فصل فإن صدقته الزوجة فيما رماها به الخ
١٨٨	فصل في تعليقه بالمشيئة	٢٤٩	فصل وإذا حكم اللعان بينه ما ثبت له أربعة أحكام
١٩١	فصل في مسائل متفرقة	٢٥١	فصل ومن شرط نفي الولد الخ
١٩٥	باب التأويل في الخلاف	٢٥٣	فصل فيما يلحق من النسب الخ
١٩٦	فصل ولا يجوز التحيل لاسقاط حكم اليمين	٢٥٤	فصل وإن طلقها طلاقا رجعا الخ
١٩٧	فصل وإن استطلقه ظالم الخ	٢٥٦	فصل ومن اعترف بوطء أمته في الفرج أو
٢٠٢	فصل في الإيمان التي يستخلف بها النساء	دونه الخ	
أزواجهن		٢٥٧	كتاب العدد
باب الشك في الطلاق		٢٦٠	فصل الثانية المتوفى عنها زوجها

صفحة	مصحف	صفحة	مصحف
٢٦٢	فصل الثالثة ذات القروء الخ	٣٢٨	فصل وتجب نفقة طهر
٢٦٣	فصل الرابعة المغارقة في الحياة الخ	٣٢٩	فصل ويلزم السيد نفقة رقيقه فتركها بغيرهم
٢٦٤	فصل الخامسة من ارتفع حبيضا	٣٣٠	فصل ويلزم الماعن طاعة بائنه ولو عطيبت
٢٦٥	فصل السادسة امرأة المعقود	٣٣١	باب الحضانة
٢٦٩	فصل وان وطئت معتدة بشبهة الخ	٣٣٢	فصل ولا حضانة لرقبي الخ
٢٧١	فصل وان طلقها الزوج واحدة الخ	٣٣٣	فصل واذا بلغ الغلام سبع سنين الخ
	فصل ويلزم الاحداد	٣٣٤	كتاب الجنائيات
٢٧٣	فصل وتجب عدة الوفاة الخ	٣٣٥	فصل وشبه العمد ويسمى خطأ العمد وعد
٢٧٦	فصل وقد تدبأ بشئ شاءت الخ	٣٣٦	فصل وفيه العمد ويسمى خطأ العمد وعد
٢٧٧	باب الاستبراء	٣٣٧	فصل وفيه العمد ويسمى خطأ العمد وعد
٢٧٩	فصل وان وطئ أمته ثم راد تزويجه أو بيعها لم يحز	٣٣٨	فصل وفيه العمد ويسمى خطأ العمد وعد
٢٨٢	فصل ويجوز له إجراء حامل الخ	٣٣٩	فصل وفيه العمد ويسمى خطأ العمد وعد
	كتاب الرضاع	٣٤٠	فصل وتقتل الجساعة بالواحد
٢٨٥	فصل ولا يثبت الحرمه بالرضع الا بشرط الخ	٣٤١	فصل وان اشترك في القتل اثنان الخ
٢٨٧	فصل واذا تزوج كغيرة ذاب ابن من غيره الخ	٣٤٢	باب تروط القصاص
٢٨٨	فصل وكل من أفسد نكاح امرأته الخ	٣٤٣	فصل ولو قطع أنف عبد الخ
٢٩١	فصل واذا طلق كغيرة عدخلها الخ	٣٤٤	باب استيفاء القصاص
٢٩٢	فصل واذا طلق امرأته وطأ منه لبن الخ	٣٤٥	فصل ولا يستوفى القصاص ولو في النفس الا
٢٩٣	فصل متى كان مفقدا السكاح جباة الخ	٣٤٦	محصنة السلطان أو نائه وحرها
	فصل واذا رضعته ائمة امرأته مصغرة الخ	٣٤٧	فصل ولا يجوز استيفاء القصاص في النفس
٢٩٧	فصل واذا تسلك في الرضاع الخ	٣٤٨	باب العفو عن القصاص
	كتاب النفقات	٣٤٩	باب ما يجب تقصاها فيما دون النفس من
٣٠١	فصل وعليه نفقة المطلقة الخ	٣٥٠	الاطراف والمراح
٣٠٢	فصل ويلزم مدق القوت في الزوجة الخ	٣٥١	فصل ويشترط للقصاص في الاطراف ثلاثة
٣٠٥	فصل واذا بدلت الزوجة نسبه نفسها الخ	٣٥٢	شروط
٣٠٧	فصل واذا فترت المرأة الخ	٣٥٣	فصل والشرط الثاني الممانلة في الاسم والموضع
٣١٠	فصل واذا اهرس الزوج بنفقته الخ	٣٥٤	فصل والشرط الثالث استنواؤه في الصحة
٣١٢	فصل وان منه زوج الخ	٣٥٥	والكسب
٣١٣	باب نفقة لأزربو وأمينا في مهاتم	٣٥٦	فصل النوع الثاني الجراح الخ
		٣٥٧	فصل وان اشترك جماعة في قطع طرف الخ



فهرست الجزء الثالث من شرح منتهى الارادات للشيخ الاسلام  
الشيخ منصور بن يونس الهمداني الحنبلي

صفحة	كتاب النكاح	صفحة
٢	فصل ويباح لمن أراد خطبة امرأته الخ	١٣٧
٦	فصل يحرم قصر الخ	١٤٢
١٣	باب وكفى النكاح وشروطه	١٤٦
١٧	فصل وشروطه خمسة	١٥٩
٢٠	فصل الثالث الولي	١٦٤
٢٦	فصل ووكيل كل ولي يقوم مقامه	١٧١
٣٣	فصل وان استوى وليان فاكثر في درجة مع	١٧٨
٣٦	التزوج الخ	فصل في التزوج
٣٩	فصل ومن قال لامته التي جعل له نكاحها الخ	فصل في التزوج
٤٢	فصل والشروط الاربعة الشهادة	١٨١
٤٦	باب موانع النكاح	١٨٤
٥٢	فصل الضرب الثاني المحرمات الى ابد	فصل في المانع
٦٠	فصل النوع الثاني المحرمات لما رضى بزوج	١٨٨
٦٧	باب الشروط في النكاح	فصل ولا يصح الا بعوض
٦٩	فصل القسم الثاني من الشروط	١٩١
٧٢	فصل وان شرطها مسلمة	١٩٥
٧٨	فصل وان عتقت كلها تحت رقيق كله القسم	فصل من سبيل الخلع الخ
٨٣	باب حكم العيوب في النكاح	١٩٧
٨٨	فصل ولا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد	٢٠١
٩١	فصل وليس لولي صغير الخ	فصل اذا خالعت في مرضه وتها الخ
٩٢	باب نكاح الكفار	٢٠٣
٩٦	فصل وان أسلم الزوجان معا	فصل اذا قال خالعتك بألف فأنكرته الخ
٩٩	فصل وان أسلم كافر وتحتته أكثر من أربع الخ	٢٠٥
١٠٣	فصل وان أسلم حرة وتحتته زوجات الخ	فصل ومن صح طلاقه الخ
١٠٦	فصل وان ارتد أحد الزوجين الخ	٢١٢
١٠٧	كتاب المداق	باب سنة الطلاق وبدعته
١١٢	فصل ويشترط علم المصداق	٢١٧
١١٦	فصل وان تزوجها على غير ما رخصت به الخ	فصل وان قال أنت طالق أحسن الطلاق الخ
١١٩	فصل ولا يزوج بكراً وبنتين بعدون مصداق منها	٢١٩
١٢١	فصل وان تزوج عبدان من سببه صح	باب صريح الاطلاق وكتابته
١٢٣	فصل وكل تزوج بعد عقد جميع الخ	٢٢٥
١٣٠	فصل وبسقط المداق كالألحى غير ممتعة	فصل وكثافته نوعان
١٣٤	فصل وإذا اختلف الزوجان الخ	٢٣٠
		فصل وقوله لا امرأته أمر بك كناية
		٢٣٤
		باب ما يختلف به عند الطلاق وما يتعلق به
		٢٣٥
		فصل وجز مطلقه كفى
		٢٤٢
		فصل في تخالفه عند الطلاق وما يتعلق به
		٢٤٤
		باب الاستثناء في الطلاق
		٢٤٧
		باب الطلاق في الماضي والمستقبل
		٢٤٩
		فصل ويسن عمل طلاق ويحوى استعمال القسم
		٢٥٠
		فصل في الطلاق في زمن مستقبل الخ
		٢٥٤
		باب يتعلق بالعلاق بالشرط
		٢٥٥
		فصل وأقوات الشرط الخ
		٢٥٨
		فصل وان قال عامي أنفت بفتح الهمزة الخ
		٢٦٠
		فصل في قسمة الطلاق بالحيض
		٢٦٣
		فصل في قسمة الطلاق بالولادة

مصحفه

٢٦٥ فصل في تعليقه بالطلاق

٢٦٩ فصل في تعليقه بالخلف

٢٧١ فصل في تعليقه بالكلام الخ

٢٧٣ فصل في تعليقه بالمشقة

٢٧٦ فصل في مسائل متفرقة

٢٨٠ باب التأويل في الخلف

٢٨٣ باب الشك في الطلاق

٢٨٦ كتاب الزمة

٢٩١ فصل وان طلقه احرثا لا الخ

٢٩٣ كتاب الايام وأحكام المولى

٢٩٥ فصل وان جعل غايته مالا أو جد الخ

٢٩٧ فصل ويصح الايلاء من كل زوج يصح طلاقه الخ

٣٠٠ كتاب الظهار

٣٠٢ فصل ويصح الظهار من كل من يصح طلاقه

٣٠٤ فصل في كفارة الظهار

٣٠٨ فصل فان لم يستطع صوماً فكبر الخ

٣١٠ كتاب اللعان

٣١٢ فصل وشروط اللعان ثلاثة

٣١٤ فصل ويثبت بهما ثلاثة أحكام الخ

٣١٦ فصل فيما يلحق من النسب

٣١٨ فصل ومن ثبت أنه وطئ الخ

٣٢٠ كتاب العدد

٣٢٨ فصل وان وطئت معه متدة يشبه الخ

٣٣٠ فصل ويحرم احدى فرق ثلاث

٣٣٤ باب استبراء المرأة

٣٣٨ فصل ويستبراء حامل بوضع

٣٣٩ كتاب الرضاع

٣٤٠ فصل ويصح به رضاع شرطان

٣٤٢ فصل ومن تزوج فأتى لبن الخ

٣٤٤ فصل وكل امرأة أفسدت نكاح نفسها

مصحفه

برضاع الخ

٣٤٥ فصل وان شك في رضاع الخ

٣٤٧ كتاب النفقات

٣٤٩ فصل والواجب على زوج دفع قوت الخ

٣٥١ فصل ومطلنة زوجية كزوجة

٣٥٣ فصل ومضى تسلم زوج الخ

٣٥٥ فصل ومضى أحسن نفقة معسرا الخ

٣٥٦ باب نفقة الأقارب

٣٥٨ فصل ويحب اعفاف من يحب له النفقة

٣٦٠ فصل وتزومه نفقة وسكن الخ

٣٦٢ فصل على مالك هبيمة أطعمها

٣٦٣ باب الحصانة

٣٦٤ فصل وان بلغ صبي سبع سنين الخ

٣٦٥ كتاب الجنائز

٣٦٨ فصل وشبه المدان بقصد جنابة لا تقتل غالباً الخ

٣٦٩ فصل وان خطأ شرباً ان الخ

٣٧٠ فصل وبقتل المدد بواحد الخ

٣٧٢ فصل ومن أمسك انساناً لا يخرج

٣٧٣ باب شروط القصاص

٣٧٤ فصل الشرط الثالث مكاناً مقتول الخ

٣٧٥ فصل الشرط الرابع كون مقتول ليس بولد الخ

٣٧٦ باب استيفاء القصاص في النفس وما دونها

٣٧٩ فصل ويحرم استيفاء قود بلا حضرة سلطان أو نائبه

٣٨٠ فصل ومن قتل أو قطع عهده الخ

٣٨١ باب العقوبن القصاص

٣٨٣ باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس

٣٨٦ فصل ومن أذهب بعض لسان أو مارت الخ

٣٨٦ فصل النوع الثاني

### الجزء الثالث

من كشف القناع على متن الاقناع لشيخ  
مناخ الاسلام وأحمد الكبراء الفخام  
صاحب الافتاء والتدريس العلامة  
الشيخ منصور بن ادريس  
الحنبل رضي الله تعالى  
عنه وأرضاه  
آمين

﴿وبهامشه ثمر - انتهى لشيخ الاسلام وقدوة الانام  
وخاتمة المحققين وبقية الموفقين الشيخ منصور  
ابن يونس البسوف الحنبل رحمه الله  
وجعل الجنة متواة آمين﴾

﴿طبع بمعرفة الاجلين المحترمين الشيخ محمد و لشيخ أحمد  
ابن عمر باحكيم على نفقة الحاج مقبل بن عبد الرحمن  
الذكير أتاب الله الجميع من قبض  
فضله الخير الكثير آمين﴾

### ﴿ الطبعة الأولى ﴾

﴿ بالطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجريه  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ﴾

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

(كتاب النكاح) لغة الوطء  
التي قاله الأزهرى وقال  
المجوسى النكاح الوطء وقد  
يكون العقد ونكحتها ونكحت  
هي أي تزوجت أنتي وإذا قالوا  
نكح فلانة أو بنت فلان أرادوا  
عقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته  
زوجته لم يريدوا إلا الجماع فترد  
كرامته أو زوجته أشار إليه أبو  
علي الفارسي (وهو) أي النكاح  
شرع (حقيقة في عقد التزويج)  
لصحة فقهه عن الوطء فيقال هذا  
سفاح وليس بنكاح وصحة النفي  
لدليل الجواز لا تصرف اللفظ  
عند الإطلاق إليه وتبادر إلى  
الذهن دون غيره (بجائز في  
الوطء) لما تقدم وقيل النكاح  
حقيقة في الوطء بجواز العقد  
لأنه سبب الوطء وقيل حقيقة في  
مجموعهما فهو من الألفاظ  
المتساوية قال ابن رزق إنه  
الاشباهة لا يطلق الضم لأن  
القول بالاشباهة مخصص بمن  
الاشتراك والمجاز لانها على  
خلاف الأصل (والاشبه) أنه  
أي لفظ النكاح (مشترك)  
بين العقود والوطء يطلق على كل  
منهما على افتراء حقيقة قال  
في الانصاف وعليه الأكثر أنه  
لوروده في كل منهما والأصل في  
الاشتقاق الحقيقة (والمعقود)  
أي الذي يرد (عليه) عقد  
النكاح (المنفعة) كالاجرة  
قوله في انفس وعقل القاضي أبو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ﴿ كتاب النكاح وخصائص النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

وذكرت هنا لنها في النكاح أكثر مما في غيره (وهو) أي النكاح لغة الوطء ومنه قولهم  
تناكحت الأشجار أي انضم بعضها إلى بعض وقوله

أيها المنكح انثر ما سهلا • عسر الله كشفه يجمعان

وعن الزجاجة النكاح في كلام العرب معنى الوطء والعقد جملة قال ابن حنبل عن أبي  
علي الفارسي فرقت العرب فرقاً لطيفة فيصرف به موضوع العقد من الوطء فإذا قالوا نكح  
فلانة أو بنت فلان أرادوا تزويجها والعقد عليها وإذا قالوا نكح امرأته لم يريدوا إلا الجماع لأن  
بذكر كرامته أو زوجته يستغنى عن العقد وشرعاً (عقد التزويج) أي عقد يصرف به لفظ  
نكاح أو تزويج أو تزجه (وهو حقيقة في العقد بجواز الوطء) لأنه المشهور في القرآن  
والأخبار وقد قبل ليس في الكتاب لفظ النكاح بمعنى الوطء إلا قوله تعالى حتى تنكح زوجاً  
غيره فليبرح حتى تدرك عسلته والصفة فقهه عن الوطء فيقال هذا نكاح وليس سفاح وصحة  
نفي دليل الجواز ولأنه يصرف إليه عند الإطلاق ولا يتبادر إلى ذهن إلا أنه هو مما نقله العرف  
وقبل أنه حقيقة في الوطء بجواز العقد كس ما تقدم لمساق الأصل عدم النقل واختاره  
القاضي في بعض كتبه والأشهر أنه مشترك قاله في الفرق وعقال في الانصاف وعليه الأكثر  
قال ابن رزق إن الأشبه حقيقة في كل واحد باعتبار إطلاق الضم لأن القول بالتواضع  
من الاشتراك والمجاز لانها على خلاف الأصل (والله قود عليه) أي الذي يتناولها عقد  
النكاح ويقع عليه (منفعة الاستمتاع لأملاكها) أي ملك المنفعة قال القاضي في أحكام  
القرآن المعقود عليه الحل لملك المنفعة ولهذا يقع الاستمتاع من جهة قال وجعل أنه لا ملك  
لها ووسائل بل العتق ودعا إليه الأزواج كالمشاركة وهو مشرع لا إجماع وسنده قوله تعالى  
فإنكبروا مطاعن لكم من النساء وأنكسروا أنبياء منكم وقوله عليه السلام يا معشر النساء



لعله لا يقوم بها أو يستعمل عن العلم والمادة عما فائدة فيه (ويجب) النكاح بنسرو (عنى من يخاف منكره (ز) وتدر على نكاح حر (ولو) كان خوفه ذلك (فلما من رجل وامراه) لانه يزعم اعفاف نفسه وصبره عن الحرام وطوبى بقبه النكاح وظاهر كلام احمده لا فرق بين التذرع والافتقار للعاجز عنه واحتج بانه عليه الصلاة والسلام كان يصنع وما عنده من شيء وعسى وه عنده من شيء ولاه عليه السلام زوجا رجلا ثم تدر على خاتم من حديثه ولو وحدا لا زاموه ولكن له مراده خرج به انه اريد في اشرار وعذا في حق من يمكنه تزويج من امره لا يمكنه قال تعالى فقلوا يستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغف لهم الله من فعله انتهى يقرر صالح يقرض ويتزوج ومن امره والده أو أحد عها فليزوجها (ويقول) النكاح (حيث) أي حين وجوبه (عسى ج واحد) زوجه خشية النوع في محذور (ولا يكتفى) في الخروج من وجوب النكاح حيث وجب باليقين ولا (بمرة) أي بان يتزوج مرة (بسل كوب) التزويج (في مجموع) المهر يحصل الاحتف صرف الف من الحرام (ويجوز) نكاح مسلمة (بما حارب) امرأته (انظر أسير) ولا تزوج منه فان لم يكن منه ولم تزوج ولو مسلمة انه لا يظن وجسه ان كانت معه ما وعلى ما تقدم

بشكاح من لا يريد نكاحها لعدم حصول الفرض بها (فلا يكون عاقا) بمقتضى ما في ذلك (كأكل  
من لا يريد) أكله (ويجب) النكاح بالزمن ذي الشهرة لخديث من نذر أن يبيع الله  
قلعه وأما نحو العين فغير بينه وبين الكفارة كما في المباحث أذا نذرها على ما يأتي في النذر  
(وأيسر له) أي المأكل دخل دار كفر بأمان كمنابر (أن يزوج) بدار حرب الاضرورة (ولا  
يفسر) بدار حرب الاضرورة (ولا يغازر) حتى أن كانت معه) وأما قوله أمة أشترها منهم (بدار  
حرب الاضرورة) ولم ينص عليه في رواية بخنبل وعلى مقتضى قوله له نكاح أسمة أو  
صغيره فانه على قول من أجل الولد الثلاث استدقاه إلى ذلك حتى قلته وقال بضائه لا يأمن أن  
يغازر حتى غيرهم فعليه لا ينكح حتى الصغيرة والأسمة وأما أن كان في جيش المسلمين فله  
أن يزوج ما يرى من سيد من أبي هلال الله بقلعه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج اسماء  
بنت عيسى أبا بكر وهم تحت الخيل أنات رواه سعيد ولأن الكفار لا يدهم عليه أسمة من فداد  
لإسلامه وقال في المغني والشرح في أحرم المأكل وأما الأسيرة فظاهر كإدمان أحمد لأجل أن التزويج  
مادام أسير إلا أنه ينعس من وطأ رأتها إذا سرت معه مع صحة نكاحها ما انتهى فظاهر ولو  
اضرورة كما هو مقتضى كلام المنتهى (ويصح النكاح) بدار الحرب (ولو في غير الضرورة)  
لأنه نصير من أهل في عمله (ويجوز علة) ظاهره سواء هم ابتداء النكاح أو حازن غلبت  
عليه الشهوة أبيع له نكاح مسلمة ولعل عنها وقال في الإنصاف حيث حرم نكاحه الاضرورة  
وفصل وجب عزله والاستعانة به ذكر في الفصول قلته في بابها (ولا يزوج) بدار  
حرب (منهم) أي من الكفار بل حيث احتاج تزوج المسلمة لأنه أقرب لسلامة الولد منهما  
أن يستعبد (ويستحب) لمن أراد النكاح أن يخبر (نكاح دينه) لخديث أبي هريرة مرفوعا  
تسبح المرأة أربعين مرة وأما ما رواه أبو داود في تفسيره أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول تزوجوا  
عليكم ويستحب نكاح (الود) لخديث أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تزوجوا  
يودوا الولود فاني مكار بك الام يوم القيامة رواه سعيد وعرف كون البكر ولولا يكونان من نساء  
مرفوعة بكرة الاولاد (و) يستحب نكاح (بكر) لقوله عليه السلام لما قرأها لا يكر انكاحها  
ولذلك منفق عليه (الا أنه يكون من محبة في نكاح الشب ارج) بمقتضى ما في البكر وأن  
سكون (من بيت معروف بالدين والفتنة) لأنه مغتنة دينها وقتنا اعتبارا وأن تكون  
حسنة هي النسبة أي طيبة الأصل تكون ولها محاسن فانه بما أشبه أهلها ونزع اليهم  
و (ـ) يعني تزوج (بتنزل ولو لقطعة ومن لا يعرف أبوها) يستحب (أن تكون حيلة)  
لأنه أسكر انفسه وأغض لصره وأكمل لمدته ولذلك حاز النظر فسل النكاح ولما دلت على  
هر بركة قبل ما رسول الله أي النساء خير ما لي تنسره اذا نظرت وطيبه إذ أمر بالتحاق في  
انكحائها لقوله عليه السلام رواه أحمد والنسائي وقد قيل ان الغراب يحب منات ألم أصبر  
وعن يحيى بن حمزة أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير فائدة ما فداها الله المسلم بعد إسلامه  
أمرأة حرة تدره أن نظرت لغيره تضعه إذا أضرها وتحفظه في غيبته في المأكل ونفسه رواه سعيد  
ثم قد أن تكون (جنبية) لأن ولداها يكونان أحب والله لا يأمن الطلاق فيفيض مع  
الفرقة فيه فقيمة رسمها أو يوصله لأن النكاح راد للشهوة ولا تصلح الشهوة مع الجماع  
لا في باب النسيء وروى عنه ذلك إلى ولداها وتديقيل اعتبارا لجماعها ولها ضامع  
ومحتملة (و) يستحب (أن لا تزويج) واحدة فإن حصل بها الانفاف) لما فيه من التعريض  
لغيره لئلا يولي ولن تستطيعوا أن تعدوا لغيره الساع ولو حرصت وقال صلى الله عليه وسلم من كان  
لأمره قلب نكاح واحد أضرها يوم القيامة وشدة ما لرواها الحنة إذا أراد أحد أن يزوج أو

في الفصول (وبجزئ سرهه)  
 أي النكاح حيث وجب أو  
 استحب لقوله تعالى فواحدة  
 أو ما ملكت أيمانكم والتفسير  
 أنها يكون بين متساويين  
 (وسن) إن أراد نكاحاً (تخير  
 ذات الدين) لم يحدث أي  
 حر يزعمون فتكسب المرأة  
 لاربع لها ولعسها ولجملها  
 ولدينها فافسر بذات الدين  
 تربت يد المشتق عليه (الولد)  
 لمحدث أنس زعموا تزوجوا  
 الولد الولد فاني مكر بكلام  
 يوم القيامة وما سعيد (البكر)  
 لقوله عليه السلام لغيره فلا  
 بكر أتلاعب وتلاعب لمشتق  
 عليه وبعد عرف كون الذكر ولداً  
 يكونها من نساء يسرفن بكثرة  
 الأولاد (الحسية) لخصبة  
 ولها فانه رعا أشبه أهلها  
 وزرع الهيم أي على مقبهم  
 (الأجنبي) لأن ولدها الضرب  
 ولأنه لا يمان الفسق في قضى  
 مع القرابة إلى قطعة الرحم  
 وسن أنه تخير الجيلة للغير  
 ولأنه أمكت لنفسه وأغض  
 لصره وأكل لمودته وإدك  
 شرع النظر قبل النكاح وعن  
 أبي هريرة قال قال رسول الله  
 أي النساء خير قالن الله  
 بطرائع وأعطته إذا رولا لخاله  
 في نفسها ولا في ماله عما كرهوا  
 أحموه في (ولأنه) قال  
 ديباً حتى يحمده (لجملها) قال  
 أحمد إذا خطب رجل امرأة قال  
 عن جملها وأولاهن جسد  
 عن دينها فان جسد تزوج وان لم  
 يحمده يكون رداً لاجل الدين ولا  
 بسأل أولاهن الدين فان جسد

يسرى فقال يكون لجمليها يد كونهما سميتم وكان يقال من أراد أن يتزوج امرأة فليستبه  
 شعرها فان الشعر وجهه وقبر واحد الوجه من واحد النساء التريكات وأصلهن الخلبات  
 لم تعرف أحدًا وليست به من الخلق كقالي أن يتيقن جود دينه وقوميلاتها إليه وليست به لخال  
 إطلاق البصران الذين ترى غير القند وعلبه على غير ما هو عليه من ذلك العشق  
 فيك البدن والذين ولا يسأل من دينها حتى يحمدها (ويسن) لمن أراد خطبة  
 امرأة وخطب على ظن ما يجتبه الخطر جزمه الخلوفاً وابن عقيل وصاحب الترجيب وغيرهم  
 قال في الانصاف وهو الصواب قال الزركشي وحده ابن عقيل وابن الجوزي مستحباً وهو  
 ظاهر الحديث (وكال الأكثر بياح) جزمه في المحدثات والمذهب المختوب والنداسة  
 والكافي والرماني والداودي الصقير واغناطي وغيرهم وقدم في القروع وتخير بد العناء قال في  
 الانصاف هذا المذهب (لوروده) أي الأمر بالنظر (بالمخضر) أي المتعزى المتغير  
 عن شعبة أنه خطب امرأة قاله النبي صلى الله عليه وسلم انظر إليها فمضى أخرى أن يؤتمر بينكما  
 رواه النسبة الأبا داود قال في التمهيد يقال آدم انكسركم بأدم أما بالسكون أي الفروغ  
 (لمن أراد خطبة امرأة) بكسر الخاء (وخطب على ظن ما يجتبه الخطر وكره) أي النظر  
 (ويشامل المحسن ولو بلاذن) أن أمن الشهوة من المرأة (وله) أي عدم الاذن (أولى)  
 لمحدث جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر  
 منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل قال في الخطب جابر بن سمرة في سنة فكنتم أفتيها حتى  
 رأيت منها بعض ما دعى إلى نكاحها رواه أحمد وأبو داود (ان أمن) الذي أراد خطبة امرأة  
 (الشهوة) أي ثورانها من غير خاف (أي ما ظهر منها) أي المرأة (فأيا كوجه موقفة  
 ويدوقد) لأنه عليه السلام لما دنف في الطهر ألباهم غير علم أنه أذن في النظر إلى جميع  
 ما ظهر غير ما بالدا كن أفراد الوجه ما ظهر من مسارك كغفره في الطهور ولا به يظهر قالنا أشبه  
 الوجه (فان لم يمتد له النظر أكرهه) أي النظر (بمثالها) ثمة (تأملها)  
 ثم تصفها (ليكون على بصيرة) (وتنظر المرأة إلى الرجل إذا عزم على نكاحه لا يعبها  
 متعابها منها) وهذا أفتا يظهر على قول من يقول لا تنظر المرأة من رجل والمذهب كما  
 يأتي أنها تنظر إلى ما دعاها من سرته وركنته وان كان المراد أنه يسفها عما يجتبه على قول غير  
 الأكثر (قال ابن الجوزي في كتاب النساء يستحب أن أراد أن يتزوج امرأة أن ينظر إليها  
 شاباً متحشياً الصور ولا يزوجهما) بالمال الموهبة (وهو أفتي وياقي في الباب بعده  
 وعلى من استشير في خاطبه أو خطوبه أن يذكر ما فيه من مسا) أي عيوب (وغيرها)  
 ولا يكون غيبة محرمه إذا قصد به النصف (لمحدث استشاره مومن وسدب الدين النصيحة  
 وبأني في الله هاديات بأوسع من هذا) (وان استشير في أمر نفسه بينه كقوله عندى شع وخطي  
 شديد ونحوهما) لعدم مسبق (ولا يصلح من النساء من فطال ليشها مع رجل ومن التفتيل  
 أن يتزوج الشيخ حسنة) أي شابة (ومع) الزوج (المرأة من محاطة قاله أسافه فم  
 يفسدنها عليه والأولى أن لا يسكن) الزوج (بها عند أهلها) لسقوط حرمة عند هذا ذلك  
 (وان لا يدخل بنته مراهق ولا يأن لها في الخروج) من بيتها لأنها إذا اعتاده لم يتكمن من  
 متها بعد (ولرجل نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم (و) نظر (رأس وساق  
 من الأمة المستامة ومع الخطيب سراً) لأن المحاجدة عسة إلى ذلك كالمخطوبه وأولى لأنها  
 تزداد لاسماعة وغيره من الفجورة وحدهما يندى غشواً والقصد يحصل برؤي ذلك ما كني به  
 (وكذا الأمة غير المستامة) ينظر منها إلى هذه الأعضاء الستة قطعه بالقاضي في الجامع الصغير

سأل عن الجسد فان لم يحمدها الجمال لا للدين (ولا تنس) أن يادة على واحدة لأنه قد يرضى الحر وأراد أن يتزوج أو يسرى

فقال يكون له العلم بذكره اسمتين

٦

وكان يقال من تزوج امرأة فليس بشعر ما كان الشعر وجهه فقير وأحد

الوجهين وينبغي أن تكون  
المرأة من بيت معروف بالدين  
والقناعة وأن تكون ذات عقل  
لا جاهل وأن عتق زوجته من  
مخالطة النساء فأنه يفسدنها  
عليه وأن لا يدخل بيته مراهاقا  
ولا يأذن لها في الخروج وأحسن  
النساء التي ركبات وأصلهن الجلب  
التي تعرف أحد أوليها والعقل  
الاطلاق العبر فان العبد يرى غير  
المقدور عليه على غير ما هو عليه  
وربما وقع من ذلك المشتق  
في تلك البدن والذين هن اتلى  
شي من ذلك فليست كغير عيوب  
النساء

فصل في بيان أراد خطبة  
امرأة بكسر الهمزة (وطلب  
على خطبة اجابته نظرا لما يظهر منه  
فأجابا كوجوه يرفقون بدو قدم  
شدت اذا خطب أحدكم المرأة  
فقدر أن يرى منها بعض ما يدعو  
الى تركها فافعل رواء أحمد  
وأبو داود وأبو النضر الذي اذ الذي  
أفقه عز وجل في قلب امرئ خطبة  
امرأة فبلا ناس ان ينظر اليها  
رواه أحمد وابن ماجه من  
حديث محمد بن مسلمة عن أنس  
ابن شعبة أنه خطب امرأة فقال  
الذي صلى الله عليه وسلم انظر  
اليها فإنه أحرى أن يؤذم بينكما  
رواه النسائي وأبو داود ومعنى  
يؤذم أي يؤذي ويؤتى والأمر  
بدن عبد المحظوظ بالاجابة  
(وكرر ويؤمل الحسن بلا  
اذن (امرأة) أن من أنشده  
في ثوبه (من غير خشية)  
خلعت جابر روعا وتخط  
حذمت ثم ردة واستطاع أن

واختاره في المعنى لانه روى عن عمر انه رأى امرأة متعلمة ففتر بها بالدفرة وقال أنه شبيه بالحرث  
بالكاع وروى أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أوطى على صفة قال الناس لا ندري  
أجلها أم المؤمنين أو أم ولده فقالوا ان جفا فهي أم المؤمنين وان لم يجف جفا فهي أم ولدها  
ركب وطأها خلفه وما لحاظ بينه وبين الناس متفق عليه وهذا يدل على أن عدم حب الاماء  
كان مستغنيا عن محرم (وهو) أي ما ذكره المصنف من أن حكم الامة غير المتسامة  
كالمسامة (أصوب مما في التنقيح) حيث قال ومن أمة غير متسامة الى غير هذه صلاة وتبعم في  
المنتهى قال في شرحه وما ذكره في التنقيح مخالف للمعنى الذي أجمع النظم من أحله وقال والذي  
يظهر التسوية بينهما (و) رجل أيضا نظروا وجهه ورقته ويدونهم ورأس وما في (من ذات  
محارمه) قال القاضي على هذا الرواية يباح ما يظهر غالبا كالرأس واليدون الى المرفقين  
(وهن من محرم عليه على التأيد بسبب) كانت وجهته وخالته (أوسبب مباح) كاخته  
من رضاع وأم زوجته وربيبة دخل بأهلها وحليلة أبها وابن (عمرتها) أحسن ارفع  
الملاحضة لأن محرمها تنطق عليه (النساء التي صلى الله عليه وسلم فلا) يباح النظر  
اليهن من غير المسد كقول ابن في قوله تعالى لا جناح عليهن في آياتهن الآية لقوله تعالى  
واذا نساكوهن منا عا فأسألهن من وراء حجاب (وتقدم) ذلك (في المحج) مفصلا  
(فيسر) على زان (النظر الى الأم من غير ما هو) الى (بنتها) لانه ليس بمحرما لها  
(لأن محرمين بسبب محرم وكذا المحرمه بالعمان) يحرم على الملا عن النظر اليها (و)  
كذا (بنت الموطوءة بشبهة وأهلها) لانه ليس بمحرما لها (ولا ناسا لمصلحة مع  
أيها الكافر لانه ليس بمحرما لها في السفر نسا) وان كان محرم في النظر (وان كانت الامة  
أجنبية وخفيت الفتنة بها حرم النظر اليها كالغلام الأمد) الذي يحجب الفتنة بنظره لوجود  
الفتنة في محرم النظر وهو الحرف من الفتنة والفتنة تدعى في المحرمه والأمة والذكر  
والأنثى (ومن) أحمد (ان) الامة (الجيلة تنتقب) ولا ينظر الى الملاءكة فكيف نظرة  
الفتنة في قلب صاحبها الدلالة (ولم يده لأبعض ومشتك وأقوى الموقوف بل) في المشتك انه  
كالعبد (نظر ذلك) أي الوجه والرقبة واليد والقدم والرأس والساق (من مولاته) لقوله  
تعالى ولا يبدن زينتهن الآية الى قوله أو ما ملكت أيمانهن ولانه يشق على ربه العبد ان يعرضه  
(وكذا) أي كالعبد والمحرم (غير أولى الاربعة) من الرجال أي غير أولى الحاجة من النساء  
قاله ابن عباس وعنه هو الخلف الذي لا يقوم عليه آلة وعن مجاهد وقادة الذي لأرب له في  
النساء (وهومن) لا شهوة كعفن وكبير ومخفف) أي شدته لانه في الخلقة حتى يشبه المرأة في  
الدين والكلام والشمه والنظر والفعل وهذا كان كذلك لم يكن له في النساء أرب (ومن ذهبت  
شهوة عرض لأرب حتى برؤه) لقوله تعالى وألنا بغير غير أولى الارب من الرجال (وينظر من  
لا تشتهى كجوز بردة) لا تشتهى (وقبيحة) وبريضة لأرب حتى برؤها (الى غير هذه صلاة)  
على ما تقدم في ستر العورة وقاله الكافي يباح النظر اليها الى ما يظهر غالبا لقول الله تعالى  
والقواعد من الله إلا لاني لأرجون: نكاحا الآية قال ابن عباس استثنان أنهن من قوله تعالى  
وقل للؤمنات كف عنهن من أياضهن ولأن ما حرم النظر لاجله معدود في جهتها فاشبهت ذوات  
المحامد ونسبه الشارع (ويحرم نظره خصي ومحموب) ومسوح (الى) امرأة (أجنبية  
نصا) قال الزم استعظم الامام أحمد أحفال الخلعان على النساء لان العضو وان تغط أو  
عدم فشهوة لا حل لا زول من فلو جهم ولا يؤمن التمتع بالقبلة ولا غيره هاهو (كفيل) ولذلك

لأباح

نظروهم مبعوثون في نكاحها فلهما قبله فليخطب جابره من بني سلمه فكنت أنفخي لها حتى رأيت منها



يقصن عادتها الى نكاحها وراه أجدوا وادوا فان كان مع خلوة أو مع خوف ثوران الشهوة **المميز (وارجل وامرأة نظرك) أي**

الوجه واليد والرقبة والقدم  
(ورأس وساق من أمه سنامة)  
أي ممرضة للبيوع بردها  
كما أراد خطيبه بل المستامة  
أولى لأنها لا تستمتع وغيره  
نقل حنبل لأن أسان بن قيس إذا  
أراد الشراء من فوق الثياب بلانها  
لاحقة لها وروى أبو حفصة أن  
ابن حجر كان يضع يده بين ثيابها  
وعلى مجزها من فوق الثياب  
ويكف عن سانبها (و) يباح  
لرجل نظرها ووجهه ورقمها ودفن  
ورأس وساق (من) ذات حرمة  
لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن  
اللبوعولن أو أبا ثمن الآية  
(وهي) أي ذات الحرمة (من)  
عصر عليه أبدا بنصب  
كاهه وأخته (أو بسبب مباح)  
كزراع ومصارعة كاشته من  
مضاجع وزوجه أبه وأبنته وأم  
زوجه بخلاف أختها وبهوها  
لأن حرمة ما إلى أمه وبخلاف  
أم الزوجة ما بنته وأم الموطوءة  
بشبهه وبهها لأن السبب ليس  
مباحا (لحرمتها) إخراج  
للأعنة لأنها تحرم على الملاحين  
أبدا عقوبة عليه لأحرمتها  
(الأنساء التي صلى الله عليه وسلم)  
فلا يباح النظر اليهن من غير  
آياتهن وبهوها من حرمتنا  
أبدا (و) يباح (لنكاح) امرأة  
(لأعني) أو مشرك نظرك  
أي الفحش والرقبة والقدم  
والرأس والساق (من مولاته)  
أي مالكة كله تقوله تعالى  
أو ما ملكك أمهاتن ولشقة  
نحر زمانيه (وكذا غير أولى  
الأرية) أي الحاجة الى النساء

لأنه خلوة الغنى بالزنا مع النساء (ولما شاهد نظرها وعلينا فحملوا وأدله عننا لما لمته  
لنكون الشهادته واقعة على غيرها قال أجد لا شهادة على امرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها  
(ومعه وكفها مع الحاجة) عبارة الأنصاف المتخصص عن أجداته بنظر الى وجهها وكفها إذا  
كانت تعامله انتهى وقد كثر كلام الشيخ تقي الدين في تقدي الروايات عن الإمام من  
الحاشية وإن مقتضاه أن الشاهد لا ينظر سوى الوجه إذا الشهادة لا تدخل لها في نظر الكففين  
(وكذا) ينظر (من يعلمها في بيع راجعة ومخوذة) كقروض وغيره فينظر لوجهها  
لغيرها بعينها غير جمع عليها بالدرك والى كفها الحاجة (والجيب) نظروا من ماله والحاجة الى  
نظره ولمه حتى فرجه لو أمته) لأن ذلك موضع حاجة وظاهره ولو ذمها قاله في المبدع ومثله  
أشقى (وليكن ذلك مع حضور محرر أو زوج) لأنه لا يابن مع الخسوة ومواقفه المخطور  
أقوله عليه السلام لا يخلون رجل بامرأة إلا كان الشيطان ثالثهما متفق عليه (ويستمرها  
مأعها موضع الحاجة) لأنها على الأصل في التحريم (ومثله) أي الطيب (من يلى  
خدمة مريض أو مريضة في وضوءه واستعاذه وغيرها وتخليصها من ريقه وحق وبهوها وكذا  
لوحاق هاتين من لاهن حلق مائة نصا) وظاهره ولو ذمها وكذا العرفة بكاره وثبوتها بسلوخ  
لأنه على السلام لما حكى مدافى في رقبة فكان يكشف عن مؤخر راسه وعن عمامته التي  
بغلام قد سرق فقال انظر الى مؤخر راسه فوجدته أنت الشمر في يقطعه (ولصبي مجز عري  
الشهوة نظرها فوق السرة تحت الركبة) لأنه لا شهوة له أشبه الطفل ولأن الحرمة للرقبة في  
حق المباح كونه بخلافه وهو معدوم هنا (و) المميز (ذو الشهوة) كذرى رحم محرر لأن  
الله تعالى فرق بين المباح وغيره بقوله وأذبح الاغفال منك الحار فليس أذو لولم يكن له النظر  
لما كان يفرق (وبنت نسج) مع رجل (كذرى رحم) محرر لأن عورتها تحت الفسة  
أعوردة الله دليل قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة مؤذن الا يضرب يده على صدره صلاة  
من لم يمسح بكشفة الرأس وكقولنا في الغلام المرافق مع النساء (ومن له النظر) من تقدم  
(لأبصر البروزة) أي عدم الاستئذان منه لما تقدم ولما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم  
ألقى فاطمة سعد وهما طالبا على فاطمة ثوب اذا قعت به رأسه لم يبلغ رجلها واذا غطت رجلها  
لم يبلغ رأسها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ليس عليك لباس اغماها وبك وغلامك  
رواه أبو داود ولا يحرم النظر الى عورة الطفل والطفلة قبل البلوغ ولا المسماة اتصالا ولا يجب  
سترها) أي عورة الطفل والطفلة (مع أمن الشهوة) لأن أبا رافع بن النبي صلى الله عليه  
وسلم غسله النساء (ولا يجب الاستئذان منه) أي من دون سبع (في شئ) من الأمور  
(ولما تمع الرجل) نظرها فوق السرة تحت الركبة لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة  
بنت قيس اعندي في بيت ابن أم مكتوم فاته رجل أعجى فتعني ثيابك فلا يراك وقالت عائشة  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر الى المشقة فاستوفى في المصعد متفق  
عليه ولم يفرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة المصعد حتى الى النساء فذكرهن ومعه بلال  
فأمرهن بالصلاة لأنهن لم يمتن من النظر لوسب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء فلا  
ينظرهن اليهن فاما حديث نهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم  
أنا موضوعة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم احصاها فقلت يا رسول الله  
انه ضرب رايهم فقال أقمها وان أقمنا لا نصبر ان رواء أبو داود فقال أجد من روى حديثين  
مجهولين هذا الحديث والأخر إذا كان لاحدا كن مكانا فلتحبب منه كانه أشار الى نصف  
حديثه أذ لم يروا هذين الحديثين الخالفين للأصول وقال ابن عبد البر نهان مجهول لا يعرف

فيما يحل لهم النظر الى ذلك من الاجنبات (كمتين وكبير وبهوها) كريض لا شهوة له أقوله تعالى وألنا عين غير أولى الأرية

من الرجال (د) بياحان (بظلم من ٨ لاشتهى كجوز وبرزة) لاشتهى (وقبحة وشعره) كبريضة لاشتهى

الى غير مودة صلا قوله تعالى  
واقوا من النساء التي  
لا يحزنن كما الآية (و)  
بياحان ينظر (من أمة غير  
مستأمنة الى غير مودة صلا)  
قاله في التتبع وتبعه المصنف عليه  
وقطع القاضي في الجامع انه غير  
بان حكمه واحد واختاره في  
الشيخين ابن المنذر ان عمر  
قال لا مستأمنة متقدمة كسفي  
رسك ولا شهبي بالمسروق  
وط نف شرحه في رد كلام  
المصنف هنا وما كافي الاقتناع  
اصواب بخله (ويحرم نظر  
نهي) في مقطوع  
انتهى بن (ويجب) أي  
مقطوع الذكر (ومسوح)  
أي مقطوع الذكر والمصنفين  
(أي الأجنبية) ولو امرأة سيده  
قال لا ترمي بغيره أمام أحد  
مدخل المصنفين على النساء قال  
ابن عتيق لا تحسبوا النساء  
بالأجنبيات ولا كجوز برزان  
الاعتوان تعذر أو عدم  
فشهوة الرجل لا تزومس  
قربهم ولا يؤمن التمتع قبله  
أو بعده وبذلك لا يباح خلوة  
أعمال بالزمن من النساء  
القبه (وأشاهد وما مثل نظر  
وجه مشهود علم (وجه) من  
تعلمه) في بيع أو واحدة أو  
غيره ليس بها بيتها كجوز  
أشهادة عليا وليس بها عليها  
بالدرك (وكذا) في مثل نظري  
(كتاب حاشية) نقل حرب ومحمد  
ابن أبي حنيفة في بيع بغيره  
كسفي لوجهين كانت كجوز  
رحوت وقد كانت شبه لاشتهى  
أمره ذلك أرغب من ويل حده من غير

الأبرياء الزهرى عنه هذا الحديث وحديث فاطمة صحيح فالجوبة لازمة ثم يحفل ان حديث  
نهبان خاص بأرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك قاله أحد أجدادنا وأوردته قلت لكن بعرضه  
حديث عائشة المذنب عليه (و) للمرأة (مع المرأة ولو كافرة) مع مسئلة نظرها فوق السرة  
وتحت الركبة لان النساء الكوافرن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن يحجب  
ولا أمر يحجاب (والرجل مع الرجل ولو أمرد نظرها فوق السرة وتحت الركبة) فهو قوله صلى  
الله عليه وسلم فيما رواه ابن عمر عن أبيه عن جده أحفظ عورتك الأمنز وحل  
أمر ما لم تكن عينك (وخشي مشكل في النظر اليه كأمراة) تغلبا لها ناسا الخطر (ونظاره)  
أي الخشيت المشكل (الرجل كظفر امرأة اليه) نظره (أي امرأة كظفر رجل اليها)  
قاله المصنف تغلبا لها ناسا الخطر (ويحرم النظر الى الغلام بغير شهوة) لا يذكر كاشبه المصنف  
(مالم يصف ثورتها) أي الشهوة (فهرم) النظر الى الغلام (إذا كان مجزئا) لما فيه من  
الفطنة (ويحرم النظر الى أحد منهم) أي من تقدم ذكرهم من ذكر وأني وخشي غير  
زوجه وسرته (بشهوة أو) مع (خوف) ثورتها (نساء) لما فيه من الدعاء الى الفطنة  
(ولس كنظر) فحرم حيث يحرم النظر (وأولى) أي بدل الجنس أولى لأنه أبلغ من النظر  
ولا لازم من حيث النظر فالجنس كالأشاهد ونحوه (ومعنى الشهوة التلذذ بالنظر) الى الشيء  
(ولا يجوز النظر الى) شيء من (الجمرة الأجنبية فمصد) في غير ما تقدم لغيره ما سبق  
وأما النظر من غير قصد فليس يحرم وهو معنى قوله عليه السلام الأولى ذلك أي ما كان قبة من  
غير قصد (ويحرم نظرها) أي شعر المرأة الأجنبية كسائر أجزائها (لا) يحرم نظره  
وليس الشعر (الساين) أي المنفصل من المرأة الأجنبية والحرمة بالانفصال (وتقدم  
إي) باب (السواك وصوتها) أي الأجنبية (ليس بعورة) قال في الفروع وغيره على  
الأصح (ويجوز التلذذ ببها وهو) كان (بقراءة) خشية الفطنة وتقدم في الصلاة وتسر  
القراءة ان كان يصحبها أجنبي وقال في رواية عذنا بن يحيى للمرأة أن تخفض من صوتها إذا كانت  
في قمرها أنها إذا قرأت القليل (ويحرم النظر مع شهوة فتحت وشفاق وداية شهيتها ولا يرفع عنها)  
قاله ابن عتيق وهو ظاهر كلام غيره (وكذا السواك) أي يدايتها يشنها ولا يرفع عنها  
الحرف الفطنة (وتحرم الخلوة لغير محرم على السكل) أي كل من تقدم (مطلقا) أي مع  
شهوة أو بدونها حديث ابن عباس مرفوعا لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم متفق عليه  
(خلوة) أي لرجل (بأجنبية ولو) كانت (رتقاها كثر) فهو خلوة رجل أجنبي بعدد  
من النساء (خلوة) رجل (بأجنبي) أي بامرأة أموم ماسبق (وتحرم) الخ (بجوزان  
يشهي المرأة وشهته كالقرد) ذكره ابن عتيق وابن الجوزي والشيخ تقي الدين بنوف  
الفطنة (وقد لا يشي الخلوة بامرء حسن ومعرفته كأمراة) أي فحرم تلذذ الفطنة (ولو  
المصلحة تعليم وتاديب أو المرفوعة) يضم الميم وتفتح الواو وتشدد باللام (عند من يعاشره كذلك)  
أي مع الخلوة وانما صالحة (ملعون ديوش من عرف عبيتهم ومعاشرته بينهم منع من تعليمهم) روا  
الباب (وقال أحد رجل معه غلام جبل هوا بن أخيه الذي أرى لثان لا يمشي معك في طريق)  
وقال ابن الجوزي كان السلف يقولون في الأمره وأشد فتنه من العذارى فاطلاق البصر من  
أعظم الفتن وروى الحاكم في تاريخه عن ابن عيينة حدثني عبد الله بن المبارك وكان عاقلا من  
أشياخ أهل الشام قال من أعطى أسباب الفتن فمن نفسه أولا لا يرجع منها أخرا وان كان جاهدا  
قال ابن عتيق الأمر يفتي على الرجل والنساءه وشبكة الشياطين في حق الذويين (وكره)  
الأمر (أحد مصالحة النساء وشدة أبحاث محرم وحوزة والد) قال في الفروع ونحوه

تخلص من غرق وغصو وروى  
انه عليه الصلاة والسلام لما سجد  
في بطن قريظة كان يكشف عن  
مؤخر راسه وعن عاتق احدى  
يديه فقام فقام فقام فقام  
مؤخره فلم يحدوه انت الشمر  
فلم يقطعوه ( وكذا اوصى حاة  
من لا يحسنه ) أي حلق عانة  
نفسه فباح الحلق النظر الى  
الرجل الذي يحلقه نسا ( و  
باح ( لا امرأ ) نزع امرأة ولو  
كافرة مع مسلمة ورجل مع رجل  
ولو امرأه نظير غير حرة وهي  
أي الحرة هنا ( من امرأته ) أي  
سرة وركبة ) كالرجل لكن أن  
كان الأمر رجلا خاف الفتنة  
بالنظر اليه لم يضر تعده النظر اليه  
وروى الشيخ قال قدم وفد  
عند علي بن أبي طالب عليه السلام  
عليه السلام وفيهم غلام أمر بظاهر  
الوضوء فأحله النبي صلى الله  
عليه وسلم وراء ظهره وراه أبو  
حنيفة ( و ) باح ( لامرأة )  
نظر من رجل إلى غير حرة  
أقوله عليه الصلاة والسلام لفاطمة  
بنت قيس اعتدى في بيت  
ابن أم مكتوم فانه رجل أبي  
تضمن ثيابا فلاراك وقالت  
عائشة كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يدري بردائه وأنا  
انظر الى احدى يديه يلبسون في  
المصير عتق عليه ولاثنين  
لومتن النظر لوجب على الرجال  
الحجاب كما وجب على النساء مثلا  
ينظرن اليهم فاما حديث ثيان  
عن أم سلمة قالت كنت كأعدة  
عند النبي صلى الله عليه وسلم  
أنا وسبعة فاستأذن ابن أم

ومحرم ( وجواز أخذ يد محرم ) وفي الزاوية وشعرها ( ولا بأس بالقدم من غير تقبيل ذوات  
الطهارم اذ لا يفتق على نفسه ) نص عليه فقروا بانه منصوص وذكروا حديث خلافة بن الوليد  
انه صلى الله عليه وسلم قدم من غزو فقبل فاطمة ( لكن لا يفتق على القدم ابل الجبهة والراس )  
ونقل حريز بن فضال عن علي بن رباح رجل لا يفتق له قال لا يفتق الا للضرورة وقيل الروي  
نص عليه على صدره قال ضرورية ( وانكل واحد من الزوجين نظر جميع بدن الآخر ولمسه  
بالأكرامة حتى الفرج ) لما روي به بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله هورأنا  
منا في منها وما نذكر قال احفظه ورتك الامن زوجك أو ما ملكك عندك وراه الترمذي وقال  
حديث حسن ولان الفرج محل الاجتماع فحاز النظر اليه كبقية البدن والسنن لا ينظر  
كل منهما الى فرج الآخر قالت عائشة ما رأيت فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قط وراه ابن  
ماجويه لفظ قالت ما رأيت من النبي صلى الله عليه وسلم ولا رأته في ( قال القاضي يعجز  
تقبيل فرج المرأة قبل الجماع بكرة ) تقبيله ( بعده ) وذكره عن عطاء بكرة النظر  
اليه حال الطمث ( وكذا لا يسمع أمته المباحة ) له حديث به بن حكيم واسترح بقوله المباحة  
عن المشرك كقول الزوجة والوقت ويحرمها من لا يفتق له ( ولا ينظر ) السيد ( من ) الأمانة  
( المشتركة عورتها ) فظاهر انه يباح نظرها معا كالزوجة ( ويحرم أن تنظر ) امرأة  
لغير محرمها ) أي غرض وجهه ولو سدها لانه مظنة الفتنة ( وله ) أي السيد ( النظر من  
أمنه المزاوجة والوثيقة والمجوسية الى ما فوق السرة وتحت ال كنه ) لما روي عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج أحدكم جاريته عبدا أو أحرره  
فلا ينظر الى ما دون السرة وتوق الى كنهه فانه حرة وراه أبو داود ومعه موسى مباحة النظر الى  
ما دونه ذلك ( قال في الترتيب وغيره ويكره النظر الى حرة نفسه المباحة ) قلت لعل المراد  
حديث أبي جعفر كنهها للاحرام لانه استدامة فكشف المحرم كما يدل عليه كلامهم في حرة العورة  
( ويكره نوم رجلين أو امرأتين أو امرأة بين ) وفي الزاوية محرمين ( محرمين تحت ثوب واحد  
أو ) تحت ( ثياب واحد ) قال في الآداب ذكره في المستوعب والزاوية وقدرته النبي  
صلى الله عليه وسلم من مباشرة الرجل الى الرجل في ثوب واحد والمرأة المرأة ( قال في المستوعب  
ما لم يكن بينهما ثوب ) فلا يكره نومهما تحت ثوب واحد أو ثياب واحد وهو موقوف فيهما  
سبي محرمين ( وان كان أحدهما ذكر لغير زوج أو سيد ) والآخرة ( أو ) كان رجل  
( مع امرأه محرم ) نومهما تحت ثوب واحد وثياب واحد با ( وفي الآخرة ) واذ الم الآخرة  
عشر سنين ذكورا كانوا أو نساء أو نساء أو ذكورا في أولهم بينهم في المضاجع في كل واحد  
منهم فراش واحد ) أقوله عليه الصلاة والسلام وفرقوا بينهم في المضاجع أي حيث كانوا ينامون  
محرمين كما في المستوعب والزاوية قال في الآداب المكره وهذا والله أعلم على رواية واختاره  
أبو بكر والمنصوص واختاره أكثر أصحابنا وجوب التفریق في ابن سبع فأكثروا وأنه

عورة يجب حفظها  
فصل في فاطمة ( ويحرم التصريح وهو لا يفتق غير الكاح بخطبة معتدات )  
قال في البدع والاجماع وسند قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم من خطبة النساء  
ولا لا يؤمن أن يجعلها الحرم على التنكاح على الأخبار بانقضائه عند قبيل انقضائها  
والتمريض بخلافه ( الا لا زوج محمل له ) كالمجتمعة لانه يباح له تنكحها في حدتها اشبهت  
غير المعتدة بالنساء اليه فان كانت لا يفتق له الامانة انقضائها لعدة كالزوجة والموطوءة يشبهه  
فينبغي أن يكون كالجنبي والمستأجرة كالمولود اذا ماتت سيدها وأعتقه هائشني أن تكون في

أحدا من مكانه فالتصبيح منه  
كانه أشار إلى نصف حديثه إذ  
لم يروا هذا من الحديثين  
المتأخرين للأصول وقال ابن  
عبد البر بن جهمول لا يعرف  
الأبواب الزمري منه هنا  
الحديث وحديث فاطمة مع  
فاطمة به لازمة ثم يحتسب أن  
حديث نهبان خاص بأزواج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك  
قائه أحمد وأبو داود وغير  
لشبهة مع امرأة كأمه مع  
أمره بقوله تعالى ليس عليكم  
ولا عليكم جناح بعدهن طواف  
عليكم بعضكم على بعض وقوله  
وإذا بلغ لأهلك منكم الحسم  
فليستأذنا كما استأذن الذين من  
قبلهم فدل على التفرقة بين  
البائع وغيره (و) الميز (و) والشهوة  
مهما أئمة المرأة كجهر المنة  
حيث شرف الله يشهروا بآباء  
(و) يشترع مع رجل كجهر  
خديجة لا يقبل الله صلاة حائض  
الاضطرار فدل على صحة صلاة من لم  
تخص مكشوفة الرأس فيكون  
حكمها مع الرجال كقوات  
الضام وكان إسلام المرأة مع  
النساء (و) يشترع معك في نظر  
وحصل إليه كأمه (و) تغلبا  
ليأخذ الحظ من (المنع)  
ونظرة أي أغشى للمشاكل  
(الرجل كمنظر امرأة الله)  
أي الرجل (و) نظره حتى مشكل  
(أي امرأة كمنظر رجل لها) تغلبا  
خاطب الخطر (و) حصل نظر  
نعمان تفسيره (و) كانا مع وال  
لوجبه له شهاب كالسراة  
(ويحرم نظرها) أي الشهوة  
بأنه يذهب نظري أحد من ذكرنا

حق الاجنبي كالمروفي عنها كاله في الاحتبارات (ويحرم) أمنا (نعمريض وهو ما يشبه منه  
النكاح مع أمها لغيره) أي غير النكاح (مخطئة) مطلقة (رجعة) لأنها في حكم  
الزوجة (ويحرم) التريض (في عدة الوفاة أو البائن بطلاق ثلاث) البائن (غير)  
الطلاق (الثلاث) كالمخطئة والمطلقة على عوض (و) البائن (بغير نكاح وعيب)  
ورضاع وغيره وقوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء (وهي) أي المرأة  
(في الجواب) الخاطب (كقولها بغير) فيقول للبائن التريض في الإجابة ويحرم  
عليها التريض وعلى الرجعة التريض والتريض ما دامت في العدة لأن الخطبة للعدة فلا  
يتناها في فعله وحرمته (والتريض) من الخاطب (نحو) يقول إن في ذلك راغب  
ولا تنفون نفسك وإذا انقضت عدتك فاعلمي وما أشبه ذلك ما دلت على رغبتك فيها (نحو  
ما وجدني إلى منك) (وتجبه) تريضنا (ما رغبت هذا لثوان قضى شيئا كان وغر ذلك)  
نحو أن يكون من عند الله عنه (فانصرح) الخاطب (بالخطبة أو عرض) بالخطبة (في)  
موضع غير ما فيه ثم تزويجها بغيرها (وانقضت عدتها) (من نكاحه) لأن أكثر ما في  
ذلك تقديم حظر على العقد (ولا يصلح لرجل أن يخاطب) امرأة (على خطبة مسلم)  
لحديث في هريرة مرفوعا لا يخاطب الرجل على خطبة أجنبية حتى ينكح أو يترك رواد البخاري  
والنسائي ولأن في خطبة الثاني إفساد على الأول وأما ما عدوا (و) (أي) خطبة على  
خطبة (كافر) لغوهم قوله على خطبة أجنبية (كجاء) يجب أن (يشهروا) لحدث  
الذين انصبوا قبله بالرسول الله كالقول لك يا رسول الله ولانها أسلمين وهاهنا مسلم  
وأن النبي خص بالمسلم والحق غير ما يقع إذا كان مثله وليس الذي كالمسلم ولا حرمته  
كحرمته (إن أجيب) الخاطب الأول (تريضها أو تريضها) (الخطبة الأولى)  
واجابته لا فإلم يعلم كان معذور بالجهل والأصل عدم الإجابة (فانقول) أي خطبة على  
خطبة بعد ما يتبع مع علمه عند علمها (مع الصلة كالمخطبة) أي كالمخطبة (في العدة)  
لأن أضرع لا يفارق العقد فلم يؤثر فيه (بمخالفة البيع) على بيع السلم (فانقول) الثاني  
(أجيب) الأول (أملا) حاله معذور بالجهل (أورد) الأول حازم الرازي فاطمة  
بنسبها أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له أن معاوية وأبا جهل خطبها ما فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم أمامها به فمسأوك لأماله وأما أوجههم فلا يمنع المصاعير حاتقه  
انكسب أمامه من زيد متفق عليه (و) لو كان رده (بعد الإجابة) فيقول لثاني الخطبة  
لأن الأعراض عن الأول ليس من قبله (أول بركن) بالبناء لقول (الله) أي إلى الأول  
وهو معنى عدم الإجابة (أورد) الأول (له) أي لثاني في الخطبة حازم الرازي أسقط حقه  
(أو سكنت) لأول (عنه) بأن استأذن الثاني الأول فسكت عنه حازم الرازي في معنى الترك  
(لو كان) الأول (قد عرض لثاني العدة) كالمروفي الاختبارات ومن خطب قمر بن أبي  
السدة أو بعده فلا ينبغي غيره من الخطبة (أو ترك) الأول (الخطبة حاز) لثاني أن يخاطب  
لم تقدم من قوله عليها لسلام والسلام حتى ينكح أو يترك وكذا لم بعد الخاطبة حتى طالت  
للمدونة حتى رت المرأة ذلك أوزالت ولاية لولي الجبهة موت أو حنون أو هكنا كانت الإجابة  
من المرأة ثم حذرت ذكره بن نصر الله (ولا يكره لولي) الجبهة موت أو حنون أو هكنا كانت الإجابة  
(و) يكره (الزنا) غير الجبهة (الرجوع عن الإجابة لعرض) صحيح لأنه عقد غير يدوم  
لغيره فمكان لها الاحتياط لنفسها بالنظر في خطبها والولي قائم مقامها في ذلك (و) بدلا  
(عرض) صحيح (يكره) الرجوع عنه ومنها لما فيه من خلاف الوعد والرجوع عن القول

الى احدى من ذكرنا) من ذكر واثني وخمسة عشر زوجا ومائة وعشرين عقيلا ۱۱ وهو ظاهر كلام غيره الظاهر مع شذوذه

تفت وصفاً واداه شهنشاه اول  
 بصفها (واس كظنسريل  
 اول) لانه بلغ من قصر المس  
 حيث يمر من انظر وليس كما  
 انظر انظر انظر شري يباح  
 له ان الاصل المتع للظن  
 والاس حيث انظر للظن له  
 بقى ماضيه على الاصل الا  
 ماض على جوازك (وصوت  
 الاجنبه ليس بعورة ويصير  
 تلذذ بها) أى صوت  
 المرأة غير زوجة وسورة  
 (ولو) كان صوتها (قراءة) لانه  
 يدعو الى الفتنة بها وتقدم  
 على القراءة اذا سمعها  
 (بمعنى) خلاه غير محرم  
 (على الجميع) أى جميع ما  
 (مطلقاً) أى بشهوة ودونها  
 (وكرجل) واحد يخلو (مع  
 عدد من نساء وعك) فان  
 يخلو عدد من رجال بأمره  
 واحدة قال فى الفروع ولو  
 يخلو بشتى المرأة أو شتهيه  
 قال فى كرهان عتيل وابن  
 الجوزى وشنا وقال فى الفتاوى  
 امر بدمواحتهم كالسراء ولو  
 اهلها تعلم وتاديب والمقرر  
 هو انه عند من يباح له ذلك  
 لمعلمون دون ومن عرفت  
 بجهنم أو معاشره بينهم منع  
 تعليم (وكل من  
 ازواجهم انظر جميع بدن الآخر  
 بلا كراهه حتى فرجه)  
 انما قوله تعالى الا اهل ازواجهم  
 او ما ملكت اعانتهم وتحدث  
 بهن من حكمهن ايه من جده  
 قلت يا رسول الله عواذنا ما تاتى  
 منها وما نذر قال احفظ هورتك  
 لاسن زوجهك او ما ملكت  
 (سبع) سبعه وان دون سبع

ولم يحرم لأن الحق يعلم بأن من ساءم لسلعة تمدها له أربابها، (واشد منه) أي من يحرم الخطيئة على الخطيئة (فحرم عمن فرض له وفي الأمر على الصدقات أو غيرها) كالحوالي (ما يستحقه قبيح من زناحه) فيه (أو) من (بذمته) لانه أشد إثمًا منه خطيئة عليه (والتحويل في الردو الإجابة عليها) أي المرأة (ان لم تكن محبرة) لانها أحسن بنفسها من وليها ولو اجابت الأولى رزقتهى من النكاح كان الأمر أمرا (والا) بأن كانت محبرة (فالتحويل في الردو الإجابة) (على الأولى) لانه ملك تزويجها بغير اختيارها فكانت أميرة لها (لكن لو كرهت) المحبرة (المجاب واختارت) كقفا (غير موثقة مسقط حكم إباحة وليها لاختيارها) اذا تم لها تسع سنين (يقدم على اختياره قال الشيخ ولو خطبت المرأة أو وليها الرجل ابتداء فأجابنا فنحنى أن لا يعمل الرجل آخر خطبتها) لانه ابتداء (الا لأنه أصنف من أن يكون هو الخطيب) لأنه دونه في الإبداء ذكر الشيخ مسئلة وقع فيها في كلامه مسقط كلقتهى كلها المصنف ثم قال الشيخ (ونظير الأولى) وهي التي ذكرت لك في الثاني (ارخطبه امرأة أو) بخطبه (وليها بعد ان خطبه هو أمرا فان هذا الإبداء الخطوب في الموضع كان ذلك ابتداء للخطاب وهذا اختار الشيخ على بيع أخيه قبل انعقاد العقد) أي لزومه (وذلك كما ينبغي أن يكون حراما انتهى) قال في المبدع ونظام كلامهم نقص جواز خطبة المرأة على خطبة اختيارا وصح في الاختيار استباحته وأمل الملة مساعدته (والسمن من الأب لابن في التزويج واختياره الا كما نفى مكرره) بل هو مسبب (لنقل عمر رضى الله عنه) حيث عرض حفصة على عثمان رضى الله عنهم قال ابن الجوزى (ولو أنت) امرأة (وليها) ابن بر وجه من رجل من قومك لم يحرم على أخيه المسلم خطبتها (الا) يحرمه فيه (احتمالان) أحدهما يحرم كل من خطبت فأجاب قال التتويج القوي الأظهر التحريم والثاني لا يحرم لأنه لم يخطبها أحد وهو القاضى أبي يعلى قال الشيخ في الدرر وهذا دليل من القاضى أن سكوت المرأة عندنا خطبة ليس بخطبة محال (وسبب عقد النكاح يوم الجمعة مساء) لحديث أبي هريرة مرفوعا أمروا بالملك فانه أعظم للركة زواؤه وأحفص ولانه أقرب مقصوده ولانه يوم شريف ويوم عسير البركة في النكاح مطابقة فاحسبه أشرف الأيام طمنا للركة والا ساءه لأن في آخر آثارهم يوم الجمعة مساءه الاحياء وسبب أن يكون العقد (عند خطبة) عبد الله (ابن مسعود) رضى الله عنه (خطبها انعقاد أو غيره) من الحاضرين (قبل الإيجاب والقبول) وقال شيخنا القادران آخر الخطبة من المتقدمين قال في الانصاف ينبغي أن يقال مع النسيان بعد العقد (وكا) الإمام (أحمد إذا خطب خطبها ولم يخطب فيها قام وزكهم) وهذا منه على طريق المالية في استحبابها (وليس واجبة) لان رجلا قال لثني صلى الله عليه وسلم زوجته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجتك بما علمت من القرآن متفق عليه ولم يذكر خطبة وروى أبو داود ما رواه عن رجل من بني سفي قال خطبت إلى ثني صلى الله عليه وسلم إمامة بنت عبد المطلب فاستكفى من غير أن ينشئوا له عقد ما وضعه فلم يجب فيه خطبة قال يسع (وهي) أي خطبة من مسعود قال علي بن زوليا صلى الله عليه وسلم التثدي في الصلاة والتشده في الحاجة (أن الجدة) بكسر المعزة في الاستئذان فوقعها على أنها متعلقة بقوله (محمد وسنته) وقد غفره ومعه ذلك من شره وأنتوا وسببت أعوانهم يهد الله فلا مضل له ومن يصل الأنفلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وبقرا ثلاث أنثى فصره سفيان الثوري (اتوا الحق حتى تقاته ولا تعترن الا وأنتم مسلمون اتوا الله الذي يشاء من عباده الإرحام أن الله كان عليكم رقيبا اتوا الله وقولوا

يترخ عليه نزع مقدم فيجسه  
أراء قال فيقول يسه رواه أبو  
نصير (وذكره) النظر  
(الب) أي المفسر حال  
الغنى) أي المفسر يقال  
طمت المسرة فطمت كنصر  
ومع إذا حاضت فهي طامت  
وتكون أعضاها في الجباع  
وزاد في الرامة أن الكبرى وحال  
الوطء (و) كره (تقبله)  
أي التفرج (بعد الجماع لآفته)  
قاله القاضي في الجامع وذكره  
غيره من علماء (وذكره) مع أمته  
المباحة) لكل منهما نظر  
جميع بدن الآخر وليس به بلا  
كره حتى فرجها فلما تقدم  
والسنة عدم نظر كل منهما إلى  
فرج الآخر حديث عائشة  
رضي الله تعالى عنها قالت ما رأيت  
فرج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قط رواه ابن ماجه وفي لفظ  
ما رأيت من النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا رأيت مني ولا غلظت  
المسورة (وينظر سيد  
من أمته غير المباحة) له  
(كزوجه) ينظر (مسلم  
من أمته الوثنية والمجوسية إلى  
غيره) فصرم نظر مالي  
ما بين الصرة والركبتين  
عمر بن شعيب عن أبيه عن  
جده مرفوعاً أن زواج أحدكم  
جارعه عبده أو أجزره فلا ينظر  
إلى ما دون السرة وفوق الركبة  
قاله مسعود بن وهب رواه أبو داود  
ومعه موصاه الماحض نظر إلى  
معصافتي والمجوسية  
والوثنية في معنى الزوجة  
بجماعة المجوسية (ومن لا عاك)  
من أمته (الزبانية) ولأكثرها

سدد الآيات) رواه الترمذي وصححه واقتصر في المنقح والمنتهى على خطبة ابن مسعود  
قال في الانصاف وهو المذهب وعليه الأصحاب زاد في غير المسائل (وبعد أن أتته امر  
بالتكاح ونهى عن المنكاح فقال غير أبو أمراً وتكلموا الأباي منكم الآية) قال الشيخ  
عبد القادر وسحب أن يزيد هذا الآية أيضاً (ويخرج عن ذلك أن يشهدوا بصلى على  
النبي صلى الله عليه وسلم) لما روى عن ابن عمر أنه قال إذا ذبح لي زوج قال الحمد لله وصلى الله على  
سيدنا محمد أن لا نأخذ منكم فلاته أن انكحوه فالحمد لله وإن ردوه فهو فساد الله (والمتعجب  
خطبة واحدة) لما تقدم (لا) خطبتان (انثنتان أحداها) من العاقدة والأخرى من (الزوج  
قبل قوله) لأن المنقول عنه عليه الصلاة والسلام وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ما تنبع  
(ويستحب ضرب الدف) الذي لاحق فيه ولا منوج (في الأملاك) بكسر الميم أي  
الزواج (حتى يشتهروا بعرفه) فصار لكل واحد منكم صوت قال تكلموا ويصوتون ويظهر وبن  
أنه إذا ارتكح) تقره صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في  
التكاح رواه أنس بن (وبقي آخر الويل) بين (أن يقال لغير زوج برك الله) عليك  
وجمع بينكما في خير وعافيه) لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قرأ  
النساء تزوج قال برك الله بركك وبارك عليك ورحمك وينكح في خبر رواه النسائي  
وصححه الترمذي وقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يدرك من عرف برك الله لك أوم ولو بشاة  
(و) بين (أن يقول) الزوج (أنا زلت إليه) المرأة (الله ما في أسأل تخشعها وخشعها  
جنتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جلتها عليه) لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشتري خادماً فليقل  
الله ما في أسأل تخشعها وخشعها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جلتها عليه وإذا اشترى  
بغيرا أخذ بخره وسنماه ليل مثل ذلك رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وعن أبي سعيد مولى  
أبي أسيد أنه تزوج لحضره عبد الله بن مسعود وأبو هريرة وحذيفة بن غصبرهم من أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقالوا له إذا دخلت على أهلك فصل ركعتين ثم خذ رأس أهله ثم قل اللهم بارك  
لبي أهلي وبارك لأهلي فوارزني منهم ثم شئت وشان أهلك رواه صالح بن أحمد في  
مسائله عن أبيه بإسناده

«فصل في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم واحتج إلى بيانها التلاري حاهل بعض  
الخصائص في الخبر الصريح فعمل بها أخذاً بأصل التأني وقبح بيانها بغيره أو فائدة أهم  
من هذا وأما ما يقع في ضمن الخصائص مما لا يلائم فيه اليوم فليقل لا تخلو أبواب الفقه عن  
منه لتقديره يوم معرفة الأدلة (خص النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومحظورات  
ومباحات وكذا ما قاله) الإمام (أحمد) وقد بدد أمناً الواجب فقال (فالواجبات  
الزور) تدر ثلاث من على فرائض ولكن تطوع الضر والزور ركعتا الضحى واه البهني  
وضعة ويؤدونها الواجب عليه أقل الضحى لا أكثر ويقاس في الزور كذلك قبل الأولى  
أن يحمل على ثلاث ركعات لأنتهى عن الاقتصار بالركعة (وهل هو) أي الزور (قيام  
الليل أو غير احتمال الظاهر الثاني) أي أن الزور غير قيام الليل بل بدت عاقبة عقيل  
الزور والتجسس ركعتا الضحى قال الشيخ في الذين يفرقونها بين الزور وقيام الليل انتهى  
وأكثر الوافعين لتجسس النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر وأغل أحد عشر ركعة وذلك هو الزور  
وتقدم في صلاة التطوع أن التجسس بدتوم وعليه فإن نام ثم أوترقه جلد ووتر وان أوتر قبل أن  
ينام فوتر لا تجسد (والسؤال لكل صلاة) لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم أمره لكل صلاة

مخالطة النساء وتد حتى لهم غيابة وفي الفروع ويترجم وعمر وثقة أعلم

فصل بصر تصريح (ومن) أي التصريح (مالا) يحتمل غير النكاح بمخاطبة معتدة) بكسر التاء ومثلها

مستبرأ فتحت عينه وسعد وشعره فقبله أريد أن تزوجك أودا اقتضت هذا تزوجك

أزوجهي أزوجني نفسك لغفوم قوله تعالى لأجناح عليكم فيها عرستم من خطبة أنساء

أفخصص التصريح بنفي الحرج بدله على عدم جواز التصريح ولأنه لا يؤمن أن

يعله الحرس على النكاح على الأخبار بانقضائه عندنا قبل انقضائها (الأزواج) قبل

كالمخوفة والمطلقة دون ثلاث على عوض لا يباح له نكاحها في عدتها أشبهت غير

المعتدة بالنسبة إليه فإن وطئت بشبهة أو زاني عدتها فلا زوج

كألا حسي لأنها لا تصل له إذن كالمطلقة ثلاثا (و) محرم

أيضا (عن بصر خطبة رجبية) لأنها حكم الزوجات أشبهت التي في صلب النكاح (ويجوز)

التصريح بمخطة معتدة (في) عدة وفاة) فلا يدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة وهي متاعه من أبي سلمة قال لقد

رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وغيره (والأضحية) بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء وتخفيفه ما هو بهر بالاضحية لكان أولى لأن الأضحية أمر لسانه وقهرها بما يضحي به (وركتنا الفجر) لحديث ابن عباس ثلاث كتبت على من لكم تطوع للوتر والصلوة وركعتا الفجر رواه الدارقطني (وفي الرأية والضحية) الخبر السابق ورد بضمف المنبر وبهديث عائشة أنه لم يداوم على صلاة الضحية (وغلطها الشيخ) قال ولم يكن وأطلب على الضحية باتفاق العلماء بسنة (وقام الليل لم ينسج) وحده على العروج من المذهب كرماء بكر وغيره قال القاضي وهو ظاهر كلام أحمد ونسبته في الرأية الكبرى والفروع وقبل نسخ جزمه في النصول والمستوصف قاله في الانصاف (وأن يغير) صلى الله عليه وسلم (نساءه) رضي الله عنهن (بين فراقه) طلبا للنفسا (والألمة منه) طلبا لأخره واجب عليه ذلك لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتكن وأسكنن الأتيتن وللا يكونن معك هاهن على الصبر على ما أتره لنفسه من الفقر وهذه الأتاني أنه تومن الفقر لأنه في الحقيقة إنما تومن فنتته كأنه تومن فتته النفس أو تومن من فقر القلب بدليل قوله ليس النفس بكثرة المرض وإنما النفس غنى النفس وخير من ودا من عاقبة فاختار المقام (وانكار المنكر إذا رآه على كل حال) فلا يسقط عنه بالخوف لأن أنه ورده بالصحة بخلاف غيره ولأنه كان المرتكب بزوجه الانتكاف أهله أشباهت به باحته بخلاف سائر الألفاظ ذكر أسماها في القواطع (وأنشأ وفي الرأية مع أهله وأصحابه) ذوي الأحلام لقوله تعالى وشاؤهم في الأمر والحكمة أن يسبق بها الحكم بعده فقد كان صلى الله عليه وسلم غنيا عما لا يوحى (ومما رواه لعدوا الكثير) الزائد على المنصف (لوهو بالنصر) أي لأنه موهوب بالصحة والنصر بل روى الدمري وغيره عن ابن عباس أنه لم يقتل نبي أمر بالقتال هم أشاروا إلى المحظورات بقوله (ومنع) صلى الله عليه وسلم (من الرمز بأعينه والاشارة بها) لحديث ما كان لني أن تكون له خاتمة الأصغر راء أبو داود وصححه الحاكم على شرط مسلم وهي الأسماء على ما يحضره وتسل على خلاف ما هو الظاهر وهي خاتمة العين أشبهه بالحنانية بأخفائه ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور (و) من (نزع لامة الحرب) أي ملاحه كدبره (إذا السها حتى يلقى العدو) وبقاتله إن احتسب إليه لقوله صلى الله عليه وسلم في قصة أحد لما أشير عليه بترك الحرب بعد أن ليس لامة ما كان لني أن ليس لامة الحرب يتم بزهرها حتى يغير الله بينه وبينه وهو وقضيت أن ذلك من خصائص الأنبياء (و) من (أمسك من كره نكاحه) كما هو فضيلة تخبره نساءه واحتج له غير العائنة بقوله وأنا الله مثل هو وقوله صلى الله عليه وسلم لقد استندت بعماد الحق بأهل كراهه الجأري (ومن الشعر والنحو وتعلمها) قال الله تعالى وما علمنا ما لنشعر وما بيني له وقال ما كنت تتلون من قبله من كتاب ولا فطنة يمينك الآية وأما قوله صلى الله عليه وسلم أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب وهو فهو فلا يشعر لانه كلام موزون بلا قصد زنته واتقى أهل العروض والأدب على أنه لا يكون شعرا إلا بالقصد واختلاف في الرأية أشعر هو أم لا وكان يميز بين جسد الشعر وردية (ومن نكاح الكفاية) لأنها كرهه بحسب ولأنه أشرف من أن يفتن ماله فحرم كراهه وفي الخبر ما شرى أن لا زوج الأمن كان يحق في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وضع أسناده (كالأمة) أي كالجسم من نكاح الأمه ولو لمصلحة لأن نكاحها معتبر بخوف الفتى وهو مصروم بفقدان مهر الحرة ونكاحه غنى عن المهر ابتداء وإنه لم يخرج بالنكاح النسري (ومن) أخذ (الصدة) لنفسه (ولو تطوعوا أو)

بخطبة معتدة (يا أيها النبي) طلاق (ثلاثا فوقع لعمه وعيب) لأنها بائن أشبهت المطلقة ثلاثا والمنفسخ نكاحها لنحو وضع

من تصريح وتبريض فيجوز  
لباش التعريض في عدها  
دون التصريح لغير من تحمل له  
اذن ويحصر على الرجعية  
التبريض والتصریح في الجواب  
مداخت في المدة (والتمريض  
من الخاطب ان في ذلك لراغب  
ولا يتوحيث في نفسك وبجيبه  
ما رغب عنك وان قضى شي  
كان ونحوه) كقولنا انا حالت  
فاذني وما أوحى الي منك  
وقولنا بل من هذا الله عنده  
(ويحرم خطبة من خطبة مسلم  
أجيب ولو تبرع ان علم الثاني  
اجابة قول محمد بن أبي هريرة  
مرفوعا لا يخطب الرجل على  
خصته أخيه حتى يشك أو يترك  
رواه الهروي والثاني ولما فيها  
من التفساد على الأول يناديه  
وإيقع العداوة (والأ) بأن  
ليصل الي بابها الأول (جز) لانه  
مستدور بانفس (أز) لانه  
الأول الخطبة وكذا لو أخر القعد  
وطالت المد وتضررت الخطوبة  
(أو أذن) لثاني في الخطبة حاز  
لحدث من عرّفه لا يخطب  
الرجل على خطبة الرجل حتى  
يسئل الخاطب - نه أو أذن  
أخطب رواه أحمد والبخاري  
وانساني (أو كنت) الخاطب  
الأول (عنه) أي الثاني بأن  
استأنده فسكت (جز) لثاني  
أن يخطب لان سكوت عند  
استئذانه في حق التزك وكناو  
رد الأول بواجبه ويكرهه  
بلا غرض (والقول) لفرد  
واحدة) الخطبة (على ولي  
منه) لا يخطب أو يمسح في  
التميز - كانت زوجة من بكر أو كذا سيده بكر أو يخطب لاجابة الجهر لا وليا يخطب

كانت (غير ما كولة) وكذا الكفارة غير مسلم ان هذه الصدقات اغنامي أو ساخ الناس وانها  
لا تصل لغير هؤلاء لا لمحمودة صيانة لنفسه الشرع لانه ان يتي عن ذلك الأخذ من الأخذ منه  
وأبدلها التي الذي يؤخذ على سبيل القهر والغلبة الذي عن هؤلاء أخذ وذلك المأخوذ منه  
(و) من (الزكاة) في قرابته وما بينهما وما بينهما (المطلب) على قول في بقي المطلب وكذا  
موالهم لقوله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة لا تصل لنا وان مولى القوم من أنفسهم رواه  
الترمذي وقال هذا صحيح ولكون قهرهم على هؤلاء بسبب استسلامهم اليه عدم  
خصائمه أما صدقة النفل فلا تحرم عليهم (وقال القاضي في قوله تعالى) بأبها النبي  
(انا) لثالث (أو واصل) الى قوله التي ما حرم عليك (الأ) به تدل على أن من نجا محرمه  
تحمل له) كالم في النكاح وروى عنه بعض العلماء أنه لا يشترط في قرابته إلا به لا لا احتساب  
ما لا يقال ثلاثة وذكر بعض العلماء أنه لا يشترط فيه (وكان) عليه الصلاة والسلام (الاصلي أولا)  
أي في أول الاسلام (على من مات وعليه دين لا وقاه) كانه جتمع عنه الامع ضامن ورأى عليه  
اصلا والسلام (لا يحرم) رضي الله عنهم (في الصلاة) عليه ثم نسخ المنع فكان آخرا صلى عليه  
وأنضامه وروى عنه من عنده) غير المحصر أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن في منفسهم  
فترك الدنيا في قضاءه قال في القروع (وظاهر كلامهم لا يمنع من الارث وفي عيون المسائل  
لا يرد ولا يعقل بالاجماع) واقصر على ذلك في الانصاف ثم شرع في المباحث بقوله (وأبج)  
(له) صلى الله عليه وسلم (أن تزوج بأي عدد شاء) لقوله تعالى ترجى من تشاء منهن  
وتزويهن انك من تشاء الآية ولاشما مؤمن بالحدود ومات عن تشاء كما هو مشهور (وفي الرعاية  
كان له) صلى الله عليه وسلم (أن يزوج بأي عدد شاء) الى أنزل قوله تعالى لا يصل لك  
الانسان بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج انتهى ثم نسخ انك مؤمن بالحدود ولاشما مؤمن بالحدود  
وسلم بترك التزوج فقال تعالى انا أسألك أز واصل الذي أنت أجور من الآية  
وقيل نسخ بقوله تعالى ترجى من تشاء منهن وتزويهن انك من تشاء الآية (وله) صلى الله  
عليه وسلم (أن تزوج بلا ولي ولا شهود) لان اعتبار الشهود لا من المحرم وهو مؤمن منه  
ولما لو حدث لا يثبت اليه واعتبار الولي لا ينافي على الكفاة وهو فرق الا كفاة (و) له  
أن تزوج أمنا (بلا مهر) وهو عتي الحصة فلا يجب مهرها بتبدله ولا انتهاء لقوله تعالى  
وأمر أمؤمنته أن يمتنفسه الآية الآية (و) له أن تزوج (بلفظ الحصة) الآية  
السابقة (وتحمل له) صلى الله عليه وسلم المرأة (بزوج الله) تعالى من غير تلفظ بمسند  
(كمزيب) كالم تعالى فيلفظ في زبمتها وطرا زوجها كما (واذا تزوج) صلى الله عليه  
وسلم (بلفظ الحصة) لا يجب مهر بالسند ولا بالدخول (أفكار الآية) (و) كان (له أن  
تزوج في زمن الاحرام) غير المحصر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة  
وهو محرم لكن اكتمال الوأيات انه كان حلالا كما رواه ابن عباس أيضا وفي مسلم وغيره قالت  
تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بعرفي قال أبو رافع تزوجها وهو حلال وكنت  
السفير بينهما والترمذي وحسنه وقدره هذا رواية ابن عباس الأولى (و) له (أن يرفق  
الاحتية شطفه لقصة أمهات) وروى أبو داود عن امرأة من قفار ان النبي صلى الله عليه وسلم  
أرقد في حلقته وتغلى ما قصته أم حرام قال في الاحاد وبه أن يرفقه معه على الدوام  
مع عدم سوء الظن بنوعه خلاف بناءه ان اردافه عليه الصلاة والسلام لا يماهيته نصه واشتار  
النوى والقاضي عياض المنع (و) له (أن يزوجها) أي الاحتية (من شاء) بلا دنها  
واذن و (و) (ن) لانه طرف المقد) لقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (وا



اجابه وليا التقدیم اختيارها عليه  
 (والا) تكن عجرة حكرة نيب  
 عاقلة ثم طامع سنين (ذ) التعويل  
 في رد واجابة (عليها) أي  
 المخلوبة دون وليا لأنها أحق  
 بنفسها فكان الأبرار ما وقد  
 جاءه من عرو وان النبي صلى الله  
 عليه وسلم خطب عائشة الى أبيه  
 بكر رواء الخاري مختصر امر بلا  
 وعن أم سلمة أمهات أو سلمة  
 أرسل الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يخطفن واجبت رواء  
 مسلم مختصر ان خطب كافر  
 كانه لم يهر خطبته على مسلم  
 نواو لا لا خطب على خطبه  
 اخبروا سام على سوم انبى  
 انما هو للمسلمين ولو خطب على  
 خطبة يهودى أو نصرانى أو سام  
 على سومهم لم يكن داخل في ذلك  
 لانهم ليسوا بأخوة للمسلمين (وق)  
 يهر خطبة من أدنت لوليها في  
 تزويجها من (خمس) (مبين)  
 مسلم (احتمالان) أحدها  
 نعم كمالا خطب طاعتا وبالثاني  
 لا نعم لانه يخطبها أحدوها  
 لقاضي كاله انصف على هامش  
 نصخته الاظهر القصير  
 (ويصح عقد مع خطبة حرم)  
 لان كتر مائة تقدم خطره على  
 العقد انبى ما لو قدم عليه  
 نعم بها أو نعم بها معرنا  
 (ويصح عقد النكاح مسادوم  
 الجمعة) لانه يوم شريف ويوم  
 عبد البركة في النكاح مطلوبه  
 فاشتمله اشرف الأيام طلبا  
 للبركة والامسا به أن يكون من  
 آخر النهار وروى أبو حفص العنكري  
 مرفوعا امسا بالامسلاك فانه  
 اعظم البركة لان في آخر يوم  
 (ان يخطب) العاقبة (قبله) أي

كانت المرأة (خليفة) من موانع النكاح (أو رغب) صلى الله عليه وسلم (فيها)  
 وصحت عليها الاجابة وحرم على غيره خطبتها (لا) ما لما في (وأبهر) صلى الله عليه  
 وسلم (الوصافى الصرم) نذر الصحين انصل الله عليه وسلم نهي عن الوصال للفعل أنك  
 توامل فتقال اني استملكك اني اطعم وأسقى أي أعطى قوة الطاعم والشارب (و) أدبره  
 (خمس) خمس الغنية وان لم يحضر (الوقت) قوله تعالى واعلموا انما انتم بشر فان لله خمسة  
 وللرسول (و) أبهره (الصفي) من المعنى وهو ما يغتاره قبل القسمة من الغنية (بجارية  
 وضوا كسيف وودع ومنه صفيه أم المؤمنين رضي الله عنهما (و) أبهره عليه الصلاة والسلام  
 دخول مكة بلا حرام) من غير عنبر (و) أبهره (القتال) أي في مكة (ساعة)  
 من النهار فكانت من طلوع الشمس الى العصر وقد قدم موضعا في الحج (وله) عليه الصلاة  
 والسلام (أخذها من العاشان) والطعام من المحتاج اليه لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
 (و) أبهره (أن يقتل بغير احدى الثلاث) يعني بالثلاث المذكورة في قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يجل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الا بحد أو بالثيب  
 الزاني أو بالنفس والنفس والترك له منه الحاق بالحقا صفة متفق عليه (وجعلت) كونه صدقة  
 فلا يرث (نذر الصحين) انما بشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة ومنه يعلم ان هذا الاخص  
 يشنا بل سائر الانبياء لانه لم يتركها فهو من خصائص الانبياء عليهم الصلاة والسلام (وفي عيون المسائل)  
 ونقله الشيخ في الدين من القاضي في الجامع وابن عقيل (ويصح له ملك اليمين مسلمة كانت)  
 الامة (أو مشركه) يعني كتابه ولا يشك في ذلك (و) راز التمرى بالكتابة معا فلو ان نكاح  
 الكتابية من كونها متكره صحت لان التوا لا يستلزم المصبة فلا يستلزم كراهيتها وان القصد  
 بالنكاح اصابة التوا فلا يحيط له بغيره في النكاح أن تكون الزوجة المشركه أم أم المؤمنين  
 بخلاف الملك ثم ذكر الكرامة بقوله (و) كرم صلى الله عليه وسلم بان جعل خاتم الانبياء قال  
 تعالى واكن رسول الله وخاتم النبيين (و) جعل (غير الخاتم) أي (مبين) لحديث أناس  
 ولد آدم ولا فخرى ولا فخر لكل من هذا الفخر اعطيت أو لا أقول ذلك على وجهه لا افتقار بل  
 لبيان الواقع وقتلهم وحديث لا تنفوا بين الانبياء ونعمه أعجب عنه بأحوي بغيرها ان المراد  
 يؤدي الى التخصيص ونوع الأسمى الفعل الخلق فهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق (وأما)  
 أفضل الامة) قال تعالى كنتم خیر امة أخرجت للناس (وجعلت) أمته (شهادة على  
 الامة بتبليغ الرسل اليهم) لقوله تعالى لتكنوا شهداء على الناس (وأما خبر القرون)  
 لحديث خبر القرون ترفي متفق عليه (وأما) معصومين من الاجتماع على الضلالة) لحديث  
 لا يجتمع هذا على معي ضلالة (و) إردود الرمزى وفي منده ضعف لكن أخرج الحاكم  
 له شواهد (و) (لذلك كان) (اجماعهم حجة) واختلافهم رجح (ونسخ شرعه الشرائع) لما  
 رآه خاتم الانبياء إردود امر ترك شرائع غيره من الانبياء (ولا تنسخ شرعت) لانه لا ي  
 بعده (وحصل كتابه معجزا) لقوله تعالى قل اني اجئت الناس والجن على أن ياتوا بعمل هذا  
 القرآن لا ياتون بعنه الآية (و) حصل كتابه (محفوظا عن التبدل) والتعريف لقوله  
 تعالى لا تأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه بخلاف غيره من الكتب وقد اشتمل على  
 جميع الكتب الاضية وزادوه جميع كل شيء وبصر المعنى وتزل مضجعا على سبعة أحرف أي  
 أوجه من المعاني متفقة بالفاظ مختلفة وكل لغة من لغات العرب لكن أكثره يلقه أهل  
 الحجاز فصح حسون لغته كرهاة لولي في الارشاد (ولو ادعى عليه) يعني (أودعى) على  
 غيره (يحق كان القول قوله) صلى الله عليه وسلم (بغير عيب) لانما هو صواب الصادق  
 الجملة مساهة لاجابة فاستحب العقد فيها لاجابة بالبركة وحري لاجابة الدعاء لها (و) يس

ابن مسعود) وفي ما رواه قال  
لما رسول الله صلى الله عليه  
سلم لتشهد في الصلاة والتشهد  
في المأخاة (ان الحمد لله محمد  
بستغفره ونستغفره ونسب اليه  
يسود بالله من شرور أنفسنا  
يسائرنا من بعد الله  
لا مفضل ولا ومن يغفل الله فلا  
مادى له واشهد ان لا اله الا الله  
أشهد ان محمدا عبده ورسوله) قال  
ويقرب ثلاثا كانت فغيرها سفيان  
الثوري وتقواله حتى تقامه ولا  
غورن الا وانهم مسلمون اتقوا الله  
الذي تاملون به والارحام ان  
الله كان عليكم رقيبا اتقوا الله  
وقولوا قولا سديدا الآية رواه  
الترمذي وصححه وروى ان احمد  
كان اذا حضر عقد نكاح ولم  
يخطب فيه خطبة ابن مسعود قام  
وتركهم وهذا على طريق النبأه  
فيها سببا لا على ايجابها  
(ويجزي) من هذه الخطبة  
(ان) تشهد ويصل على النبي  
صلى الله عليه وسلم لحاروي  
عن ابن عمر كان اذا دخل ليزوج  
قال الحمد لله صلى الله عليه  
محمدان فلا تخطب اليك فان  
انكحتموه الحمد لله وان ردغتموه  
فمدان الله ولا يخطب من ذلك  
لما في المتن على ان رجلا قال  
لنبي صلى الله عليه وسلم ولزوجتها  
فقد لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم زوج نكحها بما عسل  
من ائتران وعن رجل من بني  
سليم قال خطبت الى النبي صلى  
الله عليه وسلم امرأة بنت عبد  
انكحتموه فكنى من غير ان

الصدوق انتهى (وظاهر كلامهم) أي الاصحاب كما اشار اليه في القروع (انه في وجوب  
القسم) بين الزوجات (والنسوة بين الزوجات تنفرد) قال في القروع وذكره في القروع  
والقنون والقنونا انتهى لقوله اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه  
ابن حبان وغيره وصححه الحاكم على شرط مسلم قال الترمذي وروى عن سفيان (وظاهر  
كلام ابن الجوزي) أنه أي اقيم غير واجب عليه وقال الشيخ في الدين في المستورد ايجبه  
ترك القسم قسم الابتداء او قسم الانتهاء قال أبو بكر والفاضل في المصالح (وجعل) صلى الله  
عليه وسلم (أولى بالمؤمنين من أنفسهم) لقوله تعالى والنبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم  
(ولزم كل واحد ان يقبض بنفسه وما له فله طلب ذلك) حتى من المحتاج ويقبض بنفسه  
ممنعت صلى الله عليه وسلم فانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومثله لو قصد نظام فلي من حضره أن  
يبدل نفسه بونه (و) يلزم كل أحد (ان يجهدا كثر من نفسه) لحديث عمر فروان  
يؤمن أحدكم حتى يكون أحب اليه من نفسه ورواه الضاري (و) أكثر من (ماله)  
وولده) (والناس أجمعين) حديث أنس لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب  
اليه من والده وولده واه الضاري وزاد النسائي والناس أجمعين (وحرم على غيره نكاح  
زوجاته بعد موته) لقوله تعالى ولأن تنكحوا ازواجهن بعد ما يلحقن من فارقهن في الحياة  
دخل بها أو لم يدخل بها قال الفاضل وغيره وقوله أبي هريرة ونقل الشيخ في الدين عن أبي  
حامد يورث العقد على من دخل بها دون من لم يدخل بها وأطلق في القروع عن جواز نكاح  
من فارقها في حياته وأما عمر سرار صلى الله عليه وسلم على غيره فله أوجه في كلام أصحابنا في  
ولا اثباتا ولا في الشافعية وجهان وجزم الطائفة والبارز وغيرهم من أصحابنا في نكاحها  
زوجه قال شيخ الاسلام ذكر يا في شرح البهجة وظاهر الادلة تقتضي انها لا تحرم على غيره  
لانها ليست بزوجه ولا لم المؤمن ولكن المنع أقوى معنا (ومن ازواجه في الدنيا والاخرة)  
الخبر (وجعلهن أمهات المؤمنين) قال الشيخ في الدين والزوجة جفائية منه وبينه من  
ماتت عنه أو ماتت عنها قال تعالى وازواجه أمهاتهم (في تحريم النكاح وجوب احترامهن  
وطاعتهم وتحريم حقوقهن) دون النكاح والنظر والمساورة ونحوها (ولا يمتد تحريم  
نكاحهن الى قرابتهن) فلا تحرم بناتهن ولا أمهاتهن ولا أخواتهن ونحوهن على المؤمنين  
(أجماعا) لقوله تعالى وأصل لكم ما رواه ذلك (وجعل توابعهن وعقابين ضعفين) لقوله  
تعالى يا أيها النبي من أتى منك بغير حاجة فبئس ما أتى به (ولا يصلح أن يسألن شيئا  
الا من وراء حجاب) لقوله تعالى واذا سألتنهم مما سألتوهن من وراء حجاب (ويجوز  
أن يسألن غيرهن) من النساء (مشافهة) وأفضلهن خديجة وعائشة ومائتة صلى الله  
عليه وسلم قال لما شتهن قالت له قد زلت في خير أميها والله ما زلت في الله خير أميها أمنت  
في حين كذبني الناس وأعطيتي المالحين حرمي الناس وما روي ان عائشة أقرأها النبي صلى الله  
عليه وسلم من جبريل وخديجة أقرأها من جبريل وما روي ان عائشة أقرأها النبي صلى الله  
خديجة وغير فاطمة ضعفت في قوله لها أما رضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة الأمر يمدد  
على أن فاطمة أفضل واحتج من فضل عائشة بما احتج به من أنها في الاخرة مع النبي صلى  
الله عليه وسلم في الدرجة فاطمة مع علي فيها (وأولاد بناته) صلى الله عليه وسلم (بنسب  
اليه) حديث ان النبي هذا سيد مشر إلى الحسن ورواه أبو يعلى وفي حديث ان الله لم يعث  
نقاط الاجل ذرئته من عليه غيري فان الله جعل ذرئتي من علي على ذكره في النكاح  
الضاري (دون أولاد بنات غيره) فينسبون الى أبياتهم قال تعالى ادعوهم لأبائهم (والجنس

مناظرته صلى الله عليه وسلم من سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ويجوز أن يشق  
 به ولم يدهمنا رواه الأذرقطسي أن أم أيمن شرب بوله فقال ذنبت فليج النار بعلتك لكنه ضعيف  
 وأما ابن حبان في الضعفاء أن خلافا لم صلى الله عليه وسلم فليج النار من حمله شرب  
 دمه فقال ويحك ما صنعت بالدم قال غشيت به بطني قال أنذبت فقد أسرت نفسك من النار قال  
 لما نظرت إلى حجر وكان المرفق ذلك ما صنعت الممكان من غشاه ما جوفه (وهو) صلى الله عليه  
 وسلم (ظاهر بدموته بالزنازع بين العلماء) واختلوا في غيرهم من الأئمة من الذهب عندنا  
 أن غيره ما يظاهر (ولم يكن له) صلى الله عليه وسلم (فيه) أي طلل (في الشمس والقمر  
 لأنه رآني وأظن نوع طله) ذكر ما بن عتيل وغيره يشهد أنه سأل الله أن يحصل في جميع  
 أعضائه وجهته نوراً ونورهم بقره واجهني نوراً (وكانت الأرض تحتذب أنقله) لأخبار  
 (وماوى الأنبياء في مهزاتهم وأنفرد القرآن) فأقدم نطقه الله به ومجده في صدره وملاه  
 ذلك الخلق النورى وأعطى إدريس ع. الوالمكان ومحمد الميراج ولما نجا إبراهيم من النار  
 محمد مدام نارا لم يرب ولما أعطاه مقام الخلق أعطى محمد مقام المحبة بل جمعه مع نفسه كما في  
 حديث أبي يعلى في الميراج فقال له فيه الخفة خيلاً وحيداً وهو مكتوب في التوراة ومحمد حبيب  
 الرحمن ولما أعطى موسى قلب الصاحبة أعطى محمد أحسن القلب الذي هو أعزب ولما  
 أعطاه الله لآل إبراهيم أعطى محمد أنشاق القمر الذي هو أبهى لأنه تصرف في العالم العلوى ولما  
 أعطاه نعيم المان من الميراج أعطى محمد نعيم المان من بين الأصابع ولما أعطاه الكلام أعطى  
 محمد الله قولاً وقراراً ما أعطى يوسف دهر الحسن أعطى محمد الناس كله ولما أعطى داود تاجين  
 الحيد ما أعطى محمد الخضراء والود الباس بين يديه ولما أعطى سليمان كلام الطير أعطى  
 محمد ما أن كلام الطير والشجر والزروع والغضب ولما أعطى عيسى إرادة الأرض والأرض وأحياء  
 الموقد أعطى محمد إرادة العين وسد سوطها وهكذا (و) أحلت له (الضائم) ولم يغفل  
 قلبه حديث أعطيت عيسى ما يعطون نبي قبله والأنبياء منهم من لم يؤمر بالجهاد فلم تكن فتايم  
 وأما دون الخنوع منها فتايم نازعين السماء فصرقها الأئمة (وجعلت له ولائته الأرض  
 مسجداً) أي جعل اليهود فاعارسل أدركته الصلاة في مكان صلى ولم تكن الأمم المتقدمة  
 تصل إلى البيع والكنايس (و) جعل له ولائته (تراها طهوراً) أي طهوراً وهو  
 التيمم عند تصغير المساء شرعاً وفي ذلك الشيطان وغيرها (وتصبر بالعب) أي بسبب  
 خوفه له وموته (مسيرة شهر) أمامه وشهره خلقه من جميع جهات المدينة فزوى ذلك  
 الشيطان وجعلت الغاية شهر الله لم يكن أدراك بينه وبين أعدائه أكثر من شهر (وبعث  
 إلى الناس كافة) قال تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس وأما هو يرسله نوح بعد الطوفان  
 فلا يخفى ما أنبأ فين كواومه وأرسل إلى الجن بالاجماع إلى اللأفة في أحد القولين  
 (وأعطى الله قاعة العظمى والمقام المحمود) مقتضى كلامه كالما هو انصافاً وغيرها  
 إنما أمة إيران وذكر بعضهم في الأذنان المقام المحمود الشفاعة العظمى لأن فيه بمحمد الأولين  
 والآخرون وعلى الأول مقامات المحمود حلاصه صلى الله عليه وسلم على الأرض وعن عبد الله  
 ابن سلام صلى الكريم ذكر كواها النورى (ومهزاة باقية إلى يوم القيمة) وأفضت  
 مهزات الأنبياء هو نعم إذا كثر مهزات نبي إسرائيل كانت حصة تشاهداً لا يشاركه في عالم  
 وضما موسى فأقرضت ما قرض أعصارهم ولم يشاهدوا الأمر حضرة ما مهزات القرآن  
 تشاهد البصيرة فاستمر إلى يوم القيمة لا يمر عصر الأول يظهر فيه نبي أخبر أنه سيكون أنما يدرك

وجمع بينكما في خير وعافية  
 لمحدث أي هريرة مرفوعاً كان  
 إذا رأى أنساناً تزوج قلبه بارك  
 انقلك وبارك عليك وجمع  
 بينكما في خير وعافية رواه  
 أنيسة إلا النسائي ومحممه  
 الترمذي وقال عليه الصلاة  
 والسلام لمجد الرحمن بن عوف  
 بارك الله لك وأولم ووشاة (فإذا  
 زفت الزوجة إليه) أي  
 إلى الزوج (قال) نيا اللهم  
 أقم أسألك خيرها وشهر ما جلتها  
 عليه وأعوذ بك من شرها  
 وشهر ما جلتها عليه حديث  
 عمرو بن شبيب عن أبيه عن  
 جده مرفوعاً إذا تزوج أحدكم  
 امرأة أو اشترى خدياً فليقل  
 اللهم إني أسألك خيرها وخير  
 ما جلتها عليه وأعوذ بك من  
 شرها وشهر ما جلتها عليه وإذا  
 اشترى بغير أنف بخرقة فليقل  
 وأقبل مثل ذلك رواه أبو  
 داود والله أعلم  
 (باب ركني النكاح وشروطه)  
 أي النكاح ركن الشئ جزء ما بهته  
 وهي لا تتم بدون جزئها فكذلك الشئ  
 لا يتم بدون ركنه وتقدم معنى  
 الركن والشروط (ركناه)  
 أي النكاح أحدهما (اليجاب)  
 أي العقد الصادر من الركن  
 أو من يقوم مقامه (يلفظ)  
 انكاح أو بلفظ (تزوج)  
 يعني بأن يقول أنك تتكفل لفلانة  
 أو زوجتكها (و) قول  
 (سيد بن عليهما) عك  
 (بعضها) وأنها هو وتأتى هي  
 ومعتق البعض (اعتقك)  
 وحملت عقدك صدقاً ونصراً

زودنا كما وأما الجاهل بالبد  
 ما عتقك وسعتك عتقك ما عتقك  
 ونحوه فلما عتقك أنس مرسوعا  
 أعنتك صغيرة وسعتك عتقك  
 صداقها متفق عليه وباقى  
 بارضع من هذا ( وإن فتح  
 ولي) تاء (زوجتك فقيل  
 بصح) الشكاح (مطلقا)  
 أى عالمنا كان إلى بالبرية  
 أو جالها نادى على النطق  
 بضم التاء وأما زاده فأتى به  
 للوقوف (وقيل) لا يصح (أو من  
 حامل) بالبرية (أو من  
 عاجز) عن النطق بضم التاء  
 قال في شرحه وهذا هو الظاهر  
 انتهى وقطعه في الاقتناع وفي  
 الزماني مع - لا لا يجوز والا  
 احتسب وجهين (وجه)  
 إيجاب بالفتح (وجه)  
 الزاوي (فتح التاء) أى صيغة  
 المبني لقول حصول المعنى  
 المقصود به لا يجوز ذلك  
 بتقديم الجيم وهو مثل الشج  
 نقي الذين عن رجل لم يقدر أن  
 يقول لا قلت فهو يزعم بتقديم  
 الجيم فأجاب بأربعة دلائل قوله  
 يجوز في طائفتها ما تطلق  
 (و) إن كن الثاني (قول  
 بلفظ قبلت) هذا الشكاح  
 (أو رضى هذا الشكاح أو  
 قبلت) فقط (أو رضى فقط  
 أو رضى بها) وفي التورع أو  
 رضى به (وهو محال) أى  
 إيجاب الشكاح وقبوله  
 (من عاقل ونفسه) حديث  
 ثلاث هزله جد وجهه جد  
 الخلاق والشكاح والعقرواه  
 اتهمنى وعن نفسن قال قال

بالعقل يعلم من جاهد الأول ( ونوع الماه من بين أصابع بركة من الله تعالى حلت في الماه  
 موضع أصابعه فحصل بقور ويخرج من بين أصابعه) - كان في غزو وقبولك وكذلك  
 روى في الصحيحين وقوعه يوم الحديبية فتغلبا ما وضع على الله عليه ولم يده قليل ففارقا الماء  
 من بين أصابعه وشربوا وتوضؤوا وهم أقرع عجمائه (لأنه يخرج من نفس اللحم والدم كما  
 ظنه بعض الجهال قاله في المحدثي) وفيه نظر فإن هذا القول ظاهر كلام القوطي وبه صرح  
 النووي في شرح مسلم ويؤيده قول جابر فرأيت الماء يخرج من بين أصابعه قال في المواهب  
 وهذا هو الصحيح وكلاهما مجزؤه صلى الله عليه وسلم وأما فعل ذلك ولم يخرج من غير ملاءمة  
 ما عاوضه أن نادى بالبرية تسمى أذهل المنقرى بابتداء الملامات وإيجادها من غير أصل  
 (ومن دعاه) صلى الله عليه وسلم (أو هو صلى وجب عليه قطعا) أى الصلاة (وأما قوله  
 تعالى يا أيها الذين آمنوا استقيموا لله ولرسوله إذا دعاكم (وتطوعوا على الله عليه وسلم بإصلا  
 قاعدا) بلا عذر (كمنعاه عن مخالفة الجرح) لما روى أحمد ومسلم وأبو داود وابن جرير أنه  
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا فوضع يده على رأسه فقال ما لا بأس الله قلت حدثت  
 أنك قلت صلاة القاعده على النصف من صلاة القائم قال أجل ولكن ليست فأخبرني عنك قال في  
 الفروع وجهه على المعقول لا يصح عدم الفرق (وقال القفال) تطوعه بالصلاة قاعدا (على  
 النصف) من أجر القائم (كثيره) ويرده ما سبق (وكان له اقتضاء بعلمه) لأن الله عصى  
 فلا يجوز عليه خطا بقرعاه (وهو وسيد ولد آدم) الغدير (وأول من تشق عنه الأرض)  
 يوم القيامة حديث مسلم أنا أول من تشق في هذه الأرض (وأول شافق وأول مشفق وأول من  
 يقرع باب الجنة) رواه مسلم وأول من يدخل الجنة (وهو أكثر الأنبياء بها) حديث  
 مسلم أنا أكثر الأنبياء بها وحديث البراء يأتى به من أمي يوم القيامة مثل السيل والليل  
 وحديث مسلم ما صدقني من الأنبياء ما صدقت أذن الأنبياء من ثم صدقه إلا رجل الواحد  
 (وأعطى) أواع الكرم (رواه مسلم) أى الفاطم أقلية تنفيه عاني كثيرة (وصرف أمته  
 في الصلاة كمصرف الملائكة) حديث مسلم الأنصفون كما نصف الملائكة عند ربها يكون  
 الصفوف المتقدمة ويراصون في الصف (ولا يجل لأحد أن يرفع صوته فوق صوته) لقوله  
 تعالى لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بهمكم لبعض (ولأن  
 يناديه من وراء المحررات) لقوله تعالى إن الذين ينادونك من وراء المحررات أكثرهم  
 لا يعرفون (ولا) أن يناديه (بأصبعه فيقول يا محمد ينادي بقول ما روى رسول الله ما ينادي الله) لقوله  
 تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قال الحافظ ابن حجر والكنة من الاسم  
 وأما ما وقع لبعض الصحابة من غفاه بكنهه فاما أن يكون قبل أو سلم فإنه أو قبل ثم لا آتاه  
 (ومخاطب في الصلاة بقوله السلام على أئمة النبي وروحه والله وبركاته ولو مخاطب بمخاطب  
 غيره بطلت صلاته ومخاطب بالبرية في الصلاة فقال الملائكة لعنة الله) وفي الفروع قيل  
 التحريم أمر مؤثر وظاهره عدم الخصوصية (ولم ينظر) ماله (وكانت الهدية تحل لاله)  
 فكان إذا أتى بها عام سال عنه قال أهديت أم صدقة فان قبل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يكل  
 معهم وإن قيل هذا ضرب بيده وكلهم متفق عليه من حديث أبي هريرة (بمخلاف  
 غيره) من ولادة الأمور فلا تخل لهم الهدية (من رعاهاهم) لما روى أبو جعفر الساعدى قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المال غلولي رواه أحمد (ومن رأى في المنام فقد رآه حقا  
 فإن الشيطان لا يفتل به) لأن الله عصى به لكن لا يعمل الرائي بما سمعه منه مما يتعلق  
 بالحكام لعدم الفضا لا لثلاث فروع (وكان لا يثبت) لأنه من الشيطان والله عصى

والنذر (و) بهمان (عنا)  
 أي بلفظ (نؤدى معناها)  
 الخلف بكل لسان) أى لفظة  
 (من مزاج) عنهما بالدرية  
 لأن ذلك في لفظة نكاح  
 والنزوح ولا يكفل الله نكاح  
 الاوسهارا ليعوان بالانثوى  
 معناها الخلف كالنكر إذا  
 عدل عن أنكحت أوزحت  
 إلى غيرها (ولا يلزمه) أى  
 العجز عنهما بالعرسة (تصل)  
 أزكاته بالعرية فلا يهتد  
 معاوضة بالسبع خلاف تكبير  
 الصلاة ولأن القصد هنا المعنى  
 دون اللفظ المعجز بخلاف  
 القراءة وان أحسن أحدهما  
 بالعرية وحده أى به الآخر  
 بلفظه وترجم بينهما أنه لم  
 يحسن أحدهما لسان الآخر ولا  
 بد من معرفة الشاهد بن لفظ  
 العاقدين (ولا) يصح إيجاب  
 ولا قبول (بكتابة) وأشارته مفهومة  
 الدس (أخرس) فيصان منه  
 بالاشارة لصا كيد موطاة  
 وإذا محامنه بالاشارة فالكاتب  
 أولى لأنها بمنزلة المصرح في  
 الطلاق والقرار (وان قيل  
 ل) أولى (مزوج أزوح) بلانة  
 بعلان (قال نهر) قيل (لنزوج)  
 أقبلت فقايم مع) النكاح  
 لأنهم جساب لقوله  
 أزوح وأقبلت والسؤال  
 معترف في الجواب معادفة  
 فتى نعم من الولي زوجته فلائمة  
 ومعنى نعم من المتزوج قبلت  
 هذا النكاح ولا احتمال فيه  
 فوجب أن يشهد به ولهذا كانت  
 صريحة في الإقرار بحيث يقع  
 السارق بهام أن الحدود تدعى بالتهامس (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (يقول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماشي

منه (وعرض عليه ان يلقى كلهم من آدم إلى من بعده كما علم آدم أسماء كل شيء) لحديث  
 الذي يلقى الدنيا بالساء والطعن فقلت الاشياء كلها كما علم آدم الاسماء كلها وعرض عليه  
 أمته بأسرها حتى رآهم لحديث الطبراني عرضت على أمي البارحة فقلت هذه الحجر أيضا  
 وأخرها صور وإلى ساءه وأظن حتى أتى لأعرف بالإنسان منهم من أحكم بصاحبه وعرض  
 عليه أيضا ما هو كائن في أمته حتى تقوم الساعة فحدث أحده وغيره أدبرت ما تاتي أمي  
 بعدى وقت بعثهم دماء بعض (ويبلغ سلام الناس بعد موته) حديث أحمد بن أبي هريرة  
 من روى ما من أحد مسلم على عند قبري إلا رد الله عني عذري حتى يرد عليه السلام (والكذب  
 عليه) صلى الله عليه وسلم (ليس ككذب على غيره) لأنه عليه كبره فالحديث القديس ذكر  
 المصنف معناه والكذب على غيره مصغرة الأفعال ما في في الشهادة (ومن كذب على ميت بعد  
 قلبيو أعقده من النار وتنام ميتا ولا ينام قلبه) نكير الصحن إن عني تنامان ولا ينام قلبه  
 وفي البخاري في خبر الأبرار كذا لا ينمأ تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم ولا يرد عليه نوم في الوادي  
 عن صفاء الصبح لأن طلوع الفجر والشمس انما يدرك بالعين وفي رواية أو يقال كان له نيران  
 أحدهما ينام عنه وقلمه والثاني عنه: دون قلبه وكان يوم الرادى من النوع الأول (ولا ينقص  
 بنومه ولم يرضطه) نكير الصحن أنه صلى الله عليه وسلم انما طمعه ونام حتى يقع ثم قام فصلى  
 ولم يتوضأ (وروي من خلفه) كما روي امامه روية بالعين حقيقة نصا) كائنت في الصحنين  
 والأخبار الواجبة فيه مقيدة بحال الصلاة فهي مقيدة لقوله لا أهل ما وراء جداري هذا قاله  
 الحفظ ابن حجر (والدق في البيان مخص به لا لا ينقص قهره معيدا) ولما روي عن أبي بكر  
 مرفوعا لم يقبلني إلا حيث قضى (وزاد ربه قهره منصفه لرجال والنساء) لعدم ما روي  
 الدارقطني عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج وزار قبري بعد وفاتي فقام  
 زارني في حياتي وفي رواية من زار قبري وجبت له شفاعتي وكره التبرف في يوم الزياره  
 تعالى ثم صاحبه رضى الله عنهم وذكره الفسافز بارة من عدهاء على الصحيح وتقديم (وخص  
 به ملائكة ركنين بعد العصر) اخبره ابن عقيل قال ابن بطيطة كان خاصا به وكذا أجاب القاضي لأنه  
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين ويخشي هتجارا وأما ما روي من حديث عائشة  
 وظاهر كلامه في المتنى راشرح وغيره ما في أوقات البسائه من قضاء الرتبة إذا عانت وليس  
 بمخصوصية حيث استدلوا به على جواز قضاء الرتبة في وقت النهي (ولم يكن له أن يهدي)  
 شيئا (له على) بالسنة المفعول (أكثر منه) لقوله ذه لي ولا تخن تستكثر لي لا تعط شيئا  
 لئلا أخذ أكثر منه (وله) صلى الله عليه وسلم (أن يقضى) ويقضى (وهو غضبان وإن  
 يقضى بعلمه ويحكم لنفسه وولده وشهد لنفسه ورأى من قبل شهادته من يشهد له صلى الله عليه  
 وسلم) أولولده لحديث حمزة لأنه مسموم وقتضته أنه يشهد وقبل ويحكم على عدوه وبإباحة  
 الحى لأنه موقد في أسماء الثواب قال في الفروع وظاهر كلامهم أن كماله في حال زمته الزكاة  
 قبل لقاضي الزكاة طهرة والمشي مطهرة لم يطل بركاها فطهرها بالانبياء صلوات الله عليهم  
 لأنهم مطهرون ولو كان لهم مال لزمهم الزكاة وخصائصه صلى الله عليه وسلم لا ينحصر فيه إذ ذكر  
 وفيها كتب مشتملة على بعضها

### باب أركان النكاح وشروطه

أركان الشيء أجزاؤه وأما هي لافق حديثون جزموا كذا الشيء لا يشهدون بركنه والشروط  
 ما ينتقن الشروط بانها هي وليس جزاؤه (وأركانه) أى النكاح ثلاثة أحده (الزوجان  
 السارق بهام أن الحدود تدعى بالتهامس (لا) يصح نكاح (ان تقدم) فيه (يقول) على إيجاب سواء كان بلفظ الماشي

للإيجاب في وحده لم يكن  
قبولاً لعدم معناه كالوقوع بلفظ  
الاستفهام بخلاف البيع فانه  
يصح بالمعاطاة وكل ما أدى معناه  
وانطلق لانه مع تعلقه على شرط  
اذن في المعاطاة (وان زلتني)  
قبول عن إيجاب (حق تفرقة)  
من المجلس (او نكاحاً) لا  
قطعة من رافضيل الإيجاب  
لأنه راض عنه بالتفرقة والاشارة  
بدليل معناه قد أشبهه بالورد فانه  
طال الفصل بينهما ولم يفرقوا  
تشابهاً بينهما مع العقد  
لأن حكم المجلس حكم حالة العقد  
بدليل معناه فخص فيما يشترط  
لخصه فخص في المجلس وثبوت  
الغاي في البيع فيه (ومن  
أوجب) أي صدر منه إيجاب  
عقد (و) كان الإيجاب  
في غير نكاح كبيع  
واحدة (من) أو أوجب عليه  
قل قول (أوجب) (عقل)  
أي بانه بذلك (ك) طاعة (عونه)  
أو عرف من أوجب له عدم  
زوج لا إيجاب اذ أشبه العقود  
الخاتمة (و) (أصل الإيجاب  
(أن نام) من أوجب عقداً  
قبل قوله أن قبل في المجلس  
لأن النكاح لا يعقل بفقد الخاتمة  
(وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
أن يزوج بنته لغيره)  
دون غيره كما كان أن تزوج  
بلا مهر فمسه عنى وحرارة  
مؤمنة أو عتقت نفسه تنبي  
الآية  
فخصل ونروطه أي  
النكاح (خه) وتعددين  
نروطه حصده (تعددين)

الغالبان من المواضع) الآية في باب محرمات النكاح وأما في المقنع والمنتهى وغيره  
لوضوحه (و) الثاني (الإيجاب) الثالث (القبول) لأن ماهية النكاح مركبة من  
ومتزوجة عليهما (ولا يشترط) النكاح (الايه امرتين الإيجاب أو لا وهو) أي الإيجاب  
(اللفظ الصادر من قبل الولي أو من يقوم مقامه) كزكيل لأن القبول إنما يكون للإيجاب  
فأزوجه لم يكن قبولا لعدم معناه (ولا يصح إيجاب) ممن يحسن العربية (اللفظ  
أنكحت أو زوجت) أو رده ما في نص القرآن في قوله زوجنا كما ولا يشترط ما أنكح أبائكم  
(ولن عليكها أو) عاك (بعضها وبعضها لا) (خرج) إذا أذنت له في ومتفق البقية  
على ما يأتي (اعتنتها وجعلت عقدتها) أو رده ما في نص القرآن في قوله زوجنا كما ولا يشترط ما أنكح أبائكم  
إذا أعدل من هذه الصيغة مع مرفقة لها عدل عن اللفظ الذي ورد به النكاح والسنة مع  
القدرة فان قلت قد روي البيهقي عليه وسلم زوج رجل امرأة فقال ملكك عاماً من  
انقرآن راء البخاري وقلت ورد في زوجتكها أو زوجنا كما وانكحتكم من طرق يصحها فاما  
أن يكون قد جمع بين اللفظ أو يحمل على أن الراوي روى بالمعنى فلهذا مناهجنا في واحد  
و يكون خاص به وعلى كل تقدير لا يفي بحده ويصح الإيجاب من الولي بلفظ زوجت بضم الزا  
وقوع التاء بسبب المعنى ليعمل لأجور ذلك بتقديم الميم ورسيل الشيخ في الذين عن رجل لم يقدر  
أن يقول إلا قلت تجوزها فاجاب بالصفة بدليل قوله جاوزني طالق فانتها تطلق (ولا يصح  
قبول من يحسنها) أي العربية (الايه) لفظ (قلت تزويجهما أو) قبلت (نكاحها أو)  
قلت (هذا تزويج أو) قبلت (هذا النكاح أو تزوجنا أو زوجت هذا النكاح  
أو قلت فقط أو تزوجت) لأن ذلك صريح في الدواب فصع النكاح به كالبيع (أو قال  
المطبخ للسولي أو زوجت فقل) الولي (نعم وقال) انما طاب (لست تزوج أقبلت فقال  
المستزوج (نعم) انما قد النكاح لأن المعنى نعم زوجت نعم قلت هذا النكاح لأن السؤال  
يكون مضمراً في الجواب مع اداب بدليل قوله تعالى هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم أي  
نعم وجدتم ما وعدنا ربنا حقاً و قبل لرجل الفلاني عليك ألف درهم فقال نعم كان امرأه  
مصرحاً لا يقتصر على تسمية ولا يرجع فيه إلى تغييره بمائة تقطع اليد بالسرقعة مع أن الحدود  
قد رايها لشيء فوجب أن يشهد به أنزويج (واختار المرفق والشيخ) في الذين وجمع انعقاده  
بغير العربية فمن لم يحسنها) لأن المقصود المعنى دون اللفظ (وقال الشيخ أيضاً) عقد النكاح  
(بمعناه) الناس نكاحاً بأي لغة ولغة كان وإن مثله) أي النكاح (كل عقد) فينصق  
السهم بمعاذه الناس بمأى لفظاً كان أو الأجرة بمعاذه الناس أجرة بأي لفظاً كان  
ومكدا (و) قال أيضاً (إذا التزم بين الناس ما وعدوا بشرطاً) وكذا قال تلميذه ابن القيم  
فوزوج من قوم لم يقرأ ما دقياً تزوج على نكاحهم كان بمنزلة شرط أن لا تزوج عليهما وتأتي  
لشارة التلب والى ما أحسنه في باب الشروط في النكاح (فالأسماء تصرف حدودها تارة  
أشعر) كما هو قول كاهن وأسمو والمخ والوضوء والنسل ونحوها (و) تعرف حدودها  
(تارة) لفظاً كرجل وفرنس وشجر ونحوها (و) تعرف حدودها (تارة) بالعرف العام  
كالأسماء أو الأربعة أو الأقسام كالفاضل والمتمسك (وكذلك العقود) فتعرف حدودها  
بوجود من هذه الشبهة (تسمى) وافرقي أن الشهادة شرط في النكاح والكفاية انما تصلى  
للمة ولا يمكن الشهادة لعدم الاتفاق عليها فوجب أن لا يشهد (بان) كان أحد  
منه قد بين) النكاح (يحسن العربية دون) الآخر أي الذي يحسن العربية) عما هو من  
فصله من إيجاب أو تزوج (أي) العربية لقدرة عليه (و) الدائقة (الأخرى) أي

بما هو من قوله (بلسانه) أي بقلبه (وان كان كل منهما) أي العاقدين (لا يصح  
 لسان الآخر جرم بينهما فمعرفة السانين) قال الشيخ تقي الدين عن القاضي ولم يشترط  
 تعدد أي الثقة الذي يترجم بين العاقدين وبأي في الشهادات أن الترجمة عند الحاكم كاشهاده  
 فإذا كان القاضي لا يعرف لسانهما فلا بد في الترجمة عنده من رجلين هذين (ولا بد أن يعرف  
 الشاهدان اللسانين الموقوفين) ليتكمن بحمل الشهادة لأنها على اللفظ الصادر منهما  
 فإذا لم يعرف ما علم بتألفهما الشهادة (وبأي حكم قولي طرف العقد) في فصل وإذا استوى  
 وليان (ويعم إيجاب أحرس وقوله) النكاح (بإشارة مفهومة بفهمه صاحبه) الماقد  
 معه (و) يفهمها (الشهود) لأن النكاح معنى لا يستغاد الأمن جهته فصح بإشارته  
 كيبه وطلابه (أو كذا) أي ويعم إيجاب النكاح وقوله من أحرس بكافة لأنها أولى  
 من الإشارة لأنهم يميزون الصريح في انطلاقه والقرار (و) لا يصح النكاح (من القادر على  
 النطق) بإشارة ولا كفاية للاستغناء عنها (ولا) يعم إيجاب النكاح وقوله (من أحرس  
 لاتفهم إشارته) كإشارة قوله لعدم الصفة (فإن قد عدى تعلمها) أي الإيجاب  
 والقبول (من لا يصح ما بالعربية لم يلزمه) تعلمها بالعربية لأن النكاح غير واجب بأصل  
 الشرع فلم يجب تعلم أركانه بالعربية كالبيع بخلاف التكبير ولأن المقصود هنا المعنى دون اللفظ  
 المجهز بخلاف القراءة في الصلاة (وكما) أي العاجز (منها) الخاص بكل لسان (أي  
 أنه عرفه) لأن ذلك في لغة فقه النكاح والتزويج وعلم منه أنه لا يصح بلفظ لا يؤدي معنى  
 النكاح والتزويج الخاص لأن من عدل عن اللفظ الخاص بذلك اللسان إلى غيره شبه من  
 هو عربي وعدل عن لفظه عما يخص (رواها) أي إلى الزوج وزوجتك موليتي) فإنه  
 (يفتح الناء) من زوجتك (عجزاً) عن ضمها (أو جعلها لغة العربية مع) النكاح  
 (ولا) يصح أن كان ذلك (من عارف) بالعربية فادعى إصلاحه قال في شرح المنتهى  
 هذا هو الظاهر وأنت الموقن أنه يصح مطلقاً وقوف في المسئلة فأمع الإسلام ابن أبي القهم  
 من أصحابنا وأطلق القولين والمنتهى ومثله لو قال زوج قبليت بفتح الناء (وان أوجب)  
 الولي (النكاح) ونحوه (ثم جن) قبل القول (أو أوجب عليه قبل القول) بل العقد  
 أي الإيجاب بذلك كما تبطل (بموتها) لأن الإيجاب قبل القول غير لازم بطل زوال  
 العقل كالعقد المأخوذ بطل بالموت والجنون (لا) تبطل (إن) أوجبته (نام)  
 وحصل القبول في المجلس لأن النوم لا يبطل العقود المأخوذة كذلك هنا (ولا يصح تعليق  
 النكاح على شرط متقبل كقوله إن وضعت زوجي جارية ففقدت زوجتك أو زوجتك ما  
 بطلها) أي بطل هذه المرأة (أو) زوجتك (من في هذه الدار وما) أي أولى والزوج  
 (لا يعلنان مانها) أي الدار لا يصح النكاح (بجلاء الشروط الماضية) أي شروط  
 (الماضية مثل قوله زوجتك هذا) المولود (ن كان أنتي أو زوجتك أنتي) كانت ههنا  
 قد انقضت (أو) زوجتك أنتي (ان كنت ولياً أو بعد ما يعلمان ذلك) أي كونه أنتي في المثال  
 الأول وانقضت المأخوذة في المثال الثاني وأراه (ولها في الثالث) فاته (بصح) النكاح لأن ذلك ليس  
 بتعليق حقيقة المأخوذة بالحاضر لا يعلقه (وكانت عليه بميثاقه) كقوله زوجتك إن  
 شاء الله أو قبلت أن شاء الله (أو قال) لولي (زوجتك أنتي) أنتي أنتي قد شئت قد شئت وقبلت  
 فيصح (النكاح) (فالهذين الذين بن عبد الرحمن بن زجب) رحمه الله تعالى (وإذا وجد الإيجاب  
 القول انعقد النكاح ولو من هائل ومبني) قوله عليه الصلاة والسلام حدثت من جدو حنن  
 جداً لطلق والنكاح والرجمه رواه الترمذي وعن الحسن قال قال رسول الله عليه وسلم  
 الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحرم ولا يملك حقه ونفقه له فلا يجبر عليه كالحرم والاسرا نكاحه في قوله تعالى وأنتم والأيام منكم

فيها غيرهما من أخوانها كالذكرى  
 أو الطويلة أو بشير البهاني  
 كانت حاضرة كنهه (والأ)  
 يكن له الابنت واحدة (فصيح)  
 أنكاح بقوله زوجتك بتي  
 (رومها ما غير اسمها) لأنه  
 لا تعد هنا فلا التماس (وان  
 سماها باسمها) كان قال  
 زوجتك فاطمة أو الطويلة  
 (ولم يقل) بتي لم يصح العقد  
 لأنك هذا الاسم أو هذه  
 الصفة بينهما وبين سائر القواطع  
 والطرول (أو قال لمن له)  
 بنتان (عائشة وفاطمة)  
 زوجتك بتي عائشة فقبل  
 زوج النكاح (وأيما) أي أولى  
 والزوج (فاطمة لم يصح)  
 النكاح لأنها لم يتفقاً بما يصح  
 العقد بالشهادة عليه فأشبهه  
 ما رواه زوجتك بتي فقط  
 أو عائشة فقط ولا ناس اختها  
 لا يجزها بل يصرف العقد عنها  
 وسكتها في أرواها إلى الكبرى  
 والزوج الصغرى (كن هي  
 نعم في العقد غير مخطوبته فقبل  
 بطلها) أي غير المخطوبة  
 (أما) أي المخطوبة لا تصرف  
 القبول إلى غيرها من وجد  
 الإيجاب فيها فإن لم يظن أنها  
 مع العقد (وكان زوجتك حل  
 هذه المرأة) فلا يصح لأن الحمل  
 مجهول ولا يتحقق كونه أنتي ولم  
 يثبت له حكم الوجود وكذا إن  
 وضعت زوجي أنتة فقد  
 زوجتك لأن النكاح لا يصح  
 تعليقه الشرط الثاني رضا  
 زوج مكنت) أعيا لعم عائش  
 (ولا) كان المكنت (رقياً)  
 لسانك أسيداً حادراً لأنه كان







كالماتل (ويعقب قول) صبي  
(يعز لنكاحه إذا ذنوله) كتوبه  
البيع والشرع لنفسه إذا ذنوله  
(ولكل ولي) من أب ووصيه  
وبقية العصباء والمصاحم  
(تزوج بنفسه) تصف فأكثر إذا ذن  
نصالحه أي هريرة مرفوعا  
تستأمر القيمة في نفسه فان  
سكتت فهو سوانها وإن استلم  
تكره واه أحد فدل على أن  
التيمة تزوج بغيره وإن سوانها  
بعضها وقد انشئ ذلك فيمن لم  
تبلغ تسما لا تطلق بوجبه  
هل من نكحت تسما بها بين  
الانبار (وهو) أي إذا ذن  
(معتبر) كأن تقدم بيانه  
(ولا) تزوج غير أب ووصيه  
(من دونها) أي تسع سنين  
(يحل) من الاحول لأنه  
لاذن لها غير الأب ووصيه  
لاخباره (وإذا) ثبت بوطيق  
قبل ولو كان وطؤها (تزوج)  
هو بكرا بعد طهرها (الكلام)  
حديثا ثبت تعرب عن نفسها  
وله هو حديث لا نكاح إلا بولي  
تستأمر ولا نكاح إلا بولي  
تستأمر وإذا ذنها نكحت لأنه  
ما قسم التسعة قسمين وجملة  
النكاح إذا لا أحد هو واجب  
أن يكون الآخر بخلافه  
(و) إذا (بكر ولو وثق في دير  
العصباء) حديث عائشة  
قلت يا رسول الله إنك تضي  
قال رضا صاحبنا متفق عليه  
(ووضعت أو بكت) كان  
إذا لم يلدت إلى هريرة مرفوعا  
تستأمر فإن بكت أو سكت  
فهو وضعا وإن ثبت فزوجوا  
هنا ولو لم يغير لانه يتابع مع ما

ثانية قاله القاضي في المحدث في الرضا ما انتهى على نحو ذلك يصح كلام من رزى وغيره فلا  
نصف (وحيث أحبرت) الذكر (أنه) يتعين بنت تسع سنين فأكثر كونه (ولا يتعين الجبر)  
من أب أو وصيه لأن النكاح براد لا غرة فلا خبر على من لا ترغبه قال في المدع وقد صرح  
بعض العلماء أنه بشرط فلا جبار شرط أن يزوجه من كفؤه المثل وأن لا يكون الزوج  
مسرا وإن لا يكون بينهما وبين الأب عدوة ظاهرة وإن يزوجهما بقدر البلد واقصر عليه  
فقلت وفيه شيء (فإن امتنع) الجبر (من تزويج من عنته) بنت تسع سنين فأكثر  
(فهو عاضل سقطت ولايته) وبقي به أن تتركه على ما يأتي (ومن يخفى في بعض الأحيان)  
لم يصح تزويجه إلا إذا ذن أن كان ما خلا أنه يمكن أن تزوج لنفسه فلم تثبت ولايته تزويجه لنفسه  
كالماتل (أو زال عقله بمرسام أو مرض مرحوا وال لم يصح تزويجه إلا إذا ذن) كالماتل  
فإن داه صار كالمجنون قاله الشيخ في الدين في المسودة وهو معنى كلام الشارح (واس  
لأب تزويج ابنه البالغ الماتل بغير إذنه) لأنه لا ولاية له عليه (الآن) يكون سفيها وكان  
النكاح (محله) بأن يكون زنا أرضه فيحتاج إلى أمره في نفسه فإن لم يكن محتاجا إليه  
فليس قوله تزويجه (وله) أي الأب (قوله) النكاح لانه الصغير (ولو جاز) (و) لأنه  
(المجنون) لما تقدم وكذا البالغ الماتل في ظاهر كلام أحد المعلقين مع ظهور أمارات  
الشبهة وعدمها وقال القاضي أقبح زوجه إذا ظهرت منه أمارات الشهوة وتيسر له إلى  
النساء وغيره (ويعقب قول) يعز لنكاحه إذا ذنوله نصا) كما عاين أن يتولى البيع والشرع  
لنفسه إذا ذن (ولا) يعقب قول (طفل دون التمييز) لنكاحه (ولا) قول  
(مجنون) لنكاحه (ولو ياذن وليه ما) لأن قولها غير معتبر (وليس جارا ما له الإكبار  
والثيب) لا فرق بين الكبيرة والصغيرة منهن ولا بين الفتن والبدنة وأم الولد لأن منتهن  
مملوكة لها النكاح قد عد على منتهن فاشهدا لاجرة ولذا لمالك الاستمتاع بها بهذا فارتقت  
لحد ولأنه يتعقب ذلك ما يحصل له من مهرها ولو لها وتقطعت نفقتها وأكسوتها بخلاف الحد  
ولا فرق بين كونها مباحة أو محرمة عليه خاتمة من رضاع (الامكانه) ولو صغيرة فلا يجبرها  
لأنها بمنزلة الخارجة عن ملكه فذلك لا يلزمه نفقة ولا عاك جارتها ولا أن يذمه مهرها (ولو كان  
نصف الامن لم يملكها) (أو جبارها) لأنه لا عاك نفقةا (ويعتبر إذا ذنها) لما عاين من  
الحرية (و) يعتبر (إذا مالها البقية كاملة لا تثنى) وكذا يعتبر إذا ذن المعق لأن له ولاية  
ما اعتق منها فهو وليه (ووقول كل منهما) أي من المعق ومالك البقية (زوجتها)  
ولا يقول زوجك بعينها) لأن النكاح لا يقبل التشقيص والقبز يخل بالبيع والاجارة  
وهو يعتبر بحداد زمن الإيجاب منهما أو بجوز تزويجهما فيه نظرا قاله ابن نصر الله فقلت لا يظهر  
أنه يعتبر تزويجهما فيه مادام في المجلس ولم يتشاعرا لا يقطع عرفا وفاقا باعتباره بحداد مخرج  
أو مئة (وعاك) السيد (أخباره) المعتبر (لو كان السيد) مجنونا) فيجبره ولو  
كان ما لا ذن أن نكاحه في نفسه أو بغيره ولو لم يجز تزويجهما فيه فلهذا الذي ملكه ملكه  
ويعقب ولايته عليه الأولى (ولا) عاك أخبار (عبد الكبير الماتل) لأنه ملك عاك الماتل فلا  
يجبر على النكاح كالماتل ولا نكاح خاص به ولا يتعقل فلا يجبر عليه كالماتل ولا يراى نكاحه  
مخصص بحاله طلب بدليل عطفه على الإياي أو غايه وحين عند الطلب (ولا يجوز زنا سائر)  
أي باقي (الأولياء) معاذب (تزوج حرة كبيرة) بالعتق كالتن أو بكرا (الإباضها)  
لحديث أبي هريرة مرفوعا لا نكاح إلا بولي تستأمر ولا نكاح إلا بولي كحديث قاله رسول الله  
كيف أنما قال أن نكحت متفق عليه (المجنونة فله) أي لاسائر الأولياء (تزوج بها)

بالاذن (المثله) من صحتها  
 لانه الاصل في الاذن واكتفي  
 عنه بصحة البكر لاستحيائها  
 (وسترى استثنان) من  
 بشرط استئذانها (تسمية  
 الزوج لها على وجه تقع  
 للمعترضة) منها (ب) بان  
 يذكر لها نسبه ومعتصه وغيره  
 بما يتصف به لتكون على بصيرة  
 في اذنها في تزويجه ولا يعتبر  
 تسمية المهر (ومن زالت  
 بكارتها بضر طء) كاصح  
 أو وبسبب (المبكر) في الاذن  
 فانها صحتها لان حيائها  
 لا يزول بذلك (ويجبر سيد  
 عبدا صغيرا ومجنونا)  
 فانفسه وأولى لنظام ملكه  
 وولائه (و) يجبر سيد  
 (أمة مطلقا) أى كبيرة كانت  
 أو صغيرة بذكر أو بغيره أو بمدة  
 أو بغيره ولا يملكها مطلقا  
 له والنكاح عقد على منفعتها  
 أشبه عقد الاجارة ولذلك ملك  
 الاستمتاع بها هو بهذا اذارت  
 العبد ولا ينتفع بها بمحصل  
 له من مهره أو ولدها ويسقط  
 عنه نفقتها وكسوتها بخلاف  
 العبد سواء كانت مباحة له  
 أو محرمة عليه كأمه أو أخته من  
 رضاع أو محرمية وغيرهما  
 لان منافعها وأغنا حرم  
 عليه أمراضه (لا) يجبر  
 سيد (مكاتبه أو مكاتبته)  
 ولو صغيرين لانهما غير مملوكين  
 انظر حين من ملكه ولذلك  
 لا يزنه نفقته ما ولا يملك اجازتهما  
 ولا أخذ مهر المكاتبه (ويعتبر  
 في نكاح معتق بعضهما انهما  
 واذن معتقها) اذن (مالة دينية) التي لم تعتق (كالهريكي)

أى المجنونة (اذا ظهر منها الميل الى الرجال) لان الحاجة الى النكاح لدفع ضرر الشهوة  
 عنها وصداقتها عن الغمور وتحصيل المهر ولتفقه والعتاف وصيانة العرض ولا سبيل الى  
 اذنها فابح تزويجها كالنكاح معها (وبصرف ذلك) أى ميلها الى الرجال (من كلامها  
 وتسمع الرجال وصيها اليهم وغيره) من قرأ من الاحوال (وكذا ان قال أهل الطب) ولعل  
 المراد ثقة ثم ان تفرغ غير والاقتناع على ما أبى في الشهادات (ان علمتها تزول بتزويجها)  
 فلكل ولي تزويجها لان ذلك من أعظم مصالحها كالمداواة (ولو لم يكن لها) أى المجنونة  
 ذات الشهوة وغيرها (ولى الا إلهاكم تزويجها) لماسق (وان احتاج الصغير المأقلا أو  
 احتاج المجنون المطبق البائع الى النكاح لحاجة النكاح) أى الوطء (أو) لحاجة  
 (غيره) كخدمة (زوجه ماله) كبد لأب والوصى (أى عده ماله) الذى ينظر في  
 مصالحها واذن وتقدم حكم من يفتى في بعض الأحيان (بالعكس ذلك) أى تزويج الصغير  
 والمجنون (بقية لأولياء) وهم من عدا الأب وصيه وإلهاكم لانه لا ينظر لغير هؤلاء في  
 ماله ومصلحهم المتعلق به (وإن لم يحتاج) أى الصغير والمجنون (اليه) أى الى  
 النكاح (فليس له) أى إلهاكم (تزويجهم) لانه اضار بهما لا منفعة (وليس لغير  
 الأولياء) أى من عدا الأب وصيه الذى نص له عليه (تزويج صغيرة لها دون تسع سنين  
 بهال) أى فى حال من الاحوال الباروى ان قد اتمت من مطلق وزوج ابنة أخيه من عبد الله  
 ابن عمر بن قيس ذلك لاني صلى الله عليه وسلم فقال انها بنية ولا تنكح الابانها والصغيرة الاذن  
 لها بهال (ولا إلهاكم تزويجها) أى فتدعون تسع سنين كغيره (خلاف ما في الفروع)  
 قال وعنه لم تزويجها كإلهاكم (فانه) أى صاحب الفروع (لم يوافق) بالنسبة لغيره  
 (عليه) أى على ما أفهمه كلامه من أن إلهاكم تزويج الصغيرة وان متنازع من الأولياء  
 قال في الانصاف وأولاهم له موافق ذلك بل صرح في المستوعب والراية وغيرهما في ذلك  
 ونص عليه أحمد ومع ذلك وجه لانه على ما صال من غيره من الأولياء لكنه يحتاج الى موافق  
 ولده كالأب فسبى العبد وكذا قال أصحابنا وابن نصر الله وذكر شيخنا ظاهر كلام القاضي  
 في المهر (وله) أى ما من الأولياء (تزويج بنت تسع سنين) فأكثر بانها ولها اذن جميع  
 معتبر (نصارى) لاروى أحمد بسنده الى عائشة أنها باقت الحاربه تسع سنين فهي امرأة روى  
 مرفوعا عن ابن عمر وموافقه حكم المرأة ولانها تصلح بذلك لنكاح وتحتاج اليه أشبهت بالغة  
 (واذا التيب الكلام) لقوله عليه الصلاة والسلام التيب ترب عن نفسها والكرضاها  
 صحتها وأه الزموا بنجاحه (ربى) أى التيب (من وطئت في القبل) لا في البر (بالأذن  
 الرجال) لا بما لا يغيرها (ولو) كانت وطئت (زنا) لانه لو وصى التيب دخلت في الوصية ولو  
 وصى لا يكاد يخل فيه (وحيث حكمنا بالشبهة) بان وطئت في القبل بالأنزحل (وعات  
 الكارة لم يزل حكم الشبهة) لان الحكمة التي اقتضت التفرقة بينا وبين الكرامة مضاعفة الرجال  
 ومخالطهم بعد ما موجود مع عود الكارة (واذا الذكر الصامت ولو زوجهها غير الأب) لاروى  
 أحمد بسنده عن أبي هريرة عن عاتبة بنت أبي لهبة في نفسها ان سكنت فهو زوجها وان أب  
 لم تكم وعن عائشة أنها قالت سأول الله ان الذكر تسقى قال رضاهما مما تمانعت عليه (وان  
 منهكت أو بكت في ذلك) كسكوها (لاروى أبو بكر) بأسناده عن أبي هريرة قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تنامر البتة فان بكت أو سكنت فهو رضاها وان أبته خلا  
 جواز عليا ولا نكاحا غير ناطقة بالامتناع مع معانها الاستئذان فكان ذلك اذنا منها (ونطقها)

في أمة فمعتق لثكاحها أذنها  
في المشتركة (زوجتها)  
ولا يقول زوجتك نصيب منه  
لأن الثكاح لا يقبل التبييض  
والعهرى بخلاف البيع  
والإجارة

فصل الثالث في من شروط  
الثكاح (الولي) نصا (الا  
على النبي صلى الله عليه وسلم)  
لقد روي النبي صلى الله عليه وسلم  
من أنفسهم والأصل في اشتراط  
الولي حديث أبي موسى مرفوعا  
لأن الثكاح لا يورث وراه الجنسية  
الإنسانية وصحة أحد الوان  
معناه قاله المروزي وعن عائشة  
مرفوعا إنما امرأة نكحت بغير  
أذن وليها فنكاحها باطل  
فنكاحها باطل فنكاحها باطل  
فإن دخل بها فلها المهر بما  
استقبل من فروعها فإن  
اشترى أو أقال سلطان أو من  
لا ولي له أو أجنة الإلثاني  
وسكن بعض الحفاظ من يحيى  
أنه أصح ما في الباب لأن المرأة  
مولى عليها في الثكاح فلا عليه  
كالهبة ولا ينفصل بحمل  
الحديث الأول على نفي الكمال  
لأن مقتضاه نفي حقيقة  
الثكاح لأنه لما لم يكن ذلك  
حل على نفي المحصة لا ما وجد

عنده الحديث الآخر  
فنكاحها باطل وفوقه عليه  
الصلاة والسلام في الحديث  
الثاني بغير إذن وليها يخرج  
عن مرجع الغالب فلا مذهب  
لأن لا سرة أعانها تزوج  
نفسا بغير إذن وليها وقوله  
تعالى فلا تمسكوهن أن  
يتكهن أزواجهن لا يدل على  
معتق ثكاحها تفصيلا على أن ثكاحها إلى الولي لأنها نكحت ومعتق بن يسار بن أئمن من

أي الذكر (أبلغ) من سكنها أو وضعها أو بكأها لأنه الأصل في الأذن وإنما كثر في الصحاح  
من الثكاح لا يشترط (فإن أذنت) النكاح فاعلم (فلا كلام من أذن) النكاح فاعلم (استحب أن  
لا يحررها) على الأذن واكتفى بسكوته أن لم تصرح بالنع لا يحررها غير الأب وصيه كما تقدم  
(وزوال الكافة أصح أو ثمة أو شدقته ونحوه) كمنوط من شافعي (لا يبرقصة)  
الأذن) فلها حكم الكفر في الأذن لأنها لم تغير أو تقصد ولا وسوطها في القبل فاشبهت من لم تزل  
عزبتها (وكذا طوطه) وما شتر دون الفرج لأنها غير موطوءة في القبل (وبعض يرى  
الاستئذان نسمة الزوج على وجهه تقع مرفقا) أي المرأة (به) أي بالزوج بأن يذكرها  
نسبه وصيه ونحوه لتكون على بصيرة في أذنها في تزويجها (ولا يشترط) في استئذان  
(نسمة المهر) لأنه ليس ركنا في الثكاح ولا مقصودا منه هلت ولا يشترط أيضا اقتراحه بالقد  
مقدم النكاح ولا المهر أو غيره إذا استؤذنت مع سكوتها وإن كانت بكر أو دليلا لأنها (ولا  
يشترط أيضا) (الشهادة بخلوها من الموانع الشرعية) عمدة الأفعال والمهر ما لا يقود بها  
في نفس الأمر (ولا يشترط أيضا) (الشهادة على أنها) لولها أن تزوجها ولو غير محررة  
لما تقدم (والاحتياط في الشهاد) على خلوها من الموانع وعلى أذنها لولها أن تعتبر  
احتياطاً (وإن دعي زوج أذنها) في المزدوج لولي (وأكرت) الأذن (صدقت  
قبل الدخول) لأن الأصل عدمه (لا تصدق) (بده) أي بعد الدخول لأن تمكينها  
من فقد دليل أذنها فلا تقبل دعواها عدم الأذن بعد فعلها الظاهر (وإن ادعت) من  
مات الما قبلها (الأذن) لولها في تزويجها (فأنكرت) ورثته أن تكون أذنت  
(صدقت) لأنها تدعي صحة المدخول به دعوى فساد مقدم فلوها عليهم لو افترقا الظاهر  
في المهر وسواء كان ذلك قبل الدخول أو بعده فيقرر المهر في قول من منه (ومن ادعى  
نكاح امرأة فصدقه) فلوها لا يأنكره كقول النبي صلى الله عليه وسلم (ثم) أن (أقرته)  
بعد دعواها (لم فصل له) بنفس الأقرار ما لم تذكر زوجة له سواء أصاحا معا من ذلك  
بمرض أو لانه صلح أحل حراماً (الأصل في حديث) مع خلوها من الموانع وبقي شروط  
وإن كانت زوجته الباطن فانكحها لأثره لم يخل له ويحصل التوارث بينهما كما ذكره  
هروغز به في مواضع تقدم بعضها وتأنيديها (فإن أقر الولي عليها) بالنكاح فإن أقرته  
زوجها من المهر أو أنكرت (وكان الولي ممن يملك أخبارها) كأي الكرم وصيه في النكاح  
(مع أقراره) لأنه من ذلك إنشاء عقد ملك الأقرار به (والأصل) بأن لم يمكن  
ولي غيرها كالجد والعم والأخ (فلا) يقبل قوله عليها لأنه أقرار على الغير ما لم يقر بالأذن  
له والله أعلم

فصل في الشروط (الثالث الولي فلا) يصح نكاح (الأبوي) لما روي أبو موسى  
الاشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي رواه النسبة وصحة ابن المديني وقال  
المروزي سألت أحمد ويحيى عن حديث لا نكاح إلا بولي فقال أصح وهو نفي الحقيقة  
الشرعية بدليل ما روي سليمان بن موسى عن الزمري عن عروة عن عائشة قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما امرأة نكحت فقه ما شتر أذن وليها فنكاحها باطل  
باطل فأن دخل بها فلها المهر بما استقبل من فروعها فإن اشترى أو أقال سلطان أو من لا ولي  
له رواه أحمد ويحيى والترمذي وصحة ولا خلاف في ذلك حل الرواية الأولى على نفي الكمال لأن  
إسلاما شارع محمول على المقاتل الشرعية أي لا نكاح شرعي أو موجود في الشرع إلا بولي  
ولا يقال الثاني أيضا يدل على صحة ما روي وأتم لا تنولون بمعناه قوله تعالى فلا تمسكوهن

تزوج أمته على التي غلبت عليه وسلم فزوجها لولم يكن لعقل ولاية ٢٧ التكاخ فاما عليه فقال على ذلك

وأما أنه قد أله النساء لتطه  
 بين وعقد عليهن (فلا  
 يصح) من امرأة (انكاحها  
 لنفسه) لما تقدم (أو)  
 انكاحها (لغيرها) لانه إذا  
 لم يصح انكاحها لنفسها فغيرها  
 أولى (فيزوج أمته المحجور  
 عليها) لصراحتهم أوصفه  
 (ولها في مالها) للمصلحة لأن  
 الأمة مال والتزويج تصرف  
 فيها وكذا أمته محجور عليه  
 (و) يزوج أمته (أقربها)  
 أي غير المحجور عليها وهي  
 المكنته الزبيدة (من يزوج  
 سيدتها) أي ولي سيدتها  
 في الكفاح لامتناع ولاية  
 التكاح في حقها لأقربها  
 فثبتت ولايتها كولاية  
 نفسها ولأنهم يولونها وتقت  
 في حال رقها أولى (بشرط  
 انها) أي السيد في تزويج  
 أمته لانه تصرف في مالها ولا  
 تصرف في مال رشده بنفسه  
 انها (نطقا ولو) كانت  
 سيدتها (بكر) لانه انما  
 اكتبني بصحتها في تزويج  
 نفسها لمساها ولا تنص في  
 تزويج أمتها (ولاذن لمسواة  
 مقتضى) في تزويجها  
 للمساها نفسها بالمقتضى  
 وليست المقتضى من أهلية الولاية  
 (ويزوجها) أي المقتضى  
 (بانها) أي المقتضى أقرب  
 عمتها أي المقتضى نسباً  
 كونه الأصل فان عديموا  
 فصحتها ولا كالميراث يقدم  
 ابن المولود على أبيها لأن  
 الولاية مقتضى ولادة العتق

أن يتمكن أزواجهن بدل على محبة انكاحها لنفسها لانه إضافة اليهن ولاية خاص حقها فصاح  
 منها كبيع أمته لانه خرج من حرج الغالب فلا مفعول له لأن الغالب ان المرأة انما تزوج  
 نفسها بغير إذن ولي أو أمة الآية فأنسى عن الأصل عم الأولياء وبنه عنه دليل على اشتراطهم  
 إذا فصل لغة المنع وهو شامل لأجل الحسنى والشرعية الآية ثم قلت في عقل من سارحين امتنع  
 من تزويج أمته فلما علم النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها لولم يكن لعقل ولا عواطف الحكم  
 متوقف عليه لما عرفت عليه وأما الإضافة اليهن فلا يبرهن له (بما عرفت) امرأة (نفسه أو)  
 زوجت (غيرها) كأمته وأختها وأختها (أو وكنت) امرأة (غيرها) في تزويجها  
 ولو باذن وليها (نهن) أي في الصور الثلاثة المذكورة (لم يصح) التكاح لعدم وجود  
 شرط مولانها غير ما عرفت على البحت لنقص عقلها وبصرها فمقتضى دعاه فلم يجز فرفضه لها  
 كما سطر في المال وإذا لم يصح منها لم يصح أن تكل في مولان تتوكل فيه وروى هذا نهن عمر  
 وعلى وابن مسعود وابن عباس وأبي هريرة وأشبهه (فان حكمه يصح حاكم) لم ينص  
 (أو كالأهل المتولى العتق حاكم) براه (لم ينص) وكذلك سائر الأقضية الفاسدة) إذا حكمها  
 من براه لم ينص لانه يوجب نيل الإجماع فلم يجز رفض الحكم بها (كالحكم بالثقة به الجار)  
 ونحوه مما لا جدواه فيه مساعاً وليس فيه مخالفة كاطلع على ما يأتي تفصيله في انشاء وهذا  
 نص متأول وفي محبة كلامه قد عارضه نطراهر (ويزوج أمته بانها) أي المالكة  
 (بشرط نطقها) أي المالكة (به) أي بالاذن (من يزوجها) أي المالكة من أب  
 وبها وحكمهم ونحوهم لأن مقتضى الدليل كون الولاية للمالكة فاحتثت في حقها القصورها  
 فثبتت لأقربها كولاية نفسها ولأنهم يولونها لعققت في حال رقها أولى (ولو) كانت  
 المالكة (بكر) فلا بد من نطقها بالاذن لأن صحاتها انما اكتبني به في تزويجها لنفسها  
 لمساها ولا تنص في تزويج أمتها (ان كانت) المالكة (غير محجور عليها) لحظ نفسها  
 (والا) بان كانت محجوراً عليها لصراحتهم أوصفه (فيزوج أمته لولها في مالها)  
 من أب أو وصيه أو حاكم أو قيمه فقط (ان كان الحظ في تزويجها) لأن التزويج تصرف  
 في المال والأمة مال ولاذن للمالكة دون (وكذلك الحكم في أمة أمته الصغرى) أو المحجور  
 أو الصغرى يزوجها بوليها لانه كما تقدم فان لم يكن أب أو وصيه ثم المال كما تقدم (وبغيرها  
 من يبيع سيدتها) أن حمل ذلك على الأمة كإدراجها كالأمة لا مفهوم له والمعنى انه يزوج  
 الأمة بلا ذن أو ولي سيدتها يزوجها كما تقدم لم تكن محجوراً عليها والأزواجها لها في  
 مالها وان كان مراده بغير العتقة من يبيع مولاتها تالي المنتهى وغيره فانه بالامتنع  
 بغيره ثقة أمته الكبر فالزركشي وهو يعلق قال عن عدم الإخباراته الصريح المقطوع به عند  
 الشك في غيرها قال في الإصناف وهو كالأقال في الكيفية يعني إذا كانت العتقة كبيرة  
 لأخبار مختلف الصغرى قال لم يتم لها تصديق ذلك اقتصر على التمثيل بها في شرح المنتهى  
 (ويزوج ممتنقها) أي عتقة المرأة (عتقة الممتنقة) بفتح التاء بضم الميم المستف (من  
 القريب) كما هو إخبارنا وأخبرهم لأن عتقة النسب مقدمه على عتقة الولاء (فان عدم  
 عتقة من النسب) (فأقرب ولي لسيدته الممتنقة) بزوج الممتنقة (بانها) أي الممتنقة  
 لأنهم عتق ترويضهم يقولون وكذلك يزوجون ونظائر كلامها الإخبار ومصرح به انما شارح  
 قال وليس له ولا به إخبار لانه أحد المصنات وتقديمه (فان اجتماع المقتضى وأبواه لا يبرهن  
 أولى) يستزوج عتقة أمه لانه أقرب وأدباً عما قدم في زكاح ابنته زيادة شغته  
 (ولاذن) يستدبر (يسيدتها) أي الممتنقة في تزويجها لانه لا ولاية لها ولا ملك (وأما  
 الولاء يقدمه الابن على الأب) ويبيعها أي عتقة المرأة (من يبيع مولاتها) على التكاح ولو كانت العتقة بكرًا ولولائها



الانحوسة على ترتيب المراتب  
بالنسب فاقربهم بالمراتب  
أقربهم بالولاية فلا تلبس بنواب  
أعلى معنى أب أقرب منه وان  
ترتب درجاتهم وأولى وذلك  
أب أقربهم إليه لأن معنى  
الولاية على الشفقة والنظر  
ومظنتها القرابة فأقربهم  
أشقهم ولا ولا تفرق المراتب  
كأنه لا موم ولا موم بنوعه وأقال  
والى أباهم وهم نسا لقول  
على أن المظن التساكن الحقائق  
فالعصبية أولى معنى إذا أدركن  
رواه أبو عبيد في القريب  
ولأن ليس من مصبتها شبه  
بالأجنبي منها (ثم) بل نكاح  
حرة عند عدم مصبتها من  
النسب (المولى المنعم) أي  
العقلى لأنه يراه أو يورثه عنها  
فكان له تزويجها وقدم  
عليه عصبته بالنسب كأنه مولا  
عليه في الأثر (ثم مصبتها)  
أي المولى العتق بعده  
(الأقرب) منهم (فالأقرب)  
كالمراتب (ثم مولى المولى ثم  
عصبته) كذلك أب (ثم) عند  
عدم عصبته بالنسب والولاية  
نكاح حرة (السلطان وهو  
الامام الأعظم) (أوناته)  
قال أحد والقاضي أحبال  
من الامير في هذا (ولم  
يقاد إذا استرولوا على بلد)  
فيسرى فيه حكم سلطانهم  
وقاضهم بحرى الامام وقاضيه  
قال الشيخ تقي الدين تزويج  
الدامى مرض حكماء أجماعا  
فإن أمه كتم لا يظلم كطبعه  
جلا لا يشفقه صار وجوده  
(زوجها ووساطان في مكانها

لأنه يحرى فيه حكم سلطانهم وقاضهم بحرى حكم الامام وقاضيه وإذا دعت المرأة نفسها من  
المواقع وانما الأولى لها وجت ولو لم يثبت ذلك بينه وبينه كره الشيخ تقي الدين واقتصر عليه في  
الفسر (ومن حكمه الزوجان) بينهما (وهو المالح الحكم كما تم) مولى من قبل  
الامام أو ناته ساقى في الفتاوى (ولا ولاية لغير العصباء) النسبية والسببية من (الأقرب  
كالأخ من الأم وأقال وعم الأم وأباها ونحوهم) لقول على رضي الله عنه ما ذابغ النساء  
نص الحقائق في العصبية أولى معنى إذا أدركن رواءه أبو عبيد في القريب ولأن من ليس بعصبة  
شبهه بالأجنبي منها وفي نسخة لغير العصباء والأقرب وما وقع عليه الجدل أولى وقوله من  
الأقرب مصبة لغير العصباء أو حال وعلى كل منهما مفهومه ليس مراد بل عصبته الأولى أبعث  
لها ولاية لكننا المؤثرة عن عصبته بالنسب كما تقدم (ولا) ولاية (من أسلمت) المرأة  
(على بنه) ولا لملط لانه لا نسب ولا ولا حديث الولاء من الحق (فان عدم الأولى مطلقا)  
أن لم يوجد أحد من تقدم (أو عضل) ولم ولم يوجد غيره (زوجها ووساطان في ذلك  
المكان كولى البلد أو كبيره أو امرأه أو قافلة ونحوهم) لانه سلطنة (فان تمدر) فوساطان  
في ذلك المكان (زوجها عدل إذا قال) الامام (أحمد في دهقان قرية) بكسر الل  
وتضم ودهقان الرجل ودهقان كرماله قاله في الحاشية أى (وتسوايز وج من لولى لها  
إذا احتاط لحاقى الكثر والمهر إذا يكن في الرقة قاض) لأن اشتراط الولاية في هذه  
الحالة يمنع النكاح بالكاهن فبحر كاشتراط كون الولي عصبية في حق من لا عصبته لها (وار  
كان في اللزاح كراهي التزويج لا يظلم كطبعه جلا لا يشفقه) أم لأن يكره له في بيت  
المال ما يكبه أو يطلب زينة في جعل مثله (ملا وجوده) أى الخاتم (كمدته)  
قال الشيخ تقي الدين ويومعه مظهر (ورواه ولو) كانت (آقصة بها) المكلف  
الزيد لانه عقد على منافعها وكان له كالأجارة (ولو) كان سيدها (قاسما أو مكاتا)  
لأن تزويجها باها تصرف في ماله فمض ذلك منه كسبه لكن لا يزوجه المكاتب إلا إذا  
سيده كما تقدم في الكفاية (فان كان سيدها إن اشترى كافى لونه وليس لواحد منهما  
الاستقلال بها) أي بالولاية عليها (بغير إذن صاحبها) كالأبيعه ولا تزوجه بغير إذنه  
ولا تأنى تزويج نصيبه لانه لا ينتص (فان استنجر) أي سيدها الأمة في تزويجها  
(لم يكن للسلطان ولاية) لأنها مملوكة كالكافر سيدها حرة ولا ولاية عليه لاحد (مار  
اعتقها) مما أواخر واحد بعد واحد والأول عسر (وايس لها عصبية) من النسب  
(ففعوا لها) يزوجه باها بغير الوفاة وفى العقد (فان اشترى أم الحام كم مقام المنع منها)  
لأنها صارت حرة وصار نكاحها حلالا ولا يستقل الآخره لأن ولا نصيبها العتق وهو أعنى  
بعضها (وان كان المعتق أو) كانت (المعتقة واحدة وله عصبات كالأبنين والأخوين  
فلا حدهما الاستقلال بزوجها) بانها كالأبنين والأخوين من النسب لأن الولاء لا يورث  
وأما زوج يكونه عصبته العتق ولا ينفق في ذلك بخلاف المعتق وعصبتها (ولا تزول  
الولاية لأغشاء) لقصر مدة عاده كالنوم (ولا) تزول الولاية أيضا (بالعمى) لأن  
الأغشى أهل شهادة والولاية فكان من أهل الولاية كالصبر (ولا) تزول الولاية أيضا  
(بالسهة) لأن رشد السالم غير معتبر في النكاح (واذن جن) الولي (أحيانا وأغشى)  
عليه (أو نطق عقله) أى الولي (بغير مرض) بغير زواله (أو أحم) الذى يحج أو عجزه  
(انتظر زوال ذلك) لأن مدة تفصل عاده (ولا تنفزل وكلمهم بطرمان ذلك) أى ماد ك  
من الجنون أحيانا والأغشاء ونقص العقل بالمرض الرجوز والحرمان لانه لا يباى الولاية  
كمدته (فان عدم الكل) أى عصبته بالنسب والولاية والسلطان وثابته من المصل الذى به الحرمة

كمنزل (أولياتها مع عدم إمام  
 دولته وامتنع عليه (كان  
 تمسك) فوساطة في مكانها  
 (وكت) عدل في ذلك المكان  
 بزوجه قال أحمد في مدقات  
 قسرية بزوجه من لا ولي لها  
 احتاط لها في الكفو وإن لم  
 اذلم يكن في الرستاق فأنش  
 لأن اشتراط الولي في هذه المدل  
 يمنع النكاح بالكسوة (ولو  
 أمه ولو) كانت الامة (أبقة  
 سبها) لانه ما لم يحكمها وله  
 التصرف في رقبته بالبيع  
 وغيره ففي التزويج أولى  
 (ولو) كان السيد (مافق)  
 لانه تصرف في ماله (أو)  
 كان (مكاتباً) ان أذن سيده  
 في تزويج أمته (وشرط في  
 ولي) سبعة شروط أحدها  
 (ذكورية) لأن المرأة لا تثبت  
 لها ولاية على نفسها في غيرها  
 أولى (و) الثاني (عقل)  
 فلا ولاية لعقون مطبق فإن  
 جن أحياناً أو ربحي عليه أو نقص  
 عقله بغير مرض أو أخرج من نظر  
 ولا ينزوي بكه بطوريان ذلك  
 (و) الثالث (بلوغ) لأن  
 الولاية يتغير ببلوغها  
 فتقتصر تصرف في حق غيره  
 وغيره كلف مولى عبده فصور  
 نظر فلا تثبت له ولاية كالمرأة  
 قال أحمد لا يزوجه بغير إذن  
 يحتمل ليس له أمر (و) الرابع  
 عدم (حرية) لأن أمته  
 وأن بعض لاستقلال ولاية على  
 أنفسهم بأولي على غيرهم  
 (لا مكاتب) بزوج أمته) فيصنع  
 وتنه (و) الخامس (تق)  
 دين) أو والمسلمون عليه ولا  
 وذه كافر في ممة وكذا عهوده

ونائه في مكانه والعقل الامتناع من تزويجها قال ذاه فقال أبا الطيب  
 وأما المدرس فان منهم فهم الاشارة لولاية وان لم يمنعهما لم تزول الولاية لان الاحرس يصح  
 تزويجه فصح تزويجها كالناتق  
 وقصير وبشرط في الولي (سبعة شروط أحدها (حرية) أي كمالها لأن المص  
 بال بعض لاستقلال الولاية على أنفسهم أفلى غيرهما أولى (الامكان بزوج أمته) بأذن  
 سيده وتقدم (و) الثاني (ذكورية) لأن المرأة لا تثبت لها ولاية على نفسها أفلى  
 غيرها أولى (و) الثالث (اتفاق دين) الولي والمولى عليها لا يزوجه كافر مسلمة ولا  
 عكسه قال في الاختيارات لو كانت المرأة مديونة وتوليها نصراني أو بالعكس فيجب أن يخرج  
 على الروابن في تزويجه ويزم عذابه في شرح المنتهى قال ولا نصراني ولا يهودي بحسبه  
 ونحو ذلك لأنه لا تورث بينهما بالنسب (سوى ما ياتي قريباً) من أم أو أب أو ولد أو كافر أو ذا  
 سلمت بزوجه أو المسلم بزوجه أمته الكافرة والسلطان بزوجه كافرة لا ولي لها (و)  
 الرابع (بلوغ) انقاس (عقل) لأن الولاية يعتبر لها كمال العقل لا تعاقب التصرف  
 في حق غيره وغير المكلف مولى على مقصور ولا تثبت له ولاية كالمرأة (و) السادس  
 (عدالة) لما روي عن ابن عباس لا نكاح إلا شاهد عدل ولو مرشد قال أحمد أمع من  
 في هذا قول ابن عباس وروي عنه رفعوا النكاح إلا الولي وشاهد عدل وأما امرأة  
 نكحها ولي مسقوط عليه فتكاه ما طار وروي القرافي باسناده من جابر رفعوا النكاح  
 إلا الولي وشاهد عدل ولأنها ولاية تغاير فلا يستتبعها القاص كولاية المال (ولو) كان  
 الولي عدلاً (ظاهراً) فيكفي مستورا لخال لأن اشتراط العدالة ظاهراً أو باطناً خارج ومثقة  
 وبه في أبي بطلان غالباً النكحة (الافى سلطان) يزوجه من لا ولي لها فلا تسترط  
 عدالة لها لاجبة (و) الآف (سيد) بزوجه أمته فلا تسترط عدالة لانه تصرف في  
 أمته أشبه ما زوجها (و) السابع (رشد) لما تقدم من ابن عباس (وهو) أي  
 (رشدنا) معرفة الكفو ومصالح الكاح وليس هو حفظ المال لأن رشد كل مقام بحسبه  
 قاله الشيخ وهو معنى ما شرطه في الوضع من كونه عالماً بالمصالح لأشها كبرها حالاً  
 بالمصلحة وقال القاضي وابن عقيل وغيرهما (وبقدم) الولي (أصل الغاطب من)  
 توليت لانه حفظ لها (وفي النواذر وينبغي أن يختار لمولاه من يشاء بحسن الصورة) لأن  
 المرأة يجهلهم من الرجل ما به منها (فإن كان الأقرب ليس أهلاً) للولاية (كأطفال)  
 يعني من لم يبلغ (والعبد والكافر والغافق) ظاهراً لفسق (والجذون الطبق والنسب  
 إذا أشهد) أي صفى العقل وانصرف قال في القاموس القند البصريل انكار العقل  
 خرم أرض والخطا في القول والراي والكذب كالأفاد ولا تقل بجو زمنه لأنهم لم يكن  
 ذات رأي أبداً (أو عدل الأقرب بزوجه الأبعد) يعني من يلى الأقرب من الأولياء  
 لأن الولاية لا تثبت للأقرب مع اتصاله بما تقدم فوجوده كعدمه وتقدر التزويج من جهة  
 الأقرب المعتدل جعل كالعدم كالوحد قاله عدل الأبعد وأما تزويجهما كمن أقوله عليه  
 لصلة والسلام فإن تنجهر والاسلطان أولى من لا ولي لها (والعقل منجها) أن تزوجه  
 (بك) إذا طلبت ذلك ورغب كل منهما في صاحبه) بما صح مهرها (ولو) كان (بدون  
 مهر منجها) يقال ذاه فقال أبا الطيب دواءه وامتنع عليه (قاله الشيخ ومن صور  
 العقل) المسقة لو ذنبه (إذا ائتمعت الحجاب لشدة الولي انتهى) لكن الظاهر أنها  
 حرمة على لولي فمأذنه ليس له فعل في ذلك (وبفسق) الولي (بالعقل ان تذكر منه)  
 (بصفة غيرته) ما أشترأه في الحاشية (وإغاب) الولي (غيبه عنه قطعه ولم يوكل)



من زوج (زوج) الأولى (الابعد) دون السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام السلطان  
ولي من لا ولي له فله ما في يده (ما لم تكن أمة) فأنسبهما (في زوجها الحاكم) لأن  
له نظرا في فعل القائب (و) باقي نفقة المالكين) بأنهم هذا (وهي) أي النسبة المتعظمة  
(ما لا تقطع الابنكفة وشقة) نص عليه فدروا به هذه القارة الموق وهذا أقرب إلى الواجب  
فإن القيد بغيره التوقيف والتوقيف (وتكون) النسبة المتعظمة (فوق مسافة أقصر)  
لأن من دون ذلك إلى حكم الحاضر (وإن كان الأقرب أسيرا أو محبوسا في مسافة قريبة) يمكن  
مراحمته أو تتعدى أي تتعسر مراحمته فزوج الابعد مضمحل لأنه صار كالبعيد (أو كان)  
الأقرب (غائبا لا يسمع) محله (أقرب به أو أبعد) فزوج الابعد مضمحل (أو علم أنه)  
أي الأقرب (أقرب) المسافة (ولم يعلم مكانه) فزوج الابعد مضمحل لتعذر مراحمته  
(أو كان) الأقرب (بجهول لا علم بعينه) للمرأة (فزوج الابعد) الذي يليه (مع)  
التزويج استعمال الأصل (فإن علم العصبية) بعد العقد وكان غيره معلوما لم يستعمل بعد العقد  
(و) أن (زال المانع) بعد العقد بلغ الغاية غير العقل المجنون ونحوه (لم يعد العقد)  
وكذا إن قام الأقرب مانع أو كان غيره أهل منزله أو عاد أسلا ولم يعلم ذلك من العقد فزوج  
الابعد لم يعد العقد (وكذا لو زوجت بنت مملوكة) بعد أن تنفصها أو مملوكة بالعلان (ثم)  
استحلها فأب) لم يعد العقد استعمال الأصل في ذلك كالمالك الذي يبيع ثوبا فلهما  
وقال حكم تزويجها حكم سائر الاحكام المتعلقة بالنسب تلك المدة من العقل والأرض وغير ذلك  
(ولا بد من نكاح صالحة لولته) لأنه لا يرثها (إلا إذا أصحلت أم ولده ومكانته ومدة فيليه)  
أي بل نكاحها (وبياشرو) كما يؤجرها لأنه تصرف في ملكه في المكانة والمدة  
مبنى على أنه لا يصير على بيعها أو نحوها والمذهب أنهما لا يبقان بملكه لصحة بيعهما فبالأف أم  
الولد والذات تقتصر في المثنى وغيره على أم الولد (و) كذا في نكاح مولته النكاحية  
ديزوها (من مسلم ودعيو بياشرو) لأنه وليها من حيثها لغيره لا يملكها عليها ولا يرثه  
(ويشترط فيه شروط) من البلوغ والعقل والذكورة والعدالة في دينه والشوغ غيرهما  
تقدم (ولا يلي مسلم نكاح كافره) كما لا يرثها (الاسيدامة) مسلم زوج أمته الكافرة  
تقدم (أو ولي سيدتها) أي سيد الأم الكافرة على ما تقدم تفصيله لأنها مال فأنسبه  
نكاحها جاريتها (أو يكون المسلم سلطانا له تزويج نسبه لا ولي لها) لعمدة قوله عليه  
الصلاة والسلام السلطان ولي من لا ولي لها (وإذا زوج الابعد من غير عذر بلا عيب)  
لم ينعكس النكاح ولو أجاز الأقرب لأن الابعد لا يملكه مع الأقرب أشبه ما تزوجها اجنبي  
(أو زوج اجنبي) ولو كان مع زوجي (المص) النكاح (ولو أجاز الولي) لقد  
شرطه وهو الولي (ولو تزوج الاجنبي فغيره ينفذه أو زوج الولي مولته التي تعتبر إذا نفها)  
كاخته (غير أنها) لم ينعكس (أو تزوج البعد بغير إذن سيده أو عاقره وفي لفظ فنهاه بالطل  
لقوله عليه الصلاة والسلام إذا تزوج البعد بغير إذن سيده فهو عاقره وفي لفظ فنهاه بالطل  
ولأنه نكاح لم يثبت أحكامه من الطلاق والخلع والتوارث فلم يسقط نكاح المعتدة (وهو)  
نكاح المعتدة فإن وطئ الزوج فيه (فلاحد) عليه لأنه نكاح مختلف فيه والحدود  
قدرا بالاشهاد

فصل وتكبل كل واحد من هؤلاء الأولياء بمحجر كان أو غيره (يقوم مقامه وإن كان)  
الولي (حاضرا) لأنه عقد مساهمة في التوكيل فيه كالبيع وقبضه على توكيل الزوج  
لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويج ميمونة وكل عمرو بن أمية العنبري  
بصفات الولية لكن (عقلان منها كعواضيتهم وخب) فيها (بما صمورا) أي ولو كان دون مهر لئلا رضاه به يستند

في تزويجهما حبيسة (ولو لم يلبس وركل لراءة) لانه لم تثبت ولا نكاح من جهتها (ولو كان) الولي (وكلا) عنها (لم تكن من جهته) كسائر احوالها وانما اذا نهايتها اعتبر بشرط لصحة تصرفه فاشترط له ولاية الحاكم عليها وحيث تقرر له ليس وركلها عنها (فله نوكيل) من وجهتها كما (بغير اذنها وقبل اذنها) أي لوليها في تزويجها وان لم تكن بحجة (ولا بمقتضى) نوكيله (الى حضور شاهدين) لانه اذن من الولي في التزويج فلا يقتصر الى اذن المرأة ولا الاشهاد عليه كاذن الحاكم (ويثبت له) أي لو كمل (ما يثبت لو كمل حتى في الاجبار) لانه نكاحه وكذا الحكم في السلطان والحاكم باذن نفسه في التزويج (لكن لا بد من اذن) امرأة (غير بحجة نوكيل) ولها ان يزوجه (فلا يكتفي اذنها لولاها بالتزويج) من غير مراجعة نوكيل لها واذا نكحها بعد نوكيلها قاله في التنقيح (ولا يكتفي اذنها لولاها) بالتركيل من غير مراجعة الوكيل لها واذا نكحها بعد نوكيله فيما يظهر (قاله في التنقيح) من غير مراجعة في المنتهى لا يقتصر ان نوكله لولي احدهما وبعد نوكيله ولي قالت في تزويجهما لو اذنت الامة ان تزوجهما مع اهلية الاقرب ثم انتقلت لولاية الامة فلا بد من مراجعة لها بعد اذنت لولاية الامة (ولو كمل ولي غير بحجة في نكاح موليته) ثم اذنت المرأة (للموكل) ان يزوجهما (صريح) ذلك (ولو لم تاذن لولي) ان تزوجهما او ان يوكل لانه ليس وركلها عنها (وهو في كلامهم) قاله في التنقيح وجزءه في المنتهى وغيره (وبشرط في نوكيل ولي ما يشرط في الولي من اعدائه وغيره) كاشد والله كورة والسبوغ والعقل واتحاد الدين لا نه لولاية فلا يصح ان ياشروا غير اهلها ولا لمسلم ملك تزويج مناسيته مثلا على ان تزويج مولية غيره بالتركيل اولى (ولا يشرط في نوكيل الزوج عدلته) نعم نوكيل خاطي في قوله لان الله اسقى يصح قبوله الكاح لنفسه فصح قبوله لغيره وكذا الوكيل مسلم نصرانيا في قبول نكاح نصرانية لصحة قبول ذلك لنفسه (و يصح نوكيله) أي الولي في ايجاب النكاح نوكلا (مطلقا) واذا خالها في العقد مطلقا (كقول المرأة لوليها) زوج من شئت اومن رضاه (و) قول (الولي لو كمل زوجه من شئت اومن رضاه) روي ان رجلا من العرب ترك ابنته عند عرو وقال اذا وجدت كفؤا تزوجه ولو بشرائك نكح فزوجهما عثمان بن عفان فهي ام عمرو بن عثمان واشتهر ذلك فلم يشكر وقال نوكيل في البيع ونحوه (ويثبت لولي) اذا اذنت له ان يزوجهما وأطلقتهما الكفو (و) ينفق (وكيله المطلق بالكم) ظاهره وان لم يشرط وقل في الترغيب ان اشرط وان تصرفه في البيع وغيره او صل ما ذكره ما انصف اولى لان الاطلاق يصل على ما لا يقتضي صفة (وليس لو كمل) ان يزوجهما لنفسه كالوكيل في البيع يبيع لنفسه (والأولى) اذا اذنت له المرأة ان يزوجهما وأطلقته (ان يزوجهما لنفسه) لان الاطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره وطهره في النكاح والبيع في آخره طرفي العقد وقال في الانصاف وأمان ولا يثبت ما شرع كالولي والحاكم وأمنه فله ان يزوجه نفسه ولو قلنا ليس لهم ان يشروا من المال ذكره ما اقتضى في خلاف والحق الومي بذلك قال في القواعد الفقيهية والاصولية وفيه نظر فان الومي يشبهه الوكيل انصرف ما اذن قال وسواء في ذلك التينة وغيرها من حرجه انما في ذلك وذلك حيث يكون له اذن معتبر (ويجوز) للموكل المطلق والمولى اذا اذنت له ان تزوجهما وأطلقت ان تزوجهما (ولده) والوالد وأخيه ونحوهم اذا كان كفو التناول للفظ له وهذا بخلاف الوكيل في البيع ونحوه فله لا يبيع لمن ترده ما دله لانه منهم لان الثمن ركن في البيع بخلاف المصدق (و) يصح نوكيله (مقيدا كزوج فلا يبيعه) فلا يزوجه

(للمنقطعة) ما لا يقطع الا لكاتبه ومشفقة) قاله في الاقرب وتكون بشرط صفة التصرف (او جهله كانه) أي الاقرب (او تملكت مراجعة) أي الاقرب (بامر او حبس) ومحبوها (زوج) امرأة (مروءة) اولادها أي من يل الاقرب بالمد كور في الولاية أما اذا كان الاقرب طفلا أو قاصدا في مسألة أو فاسقا أو عسلا فله ان يزوجها بعد ان يسلطه ثبوت الولاية للأقرب مع انصافه بما ذكر في جوده كسندهم وامامهم من الاقرب أو غيبته التينة المذكورة او تميز مراجعته فله تميز التزويج من جهته اشبهه بالوجوه فان عضوا كلهم زوجها الحاكم (و) زوج (امه) غائب سيده او تميزت مراجعته بوضوح (حاكم) لان له النظر في كل التائب ونحوه (وان زوج) امرأة (حاكم) مع وجود وليها يصح (و) زوجه ولي (الجد بلا عذر للاقرب) اليامته (يبيع) النكاح اذ لا ولاية للحاكم والامة مع من هو احق منها اشياء لا جسي (فلمو كان الاقرب) عند تزويج الحاكم ولا يبعد (لا يبيع) انه عصبه) ثم يبعد العقد لم يبعد (أو) كان منه وهدم اهلية الاقرب لصغر ونحوه ولين (انصار) فلا يزوج ونحوه علم بعد العقد بعد (أو) كان الاقرب مجنوناً مثلا ولم يدم عند تزويج انه (عادته) فزوج (بعد مناف) كالتبوت (ثم لم) ان عاددا اهلا به تزوجهما بمطالعته

لنقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (حق) فتزويجها (من مسلم) لأنه ولي ففعل من زوجها منه كالزوجها من كافرو ومباشره أي النكاح لأنه وليها نفسه ما للزوجها من كافر (ويشترط فيه) أي في كافر الزوج صوليته الكافرة (شرط) الولي (المسلم) من الكذورية والتكليف وغيرها

فصل في وكيل كل ولي من تقدم (يقوم مقامه غالبا وحاضرا) مجبرا كان أو غيره لأنه مقدمه أو متعاضدا أو وكيل فيه كالبيع وتباصا في وكيل الزوج لأنه روي أنه عليه الصلاة والسلام وكل أبا القح في تزويجه ميمونة وكل عمرو بن أمية الضمري في تزويجه أم حبيبة (وله) أي الولي غير المعتبر (أن يوكل قبل انذار) أي صوليته (و) أنه أن يوكل (بدونه) أي انذاره صوليته لأنه إذن من الولي في التزويج فلا يفتقر إلى إذن المرأة ولا إلى إيجاب عليه كإذن الحاكم ولأن الولي ليس وكيل المرأة بل يسأل عنها لأنك اهله من الولاية (ويثبت لوكيل) ولي (ماله) أي الولي (من إيجاب وغيره) لأنه نائبه وكذا سلطان وط كبر إذن غيره في التزويج (استثنى لا بد من إذن غير مجبر لوكيل) ولها لأنه نائب عن غير مجبر فيثبت له ما يثبت لمن يثوب عنه (فلا يكتفي إذنها) ولها يستزوج

من غيره لقصور ولايته (ويشترط) لصحة النكاح (قول ولي) لوكيل زوج (أو قول وكيله) أي الولي (لوكيل زوج وحيث فلافة) مثل فلان ويقبها (فلانا) بن فلان ونفسه ولم ينسب على ذلك فقال له ما سأل من اشتراط تعيين الزوجين (أو) قوله (زوجت موكلا فلانا) بن فلان (فلافة) بن فلان (ولاديتول) الولي ولا وكيله لوكيل الزوج (زوجتها منك) ولا أنكحتها (و) بشرط أن (يقول وكيل زوج قبلته لفلان) بن فلان ونفسه (أو) قبلته (لموكلي فلان) بن فلان فإن لم يقل كذلك لم يصح بخلاف البيع وغيره (ومضى كل واحد من الأولياء في النكاح بمثلته) لقامه مقامه (فستفاد ولاية النكاح بالوصية إذا نزلت على الزوجين غير أن الولي كافي أو غير مجبر كاخ) لأنه لم يرد أنهم وإنه لثابتة للولي فجازت وصيته بها كولاية المال ولأنه يجوز أن يمتنع عليها في ما هو بكون نائبه قائم مقامه ثم إن يستتب فيها بعد موته (قال ابن عقيل) صحة الإحصاء أن يقول الأب إن اختاره وصيت البك النكاح بناتي أو جنتك وصياني في نكاح بناتي كما يقول في المال وصيت البك بالنظر في أموال الولد فيقوم الوصي مقامه) أي مقام الوصي (مقدما) الوصي (على من يقدم عليه الموحي فإن كان الولي له الإجمار) كأي البكر (فذلك) الإجمار (لوصيه فغيره) وصي الأب (من يصيره) الأب (من ذكر أو أنثى) لقامه مقام الأب (وإن كان) الولي ليس مجبرا كأي ثيب ثم لما تنسحت وأخبرها ونحوه (من يحتاج إلى انذارها فوصيه كذلك) يحتاج إلى انذارها كوكيله (ولأخبار ابن زوجة) الوصي ذكرها كان أو أنثى (إذا بلغ) لأن الوصي قام مقام الوصي فلم يثبت في تزويجه خبرا كالوكيل (وأما الوصي في المال فثبت تزويج أمة من مكات النظر في مالها) لأنها من جهة المال الذي ينظر فيه وتقدم (وكذا) إذا وصي إليه بالنظر في أمواله الصغار لم يثبت تزويج أحدهم (من لم يثبت له الولاية كالصبي والفاسق والاصبي المجرى لا يصح أن يوكله الولي في تزويج صوليته) لأنه إذا لم يصح منه النكاح صوليته فوليته غيره أولى (فإن وكاه) أي الصبي أو الفاسق أو العبي (الزوج في قبول النكاح) صح لأن الفاسق وغيره يصح قبوله النكاح لنفسه فصح لغيره وتقدم (أو وكاه الأب) أي وكل عبد أو فاسقا أو صبيًا مبرا (في قبوله) أي النكاح لابنه (كاتبه الصغير) أولن تمت بحره (صح) التوكيل لما تقدم

فصل في إذا استولى وليان فانكر كل امرأة (في الدرجة) تآخوها كلهم لا بولي أولاد أو أعمام كذلك أي بنو أخوة كذلك (فإن أذنت لواحد منهم) بعينه (تعين) ولم يصح نكاح غيره (من لم تأذن لعدم الأذن) وإن أذنت لهم) أي لكل واحد منهم أن زوجها (صح التزويج من كل واحد منهم) لأن سبب الولاية موجود في كل واحد منهم (والأولى تقدم أفضلهم) أي المستورين (علما ودينًا) إن استوا في العلم والدين تقدم (أشبههم) لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم إليه محبة فوجوهة وبعدد راجح بن سهل وكان أصغرهم قتل النبي صلى الله عليه وسلم كبر كبر أي قدم الأكثر فتقدم حويصة ولأنه أحوط للعقد في اجتماع شرطه والنظر في الخط (فإن تشاحوا) أي الأولاد المستورين في الدرجة (أقرع بينهم) لأنهم تساوا في الحق وتعدوا للجمع (فإن سبق غير من فرغ) أي من خرجت له القرعة (فزوج) وقد أذنت لهم (صح) التزويج لأنه تزويج صدر من ولي كامل الولاية إذ أن موليته فصحة كالأولاد والولاية ولأن القرعة أغاشرت لآلها المشاهدة

فيمدوكيل هو غير ما يوكل  
فعلما وكل فهو كالموكل في ذلك  
ولا أثر لأذنها فيه قبل أن يوكله الولد  
لأنه أجنبي أخذ وأما بعد فكونه  
(فلا يوكل ولي) غير مجزئة في  
تزويجها (ثم أذنت لو وكيله)  
أي وكيل وليها في تزويجها  
فزوجها (صم) النكاح  
(ولو لم تأذن للولي) هذا التوكيل  
أو التزويج لقيام وكيله مقامه  
(ويشترط في وكيل ولي ما يشترط  
في نفسه) أي الولي من ذكورة  
وبلوغ وعقل وعدم التورث  
وغيرها لأنها لا بد من ذلك  
يلتزمها غير أهلها ولأنه إذا لم  
يكن تزويج المرأة أصالة فلا  
يملك تزويج مدوية غيره  
بالتوكيل أولى (وبصم) توكيل  
فاسق وبخوره) كيهودي وكهمل  
(في قبول) نكاح مجزئة لأنه لا بد  
بصم قبوله لنفسه النكاح فصم  
غيره (وبصم) توكيله أي الولد  
أن يزوج (مطلقا) كقول  
(زوج من شئت) نصا وديان  
وجلا من العرب تركه أخته عند  
عمرو قال إذا وجدت كفتها  
فزوجها ولو شراك نفسه  
فزوجها عثمان بن عفان  
نفسه أم عمرو بن عثمان واشتهر  
ذلك ولم ينكره لأنه أذن في  
النكاح لحاجة مطلقا كذا في المرأة  
لونها (ولأنه) وكيله أي  
بالتوكيل المطلق (أن  
يزوجه من نفسه) كالوكيل  
فالمسلم لأراد مطلقا لا أذن  
يقضي تزويجها غيره وله  
تزويجها من أي يوكله وشقوها  
(و) بصم توكيله (مقبضا) تزويج زيدا) أزوج هذا فلا يزوجه من غيره (وإن قال)

(وإذا زوج الوليان) أي المستويين في الدرجة (اثنين وهو السابق) منهما (فالنكاح  
له) وعقد الثاني باطل لمحدث مرة وعقبه مرة على المرأة زوجها وليان فهي الأولى  
رواه أبو داود ولأن الأولى خلاص من مطل والثاني تزويج وبسته غيره فكان باطلا كالوكل  
(فإن دخل بها الثاني وهو لا يملك أن يزوج ففرق بينهما) لعطلان نكاحه (فإن كان  
وطنا وهو لا يملك فهو وطنة شبهة يجب لها مهر المثل وترد الأولى) لأنها زوجته (ولا تحل  
له) أي الأولى (حتى تنقضي عدها) من وطنة الثانية لعدم براءة زوجها منه (ولا ترد  
الصدائق الذي يؤخذ من الفاضل بها) وهو الثاني (على) الزوج الأولى (الذي دفعت  
إليه) لأنه لا يملك التصرف في بطنه فلا يملك عوضه فضلا عن عدها المأثورة فأنها ملك  
للمتأخر يتصرف فيها بعرضها له (ولا يحتاج النكاح الثاني إلى دفع ثمنه لأنه باطل ولا يجب لها  
المهر إلا بالوطنة دون مجرد الدخول) أي المخلو من غير وطنة (و) دون (الوطنة دون الفرج)  
كالفاخذة لأنه نكاح باطل لا حكم له (وإن وقعا) أي النكاحان (معاً) أي في وقت واحد  
(بطنا) أي قوما باطلان من أصلهما ولا يحتاجان إلى دفع ثمنه لأنه لا يمكن تصحيحهما ولا يرجع  
لأحدهما على الآخر (ولا مهر لها على واحد منهما ولا زنا ولا تزويجاً) لأن العقد باطل  
وجوده كمنعه (وإن جهل السابق) منهما (مثل أن جهل السبق) بأن جهل قبل وقعا  
مأثورتين (أو جهل السابق) من العقدتين (ثم جهل) أي نسي (أو علم السبق)  
كالزواج أحدهما قبل الزوال والآخر بعده (وجعل السابق) منهما (فصمهما أحكم)  
لأن أحدهما صحيح ولا طريق للعيب (وطنا نصف المهر يقرعان عليه) فمن خرجت عليه  
الفرقة غرمه لأن عقداً أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه من غير جهة الزوجه قبل الدخول  
فوجب عليه نصف المهر (وكذا لو طلقها) ويجب على أحدهما نصف المهر بقرعة وإذا عقد  
عليها أحدهما بعد ذلك فلا ينفى أن تنص من عدها طلاقاً فله العطفة لأنه لا يملك تحقيق إن عقده  
هو الصحيح حتى يقع طلاقه كزعمه الشيعي في الذين (وإن أقرت لأحدهما بالسبق) بأن  
نكاحه سابق (لم يقبل) إقرارها على الآخر (نصاً) لأن النكاح غير هو أو أنه قد انفسخ فلم يقبل  
قوله عليه وأن ادعى عليه العلم بالسبق لم يأنزهما على لأن من لا يقبل إقراره لا يستحق في أنكاره  
ويبقى القضاء (وإن ماتت) المرأة (فصل الفسخ والطلاق فلا أحدهما نصف مبرأتهما  
بقرعة) أي بقرعة ان عليه فآخذ من خرجت له القرعة (من غير عين) قاله الشيعي في  
الذين يأنه المذهب قال وكيف يحلف من قال لا عرفه المال (وإن مات الزوجان) فبطل  
الفسخ والطلاق (فإن كانت أقرت بغير أحدهما فلا مبرأتهما من الآخر) لا عبرة أيا  
السبق (ويصم مبرأتهما من أقرت له بالسبق) فإن كان (ادعى ذلك) أي  
السبق (أيضا دفع إليهما مبرأتهما) لا اتفاقاً معي بصفته النكاح (وإن لم يكن ادعى  
ذلك) أي السبق قبل موته (وأنكر الورثة) كونه السابق (فالقول قولهم مع أيما نسب)  
أنهم لا يملكون إضماره السابق لقوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أذكر (فإن شكوا لقاضي  
عليهم) بالنكاح (وإن لم تكن أقرت بالسبق فلها مبرأتهما من أحدهما بقرعة) ففرع  
بين الحليلين فمن خرجت عليه القرعة فلها أنهما تنقل حبيل عن أحدهما رجل له ثلاث  
بنات تزوج أحدهما من رجل ثم مات الأب ولم يعلم أبنته زوج فبرعها فبنت مبرأتهما القرعة  
فهي زوجته وإن مات الزوج فهي التي تزوه (ولو ادعى كل واحد منهما السابق فآقرت به  
أحدهما) فلا أثر له كسابق (ثم) إذا (فرق بينهما) بأن فسخ الخاكم نكاحهما أو  
طلقهما (وجعل المهر) بعد الدخول وقبله نصفه (على المقرلة) لا عتاقه بها وتصدقها

خاطب لوكيلة في قبول النكاح  
(أقبل) انكاح (من وكيلة)  
أي وكيل ول الخاطبة (زيد  
أو) قال خاطب لوكيلة أقبل  
من (أعتوكيلة) وأبسم  
ولهو كلاً زيدا وعمر (زوج)  
وكيل ولي من وكيل زوج عمرو  
في الأولين لم يصح (أقبل)  
وكيل زوج النكاح (من  
وكيلة) أي الولي (عمرو)  
في الأخيرين لم يصح  
النكاح إلا إذا قلنا إذا قال من  
وكيلة زيد ولا إلهام فيها قال  
من أحدوكيلة (و بشرط)  
لنكاح فيه أو وكيل في قبول  
(قبول ولي) لوكيل زوج  
(أو) قبول (وكيلة) أي  
الولي (وكيل زوج زوجت  
فلانة) بنت فلان (فلانا)  
و بصيغة مبان بمنزلة (أو)  
زوجت فلانة بنت فلان (فلان)  
ابن فلان (أو) يقول ولي  
أو وكيلة (زوجت موكلك  
فلانا فلانة) بنت فلان ولا يقول  
زوجتك أو نحو (و بشرط)  
قول وكيل زوج قبلته) أي  
النكاح (لموكل فلان أو)  
قبلته (فلان) بن فلان فإن  
لم يقبل ذلك لم يصح النكاح  
(ووصى ولي أب أو غيره) كاخ  
وعمر لغيرهم (في) إيجاب  
(نكاح) وقبوله (بغيره) أي  
المسوي (إذا نص)  
المسوي (له) أي الوصي  
(عليه) أي النكاح فتستند  
ولاية النكاح بالوصية لأنها ولاية  
ثابتة للوصي لم يأت وصية بها  
كولاية المال ولا يجب وزان  
بستهيب فيها في حياته وقسم  
ثامه مقفاهه فجاز أن يستيب  
فيها بعد موته فإن لم ينص له على النكاح بل وصاه على أولاده الصغار ينظر في أمرهم في ذلك تزويج أحدهم وإن قال وصيته

له عليه (وإن مات ورثت المقره) لأنه مقتضى إقرارهما (دون صاحبه) لأنها تدعى  
بطلان نكاحه لما تقرر (وإن ماتت) من أقرت لاحدهما بالسبق وصدقها (قبلهما) أحتمل  
أن نزلها المقره) كإقراره (واحتمل أن لا يقبل إقرارها) كإقراره بقوله في نفسها (أطلقها  
في أتمنى والشرح وإن لم تقرر لاحدهما) بالسبق (الابعد منه فكما أقرت له في حياته)  
على ما تقدم (وليس لورثة أحدهما الانكار لا تستحقها) لأنه نكاحها (وإن لم تقرر لاحد  
منهما) بالسبق (أقرع بينهما وكان أحدهما من تقرر لها القرعة عليه) قبسا  
على القرعة في الفتى والطلاق وبغيرهما (وإن كان أحدهما قد أماتها) أي وطئها (وكان  
هو المقره) بالسبق فله المسمى (أو) وطئها من ادعى السبق (و) كانت لم تقرر لاحد  
منهما فلها المسمى) في عقد (لا مقرطاً بهي لادى سواه) فتأخذه (وإن كانت  
مقرطاً آخر) بالسبق (فهى تدعى مهر المثل) بوطئها مع كونها غير زوجة له (وهو  
مقرطاً للمسمى) لأنه هو الزوجية (فإن استويا) أي مهر المثل والمسمى فلا كلام  
(أو اصطفا) أي الواطئ والموطوءة على أقل أو أكثر (فلا كلام) لأن الحق لا يبعد وهما  
(وإن كان مهر المثل) الذي تدعىه الموطوءة (أكثر) من المسمى (خلف) الواطئ  
(على الزائد فقط) لأن الأصل بابطعته (وإن كان المسمى لها) في العقد (أكثر)  
من مهر المثل الذي تدعى به (فهو مقرطاً بالبادى فهو تنكها فلا تستحقها) أي لا تستحق  
المطالبة بها إلا إذا أقرها باندكاره (وإن زوج سببه الصغرى من أمه) صغيرة كانت  
أو كبيرة مع أن يتولى طرف العقد بل تزاع لأنه عقد صحيح الملك لأهكم الأذن (أو) زوج  
عدها الصغرى من (بنته) باندكاره مع أن يتولى طرف العقد وإن زوجته ابنته الصغرى لم يجره  
لأنه زوجه تزويجها من نكاحها أو نحوه يجوز قاله في الشرح (أو زوج) شخص (أبنته)  
الصغرى أو المجنون أو السفه (بنت أخيه) مع أن يتولى طرف العقد (أو زوج وصى في  
نكاح صغرى) تحت مهر (صغيرة تحت مهر ونحوه) كما كم زوج من لا يلى من لا يلى لها  
(مع أن يتولى طرف العقد وكذلك بولي المرأة العاقلة) إذا كانت تحصل له (مثل ابن عم) لا يولى  
أو لاب (والولي) المقتى وعصيته المتعصب بنفسه (والحاكم) وأمينه (إذا أذنت له في نكاحها)  
فإنه يصح أن يتولى طرف العقد بما روى البخاري قال قال عبد الرحمن بن عوف لا محكم بنة  
فأرض أجبيل أمر لى قالت نعم قال قد تزوجت بولامك لا إيجاب القبول فجاز بة ولاها  
كما لو زوج أمته بعد المهر ولا عقد وجب فيه الإيجاب من رى ثابت الولاية والقبول من  
زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجد من رجلين (أو روى الزوج الولي) في قبول نكاح مخطوبه  
مع أن يتولى الولي طرف العقد (أو) كل (الولي الزوج) لا إيجاب النكاح لنفسه مع أن  
يتولى طرف العقد (أو وكلاً) أي الولي والزوج (أو واحد) في العقد مع أن يتولى طرف العقد  
(ونحوه) كالأذن السد لعمد الكبير أن يزوج أمته مع أن يتولى طرف العقد وكذا البيع  
والإجارة ونحوهما (وبكنى) في عقد النكاح من يتولى طرفه (زوجت فلانا) ونسب  
(فلانة) وينسبها من غير أن يقول وقبلته نكاحها (أو) يقول (زوجت) إن كان هو  
الزوج) من غير أن يقول قبلت نكاحها لنفسه ليد بت عبد الرحمن بن عوف السابق  
ولأن إحداه من من القبول (أو) يقول تزوجتها لموكلي فلان أو فلانة ونسبها إن كان  
(وكيلة) أي وكيل الزوج من غير أن يقول وقبلته نكاحها (الابنت عمه وعنته  
المجنونتين) فلا يكتفى بولي طرف العقد إذا أراد أن تزوجها (بمشرط) لصحة النكاح  
أذن (ولى غيره أو حاكم) لأن الولي إنما يجعل النظر لولى عليه والاحتياط له فلا يبرهله









بأن وكل الولي الزوج في

إيجاب النكاح لنفسه فيجوز  
للزوجة أن تزوي طريق العقد  
(أو وكلا) أي الزوج والولي  
رجلا (واحدا) بأن وكله الولي  
في الإيجاب والزوج في القبول  
فله أن تزوي طريق العقد لهما  
(وبغوه) أي ما تقبل كان إذن  
السيد لعمده الكبير أن تزوي  
أخته أو نحو النكاح من العقد  
كالبيع والأجارة فيجوز فيهما  
تولي طرف العقد أو كل أحد  
العقد من الآخر أو كل واحد  
(و) لا يشترط في تولي طرف العقد  
المسلم بين الإيجاب والقبول بل  
(يكفي زوجة) فلا يشترط  
فلان (فلان) ونسبهما  
ينبغيه وإن لم يقبل وقيل له  
نكاحه (أو) يقول (تزوجها) أي  
فلا يشترط فلان (أن كان هو  
الزوج) وإن لم يقبل وقيل  
نكاحه لنفسه (أو) كان (وكيله)  
أي الزوج فيقول تزوجها المولى  
فلان أو فلان بن فلان وإن لم  
يقبل وقيل له نكاحها (الابنت  
عمومتها المحنونة) إذا  
أراد تزويها لابنتي طرف  
عقدهما (فشرط) تزويجه  
بهما (ولي غيره) إن كان  
(أو حاكم) إن لم يكن غيره  
لأن الولي اعتبر النظر للولي  
عليه والاختصاص له في تزويجه  
النصف فيما هو مولى عليه  
مسكاً التهمة كالوكيل في البيع  
لا يبيع لنفسه فيزوجه  
ولي غيره ولو لم يعمده أن يزوج  
والأختا كما تنتهي التهمة  
وفصل ومن قال لأمته التي يحمل  
له نكاحها إذا كان أي وقت  
القول (لو كانت حرة) لتدخل السكنانية وتحرق بالجموسة والوثنية ولعمدة لعدم حل كل منهر له (من) بيان لأمته (فن)

ليس من العرب كفؤ للعربية) لقول عمر لا تمنع أن تزوج ذات الأحساب الأمن الا كفاه  
رواه الخليل والدارقطني ولأن العرب يعدون الكفاءة في النسب وأما من نكح  
المولى وروى ذلك نصوصاً عارداً به بعده حديث أن الله اصطفى كتاباً من ولدهم ليعملوا به واصطفى  
من كتابته ثوباً من ثوبه واصطفى من قبره بني هاشم واصطفاه من بني هاشم ولأن العرب فصلت  
الأم بربول الله صلى الله عليه وسلم (الثالث للمرأة فلا يكون العقد ولا المهر من كفؤ المرأة  
ولو) كانت (عتيقة) لأنه متصور بالرق مجزوع من التصرف في كسبه غير مالك له ولأن  
ملك السيد لغيره يشبه ملك الجبهة فلا تساوي الحرة لذلك والعتيق كله كفؤ للحرة (الرابع  
الصناعة فلا يكون صاحب صناعة دينية كالخياط والحائك والأكساح والبال والغساق كفواً  
المنت من هو صاحب صناعة مدنية كالنحاس والبراز) أي الذي يصرف في الزرع والتمشيش  
(والثاني صاحب العقار ونحو ذلك) لأن ذلك نقص في عرف الناس فأشبهه نقص العيب  
وروى في حديث العرب بعضهم بعضاً كفواً لأحسابهم لا يحد كيف تأخذه  
وأنت تضعه قال العمل عليه يعني الموافق لأهل العرف (الخامس السراويل المحب  
محب لها من المهر والنفقة) و (قال ابن عقيل) بحيث لا تنصف عليها عداً عند أي قبضته  
فلا يكون المهر كفؤاً للمهر) لأن على المهر ضرراً في أعما زوجه لا خلاه بنفقتها أو مودة  
أولاده ولهذا ملكت النفسها عداً له بالنفقة ولأن ذلك نقص في عرف الناس يتفاضلون فيه  
كتفاضلهم في النسب (فائدة) ولذا إذا قيل إنه كفؤ لثلاث نسب عن أحدهما ذكر له أن نكح  
وينكح البسمة كما لم يجب ذلك لأن المرأة تنصرف ربهى وأولاً لزوجها لا ينفك إلى ولدها  
وليس هو كفؤ للعربية بغير شك لأنه أدنى حال من المولى قاله في الشرح (وليس مولى  
القوم كفؤ لهم) نقل المصنف مولى القوم من أنفسهم في الصدة ولم يكن عند هذا كفواً في  
التزويج ونقل مهناته كفؤاً مذكراً مهناته الخلف (وبحرم) على ولي المرأة (تزويجها  
بغير كفؤ بغير رضاها) لأنه اضطرار به أو إدخال للمهر عليها (ويشترط به) أي يتزوجها بغير  
كفؤ بلا رضاها (الولي) قلت إن عمده (ويستطاع خيارها) أي المرأة إذا تزوجت بغير  
كفؤ (عابداً) منها (على الرضا من قول أو فصل) بأن مكسبها نفسها عالمه  
(وأما الأولياء فلا يشترط رضاهم إلا القول) بأن يقولوا أسقطنا الكفاءة أو رضاه غير  
كفؤ وبغيره وأما مكسبهم فليس رضاهم (ولا تعتبر هذه الصفات) وهي الدين والمذهب والحرة  
والصناعة وغيره والفرقة والسرا (في المرأة) لأن الولد يشرف بشرف أبيه لا يشرف أمه  
(فليست الكفاءة شرطاً في حقها بالرجل) وقد تزوج صلى الله عليه وسلم بمصغية بنت حبي  
وتسرى بالأماء (والعرب من قرشي وغيره بعضهم بعضاً كفواً) لأن الأسود من المقداد  
الكندي تزوج ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج ابوبكر أخته الأشعث بن قيس  
الكندي وزوج علي ابنه أم كلثوم عمر بن الخطاب رضي الله عنهم (وسائر الناس) أي  
بأقبيهم بعد العرب (بعضهم بعضاً كفواً) لظواهر الخبر السابق انتهى

### باب الحر ما في النكاح

وهو حر بأن يضرب (بمحرم على الأب) وهو أقسام الأول بالنسب وهو سمع (الأم والجدة  
من كل جهة) أي سواء كانت من جهة الأب أو الأم (وإن علت) لقرله تعالى حرمت عليكم  
أمهاتكم وأمهاتكم كل من أنتمسدت بها لولادة نسو مع عليهن اسم الأم حقيقته وهي التي ولدت  
أبجاء زوهر التي ولدت من ولدك وإن علت وأرثه كانت أو غير وارثة ذكر أبو بصير ربهما جوارم  
القول (لو كانت حرة) لتدخل السكنانية وتحرق بالجموسة والوثنية ولعمدة لعدم حل كل منهر له (من) بيان لأمته (فن)





زيد النكاح (فيهما) أي  
 الضررين (مع) العتيق  
 والنكاح (كاعتقتك  
 وأكر ينك منه) أي زيد  
 (سنة بالف) فمع العتيق  
 والأحران فلهما يزيد وهو بمنزلة  
 استثناء الخدمه

**فصل في الشرط الرابع**  
 الشهادة على النكاح احتياطا  
 لئلا يخوف الانكار بعد ذلك  
 عائشة مرفوعا لا بد في النكاح  
 من حضور أربعة أو إلى الزوج  
 والشاهدان رواه الدارقطني  
 وعن ابن عباس مرفوعا  
 البعنا إلى الزوجين أنفسهم  
 بغير دية رواه الترمذي ولاه  
 عقد يتعلق به حق غير  
 المتعاقدين وهو الولد فاشترط  
 فيه الشهادة ثلاثا لصحة بوجه  
 قضيه فيه خلاف غيره  
 من العقود (الأعلى التي صلى  
 الله عليه وسلم) إذ النكاح أو  
 أمك لامن الإنكار (فلا ينفق)  
 النكاح (الشهادة ذكر بن النضر  
 عاقلين متكلمين عاقلين مسلمين  
 ولو أن الزوجة ذميمة هذلين  
 ولو ظاهرا) لأن القرض من  
 الشهادة إعلان النكاح والظهاره  
 ولذلك ثبت بالاستقاضة فإذا  
 حضر من يشترط حضوره مع  
 (فلا ينفق ولو أبا) أي  
 الشاهدان (فاستقن) وقوع  
 النكاح في القسري والأمصار  
 والسواوي بين عامة الناس  
 من لا يعرف حقيقة السدالة  
 فاعتبار ذلك يشق ما كثر في  
 بظواهر ما فيه قلت وكذا  
 لا يقتضي أدنى فاسقا  
 (غير متين لرحم) بات لا يكونان عمودين نسب الزوجين أو الولي فلا تصح شهادة أبي الزوجة

وقلت هي ذلك أي ما ذكر من المباشرة والنظر إلى الفرج أو غيرهما والخلوة المشهورة (برجل) لم  
 تحرم بنتها على لامة بدخل بأمرها (أو استدخلت) المرأة (معه) أي عنده بطننة  
 أو نحوها فلا تحرم بنتها عليه لعدم الدخول لامة وكذا لا تحرم هي على أبيه ولا على ابنه إن لم  
 يكن مقعدا على لامة لا اعتدوا لوطه نكاحا في الأصناف من التعلق واقتصر عليه وهو مقتضى  
 كلام التنقيح والمتمم هنا قال في العاية ولو استدخلت من زوج أو أجنبي بشهوة ثبت  
 النسب والصدوق والمصاهرة وتيمم في المنه في الصدوق (ويحرم الوطأ لا بدوا فيه)  
 من قبله وتحرمها (ولا يحسب النكاح ما يصرم بوط المرأة في سوط بسلام) غير بائع  
 يطبق الجماع (أو يبالغ حرم على كل واحد منهما) أي اللواط والموطأ به (أم لا) نحو  
 وابنته (نما) لامة بوطه في فرج فتشترط الحرمه كوطه المرأة وقال في شرح المنقح الصحيح إن  
 هذا لا ينشر الحرمه وإن هو لا غير منصوص عليه في التحريم فيدخل في عموم قوله تعالى  
 وأحل لكم ما وراء ذلكم وإن كنتم غير متوضعين عليه ولا هن في معنى المنصوص عليه فوجب  
 أن لا يثبت حكم التحريم فيمن أن المنصوص عليه في هذا حلال الزنا ومن تركه من الآباء  
 وأمهات القسام وبناتهم وليس هؤلاء منهن ولا في معنهن (ويحرم أخته من الزنا وبنت  
 ابنه) من الزنا (وبنت بنته) من الزنا وإن تزنت (وبنت أخيه) من الزنا (وبنت  
 أخته من الزنا) وكذا أخته وخالتها من الزنا وكذا أحليتها لأب والابن من الزنا فلا خوف من في  
 العمومات السابقة \* القسم الخامس الحرمه للعالم وذكر ما قبله (ويحرم الملاعبة على  
 الملاعن على التأييد) لما روى سهل بن سعد قال مضى السلف في الملاعن أن يفرق بينهما  
 ثم لا يجتمعا أمدار وأمدار زوجاني (ولو أكل ذب) الملاعن (نفسه) لامة تحريم لا يرتفع  
 قبل الجلود والتكذيب فلم يرتفع بهما (أو كان الله أبدا بينة) لاني الولد (أو) كان  
 لقمان (في نكاح فاسد) لاني الولد لمعوم ما سبق (وإذا قتل رجل رجلا لتزوج امرأته  
 لم يحل له أبدا قاله الشيخ عقوبة له) بنقض قصده الحرم سكرمان القاتل الميراث (وقال)  
 الشيخ (في رجل خيب) أي خدع (امرأة على زوجها) حتى طلقها (ما قبل  
 عقوبة بلغة) لا تركها تلك المعصية (ونكاحه باطل في أحد قولي العلماء في مذهب  
 مالك وأحمد وغيرهما ويجب التفريق بينهما) عقوبة له كنع القاتل الميراث (وإذا فسخ  
 الحاكم نكاحا لعنة أو عيب يوجب) أي يقتضي (الفسخ) كجئون وجدام وغيرهما (لم  
 تحرم) المفسوخ نكاحها على المفسوخ عليه (على التأييد) بل تباع له بالعقد عليها لقوله  
 تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم

**فصل في الضرب الثاني المحرمات إلى أمدهن فوعان أحد هما لأجل الجمع وهو المشار**  
 إليه بقوله (ويحرم الجمع بين الاختين) من نسب أو رضاع حرتين قاتلتا أو متين أو حرة  
 وأمة قبل الدخول أو بعده لقوله تعالى وأن تحميوا بين الاختين الأما قد سلف (و) يحرم  
 الجرم أيضا (بين المرأة وعتما أو) بين المرأة (خالها وولدها) وسواء كانت العمة  
 وأنثى حقة أو مجازا كعمات آبائهم وخالاتهم أي حالات الآباء وأن عداوا (وعمت  
 أمهاتها وأحالاتهن وإن هلت حرتين من نسب أو رضاع) قال ابن المنذر أجمع أهل العلم  
 على القول به وليس فيه عمد الله اختلاف الآن رضي أهل البدع عن لامة مخالفتهم خلافا  
 وهو الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بآية الثانية عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهي ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع عوا بين المرأة وعتما  
 أوليها إلا من أصرها وخالفها متفق عليه وفي رواية أبي داود ولا نكح المرأة على عمتها ولا العمة على

كنت الشاهدين بصر من تصنع  
 (ولو اخرجوا من بران) لأنها شهادة  
 على قول أن ثبت بالاستفانة  
 واعتبار يثبت الصوت بحيث  
 لا يثبت في العاقدين كما يعل ذلك  
 من وأما (أو) أي ولوان  
 الشاهدين (عدوا الزوجين  
 (أو) عدوا (أحدهما)  
 عدوا (الولي) لأنها من عقد  
 بهما نكاح غير هذين الزوجين  
 فأنقذهما ما نكحهما كغير  
 العدول (ولا يبطله) أي  
 العقد (قاص بكناته)  
 لأنه لا يكون مع الشهادة عليه  
 مكتوما بكرة كتمه قسدا ولو  
 أقهر رجل وأمر أنهما لم يمتا كتمان  
 بولي وشاهدي عدل به من ثبت  
 النكاح باقراهما (ولا تنشط  
 الشهادة بخلوها) أي الزوجة  
 (من الموانع) كدخول كالعدة  
 وزد لأن الأصل عدمهما  
 (أو) أي ولا تنشط الشهادة  
 على (أزنا) لوليها في العقد  
 عليها كصفاء بالظاهر  
 (والاحتياط الشهادة) بخلوها  
 من الموانع وبأنها قطعه للترافع  
 (وان ادعوى زوج أزنا) لوليها  
 في العقد (وأكثر) الزوجة  
 أنزال لوليها (صدقت قبيل  
 دخول) زوج بها مطاوعة  
 لأن الأصل عدمه (ولا)  
 تصدق في أنكارها إلاذن  
 (بعدمه) أي الدخول بها  
 مطاوعة لأن دخولها كذلت  
 دليل كتمها بالشرط (انكاح  
 كماله زوج على رواية) وهي  
 المذهب عند أكثر المتقدمين

ثبت أحبا واللامرأة على خالته أو أختها على بنت أختها أو أختها الكبرى على الصغرى  
 ولا الصغرى على الكبرى ولا النعمة في محرم الجمع بين الاثنين إيقاع المدونة بين الأثارب  
 وإفضاء ذلك إلى فقيهة الحرم فإن أحبا بمصوم قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم  
 خصمه عار ومن المحدث الصحيح (و) يحرم الجمع أيضا (بين حائضين) بان يتكلم  
 كل واحد منهما) أي من رجلين (أختا) أو حفيوة لكل واحد منهما بنت) فكل من  
 البننتين خالة الأخرى لأنها أخت أمها أيضا (و) يحرم الجمع أيضا (بين عتيقين) بان يتكلم  
 كل واحد منهما أم الأخرى أو لكل واحد منهما بنت) فكل من البننتين عممة للأخرى  
 لأنها أخت أمها (أو) أي ويحرم الجمع بين (عممة خالة) بان يتكلم الرجل (أمرأة)  
 ويحكم بأنه أمها أو لكل واحد منهما بنت) فثبت لأن خالته ابن بنت الأب وبنت الأب  
 عممة لابن (و) يحرم الجمع (بين كل امرأتين) لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى  
 حرم نكاحه) أي الذكرا لقوله أو رضاع لأن للفي الذي حرم للمعم من أحدهما أيضا والى  
 قطعة الحرم القريبة إلى الفطام من التثاقل والصغيرة بين الصغرى والحق بالقرابة الرضاع  
 لقوله عليه الصلاة والسلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (فإن كان) الجمع بين  
 الاثنين ونحوهما (في عقد واحد) بطل في حقهما (أو) كان لجمع بينهما (في عقدين  
 معا) أي في وقت واحد بطلا (أو زوجا) ما كثر (في عقد واحد بطل في الجميع) لأنه  
 لا يمكن تخصيص في الكل ولا مزيج في واحد على غيره في بطل في الجميع معنى أنه ينفذ (وان  
 تزوجهما) أي الاثنين أو نحوهما (في عقدين) واحدة بعد الأخرى بطل الثاني لأن الجمع  
 يحصل به (أو وقع) العقد على أحدي الاثنين ونحوهما (في عدة الأخرى) بانثا كانت  
 أو رجعية بطل الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يجمع  
 مائة في رحم اثنين ولا نكاحا بمسومة عن النكاح لمعة فأنشئت الرجعية (و) العقد  
 (الأول صحيح) لأنه لا يصح فيه (فإن) تزوج اثنين ونحوهما في عقدين مرتين (و) لم ينكح  
 أولاها ففعله فزوجهما بطلانها ثم ينكحها ما دخل بهما (أو) دخل (واحدة  
 منهما) ولم يدخل (واحدة) منهما إلا نكاحا محرمة عليه ونكاحا باطلا ولا يبرأ من المحلة  
 له ونكاح أحدهما صحيح ولا ينفق بينهما ثم إن ذلك نكاحا صحيحا ولو لم يعلم  
 السابق من العقد (ما كان) من عقد على اثنين ونحوهما في عقدين مرتين ودخل  
 السابق (لم يدخل بها) وطلقهما أو وقع الحما ثم نكاحهما (فعلية لأحداهما نصف المهر)  
 لأن نكاح واحد منهما صحيح وقد رقتا قبل الدخول (بشترعان عليه) فتأخذ من حرجت  
 لها القرعة (وله أن ينقذ على إسدادهما في المال بدفعها في الأخرى) قبل الدخول به لأنه  
 لأحد وسواء قبل ذلك بقرعة أولا (وإن كان دخل بأحدهما) دون الأخرى ثم طلقهما أو فسخ  
 الحما ثم نكاحهما (أفرع بينهما ما كان وقت القرعة من المصايب فلها نصف المهر) لأنها زوجة  
 فارقتا قبل الدخول (ولصايب مهر المثل) بما استعمل من فريحتها (وان وقتت) القرعة  
 (للمصايب فلا تقي للأخرى ولصايبها) حتى يجمد) لتقرره بالدخول (وله نكاح من شأنتهما  
 فإن نكح المصايب فله ذلك في المال) لأنه مقتضى من وطئه يلحق فيه النسب ثم لم يلحق به  
 من نكاح صحيح (وان أراد نكاح الأخرى) التي لم يصبا (لم يجز) له نكاحها (حتى)  
 تنقضي عدة المصايب) لئلا يجمع مائة في رحم نحو اثنين (وان كان دخل بهما أو أصابها  
 فلا بداهما للمصايب والأخرى مهر المثل بقرع بينهما) لتبين من تأتينا للمصايب عن تأخير مهر  
 المثل إن تها (وإن لم تكن نكاح واحدة منهما حتى تنقضي عدة الأخرى) لما تقدم (وان

تكون) الحكمة (حفاظته تعالى لوليها) أي الزوجة (ولا وليها) حكمهم في هذه الرواية (لورضيت) امرأة (مع

أولياتها (الفسخ) كمتها تحت عقد قبل لأحد فبين شرب الخمر يفرق بينهما قال استقرت فالتبرع على هذه الرواية وجودها دل العقد واستج لمد الرواية بأن منعها تزويج فدها ثلاثا فغير غير كد بطل العقد لثوبهم أعاره لها أولى ولما فيه من حق الله تعالى (وهو) رواية (أخرى أنها) أي الكفاءة (شرط للزوم) أي لزوم النكاح (لألفه) أي صحة النكاح وهي المنع عند أكثر المتقدمين والمتأخرين وقول أكثر أهل العلم بارتو عاتشة أن أباح ذنبه بن عتبة ابن ربيعة نفي سألما وإنكحه ابنة أخيه الوليد بن عتبة وهو مسؤول لأمراته من الأنساب ورواه البخاري والشافعي وأبو داود وأبو النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد فنكحها ياره متفق عليه ولا الكفاءة حتى لا يخرج من المأثرة وأولياتها فاذ ارضوا مع لانه اسقاط لحقهم ولا يحسب به عليهم (فيصح) أن كسح مع فقده الكفاءة (ولأن لم يرض) بغير كفؤ بعد عقد (من امرأة) وعصمة حتى من يحدت من عصبتها (الفسخ) لعدم لزوم النكاح فبعد الكفاءة (فيصرون) (يفسخ) أي مع رضا أب) لأن ما في تزويج غير الكفاءة عنهم (وهو) أي - ما يفسخ ففقدته

ولدت منه أحدا لها) لحقه النسب (أو) ولدت منه (كانت أمًا فالتسبب لاحق به) لأنه أمان نكاح لو شبه نكاح (ولا يصح الجمع بين أخت ورجل من أبيها وأخت من أمه ولو في عقد واحد) لأنه لو كانت أمًا لها ذكر حلت له الأخرى فإن ولد لها لولاه فالرجل عنه وخاله (ولا) يصح الجمع أيضا (بين من كانت زوجة ورجل) وبأنه بمنع موت أولاد لاني ونحوه (و) بين (الابنة من غيرها) لأن موافقة أحدها ما في الأخرى لو قد نكحها ذكر لم يكن يحرمها إلا من أحدها المصاهرة لأنه لا قرابة بينهما (وبكره) للرجل أن يجمع (بين بنتي عيه أو) بنتي (عنتيه أو بنتي خالته أو) بنت خالته (أو) يجمع بين (بنت عيه أو بنت عته أو) يجمع بين (بنت خاله أو بنت خالته) لما روى أبو حفص عيسى بن طلبة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذوقها بمخاطبة القطيعة أي لأبائها أو لغيرها إلى طبعها ما لم يكن يصح لفرقة تعالى وأصل الحكم ما رواه ذلك وبعد القرابة ولذلك لم يصح نكاحها وكانت الأجنبية أولى كما تقدم (ولو كان له رجلين) مثان لكل رجل بنت ووطئا (أمه) لها أو امرأة شبيهة في طهر واحد (فانت بولك والحق) ولدها - ما افتزوج رجل بالامتناع البنين) أو بهما أو بالمرأة (فقد تزوج أم رجل وأخته) والنكاح صحيح لما تقدم في تزويج بانه شخص وبنته (وان اشترى أخت امرأة أو) اشترى (عنتها أو) اشترى (خالته) من نسب أو رضاع (مع) الشراء لأن الملك براد لا يستمتع بغيره ولذلك مع شراء أخته من الرضاع (ولم يحل له وطؤها) أي التي ملكها (حتى يطلق امرأته) أو يطعها أو يبيع نسكاحه لمقتضى ذلك قال في المنهم حتى يفارق زوجته (وتقتضيه هدها) لثلاثي صحيح مراه في رحم أختين ونحوهما وذلك ما لم تقدم (ودودها الوطء مثله) أي مثل أوطءه فصح بمحمدة في الأنصاف لأن الوسائل لها حكم المقاصد ويحرم الجمع بينهما في النسب لونه (وان اشترى جارية ووطئها حصل له شراء) أي (وأختها أو بنتها أو خالتها) كما يحل له شراء المغنمة والمزوجة (والجوسية والمهرية) فهو رضاع (وان اشترى من يهرم الجمع بينهما) كالأختين (في عقد واحد مع) العقد في المهر ولا يلزم خلافا في ذلك (وله وطء أحدهما) بينهما شاء لأن الأخرى لم تصرفا شاكلا كان في ملكه أحدهما وحدها (وليس له الجمع بينهما في الوطء) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر لا يجتمع مائة في رحم ختين (وأما الجمع) بين الأختين ونحوهما (في الاستمتاع) بمقدسات الوطء فيكره ولا يهرم قال ابن عقيل - وقال الله في يهرم كالوطء وقال ابن رجب أجماعا فاعده لمدسة والنزاعين بسدائنا وبصحفه في الأنصاف كما جزم المصنف أنفا لوجه كلام ابن عقيل على مقبل وطء أحدهما لم يعارض كلام الغاضي وغيره (فان وطئ) من ملك أختين ونحوهما (أحدهما فليس له وطء الأخرى) لقوله تعالى وأرتحموا بين الأختين فإنه يردل - وقد الوطء جاعا كسائر المذكورات في الآية يهرم وطؤها والعقد صحيح ولأنه امرأته فزواجها حرمت أختها كالزوجة ويستمد التبريم (حتى يهرم) الموطوءة على نفسه حتى تزويج به بسدائنا شاكلا أو زالة لم يهرم ولو يبيع ونحوه) كعبه (للمصاح) إلى التفريق بين يهرم الجمع في النكاح ويهرم التفريق فلا بد من تقدم أحدهما كالزوجة يهرم بوقته يهرم بقتضيه هدها (قال الشيخ زواين حب) وجزء منه في المنهم (أو) - حتى (يعا) - ما يبيع ونحوه (فإنما يبيع به) قاله ابن عقيل ولا يكفي في إباحتها مجرد راحة الملك حتى تقتضي حصة ما يستبرأه فتكون الحصة كالعدة قال أبو العباس هذا بقيد كلام أحمد وعاءه - صح بواشي هرق كازم على وابن عمر من أمنا لا يجوز وطء

كان مكنتها عالة انه غير مقدر

وغيره ثم تزوج امرأة فبقي كقول  
بلا رضاها وبفسق به الأول  
(والكفاة) لفئة المائلة  
والسواة ومنه حديث المولود  
تتكاداد ثم أي تتسار في عدم  
الوضيعة منهم كدم الرقيق وهنا  
(دين فلا تزوج عفيفة) حسن  
زنا (مفاجر) أي فاسق يقول  
أو فسد أو اعتاد لانه مردود  
الشهادة والراية وذلك نقص  
في انفسه فليس كقول العدل  
لقوله تعالى أفن كان مؤمنا  
كن كان فاسقا لا يسترون  
(ومضرب) وهو والتسبيل  
تزوج هريسة من ولد  
اسميل (يهمي) ولا يولد زنا  
لقول عمر لا تمنن تزوج فوات  
الاحساب الامن الاكدار وله  
الدارقطني ولان العسر  
يتمصلون الكفاة في النيب  
وبأنفون من نكاح الموالي  
ويرون ذلك نقصا وأما والعرب  
قريش وغيرهم بعثهم لبعض  
الكفاء وسائر الناس بعثهم  
لبعض الكفاء (وعونه فلا  
تزوج حرة) ولو عتقه (بعد)  
ولا يعمض قاله الزركشي لأنه  
منقوص بالرق بمنوع من  
التصرف في كسبه غير مالك  
وإن ملكه السيد له شبه ملك  
البيعة فلا ساوى الحرة فانك  
(ويصيح) انكاح على  
الروايتين (الزعتق) الميسر  
(مع قبوله) النكاح بأن قال له  
سيده انت موعود فبذلك النكاح  
أو يكون السيد كزعم غيره  
في رد النكاح فيقول بفسد  
إيجاب النكاح له بسده فقلت  
له هذا النكاح واعتقه لانه لم يسر زمن بعد المقدحك الصحيح فيه وعلم منه ان العتق كمنه لانه أصل (ومنه غفر غير به)

الاخت في هذه أختها (ولا يكتفي) لا باسقاط طه الأخرى (استبراء) أي السوطوة  
(بدون زوال الملك) لانه لا يؤمن عوده أي يكون جامعيتها (ولا) يكتفي أيضا  
(بغيرها) أي الموطوءة بأن يقول هي حرام عليه لان هذا يحرم مكره ولو كان محرما لانه  
لعارض متى شاء أزاله كما تارة كالمضيق والاحرام (ولا زوال الملك) عن الموطوءة (بدون  
استبراء) لانه لالان الاستبراء كالسعة (ولا) يكتفي أيضا (كتابتها) لانه ببطل من  
استباحته بما لا ينفق على غيرها (ولا) يكتفي أيضا (ومضرب) لأن منه من وطئها لمق  
المرثون لا غيرها وذلك يجوز له وطئها ما دامت المرثون ولاه بقدر على فكها متى شاء (ولا)  
يكتفي أيضا (بما يشترط خيار) لانه بقدر على استرجاعها متى شاء ففسخ البيع (ومضرب)  
أي مثل البيع بشرط خياره في عدم الاكتفاة (مبتها) أي الموطوءة (لمن ملك)  
استرجاعها متى كسبه الولد (قاله) فالزوجان وطئ أحدهما لم يعمل له الأخرى حتى يحرم  
الموطوءة لا لأن ان رفضه وحده وجب عليه من عدمه في ذكره وبكفي في تحريم  
الموطوءة فأخرج الملك في بعضها كبيع أو فسخه فزعمنا لان ذلك يحرمها كبيعها  
فأخرج الملك لان ما تم عوضه المبيع ففسخه فبطلت أن يبيعها بفسخه تمثيلا لثبات عصمة  
أو بفاس المشتري بالتمن أو يظهر في الموضع قد يس أو يكون مغنونا فآلذي يجب أن يقال في  
هذه الموضع أن يباح طه الاخت بكل حال على عموم كلام الأصناف والفقهاء اجماع وغيره قاله  
في الاختيار (لوطا) مشترى لانه يزوجها (ورثها) ما واحدة بعد واحدة طه  
الثانية يحرم (لانه الذي) حصل به جده ما في زوجه (مخدفة) شبه الملك (لونه)  
أن يملك غيره حتى يحرم أحدها أو يترجها (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
خبرتم عليه ختها أو نحوها كقول وطئها (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
ان الحر لا يحرر المملوك لا يبيع لان المملوك ليس يبيع قاله في السرح وشرح انتهى ويرد  
عليه اذا وطئ الأرق وطئ محرما كفي حيض أو أحرام أو صوم فرض فان أحتمل حره لم يبدك  
(فان حدث) التي أخرجهما عن ملكه (أي ملكه ولو) كان عورده (له) فبطل وطئه بالباقة لم يبدك  
واحدة منهما حتى يحرم الأخرى (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
لو كان زوجا فطه لثباته (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
(فان وحيد) الاستبراء ببايعها أو وطئها (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
(فيه) أي زمن الاستبراء لانه محرمة عليه عصمة بما لا يقدر على دفعه قاله في المسدع  
والشيخ (وهو حسن) رقابا الشيخ في الذين في السودة وقد نص على انه اذارجعت إليه  
بغير زوجها عن ملكه لا تحل له أحداهما مع عين الاستبراء قاله لكن قال القاضي حسن  
القياس يقتضي الاكتفاة ما استبرأ (وان وطئ بعثه ثم تزوج ختها) أوعت أو ثلثها  
ونحوها (لم يبع) النكاح نذر عند النكاح تفسير به المنة ان شاء لم يحزن نذر على فراش  
الاخت كالطه لان وطئه ما لو كسبه معنى يحرم ختها (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
وبفارق ذلك عصمة شرأه ختها فان السرة يكون طاره وغيره بخلاف النكاح (من حرمت  
عليه) سرته فأخرج عن ملكه كما تقدم (ثم تزوج لاحق) ونحوه (بعد استبراء) (من حرمت  
النكاح زوال كونها فاشتهر (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
الموافق وان شارح (وله) أي من حيث الزوجية تفرق (لانه) شبه ما في زوجه (لونه) شبه الملك (لونه)  
منها حتى يحرم عليه (الأخرى) كما تقدم وهذا (بأن قوله) وحله باقي لا يحرم المأرض  
لا رفع الزوجية فلا يزوجها كانه زوجة حتى يفسد مقتضى كلام ابن نصرته في ما سبق  
له هذا النكاح واعتقه لانه لم يسر زمن بعد المقدحك الصحيح فيه وعلم منه ان العتق كمنه لانه أصل (ومنه غفر غير به)

هناك بجانك وكساح ونحوه  
لأنه تم في عسرف الناس  
أشبه نقص القلب وفي حديث  
العرب بعضهم لبعض كفاء  
الاحكام أو عظاما قبل لأحد  
وكيف تأخذ به وأنت تضعه  
قال العمل عليه أي أنه يوافق  
العرف (وبارحسب ما يجب  
لها فلا تزوج موصرة بمصر)  
لأن عليها ضررا في أسرارها لاختلاف  
بنية قوم موصرة أولادها ملك  
الفسخ بأسرارها بالشفقة ولأن  
المصرة من في عسرف الناس  
يتفاضلون بها كفا ضلهم في  
التفسير أو العسيرة الكلفة  
في الرجل دون المرأة لأن الولد  
يشرف بشرف أبيه لا أمه وقد  
تزوج رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بصفية بنت حيي بن أخطب  
وتسرى بالأماء مولى بني هاشم  
لأن شارحهم في الكفاة في  
النكاح نصا وحرمة في الأنصاف  
وقيل ههنا تم كقولهم

باب ههنا تم كقولهم  
(الحرمة في النكاح شرعان) أي  
صفان (عسرف) بحر (على الأبد)  
أي الحرمة على الأبد (من أقال)  
خمس (نم) بحر (بالنسب ومهر  
سمع الامور المخذلة) (وان علت  
أو) المخذلة (لأن وان علت)  
لقوله تعالى حرمت عليكم  
أمهاتكم وأمهاتكم كل من  
انتسب اليها بزيادة سهو وقع  
عليها اسم لام حقة وهي التي  
ولدت أبج زوجي التي ولدت  
من ولدك وان علت ومنه  
حدانام أيلك و أملى برة  
أيلك برة أملى برة حدان

بما الزوجه عاتق تستبرأ الامه ان لزمه الاستبراء (وان عاتق مريته ثم تزوج اختها) أو  
عنتها ونحوها (قبل أرغامه لاستبراء المصنع) النكاح (أيضا) لأنه يجمع به ما هو في  
رسم اثنين ونحوها وكما لو تزوجها في عدة اختها (وله) أي لعقت مريته زمن استبرائها  
(نكاح أربع سواها) أي سوى أخت مريته كما لو لم يعقها (وان اشترى) رجل (أختين  
مسقة وبموسية) أو وثنية أو عجمية عليه فهو رضاع (فهو مله المسلة) التي لا مانع بها  
بخلافه الأخرى (وان وطئ) من وطئ أمه (أما شبهة أو) (زنا مجزئ) له (في  
العدة) أي عدة موطوءة شبهة أو زنا (ان تزوج اختها) أو عنتها ونحوها (ولا) أن  
(بطاها) أي اخته موطوءة (ان كانت) اختها (زوجة) له (نصا) لقوله عليه  
السلام لا سلام لأجل لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ان يجمع ما هو في رسم اثنين (ولا)  
يجوز زنا وطئ امرأة شبهة أو زنا (ان يعقد على رابعة) مادامت في العدة (و) انذا كان  
متزوجا بربع ووطئ امرأة شبهة أو زنا (لا) يجوز له (أ) (بطاها) أي الأربعة من  
نساءه فإذا وطئ فلا نامهن وجب عليه الأمساك من الأربعة حتى تنقضي عدة الموطوءة  
شبهة أو زنا ثلاثا يجمع ما هو في أكثر من أربع نسوة (ولا يجمع) حر (من نكاح أمه في عدة  
حره بان شرطه) وهما ان يكون هادم الطول خافضا لعنته وبأن يوضعه لا المنع من  
نكاح الأخت في عدة اختها ومن نكاح خاصة في العدة الثلاثا يكون جامعاً له في فرد. م. أختين  
أو أكثر من أربع لا يكونا زوجة كما سلم بما تقدم والمنع من نكاح الامه افسا هو مع عدم  
الحاجة اليه والحاجة لا تندفع بالباطل الزوجه التي لا تقع لاعتق من نكاح الامه كما يأتي  
(وتقدم) وان شئت اخته بأجنبية (أو أجنبية) (في محررات الطهارة) عند الكلام  
على اشتباه المياله للمباحة بالحرمة أو النجاسة (ويحرم نكاح موطوءة شبهة في العدة) كعتدة  
من فراق زوج (الأعلى واطنى) لها شبهة وله العقد عليها وعدتها (ان لم تكن لزمتها  
عد من غير) لان المنع من نكاح المعتدة لكونه يفضي الى اختلاط المياه واشتباها الانساب  
وهو ما مر من هذه الصورة فان النسب كما يلقه في النكاح يلقه في وطء شبهة أشبه  
ما لو نكح معتدة من طلاق (وليس الحرام يجمع بين أكثر من أربع) زوجات لقوله  
عليه الصلاة والسلام لا تفلان من سلفين اسلم وتحت عشرين امرأة أسلمك أو يعاقر في سائرهن  
وقال يؤفل من معاوية أسلمت وتحتي خمس نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأرق واحدة منهن  
رواه الشافعي في مسنده وادام من استدامه زيادة على أربع فلا يشد أداوى وقوله تعالى  
فانكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث وربع أو بده التصريح بين اثنين وثلاث وأربع  
كما قل سمعته ونفى على أولى أخصه حتى وثلاث وربع ولم يرد ان لكل نسوة أخصه ولو أراد  
ذلك لقال نسوة أخصه ولم يكن للتطويل معنى ومن قال عسيرة لثقة قد جهل اللغة العربية  
(ولا لأزواج أكثر من رجل) لقوله تعالى والمحصنات من النساء (وله) أي  
رجل (النسرى عيشا من الامه ولو) كن (كأبوات من غير حصن) لقوله تعالى  
فازخمت الاثمدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ولان أقسم بينهن غير واجب فلم يخصن  
وعدد (وكان لاني صلى الله عليه وسلم أن تزوج بأي عدد شاء) ومات هن تسع وتقدم  
(وفسخ تحرير الم) من التزوج عاين بقوله تعالى ترجمي من تشاءنهن وتزوي اليك  
من تشاء الآية (ولا بعد ان تزوج أكثر من اثنين) لقول عمر وعلى وعدها الرحمن بن  
عوف مرضى الله عنهم وقد روى لبيد بن أبي سلمة عن الحسن بن قنينة قال أجمع أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ناله فلا ينكح أكثر من اثنين وقوله ما روى الامام أحمد







فعل مرضعته بنتها لا من رضع  
وأخته من نسب وأخت أم رضع  
وأخته من نسب لأبيه وأخيه  
من رضاع لأنهن في مقابلتهن  
بحرم بالمصاهرة لا في مقابلتهن  
بحرم من النسب والشارع اغما  
حرم من الرضاع ما حرم من  
النسب لا ما يحرم بالمصاهرة  
ه القسم (الثالث) المحرمات  
(بالمصاهرة ومن أربع)  
أحداهن (أمهات زوجته  
وإن علون) من نسب مثلون  
من رضاع فيحرم من مجرد العقد  
نصا لقوله تعالى وأمهات  
نساءكم والعقود عليها من نسائه  
فتدخل أمها في عموم الآية  
قال ابن عباس ليها ما أحلهم  
القرآن أي عموم حكمها في كل  
حال ولا تعلق بالمدخل بها  
وغيرها من عموماً من شبيب  
عن أبيه من جسمه من روعاً من  
تزوج امرأة فطلة فقتل أن  
يدخل بها فلا بأس أن يتزوج  
زينة ولا يجل أن يتزوج  
أمه أو أمه أو أمه (و) الثاني  
والثالث (حلائل عمودي  
نسبه) أي زوجات آباءه وأبائته  
سميت امرأة رجل حليلة لأنها  
تحصل أزواجه بها ومحلها له  
(ومثلون) بمثل حلائل  
عمودي نسبه زوجات آباءه  
وأبائته (من رضاع فيحرم من)  
أي أمهات زوجته وحلائل  
عمودي نسبه ومثلون من  
رضاع (بمجرد عقد) قال في  
الشرح لا نهلم في هذا خلافاً  
ویدخل فيه زوجة الجدة وإن  
علا وارث كالأخت وأخيرة وارث

وأمثال في (لا) لخل منا حكمهم ولأنهم كالجنس وأهل الأولاد وإن كان أحد أبواهما غير كافي ولو  
اختلفت من أهل السكاب) لأنها لم تنقض كفاية ولأنها متولدة بين من يجل ومن لا يجل فخل  
لا يجل فخل كالسهم والنبيل وهم منه أهله وإن كان أبواهما غير كافرين واختلفت من أهل السكاب  
لم يجل لاسم كال في الانصاف والبدع وهو المذهب وقدم في القروع وقبل تحمل اختاروا  
بنفسه اختاره الشيخ في الذين وقطعه المصنف في أواخر أحكام الفم (و) يجل (السكابي  
ذكر كاح مجوسية) ويجل السكابي أمتا (وطؤها) أي المجوسية (بلكهين) كالسهم ينكح  
السكابية وطؤها ما يملك الجين (ولا) يجل (المجوسية) نكاح (كفاية نصاً) لأنها اشرف  
منه فأن ملكها له وطؤها في المصنع قدم في رأيتين قاله في الانصاف (ويحصل نكاحه في)  
يطلب ومن في معناه من نصارى العرب (و) من (يهودهم) لأنهن كتابيات فدخلن  
في عموم الآية (والدور والوصية والتبني) فرق يجل الشوق وكسرات لهم أحوال  
شبهة وظهرت لهم شوكه أن الله تعالى (لا) لخل لأنهم يجل نكاح نساءهم ولأن  
ينكحهم المسلم وليت) قلت حكمهم كالمرتدين (والمرتدة بحرم نكاحها في) أي (دين)  
كانت) عليهم وأن تدفقت من أهل السكاب لأنها لا تفر على بنتها (ولا يجل للمسلم ولو)  
كان (خصياً أو مجوساً) إذا كان له شهوة يخاف معها موافقة المخطوبة بالباشرة نكاح أمه  
مسلمه (لأن يضاف) الحر (عنت العزوبة) أما المباحة معة وأما الحائض فمعة كبر أو معة  
ونحوها من أوليها يجل طو لا نكاح حره ولو) كانت (كافية) بأن لا يكون معه حال حاضر  
يكفي لنكاحها ولا يقدر على ثمن أمه أو كفاية (فصل) له الأمة لأن لقوله تعالى ومن لم يستطع  
منكم طولا لأن ينكح نفسه نيات المؤمنات فإنه لم يملك أيمانكم من فتياتكم المؤمنات إلى  
قوله ذلك لأن خشي العنت منكم قال ابن الحب نفقه على غيره فإن وجبت الجيرة له أن يتزوج  
أمة لأن المنفق يملك ذلك عنه فيجب جيرة وأن قدر على ثمن أمة لم يتزوج أمة قاله كثير من  
الأصحاب منهم القاضي في المهرودين عقيل وابن المطالب في الهداية والمجد في المحرر  
وصاحب المذهب ومسبك الذهب والمستر وعسواندلاص والنظم والشرح والحاروي الصنبر  
والوجيز وغيرهم واحتاره ابن عبدوس في ذكره قال في الرعية وهو الظاهر وظاهر كلام  
الشرقي عدم اشتراطه وهو ظاهر إطلاق القاضي في تعليقه وطائفة من الأصحاب وقدم في  
الرعايتين والفرع عجزه في المنور قاله في الانصاف وقدم الثاني في النقيع وقطع به في  
المنتهى وهو ظاهر الآية (والصبر عنها) أي عن نكاح الأمة (مع ذلك) أي مع وجود  
ما تقدم اعتباره (تدبروا فاضل) لقوله تعالى وأن تصبروا وأخبر لكم (له) أي لغير  
(فصل ذلك) أي تزوج الأمهات السراطين المذكورين (مع صغر زوجته المهرود) مع  
(غيبها أو) مع (مرضها) بحيث تنهز عن الخدمة لأن الخدمة التي لا تصفه كالخدمة  
(أو) كان له مال ولكن لم يزوج حرة (لنصوريه) فله نكاح الأمة لا غير مستطیع  
الطبول إلى نكاح حرة (أو له مال غائب) فله أن يتزوج الأص (بشرطه) وهو  
خوف العنت لا غير مستطیع الطول لنكاح الحرة (فإن وجد من يقرضه) ما يتزوج  
به حرة لم يلزمه لأن المقرض يطالب به في الحال (أو رضت الحرة بتأخير صدقها) لم يلزمه  
لأنها تطالب به (أو) رضت الحرة (بدون مهر مثلها أو) رضت (بتقويض بعضها)  
لم يلزمه لأن شرط قرضه (أو بذل لها ذل أن ترثه) أي الصداق عنه (أو أن يهبه) له  
لم يلزمه لما فيه من المنفعة (أو لم يصد من يزوجه إلا أكثر من مهر المثل بزيادة تجزئ بحاله

والده وولده لقوله تعالى واحل  
لكنكم ماوراء ذلك (و) الزامه  
(الربائب وهن بنات  
زوجته دخل بها وان سفن)  
من نسبا ورضاع لقوله تعالى  
وربائكم اللاتي في بيوتكم من  
نسائكم اللاتي دخلنكم من  
(او كسبن) بنات (الربيب  
او) كسبن بنات لا (ابن ربيعه)  
قريبات كن او يجهلن  
اوليات او غير وارثات في حرمه  
اولا لان الترتيب لا تأثر على  
التصريم واماقوله تعالى اللاتي  
في بيوتكم فقد خرجن من  
القالب لا الشرط فلا يصح  
التسليم بمفهومه (فان ماتت)  
الزوجه (قبل دخول)  
لم تحرم بنتها لقوله تعالى  
فان لم تكونوا دخلتم بها فلا  
جناح عليكم (اوابائنا) اي  
الزوجه (بعد موتها) قبل  
وطه لم يحرم من يبناتها الا  
وانتلهوا لانسى دخولها (ونحل  
زوجها ربيب) بانتمه تزوج  
امه (و) تحلل (بنت  
زوج ام) لابن امراه (و) تحلل  
(زوجه زوج ام) لانها  
(ويحل) (لاني ابن زوجة ابن)  
له (و) يحلل لانسي  
(زوج زوجة اب) بان تزوج  
زوج زوجة ابها (او) زوج  
(زوجة ابن) بان تستزوج  
زوج زوجة ابنا لقوله تعالى  
واحل لكم ماوراء ذلك ولان  
الاصل في الفروج الحلال  
الامور والتعريض بغيره (ولا  
يحرم) تشديد لقوله وطه  
(فقد ما عرفت) لا يتقيد حقه

لم يلزمه) ان يستزوج الحرة وجاهله ان يتزوج الامه حيث خاف العنت لانه لم يستطع طولا  
لنكاح حرة بلا تزويج عليه (والقول قوله في خشية العنت) في (عدم الطول) لانه  
أدري بحال نفسه (حتى لو كان في يد ممل فاعاد الله وبعده او) أنه (مضارة قبيل قوله)  
لانه يمكن عقلة بل لا يعم لمدم الخميم (و) كاح من بعضا حرم مع وجود الشرطين (أولى  
من) نكاح (أمه) لان استرقاقه من الولد أخف من استرقاقه (وهي تزوج  
امه ثم ذكر انه كان موسرا) لكاح حرة (حال النكاح او) ذكر انه (لم يكن يفتني  
العنت في بنهما) لاسترقاقه بفساد نكاحه (فان كان) اقراه بذلك (قبل الدخول  
وصدقه السيد فلا مهر) لاتفاقهما على طلاق النكاح (وان اكد به) السيد في ذكره  
ان كان موسرا او لم يفتني العنت (فهو) أي السيد (تقصه) أي المهر لان اقراه غير  
مقبوله على السيد في سقاطه (وان كان) اقراه بذلك (بعد الدخول لقطعه المعنى جميعه)  
بما استحل من فرجها فان كان مهر المثل أكثر من المعنى زعمه لا قراه به وان كان المعنى أكثر  
وحال السيد (واذا تزوج الامه في الشرطان) بان كان هادما الطول خاف العنت (ثم  
أدبر أو نكح حرة أو زل خسوفاً عنت او غيره) كالزوجه وان نسبه زوجته تحضرت او  
انصرفه فكبرت او لرضاعه فوكت (لم يسهل نكاحها) أي الامه لان استدامة النكاح  
تخالف ابتداءه بدليل ان العدة والدة عنه ان ابتداءه دون استدامته وقار وى عن على انه قال  
فاذا تزوج الحرة على الامه قدم الحرة للثمن والامة لیسلة (وان تزوج) الحرة (حرة)  
تفعل ولم يحد طولا لخره اخرى جازله نكاح أمه) لعموم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا  
لا به قال أحدنا لم يصبر كيف يصنع (ولو جوع بينهما) أي بين حرة لاقفه وأممه بشرطه  
(وهو واحد) مع كالأو كأي عقدين (وكذا تزوج أمه) لم يقل تعف ساغ له نكاح ثابته  
ثم ان لم تعف ساغ له نكاح (ثالثه) ان لم يفتنه حاله نكاح (رابعه) ولو في عقد واحد  
اذاعلم انه لا يسهل الا ذلك (لماسبق) (وكأي حرة ذلك) أي في تزوج الامه (كسليم)  
فلا حل له نكاح الامه الا بالشرطين (ولولا الجوع) من مسلم او كأي (منهن) أي الامه  
(يقبى السيد) تعالاه (الا ان شرط الزوج على مالها لم يسهل) أي الولد (فيكون)  
ولده (حراً) قاله في الروض (وابن القيم) لقوله صلى الله عليه وسلم المسلمون على شروطهم  
الا شرط أحل حراما او حرم حلالا ولقول عمره قاطم الحق في عند الشرط ولا نه هذا لا يمنع  
المقصود من النكاح كان لازما كشرط سيد ما زاده في مهره في تنبيهه في قوله في شرح المنهني  
على ما ذكره العلماء الى ان ناظر الوقف ولى اليتيم ونصحه ايس للزوج اشتراط حرة الولد عليه  
لانه ليس بما يشا ولا يتصرف للغير بما فيه حفظ وليس ذلك من مقتضى العقد فلا اثر لشرطه  
(ولم يحد) نكاح أمه (و) (المدير) نكاح أمه (و) (المكاتب) نكاح أمه (و) (المعتق) بعضه  
نكاح أمه ولو لم يقد في الشرطان ولو على حرة) لانها تساويه (وان جدم) البند والمدير  
ونحوه (بينهما) أي بين حرة وأممه (في عقد واحد مع) السيد فيها كالأو عقد على حرة  
عقدين (وليس له) أي البند (نكاح سيده) المالكه له أوله صلاه لان أحكام النكاح  
والمالك تناقض فملكها المالك يقتضى وجوبه في نفقته عليها وان يكون يحكمها ونكاحه باها  
ينقض عكس ذلك ولما روى الاثر بما سنده عن جابر قال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب  
وتحن بالجارية وقد كتبت عندها فانه رها عندهم ان رجعوا وقال لا يصلحك (ولا) يصح  
من السيد ان يتزوج (ام سيده او) أم (سيده) لماسبق من انه اذا ملك ولد أحد  
الزوجه حين الآخر من نكاح (والا لكان يتزوج أمته) لان النكاح وجب لآراء

حقوا من القسم والمبني وغيرهما وذلك بمنع ملك الجين فلا يصح مع وجوده أن ينافيه ولا نملك  
 لرقعة فذلك المنفعة وأباحية المنفعة فلا يجمع مع عقد أضيق منه (ولا) لحر (أو)  
 تزوج أمة مكاتبه (أو) أمة مكاتبته (ولا) أمة ولد من انساب (لأن فيها شبهة ملك  
 (دون الرضاع) فله أن يزوجه أمة وولده من الرضاع بشرط ألا تحني (ولو كان ملك كل  
 واحد من الثلاثة) وهم الحر ومكاتبه وولده (بصاهر الامة) فإنه يمنع صحة النكاح  
 كملك كلها (ولا) لغيره نكاح عبد ولذا لما تقدم (ولها) أي الامة (ذلك) أي  
 نكاح عبد ولها (مع رقها) ولعبد نكاح أمة وولده (لأن الرق قطع التولاد بين الامة  
 أو العبد وولده فهو كالأجنبي منهما (ويصح) لعبد أو الحر بشرطه (نكاح أمة من بيت  
 المال مع أن فيه شبهة تنقطع المصلحة لأن جعل الامة أمة ولد ذكر في الفنون (لأن الامام  
 المتصرف في بيت المال عارى عنه مصلحة ولأن حق الزوج في بيت المال لم يتعين في المنسكحة  
 (ولأن نكاح أمة) لأنه ليس له شبهة لذلك من حل أبيه بخلاف الأب (وكذلك سائر)  
 أعيان (القربات) فالمرأة ابنه مع أمة أخيه أو عمه أو أمه جده لا يملك (وكذلك سائر)  
 (وإن ملك حر) زوجته انتسخ النكاح لأن ملكة الجين أقوى من النكاح فبطل (أو)  
 ملك (ولده الحر زوجته) انتسخ النكاح لأن ملكة كملك أمه أو سقاط المحدث فكان كملكه  
 في إزالة النكاح (أو) ملك (مكاتب) مزوج شبهة برأيه أو غيره انتسخ نكاحها (لما تقدم  
 (وكذلك لملك) الزوج أو ولده الحر أو مكاتبه (بعضها) أي بعض الزوجة فقلت والمكاتب  
 في ذلك كالملك (ويجوز ولذا ههنا) أي إذا ملك به فله تمام الملك وكذلك إذا ملكها  
 ولده الحر أو مكاتبه يحرم مولودها (وكذلك لملك زوجة) زوجها (أو) ملك (ولده)  
 الحر زوجها (أو) ملك (مكاتب زوجها أو) ملك أحدهم (بعضه) انتسخ  
 النكاح كسقي (ومن جميع محله ومحرمة) كأم ومزوجة نكحها (في عقد واحد مع)  
 كاح (نمين نحن) وفي الآية لا يملك قبل قابل النكاح أضيق إليها عقد صائر من أجله لم يجز  
 معها غيرها فصح على أن يزوجها وفاقا للعقد صائر نحو اختها لأنه لا مزوجة لاحدا ههنا على  
 الأخرى ومهما فقد ثبتت على النكاح فيها أو لم يزوجها من النكاح لم يمسها غلط مهر مثلها  
 منه (ولو تزوج أمة أو بنتا في عقد واحد بطل) النكاح (في الامة فقط) ومعها في البيت  
 لا ينفق نكاح عقدين يمكن فصيح أحد ههنا دون الآخر فصح فيما يصح وبطل فيما يبطل  
 لأننا فرضنا أن العقد على الامة سبق في العقد في البيت مع نكاح البيت ولو فرضنا أن العقد على  
 البيت سبق وبطل ثم عقد على الامة بضع فاذنا وقعا مع نكاح البيت أبطل نكاح الامة لا نكاح  
 تصبر أم زوجته ونكاح الامة لا يطل نكاح البيت لأنها تصبر ربه من زوجته لم يدخل به  
 ولذلك مع نكاح البيت وبطل نكاح الامة (ومن حرم نكاحها حرم وطؤها بذلك الجين  
 كالجوسه) لأن النكاح إذا حرم لكونه طهرا على الوط فزجر طهرا حرم طهرا نفسه أولى (الامام  
 أهل الكتاب) يحرم نكاحهم ولا يحرم وطئهم بذلك الجين فدخلوا في قوله تعالى  
 أمة لم يملك أمة نكاحك ولأن نكاح الامة من أهل الكتاب أتم حرم من نكاح طهرا حرم طهرا  
 وأيقا مع طهرا ههنا مدوم وطئهم بذلك الجين (وكل من حرمه النكاح من أمهات النساء  
 ونسائهن وحلائل الآباء) حلائل (لأنه حرمه الموطأ في ملك الجين) وطه  
 (الشبهة والزنا لأن الموطأ كذا في غير من العقد) بدليل أنه يحرم الرية ولا يجزعه  
 العقد فلو تزوج رجل امرأة تزوج بغير بيتها أو أمه فزجر طهرا حرم طهرا حرم طهرا  
 فان وطئا الأولى وجب عليه مهر مثلها وبفسخ نكاحها مزوجها لا نكاح طهرا

وبنائين وليس هؤلاء معناه القسم (الرابع) من المهرات على الأبد المحرمة (بالعنان) فصل (في لاهن زوجته



(عمہ و خالہ) کان یستزوج

رجل امرأة أو بنته أو أخته أو ولدك  
منهما فتنازعت الابن حالة  
بنت الأب وبنت الاب عمه  
بنت الابن فحرم الجميع سبهما  
(أو) بين (أما قن) لو كانت  
أحداهما ذكرا والأخرى أنثى  
(ومن نكاحه) أي الذكر (لها)  
أي الأنثى (لقراءة أو رضاع)  
لأن المتي أنثى لأجله حرم  
الجميع الفناء إلى قطعية الرحم  
القرية لما في الطباع من  
التنافس والغيرة بين الضرائر  
والتي بالقراءة الرضاع يحدث  
يخرج من الرضاع ما يخرج من  
(النسب و) لا يخرج الجميع  
(بين أخت شخص من أبيه  
وأخته من أمه) ولو عقد  
واحد لانه لو كانت أحداهما  
ذكر احلت له الأخرى والتخصيص  
في المثال خال وهم ولد هما ولو  
كان لكل من رجلين بنت  
وطأتهما لماتوا للحق ولما  
يهما فزوج رجل بالامة  
وبالنبي فقد تزوج أم رسول  
وأختي ذكرا بن عقيل (ولا)  
يخرج الجميع (بين مائة شخص  
ويضمن غيرهما ولو في عقد)  
واحد لانه وإن حرمت أحداهما  
على الأخرى لو قدرت ذكرا  
لم يكن غيرهما إلا للجماعة  
لأنه لا قرابة بينهم ولا رضاع  
(قن تزوج أختين أو زوجها)  
كأمرأة وعنها أو نكاح (ف عقد)  
واحد (أو) ف (عقدين  
معاً) فوفتوا واحد (بطلاً)  
أي العقدان لأنه لا يمكن  
تصحيحهما ولا مزيج لحدادهما  
على الأخرى فبطل فيهما  
عقد (متأخر) لأن الجميع

الى هم فقال لها شرطها فقال الرجل اذا بطلت فقال عمر مقاطع الحق في عند الشرط واوله شرط لها متعمدة مقصودة لاتمتنع المتصور من النكاح فكان لازما كالواشرطت كبرن المهر من غير نقابل ولد وامواله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل أى ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع وقد ذكرنا مادل على مشروعته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم ان هذا يحرم الحلال ليس كذلك وانما ثبت لمرأه اذا لم يقبل خيار الفسخ وقوله انه مفس من مصلحة العقد مجتمع فانهم مصلحة المارة وما كان من مصلحة الماقد كان من مصلحة العقد كاشترط الرهن في البيع (ولايحب الوفاة) أى الشرط الصحيح (بل يسن) الوفاة لانها لو وجب لاحد الزوج عليه ولم يخبره عمر بل قال لها شرطها (فان لم يفعل) أى بف الزوج لها شرطها (فلها الفسخ) لما تقدم عن عمر واوله شرط لازم في عقد ثبت حق الفسخ بترك الوفاة كالرهن والضمنين في البيع وحيث قلنا تنفس فقهه ما شرط أن لا يفعله (لا يعزمه) عليه خلافا لقاضي لأن العزم على الشيء ليس كفسه (وهو) أى الفسخ اذا نفي (على التراضي) لانه خيار ثبت لدفع الضرر فكان على التراضي تحصيل المقصودها تكميل المبيع واقتصاص فلا (يسقط) الخيار (لإعجامه على الرضا) منها (من قول أوقكي منها مع العلم) بفعله ما شرطت ان لا يفعله فان لم يفعل بعدم الوفاء ومكتمل بسقط خيارها لان موجبه لم يثبت فلا يكون له أثر كالمسقط لنفسه قبل البيع واذا شرطت عليه ان لا يزوج أو لا يسرى عليها ففعل ذلك ثم قبل أن تنفس طلق أو باع قال في الاختيارات قياس المذهب بما لا يملك الفسخ (ولا يلزم هذه الشروط لأن المكاح فدى الشرط ذوال فانيات) المشروطة (منه ثم تزوجها تاييما بعد) التروال فلا يفسد والشرط ذوال لما هو مرتبط به (وقال الشيخ لو خدعها) على خدع من شرط أن لا يسافر فيها (فاسفرها ثم كرهنه لم يكن له ان يكدها) على السفر (بمذنبات تنهى هذا اذا لم تسقط حقها) من الشرط (فان أسقطت مسقط) قال في الاضافات انتهى ما اذا أسقطت حقها مسقط مطلقا (ولو شرط لها ان لا يفرجها من منزل أو بها فبات الاب) أو الام (يطلق الشرط) (ولو شرطت صلاحة بعد ان كان لها ما فسختها انما هو من منزل أو بها فيلزم الشرط (ولو شرطت السكنى المنزل) الذى اشترطت سكاه (بغراب وغيره سكن بها) ازوج (حيث أراد وسط حقهما من الفسخ) لان الشرط عارض وقد زال فرجعنا الى الأصل والسكنى محض حق (وقال الشيخ ليس شرط لها ان يسكنها بمنزله اية فسكنت ثم طلبت سكنى منفردة وهو عاجز فلا يلزم ما جرحه) بل لو سكن كان قادرا فليس لها عند ماك واحد القولين في مذهب أحمد وغيره بغير ما شرط لها (انتهى) قال في الفروع كذا قال ورواه صحة الشرط في الجهة بمعنى ثبوت اختيارها بعدمه لانه يلزم له الا الشرط لمحقها للصالح الا أنه لمصلحة محق يلزمه في حقها ولهذا وصلت نفسها من شرطت حارها فيها أو فدى دارهم انتهى أى لزمه تسليمها ولهذا قال في المنهى ومن شرطت سكاه مع أبيه ثم أرادها منفردة قلنا لا (ولو شرطت عليه نفقة ولها) من غيره (وكسوته عند مقبلة) صريح الشرط وكانت من البرة فظاهر ان لم يسن الدية لم يصح الهمالة

﴿ فصل القسم الثاني من الشروط في النكاح ﴾ (فاسدوفرونه أن أحدهما يطل النكاح وهو أربعة أشياء أحد هاتيك الشار) بكسر الشين قيل سمى بلقبه تشبيهاً برفع الكبير له ليليل وقيل هو الفاعل كان كل واحد دفع وحله لا يخرج مريد وقيل هو الولد لأنه بعد عرط الحق وقال شيخنا في الدين، ظهر أنه من المخلوقين بشر الكمال إذا خلا وكذا الزوج خمس زوجات في عقد واحد (و) أن تزوجهما عقدن (فمنع من بطل





أشبين ونحوهما وذلك لإيجل  
 لحديث من كان يؤمن بالله  
 واليوم الآخرة فلا يجمع ماؤه فرحم  
 رجم اثنين (ومن ملك اثنين  
 أو نحوهما) كارة ومعتها  
 أو أختها (مما) ولو في عقد  
 واحد (مع) المعتقد في  
 الشرع ولا نعلم خلافا في ذلك  
 انتهى وكذا لو اشترى جارية  
 وطئها حصل له شراء أختها  
 ومعتها وماتها كشره المعتقد  
 من غيره والمزوج جمع انتهى  
 لا يخلل له (وله طوء) أيهما  
 شاء لأن الأخرى لم تصرف رانما  
 كالمولك أحدهما وحدها  
 (وتحرره) أي طوء أحدهما  
 (الأخرى) نضادواى الطوء  
 كأطوء لعموم قوله تعالى وأن  
 تجمعا بين الاثنين فإنه يعم  
 الطوء والعقد فيما كثر  
 المذكورات في الآية ويحرم  
 وطؤهن والعقد عليهن ولأنها  
 امرأة أصغر نفرا لها حرمت  
 أختها كزوجة (حتى يحرم  
 الموطوء) منها (بخراب)  
 لها ولعنها (عن ملكه  
 ولو بيع كعاجه) إلى التفريق  
 (أو بيعه) مقبوضة لغير ولده  
 (أو تزوج به بداد استبراء)  
 ليعلم أنها ليست حاملا لعنه  
 (ولا يكتفي) في حل الأخرى  
 (بغير تحرير) الموطوءة لأنه  
 يحرم من مكفرة ولوجها إلى الله  
 لما رض متى شاء أنه بالكفارة  
 فهو كالحائض والنفس والأحوام  
 والصبي (أو) أى ولا يكتفي  
 لحل الأخرى (ككافة)  
 الموطوءة لأنه يسبيل من  
 استباحها بما لا يقبل على

عمران الذى صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم بالنسب المستمرة قالوا بلى يا رسول الله قال هو المخل  
 لمن الله المخل والمخل لموعن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال له تزوجت أختها وزوجت أختها وأختها  
 ولم يعلم قال لا إلا كزوج عاتك أسكته وأنكرتها فارتفتها وأنكرتها فارتفتها وأنكرتها فارتفتها  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما حاكم قال لا إلا أن اثنين وأن مكنا عشرين سنة فاعلم أنه  
 بر بآن يحله لو أنه قد قول عثمان وجماعه إلى ابن عباس فقال له عني طلق امرأته ثلاثا  
 أضله رجل قال من مضاعف الله مخدعه (ولا يحصل به) أى نكاح المخل (الأحصان  
 ولا الإيسة للزوج الأول) المطلق ثلاثا لفساده (و يلحق فيه النسب) للشبهة بالاختلاف  
 فيه (للموطوءة) قبل العقدان محلها المطلقا ثلاثا وأجاب ذلك (ثم فزى عند العقد  
 غير ما شرط عليه وأنه نكاح رغبه مع قاله الموقوف وغيره) وعلى هذا يحصل حديثى  
 الرقتين وهو ما روى أبو جعفر عن أسنده عن محمد بن سيرين قال قدم بكتر رجل ومعه مائة  
 صغار وعليه أزار من بين يديه ومعه مائة صغار فمعه مائة صغار فمعه مائة صغار فمعه مائة صغار  
 أ شيطان بين رجل من قريش وبين امرأته فطلقه ثلاثا فقال حل لك أن تفعل ذال الرقتين  
 شيئا ويحل لك أن تفعل شيئا فخير وبذلك قال نعم فزوجها فدخل بها فلما أصبحت  
 دخلت أخوة الدار فيها لفرقته يحرم حول الدار وقالوا له غلب على امرأته فافى عرف فقال  
 بأمر المؤمنين غلبت على امرأتك قال من غلبت قال الذو الرقتين قال أرسلوا إليه فطلبها  
 أرسلوا قالت له المرأة كيف وضع لمن قولك قال ليس بموضعى بأس قالتان أمير المؤمنين  
 يقول لك طلق امرأتك فقل لا والله لا أطلقها فإنه لا يجرهك فإنه ليست حرة فبارأه عمر بن عبد  
 قال الحمد لله الذي رزقنا الرقتين فدخل عليه فقال أطلقي امرأتك قال لا والله لا أطلقها  
 قال عمر لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط ورواها أيضا بسند بسند بضم من هذا وقال من  
 أهل المدينة (والقول قوله) أى التانى (في بيته) إذا ذهبت عنه ودفع عن شرط التحليل  
 وقصدته نكاح رغبه لأنه أصل ما يؤم قال في الاختيار أن لو ادعى بعد المفاقة ففسخه نظر  
 وبني أن لا يفل قوله لأن الظاهر خلافه ولو صدقت الزوجة أن النكاح الثانى كان فاسدا  
 لأصل الأول لأعتاها بالتحريم عليه (ولو زوج) المطلق ثلاثا (عده) بطلته ثلاثا  
 وهما المطلق (العبد أو) وهما (بعضه) أى بعض العبد (لبنفس نكاحها)  
 على كذا زوجها أو بعضه (لم يجمع النكاح نكاحا) قاله في كتابه عنه عمرو بن دينار وجماعه  
 أحدهما بشئين أحدهما شبه المخل وهو معنى قوله (وهو) أى المطلق (محلل  
 بنسبه كزوجة الزوج) لأنه اعتاز زوجها إليه لعله والثانى كونه ليس بكف على (ولو دفع)  
 مطلقه ثلاثا (مأله) من ثقبه ليشتري مجلوا كذا فترام وزوجه لهما وهما (لما انقضى  
 النكاح ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منى من توثيقه وشرطه هو الزوج والأثرية  
 الزوجة والولى) لأنه لا فرق بينهما (قاله في إعلام الموقعين وقال صرح أصحابنا بأن  
 ذلك محلها وذكر كلامه في المقتضى قال في المحرر والفرع وغيرهما من لافرق بينهما لأن  
 لنته) و (قال المتنع الأظهر عدم الاحلال) قال في المنبى والأصح قول المتنع انتهى  
 وهو قياس التى لها قال في الواضع بنتا كنته وقال في الرقة نكاح المخل باطل إذا اتقا  
 فان اعتدت ذلك باطنا ولم تقاره مع في المحرم على فيما ينلوا بين الله (وفي الفنون فيمن  
 طلق زوجته الأمة ثلاثا ثم اشترى النكاح على مطلقها لم يعد في مذهبه) أى المخل  
 (دفع على زوج وأصابه) وصلى زوجها مع ما ظهر من تأسفه عليها لم يكن قصدهما لنكاح  
 الا التحليل والنسبة ثابتة في النكاح بدليل ما ذكره أصحابنا في الزوج القريب بنسبه  
 غيرها (أو رز) لا منعه من وعدها الحق المرتين لأخريها ولها محل هو طؤها بذاته ولا يقدر على فكها متى شاء (أو يه) كما

بشرط خياره) أي البائع فلا  
 انقضاء بشرط وحده (فلو خاف  
 ووطئ) الأخرى قبل إخراج  
 الموطوءة أولاً ومضاهيها عن  
 ملكه (لزم أن عسك هتم) أي  
 الموطوءة أولاً والموطوءة  
 ثانياً (حتى يحرم أحداها)  
 بإخراج لها أو لبعضها من ملكه  
 (كما تقدم) لأن الثانية صارت  
 فرائداً له بنفسه فببطلانها  
 لم يحرمت عليه اختيارها كالوطوءها  
 ابتداءً وحديث أن الحرام  
 لا يحرم الحلال غير مخرج ذكره  
 في الترح وشرحه برده عليه  
 إذ لو طئ الأولى محرماً كفي  
 حين ونحوه (فإن عادت  
 الأولى (المكحول) كان هو دها  
 قبل وطئ الباقي) في ملكه  
 (لم يصب واحدة منها) حتى  
 يحرم الأخرى على نفسه كما  
 لو لم يحررها من ملكه كالنكاح  
 (إن نصر الله إن لم يجب استبراء)  
 كما لو كان زوجها فطلقها  
 الزوج قبل الدخول (فإن  
 وجب) الاستبراء (لم يلزم  
 ترك الباقي فيه) أي في زمن  
 الاستبراء قل (المنع وهو)  
 أي قولنا إن نصر الله (حسن)  
 لأنه محرم عليه زمن الاستبراء  
 ومثل ذلك لو عادت البعثة  
 لم يلزم ترك الباقي حتى  
 تنقضي عدة العائذ ذكره في  
 شرحه وقد ذكرت ما في  
 شرح الانقاع (ومن تزوج  
 أخت مريته ولو بعد اعتاقها  
 زمن استبراءها لم يصح)  
 النكاح لأنه عقد قصر به المرأة  
 فرائداً يجوز أن يرد على فراش  
 الأخت كالوطوء فيأرق النكاح

طلاقها إذا خرج من البلد لم يصح ومن عزم على تزويجه لمطلقته ثلاثاً أو وعد ما سواه كان أشد  
 قهر عاين التصريح بخطبة المتدما جاعاً لاسيما في حق عليا ومطهرها ما نقل به ذكره في التنصيص  
 وهو واضح • (الثالث نكاح المتعة) معي بذلك لأنه يزوجه بالتمتع بها إلى أمد (وهو  
 أن يزوجه بالتمتع) معلومة أو محمولة (مثل أن يقول) الولي (زوجتك انتني شهر أو ستة  
 أو) زوجتكها (إلى انقضاء الموسم أو) إلى (قدوم الحاج وشبه معلومة كانت المدة  
 أو محمولة أو يقول هو) أي المزوج (أمتعتني نفسك فقولك أمتعتك نفسك لا يولي  
 ولا شاهد ين) لما روي إلى بيع بن سبرة أنه قال أشهد على أبي الحسن أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نسي هته في الدواعي في لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم متعة النساء  
 رواه أبو داود وفي لفظ رواه ابن ماجه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس إنني كنت  
 أذنبت في الاستمتاع إلا وأن الله حرمها على يوم القيامة فمروى سيرة قال أمراء رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بالتمتع عام الفتح حين دخلت مكة ثم لم يخرج حتى نهاها عن إراءه مسلم وروى أبو  
 بكر بن مسعود عن سعد بن جبير أن ابن عباس قال خطبنا فقال إن الله تعالى حرم المتعة والدم ولعظم  
 أن ينزير بك الشافعي لأعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ثم أحله ثم حرمه إلا المتعة كالتمتع والدم ولعظم  
 (بقوله) أنه نكاح متعة من غير تلفظ بشرط (فكان شرط فاصلاً للولي) نقل أبو داود  
 جهاراً وشبهه بالتمتع لا حتى يتزوجها على أنها امرأة ما حبيت (وإن شرط) الزوج (في  
 النكاح طلاقها في وقت ولو جهولاً فهو كالتمتع) فلا يصح ما تقدم (وإن لم يدخل بها في  
 عقد المتعة) وفيما حكى من أنه (كل متعة فرفق بينهما) فيقع النكاح إن لم  
 يطلق الزوج لأنه يختلف فيه (ولا شيء عليه) من المهر ولا متعة لفساد العقد وجوده  
 كعقده (وإن دخل بها) أي من نكحها نكاح متعة (فعله مهر المثل وإن كان فيه مسمى)  
 قال أبو إسحق بن شاذان إن المتعة بعد الفسخ لا في حيز النكاح انتهى  
 لكن ذكر المصنف كفره من الأصحاب أو أخرجاً لصدق أن النكاح الفاسد يجب فيه المثل  
 المسمى كما صحح ولم يصرقوا بين فسخ النكاح المتعة وفسخه (ولا يثبت به) أي بنكاح المتعة  
 (احسان ولا إباحة للزوج الأول) يعني إن طلقها ثلاثاً فأسد فلا ترتب عليه أثره (ولا  
 يتوارثان ولا تنسب زوجته) لما سبق (ومن تعاطاه عالماً) قهره (عز) لا تركابه  
 معصية لأحد فيها ولا كرامة (ويطعن فيه النسب إذا وطئ به متعة نكاحاً) قالت ولم يعتقد  
 نكاحاً لأن له شبهة العقد (ورب ولد وورث) ولده للحواف النسب (ومثله) أي مثل  
 نكاح المتعة فيه ذكر (إذا تزوجها بغير قول ولا شهود واعتقده نكاحاً حائراً) قلت  
 أولم يعتقدوه كذلك (فا) الوطء فيه شبهة بلغة الولد له) لشبهة العقد (ويستفان  
 العقوبة) أي التعزير (على مثل هذا العقد) لما طبعها ما عداها • (الرابع إذا شرط  
 في الحل في نكاح) بأن تزوجه أن لا تحل له فلا يصح النكاح لا بشرط ما ينافيه (أو طلق  
 ابتداءه) أي النكاح (على شرط) مستقبل (غير مشقة الله كقول زوجتك) ابنتي  
 أو نحوها (إذا طهر أس الشهر أو) إذا (رضيت أمها أو) إذا (رضي فلان أو) زوجتكها  
 على (أن لا تكره أن تفسد العقد) لاه عقدها فوطئ فلا يصح بطلعه على شرط مستقبل  
 كالبيع ولا نكاحاً ولا نكاحاً على شرط ولا يجوز فوطئه على شرط ويصير وحت وقلت إن شاء  
 الله وقيل بطلعه على شرط ماض أو حاضر (وقد ذكر بعض الشروط أن أركان النكاح وبيع  
 النكاح إلى الحات) بأن يقول زوجتك إلى الحات فقبل فبصح ولا أثر لهذا التوقيت لأنه  
 مقتضى العقد (النوع الثاني) من الشروط الفاسدة (إذا شرط) أي الزوجان (أو)

وَلَحُومًا لَا تَفْخَرُ فِيهَا

لعنى لا وحدي غيرها (وان تزوجها) أى نحو أخت مريته (بمعنى مريم السرية) بنحو بيع (و) بعد (استئذانها) خرجت اليه السرية) بنحو بيع (فالنكاح باله) لا يتفق بذلك لصحة وقوعه ولا لئلا له السرية حتى تبين الزوجون تنقضي عدتها وكذا الأصل له وطء الزوجة حتى يحرم السرية كما تقدم (ومن وطئ امرأة شبهة أو زنا حرم في) زمن (عدتها) نكاح (أختها) أو عمتها أو خالتها ونحوها (و) يحرم عليه (وطئها) أى أخت موطوءة وشبهة زنا وعمتها ونحوها (أن كانت زوجة أو أمه) له (د) يحرم عليه (أن يزني على ثلاث غيرها) أى الموطوءة وشبهة أو زنا (بمقتد) فإن كان معه ثلاث أو زنا لم يحصل له نكاح (أى) شبهة أو زنا (أو وطء) أى (أو كان له أر سمز وجب وطئ امرأة شبهة أو زنا لم يحصل له أن يوطئ من أكثر من ثلاث حتى تنقضي عدته موطوءة وشبهة أو زنا لا يجمع ماؤه في أكثر من أربع نسوة (ولا يحصل نكاح موطوءة بشبهة في عدتها) كعدتها من نكاح الأمن واطئ لها) شبهة فيحصل (أن تزوجها) لأن منعها من نكاح لأفضائه إلى اختلاط إلباءه واشتباهاه الأنساب وهو مأثور من هالان القسب كما يلحق بهما وإنك معدته من طلاق

شرط (أحدهما الخيار في النكاح) كقولهم زوجتك بشرط الخيار أي أودعة ولو بمحملة (أو) شرطاً وأحدهما الخيار (في المهر) بطل الشرط وصح العقد ما بقي وهل يصح الصداق ويعدل بشرط الخيار أو يصح ويثبت فيه الخيار أو يعدل الصداق فيه ثلاثة وجهه أطلقها في التشرح (أو) شرطاً وأحدهما (عدم الوطء أو) شرطت (أن جاء بالمهر في وقت كذا أو لا في النكاح بينما أو شرط) الزوج (عدم المهر أو) عدم النفقة (أو) شرط (قسمتها أقل من شرطها أو أكثر) منها (أو) شرط (أن أصدق أو رجع عليها) عما صدق لها أو يعضه (أو ويشرط أن يعزل عنها أو) شرطت أن (لا يكون عندها في الجمعة إلا ليلة أو) شرطت أن (لا تسلم نفسها إليه أو) شرطت أن لا تسلم نفسها إليه (إلا بعد مدة معينة أو) شرطت (أن لا يسلمها إذا أراد أن يتفلا أو) شرطت (أن يسكن بها حيث شاءت أو) حيث (شاء أو هو أو) حيث شاء (غيره) من قريب أو أجنبي (أو) شرطت (أن تستدعيه إلى الجماع وقت حاجتها أو) وقت (إرادتها أو شرطت لها التأديب أو الليل أو) شرطت (أن لا تنفق عليه أو) أن (تعطيه شيئاً أو مهره) كان شرطت عليه أن تنفق عليها كل يوم عشرة دراهم مثلا (بطل الشرط) لأنه يناقض مقتضى العقد ويضمن إسقاط حقوق يجب بالمستقبل انعاده في بعض كالأوصاف الشفيع شفيعته قبل البيع (وصح العقد) لأن هذه الشروط تعول على معنى زائد عن العقد لا بشرط ذكره ولا بضرب الجهل بعقل يطله كإلزام شرط فصدقه أو محرم أو لا النكاح يصح مع الجهل بالعرض لحازن من تقدم مع الشرط الفاسد كالعتق (وإن طلق بشرط خيار وقع) طلاقه ولغاشره كالنكاح أو لا

فصل في تزويجها أي تزويج رجل امرأة (على ما يسمونه قنات كنية) أو قل لولي زوجها هذه السلسلة قنات كافرة (أو تزويجها بظنهما مصلحة ولم تعرف بتقديم كفرو قنات كافرة) كنية (فلهذا في فتح النكاح) لأنه شرط مصلحة مقصود قنات بخلافه فاشبه ما لو شرط محرقة قنات أمية (وبالتعكس) بأن شرطها أو ظنهما كافرة قنات مسلمة (الاختيار له) لأن ذلك زيادة خير فيها (وإن شرطها أمية قنات حرة) فلا خيار له (أو) شرطها (ذات نسب قنات أشرف أو) شرطها (على صفة ذنوب قنات أعلى منها) كالو شرطها شرهه قنات حسنة أو قصره قنات طويلة أو سوءه قنات بئساء (فلا خيار له) لأن ذلك زيادة خير فيها (وإن شرطها بكر) قنات نسب فلها اختيار (أو) شرطها (جميلة أو سيئة) أي ذات نسب قنات بخلافه فلا خيار (أو) شرطها (ببهاء أو بولاء أو بطن العيوب التي لا يفسخ بها النكاح كالعمى والنقرس والضمور والشلل ونحوه) كالنكاح والصور (قنات) الزوجة (بخلافه) أي بخلاف ما شرطه (فلهذا اختيار نصا) لأنه شرط وصفا مقصودا فإت بخلافه (كالو شرط المحربة) قنات أمية (ورجوع) الزوج (بالمهران فقتة) قلت أهل الماردان استقر بأن تدخل أو لا عليها كإباني في الأمانة (على إشار له منها أو من وليه أو وكيله للفرور (والا) بن فسح قبل ما يقرره (سقط) لأنه في حق قبل الدخول بسبب من جهتها (ولا يصح فسح في خيار النكاح كما حكم) لأنه مختلف فيه (غير ما يأتي في الباب بعده) أي بعدما ذكر من أن من شرط محرقة زوجها قنات عبدا فلهذا الفسخ ولا حاكم كالو عتقت تحته (وإن تزويج الحر امرأة بظن محرقة الأصل) قنات أمية أو شرطها محرقة قنات أمية وكان الحر من نحوه له سكا - الاماء) بأن يكون غير عادم الطول

كأفي المهرور وغيره قال ابن  
نعمان الله والقياس أنه نكاحها  
إذا دخلت في عدة وطئه  
وصاحب الفتى أثار إليه (وليس  
لمهر جمع أكثر من أربع  
زوات لا مسمى الله عليه  
وسلم قال ليلان بن سلمة حين  
أسلم ونحوه عشر نسوة أمسك  
أربابا وفارق سائرهن وكان نوفل  
ابن معاذ يأسلمت ونحوه خمس  
نسوة فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم فارقوا هذه فنهن رواه  
الشافعي في مسنده فاذن من  
استدامت زاده على أربع  
فلا ابتداء أولى ونوفله تعالى  
فأنكحوا ما طاب لكم من النساء  
من قبل وثلاث وربع أربابه  
التغيير بين اثنين ولا يجوز أربع  
ككأنه تعالى أولى بغيره من  
ثلاث وربع ولم يرد أن لكل  
نساء أربعة أو أزيد أو أقل منه  
ولم يكن للتعويل معنى ومن قال  
خلاف ذلك فقد جهل اللغة العربية  
(الأنبياء) صلى الله عليه وسلم  
فكان له أن يتزوج بأبي عبد  
شاه) تكريمه لمن الله تعالى  
ومات حين تسم (ونحن نكرم  
المنع) وهو قوله تعالى لا يحمل  
لث النساء من بعد وأن تبدل  
بين من أزواج بقوله تعالى نرى  
من تشاء سنن وقوى البلى من  
تشاء (ولا نجد جمع أكثر من  
ثنتين) أي زوجتين لما روى  
أحمد بإسناد عن محمد بن سيرين  
أن عمر أبا الناس لم يتزوج أبا عبد  
فقال عبد الرحمن بن عوف اثنين  
وطلاقه اثنتين فظاهره أنه كان  
بمحضر من العدة وغيرهم  
لم ينكر وهو يخفى عموما إلا مع

خائف المعتق والنكاح غير صحيح ولا مهر قبل الدخول (أو كان) المهر (من يجوز له ذلك)  
أي نكاح الأماط يكونه عدم الطول خائف العنت (واختار الفسخ) لأنه لا يفسد عقد فيه أحد  
الزوجين بحرية الآخر وكان له ذلك ثبت فيه الخبر بالآخر من الفسخ (وكان ذلك قبل  
الدخول) بها (فلا مهر) لحصول الفرق بين قبلها (وإن كان) الزوج (دخول بها)  
ثم فسخ (فلهما المسمى) لتفرقه بالدخول (ولم يمتنعوا) لأنه اعتقد حرمته فكان ولده  
حرا لاعتقاده ما يقتضي حرته (ونفسه) الزوج (بقيمة يوم ولادته) قضى بذلك عمر  
وعلى وابن عباس لأنه محكوم بحرمة عند الوضع فوجب أن يضمنه حتى لا يولد وقت فوات رقة  
ولأن الزيادة بعد الوضع لم تكن محسوبة كمال الأمه قبل بضمها كما بعد انصومه (ان ولده  
حرا وقت يعيش له سواء عاش أو مات بذلك) أي بعد أن ولده مختلفا إذا ولده ميتا  
أو حيالون سنة أشهر لأنه في حكم الميت ولادته (وبرجع) الزوج (بذلك) أي  
بالفداء (د) برجع (بالمهر) يعني إذا لم يفسد مكان النكاح حيث يكون له الامتناء  
(على من غيره سواء كان القار واحد أو أكثر كما يأتي قريبا) قضى به عمر وعلي وابن عباس  
وكذلك ابن عمر الزوج أحرم خدمته له فله الرجوع بها على القار (وإن كان) حريم زوج  
بالمرأة (ظنها عتقة) فبانت أمة (لأنها حرة) لأن الأصل عدم العتق فكانه دخل على  
بميرة (والحكم في المدة وأم الولد والمعتق عتقا بمصنفه) قبل وجودها (كالا مة الفتن  
ورأى أم الولد يقوم بانه عبد) ويقر أمه بقبته يوم ولادته (وكذلك ولده المقتضى بعضها) يكون  
حرا إذا غر بها (وبغدي) الزوج (من ولدها بقدر ما فيه من الرق) وباقية حرا ولده فيه  
(وكذلك المكاتبه) إذا غر بها (وبغديه) أي ولدها (أبو) الفروع بها (وبمهرها  
وقبته ولدها لها) لأن ذلك من كسبها (إلا أن يكون الفروع منها فاشترى لها) لأنه لا يائده  
في أن يزوجها ثم يرجع به عليها (ويثبت كونه أمة بنبذة فقط لا بمجرد الدعوى) لحديث  
و يعطى الناس بدعواهم (ولا) يثبت كونه أمة أيضا (بإقرارها) بذلك لأنه إقرار  
على غير ما قبله فيقول (وإن حملت الفروع بها فضر بها ضرب فألقت حبسا ما يتلصق  
الضارب عتقه) لأنه ينجى على جنتين حر (ربها ورثته) أي ورثة الحنتين لأنه ولدها ومات  
عنها (وإن كان الضارب أباه) فله غرضه (لم يره) لأنه قاتل (ولا يوجب فداء هذا الولد  
للسيد) لأنه ولده ميتا ولا يقيه له (ويفرق بينهما) أي بين الأمه ومن غيرها (ان لم يكن  
من يجوز له نكاح الأمه) بأن كان حرا فاقتد الشريعة أو أحدها (وإن كان من يجوز له نكاح)  
الأمه (فلهما الخبر) كما تقدم (فانرضى المقام معا) حملت به ولده (بمدا) متا  
فرقتين) لما لك الأمه تصلا له لأن ولده الأمه من غشاءها فاشترى لها ما يملكها وقد انقضى الفرار  
لنقضها بحرية (وإن كان الفروع) بالأمه (عبد أو فداء) منها (أحرار) لأنه وطئها  
معتق حريمه أو ولدها فاشترى لها (بغديهم) أي بغدي السيد أو لاده من الأمه التي غر بها  
بغديهم يوم الولادة (إذا عتق لنطقه) أي الفداء (بذمته) لأنه وقت رقبته باعتقاده  
الحرية ولأن له في الحال فقتل في الفداء بدمته وبفراق الحنية والاستدانة لأنهم أعتقوا  
من طريق الحكم من غير جناية منه ولا أخذ عوض (وبرجع) السيد (به) أي بالفداء  
(على من غره) قال في المكاف والنسح ولا يرجع به حتى يفرضه لأنه لا يرجع به حتى لم يفت  
عليه (كأمره) أي كالأمر أنسان عتقا (بأنلاف مال غيره) فمراه (بأنه) أي المال  
(له) أي لا تشر (لم يكن) المدة (وأغرمه ماله فبنته فانه يرجع على الأمر (وبرجع)  
اليد (عليه) أي عوانا (بالمهر المسمى أبت) لما تقدم في الحر (وشرط رجوعه) أي

المعروف حراً كان أو عبداً (على الفرض) له (أن يكون) الفار (قد شرط له أن يهره ولو لم يهره الشرط لا ينفذ) بأن تقدم عليه (حتى مع إيهامه حريتها) بأن عدم رهاها وكتمته (قاله في الشرح والمضى) كالفقهاء المتأخرين والظاهر من علم رهاها ولم يهره (نسأ) لكن صيغ في كلام الشرح لا يكون غاراً إلا لا اشتراطاً أو إخباراً بحريتها أو إيهامه بذلك بقراءة قلب على ظنه يهرها فأنه كسما على ذلك ويرغب فيها ويصدقها صدقاً لحرارتها (ولسحق المداء) والمهر (مطالبة الفار ابتداء) أي من غير أن يطالب الزوج لاستقرار الضمان عليه (فإن كان الفار) هو (السيد ولم تعتق بذلك) أي ولم يكن التفرير بلفظ ثبتت به الحرية (فلا تفرق له على الزوج) لعدم الفائدة في أنه يجب له ما يرجع به عليه (وإن كان) الفار (الأمه) غير المتكاثرة (تطلق) الواجب (بربتها) فيخرج الزوج المهر وقيمه الأولاد للسيد يتعلق ذلك برقتها فيخرج سيدها بين فداها بقيمتها إن كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها فإن اختلفت فداها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فإنه لا فائدة في أن توجبه عليه ثم رد إليه وإن اختلفت قيمته أسلمها وأخذ ما وجبه (وإن كان) الفار (أجنبياً رجم) الزوج بما غرضه (عليه) لما تقدم (وإن كان الفار ورمها) أي الأمه (ومن ركيلها الضمان بينهما نصفان) كالشريك في الجناية وتعلق ما وجبه عليها برقتها كما تقدم (وإن تزوجت حرز) رجلاً على أمه (أو) تزوجت (أمة) رجلاً على أمه (أو) تزوجت أمه رجلاً (تقتله حرانسان عبداً فداها الخيارات بين الفسخ والأمنه نصفاً) أما المحررة فلا تنها إذا ملكك الفسخ لحرية الطارئة فليس أَوْلَى وأما الأمه فلا تنها مفرور بغيره بل يفسخ بغيره ليس بغيره شبيهة المحررة وأما المفرور وعلم منه جهة النكاح لأن اختلاف الصفة لا يمنع جهة العقد كالزوج أمه على أنها محررة وهذا إذا كنت شرطت النكاح وكان ياذن سيده (فإن اختارت المحررة الأمه فلا وليا لها إلا اعتراض عليها لعدم الكفاة وإن اختارت نفسها فلو ساذك من غيرها كما لو كانت) عتقت (تحت عهد وإن غيرها ينسب فبان دونه وكانت ذلك محلاً للكفاة) بأن غيرها بانه عربي فبان محمياً (ولها الخيارات) لعدم الكفاة (وإن لم يخل) ذلك (بها) أي الكفاة (فلا خيار) لها لأن ذلك ليس بمعتري جهة النكاح (أشبهه بالمرطنة فتي إفسان بخلافه وإن شرطت المرأة صفة غير ذلك) المذكور من الحرية والنسب (محلاً لتعتبر في الكفاة كالجمل ونحوه فبان أقل منها فلا خياراً) لما تقدم (وكل موضع) ذكر فيه بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر (وإن فرق بينهما) (بعده) فلها مهر المثل (بما استعمل من قريتها لكن يأتي في آخر الصداق إن شاء المسمى وهو المذهب في الانصاف) وكل موضع منع فيه النكاح مع جهة قبل الدخول فلا مهر (لما لم يفسد العقد من قبل أو بسبب من جهتها) (و) إن منع (بعده) أي بعد الدخول أو انقضى ونحوها بما يقررره (بجيب المسمى) في العقد لتقرر ولأنه فسخ طراً على نكاح صحيح فأنه الطلاق

فصل وإن عتقت الأمه كاهل زوجها حر (أو) فلا خيار لها (أو) عتقت كلها (و) بعضه (حر) فلا خيار لها (لقول ابن عمر وابن عباس) ولأنها كافات زوجها في الكمال فلم يثبت لها خيار كما لو أسلمت الكتابة تحت مسلم وإمانيه الأسود من مائة إن أني صلى الله عليه وسلم خير بر يوفو كان زوجها حر وأما النسائي فقد روى عنها القسم بن محمد وعروة أن الزوج بريرة كان عبداً سودانياً المقيمة يقال له مقيث وراه البخاري وغيره وهما أخص بهما من الأسود لأنهما ابن حبان بن أخيه قال أحد هذا ابن عباس وعائشة

أقرارها بأن قضاء عدها لقروهم فأنى به لا أكثر من ستة أشهر بعدها أن أقراره لا يقبل عليها

لقوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم (و) محصن (متن) أى غيره لقوله تعالى ولا تزنوا حتى ينقض النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله (و) محصن عليه (مختارة منه) أى غيره لأنها فيه معنى المتدفق بغير تزوجه الى اختلاف المياه واشتاء الانساب وسواء كانت العدة أو الاستبراء من وطء مباح أو محرم أو من غير وطء لأنه لا يثبت أن تكون حاملا (و) محصن (زانية على زان وغيره حتى تنوب) لقوله تعالى والزانية لا ينكها الا اذن وامرئك لفظه لا ينكح والمراد الهى وقوله والمحصنات من المؤمنات أى الصفات فهو وما من غيرها لغيره لا يباح ومن غيرهن شعبين ايسه عن بعده ان يرتد عن أى مرتد الفرضى كان يحصل الاسارى بكمه وكان بكمه يبنى يقال لها هناك وكانت مدينت قال فحقت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أنكع عتاك قال فسكت حتى فزلزلت والزانية لا ينكحها الا اذن وامرئك فدعاني فقرأها على وقال تنكحها رواه أبو داود والترمذى والنسائى • وقوة الزانية (بان تراد) عسارى حسن (فتنتع) نصارى حسن عسارى حسن فان تأيت وانقضت عدتها حلت لزنان كثيره في قولنا كثر أهل انعم منهم بوبكر وعمر وابنه وابن عباس وجبر وعبد بن مسعود والبراء بن عازب وعائشة لانشراح لزان بها فيفضل انهم أرادوا قبل التوبة

قالوا زوج برزائه عتدوا على المدة وعماهم واذا روى أهل المدة حدد بشاوعملوا به فهو أصح شيء وأما يصح أمصر عن الأسود وحده (وان كان) زوج الزامة التي عتقت كلها (عدتها لم ينقض النكاح بنفسها إلا حكم) لأنه لم يجمع عليه غير محتمده فلما بقى الرأى حكم حاكم كالربيع في البيع بخلاف خبر الرابى في النكاح (فأذا قالت اخترت نفسي أو) قالت (نقضت النكاح أنفسي) وكذا لو قالت اخترت فراقه (ولو قالت طاعت نفسي ووفيت الفراقه كان) ذلك (كناية عن الفسخ) لأنه يؤدي معنى الفسخ فصلى كونه كناية عنه كالكتابة بالفسخ عن الطلاق ولا يكون فسخها انكاحا طلاقا لقوله عليه الصلاة والسلام الطلاق لمن أخذها السابق ولا يفرق من قبل الزوج ولو كانت فسخا كما لو اختلف دينهما (وهو) أى خيار الفسخ فيها (على التراخي) بخلاف الربى (فان عتقت) زوجها (قبل فسخها) بطل خيارها لان الخيار يدفع الضرر بالرق وقدرال بالعتق فسقط الخيار كالبيع اذا زال هيبه مريعا (أو رضيت) العتقة (بالقيام معه) روقاوى نسخة بعد أى بعد العتق فلا خيار لها لان الحق لها وقد أسقطته (أو أمكنته من وطئها أو) من (مباشرتها أو) من (تقبيلها طائفة) أو قبلته هى ونحوه مما يدل على الرضا بطل خيارها (لما روى أبو داود ان برزائه عتقت وهى عند منبت عسلا لى محمدا بن جبرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لما نزلت فليخيارك (فان ادعت الجهل بالعتق وهو ما يجوز) أى عكن (جهله أو) ادعت (الجهل) بذلك الفسخ لم تنعم) دعواها (وبطل خيارها نصا) لعدم ما سبق (وبحزب زلزوج الاتمام على وطئها اذا كانت غير عالة) بالعتق ولا يمنع منه لانه حق ولم يوجدها مسقطه (ولو) بذل الزوج لها) أى العتقة (عوضا على أن تختاره) أى الزوج (جاء) ذلك (نصا) قال ابن زجب وهو راجع الى صحة إسقاط الخيار بموضع وصح الاصحاب يجوزانه في خيار البيع (ولشرط معتقها عليها ادوام النكاح فحسب) ان قلنا لها الفسخ اذا عتقت فحسب (أو) شرط عليها معتقها ادوام النكاح فحسب (هذا اذا عتقتها بالرضيت) بالشرط (لزمها ذلك) وليس لها الفسخ اذ كان استثنى منفعة فسخها الزوج والعتق بشرط جائز (فان كانت) من عتقت فحسب عتد (مغيرة) دون تسع (أو بجوطة فلا خيار لها فى الحال) لأنه لا حكم لقرطها (وطا الخيار اذا بلغت تسعة وعطفت) لكونها صارت على صفة زكلاهما حكم وكذا لو كان زوجهما عتد بوجوب الفسخ (مالم يطل الزوج قبل ذلك) أى قبل اختيارها الفسخ فسقط كالكميرة لان قضاء عدة الخبار (ولا عتد زوجها من وطئها) كالاعتصم من وطء المكبرة قبل علمها (وليس لولها) أى المغيرة أو المحصورة (الاختيار عنها) لان طريق ذلك المشهور فلا يدخل تحت الوالاة كالقصاص (فان طلقت) من عتقت فحسب عتد (قبل أن تختار) الفسخ (وقع الطلاق) لم يصدر من أهلها في عمله كما لم ينعنى (وبطل خيارها ان كان) الطلاق (بأثنا) لفوات عمله (وان كان) الطلاق (برجعية) فلها الخيار (أو عتقت المعتدة الى حصه فلها الخيار) مادامت في العدة لان نكاحها باق عكن فسخه ولها في الفسخ فائدة فلها الأمان رجعت اذا لم تنعم بطلاقها المائى (فان رضيت) الرجعية (بالقيام بطل خيارها) لأنها حاله يصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار القيام بكسب النكاح وان لم تختار لم يسقط خيارها لانه على التراخي وسكونها لا يدل على رضاها (وان فسدت) الرجعية (في العدة بنيت على ماضى منها) أى من العدة لان الفسخ لا ينافى هذه الطلاق ولا يقطعه فهو كالوطء طائفة أخرى (تمام هذه حرة) لأنها عتقت في عدتها وهى رجعية (فان) لم تنفسخ (و) راجعها الى الفسخ (لانه على التراخي

زوج نكحته قلبه تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره والمراد بالنكاح هنا الوطء لقوله عليه الصلاة والسلام لأمرأة رافعة لما أرادت أن تزوج اليه بعد أن طلقها ثلاثاً وتزوجت بعد الرحمن نازلاً حتى تذوق عسلته وعذراً أنفس من فراغ وطه كوطوءه بشبهة وتنقض عدها بوضع حملها من زنا كان ذكره في الشرح (و) نحر (نحر حتى تحل) من أحرأه المحدث عثمان مرفوعاً لا بد كح النحر ولا ينكح ولا يحضأ رواه المجاهد الأختاري ولم يذكر المزمعي التحلية ولا ما عارض منع الطيب ففسح النكاح كالعدة (و) نحر (مسئلة على كافر حتى يسلم) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقوله فان علمن من مؤمنات فلا ترجعن عنهم الى الكفارهن حل لمسلم (و) نحر (على مسلم ولو عدا كافر) لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن وقوله ولا هم يحلون لهن وقوله ولا تنكحوا بغير الكافر (غير حرة كتابية) ولو حرة (أو أها كياناً) لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم فهو محصن لما تقدم وأهل الكتاب من دانت بالتسوية والتأجيل خاصة (ولو) كان أبوها (من بني قلب ومن فعضاهم) من نصارى

كأنهم (فان فصحت ثم عاده تزوجه) ما بقيت منه بطلان واحدة) لا بعد طلاق بشرير بالزوج كإتاق وهو ونسب وطلاق واحدة فبقيت له أخرى (وان تزوجها بعد أن عتق رجعت معه على طلقتين) كسائر الأحرار (ومنى اختارت) العتقة (الفرقة بعد الدخول فالمراسد) لأنه وجب بالقدور على ملكه حاله كما لم تنقض (وان كان) الفسخ (قبله) أي قبل الدخول (فلا مهر) لان الفرقة آتت من قبل الزوجة فسقط بذلك مهرها كما لو أرضعت زوجة له عسرى (وان أتى أحد الشريكين) نصيبه من الأمة (وهو) أي المتعتق (معهراً فلا خيار لها) لانها لم تعتق كلها فمقتضى الكفاية (ولو زوج مدونة له لا على غيره) هو قيمته ما أتته بعد على ما تين مهرات ما أتته السدقت ولا فسخ (لها) قبل الدخول (لأنه يسقط المهر) على المذهب (أو ينصف) على مقابل المذهب (فلا تنقض من الثالث فريق) معهما فبقيت الفسخ (لان ما أدى وحده إلى دفعه يرتفع من أصله) (فهذه مستثنات من كلام من أطلق) من الإجماع أن من عتق تحت رتيق كل ما لم يفسخ هو ما يليها فقال أمة عتقت كلها فخرت رتيق كل ما لم يفسخ (وان عتق الزوجان معاً فلا خيار لها) لعدم فوات الكفاية (وان عتق السيد ونحوه أمة فلا خيار له لان الكفاية تنصرف لأمها ولو تزوج رجل (أمة مطلقاً) أي من غير شرط يفوق (فإنه أمة فلا خيار) (له) ما سبق (ولو تزوجت) رجلاً (مطلقاً) أي من غير شرط حرة أو عدها (فإن عدها فلا خيار) ما سبق (فكذلك في الاستدانة) فإذا عتق العبد ونحوه أمة فلا خيار له وإذا عتقت تحت عدها فلا خيار على ما سبق فخصه (و) يسحب لمن له عبيد وأمة من زواج فأراد عتقهما ألباءه بالرجل ثلاثين لها على خيار) تنسخ نكاحه ما روى أبو داود والأثر ما يستلزم ما عداه كان شاباً غلاماً جارية وتزوجا قالت لذي منى صلى الله عليه وسلم أني أرى بذان أعتقتهما فقال لا بدني بالرجل قبل المرأة وعن مغيرة بنت أبي عبد الله قلت ذلك وقالت لرجل أبي ذبأت منقلاً لا يكون لها على خيار وبناك زوجين يبعها ما يبيع أحدهما ولا فرقة بذلك ومن عتق زوجاً عتق زوجته وأجرها مهرها فالزادة لها من سيدها سواء كان زوجها أمة أو عدا عتق معها أو لم يعتق وعلى قياس ذلك لو تزوجها سيدها بما عدا مهرها فالزادة ثلثي قاله في الشرح

### باب الميوب في النكاح

أي بيان ما ثبت به انبائهم من العيوب وما لا يثبت به خيار وأقسام العيوب المنيبة للخيار ثلاثة أحدها ما يختص بالرجل وقد ذكره بقوله (إذا زوجت) المرأة (زوجها بمحبوب أي مقطوع الذكر) كلمة أو بعضه بحيث (لم يبق منه ما يطالب به أو) وجبت زوجه (أشله) الذكر (فلهما الفسخ في الحال) وروى ثبوت الخيار لكل من الزوجين إذا وجد بالآخر عيباً في الجملة عن عمر وابنه وابن عباس وعن علي لا ترد المرأة عيباً عن ابن مسعود لا يفسخ النكاح عيباً ولأن المرأة أحد الزوجين في النكاح فجاز ربما عيب كالصدوق والرجل أحد الزوجين فيثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ولأن الجسور الرقيق ونحوهما يمنع المصداق بعد النكاح وهو الوطء بخلاف المي والزنا ثم نحرها وأما الجفام البرص والجنون فتوجب نفرة تمنع قربانه بالكلية ويخاف منه التمدد إلى نفسه وله والجنون يخاف منه الجنابة فصارت كالمانع الحسي (فان) حب بعض ذكره (وأمكن وطؤها لباقي ما عداه) أي أمكان وطئها لباقي من ذكره (وأكثره قبل قولها مع غيرها) لأنه يفسخ بالنكاح والاصل عدم الوطء (وان بان) الزوج (عقيداً) أي عاجز عن الوطء وربما شتمه

العرب ويهودهم (حتى تسلم) الكافرة قبل بدائها المسلم لأن المانع وعلم منه عدم حل الجرمية ونحوها لمسلم ولو اختارت

دين اهل الكتاب وكذا التوراة بين كتابي ٦٢ ومحوسبة تقريبا المحظور وكذا الدور وحقهم لا تحمل منا حكمهم ولا ذبايحهم (ومنع النبي

ولا يحكم من عن النبي اذا اعترض لان ذكره عن اذا اراد الاجسه اى بمنرض (لا عكه  
لوطا بقراره) متعلق به ان (او يتيه على اقراره) انه عن قال في المدع فان كان لذي  
يتم من اهل الجيرة والثقة عمل بها (او ينكوله) عن اليمين (كأيا في أجل سنة هلاله  
ولو بعد امدت رافعه الى الحاكم) فيضرب الحاكم (له المدة ولا يصرفها غيره) اى غير  
الحاكم لما روى ان عمر اهل اليمن سنة وروى ذلك الدارقطني عن ابن مسعود والقبيرة بن  
شعور وى اثناعشر عثمان ولا يخالف لهما شور واه ابو حفص عن علي وانه صيب عن الوطاء  
فأثبت انصار كاتب في الرجل والرق في المرأة واما ما روى ان امرأة النبي صلى الله عليه  
وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاعة طلقني فبت طلاق فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير وان  
ما له من قبل هبة اثوب فقال تريد ان رجعي الى رفاعة لا حتى يذوق عسلة وبنوق  
سيلتك ولم يضرب لهما مدة فقال ابن عبد البر قد صح ان ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب  
المدة (ولا تعتبر هبة الا بعد بلوغه) لاحتمال ان يكون عجزه اصغره لاثامته (ولا يحسب  
عليه منها) اى السنة (ما عثرته) المرأة بالتشوزا وغيره لان المانع منها وانما تضرب  
له السنة لانه قد ول من مهي من العصابة وان هذا العجز قد يكون لعنته وقد يكون لمرض  
ضرب له سنة لقربه بالمصول لاربعة فان كان من يمس زال في فصل الطوية وان كان من  
رطوبت زال في فصل اليس وان كان من برود زال في فصل الحرارة وان كان من احراق مزاج  
زال في فصل الاعتدال فاما مضت الفصول الاربعة ولم يزل عنها الخلقة (ولو عزل) الزوج  
(نفسه) عنها (او صافر) لحاجة أو غيرها (حسب عليه) ذلك من المدة لانه من قبله  
وكالمولى (فان رطب) الزوج (فيها) اى في السنة قد قل من يمين (والا) بان مضت  
بلمعها عاقبة (فله المصفر) اى مضت نكاحها من لم يمسق (وارحب) اى قطع ذكره  
(قل المصولي) كان الخب (يعملها فانها انما من وقتها) لانه لا فائدة اذا التاج حل  
والمدع قد جلب ليعنه (فان قال) الزوج (قد علمت اني عتبت قبل ان انكحها فان  
لمر) بذلك (اربت) علمها (سنة فلا يحل وهي امراته) ولا يصح فيها الخلط  
على بصيرة (واربعتا عتبت بعد الدخول مكنت عن الطالبة ثم طالت بعد ذلك)  
مد على التراضي (ويؤجل سنة من زوجه) لامن العقد ولا من الدخول (وان قالت  
في وقت من الاوقات رضيت به عتبت لم يكن لها المطالبة بعد) فلها بالمصفر لاسقاطها حقها  
منه (وان لم يصرف) بأنه عتبتين (ولم تكن بينة) تشهد باقراره او بعنته ان امكن  
(ولم يدع وطالح) على ذلك لانه قد صرحوا بها وانما كان القول قوله لان الاصل في الرجل  
السنة (فان نكل) عن اليمين (جبل) سنة لمباقي في القضاء بالنكول (فان  
اعترفت) المرأة (انه قد نكل في انفس ولو) كان الوطاء (في مرض يضربها فيه الوطاء  
وفي حبس ونحوه) كنكاس (او حرام او وهي سائمة وطاهره ولو في الرعدة) ظل كونه (هنا)  
ازول منه بوطا (فان وطئ في الدبر) لم يزل الله لانه ليس بحلا الوطاء فاشبه الوطاء  
فبعد دون له مرج ولدت لا يمتنع به احسان ولا دلال لطلقة الاثلاث (او) وطئها (في نكاح  
سابق او وطئ غيره الم تزني الله لا نهائيا نظرا) ولان حكم كل امرأة يعتبر بنفسها والمصفر يزول  
الغير الحامس بل بهز عن وطئها وهو لا يزل بوطعها (وان ادعى) زوج (وطئك)  
فتشهد بذورتها) يضم اليه اى بكارها (امرأة في أجل) سنة لم يزل كانت بها (والاحوط  
شهادتها اثبت) فتش (وان لم يشهد بها) اى البكارة (أحد القول قوله) لان الاصل  
الزمنه (وعلى اليمين ان قال) الزوج (انزلتها) اى البكارة (وعادت) لاحتمال

ا سرديت وقوله تعالى وان تصبر واسبر لكرم وقيل قوله في وجود الشرط ولو كان بيده مال فادى به ودية صدقة



زوج ليقصر نفسه فله نكاح الامة أي مع خوف الفتنة لأنه غير مستطاع الطولاني حقه فاقصه من الجسد انتهى وكذا لو لم يجدهم من زوجه من الامة لم يجدهم من زوجه من الامة عن مفسر مثلها في نفسه انه (ولو قدر) غادم الطول خائف البتة (هي عن امة) قد صه في التنقيح ثم قال ويصل لاول كتابه واحتاره جمع كثير وهو أظهر انتهى وعن اختيار القول الثاني انما هي في المحرور او الخطاب في الهداية والمجدي المحرور ابن عقيل في وصاحب المذهب ومسبوك الذهب والمستوعب والخلاصة والظلم والفقه والذرع والحاروي الصغير والوزير ابن عياد وغيرهم واحتاره في الاختلاف (ولا يسلحها) أي الامة اذا تزوجها بالشرطين (ان أسير) فله ما يقبضه لنكاح حرة (ولو نكح حرة عليها أو زال خوف العنت وبه) كالنكاح امة لحاجة عنته فرض فعوى منه أو غيبة زوجته فقد تمت لأن ذلك شرط لا يستلزم النكاح لاستدامته وهي خالفنا ابتداءه بالرودة والعنت من العنت عمن ابتداءه دون استدامته وقيل على ان تزوج المحرور على الامة قسم الحرة للفتن والامة لليلة (وله) أي لمن تزوج امة بشرطه (ان لم ينفقه) الامة (نكاح) امة (أخرى) عليها فان لم ينفقه فله نكاح ثالثه وهكذا (ان لم يصرن أو يصب) لعموم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم فصولا آخرو (وكذا)

صدقة لكنه خلاف الظاهر فذلك كان القول قولها بيننا (وان شهدت) امرأته (بزوالها) أي النكاح بعد دعواه الوطء (المزول) أي لم يثبت له حكم الفتن وقادح له سنة ليلان كتبها بنيت زوال بكارتها (وعليه اليمين ان قالت) المرأة (زالت) النكاح (بغيره) أي بغير وطء لاحتمال صدقها (وكذا ان أقر بعنته وأحل) السنة (وأدعى وطئا ما في المدة) فله ان كانت بكر أو شهدت ثمة بقاء نكاحه بخلاف الظاهر (وان كانت ثيبا وأدعى وطئا بعد ثبوت عنته وأنكره) ما أقول (قولها) لأن الأصل عدم الوطء وقد انضم اليه وجود ما يقتضي الفسخ وهو ثبوت العنة (وان ادعى الوطء ابتداء صحت انكار الامة وأنكره) أي الوطء (فقوله مع عنته) ان كانت ثيبا لأن الأصل السلامة (فان تكل) عن اليمين (تضي عليه بنكاحه) يعني في زوال العنة فتنبه الحقة او قد هان من مقطوع الحقة (مع انشائه) ليكن ما يجزئ من المقطوع مثل ما يجزئ من الصحيح وكذا سقط حق امرأته من جيب بعض ذكر مبتدئ بعد الحقة مع الانتشار (وان ادعت زوجة بمجنون عنته من بته المدة) عذبان عقيل وصوبه في الانصاف وعند القاضي لا تضرب وجه الاولان مشروعة ملك الفسخ لرفع الضرر والحاصل بالهجر من الوطء وذلك يستوي فيه المجنون والعاقل قال في المنتهى ويحرون ثبتت عنته كعاقل في ضرب المدة (ويكون القول قولها هنا في عدم الوطء ولو كانت ثيبا) لأن القول المجنون لاحتماله (وان هجران عجزه) أي الزوج (من الوطء لعرض من مسروره أو مرض رجوا الزوال لم تضرب له مده) لأنه ليس بشين وعاطفه من جواز الزوال (وان كان) هجره عن الوطء (لكبر أو مرض لا يرجي زواله) ضربت له المدة (تأخلفي لأن ما رضى لا يرجي زواله) وكل موضع حكمت بوطئه فيه بطل حكمه عنه (فان كان) المحكم بوطئه (في ابتداء الأمر) عند الترافع (لم تضرب له مده) لأنه لا عنة مع الوطء (وان كان) المحكم بوطئه (بعد صحت به انقطعت) عنته لا يمكن زوالها (وان كان) المحكم بوطئه (بعد انقضائه لم يثبت له خيار) الفسخ والزوال موجه كالأول زوال عيب المبيعه مريعا (وكل موضع حكمت بعدم الوطء فيه حكمت بعنته كالأول أقر بها) أي بالة لأنه لأن عدم الوطء علامتها

وهو اصل في القسم الثاني من العيوب ما يشترك فيه الرجال والنساء وقد أشار إليه بقوله (ويثبت خيار في دفع النكاح بمضام أو بمرض أو جنون ولو أفاق) أحيانا لأن النفس لا تسكن إلى من هذه حاله (فان أخطأ في بياض يجده هل هو بريق أو مرض أو) اختلف (في علاماته) من ذهب شعر الحاجبين هل هو جذام فان كانت الذي منه من أهل البقاء والخبرة تشهد كالأنثى قوله (ولا) بأن لم تكن له عنتك (حلف لمنكر) حديث السنة على المدعي واليمين على من أنكر (واقول قوله) أي المنكر حيث لا يثبت به يمينه ولم يأت (وان اختلف في عيوب النساء) تحت الباب (أرأت النساء) ثقات (لأن الحاجة تنفذهم بذلك) ويصل قول امرأة واحدة عذبت فيكفي بشهادتها لأنه محل حاجة والاحوط اثنتان كما يأتي في الشهادات (وان شهدت) امرأة عدل (بما كان الزوج من العيب في امرأته) عمل بشهادتها (والا القول قول المرأة) في عدم البتة لأن الأصل السلامة قلت وفي معنى ذلك لو ادعى الزوج بعد الوطء انموحدا زوجة ثيبا وقالت بل كنت بكر انا فظاهر القول قولها لأن الأصل السلامة بخلاف ما تقدم في البيع اذا اختلف البيع والمشتري في ذلك لأن الأصل براءة المشتري من النعم (وان زال العقل بمرض فهو انما لا يثبت به خيار) لأنه لا تطول مدته ولا يثبت الولاية به (مان زال المرض وادعى بالاعفاء

له ان تزوج امة (عن حرة لم يصبه) الحرة (بشرطه) بان لا يجدها ولا نكاح حرة لمصوم الآية قال أحد اهل البيت يعرف بصنع فان

منها فنكاحهما باطل له ماله في  
استدعاهما وليست أحدهما بائناً من  
الأخرى فبطل فيما كالأجمع بين  
أختين (وكذلك حرف ذلك) أي  
نكاح الأمة (كسمل) فلا يخل  
لهما بالشرطين ويكونها كناية  
(ولا يصح نكاح أمه من بيت  
النال) مع أن فيه شبهة تسقط  
الحكم لكن لا يخل للأمة أم ولده  
ذكره في الفنون وحق الزوج  
في بيت المال لم يتعين في المنكحة  
(ولا يصح) أمه منكحة من  
بيت المال (ان ولدت أم ولد)  
لأنه من زوج ولده كان عليهما أو  
شيء منهما يصح النكاح (ولا  
يكون ولد الأمة) من زوجها  
(حر) إن لم يكن ذرئاً محرم  
ليدها (الأشراط) الزوج  
حريته أن لا يشترطها لم يحدث  
المسلمون على شرط وطهر وقول  
هم مقاطع الحقوق عند الشريعة  
لأنه شرط لا يقع المنكح ومن  
المكاح فله من كسره طيبه ما زاد  
وهو ما من يكسره ثم ادعى فقد  
أحد الشرطين فربحهما وعليه  
المسمى بعد الدخول فطلقا ونصفه  
تسمله إن أم صدق سيدها  
(و) يساح (لحق ومدبر ومكاتب  
ومعص نكاح أمه ولو كانت  
الأبنة) الحران الرق طبع  
ولا بد والدعوى وعن ماله وطبعا  
لا يبي ماله ولا نكاحه ولا يرب  
أحدهما صاحبه فهو كالأجنبي  
منه (حق) فزوجها (على  
حر) أنقله الكفاية ليست  
شرطاً للصحة (و) للبند (جمع  
بيوم) أي أخره والأمة (في  
عقد) واحد لأنه إذا جز أفراد  
كل منهما لم ينفذ هذا جمع بينهما

فهو كالحقون) ثبت به الخيار قاله في الشرح وعبرة الزكشي والمبدع فهو حقون (ويثبت به  
الخيار) القسم الثالث من العيوب ما يختص بالنساء وهو المشار إليه بقوله (ويثبت) خيار  
الفسخ للزوج (بالاتق) بفتح الزاء وانه (وهو كون الفرج مسدوداً ملتصقاً لا مصلك  
لذلك فيه) بأصل المتلفه وثبت خيار الفسخ للزوج (بالقرن والعقل وهو لم يثبت  
فيه بعد) فعلى هذا القرن والعقل فالعيب واجب واحده وهو قوله القاضي وظاهر الفرق  
(وقبل القرن عظم) وأفسد غنم ولوج الذكر) قاله صاحب المطلع والزكشي (وقبل  
العقل وغره منع لذنا لوطه) قاله أبو حفص (وقبل شيء يخرج من الفرج شبهة بالأدرا التي  
للرجال في الخصبة) قاله صاحب المطلع والزكشي ولا يخاف من هذه الأقوال لأن مكان أن  
يكون مشتركاً بين هذه الأمور فلا شك قال (وعلى كالأقوال وثبت به الخيار) لأنه منع لوطه  
للقصود من النكاح وثبت الخيار للرجل أيضاً (بالخفاق ما بين السيلين) أي القبل  
والدبر من المرأة (و) بالخفاق (ما بين مخرج ولد ومثني) وهو الفتحة لأنه منع لذنا لوطه  
وفائده (و) ثبت الخيار لكل من الزوجين (بغيرهم) الآخر فهو من العيوب المشتركة  
قال في الفروع قال بعض أصحابنا يستعمل في الفرج السراويل وأخذ في كل يوم رقب أس مع  
زبيب من زرع النجم قتلوا الجوزة لاستعمال الكرفس ومضغ الصناعات جديده قال بعضهم  
والفجاء القوي علاجه أن يتغرغر بالصر كل ثلاثة أيام على الزبي وسط الفجاء وهذا الروي  
ويعتضض بالجرده بعد ثلاثة أيام آخر بفعل ذلك في كل مائة يفرقه إلى أن يبرأ وأما  
الذهب في الفم من زيل الفجر (و) ثبت الخيار للرجل بغير (فرج) المرأة وهو من في  
الفرج يشوب لوطه (و) ثبت الخيار لكل منهما (بأستطلاق ولو) استطلاق  
(نحو) أي غائط (و) ثبت الخيار للرجل (بفسر) وسبالة في فرج) المرأة  
(و) ثبت الخيار لكل منهما (بباسور وبناصور) وهذا أن بالفتحة بالباسور ومنه ما هو بائي  
كأسدس والجس أو الغيب أو التوب ومنه ما هو عار داخل المقعدة وكل من ذلك ما سائل  
أو غير سائل وأناصور وقرور غائرة فقصت في المقدمة يسيل منها صديد ينقسم إلى نافذة  
وغير نافذة وعلافاً لتنافذ أن يخرج الرج والأجور بلا رادة وإذا أدخل في الناصور وميلاً  
وأدخل الأصبع في المقعدة فإن النقيض لناصر نافذ (و) ثبت للمرأة خيار الفسخ (بخصاء)  
الرجل (وهو قطع الخصيتين) ثبت لها الخيار أيضاً (بسل) وهو سلها (أي الخصيتين  
(و) ثبت الخيار لها أيضاً (بوجاه) بكسر الواو والمبد (وهو وضعها) أي رد الخصيتين  
قال في المطالع هو مرض عرق البصتين حتى يفسخ فيكون شياً بها انحصاء انتهى وانما ثبت لها  
الخيار بذلك لأن فيه تنصاعاً لوطه أو وضعه وقد روي أبو عبد الله زيادة عن سلمان بن  
ساران ابن سندر زوج امرأة وهو ضحى فقال له عمر أهلكا قال ألقاها على ما تشاء غيرها  
(و) ثبت الخيار لكل منهما (بكوه) أي أحد الزوجين (خشي) فمر مشكل وأما الخشني  
(المشك) فلا يصح نكاحه) حتى يوضع كانه مذبذب في النكاح بكل واحد من العيوب  
السابقة منها ما يخفى تعدد أذاً ومما ما فيه نكرة ونقص ومنها ما تعدد نكاحه  
(و) ثبت الفسخ (و) جذاً أحدهما الآخر عيا به عيب غيره أو مثله كان يجزا لإحدم المرأة  
برصاً أو جذاً أو لوجود سببه كما لو غر عينا بامة لأن الإنسان يعاف من غير ما لا يعاف من نفسه  
(الآن يجزا للرجل والمرأة تقاء فلا ينبغي أن يثبت لهما خياراً قاله الموفق والشارح) وصاحب  
المبدع لا تمتنع الاستمتاع بعيب نفسه وأخيار في الفصول إن أم لها طهرت أو فركت تقاء  
(و) ثبت: أنياراً أيضاً (بجدونه) أي العيب (بعد العقد ولو بعد الدخول قاله الشيخ) في

وجوب بقضه عليها وان يكون بحكمها ونكاحه ايها يقتضي عكس ذلك وروى الآثر به اسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأل عن السيد بنكح سيدة فقال جاءت امرأة الى عمر ابن الخطاب وعنه بن جارية وقد نكحت عبداها فتنهرها عمر وهم ان يرجعوا قال لا يملكك (و) يباح (للمتة نكاح عبد ولو كان السيد (لا يباح) لقطع رفا التوارث بينها وبين ابنها فهو كالانثى منها (ولا) يصح (ان تزوج) امه (ببدها) لان ملك الرقة يفيد ملك النفقة ويا حيا لضع فلا يجمع معه عقد انفسه منه (ولا) يباح (لحرورة نكاح امه او عبدها) اي ليس لحر نكاح امه ولده ولا لحررة نكاح عبدها لما ياتي به اذا ملك ولدها الزوجين الآخر انفسه النكاح (وان ملك أحد الزوجين الزوج الآخر) اي بعنه بشراء او زنت او هبة ونحوها انفسه النكاح لتنا في احكام الملك والنكاح كما تقدم قريبا (او) ملك (ولده المهر) اي ولد أحد الزوجين الزوج الآخر او بعنه انفسه النكاح لان ملك ولد أحد الزوجين كملك امه في اسقاط الحد فكان كملكه في اسقاط النكاح (او) ملك (مكاتبه) اي مكاتب أحد الزوجين (او) ملك (مكاتبه) اي ولد أحد الزوجين (الزوج الآخر) ملك (بعضه) اي بعض الزوج

شرح المحرر (وتعليهم) بانه عيب انبت النكاح مقارنا فانبت طارئا كالاعصار والرق (لا يدل عليه) اي هي لما قاله الشيخ من ثبوت النكاح ولو بعد الدخول (وهنا) اي اذا كان الفسخ بعد الدخول ليس بمرأه (رجع) الزوج (بالمهر) على أحد لانه لم يحصل غرر (لا يباع الميب الا لله (ويثبت) للزوج خيار الفسخ (باعتضاده) ويثبت اختيارهما (بقرع قرآن وله رجح مشترك) لما فيه من الغرر (فان كان) أحد الزوجين الذي لا ميبه (ماليا بالميب) في الآخر (وقت العقد) فلا خيار له (او علم) بالميب (بعده) اي بعد العقد (ورضى به) فلا خيار له قال في المبدع غير خلاف قوله لانه قدر رضى به كسرى الميب (او وجدته دلاله على الرضا) بالميب (من وطه او قنك) من وطه (مع العلم بالسبيل لخياره) لما تقدم (و) ان اختلفا في العلم بالميب (فالمقول قوله) أي عقول منكر العلم (مع عينه في عدم علمه) بالميب لانه الاصل (فان رضى بميب) كالو رضاه انشاء مثلا (ثم حدث عيب آخر من غير حسنه) بان حدثت الرضا عذام (فله الخيار) لعيبا لحادث لانه لم يرض به (فان ظن العيب الذي رضى به بغير ان كان كثيرا) كن ظن الرض في قليل من جسده فبان في كثر منه (او زاد) العيب (بعد العقد فلا خيار له) لانه من جنس ماري به ورضاه به رضاه ما يحدث منه (وان كان الزوج صغيرا) ولودون عشر (و) يحنون او عذام او رضى فله الفسخ في الحال (لوجود عيبه) ولا ينتظر وقتا امكان الوطه وهي قياسه الزوجة اذا كانت صغيرة او حنونة او عذما او قرناه) قاله الشيخ في الدين اي فله الفسخ في الحال ولا ينتظر وقتا امكان الوطه لان الاصل فاقوم بحاله فانفسه خيار العيوب والشروط على السراخي (لانه لم يرضه في حقك فكان على السراخي خيارا لتقصا في لا يسقط الا ان وجد منه) اي من له خيار (دلاله على الرضا من قول) كقوله اسقطت الفسخ ونحوه رضى (او وطه) اذا كان الخيار للزوج لانه يدل على رغبته فيها (او قنك) من وطه ان كان لخياره لانه دليل رغبته فيه (مع العلم بالميب) وتقدم منه (او باي بصريح الرضا) كقوله رضىت بالميب (فان ادعى الجهل بالخيار ومثله يجهله) كداعي ايضا لاط الفقهاء كثيرا (فالاظهر ثبوت الفسخ قاله الشيخ) عملا بالنظر وقال في المنتهى ولو جهل الحكم اي سقط خياره بما يدل على الرضا ولو جهل الحكم (و) خيار الفسخ (فالعنه لا يسقط بشرق قول) امرأة العنن اسقطت حتى من الفسخ او رضىت به عينا ونحوه لا يثبت كنهان من الوطه لانه واجب عليها التعلم اذ ان عتته ام لا (ومضى زال العيب) قبل الفسخ (فلافسخ) زوال سببه كالبيع بزلو عيبه (ولو احدث عيب) كباي من بدته فتنه به صا (فبان ان لا عيب بطل) أي بتبطلان (الفسخ) اذا لم يكن وجوده مع العلة وجودا وعرضا (واستمر النكاح) لعدم ما يقتضي فسخه (ولا فسخ بغيره) بيا المد كوره كوره ومخرج وعي وخرس وطرش وقطع يد او رجل وكل عيب ينقرن زوج الاخر منه خلافا لابن القيم قال انه اول من البيع والفرق ان المقصود من النكاح الوطه وهذه لاقه والحررة لا تقلب كالتقلب الاستمرار زوج قدر ضهاه مطلقا وهو لم يشترط صفة فيانت دونها وقال أبو البقاء الشافعية في أحد هاجب (فان شرط الزوج في ذلك) أي المورد والمخرج ونحوه فيانت بخلافه فله الخيار (أو شرطه بانكر أو جيله وتعوده) بان شرطه نسبية (فبان بخلافه فله

الخيار بشرطه (وكذا الشرطه) حوا (أو نكته حوا فبان عسدا وتقدم في الباب قبله) بأوسع من هذا (ولو بان) أحدهما (عقبا) فلا خيار إلا لأخر (أو بان) الزوج (بطا) ولا ينفذ فلا خيار لها إلا نكاحا في الوطء لافي الإزالة ولا يصح فسخ في خيار العيب وخيار الشرط إلا بحكم الحاكم) لأنه فسخ بغيره فيه فانقرض كالفسخ لعنة والأعذار بالنفقة إلا المرأة إذا غرت بعد ومن عتقت كلها تحت رقيق كلفته فسخ بسلامة ثم تقدم (في نفسه) أي النكاح (الحاكم أو برده) أي الفسخ (إلى من له الخيار) ففسخه (ويصح) الفسخ من المرأة حيث ملكته (في غيبة زوج) كما تقدم في الخيار (والأولى) الفسخ (مع حضوره) أي الزوج خوفا من خلاف من منعه في غيبته (والفسخ لا ينقض عدد الطلاق) لأنه ليس بطلاق (وله) أي الزوج (روحيا) يعني أعتقها (بنكاح جديد) بولي وشاهد ذي عدل (وتكون عنده على طلاق ثلاث) حيث لم يسبق له طلاق (وكذا سائر الفسخ) كالفسخ لأعساره بالصدق أو بالنفقة وفسخ الحاكم على المولى بشرطه (الإفراق العمان) فإن الملامنة خرجت عن الملامن أيا كانت تقدم (فانفسخ) النكاح (قبل الدخول بلامه) ولا تمتد إليه كان الفسخ من الرجل أو المرأة لأن الفسخ ان كان منها فالفرقة من جهتها وان ملكها منه فالفسخ لعيبها دللت بالاختفاء بأعذار الفسخ كانه منها لا يقال له لا جليل فسخها عليه كانه منه مضمونه بتدليس لأن العرض من الزوج في مقابلته عن نفسها فإذا اختارت أنفسخ مع سلامة ما عقد عليه يرجع العرض إلى العاقبة منها وليس من جهتها عرض في مقابلة منطلق الزوج وانما ثبت لها الخيار لأجل ضرر يلحقها لأجل تعذر ما حققت عليه في مقابلته عرضا فافترقا (و) أنفسخ (بعده) أي بعد الدخول (أو بعد خلوة) (فإنها المسمى) لأنه نكاح صحيح وجداً بآثاره وشرطه فغرت عليه أحكام العمة ولأن المهر يجب بالعقد ويستقر بالخلوة فلا يسقط بمحادث بعد موكا لوطر العيب (ويرجع) الزوج (ب) أي بالهر (على من غره من امرأة عاقلة وولي ووكيل) رواه مالك عن عمرو بن لوثر بن محرز أنه قال أحد كنت أذهب إلى قول علي فقلت إلى قول عمر (أيهم انفرقا بالفرقة من) وحده لا نفراده بالسبب الموجب (وشرط أبو عبد الله) محمد بن الحر الدين بن أبي القاسم الفخري بن محمد بن الفخري بن عبد (بن تيمية) الحنفاني الواظف لفقهاء (بأوغيا) أي المرأة أن كان التفريق منها (وقت العقد ليوجد تفريقهم) وقال ابن عقيل إنما تكون المرأة فارة إذا كانت تسلم وأما الطفلة والجنينة فلا باعتبار القصد دون لفعل المهر وهو مقتضى قوله في التتبع والمنتهى ذوجه عاقلة (ولا يكفي لما) أي للفسوخ نكاحها (ولا نفقة الآن تكون حاصلا) فبأن النفقة للحمل كالسائر (وان وجد الفرد وروى من المرأة والولي فالفسخ من الولي) لأنه لا ينافر للعقد (و) أن وجد الفرد (منها ومن الولي) (أي بينهما متصفان) فالأهل الموفق وقد أشرت إلى سابقه في الحاشية (وان أنكر الولي) عليه العيب (ولو كان من له رؤيتها) كأيها أختها أقوله لأن الأصل عدم عليه (أو) ادعى (الوكيل عدم العيب بالبولينة) تشهد عليه بأقراره بعلمه بالعيب (قبل قوله مع عيني) أنه لا يعلم العيب لأنه الأصل (وان ادعت) امرأتها عيب وزوجت (عدم العلم بعيب نفسها واحتيل ذلك لحكمها حكم الولي قاله الزركشي) لأن الأصل عدم علمها فان لم يحتمل ذلك فخلوة (ومثلها) أي مثل هذه المسئلة وهي ما إذا غرت زوجة تزوجت معصية (قال حوا على المارل زوج امرأة فادخلوا عليه غيرها)

به عدد الطلاق فلو أعتقت ثم تزوجها لم ينسب بطلانته (ومن جمع في عقد بين مباحة ومحرمه كأي) ينشديد المثناة تحت أي من الأزواج لها (ومن زوج مع في الأيام) لأنها محل قابل للنكاح أنصف إليها عتق من أهل أم يصح مع مباحته مثلها انفسخ كالزواج في عقد على العقد على الاختين لأنه لا يزوج لأحداهما على الأخرى وهناك تمتت التي بطل فيها النكاح ولها من المسمى بقسط مهرها منه (و) من جمع في عقد (بين أو بنت مع) العقد (في البنت) دون الأم لأنه عقد تغضن عقد بن يمكن تصحيح أحدهما دون الآخر فصح فيما يصح وبطل فيما يبطل إذ لو فرضنا سبق عقد الأم ثم بطلانته عقد على البنت مع نكاح البنت خلاف عكسه فإذا وقعا ما فسخ النكاح البنت أبطل نكاح الأم لأنها تصير أم زوجته ونكاح الأم لا يبطل نكاح البنت لأنها تصير بريئة من زوجة لم ينحل بها (ومن حرم نكاحها لم يوطأها عاك) يعني لأنه إذا حرم النكاح صح كونه طهر قال الوطء فهو نفسه أولى بالتحريم (الأمومة الكناية) فيحرم نكاحها لا يوطأها عاك لمع قوله تعالى أو ما ملكت أيما نكح ولأن نكاح الأمومة الكناية أغاسم لأجل ارقاق الولدية ثم صح كانه زوجة معدوم ومات البين (ولا يصح نكاح غني بشكل حتى يبين امره) فصالحه تخلف ما يبيع فطلب الخطر كالواشتمت أخته بأجنيت

بني المحارم ) كالسراة وغتها  
أختانها ونحوه ( وغيره ) لأنها  
ليست حادثة تركيف

باب الشروط في النكاح  
أي ما شرط له أحد الزوجين  
على الآخر من أهله فيه فحرم  
( ومحل المعتز بها ) أي الشروط  
في النكاح ( مسلمة العقد ) أي  
عقد النكاح ( وكذا لو اتفقا  
عليه قبله ) أي قبل العقد في  
ظاهر المذهب قاله الشيخ تقي  
الدين وقال على هذا جواب أحد  
في مسائل المسئل لأن الأمر  
بالأوامر والشروط والتفرد بالعمود  
بشأن ذلك تناولا واحدا  
قال في الانصاف وهو الصواب  
الذي لا شك فيه فإن لم يقع  
الشرط إلا بعد الزمان والمعدن لم يلزم  
نصا ( وهي ) أي الشروط في  
النكاح ( فحمان ) أحدهما  
( صحيح ) لأن الزوج فليس له فذلك  
وهو ما لا ينافي مقتضى العقد  
( بدون إباحتها ) أي الزوجة  
فإن كانت عنه انفكت الشروط  
لأنه زوال العقد بزوال ما هو  
مرتبط به ( ورسن وفأوه ) أي  
الزوج ( به ) أي الشرط وما  
الشيخ تقي الدين إلى وجوب  
الزفة ( ك ) أي شرط المرأة أو  
وليها على زوجها ( زيادة  
مهر ) أي قدر ما بينا وكذا لو شرطت  
عليه نفقة ولها وكسوته مدة  
عصته وتكون من المهر ( أو )  
اشتراط كون مهرها من  
( معين ) فحينئذ كتمان مبيع  
( أو ) اشتراطها أن لا يجزها  
من دارها أو بلدها ولا يتزوج  
عليها ( أو ) لا يتسرى عليها  
أولا تفرق بينهما أو ( أو )  
لأنها فيه قصد أصحها

أي غير زوجته فوطئها فعليه مهر مثلها الشبهة ويرجع به على من غره بإحاطة عليه  
( ويلحقه الولد ) إن أنثى للثبوت ( ويحرم ) إليه ( زوجته ) ما لم ير الأول نصا وتقدم  
نحوه في باب أركان النكاح ( وأن طلقها ) أي طلق المصاهرة ( قبل الدخول ) والقبولة  
( ثم علم أنه نكاح ) يقتضي التسخيف ( فله نصف المهر ) أي لا يرجع به ( على  
أحد لانه قد فرض بالتزامه طلاقها فلم يمكن له أن يرجع به على أحد ( وأن مات )  
الزوج قبل طلاقها ( وأما قبل الدخول ) أي بعد وقبل الفسخ فله المهر الذي كان له ( كاملا )  
لتقرر ما ثبت ( ولا يرجع به على أحد ) لأن سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد  
فصل وليس أولى منه أو صغير ولا لولي ( لا الأولى ) مجترة ومجنون ( لا ) ( ل ) ( ل ) ( ل )  
تزوجهم ميبأ به ( في النكاح ) لأنه لم يلزم بما فيه الخط والمصلحة ولا يلزم  
في هذا العقد ( فلا خلاف وفصل ) بأن زوجهم ميبأ به ( ليصح ) النكاح  
( فيمن مع طلقه ) لأنه قد علم منه أنه لا يجوز عقده كالواجع فصار محجور ولم يصير مصلحة  
( وال ) أي وإن لم يلزم الولي عليه ( مع ) النكاح كالواشترى لهم ميبأ به ( ويجب  
عليه الفسخ إذا علم قاله في الغنى والشرح وشرح ابن مينا والزمه في شرح الوجيز  
وغيرهم ) لأنه أعظم من فوجبه عليه ( خلافا في التتبع ) وتبعه في التمسك قاله  
وله أنه يحرم والام لا يباح وهو مقتضى عبارة قوله دعه وقد يجب عنه ما به في عقابته من يقول  
لا يبيع ولا ينتظر البويع أو الاتفاق فلا ينافي الوجوب ونظيره في كلامه وموته ما في الفروع  
في الوقت فيم الانتظار له ( ولأولى كبره ) زوجها ميبأ به بغير رضاها لأنها تلزم الفسخ إذا  
علمت أي العيب ( بعد العقد ) فالامتناع أولى ( فإن اختارت ) كبره ( نكاح  
محبوب أو ) نكاح ( عين لم يملك ولي الذي بعد نكاحها منها ) لأن الحق في الوطء لها  
والضرر محتمل بها وقال أحدنا يلحق أن يزوجهما بعين وإن رخصت الساعة تكره إذا دخلت  
عليه لأن ما شئنا من النكاح وبهين من فلتنا ما بعيننا ( وإن اختارت نكاح مجنون أو  
محجور أو برص فله منها ) لأن فيه ضررا دائما وعارا عليها وهل أهلها كنعها من الزوج  
بغير كفر ( وإن علمت بالعيب ) الذي علق به الفسخ ( به ) العقد أو حدث به ( أي بالزوج  
العيب بعد العقد ) لم يملك الولي إيجابا على الفسخ لأن عتبه في ابتداء النكاح  
لأن دوامه ) لأنها لو عتوبها أن يزوجهما بغير علم يلزمه إيجابا ولو عتقت تحت عيب لم  
يملك إيجابا على الفسخ

باب نكاح الكفار وما يتعلق به

( حكمه ) حكم نكاح المسلمين ( لأن الله تعالى أنه فاقسه اليهن فقال وإمرأته  
حالة الخطب وقال وإمرأته فرعون وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من نكاح لا من سفح  
( فيما يجب ) من مهر وقسم ونحوها مما يأتي ( و ) في ( تحريم المحرمات ) السابق  
تفصيلهن لأن الكفار يخاطبون بفروع الشريعة كما تقدم في مواضع ( و ) في ( وقوع  
الطلاق ) وأطلع الله طلاق من بالغه في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم ( و ) في صحة  
( الظاهر ) فإذا طهر كافر من زوجته ثم أسلم وقد وطئها قبله كفره الظاهر ( و ) في  
صحة ( الأبناء ) فإذا أنكر من زوجته حكمه كالمسلم على ما يأتي تفصيله لتناول عموم  
آية الظهار والأبناء لهم ( وفي وجوب المهر والقسم ) لما تقدم ( و ) في ( الإباحة  
للزواج الأول ) إذا كانت طاهرة ثلاثا وكان الثاني وطئها الدخوله في عموم قوله تعالى - حتى تنكح

لا يفرق بينهما وبين ( أولادها ) وإن نرض ولها الصغير ( أو ) أن ( يطلق ضرتها ) أو أن ( يبيع أمته ) لأن لها فيه قصد أصحها

وعمر بن الواص ويؤيده حديث أن أحق ما أوتيت به من الشروط ما حصلتم به الفروج متفق عليه وحديث المحدثون هل شروطهم وهو قول من سمي من الصحابة لم يدر فمختلف في مهرهم وروى الأثر أن رجلا تزوج امرأة شرط لها دارها ثم أراد نقلها فخاصموا إلى عمر فقال عمر لها شرطها فقال الرجل اذني بطلت فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط وأما حديث كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل أي ليس في حكم الشرع وهذا مشروع لما تقدم من الدليل على مشروعيته وعلى من نقاه الدليل وقولهم أنه يصح الحلال ليس مسلما وأما ثبت للمرأة إذا لم ينفها بصداق الفصح وقولهم ليس من مصلحة العقد مجموع فأنه من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العقد فهو ومن مصلحة العقد كاشتراط الرهن والضمين في البيع وجمع بين شرطين هنا بخلاف البيع كما أوضحت في الحاشية من ابن

زوج وغيره (و) في (الاحصان) إذا وظنها وهما من مكلفان كما يأتي تفصيله في الحدود (وغیر ذلك) كوجوب النفقة والكسوة ولزوم ما يلزم من الشروط والصنع لصوغه أو ما صار واجب نفقة (فأذا طلق الكافر) امرأته الكافرة (ثلاثا ثم تزوجها) قبل زوج وأصابتم أسماها بقراعه (لأنها مكلفة ثلاثا لم يصحها زوج غيره) (وإن طلق) الكافر امرأته (أقل من ثلاثا) أعادها (و) أسماها عنده (على ما يأتي من طلاقها) سواء أعادها قبل أن تسكن غيرها أو بعده كما يأتي في المسئلة (وإن نكحها) أي الكافرة الزوج (الثاني) وأصلها حدث لطلاقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أو كافرا (لما تقدم) (وإن طلقها الذي من امرأته ثم أسماها قبله كفارة الظهار) بالوطء فيه لما تقدم والظاهر أن الغلبة ليست قبدا (ونقرهم) أي الكفار (على فساد نكاحهم وإن خالف أنكحة المسلمين إذا اعتقدوه فيهم) نكاحا (ولم يرفعوا اليها) لقوله تعالى فإن جازك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضرك شيئا يدل على أنهم يخولون أحكامهم إذا لم يحشوا البتة والله صلى الله عليه وسلم أعفانا جزية من مجوس هجر لم يعرض عليهم في أنكحهم مع علمهم يستحيون نكاح محارمهم ولا يعتدوا بحله ليس من دينهم فلا يقررون عليه كالزنا والسرقة (فإن أوتوا قبل عقده) أي النكاح (هذه ناه على حكمنا) بولي وشهود واجباب وقبول لقوله تعالى وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط (وإن أوتوا مسلمين أو غير مسلمين بعده) أي العقد (لم تعرض لكيفية عقدهم) لأنه أسلم خلق كثير في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فأقرهم على أنكحهم ولم يكشف عن كيفية ما أوتوا إذا ارتفعوا البتة من غير سلام (ولأنهم) أي لنكاحهم الذي يعتدونه لا نفقهم (شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصفة الإيجاب والقبول وأشباه ذلك) مما تقدم لماسني (لكن لا تفرهم على نكاح محرر في الحال) أي حال الترافع البتة مسلمين أولا (كاهرمات بالنسب) كان كانت بنته أخته أو بنتها أو بنت أخيه (أو السبب) كان تكون بنته أمزوجة أو زوجة أبيه أو ابنة أو أخته من رضاع أو بنت موطوءة ولو بشبهة أو زنا (وكأنكحة) من غيره ولم تفرغ عنها (و) كذا (الزينة) لأنها لا تفرغ على ربتها (و) كذا (المحرمية) إذا أسلم زوجها لا يقر على نكاحها (و) كذا (الحلي من الزنا) إذا زافا البتة قبل أن تله أو أسما أو أحد ما قبل ذلك (و) كذا (المطلقة ثلاثا) فلا يقر على نكاحها إذا أسلم أو أسلمت أو زافا البتة (أو) كان النكاح (شرط فيه الخبار في شأه) شرط فيه الخيار (إلى هذه صافها) حيث قلنا بفساده من المثل كما به عليه القاضي وابن عقيل وأبو عبد الله بن تيمية وصاحبا التنقيح لأنهما يعتدنان أنه لا يدم بينهما والمذهب أن النكاح صحيح والشرط فاسد كما تقدم وعبارته كالتمشي وهو موقوفهما الشاوح وغيره إليها (وهو) كما أوتوا زوجها إلى مدة وهو نكاح تمتة فإذا أسلمها بقراعه لا تمتعتان أنه لا يدم بينهما (بل يفرق بينهما فإن كان) التفرق بينهما (قبل الدخول فلا مهر) لها لأنه لا أثر للعقدان وانفرد بينهما بعد أي بعد الدخول فلها (مهر المثل) لشبهة العقد والاعتقاد (وإن كانت المرأة نكاحا) أي حال الترافع أو الإسلام (كعقده) عليها (في عدة) ولم يترافعا أو أسما حتى (فرغت) العدة (أو) عقده (بدلاولى أو بلاشهود وصيغة) أي بإيجاب وقبول (أو تزوجها على أخت) لها (و) ماتت (أختها بعد عقده وقبل الإسلام والترافع اقرا) قال ابن عبد البر راجع العلماء على أن الزوجين إذا أسما في حالة واحدة فإنهما لم يقع نكاحهما ما لم يكن بينهما مناسيب أو رضاع (وإن

(الاعمال على رضا) منها (من قول أروكبن) كان مكنيه من نفسها (مع العلم) بفعله ما اشترطت ٦٩ أن لا يضل فان مكنته قبل العلم

لم يرد فيها فخصنا الله لادل على رضاها  
ينزل الزنا فلا تزله كاسقاط الشفعة  
قبل البيع (لكن لو شرط) لها  
(أن لا يأسفها) لم يحدوها  
وسافر بها ثم كرهت ولم تسقط  
حقتها من الشرط لم يكرها  
(بعد) ذلك على السفر لتمام حكم  
الشرط فإن أسقطت حقتها من  
الشرط سقط مطلقا قال في  
الانصاف أنه الصواب (ومن  
شرط) لزوجه (أن  
لا يخرجها من منزل أبيها  
فإن أهداها) أي أحد  
أولادها (بطل الشرط) لأن  
المنزل منزل الأصل لا الولد بعد إن  
كان لها ما تسقط أخرجهما من  
منزل أبيها بطل الشرط وكذا  
إن تفرست في المنزل لتضرب  
فإن سكن بها حيث أراد سواء  
رضيت أو لا لأنه الأصل والشرط  
عارض وبطل فسر جتا إلى  
الأصل وهو بعض حقه (ومن  
شرط) على زوجه (سكنها  
مع أبيها أو أختها) أي السكنى  
(متفرقة فلها ذلك) أي طلبه  
بأنها متفرقة فلا تحقها  
لصحتها إلا بغيره فلا يلزم  
في حقها ولهذا لم تستحقها  
من شرط متعارفها وأرى نادره  
لزمه تسلمها

فصل القسم الثاني من  
الشرط في النكاح (فلسد  
وهو نكاح فوج) منهما  
(بطل النكاح من أصله وهي)  
أي البطل للنكاح من أصله  
(ثلاثة أشياء) أحدها  
(نكاح الشغار) بكسر الشين  
(وهو أن يزوجه) أي زوج  
رسل رجلا (وليته) أي بنته  
لأنه لو قسم هذا النكاح شغارا

تشيخا في القبر برغ الكبير حله ٧٠ للبولعروى عن عمرو بن دينار ثابت انه مرقا فيه بين الملتا حين حديث ابن عمر ان رسول الله

أصابه ( فان الأصل عدم سقوطه ) وان قال الرجل أسلمنا معا فنحن على النكاح وأنكرته ( فقلت بل سبق أحدنا للإسلام (ذ) القول (قولها) لان الظاهر منه الأبعد اتفاق الإسلام بينهما فذمة (وان أسلم أحدهما) أى الزوجين (بعد الدخول وقفا الأمر على فراغ الذمة فان أسلم الآخر بقي النكاح) لما روى ابن شبرمة قال كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسم الرجل قبل المرأة والمرأة قبله فأجما أسلم قبل انتقضاء العدة فهي امرأته وان أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وروى ابن بنت الوليد بن المغيرة كانت تحت صفوان بن أمية فأسلمت ثم أسلم صفوان فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال ابن شهاب وكان بينهما محرم شهر رماه مالك قال ابن عبد البر شهره هذا الحديث أقوى من أسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم وعرب زوجها حكمة إلى ابن فارح فحلت اليه وذهبت إلى الإسلام فأسلم وقدم فباع النبي صلى الله عليه وسلم فبقيا على نكاحهما قال الزهري ولم يلقنا امرأة جارت وزوجها معي بدار الكفر إلا فرقت عجزتها بيننا وبين زوجها الآن تقدم زوجها ما جازا قبل انتقضاء عدتها وروى ذلك مالك (والا) أى وان لم يسم الآخر في العدة (تبيننا فحسبنا في الإسلام الأول) لان سبب الفرقة اختلاف الدين فوجبا أن تحسب الفرقة منه كالطلاق (ولو وطئ) في العدة (مع الوقف) أى وقف النكاح على انتقضاء هذه المختلف (ولم يسم الآخر) في العدة (فلها مهر المثل) لان تبييناته وطئ في غير ملك قال في الشرح في المسدع وروى (وان أسلم) الآخر في العدة بعد الوطء (فلا) مهر ذلك الوطء لانه وطئ في نكاحه (ولها نفقة العدة ان أسلمت قبله) لانها محبوسة بسببه كان لها النفقة لكونه ممتلكا من تلاقى نكاحها قال جعقوب وسواء أسلم في عدتها أم لا (ولا) نفقة لها العدة ان أسلمت (بعده) لانه لا سبيل له إلى تلاقى نكاحها فاشبهت بالباقي وكذا الواسم ولم يسم هي (وان اختلفا في السابق) منهما بأن ادعت سبقه لقب لها نفقة العدة فانكرها فقولا لان الأصل وجوب ما لنفسه وهو بدعي سقوطها (أو جعل الأمر) فلم يسم أحدهما السابق (فقولها) يعني لقب لها النفقة لأن الأصل وجوبها فلا تسقط بالمثل (وان قال) الرجل لزوجه (أسلمت بعد شهرين من إسلامي فلا نفقة لك فيما قلنا) بل أسلمت (بعد شهر) فلي نفقة الشهر الآخر (ذ) القول (قوله) لان الأصل راعته مما تدعيها واستصحاب الأصل (ولو اختلفا على أنها أسلمت بعده وقالت أسلمت في العدة وقال بل) أسلمت (بعدها) بالقول (قوله) لأن الأصل عدم إسلامها في العدة (واتضح النكاح) مؤاخذه له باقراره (وان قال) الرجل لزوجه وقد أسلمت قبله ثم أسلم (أسلمت في عدتك فان نكاح باقى وقال بل) أسلمت (بعد انتقضائها) فانفسخ النكاح (ذ) القول (قوله) لان الأصل بقاء النكاح (وبسبب المسمى بالدخول مطلقا) أى سواء كانت هي التي أسلمت أو هو الذي أسلم لانه استقر بالدخول فلم يسقط بشئ وقد مدح ما إذا كان محصيا أو فاسدا (وسواء فيما ذكرنا نفقت النازران أو اختلفتا) أى فلا فرق بين كونهما في دار الإسلام أو الحرب أو أحدهما في دار الإسلام والاخر في الحرب لان الماسكين أسلم بمراة الظاهر وان أمته بكملة تسلم وهي حينئذ دار حروب ولأن أم حكيم أسلمت بكنة تزوجها عكر مقدر الحرب إلى السن ثم أسلم المختلف وأقر واهل أن كنهم مع اختلاف الدين والدار فلو تزوج مسلم مقبر بدار الإسلام كتابته بدار الحرب مع نكاحه لانه يباح نكاحها اذا كانت بدار الإسلام فأبى نكاحها في دار الحرب كالسنة

فوفصل وان اردنا (أ) أى الزوجان (معا) فلم يسبق أحدهما الا آخر قبل الدخول انتفسخ النكاح لان الارتداد اختلاف دين وقع قبل الاصابة فوجب انتفاخ النكاح كما لو أسلمت تحت

على الله عليه وسلم هي عن الشغار متفق عليه وسألته عن أي امرأة وله جمل كل واحد من المقدنين سلفا لا آخر فلا يسع كقوله بسى ثوبك على أن أبيعك ثوبي وليس فساد من قبل التسمية بل لانه وقفه على شرط فاسد ولانه شرط تليدك البعث لغير الزوج فانه حصل تزويجهما أمهما مبرا لا أخرى فكان ملكا لها بشرط انزاعها منه وسواء قال على أن صدق كل واحد منهما بضع الأخرى أو لم يقل حديث ابن عمر مرروها بنفسى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صدق متفق عليه وهذا يجب تقدمه على غيره (أو جعل بضع كل واحد منهما مع دأره مع ماله مبرا للأخرى) فلا يصح لما تقدم (فان سموهما مستغلا غير قليل ولا حيلة مع) النكاح سواء كان المسمى مهر المثل أو أقل فان كان قليلا حيلة لم يصح وكلام الجاهل مضاف الخاصية (وان سمي) مهر (لأحدهما) دون الأخرى (مع نكاحها) أى من سمي المهر لها (فقط) لان فيه تمهية بشرط أشبه ما لو سمي لكل واحدة منهما مهر وان قال زوجك جاري هذه على أن تزوجني ابتنتك وتكون فتيها فاسدا قال لا يثبت لم يصح تزويج الجارية في قيس المنع لانه لم يجعل لها صداقا سوى تزويج ابنته وإذا زوجها ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقا لم يصح لان الجارية



النكاح وجب به مهر مثل قاله  
 في الترحم (الثاني) من الثلاثة  
 أشياء (نكاح المهر والمهر  
 تزوجها) أي المطلقة ثلاثا  
 (على انفاذا احلها) اطلقها  
 أي وطئها (طافها أو)  
 تزوجها على انه اذا احلها (فلا  
 نكاح بينهما) وهو حرام باطل  
 لحديث ابن ابي اخطب والمحل  
 له روى ابو داود وابن ماجه  
 والترمذي والبيهقي صحيح  
 والعمل عليه عند أهل العلم من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 منهم عمر بن الخطاب وابنه  
 وعثمان بن عفان وروى عن  
 علي وابن عباس وقالا بن مسعود  
 المحلل والمحل له ملعونان على  
 لسان محمد صلى الله عليه وسلم  
 وابن عباس عن عتيبة بن عامر  
 مرفوعا الا احبكم يا بناتيس الاستمار  
 قالوا بلى يا رسول الله قال مسو  
 المحلل لمن اتمه المحلل والمحل له  
 (أو بنويه) أي بنوي الزوج  
 الطليل (ولم يذكر) الشرط  
 في العقد فالنكاح باطل أيضا  
 دخوله في عموم ما سبق وروى نافع  
 عن ابن عمر ان رجلا قال تزوجتها  
 احلها تزوجها لم يأمر فويلي علم  
 قال لا الا نكاح رجس فان  
 أعجبك أمسكتها وان كرهتها  
 فافترق قال وان كنتا نهده على  
 عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فما حاكم لا الزا فتنين  
 وان مكنتا عشرين سنة اذا علم انه  
 يريد أن يحلها وهذا قول  
 عثمان وجه رجس الى ابن  
 عباس فقال ان عبي طلق امرأته  
 ثلاثا أحلها له رجس قال من  
 يخادع الله يخدعه (أو يتفقا)

كافر (أو) ارتد (أحدهما قبل الفحول انفسه النكاح) لقوله تعالى لا من حل لهم  
 ولا هم يحلون لهن الى قوله ولا تنكوا صم الكوافر ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة  
 فأوجب في النكاح كالزاوله تمت كافر (ويستقط المهر ردها) لان انفسه من  
 بناء (و) يسقط المهر ايضا (بردها معا) لان الفرقه من جهتها (وتنصف) الصداق (برده)  
 وحده لان الفرقه من ردهته أشبه ما لو طلقها قبل الفحول (وان كانت الزدة) بعد الفحول  
 وقفت الفرقه على انفسها العدة (فان عاد الراد الى الاسلام قبل انفسها فالنكاح حلاله والائتينا  
 نخصه من الزدة كالسلام أحد الزوجين بخلاف الرضا فانه يحرمها على التأبيد فلا فائدة في  
 تأخير الفسخ حتى تنقضي العدة (ويمنع الزوج) (من وطئها) اذا ارتد أو أحدهما بعد الفحول  
 لانه أشبهت بحالة الخطر بحاله الاصابة فقلب الخطر احتياطا (وتسقط فقيتها بردها) لانه لا سبيل  
 له الى تلافى نكاحها فلو يكن لها نفقة كما بعد العدة (لا) تسقط نفقتها (برده) لانه يمكن تلافى  
 نكاحها باسلامه فهو كزوج الحمية (لا) تسقط نفقتها ايضا (بردها معا) لان لما علم  
 يشخص من جهتها (وان) ارتد أحدهما بعد الفحول أو عاها وقت الامر الى انفسها العدة  
 (وطئها مع الوقت أدب) لفصله مصيبة لا حد فلو لا كفارة (وجوبها مهر مثل لها  
 الوطء ان ثبت على الزدة) ان كانت حتميا (أردت المراجعة) على ردة (حتى انقضت العدة)  
 لا تأتينا لان النكاح انفسه منفسا الزدة وان الوطء في أخبية لكن له شبهة تدبر المهر جسد المهر  
 عا ينقل من فرجها (ويستقط) مهر الوطء حال الوقت (ان أسلمها) قبل انقضائها (أو) أسلم  
 (الزدة) منها (فبطل انقضائها) أي العدة لا تأتينا الوطء فزوجه (ويجب لها  
 المهر) لانه وجب العقد واستقر بالفحول لم يسطع بمفسوءه كانت الزدة مئة أو مئتيها  
 فطالب به (ان لم تكن قيمته) لاستقره وان طلقها حال الوقت فان أسلمها أو لم يردف  
 العدة وقع الطلاق والا فلا (وان انتقلا) أي الزوجان الكافران (أو) انتقل (أحدهما  
 الى دين لا يفر عليه) كالمجوسي يتصور وان لم يفر من يهودي كالزدة (أو وقع أحد الزوجين  
 في الكفر) فنفسه النكاح قبل الفحول ويتوقف مسده على انفسها العدة لانه  
 انتقل الى دين باطل فذا فم يفر عليه كالمجوسي وكذا حكم كباية تحت مسلم اذا عجبست  
 أو هره  
 فصل وان أسلم هر ونحته أكثر من أربع فأسلم معه (أو) أوفى العدة ان كان بعد الفحول  
 بين (أو) لم يسلو (كن كبايات أمسك أربعها) منهن وليس له امساكهن كاهن لما  
 روى قيس بن الحارث قال أسلمت ونحتي ثمان نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت  
 له ذلك فقال اختر منهن أربعها أو واحد أو واحد وروى محمد بن سويد التقي ان غسان بن  
 سلمة أسلم ونحته عشرين نسوة فأسلم معهما فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعها  
 روى الترمذي ورواه مالك في موطنه عن الزهري مرسلا (ولو كان محرما) لان الاختيار  
 استدامة النكاح وتعين للكنيسة فمعه من الحرم كالرجع بخلاف ابتداء النكاح له الاختيار  
 (ولو من مائة) لان الاعتبار في الاختيار بحاله ونحوه وقت الاسلام وقد كن أسماؤه  
 (ووافق سائرهن) أي أبائهن (ان كان) الزوج (مكافا لزوجهن) في عقداه وعقد  
 وسواء كان من أسلم منهن أولهن عقد عليهن أو آخرهن (لموم ما سبق) (والا) أي  
 وان لم يكن مكفلا بان كان صغرا أو مجنونا ولو كان حنونه بعد اسلامه (وقف الأمر حتى يكف  
 وليس لولي الاختيار) لانه ذلك يرجع الى الشهرة فلا تدخله ولاية (وهله) أي على  
 من أسلم ونحته أكثر من أربع نسوة ولو غير مكاف (النفقة) لبيعهن (الى أن يختار)

أي الزوجان (عليه) أي على له نكاح محلل (قبله) أي قبل العقد ولم يذ كر في العقد فلا يصح ان لم يرجع منه بنوي حال

المقدّمه في كتاب رجب بن حنبل  
في شرحه (أو زوج عهده  
مطلقة ثلاثاً منه) منها  
(أو) بنية هبة (بضه أو)  
بنية (بيعه أو) بيع (بضه  
منها لفسخ نكاحها) فلا  
يصح قال أحد هاتين هته  
عمر بن عبد بن جميعا وعمل فساد  
لأنه أتى زوجها أباه ليعلمه  
والثاني كونه ليس بكفيل  
(ومن لا فرق بينه ولا لثبته  
فلو هو بيت) مطلقته ثلاثاً  
(ما لا ينشئ جليش يرى ملاوكا  
فاشترى وزوجها ثم هوى به أو)  
وهب (بعضه أو الفسخ  
نكاحها ولو يكن هناك كفيل  
مشروط ولا منسوى ممن تقرر  
نيته أو شرط هو الزوج) ولا أثر  
لنية الزوج والولي قاله أهل  
الموقفين قال صرح أصحابنا بأن  
ذلك يصلح لأدرك كلامه في المني  
فيها قال في المحرر والفسخ  
وغيرها ممن لا فرق بينه ولا أثر  
لثبته قاله في التفتيح (والأصح  
قول المتع) بعد ذلك (قلت  
لا يظهر عدم الإحلال) قال في  
الواضح أنها كنية وفي الرخصة  
نكاح المحلل باطل إذا انفك فان  
اعتقدت ذلك باطلنا ولم تظهره  
صح في الحكم وبطل في قياسها  
وبين الله تعالى (الثالث)  
من الثلاثة أشبه (نكاح المتعة  
وهو أن تزوجها) أي المرأة  
(العمدة أو بشرط طلاقها فيه)  
أي النكاح (وقت) كزوجته  
انتهى شهر أو سنة أو إلى انقضاء  
الموسم أو إلى قدومه الحاج  
ونحوه فيبطل نكاحاً

منه أو ما لا ينشئ جليش يرى ملاوكا  
فاشترى وزوجها ثم هوى به أو)  
وهب (بعضه أو الفسخ  
نكاحها ولو يكن هناك كفيل  
مشروط ولا منسوى ممن تقرر  
نيته أو شرط هو الزوج) ولا أثر  
لنية الزوج والولي قاله أهل  
الموقفين قال صرح أصحابنا بأن  
ذلك يصلح لأدرك كلامه في المني  
فيها قال في المحرر والفسخ  
وغيرها ممن لا فرق بينه ولا أثر  
لثبته قاله في التفتيح (والأصح  
قول المتع) بعد ذلك (قلت  
لا يظهر عدم الإحلال) قال في  
الواضح أنها كنية وفي الرخصة  
نكاح المحلل باطل إذا انفك فان  
اعتقدت ذلك باطلنا ولم تظهره  
صح في الحكم وبطل في قياسها  
وبين الله تعالى (الثالث)  
من الثلاثة أشبه (نكاح المتعة  
وهو أن تزوجها) أي المرأة  
(العمدة أو بشرط طلاقها فيه)  
أي النكاح (وقت) كزوجته  
انتهى شهر أو سنة أو إلى انقضاء  
الموسم أو إلى قدومه الحاج  
ونحوه فيبطل نكاحاً

بِالْمَعْرَةِ حَرَّمَ الْفَسَاحَ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ  
ثُمَّ نَجَّسَ حَرَّمَ حَتَّى نَهَا نَاعَتَهَا  
وَحَكَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الرَّجُوعُ  
عَنْ قَوْلِهِمْ بِمَا زَالَتْ عَنْهُ وَأَمَّا ذَنْ  
الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ أَقْدَمَ  
ثُمَّ خُصَّ فَالْشَّافِعِيُّ لَا يَحِلُّ  
شَيْءٌ إِلَّا اللَّهُ ثُمَّ حَرَّمَ أَحَدَهُ  
ثُمَّ حَرَّمَ مَا لَا يَمْتَنِعُ (أَوْ يَنْتَوِيهِ)  
أَيُّ بَنَى الزَّوْجَ طَلَقَهَا بَوَاقَتْ  
(بَقِيَ) أَوْ تَزَوَّجَ الْغَرِيبَ  
بِشَيْءٍ طَلَقَهَا إِذَا خَرَجَ (لِغَرِيبٍ)  
إِلَى وَطَنِهِ لَا شَيْءَ بِالْمَعْرَةِ  
(أَوْ يَطْلُقُ النِّكَاحَ عَلَى  
شَرْطٍ غَيْرِ زَوْجَتِ) أَنْشَأَ  
اللَّهُ (أَوْ بَقِيَتْ أَنْ شَهِدَ اللَّهُ)  
فِي طَلْقِ النِّكَاحِ الْمُطْلَقِ عَلَى شَرْطٍ  
(مُسْتَقْبَلٍ كَقَوْلِهِ (زَوْجَتُكَ)  
أَبْنَى (إِذَا خَرَجَ مِنْ أَتَمَّ شَهْرًا  
أَوْ أَنْ رَضِيَ عَنْهَا وَأَوْ أَنْ وَضَعَتْ  
زَوْجَتِي بِنْتًا فَدَخَلَ زَوْجَتُكَ)  
لَا يَحِلُّ عَلَيْهِ مِمَّا وَضَعَتْ فَطَلَقَ  
تَعْلِيْقَهُ عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ  
كَالْبَيْعِ وَلَا يَحِلُّ فِي النِّكَاحِ  
عَلَى شَرْطٍ غَيْرِ بَيْعٍ (وَبَيْعٍ)  
تَعْلِيْقُ النِّكَاحِ (عَلَى) شَرْطٍ  
(مَاضٍ) أَوْ (عَلَى) شَرْطٍ  
(حَاضِرٍ) فَالْمَاضِي (كَقَوْلِهِ  
زَوْجَتُكَ ثَلَاثَةَ أَهْوَاءَ) أَنْ تَكُنْ تَبْقَى أَوْ  
زَوْجَتُكَ (أَنْ كُنْتُ وَلِيَهَا  
أَوْ أَتَقَفْتُ عَنْ تَهْوَاهَا) أَيْ  
الْمَقْدُودَاتِ (بَعْدَ ذَلِكَ)  
أَيُّهَا تَهَوَّاهُ وَهُوَ وَلِيَهَا وَأَنْ  
عَدَّتْهَا أَنْقَضَتْ وَالشَّرْطُ الْحَاضِرُ  
أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ (أَوْ)  
زَوْجَتُكَ (أَنْ شَرَّطْتَ فَطَلَقَ  
شَرَّطَ وَفَلَّحَ وَفَحَصَ) فَبَيْعُ  
النِّكَاحِ لَا يَسُ بَطْلُوقِ  
النَّوعِ (الثَّلَاثُ) مِنَ الشَّرْطِ

لَوْ طَلَّقَ أَرْبَعًا مِنْ لَابَعِينَ (وَلَا نِكَاحَ الْوَاقِ بِعَدَّةٍ قَضَاءُ عِدَّةِ الْأَرْبَعِ) فَلَوْ كُنْ ثَمَانِيًا  
فَكُلَّمَا تَقَفْتُ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ فَلَا نِكَاحَ وَاحِدَةً مِنَ الْمَطْلُوقَاتِ (وَأَنْ مَاتَ) قَبْلَ  
الْإِخْتِيَارِ (فَصَلَّى الْجَمِيعَ الطُّوْلَ الْأَمْرَ مِنْ عِدَّةٍ وَفَاءً أَوْ سَلَاةً قَرِيبًا كَنْ عَنْ بَعْضِ مَنْ  
لَمْ يَقْضِ الْعِدَّةَ يَتَّقِي أَنْ عِدَّةً كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ بَعْضِ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَخْتَارًا أَوْ مَقَارَفَةً وَعِدَّةُ  
الْمَخْتَارَةِ عِدَّةُ الْوَفَاءِ وَعِدَّةُ الْمَقَارَفَةِ ثَلَاثَةٌ وَعَقَاوُجُهَا طَوْلُهَا (وَعِدَّةُ حَامِلٍ بِوَضْعِهِ)  
لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَخْتَلِفَ عِدَّتُهَا (و) عِدَّةُ (مَعْدُومَةٍ وَبَعْضُ عِدَّةٍ وَفَاءً) لَمْ يَطْلُقْ مِنْ ثَلَاثَةِ  
أَشْهُرٍ (وَالْمِيرَاثُ لِأَرْبَعٍ) مِنْهُنَّ (بِقَرَعَةٍ) لِأَنَّ الْمِيرَاثَ بِالزَّوْجِيَّةِ وَالزَّوْجِيَّةُ  
فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ (وَأَنْ أَخَذَتْ جَمِيعَهُنَّ الصَّلَاحُ) وَكُنَّ مَكْلُفَاتٍ رَشِيدَاتٍ (جَازٍ  
كَكَيْفٍ مَا صَطَلْنَ) لِأَنَّ الْحَقَّ لِابْنِ دَوْدَانَ (وَمَنْ هَاجَرَ الْبَنَاتِ) مِنَ الزَّوْجِيَّةِ  
(بِذِمَّةٍ مَوْءُودَةٍ أَوْ أَسْلَمَ) أَيْ الزَّوْجَانِ (أَوْ أَسْلَمَ) أَحَدُهُمَا (وَالْأُخْرَى بِالْغَرَبِ  
لَمْ يَنْفَسَخِ النِّكَاحُ) بِاخْتِلَافِ الْخَالِ لِمَا تَقَدَّمَ وَأَمَّا اخْتِلَافُ الدِّينِ فَتَقَدَّمَ فِي تَقْصِيلِهِ (وَأَنْ  
أَسْلَمَتْ أَمْرًا وَلَهَا زَوْجَانِ أَوْ أَكْثَرَ) مِنْ زَوْجَيْنِ (زَوْجَاهُمَا قَدْ وَاحِدٌ يَكُنْ طَا  
أَنْ تَخْتَارَ أَحَدَهُمْ وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهَا) قَالَ فِي الْأَنْصَافِ ذَكَرَ الْقَاضِي عَمَلُ وَفَاقٍ (وَأَنْ  
كَانَ) تَزْوِجُهُمْ بِهَا (فِي عَقْدٍ أَوَّلٍ بِبَيْعٍ وَمَا يَسُدُّ بِطَلْقٍ وَأَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَ اخْتِيَارِ أَوْ أَمْرًا  
وَعَمَلًا) أَمْرًا (وَحَالَتَا) وَنَحْوَهُ (أَخْتَارَ مِنْهُمَا وَاحِدَةً) كَانَتْ كَاتِبَتَيْنِ أَوْ كَانَتْ  
(غَيْرَهُمَا) كَمِيرَسَتَيْنِ (وَأَسْلَمَتْهُمَا أَوْ) أَسْلَمَتْ (بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ) كَانَتْ عِدَّةً  
بِأَنَّ كَانَتْ دَخَلَ جَمَاعَةً وَرَأَى الْخَصْمَ لَمْ يَنْبِرْ وَزَهْرًا بِسَهْوٍ أَسْلَمَتْ وَعِنْدِي أَمْرًا أَنْ  
اخْتَارَ فَمَرَى الَّذِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَطْلُقَ أَحَدًا هَارَ وَاهِجَةً وَفِي نَفْظٍ قَلَّمَ دَمِي  
أَخْبَرْتُ بِمَا شِئْتُ وَلَنْ أَمْلَأَ أَمْرًا يَحْوَ زِلْزِلَةَ بِنْدَةِ نِكَاحِهِ لَمْ يَزَلْ أَسْتَعِدُّ لِمَتِهِ كَثِيرًا وَلَا أَنْ  
أَنْتَكِبَ الْكُفْرَ بِبَعْضِهِ وَأَخْبَرْتُ الْجَمِيعَ وَقَدْ زَالَهُ كَالْوَطَنِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ أَحَدًا هَارَ وَلَا مَهْرَ  
لِغَيْرِ الْمَخْتَارَةِ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ نِكَاحُ لَابَعٍ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ أَشْبَهَ زَوْجَ الْغُجُورِيِّ  
أَخْتَهُ (وَأَنْ كَانَتْ) أَيْ الثَّلَاثُ تَحْتَمُّ مِنْ أَسْلَمَ (أَوْ بَنَاتَا) وَأَسْلَمَتْ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ  
(فَسَدَ نِكَاحُ الْأَمِّ) لِقَوْلِهِ نَسَبِي وَأَهْمَاتُ نَسَبِي وَهَذِهِ أَمْزُوجَتُهُ فَتَحِلُّ فِي عَوْمِ الْأَبَةِ  
وَلَا يَحِلُّ زَوْجُ الْبِنْتِ وَحَدَاهُمَا طَلَقَتْهَا حَرَّمَ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا أَسْلَمَ فَادَّخَلَ طَلَقَهَا وَعَلَى نِكَاحِهَا  
فِي بَابِ بُولَى وَبَقِيَ نِكَاحُ الْبَنَاتِ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا (وَأَنْ كَانَتْ دَخَلَ بِهَا) أَيْ الْأَمِّ  
وَالْبَنَاتِ فَسَدَ نِكَاحُهَا أَمَّا الْأَمُّ فَلَمَّا تَقَدَّمَ وَأَمَّا الْبَنَاتُ فَلَمْ تَرِيسَةً دَخَلَ بِهَا (أَوْ) كَانَتْ  
دَخَلَ (بِالْأَمِّ) وَحَدَاهُمَا (فَسَدَ نِكَاحُهَا) لِمَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ أَسْلَمَتْ أَحَدًا هَارَ وَحَدَاهُمَا (وَأَنْ  
اخْتَارَ أَحَدَهُنَّ لِأَخْتَيْنِ نَحْوَهُمَا) كَالْمَرْأَةِ وَعَمَلًا وَحَالَتَا (لَمْ يَطْلُقْ) أَيْ الْخُفْرَةَ (حَتَّى  
تَقْضِيَ عِدَّةَ أَخْتَيْهَا) وَنَحْوَهُمَا لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَعَهَا فِي رِسْمِ نَحْوِ أَخْتَيْنِ (وَكُنْتُ إِذَا أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ  
أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ) فَذَمُّهُ مَعَهَا فِي أَكْثَرِ مِنْ رِسْمِ أَرْبَعٍ (مَنْ كُنْ ثَمَانَةً وَاخْتَارَ  
أَرْبَعًا وَفَارَقَ الْبَقِيَّاتِ) لَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنَ الْخُفْرَاتِ حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّةَ الْمَقَارَفَاتِ أَوْ عَمَلًا  
يَتَّقِي كُلَّ نَفْسٍ عِدَّةً وَاحِدَةً مِنَ الْمَقَارَفَاتِ فَلَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنَ الْخُفْرَاتِ (وَأَنْ كُنْ  
تَحَابَرُوا فِي أَحَدَاهُنَّ) وَأَسْلَمَ أَرْبَعًا (لَمْ يَطْلُقْ) ثَلَاثَ مِنَ الْخُفْرَاتِ وَلَا يَطْلُقُ الرَّابِعَةَ  
حَتَّى تَقْضِيَ عِدَّةَ الْمَقَارِفَةِ وَأَنْ كُنْ سِتَ قَفَارٍ لِمَتَيْنِ فَلَمْ يَطْلُقْ ثَنَيْنِ مِنَ الْخُفْرَاتِ وَادَّ  
أَنْقَضَتْ عِدَّةَ أَحَدِهِنَّ لِغَيْرَتَيْنِ فَلَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً مِنَ الْخُفْرَاتِ (وَأَنْ كُنْ سَبْعًا فَفَارَقَ ثَلَاثًا  
فَلَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً فَقَطْ مِنَ الْخُفْرَاتِ وَكُلَّمَا تَحْتَمُّ عَنْ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَقَارَفَاتِ فَلَمْ يَطْلُقْ وَاحِدَةً

الفسادة وهو ما يصح معه النكاح  
 ضربا (أو) إن قسم لها (أقل)  
 من ضربتها (أو) إن بشرط  
 عدم وطء (أو) إن بشرط أحد  
 عدم وطء ونحوه كعزله  
 عنها أو أن لا يكون عندها في  
 الجمعة إلا ليلة أو شرط لها النحر  
 دون الليل أو شرط على المرأة  
 أن تنفق عليه أو أن تعطيه شيئا  
 (أو) شرطه (أو) أن يفرج عينا  
 أنفق (أو) شرط (أو) خيار في عقد  
 (أو) شرط خيار في (مهر أو) شرط  
 عليه (إن شاء) (به) أي المهر (في)  
 وقت كذا والأقل نكاح بينهما  
 (أو) شرطت عليه (إن سافرها)  
 ولو لحق (أو) أن تستدعيه وطء عند  
 إرادتها أو أن تأسر نفسها (إليه) أو  
 مدة كذا ونحوه كأنفاقه عليها كل  
 يوم عشر دراهم (فيصح النكاح  
 دون الشرط) في هذه الصور كلها  
 لما قلناه لمقتضى الصدق لضعفه  
 إسقاط حقوق غيب بالعقد  
 قبل إفساده كإسقاط  
 الشئ مع شفعته قبل البيع  
 وأما العقد نفسه فيصح لأن هذه  
 الشروط تعود إلى معنى زائد  
 في العقد لا بشرط ذكره فيه  
 ولا بضرب المجهول فلم يطله  
 كشرط صدق محرمة ولا أن  
 النكاح يصح مع المجهول  
 بالعوض فجاز أن ينسحق  
 الشرط الغنم كالفتى (ومن  
 طلب في شرط خيار وقع)  
 طلاقه فهو ومن أهله في  
 محله وله الشرط

فصل وإن شرطها كأي  
 الزوجة (مسألة أو قبل) أي  
 قال الولي لزوج (زوجتي)  
 هذه المسألة أو ظن

من المختارات وإن أسلم) الزوج (فلهن) أي قبل إسلامهن تحتها ومن أكثر من  
 أربع (ثم طلقهن قبل أن تنصه عنهن ثم أسلمن بعد هاتين أو طلاق لم يقم بين) لأنهن  
 قدن بمجرّد إسلامه فلا يلحقهن طلاقه (وله نكاح أربع منهن) في الحال (وإن سكت  
 وطئهن) حال الوقت (تبتنا له وطئ غير نسائه) فيسقط ويحبس مهر المثل  
 حيث لم يسكن حتى انقضت عدته (وإن آلى منهن أو طاهر أو سقى) هن بعد  
 إسلامه ولم يسكن حتى انقضت العدة (تبتنا إن ذلك في غير زوجة وحكمه حكم ما لو خاطب  
 بذلك أجنبية) لأنهن قدن منه بمجرّد إسلامه في هذه الحالة وإن أسلم ثم طلق الجميع قبل  
 إسلامهن ثم أسكن في العدة أمر أن يختار أو يما منهن فإذا اختارهن تبتنا لطلاقه وبقين  
 لأنهن زوجات ويعتد من حين طلاقه وإن ألقاها بختاره لغيرهن ولا يقع بين  
 طلاقه وله نكاح أربع منهن إذا انقضت هذه المطلقات لأن هؤلاء غير مطلقات والفرق  
 بين هذه وبين ما إذا طلقهن بعد إسلامهن لأن طلاقهن قبل إسلامهن في زمن ليس له  
 الاختيار فيه فإذا أسلمن تحدد له الاختيار بحيث يحد بعد إسلامهن طلقهن وله الاختيار ويصح  
 طلاقه اختارها وقد أوقفه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرنا إلى القرعة لتساوي  
 الحقوق (فإن أسلم بعضهن في العدة تبتنا لنكاحه ووجه وقوع طلاقها كان وطئها) أي  
 وطئها بعد الطلاق (وطء المطلقة) فإن كان الطلاق رجسيا كان رجعة وإن سكت  
 باثنا وطئها شبهه بنكاحها بمهر المثل (وإن كانت المطلقة غيرها) أي غير الموطوءة  
 (فوطئها وطء لأمراته) لأنني عليه به (وكذلك إن كان وطئها قبل طلاقها) فهو  
 وطء لأمراته لأنني عليه به (وإن أسلم قبلهن ثم طلق الجميع) قبل إسلامهن (فأسلم  
 أربع منهن أو) أسلم (أقل) من أربع (في عدته) ولم يسلم البواقي فبقيت الزوجة  
 في المطلقات (لأنهن لم يتجاوزن أربعاً) (ووقع الطلاق بين) لأنهن محله (فإن أسلم  
 البواقي) بعد عدته (فله أن يزوجه منهن) إلى أربع لأنهن لم يطلعن منه  
 ففصل وإن أسلم زوجته أمه أو أكثر من أربع أو أقل (فأسلمن معه أو) أسلمن  
 (في العدة) إن كان دخل بين (وكان في حال اجتماعهم على الإسلام من يصل له نكاح الأماء)  
 وإن كان هادماً الطول خائف العنت (استأمره من واحدة إن كانت تعفه والا) بأن لم تعفه  
 الواحدة (اختار من يعفه) من ثنتين (إلى أربع) لأنهن باية الجميع (والا) أي وإن لم  
 يكن من يباح له نكاح الأماء حال اجتماع إسلامهم (فسكن كاحون) ويمكن له أن يختار لأنه  
 لا يجوز زناؤه العقد عليها حال الإسلام فربما علك اختيارهما كالمعدة وإن لم يسلم إلا العدة  
 انفسخ نكاحهن وإن سكت كتابات (وإن أسلم) الزوج (وهو موسر) أو غريب خائف  
 العنت (فسلمن) أي الأماء (حتى أعسر) أو خاف العنت (فله الاختيار منهن)  
 من يعفه لأن شروط النكاح انما تنطبق في وقت الاختيار وهو حال اجتماعهم في الإسلام  
 (وإن أسلم وهو موسر) خائف العنت (فلم يسكن حتى أسير) أو زال خوف العنت (لم يكن  
 له الاختيار منهن) اعتباراً بحال اجتماعهم في الإسلام كاتقدم (وإن أسلم بعضهن وهو  
 موسر أو) أسلم (بعضهن وهو موسر) خائف العنت (فله الاختيار عن اجتماعهم) إسلامه  
 وإسلامهن وهو موسر) خائف العنت لأنهن اجتماعن معه في حال يجوز زنيه ابتداء نكاحهن  
 (وإن أسلم ثم) أسلمت واحدة من بعده ثم عتقت ثم أسلم البواقي فله الاختيار منهن بشرطه  
 وهو أن يكون حال اجتماعهم عام الطول خائف العنت لأن العبرة بحال الاختيار كما  
 تقدم وحالة اجتماعه في الإسلام كانت أمه فلم تغيز إلى البواقي (وإن أسلم ثم) عتقت

الزوج في العقد (في عيب)  
عن الزوجة (لا يفسخ به)  
لنكاح) كشرطها سمعية أو بصيرة  
(فبانت عطله فله) أي الزوج  
(الخيار) لا بشرط صفة  
مقصودة ففانت أشبه  
مالو شرطها حرة فبانت أمه  
ولاشئ عليه أن فسخ قبيل  
الدخول بعده رجوع بالفسخ  
على الفاروكذا لو شرطها  
حسنا غبات شيئا أو مريضا  
فبانت سوداء أو طلبة  
فبانت قصيرة أو ذات نسب  
فبانت دونه لأن ظن ذلك  
ولم بشرطه (لا) خياره  
(أن شرطها كتابية أو أمه  
فبانت مسلمة أو حرة) أي  
شرطها كتابية فبانت مسلمة  
أو أمه فبانت حرة لا بشرط  
خيرتها (أو شرط) في الزوجة  
(صفة فبانت) الزوجة (أهل  
منها) أي أعلى من النسبة التي  
شرطها فبانت له ما قدم  
(من تزوج أمه وظن) أنها  
حرة الأصل لا عتقة (أو)  
تزوج امرأة (و) شرط أنها حرة  
فولدت منه مع جهل بربها  
(فولده حرة) لا عتقة حرة به  
باعتقاده حرة أمه (ويفدى)  
أي يلزم الزوج أن يفدى  
(مولود) له من زوجته الأمه  
أن يغربها (حيا) وقت  
يعيش مثله لقضاء عمره وعلى  
وأن عباس ولأن الولد غشاء  
الأمه الملوكة فبأنه أن  
يكون مملوكا أمهها وقدفوت  
رته باعتقاده الحرة فبأنه  
ضمنه كالزوجة حرة بفعله

ثم أسلمت ثم أسلمن) أي البواقي من الأمانة تبين أن الأولى أن كانت تصفه (أو) أسلم ثم  
(عتقت ثم أسلمت) تبين من ههنا أن كانت تصفه (أو عتقت بين أسلامها  
واسلامه) كان أسلمت ثم عتقت ثم أسلم (تبين الأولى) وهي العتقة (أن كانت تصفه)  
لأنه مالك له صحره فبأنه وقت اجتماع أسلامها واسلامه فلم يبع له الأمانة (ولا) أي وإن  
لم دفعه العتقة إذن (اختار من البواقي معها من تصفه) من واحدة وبنتين أو ثلاث لو جرد  
المساجدة حيث كان مدام الطول (وأن أسلم) حرة (وتصحره أو أمه فبانت الحرة) في عدتها  
قبلهن) أي الأمانة (أو بغيره) أن تصح نكاحهن وتبينت الحرة أن كانت تصفه (لا) كادر  
على الحرة التي تصفه فلا يختار عليها أمه (هذا) الحكم (أقاله) يعتق ثم أسلمن في العدة  
فان اعتقن ثم أسلمن في العدة فبأنهن كالحرائر) فله أن يختار منهن أربعا وإن اعتقن  
أو بعضهن بعد أسلامه واسلامهن لم يؤثر لأن الاختيار في ثبوت الاختيار بحال اجتماعهم  
في الإسلام وأن أسلمت الحرة تصحر دون الأمانة نكاحها وانقطعت عصمتها وبعدها عدتها  
من ذلك وأن أسلم الأمانة دون الحرة ولم تسلم الحرة حقها انقضت عدتها بابتها بخلاف الدين  
وله أن يختار من الأمانة بشرطه لأنه لم يقد على الحرة وليس له أن يختار من الأمانة قبل انقضاء  
عدتها الحرة لا لأن الأمانة عدم أسلامها في عدتها أو لأن في الحرة ثلاثا في عدتها لم تسلم في عدتها  
لم يقع الطلاق لأننا بينا أن النكاح انقضى باختلاف الدين وأن أسلمت في عدتها تبين وقوع  
الطلاق (وأن أسلم عتقته أمه فبأنه أسلمن) (في العدة) بعد الدخول  
(ثم عتق أولها) أي أوله بقى (اختار) الصدم من الأمانة (تنتين) لا بد حال اجتماعهم  
على الإسلام كان بعد جيلولة الاختيار من الأمانة فبانت حرة أمه (فأد أسلم) الصدم  
(وعتق ثم أسلمن) في العدة اختار ما بعده أو بع شرطه (أو أسلمن ثم عتق ثم أسلم  
اختار ما بعده إلى أربع بشرطه) وهو أن يكون مدام الطول خائفا لعنته لأنه في حال اجتماعهم  
في الإسلام كان حرقا بشرطه في حقه بشرطه في حق الحرة وبثبته ما ثبت للحر (ولو كان  
نصته) أي الصدم (أراد فأسلم واسلمن معه) أوفى العدة بعد الدخول بين اختار منهن  
تنتين (لم يكن الحرة) التي عكسها (خيار الفسخ) لأنهن رضين به بعد ما كافرا  
فبعد أسلام الأولى

كتاب الصدقات

بفتح الصاد وكسرها ويقال صدقة بفتح الصاد ومن ادال وصدقة وصدته يسكون الدال فهما  
مع ضم الصاد وفهما وله أسماء الصدق والصدق والمهر والخلعة والفرصة والاجر والصلاتي  
والعقر والحبا وقد فلتت منها ثمانية في بيت وهو قوله

صدقاتهم مرسلة وتفرقة • • • وأجر ثم عقر عاتق

يقال صدقت امرأة مرسلة أو لا يقال أمه نزلت في المفسر والشرع وانما به وهو  
مشروع بالكتاب والسنة والاجماع ويستغنى على أدلة مشروعيته (وهو) أي أن صدقات  
(أنه في النكاح) سواء هي في الصدق أو فرض بعده نكاحها أو لم يكن (وفجره)  
أي نحو النكاح كوطء الشبهة ولز الأمانة أو مكره (وبين تحفه) أي الصدق لقوله عليه  
الصلوة والسلام أعظم النكاح بركة أسير مؤنة زواجه أحد وفيه ضعف وقيل عز لثبوت  
صدقات النساء ولو كانت مكره في الدنيا أو تنوى في الآخرة كالأولاء كما يروى عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رواه أبو داود وترمذي والنسائي رحمه (و) تن (تسبغ في العقد) لأنه

يفديه (بقيته) لأنه حيوان وكل الحيوانات متقومة (ومولده) قضى به عمره على ابن عباس لأنه محكوم بحرية عند

انحصرة (فإن كان) الزوج  
(من لا يحصل له نكاح الاماء)  
بان كان حراً واحداً طويلاً  
أو غير خائف العنت (ففرق  
بينهما) فلهذا يظهر بطلان  
النكاح لنفسه شرطه وكذا ان  
كان تزوجها بغير إذن سيدها  
وبحره (والا) بان كان ممن  
يصل له نكاح الاماء (فلهذا  
التمييز) بين فسخ النكاح  
والفسخ عليه لانه عقد قد  
غرقه أحد الزوجين بصرية  
الأخر أشبهه بكماله (فإن رضی  
بالفسخ) معها مع ثبوت زواجها  
بالبينة فاما ان أقرت لثان  
بالزق لم يقبل قولها في زوجها  
فصلان أقر ما زل النكاح  
هنا و ثبت حقا على غيرها  
أشبه ما لو أقرت على غيرها  
(فأ) حملت و (ولدت)  
عند الزوج (بعد اثبوت  
وقتها) وهو (دقيق) لرب  
الأمة لانه من غناها (وان كان  
المحرور) بالأمة بان ظن  
أو شرط له (عبداً فولد)  
منها (حر) لانه وطئها معتقداً  
حر بها أشبه الحر وعقد الزوج  
الولي في أمه خاصة ولا عبودية  
بالأب يدل ولداً من الأمة  
ولداً للمد من الحره وهما قان  
حرين رقيقين و (ينبغي) أي  
يفدى العبد ولده من مفرها  
بقيته (بوه ولادته) حياً (إذا  
عشق لتلقه) أي الفداء  
(بنمته) لانه فحوت وقته  
باعتقاده الحره وقوله ولادته  
فالحان فتعاقب الفداء بدمته  
(وبرجم زوج) حراً كان  
أوعداً (بنفاه) غرمه على من غرموا ان انصاره أجبنا قضيه بعمرو على وابن عباس

(على من غره ان كان) الفارة  
(اجتبا) لانه من له سلامة  
الوطه كما من له سلامة الولد  
فكبار جمع عليه بنية الولد  
كذلك يرجع عليه بالمهر وكذا  
اجرة انتفاعها ان غرهها  
(ان كان) الفارة الزوج  
(سيدها ولم تنق ذلك) بان  
لم يكن النفر بل فقط حصل به  
لغيره (أو) كان الفارة  
لزوج (اباها) أي الزوجة  
نفسا (وهي مكانة فلامره)  
أي سيدها اذا كان هو الفارة  
(ولا) مهر (ها) أي  
المكاتبه ان كانت هي الفارة  
لانه لا فاقمق ان يجب لاحدها  
ما يرجع به عليه (ولدها)  
أي المكاتبه من زوج غره  
بهرتها (مكاتب) ولا التفريق  
تعلما (يفرمه أبو قيمها)  
ان لم تكن هي الفارة لانه  
عليها يرجع ما غرهه على من  
غره (ون كانت) الزوجة  
الفارة (فنا) أو مدبرة  
أوام ولم يسقط مهرها  
ويفرمه ولدا مولدها لسيدها  
ويقوم ولدا مولد كاه قسن  
(وتلقا) ما غرهه لسيدها  
(برتها) ففرم سيدها بين  
قد تم بالاول من قيمتها وان غره  
أو يفرمها ان لم تكن أم ولد فان  
اختار فداها بغيرها سقط  
قدرها من الزوج ما عليه لانه  
لا فاقمق في ابها عليه ثم رده  
اليه وان اختار تسليمها لغيرها  
واختار له (والعتق بعضها)  
اذ قصرت زوجها بغيرها  
(يجب لها بعض) حسن  
مهرها بقدر بغيرها (نسقط)  
(ولدها) أعتق بعضها (بهر)

تسدر تسليمه فرجع الى قيمته كالأو كان يسهه قاسم حتى (فأراه ما بقيتمه ممكان شره  
لم يلزمها قوله) لانه نفوت عليها الفرض في عتقه (وكل موضع لا تصح فيه التسمية أو خلا  
العقد من ذكره في الفريض وبقي يجب المهر المثل بالعقد) لأن المهر لا تسلم الا  
ببدل لمسلم البذل وقدره الفرض فوجب بدله كالأو بأعده سلمه فتلقت عند المشتري  
(وان أصدرها تعليم أو ابوابه) تعليم (حديث أو) تعليم (من شعر صراح أو أدب  
أو صفة أو كرامة أو ما يجوز أخفا لاجرة على تعليمه وهو معين مع) لانه يصح أخذ الاجرة على  
تعليمه بخلاف ان يكون صداكا كمنافع الدار (حتى ولو كان لا يحفظه ويتعلمه ثم يعلمها) لانه  
بذلك يخرج من عهد ما وجب عليه (وان تعلمت) أي تعلمت ما أصدرها تعليمه (من  
غيره) لزمته اجرة التعليم (أو قدز عليه تعليمها) بأن أصدرها تعليم خياطة فتقدر (لزمته  
اجرة التعليم) لانه لما قدر الوفاء الواجب وجب الرجوع الى بدله (وان علمها) ما أصدرها  
تعليمه (ثم نسبها) أي الصفة التي عليها اباها (فلا تثنى عليه) لا تقدرها (وان  
لقتها الجميع) وكما التفتاشا أنسب لم يتبدل ذلك تعليمها لان العرف لا يبعد تعليمها (وان ادعى  
الزوج أو علمها وادعى ان غرهه علمها قال قولها) لان الأصل عدمه (وان جاهد  
غيرها يعلمها ما كان يريد يعلمها) لم يلزمه لان السحق عليه العمل فيعين لم يلزمه ما قامه في  
غيرها كما لو استأجره فبطلت فواته بغيره ولا ياتعلم في مختلفون في التعليم واختلافا  
كثيرا (أو انما يغره يعلمها لم يلزمه قوله) لان العمل يختلفون في التعليم وقد يكون  
ما غرض في التعليم منه لكونه زوجا (وان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمه فطعمه  
نصف الاجرة) أي نصف اجرة مثل تعليم ما أصدرها تعليمه لانه قد صارت اجنية  
منه فلا يضمن في تعليمه الفتنه (و) عليه بطلانها قبل التعليم (وبعد الدخول كاه)  
أي كل الاجرة لاستقرار ما أصدرها ما الدخول (وان كان) طلقها قبل الدخول (بعد  
تعليمها رجع عليها نصف الاجرة) لان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق  
والرجوع بنصف التعليم متقدر فوجب الرجوع الى بدله وهو نصف الاجرة (ولو حصلت  
لغيره من جهتها) قبل الدخول يوجب نصف التعليم (رجع عليها الاجرة كاملة) لتقدر  
لرجوع التعليم (وان أصدرها تعليم شيء من القرآن لم يصح) الا صداق لان  
الفروج لا تنبأح بالمال لقوله تعالى ان تنفوا ما مالكم ومن لم يستطع منكم طولا والطول  
المال ولا تعليم القرآن قرية ولا يصح ان تكون صداكا كالصوم وحديث  
المهوية قبل معناه زوج حثكها الاك من اهل القرآن كزوج اباطمة على اسلامه  
فروى ابن عبد البر باسناده ان اباطمة أتت مسلم فخطبها قل ان يسلم فقاتلت أزواجك  
وأنت تعد خشية فخطبها عبد بن فلان ان أسلمت تزوجت بك قال فأسلم اباطمة فزوجها  
على اسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل ان يكون حصا بذلك الرجل  
ويؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج غلاما على سورة من القرآن ثم قل لا تكون  
بعدك مهر او اراد سعيد والغزوى (وان أصدرها تعليم التوراة والانجيل أو شيء منهما  
لم يصح ولو كانت المرأة كتابية أو) كان (الصديق كتابيا لانه) أي المذكور  
من التوراة أو الانجيل (مدرج بعد محرره فهو كالأو أصدرها محررا) ولما مهر المثل  
(واذا تزوج ناسيها واحد) صح ونسب بينهن على قدر مهرتهن (أو حالهن بعض  
واحد صح) لان الموضع ما جلد مملوك فلم تؤثر جهالة تفصله ككراهة أربعة أعبد  
بعض واحد (ونسب بينهن على قدر مهرتهن) لأن الدقة اذا وقعت على شيئين  
ما وجب لها لما تقدم ويجب باقيها لالتا بقية ونظريتها في خبر سيدها ككاملة (ق) (ولدها) أعتق بعضها (بهر)

من سيد وزوجه مكاتبه  
 وبهينة ( مطالبة غار )  
 زوج ( ابتداء ) تصادون  
 مطالبة الزوج ( والناظرين  
 علم رها ) أي الزوجة أروق  
 بعضها ( ولم يبينه ) للزوج  
 بل أي بما يوجه حرها كما  
 أوضحته في شرح الاقتناع  
 ( ومن تزوجت رجلا على أنه  
 حرا ونظنه حرا فإن هذا فلها  
 اختياران مع النكاح ) بأن  
 كلفت شرط وطهوان بأذن سيده  
 لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة  
 العقد كالزوج أمه في انهاره  
 فان اختارت الفسخ لم يصح  
 الى حكم حاكم كمن عتقت تحت  
 عهد وان اختارت امضاءه  
 فلا وليا له الاعتراض عليها ان  
 كانت حرة لعدم الكفاءة وان  
 كانت أمه فلها الخيار بالصلاته  
 اذا ثبت الخيار له اذا غرر بأمه  
 ثبت لأمه اذا غرر ببد ( وان  
 شرطت ) زوجة في زوج  
 ( صفة ) ككونه نسبا أو عتقا  
 أو جلا ونحوه ( فإن أقل )  
 مما شرطته ( فلا فسخ ) لها  
 لانه ليس يعتبر في صحة النكاح  
 أشبه شرطها طهونه أو قصره  
 ( الا بشرط حرية ) أي اذا  
 شرطته حرا فإن عدا فلها  
 الفسخ كما كانت أمه وعتقت  
 تحت عهدا أولى وكذا شرطها فيه  
 صفة فيخلل فقهها بالكفاءة كما  
 ذكر ما بين نصر الله وجزءه في  
 الاقتناع

فصل وان ( أي ولا مئة  
 وبهينة ) عتقت كل ما تحت  
 رقبته انه انسخ ) حكاه ابن

مخاني الفقه وجب تصديق الموضع بينهما بالقيمة كالروبايع شعبا وسيفا ( ولو ) تزوجوا  
 أو طعنوا على عوض واحد ( قال يمين على عدد من ) لانه أضافه اليهن إضافة  
 واحدة فكان يمين بالسيوف ( فان تزوج امرأتين بصدائق واحدة ونكاح أحدهما  
 فسد لكونها بحرمة قطعية فمن مع نكاحها حبسها من المسمى ) كالومع النكاحان ( وان  
 جمع بين نكاح وسبع فقال زوجنا باني وبعتك داري هذه بألف مع ) كل من النكاح  
 والبس ( وتقطعت الألف على قدر مهر مثلها وقيمة الدار ) وتقدم في البيع ( وان قال  
 زوجتك ابني واشترت منك عبدك هذا بألف فقال بعتك وقلت النكاح صح وبقطعت  
 الألف على قدر قيمة العبد ومهر مثلها ) كاتى قبلها ( فان قال زوجتك ) ابني أو نحوها  
 ( ولا هذا الألف يالئن لم يصح لانه كدعوى ) ودرهم بعد دعوى ودرهم لانه يسير وبي بهينه  
 ومع أحدهما من غير جنسه وانظر هل يبطل النكاح أو التسمية فيصح ولها  
 مهر المثل

فصل وبشرط أن يكون الصداق سلوما كالتمن ( لان الصداق عوض في حق معاوضة  
 فاشبه التمن ) ولان غير المعلوم مجهول لا يصح عوضا في البيع فلم يصح تسميته كالهرم ( فان  
 أمدها دارا غير معينة ) لم يصح ( أو ) أمدها ( دابة ) صممة ( أو ) أمدها  
 ( عبدا مطلقا ) بأن لم يعبه ولم يصفه ولم يقل من عبده لم يصح ( أو ) أمدها ( شيئا  
 معلوما كان ) يزوجها على ما ذكره غيره ونحوه ) كالذي يتبعه عبده ( أو ) أمدها  
 ( مجهولا كمنعه وما يحكمه أحد الزوجين أو ) ما يحكمه ( زيدا أو ) أمدها ( مالا  
 منفعته فيه ) كالخشاف ( أو ) أمدها ( مالا قدره في تسليمه كالطير في الهواء أو السيل  
 في الماء وما لا يقبل ماله كقصر حوزة وصية ومنفعة لم يصح ) إلا صدائق لعمالة أو الغرر  
 أو عدم التمول ( ويجب أن يكون له ) أي الصداق ( نصف ) بقول عادة وبذلك العوض  
 في مثله عرفا ) هذا معنى كلام الخري وتبعه ابن عقيل في النصول والموتى والشارح لان  
 الإطلاق يوجب في قبيل الدخول فلا يبقى للزوجة إلا النصف ذهب ابن بتي لها مال تنفع به قال  
 الزركشي وليس في كلام أحد هذا الشرط وكذا في كثير مما صحت بالغ ابن عقيل في هذه كلام  
 له من زوال الصداق بالعملة والتمرة التي ينبت مثلها ولا يعرف ذلك انتهى وما ذكره الزركشي عن  
 أكثر الأصحاب هو ظاهر ما قدمه المصنف أول الكتاب من قوله وان قل ( والمراد ) بوجوبه  
 أن يكون له نصف يتولى ( نصف القيمة لا نصف من الصداق فانه قد يصدفها ما لا ينقسم  
 كسب ولو نكحها على أن يحجب المصنف التسمية ) لان الجملان مجهول لا يوقف له على حد ( ولا  
 بشرط جهل بسيرة ولا غرر بوجوهه ولا بتقدم في الباب ) من جهة تسمية الأبق  
 والنصوب ودين أسلم والمبيع قبل قبضه ولو مكلا ونحوه ( وان أمدها عبدا من عبده )  
 مع ( أو ) أمدها ( دابة من دوابه ) يعني فرسا من عبده أو مئلا من بشاة أو حمارا من  
 حميره مع ( أو ) أمدها بقرصا ( من قصاصه ونحوه ) كدعوى من خواتمه ( مع ) ذلك ( لان  
 الجملة له يبيعه ولو لها أحدهم ) يشرح ( بقرعة تصا ) نقله مهنا لانه اذا صح أن يكون صداقها  
 امضقت واحدا غير معين فوجب القرعة لتمييزه كما لو اعطى أحد عبده ( وان أمدها  
 عبدا موصوفا ) بتمت ( مع ) لانه يجوز أن يكون عوضا في البيع والصيغة معتزلة معتزلة  
 انه بين ثم زن يكون حدا ( فان جاءه بعبته أو صدقها عبدا أو طامها بعبته أو خالته  
 على ذلك لسته فعبته بعبته لم يلزم ما قبل ) لان المداق حق بعقده معاوضة فلم يلزم أخذ  
 قيمة كالمسافر وكالو كان عينه ) تبه ) قال في التمر الوطمن العبد السندي لان الاعلى

التمن وابن عبد البر وغيرهما جاعلان كالحرا وهو قول ابن عمر وابن عباس لانها كانت



حاروا بالاسنى فقد روى عنها  
القبس من محمد وعروا زوج  
بريرة كان عبدا أسود لبي  
الغيرة يقال له فميت دواه  
الغيرة وغير موما أخص بها  
من الأسود لانها ابن أخيها  
وابن أختها وكذا قال ابن عباس  
كان زوج بريرة عبد الأسود  
لبي الغيرة يقال له أنفب رواه  
الغيرة وغيره قال أحمدنا ابن  
عباس وعائشة كالا فزوج  
بريرة انه عبد رواه علماء المدينة  
وعلمهم وأذروى أهل المدينة  
حدثنا وعروا له فهو امع في  
واقعا يصح انه من الأسود  
وحده قال والقدر صحيح فلا يسخ  
بالخفاف فيه والفرقة اختلاف  
والسد لا اختلاف فيه ويضاف  
الحرا عبد لان عبد ناقص فاذا  
كسب عنه تضررت بقاها عنده  
بخلان الحس (والا) بأن لم  
تتق كلها تحت رقبتي كله بأن  
هتقت بعضها أو هتقت تحت  
حرا وبعض فلا يسخ (أو هتقا)  
أى الزوجان (عما) بأن  
كانا لو احده فاعتهما بكلمة  
واحدة أو كانا لا تتسفن فكل  
احدهما الآخر أو كلا واحدا  
فاعتهما بكلمة واحدة (فلا)  
فسخ لان لم تتق كلها تحت  
ورقتي كله (فتقول) الشقة  
ان اختارت الفسخ (فميت)  
نكاحي أو اختارت نفسي)  
أو اختارت فراقه (و) قولها  
(طلقتها) أى طلقت نفسي  
(كناية عن الفسخ) فنيسخ  
به نكاحها ان نوب به الفرقة لانه

التركي والروى والأسفل الزمعي والبخاري والوسط السدي والنسوري (وان أسدقها عتق  
أمته مع) لان لها فيه فائدة وتوفا ما يحصل لها من ثواب العتق (وان أسدقها مطلق  
امراة له أخرى وان يجعل اليها مطلقا فخرته الى سنة) مثلا (لم يصح) لقوله تعالى ان  
نبتوا بأموالكم وقوله عليه الصلاة والسلام لا تسئل المرأة مطلقا اختاروا عن عبد الله بن عمرو  
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجل رجل أن يتكح امرأة مطلقا أخرى (وكالو أسدقها  
خراؤها ممرتها) لفساد النكاح (وان تزوجها على ألفان كان أبوها لحياءا والفسخ  
ان كان) أومها (ميتا لم يصح) لانه ليس له في موت أبيها غرض صحيح وربما كانت حالة  
الاب غير معلومة فيكون مجهولا (وان تزوجها على ألفان لم تكن له زوجة) أوسرية  
(وان لم يخرجهما من دارها أو بلدها) على (الفان كان له زوجة) أوسرية (أو ان  
أخرجها) من دارها أو بلدها (صح) لان خلو المرأة من ضرة أوسرية تقاربها وتضييق  
عليها من أكبر أغراضها المقصود وكذا انما أوقاف دارها أو بلدها بين أهلها وفي وطنها  
ولذلك شفع صدقاتها لتصل غرضها وتزيل عند قواها (وذا قال) السدي (أسدقته  
أعتقني على أن تزوجك فاعتقته) عتق ولم يلزمه شيء (وأما) له ابتداء (أعتقك  
على أن تزوجني عتق ولم يلزمه شيء) لانها اشترطت عليه شرطها هو في لفظ يلزمه كالو  
شترطت عليه أن يتبدها فان لم يقبلها ولان النكاح من الرجل لا عوض له بخلاف نكاح المرأة  
ومن قال لا تحرق عتقك عني على أن تزوجك انبني فاعتقه على ذلك لزمه فبمته يقتضيه ولا  
يلزم القائل أن تزوجها بمته فاعتق عتقك على أن يبعك عدي (وأما فرض) أى سعي  
(الصدقات) في العتق (والمطلق) فله يقبله لول ولا تأجيل (صح يكون) الصدقات  
(حالا) لان الأصل عدم الأجل (وان فرضه) مؤجلا (أو) فرض (بعضه) مؤجلا  
الى وقت معلوم أو الى أوقات كل زمن من الوقت معلوم مع ذلك لانه قد مضى مع ما مضى  
ذلك فيه كالثمن (وهو الى أحله) سواء فارقها أو اشأها كسائر الحقوق المؤجلة (وان  
أحله) أى الصدقات (أو) أجل (بعضه) لم يذكر محمل الأجل مع تصاويعه للفرقة  
النسائية فلا يصلح مهر الرحمة الا باقتضاء ههنا) قال أحمد اذا تزوج على المأجل والأجل  
لا يصلح الا عتق أو فرقة لأن كل لفظ معطوف يحمل على المرف والمرف في الصدقات ترك  
المطالبة الى حين الفرقة بالموت أو البتة فعمل عليه يصير حينئذ معلوما بذلك فان جعل  
أحله فمجهوله فكفدوم بدم يصح التأجيل لجهالته وانما يصح المعاق لان أحله للفرقة يحكم  
المادة وقد مضى ههنا من المادة كالأجل ولم يسنه في مجموعنا في الشرح فحصل  
أن تعطل التمهين ويحتمل أن يطل التأجيل ويحل انتهى قلت الثاني هو قياس ما تقدم في  
من المبيع

في فصل وان تزوجها على خراؤها برأول مفصوب مع النكاح لانه لو كان عوضه  
بعضها كان بعضها واجب أن يصح وإن كان عوضه فاسدا كالألو كان مجهولا ولانه عقد زهول  
بجهالة العوض فلا بد بغيره كالعلم ولان فساد العوض لا يز يدعي عدمه ولو عدم كان  
النكاح صحيفا فكذا اذا كان فاسدا (ولها مهرها) لان فساد العرض يقتضي رد عوضه  
وقد فات ذلك لفساد النكاح فغير رد قيمته وهو مهر المثل ولان ما يضمن بالمعق لفساد  
اعتبرت قيمته بالغة ما لم يمت كالبيع كمن اشترى شاة ثم فسد فقبض المبيع وتلف في يده  
(وان تزوجها على عدي بهينة فظنه ملو كاله فخرج حرا) فلها قيمته (و) خرج (مقصوبا  
فلها قيمته يوم العقد) لان المدة وقع على الشاة فكان لها قيمته ولانما رضىت بما سعى لها  
يؤدى معنى الفسخ ففعل كونه كناية ههنا كالكتابة بالفسخ عن الإطلاق وليس فسخه نكاحها ان نوب به الفرقة طلاقا لحديث

يوحىء منها ما يلى على (رضا)  
 بالمقام مع روى عن ابن عمر  
 وأخته حفصة تدعى أوى داود  
 أن بريرة عتقت وهى عند عتقت  
 عبد الله بن جندب فها النسي  
 صلى الله عليه وسلم وقال طهارة  
 ترك فلا خيار لك وقال ابن  
 عبد البر لا لأى من حر وحفصة  
 غنا لقامن العصابة (ولا يحتاج)  
 نفوذ (فضمها لملك حاكم)  
 للإجماع وعدم احتياجه  
 لإجهاه كالأدب السبب فى البيع  
 بخلاف خيار العتق فى الكاح فانه  
 محصل اجتهاد فافترى على حكم  
 الحاكم كالفسخ لا العسار (فان  
 عتق) زوج عتقة (قبل  
 فسخ) بطل خيارها لزال  
 عليه وهى الرق (أو مكنته)  
 أى الرقيقى العتقة (من  
 وطئها أو) من (مباشرتها  
 ونحوه) كملتها (ولو جاهدته  
 عتقها أو) جاهدته (ملك الفسخ  
 بطل خيارها) لحدث الحسن  
 من عمرو بن أمية قال سمعت  
 راجدا يحدثون عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا عتقت الامه  
 فهى بالخيار ما لم يطأها ان  
 شاءت فارتقت فان وطئها فلا  
 خيار لها واه أحد ولما تقدم  
 فى حديث أبى داود من قوله فان  
 قربك فلا خيار لك وروى مالك  
 عن نافع عن ابن عمر ران لها  
 اختيار ما لم يجسوا يجوز لزوجها  
 وطؤها بغير عتقها مع عدم علمها  
 به (وليفت نسع أو) يفت  
 دونها اذا لم يطأها) أى تم لها  
 نسع سنين الخيار (وبخونه اذا  
 عتقت اختيار) لانها ماصار  
 لها صفة تركل منها حكم وكذا

تسلمه مجتمع لكونه غير قابل له حدا فوجبه الانتقال الى قيمته وم العقد لا يبادل ولا  
تسحق مهر المثل لعدم رضاه وان اصدقها مثلما تخرج من موصو فانها مثلها (وان تزوجت به)  
أى عا أمسكها ( عيا فانها الخيار بين امساكها وأخذها أو ردها أو أخذ قيمته ) ان كان متزجها  
(أو مثلها ان كان مثليا كبيع ) لانه عوض في عقد معاوضة لخبرته كبيع وكذا عوض النخل  
الذين فان قيب أيضا لعندها خبرتين أخذ ارش رده ودارش عيه كالبيع وان تزوجها  
على نحوشة فوجدها مهرأ مثلها ردها وتزدها ما عاها غير على قياس البيع وسائر  
فروع الرضا العيب والتدليس ثبت هنا لانه عقد معاوضة فاشبه البيع هذا معنى كلامه في  
الشرح (وكذا ان تزوجها على عديمين وشروط فيه صفات فبيان ناقصا عنه شرطها) فلها  
الخيار بين امساكها أو ردها نقد الصفة وبيده ردها والطلب بقيمتها وان كان في الذمة ولم يكن  
بالصفات فله بدله فقط (و) ان تزوجها (على جرة دخل لخرجت خرا أو) خرج الخجل  
(مضو باقها مثلها) خلا لانه رضى به بخلافه تغذر تسايه فوجب منه (و) ان تزوجها  
(على هذا الخبر أو أشار الى خل أو) على (عبد فلان هذا وأشار الى عبده بعت التسمية  
ولها المشار اليه) لان التعيين أقوى من التسمية فقدم عليها (كأول ما يملك هذا الاسود  
أشار الى أبيض أو) يملك (هذا الطويل وأشار الى قصير) فانه يبيع البيع في أشار  
اليه لقوة التعيين (و) ان تزوجها (على عبد من تخرج أحدهما حرأ فانها قيمة الحر وأخذ  
رقب) وكذا لو خرج أسدها مضو بالما تقدم (و) ان تزوجها (على عبد فلان  
نصفها أو مصفا أو) تزوجها (على ألف ذراع فأنت تسها فخيرت بين أخذ ذوقمة  
القائت وبين ردها وأخذ قيمة الكل) لان الشركة عيب (وان) تزوجها (على عسير  
فبان خرا فلها مثل العسير) لانه مثل والمثل أقرب اليه من النجفة (فان كان) المثل  
(مقصودا فقيته) يوم اهوازه كبدل فرض تغذر مثله

فصل في إباحة المرأة الحرة (أن يشترط شيان من صدقاتها لنفسه) (ولو اشترط الكل) أي كل الصدقات لأن شمسًا وزوج موسى عليهما الصلاة والسلام امتنعوا على ما به غنمه وذلك لاشتراط نفسه ولأن الرأفة الأنعم من مال ولقد لقوه عليه الصلاة والسلام أنت وما لك لأبيك ولتقوله عليه الصلاة والسلام أن أطيب ما كُتِبَ من كسبك وإن أولادك من كسبك رواه أبو داود والترمذي وحسنه فاذا شرط شي لنفسه من مهر ابنته مع (إذا كان من بيع غنمه) على ما تقدمت فيه في الهبة (و يكون ذلك أخذًا من مالها) فتمتع به شرطه (فاذا تزوجها على ألف لها وأنف لابنها مع) ذلك (وكانا) أي الألفان وفي نسخة وكان (جمعًا مهرًا وعي أن الكل له يصح أيضًا) لما تقدم (وكان) الكل (مهرها ولو ملكه الأب إلا بالقبض مع التوبة) لتملكه كسرها لها (وشرطه أن لا يصحب عمًا بالمنت قاله الجرد وابن عقيل والموفق والشارح) قال في المدد مع ومعه الشيخ نفي الدين لأنه لا يصح والاحناف لعدم ملكها انتظام كلام أحمد والقاضي في تعليله رأى الخطأ بأنه لا يشترط (أن يطلقها) الزوج (قبل الدخول بعد قبضه) أي قبض الأب مباشرته من صدقات ابنته بنية التملك (رجع) الزوج (عليها في الأولى) وفي ما إذا تزوجها على ألف لها وأنف لابنها (بأنف) لأنه نصف الصدقات (و) يرجع (في الثانية بقدر نصفه) أي نصف مباشرته الأب صدقاتها وشرطه لتفسيقه بنية التملك (ولاشي على الأب فيما أخذه) من نصف أو كل (انقصه بنية التملك) لأنه أخذه من مال ابنته فلا رجوع عليه بشي منه كسرها (و) أن يطلقها الزوج (قبل القبض) للصدقات

على صفة تركل منها حكم وكذا الوكان يزوجهم مذهب وجب الفسخ فان وطئهما زنا فلهما فاعلى ماسبق لاختيار

فلا خيار له لأن طريقة الشهوة  
فلا تدخله الولایة كالتصا  
(فان طلق) من عتقت تحت  
عبد (قبله) أى الفسخ  
(وقع) الطلاق لانه من زوج  
عاقل ملك العصة فتفسد حاله  
لم تنفق الزوجة (وبطل  
خياره ان كان) الطلاق  
(بائناً) لقوات عمله (وان  
عتقت) الامه (الرحمة)  
في هبتها فلها الخیار  
(أو عتقت) الامه تحت عبد  
(ثم طلقها) زوجها البسد  
طلاقاً (رحمة لها ان خيار)  
مادت في المدة ابتداء نكاحها  
ولمضها قائدة فائتاً لاناً من  
رحمتها اذ لم تنفق وإذا عتقت  
بنت على ماضى من هبتها الآن  
الفسخ لاشاف مدة الطلاق  
فلا يطلها كالموطأ طلقه  
أمرى وتم هبة حره لاناً رحمة  
عتقت في هبتها (فان رضيت)  
رحمة (بالمقام) تحت العبد  
بعدها (بطل) خيارها  
لانه حاله يصح في الخیار والفسخ  
فصح اختيار المقام كملب  
النكاح فان لم تخترش أمه سقط  
خياره لانه على السراخي  
وسكوته لاجل على رضاها  
(وقى) فسخت) عتقت نكاحها  
(بعد دخول فهرها لسيدها)  
لوحه بان عقد وهي ملكه حاله  
كالم تنفق والواجب المسمى  
لعهة العقد (و) متى فسخت  
(قبله) أى الدخول (في الامهر)  
فصالحى المهرقة من قبلها كما  
واردت وأرضت من ينسج  
بنكاحها (ومن شرط معتقها) ان لا ينسج

المسمى سلطان الزوج نصف المسمى وبقي انصف للزوجة (ياخذ) الاب (من) النصف  
(الباقى) لها (ماشاء بشرطه) السابق في باب الهبة (وان فصل ذلك) أى اذكر  
من اشترط الصداق أو بعته له (غير الاب) كالجيد والاخ وكذا اب لا يصح عليه  
(صحت التهمة) ولما اشترط (والكل لها) لان جميع ما اشترطه عوض في تزويجها  
فيكون صداقها كالموجبه لها وليس للعبد ان ياخذ شيئاً غير ذلك فيقع الاشتراط لقوا  
(وللاب تزويج ابنته البكر والنصب بدون صداق مثلها وان كرمت حكمية كانت  
أوصغرة) لان عمر شرط الناس فقال لا تقدر اوفى صداق النساء فما صدق النبي صلى الله  
عليه وسلم أحد من نسائه ولا بناته أكثر من اثني عشرة أوقية وكان ذلك مع ضرر من العصابة  
ولم ينكر فكان اتفاقاً منهم على انه ان تزوج بذلك وان كان دون صداق مثله لانه ليس  
المقصود من النكاح الدوم وانما المقصود السكن والازواج ووضع المرأة في منصب  
عند من يكتفي به ويصونها والظاهر من الاب مع غما مشفقته وحسن نظره انه لا ينقصها  
من الصداق الاتمصيل المعافى المقصود فلا يمنع منه بخلاف عقد المراضات فان المقصود  
منها النوم ولا يقال كيف عاك الاب تزويج الشبابة الكبيرة بدون صداق مثلها لان الاشهر انه  
بتمور بان تأذن في أصل النكاح دون قدر للمهر فالحق المندع (وليس لها) أى الزوجة  
(الامام رقم عليه العقد) فلا يزم أحداته مهر المثل ان زوجها الاب بدونه وقيل يتمه  
الاب كبه ما لم يدون عنه سلطان بغير من حفظ السابق ذكره في الانتصار (وان فعل  
ذلك) أى زوجها بدون صداق مثلها (غير الاب) اذ تم أصبح ولم يكن لغيره) أى غير العاقد  
من الارالياء (الاغراض ان كانت) الأذنة (رشدة) لان الحق لها فاذا رضيت باقاطه  
سقط جميع مدتها (وان فعله) أى زوجها بدون مهر مثلها (يغير انتم) وجب مهر  
المثل) لانه قيمة نضوه وليس للولي نصيبه من النكاح صحيح لا يثر فيه فساد التسمية  
وعدها (ويكنه) أى يكمل الزوج مهر المثل لانه المستوفى لبدله وه الصنع (ويكون  
أولى مناهنا) لانه مفطر كالمواجع ما لم يدون عن مثله (وان زوج) الاب (ابنه  
المخير بمهر المثل أو أكثر مع) لان تصرف الاب ملحوظ فيه المصلحة فكما يصح أن يزوج  
ابنته بدون مهر المثل لمصلحة فكذا يصح هنا تفصلاً (ولزم) الصداق (نعمه الابن)  
لان العقد له فكان بدله عليه كمن المبيع وقيل ابن هاتى صح رضه (وان كان) الابن  
(معمراً) فلا يضمنه الاب كمن مبيعه (الا ان يضمنه أبوه) فيلزمها ضمان (كمن  
مبيعه وان تزوج امرأه فضمن أبوه وأخوه ونفسها عشرين) مثلاً (مع) الضمان  
(مومر كالأب ومعمراً) لان ضمان ما يؤول الى الوجوب صحيح وهذا منه ولو قيل له  
ان لم يفتقر من ابن يرضه الصداق يقال عندي ولم يرد على ذلك لزمه (وان دفع الاب الصداق  
عن ابنه الصغير أو الكبير ثم طلق الاب قبل الدخول فنصف الصداق) الرابع (للابن  
دون الأب وكذا لو ارادت) الزوجة (قبل الدخول فرجع) الصداق (جميعه) فهو  
للان دون الأب وقيل بلوغ الابن هو البشارة بالطلاق الذي هو مبسب استحقاق الرجوع  
نصف الصداق فكان ذلك لمتى طلى السبب دون غيره ولا نه ما نساخ العقد عادليه هو  
(وليس للأب الرجوع فيه) أى فيما عاد الى الان بالطلاق أو الادة وهو ما من الصداق  
(يعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملكه من غير أبيه) لانه ملك من الزوجة وحوله عليه  
من حيث انه يملك من مال ولده ماشاء بشرطه وما تقدم من الرابع لان قال ابن نصر انه

فَتَحْتَسِبُ (عَرْض) مِنْ  
السَّيِّدِ أُخْرَاهُ (لَتَسْقُطَ حَقُّهَا  
مِنْ فَخِجٍ مَلَكَتْهُ) بِالشَّقِي  
(ص) ذِكْ (وَلِزْمَا) نَصَا  
وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى هَذِهِ اسْقَاطِ  
الْخِيَارِ بِمَوْضِعِ مَرْحِ الْإِصْبَابِ  
يُجَوِّزُهُ فِي خِيَارِ الْعَيْبِ (وَمِنْ  
زَوْجٍ مَدْرُورٍ لَا عِلَّكَ غَيْرَهَا وَفِيهَا  
مَآثِرٌ بِمَدْرُورٍ مَائِثِينَ مَهْرًا  
مَاتَ) السَّيِّدُ (عَشَقَتْ وَلَا فِخْجٍ) أَيْ  
لَا خِيَارَ لَهَا مَاتَ سَيِّدُهَا  
(قَبْلَ الدُّخُولِ) بِهَا (أَسْلَا  
بَسَقَطَ الْمَهْرَ) لَمْ يَحْضُرْ الشَّرْقُ  
مِنْ قَبْلِهَا (فَلَا تَخْرُجُ مِنْ  
الْمَنْتَقِ فِي بَعْضِهَا) نَفَضَ  
أَثَابَتِ الْخِيَارَ إِلَى اسْقَاطِهِ  
(فَيَمْتَنِعُ الْفَخِجُ) فَيُعَالِجُهَا  
(فَهَذِهِ) الصُّورَةُ (مَثْنَاءُ  
مِنْ كَلَامٍ مِنَ الْمَطْلُوعِ) مِنْ  
الْأَصْحَابِ مَنْ عَشَقَتْ فَحَتَّ  
عَيْدَ لَهَا لِيُجَوِّزَ وَإِذَا زَوَّجَ  
الْعَتِيقَةَ فِي مَهْرٍ هَابٍ سَدَّ عَتَقَهَا  
فَإِنْ يَأْتِي مُدْرُورٌ سَيِّدُهَا حَرًّا  
كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عِدَا عَتَقَ مَعَهَا  
أَوْ لَا قَالَ فِي الشَّرْحِ وَهِيَ قِيَاسُ  
هَذَا زَوْجُهَا سَيِّدُهَا ثُمَّ يَأْخُذُهَا  
فَزَادَ زَوْجَهَا فِي مَهْرِهَا فَالْزَّادَةُ  
ثَانِي (وَالْكَافُورُ وَجَدَ مِنْ  
يَعْمُومَارٍ) لِيَبِيعَ (أَحَدُهَا  
وَالْآخَرَةَ بِذَلِكَ) أَيْ يَبِيعُ السَّيِّدُ  
لَا نَظَرَ لَهَا فِي التَّكْسَابِ وَيُسَخِّبُ  
لَهَا عَيْدَ وَأَمَةً تَزَوَّجَانِ إِذَا  
أَرَادَ عَتَقَهَا أَلْبَسَهَا بِأَعْيَانِ الرِّجْلِ لِلْأَلَا  
يُثَبِّتُ لَهَا عَلَيْهِ خِيَارَ فَتَسْقُطَ  
نِكَاحُهَا بِمَدْرُورٍ فَإِنَّهُ كَانَ  
لَهَا عِلَّاهُ بِجَوَّازَةٍ تَزَوَّجَتْ لَهَا  
فَتَبَيَّ صَرَفَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْ  
أُرِيدَ أَنْ أَعْتَقَهَا مَا قَالَهُ طَا  
أَبْنِي بِالرَّجْلِ قَبْلَ الْمَرْأَةِ عَنْ حَقِيقَةٍ بِأَيْ عَيْدِهَا فَحَتَّ ذَلِكَ وَقَالَ الرِّجْلُ لِي يَدَا بَعَثَ عَتَقْتُ

عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ زَوْجًا لَوْ جَوَّبَ الْإِصْبَابُ عَلَيْهِ فَأَتَاهُ بِكَوْنِ الْإِصْبَابِ (وَالْإِصْبَابُ قَبْضُ مَدَاقِ أَيْتِهِ  
الْمَحْبُورِ عَلَيْهَا) لَصَغُرَ أَوْ سَفِهَ أَوْ جُنُنَ لِأَنَّهُ سَلِيَ بِالْخِيَارِ فَكَانَ لَهُ قَضِيَّةٌ كَتَبْنَهَا مِيسْمَا (وَالْأَ)  
يَقْبِضُ مَدَاقِ (الْكِبَرَةُ الرَّشِيدَةُ وَلَوْ بَكَرَ الْإِبَانَةُ) لِأَنَّهُ الْمُنْصَرَفَةُ فِي رُحْمَاتِهَا فَتَعْتَبَرُ أَهْلُهَا فِي  
قَضِيَّتِهِ كَثَرَتْ مِيسْمَا فَلَا يَبْرُؤُ رُجُوعًا وَإِذَا غَرِمَ رَجَعَ عَلَى الْإِصْبَابِ  
فِي فَصْلٍ وَأَنْ تَزَوَّجَ عَيْدًا ذَنْ سِرْدِهِ مَعَهُ نِكَاحًا لِأَنَّهُ أَخْرَجَ عَلَيْهِ لَمْ يَحْضُرْ سَيِّدُهُ فَإِذَا اسْقَطَ حَقَّهُ  
سَقَطَ بِغَيْرِ خِلَافٍ (وَلَوْ نِكَاحُ أُمَةٍ وَلَوْ أَمَكْتَهُ) نِكَاحُ (حُرٍّ) لِأَنَّهُ تَابَوْهُ (و) إِذَا  
نَكَحَ بِأَذْنِ سَيِّدِهِ (تَمْلُقُ مَدَاقِ وَتَقْفُ وَكَسْوَةٌ وَمَسْكَنٌ بِمَدَامَةِ السَّيِّدِ نَصَا) نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ لِأَنَّهُ  
حَقٌّ تَمْلُقُ بِالْعَيْدِ بِرُضَا سَيِّدِهِ فَتَمْلُقُ بِمَنْعِهِ كَالَّذِينَ يَفْجِعُ الصَّدَاقَ وَالنَّفَقَةَ وَالْكَسْوَةَ  
وَالْمَسْكَنَ عَلَى السَّيِّدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْعَيْدُ كَسِبَ وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَفْجِعَ أَدَمَ كَسِبَ الْعَيْدُ وَالسَّيِّدُ  
اسْتِغْنَاهُ وَمَنْعَهُ مِنَ الْاِكْتِسَابِ (وَلَا تَنْكُحُ) الْعَيْدُ (مَعَ الْأَذْنِ الْمَطْلُوعِ) مِنْ سَيِّدِهَا  
قَالَ لَهُ زَوْجٌ يَصْهَرُ وَلَمْ يَقْبَدْ وَاحِدَةً وَلَا أَكْثَرَ (الْأَ) أَمْرًا (وَاحِدَةً) نَصَا لِأَنَّهُ مَزَادٌ غَيْرُ  
مَأْذُونٍ فِيهِ نَطَقًا وَلَا عَرَفًا (وَزِيَادَتُهُ) أَيْ السَّيِّدُ (عَلَى مَهْرٍ لَمْثَلٍ) بِغَيْرِ أَذْنِ سَيِّدِهِ (فِي  
رَقَبَتِهِ) لِأَنَّهُ وَجِبَتْ بِهِ عَلَيْهِ أَثْبَتَتْ خِيَارَتَهُ (وَأَنْ طَلَّقَ) الْعَيْدُ زَوْجَتَهُ (بِحِصْفِهَا لَهُ  
أَوْ تَحَايَاهَا بِغَيْرِ أَذْنِ سَيِّدِهِ) لِأَنَّهُ لَا تَأْتِي مُدْرُورٌ لَتَنْكُحَ لِأَنَّهُ لَهُ (وَالْأَ) عَتَقَ الْعَيْدَ (أَعَادَتُهُ)  
الْمُعَلَّقَةُ (الْبَائِنُ الْإِبَانُ سَيِّدُهُ) لِأَنَّهُ أَعَادَتُهُ الْبَائِنُ لَا تَكُونُ إِلَّا سَقَطَ سَيِّدُهُ (وَأَنْ تَزَوَّجَ)  
الْعَيْدُ (بِغَيْرِ أَذْنِ) أَيْ أَذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَصِحَّ التَّكْسَابُ وَهُوَ قَوْلُ عُمَانَ بْنِ عُمَرَ لِسَارِوَى حَارَبَانَ  
الَّتِي صَرَفَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمَوْلَى قَالَ أَعَادَتُهُ زَوْجَ بِغَيْرِ أَذْنِ سَيِّدِهِ وَهُوَ عَاهِرٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ  
وَالْبَيْهَقِيُّ وَحَمِيَّتُهُ وَأَسْنَدُهُ حَيْثُ لَكِنْ قَدْ أَسَدَتْهُ عَيْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍاءَ فَقِيلَ فِيهِ كَلَامٌ وَلَاحِظٌ  
نِكَاحُ فَقَدْ شَرَطَ نِكَاحًا بِاطْلَاقِ كَالْوَزْوَجِ بِغَيْرِ شَرْطٍ (وَأَذْنِ) السَّيِّدِ (لَهُ) فِي التَّزْوِجِ  
بِجَمْعَةٍ (فَتَنْكُحُ غَيْرَهَا) (أَوْ) أَذْنُ لَهُ أَنْ تَزَوَّجَ (مِنْ بَلَدٍ مَعِينٍ أَوْ مِنْ جَنْسٍ مَعِينٍ  
فَتَنْكُحُ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ التَّكْسَابُ) لَعَدَمُ الْأَذْنِ فِيهِ (وَيَحِبُّ بِطَلْقِهَا فِي رَقَبَتِهِ مَهْرًا لَهَا)  
كَسَاتِ الْأَنْكَةِ الْفَاسِدَةِ (وَالْأَ) يَحِبُّهُ (فَيَجْرِدُ الدُّخُولَ وَالْخُلُقَ) مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ  
كَثِيرٍ الْأَنْكَةُ الْفَاسِدَةُ وَحَيْثُ تَمْلُقُ الْمَهْرَ بِرَقَبَتِهِ (بَغْيُهُ السَّيِّدُ بِالْأَقْلَ مِنْ قِيَمَتِهِ أَوْ  
الْمَهْرُ الْوَاجِبُ) لِأَنَّهُ لَوْ طَوَّعَ أُخْرَى جَعَلَ الْجَنَابَةَ (وَأَنْ أَذْنُ لَهُ فِي تَزْوِجِ مَحِبٍّ أَوْ طَلَّقَ)  
يَا أَنْ أَذْنُ لَهُ أَنْ تَزَوَّجَ وَلَمْ يَقْبَدْ مَعَهَا وَلَا فُاسِدًا (نَتْنُكَحُ نِكَاحًا فَاسِدًا) نِكَاحُ (غَيْرِ  
مَأْذُونٍ فِيهِ) لِأَنَّهُ الصَّحِيحُ لَا يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ وَالْمَطْلُوعُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى الصَّحِيحِ (وَأَنْ أَذْنِ) السَّيِّدِ  
لَهُ (فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ وَحَصَلَتْ أَمَانَةُ طَلْقِهَا عَلَى السَّيِّدِ) كَأَنَّهُ لَهُ فِي الْجَنَابَةِ (وَأَنْ زَوْجَهُ)  
سَيِّدُهُ (أَمَةً وَجِبَ) لِلْسَّيِّدِ (مَهْرًا لَمْثَلٍ) فِدْعَةُ الْعَيْدِ (وَيَتَبَعُ بِهِ بَعْدَ عَتَقَتِهَا) لِأَنَّهُ  
التَّكْسَابُ الْإِصْبَابُ يَضَعُ يَمْنَعُ بِالْعَيْدِ فَلَمْ يَقْبَدْ وَطْءَهُ وَهُوَ سَوَاءٌ كَانَ فِيهِ تَسْمِيَةٌ أَوْ لَا (وَأَنْ  
زَوْجَهُ) أَخْذُ وَجِ السَّيِّدِ بِهِ (حُرَّةً مَعَهَا) (لَهَا) بِمَنْ فِي الْفَتَا (مَعَهُ) الْبَيْعُ  
(وَأَنْفَخَ النِّكَاحَ) لِأَنَّهُ مَلَكَتْ زَوْجَهَا (وَلَهَا) أَيْ الْأُزْجَةُ (عَلَى سَيِّدِهِ الْمَهْرَانِ  
كَأَنَّهُ) الْبَيْعُ (بَعْدَ الدُّخُولِ) لِاسْتِقْرَارِ الدُّخُولِ (فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ وَفَتْغَهُ) الَّذِي  
يَأْخُذُهَا (مِنْ جَنْسٍ) وَاحِدٍ (تَقْصَا بِشَرِّطِهِ وَتَقْصِدُ) الْمُقَاصَّةَ وَشَرِّطَهَا (فِي السَّلْمِ  
وَأَنْ كَانَ الشَّرَاءُ) مِنَ الزَّوْجَةِ لَزَوْجِهَا الْعَيْدُ (قَبْلَ الدُّخُولِ سَقَطَ نَصْفُ الصَّدَاقِ)  
وَرَجَعَ السَّيِّدُ بِتَمْتَعِهِ وَلَمْ يَقْبَدْ الصَّدَاقَ لِأَنَّهُ الْفَرْقَةُ لَمْ يَتَمْتَعْ مِنْ قَبْلِهَا (وَأَنْ يَبَاعَهَا) أَيْ  
بَاعَ السَّيِّدُ زَوْجَتَهُ بِعَدَمِ الْحُرَّةِ (أَيَّامَ الصَّدَاقِ مَعَهُ) الْبَيْعُ (قَبْلَ الدُّخُولِ بِوَعْدِهِ) لِأَنَّهُ  
الصَّدَاقُ مَالٌ مَعَهُ جَدُّهُ ثَمَانِيَةً هَذَا السَّيِّدُ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ ثَمَانِيَةً كَثِيرَةً مِنَ الْأَمْوَالِ (وَأَنْفَخَ

النكاح لان تزوجته صارت مالكة له (ورجع سده عليه بنصفه) أي المهر (ان كان) البيع (قبل النكاح) لما تقدم (وليس له السيد المهر ما بطل العقد كن زوجه منه على رقة من يعتق على الابن لمصلحة) كاخيه لأمه (اذ تزوجه) أي المهر في المهر (له) أي الابن (قلها) أي قبل ان يصير لزوجته واذ دخل في ملكه عتق عليه فلا يثبت الملك بخلاف اصدق الجسراته لو ثبت لم ينفخ وقال ابن نصر الله لا يلزم من ثبوت ملك الابن له وعتقه عليه بطلان المقدام يلزم من ذلك بطلان اصدق او وضعه كما اثرنا له في حاشية المتن

فصل وثالث في جفا اصدق المسمى بالمعقد حال كان او مؤجلا لقوله عليه الصلاة والسلام ان اعطيتا ازارك جلبت ولا ازارك فيدل على ان اصدق كله لا يؤول الى رجل بيه وفي ولاه عقد ملكه المهر فملكه المهر كاملا كالبيع وقطوع نصيبها المطلق لا يمنع وجوب جميعه بانفسد الاخرى انها لو اريدت سقط جميعه وان كانت ملكت نصفه (فان كان) اصدق (معينا) كالعبد والارواح الماشية قلها التصرف فيه) لانه ملكها فكان لها ذلك كسائر املاكها (وقاها المتصل والمنفصل لما وزاته ونقصه وضمانه عليها سواء نصته او لم تقصه) لان ذلك كله من اوصاف الملك (فان زكته ثم طلق قبل النكاح كان ضمان الزا كانه لهما) لانها قد ملكته اشبه بملكته بالبيع (الا ان ضمانها) الزوج (قصة) أي اصدق المعين (فيكون ضمانه عليها لانه بمنزلة الماشية) وان زاد فالزادة لها وان نقص فالنقص عليه وهو بانسار بين اخذ نصفه وانقصا بين اخذ نصف قيمته اكثر ما كانت من يوم اصدقالي يوم النقص لانه اذا زابد العقد فالزاد لها وان نقص فالنقص عليه لان تكون الزا بادة لتغير الاموال (الا ان تلف) اصدق المعين (يفعلها فيكون ذلك) أي اناقصه (قبضه او يسقط ضمانه) كالبيع المعين يتلف المشتري (وان كان) اصدق (غير معين) كقصة من صيرة ملكته) باله قلها تقدم (وان لم يدخل في ضمانها) الا قبضه (ولم تملك التصرف فيه الا قبضه كبيع) أي كماله كان ذلك مبيعا ودخل غير المعين من التمين بخلاف المعين فحوله من العقد وتقدم الزا كانه (وكل موضع قلنا هو من ضمان الزوج اذا تلف بطل اصدق يتلفه) بل يضمنه بطله او قيمته (وان قدضت) المرأة (اصدقها ثم طلقها) الزوج (قبل النكاح) يرجع بنصف قيمته ان كان باقيا (بحاله لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يغصن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم الآية (ولو) كان الباقي بحاله من اصدق (النصف فقط ولو) كان (لنصف مشاعا) فيرجع به (ودخل في ملكه قبرا ولو لم يجز) أي يجزى بملكه (كالبراث) الآية الا قبضه لا رقة فنصف ما فرضتم بطله لان لتقدير فنصف ما فرضتم لهن اوطرهن وذلك يقتضي كونه نصفه لو اخطأ مجرد الطلاق لان الطلاق يوجب ملكه بغير عرض فلم يفتقر الى اختياره كالارث (فما حصل من غناه) أي اصدق (اذا كان بعد دخول نصفه في ملكه) أي الزوج (فهو بينهما) أي الزوجين (نصفين) لان النساء تابع للاصل (فان كانت) المرأة (تصرف في اصدق يبيع او يهبه مقبوضة او عتق او وهب او كساه منق) ذلك (الزوج ع في نصفه) لانه تصرف ينقل الملك او ع المالك من التصرف فتح الرجوع وان السكا من ذلك حتى المزل للث وهي عقد لازم فاجزى بجري الزمن (ويثبت حقه) أي الزوج حقا ما منع رجوعه (و القيمة ان لم يكن) اصدق (مثلا) في اخذ نصف قيمة انقروا نصف قيمة المثل

أي سائر ما يثبت به انصارها ولا اخباره (واقسامها) أي المهر (المشتة لغيره ثلاثة) مهر (قسم يختص بالرجل) وثبوت انكاح الاحد الزوجين لزوجها لا اخرها لغيره زوجي عن عمر وابنه وابن عباس لانه يمنع الوطء فان ثبت انكاحا لم يمنع والعنف وان المرأة احسد العوضين في النكاح فجاز ردها بغير كالمصدق ولو ان الرجل احدا الزوجين فثبت له انصار المهر في الاخر كما في اواما المعنى والزمان ونحوها فلا يمنع المقصود بالنكاح وهو الوطء بخلاف الجناح والبرص والجنون ونحوها فانها لا توجب نكاحا فتنق من قربان بالكلية ويضاف منها التعدى الى نفسه ونسبه وانجهون بخلافه الجناحة فهو كالمناخ الحسى (وهو) أي انقسم المختص بالرجل لثلاثة اشياء احدها (كونه) أي الرجل (اذا قطع ذكره) كله (او) قطع (بعضه ولم ينق) منه (ما عكن جماعه وقبل قولنا) ان اختلفا (في) مكان الوطء بما بقي منه (والعدم امكانه) أي الوطء لانه ضعف بالقطع ولا يصل عدم الوطء الشيء الثاني ذكره بقوله (وقطع خصيناه او وضعت خصيناه) أي عرقها حتى ينفخ (او سلا) أي يضناه لان نفسه نقصا عن الوطء او بغيره وروى ابو عبيد بن اسد عن سليمان بن يسار ان ابن سعد تزوج امرأته وهو

نعمي فقال له عمر اعطتها قال لا قال اعطتها ثم خيرها النبي ان انا ان انا اليه بقوله (او عينا لا يمكن وطء ولو تكبرا برض) لا يرجع

تأجيله سنة روى عن عمر  
وعثمان وعلى وابن مسعود  
والغزيرة بن شعبة وعليه فتوى  
فقهاء الامصار لأنه قسروا من  
سمي من العصابة ولا خلاف  
لهم ولا عيب يمنع الوطء فأثبت  
النيار كالمحب وما قصه عبد  
الرحمن بن الزبير لم تثبت عنته  
ولا طلقت المرأة ضرب المسدة  
وقال ابن عبد البر وقد صرح أن  
ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى  
لضرب المسدة (فإن علم أن  
يجزئه عن الوطء لمرض كغير  
ومرض بريء زواله لم تضرب  
له المسدة فإن ادعت امرأة عنته  
زوجها أو أقربائه أو بنيت  
عنته (بينة) قال في المبدع  
فإن كان لعمد ينفق من أصل  
النفقة والثقة عمل بها  
(أو عدما) أي الاقرار والبينة  
(فطلبت عنته فنكل) عن  
اليمين (ولم يدع وطأ) قبل  
دعواها (أجل سنة هلالية)  
ولو عدا (منذ تزوجه) لأنه  
قول من صحت من العصابة ولأن  
المهر قد يكون عنتاً وقد يكون  
لمرض فضر به سنة تنمر به  
الفصول الأربع فأن كان من  
ييس زال في فصل الرطوبة  
وبالدس وإن كان من برودة  
زال في فصل الحرارة وإن كان  
من احتراق مزاج زال في فصل  
الاعتدال فإن مضت الفصول  
الأربع ولم يزل علم الخطة  
ولا يحسب عاصياً من أي  
السنة (ما عترته) أي مسدة  
أعزل الزوجية له (فقط)  
لأن المنع من قبله ولو عزل  
نفسه وأمره احتسب عليه من ذلك

في المثل (ولا تمنع الوصية والشركة والمضاربة) والابتداع والامارة (والتدبير) من  
الرجوع فوجود هذا التصرف كعدمه لأنه تصرف لم ينقل المثل لم يمنع المالك من التصرف  
فلا يمنع من له الرجوع على المالك الرجوع على من التصديق بده وهو العامل ونحوه  
(وإن تصرفت) المرافقة التصديق (بإجارة أو تزويج رقيق) لم يمنع ذلك الرجوع كما  
تقدم (و) خبر الزوج بين الرجوع في نصفه بنفسه وبين الرجوع في نصف قيمته  
لأنه نقص حصل في التصديق بغير جنابه عليه (فإن رجع) الزوج (في نصف المستأجر  
مهر حتى تنقضي الإجارة) ولا ينزع من المستأجر لأن الإجارة مفقودة لا ينقص للزوج  
إبطالها (ولو طلقها) أي طلق الزوج فمسل الدخول بها (على أن المهر كله لها  
لم يصب الشرط) لخالفته الكتاب (وإن طلق) قبل الدخول بلا شرط (فمعه) من  
نصف المهر (صح) فهو وبقي مفصلاً لقوله تعالى لأن يدفعون أو يعفو الذي بيده  
عقدة النكاح (وإن زاد التصديق زيادة منفصلة) كالكال والثمره ثم طلق  
الزوج قبل الدخول (رجع في نصف الأصل) لأنه قد أمكن الرجوع فيه من غير ضرر  
على أحد فوجب أن ثبت حكمه (وإن زادت لها) لأنها غناه ملكها (ولو كانت الزيادة)  
المنفصلة (ولأمة) لأنها لا تقرب في بقاء ملك الزوجية على النصف (وإن كانت  
الزيادة متصلة كطعم غنخل وغيره) لم يزد (وحرث أرض) ومن وتسلم صنعة  
(فوسى) أي الزيادة (لها) أي للزوجة (أيضا) أي كالمنفصلة لأنها غناه ملكها وبفارق  
غناه المبيع المعيب لأن سبب الفسخ العيب وهو باق في الزيادة وبسبب تنصيف التصديق  
الطلاق ومحدث بعدها (فإن كانت) الزوجة (غير محجور عليها) شرت بين دفع  
نصفه زائداً وبين دفع نصف قيمته يوم العقدان كان متميزاً لأن ان اختارت دفع نصف  
الأصل زائداً كان ذلك استقاطاً لها من الزيادة وإن اختارت دفع نصف قيمته  
كان لها ذلك لأنه لا يزعم دفع نصف الأصل لاشتماله على الزيادة التي لا يمكن فصلها عنه  
وحينئذ تعينت القيمة كالانكشاف وإنما اعتبر بقاء التميز يوم العقد لأنه دخل في ضمانها  
عبر العقد فاعتبرت صفته وقتها (و) التصديق (غير المتميز) كعبد من عبده إذا  
دفعها وزد زيادة متصلة ثم طلق واختارت دفع نصف قيمته (له قيمة نصف يوم الفرقه  
على أدنى صفة من وقت العقد أي وقت قبضه) لأنه لا يدخل في ضمانه إلا القيمة لها  
نقص قبل ذلك غير مضمون عليها (و) الزوجة (المحجور عليها) إذا زاد التصديق  
ثم تنصيف (لا تطع) يعني لا يعطها ولها (الانصاف القيمة) لأنه لا يصح تبرعها ثم إن  
كان التصديق متميزاً أخذ نصف القيمة يوم العقد وإن كان غير متميز أخذ نصف القيمة على  
أدنى صفة من عقد إلى قبض (وإن كان) التصديق (تأصلاً بغير جنابه عليه) كان  
نقص عرض أو نسيان صفة ثم طلق قبل الدخول (خير زوج غير محجور عليه) بين أخذه  
بأنفسه ولا في غيره (لأنه إذا اختار أخذ نصفه فقد أسقط حقه) (وبين أخذ نصف  
قيمه) لأن قبوله تأصلاً بغير عليه وهو من شراؤه تعتبر القيمة (يوم العقدان) كان  
التصديق (متميزاً) لأنه مضمون بالصدق (وغيره) أي غير المتميز تعتبر قيمته (يوم  
الفرقة) على رضى من يوم العقد إلى يوم القبض (لأنه لا يدخل في ضمانها قبل القبض  
ولمحجور عليه لا يحل له الانصاف القيمة) (وإن كان يقصه) أي التصديق (بإجارة أو  
عليه) كالمالك أو عبداً فأنه (وله) أي للزوج (مع ذلك) أي مع أخذ نصف  
العقد (نصف الأرض) أنه بدل ما فاتته (وإن زاد) التصديق (من وجهه ونقص من

وجه آخر (كبد صغير كبير ومصوغ كسرة زعادة صاعقة حرى وحى الامة ومثل ان تعلم البد (صاعقة بنى اخرى او هل روت لم) صفة (ظنكل منها الجبار) فخير الزوج بين اخذ نصفه ناقصا وبين اخذ نصفه النقي ونحوه من اخذ نصفه زائدا وبين دفع نصف قيمته (ولا ان لمصوغ كسرة واعادته كما كان وأمة سميت ثم هزلت سمعت ولا ارتفع سوق) لانه وحده صفة فكانه لم يتغير (وجعل البينة زيادة مالم يقصد العلم) بخلاف حمل الامة فله نقص لان قيمته انقص به (وزرع وغرس) ونبأه (نقص الأرض) بخلاف حرثها (ولو اصدقها ما دام طلق) قبل التحصيل (وهو محرم دخل) نفسه في (ملكه ضم وركاؤه ماساكه) بيد الحاكم لا للشاهد (وان كان) الصداق (ثوبا فصفته أو رضا فبنيها فيسبغ له الزوج قيمته زيادة لملكه فله ذلك) لانه يزيل ملك ضم والسرقة عنه كالنقص والسرقة والمهر والمهر اذا بدل قيمة ما بالأرض من الذم وتلك (فليو بدلت المرة لنصف) من الصداق (بزيادة زمة) أي الزوج (قبوله) لانها زادة شيئا بنقصه ولا يضره قلت قد سبق في النصف من غيب خبا وسهر القاصب بمسامرة ثم وهما بالماث ان غيب لم يلزمه قولها لانه طهر والفرق بين البناء والمسامرة ولذلك لم يثبت له نصف الأرض من زوجه بنصف زرعها لم يزمه القول قدس في المفتي والشرح وشرح ابن زبر وغيرهم وصحبه في تصحيح الفروع (وان كان) الصداق وقت الطلاق قبل التحصيل (قالا) (مصحفان) كما اذا طلت المرأة ومهرها لم عليها فانه يرجع في نصف القيمة وبشارك الزماعة قاله الزركشي في شرح قطعة أو جزو بعضه في شرح المنتهى وقال ابن مغازي في استحقاقه يدين ان يكون رهنا عليه ولا يدخل في ذلك ما اذا طلت واستحق الغرامة ما لها فان ذلك لا يمنع الزوج من الرجوع فيه اذا كان بذم بعينه ذكره في المفتي والكا في نفسه ان نصر الله عنه جرمه المصنف في المحرمان كن مسئلة الزن تقدمت في كلام المصنف هنا فالاولى من كلامه هنا على ان يكون لصادق قاصم من دينه ما في رقبته (أو) استحق (شفعة) بان كان تقصا مشغوا وطالب الشفيعا شفعة ان قلنا ثبت فيما اخذ صداقا فمعه ذلك رجوع الزوج في عنه (ورجع في المثل بنصف مثله وفي غيره) وهما المتقوى (بنصف قيمته) لتعذر الرجوع فيه فمعه لم يلق حتى التسرية وتعتبر النقة (يوم القعدان كان مميز أو غير مميز) تعتبر قيمته (ووالفرقة على احدى صفاته من يوم القعد الى يوم القرض) لما تقدم (وطئ طلق) الزوج (قبل اخذ الشفيع) بالشفعة (ان قلنا ثبتت الشفعة فيما اخذ صداقا) وهو رجوع (فدم الشفيع) لسبق حقه له بيبث بالعقد حتى الزوج اغيا بيبثا طلاق (وان نقص الصداق) في هذا بعد الطلاق منته (ونف) الصداق (في بداهة طلق قبل المطالبة او بعد ما منته) سواء كان ممة برا وموسر فمعه منته وقوله وجب بنصف الصداق فلم يدخل في ضمانه انما بعضه وانما يدخل في ضمانه كان مضمونا عليها فضمن نفسه وتلقه (وان قصت) الزوجة (المعنى في النكاح) كما اصدقها عبد اموصا فادمت ثم انقضيا بالاه (وهو كالمهر) بنقد في جسيم ما ذكر لانه استحق ما يقض عينه ما صار كما وقع به بالعقد (الا انه لا رجوع) بابا للعقد ولا لا رجوع هي او وليها على الزوج (بنماثة) قبل قيمته لانه لا ملكة الا لتيص (وبعتر في قيمه بعينه يوم قصه) لانه اذ ثبت الذم ملكته فيه (ويجب وده) في ردهه رضى ما ليس بالخون مائة (بعينه) كغيبين (وازوج هو الذي يبدعه عقد النكاح) من روى عمر وبن شبيب عن أبيه عن جده ان النبي

الوطء وقد انضم اليه وجود ما يقتضى الفسخ وهو تبس عنه (والا) ثبتت عنه قبل دعواه وطأ (أو) قبل قوله (لان الأصل السلامة وان كانت) مدعية عنه (بكر او ثبتت عنه) وبكرانها (أجل) سنة كاملة كما لو كانت ثيبا لان وجود العذرة يدل على عدم الوطء لانه يزولها (وعليها) البسيمان قال زوجها (أزمت) أي البكارة (وعادت) لاحتمل حقه (وان أشهد) بالبناء للفصل أي شهدت سنة (بزوالها) أي البكارة (لم) يؤجل (لانه لم يثبت له حكم الغيبين اثنين كغيرها لثبوت زوال بكارتها) (وحلف) لزوما (ان قالت زالت) بكارتها (بغيره) أي غير وطئه لاحتمل لصدها (وكذا) لا يؤجل (ان لم تثبت عنه وادعاه) أي الوطء ولم يصح دعواه البكارة ولم تثبت لان الأصل في حال السلامة ويحتمل على ذلك لقطع دعواها فان نكل قضى عليه بالنكول (ومع اعترفت وطئه) أي زوجها (فقل لها) شكاح فراقها (ولو) قالت وطئني (مرة) واحدة (أو في حين أو نقاس أو اكرام أو دة ونحوه) كصوم واجب (ولو) كان اقربا لها الوطء (بعد ثبوت عنه قد زانت) عنه لا لقرارها بما تضمنت زوالها وهو الوطء (واذا) بان كان اقربا لها الوطء في النكاح قبل ثبوت عنه

(فليس يمين) لاعتزالها بما يشاء دعوا ولا يحق الزوجية من استقرار المهر ووجوب اعادة توثيق الوطء مرة وثقل جلد

على الله عليه وسلم قال في العقد الزوج وراه الدار قطعي عن أبي هريرة وراه أيضا اسناد  
 حدين على وراه اسناد حسن عن حمير بن مطعم عن ابن عباس ولان الذي يبد منه عقدة  
 النكاح بعد العقد هو الزوج فانه يتكمن من قطعه ونفسه واسما كـه وليس للولي منه  
 شيء ولان الله سبحانه وتعالى قال وان تغفوا للعفو اقرب للتقوى والعفو الذي هو اقرب للتقوى عفو  
 الزوج عن حقها وما عفو ولي المرأة عن ما لها من هو اقرب للتقوى ولان المهر مال للزوجه  
 فلا ملك للولي اسما طه كغيره من أموالها وحقوقها ولا نعم ذلك العبد عن خطاب الحاضر  
 الى خطاب الغائب كقوله تعالى حتى اذا كتب في الفلك وجري بهم برح طيبة (فاذا طلق)  
 الزوج (قبل الدخول) والخلوة وشاشر باقر الصداق (فاهما) أي الزوجه وحين (عفا  
 لصاحبه عما وجب له من المهر وهو حائز الارباعه مال) بان كان مكافأ شيدا (يرى منه  
 صاحبه سواء كان المعفو عنه عينا أو دينا) لقوله تعالى الآن يغفون أو يعفو الذي يبد منه عقدة  
 النكاح (فان كان) المعفو عنه (دينا سقط مطلقا الهبة والتملك والاسقاط والاراء والعفو  
 والعقد والترك ولا يفتقر) اسقاطه (الى قبول) كسائر الدون وتقدم ذلك كفي الهبة  
 (وان كان) المعفو عنه (عنا في بد أحدهما عفا الذي هو في بد فهو هبة يصح لفظ العفو  
 والهبة والملك ولا يصح لفظ الارباعه والاسقاط) لان الاعيان لا تقبل ذلك أصالة  
 (وبفتقر) لزوم الصغور من الدين من هي بد (الى التبع فيما يشترط القبض فيه) لان  
 ذلك هبة حقيقة ولا تازم الا بالقبض والقبض في كل شيء بحسبه كما تقدم في قبض المبيع فقبض  
 ما لا ينقل بالقبلة ولو اسقط فيما يشترط القبض فيه لكان مناسبا لماسي وبوجه كلامنا نحن  
 الهبة فيما يسد الوهم بالزوم لا قبض وليس كذلك (وان عفا غير الذي هو في بد) زوجا  
 كان أو زوجة (صح العفو بهذه الالفاظ) من الهبة والتملك والاسقاط والاراء والعفو  
 والعقد والترك (كها) وتقدم التنبيه على ما فيه في الهبة وتزوم عفا الهبة فلا يفتقر الى  
 معنى زمن يتأق في القبض (ولا ملك الأب الصغور نصف مهر ابنته الصغرة اذا طلقت  
 وولول الدخول) كمن ميعها (ولا) ملك الأب أيضا الصغور شيء من مهر ابنته (الكبيرة)  
 اذا طلقت وتولول الدخول لانه لا ولاية له عليها (ولا) ملك (غيره) أي الأب (من  
 الاولياء) كالجد والابن وام المعفو عن شيء من مهر ابنته ولو طلقت قبل الدخول لانه لا ولاية  
 لهم في المال (ولو بان امرأة الصغرة أو الصغرة أو الصغرة ولو طلقت قبل الدخول لانه لا ولاية  
 ان تفعل امرأته) أي امرأة الصغرة أو الصغرة أو الصغرة (ما يفسخ نكاحها برضاها  
 او ردة أو) رجدها سابقه (نصفه) أي الصداق (صك طلاق من الصغرة)  
 أو من صغرة عفا (أو رضاء من أحدهما فان يفسخ نكاحها برضاها) كالود  
 الزوج انه رضاء من أم زوجته أو أختها أو غيرها (ونحو ذلك) كالو طي أم زوجته  
 فانفسخ نكاح بنقله عاديه نصف الصداق (لم يكن لوليم المعفو عن شيء من الصداق)  
 بل تقدم

فصل واذا أبرأته من صداقها أو وهبتها لم تملكها قبل الدخول ورجع في الزوج  
 (عليها نصفه) لان عود نصف الصداق الى الزوج بالطلاق وهو غير الهبة المستحق لها  
 الصداق أولا فهو كالأمر نسائين دين عليه ثم سحق عليه مثل ما أبرأته من وجه آخر فلا  
 استعانة بذلك (وان أبرأته من نصفه) أي الصداق (أو وهبتها) أي نصف الصداق  
 (لم تملكها) الزوج (قبل الدخول ورجع في النصف الباقي) لانه لو وجد نصف ما صدقها  
 بعينه من نفسه ما لم تملكها (ولو اشترى) انسان (عبدا ثم أبرأه البايع من الثمن أو وهبته  
 له)

ولو في قبل لان حكم كل امرأه يعتبر بنفسها ولان الفسخ يرفع الضر والحاصل

مجهز من ولها زوجة ولا يزول  
 بوطه غيرها (أو) أي  
 ولا تزول عنه بوطه مدعية (ق  
 دير) لانه ليس محال للوطه  
 أشه الوطه فيما دون انفسج  
 ولتلك لا يتعاقب به اصحاب  
 ولا احلال لطلقتها ثلاثا  
 (وبمجنون ثبتت عنه كعاقل  
 في ضرب المدة) لان مشروعية  
 الفسخ لرفع الضر والحاصل  
 بالفرق من الوطه ويستوى فيه  
 المجنون وغيره فان ثبتت عنه  
 لم يضرب له مدة (ومن حدث  
 بها جنون فيها) أي المدة التي  
 ضربت لزوجها العنين (حتى  
 انتهت) المدة (ولها  
 قولها) أي المجنونة (المسخ)  
 لتسدر من جهتها وتحقق  
 استبصارها لوطه بدليل طلبها  
 قبل جنونها (وسقط حق  
 زوجة عنها) زوجة  
 (مقودع بغير ذكره تنبيه  
 المصلحة) من سلمها كسائر  
 أحكام الوطه (أو) تنبيه  
 (وقدها) أي المصلحة من  
 مقطوعها ليكون ما يجزي من  
 المقطوع مثل ما يجزي من الصبي  
 (وتم) من السبب  
 (يخص بالمرأه) وهو القسم  
 الثاني من العيوب التي تنهيه  
 لا خيار (وهو كون ندرجها  
 مدويا لا يسلك ذكره فان كان)  
 ذلك (بأصل الخلقه) هي (رتقه)  
 بالمدة فالرتق لاحم الشفرين  
 شلقه (والا) يكن ذلك بأصل  
 الخلقه (ه) هي (قرنا وعفلا)  
 وتظهر كلامه كالمرق في ان  
 القرن وانفصل في الصوب شيء  
 ولقد رآه القاضي وقيل القرنا من ثبت في فرجها ثم زان نفسه والعفو ولم يذكر في الهبة التي بين



وغشوة فيسرع لغة الوطء  
وبثبت بالخييار على كل  
الأقوال (أوبه) أى القرع  
(بخر) أى نثن شور عند الوطء  
(أو) بالفرج (قروح سبالة  
أو كونه افتقاه بالفرق ماسين  
سبيلها (أو) بالفرق (مابين  
خارج ولوسى (أو) كونه  
مسماة) فثبت للزوج  
الخييار بكل من هذه لما تقدم  
(و قسم مشترك) بيا الرجل  
والمرأة وهما القسم الثالث  
العيوب الممنعة للخييار (وهو  
الجنون ولو كان يفتق (أصنافا)  
وان زال السقم بعرض فأغله  
لا يخييار فان زال المرض ودام  
فيموت (والجذام والبرص  
وبخرم) أى نقتله كالجنون  
أصنافا يستعمل له السواك  
ويأخذ كل وهو رقة أس مع  
زبيب من زرع الصبر بقدر الجوزة  
واستعمال الكرس ومغسغ  
الفتحاح جيد له كالعظم  
والدواء القوي لصالحه ان  
يتفرغ بالصبر ثلاثة أيام على  
الفرق ووسط النهار وعند النوم  
و يتعمغن بالخرمد بعد  
الثلاثة أيام ثلاثة آخر يفعل ذلك  
في كل ما يتفرغ فيه على أن يرا  
واساك الذهب في القسم بزل  
الخر (واسطاطاق بولر)  
استطلاق (لجو) أى غاط  
(وباسود وناصور) دالان  
بالفدية مع رفان (وتسرع  
رأس وله رج مسكون) فان لم  
يكن له رج كذلك فلا يفسخ به  
(وكون احد هاتين) غير  
مشكل لان المشكل لا يفسخ  
نكاحه وتقدم (فيفسخ بكل من ذلك)

ثم وجهه ما خرج وجد المشتري) أى العبد (عياقه رد المبيع والمال الباقى الثمن) لما تقدم  
(أو أخذ الفرس المبيع مع اسماكه) أى المبيع بالصدق فيما تقدم (فان ذهب المشتري  
الصدق بالبيع ثم طلس المشتري والتمن في خدمت شرب البائع الثمن مع الفرس) لادم بعد  
الى البائع منه ثمن من الثمن (ولو كان) انسان (عبد ثم سقط عنه مال الكفاية) (ولو رجع  
الكاتب (وهنى) لانه لم يبق عليه ثمن من الكتابة (قال الموفق وغيره) (ولو رجع  
الكاتب على سيدهما كان عليه من الالبته) وهو رجع مال الكفاية لان الاسقاط  
عنه يقوم مقام الالبته (وكذلك لو سقط) السيد (عن الكاتب انقدر الذي لم يرمه ما تاه  
الاء) وهو الابع (واستوفى) السيد (الباقى) من مال الكفاية لا رجوع للكاتب عليه  
وتقدم في الكتابة (ولو قضى المهر اجنى) من الزوج (معتبرا ثم سقط) الصدق لردتها  
وتقدم في الكتاب (او توفى) الصدق بقصر طلاق قبل دخول (فلا رجع) من المهر  
(الزوج) لان الاجنبى وهو ذلك الزوج بقضاء عنه فاذا ما دله الاستغنى بقضاء المهر  
المحققه ولو كان للزوج كالزاد من ماله (ولو خالها) الزوج (بنصف صداقها قبل الدخول  
صح) ذات (وصاد الصدق كله نصفه) له (بالطلاق) يبقى الخلع قبل الدخول (ونصفه) له  
(بالخلع) أى ماله (وان خالها) قبل الدخول (على مثل نصف الصدق في ذمتها) وكانت  
لم تقضى الصدق منه (صح) ذلك (وسقط) عنه (جميع الما دق نصفه بالطلاق ونصفه  
بالمأصه) حيث وجدت شروطها (ولو قالت) المرأة (له) أى لزوجها ما قبل الدخول وتقبل  
قضى الصدق (اخلفى باسم الى من صدق (أو) اخلفى (على أن لا تفعلى) فى المهر  
نقل) أى خلفه على ذلك (صح) الخلع لا يفتى بزياد الخلع على نصف الصدق (وبرى)  
الزوج (من جميعه) نصف ما خلع ونصفه بجهه ماله فيه (وان خالها) قبل الدخول  
على جميع الصدق في ذمتها (أو) خالها (بعداها كله صح) الخلع لصدور من  
أدله في محله (ورجع عليها بنصفه) وسقط عنه الصدق لما تقدم (وان أبرأت  
مقوضة المهر) وهى التى تزوجها على ثابت أو شافز بغير مهر من المهر صح (أو)  
أبرأت مقوضة (المنع) وهى من زوجت بغير صدق من المهر صح (أو) أبرأت (من  
سمى لمهر فادله بالخمر والمجهول من المهر صح) الأبراء (قبل الدخول وبه) لا تعد  
سبب وجوه وهو عقد النكاح كالصوغ من القصاص بعد المهر وقبل الزموى (فان  
طلقتها) أى طلق الزوج المقوضة أو من سى لمهر فادله بعد الأبراء (قبل الدخول  
رجع) المطلق (عليها بنصف مهر الماشل) لانه الذى يجب بالنصف فهو كالزاد أبرائه  
من المسمى ثم طلقها وهذا احتمال ذكره في الترح وقال في المسمى لها المسمى  
قال في شرحه في الامع وهو مقتضى الآية (فان حكما كانت الأبراء) من المقوضة ومن  
سمى لمهر فادله (من نصفه ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مهر الماشل الباقى  
بعدا نصف السقط بأبراء) وهو مسمى على ما سبق (ولامنه) فى (أحد لوجين قطع  
ابن رز ين في شرحه وقده فى المسمى والشرح لوجه التاني لا نقط وبه انما لم يقدم  
في المهر والابنتين والحادوى الصبر وقطعه فى المسمى وقال في شرحه فى الاصح اقوله تعالى  
فتنهم فان وجب لها المنة بالطلاق وهى انما وجبت به للمثل فلا تدخل تحتها فيسقط ولا يصح  
استطاعتها قبل الفرقه لانه اسقط ما لا يجب كراى سقط التفتة قبل البيع (وان ارتدت من  
وهبت زوجها الصدق) قبل الدخول رجع عليها كله (أو) ارتدت من (أبرائه) قبل  
الدخول رجع) الزوج (عليها بجهه أى الما دق) مرده اليه فذلك وكما رجع عليها  
نكاحه وتقدم (فيفسخ بكل من ذلك) لما فيه من التفرد أو القس أو خوف تهدى أفادها وتضى بنجاسته (ولو حدث) ذلك (بعد



غیر عہدۂ عیادیل علی رضامن  
وہ اوٹکین مع علمہ (ای الی العیب  
(ک) ماسقط (بقول) نحو  
أستطعت بخادری کشتی الی العیب  
بسط خارہ بالقول ویعادل  
علی رضام العیب (ولودہ سل  
(ک) ای ملک الفسخ (اوزاد)  
العیب کان کانہ برص قلیل  
فایضا فی حلی علان رضامہ  
رضام یحدث منه (اؤنہ)  
ای العیب (سیراقان کثیرا)  
کثنته البرص فی قلیل من  
جسدہا فبان فی کثیر منہ  
فقط خیارہ لاه من جنس  
مارضی بہ (ولایصح فسخ) من  
لہ الخیار (بلا) حکم (حکم)  
لانہ فسخ یحدثہ أشہ الفسخ  
للأعسار بالذمۃ بخلاف خیار  
المعتقۃ تحت ہذا لا متفق علیہ  
(لیصف) ای النکاح الحاکم  
یطلب منہ الخیار (اورودہ)  
ای انفسح الی (من لہ الخیار)  
فیفسخہ ویكون حکمہ علی  
مبانی فی کتاب القضاء  
(وبصح) فسخ لعیب (مع  
غیبہ زوج) کتفح فسخ  
یصلحیا مع غیبہ بائع  
(فان) فسخ (النکاح) ذیل  
دخلہ بالامہر) لہا سواء کان  
القمح من الزوج والزوجۃ  
لان النعمان کان منها فالنعمۃ  
من جہتا وان کان منہ فافلا  
مع سبب دلایۃ ما اخفاء فکانہ  
منہا ولم یعمل فسخہا لیمہ کانہ  
منہ لئلا یسہ لان العوض من  
الزوج فی مقابلۃ ما منعہا  
فاذا اختارت القمح مع سلامۃ  
ما فعلہ علیہ رجع العوض الی  
من فی مقابلۃ ما منع الزوج

فصح ( اعقد صفقة شرطها فيها ) كاد شرطها بكرا فبانت ثوبا وبيع قبل الدخول  
فانه يسقط به مهرها ( ويسقط به ايضا ) معناه ان كانت مفوضة او مسمى لها مهر  
اسد لانها اتلفت الموضع قبل تسليمه فخط البدل كله كالبيع ثلث ثلث البيع قبل تسليمه  
( وكذا نسخها بشرط ) مع شرط عليه حاله العقد ) كان تزوجها بشرط ان لا تزوج غيرها  
اولا بنسرى ولا يخرجهن دارها ( فلم يخرجه ) فلما مهرها ولا منعها لما تقدم ( وقرعة  
العمان تسقط كل لاهر ) لان الفسخ من قبلها لا نه ان يحصل عند تمام امانتها ( ويصح  
الصداق ) بشراف زوج زوجته ) لان البيع الموصوفه تسقط الزوج والبيد اشبه  
اتطلع ( ولو ) كان شراف زوجته ( من مسمى مهرها ) وهو المثلث قبله ونقصها لما تقدم  
( و ) ينصف ايضا ( شرافها ) أي الزوجه الحرة ( له ) أي الزوج له الرقيق لان  
البيد الموصوفه تسقط بالمرأة والبيد اشبه اتطلع ( ولو جعل لها الخبار بسواها ) بان ساءه  
ان يحصل لها الخبار بسواها ( فانتشرت نفسها ) قبل الدخول ( فلما مهرها تسقط )  
لان الفرقه تسقط قبلها وهي المستعصمة لصادق فبسقط كالماثرت اسقاطه وكذا امفرا كات من  
اس قبل الدخول على أكثر من اربع وتقدم ( وان كان ) جعله الخبار اليها ( غير  
سواها يسقط ) الصداق باختيارها انفسا قبل الدخول بل ينصف لانها ناقصة عنه  
فمما كانه

فصل وبقدر اصدق المسمى به وهو المهر (كامله) كانت الزوجة وأومة موت  
وتنزل كالنخل) لما روى مفضل بن سنان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بروع  
بنت واشق وكان زوجها ميتا ولم يدخل بها ولم يقرضه فصدقها بمهر نسائها  
توكس ولا شطط وزه أبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح  
ولاه عقد عمر فموت أحدهما ينتهي فيستقر به الموضع كأنها الإجارة وفيما تم لم يسقط  
منه شيء انفساخ النكاح ولا غيره (حتى ولو قتل أحداهما) أي أجاز وجين (الأخو  
قتل) أحداهما (نفسه) لأن النكاح قد بلغ غايته فقام ذلك مقام استيفاء المنفعة  
(و) يقرره أيضا (وطؤه في فرج ولو ذرا) أو غير خلو له فغيره مائة المقصود  
فاستقر الموضع (و) يقرره أيضا (طلاق في مرض موت) الزوج الحرف (قبل  
دخوله) بها يعني أن الزوج إذا مرض مرض الموت فطلق زوجته مرارا ثم مات  
فقرض عليه المصدق كامل ما لموت ولو جوب بعد الوفاة على أبي حفصة أنه لم يوجب كامل ما لمهر  
ما لم تزوج أو تزود وعبارته قهرهم خلاف أفراد ومما إجماعهم في ذلك من أن أحلفوا بالاشهادين  
(و) يقرره أيضا (خلوة) الزوج (ها) أي بزوجه وروى ذلك عن أحلفوا بالاشهادين  
وزيد وابن عمر وروى أحمد والأثر ما سانداهما عن زرارة بن أبي أنس قال سمى الخلفاء من أشد  
المهذبون أن من أغلق بابا أو أخرج سترًا فقد أحببهم وروى بعضه عن  
الأخضر عن ابن عمر وعلى وهذه قضاء المشتهر ولم يثبتها في أحد من عصرهم فكان  
كالإجماع ولأن النكاح المسمى المحقق وحده من جهة يستقر به البدل لكل وطؤها أو كالألوان  
دارها ولما أو باعته وأنه قوله تعالى من قبل أن تزوجهن فحصل له كفى بالسبب عن  
السبب الذي هو الخلوة بدليل ما ذكرنا وأما قوله وقد أفضى بعضكم إلى بعض فقد حكى عن  
الفرافرة قال الأضواء الخلوة على ما لم يدخل لأن الأضواء مأخوذة من الضياء والضياء  
فكانت كالقوة دخلها معك إلى مضى وشرط لمخوضه أن يكون (عزًا غير موزون)

سَكَانَ (كَافَرُوا أَيْ نَصَا) ذَكَرَ أَنَّ أَوَّلَ نَفْسٍ عَاقِلًا وَاجْتِمَاعًا وَرَجَاءً كَانَ الزَّوْجَانِ  
مُسْلِمِينَ أَوْ كَافِرِينَ أَوْ زَوْجًا مَدَامَا وَالزَّوْجَةُ كَاتِبَةٌ (وَلَوْ كَانَ) الزَّوْجُ (الْخَلْفَانِ)  
بِزَوْجَتِهِ (أَعْمَى أَوْ تَعَمَّى عَلَيْهِ) بَلَّغَتْهُ صَدَقَ (أَنْ لَمْ تَقْصِدْ) الزَّوْجَةَ مِنْ وَطْئِهَا فَإِنْ  
مَنْعَتْهُ مِنْهُ لَمْ يَتَقَرَّرْ صَدَقَ لَمْ يَحْصُلِ التَّمَكُّنُ وَإِنَّمَا تَكُونُ الْخُلُوةُ مَقْرُورَةً (أَنْ كَانَ)  
الزَّوْجُ (مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ) وَهُوَ أَنْ عَشْرَ وَقَدْ خَلَا (وَبَيْنَ بَطْنِ أُمِّهَا) فَإِنْ كَانَ دُونَ عَشْرٍ  
أَوْ كَانَتْ دُونَ تِسْعٍ لَمْ يَتَقَرَّرْ لِمَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنَ الْوَطْءِ (وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهُ) أَيْ دَعْوَى الزَّوْجِ بَعْدَ  
أَنْ خَلَا بِزَوْجَتِهِ (عَدَمَ عِلْمِهِ بِهَا وَلَوْ كَانَ أَعْمَى نَصَانِ لَمْ تَصْدَقْ) عَلَى ذَلِكَ (لِأَنَّ الْعَادَةَ  
أَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ فَتَقَعَمَتِ الْمَادَّةُ هُنَا عَلَى الْأَمَلِ قَالَ الشَّيْخُ مَكَذَا دَعْوَى انْفِصَالٍ عَلَى  
زَوْجَتِهِ مَقْرَعٍ مَعَهَا (فَإِنَّ الْمَادَّةَ هُنَاكَ) أَيْ فِي الْإِنْفَاقِ (أَنَّى أَنْتَهَى) لَكِنَّ  
الْمَعْرُوفَ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ الْإِنْفَاقِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (و) إِذَا اخْتَلَفَا فِي الْوَطْءِ  
فِي الْخُلُوةِ فَهُوَ (يُقْبَلُ قَوْلُ مَدَى الْوَطْءِ فِي الْخُلُوةِ) عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَتْ بَكَرًا أَوْ  
ثِيَابًا وَفِيهِ نَتْنٌ يَحْتَاقُ فِي الصُّبُوحِ (وَتَقَرَّرَ الْخُلُوةُ الْمُسَدَّدُ كَوْنُهُ وَلَوْ لَمْ يَطْأَوْ لَوْ كَانَ جَمْعًا) أَيْ  
تَزْوِجًا (مَنْعًا أَوْ) كَانَ (بِأَحَدِهِمَا مَنَعَ حَسْبِي كَيْسُ وَتَقِي وَنَفَاوَةُ) أَيْ هَذَا (أَوْ)  
مَنْعًا (شَرِيحًا حَرَامًا وَحَيْضًا) وَنَفَاسًا (وَصَوْمًا) وَلَوْ كَانَتْ فِي خَارِ رَمَضَانَ فَهِيَ تَقَرَّرُ  
الْمَهْرَ كَمَا لَازِمًا كَانَتْ بِشَرْطِهِ لِأَنَّ الْخُلُوةَ تَقَعَمُ بِمَقْدَرِ الْمَهْرِ لَهُ وَمَا تَقَدَّمَ (وَمِنْ الْخُلُوةِ حَكْمُ  
الْوَطْءِ فِي تَكْمِيلِ الْمَهْرِ وَجُوبِ الْعِدَّةِ) لِمَا تَقَدَّمَ (و) كَذَلِكَ (فَيُحْرِمُ أَحْتَهَا) إِذَا  
طَلَّقَهَا حَتَّى تَنْتَضِيَ عِدَّتُهَا (و) فِي تَحْرِيمِ (أَرْبَعٍ سَوَاهَا) الْأَطْلَاقُ حَتَّى تَنْتَضِيَ عِدَّتُهَا  
(و) فِي (ثَبُوتِ الْجَمْعِ عَلَيْهَا فِي عِدَّتِهَا) فِي وَجُوبِ (نَفَقَةِ الْعِدَّةِ) لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَعٌ وَجُوبِ  
الْعِدَّةِ (و) فِي (ثَبُوتِ النِّسْبِ) إِذَا خَلَا بِهَا نَفْسُ طَلْفِهَا وَأَنْتَ يُولَدُ لَوْ أَنَّ أَرْبَعَ سَنِينَ وَلَمْ  
تَكُنْ أَقْرَبَ نِسْبَةً أَعَدَّتْ بِمَقْدَرِ عِدَّتِهَا بِالْقَرَّةِ وَلِأَنَّ رَجْعَةً فِيهِ فِي حَكْمِ الزَّوْجَاتِ (لَا) أَيْ لَيْسَ  
حَكْمُ الْخُلُوةِ حَكْمُ الْوَطْءِ (فِي الْأَحْصَانِ) فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمَا حُجَّةً بِالْخُلُوةِ (و) لَافٍ  
(إِلَّا بِأَحَدٍ مَطْلُوعًا لِأَنَّهُ) فَلَا تَحِلُّ لَهُ الْخُلُوةُ حَتَّى تَذُقَ عَيْسَلَهُ (وَلَا يَجِبُ بِهَا الْفَسْلُ)  
إِلَّا بِالنِّقَاحِ الْخِلَاقَيْنِ فِيهَا (وَلَا) يَجِبُ بِهَا (الْكِفَارُ) إِذَا خَلَا بِهَا فِي الْحَيْضِ أَوْ الْأَحْرَامِ  
(وَلَا يَخْرُجُ بِهَا) الْعَنْدِينَ (مِنَ الْعِدَّةِ) وَلَا تَحْصُلُ بِهَا الْغَيْبَةُ مِنَ الْمَوْتِ (وَلَا تَنْفَسِدُ  
بِهَا الْعِبَادَاتُ وَلَا تَحْصُرُ بِهَا الرِّبَا) لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ مَنْطُوقَةً بِالْوَطْءِ وَلَمْ يَجِدْ (وَيَقَرُّرُ)  
أَيُّ الصَّدَاقِ كَامِلًا (لَيْسَ) لِلزَّوْجَةِ (وَنَظَرُ إِلَى فَرْجِهَا بِشَعْوَةِ نِيَمًا) أَيْ فِي الْمَسِّ  
وَالنَّظَرِ لِقَرَجِ (وَتَقْبِيلِهِ لَوَلُو بِحُضْرَةِ النَّاسِ) لِأَنَّ ذَلِكَ نَوْعٌ اسْتِمْنَاعٌ أَوْ حَبْسٌ لِنَظَرِ الْوَطْءِ  
وَلَا يَزَالُ مَنَاسِيًا لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ وَلَهُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِنْ طَلَّقْتَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِمَ وَهِيَ  
الْأَيَّةُ وَحَقِيقَةُ الْمَسِّ أَلْفَةُ الْبَشْرَيْنِ (وَلَا) يَتَقَرَّرُ الصَّدَاقُ (بِالنَّظَرِ لَهَا) دُونَ فَرْجِهَا  
لَا تَلْبَسُ مَنُصْرُوصَةً عَلَيْهِ وَلَا فِي مَعْنَى النِّصْرُوصِ عَلَيْهِ (وَلَا) يَقْرَأُ بِهَا (تَحْمِيلُهَا أَوْ زَوْجُ)  
أَيُّ مَنِيَةٍ مِنْ غَيْرِ خُلُوةٍ مَنِيَةٍ بِهَا وَالْوَطْءُ لَا يَسْتَمْنَعُ مِنْهَا فَهِيَ (وَيَنْتَبِهُ) أَيْ بِغَمْلِهَا  
مَاءُ (النِّسْبِ) فَإِذَا تَحْمَلَتْ مَاءَهُ وَأَنْتَ يُولَدُ لَهُ أَشْرَفًا كَثَرَتْ رَحْمَةُ نِسْبَتِهِ مَا بَاقِي (وَهَدِيَّةُ  
زَوْجٍ أَيْ مِنْ الْمَهْرِ نَصَافًا) أَهْدَاهُ زَوْجًا مِنْ هَدِيَّةِ (قَبْلِ الْعَدَّتَيْنِ وَهُوَ بِالْعَدَّةِ  
وَلَمْ يَفُورَ جَمْعُهَا قَالَ الشَّيْخُ) لِأَنَّهُ يَنْبَغِي فِي ظَهْرِ النِّكَاحِ وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ مِنْهُ إِنْغَادٌ أَمْتَنُ  
هُوَ لَا جَمْعَ لَهُ كَالْجَمْعِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ (وَقَالَ) الشَّيْخُ (فَيَا إِنْ اتَّفَقُوا) أَيْ  
خَالَطَ بِهَا الْمَرْأَةَ وَلِهَا (عَلَى النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ عَدَّةٍ أَعْلَى) الْخَالِطُ (بِأَيِّ الْأَجَلِ ذَلِكَ  
شَيْءٌ) مِنْ غَيْرِ الصَّدَاقِ (فَتَقْبَلُ الْمُقْدِلُ لِمَا سَرَّحَ مَا عَظَّمَتْهُ أَنْتَ) لِأَنَّ

وَسَمِعَ رَفِيقَهُ مَدَامًا طَالَمَا  
وَأَعْتَقَهُ مَاكَ الْخَبِيرَةَ وَظَهَرَ  
الْعَبْدُ عَلَى عَيْبٍ بِأَيْلِ الدَّخُولِ  
فَفُتِحَ رَجْعُ عَدْلٍ مَعْتَقَهُ مَاكَ  
الْخَبِيرَةَ بِغَيْمَةِ لَامَةٍ هَسَرَا  
(وَلَهَا) أَيْ زَوْجَةً فَخُفَّتْ  
لِعَيْبِ زَوْجِهَا وَفُسِّخَ مَوَالِيهَا  
(بَعْدَ دُخُولِ الْوُطْءِ) وَخَوَّجَهَا  
بِمَا يَرَى وَهِيَ (الْمَسِي)  
فِي عَقْدِ (كَالْطَّرَافِ الْعَيْبِ)  
بَعْدَ الدُّخُولِ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِالْعَدَّةِ  
وَيَسْتَبْرَأُ بِالدُّخُولِ فَلَا يَسْقُطُ  
بِحَادِثٍ عَدَمِهِ وَلِذَا لَا يَسْقُطُ  
بِرَدِّهَا لِأَنَّهُ يَسْقُطُ مِنْ  
جَمْعِهَا (وَبِرَجْعِ) زَوْجِ  
(بِهِ) أَيْ بِظَهْرِ مَسِيٍّ غَرَسَهُ  
لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ (هَلْ مَسِيٍّ) لَهُ  
(مِنْ زَوْجَةٍ عَائِلَةٍ وَلَوْ بِوَكِيلٍ)  
قَالَ أَحْمَدُ كَذَلِكَ أَذْهَبَ إِلَى قَوْلِ  
عَلَى غَيْمَةٍ فَلَمَّا قَالَ قَوْلَ عَمْرٍ  
إِذَا تَزَوَّجَهَا لَرَأَى حَسَنًا  
أَوْ بِرِصْفَانِ لَمَّا دَخَلَتْهَا عَيْسَهُ  
أَمَّا هُوَ وَلِهَا مِنْ الصَّدَاقِ أَيْ  
لَا تَقْدِرُ بِتَابِتِ الْخَبِيرَةِ  
النِّكَاحِ فَكَانَ الْمَهْرُ سَرًا بِهَا  
لَوْ غَرَسَ بِمَهْرٍ أَيْ فَإِنْ كَانَ أَوَّلَى  
عَمْرٍ غَرَسَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَمْرٍ  
فَأَتَقَرَّرَ مِنَ الْمَهْرِ تَقْرِيرُ جَمْعٍ  
عَلَيْهَا جَمْعُ الصَّدَاقِ فَالْه  
فِي شَرْحِهِ (وَيُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيٍّ  
وَلَوْ حَرَمًا) كَاتِبًا وَخَبِيرًا وَعَمَّا  
وَكُنَّا وَكُلُّهَا (فِي عَدَمِ عِلْمِهِ  
بِهِ) أَيْ الْعَيْبِ حَيْثُ لَا يَنْتَبِهُ  
بَعْدَ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ فَلَا غَرَمَ  
عَلَيْهِ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ مِنْ غَيْرِهِ  
وَنَظَرُهُ يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ  
عِلْمِهَا أَيْ لَمْ تَسْمَعْ ذَكَرَ  
الزَّكَاةَ (لَوْ جَدَّ) التَّغْيِيرَ  
(مِنْ زَوْجَتِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ عَلَى أَيْلٍ) لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ الْمَرْأَةِ الْوَكِيلِ وَالضَّيْمَانِ مِنْهَا نَصَفَيْنِ

مينة (فادخلوا عليه غيرها) أي غير زوجته فوطئها فقبله مهر مثله أو يرجعه على من غربادخلها عليه (وولم يلقه الولد) ان حملت نصبا للشبهة وتجهز اليه امرأته بالمهر الأول نصا (وان طلقت الحسية قبل دخول) بها وقبل العلم بالصبي فله نصيبا الصداق ولا يرجع به على أحد لا قدر يرضى بالتزامه فلا تفصل يكن له أن يرجع على أحد (أما إذا) أي أحد الزوجين مع عيها ما وجب أحدهما (قبل العلم) أي الصبي (فلا رجوع) بالصداق المستقر بالموت على أحد لأن سبب الرجوع المصير ولم يوجد

فصل وليس لولي صغير أو صغيرة أن

ولي (مجنون أو عتسوة أو سدد أمه تزويجهم بحسب) من امرأة أو رجل عيا (زوجه) في السكاح لوجوب نظره لهم عاقبه الخط والمصلحة وانتفاء ذلك في هذا العقد (والأولى حرمة كسوة تزويجها) أي بحسب برده (بإرضاءها) قابي الترخ بغير خلاف فقله (فلو فصل) ولي صغير المكاف والمكفلة وسيد الأمة أو ولي المكفلة بلا رضاها بأن زوج بحسب برده (لم يصح) لنكاح (أن علم العيب) لأنه عقد لهم عقدا لا يجوز زعمه كما لو باع عقارا من في حمرة غير معلنة (والأ) علم الولي أنه عيب (صح) العقد (وله القسح

عدم التمام ليس من جهتهم وعلى قياس ذلك لو مات اختطبا لا رجوع لورثته (وما قضى بسبب النكاح) كالذي يسرهنا ما كلف (فكهر) أي حكمه حكم المهر فيما يقطعه أو نصفه أو يقرره ويكون ذلك لها ولا على الولي منه شيئا إلا أن يمهله بشرطه إلا لأب قبله أن يأخذ بالشرط وبلا شرط من ما شاء بشرطه وقدم (وما كتب فيما لمهر لها ولو طلقت قاله الشيخ) لأنه العادة أخذها له (ولو نسخ) النكاح (ففرقة قهرية) كالفسخ (نفسد كعادة قبل الدخول رد إليه) أي الزوج (الكل) أي كل الصداق وما دفعه (ولو دفعه نصا) حكاها الأثر مدالة الحال على أنه وجب بشرط بقاء العقد ما إذا زال ملك الرجوع كما به بشرط الثواب قلت قياس ذلك لو ومتهن شي قبل الدخول ثم طلق ونحوه (وكذا) برده إليه الكل ولو دفعه (ففرقة اختيارية سقطت المهر) لما تقدم (وتثبت الهدية) فزوجته (مع نسخ) لنكاح (مقرله) أي الصداق (أو لنصفه) فلا رجوع في الهدية لأن زوال العقد ليس من قبلها (وان كانت الهدية لغير العاقدتين بسبب العقد كاجرة لآل ونحوها) كاجرة الكيال والأوزان (قال ابن عثيل) في النظريات (أن نسخ بيع ما له ونحوها بما يقضى على ترخيص) من العاقدتين (لم يرده) أي لم يرده لآل ما أخذه (والأ) أي وان لم يقض الفسخ على ترخيصهما كالفسخ لصح ونحوه (رده) أي رد الدال ما أخذه لأن المبيع وقع مترددين للزوج وعنده (وقياسه) أي قياس المبيع (نكاح فسخ له قد حكاه) الزوج (أو عيب) في أحده (نمرده) أي خاطب ما أخذه (ولا) يرده أن افسخ السكاح (ردة ورضاع ومخالعة) وذلك حكاها لكلامه معناه كابد عليه كلام الانصاف

فصل وان اختلف الزوجان أو اختلف (ورثتهما) أو أحدهما وورثة الآخر أو ولي الزوج والزوجة (أو أواز) وولي غير مكفلة في نذر الصداق أو في (عنه أو) وصفته (أو) في (جنسه أو بنسبه قهرية) من وطئ أو خلو ونحوها (فقول زوج) بيمينه (أو وارثه بيمينه) وكذا وليه (ولو لم يكن) مادعا له زوج أو وليه أو وارثه (مهر مثل) لأنه منكر ما يدعي عليه قد حل في قوله عليه الصلاة والسلام ولكن ايمين على المدي عليه وصورة الاختلاف في قدره أن يقول الصداق مائة فتقول بل مائة وخمسون وفي عنه أن يقول صدقتك هذا المصد تقول بل هذه لامة وفي صفته أن يقول صدقتك عبدا فنجبا فتقول وبيبا وفي جنسه أن يقول صدقتك مائة من الدراهم فتقول من الدية خير وفيما يقرره أن تقول دخل أو خلاي فبنكرها (و) ان اختلفا أو وثقه أو أحدهما وولي الآخر أو وارثه (في تيمينه) بأن قال لم نتم مهورا وقالت لي من المثل (ه) القول (قرله) أي الزوج (بيمينه) في إحدى زوايتين لا يدي موافق الفصل هـ في صحيح الفروع وهو الصواب والرواية ان تيمنا فموقوف في تيمينه لراقة في رعايتين والحدوى الصغير جرم به في المنتهى ولم يذكر المدة في التوقيع (وفيه مرسل) على كذا والرواية أن يورده ما يقرره (ما نطق ولم يدخل بها فلها منه) بث على ما ذكره من أن تقول قوله في عدم تيمنه فمفوضة وعلى الرواية الأخرى لم نصف مهورا مثل لأنه المسمى لما نقول قولنا ما (ومن حلف على نفسه) من الزوجين والولي حلف على البت (لأنه الأصل في تيمين (و) من حلف (على فعل غيره) كالورثة حلف (على نفي العلم) لأعلى البت (وان أنكر) الزوج (أن يكون لها) أي الزوجة (عليه صداق) فقل قولها قبل لدخول وسد عليه بوق مهر مثلها سواء دعي منه ففاح انصداق

إدالم) العيب كما لو اشترى له مبيعا وفي الاقتاع بما لقي واشترى بن محاور شرح الزوجين لركن في غيرها بحسب الفسخ على

ان تزوج (عنه المتبع) أي لم عنها ولو بالان الملق في الوطء لها دونه (و) ان اختارت مكفلة ان تزوج (بمحمول) أو مجذوما أو برص فلوها العقد منها) منه لان فيه هاراعيا وعلى أهلها وضرا على نفسه إلى الولد كنهها من تزويجها بغير كفؤ (وان علمت العيب بعد العقد) لم تجبر على الفسخ (أو حدث العيب (به) أي الزوج بعد عقد (لم تجبر) من قبل لا غيره (على الفسخ) لان في التزويج ابتداء العقد لا دواء ولهذا لو دعت إليها التزويج بعد لم يلزمه اجتنابا لعقدت تحت عبء لم يك اجبارها على الفسخ

### باب نكاح الكفار

أي بيان حكمه وما يقرب عليه لوتوافر اليسار أو سلما (وهو) صحيح وحكمه (كنكاح المسلمين فيه يحسبه) من وقوع الطلاق والظهار والإبلاء ووجوب المهر والتفدية وأقيم والإباحة لطلاق ثلاثا والأحصان ودليل بحتمه قوله تعالى وأمرته جملة الخليل وامرأة قريظة فأضاف النساء إليهم ودقيقة الإضافات تقتضي زوجية صحيحة وقال عليه الصلاة والسلام ولدت من نكاح لامن سفح وإذ ثبت الصحة ثبتت أحكامها فكيف المسلمين ومنها وقوع الطلاق لصدور من أهله في محله كطلاق المسلم (و) في (نكح المهرمات) فلو طلق كافر زوجته ثلاثا تزوجها قبل وطء زوج أحرم بقراءته لو أسلما

(أو) ادعى أنها (أبرأته من أو قال لا تسقى على شأ) لانه قد تحقق موحه والأصل عدم رابعه منه (وان دفع الزوج (إليها الفأول) دفع إليها (عرضا فقال دفعته صدقا وقالت هبة) فالقول (قوله معينه) لانه أعلم يستعمله النفقة والكسوة (لكن ان كان مادفعه (من غير جنس الإيجاب) عليه (فلها رده ومطالبة بصدقتها) الإيجاب لانه لا يقبل قوله في المعاضضة بلاينة (وان اختلعا في قبض المهر) قبل الدخول أو بعده (فقولها) يمينها لحدث باليمين على من أنكر (واذا كرر العقد على صدقين مرورا لينة) بان عقد مرار على صدق وعلاية على صدق آخر (أخذنا لاند) سواء كان صدق المرأ والملائنة حرق الزيادة بصدق بعد العقد على ما يأتي (وان قال) الزوج (هو عقد) واحد (أسرته ثم ظهره) فلا يلزم في المهر واحد (وقالت) الزوجة (ان عقدان بينهما فرفقه) لقول (قوله) يمينها لان الظاهر ان ما في عقد صحيح فبعد حكم كالاول (ولها المهر في العقد الثاني ان كان دخل بها ونصفه) أي المهر (في العقد الاول ان ادعى سقوط نصفه المطلق قبل الدخول) لان الأصل عدم زوجه له (وإذا مر على الإنكار) أي انكار جريان عقدين بينهما فرفقه (سئلت فان ادعت انه دخل بها في النكاح الاول لم تطلعه لاطلاقا ثانيا ثم تكهنا نكاحا ثالثا حلفت على ذلك وصحقت) ماله عنه وان أقرت بما يقضي نصف المهر وأوجهه لمها ما أقرت به (ولو اتفقا قبل العقد على مهر وعقداه ما حكم برئته أخذا بما عهده) لان التسمية صحيحة في عقد صحيح فوجبت كما لو لم يتقدما اتفاقا على خلافها (و كعده) أي النكاح (هزلا وتلخيص) بخلاف البيع (وتسحب ان تقي عبودت به وشرطته) من انما الاناخذ المهر السركي لا يحصل منه ضرر ولا يحدث المؤمنون على شرطهم (ولو وقع مثل ذلك في البيع) بان اتفقا على من وعقداه ما كثرتملا (فالتمس ما اتفقا عليه) دون ما عقدا به لان البيع لانه قد هزلا وتلخيص بخلاف النكاح (ولزيادة على الصدق بعد العقد نفقه) بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما ترضون به من بدل الفريضة ولأن ما بعد العقد زمن لغرض المهر فكان حالة للزيادة كماله المذهب قد يوافق في البيع والاجارة وفي حرق الزيادة نه ثبت ايا حكم المسمى في العقد يكون (حكمه اياكم الا ان الله قد عهده فيما يقرره) كله (وينصفه) ولا تنفذ في شروط الهبة (و) لكن انما (تلك الزيادة من حينها) لان حين العقد لان الملك لا يغير زنته على سببه ولا وجوده في حال عدمه وانما ثبت الملك بسببه من حينه (وزيادة مهرأمة بعد عهدها المانصا) نقله منها لما تقدم

(فصل في المفضة) بكسر الواو وفخها فالكسرة على نسبة التفرغ من المرأة على انها فاهة الفتح على نسبة إلى وليها (وهو) أي التفويض انه لا جهل كان المهر أجل حيث لم يسم قال الساهر



حقا على المحسنين لان اداء الواجب من الاحسان (وهي) أي المنة (معتبرة بحال  
لزوج في بساره واعصاه على الموسر قد رده على المقر قدره) لا شيء السابقة (ناعلاها)  
أي المنة (خادم اذا كان موسرا وادناها اذا كان فقيرا كسوة تعجزها في صلاتها)  
وهي درع وخمار ونحو ذلك لقول ابن عباس اعلا المنة مخادهم دون ذلك النفقة ثم دون ذلك  
الكسوة وقيدت بما يجزى في صلاتها لان ذلك اقل الكسوة (فان دخل) الزوج (بها)  
أي المنفقة (قبل الفرض استقر) به (مهر المثل) لان الدخول يوجب استقرار المسمى  
فكذلك مهر المثل لا شرا كهما في المعنى الموجب للاستقرار (فان طلقها) أي المنفقة (بعد  
ذلك) أي بعد الدخول بها (لم تحب المنة) بل مهر المثل لما تقدم وكالدخول سائرا يقرر  
الصداق لان كل من وجب لها المهر او نصفه لم يجب لها المنة سواء كانت من محبيها صادقا  
اولا ولانها وجب لها مهر المثل فلم يجب لها المنة لانها كالبديل مع مهر المثل (وانتهى) يجب على  
كل زوج حر وقبيل لم يذم لكل زوجة نفقة (ينفخ او مهر) حرة او مملوكة او ذمية  
طلقت قبل الدخول وقبل ان يفرض لها مهر) لما تقدم من الآية ولان ما يجب من الفرض  
يستوى في المسلم والكافر والمحرر والعبد وان وجب الزوج نفقة شيئا ثم طلق قبل فرض  
الصداق قالها المنة فصلا لان المنة انما يجب بالطلاق فلا يصح قضاء نفقة ولاها واجبة فلا  
تتقاضى الهبة كالمسمى (وتسحب) المنة (اكمل مطلقه غيرها) أي غير المنفقة اقل  
لا يفرض الهبة كما في المطلقات متاع بالمعروف الآية ولم تجب لانه تنال قسم المطلقات  
قديمين ووجبا المنة لنفسها الفرض لهن ونصف المسمى للفرض لهن وذلك بدل على  
احتصاص كل قسم بحكمه ولا منة للزوجة عنها لان النصف لم يتناولها والله تعالى  
(ومنعة الامه ايدها كهرها) لانه بدل عن نصفه كالمسمى (وتسقط المنة في كل موضع يسقط  
فيه كل المهر) كزيتها ورضاعها فيه ينقص به نكاحها ونحوه لانها انما تمت بمقام نصف  
المسمى فسقط في كل موضع يسقط فيه (وتجب) المنة للمنفقة (في كل موضع ينصف  
فيه المسمى) كدته قياسا على الطلاق (ويجوز الدخول بالزوجة قبل اعطائها شيئا من نفقة  
كانت او مسمى لها) بخلاف عقدة من عمر في الذي وجهه النبي صلى الله عليه وسلم  
ودخل بها ولم يعطها شيئا وابن عباس وابن عمر لا يدخل بها حتى يعطياها للخبر وجوابه  
بأنه محمول على الاستعاب (وتسحب اعطائها شيئا قبل الدخول بها) لما تقدم (وان  
نهي لها صداقا فاسدا) كالخبر ونحوه (وطلقها قبل الدخول) ونحوه مما يقرر  
الصداق (ويجب عليه) اما (نصف مهر المثل) قاله الامام وهو المذهب قال في  
تفصيل الفروع وهو الصحيح اختاره الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي والشافعي  
وغیره وموقعه بالفرق بين زين في ترجمه وتبهم المصنف في الحاشية واختار  
القاضي رحمه الله وغيره (كما صاحب الرعايتين والنظم يجب) المنة  
دون نصف مهر المثل وهو مذهب ما قطع فيه في التنقيح وهو في التمهيد لاد التسمية فاسدة  
كمنه ما غاشب المنفقة

فصل في مهر المثل معتبرين بساوح من جميع اكارها من جهتها وماها كاختها ومثها  
وبنت اخيه وبنت عمها والله وخاتم غيرهن القري فالقري في كل ما حديث ابن مسعود  
لها مهر نسائه وزم مطبق نقرته له نرى الجملة (وتعتبر المساواة في المال والجمال والعقل  
والادب واسر والبنات والبنات والمساواة في نسائها وكل يختلف لاجله الصدق) لان  
مهر المثل بدر مختلف فعتبرت الصفات المصنوعة (فان لم يوجد) في نسائه (الادوية  
عليه لانه ليس بدكاح عدها (ومضى صح) المهر المسمى في نكاح قرن عليه (اخذه) دون  
زيت







علا ببيع ولا فرق في ذلك بين السبي لها والفرقة (ولها) أى لمرأة (الطالبة) أى بحال مهرها (ولو لم تصلح للاستمتاع) لصبر أو غيره ولا وجوب العقد (فإن وطئها) (زوج) (مكره) قبل دفع الحالت من صداقتها (لم يسقط به حقهما في الامتناع) فلها بعد ذلك منع نفسها حتى تبيض الحالت منه لما تقدم لأن وطئها مكره كدمه (وحيث قلنا) لها منع نفسها فلها السفر بغير إذنه) لا امتناع حتى يفرق بين الزوج عليها حق الحبس فصار كون الزوج لها ويقادهم منه كغناه جميعه كسائر الدون (ولها) زمن منع نفسها لقبض حال صداقتها (النفقة أن صلحت للاستمتاع) ولو كان مصرا بالصداق لأن الحبس من قبله على به أحد قال الموقد صاحب المتنبى إغناها النفقة في الحضرة والسفر لانه لو بذل لها الصداق وهو غائب لم يمكن تسليمه وبذلك أنها لو سافرت فإنه فلا نفقة لها (فإن كانت) المرأة (محبوسة أو) كان (لها) منع التسليم وجب تسليم الصداق (كهر الصغيرة ولو جوب به بعد خلاف النفقة (وإن كان) الصداق (مؤجلا لم يمنع نفسها) حتى تنفضه لأنها لا تمكك الدابة (ولو حل تسلم الخول) فليس لها منع نفسها لأن التسليم فوجب عليها فاستقر قبل قبضه لم يكن لها أن تمتنع منه (وإن قبضته) أى الصداق (وصلت نفسها) (إن) الصداق (معها) كان لها منع نفسها) حتى قبض بدله أو أقره لأنها إنما سلمت نفسها طائعا إنما قبضت صداقتها بتين عدمه (ولو لم يكن كل من الزوجين التسليم الواجب) عليه (أجبر زوج) على تسليم الصداق (ثم) تجبر (زوجة) على تسليم نفسها لأب في جوارها على تسليم نفسها ولا حظرا لآلاف المنع والامتناع من بذل الصداق ولا يمكن الرجوع في البضع (وإن أباد أحدهما) أى أحد الزوجين (به) أى بتسليم ما وجب عليه للأخر (أجبر الآخر) لأنه لم يبق له معنى في التأخير (وإن أباد هو وسلم الصداق فله طلب التمكن) منها (فإن أبت) التمكن (بلا عذر فله استرجاعه) أى الصداق لعدم تسليمها المقود عليه مع عدم العذر (وإن تبرعت بتسليم نفسها وأدات الامتناع بعد دخول أو صلح لم تمكك) لأن التسليم استقر به العوض رضا المسلم (فإن امتنعت) بعد أن سلمت نفسها (فلا نفقة) لأنها ناشز (وإن أعسر) الزوج (بالمهر الحال) قبل الدخول أو بعده فله نفقة الفسخ) لأنه تنقذ عليها الوصول إلى الدوخ أشبه ما لو أفلس المشتري (فلورضيت بالمقام مع عسره) امتنع الفسخ (أو تزوجه عالة بعسره امتنع الفسخ) رضاه به (ولها) أى بقي رضيت بالمقام مع العسرة أو تزوجه عالة بها (منع نفسها) حتى قبض مهر الحال لأنه لم يثبت له عليها حق الحبس (ويبقى في النفقات وانسبره السيد الأمة) إذا أعسر زوجها لأن الحق لسيد الأمة لا لتعنها والصداق عوض متفقان هو ملك كدونها (ولا) خيرة (لولى) زوجة (صغيرة ومجنونة) لأن الحق لها في الصداق دون وليها وقد رضيت بتأخيرها (ولا يصح الفسخ في ذلك كله إلا بحكم الحاكم) لأنه يصح تخلفه كالفسخ لعنفوا الأعراس بالافقة وذنه يفضى إلى أن يكون لمرأته زوجان كل مستحل له ولا يفرغها على الآخر والقياس على المتعة غير صحيح لأنه متفق عليه وهذا يختلف فيه

باب الوايمة وآداب الاكل والشرب وما يتعلق بذلك

مشرك فيه (وإن قال) الزوج (المسلمان معانين على النكاح فأنكره) الزوجه فقالت سبق أحدهما فأنصح النكاح (في القول) (فوطئ) لانه الظاهر بعد تنقضاها في الإسلام دفعة واحدة (وإن أسلم أحدهما) أى الزوجين غير الكتابيين أو أسلمت كتابية تحت كفر (وبعد الدخول يوفى الأرملة على انقضاء العدة) حديث مالك في الموطأ حسن ابن شهاب قال كان سيدنا سلام صفوان بن أمية فوتراته بنت الوليد بن المغيرة مخومين شهر أسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهدها حينا والظاهر عدمه وكأثره أسلم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما واستمرت عنده امراته بذلك النكاح قال ابن عبد البر شجرة هذا الحديث أقوى من أسنده وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يرم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأبهما أسلم قبل انقضائه عدة المرأة فهي امرأته فإن أسلم بعد العدة فلا نكاح بينهما وهذا بخلاف ما قبل الدخول فله أن يعدة عليها فتقبل الشهوة بالخطبة وإن أسلم الثاني) أى المتأخر (قبل) أى قبل انقضاء العدة (ق) بها (على نكاحهما) لما سبق (والأ) يسلم الثاني قبل انقضاء العدة (تسما) فنفسه أى النكاح (منذ أسلم

الزوج زوجته قبل انقضائه فيها (فما هم رمتها) لتبين انصرتها بعد البينونة (وان أسلم) الثاني قبل انقضائه العدة وبعد الوطء (فلا) مهر عليه لأنه وطئها في نكاحه فلم يكن عليه شيء (وان أسلمت قبله فلها نفقة العدة ولو لم يسلم) لتكمه من الاستمتاع بها وبقاء نكاحها بسلامة في عدتها أشبهت الرجعية لامكان تلافيه نكاحها بسلامة (وان أسلم قبلها فلا) نفقة لها العدة لأنه لا سبيل له لتلافي نكاحها فأنهت البائن وسواء أسلمت بعد أو لم تسلم لكن إن كانت حاملا رجعت النفقة للعمل كالبائن (وان اختلعا) أي الزوجان (في السابق) متهما بالاسلام بان قال الزوج أسلمت قبل فلا نفقة لك وقالت هل أسلمت قبله في النفقة فقولها ولها النفقة (أو جعل الأمر) بأن جعل السبق أو جعل وجه السبق منها (فقولاً) في السابق (ولها النفقة) لأن الأصل وجوبها وان انقضا في تلحق اسلامها وقالت أسلمت في العدة وقال بعد ما فقله لاقرار على نفسه بغير النكاح ولأن الأصل عدم اسلامها في العدة وكذا يقبل قوله في عكسها لأن الأصل بقاء النكاح وكذا لو قال أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيها وقالت بعد شهر فقله استعجابا للأصل (ووجب الصداق بكل حال) لاستقراره بالدخول وسواء كان بدار الاسلام اودار الحرب أو أحدهما في دار الاسلام والأخر بدار الحرب لأنهم سكتوا أسلمت بكم وزوجها بكم

عدتها وقد أسلم أحدهما (ولم يسلم الثاني فيها) أي العدة وظاهره ولو مات أحدهما

(وهي) أي الوليمة (اسم لطعام العرس خاصة) لا تقع على غيره حكاها ابن عبد البر عن ثعلب وغيره من أئمة الفقه وقال بعض أئمة بنا وغيرهم يقع على كل طعام لسرو وحدث الآن استعمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل الفقه أقوى لأنهم أهل اللسان وهم أعرف بمصروفات الفقه وأهل بلدان العرب قاله في الشرح والبدع قال في المستوعب وليمة التي كاله وجهه وسيت دعوة العرس وليمة لا اجتماع الزوجين يقال أولم اذنعنك وليمة (قال الشيخ) تستحب بالدخول انتهى (وقال ابن الجوزي ما بعدد واقتصر عليه في الفروع والبدع وتقدمه في تجر بد العتابة قال في الانصاف الأولى أن يقال وقت الاستعجاب موسع من عقد النكاح إلى انتهاء أيام العرس لصحة الاخبار في هذا وهذا (وكال السرو وبعد الدخول) (وجرت العادة) بحصوله الوليمة (قبله) أي قبل الدخول (يسير) الأطعمة التي يذبحها للناس إليها إحدى عشرة الوليمة وتقدمت والثاني (شديده) ويقال شديخ بضم الشين المهملة وسكون التثنية ونوع الدال المهملة وبالهاء المهملة (لطعام املاك عريضة) مأخوذ من قولهم قرس شديخ أي يتقدم غيره مسمى بذلك لأنه يتقدم الدخول (و) الثالث (عذرة) (واعداد) بكم الحزمة (الطعام) (حنان) ويقال العذرة بضم فسكون (و) الرابع (خرصة وخرمن) بضم الخاء المهملة وسكون الراء وبين مهملة ويقال بالصاد (لطعام ولادة) أي نسلها وسلامتها من الطلق) وانما من (حقيقة الذبح للولود) وتقدمت في الاخصصة (و) السادس (وكبره لبناء) قال النووي أي المسكن المصعد انتهى من الزكود وهو المأوى والمستقر (و) السابع (تقعة) من التقع وهو التباير أو الضرب والقتل (تصنع للقدم من سفر) ظاهره طوبى لا كان أو قصيرا (و) الثامن (الخففة طعام القادم يستعنه وهو قال ابن القيم في تحفة الودود) في أحكام المولود (هو) أي القادم (الزائر) أي وان لم يكن من سفر (و) التاسع (حذاق) بكم الحاء وتخفيف الذل المهمة وأخوه قاف (لطعام عند حذاق مضي) قال في القاموس يوم حذاق المضي يوم ختمته القرآن (و) العاشر (وضيمة وهي طعام الماتوا) الحادي عشر (مشتدناخ المأكل من ختمته اقصارى والعنبرة) مقتضى كلامهم أنها ليست من أسماء الطعام بل هي الليفة (تذبح أول يوم في رجب) وتقدم ذلك في آخر الهدى والاضاحي (والأخاء والتسرى ذكرهما بعض الشافعية) وفي المنتهى ولم يخصها أي الدعوة لآحاه وليس باسم والفرقة والفرع ذبح أول ولد الناقة (واقري اسم الطعام الضيفان) وليس ذلك من الدعوات (والمأدبة) بضم الدال ويجوز فتحها (اسم لكل دعوة بسبب وغيره والأدب) وزن فاعل (صاحب المأدبة) قال في المحامد أي صاحب الدعوة (يا أيها الناس هلموا إلى الطعام أو يقول الرسول) أي رسول الأدب (قد أذن لي أن ادعوا من لقيت أو من شئت وقد شئت أن تحضر وأهلي الجفلى) بفتح الجيم والقائه (وان خص قوم الله ودين قوم فهمي النقرى) بفتح النون والقاف قال الشاعر

نحن في المشتات ندعوا الجفلى \* لا ترى إلا ديب فينا يتشقر

أي ندعوا قومادون قوم (وجيها) أي الدعوات (جاءت) أي مباينة لأنها الأصل في الأشياء غير ما تم فكره وروى الحسن قال دعي عتبن بن أبي الحاصل إلى ختان فاني أن يجيب وقال كذا لأناني في الختان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نديهم اليوم وأحمد (وليس منها) أي من الدعوات (شي وأجبي) وقوله عليه الصلاة والسلام لم يدالرحمن بن عوف أولم ولو بشاة تنفق عليه محول عن الاستعجاب (وليمة العرس ستمو كدة) لا عليه الصلاة

مسلم بدار الإسلام كتابته بدار  
الحرب جمع لعموم قوله تعالى  
والمحسنات من الذين أوتوا  
الكتاب من قبلكم (ومن  
هاجر إلينا فمفترون) من  
الزوجين والأخبر بدار الحرب  
لم ينسخ (أو) مهاجرة إلينا  
زوج (مسلم) مهاجرة إلينا  
الزوجه (مسلم والأخبر) منها  
هنا الحرب لم ينسخ (نكاحهما  
بالمهر) فلا تقدم خلافاً لغيره  
فصل وان أسلم في كافر  
وتحت أكثر من أربع نسوة  
(فأسلمن) في حديثين  
(أو كن كتابيات) أو كن  
بعضهن كتابيات وبهذه  
غيرهن فأسلمن في حديثين  
لم يكن له أصا كهن كاهن  
غير خلاف (اختاروا) كان  
(غير ما روي من ولوسن  
ميتات) لأن الاختيار استدلة  
للتكاح وتعين في كونه نكاح  
المهر بخلاف ابتداء التكاح  
والاعتبار في الاختيار وقت  
ثبوته فلا يفتقر مع أن يختار من  
التيات لأن كن أحياء وقته  
(ان كان) الزوج (مكافاً  
والا) يكن الزوج مكافاً (وقف  
المرحى بكلف) لمختار من  
لأن غير المكاف لا حكم له لقروله  
ولا يختار عنه وبه لأنه  
حق يتعلق بالشهوة فلا تقوم  
غيره مقامه وسواء تزوج  
في عقد أو عقد وسواء اختار  
الأول أو الآخر فما روي  
فمن إن الحرف قال أسلمت  
وتحتي ثمان نسوة قالت النبي  
صلى الله عليه وسلم فذكرت له  
ذلك فقال أحسن من أربع ما

والسلام أمر بها فعملها (ولو بشئ قليل كدين من شعير) لما روي البخاري أن النبي  
صلى الله عليه وسلم أومأ على صفيحة دين من شعير (وإن لا تنقص) الآية (من  
شأن) ذكره جماعة من الأصحاب حديث عبد الرحمن بن عوف تقدم (والأولى الزيادة  
عليها) أي على الثمان لعل عليه قوله علم الصلاة والسلام ولو بشئ (وان تكلم رجل  
أكثر من واحدة في عقد أو عقد أو تزوج ولم يواحدنا ذاتها من النكاح) لتدخل أسبغها  
كانت في الحقيقة كمن تزوج بكنتين القصة والسنة (والأجابه) أي الآية  
(واجبة) حديث أي هو برزقه من الطعام طعام الوليدة أي الذي يدهي له الأغنياء  
وتترك الفقراء قاله في الشرح تمنعهم بأن يواحدوا بها ما هو من لا يجب فتدعي  
الله ورسوله وأه مسلم وعن ابن عمر مرفوعاً الجواب هذه الدعوى إذا دعيتم إليها منقضى  
عليه (إذا دعيتم دعاء مسلم بغيره) ومكس طيب في اليوم الأول) وبقي محترق  
هذه التوبة (وهي) أي الآية (حق الداعي ينقض بعقوه) عن الدعوى كسائر  
حقوق الأدعي (وتقدم في الترغيب لا لأن القاضي حضوره واجب عرس) لعله في  
مقالة المجابحة إليه لدفع ما هو أهم من ذلك (ومع ابن الجوزي في المنهاج من حاجة طالم  
وفاسق ومبتدع ومتفاجرهما أو أنهما مبتدع وشكك بسدعة الأراد عليه وكذلك أن كان فيها  
مضلل ببعض أو كذب) لأن ذلك أقصر على معصية (والا) بأن لم يكن مضللاً  
بفحش ولا كذب (أبى) أن يجب (إذا كان) مضللاً قليلاً وإن كان المبتدع  
مرضاً أو مرضاً نفسه (أومشوا لا يحفظ مال) لنفسه أو غيره (أو كان في شدة حر  
أو برد أو في) مطر يسيل الشباب أو وسيل) لم يجب الإجابة لأن ذلك هدر يبيع  
ترك المجابحة فإباح ترك الإجابة (أو كان أجبراً) خاصاً (ولم يأن له المستاجر لم  
يجب) عليه (الإجابة) لأنه نافع له جملته كغيره أشبه المبتدع بالمأذون (والعبد  
كالمحرر) في وجوب الإجابة لعموم ما سبق (أن أذن له سيده) والالم يجب لأن حق  
سيده أكد (والمالك أن ضر) حضوره (بكس) لم يلزمه الحضور إلا بأن له سيده  
وفي الترغيب) والصفة (أن هل حضوره الأذن من محالهم تزيين لعله لم يجب إجابته) قال  
الشيخ في الذين لم أره لغيره من أصحابنا قال وقد أطلق أحدنا جواب واشترط الخل وعدم  
المكر ما هذا الشرط فلا أصل له كما أن مخالفة مؤلف في صفوف الصلاة لا تنقض الجماعة  
وفي الجنازة لا تنقض الحضور فكذلك هنا وهذه شبهة لا حاجة إلى إبطالها وهو فرع من التكرار  
فلا يلتزم إليه نعم أن كانوا يتكلمون بكلام محرم فقد أشتملت الدعوى على محرم وإن كان  
أمراً واحداً شملت على مكر (وتكرار إجابة من في ماله حلال وحوام كالكس منه  
ومعاملته وقبول حديثه وحيته ونحوه) كصدقة حرمه في المفق والترح وقاله ابن عقيل  
في الفصول وغيره وقوله الأجنبي وغيره قال في النصف وهذا المذهب على ما أصله مناهج  
الخطبة انتهى وبؤده حديث من ترك الشهادة فقد ستر لغيره وعرضه (وقيل يحرم)  
مطلقاً (كما لو كان كسراً حراماً) قطع به الشرع في التفتيح (وقال الأجنبي) في نهايته  
(وهو قياس المذهب) وقدمه أبو الخطاب في الانتصار (وسئل) أي سأل المراد  
(أحد من الذين تعامل بالربا) كل عهده أم لا قال لا (وقال) أدا (العبارة) الكبرى (ولاً) كل  
مختلط بالحرام بالضرورة) وقيل أن زاد الحرام على الثلث حرم الأكل والألقامه والرجاء  
وقيل أن سكان الحرام أكثر من الأكل والألقامه لكثر مقام الكل قطع به ابن  
الجوزي في المنهاج (و) على القول الأول (تنويع الكراهة وتضعف بحسب كثرة الحرام

رأه أحمد وأبو داود وعن محمد بن سويد النقي أن غيلان بن سلمة أسلم وتحت عشرين نسوة فأسلمن معه فمهره النبي صلى الله عليه وسلم

حق تنقضي عدة المفارقات)  
ان كانت المفارقات أو بها  
فأكثر ولا اهتزل من المختارات  
بمدد من التجميع ما به فرسم  
أكثر من أربع نسوة كان  
نفسا ففارقه أحداهن فله وطه  
ثلاث من المختارات ولا بها  
الرابعة حتى تنقضي عدة  
المفارقة وإن كن ستا وفارق  
اثنين اعتزل لثنتين من  
المختارات وإن كن سبعا ففارق  
ثلاثا اعتزل من المختارات ثلاثا  
وإن سكن ثمانيا اعتزل  
المختارات وكذا تنقض عدة  
واحدة من المفارقات فلهوطه  
واحدة من المختارات وإن تزوج  
أختين ففخل بهما ثم أسلم  
وأسلتا في العدة فاختار  
أحدهما لم يطأها حتى تنقضي  
عدة أختها شلها أحدى  
الاختين في عدة أختها  
(وأولها) أى العدة (من  
حين اختياره) للمفارقات لأنه  
وفترقة المفارقات (أو عين)  
عطف على تنقضي أى يجب  
عليه أن يعتزل المختارات حتى  
تنقضي عدة المفارقات أو يعتزل  
(وإن أسلم بعضهم) أى  
الزوجات الزائدات على أربع  
(وليس الباقي) أى المختار  
عن الإسلام بمنز (كثييات  
ملك أمسا كوفسها في مملعة)  
من الزوجات أن زدن على  
أربع (خاصة) فلا يختار من  
لم يسلمن (وله) أى لمن  
أسلم وتخته أكثر من أربع  
فأسلم منهن خمس فأكثر  
(تعتزل أمساك مطلقا) بأن  
يختار بعلم أسلم (و) له (تأخيره) أى الاختيار (حتى تنقضي عدة البقية أو يسلمن) فان

وقلت وإن لم يسلمن في المال حرما فالأصل (الباحة) قصب الأجابة ولا تحريم بالاحتمال  
استصحاب الأصل (وإن كان تركه) أى الأكل (أولى) حيث لم يسلم الحبل (لشك وبيني  
مصرف الشهادة في الأجد من المنفعة فالأقرب ما يدخل في السلطان من الطعام والشراب  
ونحوه) فيرى فيه الحلال (ثم ما لوى الظاهر من القياس فإن دعاه فلفظ) كرهت الأجابة  
(أو دعاه) (في اليوم الثالث) كرهت الأجابة لقوله عليه الصلاة والسلام (أولى يوم حتى  
والثاني معروف والثالث بأدومعة ورأه أو أدومع وأبناج وغيرهما) (أو) دعاه (في كرهت  
الأجابة) لأن المطلوب أداله وذلك في أجابة (وتنقض) الأجابة (في اليوم الثاني)  
لحديث السابق (وإن دعاه مرة ففكر حل) فوجوب الأجابة على ما تقدم لعموم ما سبق  
(الاعم خلوة بحمرة) فنصرم الأجابة لاشتهاءها على محرر (وسائر الذهوات مباحة نصا) وقدم  
(غير عقيقة قسن) وتقدمت في الهدى والأشاهي (و) غير (مأم فتكره) وتقدم في  
الجنائز والمآتم للمنة كالفى النهاية المأم في الأصل مجتمع الرجال والنساء في الغم والفرح ثم  
خص به اجتماع النساء في الموت وقيل هو لشوا من لا غير (وبكره لاهل الفضل والعلم  
الامراع إلى الأجابة) إلى الولا ثم غير الشرعية (والإسراع) أى التسهيل (فيه لأنه بهذه  
ودنق وشهرا لاسما لها كم) لأنه ربما كان ذريعة للتعاون به وعدم المبالاة (وإن حضر)  
المدعو إلى وليه أو نحوها (وهو صائم أو واجب لم يفطر) لقوله تعالى ولا تطعوا أعمالكم  
ولأن الفطر محرر ولا كل غير واجب وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صائما فليدع وإن كان فاطرا فليطعم رواءه أو أدومع وفي رواية  
فليصل إلى يدع (ودعا) للفطر (وأنصروهم فيه صائم) كما قبل ابن عمر تزول عنه التهمة في  
ترك الأكل (ثم أنصرف وإن كان مفطرا استحب الأكل) لأنه أطعم في أكرام الداعي وجبر  
قلبه وإن أحب دعاه وانصرف لقوله عليه الصلاة والسلام إذا دعى أحدكم فليجب فإن شاء أكل  
وإن شاء ترك قال في الشرح حديث صحيح (وإن كان) المدعو (صائما تطوعا وفي تركه لا كل  
كم قلب الداعي استحب له أن يفطر) لأن في كل إدخال السرو على قلب أخيه المسلم وقد  
روى أنه صلى الله عليه وسلم كان في دعوة معه جماعة فاعتزل رجل من القوم ناحية فقال لى  
صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم أحكم وتكاف لكم كل وما ثم صبر وما كانه أن  
شئت (والا) بأر لم يكن في تركه الأكل كم قلب الداعي (كان تمام الصوم أولى من  
الفطر) هذا معنى ما حرمه في إراة الصغرى والوجيز وهو ظاهر تطيل الموقف والشارح  
قال الشيخ وهو أو عدل الأقوال وقاد لا ينبغي لصاحب الدعوة (الإسراع) (في الطعام)  
أى الأكل (للدعوا إذا امتنع) من الفطر التطوع أو الأكل إن كان مفطرا (فإن كلا  
الأمرين جائز وإذا أزمع على الأكل لم يكره من نوع المسئلة المنهى عنه ولا يحلف عليه) إن كان  
صائما لم يفطر (ولا) يحلف عليه إن لم يكن صائما (لأكل ولا ينبغي للمدعو إذا رأى أنه  
يترتب على امتناعه) من الأكل أو الفطر في النفل (مفسدان بمنع فان فطره جائز انتهى  
وجبر أحسن طعام) من الولية أو غيرها (بغير إذن صاحبه) لمساخه من الاختيار عليه  
(فإن لم) الأخذ (بغيره رضاه) أى رب الطعام (في الترغيب بركه) قال في الفروع  
ويتوجه بإساح وأنه يكره من طهره رضاه (فيما الظن) أى ظن رضاه (أولى) لأن الظن  
دون العلم بأى حكم الأكل بلاذت (وإن دعاه اثنان إلى وليمتين أحاب أسبقهما بالقول)  
لقوله عليه الصلاة والسلام فإن سبق أحداهما فابج الذى سبق رواءه أو أدومع (فإن  
استوبا أحاب دينهما) لأن كثرة الذين لها أثر في التقديم كالامامة (ثم) إن استوبا أحاب



واجب (لم ينقضى نكاحها بالاختيار ان كان دخل بها) لاستقراره بالدخول كالدين (والا) بكن دخل بها (فلا) مهر لها لتبين ان الفسقة وقت باسلامهم جميعا كفسخ النكاح لذهب أحد الزوجين ولأنه نكاح لا يقهر عليه في الاسلام كما لو جحد أحدهما بتزوج اخته بمسلمان قبل الدخول (ولا يصح تعليق اختيار شرط) كقولها من دخلت الدار فقد اخترتها (ولا يصح) نسخ نكاح مسلمة لم يتقنها) أى حاله الفسخ وقهر ولم يتقدم أى الفسخ (اسلام أربع) سواءا وليس فيهن أربع كتابيات لأن الفسخ انما يكون فيما زاد على الأربع (الآن يريد بالفسخ الطلاق يقع لأنه كتابية وان اختار أحدها قبل اسلامها لم يصح لأنه ليس بوقت اختيار وان فسخ نكاحها لم ينسخ لأنه لم يجز الاختيار لم يحسب الفسخ (وان مات) من أسلم وتعتد أكثر من أربع (قبل اختيار) أربع متهن (ففي الجميع) من أسلم من نسائه (أطول الامرين من عدة وفاة ثلاث قمره) ان كن من حصن لتنتقض العدة يتيقن لأن كل واحدة متهن يحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة المختارة وفاة أربع أشهر وعشرة أيام وعدة المفارقة ثلاثة قمره فوجب أطولهن احتياطاً وتعتد حامل برضه وصغيرته أو بيه لوفاة لأنها أطول (ويضمنه) أى الميت

سريع طان يستور لاصور فيها (أو) يستور (فيها صور وغير حيوان ان كانت غير حيواناً) لما قبله من السرف وذلك لا يبلغ به القهر وهو عذر ترك الأجابة إلى الدعوة قال أحمد قد خرج أبو أيوب حسين دعاء ابن عمر فرأى السبق قد سترناه وأه الأثم وابن عمر أقر على ذلك وقال أحمد دعي حديثه فخرج وأغارواى شأ من زى الأجسام (و) محمل الكراهة (ان لم تكن ضرورية من حراورد) فان كانت فلا بأس بالحاجة (كالستر على الباب للحاجة) إليه قال في المندع وفي جواز شروحه لاجل وجهات (ويحرم ستر) الحيطان (بمحرم) وتقديم فستر المورة (و) يحرم (الملاوس معه) لأنه من المنكر (ولا) يحرم (الملاوس مع) الستر (بغيره) أى الحرير وتقدم (ولا يجوز) الا كل غير اذن صريح أو قرينة ولو لم ينبت قريبه أو صدقه وامحرم زعمه) لحديث ابن عمر فروعان دخل على غير دعوى قد دخل سارقاً وخرج مغريراً واه أبو داود ومختصراً ولأنه ماله غيره فلا يباح كله بغير اذنه (كاخذ الدراهم) وقال في الآداب الكبرى يباح الاكل من بيت القريب والصدوق من مال غير محرم زعمه اذا علم أن وزن رضاهما به بثلث نظر إلى العادة والعرف سداها المتوجه وما يذ كر من كلام أحمد من الاستثنا محمول على الثلث في رضاهما به وعلى الورع وناله المستنف في شرح المفارقة قال في الفروع ظاهر كلام ابن الجوزي وغيره يجوز واختاره شيخنا وهو ظاهر (والدعاء إلى الوليمة أو تقديم الطعام اذ فيه) أى الاكل (اذا) كل وضه ولم يلحق انتظار من باقى) لحديث أبي هريرة مرفوعاً اذا دعي أحدكم إلى طعام فجاهم الرسول فذلك اذنه رواه أبو داود وقال عبد الله بن مسعود اذا دعي فذلك اذنه (و) لا يكون الدعاء إلى الوليمة اذناً (في التحصيل لا القرينة) يدل عليه (فلا شرط) مع الدعاء إلى الوليمة أو تقديم الطعام (اذن) لأن لكل كائناً اذا دعي التخصيل والطيب المقصود وغير ذلك من الصنائع فيكون العرف (اذن) في التصرف قال في العتبه لا يحتاج بعد تقديم الطعام اذناً لغيرت العادة في ذلك البلب الاكل في ذلك فيكون العرف اذناً (ولا ملك) من قدم اليه طعام (الطعام الذى قدم اليه بل ملكه على ملك صاحبه) لأنه ملكه ملكاً مشأً وانما يباحه الاكل لظالم ملكه التصرف فيه بغير اذنه (ولا يجوز للعتبة ان قسمه وتوسط ان لا يوجب فاضافه لم يحسن) لأنه لم يملكه كان تقدم

فوفصل في آداب الاكل والشرب وما يتعلق بهما (بستحب غسل اليد قبل الطعام) متقدماً بوجه (و) غيها (بعده) متأخراً بوجه (ولو كان) الا كل (على وضوءه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أحب أن يكثّر خير يتيه فليتزوّأ بأحد عشر غنائه واذا وقع رواه ابن ماجه (و) يستحب (أن يتزوّأ بالحب قبل الاكل) لحديث عائشة وتقدم في النسل والشرب مثله (ولا يكره غسل يديه في الأناة الذى أكل فيه) نفس عليه (وبكره) غسل يديه (بغمام) وهو القوت ولو بدقيق حص وعس وبثلا وبجوه قال الشيخ الخليلي لم يقر وأما بصلب القوت) فعليه لا يكره الغسل به (ولا بأس) بغسل اليدين (بخاتة) لأنها ليست قوتاً (وان دعت الحاجة إلى استعمالها لقوت مثل الدخ بديق الشير والطيب أجرب بالان والحق وغير ذلك رخص فيه) للحاجة وتقدم في آناة التماسه يحرم استعمال مطعون في آناة لها (وغسل الفم بعد الطعام مستحب) ومن أن يتمضمض من شرب اللبن (قال في الآداب) ويترجى أن يستحب المضمضة من كل ما دسم لتطهيره عليه الصلاة والسلام (ومن أن يلعق أصابعه قبل النسل والمسح أو يلقها غيره) لحديث كعب بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يديه حتى يلقها رواه الخليلي بإسناده



العدة ان دخل بها أولم تسلم  
وهما كتابتان (اختار منها  
واحدة) لما روى الصالح بن  
فرو عن أبيه قال أسلمت وعندي  
أمر أن أختان فامرني النبي  
صلى الله عليه وسلم أن أطلق  
أحدهما وأما نجسة وفي لفظ  
الترمذي اختار بينهما شتان لأن  
النسوة يجوز له ابتداء نكاحها  
فما زلنا استدامت فخيرها ولأن  
أنكحة الكفار صالحة وأما  
الجمع وقد أزاله ولا مبرر لفارقة  
منه ما قبل الدخول لما تقدم فيما  
زاد من أربع ولأن النكاح  
ارتفع من أصله لأنه مجموع من  
ابتدائه فوجوده كعدمه  
(وإن كانت) أي من أسلم  
كافر عليها (أما وثنا)  
وأسلمت أو أحدهما أو كانتا  
كتابيتين (فدنا كاحداهما)  
كان دخل بالأم) أما الأم فقلوبه  
تعالى وأما هاتين نائم وهذا  
زوجته قد دخل في عمومها ولأنه  
لو تزوج بنت وحده ثم طلقها  
حوت عليه أمها إذا أسلم فاذالم  
طلقها وتسلت بنكاحها من  
باب أولى وأما النبت فقلانها  
ربيعه قد دخل بها وحكاما بن المنذر  
أجمعا (والأ) بذكر دخل بالأم  
(فدنا كاحد) أي الأم بفسد  
(وحده) كغيرها بغير العقد  
على ابتداءه التأييد فلم يمكن  
اختيارها ولما ثبت لأخوه قبل  
الدخول بامهاتعين النكاح فيها  
مختلفة الاختين

(ويعرض رب الطعام لما أسلمها وما يقدمه بقرب طعامه) قد كبر بالأسنة (ولا يعرض  
الطعام) بل يقدمه لهم للاستحياء أو لطلبه (وتسن التسمية على الطعام والشراب)  
لحديث عائشة مرفوعا إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله تعالى أن يذكر اسم الله تعالى أوله  
فليقل بسم الله أو بآخره والشراب مثله (ويجهر بها) أي التسمية بتدليالينه غيره عليها  
(فيقول) الآية ٣١ أو الشارب (بسم الله قال الشيخ ولو زاد الرحمن الرحيم لكان حسنا)  
فله أكل من لاف الفخ فانه قد قيل لا يناسب ذلك (و) يسن (أن يأكل يسمي بها)  
يلعب ويكره تركها) أي ترك الأكل باليمين وما يليه لما روى عن عمر بن أبي سلمة قال كنت  
يشه في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت تدي تطيش في الصفة فقال لي النبي صلى  
الله عليه وسلم يا غلام اسم الله تعالى في كل شيء وكل مما يليك متفق عليه (و) يكره الأكل  
والشراب بشماله إلا من ضره (لحديث ابن عمر مرفوعا إذا أكل أحدكم فليذكر كل يمينه  
فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله متفق عليه) (وإن سجل يمينه خيرا وبشماله  
شيا) كجبن أو خبز (يأثم به ويحرم) كل من هذا) الذي جعله بشماله (كرهه لأنه  
أكل بشماله ولما فيه من الشره) أكل أو شرب بشماله أكل وشرب به الشيطان) للخبر  
(وإن نسي التسمية في أوله) أي الأكل أو الشرب (قال إذا ذكر اسم الله أو بآخره)  
لما تقدم في حديث عائشة ونظيره ولو بعد فراغه من الأكل (فإن كانوا) أي الأكل  
(جماه سوا كلهم) لم يوجب الخبر (ويسمى الميز) لحديث ابن أبي سلمة (ويعني من  
لا فعل له ولا يميز) لتعذر علمه في يمينه أن يشرب بها أو خرس ونحوه كالزوجه (ويحسد الله)  
الأكل والشارب (جهر إذا فرغ) من أكله أو شربه بقوله عليه الصلاة والسلام إن الله  
أبصر من أكله (ما روى عنه) ما روى أبو سعيد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل  
أو شرب قال (الحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين) ومنه أيضا ما روى معاذ بن أنس  
الجهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني  
هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما بعده (وسن  
الدعاء لصاحب الطعام ومنه أفاطر عندكم الصائون وأكل طعامكم الأبرار وسلمت عليكم  
الملائكة) للخبر (ويستحب أن يفرغ من الأكل أن لا يعلل المجلس من غير حاجة بل  
يستأذن رب المنزل ويصرف) لقوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا (وسمي أشراب  
عند كل ابتداء ويحمد عند كل قطع وتديق المشقة) كل كل لكمة فله أحد حواء كل  
وجده من أكل وصمت ويكره الأكل من فرغ الطعام) أي أعلى الصفة (ومن وسطه  
بل) كل (من أسفله) لما روى ابن عباس مرفوعا إذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل  
من أعلى الصفة ولكن ليأكل من أسفلها فإن البركة تنزل من أعلاها وفي حديث آخر كوا من  
جوانبها ودعواؤه وتبارك فيبارك وإمامنا صاحب (وكذلك الكيل) لعله التي أشار  
إليها عليه الصلاة والسلام (ويكره نفع الطعام والشراب) لسرد قال في المستوعب انفع  
في الطعام والشراب وانفع كتاب مني عنه وقال الأتشي لا يكره النفع والطعام حلال في  
الانصاف وهو الصواب إن كان ثم حاجة إلى الأكل حقيقته (و) يكره (الانفاس فينا جميعا)  
لأنه مما عادى اليمين فيه شيء (وأكله حراما) لأنه لا يكره فيه كافي للخبر (إن لم تكن جليلة)  
إلى أكله حاقباص (و) يكره أيضا كله مما يلي غيره إن كان الطعام نوعا واحدا وإن  
كان أنواعا) أي نوعين فأكثر ولا بأس (أو) كان الطعام (فأكبه) فلا بأس بحديث

(أو) أسلمن (في العدة) إن كان دخل أو اختلabin (مطلقا) أي سوا أسلمن قبله أو بعده لأن العدة تحسب وجبت لم تنشر

(وقت اجتماع اسلامه واسلامهن) نزل بالامثلة ابتداء العقد فضا منهن واحدة ان كانت تعفه فان لم تعفه اختار من يعفه منهن الى اربع (والا) حيزه لنكاحهن وقت اجتماع اسلامه باسلامهن (فقد نكاحهن) لانهم لو كانوا جميعا مسلمين لم يجزوا بتداه نكاح واحدة منهن فكذا استدلاله (فان كان) زوج الامام (موسرا) قبل اسلامهن (فلم يسكن حتى اعسر) فله الاختيار حيث خاف العنت اعتارا بوقت اجتماع اسلامهن باسلامه ولو اسلم مصرا قبل يسكن حتى أسرف قدس له الاختيار لما تقدم (أو أسلمت) احداهن بعد ثم عنت ثم أسلم البواقي فله الاختيار) منهن اعتبار الحالة الاختيار وهي حالة اجتماعهم على الاسلام فقد كانت عند اجتماع الاسلام باسلامه (وان عنتت) احداهن (ثم أسلمت ثم أسلمن) أي البرزخي تيمنت الاولى ان كانت تعفه لان تعفه حرة عند اجتماعهما على الاسلام (أو عنتت) واحدة من الامام (ثم أسلمن) أي البواقي (ثم أسلمت) العتقة تيمنت ان كانت تعفه لما تقدم (أو عنتت بين اسلامه واسلامهن) كان أم لم تعفه ثم أسلمت ثم أسلم البواقي (تبعفت الاولى ان كانت تعفه) وانفسخ نكاح البواقي لانهن لا يصح نكاحهن الا مع المحاجة وهي عدم الطول وخوف العنت وذلك غير موجود هنا لحصول العفة بالسر وان

عكراش برذوب قال أي النبي صلى الله عليه وسلم بجفنة كثيرة السريد والدك فاقبلنا نأكل فينبط يدي في ثوب أحمر فقال يا عكراش كل من موضع واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان من (الطبخ) قالت بطرسو الله صلى الله عليه وسلم في الطبق وقال يا عكراش كل من حيث شئت فقله غير لون واحد ولو لم يكن ما به قال لا أمدى أو كان يأكل وحده فلا بأس) بأكله مما لا يلهي له لا يثوي بذلك قلت وكذا لو كان يأكل مع من لا يستغفر عنه بل يستغفر في مكان يشهده تتبعه صلى الله عليه وسلم للقيام من حوالى الصفقة في حديث أنس (وكره) الامام (أحدان) بعد القوم حين وضع الطعام فيصاحمهم (لقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الآية (وكذا) الضيف الذي يشيع الضيف (من غير ان يدي وهو الطفل وفي الشرح لا يجوز ان يصاحمهم بلا تعمد كل نعماء) وأطلق في المستوعب وغيره الكراهة الا من عاده الساحة (وكره) أحمد (التدبير الكبير) وقال ليس فيه بركة وذكر مصبران أبا أسامة قد علم طعاما فسكر الخبز قال أحد الثلا يعرفون كبريا طوبى (ويحسب أن يستذله) أي التذير لقوله اكرموا الخبز (فلا يصح بدوه ولا السكن به) أي الخبز (ولا ينعنه تحت القصة) ولا تحت الحقة) أي أيما الملح لا استبداله (بل يوضع الملح وعدمه على الخبز) لانه لا يستبدل فيه (ويستحب ان يضر القصة ويحيد المضغ ويغسل بالملح) لانه أجود هضما قال الشيخ الآن يكون هناك ما هو أهد من الاطالة واستحب بعض الأصحاب تمسك الكسر (بني القوم) (وبنوي) نبي (ياكله مشربا التقوى على الطاعة) لحديث وأما الكل امرئ مانوي (و) دالا اكبر والأعلم صاحب البيت) بالأكل لحديث كبركبر (ويكره تغييرها السابق الى الأكل) لما فيه من الذنابة واشهر (واذا أكل معه مشربا استحب أن يبله بما بين يديه) من الطعام ليتناول ما يشربه (وبين سمع الصفقة) التي يأكل فيها الخبز (أو أكل ما تناثر منه) أو يسقط ممنه من اللقمة بعد ازالة ما عليه من أذى الفير (والأكل عند حضور رب الطعام ولقته والأكل ثلاث أصابع) لحديث كسب بن مالك وقد تقدم (ويكره عبادتها) لا تكبر (و) يكره أيضا (بما نفقها) لانه شره (ما لم تكن حاجة) قال مهنا آت أباهم الله عن الأكل بالأصابع كلها فذهب الى ثلاث أصابع فذكر مسئلة الحديث الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يأكل بيده كلها فلم يعصمه ولم ير الا ثلاث أصابع (ولاناس بالأكل باللقمة) وان كان يده لانهما تقر بها الاحكام الخمسة قلت وربما خرج من قول الامام أكره كل محدث كراهتها

فوفصل وكره التمر وغيره مما جرت العادة بتناوله المراد ما فيه من الشبه (أو) يحسب كرهه (فصل ما يستغذره من بساتين وعطاف وغيره) (و) يكره (ان يفيض يده في القصة) لما فيه من الاستفزاز (و) يكره (ان يقدم اليها) أي القصة (رأسه) ووضع اللقمة في فيه) لانهما يمسقط من فم حتى فيها تغذرها (و) يكره (ان يمس القصة القصة في النسل أو) بنفسه (انقل في الدسم) فقد يكره غيره (قلت فان أشبه الكل فلا بأس كالأكل وحده) (ولابأس بوضع النسل والقول على المائدة غير الذرع والبعيل وما له رائحة كرهية) فانه يكره أكله كما يابى في الاطعمة (ويكون) عند المائدة (ما يدفع به النخلة) خشية أن توح (وبغني أن يحول وجهه عند السعال والطلاس من الطعام أو يبله يده أو يحمل على قدمه شيئا لا يخرج منه بساتين فيقع في الطعام) فيقذره (وان خرج من فيه شيء) من عظم أو ثقل أو غشامة (ليرى به صرف وجهه عن الطعام) فلا يقع فيه من فيه (وأخذ يساره) فري به لانه مستقدر (ويكره) أي ما يخرج

(هذا ان لم يقعن ثم يسلن في العدة) ان كان دخل بين (فان وحده ذلك) هن (الخيار) فله ان يختار منهن اربعاً وان اعلنت الحرة في عتقها دون الامه تمت نكاحها وانفسخ نكاح الامه وعدتهن منذ أسل الاولتان أسل الاماكن الحرة وانقضت عتقها باختيار خلاف الدين وله ان يختار من الاماكن بعنه بشرطه وليس له ان يختار من الامه فسل انقضت الحرة لانها لم يسل لها في عتقها وان طلق الحرة ثلاثاً في عتقها ثم تسلم فيها لم يقع الطلاق تبين انفساخ النكاح باختيار الدين فان اعلنت في عتقها بان نكاحها كان ثابتاً ويقع فيما اطلاق (وان أسل بعد وقتها امه فاسلمن معه) مطلقاً (او اسلمن في العدة) وكان دخل أو طلق (ثم هتي اولاً) أي أوام يتيق (اختار) منهن (ثنتين) لان السبب الموجب لفسخ نكاح الزائدة على الثنتين قائم وهو كبرهن مسلين في حال رقه وهذا هو جود لا زول بهتته بعد ذلك (وان أسل) عسده (ومسقى ثم أسلمن أو اسلمن ثم هتي ثم أسلم اختيار) منهن (اربعا شرطه) وهو عدم الطول ونحوه وانتمت وقت اجتماع اسلامه باسلامهن لانه حواشي الحرة ابتداء نكاحهن فجاز لها ما جازها (ولو كان تحتها) أي العبد (حواشياً فاسلمن معه) لظاهره بعد ما كافر باعده مسلم

من فيه (الى القصصه وان يقعن بديه ابقه التي كل منها في الرقه وكذا هتده القصة وهو ان يقعن بأسمائه) لا يسله (بعض أطرافها ثم يمتها في الادم) لان ذلك مستقدر وتعاف النفس (و) يكرملن يأكل مع غيره (أن يتكلم ما يستقدر أو بما يصحكم أو بمنزجهم) قاله الشيخ عبد القادر (و) يكرمه ايضا (أن يأكل كل متكك أو متطعاً ومنعاه وفي الغنيه وغيرها أو على الطريق) يكرمه ايضا (أن يسيب الطعام وان يهتقره بدل ان اشتبهه أكله أو التركه) لما ورداه عليه الصلاة والسلام ما عاب طعاماً بل ان اشتهاه أكله (ولا بأس بحدسه) أي الطعام لكن يكرهه في الطعام منه وقوله كما يأتي (و) يستحب (للاكل) ان يجلس على رحله اليسرى وينصب اليها أو يربع (و) وحده بعضهم من الزناك (قال ابن الجوزي ولا يشرب الماء في أثناء الطعام فانه) أي عدم الشرب في أثناءه (أحد في الطب) ينهى أن يقال الآن كبر ثم عادة) قال في المنتهى وفي أثناء الطعام بلاعادة انتهى قال بعض العلماء الا اذا سبق عطش فبقي من جهة الطبيب يقال انه دباغ المدة (ولا يسيب الماء) للخير (وان بأخذ الماء يمينه) مع القدرة (ويسمى) وتقدم (و) ينظر فيه خشية أن يكون فيه ما يكره أو يؤذيه (ثم شرب منه مما مقلطاً ثلاثاً) لقوله عليه الصلاة والسلام معصوا الماء معصوا ولا تعصوا عافانا الكفا من اللعب والكفا بعض الكفا وبالماء الموحدة قيل ورحم الكفو بهما لأن لا طعام (و) يتففس كل مرة (أخرج الاناوه ويكره ان يتففس فيه) وتقدم (و) يكره (أن يشرب من في السماء) لانه عليه الصلاة والسلام لا قد يخرج من داخل القرية ما ينقص التراب أو يؤذي الشارب (و) من (ثمة الاناوه ومجاناً للضرورة المتصلة برأس الاناوه) وكذا اختلاف الاسماء وهو قلها قال الجوهرى خنت الاناوه وأخفته اذا ثبتته أي خارج شرب منه فان كسره الى داخل فقد عتبه الخفاف والماء الموحدة والعين المهمة (ولا يكره العرب قائما) شربه (قاعداً) كمل وأما ان يؤذوا لياح شربهم لالاخضخ وهو لا استعماله فان طبع منه أو يحسن كفا للقدور وعلى العين التواضع) جمع ناعه وأضاع وهو الحبر يسقى عليه عقلت ولعل المراد علق البهايم (وبياح مسائر الناقه وتقدم في) كتاب (الطهارة) وديار قوم لوط مضطو عليها فيكره شرب ما لم يستعمله (و) كتاب برهوت ونور الدواشير بقره وتقدم قال في الفروع (وظاهر كلامهم لا يكره أكله كاشفاً) وبوجهه كشربه فانه شفا (واذا شرب) لبناً أو غيره (سن ان يشاوله الأيمن) ولو صغيراً أو مضطو لا يتوجه أن يشاوله في شاولته الا كبر فانه يادن ناوله له لاجر (وكذا في غسل يده) بكونه لا ييمن فالأيمن (ورش الماء ودونوه) من أنواع الطب وكذا تعبير بالعود وهو (ويبدأ في ذلك) أي في السرب وغسل الأيدي ورش الماء لورد ونحوه (أفضلهم ثم يمين على الأيمن) لقوله عليه الصلاة والسلام في الشرب وقس الباقي (ويستحب أن يفيض طرفه من جانيه) شرايضه (و) أن (يؤثر على نفسه المحتاج) ليدفعه في فاعل ذلك بقره ويزن على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (ويحثل استانه ان هتي بهاش) من القدم قال في المسئره ويرى عن ابن عمر ترك الخلال ومن الاستنان ذكره بعضهم فروفا وروى غطوا من القدم فله ليس شي أشده لئلك لذي على العبد أن يحد من أحدكم رج المذموم قال الأطباء وهو نافع أيضاً منه ومن تغير الاسكه (و) يحثل استانه (في أثناء الطعام) لا اذا فرغ (و) يحثل (ببدن يضره) كرمان وآس ولا بما

ما شاءه أحد من أهل الأديان  
ولأن المرأة ليس لها اختيار  
النكاح ونفسه بخلاف  
الرجل

فغسل وان ارتد أحد  
الزوجين أوهما أي الزوجان  
(مع قبل النحول انتفخ  
النكاح) في قول عامة أهل  
العلم لقوله تعالى ولا تمسكوا  
بعضكم الكفائر وقوله فلا  
ترجعوهن إلى الكفرا لانهن  
حل لهم ولهم يحلون لهن ولأن  
الارتداد اختلاف دين وقيل  
النحول فأوجب فيه النكاح  
كإسلامها تحت كافر (ولما  
أي الزوج) (نصف المهران  
سببها) بالردة (أو ارتد  
الزوج) (وحده) دونها  
لحمي الفرق من قبله أشبه  
الطلاق فإن سبقت هي بالردة  
أو ارتدت وسبقها قبل الدخول  
فلا مهر لهما في الفسقة من  
قبلها كما لو أرضعت من يتنكب به  
نكاحها (وتتوقف فسقة)  
بردة (بمدخول على انقضاء  
عدة) لأن الردة اختلاف  
دين بسبب الإصابة فلا يوجب  
فسقته في الحال كإسلام كافر  
تحت كافر (وتسقط فسقة  
الطهارة بذهابها وسببها) لانه  
لا يسيل للزوج إلى تلاف  
نكاحها فلا تكن فيه فسقة كما  
بعد العدة فإن كان هو المرتد فلا  
نفقة العدة امتنع من تلاف  
نكاحها بسببه إلى الإسلام وكذا  
أن ارتد ما لان المناسخ  
لم يمتنع من جهتها (وإن لم  
يعد) من ارتد منها في العدة  
إلى الإسلام (فوطئها أو طلق وجب المهر) بطلانها العدة (ولم يقع طلاق) لتبين وقوع الفسقة

يجهل ثلاثا يكون من ذلك وكذا ما يجزمه (وتقدم في باب السؤال ولقي ما أخرجه الخليل و بكره  
أن يمتعه) قال الناطم الخير (وان قلعه بلسانه لم يكره ابتلاعه) كسائر ما يفعله (ولا  
ياكل مما شرب عليه الخمر) لأن شراعه ذلك فله دولة أرمسية (ولا) ياكل (مخطئا  
بحرام) لاستئثاره أكل الحرام وأما الأكل من ما بين في ماله حرام فتقدم الكلام عليه  
مستوفى (ولا يتم طهارة) الأباذنرب الطعام (ولا يفسخ لغيره إلا باذن رب الطعام)  
لانه تصرف في ماله بغير إفته (وفي معنى ذلك تقديم بعض الضيفان ماله ونقله إلى بعض  
الآخر) فلا يفسد له إلا باذن رب الطعام (قال في الفروع وأجرت المادة به كاطعام سائل  
وسنو ونحوه وتلقم) غيره (وتقدم) بعض الضيفان إلى بعض (يحتل كلامهم وجهين  
وجواز أظهر حديث أنس في الدابة) قال أنس دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا  
فانطلق معه فبصره فقهه بأجمع ما كل من ذلك الدابة ويحبه فلما رأيت ذلك جعلت  
أقبسوا لأطعمه قال أنس فازلت أحب الدابة ورواه مسلم وأبو نوري ولم يقل ولا طعمه وفي  
اللفظ قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدابة من حوالى الصفرة فلم أزل  
أحب الدابة من يومئذ فجعلت أجمع السابيين بيه (ولا يخطط طعاما بطعام) لانه قد  
يستغفر غيره (ولا يكره قطع اللحم بالسكين والنسي عنه لا يجمع) قاله أحمد (ويضي أن  
لا يسادر إلى قطع اللحم الذي يقدم الضيفان حتى ياذنوا في ذلك ولا بأس بالنسي) بكسر  
التون ويقال المأخذة فيخرج كل من رفقه ثيابا من النفاق بصفوه إلى من يتفق  
عليهم ممن هو باكون جميعا (وتقدم) ذلك (في) باب ما يلزم الأماهم الجيش وان تصدق  
منه بعضهم قال أحد أرواحنا لا يكون ميا من لزال الناس يفعلون ذلك (قال في المنتهى  
فلما أكل بعضهم أكثر أو تصدق فلا بأس قاله في الآداب) وعلى هذا يتوجه صدقة أحد  
الشركيين بما يصاحبه عذره وكذا المضارب والضيوف ونحو ذلك (لانه ما ذنب فيه عرفا  
قال في صومع آخر لئلا يكتن الأديب والى الكف عن ذلك لما فيه من إساءة الأديب على صاحبه  
والإقدام على طعامه ببعض التصرف من غير إذن مخرج (والسنة أن يكون البذل اثلاثا  
نشا الطعام وثلاثا للشراب وثلاث النفس) لقوله عليه الصلاة والسلام يصحب آدم قيمات  
يقع من صلبه فان كان ولا بد فثلث لطعامه وثلث لشرابه وثلث لنفسه (ويجوز أكله أكثر  
من ثلثه (بحيث لا يؤذيهم) أكله كثيرا (مع خوف أذى ونفسه بصر) نقله في الفروع  
عن الشيخ في الدين بعد أن نقل عنه بكراهة وفي المنتهى وكراهة كثيرا بحيث يؤذيهم) وبكره  
أدما نأكل اللحم (وأن في الأطعمة) (و) بكره (نقاي) الطعام بحيث يضره وليس  
من السفة ترك أكل الأطباء) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم  
واشكروا لله (ولا بأس بالجمع بين طعامين) من غير خطل حديث عبد الله بن جعفر قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل القنما لطلب (ومن السرف نأكل كل ما لا يشتهي)  
رواه ابن ماجه من حديث أنس مرفوعا قال في الآداب وفيه ضعف (ومن أذهب طبيعته  
حياته فلتأنيب واستمتع بها لنفسه درجة في الآخرة) للأحاديث الضعيفة (وقال) الإمام  
(أحمد بن حنبل) ترك الشهوات زرعها ما يحالف السرف) قال الشيخ في الدين من امتنع  
من الأطباء ولا يسحب شرفه في شرب (و) يأكل وشرب مع ابتلاء الدابة بالأدب والمروعة  
بوزن سهولة (و) يأكل مع الفقراء بالانشار (و) يأكل (مع الأخوان بالانساط) (و) يأكل  
(مع الطبايا بالتمل ولا يصنعها لا تقاض) لانه يؤذي الحاضر بمعه ويشكل الانساط (ولا  
يكتر النظر إلى المكان الذي يخرج منه الطعام) لانه دابة (و) يستحب الأكل مع الزوجة

(أو) انتقل (أحد هـ) إلى دين لا يقر عليه) كاليهودي  
يشتم أو عكسه فكرهه  
(أو عكس كتابي تحت كتابية)  
فكرهه فان كان تحت عكس  
فعل نكاحهما (أو عكس)  
الكتابية (دونه) أي دون  
زوجها المكتني أو عكس تحت  
سبل (فكرهه) ان كان قبل  
النكاح انتسخ النكاح  
الحال وان كان بعده وقف هل  
انقضاه الله له لا يقر عليه  
أشبه الله

### كتاب الصداق

فتح الصاد وكسر هاء قال أحدث  
المرأة مهرتها وأمهرتها - كماها  
الزواج وغيره وفي النفي وغيره  
لأنها أمهرتها) وهو العوض  
المسمى في عقد النكاح (و) المسمى  
(بده) أي النكاح لمن لم يسم  
خافيه ويكاسي مسداً  
يسمى مهر اوصد فوهة  
وفريضة وأجر وعلائق  
وعقرا وحياء (وهو) أي  
الصداق (م شروع في نكاح)  
اجاءه قوله تعالى وآتوا  
النساء صدقاتهن فجاءه قال أبو  
عبيد بن عمير عن طيب نفسه  
كان طيب النفس طيباً وقيل  
لعله من الله فأنساؤه عليه  
الصلاة والسلام تزوج وزوج  
بائه على صداقات ولم يتركه في  
النكاح (وتسحب قيمته)  
أي الصداق (فيه) أي  
النكاح لقوله تعالى وأحل لكم  
ماوراءكم أن تنفقوا بأموالكم  
محبتين غير صالحين ولما  
تقدم من فعله عليه الصلاة

والوطء لوطء صالماً كل معه فغيره يسبه (و) من أن يجلس غلامه معه على الطعام  
وان يجلسه أطعمه منه) وبأن في نفقة المالك (و) يسر إن أكل مع الجماعة أن لا يرفع يده قبلهم  
حتى يذوقوا (لأنهم جعلهم) قال في الآداب بلاقرية قال الشيخ عبد القادر لأن يسلم منهم  
الانسياط اليه (ويكره لأصحاب الطعام مدح طعمه وتوقه لانه ثناءه)  
ففضل ويستحب أن يباسط الأثران بالمدح والطيب والحياء التي تليق بالمال إذا كانوا  
متقربين (و) ليصل لهم الانسياط ويطول جلوسهم (وقدم وب) الطعام (ما حضر) هذه  
(من الطعام من غير تكلف) لعدم الخبر إلا في (ولا يحتقره) لأنه نعم من الله وإن قل (وإذا)  
كان الطعام قليلاً والصنف كثيراً فالأولى ترك الدعوة لاسيما إذا كان قليلاً (وإذا التزم بها)  
بوقوع في الخوض فقل بعض العلماء وهذه المعمول على من كان واحداً لا زائدة تركها  
أما الذي لا يجد الامانة فلا ينبغي له التردد (و) من أن يخص بدعوة الاقرباء والصالحين  
لتمت له ركنهم ولأنهم يتقربون به على طاعة الله بخلاف من قدم فاتهم يتقربون به على معصيته فيكون  
معيناً لهم عليها (وإذا طبخ مرة قليلاً كرم من أمهاتهم يتقدمه من بعض حيراته) الخبر (وإذا حضر  
الغداً) أقيمت (الصلاة فقد تقدم آخر باب صفة الصلاة والخبرين لا يضيف) كما في  
الخبر (ومن آداب استئثار الطعام لخصه) للقادم (الاسم إذا كان الطعام قليلاً) يستحب  
(تقديم الفاكه قبل غيرها) لا أصغر في باب الطيب (لأنها أسرع هضمها فتصدر على ما تحتها  
لتسده) (ويكره أكل ما لم يطبخ كله) أي يضيغ (متها) أي من الفاكه لا بعض  
(ولا يستأذنها) أي لا يستأذن رب الطعام الضيف (في التقديم) أي تقدم الطعام اليهم  
(ومن التكلف أن يقدم جميع ما عنده) وقال عليه الصلاة والسلام أنا وأتباعي أمي راءة  
من التكلف وقال عليه الصلاة والسلام لا تنكفوا الضيف فنبضوه فان من أبغض انضيف  
فقد أبغض الله ومن أبغض الله فقد أبغض الله (قال الشيخ إذا دعي إلى أكل دخل به ما كل  
ما كسر ثمته قبل ذهابه انتهى ولا يجمع بين النوى والتمرف طسقي واحد) لأنه يورث  
غفراً من أكل الباقى وكذا كل الزمان وكل ما كسر كما نصب (ولا يجمع في كفه بل  
يجمع فيه على ظهر كفه وكذا كل من يجمع وقل) قال أبو بكر بن جاد رأيت الامام أحمد  
ما كل التمر وأخذ النوى على ظهر أصبعه السابعة والوسطى واليمنى يهرسها ثم ينوى وكل  
ما كان في جوفها كره كاله زبيب الواحدة منه مثل قصب وقصبه قال يعقوب والاسامة  
يقول يجمع بالتسكين والنقل يضم الثمانية فوسكون الفاء - نقل من كل شيء قاله في الآداب  
(ولا يخلط قشراً الطبخ الذي كله لم يترك ولا يرمي لأن في جمعه ليطرح كفه) (ويصدم)  
حاله ربه (رأس المجلس أو قطر من عيش في حنة لرمي) على رجليه فاده (و) رب الطعام  
أن يخص بعض الضيفان بشي طيب لانه يثأر به (لأنه لا يتصرف في ماله كيف يشاء  
(ويصحب للضيفاً بفضل شياً) من الطعام (لأنه ما كان من تبرك فضلك أو كان  
ثم حادثة) أي إبقاء شيء منه (و) شرح مسلم بسحب لأصحاب الطعام وأهل الطعم لا لكل  
بعد فراغ الضيفان الحديث أي طهراً لا بعد (في الصبح) وفيه ألم يكن له مال فذهب  
بالضيف وقال لا راءة هذا ضيف رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم ما عندهنا لا قوت  
الصبيعة فقال نومي صبا لنأولاً أفنهي اصراع وقد محى ما عندك للضيف ونوهه فانا كل فقه لا  
ذلك يترى في ذلك قوله تعالى ويؤثره على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة (والأولى الانتظر  
في قرآن الحال) وان دلت قرينة على إبقاء شيء آت ولا أصح إلا أنه لا تستغفر للاعتناء  
والسلام لان سميت أقطع للزناج وليس شرطاً لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلتم النساء ما لم تحسوا أو تقرر ضواهن فترضيه

(ولا شرع تقبيل الخبز ولا الجاهات إلا ما استثناه الشرع) كتقبيل الحجر الأسود وتقبيل  
فيه كلام في الحج (ويكره أن يأكل ما تنفع من الخبز ووجهه بترك الباقى) منه لأنه كبر  
(ولا يقرح طعاما منه وإن خبز) الزئر (بين طعامين اختار الأيسر) منهما المثل لا يعمل  
وب الطعام على التكلف (الآن يعلم أن مضغه يسر باقتراحه ولا يقصر) فلا بأس  
بالاقتراح لأنه من إدخال المبرور (وينبغي أن لا يقصد) المدعو (بالإحالة إلى الدعوة  
نفس الأكل) لأنه سمية البرائم (بل ينوي به الاقتداء بالسنة) أو أم أخيه المؤمن وينوي  
صيانة نفسه عن معنى بها لظن والتكبر) ليتاب عليه (ويكره أكل الشئ والبصل  
ومحورها) مما له رائحة كريهة أو يأتى في الأطعمة (ويستحب أن يجعل ماء الأبدى  
في طست واحد فلا يرفعه إلا أن يعتلى) مثلا يكون متشبه بالآحاد من في زهرهم (ولا ينع  
الصاوبن في ما لا يطيب بعد غسل يده) لأنه يذم (وظاهر كلامهم لا يكره غسل اليد بالطيب)  
فلا يكره للصاوبن المطيب (ومن أكل طعاما فليقل) استقبالا (اللهم بارك لنا فيه واطمئننا  
خيراته) للخبز (وإذا شرب لبن قال) بيا اللهم (بارك لنا فيه وزدنا منه) للخبز (وإذا وقع  
الذباب) أي البعوض (ومحوره) كالزناير والأصل قال الجاهل اسم الذباب وقع عند العرب  
على الزناير والأصل والبعوض وغيرها (في طعام أو شراب) من محوره (مكة لم يطرحه) نقوله عليه  
الصلاة والسلام إذا وقع الذباب في شراب أحدكم أو قال في طعام أحدكم فليغسله كله ثم ليطرحه  
فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء وإنه يتن بالداء وظاهره استحباب غسله ما طاقا وإن  
كانت حجة وافضت ذلك إلى موطن النفس (ويقبل يديه وفه من زهره ويصل وزهره ورائحة  
كريمة) تنظف بذلك (ويتأكد عند النوم) خشيته للهم (وفي التذبد فضل على غيره  
من الطعام) لحديث فضل البر بعد الطعام كفضل عائشة على النساء (وهو) أي  
الزبد (أن يثر الذبذبي يفتح ثم يلبس على فم أو غيره) وأثر ذبذبا مسحاقي يذهب فوره  
فانه أعظم للبركة ويكره لمن يأكل مع جماعة (رفع يده عنهم بلا قرينة) تدل على شيع  
الجميع وتقدم (و) يذكره للإنسان (أن يقيم غيره عن الطعام قبل فراغه إما فيه من قطع  
لفته ولا يقوم عن الطعام حتى يرفع) الطعام (وإن أكل قراعتا بقلوصه) بما يسوس  
(فشمه وأخرج سوسه) لاستفادته هقل وكذا ينبغي ونحوه مما يدور (وأطعم الخبز البهيمة  
بركة أولى) لأنه يؤذيها (الألحجة) وكان يسيرا من السنة أن يخرج مع ضيفه إلى الباب  
الدار) تيمنا لكرامه (ويحسن أن يأخذ بركابه) أي ركاب ضيفه إذا ركب (ودوى)  
عن ابن عباس رضي الله عنهما (مرفوعا من أخذ بركاب من لا يرجوه ولا يخاصه غفر له)  
قال في الاختواب (قال ابن الجوزي وينبغي) أي للضيف بل لكل أحد (أن يوافق في  
مجلسه) أي (إذا حضر أن لا يتصدر بران عياله صاحب البيت كما كان يتبعه) أي  
ليجاءه إلى غيره لأنه أساءه أدب منه (والنثار في العرس وغيرها والتقاطه مكره وإن لاه  
شبه التهمة) وقد نهى عليه الصلاة والسلام عن النبي والمثلة وأهله وأحبابه الأضارى من حديث  
عبد الله بن زيد الأنصاري (والنقطة دنانير وأسقاط مروية) والله يصيب معالي الأمور  
ويكره مضاعفها أولافه تراجمها وتلا وقد أخذ من غيره أحب إلى صاحبه (ومن أخذ  
منه) أي النثار (شيئا لم يكره ومن حصل في محرمه منه شيء فله) سواء قصد ذلك به بذلك  
أوله بقصده لأن ما يكره قصد ذلك به لمن حازه وقد حاز من أخذه أو حصل في محرمه فله ذلك كالأول  
وثبت بمكة في محرمه وقت في محرمه وكذا لو دخل مسيد داره أو خيمته ما غفلت عليه الباب  
(وأيضا لا أحد أخذ منه) أي أخذاته ربح أحد أو حصل في محرمه (فان قسم) الاستخذ

لحديث عائشة ترفعا أعظم  
النسبة بركة أكبر من مؤنة رواء  
أبو حفص وعن أبي هريرة أن  
رجلا تزوج امرأة من الأنصار  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم  
هل كم تزوجتها فقال هل  
أربع أو أقل فقال له النبي صلى  
الله عليه وسلم على أربع أو أقل  
فتنكرت الأنثى من عروق هذا  
الجبل واه مسلم (و) يستحب  
أن لا ينقص من عشرة دراهم  
(وإن يكون من أربع مائة  
درهم) فضة (وهو) أي  
المسد كرم من الأربع مائة  
(صدقات بنات النبي صلى الله  
عليه وسلم إلى خمائة) درهم  
فضة (وهي) أي الخمائة  
درهم فضة (صدقات أزواجه)  
صلى الله عليه وسلم لروى  
أبو الهيثم قال سمعت عمر يقول  
لا تغاروا في صدقات النساء فإنها  
لو كانت مكرمة الدنيا أو تقوى  
في الآخرة كان أولاكم بها النبي  
صلى الله عليه وسلم ما صدق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أمرأة من نساء أكثر من أنتي  
عشرة وبقية روات الترمذي وعن  
أبي سلمة قال سألت عائشة كم  
كان صدق رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قالت كان صدقه  
لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونسا  
قالت أمي ما لك الش قلست  
لأقالت نصف أوقية ثلاث  
خمسائة درهم رواء الجماعة  
الأضارى والترمذي وأدوية  
كانت أربعين درهما (وإن  
زاد) الصدقات على خمائة  
درهم (فلا بأس) لحديث أم



(و) ان يصدقها (تعليمها) أي  
المنكحة (مبنيان نفسه  
أوصدت) ان كانت مسلمة  
فيمين الذي يزوجها عليه  
هل هو كالأب منه  
أو ماثل من باب وفقه أي مذهب  
وأي كتاب منه وان التعليم  
نفسه اما أو تحفظه  
(أو شرب مباح أو أدب) من  
نحو صرف ومجان وبيان  
وبيع ونحوه (أو) يصدقها  
تعليمها (صحة كتابته  
أو كتابته ولو لم يصرفه) أي العمل  
الذي أصدقها اما (ويعلم  
بها) اما لأن التعليم يكون  
في حقه أشبه بالو اصدقها مالا  
في حقه لا يقدر عليه حال  
الاصداق ويجوز ان يقيم لها من  
يطلبها (وان تعلمته) أي  
ما اصدقها تعلمه (من غيره)  
أي الزوج (لزمه اجرة  
تعليمها) وكذلك تصرف عليه  
تعليمها أو اصدقها خطا ثوب  
فتعلمت عليه كالزواج الثوب  
ونحوه وان مرض أقيم مقامه  
من يحفظه وان جازمه بغيرها  
ليعلم ما اصدقها لم يلزمه لان  
المستحق عليه العمل في عين  
في لزمه ما يشاءه في غيرها كما  
لو استأجرته لخطا ثوب معين  
فأنته بغيره فيخطه لها ولان  
المعلمين يختلفون في التعليم  
استثلا كثيرا وقد يكون له غرض  
في تعليمها لئلا يلزمه تعليم غيرها  
وان أتاها بغيره ليعلمها لم يلزمه  
قوله لاختلاف المعلمين في تعليم  
وقد يكون لها غرض في التعليم  
منه لئلا يكون زوجها (وعليه)  
أي من اصدق مره تعليم في

قوله والاصداق بالجنب قبل هوكل واحد من الزوجين وقال صلى الله عليه وسلم استوصوا  
بالنساء خيرهن نهن عوان عليكم أخفقهن بأمانة الله وأخلاقتهن فروجهن بكلمة الله رواه  
مسلم وقال عليه الصلاة والسلام ان المرأه تنطق من خلق أعرج ان تستقيم على طريقه فان  
ذهبت تقيها كسرتها وان استمتعت بها استمتعت بها نفسها عرج مستقيم عليه وقال خياركم  
خيركم لئسها رواه ابن ماسه (كالابن الجوزي معاشره المرأة بالخلق) للالتفات لغيرتيتهما  
(مع أقامتهن) لئلا تنقطع حرمتهم عندها (ولا ينبغي ان يعلمه أقدمه له ولا يفسد الهامر الخفاف  
اذا علمه) لانتها نقشه (ولا يكثر من الحديث) فانه متى هو دهاشيا لم تصبر عنه (وليكن  
غيوه وان غير افراط للثلاثي بالثمن من أجله) وينبغي اما كجامع الكراهة لها قوله  
تعالى فان كرهتموهن فسي أن تتركوهن أو يحويل الله فقه خيرا كثيرا قال ابن عباس رعا  
ر زق منها ولدا فجعل الله فقه خيرا كثيرا (واذا تم العقد وجب تسليم المرأة في بيت الزوج) لانه  
بالعقد يستحق الزوج تسليم العوض كما تستحق المرأة تسليم العوض كالاجارة (مالم تسترط  
بينها اذا طلبها) لان الحق لعلها يجب بدون طلبه (وكانت حرة عمن الاستمتاع بها) كما يجب  
لرأة تسليم الصداق اذا طلقت فان شرطت دارها لم يكن للزوج طلبها الى بيتها فله في شرح  
المنتهى وفي المدع فان شرطته لزم الوفاء به ويجب عليها تسليم نفسها في دارها انتهى قلت  
تقدم له بين الوفاء به واما يلزمه على قول الشيخ في الدين فله طلبها لعلها الفسخ بخلافه  
واعتبارا لم يربها في الامعة واهتمر امكان الاستمتاع لارأ تسليم اغا يجب ضرره واستفاده  
الاستمتاع لواجب فاذا لم يمكن الاستمتاع لم يكن واجبا (ومعه) أي نفس أحدنا التي يمكن  
الاستمتاع بها هي (بنت تسع سنين فاكتر) قال في رواية أبي الحارث في المصيرة بطلبها زوجها فان  
أق عليها تسع سنين فذمت اليه وليس لهم ان يجسوها بعد التسع ونذهب فذلك الى ان النبي صلى  
الله عليه وسلم أتى بمائته وهي بنت تسع سنين لكن قال القاضي ليس هذا هدى على طريقة  
التعد بدوام ذكر لان النساء لانه تسع سنين من الاستمتاع بها يلزم تسليم بنتا تسع  
(ولو كانت نفسا وانطلقت) أي موزولة والمهم وهو جسم (لكن ان خانت على نفسها  
الاستمتاع من عقلمه فلها منه من جماعها) الحديث لا تزرر ولا تشرار (وعليه الفقه) لان  
معها نفسها لعذر (ولا يثبت له) أي للزوج (خير الفسخ) بكونه نائضا وانطلقت  
(ويستحق بها) كما يستمتع من الخائض (أي عبادون الفسرج (وان أكران وطام يؤذيها  
لزمها البينة) لعدم حديد البينة على المدعي وقبل قول امرأة فقه في ضيق فرسها) أي  
الزوجه (وعبادة كره ونحوه) أي كقرير بفرجها كسائر عيوب النساء ففقت الثياب  
(و) يجوز لراة الثقة (ان تنظرها) أي الزوجين (وقتا اجتماعهما للمحاجة) أي لشهدهما  
تساهد (و يلزمه) أي زوج (تسليمها) أي تسليم زوجها تسهده (ان يذنته) فتلزمه  
الثقة لتسليمها أي لا يوجد التمكن حيث كانت ممن يلزمه تسليمها (ولا يلزم) زوجة  
والولي (ابتداء) أي في ابتداء الخول (تسليم) الزوج (مع ما يمنع الاستمتاع) بها  
(بالكسوة وبرج زواله كإخراج مرض وصفر وجس ولو قال) الزوج (لا طأ) لان  
كل من فسد من برج زواله وعزم الاستمتاع بها أشبه ما لو طلب أن يتسليمها في نهار رمضان  
(وقتي اعتقته بل المرض) من تسليم نفسها (فمحدث) المرض (ولا تنطق) لها  
ولو سلمت نفسها لم يلزمه تسهدها (وان كسك المرض) بالزوجه (غير محوز وال  
لم تسليمها) (لا طأ) (زوج (لزم) الزوج (تسليمها اذا زنته) هي لأنه ليس له حده  
تسليمها في طهر زواله (وان) طلب الزوج زوجه (سألت) الانظار وانظر



مذبحرت العادة باصلاح أمرها بها كاليمين والثلاثة) لأن ذلك من حاجتها فإذا منع منه كان تصيرا فوجب أمرها لها طلب البصر والسهولة والمردح في ذلك إلى العرف بين الناس لأنه لا تقدر فيه فوجبال رجوع فيه إلى العادة (و) (لا) عمل (أمر جهاز) بفتح الجيم وكسر هاء وفي الغنية إن استعملت هي أو أهلها التحصن لها بها بما يعلمه النبي من شر أجهاز وترين (وكذا الوالد هو) أي الزوج (الانظار) فينظر ما جرت أمارتها قبلها تقدم (ولو من يصفروا وحنون) من زوج أو زوجة (مثله) إذا طلب الهبة على ما سبق من التفصيل لقيمه مقامه (وإن كانت) الزوجة (أمتكم يجب تعليمها إلا ليرامع الاطلاق قصا والسيد استأمنها نارا) لأنها مملوكة تصد على إحدى منعتيها فلم يجب تعليمها في غير وقتها كالواجب حان لتعليمها (أو شرط) الزوج (التعليم نارا أو بئله سيدا واجب تعليمها إلا ونارا) لأن الزوجة تقتضي وجوب التعليم مع التبذل ليلسا ونارا وإغناصه منه في الأمة في زمان التمازق السيد فأنه لا قد ترك حقه فلهذا في الأصل في الزوجية فلا تفتد الزوجة اقتضى لزوم تعليمها بالانفصال ما لم يمنع منه مانع فإذا امتنع المانع ينزل السيد تعليمها وجب على الزوج قبوله (ولزوج حق السيد السفر بلاقتها) أي الزوج وجبه مع سبغ بدونه لأنه الأول لا يملك عليه ترك السفر فضلا فسرها فلاذنه (و) للزوج أيضا لو عهد السفر (بها) أي بزوجته لأنه عليه الصلاة والسلام وأصحابه كانوا يسافرون بنسائهم (الأن يكون السفر مخفيا) بأن كان الطريق أو البلد الذي يرد به مخفيا فليس له السفر بها إلا أن لم يجد لأمر ولا ضرر (أو شرطت بلدها) فلهما شرطها لقوله عليه الصلاة والسلام أن أحق الشروط أن يوفى بها ما استحل من الفروج (أو تكون) الزوجة (أمة فليس له) أي الزوج السفر بها إلا إذا أذن السيد (والسيدها) أي الأمة أو الزوجة (ولو عهدت الزوج السفر بها غير أن لا سفر) لما في ذلك من تقويت حقه عليه (ولو وهأها أي بذلها) أي لا مالا من الزوجة (السيد مكنيا أي أتمم الزوج فيه لم يلزمه) أي الزوج أن ياتيه فيه لأن السكى الزوج لها (والسيد به) أي أمة المزدوجة لأنه عليه الصلاة والسلام أذن له في شراء برتوقه ذات زوج وكالوجه (وله) أي السيد (السفر به المزدوجة بأحد أمة من) ومنه من التكسب لتعلق المهر والنفقة بسيدته (ولو قال السيد) لمن ادعى أنه زوج أمة (بتمكها فقال) زوجيتها فبأن في باسمها أو أصل بأقراره ما يفرضه (فصل) (ولزوج الاستمتاع بزوجته كل وقت على أي صفة كانت إذا كان) استمتاع (في القبل ولو) كان استمتاع في القبل (من جهة غيرهما) لقوله تعالى سائركم حرث لكم فأتوا حرثكم أي شتموا والحرث محض بالبرودن مأموا (الم شتموها عن الفرائض أو بغيره) فليس له استمتاع بها إذا لا ذلك ليس من العاشرة بالمعروف وحب لم شتموا عن ذلك ولم يضره أنه الاستمتاع (ولو كانت على التزور رعي في طهرت) كالأزواج أحمد وغيره (وله الاستمتاع بهما في العتيق برفان زاد) الزوج (عليها في الجماع صبي على شيء منه) قاله أبو حنيفة والشافعي (قال أنحاضه لأنه غير مقدور سر جمع إلى الجهد بالإمام) قال الشيخ في الدين فأنه زنا فينبغي أن يفرض الحاكم كالمعروف كونه إذا قال في النص لا يطهر كل من أكثر الأصحاب خلاف ذلك وإن ظاهر كلامهم ما لم شتموها عن الفرائض أو بغيرها (وجعل) عبد الله (ابن الزبير) رجل (أربعا ليل وأربعا ليلها ورواها) أنس رجلا سمى على امرأته على ستة ولا يذكره إجماع في ليلة من الليالي ولأول من الأيام في السفر والمصلى وأنيططة إسلامه وليس في الحديث الصحيح ذكر التعليم ويحتمل أن يكون خاصا بذلك الرجل الحديث البصري (ومن تزوج) نساء (أو خلع

لاستقرار ما أصدقها الفسول (وإن علمها) ما أصدقها تعليمه (ثم سقط) الصداق فجاء الفرقه من قبلها (رجع) الزوج على الزوجة (بالأجر) لتعليمها لتعذر الرجوع بالتعليم (و) رجع (مع نفسه) أي الصداق لخرطاطة أمه بعد أن علمها (بنفسها) أي أجرة التعليم (ولو طلقها فوجدت حافظه لها أصدقها) تعليمه (وإدعى تعليمها) أمه (فأنكره حلفت) لأنها منكزه والأصل عدمه وإن علمها ما أصدقها تعليمه ثم نسيت فليس عليه غير ذلك لا موقوف لحابه وإنما تالف الصداق بعد القضي وإن كانت كليا القناشأ استسلمت على تعليمها (وإن أصدقها علم شيء من القرآن ولو) كان ما أصدقها تعليمه من القرآن (معينها يصح) لأن الفروج لا يحتاج إذا لم يسأل لقوله تعالى أن تنفوا بأموالكم ونفوه ومن لم يستطع ضحك طولا أن يضحك الخمسة المؤمنات والطرول المد والواو أي النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة من القرآن ثم قال لا تكون لاحد بعدك مهران وأه الخاوي ولأن تعليم القرآن لا يقع إلا قربة فلا ضاع فلم يصح أن يقع حدا كما كالمص والملا وما حديث الموهوبه قوله عليه الصلاة والسلام فيزوجها بما جعل من القرآن متفق عليه قبل معناه وزوجتها لأقل من أهل القرآن تجوز بالطلقة على

بالسوية (مع) فيماله  
 فقد مصادفة علم العوض فيه  
 اجمالا فزوجه ان تصفيه  
 فصح كالأمرى ثلاثة أعبد  
 بيمين واحد (وقسم) المهر في  
 التزوج والصرض في الخلع  
 (يتمين) أي الزوجات  
 أو المختلعات (على قدمه  
 مثلن) لأن الصفة اشتملت  
 على أشياء مختلفة القيمة  
 فوجب تقسيم المصروف عليها  
 بالقيمة كالأمرى شيئا وسيفا  
 (ولو قل) متزوج تزوجته  
 على ألف (يمينين) أو قال  
 على مائة مائة على ألف يمينين  
 (ق) قبلن قال الف يمين (على  
 عده حسن) أي الزوجات  
 والمختلعات بالسوية لأنه إضافة  
 اليهن إضافة واحدة قال في شرحه  
 بلا خلاف وإن كان زوجا بنتي  
 واشترت هذا العبد بال مالا  
 صح وقط على قيمة العبد ومهر  
 مثلهما وزوجتها وإن هذا  
 الألف باليمين لم يصح لأنه كسد  
 محرم

والنزول الصفات كلها) لا تترك في اليمين اللباني ولولم من الأيام حيث لا توثق على إخراج  
 فرض عن وقت (ولا يجوز لها) أي المرأة (تطوع) لا لا لأصوم وهو مشاهد الأمانة  
 ولا تأذن في بيته الأمانة) لقوله عليه الصلاة والسلام لأجل لامة أن تصوم وزوجها شاهد  
 الأمانة ولأذن في بيته الأمانة وما أنفقت من نفقة فبرأته فانه برد إليه شطره وأما الخاري  
 (و يجوز مطرها في الميض) لقوله تعالى واعتزلوا النساء في الحيض وكذا نفاس (وتقدم)  
 ذلك (وحكم) وله (المضاغة في باب الحيض) فحرم وطؤها من غير خوف عنت منه  
 أو منها (ويحرم) الوطء (في الدبر) لقوله عليه الصلاة والسلام إن الله لا يرضي من الخبي  
 لأتوا النساء في أديارهن وعن أبي هريرة وابن عباس مرفوعا لا ينظر الله إلى رجل جامع  
 امرأته في دبرها وأما ابن عباس وعنه أبي هريرة مرفوعا من أن حائضا أو امرأة في دبرها أو أني  
 عرا فاقصد فقد كفر بما أنزل على محمد أراه لا يرمو لقوله تعالى نسأوك حرث لكم فأقوا حرثكم  
 أني شتم فروي جابر قال كان اليهود يقولون إذا جامع الرجل امرأته في فرجها من وراءها أو في  
 أحول فأنزل الله تعالى نسأوك حرثكم فأقوا حرثكم أني شتم من يمين يديها ومن خلفها غير  
 أن لا ياتيا إلا في الماني متفق عليه وفي رواية أنها مقبلة ومعدبرة إذا كان ذلك في الفرج  
 (فان قل) أي وطئها في الدبر (عذر) أن علم تحريمه لا تركها مصيبة لأحد منها ولا كفارة  
 (وان تطاوعا) أي الزوجان (هله) أي على الوطء في الدبر في بيتهما (أو كرها)  
 أي أكره الرجل زوجته على الوطء في الدبر (ونفى) عنه (قلم) بتمت في بيتهما قال الشيخ  
 كما يفرق بين الرجل الفاسق وبين من يفجر به من رقيقه (انتهى) وله التلذذ بين  
 الاثنين من غير إباحة) في الدبر وقال ابن الجوزي في السرايا صون كره العلماء الوطء بين  
 الاثنين لأنه يدعو إلى الوطء في الدبر وخبره في الفصول قال في القرو ع كذا قال (وليس  
 لها) أي الزوجة (استدخال) كرهه ودونهم) في فرجها (بلاذنه) لأنه تصرف فيه  
 بفراذه (ولها) أي الزوجة (استدخال) كرهه ودونهم) في فرجها (بلاذنه) لأنه تصرف فيه  
 تقبيل فرج المرأة قبل الجماع ويكره بعده) لتذره أذن (وتقدم في كتاب النكاح)  
 وقال الشافعي النظر في فرج المرأة ضعف الضر وكذا الجالس مستديرا تقبلة وكذا النظر  
 في فاذورات (ويحرم) أن يزل عن المرأة لأمانتها) لما روي عن عمر قال نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يعزل عن المرأة إلا بغير إباحة أحد من ماله ولأن لحاق الولد بها  
 وعليها في العزل ضرر فحرم الإباحة بمعنى العزل أن يترج إذا قرب الأنازل فينزل خارجا عن  
 الفرج (و) يحرم العزل (عن الأمة إلا بغير إباحة) لأن الخلق في الولد له (و) له أن يعزل  
 عن مرتبه بلاذنها حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا أنا نافي النساء فبأبائهن في آخر  
 في العزل فقال عليه الصلاة والسلام أصنعوا ما بدا لكم في قضى الله تعالى فهو كائن وليس  
 من كل النساء يكون الولد وأحمد (وعزل وجوبا عن الكل) أي عن زوجته أو أمة  
 وعن مرتبه (بدا حرم) للأب يستعد الولد (بلاذنه) أي الاحتياج بداء الحرب إلى استئذان  
 في العزل وتقدم في النكاح ما فيه (وأذا عن له قبل الأنازل أن يترج لأعلى قصد الأنازل يخرج  
 الفرج لم يحرم من الكل) من زوجته وبسيرة لأنه ترك الوطء كالزوجة ابتداء (وله) أي  
 الزوج (استباده) أي الزوجة (ولو) كانت (ذممة) وهو كونه في غسل جنين  
 ونفاس) لأنه مع الاستمتاع الذي هو حق فكذلك إباحة ما منع حقه (و) له  
 (إحصار) الزوجة (السلمة) السابقة على غسل جنينة) لأن الله لا يوجه عليها ولا يمكن  
 عنها إلا نكاح (و) (يحرر) الزوجة (الذمية) على غسل الجنابة (كالمسئلة التي دوز

والفرر والجهاة فيها كثيرة  
ومثل ذلك لا يحتدل لانه يؤدي  
الى النزاع اذ لا اصل له يرجع  
اليه ولو وقع الطلاق لم يرد  
ما يرجع اليه كذا كل ما هو مجهول  
القدر او الموصول لا يصح ان  
يكون صداق خلافاً ذكره  
في شرحه او كل موضع  
لا يصح فيه التسمية او خلا  
العقد أي عقد النكاح  
(عن ذكره) أي الصداق  
وهو نفوس الصنع (بحسب)  
للراة (مهر المثل بالمقد)  
لان المرأة لا تسلم نفسها الا ببدل  
ولم يسلم البذل وتغرد العوض  
فوجب بدله كسبه صلته محرم  
فتختلف عند مشتر (ولا يضر  
جهل بشر) في مديات (فلو  
أصدقها بعد ان عساه)  
صح (أو) أصدقها (دابة  
من دوابه) بشرط تعيين نوعها  
كفرس من خيله أو جمل من  
جماله أو بقل من بقاله أو جوار  
من حميره أو قرة من قدره  
ونحوه صح (أو) أصدقها  
(قصاص من قدماته ونحوه)  
تكون من خواتمه (صح) ولها  
أحدهم بقرعة) نصاً لأن  
المها لكسبه يسرون عن  
التبين فيما يقع من خلاف  
ما اذا أصدقها عدواً لم يلق  
(و) لو أصدقها (قطران من  
زيت وقصيراً من حنطة  
ونحوها) كقطران من مسن  
أو قصب من ذرة (صح) لما  
تقدم (ولها الوسط) لانه  
العدل (ولا يضر غدر بريحي  
زواله) في صدق (قبض)  
(معين أبى) يحمله (أو)

البلوغ) لأن الزوجة لا يقع عليه إلا بآبته بدونه ويصح في الأنصاف له إيجاب الزمة المكلفة  
وهو مقتضى المتي (وله) أي الزوج (إحصارها) أي الزوجة (على غسل  
نحاسة) لا يوجب عليها (و) له أيضاً إحصارها على (استناب محرم) لوجوبه عليها  
(و) له إحصارها على (أخذ شعر وتلفر قفاها لنفسه) وإن لم يمسح (لأن ذلك يمنع كمال  
الاستمتاع (فإن اضاحكت) في فصل ما ذكر (الشرعاً) لا يضمنه عليه) أي الزوج  
لانه لم يمسح (وتنص) الزوج (من أكل ماله المحرم) كسبه كسمل وثوب وكرات) لانه  
منع كمال الاستمتاع (قلت وكذا اتساولا الذين إذا نادى به لانه في معنى ذلك (و) تمنع أيضاً  
(من تناول ما عثرها) لانه يفوت عليه حقه من الاستمتاع بها زمن المرض (ولا يجب  
النية) في غسل الذمة لعذر (ولا) يجب أيضاً (التسمية في غسل ذمة) كالنية هنا  
أحد الوجهين يصح به في الأنصاف وتضع الفروع وتظهر ما تقدم في الأنصاف في كتاب  
الطهارة اعتبار التسمية وهو ظاهر كلام المصنف هناك وتقدم (ولا تتعد) الذمة (به)  
أي بغيره المحرم أو النفاس (لو سلمت بعده) فلا تنصل به ولا تطوف ولا تقرا آتراً  
ولا غير ذلك مما يتوقف على طهارة قال القاضي إنما يصح مع حق لا أدى لان حقه لا يعتبر له  
النية فيجب هذه إذا سلمت ولم يحضر أن تنصل به انتهى وايضا فالنفس يجب بالاسلام  
مطلقاً على الصحيح وتقدم (وتنص) أي للزوج منع الزوجة (الذمة من دخول  
كنيسة يومية) فلا يخرج الا باذن الزوج (و) له منه ما من (تناول محرم) من  
(شرب ما سكرها) لا محرم عليها (ولا) تمنعها (دونه) أي دون ما سكرها (نصاً)  
لاعتقاد ما حله في دينها (وكذا) محلة تعتقد إباحة سبب التمتع فلا تمنعها منه (وله)  
إحصارها على غسل فرواها من سائر الخصائص كما تقدم) لانه يمنع من القبلة (ولا  
تكره الذمة على الوطء في صومها وتصاوا) على (إفساد صلاتها) وطء أو غيره لانه يضر  
بها (و) لا على إفساد صلاتها (لأنه لا يضرها) أي الزوجة الذمة زياراً (ولا) يضر  
(لأنه لا يضر زياراً) لانه أمانة لهم على إظهار شمارهم (بل يخرج هي تشتري أنفسها  
نفساً)

فصل (و) يجب (عليه) أن يبيت في المصعب ليلة من كل أربعة أيام (عند الحرة)  
لما روى كعب بن سوار أنه كان حالاً عند عمر بن الخطاب فباعت امرأة فقال يا أمير  
المؤمنين ما رأيت جلاظاً أفضل من زوجي والله أنه ليبيت ليلة فأعما وبطل نهاره صاعاً  
فاستغفر لها وأتق عليها واستعت المرأة وقالت راحة فقار يا أمير المؤمنين هل أعدبت  
المرأة على زوجها فقال وما ذلك قتل النجاسة تشكره إذا كان هذا حاله في عبادة متى  
يتفرغ لها فيبعت عمر إلى زوجها وقال لكعب أقتن بينهم فأنك قومت من أمرها ما لم أقومه  
قال فأتى أرى أنها المرأة عليها ثلاث نسوة وهي رابعتهن فأنقض له بشلثة أيام وليأبهن بعد  
فيسمى ولها يوم وليس له فقال عمر والله ما رأيت الأول ما يجب الي من الآخر ذهب فأنقض  
على البصرة وفي أنقض قال نعم القاضي أنتدواه سعيد هذه قضية مشهورة ولم تذكر فكانت  
كالإجماع يؤيده قوله عليه الصلاة والسلام لبد الله بن عمر بن العاص أن يسلطك  
عليك حقاً ولو جعل عليك حقاً تنفق عليه ولا تولى لم يجب لها عليه حتى يملك الزوج  
نفسه من إحدى زوجاته كالزاد في النفقة على قدر الوجوب (و) عليه أن يبيت ليلة  
(من كل سبع عند) الزوجة (الأمه) لأنك لم تكن أن يجمع معانته لاث ثمرات

لمن ست ولها السامو محل وجوب ما ذكره لحرمة والامة (ان طلبت اذ كانت منه) لان الحق لها فلا  
يجب جود الطلب (وله) أي الزوج (الانفراد في البقية بنفسه أو مع غيره) فان كان قسمة  
أربعة قسم لمن ثلاث لئلا من ثمان وله الانفراد في خمس وان كان تحت حرة وان أمة فلهن خمس  
وله ثلاث وان كان تحت حرة وان أمة فلهن خمس وله لئلا قال في المبدع وان كانت أمة  
بها ليلة ولست (قال أحمد لا بيت وحده) قال في المبدع قال أحمد ما أحب ان بيت وحده  
الآن بغير طر وقاله في سفره وحده ولا يهتبي وعن أبي هريرة فروعه ان لعن ركب القلعة  
وحده والمائة وحده وأما جد وفيه طيب بن محمد قد لا يكاد يعرف وله منا كبر وقد كره  
ان حبسان في اللغات (و) يجب (عليه) أي الزوج (أن يطأها) أي الزوج (في كل أربعة  
اشهر مرة) ان لم يكن عدل لانه لو لم يكن واجباً لم يصح بالبين على تركه واجباً كاستعماله  
ولان النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنهما او هو مفضل الى دفع ضرر الشهوة من  
المرأة كافتائها الى الرجل فيكون الوطء مصلحاً لها جاعلاً ولاشئ لو لم يكن لها فيه حق لما  
وجب استئذانها في المنزل كالامة واشترط في المرأة ان تكون ثلث سنة لان الله تعالى قد ربي في حق  
الزوجة ذلك نكاحاً في حق غيره وان لا يكون مهران كان كرضي ونحوه لم يجب عليه من أجل  
عذره (فان أبي ذلك أي الوطء بعد اقضاء الأربعة اشهر أو) أي (البيتة في اليوم) أي  
الزمن (المقرر) وهو لئلا من أربع لحرمة وليلة من سبع للامة (حتى مضت الأربعة اشهر  
بلا عذر لاحده) أي الزوجين (فرق بينهما بطولهما) كالوطء وكالوطء النفقة وتعذر  
عليها من قبله (ولو قبل المثل نص عليه) قال أحمد في رواية ابن منصور (في رجل  
زوج امرأته ولم يدخل بها (يقول غدا أدخل بها غدا أدخل بها الى شهر هل يجبر على الدخول  
قال ذهب الى أربعة اشهر ان دخل بها والا فربيعين) فيه أحد كالمثل وقال أبو بكر بن  
جعفر لم يروى مسئلة ابن منصور غيره وفيها نظر قال في شرح المقنع ونظما قول أصحابنا انه  
لا يفرق بينهما في ذلك وهو قول أكثر الفقهاء لانه لو ضربت له المدة ذلك وفرق بينهما لم يكن  
للاولاد أثر ولا خلاف في اعتباره (وكذا الوطء ولو لم يفر) فلهما النفقة بعد الأربعة اشهر  
فان لم يطأ بعد ذلك فلهما نفقة لعدم وجوبه عليه اذن (وقال الشيخ ان تعدد الوطء) لغير الزوج  
(فهو كالنفقة) اذا تعددت فتقسم (و) النفقة لتعدد الوطء (أولى) من الفسخ لتعدد  
النفقة (الفسخ بتعدد) أي الوطء (اجماعاً في الإساءة) وقاله أبو بصير الصغيرة كره  
في المبدع والعرفانها لا يفرق بين النفقة بخلاف الوطء (ولسان) الزوج (عنه المذر  
وحاجة سقطت من القسم والوطء وان طال السفر) للعذر (بدليل انه لا يفسخ نكاح  
النفقة وما تركت لامرأته نفقتها) أو وجد له دل ينفق عليها منه أو من يرضىها عليه (وإن لم يكن  
لغيره) (عذره) من الرجوع وغاب أكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزومه ذلك  
لما روي أبو حفص بإسناده عن يزيد بن أسلم قال بيننا عمر بن الخطاب بعرض المدينة بغير امرأة  
وهي تقول

على (متنصب بصفة) لها (و) ١١٤ على (دين سلمو) على (مبيه اشتراه) ولو بكيل أو وزن أو عدد  
أوزع (ولم يقضه) على  
(عبد) وقوه (موصوف)  
لان التمسر يزول بمصطل  
الأبني والمتنصب واستيفاء مسلم  
فيه وتسلم مبيع ومضمحل  
موصوف واحتمال الفرق فيما  
ذكر أولى من احتمال ترك  
التمية والرجوع الى مهر  
المثل وهذا اختلاف السبع  
والاجرة لان المرض فيها أحد  
ركبي الفسخ بخلاف النكاح  
(فلو جاءها) الزوج (بقية)  
أي الموصوف لم يلزم قبولها  
(أو خالته) الزوجة (على  
ذلك) أي نحو موصوف  
(فجاءها بها) أي بقية  
الموصوف الذي خالته عليه  
(لم يلزم قبولها) أي ابقية لانها  
معاوضة عما لم ينفق عليه  
فلا يجبر عليها من أياها  
(و) يصح أن يتزوجها (على  
شرائه لها عذر) لانه غرض  
(فان تم) شرأه بقيمة فلها  
قيمة) ان تصدق عليه كالمثل  
بيده فاشق (و) أن تزوجها  
(على ألف ان لم تكن له زوجة  
أو) تزوجها على ألف (ان  
لم يفسر جهان دارها أو)  
من (بله ما) على ألفين  
ان كانت له زوجة أو أخرجه  
من دارها أو ملأها (ونحوها)  
أي هذه الصورة كان تزوجها  
على ألف ان لم تكن له مربية  
وألفين ان كانت (صحيح)  
ذلك لان دخل المهر من مربة  
أو مربة فصارها وتضييق عليها  
من أكبر أغراضها المقصودة  
وكذا غرضها دارها أو ملأها بين  
أهلها وفي وطنها وذلك تخفف حداتها لمصلحة غرضها وتقلية عند فواته (و) لا يصح أن يتزوجها

موت أبيها فرض جميع ورعا

كان حال الأب غير معلوم فيكون  
الصدق مجهولا (وان صدقتها  
عق قوله) من ذكر أو أنثى  
(صح) لأنه يصح الاعتياض  
عنه (ولا) يصح أن صدقتها  
(طلاق زوجة لها) أن  
صدقها (بطل) أي طلاق  
ضرتها (إلى مائة) ولو  
معلومة لم يدين ابن عمر فروعا  
لاجل رجل أن ينكح امرأة  
بطلاق أخرى ولأن خروج  
أنص من الزوج ليس بمنكول  
فهو كما لو صدقتها فمخوخر (ولها  
مهر مثلها) لفساد النسيئة  
(ومن قال لبيدة اعتقني على  
أن تزوجك أعتقته) على  
ذاعتي جحان (أوقات) له  
سيدة (أبداء اعتقك على أن  
تزوجني عتق جحان) فلا يلزمه  
أن يتزوج بها لأن ما شرطته  
عليه حتى لا فلا يلزمه كما  
لو شرط عليه أن تهمل ذلك  
فنفلها ولأن النكاح من  
الرجل لا عوض بخلاف المرأة  
(ومن قال) الآخر (اعتق  
صدقتني على أن أزوجه ابنتي)  
أعتقه سيدة في ذلك (أمنته)  
أي الفائل (قمت) لعتقه  
(بعتقه) ولم يلزم الفائل  
تزوج ابنته لعتق عبده  
(كأقوله) الآخر (اعتق عبدك  
على أن أبيعك عبدي) فعمل  
فيلزمه قيته بهتته لأن يبيعه  
عبده وان تزوجه ابنته أن يعتق  
أباها صريح نفاذ تعذر عليه  
عتقه فلما قيمته وان  
جاهها لم يمكن شرائه لم  
يلزمه قبولها لأنه يفتوت عليها

وكل زوج قدومه (ألم يكن له عذر) سفره كالمسلم (أو كان في عز وواجب) (أو  
في طلب زوج يحتاج إليه) فلا يلزمه الدوم لأن صاحب العذر مقدم من أجل عذره  
(فيكتب إليه ما لم) يقدم (فإن أبي أن يقدم من غير عذر بعد ما لزمه) لما لم إليه فممن  
لما لم (نكاحها) لأنه ترك حقها عليه بتزويجه شبه المولى وما ذكره من المراسلة لم يذكره  
في المنع ولا الفسوخ ولا الألفان وتبهم في المنتهى وسكا في الشرح عن بعض الأصحاب  
قال روى ذلك عن أحمد في كماله في الدعوى قبل (وان غاب) زوج (غيبه) ظاهرها السلامة  
كتناجروا أسيرهم من ليست حادثة القتل (ولم يلزم خيره) أي حياته ولا موته (وتضمن رت)  
زوجته بترك النكاح (مع وجود النكاح عليها) لم يفسخ نكاحها) لتضردها بترك الوطء لأنه يمكن  
أن يكون له عسر (وبين) لمن أراد وطئا (أن يقول عند الوطء) أقدم الله حبنت الشيطان  
وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقد موالاتكم قال عطاء هو التسمية عند الجماع  
وروى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال بسم الله  
حينئذ الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقلت ينيهم أو لم يضره الشيطان متفق عليه  
(قال ابن نصر الله وقوله المرأة أيضا) وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن مسعود  
م رقا قال إذا نزل يقول اللهم لا تجعل الشيطان فيمار زفتني نصيبا قال في الأصناف  
نصيب أن يقول ذلك عند نزول الوطء أو لا يجاب وهو حسن (و) بين (أن يسلها)  
قبل الجماع لتضمن شهرتها) فتنازل من ذلك الجماع مثل ما ناله وروى عن عمر بن عبد  
العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يزوجها إلا وقد أتاها من الشهوة مثل ما ناله  
لابسها بالفرع (و) بين (أن يغطي رأسه عند الجماع) أن يغطيها (عند الخلاء)  
لحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء غطي رأسه وإذا أتى  
أهله غطي رأسه (وأن لا يستقبل القبلة) عند الجماع لأن عمر بن حزم وعطاء كذا ذلك  
قاله في الشرح (ويجب للمرأة أن تغطي عرقها ولو لم تزلج بزوج بعد فراغه من جامعها)  
لم يصبها وهو روى عن عائشة (قال أبو حفص يفتي أن لا تظهر امرأة عرقها من  
أهل دارها وقال الحارثي في التبريد) ذكره أن جمع ذكر ما أخرجه التي يجمعها فرجها وقال  
أبو الحسن بن الفطاني في كتاب أحكام النساء لا يذكره غيرها الجماع وحال الجماع ولا تضره  
وقل الإمام (مالك) بن أنس (دأبنا بالفرع عند الجماع وأراد صدقتها في غير ذلك  
بصاحب على فاعله) وذكره كثرة الكلام حال الوطء) لقوله عليه الصلاة والسلام  
لا تكرهوا الكلام عند جماعة النساء منهنه يكون طهرس والغايزوا أبو حفص ولا يكره  
الكلام حال البول وحال الجماع في معناه (ويجب) لاوطئ (أن لا يتزوج إذا فرغ) أي  
أنزل (قبلها حتى تفرغ من الخواص) وتزوج قبلها (كره) لما روى أنس مرفوعا أن جامع  
رجل أهله فليعهدها ثم أفاضتني حاجته فلا يلهيها حتى تقضى حاجته وأبو حفص ولا في  
ذلك ضرر وعليها ومنه ما من فضل شهرتها (ويكره) الوطء (وهو مفرد) لما روى  
عبد بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى أحدكم أهله فليستروا  
بغير ثياب العير بن زوايا من ملبسه والعير بفتح العين لأنه لو لم يكن المنة تحت حماء  
الوحش شبهة ما يتغير عن ثلث الخلة (و) يكره (تحدثه) أي ما جرى بينهما  
(ولو أضرته) وحرمه في الغيبة لأنه من السر ونشأ السر حرم) وروى الحسن قال جلس  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين رجلين لهما امرأة قبل على الرجل فقال لعل أحدكم يحدث  
بما يصنع بأهله إذا خلا ثم قال على النساء لعل أحدكن يحدث النساء بما يصنع مع زوجها

العرض عتق بها (ودعي) في العدم من صدق مؤجل (أو مرض) بعد العقل لم يسم لها صدقا (مؤجلا ولم يذكر

(محله) بأن قيل على كذا محلا  
والعرف في الصادق الموجب  
ترك المطالبة على الصوت أو  
البينة فهل عليه فيه  
حيث معلوم بذلك وعلمته  
بمع جعل بعض حالاته  
وإلا جوت أفراف كما هو متاد  
الآن بخلاف الأصل المجهول  
كعدم زيد فلاح بها لتسه  
وأما المطلق فإن أجله القرينة  
بحكم البادئ وقصرته هنا عن  
العادة ذكر الأصل ولبيته في  
محله كالق الشرح تحتل  
أن تطل التسمية تحتل أن  
يطل التأجيل ويحل انتهى  
قلت والثاني هو مقتضى ما سبق  
في البيع هنا أولى  
فصل وان تزوجها في عمر  
أوتى زواياها فهو صحيح  
النكاح نكاحه وقول عامة  
العقلاء أنه بعد لا يفسد بهالة  
العرض فلا يفسد بتغيره  
كالنكاح لأن فساد العرض لا يزيد  
على عدمه ولو فسد فالنكاح  
صحيح فكذا إذا فسد (ووجب)  
لزوجه في زوجها (مهر)  
المثل) لاقضاء فساد العرض  
ردعونه وقد تدرأه لنكاح  
فوجب رد قيمته وهي مهر  
المثل وكذا لو أتى المبيع بها  
فأبدا يفسده (و) أن  
زوجه (على عهد أخرج  
حراد) خرج (مقصودا قوا)  
قيمته وقدر عريتها (فإن)  
عقد الزوايا يفسد فلا طهنة  
على كاله وكالوجدة معيا  
فردته بخلاف قوله أصدقت  
هذا الخبر أو المنصوب فاته  
كزواياها بعرضي فإنما ضمت عا

ولی

فصل وان تزوجها في حجر  
او غيرها او مالها من غير  
النكاح تصاو وتقول عامة  
العقهاء لانه عقد لا يفسد بجهالة  
العرض فلا يفسد بتغيره  
كأنلغ ولان فساد العرض لا يزيد  
على عدمه لو عدم فأنكاح  
صح فكذا اذا فسد (ووجب)  
الزوج في زوجه (مهر)  
المثل) لانتفاء فساد العرض  
ردعوه وقد تمزاجها لنكاح  
فوجب رد قيمته وهي مهر  
المثل وكالات المبيع يباع  
قائمة اي بمشتره (و ان  
تزوجها) (على عهد اخرج  
عراؤ) خرج (مقصودا لها  
قيمة) وبقرع عيدا (يوم  
عقد) لاضاها بقيمة اذ ظنته  
مأواكاه وكالوجدة معا  
فردته بخلاف قوله اصدقك  
هذا الخبر ان المصوب قائم  
كزناها بعرضي ان ارضيت بما  
لنس عال او مال لا يقدر على عقد

قال فقال المرأة ثم يغفلون وانا انفل فقال لا تضلوا انما مثل ذلكم كمثل شيطان في  
شيطانه فيغاصها والناس ينظرون وروى ابو داود عن ابي هريرة رفقوا مشهله بجمته  
(ويكره وطؤه) لزوجه اوس بنه (يحب برأه بطل لاهل او) بحيث (يسمع  
حهما) غير بطل لاهل (ولورضا) اى ازواج قال احمد واكرهون الزوج وهو  
الصرت الخفي وهو بالجم والسبين الممثلة يقال فوجس اذا سمع الصرت الخفي (ان كانا  
مستورى العورة والى) يكونا مستورى العورة (حرم صر رؤيتها) اى العورة لم يحدث  
احفظه ورتك وتقدم (ويكره ان يقبلها) اى زوجته اوس بنه (اوسا بنه احمد  
الناس) لانه ذنابة (وله الجميع بين) وطه (نساء وامائه بفسل واحد) لان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم طاف على نساءه في ليلة بفسل واحد واه احمد والناسي ولان حدث الحنابلة  
لا يمنع الوطء بديل انعام الجماع (ويحسن ان يرضأ لاهل العورة) لما روى ابو عبد  
مروعا اذا اذن احدكم اهل ثم اذنان يودقن وطءا رواه مسلم وراى بن خزيمة عن ابي صالح  
فانه انشط لاهل (والفسل) لاهل العورة (افضل) لحدث ابي رافع ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم طاف على نساءه جميعا فاغتسل عند كل امرأة فتمن غسلا فقلت يا رسول الله لو  
جعلت فداي واحد اهل هذا اى اى وطيب واظهر رواه احمد وروى داود من حديث ابي رافع  
(وليس) واحدا (عليها خدعة تزوجها في عمن وخبر وطبع ونحوه) ككس الدار وماء  
الماء من السر والطمح (نساء) لان المودة عليه منعة لا ينفك ولا ينفك عنه من منافقها  
(امكن الا في طافل محرم المودة بقيامها) لانه المودة لا ينفك الا في طافل المودة  
يدونه (واوجب النسخ المعروف من مثله المشبه) وقال ابي الكية وقاله ابو بكر بن شبة  
راواها في الجوزاني واحباها بفسل على فاطمة قاتل النبي صلى الله عليه وسلم ففسل على  
ابنته فاطمة ففعلت ما قالت وعلى ما كان خارجا من البيت من رجل رواه الجوزاني من طريق  
رواه احمد في نسخة في ذلك اى في الفس والفسل ونحوه (في) اى (عليها)  
عنى انما الاتانم (الا ان يكون مثله لا ينفك نفسها) ففسلها (وباقى في النفقات  
ولا يصح اجازتها) اى الزوجية (لرضاع وخدعة الا بانه) اى الزوج لانه عقد بفوت  
بمحق من ثبت له الحق بعد سابق ففسل مع كاحارة المخرج فامع اذنا زوج فان الاجارة  
نصح وبرز العقد ان الحق لهما لا يضر ففعلها (ولو) اجرت نفسها (لعمل في  
دمتها) صبح العقد لان دعوتها قاطلة لذلك (فان علمت) اى العمل الذي استؤجرته  
(بنفسها) عملها (من قامت مقامها) استحق الاجرة (لا هو ففسل بالعمل) فان  
اجرت نفسها او اجرها ولها الصفره مثلا (ثم تزوجت صبح العقد) اى عقد الاجارة  
(ولم يملك الزوج ففسل الاجارة ولا ينفكها من الرضا) حتى تنقض المدة لان منافقها لم يملك  
بفسل على نكاحه (اشبه ما لو اشترى امه من امرأة او دارا من امرأة) بما يطل نفسه  
منها (فاذا نام الصبي) الذي استؤجر لرضاعه (او اشتغل بالزوج الاستمتاع بها)  
لزال المارض لحقه (وليس لولى الصبي منه) اى الزوج من الاستمتاع بها (وله)  
اى الزوج (الاستمتاع بها) اى زوجته المؤجرة لرضاع (ولو اشترى الصبي) لان وطء  
الزوج محقق بعقد الزوج لا يفسد بامر مشترك ففسل كالواحد في الاولى ولا يملك  
الزوج فسف نكاح مع جهله كونه مؤجرة (وله) اى الزوج (منه) من رضاع  
وله من غيره (وله) منها ايضا (من رضاع ولغيره) لان اشتغالها بذلك يفوت  
عليه كالاستمتاع بها (ولا) ينفك من رضاع (لها منه) لانه حتى لو ففعلت عنها

كأن حرقه وأحل منه لهما من رضاع ولده من غيره من رضع للغير ما (لأن بصره)  
الرضيع (البهاوي يفتي عليه) كأن لا توجد حرة تسواها أو رجل ثدي غيرهما أو يكون  
قد شرطت عليه فلا عنه منه (نصا وما في في نفقة لا تأرب) مومنها (ولا يجوز جامع  
بين زوجتيه) ما كثر (في مسكن واحد أي بيت واحد غير رضاء لهما) على كل وحدة  
مما مخر را إلى بنين من الغيرة واحتماهم بنين بالخصومة لأن (كل واحدة منهم تسع  
حسه إذا أتى الأخرى أو ترى ذلك فإن رضى ذلك أو) رضىنا (نومه بينه وبينه) ف واحد  
جاز) لأن الحق له ما لا يسد وجهها ما لا يسد بتركه (وإن أسكنها في دار واحدة كل  
واحدة منهما في بيت) منها (إذا كان) بيت كل واحد منهما (مسكن مثلها) لاه  
لاجع في ذلك (وكذلك الجميع بين الزوجة والسريرة) في بيت واحد لا يجوز (الأرض  
لزوجة) لما تقدم (ويجوز نومه) أي الرجل (مما مخرته بل لا جرح بمحضه فخره)  
كثروا إلى صلى الله عليه وسلم وصيوة في طول لوسادة وابن عباس لما رت عنده في رضاءها  
(وله) أي الزوج (منها) أي الزوجة (من النكاح من منزله إلى ما لها منه يسواها  
أرادت زيارة والدها أو عيادته) ما أوصى وصيوة رضاءها (أو غير ذلك) قال أحد في امرأة  
له زوج وأمير بنية طاعة زوجها وأوجب عليها من أمها الأذن لها (ويجوز عليها)  
أي الزوجة (أن تخرج بلانته) أي الزوج لأن حق الزوج وأوجب فلا يجوز تركها ما لم  
يوجب (فإن فعلت) الزوجة أي حوت بلانته (فلا تخرجها) أي ما لم تأت  
خارجة بغير إذنه لعدم التمكن من الاستمتاع (هذا) أي مذكر من تحرير لم يخرج ولا  
أفقه وسقطت فبقائه (إذا قام) الزوج (بمواضعها) أي لا بد منها (والأ) أي  
وإن لم يبق بمواضعها (فلا بد) من الخروج للضرورة فلا تسقط نفقتها (كأن لا يسبح  
فيمن حسنته امرأة بمحفلان خاف خروجها لانه أسكنها حثت على أن تخرج فلو لم يكن  
له من يحفظها بغير نفسه حبست منه) أعفها (بعض إذا كان الحبس مسكن مثلها)  
ولم يقض إلى اختلاطها بالرجل (أي كما في الباب فأن يحضر حفظها) الحبس (أو خير  
حدوث شر) بسبب حبسها معه (أسكن في رباط ونحوه) دفعها لفسده (وفي كان  
خروجها مظنة الفاحشة صار حث لله عيب على وفي الأمروء يشبهان مرضي بعض محارمه)  
كأولها وأخواتها (أومات) بعض محارمها (بغيره) أي المحرم (من أخا به)  
كأولادها وعملها وأولادها وأختها (بمحبته) أي الزوج (أن ياذن لها في الخروج  
إليه) أي إلى غير رضاءها أو شهوة وحنايته في ذلك من ماله (رحم وفي منه مردك  
قطعة رجم ورجاها لعدم أدائه على محالته) (لا) يستحب أن ياذن لها في نكاح  
(الزيارة اليوم) مع عدم المرض لعدم الجاهلية وشواته (ولأنك) الزوج  
(منها) من كلامه سوا (لأنك) منها (من زيارتها) لأنه نكاح محسوق وبعينه  
انفالتق (الامه ظن حصوله بغير يعرف بقرائن الحال) وبمسيرته معها في بيتها  
من زيارته مادافا للضرر (ولا يكره طاعة الزوج في فراقه) في (زيارة ونحوها)  
طاعة زوجها (أحق) لوجوبها عليها وروى ابن بطي في أحكام النساء أن من أذن لزوجته  
ومنع زوجته الخروج ففرض أبوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حضور جنازة  
فقال لها أتتني الله لأخذا في زوجك وأرجأه في النبي صلى الله عليه وسلم في قد غفرت  
بها عزمها

فوفصل في القسم بين الزوجتين فأكثر (هو توزيع الزد على زوجته) أن كن

أما من عدى من أمين أو عدى  
أزواجه (فبأن أسد لها حوا)  
(رقيق) (أو حرة) (المس)  
أي لدى خرج حرا نسا وكذا  
لو خرج أسد لها مفسو بالانه  
الذي تصغر تسليمه والاول  
لا مانع منه (وتخير) زوجة  
(فيعين) جعلتها صداقا  
كدار وعبد (بأن جزمها) أي  
العين (مستحقا) بين أحد  
قيمة عين كل أو أخذ غير  
أشترق وقيمة الجزء المستحق  
لأن أثمر كعيب فكان لها  
المنع من كذا من العيوب  
(أو) أي ولو زوجة اختيار في  
(عين) زوجها فبأن  
أقل) جماعة كان عينا غيره  
فبأن تمة (بين أخذه)  
أن المذروع (و) أخذ (قيمة  
منقص) منه من ذرعه  
(وبين) رد (وأخذ  
قيمة الجميع) أي جميع  
المذروع فيها نقص (وما  
وجدته) المرأة (عينا) من  
صد في معين (أو) رضاءه  
(نقص صفته) أي كعيب  
بعدمه مشترعا وقسا مفسدة  
شرطها فيب قالها رده وطلب  
قيمتها أو شترها ما كجع  
أرض عيب أو فقد المصفة  
والمصرف في المنة أن نقص  
بعض المصنف لها أصا ك  
أورد وطلب سبيله فقط  
(وتزوج على صبي) لأن  
خبر أمير العصب) لأنه مثلي  
فأثر إليه قرب من القيمة  
ولها من في اختلاف وكذا  
أن مدتها إذا كان خبرا وان  
كان مدتها هذا الخبر وشارا

خل أو عدى هذا وأشار إلى عيده تحت التسمية وله المشار إليه كعقله هذا الأسود والطويل مشير إلى أبيض أو قصير (ورجع)

صح فلكل مسن مال ولده  
وتقدم بيان شرطه في الحصة  
فصح أن شرط الابد الصداق  
كله أو بعضه له لقوله تعالى في  
قصة شعيب إن أرد أن نكحك  
أحدى ابنتي هاتين على أن  
تأخري ثمانين مئة فبعسل  
الصداق الإجازة على رعاية  
غنىه وهو شرط لنفسه ولأن  
للوالد أخذ ما شاء من مال ولده  
كما تقدم بديله في الحصة ما شرط  
لنفسه الصداق أو بعضه كان  
أخذ من مال الغنى ومن مسروق  
أما ما زوج ابنته أشرط لنفسه  
عشرة آلاف فبعها في الحج  
والمساكين ثم قال لا زوج جهز  
أمرأتك وروى نحوه عن الحسنين  
(والأ) يكن الأب من يبعه فتركه  
من مال ولده كتركه من مرض  
موت أحدهما الفطوري أو ليعطيه  
لولد آخر (فالمك) أي كل  
الصداق (لها) أي الزوجة  
(كشرط ذلك) أي الصداق  
أو بعضه (أنها الأب) كجدها  
وأشبهه يبطل الشرط فصار لها  
المسمى جميعه للحصة التسمية  
لأن ما اشترط عوض في تزويجها  
فكان صداقها كمال وجهه لها  
فتنتفى في المبالاة (و يرجع)  
زوج (إن فارق) أي طلق  
ونحوه (قبل دخول في)  
المسئلة (الأولى) وهي ما إذا  
تزوجها على ألفها وأن لا يها  
(بالد) عليها دون ألفها  
أخضع مال ابنته ألفا فلا يجوز  
الرجوع به عليه (و) يرجع  
إن فارق قبل دخول (في)  
المسئلة (الثانية) وهي ما إذا  
تزوجها على ألف الصداق كما لا يها

تنتفى فأكثر (و) ولم يشر بغيره لأن يساوي من وجهه في القسم إذا كن حواثر كاهن أو  
كن (أما كاهن) لأنه إذا قسم واحدة أكثر من غيرها كان ذلك ميل وقد قال تعالى  
وعاشروهن بالمعروف وليس مع الميل معروف وقال تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين  
النساء لأن العدل أن لا يقع ميل البتة وهو معتذر ولو حرم على تحريم ذلك وبالفهم فيه فلا  
تأخروا كل الميل فتدروا كالمعلقة التي ليست ذات ميل ولا معلقة وعن أبي هريرة رضي الله  
من كان له امرأتان قال إلى أحدهما جاء يوم القسامة وشقه ماثل وعن عائشة كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقيم بيننا فعدل ثم يقول اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تني فيما أملك  
رواهما أبو داود ويكون (البسلة) و (البسلة) لأنه أن قسم للبنتين وليلتين أو أكثر من ذلك  
كان في ذلك تأخير على من لها البسلة لأنه لا يقع قبلها (الأن رضين بالادة) على البسلة  
وليلة لأن الحق لا يقدرهن (وجاء القسم لليل) لأنه ما يؤى فيه الإنسان إلى منزله ويمكن  
إلى أهله وينام على فراشه معز وجته عادة والنهار لغيره قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا  
والنهار ملباسا (ويخرج في نهاره في معاشه وقضاء حقوق الناس وما جرت العادة به  
والملاعة العشاء والقبر ولو قبل طلوعه كصلاة النهار) فقلت لكن لا يبتدأ خروج قبل  
الاقوات إذا كان عند واحد دون الأخرى لأنه غير عدل بينهما ما لو اتفق ذلك بعض الأحيان  
أو لمرض فلا بأس (وحكي السبعة) للكر (والثلاث) للثيب (التي بقيهها عند  
المزوجة) البسلة (حكي ما رواه) في أن جهاد الليل وأنه يخرج بالنهار ولصداق  
وما جرت العادة به (فإن تعدوا به) أي تزوج (المقام عندها) أي عند ذات البسلة  
(أبلا لشد) أو حبس أو ترك ذلك أي ما يقع عندها في ليلتها (لتبصر عن قضاءها)  
كأن الزوجيات (و يدخل النواق وما ليلتها المأخوذة) لأن النواق تابع لليل ولها يكون  
ول الشهرة وقت عائشة فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيوتهم وأغاض عليه  
المصلاؤا لسلامتها (وإن أحب أن يحصل النهار ضاء إلى الليل الذي ينفقه جاز) له ذلك  
(لأن ذلك لا ينافى) والفرض التعديل بينهما وهو حاصل بذلك (الأن معيشته بالليل  
كالنهار فانه يقسم بالنهار لأنه محل سكنه ويكون الليل تبعاً للنهار) في حقه (وليس له)  
أي الزوج إذا أراد أن شروع في القسم (البداية بالحدان) الابقرة أو رضاهن لأن البداية  
بما تنصّل لها أو لتسوية واجبة ولأنهن مناصرات في الحق ولا يمكن الجمع بينهما فمن وجب  
المصير إلى القرعة أن لم رضين (ولا) أي وليس للزوج (السفرها) أي بأحداهن  
(أو بأكثر من واحدة) منهن (الابقرة أو رضاهن ورضاه) لما تقدم ولأن عليه  
المصلاة والسلام كان إذا أراد سفر أفرع بين نسائه فخرج سهمه خرج بها معه متفق عليه  
(فان) رضين ورضى بالبداية واحدة أو السفر بها جاز لأن الحق لا يعدمه وان (رضين)  
بالبداية بأحداهن أو السفر بها (ولم رض) الزوجها (وأراد خروج غيرها) للبداية  
أو السفر (أفرع) لما تقدم (وأذا بات) الزوج (عند أحدها بقرعة أو غيرها)  
برضا أو غيره (أزما البت) في البسلة الآتية (عند الثانية) من الزوجات أن كن  
(التي) ليصل التعديل أو تدارك الظلم ويهتج لإعادة القرعة (فان كن) أي الزوجات  
(ثلاث) وبدأ بأحداهن بقرعة أو غيرها (أفرع في البسلة الثانية) بين الباقيتين ليصل  
للتعديل بينهما لم يرضوا (فان كن) أي الزوجات (أربعا) وبدأ بأحداهن ثم أخرى  
منهن (أفرع في البسلة الثالثة) بين الباقيتين لما تقدم (ويصير إلى البسلة الرابعة على)  
الزوجة (الرابعة بقرعة) لاتباعها (ولو أفرع) من له أربع زوجات (في البسلة



ثم أخذ منها (و) إن طلق الزوج (قبل قبضه) أي الصداق من الزوج فالأب (أخذ) مما قبضته (من البتق ماشاء بشرطه) السابق كما ترمي ما لا يؤم منه فإن الأب لا عليه بالشرط بل بالقبض مع التسه

فصل ولأب تزويج بكر ونسب دون صداق مثلها (و) كمنزلة (وإن كرهت) نصا لأن عمره طبا لناس فقال إلا لا توافق صداق النساء فما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا من نساءه ولأحدا من بناته أكثر من اثني عشرة أوقية وكان ذلك محض من العصابة ولم ينكر فكان اتفاقا منهم على أن زوج بذلك وإن كان دون صداق المثل وزوج سيد بن المصمباته بدوهم وهو من أشرف قريش نسا وهما ودنا من المعلوم أنهما لسا مهر مثلها ولأن المصود من النكاح السكن والأزواج ووضع المرأة في منصب هتتمن يكملها بصونها وحسن عسرتها دون العرض (ولا يلزم أحدا) إذا زوج الأب بدون مهر المثل (تتمت) لألزوج والأب لصحة التسمية (وإن قبل ذلك غيره) بأن زوجها غير الأب بدون مهر مثلها (بأنها صم) مع رشدها ولا اعتراض لأن الحق لها وقد استعطفه كما أذنت في بيع سلعها بدون قبضتها (و) أن زوجها بدون مهر المثل غير الأب (بدونه) أي انبها (يلزم زوجها) أي

(الاول) بينهن (فقبل سهما الاول وسهما الثانية وسهما الثالثة وسهما الرابعة ثم خرج السهام) أي بين مروة وأحدهما (ذلك لانه مرفوعة بصود) وكان لكل امرأة نصيب من (لها) من المال مالا يتبقى القردة (ويقسم) من تحتها مائة غيرها (لمتق بعضهم بالمساج) بأن يجعل لغيرها بمساج المهر ورفق بمساجه للإمة فإن كان مضمنا عرفها ثلاث ليال بالمهر وأبى لم يتحصل لغيرها الرق ليله فيكون لها قبلها من المهر ليلتان ضعف ذلك ويحصل لغيرها المهر ليلتين فيكون لها قبلها من المهر ليلتان مثل ذلك (ويقسم) الزوج (المريض والمجنون والعنق والخصى كالصحيح) لأن القسم للأب وذلك ما حصل من ليلتها وقد روت عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما كان في مرضه جعل يدور في نساءه ويقول أين أنا فإذا أباها وأه البخاري (فان شق على المريض) القسم (استأذن أزواجه أن يكون عند أحدها من) لمار وقد عاينه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى نساء فاحتمن فقال أي لا أستطيع أن أودر بينكن فإن رأيتن أن تأذن لي فما كنت عند عائشة فقلت فاذن له وأما أبو داود (فان ليلته) أن يقم عند أحدها من (أقامه) إذا أحدها بقرعة أو بغيره من جدها (أحب) ذلك عبد الله بن عمر (وبطريقه عشرين مأمون) لفرحان فأكثر (ولم يوجبوا) لغيره إلا النسب (فإن شيف منه) لكرهه غير مأمون (فلا قسم عليه لانه لا يحصل منه انس) لغيره (ولا قسم لغيره بخلاف منها) لما تقدم (وأن لم يعد الولي في القسم ثم أفاق الزوج) من جنونه (قضى لغيره) ما فاتها استندوا كالقضاء لامة (ويصرم شخصين) بعض الأزواج (بأقائه) لانه يجوز على الأخرى (وإذا أفاق) المجنون (فوقه واحدة) من زواجه (نقض يوم جنونه للأخرى) ليجعل التعديل (ولا يجب عليه) أي الزوج (النسوية بينهن في وطء ودواجه) لأن ذلك طريقة الشهوة والليل وأسبيل إلى النسوية بينهن في ذلك (ولا) يجب عليه أيضا النسوية بينهن (في نفقة وشهوات وكسوة) إذا قاموا (أحب) عليه من نفقة وكسوة (وإن أمكن ذلك) أي النسوية بينهن في الوطء ودواجه وفي النفقة والكسوة وغيرها (وعمله كان أحسن وأولى) لانه أبلغ فله بدل بينهن وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوسى بين زوجاته في القليلة ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تني فيما أملك (ويقسم) من تحت حرة وأمة (زوجته الأمة لانه على النصف من المهر) لزوجته (المهر ليلتين وإن كانت) زوجته المهر (كتابية) لقول على إذا تزوج المهر على الأمة قسم للأمة ليلة والمهر ليلتين روم الدارقطني واحتج به أحمد ولأن المهر حقيقة في الأرواء أكثر وبخلاف النفقة والكسوة فاهم مقدور بالمحاجة وقسم الابتداع شرع ليزول الاحتشام لكل منهما (فان عتقت الأمة في نوبتها) فلها قسم حرة (أو) عتقت الأمة (في نوبة حرة متقدمة قبلها) فلها قسم حرة (لأن النسوة أدر كنها وهي حرة فتصدق قسم حرة (وإن عتقت) الأمة (في نوبة حرة متخرة) عن الأمة (أتم المهر نوبتها على حكم الرق) اضرتها (ولا تزداد الأمة شيئا ويكون للحرة ضعف مدة الأمة) لانه باستيفاء الأمة مدها في حال الرق وجب المهر منه بخلاف ما إذا عتقت قبل مجي نوبتها أو قبل تمام المهرية الطارئة لا تنقص المهرية ما وجب لها وإذا أتم المهر نوبتها ابتداء أقسم متساويا (والحق في القسم للأمة دون سيدتها) أي الأمة (إن ذهب ليلتان وزوجها أو بعض شر زوجها) بأن زوجها (الحرة) لأن الحق لها (وليس لسيدها) الاعتراض عليها (وذلك) لأن (أبى) أي وليس لسيدها لامة أن يجب حقها من القسم (دوسا) لأن الأرواء السكن حرق عندون سيدها ونعم (ويقسم) زوج (أو) زوجة

مهر المثل لفساد التسمية إذ لا يابا غير ما دونها فوجب على الزوج مهر المثل كالزوج ومهر المثل لانه المنظر كما

حائض ونفساء ورضع ومعيه) بهذا أم ونحوه (ولم تقاسوا) الصبره يمكن وطؤها ومن  
 إلى منها (أولها من هنا وحرمت من زمانه ونحوه) نعم ما هو متعارف لأن التقصد السكن والاداء  
 إلى الأقسى وحاجته من داعية إلى ذلك؛ لأن خيف من المجنون فلا قسم لها وقدم (ولاقسم) المطلقة  
 رغبة من حب في المأوى والشرع والركن في الحضانة وما تم مخرج بمخالفة ولا تم انرجع  
 حضانتها أهل ولدا) من غير مطالعها (وهي رحيمة) فدل ذلك على أنها ليست زوجة  
 من كل وجه (وبقسم) الزوج (لأن سافر بها) من زوجها (بقرعة أذا قدم) من  
 سفره (ولا يحتسب عليها مدة السفر) لحدث عاشقة السابق ولم تذكر قضاء ولا ان المسافرة  
 اختصت بمدة السفر (وإن كان) السفر بها (غير قرعة لازمة) اقتضاه دفعته لانه  
 ضمن بعضه مدة على وجه تلقاه التهمة فله انقضائه كما لو كان حاضرا (مالم تكن الضررة  
 وضت بسفره) أي فضرته تمامه، قل في المصدق بنيتي أن بعضي منها ما قام مع ماليات  
 ونحوه (وبنفي) من سافر بأحدى زوجاته (مع قرعة ما تنقده السفر) أي ما أقام عند  
 انتماءه بسفره في السفر (أو) ما (تخلقه) أي السفر (من مدة أقامه وان قلت) لتساكنهما  
 في ذلك لانه من سببه وسدده ونحوه لان ذلك لا يسيء سدة فلا يجب قضاءه كالأقارن وسرون  
 (وإذا) أراد السفر أقرع بين نثائه (ونحوه) القرعة لأحداهن لم يجب عليه السفر بها وله  
 تركها (والسفر وسدده) لأن القرعة لا توجب وأغما بين من استحق التقديم (ولا يجوز  
 له السفر) بأحدى زوجاته (غير من خرجت لها القرعة) لانه يجوز (وإن وهبت)  
 من خرجت لها القرعة (حقها من ذلك) أي من السفر معه لا إحدى مناتها (جاء) لها  
 (أدارضى الزوج) لأن الحق لا يمدد وما (وإن رهنه) أي وهبت من خرج لها القرعة  
 حقها من السفر معه (فزوج أو) وهبت أمهراتها (لجميع أو امتعت) من خرجت  
 لها القرعة (من المهر سقط حقها) لأعراضه عنه بإختيارها (أدارضى الزوج) بما  
 صنعت من الهبة أو الألتصاف (وأستأنف القرعة بين الموالي) من ضرباتها إن لم يرضى معه  
 واحدة (وإن أبي) ما صنعت من الهبة أو الألتصاف (فله) أكرامها على السفر معه (لأنه حق  
 له فأجبرت عليه كاستحقاقه) (والسفر الطويل والصغر سواء) فما تقدم وقال في المصدق  
 ونحوه لا يشترط كونه مباحا بل يشترط كونه مرغبا (وبقي) سافر بأحداهن بقرعة إلى مكان  
 كالقدس مثلا ثم بدله) السفر (إلى مصر) مثلا (فد استعملها معه) إلى الآن ذلك  
 انما لسفره الأول وليس ثم من المأوى معها ألبتة المفردة (وإذا سافر بزوجتين) فأكثر  
 (بقرعة أوى الكل واحدة ليلة) يومها (في سفرهما من حية أو حركا أو شيئا مشرهور) أي  
 رداها (كبيت المقيمة) فمما ذكر (وإن كانتا حية في رحله فلا قسم إلا في الفرائش)  
 كالأقارن معهما في بيت واحد برضاها (ولا يسهل) له (أن يخص فراش واحدة) معهما  
 إلا بيوتة فعدن فراش الأخرى) لأهمه يسيل (وبهجر) على من يخته أكثر من زوجة  
 (مدوله في ليلتها) أي ليلة إحدى الزوجات (السفر بها) لانه ترك الواجب عليه (إلا  
 لم يرد مع مثل أن تكون) غير ذات القبلة (منزول بها) أي محضرة فمدن أن يحضرها  
 (أو تولى إليه أو ألبده) سفره لأن ذلك حاضر ورفق أيسر به ترك الواجب لأحد مكان  
 قضائه في وقت آخر (فإن لم يلبث عنده لم يقض شيئا) لانه لا فائدة له لقلته (وإن لبث)  
 عندها (أوجاهه لانه) أن يقضى لها من ذلك من شيء الأخرى) لأن التسوية واجبة ولا  
 يخص الأنثى (وبوقيل) التي دخل المأوى غير ليلتها (أو باشر) ها (أو نحوه) كما  
 لو ضربا بشهوة (منه) ذلك لأن المسألة قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه

بدون مهر المثل (كما يلزم  
أنتمة) مقدر (من) أى  
وليا (زوج موليته بدون  
ماقدرة) من صدقاته لأنه  
ضمه بترزوجه بدون ولو كان  
أكثر من مهر المثل (ولا يصح  
سكون) المهر (المسمى من  
يتعلق على زوجة) كان تزوجها  
على أياها أو أخها أو غيرها لأنه  
يؤدى إلى اتلاف الصديق عليها  
أذ لو كانت النسبة المكنة ولو  
ملكته لعنق عليها (الا) أن  
يكون (بأذن) زوجة  
(رشيدة) فيصح لأن الحق لها  
وقد رخصت (وإن زوج أب  
ابنه الصغير بأمر من مهر  
المثل صح) وزعم المسمى الابن  
لأن المرأة لم ترض بدونه فلا  
ينقص منه وقد يكون للابن  
خطف موصلة في بذل الزيادة  
على مهر المثل والأب أعلم  
بصلته في ذلك (ولا يضمنه)  
أى المهر (أب مع أسرة ابن)  
لنباية الأب عنه فى التزويج  
أشبه الوكيل فى شراء معلقة (ولو  
قيل له) أى الملاب (ابنك)  
فقرعن ابن يؤخذ الصداق  
فقل لعنى وام بزه على ذلك  
(زمه) المهر عله لأنه صار ضامنا  
بذلك كذا أوضعه عنه غير لأب  
أوضح له نفس اقتراحه مبينة  
فيسمى مورا حكايا أن أمعرا  
(ووضعه) أى قضى الأب  
الصديق (عن ابنه من طلاق) الابن  
الزوجه (ولم يدخل) أى قبل  
الدخول بها (ولو) كان طلاقه  
(قبل بلوغ) الزوج (فمنعه)  
أى الصداق (لأب أو لغيره) فى

سبه دون غيره وكذا لو ائدت بنحوه ورجع كاهل رجوع لادب قبله لان الامر لم يملكه ١٢١

وسلم يدخل على يوم عري فينال في كل شيء الانسجام (والعدل لقضاء) فصل التوبة  
 بين (وكذا يحرم دخوله لمرأته في غيرها الا لاجلها) قال في المتي والشرح كدفع قفنة  
 وقضائه أو سؤاله عن أمر يحتاج الى معرفة أو زيارته البعد عهد بها (ويجوز أن يقضى ليلة  
 صيف عن ليلة شتاء) لأنه يقضى ليلة عن ليلة (و) يجوز أن يقضى (أول الليل  
 عن آخره وتكسبه) بأن يقضى ليلة شتاء عن ليلة صيف وأخر ليل عن أوله لأنه يقضى بقدر  
 ما فاته وفي الشرح والمبدع يستحب أن يقضى لما في مثل ذلك الوقت لأنه أبلغ في الممانعة  
 (والأولى أن يكون لكل واحدة من نسائه مسكن يأتيه فيه) لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ولأنه أمر من لهن وأسر حتى لا يهرجن من بيوتهن (فإن اتخذ الزوج (نفسه مسكا)  
 غير ما كان زوجه (يدعوا اليه كل واحدة في ليلتها ويومه لو يخطب من منزلهما جاز) له  
 ذلك لأن له نقل زوجته حيث يشاء يمكنه ذلك (وله دعاء البعض الحسنة وبأن  
 البعض) لأنه أن يكن كل واحدة منهن حيث شاء (وإن امتنع من دعائها عن  
 إجابته) وكان مادعاها اليه ممكن مثلاً (سقط حقها من القسم) لنشوزها  
 (وإن أقام مقراً واحدة) من زوجه (ودعا بالقياسات التي بينها لم يجبه عليها إلا جابة)  
 لما يبين من القبر والاحتجاج بها (وإن حيس) الزوج (فاستدعى كل واحدة)  
 من زوجه في المجلس (فليتما فليبين طاهته أن كان) المجلس (مسكن مثلين) ولا  
 مقسدة كالولم يكن مجلساً (والا) أي وإن لم يكن المجلس مسكن مثلين (لم يلزمهم)  
 طاهته كالزوجه أن لا يغير المجلس إلى مجلس مسكن مثلين (فإن أطعته) في الثانيان إلى المجلس  
 سواء كان مسكن مثلين أو لا (لم يكن أن يترك العلين بينهما) لأنه يجوز (ولا يستدعى  
 بهن دون بعض) لما فيه من ترك التوبة بلا عذر (كافي غير المجلس) فإن كانت  
 أمراً فانه في الدين) أو كان ناسوا في بلاد (فصل العدل بينهما) أو يبين (بأن بعض إلى  
 الثاني) عن البلد (في إقامتها أو دفعها اليه) ليسوي بينهما (فإن امتعت) الثانية  
 (من القدر مع الأمكان سقط حقها) من القسم والنفقة (لنشوزها وان قسم في بلديهما  
 جعل المدة بحسب ما يمكن كشر وشهر أو أكثر أو أقل على حسب تفاوت البلدين)  
 ويحد ما حدت إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (وإن قسم) لأحدى زوجه  
 ثم جاءه القسم للثانية فأغلقت الباب دونه أو دعه من الاستمتاع أو قالت لا تدخل على  
 أولانيت أو أدعت الإطلاق سقط حقها من القسم والنفقة (لنشوزها) فإن عادت إلى المطوعة  
 استأنف القسم بينهما) أي بين من كانت تأسر وأسرتها (ولم يقض لناسر) مبيته عند  
 ضررها سقط حقها لذلك (فلو كان له أربع نسوة فأقام عنده ثلاث منهن ثلاثين ليلة)  
 عند كل واحدة عشر ليل ولم تكن الرابعة فاشترا (لزمه أن يقم عند الرابعة عشر) لعدل  
 بينهما (فإن نشزت إحدى من) أي الأربع (وظلم واحدة) منهن (ولم يقم لها أوام  
 عند الاثنين ثلاثين ليلة) كل واحدة خمسة عشر (ثم أطاعته الناشز وأراد أن يقض  
 لظلمه قسماً لها ثلاثاً وثلاثين ليلة فحسمه أو ادرك كل لظلمه خمسة عشر ليلة) لنسأوى  
 ضررها (ويحصل الناشز خمس) إياها لأنها واحدة من أربع فيكون لها ربع الزمن  
 المستقبل وذلك خمس من عشر برادى والثانية قد استوفت فامدها فحسمه خمسة عشر  
 لظلمه (ثم يقسم بين الجميع) على السواء (فإن كان له ثلاث نسوة فقس بين الاثنين  
 ثلاثين ليلة وظلم الثلثة) فلم يقم لها (ثم تزوج جديدة ثم أراد أن يقضى لظلمه)

من قبله وكذا القضاء عنه غير  
 الأب ثم تصف أو سقط باقي  
 (ولم يقض صداق) بنت  
 (مجرد ورعها) لصغير  
 أو جنون أو سفاهة لا يلى ما لها  
 فكان له قضائه كتمن مسها  
 (ولا) يقض أب فغيره أولى  
 من صداق مكهة (رشيده  
 ولو بكراً إلا بانها) لأنها  
 المتصرف في مالها باعتدالها  
 في قيمته كتمن مبيعها والحاصل  
 أن قبض الصداق افتياك يكرن  
 لراة أن كانت مكهة ورشيده  
 والأغوليا في مالها  
 فصل وإن تزوج عبد بائن  
 سيده مع (قال في الشرح  
 بشرخا لطلعه) وله نكاح  
 أمه ولو أمه) نكاح (حرة)  
 لأنها تساووه (وسرى أذله)  
 سيده في نكاح (وأطلق  
 نكح واحدة فقط) نصاً لأنه  
 المتأد من الإطلاق (ويتعلق  
 صداق ونفقة وكسرة ومسكن  
 بذمة سيده) سواء ضمن ذلك  
 أو لم يضمنه وسواء كان العبد  
 مأذوناً له في التجارة أو لا نصاً لأن  
 ذلك حق يتعلق به قبله من سيده  
 فتعلق بذمة السيد كتمن  
 ما اشتراها منه فإن باعه سيده  
 وأعتقه لم يسقط الصداق عنه  
 كارتضائية (و) يتعلق  
 (زائد على مهر مثل لم يزوجن)  
 لعبد (فيه) من قبل سيده  
 برقته (أو) أي ويعلق زائد  
 (على ما ملى له برقته) أي  
 البعد كارتضائية (و) أن  
 تزوج عبد (بلاذنه) أي  
 السيد (لا يصح) النكاح  
 فهو باطل نصاً وكذا لو أذن في مبيته أو من يملكه من أبيه

ما قاما ( فانه يخص الجعدي ببيع ) ليلال ( ان كانت بكر أو ثلاثا ان كانت ثوبا ) لما يأتي ( ثم يقسم بينهما ) أي الجعدي ( وبين المظلمة خمسة أدوار فالظلمة من كل دور ثلثا أو واحدة للجعدي ) لما تقدم في الناشروكذ لو كانت وعينه قسمها ثم رجعت فيه فإذا أكل الحق ابتداء النسوة

فان فصل وان أراد من منتهى أحسن من امرأة ( النصف من بله بالمدى بالمدى بانه فانه ما كنه استحباب الكل في سفره قبل ) أي استحباب ( ولا يجوز له انفراد أحداهن ) باستحبابهما ( بغير قرعة ) لأنه ميل ( فان قبل ) بأن استحباب أحدها منه بغير قرعة ( قضى الباقيات ) جميع زمن سفره وأما منه بها وحدها ليرى بينهما ( وان لم يكنه ) استحباب الكل ( أو شق عليه ) استحباب الكل ( ويحبون جميعا مع غيره من هو محرم لمن جاز ) له ذلك ( ولا ينفى لأحد ) منهن لتساويهن في انفرادهن ( وان انفردوا بأحداهن بقرعة ) واستحبابهما ( فإذا وصل البلد الذي انتقل اليه فقامت معه فيه قضى للباقيات ) مدة ( كترامعه في البلد خاصة ) لتساكنها من لازمن سفره وحده وزواله لأنه لا يسمي مكانا فلا يجب قضائه ( وان امتنعت ) أحدتزوجاته ( من السفر معه ) بلا عذر ( أو ) امتنعت ( من البيت هذه أو سافرت بغيراته ) لحاجتها أو غيرها ( أو ) سافر ( بآذنه حاجتها سقط ) مقامها من قيمتها ( أما المختنة من السفر أو البيت معه فلا تمنعها من فقهى كالناشر وكذا من سافرت بغيراته ) وأما من سافرت لحاجتها فلا تنقص القيم للانس والنسوة للتمكين من الاستمتاع وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كقيل في النكاح بها وشارك ما إذا سافرت معه لأنه لم تعذر ذلك ( وان بينهما ) الزوج ( لها حصة أو انقلبت من بلدها إلى بلدانه لم يسقط ) مقامها من قيمتها ( لأن تعذر استمتاعها بها يسبب من جهتها ( ويقضى لها بحسب ما أقام عند ضرتها ) ليسوى بينهما ( ولما رأه أن يهب مقامها من القيم في جميع الزمان وفي بعضها لبعض ضرتها بآذنه ( أو ) يهب مقامها من القيم ( لو ) أي اضرتها ( كلهن ( أو ) نهبه ( له ) أي الزوج ( فصله لمن شاء منهن ولو أبيت الموهوب لها ) ذلك لأن الحق في ذلك للمواهبه والزواج فادارتها والزوج جازلان الحق لا يخرج عنها ما سوى الزوج في الاستمتاع ثابت في كل وقت على كل واحدة منهن وأغنامته المزاجية في حق صاحبتها فإذا زالت المزاجية منها ثبت حقها في الاستمتاع بها وان كرهت كالو كانت محقرة وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لعائشة فركان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم لعائشة يومها وسودة متفق عليه ( ولا يجوز زمة ذلك حال ) لأن حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك يقابل حال ( فان أخذت الواهبه ) عليه ( ما لا زمة له ) إلى من أخذت منه ( وطه ) أي الزوج ( أن يقضى لها ) زمن هبته ( لا ينهت عنه بشرط العوض ولم يسقط ) العوض ( لها ) فترجع بالعوض ( فان كان عوضها غير المال كراضه وزوجها عنها أو غيرها جاز ) لأن عائشة أرضت رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفة فأخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره ( وقال الشيخ قياس المذهب جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القيم وغيرها وقع في كلام القاضى ما يقتضى جواز ) كآخذ العوض عن القود وفي المثل ( ثم ان كانت تلك الية للموهوبه ) لأحدى الضرر ( نلى الية للموهوبه لما دلى ) الزوج ( بينهما ) أي القيمين فيبقيهما عند الموهوب لها ( وآلا ) أي وان لم تزل تلك الية للموهوب لها ( لم يجز ) أن يولى سبب اليتيم ( أيضا الباقيات ) لأن الموهوب لها قامت مقام الواهبه في

والهه دليل بطول النكاح  
الذي يكون عامر مع محنته  
( ويجب في رفته وطشه ) أي  
العبد في نكاح لم يأذن فمسيده  
( مهر المثل ) لأن قيمة الموضع  
الذي أنشأ به حتى أشبه أرض  
الجنابة ( ومن زوج عبده أمته  
لزمه ) أي العبد ( مهر المثل  
يقسم ) أي يثمه سيده ( به  
بغير عتق ) فصلا النكاح  
أنشأ به بغير عتق به العبد  
فلا يمه عوض في ذمته ( وان  
زوجه ) أي العبد سيده ( حرة  
وصح ) النكاح بأن قلنا  
الكفاه شرط للزوم دون العتق  
( فبها ) أي باع السيد العبد  
( لها ) أي لزوجه الحرة  
( يثن في الذمة ) أي نعمة  
زوجه العبد ( من جنس  
المهر ) الذي أصدقها أباه  
( تقاضا بشرطه ) بأن يصدق  
الدينان حيا وصفا وحولا  
أو بأجل أو لأجل واحد إلا أنه قد  
ثبت السيد عليها الثمن وثبت  
لها على السيد المهر لثمنه بصفة  
السيد فان أخذ قدرها سقطا  
والأسقط بقدر الأقل من  
الأكثر ولو بالزائد الطلب  
بالزائد كالو كان لها على السيد  
دين من غير المهر وأبها العبد  
يقضى في النكاح من جنس الدين  
وينتسخ النكاح ملكها  
زوجه ولو جعل السيد العبد  
مداق لزوجه الحرة بطول  
النقد ( وان أبها ) أي السيد  
( لها ) أي لزوجه العبد الحرة  
( بغير ما صح ) البيع ( قبل  
دخول يده ) لأن المهر مال

بغيره فله في هذا العبد بغيره

أن يكون عماله كثيره من الاموال وينتفع النكاح ( ويرجع سيد

ليتها

لبتة فلم يغير من موضعها كإلو كانت الواهب مائة فان رضى جاز لأن الحق لا يخرج عن  
(ومرر رجعت) الواهب (في الله) فاحتقها في المستقبل فقط ولو في الله (بل)  
لأنه لم يمتنع (ولا يقضي به) أي لا يقضي بها من ليلته (ان لم يعلم) الزوج  
رجوعها (الأبعد فراغ الالة) لحصول التفرط منها (ولها) أي المرأة (هذه) أي  
قسمها (ونفقتا وغر جاز) وجها بالمسكة أو له الرجوع في المستقبل) لأنها لم تنقض

بمخلاف ما حتى لأنه قد اتصل به القبض (ولا قسم عليه في ملك البمين وله الاستمتاع به  
وان نقص) به (زمن زواجه) بحيث لا ينقص الحرة عن ليلته من أربع والأمة عن ليلة  
من سبع كما تقدم (نكر ساوي بينهن في حرمانهن أي الزوجات كما إذا ماتت هذه أمته أو)  
في (ذكاته أو عند صدقه) أو مفردا (و) له أن (يستعين به) كيف شاء كالزوجة  
أو أن (أو أكثر) بأن يطعن شاهعهن متى شاء (وان شاء ساوي) بينهن (وان شاء فضل وان  
شاء استتبع بهن من دون بعض) لقوله تعالى فان خفتم أن لا تعدوا لواحدة أو ما ملكت  
أعنانكم وقد كالأبي صلى الله عليه وسلم مارية ورجعة فلم يكن يقسم لها ما ولان  
الأمة لاحق لها في الاستمتاع وذلك لأشبهت لها بالحر يكون المهر مجموعا أو بعينها ولا  
يضر بها مدها إلا (ويصحب) له (النسوة بينهن) في القسم ليكون أطيب لهن ومن  
(و) عليه (أن لا يصعلن بأن لم يرد الاستمتاع) بهن فلا يعتن من الزوج (وإذا  
احتاجت الأمة إلى النكاح وجب عليه) أي السيد (اعطائها ما أولتها أو تزويجهما  
أو بيعها) لأن اعطافهن وصونهن من أحتمل الزنوع في المخطورات واجب

فصل وإذا تزوج بكر أو لوان) ومعه غيره ولو حرة (فأقام عندها) مخدرا (و) إذا  
تزوج (ثيبا أو لوانة) أقام عندها (ثلاثا) لموم ما باق لانه براد لانس وإزالة الاحتشام  
والأمة والحرة رسوا في الاحتياج إلى ذلك فاستأجره بأية كانت نفقة (ولا يجتنب عليه ما كان  
عندها فإذا انتهت مدة فاعته عند الجدة على القسم بين زوجة كان) قبل أن  
يستزوج المدة (ودخلت) الجديدة (بين فصار آخره نوبة) لما روى أبو قتادة  
عن أنس قال من السنة تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبع أو قسم وإذا تزوج  
الطيب أقام عندها ثلاثا ثم قال أبو قتادة لو نكحت قلت أن أسأله إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم متفق عليه ولعله لم يردى ونصت البكر زيادة لأن حياها أكثر والثلاث مدة معتبرة  
في الشرع والسبعة لأن أيام الدنيا ما زاد عليها يتكر روحه ثم ينقطع الدور (وان أحبت الثيب  
أن يقم) الزوج (عندها سبع) قبل وقضى بالوقت) من شرائها (سبع أسرها) لم  
رون أم سامة ابن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوجها أقام عندها ثلاثا وقال أنه ليس بذلك  
على أمك وان نكحت سبع ثلثا وان سعت ثلث سعت أنساق رواه مسلم قال ابن عبد البر  
والأحاديث المرفوعة على ذلك وأيسر مع من خالف حديث مرفوع وأصح مع من أدى  
بالسنة (وان تزوج امرأة من فترته إلى ليلته واحدة كرهه ذلك بكرين كانت أو ثيبين أو بكرا  
وثيبا) لأنه لا يمكن الجمع بينهما في أقامتهما تستقر التي يزوجها وحقا وتستوحش (ويقدم  
أسبقهما مدخلا فيرقيا حتى العقد) لأن حقها سابق (ثم يعود إلى الثانية فيرقيا حتى العقد)  
لأن حقها واجب عليه ترك المحرمه في مدة الأولى منه عارضا ورجع عليه فذال المصالح  
وجب العمل بالمقتضى (ثم يندى القسم) الباقي لو يجب عليه من حق الدور (فإن  
أدخلته عليه مدة قدم أحد جبره) لأنها مستأجرة في سبب الاستحقاق والقرعة مرجحة  
عند الشاوي وفي النسبة بدلا سابقا مدها لا فرق (وبكره أن ترف إليه امرأة في مدة

زيت ويحرم (لم يدخل في ضمانها) الأبقضه كبيع (ودخلت قصر فاعه في قبضه كبيع) أي كإلو باع فغير آمن صبره ونحوه

لا يدخل في ضمانه من ولائك  
 الزوجة (قبل دخول)  
 بها (ملك نفسه) أي  
 الصداق (نهر) كبراث  
 ولو صدقوه وعرف بها بعدت من  
 غناه بطلان فله فهو بينهما  
 لقوله تعالى وإن طلقتموهن  
 من قبل أن يمسوهن وقد فرضتم  
 لهن فريضة فنصف ما فرضتم  
 أي لكم أولهن فاقضوا  
 النصف لها والنصف له معرد  
 الطلاق (إن بقى) في ملكها  
 (بمقتضى) حين عقدان لم يزد  
 ولم ينقص (ولو) كان الباقي  
 صفت (النصف) من  
 الصداق (فقط مشاه) بأن  
 أملاكها ثم بعد قباض نصفه  
 وبقي نصفه بمقتضى فلقها  
 فملكه مشاه (أو) كان  
 النصف الباقي (مبيناً من  
 متصف) كان أملاكها صيرة  
 (أو) كانت أو ماتت ونحوه نصفها  
 وبقي ملكها نصفها فملكه  
 الزوج بطلاقها أو بأخذها  
 لو كانت له عليه (ويعني ذلك)  
 أي الرجوع في حين نصف  
 الصداق أن طلق ونحوه قبل  
 دخوله كذا الرجوع في جميعه  
 إذا سقط (بيع) بأن مات  
 الزوجة الصداق (ولو مع  
 خیارها) في البيع لا يتصل  
 بالثب (و) عنه (هبة)  
 أقتنت فإن وهبته ولم  
 تقبضه حتى طلق ونحوه  
 رجع بنصفه (و) عنه (عق)  
 بأن كان رقيقاً فأعتقه تزوال  
 ملكها عنه بهذا الأمر (و) عنه  
 (ومن) قضى لاه راد للبيع  
 المنزل لثب وهذا لا يجوز من  
 ما لا يجوز به (و) عنه (كتابة)  
 لأنها خارجة عن المنزل لثب وهي عقد لا يجوز بحري الرهن (لا يثبت) (أجاره وتديره وبيع) لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع المسلم

حق عقد (أما زفت إليه قبلها) لما تقدم (وله أن يسمي الأول) حتى عقدها  
 لسميها (ثم يقضى حق) عقد (الثانية) لزوال المعارضة (وإن أراد) من زفت  
 اليها أمر أن يسميها (السفر) بأحدى نسائه فأقرع بينهما (فخرجت القرعة لأحدى  
 الجديدين سافر بها ودخل حتى العقد قسم السفر) لأنه نوع قسم يختص بها (فإذا قدم  
 من سفره (بدأ بالآخرى قرعها حتى العقد) لأنه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده فلزمه  
 قضاءه كالوالم يسافر بالآخرى معه (فإن قدم من سفره قبل مضى مدة يقضى فيها حق عقد  
 الأولى تمه في الحاضر وقضى للحاضرة حقها) لما تقدم (فإن أخر حتى القسرة لتسير  
 الجديدين وسافر بها قضى للجديدين حقهما واحدة بعد واحدة بقد السابعة قد دخولا) أن  
 دخلت عليه أحداً قبل الأخرى (أو قرعها أن دخلتاً معها) لما سبق (وإن سافر  
 بعد مدة وقبضه قسرة أو رضى تم له مدة حتى العقد قسم بينه وبين الأخرى) على سواء  
 (وإذا طلق أحدى نسائه في اللثام) أم (أو) طلق (الحارس) أحدى نسائه (في  
 نهارها أم) لأنه من حقها الواجب لها (فإن تزوجها بعد ذلك) قضى لها البتة  
 لأنه قد رعى إيفاء حقها فلزمه كالمسافر إذا أبر بالدين (ولو كان قد تزوج غيرها بعد طلاقها)  
 لأن تزوجها بغيرها لا يسقط حقها (وإذا كان له امرأتان كانت عند أحدهما البتة ثم  
 تزوج ثالثة) أو بعد حقها بعد في هبة أو رجوع من نشوز (فإن ليلة الثانية تقدم المزفوفة  
 بل بالعام بيت ليلة عند المظلومة ثم نصف ليلة الجديده) لأن الليلة التي بينها لفظاً ومدة  
 نصفها من حقها ونصفها من حق الجديده في مسألة ذلك نصف ليلة بازاله  
 ما خص ضررها (ثم يندى) قال في الأناصق هذا المذهب (واختار الموفق والشارح  
 لا يثبت نصفها ليل ليلة كاملة لأنه حرج) لاه بما لا يجحد مكاناً يتفرق فيه إلا بقدر على  
 ان رجوع اليه في نصف الليلة أو الجعي منه (ولو سافر بأحدى زوجتيه بقرعة) أو  
 رضاهن (ثم تزوج في سفرهما مرة أخرى وزفت اليه) في سفره (فلهي تقدم على ما بها)  
 لعدم ما سبق (ثم يقسم) بين الجديده وضرتها حكمه تقدم ويجوز بناء الرجل  
 بزوجه في السفر وكرهها على دابة بين الجيش لنفسه صلى الله عليه وسلم وبشيء  
 بنت جي

(فصل في النشوز) وهو كراهة كل من الزوجين صاحبه وسوء عهده بقبال نشوز  
 المرأة على زوجها فهي ناشز وناشز ونشز عليها زوجها إجماعاً وأضر بها كاله في المبدع وغيره  
 (وسوء عهدها إمارة فيما يجب عليها) ما عود من النشوز وهو ما ارتفع من الأرض فكانها  
 ارتفعت عما فرض الله عليه من المعاشرة بالمعروف بل تنسب بالشين المهمة والصاد  
 المهمة (وإذا ظهر منها أمارات النشوز بان تشاقل) إذا دعاهما (أو تقدم) إذا دعاهما إلى  
 الاستمتاع ونجسه مشرقة مكرهه ويختل أديان حقه وعظما) بأن يذكر لها ما يجب  
 الله عليهن من الحق وما يلحقهما من الإثم بالخالفه وما يسقط بذلك من اللثة والكسوة وما  
 يساح له من غيرها وشربها لقوله تعالى واللاتي تخافون نشوزهن فظنوهن (فإن رجعت  
 إلى الطاعة فلا بد من الحجر والضرب) لزوال معصيه (وإن أصرت) على ما تقدم  
 (وأظهرت النشوز بأن عصته وامتنعت عن إحاشته إلى الفراش أو خرجت من بيته بغير  
 إذن ونحو ذلك مع رافى المضجع مشاء) لقوله تعالى وأهجر وهن في المضاجع وقال ابن  
 عباس لا فتاحها في فراشك وقد هجر النبي صلى الله عليه وسلم نسائه فلم يدخل عليهن شهراً  
 متفق عليه (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لا فوقها) لحديث أبي هريرة لا يحصل

لها أن لا يملكها حتى لا يملكها (لا يثبت) (أجاره وتديره وبيع) لأنها لا تنقل الملك ولا تمنع المسلم

المالك من التصرف لا يمنع الزوج الرجوع لكن يفتقر الزوج لتمام المصالح فيه ١٢٥ وكذا لا يمنع وسببه ولا عارضا أو ابدانه

أو دفعه مضاربة (فإن كان) السداق (قتران) بينهما (زيادة) منفصلة (تكميل جهته) عندها (رجوع) في نصف (الاصل) وهو الامتار لمسلم (ما عنده) (والزيادة) المنفصلة (لها) أي الزوجة لانها لها ملكها (ولو كانت) الزيادة (وإذا أسنة) لان الزيادة منفصلة ولا تصرف في حالها ملك الزوج وحقق النصف (وإن كانت) الزيادة في السداق (منفصلة) كمن دفع نصف (وهي) أي الزوجة (غير محجور عليها تصرفا) بين دفع نصف (لها) (ولم يقبله) لانها دفعت اليه ماله وزيادة لا تتميز ولا تنظر (ووسن دفع نصف قيمته وما العقدان كان) السداق (متبرعا) كعبد وبغير معين لا دخول التميز في ضمانه بمجرد العقد فتعتبر صفته وقته وانما يصير إلى نصفه اقيمة لان الزيادة له ولا يلزمها بذلها ولا عكسها دفع الاصل بدوز زيارته (وغيره) أي التميز بان أسدقها عبدان عبد أو فريسان عليه انفراد زيادة منفصلة وقت نصف السداق (له) أي الزوج (قيمة نفسه) يوم فرقة (على ادنى صفته) وقت (عقدالي) وقت (قبض) لانه من ضمان الزوج (له) فقهه (والمحجور عليها) اذا نصف السداق وقتران زيادة منفصلة (لا يعطيه) أي ولها (الاصل القيمة) حال العقد ان كان متبرعا ولا يقوم الفرقة

اسلم ان يجر أخاه فوق ثلاثة ايام والمهر ضد الوصل ولها جرح لتطامع (فأمرت ولم تزده) بالمهر (فله ان يضربها) لقوله تعالى واضربوهن (فكون الضرب بعد المهر في الفرائض تركهما من الكلام) ثلاثة ايام (ضربا غير مبرح أي غير شديد) لمسلم عبد الله بن زمة برفعه لا يحد أحدكم امرأة جلد المبدية بضاربها في آخر اليوم (ويجوز) (لوجه) تكرمه له (و) يهتب (الطعن والمواضع المخوفة) خوف القتل (و) يهتب المواضع (المسحونة) للثياشوهاو يكون الضرب (عشرة أسواط فأقل) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يحد أحدكم فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله متفق عليه وفي الترغيب وغيره (والذي ترك ضربها ابتداء لودعة) (وقيل) يضربها (بدره) أو بحرق) وهو (متبدل) مخوف لا بسوط ولا يهتب (لان المقصود التاديب ووجعها فيدأ فيه بالأسفل فالأصل) (فإن تلت من ذلك فلا ضمان عليه) لتمامه في شرا (ويمنع منها) أي من هذا الاشياء (من) أي زوج (علم عنه محققا حتى يؤذي) (و) حتى (يضمن عشرتها) لانه يكون ظاهرا بالعلم مع منهدها وبغبي لمرأته لان تصرف زوجها المأوى أحد يستدعي من الحسين بن الحسين ان جعله آت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذات زوج أنت قلت ثم فقال انظري أين أنت منه فأنها وجئت وبارك قال في الفروع استأجره جدي ويغني لزوج مداراتها وتل ابن منصور حسن الملق بالانفصاف لا ينفذ وحدت رجل لأحد ما قبل العاقبة عشرة جوائز مئة ثم في الخلف قال أحد المأففة عشرة أجزاء كلها في الخلف (ولما له أحد لم يضره ولا يوجب) لما روى أبو داود عن الأشعث بن عمار قال يا أشعث احفظ حتى شيا منته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا تنزل رحلا فيمضض امرأته (ولأن فيه ابتداء لودعة) ولانه قد يضرها لاجل الفرس فان أخبر بذلك اسبح وان أخبر بغيره كذب (وله تأديبه على ترك فرائض الله تعالى) كالصلاة والصوم والواجب (نسا) قل على رضى الله عنه في قوله تعالى قوا أنفسكم وأهليكم ما رآه قال علمهم وأومروا ويخلل باسناد عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله عبدا ألقى في بيته سوطا يؤذيه أهله فإن لم ينصل فقال أحد أختي أن يصل للرجل أن يقيم مع امرأته لا تصل ولا تغسل من الحذابة ولا تغسل القرآن ولا يؤذيها في حادث متعلق بحق الله تعالى كحقاق (فإن ادعى كل منهما) أي الزوجين (تسلم صاحبه) اسكنهما الحاكم إلى جانب ثقة شرف عليهما وبكشف حالهما كما يكشف عن عدله واقبال من خبرة بالطنه ولزمهما الانصاف) لان ذلك طريق إلى الانصاف فتعين بالحدك كالحق (ويكون الاسكان المذكور قبل بحث الحكمين) لانه أسهل منه (فإن خرج جاني الشقة في الصداوة) وبلغ إلى الشقة بعث الحاكم حكيتين حزينتين يذكر بن عبد الله بن مكافين فقيهي بن عالمي بالجمع والترقيق) لانه يقتضي الرأي والنظر ولان الوكيل متى كان متعلقا بطرف الحاكم لم يجوز أن يكون الاعدا وفي المتن الاول ان كانا وكيلين لم يعتبر لان وكيل المدعى جازر بخلاف الحكم (يعلن ما يراه من جميع بينهم) أو فريق بطلاق أو خلع (والاولى أن يكونا من أهلها) لقوله تعالى وإن خفتم شقة قينهما فاعلوا حاكما من أهلها وسكنا من أهلها الا في لهما شقاق وأعلم بالمدل ويجوز أن يكونا من غير أهلها لان القسرة ليست شرط في الحكم والاولا (ويبين لهما) أي الحكمين (أن ينسوبا) الاصل لقوله تعالى ان يريدا صلاحي في أنفسهما وأن باعفا (القول) (و) ان (ينمقا) ورغوا ويحرقوا ولا يخصص ذلك أحدهما دون الآخر) ليكون أقرب للتوفيق بينهما

على ادنى صفته من قبض إلى عقد (وإن نقص) السداق (بغير جنابة عليه) كعبدى أو عرج أو أهورا ونسب متناويع





البينة (وزرع) تنص لارض  
 (وغرس تنص لارض) وحرثها  
 زياد محضه (ولا اثر لكره  
 مصوغ واعاده كما كان) فان  
 عاد على غير ميثه فزاد او نقص  
 قبل ما تقدم (ولا لمن توال  
 ثم عاد ولا لارتفاع سوق)  
 ولا لنقلها للملك فيه اطلقت  
 بمجان عاد ملكها (وان تلف)  
 انصد في حيد قه كسوة  
 واستراجه (او استحق بدين)  
 كالواقتل وهرالحا كم عليها  
 ثم طلق الزوج قبل دخول انام  
 سبق الصداق بینه والا فلا يمنع  
 قنشر جوع الزوج بصفته كما  
 سبق في المحر (رجع) الزوج  
 (في صدق) مثلي بصف  
 مثله (و رجع في)  
 غيره) أي المثلي وهو المتزوج  
 بنصف قيمة مته يوم عقد  
 (و رجع في غيره) أي  
 المته اذا كان تنصوما بنصف  
 قيمته (ومفرقة على أدنى  
 صنف من عقد إلى قبض)  
 وبشارك في رجوعه الترمه  
 كتر لدون (ولو كان) الصداق  
 (و بانصفته) الزوج جنوبا يوزع  
 ثم نصف الصداق (أو) كان  
 الصداق (أرضا فتبا)  
 ثم نصف الصداق (في بدل  
 الزوج) لها (قيمة زائدة)  
 أي قيمته زائدة نصف الثوب  
 بالصبيح وأوجه زيادة نصف  
 الأرض بالنبلة (أي ملكه) أي  
 النصف من الثوب مصبوغا  
 أو من الأرض صيفا (فه ذلك)  
 كالنصف إذا أخذ بدنيته  
 مشترضا مشفوعا وكالمعبر  
 يرجع في أرضه وقبلا ناه مستعير  
 (في يد عايله نصفه قيمته

ما امتدى به تقدم مع ذلك عوضا كرهت على دله به يرق فلم يستحق تحذه منه. انتهى عنه  
 والخس يقتضي الفساد (الآن يكبر بلفظ طلاق وقيمة فقه حيا) ولم يبين منه لفساد  
 العوض (والا) بان لم يكن بلفظ الطلاق ولا بنبه كان (خرا) لقد دا عوض (وار  
 فصل) الزوج (ذلك) أي ماد كره من المهر اربعة بالضرر بهو لتضييق وان شفع من الخثوق  
 (لا لتقدي) منه فخلع صحيح لانما به ضلها بالذهب ببعض مالها ولكن على ما تم الظلم  
 (أوفده لربها او شوهها وتركتها فرضا) كصلاة او صوم (فالخلع صحيح) لقوله تعالى اذ  
 ان بانين بفاحشة مبينة وقيس الباقي عليها (ولا يفتر الخلع الساك من نصا) ورواه  
 البخاري عن عمرو عثمان ولانه ان قبيل الله عقد معاونة كان كاليمين أو قبيل الله قطع عقد  
 بالتراضي كان كالإقالة وكل منهما لا يفتر إلى ساك (ولا بأس به) أي الخلع (في الخلع)  
 إذا كان بشواها المأثرا ضمت بإدخال ضرر بطول به الله قد على نفسها (و) لا بأس به (في  
 الظاهر) الذي أصاب فيه إذا كان شواها لما تقدم وكذا الطلاق بعوض (وتقدم في) باب  
 الخلع (وبعض) الخلع (من كل زوج مع طلاقه وان يتوكل فيه مسلما كان أو مذهب)  
 بالنسبة أو بمهر بعده رشدا أو سفها أو أو عدا لأن كل واحد منهما زوج مع طلاقه فصم  
 خله ولا أنه ذلك الطلاق بغرض عوض فبالعوض أو بوطء هره انه لا يهضم من غير الزوج  
 أو وكيله وقال في الاختيار ان التعيين أنه يصح من يصح طلاقه بالملك والوكالة أو الولاية  
 كالساك في الشفاق وكذا الوفد له الحام في الأبداء والعتة أو الأعمار وغيرها من المواضع  
 التي يملك الحام فيها الفرقه (وقد مضى) الزوج (عوضه) ان كان مكلفا رشدا (وان)  
 كان (مكافا) وسجورا عليه نفسا لأهليه لتقصه (فان كان) الزوج (محجورا  
 عليه لم يرد ذلك كسند) فانه محجور عليه بغير سببه (وصغر ومحجور وسفه) فانه محجور  
 عليه بالخطأ أنفسهما (فدفع المال) الخلع عليه من المرأة وغيرها (الرشيد) العدد  
 (و) إلى (في) صغير وسفه لعدم أهليته لتقصه ولأن ما ملكه الله بالخلع فهو لسيده فكان  
 له قيمته (وليس) زب خلع زوجا إذا ما صغير والمجنون والاطرها) لقوله عليه الصلاة  
 والسلام انما الطلاق لمن أحد بالساق والخلع في ماله (وكذا سيده) أي سيد الصغير  
 والمجنون ليس له خلع وزوجته ما لا طلاق له تقدم (وليس) لأب خلع ابنته الصغيرة أو  
 المحجورة أو السفيرة بشي من مالها (ولا طلاقا بشي من مالها) لأنه جماعك التصرف  
 بماله عليه الحفظ وليس في هذا حفظ بل فيه إسقاط حقها الواجب لها والذب وغيره من الأولياء  
 في ذلك سواء (وبعض الخلع مع الزوجة البتة رشدا) لما تقدم من الأمة والحديث  
 (و) بعض الخلع (مع الأب) بغير التصرف) بان يبال الزوج أن يخلع زوجته بعوض  
 بذله ولو (بغير ادنها) كاستعتر فانه (وبعض بذل العوض فيه) أي الخلع (منه) ما  
 أي من الزوجة ولاجنبي (بان) تقول لمرأه اخليني على كذا أو (يقول لأجنبي) اخلع  
 زوجتك على الف (أو) يقول (طفا على ألف أو بالف أو على سلفي هذه فخير) (و)  
 الزوج (ببعض) الخلع (ويأزم الأجنبي وحده العوض) ذه التزمه بمقدون زوجة  
 (وان كان) الأجنبي اخلع زوجته (على مهر ما أو) على (سلف أو باضامن) مع  
 (أو) قال اخلها (على ألف فذنتها وان ضامن فخير مع) الخلع لا يبادل للذكر وذكر  
 ما ضافه إليها بغير انشأه (و) وان لم يضمن (الأجنبي) الزوج ما سأل به الخلع عليه (ح) حتى  
 العوض منها) أي مهر الزوجة قلت أو غير (لم يصح) الخلع لا يبدل لغيره وبغير  
 إذنه فلم يصح البذل وكذا لو سأته لزوجها أو لغيره من أهله أو لغيره من أهله ولم يصح  
 وكذا لو عرس الأرض وان بذلته النصف بزوجته لم يقبله لانه زائد خبرا (وان نقض)

عليها (وما قبض من مهر  
(مسمى بذمة) كمد موصوف  
في ذمته (أو مضاف (معين)  
بعد لانه اسحق بالعرض حين  
فصار كالوعبه بالعقد (الآن  
يعتبر في تنويعه) أي ما قبض  
حقاق الذممة (صفتة يوم  
قبضه) لانه وقت ملكها له  
وقبض بقى ما قبضه الى حين  
نصفه وجب رد نصفه بعينه  
(والذي بيده عندة النكاح)  
في قوله تعالى الآن يصفون  
أو يصفوا الذي بيده عقد  
النكاح (الزوج) لاولي  
الصغير تروى عن علي وابن  
هشام وجبير بن مطعم  
لحديث الدارقطني عن عمرو بن  
شعب عن أبيه عن جده مرفوعاً  
ولي العقد الزوج ولأن الذي  
بيده عقد النكاح بعد العقد  
هو الزوج تنكحه من قطعه  
وأما كونه ليس الى الولي منه  
شيء وقوله تعالى وإن تمسخوا  
أقرب التقرى والعرفا الذي هو أقرب  
للتقوى هو نفسه والزوج عن  
حقيقه وما أمهوا لولي عن مال  
المهر أفليس هو أقرب  
للتقوى ولأن المهر مال للزوجة  
فليس لولي هبته ولا إسقاطه  
كضرمه من أموالها وحقوقها  
ولا تمنعه المدلول عن خطاب  
الحاضر الى خطاب الغائب لقوله  
تعالى حتى إذا كنتم في أفك  
فجر منكم برب طية وفرحوا  
بها (فإن طلق) الزوج (قبل  
مدخول) بها (فأيهما)  
أي الزوجين (عفا صاحب) أي  
الزوج الآخر (عفا صاحب)  
أي المستتر (له) بالطلاق (من) نصف (مهر)

العرض والأفلا (وإن كانت له) إحدى زوجتيه (طلقتي وشرقي بألف فطلقهما وتم)  
الطلاق (بائناً واستحق الألف على باذنته) وحده لا التزاماً له بالعقد (وإن طلق)  
الزوج (إسداً حاله مستحق شيئاً) لأنهما بذلت العرض في طلاقهما ولم يوجد  
ثالث له (طلقتي بألف على أن تطلق شرقي أو) قالت طلقني بألف (على أن لا تطلق  
شرقي ففعل فأنه لم يصرح بالشرط والبذل لازمان) لأنهما بذلت عرضاً في طلاقهما وطلق  
شرقياً وأهدمه فصيح كالألف قالت طلقني وشرقي بالألف (فإن لم يلف بشرطها استحق  
على الثالثة الأقل من الألف ومن صدقها المسمى) لأنه لم يطلق إلا بعرض فاذا لم يسر  
له رجوع المارضي بمكة ونحوها وهو المسمى إن كان أقل من الألف وإن كان أكثر فله  
الألف فقط لانه رضى بكونه عروضاة ثم وعن شيء آخر فاذا جعل كلمة عروضاة كان  
أحظ له وإن (وإن خالته أمة بغير إذن سيدها هل شيء) معين أو في ذمتها (لم يصح) الخلع  
لانه تصرف من غير أهله إذا الرقي بدون إذن سيده ليس بأهل التصرف فلا يصح منه  
كالخبرون (و) إن خالته أمة (بذنته) أي إذن السيد (يصح) الخلع كالبيع (ويكون  
الدعوى) الذي إذن لها في الخلع عليه (في ذمته) أي السيد (كاستدانتها بذنته) فيطالب  
به (وكذا الحكم في المكاتبه) إذا خالته فإن كان بغير إذن السيد لم يصح لانه تبرع وإن كان  
بذنته صح (إذاً إن كان) الخلع (بإذن سيدها سلمته بمافي يدها) لانه لا يترجمه بالعقد  
(وإن لم يكن في يده) أي المكاتبه (شيء) بما خالته عليه بإذن سيدها (ففي ذمته  
سيدها) قاله في الشرح ثالث قاله الغاية المفسري في المكاتبه والمدبرة أو المأذون لها في التجارة  
إذاً إن خالته، فجور عليها لانه أو صغر أو جنون لم يصح الخلع ولا ذنبه الولي) لانه تصرف  
في المال وباستمن أهله ولا إذن الولي في التبرعات قال في المبدع والأظهر المصلحة مع الأذن  
لمصلحة (فبيع) الطلاق (رجعاً إن كان بلفظ طلاق أو بتيه) وكان (دون ثلاث)  
لأن الثلاث لأرحمة معها (والا) بأن لم يكن بلفظ طلاق ولا بتيه (كان أمراً) تخلوه عن  
عوض (وإن تمسعاها ازولين) بلفظ طلاق أو بتيه صح (الطلاق لما يأتي (والا) بأن  
تمسعاها ازولين بلفظ طلاق ولا بتيه (فلا) يصح الخلع لم يولد عن العوض (كبيع ولا  
بطلان الرأع) خالته زوجها هل رآته لم تم (أهدت سيدها له الخلع بإلأيمته) تشهد  
ببقائها حاله لأن ندها الفساد الأصل المصلحة (ويصح) الخلع (من محجور دلياً أفلس)  
على مال في ذمته لأن لها ذمة يصح تصرفها فيما ليس لها مطلقاً حال محجور كما لو استندت  
من إنسان في ذمته أو بأعها شيئاً بتمن في ذمتها (ويكون) ما خالته عليه دنياً (في ذمتها  
يؤخذ منها إذا نقل عنها الجبر وأيسرت) وعلم منه أنها الخالعة يمين من مالها لم يصح لتعلق  
حق القروا به انتهى

فصل وانما طلاق بائن في قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يتفادتا به وانما يكون فساداً  
إذا خربت من قبضته وسلطانه ولو لم يكن بائناً لما كان الرجعة وكانت تحت حكمه وقبضته  
ولأن القصد إزالة الضرر عنها فلو جازت الرجعة لمعاد الضرر (الآن يقع بلفظ الخلع أو النسخ  
أو الفساده ولا ينوي بما اطلاق فيكون فساداً لا ينقص به عدد الطلاق) وما روى عن عثمان  
وعلى وابن مسعود عن أنه طلق بثلاثة بكل حاله صفة أحمد قال ليس إنسا في الساب شيء أصح  
من حديث ابن عباس أنه نسخ واستج أن عايس بقوله تعالى الطلاق مرتان ثم قال فلا جناح  
عليهما أن يتفادتا به ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فلو تكر طليقتين  
ونكح وتطليقتين بعده فلو كان الخلع طلاقاً لكان أرباباً ولأن الخلع فسخة خلت من صريح

طعن لكونه شيئاً منه نفساً فكاهوه  
 خنياً حرثاً (وقى أسقطته)  
 أي التهر (عنه) أي الزوج  
 (تم طلقته) قبل دخول  
 (أو زنت) ونحوه (قبل  
 دخول رجوع) الزوج عليها  
 (في السنة الأولى)  
 وهي ما إذا طلقته بعد أن  
 أسقطته عنه (ببذل نفسه)  
 أي الصداق (و) يرجع  
 عليها (في السنة الثانية)  
 وهي ما إذا زنت بعد أن أسقطت  
 عنه صداقها (أبذل جميعه)  
 لأن عود نصف الصداق أو كله  
 إلى الزوج باطل لأن الزوجة  
 وهما غير راضية بالحق بها  
 الصداق أو لأنه شبه ما لو أبرأ  
 انسان آخر من دين تجزئت  
 عليه عنه من وجه آخر  
 (كماله) أي الصداق  
 (إليه) أي الزوج من زوجته  
 (يرجع) ثم يطلقها أو زنت  
 فيرجع عليها ببذل نصفه  
 أو كله (أو هي العين)  
 التي أسقطها (لأجنبي  
 ثم رجعها) لأجنبي (له) أي  
 الزوج ثم يطلقها أو زنت فله  
 الرجوع ببذل نصفها أو كلها  
 (ولو وهبته) أي الزوج  
 (نفسه) أي التهر (ثم تنصف)  
 يطلق ونحوه (رجع)  
 الزوج (في النصف السابق)  
 كما هو جوابه بل بالطلاق كما  
 لو وهبته غيره (أو تبرع)  
 قريب أو (أجنبي بالهبة)  
 عن زوج ثم تنصف به بطلاق  
 أو بطلان زوجه قبل دخول  
 (فأرجع) من نصف  
 لأنه ما إليه استحقاقه بغير ربا له

الطلاق ونسبه فكانت فسخ كثر الفسوخ (ولم ينز) بهذه لأنه لم يخلع منه  
 صريحه فيه (لكونها الواردة في قوله تعالى فلا جناح عليهم قبل فسخه) (وكذا في)  
 الخلع (بأن يملك وأمر أن يملك) لأن الخلع أحد نفي التفرقة فكذلك لم يخلع  
 كالطلاق (فمؤثر الخلع وبذل العوض يصح) الخلع (مؤثر في ذلك لأنه من  
 سؤال الخلع وبذل العوض صراحة إليه) فخرجت عن منه قوله لا يملك ولا يملك  
 بذل الكفارات من نفيه الخلع عن أتيها) أي الكفارات (منها) أي من الزوجين  
 كالطلاق بالكتابة (وإن توافق) أي توافق الزوجان (على أن تبيع) الزوجة  
 (الصداق وتبره) منه إن كان ذمياً أو من موهبة أو قرض (على أن يطلقها فإبرائه)  
 منه أو وهبه الصداق إن كان عينا (ثم بالهما كان) الطلاق (أيها) لذلك  
 الحال على أفعال الطلاق في عذابه البراءة فيكون طلاقاً على عوض (وكذلك لو قالها)  
 الزوج (أبرئني وأنا أطلقك) أو أن أبرئني طلاقاً وبطلاناً من عبارات الخلع سواء أمة  
 التي يفهم منها السؤال الأبراء على أن يطلقها ونها برئته على أن يطلقها أو الشيخ وبني  
 نظيره في كتابات الطلاق وقال أيضاً كانت أبرأته براءة فيتمتع الطلاق ثم طلقها بعد  
 ذلك فهو رجعي) انتهى تلوه عن الفرض انما ومعنى (ومع رجوع الخلع بكل سنة  
 من أهلها) أنها الموضوعة في أنفسهم حيث الموضوع بها العربية (وإن قال) الزوج  
 (خالفت بذلك) على كذا (أو) خالت (بذلك) كذا كانت ثبات في نفي طلاقاً  
 وقع الطلاق لسرايته (والا) أي وإن لم ينو به طلاقاً (أو) فهو ذمياً كلام  
 (الأجنبي) قال في نهايته بقرع على قولنا الخلع فسخ أو طلاق مشبه ما إذا زنت بعد ذلك  
 أو رجعت على كذا قبلت فإن ذلك خلع فسخ لا محذور ولا فسخ طلاق صحيح كما هو  
 الطلاق إلى بعد أو رجعتها (وإن وقع المنة من الخلع طلاقاً ولو أوجهاه) الخلع لا يملك  
 لأجل أنه لا يملك كاح جديد في بطلان طلاقه كطلقه قبل دخوله أو بطلان طلاقه  
 لا يملك بضمها فلم يلقها طلاقاً كالأجنبي ولا يقول ابن عباس ومن لم يبر ولا يعرف  
 مخالف في عصرهما ومن روى من قوله عليه الصلاة والسلام المنة بطلان طلاقها ما دامت  
 في العدة لا يعرف له أصل ولا ذكره أصحاب السنن (وإن شرط الرجعة) في الخلع (أو)  
 شرط (انقياد رقبته) الخلع لا يملك إلا بعد ما عوض الفاسد ولا يفسد بالشرط إلا بعد  
 كالنكاح (ولم يصح الشرط) لما لا يملك الخلع (وبستحق) الخلع (المسوق) أي في الخلع  
 لأنه امر راضية بعوض فلم يجب غيره كالخلع أو الشرط (ويصح المنة) أي الخلع (على  
 شرط كالإبراء نصراً له كالمعروف قال) زوجته (أن يملك كذا ففسخه) ثم  
 يصح الخلع ولو بذل لها ما عدا ما كثر من رضا من زمة (وإن ذلت أجزأ أمرى في  
 بدي وأعطيت عدي هذا ففسخ) أي جعل أمره به (وقد ثبت له بطلان طلاقه) فله  
 ما عدا له في نظيره (وهو أن تصرف فيه) أي تعبد (أو قبل اختياره) ففسخ كثر  
 أملاكه (ومشاة ففسخ) منه ففسخ (مهره) ويرجع) فذا اختيارها  
 لأن ما يملك (من الرجوع) عن عمل أمره في بدي (عنه) يرجع عليه عرض  
 الذي يملكه في مقابلة ذلك عدا كان أو غيره فلم يملك ما يقابله (ولو قال) الزوج  
 زوجته (إذا جازع أس) شهر فمرر بيدي من بطلان طلاقه (نصفه) لأنه ما يملك  
 حاشاً وبسته من تعليق الخلع في شيء من شيء به بطلاق على ما في بيانه في آخر

الكنابات في الطلاق (قال) الامام (أحمد ولو جعلت له ألف درهم على أن يضربها فخيرها (فأخسارت الزوج لا يرد) الزوج (شيأ) من الألف لأنه قبل ما جعلته عليه فاستقرت له (وإن قالت طلقى بدنه فطلقاتها ما أردت) عن الاسلام (زعموا الذين) بالطلاق (ووقع الطلاق باثنا) لأنه على عوض (ولا يؤثر الزد) فيه تأخيرها عنه (فإن طلقها بصدقتها وقبل دخولها بها بانت بالردة) لما تقدم (ولم يقع الطلاق) لأن البائن لا يطلقها طلاق (وإن كان) طلقها بصدقتها (وبعد الدخول) بها (وقبل الاربع على انقضاء العدة) فإن أكملت على ردتها حتى انقضت عدتها قبل انقضاء موقوف الطلاق لأنهم لم تكن بزوج (حين طلقها) وإن أسلمت غيبا (أي العدة) (وقع) الطلاق لأننا بينا أنها كانت زوجة حينه

(فصل في البيع) الخلع (الابعوض) لأن العوض ركن فيه فربما يصح تركه كالثمن في البيع (فإن خالها بغير عوض لم يقع خلع ولا طلاق) لأن الشيء إذا لم يكن بمقابل لم يترتب عليه شيء كالبيع القاسد (الآن يكون بخلق طلاق أو يمتنع) طلاقا (بجبا) لأنه طلاق لا عوض فيمكن أن يكون بغير عوض ولا يخلع كناية عن الطلاق فإن لم يشترطه طلاقا لم يكن شيأ لأن الخلع أن كان فسخا فالزوج لا يملك فسخ النكاح إلا بيمين أو كذا قال فصحت النكاح ولم يشترطه الطلاق لم يقع شيء بخلاف ما إذا دخلها العوض فاهمما وضعا لم يمتنع العوض والمعرض (ولا يصح) الخلع (بصدقة المال وقبوله) من غير لغة الزوج لأنه تصرف في المبيع بعوض فلم يصح دون اللفظ كالنكاح والطلاق ولا يأخذ المال قبض لعوض فلم يقبض بصدقة مقام الإيجاب فقبض أحد العوضين في البيع وأما حديث جبهة التي قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم زدن عليه صدقته فقند رواه البخاري قبل الحد بصدقة وطلقها على الصدقة وهذا صحيح في اعتبار اللغة وفي رواية فأمره ففارقها ولم يذكر الفقرة فأغما اقتصر على بعض القصة والزيادة من الثقة مقبولة ولعل الزاوي استغنى بذكر العوض عن ذكر اللغة لأنه معلوم منه وعلى هذا فيحصل كلام جندويه من اللغة وكذا لم يذكر وأما جانبها فغطا ولا دلالة له ولا بد من ما اتفاقا (سبل لأبمن الإيجاب والقبول في المجلس) بأن يقول خالعك ونحوه على كذا فخلو بصدقة أو نحوه (فإن قالت) زوجها (بني عبدك هذا وطلقني) باللفظ فصل (أي أبعها العبد وطلقها بالالف) (صح) ذلك (وكان يفسا خطما) لأن كلامهما يصح مفردا فصحا مجتمعين (ويستط الألف على الصداق أنسي) وعلى (قيمة البسدي يكون عوض الخلع ما ينقص للمسي أي المهر وعوض البسدي ما ينقص قيمته حتى لو رده بغير بيعت بذلك) أي ببيع ينقص قيمته لأنه عنه (وإن وجدته حرار) وحده (مضو باربع بلاءه عوضا) أي غنما الذي بذلته عوضا عن العبد (فإن كان مكان البسدي مشفوع) وكانت هي شقصل هذا وطلقني باللفظ (وإن ثبت فيه) أي انقص (الثمنه) وجوده ببيع أو بغيره البيع الصحيح كالواحد من الجلع ويزوج الألف على الصداق أنسي وقيمة الثمن (و) بأخذ ما ينقص بصدقة قيمته من الألف (لأنه عنه) (ولا يستجبه) أي الزوج (أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه) صدكا (فإن فصل) بأن أخذ منها أكثر مما أعطاه (كره) إقراره على الله عليه وسلم في حديث جبهة ولا يرد (ويع) الخلع (نصا) لقوله تعالى فلا جناح عليكم فيما افقدت به وقالت الربيع بث مودا فاختتمت من زوجي بعبادون عقاص رأسي فأجاز ذلك لي واستمر ولم ينكر فكان كالاجماع (والعوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع أن كان مكبلا أو موزنا أو

المختصة أولا يخلو أدام من ماله البيع (سبب) أو تقابل ونحوه (فإن أبيع من غنم لشركي تقدم (فصل ويستط) الصداق (كذلك غير متعة) أي يستط ولا يمتنع بدله عنه (بشرة لمان) قبل دخول لأن الفسخ من قبلها لأنه اغيا يكون إذا تم لمانها (و) يستط (بعضه) أي الزوج النكاح (لميها) حكمتها رقتا أو برمل ونحوه قبل المخلو للنفق العوض قبل تسليمه قطع العوض كله كلف جميع بقوكيل قبل تسليمه (أو) فقرة (من قبلها كاسلامها فقت كافر) قبل دخول (و) كزادتها ورضاها من ينسخ به نكاحها) كزوجه منرى قبل دخول (و) كزفعتها لعيه أو أبعارها أو عدها واثا بشرط) شرط عليه في النكاح قبل دخول (و) كز اختيارها لنفسها (بصدقه) أي الزوج (لها) ذلك (بسؤالها) جعلها (قبل دخول) أي ما يقر والمهر من وطه أو خلوه أو ليس ونحوها لم يخلو الفقرة بغيرها وهي المختصة بالصديق فستط وإن جعل اختيارا بغير سؤالها أو استقرت نفسها قبل دخول فلها نصف الصديق (وإن نصف) صداقها (بشرط أن زوجها) قبل دخول تمام لغيره ما يبد ومو رقام مقام الزوج فلم تتم من الفرقه من جهتها (و) يتنصف بكل (فرقة من قبله) أي الزوج (كطلاقه) الزوجه قبل دخول ولو سخطها (و) كزعله) أيها (ولو سخطها) لأنه اغيا من يوجب الزوج وكذا لو طلق

ممدودا او ممدودا بمدخل في ضار الزوج) الا بقضه (ولا عاك) الزوج) انصرف  
 وما الا بقضه (و) وتقدم في البيع موصلا (وان تلف) عوض النخل المبكيل وهو (قبله)  
 أي قبل العوض ٣ (فه) أي الزوج (عوضه) ولم ينسخ النخل بتلفه (وان كان)  
 عوض النخل (غير ذاك) أي غير مبكيل ولا موزون ولا ممدود ولا ممدوع (دخل في)  
 ضامه بمجرد النخل وضع تصرفه قبل قبضه فقلت ان لم يكن معقودا عليه البعثة أو روية  
 متقدمة كالبيع (وان خالها بجرم كالنمر والمرفك قطع بالعروض ان كانا باطلاه) لان  
 النخل على ذلك مع العلم بغيره بطله في رضا فاعله بغيره لا يبال في البيع النخل ويجب مهر  
 المثل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم بخلافه في بيعه لم يكن له شيء كالأول  
 طلقها او علقه على فصل ففعله وقار في التكاح فان دخلوا البضع في ملك الزوج متقوم (وان  
 كانا) أي المتضامان (بجهلانه) أي بجهلانه كونه محرما بان لم يعلم انه حرام (بيع)  
 النخل (وكان له بدله) أي مثل النخل وقيمة النخل لان النخل معاوضة بالبضع فلا يفسد  
 العوض كالنكاح (وان قال ان اعطيني خبرا او متاعا فاطت طالق فاعطته ذلك طلقت (فوجود  
 الصفة الملقى عليها او يكون الطلاق (رجعيا) فلو ضمن العوض (لا شيء عليها) لانه رضى بغير  
 شيء وتقدم بقايره في العتيق (وان خالها كزائن جرم ثم اسلمها او) اسلم (أحد هما قبل قبضه  
 فلا شيء له) أي الزوج الخالص لانه عوض ثبت في نعمتها بالنخل فلم يكن له قبضه بعد  
 الاسلام وقد سقط بالاسلام فلم يجب له شيء (وان خالها على عهد فبان حراما او مستحقا  
 له قيمته عليها) ان كانت هي الباذلة والاذلة ياذله (و) ان خالها (على خيل فبان  
 خرابا رجعا عليها بطل النخل) كانه قد تم (وان كان العوض) الخالص (وبان مستحقا  
 وهو) (له مهر وضع النخل) لما تقدم (وان بان) عوض النخل (مساها فان شاء أمه  
 وأخا ذاربه وان شاعردوا خفيتمه) ان كان متقوما (أو) أخذ (مثله ان كان متليا)  
 لانه عوض في معاوضة فكان له ذلك كالبيع والصدقة وان قال ان اعطيني هذا الثوب  
 ما انت طالق فاعطته اياه طلقت وملكه والحكم فيه كالزنا لخالها عليه (وان خالها على رضى  
 ولده العتيق) منها أو من غيرها مدونة مع (أو) خالها (على سكني دار معينة فعدت  
 معاوضة مع) النخل قلت المدة أو أكثر لان ذلك مما تمتص المعاوضة عليه في غير النخل فعدت الأولى  
 (فان مات الأول أو آخر بت الدار أو مات المرصعة أو جف لنهار رجع) الخالص (بأجرة المثل  
 لساقى المدة بوما فبوما) لانه ثبت فيه الاستحقة مهلا كما لو أسلم المهر في خبز يأخذ منه كل يوم  
 أرطبا لا معاوضة فأت (وان) خالها على رضى ولده (والأطاني الرضا) فلم يقدره عنه  
 (فحولان) ان كان النخل قبل الوضع أو قبله (أو قبضها) ان كان في اثناءه مما جلا فطلق  
 من كلامه على المهود في الشرع قال تعالى والذات برصن أولادهن حولن كما يمين وقال  
 عليه الصلاة والسلام لا رضاء عيم من فصال بين المسلمين (وكذا لو خالته) الزوجة (على  
 كفالتها) أي الولد مدونة (أو) خالته على (تفقت مدونة معينة كعشرين ونحوها)  
 صح ولو لم يصف النفقة فلا شرط كقدر الطعام وحسنه ولا قدر الادم وحسنه كما أنى والاول  
 أن يذكر مدة الرضا (من ثلاث امد) (و) أن يذكر (صفة النفقة بان يقول رضيه  
 من العشرين حولين أو أقل بحسب ما يتفق عليه ويذكر ما يقدره) الأول (من طعام  
 وأدم فيقول حطه أو غيرها كذا وكذا فقبروا) يذكر (جنس الادم فان لم يذكر مدة  
 الرضا منها) أي من المدة التي خالها على كفالتها أو نفقة فيها كالعشرين (ولا  
 ٣ (قوله العوض لعله مخبر عن الساق والصل المصواب القبيح فيصير)

بما زاد على أربع أو من نحو  
 اختن أسلم عليها وأسلمنا  
 (و) كزينة وشراثة) أي  
 الزوج (اباها) أي الزوجة  
 قبل دخول (ولو) كان شراؤه  
 اياها (من مسحق مهرها)  
 وهو سبيها الذي زوجها له  
 لحصول انفسه بقبول الزوج  
 ولا تفصل الزوجة في ذلك  
 (أو) أي وتصف بكل فرقة  
 (من قبل اجني كزناح)  
 له أو أخته أو زوجته  
 أيه أو ابنة زوجته فبقي  
 رضاعا محرما (ونحوه) كونه  
 أي الزوج أو ابنة الزوجة  
 وكذا لو طلق وشو بها كمدى  
 مول ونحوه (قبل دخول) لانه  
 لأهل الزوج في ذلك فيسقط  
 بصداقها وأنى في الرضا حاله  
 يرجع على من سبعا لزمه  
 (ويقرده) أي المهر (كاسلا  
 موت) أحدا أو وجهين (ولو)  
 يقتل أحدهما الآخر أو قتل  
 أحدهما (نفسه) بساوغ  
 السكاك نهاية فقام ذلك مقام  
 الاستيفاء في فقر المهر ولانه  
 أوجب السدة فأوجب كمال  
 المهر لها كالنكاح (أو) كان  
 (موت) أي الزوج (بعد  
 طلاق) امرأته (فمرضت)  
 الخوف (قبل دخول) لانه  
 يجب عليها عدة الوفاة اذن ومعاونة  
 له بعد قبضه كالنكاح بالطلاق  
 من الارث والقتل (مالم  
 تزوج) قبل موته (أو تزود)  
 عن الاسلام لانها لانه اذن  
 (و) يقر المهر كاملا (وطوها)  
 أي طوع الزوج ز حته (حية

فخرج ولودها) أو بلا حول لانه استوفى المقصود فاستقر عليه عوضه فان وطئها ميتة فقد تقرر بالموت أو دون فرج فيأني ان الس



عنه فذكر (ولو) كان الذي اعطته يله (مدبرا او مطلق عنه صفة) قبل وجودها ويكون (طلافا ثانيا) لانه على عوض (ومثل ان يدعى) لانه عوض خروج البعض من ملكه (والعبر والقرى والنساء والنسب يقر ذلك) من انهم مات (كالمعد) فيما تقدم (فان) قال لها ان اعطيتني هذا او بالاو بعبر او شاة او برة فانت طائي فاعطته ذلك فربان مضموبا لم تطلق (و) قال ان اعطيتني عبد فانت طالق واعطته عبدان (العبد هو او مكنيا او مروها لم تطلق) لان العلة في تاول ما يصح كونه وقوله او مكنيا فاعطته في الانصاف عن الرايتين والمأوى وقدره لم يلهى في القولين السكتين لا يصح نقله للمنفعة والمذهب انه يصح بيعه فهو داخل في قوله اي عبد جميع فلكه كما هو مقتضى ما قدمه في الانصاف (و) لو قال لزوجته (ان اعطيتني هذا العبد او اعطيتني عبدا فانت طائي فاعطته اياه مطلقا لوجود الصفة) وان خرج مضافا شيئا غيره (لا يشترط وقوع الطلاق اسمه لو قال ان ملكك فانت طائي ثم ملكك) وان خرج (العبد مضموبا او بان حرا او) خرج (بضه مضموبا او حرا) لم يصح الطلاق لان الاعطاء فيما تاول ما يصح قلبه معها والمخضوب كله او بعضه معتذر بملكه منها فلا يكون اعطائها باه بها فلا يقع انطلاق المعلق به (و) ان كانها على عيده فله ثلاثة (لأنها اذن ما يقع عليه اسم العبد وكل موضع عن طائها على عيدها اذا ما في اعطائه على صفة يمكنه التبع وقع الطلاق سواء تضمنتها او لم يتضمنه) حيث أحضره له أو أفذه في قصده وان لم يأخذها إذا كان متمكنا من أخذها لانه اعطاهه بدين اعطته فلم يأخذ فواستشكل بعض المحققين بأنه ان حل الاعطاء على النفس من غير تعليق فينبغي أن تطلق ولا يسقط شأن من حر عليه لم يملك فله بيع التملك غير فعلها (فان هرب الزوج أو عبد قبل عطيته لم يقرأ طلاق) (وقا بتبعه فزاد واحد له فصار على ملك أو اعطته به هنا أو حالته لم يقع الطلاق) لعدم وجود الاعطاء المعلق عليه (وان قالت طلقي بألف فطلقها استحق ائلاف) لأنها في مقابلته خروج المصنع من ملكه (وبانت) لأنها ضاقت به عوض (وإن قبضت) الألف (وان قال ان اعطيتني ثوبا فاصفه كذا وكذا فانت طائي فاعطته ثوبا من تلك الصفات طافت لوجود الصفة (وملكه) ما تقدم (وان اعطته) ثوبا (فان قبضت) من تلك الصفات لم يقع الطلاق لعدم وجود صفة (وذلك ملكه) لأنها عيده في مقابلة اخلاق ولم يقع (وان كان) اثوب (على انصفه) امر موضة (لم يكن به عيب وقع الطلاق) لوجود الشرط (وبقصد) الفلح (بين المصك ودره رجح بضمه) في قوله فلاق يقتضي السلامة بغيره في اشترطه من لاشي ولم يرد قوله فله وان كانه على ثوب موصوف في النصفه فاستقصى صفة المصك مع غيره فله ثوبه اياه مكنيا من دفعته فيه مع اذن تصاهر الصفات بل قد رقبته الميراث بين مذكره ومنه ثوبه بوجوب تسليم على تلك الصفة (ولو قال) ان اعطيتني ثوبا فاعطيتني ثوبا فاعطته مروه لم تطلق (لان الصفة التي عني عليه اطلاقا لوجود وان عهته مروه باطلفت) لوجود الصفة (وان خالته على عيده بان قبضت) له (انطقت على هذا لثوب لروى فبان مروه باصم) المطلق (وايس لمغيره) لان الخلق وقع على عيده ولان الاشارة قوى من التسمية (وان خالته على مروه في النصف فانت مبري مصح) أي وقع المطلق (خير) المصالح (بينه وأخذه) ثوبا (مرويا) لانه العود عليه (وبين اما) منه من اجنس

تدقيق عيسته ولو في عيسته (ونحوها) كغيرها انصافه وتوصله الى جهة تقدم مونا في

التسليم من امر أو موهو التمكن التام والتمتع منه لا يخفى ليس من فعلها فضلا يؤثر في التمكن كما لا يؤثر في اسقاط النفقة (و) يقر بالمر كاهلا (اس) الزوج الزوجه بشهوة (ونظر الفرجه ابشهوة) ولو بالخلوة فيهما نفا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا فانهن حلالا لدينهن ولا جناح عليكم في النكاح ما فرغن من حبلهن ولا يدعيهن ولا يفتنهن (و) يقره كاهلا (تفصيلها بحضرة الناس) لانه نوع استمتاع اشبه بالوطء ولا يقر بالمر كاهلا (ان فصلت عهده) أي عسى الزوج بخل خلوة بها لانه لا استعاضة بها (ويشبهه) أي بفعل المرأة ما هو محل (نسب) ولا دخلت بمنه (و) يشبهه (عدة) فله بان تعد منه لأجله لا أجل (و) يشبهه (معاصرة) ذكره في الزانية فصرح على ابيه وابنه كوطأته وتقدم ما فيه في باب المعصية في النكاح (ولو) كمنى (من اجنبي) غير زوجها (لا) ثبت به (رجعة) فلو فصلت رجعيه عن طلقها لم يكن رجعيه وانما فصلت عاه اجنبي ازهره لها عليه (ولو) تمت أي الزوج والزوجه انحطبا (على انه لم يها في الخلوة ام سقط المهر ولا) رجوب (العدة) فصار المهر تقدم من المهر (ولا يثبت) بفالوة (انكاح الوطء من حبلان) فلا يصح ان يحسبن رجعا لو جاعا في فباب الزنا زحلها المطلقا ثلاثا فلا فصل بينهما بل بالوطء لحديث حتى

(زوج وولي) نحو (صغيرة)  
أو ولي زوج خصوصاً من زوجة  
رشيدة أو ولي غيرها أو ولي  
وارثها (في قدر صدق) بأن  
قال تزوجتك على عشرين  
فتقول بل على ثلاثين (أو) في  
(هبة) بأن قال على هذا الصد  
فتقول بل على هذه الامة (أو) في  
(صدقة) بأن قال على عسدر  
زنجي فقلت بل أبيض (أو) في  
(جنسه) بأن قال على فضة فتقول  
على ذهب (أو) في (ما ستر  
به) الصدق بأن ادعت وطا  
أصوله فانكر (فقول زوج)  
بيمينه (أو واثقه) أو وليه  
(يمينه) لأنه منكر والقول  
قوله بيمينه حديث البينة على  
المدى واليمين على من أنكر  
ولأن الأصل براءة مجدي عليه  
(و) إذا اختلفا وزوجهما  
أو وليهما أو أحدهما وولي  
الآخر أو واثقه (في قسم)  
صدق قولها أومن بقرم مقامها  
لأن الأصل عدم القسم  
(أو) في (تسمية مهر مثل)  
بأن قال لم أسكنه مهر أو قالت بل  
سميت لغيره مهر المثل (فقولها)  
أن وجدت بيمينها (أو) قول  
وليها أن كنت محججاً وأعلمها  
أو قول (ورثتها) أن كانت  
ماتت (بيمين) لأنه الظاهر  
وأن أنكر أن يكون لها عليه  
صدقاً فقوله قبل دخوله بعده  
فما وافق مهر المثل سواء قال  
لأنه حق على شي أو غيرها  
أو أرائي أو غير ذلك وإن دفع  
اليها له أو عرضاً أو بدفعته  
صدقاً أو قالت بل هبة فقوله

ولأن عاقلة الصفة بمنزلة العيب في جواز (رد) تنتمه إذا اختلفا على حكم أحدهما أو غيرهما أو  
عشل ما خالف به زبد زوجته مع بالسي وقيل بسل جهرها وقيل بسل جهرها قاله  
في المبيع  
فصل وطلاق مطلق (بعض) أو مبيع بعض (تحليل في الابنة) لأن التمسك بالطلاق  
الضرر عنها ولو جازت رحمتها لمعاد الضرر (فأذا قال) أن أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو  
إذا) أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو) أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو) أعطيتني ألفاً فانت طالق (أو)  
جهت لاصحها (كسائر التاليف خلافاً للشيخ في الدين ووافق على شرط بعض  
كان قد زيد (وكان) ذلك التطبيق (على التراضي) لأنه على الإطلاق بشرط فكان على  
التراضي كسائر التاليف ولو لم يصرها فمما جعل اللفظ عليه وإن أطلقه في تقدير البلد  
كالبيع فإن لم يكن فصل ما يقع عليه الاسم (أي وقت أعطته على صفة يمكنه القبض ألفاً  
في كثر واثقه أن كان شرطها واثقه والاغتباط في المثل (فان اختلفا) في شرطها أو زوجه  
(فقولها كياتي) لأن الأصل عدم الشرط وقوله (بأحد الألف ولو كانت) الألف  
(ناقصه في العدد) اكتفاء بتمام الوزن (وأنها في بعضه) بيان للألف كأن تقدم وقوله  
(طلقت بائناً) جواب أي (وملكه) أي الألف الزوج (وأن أم يقبضه) لما تقدم  
وسبق ما فيه (و) لا تطلق (أن أعطته دون ذلك) أي دون الألف لعدم وجود الصفة  
وكذا لو أعطته منشوشة ببعض ما فيها من الألف (أو) أعطته (سيك) تبلغ ألفاً لأن  
السيكة لا يسمي درهم) فلا يقع الطلاق لعدم وجود الصفة (وأن قال أنت طالق بأن  
أرشت لم تطلق حتى تشاء بالقول) لأنه معنى بشرط فلا يتقدمه (فإن شئت ولو على  
الغرض وقع) الطلاق (بائناً) لغرض (أو) يستحق الألف (لكنها في ظاهر  
خروج المبيع من ملكه (وأن قالت أخلعتي أو أخلعتي) أخلعتي (على ألف أو) قالت  
(طلقتي بألف أو) طلقتي (على ألف أو قالت) طلقتي أو أخلعتي (ولك ألفان  
طلقتي أو أخلعتي) وأن طلقتي فلك على الفتح على الفور بأن قال أخلعتك أو طلقتك  
وأن لم يذكر الألف بآلة) لأن الباء للقبالة وعلى في معناه وقوله طلقتك أو أخلعتك  
جواب لما استدعته منه والسؤال كالمعادي في الجواب فاشبهه بالوكالة في عبدك بأن قال  
بعتك يا مولد كذا الألف (وأصل الألف) لأنه فعل ما يعلل الألف في مقابلته (من  
غالب في البلد) كالبيع (ولها) أي الزوجة (أن ترجع) عن جعل الألف  
في مقابلة الطلاق أو التلغ (قبل أن يبيها) الزوج إلى الطلاق أو التلغ لأن قولها ذلك  
إنشاء على سبيل المعارضة فلها الرجوع قبل تمامه بالجواب كالبيع وكذا قولها أن طلقتي  
فلك ألفاً لأنه وإن كان يلفظ التلغ فهو تعليق لوجوب العوض لا لطلاق بخلاف تعليق  
الزوج الطلاق على عوض فله الرجوع فيه كأن تقدم (ولو قالت) زوجها (طلقتي  
بألف إلى شهر) أو بعد شهر (فطلقتها قبله فلا شيء لي) تصال لأنه اختار ارتفاع الطلاق  
من غير عوض ويقع وجباً ولو أجاب بقوله إذا جاز أس الشهر فانت طالق أسحق العوض  
وقوع الطلاق عند أس الشهر بآلة بعض (وأن قالت) طلقتي بألف (من الآن  
الت شهر فطلقت قبله) أي الشهر (أسخه) لأنه أجاب إلى سؤاله لأن طلاقها بعده فلا  
يستحقه ويقع وجباً (و) أن قالت (طلقتي بألف فقال طلقتك بشيء به (الطلاق صح)  
أطلاق (وأصح الألف) لأنه أجاب إلى ما استدعته عنه لأنه من كتاباته (والأ) أي  
وإن لم يوجب الطلاق (لم يصح تلغ) تلغو عن العوض (ولم يستحق شيئاً لأنه



مصدقاً أو المهر أو المهر والمهر  
أن يكون صدقاً العلية لأنه  
أن كان المرأ أكثر قدوسه  
بالقول بفسط العلية وأن  
كان العلية أكثر فبذلها  
الزائد فزدها على ما زادها في صداقها  
(وتعقبه) أي المهر (زيادة بعد  
عقد) النكاح مادامت في  
حاله (فيما يقره) أي المهر  
كامل لا يوت ويحول في صورة  
(و) فما (نصفه) كطلاق  
ونصف أقوله تعالى ولا جناح  
عليك فيما بأنتم به من بعد  
الفرقة وإن ما بعد العطف من  
لفرض المهر فكان حالة الزيادة  
لكافة العقد بخلاف البيع  
والإجارة فثبتت الزيادة على  
المسمى ولا يفتقر إلى شروط المهر  
الزوج (ك) الزيادة (ب) أي يجعلها (من  
حينها) أي الزيادة لا من حين  
الانقضاء بل لا يجوز في عقد  
على سبيل لا يرد في حال  
عقدته وإنما يثبت المهر عقب  
وحدوده وهو الأهل (فأ)  
زده زوج (ب) أي زوجه  
مأذون سيدة وأكفأ بيعت  
مؤذون رصداً في الزيادة  
مؤذون باق (وقول) زوج  
قد عده (مرا) هو علية  
(هو عقد) واحد (أمر)  
أنه (ب) بالماله فليس  
أي أو أحدهم (أمر) (ب)  
الزوج فبها (عقدان) بينهما  
فرقة (أقول) قولها (بيعتها)  
لأن الظاهر أن الثاني قد صح  
فبذل حكماً كالاول ولما المهر  
أنفذه الثاني فدخل بها فحرمه  
أنفذه المهر المقدول الأول أناده  
فمطلقة بطلان قبل دخول

ما أحلها إلى ما بذلت العوض فيه (و) أن قالت (و) الخطي بالي قد ملكت  
لم يصفه) أي الألف (لأنه أوقع طلاقاً ما طلقه) فلم يرد ما بذلت العوض فيه (ووقع)  
الطلاق (رجعاً) أن كان دخل أو لم يدخل وكان دون ثلاث فخلوه عن العوض (و) أن  
قالت (مطلقة واحدة باق أو) مطلقة واحدة (على ألف أو) طلق واحدة (ولك)  
ألف وعوضه فطلقة ثلاثاً أو اثنتين (استخه) أي الألف لا يحصل لها ما طلقه من زيادة  
(و) أن قالت (مطلقة واحدة باق) قال أنت طالق وطالق وطالق (بانت الأولى) ولم  
يلحقها ما بذلت إلا لأن في مقابلته عوض وهو ألف فبانتها (وأن ذكر الألف عقب  
الثانية فبانتها) وقت (الأولى رجعية ولت الثالثة) لأن البائن لا يلحقها الطلاق  
وأن ذكر عقب الثالثة طلق ثلاثاً (وقيل تطلق ثلاثاً وهو موافق لقواعد المذهب) لأن  
المطالبة ولو بصبر لجل كالواحدة (وأن قالت طلق ثلاثاً باق فطلقة واحدة) أو اثنتين  
(لا يستحق شيئاً وقت رجعية) لأنها بذلت العوض في مقابلته لم يجزها الباق فلم  
يستحق شيئاً (وأن لم يكن بق من طلاقها إلا واحدة ففعل) أي طلقها واحدة (أشعق)  
الألف هلأت ولم تمل لأن هذه الواحدة كلت وصحلت لم يحصل بالثلاث من البتة  
وتحريم العقد فوجب العوض كما قال أنت طالق ثلاثاً (فان قالوا هذه) أي  
والحال لا يرد من طلاقها الواحدة (أن طلق طلقين الأولى باق والثانية غير  
شيء وقت الأولى واستحق الألف) لما تقدم (ولم تقع الكنية) لأنها باقت بالثلاث (وأن  
قال) أي والحال هذه أنت طالق طلقين (الأولى بغير شيء وقت واحدة) لأن الثلاث  
تقتضي (ولم يستحق شيئاً) من الألف (لأنه لم يحصل صاعوت وكلت الثلاث) طلقات  
(وأن قال) والحال هذه أنت طالق طلقين (أحد هب ألف لزمه الألف) وكلت  
الثلاث فلا تحصل له حق تنكح زوجاً غيره (و) أن عت (سحق عسراً باق نصفها)  
واحدة أو اثنتين ففعل (لأنه لم يجزها إلى ما بذلت العوض فيه (وأن صدقته) أن  
استحق الألف) لأنها أحلها المهر ما بذلتها فبانتها عليه كمناسه فبأنه قد عده  
هو عقد (ولم يكن من طلاقها الواحدة) وقالت طلق ثلاثاً باق واحدة باق بها أو اثنتين نكاح  
آخر فقال القاضي المصنف إن هذا لا يصح في التطبيقين الأخيرين من سلف في طلاق  
ومما يؤيد عليه قبل النكاح وهو لا يصح ففعل (فما وضعه عليه) يشين على تقريره نصفه  
فأذا قلنا تفرق فله ثلث الألف (وأن كان له امرأتان أحدهما رشيقة) والآخرى غير  
رشيقة كان شفعة أو معة (أفان) لها (أنما طلقا بقت باقاً في شفعة ففعل  
قد شئنا الزم الرشيقة نصف الألف) (ب) أي بقر ورجعه في النفي ورجعه في نكاحه  
أن حامد بقط بقدر مهر ما يذكر في النفي والشرح ففعل (أذهب) (و) ففعل  
لأن مشيتها بشفعة وتصرفها في المهر فوجب عليه بقدر مهر من الألف (زوجه) السلافة  
(بالأخرى) غير الرشيقة (رجعياً ولا في غيرها) (مرا) ففعل ما مشيتها في المهر  
أي مشيتها لزوجها وعليها في النكاح في طلاق أو جود المشقة ففعل (فما وضعه عليه) يشين  
فلا يلزمها في نفيكون رجعية (وقوله) أعز ورجع الرشيقتين (رشيقتين) تباعدت لفتان  
بألف ففعل واحدة (منها) طلق بطلها (من الألف) لأن أسفهم اثنتين بمنزلة  
عقد من كالباع (وأن قلنا قد شئنا طلقاً باقاً وزمهما العوض بينهما) ففعل  
الزوج ما شئنا وأما ذلك باستكمالها وقتاً ما شئنا بطلها بفسط (وقول مرأيه)  
طلاقاً باق ففعل واحدة بانت بفسط من الألف) ففعل على مهرها ما قاله في شرح

وان امر على انكاحه سلت فان ادعت دعواه لم يتم طلقها طلاقاً تاماً نكحها نكاحاً تاماً لم يلحقها على ذلك واستحققت وان أقرت بما

اكثر) كائنتين (فحبلا فالاهر  
 اعقد علي) لأنها تسمية صحيحة في  
 قد جميع أشباه ما لو يتقدم اتفاق  
 على خلافة أو سواء كان المهر من  
 ففس المسألة أولا (وفض  
 جد) فربا وبما ينص عليه (أنها  
 سني) لزوجه (عادر عدت به  
 وشروطه) استعجابا لثلاث تكون  
 غارته وسلبت المؤمنين على  
 شروطهم (وهذه زوج ليست  
 من المهر) نصا (فأ) أهده  
 زوج (قبل) عقدان (وعده)  
 بان يزوجه (ولم يفوا) بان  
 فزوجها غيره (رجع بها) قاله  
 الشيخ نسق الذين قالوا كان  
 الاعراض منه أو ماتت فلا  
 وجوع له (ورفض بسبب نكاح)  
 أي قبضه بعض أفراد بها كائني  
 يسمنه مشكلة (ه) حكمه (كبر)  
 فيما يقرره وينصفه بسقطه  
 (وما كتب في المهر لها ولو طلق)  
 عملا للمادة (وترد هدية) على زوج  
 (في كل فرق اختيارية بسقطه  
 للمهر) كفتح لقب ونحوه  
 وقرقره قهرية (تفسخ) من  
 قبلها (لقد كساده ونحوه) قبل  
 النحول (لدلالة الحال) على أنه  
 وهب بشرط بقائه نفقة فان زال  
 ملك الزوج صرح كالهبه بشرط  
 التواب (وتبنت) له به (مع)  
 أمر (مقرره) أي المهر كوطء وحلوه  
 (أو مقررنه) كطلاق بنحوه لأنه  
 المفوت على نفسه (ومن أخذ) شي  
 (بسبب عقد) يسع ونحوه (كذلك)  
 ونحوه فان فسخ بيع باق أو نحوها  
 مما يقف على تراش كشرط  
 لتفريقهما بنفسه البيع (مردده)  
 أي المخرجه لزوم البيع (والد) يف  
 الفسخ على تراش كفتح يبيع ونحوه

المنتهى (ولو قالت أحدهما) أي قالت له طلقا لئلا فطلق واحد منهما (فرجعي ولا تني  
 له) سواء كانتا مطلقة على الساقلة أو مضمرة لأن الألف هدت في مقابلته طلاقا وما يطلق  
 واحدة منهما لم يحصل المطلوب ولا يصح شيئا كما قال لأسان يعني عبدك بالطلاق فقال  
 بعتك أحدهما عنصماته (ولو قال) لزوجه (أنت طالق) عليك ألف أو أنت  
 طالق (على ألف أو) أنت طالق (بالف) فقلت في المجلس بانت واستخفه أي الألف  
 لأنه طلاق على عوض وقد التزم به العرض فصح كالألف كان ذلك سؤاها (وان لم يقبل)  
 في المجلس (وقع) الطلاق (رجعيا) لأنه طلاق بشرط قبضه العرض على من لم يلتزمه  
 فلما اشترط وقوع الطلاق رجعيا (وله الرجوع) عن أخذها العرض (قبل قبورها) أي  
 قبل أن يزوجه منه ذلك فلا تبني (ولا تنقلب) الطلاق (بإثباتها لئلا في المجلس  
 رجعيا) يعني بعد ذلك كالألف بعد المجلس (و) ان قال لزوجه (أنت طالق)  
 ثلاثا ففقلت واحدة باق أو بالقبين وقع الثلاث (لصدورهما من نية أهلهما  
 واحدة) لئلا (لأنه) فخط لا تزماها العرض الذي طلقها عليه كالألف كان ذلك سؤاها (وان  
 قالت) من قال لها أنت طالق ثلاثا ففقلت عنصماته (لم يقع لان السرط لم يوحده  
 قال الشرح (أو) كانت (قبات واحدة من ثلاث) بثلاث الألف لم يقع) هكذا  
 الشرح والمبدع قال في الشرح لأنه لم يرض بانقطاع رجعه عنها إلا بالألف وفيه نظر لان ايقاع  
 الطلاق اليه ولا يشوق على قبورها وغايته وقف على لزوم العرض (و) ان قال لزوجه  
 أنت طالق طلقين أحدهما بالطلاق وقتهم واحد وقوت الأخرى على قبورها (هذه معنى  
 باقي المبدع والشرح وفيه نظر على ما تقدم (وان قال الأب) لزوجه ابنته (طالق ابنتي) وأنت  
 بربي من صدقها فعلقها وقتهم) نطلاق (رجعيا) نخلوه من العرض (ولم يبرأ) الزوج  
 من المهر لأنه أبراهه بنفسه له الأبراهه من فاشبهه الأجنبي (ولم يرجع) الزوج (على الأب) بنتي  
 وقال أحمد بن زوجه بذلك ولم يبرأ من مهرها يرجع بنفيها على الأب وجهه القضاء  
 وغيره على جعل الزوج بازاء الأب لا يبيع فيكون قد غرر ولا فاعل بلا عوض يقع رجعيا  
 (ولم يضمن) الأب (ه) أي المهر ج ما أبراهه وهو معنى قوله ولم يرجع على الأب  
 (وان قال الزوج) أي يزوجه (هي طالق ان أبرأتني من صدقها) قال أبراهه  
 (فما أبرأتني) فله (لأنه) لأنه ملق على أبراهه من مهرها ولم يبرأ منه بأبراهه (الا إذا  
 قصده) ان تزوجه بغيره (لزمه) فيقع انطلاق بوجود اللفظ كقوله ان أعطيتني خمرا  
 هي طالق (وان قال) الزوج (هي طالق ان برئت من صدقها لم يقع) الطلاق لعدم  
 أبراهه ولم يرجع على أبيه (وان قال الأب) طلقها على الف من مهرها على الذكر فطلقها  
 طلقين (بأنه) لأنه ملق على العرض وهو ما لم يبرأ من ضمان الذكر ولم يبرأ الأب وليس  
 له دفع مهرها لها ولا يرجع على بنته لانه أنف كانت رشده لا لأجنبي (وتقدم في كتاب  
 المداق لوضايفه على صدق أو بغيره) أي بغيره منه فليعاد) فلا حرج أنما انتهى  
 إلى فصل وانما خلفه الزوجه في مرض موتها في الخوف (صحيح) الخلع سواء كان  
 هو أم غيره أيضا أو لهما معاوضة كالبيع (وإن) ما لعت عليه ان كان قدر مهره  
 منه فادون وان كان زيادة فله (أقل من المسمى في الخلع) أو مهره منها (لأن ذلك  
 لأجابه فله لانه الأكثر منها فان الخلع ان وقعها أكثر من المهر نظرقت اليه المهر من  
 فصلا يصح لها المسمى ما لا يفرع عرض على وجهه تكن كادته قبله أشبه ما لو وصت أو أقرت  
 له وان وقع باقي من المهر فان بقي هو أسقط حقه من قبله فستحقه فستنقذ الأقل منهما

(وان بحث من مرضه ذلك) الذي خالته فيه (فه جميع ما خالته به) كالو خالها هي  
 الصفة لانه ليس من مرض موتها (وان طلقها) باننا (في مرض موه أو موهي لها باكثر  
 من مبراتها) عنه (لم تنفق) هي (اكثر من مبراتها) فلو رقت منه ما من ذلك  
 لانه انهم في أنه قصد ابدال ذلك اليها كالصية لوارث وعلم منه انه لو موهي لها مبراتها اقل مع  
 لانه لا يمتنع فيه (وان خالها) في مرض موه المتوفى (وجاها) بان خالها يزوجها ما  
 او بدون ما عتقته اخذ منها ينفقها (فن رأس المال) أي لا يحسب ما جازها به من الثلث لانه  
 لو طلق بشتر عوض لصح فلان يصح بعوض أولي (وكل من مع أن يتصرف في الخلع  
 لنفسه) وهو الزوج الذي ينفقه (مع وكيله وكاتبة) كسائر النسخ والعقد  
 (من حرو عبد ذكروا بنى وسلم وكافر ومحبو عليه ورشد) ومطلق وقبحة (فاذا  
 وكل الزوج في خلع امراته مطلقا) أي من غير تقدير عوض مع التوكيل كالبيع والنكاح  
 والمقرب التقدير لانه أسلم من الفرار وأهل على الوكيل (فان خالها) الوكيل  
 (غيرها فإذ ادعى) الخلع ولزم المسمى لانه ذخير (وان تنقض) الوكيل (من  
 المهر) مع الإطلاق (رجع) الموكل (على الوكيل بالنقص وصح الخلع) لانه عقد  
 معاوضة أشبهه البيع (ولو خلع وكيله ببلاد كان للخلع لغوا) ولو بنية الطلاق وانفذه لانه  
 ليس موكله في الطلاق بل في الخلع ولا يصح اليعوض (وان عين) الزوج (لو وكيل  
 العوض) فنقض منه لم يصح الخلع) عند ابن حامد وصح غيره وأحد لانه خالف حوله أشبه  
 ما لو وكله في خلع امراته فخلع غيره ما وصح عند أي كرا لانه لغة في تقدير العوض وهي  
 لا تبطل كحالة الإطلاق فبرجع على الوكيل بالنقص وصح ابن المصنف القول لابن القرق  
 ثابتين المتخالف في نفس المعقود عليه وبين المتخالف في تعيين العوض لانه وكلف في بيع  
 عبيده من زبيلها من غيره لم يصح ولو وكله في بيعه بشرة فباعه بأقل منها صح ومن  
 الوكيل انقض (وان وكلت المرأة في ذلك) أي في خلعها من زوجها (فخالس)  
 وكيلها (عمرها فادونه) ان لم تعين له ما يخالفه (أو) خلع (عما عتقته) له  
 (فادونه صح) الخلع لانه ووهن أهله في محله (وان زاد) وكيلها عما عتقته أو وهن  
 مهرها (صح) الخلع (ولزم الموكل الزيادة) لان الزوج قضيت بخلع العوض  
 الذي عك الخلع به عند الإطلاق والقدر المأذون فيه مع التقدير والزيادة لازمة لو وكيل  
 لانه اعوض بذله في الخلع نصحه منه ولزمه كالموكل مكن وكيله (وان خال الوكيل الزوج) أو  
 وكيل (الزوجة حسنا) بان وكل أن يخالف على تزني الخلع على عرض أو بالعكس (أو)  
 خالف (حاولا) بان وكله أن يخالف بما عتقته لانه خالف على ما عتقته (أو) خالف  
 (تقد البذل) بان وكل أن يخالف على ما عتقته على ما عتقته غير نقد البذل (لم يصح الخلع)  
 بالخالفه الا وكيله انما له حاولا أو وكيله انما له تأجيلا لانها بده تفعف ولا تنقض (ولو  
 كان وكيل الزوج والزوج) في الخلع (واحد فله أن يتولى طرفي العقد كالنكاح)  
 والبيع (واذا خالف) أي الزوجان (أو وطلقا) بان سألته أن يطلقها وأجابها  
 (ترادعا عابدين) امن حقوق النكاح فلا يسلط ثني منهما) أي من حقوق النكاح  
 بالخلع ولا بالطلاق (ولو سكت عنها) حال الخلع أو الإطلاق فإن كان للخلع قبل التحويل فلها  
 نصف المهر فإن كانت قد قضت نصفه وان كانت مفوضة لها المته لان المهر حق فلا  
 يسلط باطلاق ولا خلع (ك) ر (ل) ون لا تنقض نفقة عند الحمل ولا يقيه

(ردت ورضاع وعخالمة) للارده  
 هذامتي كلام ابن عقيل في  
 النظرات  
 وفصل في الفوضة بكمبر  
 الواو وقضاة الكسرة على إضافة  
 القبل لقرأة على انها فاعلة  
 والفتح على اضافته لولها  
 والتقصي لاهمال كان لله  
 أحسن حيث لم يسم قال  
 الشاعر  
 لا تصالح الناس فوضي لامة  
 لم  
 ولا مرة اذا جها لم  
 سادوا

أي مهملين (و) التوقيض  
 (توقان تقصويض بضع بان  
 يزوج أبايته الجبهة) بلا  
 مهر (أو) يزوج الاب  
 (غيرها فإذ ادعى) بلا مهر (أو)  
 يزوج (غير الاب) كالآخ  
 يزوج موليته (بأنها بلا  
 مهر) فانه قد صحح ويجب  
 بمهر المثل لقوله تعالى لا جناح  
 عليكم ان طلقتم النساء ما لم  
 تمسوهن أو تفضوا لهن فريضة  
 ولدت ابن مسعود انه سئل  
 عن امرأة تزوجها وجعل ولم  
 يفرض لها مائة أو لم يخلع بها  
 حق مات فقال ابن مسعود لها  
 صدق ناسيا أو كس ولا شغل  
 وعليها المديونية المبراة فقام  
 معقل بن سنان الانجي فقال  
 قضى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في زوجت ولقي امرأة  
 من قبل ما قضت دله أو  
 داود والرمذي وقال حسن  
 صحيح ولان القصد من  
 النكاح الواسلة والاستمتاع  
 وجعل لأمهر أو زيادة في المال

ولا في المال لأن معناه واحد  
(ك) قوله زوجتك بنى  
أولادى ونحوهما (على  
ما شئت) الزوجة (أو)  
على ما (شاء) الزوج  
(أو) على ما شاء (فلان)  
وهو اجنبى من الزوجين  
أو يقرب لها أو لا معدها  
(ونحوه) كدلى حكمها أو دلى  
حكمك أو حكم فلان (فالعقد  
صحى ويصح به) أى العقد  
(مهر المثل) لما تقدم ولأنها  
لم تأخذ في تزويجها إلا على  
صدق ولكنه مجهول فسط  
لهائه فوجب مهر المثل  
فلو فرض مهر أسمة ثم بيعت  
أو عتقت ثم فرض لها مهر المثل  
فهو ليس به مهر المثل (وليهام  
ذلك) أى التفسير بطلب  
قرضه (و) لها (مع فاذ  
تسبى) كان تزويجها على نحو  
خبرنا وتزويج (طلب فرضه)  
قبل دخول بعده فان امتنع  
أجبر عليه لأن النكاح لا يخلو  
من مهر قال في الشرح ولا تعلم  
فيه مخالفا (وبصع إرازها)  
أى الزوجة (منه) أى مهر  
المثل (قبل فرضه) لا تقدر  
سبب وصو به وهو النكاح  
كالزوجين القصاص بدل الجرح  
(فان تراعى) أى الزوجان  
المجانزا التصرف (ولو على)  
شئ (قليل صغ) فسرته وهما  
ما تراعى عليه قليلا كان أو كثيرا  
طابقا كانا أو جاحلين لأنه ان  
فرض لها كثيرا فقد ينزل ضمان  
ماله فوق ما يلزمه وان فرض لها  
ميرا فقد رشت بدون ما وجب  
لها وان كان الزوج محجورا  
عليه في خطبة فليس له ميلاد  
يخرج من مهرها وان كانت كذبت  
فليس لولها الرضا بقل من مهر مثلها

ما شول يعصته) كسائر القيوخ  
فخصل وإذا قال خالعك بالث فأنكرته وأقلت إنما خالعك غيرى بانت به منه لأنه مقصر  
على حبسيتها (واقول قولها يمينها فى) نقي (العوض) لأنها منكرته والأصل  
برأيتها (وان قالت نعم) خالعتى بالث (لكن ضمنه ضمير لى زمها الألف) لأنها مقصرة  
بالعلم مدعية على الغير ضمان العوض فلزمها العوض لأقرارها ولاتسع دعواها على  
الغير وكذا لو قالت نعم لكن بعوض فى ذمة غيرى فقال بل فى ذمتك (وعرض الخلع حال)  
لأن الأصل فلا يتاحل إلا بتاحله (و) عوض الخلع (من نقد البلد) حلاله المرف  
(وان اختلغا) أى المتخالصان (فى قدر العوض) الذى وقع عليه الخلع (أو) استلغا  
فى عينة أو تاحله أو حقه أو صفة أو هل هو) أى عوض الخلع (وزنى أو هدى فقولها  
معيها) لأنه أحد نوى الخلع فكان القول قول المرأة فيه كالطلاق على مال إذا اختلفا فقدره  
لأن المرأة منكره كالزائد فى القدر والصفة فكان القول قولها كسائر المنكر من نان قال  
سالتنى طلقه بالث فقالت بل ثلاثا بالث فطلقتنى واحدة بانت بأقراره والقول قولها فى  
سقوط العوض (وان علق) زوج (طلاقها) بصفة (أو) على ربقة (هته  
بصفة ثم خالعها أو أبانها ثلاثا أو دونها) أى القن (فوجدت الصنة أولم توجد  
ثم عادت وزوجها ولم يكن فوجدت الصنة) ومضى فى عصمت أو معتدة من طلاق رجسى  
أو والقتن فى ملكه (طلقت) الزوجة (وعتق) القن لأن عقد الصفة وجودها  
وجدا فى النكاح والمثل وقيل الطلاق والعتي قولهم تخلفه سنة ولا يصح له بال  
الصفة المحدث فعملها حال اليمينونة أو زوال الملك من رة أن لا تقتضى التصكير  
لأنها إنما فعل على وجهه من لان المين حل وعقد والعقد يفترق إلى الملك فكذلك الحل  
والحلف لا يحصل بفعل الصفة حال اليمينونة ولا التحل اليمين به فأن قيل (وطلقت ذلك) وقع  
الطلاق بشرط سابق على النكاح ولا خلاف أنه لو قال لأجنبية أن تدخل الدار فانت طالق  
فتزوجها ثم دخلت لم تطلق وقيل الفرق أن النكاح الثانى مضى على الأول فى عدد الطلقات  
وسقوط اعتبار الصدة (وكذا الحكم لو قال إن بنتى هى ثم تزوجتك فانت طالق فبانت ثم  
تزوجها) قاله فى الفروع (ومع الخلع حيلة لا مقاطعين طلاق ولا يصح) أى  
لا يقع قال فى المفتى هذا بفعل حيلة على إبطال الطلاق المعلق والحيل خداع لا يقع ما حرم الله  
(قال الشيخ) خلع الحيلة لا يصح على الأصح (كما لا يصح نكاح المثل) لأنه ليس المقصود  
منه المعرفة وإنما قصد منه بقاء المراتم وزوجها كفى نكاح المثل والعقد لا يقصد به تقيض  
مقصوده (وقال) الشيخ (لواعتقد اليمينونة ذلك) أى بخل الحيلة (ثم فعل ما حلف  
عليه فكذلك لاقى أجنبية) أى فكم لو قال لمن ظن أنها أجنبية أنت طالق فبانت امرأة  
(فتبين امرأة على ما بآ فى آخر باب النكاح فى الطلاق ولو خلع) حيلة (وهل  
المخوف عليه بعد الخلع) حيلة (مستند أن الفعل بعد الخلع لم يتناوله يمينه) لا لخلها (أو)  
فعل المخوف عليه معتقد زوال النكاح ولم يكن) الأمر (كذلك) لعدم صحة الخلع  
حيلة (فهو كالخلف على شئ يظن قبض بخلاف ظنه) فيصنف فى طلاق وعتق قال  
فى التنقيح وقال بالناس واقع فى ذلك أى فى الخلع لا سقط عين الطلاق قلت وبشبهه من  
يخلع الاخت ثم تزوج أختها ثم خلع الثانية وسيد الأولى ولم يراوه وداخل فى قوله الشيخ  
خلع الحيلة لا يصح وقولهم والحيل كلها غير جائزة فى شئ من أمور الدين (ولو شهد) أقسام  
(على نفسه) بدقوع (طلاق ثلاث) ليمين صدرت عنه (ثم استتقى) عن عيته (فأففى

ميل على الزوج والنقص عنه  
 ميل على الزوجة والميل حرام  
 ولأنه اغتياض فرض خلع المنع  
 فيقدره بقدر كقيمة منقور ألف  
 ويثبت معرفة مهر المثل ليتوصل  
 إلى فرضه (وليخرجها) أي  
 الزوجين (فرضه) لمهر المثل  
 (كم) ما يلزمهما (حكمه)  
 رضيا به ولا إذا قهرهما  
 (محل) ذلك على (أن ثبتت  
 سبب المطالبة) وهو هنا  
 فرض الحاكم (كتقديره)  
 أي الحاكم (أجره) مثل أوفقه  
 وفقره (كتقديره) جعل (حكم)  
 أي يتضمن الحكم كالإنصاف  
 الله وليس يحكم مخرج (فلا  
 يغيره) أي التقدير فهو نفقة  
 وأجرة (حكم آخر) لأن  
 الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد  
 (مالم يغير السبب) كسيرة  
 وعسرة ونفقة وكسوة وغسالة  
 ورضن واجزأ المثل فان تغير  
 غيره منه جعل بالاجتهاد الثاني  
 وليس تقنا الأول (وإن مات  
 أحدهما) أي الزوجين في  
 نكاح التزويج (قبل دخول)  
 عفوته (و) قبل (فرض)  
 حاكم غير المثل (ورثه صاحب)  
 سواء كان الميت الزوج  
 أو الزوجة قبلت ابن مسعود  
 ولأن ترك التسمية لا يحد في  
 صحة النكاح (ولها) مع  
 موت أحدهما وكذا سائر ما يقدر  
 للمهر (مهرتها) أي مهر  
 مثلها مستبرأين يساوها من  
 أقاربها كإبائهما وسباين  
 مسعود (وإن طلقت مفوضة  
 قبلهما) أي قبل دخول  
 وفرض مهر (لم يكن عليه)

بأنه لا شيء عليه لم يأنه بدأ بقراره لمعرفة مستنده (في إقراره وهو ليس السابقه (وقبل)  
 قوله (يعني) من مستنده في إقراره ذلك) أي ما صدر منه من اليمين واعتقاده الحنف عمل  
 بدلة لئلا إذا كان (من يجعله منه انتهى) كلام الشيخ (ويأنيق) باب (مخرج  
 الطلاق)

### كتاب الطلاق

وأجمعوا على جوازه لقوله تعالى الطلاق من أن وقوله فطلقوهن لعدتهن وقوله عليه  
 الصلاة والسلام اغتيا الطلاق من أختبأ السابق والمضى دل عليه لأن الخلع برعائدين  
 الزوجين فيؤدي إلى ضرر عظيم فشاؤه أن مفسدة مفسدة فشرع ما يزيل النكاح لتزول  
 المفسدة الحاصلة منه (وهو) أي الطلاق مفسدة طلقت المرأة بغير الإلزام عنها أي عانت من  
 زوجها فهي طالق رطلته بازوجها فهي مطلقته وأصله التحلية بفال طلقت السابقة إذا  
 سرحت حيث شئت وحس فلان في السجن طلاق بقدره وشرا (حل قبل النكاح أو بعده)  
 أي بعض قبل النكاح إذا طلقه المطلق رجعية (ويباح) الطلاق (عند الحاجة إليه) سواء  
 خلق المرأة أولسوء عشرتها وكذا) بياح (لتفتردها من غير حصول الفرض بها) فباح  
 له دفع الضرر عن نفسه (ويكره) الطلاق (من غير حاجة) إليه حديث ابن عمر بعض  
 الخلال إلى الله تعالى الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه قال في المدعي رجالة نشأت (ومنه)  
 أي الطلاق (مخرج من الحيض وفقره) كالغاس وطهر وطى قبله أي (ومنه) أي  
 الطلاق (واجب كطلاق الولي بعد التبرؤ) أربعة أشهر من حلقه (إذا لم يفر) أي  
 بطا إلى أي في بابه (ويستحب) الطلاق (لتفريطها) أي الزوجة (في حقوق الله  
 أو واجبة) مثل الصلاة ونحوه ولا يحكمه أحبارنا عليها (أي على حقوق الله) (و) يستحب  
 الطلاق أيضا (في الحال التي تخرج المرأة إلى مخالفة من شق وغيره) يزيل الضرر  
 وكونها غير صالحة (قالا) أحمد لا ينبغي له ما كاد ذلك لأن نفسه تقذفه ودأب من  
 إفساد ما فرأته والحادها به ولا من غيره (و) يستحب الطلاق أيضا (لتضررها) بقاء  
 (النكاح) لبغضه أو غيره (ومنه) أي أحمد (يستحب) الطلاق (ترك نفسه  
 وتفرطها في حقوق الله تعالى قال الشيخ إذا كانت ترى لم يكن له أن يحكمها على ذلك  
 الخلال بل يشارفها ولا كان دبرها انتهى) وورد له الحديث والقدن من علامات الكبيرة  
 على ما يأتي فهذا وجب الفراق وحرم العشرة (ولا بأس بصفاتها) هذا الخلال والتضييق  
 عليها لتفندي منه (لقوله تعالى ولا تملكون من شيء) هو بعض ما أتيتوهن الآن يأتي  
 فخاصة معينة (والزنا لا يفسخ النكاح) أي الزينة لكن سببه إذا أسكنها مدة  
 (وتقدم في باب الحرمان في النكاح وإذا ترك الزوج حقته) تعالى (فأشتره في ذلك)  
 مثله (يستحب لها أن) (تخلع) منه تز (حقوق الله تعالى) ولا يحجب حلقه إذا أمره  
 به (وه) فلا تلزمه طاعته هي أن يطلق لأنه أمر بها لا يوافق الشرع (وإن أمرته) أي  
 الطلاق (أمره ففأب) لازم (أحمد لا يبيح طلاقه) لم يوجد حديث أبض الخلال  
 إلى الله الطلاق (وكذا إذا أمرته) أمه (يبين سرته) لم يلزمه به (وليس لها)  
 أي الأم (دفع) أي أمره ببيع سرته ولا طريق مرأته قبله من أن حنا ضرر عليه  
 (وبصح الطلاق من زوج فرقة ولو بيعه) أي الطلاق (ولو) كار لمز (دور)  
 (غير) لم يوقوله عليه الصلاة والسلام إذا طلق ما طلق ما أخذ من في قوله كل الطلاق

أي الطلاق (الالتمه) نصا وهو قول ابن عمر وابن عباس لقوله تعالى لا جناح عليك إن طلقت النساء على نفسه وهن أو تفرضا وهن





(و) ان كان الضرب سيرا (في ذوى المروءات على وجه يكون أحرافا لصاحبه ووضاعة  
 وشهرة فهو كالضرب الكثير الموقوف والشارح) قال القاضي الاكرامه مختلف قال  
 ابن عسقل وهو قول حسن (ولو محرم يطلق كأنه كراهها قاله الشيخ) قال في الانصاف  
 وهو اعظم الاكرامهات (وقال) الشيخ (انما يثبت المحرم ان لا يسلم ما يقول لم يقع به  
 الطلاق انتهى) لانه لا قصد له اذن (ولا يكون السبوق) لا (التمتع) لا (الاخراق)  
 أى الاهانة (واختصاصا بالسير كراهها) لان ضرره يسير (ويثبت لمن أكره على  
 الطلاق وطلقه أن يتناوله فينوي بقلبه غير امرأته ونحو ذلك) كان يتنوى بطلاق  
 من عمل وبشلا ثلثة أيام خروجه من خلاف من أوقع طلاق المكره اذا لم  
 يتأول (وبأنى) بيان صور التأويل (في باب التأويل في الحلف وقيل قوله) أى  
 المكره (في نيته) أى في ما نواه لان التأصيل الامن فيه وهو أدى أو لقيام القرينة  
 (فان ترك التأويل بلا عذر) لم يقع طلاقه (أو أكره على طلاق مبهمة) بأن أكره  
 يطلق واحدة من نسائه (فطلق) واحدة (معيمة لم يقع) طلاقه لان المبهمة التى  
 أكره على طلاقها محققة في المعينة لا قرينة تدل على اشتباهه (ولو قصد إيقاع الطلاق  
 دون دفع الاكرامه) وقع لانه قصد واختياره (أو أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها)  
 وقع لانه لم يكره على طلاقها (أو أكره (على) أن يطلق (طالقة فطلق ثلاثا وقع)  
 لانه غير مكره على الثلاث) قلت فظاهر انه لو أكره على أن يطلق فطلق ثلاثا لم يقع ان  
 لم يقصد الا إيقاع دون دفع الاكرامه (وان طلق من أكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق  
 غيرها) لانه ليس مكره عليه (دونها) أى دون طلاق المكره على طلاقها فلا يقع ما تقدم  
 (أو أكره على التتق واليمين ونحوهما) كالظهار (كالا كراهها على الطلاق) فلا يترأخذ  
 بشئ من ذلك من حال لا يقع الطلاق فيها على المكره على الطلاق (و يقع اطلاق في النكاح  
 يختلف في محته كالمكره على طلاق أو المكره على طلاق (بشهادة فاسقين أو بنكاح الاخت  
 في عدة أختها) السابق (أو نكاح الشاروا) نكاح (الحلل أو بلا شهود أو بالزنى  
 وأشبه ذلك) كنكاح الزانية في عدة أو قبل ثوبها ونكاح المحرم ولو لم ير اطلاق لعنه نص  
 على وقوعه أحمد (كمسحك) الحاكم (بعضه) اذا كان براها أو لما كانا يكتشف  
 خافيا أو ينفذ واقصا لان الطلاق ازاله ملك ينى على التظليل والمرايه فبما أن ينفذ في  
 العقد الفاسد اذا لم يكن في نفوذ واسقاط حتى الغير كالعتق بنفذه في الكتابة الفاسدة بالاداء  
 كاشتد الفاسد ان القاسم قد قام مقام العهرج في أحكامهما (ويكون) الطلاق  
 في النكاح الفاسد (بثبوت) فلا يصح عوضا سئل عليه (ما لم يحكم بعصته) فيكون  
 كالعهرج المتفق عليه (ويجوز) الطلاق في النكاح المختلف فيه (في حضن ولا يكون)  
 طلاق (بعدة) لان استدما هذه النكاح غير جائزة (ويثبت فيه) أى للمكاح المختلف  
 في عصته (النسب) ان أمته ولد (والعدة) ان دخل أو خلاها (والهر) المسمى ان  
 دخل بها كالعهرج ويسقط أعضاء المدعى المتفق عوضا سئل عليه ولا يصح الخلع لغيره من  
 العوض وتقدم (ولا يقع) الطلاق (في نكاح باطل اجماعا) كنكاح خامسة واخت على  
 أختها (ولا) يقع الطلاق (في نكاح مفترق قبل اجزائه وان نفذ ناهيا) أى بالاجازة ونقل  
 حينئذ ارتد زوج عسجد بالانفصال سيد مجاز طلاقه وفرق بينهما (ويوقع عتق في بيع فاسد في  
 ظاهر كلام الامام أحمد ونسب إليه

اختلف (المهر أخذ) مهر  
 (وسط حال) من نقد البلد  
 فان تعدد في غايه كعصم  
 التلقات (وان لم يكن لها  
 أقارب) من النساء (اعتبر  
 شبهه بنساء بلدها فان هدم  
 أى نساء بلدها (في الاعتبار  
 بأقرب النساء بها من  
 أقرب بلد لها) لأن الاضافه في  
 قوله وليها سادق نسائها لا في  
 ملايه لئلا يفتقر أقاربها اعتبر  
 أقرب النساء شبهها من  
 غيرهن كما تعتبر القترانه  
 الميعة عند عدم القترانه  
 القترانه  
 فصل ولا مهر بفرقة قبل  
 دخول أو خلوة (في نكاح  
 فاسد ولو بطلاق أو موت) لأن  
 العقد الفاسد موجود كعده ولم  
 يتوقف العقود عليه أشبه  
 البيع العاسد والاجازة الفاسدة  
 انما يترتب (وان دخل) أى  
 وطئ في النكاح العاسد  
 (أو خلاها) فيه (استقر)  
 عليه المهر (المسمى) نسا لها  
 في بعض الفاظ حديث عائشة  
 من قوله ولو الذى أعطاهما  
 أصاب منها قال القاضي حديثه  
 أبو بكر السبرقاني وأبو محمد  
 انفصالا باستادهما ولا تعلقهما  
 على انه المهر واستقراره بالخلوة  
 يقامه على النكاح الصحيح  
 (ويجب مهر المثل بوطء ولو)  
 كان أوله (من مجنون في)  
 نكاح (باطل اجماعا) كنكاح  
 خامسة أو معتقة (أو) وطء  
 (شبهة) اذ لم تكن حرة طالة  
 مطاوعه فيها (أو) وطء  
 (مكره على زنا) ان كان الولد



ولانه انشاق لمصح بغير رضا  
حائكة وحبا لقلبته بغير المهر  
كسائر المتفادات ومن طلست  
زوجته قبل دخول وطن انهم  
بين منه بوطئها قبله نصف  
النسي ما طلاق مهر أنسل  
بالوطء (دون اوش بكارة) فلا  
يصح المهر لان الاوش يدخل  
في مهر المثل لانه يعتبر بمثلها  
فلا يجب مرة أخرى وسواء كانت  
الوطء مرة واحدة أو من نوات  
مع ربه لان ما ضمن للاحتس  
ضمن للقرب كالمبايض والاف  
الوطء فانه غير مضمون على  
أحد له ودور الاشرع يبدله  
ولا هو انشاق شيء فانه القلب  
ولو طء دون الفرج (وتعبد)  
مهر فوطء شبه (تعدده)  
كان وطئها فانه انما زوجته  
خديجة ثم وطئها فانها  
زوجته زينب وطئها فانها  
سرت فحب له ثلاثة مهر وفان  
انحدت لشبه وتعد الوطء  
قهر واحد (و) تعدد المهر  
بشدد (اكره) على زنا وان  
أخذ الاكره وتعد الوطء قهر  
واحد (ويجب) مهر (وطء  
مئة) كالمية وقال القاضي  
وطء المنة مكره ولا مهر واحد

لنفسه مما يقرب زوال كالمية صح فوكيله ولو كلفه ولان الطلاق ازالة ملك فصار التوكيل  
والتوكيل فيه كالتة في (فان وكل) الزوج (لرثة) أى الطلاق (صح) فوكيله  
وطء لاقه لنفسه لانه يصح توكيله في طلاق غيرها فكذا في طلاق نفسه (ولا يكره)  
بطلق مقي شاه) لان لفظ التوكيل يقتضي ذلك لكونه توكلا معاذ الله انكر في البيع  
(الا ان يحدله) الموكل أى الموكيل (حدا) كان يقول طلقه اليوم أو غده فلا يملكه في غيره  
لانه انما ثبت له الوكالة على حصة ما يقتضيه لفظ الموكل (أو يفسخ) أنوكل الرألة  
(أو يوطأ) الموكل الزوجة التي وكل في طلاقها فتنفسخ الوكالة لانه لا يملك على ذلك (ولا  
بطلق) الموكل المطلق (أكثر من واحدة) لان الأمر المطلق يتناول أقل ما يقع عليه  
الاسم (الا ان يحدله) الموكل (اليه) أن يطلق أكثر من واحدة (بلفظه أو بنية)  
لانه نوى بكلامه ما يجنبه لو قبل قوله في نفسه لانه اعلم بها (فلو ركعه ثلاث طلاق واحدة)  
وقعت له خيرا في ضمن ما أذن بنفسه (أو ركعه في) طلقه (واحدة طلق ثلاث طلق  
واحدة نصا) لانها المأذون فيها دون ما زاد على ما في ضمن الثلاث فتقع (وان خيره)  
أى خير الموكل أو كل بان قال له طلق ما شئت (من ثلاث ملك الله) من فأقل لان لفظه  
يقتضي ذلك لان من لم يعرض بكذا الخيره زوجته (ولا يكره) الموكل (الطلاق) أى  
الطلاق لو كالة (تدليعا) الطلاق على شرط لا تعلم يؤذن له فيه لفظا واعرفا (وان وكل)  
الزوج (انثني) أى الطلاق (فليس لاحدهما الا نفرا فيه) لان الموكل انما رضي  
نصفهما جميعا (الا ان الموكل) لأحدهما أو لكل منهما الا نفرا لان ما يقع للموكل في  
ذلك (وان ركعه في ثلاث طلق أحدهما) أى أحدا أو كليهما (أكثر من الآخر وقع  
ما اجتمع عليه) لانه ما أذن بنفسه (ولو طلق أحدهما واحدة والاخر أكثر) كالثلاث  
أو اثنتين (فواحدة) أو طلق أحدهما اثنتين والاخر ثلاثة (وقعتان) ويصر على الموكل  
الطلاق وقت بدعة) كالموكل (فان فعل) أى طلق الموكل زمن بدعة (وقم) الطلاق  
(كالموكل) اذا طلق زمن بدعة (ويقبل دعوى الزوج) بعد ايقاع توكيل الطلاق  
(انه) كان (رجع عن الوكالة قبل ايقاع الموكل الطلاق) عند أصحابنا قاله في المهر  
وغیره وقدمه في الفروع (وعم) أى الامام في رواية الخازن (أفضل البيعة)  
وجزم به في الترخيب الا زج في عزل الموكل و (اختاره الشيخ وغيره وقال) الشيخ  
(وكذا دعوى عنه ورهنه ونحوه وانتهى) وتقدم في الوكالة (وان قال لزمه)  
طلق نفسه فلها ذلك كالوكيل وبأنه مفصلا (وان قال) زوجته (اختارى  
من ثلاث ما شئت لم يكن لها ان تختار أكثر من اثنين) لان من لم يعرض بما عرف  
(الموكل)

باب ستة الطلاق وبدعه

طلاق الستة ما اذن لشارع فيه والبدعة منهي عنه ولا بد من ان يطلق على النصفة الاولى  
مطلقا للستة قاله ابن المنذر وابن عذابة والاصل فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فم تنساء  
فطلقوهن لعدتهن قال ابن مسعود وابن عباس طاهران غير جماع وحدث ابن عمر  
طلق امرأته وهي حائض فقل النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلها حتى تظهر ثم  
تحيض فظهر ثم انشأ طلقها طاهرا فقبل أن يحيض وهو في الحيض (الستة) أى  
الطلاق (أن يطلق واحدة) لقول علي رواه أحمد (وطء لم يعصبه) لم يتقدم من  
طأه على الزنا فلا يستطحق سيدها طأه ما بين من مهرها (بقدر رق) من رضاها لا يستطحق غيرهما من مهرها



(النفقة) لأن الحس من قبله  
نصاً (و) لزوجة زمن  
منع نفسها القرض مهر حال  
(السفر بلائقة) أي الزوج  
لا يثبت له على الحق الحس  
فصار كمن لا زوج لها وبها  
درهم منه كغله جميعه كسائر  
الديون ومضى صافرت بسلا اذنه  
فلنفقة لها كما بعد الفخول  
(ولو قبضته) أي المهر الحال  
(وسلمت بشهامة بان)  
القبوض (معها) أي منع  
نفسها) حتى قبضت به لا أنها  
اقتسامت نفسها طائفاً منها  
قبضت من حين عدده (ولو لم  
كن) من الزوجين (تسلم  
ما وجب عليه) بأن قال  
الزوج لا أسلم المهر حتى أنسلها  
وقالت لا أسلم نفسي حتى أنقض  
حالي مري (أجبر زوج)  
أولاً على تسليم صدق (ثم)  
أجبرت (زوجته) على تسليم  
نفسها لأن في إباحة ما على  
تسلم نفسها أولاً خطر انفصال  
الضلع والامتناع من بذل  
الضلع ولا يمكن الرجوع في  
الضلع (وان بعد أحدهما)  
أي أحدهما الزوجين (ب) أي  
ببذل ما وجب عليه لا آخر  
(أجبر الآخر) لانتفاده عذره  
في التأخير (ولو أتت) زوجة  
(التسليم) أي تسلم نفسها  
(بلا عذر) لها (فله) أي  
الزوج (استرجاع مهر قبض)  
منه (وان دخل) الزوج بها  
مطوعة (او ابتاعها) الزوج  
(مطوعة) لم يملك منع نفسها

قال اذن عصبت وباتت منك امرأتك ولو ان ذلك تحرر لم للضم باله ولو فاشع الظاهر بل أولى  
لأن الظاهر ترفع بالكفر وهذا السبيل للزوج أي يرقه بحال ولا يرق في ذلك بين  
ما قبل الدخول أو بعد وروى ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن  
مسعود وأنس وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم وأما ما روى طلاس عن ابن  
عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافه  
عمر طلاقاً للثلاث وأحدة رواء أبو داود وقد قال الأثرم سألت أبا عبد الله عن حديث  
ابن عباس بأي شيء تعد به قال أدفعه برأيه الناس عن ابن عباس من وجوه ثلاثة هي  
ذكر عن عذرة عن ابن عباس من وجوه ثلاثة أنها ثلاث وقيل معنى حديث ابن عباس ان  
الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر والأول يجوز  
أن يخالف عرفياً كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا أبي بكر ولا يكون  
لأن عباس أن يرى هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقي بخلافه (أو) طلقها  
ثلاثاً (بكلمات في طهر لم يصبها به) أو طلقها ثلاثاً (في طهر قبل ردمه) فلك  
نصاً لما تقدم (لا) أن طلقها (اثنين) فلا يهرم لأنهما لا اعتنان من رجعتا إذا قدم  
بهم بعد الخرج على نفسه لكونه قوت على نفسه طاعة جعلها الله من غير فائدة فحصل له  
بها فكان مكرهاً كتمسك المال قاله في التشرح (ولا بدعها) أي الثلاث (بعد رجعة  
أو عقد) كان طلقها طاعة ثم راجعها أو عقد عليها ثم طلقها أخرى ثم راجعها أو عقد عليها ثم  
طلقها الثالثة (وإذا كانت المرأة مرة أو أمة أو غير مدخول بها أو أجنبية جازاً فلا سنة  
إطلاقها ولا بدعة في وقت أو عقد) لأن غير المدخول بالعدة عليها أو الأجنبية ولا بدعة  
حديثاً ولا بدعة في وقت أو عقد) لأن غير المدخول بالعدة عليها أو الأجنبية ولا بدعة  
لأن جازاً قد استدان بخلاف لم يستن جازاً أو طلقها طائفاً منها حصل ثم طهر جازاً لم ياتدم  
على ذلك (فلو قال لأحداهن) أي نصرة أو أمة أو غير مدخول بها أو أجنبية جازاً (أنت  
طالق للسنة) طلقت في الحال (أو قال) لها أنت طالق (البدعة) طلقت في الحال  
(أو قال) لها أنت طالق (السنة والبدعة أو السنة والبدعة طلقت في الحال) لأن  
طلاقها لا يتصف بسنة ولا بدعة ويلزم منه وبني الطلاق بدون الصفة تنفع في الحال  
(وان قال) لأحداهن أنت طالق (السنة طلقه والبدعة طلقه وقع طلقان) لما سبق  
(ويذكر) أي قبيل منه بالاضافة إلى ما يسمو بين الله تعالى بأطنا (في غير أمة  
إذا قال أردت أفاضاً من أهل ذلك الوصف) أي السنة أو البدعة (وقيل) منه  
(حكماً) لأن لفظة يسمو به لغيره لا أمة إذا لم تكن في ذلك (وان قال لها) أي زوجته  
(في الطهر الذي حاض به) أنت طالق السنة قبضت من المحض أو أمة من جازاً لم تطلق  
لأنه لا سنة لها مادام كذلك (وان قال لمن إطلاقه سنة) وبدعه أنت طالق طاعة للسنة  
وطلقة للبدعة طلقت طلقاً في الحال) لأن حالها لا يتحول ما لم يكن في زمن السنة مع الطلقة  
المعلقة على السنة أو في زمن البدعة فتقع الطلقة معلقة على البدعة (و) طلقت (طلقة)  
أخرى (في ضد حالها الزانية) أي الثانية حين قوله له ذلك لأن الطلقة الثانية  
معلقة على ضد الحال التي هي على حال القول (و) أن قال لها (أنت طالق السنة) وهي  
(في طهر لم يصبها به) طلقت في الحال) لأن معنى السنة في وقت السنة وذلك وقتها (وان  
كانت حائضاً طلقت إذا طهرت) أي انقطع حيضها (ولم تغنيل) لأن الصفة قد وجدت

(وان كانت في طهر أصابها فيه طلقت اذا طهرت من الحيضة المستقلة) لان ذلك يوقت السنة في حقها لانسنة لها قاتها (و) ان قال لها (أنت طالق البدعة وهي حائض أو) وهي (في طهر أصابها فيه طلقت في الحال) لان ذلك هو وقت البدعة (وان كانت في طهر لم يصحها فيه) وقال لها أنت طالق البدعة (طلقت اذا أصابها وضعت لكن) ان أصابها (بترق في الحال بعد ابلاج الحيض فان كان الطلاق ثلاثا) أو كانت طلقة مكرهة لم يحكم لان قضاء الشبهة (وعز غيره) أي غير العالم وهو الجاهل والناسي لما آمن بذلك (و) ان قال لمن لا يستغوب بدعة (أنت طالق ثلاثا السنة تطلق الاولى في طهر لم يصحها فيه) (تطلق) (الثانية طاهرة بعد رجعة أو عقد وكذا) (تطلق) (الثالثة) طاهرة بعد رجعة أو عقد لان جميع الثلاث بدعة لما تقدم (وعنه) تطلق ثلاثا في طهر لم يصحها فيه وهو المنصوص وصحبه جميع) بناء على ان جمع الثلاث من السنة (و) ان قال (أنت طالق ثلاثا نسفها السنة ونصفها البدعة أو قال بعضهن السنو وبعضهن البدعة طلقت طلقين في الحال) لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر ان يكونا سواء فيقع في الحال طلقة ونصف ثم يكمل النصف ليكون الطلاق لا يشعشع (و) تنص (الثالثة) في ضد حالها (راضة) أي الثانية فوق تطلقه (وكذا) لو قال (أنت طالق ثلاثا السنة والبدعة وأطلق) فلم يقل نصقين ولا بعضهن السنو وبعضهن البدعة فيقع في الحال طلقتان والأخرى في ضد حالها (و) ان قال (أنت طالق طلقتان السنة وواحدة للبدعة أو عكسه) بأن قال طلقتان للبدعة وواحدة للسنة (فهو) أي طلاقه (على ما قال فان أطلق) في قوله أنت طالق ثلاثا السنة والبدعة (ثم قال نوبت ذلك) أي طلقين السنة وواحدة للبدعة (أو عكسه) فان قدر نيتها بواقع في الحال طلقين طلقت وقيل) لانه أقدم في نفسه ما لا غلط (وان فسرهما بما يقع طلقة واحدة) في الحال (و) غيرا اثنين بدنيين وقيل في الحكم) لان لغة يحتمله وهو أدري بنيت (و) ان قال (أنت طالق في كل قرطلة وهي حامل أو من الذي لم يحض لم تطلق حتى تحيض) تنطلق في كل حين طلقة (لوجود الشرط والقربة للحيض) ويطلق أيضا على الطهرين الحيضتين (وان كانت) حين التعلين (في القره) أي الحيض (وقم بها واحدة في الحال) ويقم بها طلقتان في قرأين آخرين في أول كل قره منهما) طلقة لوجود الصفة (و) لزوجه (غير المندخل بها تسين بالطلقة الأولى) فلا يلحقها ما بعدها مادامت بائنا (فان تزوجها وقم بها طلقتان في قرأين) ان وقت الأولى رجعية والأخاذا تزوجها وضاحت (وان كانت آيسة تطلق) لعدم وجود الشرط (ويباح شلع وطلاق) بعوض (بسؤاله زمن بدعة) لانه اذا دخلت الضرر على نفسها (وتقدم في باب الحيض) والنكاح كالحيض في جميع ما تقدم كما سبق هناك (و) ان قال (أنت طالق لثنتان كان الطلاق يقع عليك لثنتان في زمن السنة) أي في طهر لم يصحها فيه (طلقت بوجود الصفة) وان لم تكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع الطلاق في الحال) ولو صارت من أهل السنة (و) ان قال (أنت طالق للبدعة ان كان الطلاق يقع عليك للبدعة ان كانت في زمن البدعة) وقع في الحال واللام يقع في الحال) وانحلت الصفة كما سبق في عكسه (وان كانت) انقول لها ذلك (من لاسنة لطلقاتها ولا بدعة لم يقع) الطلاق (في المستثنى) لعدم وجود شرطه (و) ان قال (أنت طالق أحسن الطلاق أو أجله أو أقرب أو أضعفه أو كله أو أفضله أو أتته أو أسنه أو طلقة سنية أو) طلقة (حليلة ونحوه) كطلقة ماضية أو عادلة أو كاملة

(بغير حال ولو بعد دخول فالحزوجة (خوة مكلفة الفسخ) لتبطل الوصول الى العوض كما لو أنشئ مشترين (مالم تكن) الزوجة تزوجته (مالم يصرفه) أي الزوج حين العقد لرضاها بذلك (والنسيئة) في الفسخ (الزوجة) (خوة) مكلفة (وسيدامة) لان الحنفى للمهر لها (ولا) خيرة (أولى) صغيرة ويعتبر في لانه لا يفسد في المهر لانه عوض منقصة المبيع (ولا يصح الفسخ) انك (الابحكم حاكم) لانه فسخ مختلف عليه أشبه الفسخ لغة والأخبار بالانقضاء ومن اعترف لمرأة بان هذا ابنه منها زعم لها مهر مثلها لانه الظاهر كماله في التزويج (باب الولية) وما يتعلق بها (وهي اجتماع لطعام عرس خاصة) يعني وهي طعام عرس لاجتماع الرجل والمرأة كما قال الأزهرى متى طعام العرس وليمة لاجتماع الرجل والمرأة انتهى قال ابن الأعرابي يقال أولم الرجل اذا احتجم عقله وشلته وأصل الوليمة تمام الشيء واحتماعه ويقال لقيسده ولم لانه يجمع أحدى الى جليل الى الأخرى (وساق) اسم (لطعام عند حذاق صبي) ويوم حذاق يوم ختمه القرآن كاله في الشاموس (وهذوقة واهذار) اسم (لطعام حذان وخمرة وخمرس) بضم الخاء المهملة وسكون الزايم (لطعام ولا ذوق كيرة) اسم (الدعوة) بانه قال النورى أي مسكن مجددا تنهى من النور وهو البأوى

وغيره ووشمة) اسم (لطعام مائم) بالفتح ووقرأ صله اجتماع الرجال وانشاء (عقبة) اسم (لطعام كادم) فالتعفة مسن القادم والتعيفة له (وشدخية) اسم (لطعام املاك) أى عقد (على زوجة وشداخ) اسم (ا) طعام (ما كولى خشة القارى ولم يعضوها) أى للبعرة (لأخاء ونسب باسم) يل المأبة تشملها وقيل تطلق الوليمة على كل طعام لسرور حادث لكن استعمالها في طعام الرس أكثر (وتسمى الدعوة العامة للجفلى) فيفتح الفاء واللام والتصر (و) تسمى الدعوة (الخاصة التقرى) بالتحريك قال ابن اهر

نحسن في المشتاة ندهروا الجفلى

لا ترى الأدب فينا ينتشر أى يخص قومادون آخر بن والأدب السد صاحب المأبة (وتن الوليمة بعدد نكاح) لأنه عليه الصلاة والسلام فعلها وأمر بها فقال لعبد الرحمن بن عوف حين قال له تزوجت أولم ولو شاء وقال أنس ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة من نسائه ما أولم على رجل زني جعل يعتمى فادعوا له الناس وأطعمهم لحما وخبز حتى شبعوا متفق عليه وقوله بسد قاله ابن الجوزى وقدمه في تحصيله الغناء وقيل الشيخ تقي الدين تحب بالدخول وفي الأناص قلت الأول أن يقال وقست الاستعجاب موضع من عقد

فذلك قوله (أنت طالق السنة) فان كنت في طهر لم يصح إيهام وقوع في الحال والأناص صارت كذلك يصح وصفها بالطلاق السنة والحسن والكمال ونحوه أكرهه في ذلك الوقت موافقا للسنة مطابقة للشرع (و) ان قال لها أنت طالق (أقبح) أى أتبع الطلاق (أو أوسع) أو أراءه أو أخشاه أو أنه ونحوه) كانت طالق طلق مقبها أو رديشة كقوله أنت طالق (للبدعة) فان كانت في طهر أصابها فيه أو أضافا وقع في الحال والأناص صارت كذلك لأن الحسن والقبح في الأفعال إما من جهة الشارع فما حسنه الشرع فهو حسن وما قصه الشرع فهو قبيح وقد أذن الله في الطلاق في زمن فسي زمان السنونوسى عنه في زمن فسي زمان البدعة والأناص الطلاق في نفسه في الزمانين واحداً وليس أوسع بالاضافة الى زمانه (الآن نرى أحسن أحوالك أو أوجها أن تكوني مطلقاً في الحال) لأن هذا يوجد في الحال ولا يلزم قصد ذلك الصفة قبل وقوعه في الحال (لكن لو نوي) قوله أنت طالق (أحسنه) أى أحسن الطلاق (يزمن البدعة شبه علقها القبيح أو) نوى (بأوجه من السنة بتبع عشرتها) فان نوى الألفظ عليه قبل مؤاخذه به بإقراره وان نوى غيره (لم يقبل) قوله (الأخرى) لأنه خلاف الظاهر (و) ان قال (أنت طالق في الحال السنة وهي حائض أو قال) أنت (طالق البدعة في الحال وهي في طهر لم يصح إيهام) بطلاق في الحال وتكون الصفة (أو قال) أنت طالق طلقاً حسنة قبيحة (أو) طلقاً (فأخشة جيلة أو) طلقاً (تامة تامة تطلق في الحال) لأنه وصفها بوصفين متضادين فلفظها وبقي مجرد الطلاق فوقع وان قال أنت طالق طلاق المخرج فقال القاضي معنا مطلقاً البدعة لأن المخرج الضيق والأثم وحكى ابن المنذر عن علي أنه يقع ثلاثاً لأنه الذي يعمه الرجوع إليها

### باب صريح الطلاق وكتبايته

لا يقع الطلاق بغير إلفظ أو ما يؤول إليه من غير لفظ لم يقع خلافاً بين مبرين والزمري ورد بقره عليه الصلاة والسلام ان الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تخطئ كليمه متفق عليه ولأنه إزالة ملك فلم يحصل بمجرد الية كالتعق والجامع بينهما الإزالة (الصريح مع ما لا يمتثل غيره) أى بحسب الوضع العرفي (من كل شيء) وضع له اللفظ من طلاق وعتق وظهار وغيرها فلفظ الطلاق صريح فيه لأنه لا يمتثل غيره في الحقيقة العربية وان قبل التأويل على ما ياتي في باب ما دفع ما ورد ما بن قدس في حواشيه على المحرر (والكتابة ما يمتثل غيره ويدل على معنى الصريح وصريحه لفظ الطلاق وما تصرف منه) لأنه موضوع له على أنه موصوف بنبأ له عرف الشارع والاستعمال فلا يقال أنت طلاق أو الطلاق أو طلقك أو مطلقاً فهو صريح (لا غير) أى ليس مر به غير لفظ الطلاق وما تصرف منه كالتسريح والفرق لانهما يستعملان في غير الطلاق كثيراً فلم يكونا صريحين فيه ككثير كتاباته قال تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب وقال فاهم لم يعرف أو تفرق بأحسن وليس المراد به الطلاق إذا لايه في الراجعة وهي إذا قاربت انقضاء عدتها فاماراً بمعكابر رجعة وأما أن يترك حتى تنقضي عدتها فاماراً بالتسريح في الآية قريب من معناه القرى وهو الأورال (غير المر نحو طلقو) غيره (منار نحو طلقك) غير (مطلق بكسر اللام) اسم فاعل (ولا تطلقه) لأنه لا يدل على الإذعان قال الشيخ تقي الدين في السودة في الودع بعد أن ذكر

النكاح إلى انتهاء العرس أصح الأخبار في هذا وهذا وكال السرور وبعد الدخول لكن قد جرت العادة بفعل ذلك قبل الدخول

جبراً قال جيع وشعب أن  
 والاملام على صفة حسا كافي  
 خبر أسس المتفق عليه وأن تكبح  
 أكثر من واحدة في عقد أو عقود  
 أزواجه ولحق واحدة أن زواها  
 للكل (وتعجب احبته من عينه)  
 بالدعوة ولوهذا بأذن سيده  
 أو مكاتبها لم تضر بكتبه  
 (دفع ماله بغيره مخرج ومكسبه  
 طيباً لها) أي إلى ولته عرس  
 (أول مرة بأن يدعوه في اليوم  
 الأول) ثم ذهب إلى هريرة  
 مرفوعاً شر الطعام طعام الولية  
 عنهما من باتوا بذي النهمان  
 يا باها ومن لا يجب فقد عصى الله  
 ورسوله ورواه مسلم عن ابن عمر  
 مرفوعاً يا أيها الدعوة إذا  
 دعيتك إليا متفق عليه وفي لفظ  
 له من دعي فلم يجب فقد عصى  
 الله ورسوله ورواه أبو داود  
 والترمذي وابن ماجه فان كان  
 المدعو من أيضاً أو مرضاً  
 أو مشغولاً صحت ما لا فرق في شدة  
 حر أو برد أو مطر يسيل الشاب  
 أو وحل أو كان أجبراً لم يأذنه  
 مستأجره لم يلزمه إلا جنته ثم  
 أخفى في باب محترقات القيود  
 فقال (وتكره احبته من في  
 ماله شيء حرام كسكرانسة  
 اكلمه منه ومعاملته وقبول  
 هديته) قبول قبول صدقة قبل  
 الحرام أو كبر وتقرى الكراهه  
 وتعتف بحسب كثير من الحرام  
 وقلته (فان لم يعينه بالدعوة  
 بل دعاء الجفلى) ويقال  
 الجفلى (ك) قوله (أيها  
 الناس نعم إلى الطعام) وكقول  
 رسول رب العالمين أرت أن

١٤٨ لا تنقص من شاة عند عبد الرحمن بن عوف وكانت ولته مطلقاً  
 ألقاها المقرب بالمضي والمضارع واسم المفعول وانما الله قد انشا عوما كان  
 من هذه الألفاظ تحت لافاته يكون كما به حيث تصعب الكتابة كالطلاق ونحوه يعتبر باللات  
 الاحوال وهذا الباب عظيم النفع خصوصاً في الطلاق وبانه (واذا أتى بصري بالطلاق)  
 غير حائل ونحوه (وغير زواؤه ولم ينه) لأن سائر الصرائح لا تنفع في نية فكذلك صريح  
 الطلاق فيقع (ولو كنت) التي بالصريح (هازل ولا ولا) حكاه ابن المنذر اجماع  
 من يحفظ عنه وسنده ما روى أبو هريرة مرفوعاً ثلاث جده من جده وهذان جده لتكاح  
 والطلاق والرجعة زواؤه أحد وأبو داود والترمذي وقال حسن غريب (أو) كان (مخطئاً)  
 قياساً على الهازل (وهو) أي قوله أنت طالق ونحوه (انشاء) كما في صريح الفسوخ والعقود  
 (وقال الشيخ هذه صيغة انشاء من حيث انما انشئت الحكم يوم انشأه لا لتأهلي المعنى  
 الذي في النفس) وهذا المعنى الذي أشار إليه بطريق كل انشاء وطالب (وان قال امرأتى  
 طالق أو) قال (عبدى حراً) قال (أميت حرة وأطلق أيتها) فليس يوم معنا  
 ولا معاً من زواجه ولا عبده ولا ماله (طالق جميع نياته) وهتي جميع هديته وامانه (لأنه  
 مفرد معناه فيم كقوله في المعنى) (ولو قال) لأمراته (كما قلت لشيء أو لم أصل لك  
 مثله) فانت طالق فيقال له أنت طالق بفتح التاء أو كسرهما فم (فه) طلقت لوجود الصفة  
 (أو قاله طلقت) لأنه واجهها بالطلاق (ولو) قاله (علقه بشرط) طلقت أيضاً لأنه لم  
 يقل لها مثله لأن المطلق غير المحضر قال ابن الجوزي وله التمداد إلى قبيل الموت انتهى ولو نوى  
 في وقت كذا ونحوه خصص به لأن خصص اللفظ العام بالنية كثير وأشار إليه في بدائع الفوائد  
 وتبعه في المنهجي وغيره ويجوز الدية لا يخرج لعلقه عن مماثلة لفظها (وان قال لها) أي  
 قال لها (كما قلت لشيء أو لم أقل لك مثله) فانت طالق وقالت له أنت طالق (أنت طالق بفتح  
 التاء طلقت) كالوجه بالذات لشدته للإشارة والتعيين فيسقط حكم اللفظ (وان) قال  
 لزوجه أنت طالق (أو ادعى أنه أراد بقوله طالق من وثاق أو) ادعى أنه (أراد أن يقول  
 أطلقت فسحق لسانه فقال طلقت أو) ادعى أنه (أراد بقوله) أنت (مطلقة من زوج كان قبله لم يطلق  
 فيما به وبين الله) تعالى لأنه أهله بنيه (ولم يقل) ذلك منه (في الحكم) لأنه خلاف  
 ما يقتضيه الظاهر عرفاً إذ بعد اعادة ذلك (وكذا الحكم لو قال) لها أنت طالق (وقال) (أردت  
 ان قمت فركت الشرط ولم أرد طلاقاً) أو قال أنت طالق ان قمت وقال أردت وقد قمت فركته  
 ولم أرد طلاقاً فدين ولا قبل حكماً (ما صرح في اللفظ بالنية في فقال طلقتك من وثاق أو من  
 وثاق لم يقع) عليه الطلاق لأن ما ينصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرط (وقيل  
 له) أي لزوج (أطلقت امرأتك أو) قيل له (أمرأتك طالق) فقال نعم) وأراد الكذب طلقت  
 لأن نعم صريح في الجواب والجواب الصريح بلفظ الصريح الآخر صريح آخر في أنه لو قيل  
 له اعلان طلقك كذا فقال نعم كان أفراوا (أو) قيل له (أنت امرأة فقال لا وأراد الكذب  
 الكذب طلقت) لأنه صريح في يحتاج إلى نية (ولو قيل له) أنت امرأة فقال لا وأراد الكذب  
 لم يطلق (لأنه كما به ومن أراد الكذب لم يوافق الطلاق) (ولو حلف بالله على ذلك) أي على  
 أنه لا امرأة له ولم يرد به الطلاق (والا) بأن لم يرد به الكذب بل نوى الطلاق (طلقت)  
 امرأته كسائر الكلمات (ولو قيل له) أطلقت امرأتك فقال كذا كان بعض ذلك فان أراد (بذلك  
 الاقناع) قيم كالكسبه (وان قال أردت اني علقك طلاقاً بشرط) ولم يوجد (من) منه  
 ذلك لأن لفظه يحتمله (ولو قيل له) أي لزوج (أخليتني) أي أحليت زوجتيك (ونحوه)



رجل عن القوم ناحية فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم  
 أنتم وكنتم فإني كل يوم أرى  
 صوماء ما كان شئت ولما فيه  
 من إدخال السرور على أنفسه  
 المسلم (ولا) يأكل أن كان  
 صومه (صوما وأجبا) لأنه  
 بمن فعله تقدره تعالى ولا  
 تبطلوا أعمالكم ولا يحرره  
 مرفوعا إذا ذبح أحدكم فليعب  
 فإن كان صاعا فليدع وإن كان  
 مفطرا فليطعم وإن ابوا ودوفي  
 ر وانه ليس ينبغي به هود وروى  
 أبو حفص بأسناده عن عثمان  
 ابن عفان أنه أجاب عبد الله بن مسعود  
 وهو صائم فقال في صائم وإن كنت  
 أحببت أن أجيب الداعي فادعوا  
 بالبركة ويسن الأخبار بصومه  
 أنك وإفعل ابن جرير له غيره  
 (وإن أحببت) الجيب (دعا  
 وأنصرف) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم إذا ذبح أحدكم فليعب  
 فإن شاء كل وإن شاء ترك قال  
 في الشرح حديث صحيح (فإن  
 دعاه أكثر من واحد) فلو قوت  
 واحد (أجاب الأسبق قولا)  
 لو جوبيا جابته بدعاه فلا يسلط  
 بدعاه من بعده ولم يجيب أجابته  
 لأنها غير ممكنة مع أجابة الأول  
 فإن لم يتعارض ما بان اختلاف  
 الوقت بحيث يمكن الجمع أجاب  
 الكل بشرطه فإن لم يكن سبقي  
 حيث لم يمكن الجمع (فالذين  
 من الداعين فإنه لا كرم عند  
 الله فإن استنوا في الدين  
 فالأقرب سويا) لما في تقدمه  
 من صلته فإن استنوا في القرابة  
 أو صدمها (و) لا تترك

بني الماء أو في الهواء لم يقع) طلاقه لأن هذه الكتب هي بمنزلة الخمس وإسائه عما لا يسم (ولو  
 فرما كتبته وقصد القراءة لم يقع) طلاقه كلفظ الطلاق إذا قصد الحكة ونحوها وبقي  
 متعلقا حكما (ويشعر بإشارة مفهومة من آخره فقط) لأنه يفهم منها الطلاق أشبهت  
 الكتابة (فلولم يفهمها) أي الإشارة (الائتمار في كتابه) بالنسبة إليه (وأنزله)  
 أي الأخرى (مع الصريح) من الإشارة (كانت) أي كتابته مع التعلق فيما  
 يقبل أو يرد على ما تقدم تفصيله (فتمه) قال في الشرح وإن أشاد الأخرى بأصابعه  
 الثلاث لم يقع الواحدة لأن إشارة لا تكفي في انتهى وقته نظر إذا فوله (وكتابه) أي  
 الأخرى بما يقب (طلاق) كالناسطي وأولى (فما انقضى على الكلام فلا يصح طلاقه  
 بإشارة) ولو كانت مفهومة لقدرته على التعلق (وصريحه) أي الطلاق (بلسان الهم  
 به شتم) بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة وفتح المنة فتوق لأن هذا اللفظ في  
 لسانهم موضوعه فطلاق يستعملون فيه فأشبهت لفظ الطلاق بالعربية ولو لم تكن هذه  
 اللفظة صريحة في لسانهم لم يكن في اللغة صريح لفظ الطلاق ولا يصح كونه بمعنى طلاق فإن  
 معنى طلاقك أن طلقك أيضا لأنه لما كان موضوعا له ومستعملا كان صريحا (فإذا قاله)  
 أي به شتم (من يعرف معناه) من عربي أو أعجمي (وقد عناه) من واحدة  
 أرا كسر (لأنه ليس له حتم مثل الكلام العربي) فإن أطلق فواحدة (فإن زاد بشار  
 طلق ثلاثا) لأن مؤد ذلك في أمتهم (وإن قاله عربي ولا يفهمه) لم يقع (أو نطق  
 بعجمي بلفظ الطلاق) بالعربية (ولا يفهمه لم يقع) طلاقه لأنه لم يقتر الطلاق لعدم  
 علمه معناه (وإن نوى وجبه) أي وجب هذا القول الذي لم يعرف معناه لأنه  
 لا يصدق استعمله ما به أشبه ما لو نطق بكلمة الكفر من لا يعرف معناها

فصل في الكتابات في الطلاق (نوعان نظام) وهي الألفاظ الموضوعية للسبوت لأن  
 معنى الطلاق فيها أظهر (وهي) أي الكتابات الظاهرة (ست عشرة) كتابه (أنت  
 خليه) هي في الأصل الناقصة طلق من عقاب ما يحل عنها ويقال للزوجة كتابه عن  
 الطلاق قاله الجوهري وحمل أبو جعفر محلا تحليلة ويفرق بينهما قاله في المدح (عربية)  
 بالهمز وتركه (وبائن) أي فضلة (وبنة) أي مقطوعة (وبتلة) أي منقطعة  
 وسبقت مريم القول لانتقاطها عن النكاح بالكلية (وأنت حرة) لأن الحرة هي التي لا رقي  
 عليها ولا شل أن النكاح رقي في الغيرة فتاقت الله في النساء فأنهن حرة عندكم أي أسراهن الزوج  
 ليس له على الزوجة إلا الرقي وبجبة فإذا أخبر زوال الرقي فهو الرقي المعهود هو رقي الزوجية  
 (وأنت الحرج) بفتح الحاء والياء أي الحرام والائتمار (وحبك على غار بك) هو مقدم السنم  
 أي أنت مرسله مطلق غير مشعور ولا محسنة بعد النكاح (وتزوجه من شئت وسبقت  
 للزوج ولا سبيل لي عليك) السبيل الطريق يذكروا وبؤث (ولا سلطان لي عليك  
 وأعتقل وعظي شعرك وتفتي وأمرتك ذلك) النوع الثاني (خفية) لأنها أخفى في الدلالة  
 من الأولى وهي الألفاظ الموضوعية لطلقة الواحدة ما لم ينو أكثر (فما أخرجني وأذبحي وذوقني  
 وتجرى خائيتك وأنت محلاة) أي مطلقة من قولهم على سبيل فهو محلى (وأنت واحدة) أي  
 منفردة (ولست في امرأة واعتدى ولست بركي) من استبرأه الإمام أو باني (واعتزني) أي  
 كوى وحك في جانب (والحق باهلك ولا حاجة فيك وما بقي مني وأهلك الله أمتا قد أحلك  
 مني واختارني وجرى القروكذ باللفظ الغراق والسرار) وما تصرف منها ما عرف ما تقدم استناده  
 في الصريح (وقال ابن عقيل إن الله قد طلقك كتابه خفية وكذا فرق الله بيني وبينك في الدنيا

(جوارا) حديث أبي داود فروا إذا اجتمع داعيان أحب أقرهما يا بايا أقرهما يا بايا أقرهما جوارا



والاخيرة وقال الشيخ في رجل قال لزوجته (ان ابرأني فانت طالق) فقالت ابرأك  
الله بما عدي النساء على الرجل فظن انه يبرأ فطلق قال سيرا) مما عدي النساء على الرجل  
ان كانت رشيده (هذه المسائل الثلاث) أي ان الله قد طلقك وقرق الله بغيرك وبينك  
في الدنيا والاخرة فبارك الله (الحكم في سواها ونظر في ذلك ان الله قد بادل في ايجاب  
البيع (أوردناك) في الاقالة (وعقدك) كان الله قد أجرأك او وملك والبرء قدما  
تقدم خصومة ولو جهلت ما برأت منه على ما تقدم في المحرم من جهة البرء من ان يقول  
(والكنية ولو نظاهرة لا يقع إطلاق إلا أن ينوبه) لأن الكنية لم تقصرت رتبته من  
الصريح وقد علمنا في نية الإطلاق تقوية ما لا تم النطق به من غيره من الإطلاق فلا  
يتعين له بدون النية (بنية مقابلة لفظ) أي بشرط أن تكون النية مقابلة لفظ الكنية  
فولو نطق بالكنية في برء أو بالطلاق في نية أو بالطلاق في نية أو بالطلاق في نية  
قبل فراغه منه وقيل يستبان تقابله في المحرم وقطعه في شرح المنهى فلو  
قاربت الجزأين اتى من الكتاب دون الأول لم يقع الإطلاق لأن ما بقي لا يصحح إلا بتمامه  
اتباعه بأجزائه الأول من غير ذلك قال في الشرح فان وجدت في أوله وعزبت عنه في ما روي  
خلافا لبعض الشافعية (أوباق) مع الكنية (بما يقوم مقام نية) الإطلاق (كحال  
خصومة وغضب رجوا بسواها) الإطلاق (يقع) الطلاق عن أي بكنية اذن  
(ولو بلا نية) لأن دلالة الحال كالتبديل اسم التبرج في الأقوال والأفعال فان من قال  
بأعيف ابن العف فحالت عليه كان مدحا ولو قال حال التبرج كان مدحا وقدما (فلو ادعى في  
هذه الأحوال أي حال الخصومة والنقض وسواها الطلاق (أو ما اراد الطلاق أو)  
ادعى (أو أراد غيره) أي غير الطلاق (بين) الاحتمال صدق (ولم يقبل في الحكم)  
لأنه خلاف ما دلّت عليه الحال (ويقع مع النية بالكناية ظاهرة ثلاث وان نوى واحدة)  
روي ذلك عن علي وابن جرير وابن ثابت وابن عباس وأبي هريرة في روايات مختلفة ولا  
يسرف لم يخالف في الصحابة لأنه لفظ يقتضي النية بالطلاق فوق ثلاث أو طلق ثلاثا  
واضافوه إلى النية نظاهرة وظاهرة لا فرق بين المدح والبراءة غير أن الصحابة لم يفسروا  
(وكان) الامام (أحمد بكروا الفتيا في الكنيات ظاهرة مع مذهبنا ثلاثا وعنه جمع)  
بالكنية الظاهرة (مانوا اختاره جماعة) منهم أبو الخطاب لما روي ركعة أنه طلق امرأته  
البتة فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فغضب وأمره ما أردت الا واحدة فقال ركعتي والله  
ما أردت الا واحدة فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم فطلقة الثانية في زمن عمر والثالثة  
في زمن عثمان وفي لفظ كالموعى كالمردد وأما أبو داود وصحبه ابن ماجه والترمذي وقال  
سألت محمدا بن أبي الخثر عن هذا الحديث فقال فيه اضطراب لأنه عليه الصلاة والسلام  
قال لا ينة لمن اتى بأهلك وهو لا يطلق ثلاثا (فليأ) أي على رواية أنه يقع مانوه (ان  
لم يرد) مع الايمان بالكنية: لا ظاهرة بنية الخطأ (عبد الله واحدة) كأولها كانت  
طالق (ويقول) منه (حكما) بيان مانوا الكنية الظاهرة أو أنه لم ينوشب إنشاء  
على الرواية الثانية لأنه لا يرى فيه ويقع عليه واحدة (ويقع ثلاث في أنت طالق يان أو)  
أنت (طالق البتة أو) أنت (طالق بارجعه) لما تقدم في الكنية الظاهرة قاله  
الشرح ولا يحتاج إلى نية لأنه وصف به الإطلاق الصريح (ولو قال) لزوجته (أنت  
طالق واحدة يان أو واحدة بفتح رجيا) لأنه وصف بالواحدة بغير وصفها فالتى (وأنت  
طالق واحدة ثلاثا وثلاثا واحدة يقع ثلاث ويقع) بالكنية (النفية مانوا) من واحدة

السبق عند استروا الحق (وان علم المدعو) ان في الدعوى من كرا كزبر ونجر  
والخمسو (وامكنه الانتكار) حضر وانكر) لأدائه ذلك  
فرضه اياه أخه الممل وأزلة المنكر (والا) مكنته الانتكار (لم  
يضمن) ويصر عليه الحضور ولدي ان عمر سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول من كان مؤثما بالله اليوم فلا يقعد على مائة  
مدار على الخمر واداء جود واداء الترمذي من حديث جابر  
ولا يكون فاسدا في زينة المنكر أو سماعه لأحاجة (ولو حضر)  
بلا علم المنكر (فشاهد) أي المنكر (زأله) وجوب التبر  
(وجلس) بعد زواله اجابة نذاهي (ما لم يقدر) على  
ازالته (انصرف) الثلاثا يكون قاصدا لو ثبت أو سماعه وروي  
نافع قال كنت أسمر مع عبد الله ابن جرير فجمع زمانه راع فوض  
أصبعه في أذنه ثم سلكه عن الطريق فلم يزل يفسد ما نافع  
أجمع حتى قلت لا تأخر ج أصبعه من أذنه ثم رجع إلى الطريق ثم قال هكذا أت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع وراه أبو داود وأبو داود وأبو داود  
وأخرج أحمد بن حنبل في رواية فبأنه فقه فقال الذي فحسها  
أجاب: أرحم نفعه حسيل (وان علم به) أي المنكر (ولم يروم  
بسمه أبيع الخفوس) والاكل نص لأنه لا يلزمه الانتكار اذن  
وله الانتصار في الخصم (وان شاهد ستورا معلقة فيها صورة  
حيوان كره) جلوسه مادام معلقة قال في الاصناف والمذهب لا يحرم انتهى لأنه عليه الصلاة والسلام دخل الكعبة فمأ فيها صورة

وأثر كالألف لادالة له على المدد وانفذه ليستحق معنى الظاهر فوجب اعتبارا انسية  
 (الأنثى واحدة يقع بها واحدة وان نوى ثلاثا) قاله القاضي والموفق ولم يستثنوا في المنتهى  
 وغيره فهي كغيرها في الكثرة بالانفذية لان معناها كما تقدم أنت منفردة وذلك لانها في أن  
 نوى بها أكثر من مطلق (فان لم ينو) من أني بكتابة - ضمة - (عدد اوقع واحدة وسبعة ان  
 كانت مدخولا بها والوا) بان لم تكن المطلقه مدخولا بها ووقت واحدة (بائنة) لأنها انما  
 تقتضى الترك كما تقتضيه صريح الطلاق من غير اقتضا غلبه فيونة وقوع واحدة رجعية كالواقي  
 بصريح الطلاق (وما يدل على الطلاق نحو كل واشترى واقعدى وقومحو بارك الله  
 عليك وأنت ملحة أو بعد لا يقع به طلاق لو نواه) لانه لا يحتمل الطلاق ولو نواه الطلاق وقع  
 بغيره انسية وفارق ذوق وتجري فانه يستعمل في المكاره لقوله تعالى ذوقوا عذاب الحريق  
 يتجرعون ولا يكاد سيجع ضلالت كل واشترى قال تعالى فسلك واشترى وقرى عينا (وكذا)  
 قوله (أطالني أو أمانك طالق) أو أمانك بائر أو حرام أو برى) فلا يقع به طلاق وان نواه  
 له عمل لا يقع الطلاق باضافته اليه - غير يتقبل - بان نوى كالاجنبى ولان الرجل مالك  
 في الكاح والمرأة مملوكة فلم يقع ازالة الملك بالاضافة اليه المالك كالعنق وبدله ان الرجل  
 لا يوصف بأنه مملوك ففتح اللام بخلاف المرأة (وان قال) زوجته (أنت على كذا فراهى أو أنت  
 على حرام أو ما احل الله على حرام أو احل على حرام) زاد في العاد أو حرامك فهو (ظاهر  
 به صريحه) فلا يكون كتابه في الطلاق لا يكون الطلاق كتابه في الظاهر (ولا يقع به طلاق ولو  
 نواه) لان الظاهر قد شبهه عن تحريره على التأنيب والطلاق بقدر تحريره غير مؤبد ولو سرح به فقال  
 بدقوله أنت على كذا فراهى أعني به الطلاق لم يصح طلاقه لانه لا تصلح الكتابة به عند كره  
 في الشرح وفي المبدع (واب قال فراهى على حرام ونوى امرته فظهار) قال ابن عباس في  
 الحرام تحرير رجعة فان لم يحصد فسيم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام سنين مسكنا  
 (وان نوى فراهى) الحقيقي (فبرمين) عليه كراهته عند اختلافه لما يأتي في الاعان  
 (و) ان قال (ما احل الله على حرام أعني به الطلاق تطلق) لانه صريح بلفظ الطلاق (ثلاثا)  
 لان الطلاق معرف بالالف واللام وهو مقتضى الاستفراق (وان عني به طلاقا واحدة) لانه  
 صريح في الطلاق وليس فيه ما يقتضى الاستفراق وليس هنا صريح في الظاهر اذ هو صريح  
 في التحريم وهو ينقسم الى قسمين فادب لفظه ارادة صريح الطلاق صرف اليه (وأنت على  
 كائنة والدم) وفي الفروع والبدء والخبر (يقع ما نواه من الطلاق) لانه يصلح ان يكون  
 كتابه فيه (والظهار) اذ انواه ان قصد تحريره على ما علمه مع فاقه كاحاله اليه بشبهه (واليمين)  
 ان اراد بذلك ترك وظهار اذ لم يلقه فقام والله وطمثت في تحريره ما لا طلاقا وقاعدة ترتب  
 الحنف والبرم ترتب الكفار بالبحث قال في المبدع وفي ذلك نظار من حيث ان قوله كائنة ليس  
 بصريح في اليمين لانه لو كان صريحا لما انصرف الى غيره بالنية واذ لم يكن صريحا لم يلزمه  
 انكراه لان اليمين بالكتابة لا تنعقد لان الكفارة انما تجب لحث القسم (فان نوى) بذلك  
 (الطلاق ولير) وهذا وقع واحدة لانها اليقين (واب لم ينو) بذلك (شافه وظهار)  
 من معناه أنت حرام على كائنة والدم (ولو قال على الحرام أو يلزمي الحرام والحرام يلزمي  
 فلولا تاني فيه مع الاطلاق) لانه لا يقتضى تحرير شيء مباح بعينه (ومع نية) تحرير  
 الزوجه (أو زينة) تدل على ارادة للشهو (ظهار) لانه لا يحتمله وقد صرفه اليه بالنية  
 فتعين له كالي في الفروع في الظاهر ونحوه الوحي ان نوى به طلاقا وان العرف في نية  
 قال في صحيحه المعروف العار به بذكر طلاقا نية لان هذه الالفاظ أولى ان تكون

بكره جملوسه (ان كانت)  
 الصور المصورة (مبسوطة)  
 على الارض (أو) كانت  
 على وسادة) حديث عائشة  
 قالت قدم النبي صلى الله عليه  
 وسلم من مقر وقد مسرت له  
 سهوه بملطفه تصاو رفعا راء  
 قالوا نسرنا الحسد يسترفه  
 تصاو رفعتك قالت فيجعل  
 منه مثنين كافي أنظر الى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 متكاسل احدا حار واداب  
 هذا البر والسهولة والصفة أو  
 الخدم بين يمين أو شبه الرف  
 والطاق يوضع في النوا بيت  
 صغر شبه الخزانة الصغيرة أو  
 أربعة أقدام أو ثلاثة بمعرض  
 بعضها على بعض ثم يوضع عليه  
 شيء من الامتعة قاله في القاموس  
 والمنذات ثنية من هذه ككتبة  
 وهي الواسدة ولانها اذا كانت  
 بمسبوبة تداس وتغنن فلم تكن  
 معسوزة مظلمة فلا تشبه  
 الاصنام التي تصددها في قطع  
 من الصورة الرأس أو الأيدي  
 بغيره حيا فلا كرامة وكذا  
 لو صورت ابتداء بالرأس ونحوه  
 وتقدم في ستر المودة بصرم  
 التدوير وما يعلق به (وكره)  
 ستره طان يستور لاصور في  
 (أو) يستور (فيها صور غير  
 حيوان) ككثيره (بالضرورة  
 من حرور بد) وهو عذري  
 ترك الاجابة لما روى سالم بن  
 عبد الله بن عمر قال اعترضت في  
 عهد أبي نؤد إلى الناس فكان  
 فيمن أذن أبو بوب وقستروا  
 بيتي بجباري أخضر فأقبل  
 أبا بوب يسير طاف على فراي البيت مسير بحجب رى أخضر فقال يا عبد الله استبرأ الحدو عا لي يا وصيما

غلبت النساء بالآل وهو دخيل من شيعتان بينهما من أخس ان يظن ثم

كما بين قوله آخر جي ونحوه قالوا ونحو ان اذ عرف قرينة الله اعلم (وأي في فيه) أي بابي الظهار (وان قال حافت، لطلاق كذب) بأن يكن حافت (لم يعرف حافتا كما يقال حافت بانه وكان كاذبا يلزمه اقراره في الحكم) لانه تلقى من حسن انسان معين اسمه مالوا قريعا لم قال كذبت (ولاي لزمه) الطلاق (فيما بينه وبين الله) تعالى لان لم يخطف واليمين انما تكون بالغسل ولو لا التز وجته حلفت بالطلاق لك لا وقال لم احلف الا بواحدة وقالت حلفت طلاني على قدوم يدي فقال لم اعله الا على قدوم عمرو وان القول قوله لانه اعمل بحال نفسه

فصل وان قال لا مرة اترك بيبك فهو كبل منه لما في في الطلاق لانه اذن حافت ولا يتقدم ذلك المجلس بل هو على التراضي القول على ولا يعرفه مخالف في الصابة فكان كالاجماع ولا نوع تلك في الطلاق فلكه المقصود اليه في المجلس وبعد كالجمله لاجنبى (ولما ان تطلق نفسها لانا) انتهى به احمد رار واه البخاري في تلويحه عن عثمان قوله على وابن عمرو بن عباس وقضاه ونصره في الترح المروى ابوداود الترمذي يساند جاله ثقات عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال هو ثلاث قال البخاري هو موقوف على ابي هريرة ولانه يقتضي العموم في جميع امره لانه اسم جنس مضاف فيتلوا الطلقات الثلاث (كقوله طلاني نفسك ماشت ولا بين قوله اردت واحدة ولا بين) لانه خلاف مقتضى اللفظ (وهو) أي الطلاق (في بقدها) على التراضي كاستنى (ما لم يفسخ أو بطل) فلا تطلق نفسها بعد لان ذلك تركا لا فبطل اذ انها جعلها بالقول لا بالقبول على قضائها والوطء بدل على الفسخ (وكذلك الحكم ان جله) أي امرها (في بقدها) أي الزوجه بان جعل امرها يسد جملتها لانه ان يطلقها لانا ما لم يفسخ أو بطل ما لم يفسخ (وان كان لا اختارى فصل لم يكن لها ان تطلق) نفسها (اكثر من واحدة وتقع رجعية) حكمه احمد عن ابن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت وعائشة وغيرهم لان اختارى تفويض معين فيتلوا اقل ما يقع على الاسم وهو طلق رجعية لانه لا يغير عوض بخلاف اترك بيبك فان امر مضاف فيتلوا جميع امرها (الا ان يجعل اليها اكثر من ذلك) أي من واحدة (سواء جملته بلفظه بان يقول اختارى ما شئت أو اختارى الطلقات ما شئت أو جعله بغيره بان ينوي بقوله اختارى عدا) اثنتين أو ثلاثا لانه كناية خفية في جملته في قوله ما يقع على ذاته كاستار الكلام الخفية (فان نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة فهو على ما نوى) فيرجع الى نية لانها كناية خفية (وان نوى) الزوج (ثلاثا فطلق اقل منها) أو من ثلاث كاثنتين أو واحدة (ونوع ما طلقته) دون ما نواه لان اليه لا يقع في الطلاق وانما يقع بطلانها وداوم طلق لم يقع في (فلو كسر وانما الخيار) بان ذكره مرتين (واكثر) (باب قال اختارى اختارى قال نوى انها) نوى ليس بنية ثلاثا ولا اثنتين أو واحدة (أو نوى واحدة فاحصا) لثنا القين (وان اراد ثلاثا فثلاث نصا) لان كناية خفية تقع ما نوهها كما تقدم منصوصا مع تكرارها ثلاثا (وليس لها) أي لتلوا لها اختارى (ان تطلق اذ ما في المجلس ولم يتشغل لاجلها بقطع) عمرو روى ذلك عن عمرو عثمان وابن مسعود بجرأته خيرة بيل فكان على الفور تحكيلا القبول وأما قوله عليه الصلاة والسلام لانه في ذاكر اتم اراد عليك ان لا يهي حتى تستأري أو بيل فانه جعل لها تسد على التراضي وأما طلق نفسك وأترك بيبك فتوكيل والتوكيل بعدم الزمان

﴿٢٠﴾ - (حكاية القناع - ثالث) - لهما كلامهم خلافا لاني (ولاحظه) أي الطعام (من قدم اليه)

فيه بغير اذنه قال في الفروع ويخرج اخذ طعام فان علم بقرينة رضاه لم يفي الترتيب بكونه يتوجه يساح وان ذكره مع غلبه رضاه وتسن التسمية جهرا على كل وشرب) حيث عاتبه مرفوعا اذا اكل احديك فليذكر اسم الله فان نسي ان يذكر اسم الله في اوله فليقل بسم الله اوله واخره وقيس عليه الشراب (و) يسن (الجد) اي ان يصعد الله تعالى (اذ اخرج) من اكله او شربه لم يدب ان الله ليس بضع من العبدان يا كل الاكلة وشرب الشربة فيصده عليها واهم علم وعن ما ذنب انس الجهمي مرفوعا من كل طعاما فقال الحمد لله الذي اطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة فقرا لله ما تقبدم من ذمه رواه ابن ماجه (و) يسن (ا) كله مما يليه يمينه الحديث عمر بن ابي سلمة قال كنت نثيما في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فكانت يدى تطيش في الصفه فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا غلام اسم الله وكل يمينك وكل مما يليك متفق عليه وسلم عن ابن عمر مرفوعا اذا اكل احديكم قلنا كل يمينه فان الشيطان يأكل يشم لم يشرب بيمينه ويكره اكله مما يلي غيره ان لم يكن اذوا او فاكه (و) يسن اكله بثلاث اصابع ولا يمس يده حتى يلعها الماروي الغلال من كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث اصابع ولا يمس يده حتى يلعها ولم يصح احمد حديث اكله عليه الصلاة والسلام في كاه (و) يسن (تحليل ما علق يأسانه) من طعام قال في المستوعب روى عن ابن

مالك بقيد بعد بخلاف مسئلتنا (الا ان يجعل لها اكثر من ذلك) بان يقول لها اختاري نفسك يوما واسمع الوشهر وغيره فتملكه الى ان تصاع ذلك (فان قاما) أي الزوجان من المجلس بعد ان خيرا وقبل الطلاق يطل خيارها (أو) قام (احدهما من المجلس) يطل الخيار الى القيام يطل الذي ذكره فبأعراض بخلاف المقصود (أو) خراجا من الكلام الذي كانا فيه الى غيره يطل خيارها (بالاعراض عنه) (وان كان احدهما) أي الزوجين (قاما فركب أو مضي يطل) خيارها للفرق (ولا) يطل خيارها (ان قصد) من كان قائما منهما (أو كانت قاعدة فأكثرت أو مكنة ففقدت) اذ لا لاله لذلك على الاعراض ولو طال المجلس لم يمتشاغلا بما يقطعه (وان تشاغل بالصلاة يطل) خيارها للتشاغل (وان كانت) - بين خيارها (في صلاة فانتهاها يطل) خيارها لانه لا يدل على اعراضها (وان اضاقت اليك ركعتين أخريين) يطل للتشاغل (أو) كانت رابكة فسارت يطل) خيارها للفرق (ولا) يطل خيارها (ان اكلت يسيرا أو قالت بسم الله أو رجعت شيئا يسيرا أو قالت ادعوا ليهودا ثم دعاهم على ذلك) لانه لا اعراض منها (وان جعله) أي الخيار (لها على التراخي) بان قال اختاري اذ شئت أو مضي شئت أو مضي ما شئت أو مضي (أو قال لا تجلي حتى تسامري ليوبك) وغيره فعلى التراخي لم يدب ان الله ليس بضع من العبدان يا كل الاكلة وشرب الشربة فيصده عليها واهم علم وعن ما ذنب انس الجهمي مرفوعا من كل طعاما فقال الحمد لله الذي اطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة فقرا لله ما تقبدم من ذمه رواه ابن ماجه (و) يسن (ا) كله مما يليه يمينه الحديث عمر بن ابي سلمة قال كنت نثيما في حجر النبي صلى الله عليه وسلم فكانت يدى تطيش في الصفه فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم يا غلام اسم الله وكل يمينك وكل مما يليك متفق عليه وسلم عن ابن عمر مرفوعا اذا اكل احديكم قلنا كل يمينه فان الشيطان يأكل يشم لم يشرب بيمينه ويكره اكله مما يلي غيره ان لم يكن اذوا او فاكه (و) يسن اكله بثلاث اصابع ولا يمس يده حتى يلعها الماروي الغلال من كعب بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث اصابع ولا يمس يده حتى يلعها ولم يصح احمد حديث اكله عليه الصلاة والسلام في كاه (و) يسن (تحليل ما علق يأسانه) من طعام قال في المستوعب روى عن ابن

فهرتك الخلال بعد ان اسنان و ذكره بعضهم مرقعاً و روى في الامان الطعام فانه ١٥٥ ليس شي أشد على الملك الذي على العبد

أن يحسد من أحدكم ربح الطعام  
على النظم و يلقى ما لرحله الخلال  
ولا يتعلمه خبر (و) يسكن  
(مع الصفة) التي أكل فيها  
الخبر (و) يسكن (أكل)  
ما تناسل منه وأكله عند  
حضور رب الطعام وأذنه  
(و) يسكن أكل مع غيره  
غض بصيرة عن طبعه  
لئلا يسقى (و) يسكن  
أشهره على نفسه لقبه  
تعالى و يؤثر و نزل أن يسكن  
الآية قال أحدياً كل السرور  
مع الأنحوان و بالاشرامع  
الفقراء و بالسرور و منهم أبناء  
الحدا زاده في الرعاية الكبري  
والأداب و مع العلماء لتعلم  
(و) يسكن مثلاً مصداق الخبر  
(د) يسكن غسل يده  
إذا أراد ألا يكل (قيل طعام)  
وإن كان على وضوء (متعلماً)  
(ب) أي الفصل (د) أي  
الطعام على الضيفان كان  
(و) غسل يده أستا  
(بده) أي الطعام (متأخراً)  
(ب) أي الفصل (د) أي  
الطعام عن الضيفان كان  
لحدث من أحب أن يكثر خبر  
بيته فليكثر من أذا حضر غداً و إذا  
رفع و ما ابن ملحه و لا يجر من  
المس من مرقعاً و لم يسكن  
الطعام في القبر و به من  
القيم يفي به غسل الدين و يكره  
أقبل به طعام و لا بأس بخالته  
وغله في الزناه الذي أكل فيه  
نصاً و يرضى الماء لتسلها  
و يقدمه يقرب طعامه  
ولا يرضه ذكره في التمرة  
و كرمه في الأناء (لئلا يولد به منه شيء يفتقره (و) كرمه (ردف) من طعام أو شراب (من فيه اليه) أي لا تأكله

حق نسأري أبو بكر ثم قال إن الله تعالى قال يا أيها النبي هل لأزواجك أن كنتن نودن  
لحدا الدنيا و زينتها فمتان أم تمكن حتى بلغ أن الله أعده لحياتك منكن أجزاً عظيماً  
فقلت أفى هذه ما سأراوى فاني أريد الله و رسوله و الدار الآخرة قالت ثم هل أزواج رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ممن ما حلت متفق عليهن لا تم تحيرن لم يوجد منها ما يدل على قطع النكاح فم  
يقع بها طلاقاً كما لم يقع تحت هذا ليقع بها (حتى تقول مع أنتي) أي نية الطلاق (اخبرت  
نفسى أو) اخبرت (أبوى أو) اخبرت (الأزواج أو) اخبرت (لا تغفل  
على و نحوه) مما يدل على معنى الطلاق (و يحوز أن يحصل) الزوج (أمرها بدها  
بعض) منها أو من غيرها ممن يصح تبرعه (و حكمه) أي حكم جعل أمرها بدها ببعض  
(حكم) أي حكم جعل أمرها بدها (لأعرض له في أن له الجوع فيما جعل لها) في  
(أنه يطل) حمله لها ذلك (الزوجة و الفسخ) لا موكالة كاتقدم (فأذا قالت أحسن  
أمرى يسدى رأها عليك عدى هذا فنفسى السوجه جعل أمرها بدها ما قلته أن تختار) نفسها  
لجعله ذلك لها (ما يرجع أو بعداً) لأن التوكيل لا يدل بدخول الموضع فيه فإن رجوع  
أو وطئها طلع تغييرها لرجوع عنه (وإن قال) لزوجته (طلق نفسك فهو على  
التراشي) لأنه فرضه إليها فاشبه أمرك بدهك (وهو) أي قوله لها طلق نفسك  
(توكيل) لها في طلاق نفسها (يطل برجوعه) وفسخه ووطئها كاتقدم (فإن قالت  
اخبرت نفسي) أو اخبرت أبوى أو الأزواج (و نزل الطلاق و قسم) لأنه فرض إليها  
الطلاق و قد أوقعه أشبه ما أوقعه و لا يلقه ما حلت له (الآن يحول لها) كثر منها ما ألقه  
أونته) لأن الطلاق يكون واحدة و ثلاثة أو قد نفى بلفظه ما حلت له (و لو قال طلق نفسك  
ثلاثاً) فقالت طلقت نفسي (طلقت ثلاثاً بينها) كما لو قال الزوج طلقتك و نفى به ثلاثاً  
(و لك بقوله طلقك بدهك أو و لك في الطلاق ما لك بقوله لها أمرك بدهك) فتدك  
الثلاث لأن الطلاق في الأول مفرد معناه في الثاني معرف باللام الصالحة لثلاث متفرقة  
فيم (ولا يقع) الطلاق (بقولها) لزوجها (أنت طالق أو أنتى طالق أو طلقتك  
لأروى أو بعيد الأثر أن رجلاً جاء ابن عباس فقال له لكت امرأتى أمرها فطلقتك ثلاثاً  
فقال ابن عباس إن الطلاق لك وليس لها عليك واحتج به أحمد و لو أن رجل لا نصف بانه  
مطلق يفتح الأم بخلاف المرأة (قال في الرضة) مفسط لاتها طلقت نفسي أو أنا منك  
طالق وإن قالت أنا طالق لم يقع و حكم الوكيل الأجنبي حكمها) أي الزوجة (فيما  
تقدم) والمراد بالأجنبي غير الزوجة و لو كان قريباً الزوج أو الزوجة (ففع الطلاق  
بإتباعه) أي التوكيل (ألم يرجع) بأن يقول لها طلق و نحوه (أو بكذابة نية)  
الطلاق لا توكيل كل إنسان يقوم مقامه فيقوم به بالكاذبة (ولو وكل فيه بصريح)  
بأن قال له طلقها أو و لك أن تطلقها و نحوه لا محبة أي بالكذابة مع أن نية صدق عليه  
أنه طلقها (وأنفأ أمرها و اختيار و طلاقاً لتراشي في حق و كيل) فإذا قال له أمراً فليصدقك  
أو اختر طلاقاً أو طلقها منك على التراشي (و تقدم بعض ذلك في آخر كتاب الطلاق و وجب  
على النبي صلى الله عليه وسلم تخيير ثلاثاً) و تقدم في النكاح و تخييره و بدأ به اثنية  
و تقدم تخييرها (وأن و هم) أي و هم الزوج و زوجته (لأهلها) بأن قال و همها لآلها  
أو أخبا و نحوه (أو لأجنبي أو و همها نفسها فردت) بالنية أشعر أن يد الوهم به من  
أهلها أو لأجنبي أو و همها فغور وى عن ابن مسعود و أن ذلك تملك المصنع فاتفقوا  
القبول كقولها اختارى و أمرك بدهك (أو) قبل موهوب له اليه لكن (لم ينو)

(و كرمه في الأناء) لئلا يولد به منه شيء يفتقره (و) كرمه (ردف) من طعام أو شراب (من فيه اليه) أي لا تأكله

أيسر من زادي أو فاعية والأدب  
وغسبها والشراب وفي  
المستوجب التفخخ الطعام  
والشراب والكتاب منهي عنه  
(و) كره (أكله) أي الطعام  
(حار) وفي الأناصق قلت عند  
عدم الحاجة انتهى لأنه لا يركب  
فيه (أو) أي أو يكره أكله  
(من أعني العصفه أو وسطها)  
لمدح ابن عباس من عواذ  
أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من  
أعلى العصفه ولكن ليأكل من  
أسفلها فإن البركة تنزل من  
أعلىها وفي لفظ آخر كلوا من  
جنابها ودعوا زورها يسارك  
فيها رواها ابن ماجه (و) كره  
لحاضرائه (فعل) ما يستدريه  
من غير (كرهه) كنه خط وكذا  
الكلام بما بعدهم أو يحضرنهم  
قاله الشيخ عبدالقادر  
(و) كره لب طعام (مدح)  
طعامه وتقويحه لأنه يشبه النبي  
وسوره ما في الغيبة (و) كره  
(حب الطعام) لمعبر وحرمه  
في الغيبة (و) كره (قراهه  
في عمره مطلقا) سواء كان ثم  
شره أو لا لأن الألفاق به من  
الشروع كالصاحب المسترغب  
والشيخ في الدين ومثله قرآن  
ما للعادة جارية بتناوله أفسرنا  
(و) كره (أن ينجأ قوما  
عند) وفي نسخة من (وضع  
طعامهم تسديدا) نصا قال لم  
يتممه أكل نصا (و) كره  
(أكل بشماله بسلامة) ضرورة  
لأنه يشبه بالشیطان وذ كره  
النسوي في الشراب أجماعا  
وبكره ترك التسمية (و) كره (أكله)

زوج بالهبة (مطلقا) فلفظ (أو) قبل موهوب له (و) نواه) أي الزوج الطلاق  
(ولم يشترط موهوب له فلفظ) لأنه كناية في حق كل من الواهب والموهوب له فإن لم يشترط  
بنية المبرق كسائر الكفائات (كسبها) أي كالأول مع وجبه (أخبره) كان يقول  
بذلك إذ لا خلاف في إطلاقه ولو نواه فيه زهونه (نصا) لأنه لا يتضمن معنى الإطلاق  
لأنه مضاف وصفه أو الإطلاق مجرد اصطلاح وقد ذكر ابن حمدان أن ذكر عوضه مضافا لمقت  
مع النسبة والقبول (وان قلت) بالبناء لغيره أي قبله أو موهوب له غيرهما أو هي ان  
وعبت لنفسها وصفه قبل أهلها أن يقولوا قبلنا هاتين عليه موكدا لا جني أو هي (فواحدة  
رجعية إذا توارها أو أطلق نسبة الإطلاق) لأنه لفظ محتمل فلا يحمل على أكثر من واحدة  
هكذا الإطلاق كونه اختار وكان ترخصه لأنها مطلقة من غير عضة بغير عوض قبل  
استيفاء العدد فكانت رجعية كما قالوا لها أنت طالق (أو دللت دلالة الحال) على أداة  
الطلاق منها فيعمل به لقيام مقام النسبة (وان نوى كل) من واهب وموهوب له  
بالهبة والقبول (ثلاثا أو اثنين وقسم نواه) لأن لفظه محتمل (كسبها) كالكفائات الخفية  
وتعريفه موهوب له (بالقبول أو الإطلاق) كالتعريفية (واهب) بالهبة الطلاق لأن ذلك  
كتابته كالتقدم (ويقع أكله إذا اختلفا في النسبة) فإذا نوى أحدهما واحدة والآخر  
اثنين فواحدة أو نوى أحدهما اثنين والآخر ثلاثة فاثنتان (وان نوى الزوج بالهبة)  
أي يقوله ويملك له ذلك أول بدأ ونفسك (الطلاق في الحال) من غير توقف على قبول  
(رفع) الطلاق في الحال (ولم يحتج إلى قبولها) كما لو أتى بكه بغيره ما نواه أو بالبيع  
(ومن شرط وقوع الإطلاق النطق به) لما تقدم أول الباب (ألا في موضعين) تقدم  
في الباب أحدهما (إذا كتب صريح طلاقها) بمبايبي (و) الثاني (أن أطلقني  
الأخرى بالاشارة) المفهومة (فإن طلق في قلبه لم يقع كالتعريف) وأشار بأسمعه) أو أصابعه  
الثلاثة (معرفته بقلبه) لما تقدم (نقل ابن هانئ) عن أحمد ما طلق في نفسه (لا يلزمه)  
أي الطلاق (ما لم يلفظ به أو يصرك لسانه) قال في المروء (نظاره) أي النص المذكور  
(يقع) ولو لم يسمه بخلاف القراءة في الصلاة) فلها أن تجز به حيث لم يسم نفسه قال في المروء  
ويتوجه كقراءة في صلاة يعني أنه لا يقع طلاقه إذا حرك لسانه به إذا كان بحيث يسمع نفسه لولا  
الماتم وتقدم وعين وعين في كل ما ينسب كالبالغين

### باب ما يختلف به عدد الطلاق

تعتبر (الطلاق في الحال) روى ذلك من عمر وعلى وعثمان وزيد بن عباس لأن  
الطلاق خالص حق الزوج وهو ما يختلف بالزجر والخبر في مكان اختلافه معتبرا بالرجل  
كمعد الشكوكات ولا والله تعالى خاطبهم بالطلاق فكان حكمه معتبرا بهم وحديث  
عائشة مرفوعا لا تطلقين وفروها حيصنا رواه بطاهر بن أسلم وهو منكر الحديث  
قاله أبو داود مع أن الدارقطني أخرجه يستعمله عائشة مرفوعا لا تطلق طلاقا لثلاثين فلا  
تصل له حتى تنكح زوجا غيره (فيما لا يخبر) ثلاث تطلقات وان كان تحتها أمة  
(و) ملك (العتق بوضه ثلاث تطلقات وان كان تحتها أمة) أما الحر فماتت م وأما المبعوض  
فلا تسمية أصلا في حقه غير محتمل لأنه لا يتبع من رجل في حقه ولأن الأصل اثبات  
الطلاق الثلاث في حق كل مطلق وانما يتوقف في حق من كسبها في السابق فمما أعده  
ينبغي على الأصل (ويملك العبد والمكاتب ونحوه) كالمدير والوالي في حقه بصفة (اثنين)









(يبيت زوج ان طلقا) كما يجب تسليمها الصداق ان طلقته (وهي زوجة) وانما الامسة (لم تقترن دارها) فان شرطها ظها النسخ اذا تعلق بها الزوم الشرط وتقدم (واممكن استمتاعها) اي الزوجه والالم يلزم تسليمها اليه وان قال احضنها واربعها لانها ليست محلا للاستمتاع ولا يؤمن ان يوقعها قبعتها (ومنه) اي احدى رواة ابن الحارث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فان اتى عليها تسع سنين دفعت اليه ليس لهم ان يحسوها بعد التسع وخفي ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بعائته وهي بنت تسع سنين فلزم تسليمها (ولو) كانت (تضوءا خلفه) اي مهزولة الجمع (ويستمتع بن يفتي عليها حكاهن) اي يحدون الفرج وقال القاضي هذا هو ليس على طريقة التحديد وانما ذكره لان الغالب ان بنت تسع سنين يتمكن من الاستمتاع بها (ويقبل قول) امرأه (تتفق شقيق فرجها وعبادة ذكره ونحوها) كقبريخ بفرج كاشريه وبالنساء صفت الثياب (و) لفتان (تظنها) اي الزوجين (لحاجة وقت اجتماعهما) لتشهدهما تشاهد (وبلزمه) اي الزوج (فسلمها) اي الزوجه (ان بذاته) فلتزوجه النسخة تسلمها والا (ولا يلزم زوجه اولها) ابتداء تسلم محرمة صحاح ومحرمة (ارمضه) لا يمكن استمتاعها (ومحرمة وحائض ولو قال لا طلاق لان هذا اعدا رتبة

واحدة طلقة (وان اودا قسمة كل طلقة يدين وقوع الاثنين) اي فيما اذا قال او قمت عليكين او بينكن اثنين (على كل واحدة ثلث) لانها تحصل له بالقسمة من كل منهما ربع وتكمل (وبالثلث) اي فيما اذا قال او قمت عليكين او بينكن ثلثا (والاربع) فيما اذا قال وقمت بينكن او عليكين اربعا (بكل واحدة ثلثا) وكذا ما بعد ما من الصور) لما تقدم (وان قال) لاربع (او قمت بينكن او) عليكين (عسا) او سنا او سعا او ثمانيا (وقر بكل واحدة طلقتان) وكذا لو اسقط لفظ او قمت لان نصب كل واحد من خمسة طلقة وربع ومن ست طلقة ونصف ومن سبع طلقة وثلاثة ارباع ويكمل الكسوف الجميع ومن الثمان كل واحدة طلقتان (وان اوقع) على اربع (تسعا فزيد) او قمت بينكن عشرة فثلاث لما تقدم (او قال اوت سنكن طاعة وطلقة فثلاث) لانه ما عطف وجوب قسم كل طلقة على حدثها (وسواء في ذلك المدخول بها وغيرها) لان الواو لا تنضي ترتيبا (و) ان قال (او قمت بينكن طلة فطلقة) او قمت (طلة ثم طلة ثم طلة او اوقمت بينكن طلة او قمت بينكن طلة او قمت بينكن طلة او اوقمت بينكن طلة طلق) الكل ثلاثا الا ان لم يدخل بها فانها تسن بالاولى فلا يلحقها ما بعدها (فان قال) لزوجته (انتن طولتي ثلثا) او قال (طلقتين ثلاثا طلق ثلثا ثلاثا) سواء المدخول بها وغيرها في فصل وان كان في زوجته (نصفك) او جزا منك او اصلك او بدك (وله ابد او بدك طالق طلقت) لانه اضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بصقدا النكاح فاشبهه الجزء الذي يقع بخلاف زوجتك نصف ستي او بدك او نحوها فانه لا يصح النكاح (لكن لو قال اصبعك طالق) او بدك طالق ولا يصح لها (فالاولى) (ولابد) في الثانية لم تطلق (او قال) ان قمت فيمنك (ولا طالق فقامت بعد قطعها لم تنطق) لانه انضيف الى ما ليس منها فم يقع وفي الاخير وجد الشرط ولا يمكن لها ان يقع (وان قال) اها (شعرك) طالق (او ظفرك) طالق (او سنك او لبنتك او منك) طالق تطلق لان تلك الاجزاء تفصل عنها مع السلاسة فلا تطلق باضافة اطلاقها كالحايل (او قال سوادك او راسك) طالق لم تطلق لانه عرض (او) قال (روحك) طالق لم تطلق لان الروح ليس جزا منها (او) قال (معك او بصرك طالق لم تطلق) لانه مرض كالبياض وليس جزا منها (او) قال (معك او بصرك طالق لم تطلق) لانه مرض كالبياض والسواد (ويجوز طالق تطلق) لانه لا يباع ما بدونها فاشبهه ما قاله براسك طالق (و) ان قال (انت طالق شهرا او بهدا البلد مع) الطلاق (وتطلق في جميع الشهور والبلدان) لانه اذا اوقع في شهرا او بلدا لم يرتفع في غيره (وحكم عتي في الكل) اي كل ما تقدم مما يقع (كطلاق) فن قال لقننيك او اصبعك او حياك او جزء منك حرمتي كله ان قال لشعرك او ظفرك ونحوها لم يمتق وتقدم في العتي

(فصل في ما جاء في المخر لها غيرها) (وان قال) لزوجته (مدخول بها) او خلوة من عتي جميع (انت طالق) انت طالق ونوي باثنية الايقاع) اي ايقاع طلقة (اولم نوب) اي الثانية (ايقاعا وثالثا كيدا) لفت طلقين (لانه لا يفتقضي الوقوع دليل عالوم بتقدمه مثله) رغبة اذ يعرف من ذلك نية التاكيد فاذا لم توجد دفع مقعنه كما يجب العمل به من عدمه (والم يوجد) يخصص (وان نوي باثنية التاكيد) لاروى (او) روى (عنه) (و) فصل ذاتي لا في نواحدة لانه صرف لثانية عن الايقاع نية التاكيد

لحامنقفسوا من زوجها ما يباح

تسلموا ولو ذلت نفسها وهي  
 كذلك لزمه تسليم ما فيها  
 الصغيرة (وقى امتعت)  
 الزوجه من تسليم نفسها  
 (قبل مرض تهنيت) المرض  
 (للافسقة لها) ولو ذلت  
 نفسها عوقبها (ولو أنكر)  
 من ادعت زوجه (ان وطأه  
 زوجها فاعلمها البينة) لان الأصل  
 عدم ذلك أشبه سائر المعاري  
 (ومن استعمل متبعا) أى  
 الزوجه الآخر (لزمها لها)  
 أى رضا (جرت ماعدا صلاح  
 امره) أى المتعمل (فيه)  
 كالزوجه والثلاث لمطلب البينة  
 والسهولة وبرجع فذلك  
 لعرف لا لاعتقاد ريب ولا  
 يهل من طلبها لثبوتها  
 لعل جهاز) بفتح الجيم  
 كمرافق النسيان استعملت  
 أى أكلها السخيلة لاجلهم  
 أى لم يتزوجوا ثم اعترف  
 بزناهم (ولا يجب تسليم المتنع  
 لأطلاق الايسلا) نصا  
 لبيد استخدامه لثبوتها لان  
 سببها من امتنع عن  
 استخدامها للاستمتاع فلما عتد  
 على احداهما لزمه تسليمها  
 فزمن استغنائها كالزوجه  
 طاعة لزمه تسليمها الا  
 ناهوا وهو التام (فلو شرط)  
 تسليمها (نارا) وجب  
 ثبت المؤمنون عشر وطعم  
 وبذله) أى تسليمها نارا  
 سيدو شرط كونها) أى  
 مة (فيه) أى التام  
 عنده) أى السد (ولا)

[illegible]

سقطت ذاك الامس (وله)  
 الى الزوج (الاستمتاع)  
 زوجته من اى جهة شاء  
 (ولو) كان (من جهة البهينة)  
 فيقول (لاشتماع الضريم)  
 بالذيردون ماسوا ولا يكره الوطه  
 في يوم من الايام ولا يسهل من  
 اليالي وكذا الخياطة وسائر  
 الصناعات (ما لم يضر) استمتع  
 بها (او يشغلها) استمتع  
 (عن فرض) ولو على تنور  
 او ظهر قتب ونحوه كما رواه احمد  
 وغيره وظاهره انه لا يقدر بشئ  
 سوى ذلك ولو زاد عليها وتناسخا  
 (و) زوج (المفر) حيث  
 شاء (بلائنها) اى الزوجه  
 ولو عدا من سده ويدرعه بخلاف  
 سفرها بالانه لا يله الا ولايتها  
 عليه (و) له السفر (بها)  
 الا ان يشترط بلدها (لانه عليه  
 الصلاة والسلام واهبها كانوا  
 يفسرون بنسائهم فان  
 شرطت بسدها فلها شرطها  
 الحديث ان احق الشروط ان  
 يوفى بها ما استعقبه الفروج  
 (او) الا ان (تكون امه)  
 فليس له اى الزوج سفرها  
 بلاذن سيدها لانه من  
 تقويت منفعتها عليها على  
 سيدها (ولا سيد سفرها)  
 اى بامته المزوجه (بلاذن الآخر)  
 اى الزوج عصبه الزوج ام لا  
 فيمن تقويت استمتاع زوجها  
 بها لا (ولا يزوج) (زوج امه) (و)  
 رواه (اى هيالها) سيدها مكننا  
 ان ياتيها الزوج فيه (لان  
 لكن زمن حق الزوج له  
 لاسيدها كالمره (وله) اى

(و) ان قال بدخولها (انت طالق طالق او) انت طالق (ثم طالق او) انت  
 طالق (بل طالق او) انت (طالق طلقه بل طلقين) فثنتان لان حرف العطف  
 تقتضى التاخير وبطل من حروف العطف اذا كان بعدها مفرد وهي هنا كذلك لان اسم  
 الفاعل من المقدرات وان كان محملا للضعف بدليل انه سرب والجهلة لا تعرب وان قال  
 انت طالق لا يل انك طالق فواحدة لانه قد مرح بنى الاول ثم انته بدلتيه فكيف كانت  
 هو المنق (او) قال انت (طالق طلقه بعدها طلقه او بل طلقه او) انت طالق طلقه  
 (بل طلقه او قبلها طلقه طلقين) لان ذلك صريح في الجميع والعطف يحمله (وان  
 كانت) الزوجه المقول لها ذلك (غير مدخول بها) انت (او بل طلقها ما بعدها) لانها  
 اذا كانت بالاولى صارت كالاجنبية فلا يلحقها ما بعدها (لكن) (او) اريد قوله بعدها طلقه  
 او بعدها طلقه (ساوقها) بصفك (قبل) منه (حكا) ولم يقع اذن سوى طلقه لان  
 لفظه يمتثل لك (وان) اريد قوله قبلها طلقه او قبل طلقه (فكناح آخر) قبل هذا  
 (او ان زوجه بل طلقها قبل) منه حكا (ان) كان (وحده) لانه ادرى بنبته  
 ولعله محتمل (و) ان قال (انت طالق طلقه مع طلقه او) انت طالق طلقه (مع  
 طلقه او) انت (طالق طالق طلق طلقين) وان كانت غير مدخول بها (لان) (او) مع  
 بلفظ يقتضى وقوع طلقين معا فوصفا كما لو قال انت طالق طلقين (وان قال) انت  
 طالق طلقه (معا) ثنتان وقع ثلاث وان كانت غير مدخول بها لما تقدم (و) الطلاق  
 (المعنى) بشرط (ك) الطلاق (المفروض هنا) الحكم المتقدم ذكره (سواء قيد بشرط او غير)  
 او افرده (او) كره فلو قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق او ان دخلت الدار  
 فانت طالق طالق طالق (فدخلت) الدار (طلقت) الدار (الدخول بها) ثلاثا (و) طلق  
 (واحد) ان كانت غير مدخول بها لانها تامين بالاولى فلا يلحقها ما بعدها (و) ان قال (ان  
 دخلت الدار فانت طالق طلقه مع طلقه او) فانت طالق طلقه (مع طلقه فدخلت) بها (طلقت  
 طلقين ولو) كانت (غير مدخول بها) لما تقدم (وان قال) غير مدخول بها انت طالق ثم طالق ان  
 دخلت الدار او ان دخلت الدار فانت طالق طالق طالق (فدخلت) بها (طلقت واحدة) وبانت  
 بها فلا يلحقها ما بعدها (وان قال) ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق  
 بها فلا يلحقها ما بعدها (طلقت مدخول بها او غيرها) اى غير مدخول بها (انتهى) لان التعليل يقتضى  
 دخولها (طلقت مدخول بها او غيرها) اى غير مدخول بها (انتهى) لان التعليل يقتضى  
 ايقاع الطلاق بشرط الدخول وتذكر والتعليل فتكرر والوقوع كما لو قال ان دخلت الدار فانت  
 طالق طلقين (وان قصد) بتكرره (انها ما اوتها كيدا) وانصل (وقع واحدة)  
 فقط لان ما عداها مصرف عن الايقاع (وان كرر الشرط مع الجزاء فلا يقال ان دخلت  
 الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق (مدخول بها  
 وغيرها) ثلاثا (دخولها) لان الصفه وجدت فاقضى وقوع الثلاث دفعة واحدة (وقال الشيخ  
 فيمن قال الطلاق بلزومه وكرره) مرتين فاحكم (لا فعل كذا وكذا لا يقع) اذا وجد  
 الخلف عليه (اكثر من طلقه ان لم ينو) اكثر ومقتضى كلام الاحباب يقع بعد ما كرره  
 ما لم ينو وانها اوتها كيدا او يكون متصلا

باب الاستثناء في الطلاق

الاستثناء استفعال من التثنية وهو الرفع من راس الخبر اذ عطفه الى ورائه فكان  
 المستثنى رجع في قوله الى ما قبله (وهو) اى الاستثناء اصطلاحا (اخراج بعض الجمله)

أي بعض ما يثبت له اللفظ (١) لفظ (الأوامر) ومقامها كثير وسوى) وزن رضا وهدي  
وسماو بناته (وليس ولا يكون وحاشا وتخلوا عدا) مقر وتزجها أو عردتين منها (من  
مكلموا واحد) لما يأتي من أنه يشترط لصفة الاستثناء قبل تمام المستثنى منه وقت لا يصح  
أن يكون من متكلمين والاستثناء واقع في الكتاب والسنة ولسان العرب (يصح استثناء  
النصف قال) لأنه كلام معصّل أيا كان المستثنى غير مراد باللفظ فلا يأتي عدا  
المستثنى بدون الاستثناء ولا خلاف في صحة قوله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أني براء  
بما تصدون إلا الذي طرفي برديه البراءة فمن غير الله عز وجل وقال تعالى فليست فهم ألف  
سنة إلا حينئذ ما وليس الاستثناء واقع في الواقع وإنما هو مانع لدخوله المستثنى في المستثنى منه  
يصح الاستثناء (من طلاقه) قال أنت طالق ثلاثا والأحاده (ومطلقته) كسائه  
طوالق الإفلاحة (واقربه) كله على عشرة آلاف ومثله (ولا يصح استثناء ما زاد  
عليه) أي النصف (نصا) ونصه في الشرع وقوله من حمدان وجاز لا أكثر منه مسلم  
في قوله تعالى الأمن أتتكم من الضاويين لأمه بصرح بالصدوق كراو به الصغر لأنه استثناء  
بالصفة وهو في الحقيقة تخصيص وأنه يجوز فيه الكل نحو أقتل من في الدار إلا نبي غيرهم بنو  
نعم بغيرهم فلهذا (فإذا قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا) طلق ثلاثا لأن استثناء الكل رفع لما وقع  
فلا يرتفع (أو) قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين) طلق ثلاثا لأن استثناء الأكثر كالكل لأن  
الأكثر يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة (أو) قال أنت طالق (خمس الاثلاث)  
طلق ثلاثا لما تقدم (أو) قال أنت طالق خمس (الأحاده أو) أنت طالق  
(أو بما لا واحد) طلق ثلاثا لبقاءها بعد الاستثناء (أو قل) أنت طالق ثلاثا لا أربع  
طلق) أو نصفها أو سدسها ونحوه (طلق ثلاثا) لأن الطلقة إذا قصه تكمل قصير  
ثلاثا ضرورة أن الطلاق لا يمتنع (و) إن قال (أنت طالق طلقين الأحاديه بقع واحدة)  
لصفة استثناء النصف (وأنت طالق ثلاثا الأحاديه) يقع اثنتان لأنه استثنى أقل من  
النصف فيصح (أو) أنت طالق ثلاثا (الاثنين الأحاديه) يقع اثنتان لأنه استثنى  
الواحد مما قبله فابقى واحده وهي مستثناة من الثلاث فيصير كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
واحدة (أو) أنت طالق ثلاثا (الأحاديه الأحاديه) يقع اثنتان لأن الاستثناء الأول  
يصح دون الثاني (أو) قال أنت طالق ثلاثا (الأحاديه الأحاديه) يقع اثنتان لما  
تقدم (أو) قال أنت طالق (واحدة وثنتين الأحاديه) يقع اثنتان لأن الباقية  
بعد المستثنى (أو) قال أنت طالق (أربع الاثنتين) يقع اثنتان لأنه استثناء  
لنصف بحسب ما تكلم به (و) أنت طالق (ثلاثا الاثلاث الأحاديه) يقع ثلاث لأنه  
لما استثنى واحدة من الثلاث بقي بها اثنتان استثناءهما من الثلاث رجا أكثر من نصفها  
طوبى الاستثناء (أو) قال أنت طالق (خمس الاثلاث) أنت طالق (أو) أنت طالق (أو) أنت  
الاثلاث) وقت الثلاث ولم يصح الاستثناء لأنه أكثر من النصف (أو) أنت طالق  
وطالق وطالق (أو) أنت طالق (واحدة أو اطلاقا) يقع ثلاث لأن الاستثناء يرجع إلى ما يليه فيكون  
استثناء كل واحد لا يصح (أو) أنت طالق (طلقين واحده أو واحدة) يقع ثلاث  
لما ذكرنا خلاف ما سبق من قوله أنت طالق واحدة وثنتين الأحاديه فيقع اثنتان (أو)  
أنت طالق (طلقين ونصه الاطلاق) يقع ثلاث بتكميل النصف والثناء الاستثناء  
لرجوع ما يليه فيكون استثنى أكثر من المستثنى منه فلا يصح (أو) قال أنت طالق  
(ثنتين وثنتين الاثنتين) يقع ثلاث بل في الاستثناء لمدى ما يليه (أو) أنت طالق

أي بعض ما يثبت له اللفظ (١) لفظ (الأوامر) ومقامها كثير وسوى) وزن رضا وهدي  
وسماو بناته (وليس ولا يكون وحاشا وتخلوا عدا) مقر وتزجها أو عردتين منها (من  
مكلموا واحد) لما يأتي من أنه يشترط لصفة الاستثناء قبل تمام المستثنى منه وقت لا يصح  
أن يكون من متكلمين والاستثناء واقع في الكتاب والسنة ولسان العرب (يصح استثناء  
النصف قال) لأنه كلام معصّل أيا كان المستثنى غير مراد باللفظ فلا يأتي عدا  
المستثنى بدون الاستثناء ولا خلاف في صحة قوله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام أني براء  
بما تصدون إلا الذي طرفي برديه البراءة فمن غير الله عز وجل وقال تعالى فليست فهم ألف  
سنة إلا حينئذ ما وليس الاستثناء واقع في الواقع وإنما هو مانع لدخوله المستثنى في المستثنى منه  
يصح الاستثناء (من طلاقه) قال أنت طالق ثلاثا والأحاده (ومطلقته) كسائه  
طوالق الإفلاحة (واقربه) كله على عشرة آلاف ومثله (ولا يصح استثناء ما زاد  
عليه) أي النصف (نصا) ونصه في الشرع وقوله من حمدان وجاز لا أكثر منه مسلم  
في قوله تعالى الأمن أتتكم من الضاويين لأمه بصرح بالصدوق كراو به الصغر لأنه استثناء  
بالصفة وهو في الحقيقة تخصيص وأنه يجوز فيه الكل نحو أقتل من في الدار إلا نبي غيرهم بنو  
نعم بغيرهم فلهذا (فإذا قال أنت طالق ثلاثا ثلاثا) طلق ثلاثا لأن استثناء الكل رفع لما وقع  
فلا يرتفع (أو) قال أنت طالق ثلاثا لا اثنين) طلق ثلاثا لأن استثناء الأكثر كالكل لأن  
الأكثر يقوم مقام الكل في مواضع كثيرة (أو) قال أنت طالق (خمس الاثلاث)  
طلق ثلاثا لما تقدم (أو) قال أنت طالق خمس (الأحاده أو) أنت طالق  
(أو بما لا واحد) طلق ثلاثا لبقاءها بعد الاستثناء (أو قل) أنت طالق ثلاثا لا أربع  
طلق) أو نصفها أو سدسها ونحوه (طلق ثلاثا) لأن الطلقة إذا قصه تكمل قصير  
ثلاثا ضرورة أن الطلاق لا يمتنع (و) إن قال (أنت طالق طلقين الأحاديه بقع واحدة)  
لصفة استثناء النصف (وأنت طالق ثلاثا الأحاديه) يقع اثنتان لأنه استثنى أقل من  
النصف فيصح (أو) أنت طالق ثلاثا (الاثنين الأحاديه) يقع اثنتان لأنه استثنى  
الواحد مما قبله فابقى واحده وهي مستثناة من الثلاث فيصير كقوله أنت طالق ثلاثا لا  
واحدة (أو) أنت طالق ثلاثا (الأحاديه الأحاديه) يقع اثنتان لأن الاستثناء الأول  
يصح دون الثاني (أو) قال أنت طالق ثلاثا (الأحاديه الأحاديه) يقع اثنتان لما  
تقدم (أو) قال أنت طالق (واحدة وثنتين الأحاديه) يقع اثنتان لأن الباقية  
بعد المستثنى (أو) قال أنت طالق (أربع الاثنتين) يقع اثنتان لأنه استثناء  
لنصف بحسب ما تكلم به (و) أنت طالق (ثلاثا الاثلاث الأحاديه) يقع ثلاث لأنه  
لما استثنى واحدة من الثلاث بقي بها اثنتان استثناءهما من الثلاث رجا أكثر من نصفها  
طوبى الاستثناء (أو) قال أنت طالق (خمس الاثلاث) أنت طالق (أو) أنت طالق (أو) أنت  
الاثلاث) وقت الثلاث ولم يصح الاستثناء لأنه أكثر من النصف (أو) أنت طالق  
وطالق وطالق (أو) أنت طالق (واحدة أو اطلاقا) يقع ثلاث لأن الاستثناء يرجع إلى ما يليه فيكون  
استثناء كل واحد لا يصح (أو) أنت طالق (طلقين واحده أو واحدة) يقع ثلاث  
لما ذكرنا خلاف ما سبق من قوله أنت طالق واحدة وثنتين الأحاديه فيقع اثنتان (أو)  
أنت طالق (طلقين ونصه الاطلاق) يقع ثلاث بتكميل النصف والثناء الاستثناء  
لرجوع ما يليه فيكون استثنى أكثر من المستثنى منه فلا يصح (أو) قال أنت طالق  
(ثنتين وثنتين الاثنتين) يقع ثلاث بل في الاستثناء لمدى ما يليه (أو) أنت طالق

أو نحوه (وإن) يكن شاملا ولا وارث حر (وقف) بالبناء على ما ذكرناه أن يظهر لها وارث وليس لسيدها أن تقدر عليها لأنه

وهو يقرأه لسيدها فلهذا  
 يأخذ منه قدر ما يدعيه وهو بقية  
 منها ( ولورجع سيد ) من  
 دعوى بيدها ( فصدقة الزوج  
 لم يقبل ) رجوع سيد  
 ولا تصدق زوج ( في اسقاط  
 حرة وزل ) أنت به من واطئ  
 ( ولا ) في ( استرجاعها ) الى  
 ملك مطلق ( ان صارت أم ولد )  
 لما فيه من ابطال حق الثمن  
 الحرة ( ويقبل ) رجوع  
 سيد تصدق زوج ( في  
 غيرها ) أي غير اسقاط حرة  
 ولذا واسترجاعها الى الملك  
 المطلق كملك زوجه عند  
 حلها للزوج واخذ قيمته ان  
 قتلت وغسرها ( ولورجع  
 الزوج ) عن دعوى الزوج  
 ( ثبتت الحسرة ) للولد  
 ( وزمه ) أي الزوج بقية  
 ( الثمن ) لسيدها لاتفاقهما  
 على ذلك

فصل ويحرم وطء زوج  
 امراته وسيد امته ( في حبس )  
 اجابا لقوله تعالى فاعتزوا  
 النساء في الحبس ولا تقربوهن  
 حتى تظهرن آياته ونفاس منته  
 وتقسم حكم استحائنه ( او )  
 وطئ في ( دبر ) فيرمي في قول  
 أكثر أهل العلم من اصحابنا ومن  
 بعدهم طيب ان الله لا يفسد  
 من المستحق لاننا انما لا يفسد  
 انما يفسد من حسد ان الله  
 لا ينظر الى رجل جامع امراته في  
 دبره وراهه ابن ماجه وما قوله  
 تعالى فان احرثكم افي شتم  
 فمن جابر قال كان اليهود يقولون  
 اذا جامع الرجل امراته في فرجها  
 من زواها جاعل الولد احول فانزل الله تعالى نسائك

ثنتين وثنتين ( الواحدة ) يقع ( ثلاثا ) لانها السابقة بعد الاستثناء ( كقطعه بالفاء او )  
 عطفه ( يتم ) كقوله أنت طالق ثنتين فثنتين الاثنتين أو الا واحدة أو أنت طالق ثنتين  
 ثم ثنتين الاثنتين أو الا واحدة فيقع بذلك ثلاث لان الكلام صا رجلين للترتيب المتعاقب  
 بالظن بالفناء ويتم فاستثناء الاثنتين من الاثنتين استثناء لكل واستثناء الواحدة ان عاد  
 للرابعة فتدبر في بعدها ثلاثون عاد الى الواحدة السابقة من الاثنتين كان استثناء الجميع  
 وهو منوع ( ولو اراد الاستثناء من المجموع في قوله ) أنت ( طالق وطالق وطالق )  
 واحدة ( دين ) أي قبل منه بالاضافة الى ما بينه وبين الله لان لفظه محتمل ( وقيل ) منه  
 حكما ( فيقع اثنتان ) لانه استثناء لكل من النصف ( والاستثناء يرجع الى ما تعلق به )  
 بدليل ما تقدم ( ولا ) يرجع ( الى ما ملكت ) خلافا لقاضي وابن الحام في قواعدهم  
 ( ويشترط فيه ) أي الاستثناء ( وفي شرط ) متاخر كانت طالق ان دخلت الدار ( ونحوه )  
 كالصفة نحو أنت طالق ثالثة وكذا عطف مغير كقوله أنت طالق أولا ( اتصال متعاد لفظا )  
 أو حكما ( لان الاتصال يحتمل اللفظ حلة واحدة فلا يقع الطلاق قبل تمامها بخلاف غير  
 المتصل فانه لفظ يقتضي رقم ما وقع بالاول والطلاق اذا وقع لا يمكن رفعه والاتصال لفظا أن  
 يأتي به متساويا أو حكما ( كاتطاعه بتشقيس ونحوه ) كسأله وطئ قال الواطئ فلا يبطله  
 الفصل ليسر ولا معرض من سعال ونحوه والاول كلام متصل بعينه ببعض ( و ) بشرط  
 أيضا في استثناءه ( نسبة قبل تمام المستثنى منه ) كقوله أنت طالق ثلاثا الواحدة  
 لا يبعد بالاستثناء الا ان نواه قبل تمام قوله أنت طالق ثلاثا ( وطئ جمع و ) تصح  
 نته ( بعده ) أي بعد تمام المستثنى منه ( قبل فرغه ) من كلامه بان يأتي به ناو باله عند  
 تمامه قبل ان يسكت ( واختاره ) أي اختار القول بحسنة نته بعد تمام المستثنى منه قبل  
 فرغه ( الشيخ ) نفيه ( ابن القيم في اعلام الموقعين وقال الشيخ ) دل عليه كلام  
 أحمد ومتقدمي أصحابه وقال ( لا يضر صل يسر واستثناء ) قال وفي القرآن جل قد  
 فصل بين أحاسنها بكلام آخر حكاه قوله تعالى وقالت طائفة من أهل الكتاب آمنوا  
 الى قوله هدى الله فصل بين الكلام المحكي عن أهل الكتاب وكذا حكم شرط متأخر وعطف  
 مغير ونحوه كما تقدم ( و ) اذا قال ( أنت طالق ثلاثا واستثنى قبله الواحدة فوقفت  
 الثلاث ) لان السد نص فيما تناوله فلا يرتفع بالنسبة لان اللفظ أقوى ولورفع بالنية  
 رجع للرجوع على الراجح ( وان قال نسائي طوائق واستثنى واحدة بقلبه لم تطلق ) لانه  
 لا سقط وانما استعمل الموم في النصوص وذلك شائع بخلاف ما قبلها وما بعدها ( وان  
 قال نسائي الاربع او الثلاث او الاثنتين ) بالنسبة للاربع فما بعده على انه مفعول  
 لفعل محذوف كافي ( طوائق واستثنى واحدة بقلبه ) ممن ( طلق في الحكم ) أي  
 في الظاهر قال في الانصاف على الصحيح من المذهب قطع به الاكثر ولم تطلق في الباطن  
 قدمه في العايتين والحاوي الصغير وقيل تطلق أيضا وهو الصحيح من المذهب قدمه  
 في القروع وهو ظاهر ما جزمه الزركشي وانفرق انتهى وهذا ظاهر انتهى لان السد  
 نص فيما تناوله فلا يرتفع منه شيء مجرد النية لانها اضعف منه كما تقدم ( وان قالت له  
 امرأته من نساءه طلق فقال نسائي طوائق ولا نية له ) طلق كلن لان لفظه يتناول  
 ( او قالت له ) امرأته من نساءه طلق نسائك فقال نسائي طوائق طلق كلن ( لان اللفظ عام  
 فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بمومه كالصرد الاولى ( فان أخرج السائلة  
 بنيتها ) بان احتشائها بقلبه ( دين ) فيما يتوهم بين الله لان لفظه يحتمل ( في الصورتين )

وان أكرهما عليه فهي عنه  
فان أكرهما فرفق بينهما  
مومن وغيره (وكذا) يجرم  
(عزل) عن زوجة (بلاذن)  
زوجته (حرأه) بلاذن  
(سيدامة) نكاحا بدنيا بين  
عمرتين رسول الله صلى الله

أي صورة طلقني بصورة طلقني سادك (ولم يقبل في الحكم فيها) أي في الصورة بين أما  
في الصورة الأولى فلأن طلاقها جواب سؤالها الطلاق لنفسها فلا يصدق في الحكم في مرضه  
عنها لأنه يخالف الظاهر وسبب الحكم فلا يجوز آخرها جرم من العموم بالتخصيص وأما الثانية  
ففي المبدع وشرح المنتهى وغيرهما يقبل منه حكم الاستئناها بقله لأن خصوص السبب يقتضي  
على عموم اللفظ ولأن السبب يدل على نيته

### باب الطلاق في الماضي والمستقبل

أي تقييد الطلاق بالزمان الماضي والزمن المستقبل (إذا قل أنت طالق أمس أو) فت  
طالق (قبل أن تزوجك ونوى وقوعه إذن) أي حين التكلم (وقع) الطلاق في الحال  
لأنه مقرر على نفسه بأمره والأظفار عليه (والا) أي وان لم يتزوج وقعه إذن بان أطلق أو نوى  
انقاصه في الماضي (لم ينع) الطلاق لأنه رفع للاستباحة ولا يعلل وقوعها في الزمان الماضي  
فلم يقع كما لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد مومن يقدم اليوم وحكي عن أبي بكره وقع إذا  
قال قبل أن تزوجك ولا يقع إذا قال أنت طالق أمس فلي القول بوقوعه (وان قال أردت  
أن زوج قبلي طلقها أو) قال أردت أني (طلقتها) أنا في نكاح قبل هذا قبل من كان  
ذلك (قد وجد) لأن لفظ محتمل له (ما لم تكن فرقة من غضب أو سؤالها الطلاق ونحوه)  
فلا يقبل منه ذلك لأنه خلاف الظاهر (فان مات) ببقوله أنت طالق أمس أو قبل أن  
تزوجك (أو حين أو من قبل الصلح مراده لم تطلق) لأن العصة متينة فلا تزول  
بأنك (و) أن قال (أنت طالق قبل قدوم زيد بد شهر فقدم) زيد (قبل مضيه) أي  
الشهر لم تطلق لأنه يتعلق بالطلاق على صفة يمكنه الوعد فوجب اعتبارها (أو) قدم  
(معه) أي مع مضى الشهر (لم تطلق) لأنه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه بمضى الشهر  
(ويجزم) على من قال الزوجية ذلك (وطأها من حين عقد الصفة) كانا طلاق بينهما  
لأن كل شهر يأتي محتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه قال أبو العباس تأملت نصوص  
الامام أحمد فوجدته بأمر باعتزال الرجل زوجته و كل من حلف الرجل عليها بالطلاق وهو  
لا يدري أبادهر أو مات حتى يستبين أنه يارنان لم يمارها راعها أبدا وان لم يمارها في وقت  
وشك في وقت اعتزالها وقت الشك ثم ذكر فروعا من ذلك كأنه قد نهى في الاختيار أن تذكر  
بعضه في الحاشية (ولها) أي المزوجة لم ينفك (النفقة) من حين التعلق (إلى)  
أن يتبين وقوع الطلاق لأن الأصل بقاء الزوجية وهي محبوسة لأجله (وان قدم) زيد  
(بعد شهر وجزء يسير وقوعه) أي وقوع الطلاق في ذلك الجزء يعقب  
التعلق بوجود شرطه (و) تبيا (أن وطأه) في الشهر (عمر) أن كان الطلاق باثنا  
لأنها اجنبية منه (فان كان وطئ) بعد التعلق (لزم المهر) بما أتى من فرجها (ان  
كان الطلاق باثنا) وان كان رجعي فلا يجرم ولا مهر وحصلت رجعتها (وان خالها  
بعد البين) أي التعلق المذكور (بيوم ما كثر) من يوم (كبر فقيم الخلع معها قبل  
الطلاق بحيث لا تكون الخلع) (معهما) أي مع الأكثر حين الخلع (بأثنا) وقت الخلع  
(وكان الطلاق المعلق) بأثنا فقدم زيد بعد الشهر بيومين صاع الخلع وبطل الطلاق المعلق  
لأن محل وقوع الطلاق صاعها بأثنا لم يخلع (ان قدم) زيد (بعد شهر وساعة) من حين  
التعليق (وقع الطلاق بالساق) لوجود شرطه (دون الخلع) فلا يصح (و يرجع  
بالعوض) لأن ثبوتها كانت حينه بأثنا بالعلاق (وان كان الطلاق) الملق (رجعي

عليه وسلم أن يعزله عن  
المرأة إلا بانهار وأه أحمده وابن  
ماجسه ولأن لها عاقبة الولد  
وعليها ضم في العزل وقبس  
عليها سدا لئلا يعزل منه الله  
لاعتراذ من الزوجة لأمته  
(الأنبار حرب فسين) عزله  
(مطلقا) حرة كانت الزوجة  
أوامه أو ممة به خفية استرقاق  
العدو ولدهما وهذا أنجز ابتلاء  
النكاح والأول جبال العزل كما  
تقدم في أول النكاح حسن  
لفصول وأطلق في الاقتناع  
وجوبه (ولها) أي الزوجة  
(تقبله) أي الزوج (وليه)  
شهوة ولو كان (ناثقا)  
لاستفحال ذكره في فرجها  
(بلاذنه) ناثقا كان أولادها  
ابن عقيل لأن الزوج ملك العقد  
ومعها (وله) أي الزوج  
(المرأها) أي الزوجة (بمحل  
خاصة وغسل من حين  
ونفاس وجناية) أن كانت  
(مكحلة) وظاهره ولو ذميمة  
خسلا لا لاقتناع واستتاب  
الهرمات وكذا إزالة وسنودين  
وبستوى في ذلك المصلحة والأمنية  
لاستوائهما في حصول النفرة  
من ذلك حالها (و) لمرأها  
(بأثنا) أي ما من شعر  
عاقه (و) من (لفظه) وظاهره

ولو طأ القليل بحيث نفاقه النفس وفي منعهما من كل ما له راحة كربة كنوم وصلحهما أحدهما للآخر لأنه منع القبله وكما





حوا وروى الشيخان عن كعب بن  
سوار كان جالسا عند عمر بن  
الخطاب فحدثت امرأة فقلت  
يا امير المؤمنين ما رأيت  
رجلا قط افضل من زوجي والله  
انه لميت لي له كاه وظل غماره  
ساعا فاستغفر له لوانني عليها  
واسعت المرأة وقامت راجعة  
فقال كعب امير المؤمنين هلا  
اعدت المرأة على زوجها  
فقال وما ذلك فقال انها تشكوه  
اذا كان هذا حاله في العادة حتى  
يتفرغ لها فاعتصم زوجها  
فقال لكعب انقض بينهما فافك  
فقيمت من امرهما ما لم يلهم قال  
قال اري كانها امرأة عليا ثلاث  
نسوة هي راجعون ففقدت ثلاثه  
امام وواليهم يتعديفون ولها يوم  
وليته فقال عمر والله ما رأيت الا اول  
بابع الي من الاخر انفس فانت  
كائن على البصر بهذه قضية  
اشهرت لم تترك فانت اجماعا  
ولاه ولم يكن حقا للمرأة فك  
الزوج غضب من احدي  
زوجاته كالزانية في النكاح  
(و) يلزمه وطلب زوجه  
(امه) ان يبيت عندا ليلته  
(من) كل (سبع) لان  
اكثر ما عكن جوعا مع ثلاث  
حوا فلها السابعة (وله ان  
ينفرد) بنفسه (في البقية)  
اذا تمسخر في زوجته جميع  
البالي من معسر فقط فله  
الانفرد في ثلاث ليل وحزن  
فه الانفرد في ليلتين وثلاث  
حوا فله الانفرد في ليله ومن  
تخته امه الانفرد في سب ليل  
وحزن وامه الانفرد في أربع  
وهكذا لا تنفرد ما عليه من

المثغوب جدا الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ قبيل حكمه (ولو قال لها اذا ما تملك  
فانت طالق يمان ابوها واشترها لم يطلق) لان الطلاق يقع بحكم الملك وقد مادته بموكة فلا  
ينفع (فان كانت مدبرة) أي دبرها ابوها وقال لها ازوج ان مات أبي فانت طالق (و) مات ابوها  
(وقع الطلاق) لان المهر يقع بنوب الملك فلا يفسخ نكاحه فوقع طلاقه (و) وقع  
(العتق) لانه ملحق بالموت ومحل وقوع العتق (ان خرجت من الثلث) او اجازو رثته حيث  
قلناه في تنقيح فان كان على الابدين مستغفر تركته لم تنتقي والاصح ان ذلك لا يمنع قسلا  
التركة الى الورثة فهو كالميراث يمكن عليه دين في فسخ النكاح على ما اختاره القاضي وقد مضى  
الكافي والمقتضب وسنزه في الوجيز (وان لم يخرج من الثلث) بل يصحها (فكذلك)  
ينفسخ النكاح ولا يطلق على ما اختاره القاضي وقدمه في الكافي والمقتضب وسنزه في الوجيز  
(ملك الان سزا منها) ملكه (كله يفسخ النكاح) فلا يقع الطلاق وعلى ما حرمه  
المصنف تبعا لما اختاره القاضي في الجميع والشرع في اول الخطاب وقدم في المهر والفرع  
وهو رواية في التنصير تطلق لما تقدم من ان الموت والطلاق سبب ملكتها وطلاقها ونفس  
النكاح يترتب على المثلثين جود الطلاق في زمن الملك السابق على الفسخ قبيل  
حكمه

فصل يستعمل طلاق وغرو كما كالتعق والظهار (كما في استعماله انفس) بالله تعالى  
(ويجوز جواب القسم جوابه في غيره المستعمل فاذا قال أنت طالق لا قوم وقام لم يطلق)  
لانه حلف بقدر فيه لم يحث كالحلف بالله تعالى (فان لم يقسم في الوقت الذي منه حث)  
كالوطف عليه بانه فلان لم يحث وقتا بل بلفظ لا يثبت حثا لياس أي قبل موت أحدهما  
(و) ان قال (أنت طالق ان أخاك لعاقل) وكان أخوها عقلا لم يحث وان لم يكن أخوها  
عاقلا حث (الزوج) كما قالوا والله ان أخاك لعاقل وان شك في عقله لم يقع الطلاق  
لان الاصل بقاء النكاح فلا زوليا لشك (و) ان قال (أنت طالق لا أكلم هذا  
الغبيضا كنه حث) والاقلا (وان) قال (أنت طالق ما أكلمه بحث ان كان  
صادقا) والاحث (كما قالوا والله ما كنه) ان قال (أنت طالق لولا انك لطلقتك  
وكان صادقا لم يطلق) والاطقت كالحلف عليه بالله (ولو قال ان حلفت بطلاقك فانت  
طالق ثم قال أنت طالق لا كرك من طلق في الحال) لانه حلف بطلاقها (و) ان قال (ان  
حلفت بعتي عسدي فانت طالق ثم قال عسدي حوا قوم من طقت) لوجود الحلف بعتي عسدي  
(وان قال ان حلفت بطلاق امرأ فبغدي حرم ثم قال أنت طالق لقد صحت أمس عتي العبد) لانه  
قد حلف بطلاق امرأته (وان عتي أطلق على وجود فعل مستقبل عادة) أي في العادة (أو)  
علقه على فعل مستقبل (في نفسه) أي لذاته فله (الاول) أي المعلق على مستقبل عادة كانت  
طالق ان صعدت السماء (و) ان (شاهدت أو) ان شأمت (البهية أو) ان  
(لمرت أو) ان (قلت المهر ذمبا وان شربت ماء هذا التبركة أو) ان (جئت الجبل  
ونحوه) كانت طالق لانه حث السماء ولشاهدت (و) مثال (الثاني) أي المعلق  
على مستقبل في نفسه (كان ردودت أمس أو جعلت بين العتدين) فانت طالق (أو ان)  
كان الواحد أكثر من اثنين أو ان شربت ماء هذا الكرو ولا ما فيه) فانت طالق لم يطلق  
(تحلفه بالله عليه) لانه عتي الطلاق بصفة لم توجد لان مقصده بتسديده معلق على  
الحال قال تعالى في حق الكفار ولا يدخلون الجنة حتى يبل الجبل في سم لياط وقال  
الشاعر

ليست لكن قال أحمد لا يبيت وحده ما يبيت ذلك الا ان يضطر وكاه في سفره وحده وعنه لا يعي (وان سافر) الزوج (نوف)

القدم (فإن أبي شيامن ذلك) الواجب عليه من الميت والوطء والقدم من سفره (بلا عذر) لأحدهما في البيع (فرق) الحاكم بينهما بطلبها ولو قبل الدخول (فصالح في رواية ابن منصور في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول غدا أدخل بها غدا أدخل بها إلى شهر لم يجبر على الدخول قال أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها والآخر بينهما فعمله كالمرء ولا يصح الفسخ هنا إلا بمحكم حاكم لأنه مختلف فيه) (ومن عتد طه قوله بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا) لقوله تعالى وقد هو الانفسك قال عطامي التسمية عند الجماع وتحدث ابن عباس مرفوعا وإن أحدكم حبس باني أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فويلد بينهما وله ثم بضرة الشيطان إبداء متفق عليه (وكره) (الوطء) (مضرد بن) تحدث إذا أتى أحدكم أهله فليستبر ولا يتجر فغيره والعبرين رواه ابن ماجه والعبر يفتح ألين الحمار وحشيا كان أو أهلبا (و) كره (الكنار كلام حالته) أي الوطء الحديث لا تذكر أو الكلام عند جملة النساء فان منه يكون انفس والافاء (و) كره (نزع) أي نزع ذكره منها (قبل قراغها) أي أنزلها الحديث انس مرفوعا إذا جامع الرجل أهله فليصدقها ثم إذا قضى حاجته فلا يجعلها حتى تقضي حاجته لأن فيه ضررا عليها ومناها من قضاء شهوة

أذا شاب القربان أتت أهلك وصار القادر كالف الحليب أي لا تأثم أبدا (وإن علقه) أي الطلاق (على عهده) أي عهده المستحيل عاتد أو في نفسه (ك) قوله (أنت طالق) لأشربن ما لا الكوز ولا ما فيه علم) الخالف (أن فيه ما له أو لم يلزم) ذلك طلق في الحال (أو) قال أنت طالق (أن لم أشربه) أي ما لا الكوز (و) الحال انه (لأما فيه) طلق في الحال (أو) قال أنت طالق (لأصحبن النساء أو أن لم أصحها أو) قال أنت طالق (إذا) طلعت الشمس وأنت طالق لا (طلعت الشمس أو) قال أنت طالق (لاقتن فلا إذا هويت) طلق في الحال سواء (هله) ميتا (أولا أو) قال أنت طالق (لأطيرن ونحوه) كانت طالق إن لم تبدأ فلان الميت (طلعت في الحال) لأنه علق الطلاق على نفي فعل المستحيل وعهده معلوم في الحال بوقوع المال فوق الطلاق (كما قال أنت طالق إن لم أبع عبدي فمات العبد) قبل بيعه فإنه يموت قبل موته أي أس من فعل المصروف عليه (وهو نفي ونهيه وحرام ونهيه وبيننا الله طلاق) فيما تقدم كره (وإن قال) زوجته (أنت طالق اليوم إذا دخل غدا لم تطلق) في (اليوم ولا) في (غد) لعدم تحقق شرطه أفعتضاه أنت طالق اليوم إذا جاء غد فلا يأتي الغدا إلا بعد غدا اليوم ونهيه على الطلاق (وأنت طالق ثلاثا على منبه العفة والشبهة واليهود والنصارى طلق ثلاثا لاسفائه العفة لأنه لا مذهب لهم) أي الشبهة واليهود والنصارى (واقصدهم لنا كيدان) قال أنت طالق على مذهب الهبة والشبهة واليهود والنصارى (ولم يقل ثلاثا فواحدة) لعدم ما يقتضي التكرار (إن لم ينو أكثر ومثله أنت طالق ثلاثا على سائر المذاهب) فتقع الثلاث وأنت طالق على سائر المذاهب ويقع واحدتان لم ينو أكثر (فصل في الطلاق في زمن مستقل إذا قال) زوجته (أنت طالق غدا) طلق في أوله عند طوع وفجره (أو) قال أنت طالق (يوم السبت) طلق في أوله (أو) قال أنت طالق (في رجب طلق بأول ذلك) لأنه جعل ذلك نفرا لاطلاق فاذا وجب ما يكون ظرفا طلق (حكما) لو قال إذا دخلت الدار فانت طالق فإذا دخلت أول جزء منها طلق (وحاصله إذا علق الطلاق بشهر أو وقت عينه وقع في أوله) (وأما إذا قال لم أفعل فحرق في شهر رمضان فأمر أن طالق لم تطلق حتى يخرج شهر (رمضان قبل قضائه) لأنه إذا قضاه آخره لم توجد الصفة (وفي الموضوعين) أي فيما إذا قال أنت طالق غدا ونحوه (وقاما إذا قال إن أم أفعل فحرق شهر رمضان الخ لا يمنع من وطء زوجته قبل الحنث) لبقاء الزوجة (و) إذا قال (أنت طالق اليوم أو) قال أنت طالق (في هذا الشهر أو) قال أنت طالق (في هذا) (المحل طلق في الحال) لأن اليوم والشهر والمحل طرف لا يقع الطلاق فهو يجب أن يقع إذا (فإن قال أردت) أن الطلاق اغتايق (في آخر هذه الأوقات أو في وسط الشهر أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل) أو عكسه (دين وقيل حكما) لأنه يجوز أن يريد ذلك فلا يلزمه الطلاق في غيره وأرادته لا تخالف ظاهره أي ليس أوله أولى في ذلك من غيره (الافى) (وله) أنت طالق (غدا أو يوم السبت فلا بد من ولا يقل حكما) إذا قال أردت أهدما أو سهما ونحوه لأنه مخالف لمقتضى القفط أفعتضاه الوتر في كل جزء من ليم جلته كالو قال لله على أن أصدوم رجباً زمة صوم جبهه ولا يكون واقعا في جبهه إلا إذا وقع من أوله بخلاف ما لو قال في غد أو في يوم السبت فإن مقتضاه الوقوع في جزء منه وهو صادق في جزءه وهو صادق في جميع

لا يعلق (أو رضا) أي الزوجان  
قال أحد كتابي وأكره من الزوجين  
وهو الصوف الخس (و) كره  
لكل من الزوجين (ان)  
يحدث بما يحسرى يديها) حديث  
الحسن جلس رسول الله صلى  
الله عليه وسلم من الرجال  
وانشاء فأقبل على الرجال فقال  
لعل أحدكم يحدث عما يمتنع  
بأهله إذا خلا ثم أقبل على النساء  
فقال لعل أحدكم يحدث  
النساء بما يمتنع من أزواجهن قال  
فقال امرأة أنت سميت ليفعلون  
وانا تفعل فقال لا تفعلوا فقاما  
مثل ذلك كمثل شيطان لشي  
شيطانة فجامعا والتاس  
ينظرون ورى أبو داود عن  
أبي هريرة مرة سوا نحو يمينه  
(وله الجميع بين وطه نسائه)  
بشيل واحد حدث أنس قال  
سكت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من نسائه فخلا واحدا في  
ليلة واحدة ولان حدث الخاتبة لا يمنع  
الوطء بل ليل اتمام الجماع  
(أو) أي وله أن يجمع بين  
وطه نسائه (مع) وطه أماته  
بشيل واحد لم يرو (لا)  
يجوز أن يجمع بين زوجاته  
أو يمتنع وبين أماته (في)  
مكن واحد (الابن)  
الزوجات كلهن لانه مكره  
عليهن لما يمتنع من الفسوة  
واجتماعهن بشيل انصومة فان  
رضي حازلنا لشي لا يصدومن  
فلهن المصلحة بهو كذا ان رضين  
بنومه بين في خلاف واحد  
وان أسكن زوجته أو زوجته  
في دار واحدة كل واحدة في بيت

الجزء، وكذلك قال الله على أن أمر في رجب أحزاب يوم منه أشار إليه ابن الزيداني  
في فورة فقلنا من أبيه (و) أن قال (أنت طائفي في أول رمضان أو في غيرة أو) قال  
أنت طائفي (غيرة أو في رأسه أو استماله أو يحسبه طلق) وأول حرمه ولم يقبل قوله أردت آخره  
أو وسطه فهو مظاهر أو لا باطن) لأنه لا يمتنع وان قال أردت بالفترة اليوم الثاني قبل منه  
لان الثلاث الأول من الشهر تسمى غررا (وان قال) أنت طائفي (بانتضاء رمضان أو)  
(بانتلاخه أو) (بغاده أو) (بمنصة طائفي في آخر حرمه) لان ذلك عودى تعلقه (وان  
قال) أنت طائفي (أول شهر رمضان أو) قال أنت طائفي (أول يوم منه طلق بطول  
فجر أول يوم منه) أي من رمضان لانه أول اليوم والنهار (و) أن قال (أنت طائفي إذا  
كان رمضان أو) أنت طائفي (الي رمضان أو) أنت طائفي (الي هلال رمضان  
أو) أنت طائفي (في هلال رمضان طلق وقت يستل) رمضان (الآن يكون  
أراد من الساعة إلى الهلال تقطقي في الحال) أي حال التلقظ منك لان من الانتهاء الثانية  
(وان قال) أنت طائفي (في محي ثلاثة أيام طائفي في أول اليوم الثالث) إذن (و) أن  
قال (أنت طائفي اليوم أو غدا) طلق في الحال (أو) قال (أنت طائفي غدا أو بعد  
غدا طلق في أسبق الوقتين) وكذا قال أنت طائفي في هذا الشهر أو الآن (و) أن قال  
(أنت طائفي اليوم وغدا أو بعد غدا) قال أنت طائفي (في اليوم وفي غدا وفي بعد فواحدة  
في الأولى) وهي قوله أنت طائفي اليوم وغدا أو بعد غدا لانها إذا طلق اليوم كانت طائفا  
غدا أو بعد غد (كقوله) أنت طائفي (كل يوم) يقع (ثلاث في الثانية) وهي قوله  
أنت طائفي في اليوم وفي غدا وفي بعد غدا في كل يوم طلق لانها تاتي في تكراره بل  
على تكرار الطلاق (كقوله) أنت طائفي (في كل يوم وان) قال (أنت طائفي اليوم  
ان لم اطلق اليوم أو أسبق اليوم الأول أو) أسقط (اليوم الا حرم ولم يطلقه في يوم رفع)  
الطلاق (في آخر حرمه منه) لان خروج اليوم يوجب طلاقا فوجب وقوعه معه  
في آخر وقت المكان كونه أحده طائفي اليوم لان معنى عنه ان غاتي طلاقا اليوم فأتت  
طائفي فيه فاذا بقي من اليوم ما لا ينسقط لطلاقها فوقع حينئذ (و) باقي في الباب  
بعده ان أسقط اليومين (و) أن قال (أنت طائفي اليوم ان لم أزوج قبله لو كذا أنت طائفي اليوم  
في آخره) أي اليوم (ان لم يزوج فيه) لما تقدم في قوله لو كذا أنت طائفي اليوم  
ان لم أترك اليوم أو بأخبره (وان قال بعد ان لم اطلق اليوم فأراني طائفي فم يمتنع  
خرج اليوم طلق) في آخره لما سبق (فان عتقك السيد) في اليوم (أومات) أي  
السيد في اليوم (أومات الخالف) في اليوم (أو) ماتت (السيدة في اليوم طلق)  
قبل ذلك لانه قد فاته بيعه فيه (وان دبره أو كاسه) أو طلق عتقه بصفه (لم تطلق قبل  
خروج اليوم لم يزوجيه) لان الكتابة ونحوها لا تمنعه • قلت فان ذرعتك فترتير  
وقلتا يصعب بيعه حيث قبله كما تقدم (وان وجمه) أي السيد (الانسان) ولو غير  
وله (لم يقع الطلاق) قبل معنى اليوم (لانه يمكن عوده اليه) في اليوم (فيسعه)  
في اليوم) فلا ينفق اباس قبل مضيه (وان قال ان لم أبيع عبدي فأراني طائفي  
ولم يقيد باليوم) بل فله ولائته (فكانت السيد يقع الطلاق) لان المص كتاب  
يصح بيعه (فان عتقك بالكتابة أو غيرها) بان أدى ما عليه أو عتقه ونحوه (وقع)  
الطلاق قبله لانه فاته بيعه (وان قال وزوجه لأربع أبينك لم أطاها الله ففصلها بواجباتها





ان كان ليرجع بسبب هرجها حلت عليه كفايات في باب جامع الايمان (فائدة) قال في بدائع  
الغرائب

ما يقول الفقيه أبدا لا شيء وما زال عند أحسان  
ففتي علي الطالق شهر \* قبل ما قبل فيه رمضان  
فهذا البيت غامض أوجه أحدها ما ذوالالحاق قبل ما قبل بعده والثالث قبل ما بعد  
بعده والرابع قبل ما قبل قبله فهذه أربعة متعاقبة الخامس قبل ما بعده قبله  
والسادس بعد ما قبل بعده السابع بعد ما بعده قبله الثامن بعد ما بعده وتلخصها  
البيان فدمت لفظة بعده وأر بعثا أحدها كان هذا الثاني بعد أن وقبل الثالث قبل أن  
وبعد الرابع بعد أن بينهم قبل وأن قدمت لفظة قبل فكذلك وضابط الجواب عن الأقسام  
أنه إذا انفقت الالفاظ كان قبل قبل وقطع الطلاق في الشهر الذي بعده رمضان بثلاثة  
شهور وقطع وضابطه مكانه قال أنت طالق في ذي الحجة لأن المعنى أنت طالق في شهر رمضان  
قبل قبل فيه ولو كان رمضان قبله طلقت في شوال ولو قال قبل قبله طلقت في ذي القعدة وإن  
كانت الالفاظ كلها بعد طلقت في جمادى الآخرة لأن المعنى أنت طالق في شهر يكون  
رمضان بعده بعده ولو قال رمضان بعده طلقت في شعبان ولو قال بعده بعده طلقت في رجب  
وأما اختلعت الالفاظ وهي ست مسائل فنبينا لها أن كل ما جتمع قبل قبل وبعدها انهما  
تحقق قبل بعده وبعده قبله واعتبر الثالث فافق قبل قبل ما بعده أو بعد ما قبل قبله فالتع  
المفطين الأوبين صدر فانه قال أولا بعده ورمضان يكون شعبان وفي الثاني مكانه قال  
أنه ورمضان فيكون شوالا لأن وسط لفظة بين متضادين فهو قبل بعده قبله أو بعد  
قبل بعده فدخل المفطين الأوليين ويكون شوالا في الصورة الأولى كأنه قال في شهر قبله  
رمضان وشعبان في الثانية كأنه قال بعده رمضان وإن كان بعده قبله أو قبل قبل بعده  
في ثمانية طلقت في الأولى في شعبان كأنه قال بعده رمضان وفي الثانية في شوال كأنه قال  
لرمضان

باب تعليق الطلاق بالشرط

أما في الآخرة فإن تعليق الشرط في شرط هو إجماع عند مدعي الشرط كالقولكم به عند الشرط ولهذا قال بعض الفقهاء إن التعليق بمسبب إيجاباً في ذى الحال وقال بعضهم أنه مستلزم لأن مسبباً إيجاباً (وهو) أى الشرط بمعنى التعليل إذا الشرط يطلق على التعليل وعلى الأداة وعلى المعنى عليه في كلامه استخدام لم يطابق المبدأ والمبدأ هو المبدأ وعلى بعض النسخ وهو أى التعليل وهو الظاهر (ترتيباً غير حاصل) حين الترتيب وهو الإطلاق واعتق ونحوه (على شئ حاصل أو غير حاصل بأن) بكسر الهمزة وسكون النون (أو إحدى أحوالها) من أدوية الشرط الخارجة وغير خارجة أو قامز بدفارة أطلق إلى أوجهه آخر ونحوه وأما إن كان قائماً فمما أطلق إلى أوجهه حروجه (وبمعنى) التعليق (مع تقدم الشرط) كأن دخلت الدار فقلت طاقى وبعى يمنع (أخراً) أى الشرط كأن طاقى أحدثت فدار بشرط فصله وثية قبله ثم نت طاقى وتقدم في باب الاستثناء (كتأخر) جواب (انقسم) قوله نت طاقى لاصلن) فإنه يصح أن قبل بربوا لا تحت بفوات ما عينه بفتح ما وثية والافليس (وبمعنى) التعليق (بصريح) كأن تقدم (و) يصح أيضاً (يكتم) أى أطلق (مع تقدمه) أى قصد الإطلاق نحو كنت خطبة لم تدخلنى الدار

لا يزالان لسان بلع مبل  
 البنة وهو متعذر وعن أبي  
 هريرة رفسوعان كان له  
 امرأتان يقال الى احداهما  
 يوم التيمامة وثقة مائل وعن  
 عائشة قالت كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقيم بيناهما  
 ثم يقول اللهم هذا قسي فيما  
 أمك فلا تكسني فيما لا أمك  
 رواها أبو. اود (وعلمه)  
 أي القسم (اليسل) لانه  
 ماوى الانسان الى منزله وفيه  
 سكن الى أهله ينال على  
 قرانه والنهار فامش والاشتغال  
 قال تعالى ومن رحمة جعل لكم  
 الليل والنهار لتكسوا فيه وتبتغوا  
 من فضله (رانهار تبعه)  
 أي الليل ليدخل في القسم فيما  
 لما روى أن سرور فوجدت يومها  
 لمائسة متفق عليه وكانت  
 عائشة تقضي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في بيتي روى وعروها  
 قطن نهارا و نزع اليوم الحيلة  
 الماضية الآن تنفروا على  
 حكمه (وعكسه من معيشته  
 ليليل كحارس) فمعه دقمه  
 النهار وبعه امس (ويكون)  
 القسم (أيلة ويلة) لا ي  
 قسمه ليلتي فاكترنا حمارا حتى  
 من لها الأيلة الثانية ذاتي قلبها  
 (لأن زوجين) القسم (أكثر)  
 من ليلة ويلة لأن الماشق  
 لا يعدلوهن وان كانت نازله  
 محال متبعدة فهم يحسب  
 ما يمكنه مع التناوي بين  
 الأزواج (ولو زوجة أضعف)  
 زوجة (حزوبو) كانت  
 امرأة (ك. فلهذه من ثلاث)

الاحتشام من كل واحد من الزوجين من الآخر وذلك لا يختلف بحرية ورق كالابن المنذر اجمع كل من حفظه من أهل العلم على ان القسم بين المسلة والنفقة سواء (و) قسم (بعضه بالحساب) فلمصلحة ثلاث ليل والعشرة اربع (وان عتقت امه في نوبتها) فلها قسم مرة (أو) عتقت في (نوبة عرسها) على نوبة امه (فلها) أي العتقة (قسم مرة) لان النوبة ادر كها مرة واحدة قسم مرة وان عتقت الامه (في نوبة عرسها) بان بدأ بالامه فوفاها بالثبات انتقل للعشرة فعتت الامه (بستان القسم مساويا) بعد ان يقسم العشرة على حكم الرق فيخرج لان الامه لها سنوات مدتها حان الرق لم يزد شيوا كان العشرة من عدة الامه بحال ما لو عتقت قبل مجيء نوبتها او قبل تمامها ومعنى وجوب التسوية في حق من لم يبلغ أوله بلوفه عليه على ما تقدم (وبطون عجنون مأمون وليه) على زوجته ما كثر له تدبير فان لم يكن مأمونا فلا قسم عليه لانه لا فائدة فيه (ويجزم فخصم) بعض زوجته (بناقة) لانه مبطل على البعض الآخر (فلو افاق في نوبة واحدة قضى يوم جثوته للاخرى) تدليلا ينسأ فان لم يعد الولي في القسم وافاق الجثوت قضى للظلمة لثبوت الحق في ذمته كالمال (وله)

ان ادعى به الطلاق على مائة قدم او وجدت قربة من غضب او سؤل لطلاق (ومن صح تحريمه) للطلاق (صحيح قطعية) له على شرط اداء التعلق مع وجود الصفة تطليق فاذا علق الطلاق على شرط وقع عند وجوده أي اذا استمرت الزوجة (وان فصل بين لشرط وحده) أي جوازه (بكل ما منظم كانت طالق بازايسة ان تمت لم يضر) ذلك الفصل لانه لا ينفصل امرها (وقطعة) أي التعلق (سكونه ونسبه ونحوه) مما لا يكون الكلام معتمدا (كانت طالق استقر ان تمت أو) أنت طالق (بجان الله ان تمت) فوقع الطلاق محضاً (وان طالق مريضة فلو نصها) أي رفع مريضة او نصها (بقسم) الطلاق فيها (عريضا) لوصفها بالمرض عند الوقوع أشبه الشرط فكانه قال أنت طالق ان مرضت وانتصاب مريضة على الحال وارثتها على انها مريضة مبتدأ محذوف والجملة حال (وتم من وأيضا في الشقص) أي دم (معهيها) سواء كان (فاعلا ولا مفعولا) فالاول محرم ودخلت ارفعي طلق او انشكر دخلت الفاعل فهي طالق والثاني محرم أمتهام شكر فهي طالق أو انشكر اقتضاها فهي طالق (ولا يصح) تطليق الطلاق (الامن زوج) ولو عجزا صفة لم تقدم ركاله في (فلو كان تزوجت فلاته) فهي طالق لم تطلق ان تزوجها (أو) قال (ان تزوجت امراه فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ولو كانت التي) أي تم (عتقته) بأن قال ان تزوجت عتيق فلاته فهي طالق فلا تطلق ادتر وجه القول عليه الصلاة والسلام لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيماله فلو رآه اجدوه وبادوا الترمذي ما استجد من حديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال الترمذي هو حديث حسن وهو أحسن شيء في الباب ورواه اذ ارأى قطي وغيره من حديث عائشة وزادوا عن عياض وعن السور رفرعاً قال لا طلاق قبل نكاح ولا عتق قبل ملك زوايا من ما جاء به الحسن قال أحمد هذا الذي صلى الله عليه وسلم وعده من أحسنه (و) حكمه لأصل كذا طريق له زوجه ثم تزوج أخرى (أي غير التي كانت حين نكاحه) (وهل ذلك) الفصل الذي حمل لا يفعله لم يعلق التي تزوجها لما تقدم بخلاف ما لو حلف على شيء لا يفعله ثم أبان زوجه ثم عقد عليه فتعدوا لعمه ويحتمل اذا فعله وتقدم في الخلع (وان كان لأجنبية أنت طالق ان تمت وتزوجها ثم مات مطلقاً) كما في شرح لمقنع بغير خلاف فعله (وان علق زوج طلاقا بمرط لم تطلق قبل وجوده) أي الشرط من زوال ملك يفي على التخليل وانصراة أشبه العتق (وابس له) أي المعلق طلاقا بشرط (إبطاله) أي التعلق لان إبطاله رفعه وادفع لا يرتفع (طاد وجدت) الصفة المعلق عليها الطلاق وهي المعبر عما يشترط (طالقت) لوجودها مع وان لم توجد لم تطلق (طان ما أتت بها من وجود الشرط) سقطت البمين (أو اسهل وجوده) أي شرط كان فأن أنت طالق ان قتلت زيدا مات (سقطت البمين) ونحنت مدم وجود السعة (وان قال) بعد تعليقه الطلاق شرط (عجلت ما علقته) لم يجهل (أو) قال (أوقفت) أي ونمت ما علقته (لم يجهل) لانه حكم شرعي فلم يملك تغييره (وان أراد تعجيل طلاق سوي ذلك الخلقه) المعلقة (وقع) به طلاقا (جاء) أي وجد (الزمن الذي علق الطلاق به وهي زوجته) أو هي عذري (وقعها الطلاق المعلق) لوجود شرطه (وان قال) من علق الطلاق بشرط (سبق له بشرط ولم أرده) أي الشرط بمعنى التعلق (وقع) الطلاق (في الحال) لانه أقر على نفسه بما هو أعلم من غير نومه وهو علق بقائه في الحال فلزمه (وان قال أنت طالق ثم قال اردت ان تمت دين) لانه أعلم ببيته (ولم يقل) من ذلك

أي الزوج (ان يأتيه) أي زواجه كل واحد في حكمه لانه عليه الصلاة والسلام كان يقسم كذا قوله استرلهن وأصون

فقلها حيث شاء بطلاق بها  
(د) له (أن يأتي بها) من  
زوجاته المحسنات (د) أن  
(يدعوهن) منهن إلى منزله  
لأن السكن له حيث لا يسكن  
وإن جسر زوج فاحسبان  
يستدعي كل واحدة منهن في  
بيتها فلهذا قولهن طاعتنه  
(ولا يلزم من دعيت بيان ما لم  
يكن سكن مثلها) أنه ضرر  
عليها (و قسم) مرتين  
ويجب بوضعي وهن وهن  
لأن القسم للناس وهو متصل  
من لا يطلقان عليه الصلاة  
والسلام يجوز على نسائه  
مرتبه ويقبولن أي أفداهن  
أما خيارهما الطاري فإن شق  
عليه استأنن أن يكون عند  
أحدهن لفته عليه الصلاة  
والسلام رواه أبو داود ومن  
حديث عائشة أن لم يأت له قلم  
عند أحداهن فأنكره  
وأدعته من جميعهن أحب  
وعجب القسم لما مضى ونفذه  
وربهنه وصيته) بخسماه  
(ويقال كتابه) وعمره  
وزمنه ومرة وعجونه مأمونة  
ومن آتى منها (أولها) رمتها  
أو طلقت بشبهة زمن عدتها  
لأن القصد بالقسم الذئس  
للاطلة (أو سافر بها بقرعة)  
فقسم لها (إذا قدم) لأنه فعل  
مآله فعله فلا يسقط عدتها من  
المستقبل (وليس له) أي  
الزوج (دعاه) وقسم (ولا  
سفر بعدهن) طاب السفر  
أو قصر (لا قرعة) لأنه  
قضى له. وأما نسوة وأحمة  
وكان عليه الصلاة والسلام إذا أراد الفرار فخرج من حرجب لها القرعة حتى جاءه من بني عبد

(في الحكم) لانه خلاف الظاهر  
فوفصل وأدوات الشرط أي الألفاظ التي تؤدي بها معنى الشرط أسماء حركات أو  
حروفا (المستعجلة في طلاق وعق نكاحات) أن يكسر المزة وسكون الترتين (وأدواتي  
ومن) يفتح الميم وسكون الترتين (وأي) يفتح المزة وتشدده الياء (وكذا وهي) أي  
كلها (وحدتها التكرار) لأنها تم الأوقات فهي بمعنى كل وقت فإذا قلت كما قلت  
قمت فهو بمعنى كل وقت تقوم فيه أقوم فيه فلا تفتي وحسبها التكرار بخلاف معنى قلنا  
اسم زمان بمعنى أي وقتو بمعنى إذا فلا تقتضي ما لا يقتضيه بأنه وكونها تستعمل للتكرار  
في الأحيان لا يتم اسمها في غيره مثل إذا وأى وقت قلنا هي تستعمل في الأمرين قل  
تعالى وإذا رأيتنا من غير مشورة منا فاعرض عنه. وإذا جاءك الذين يؤمنون  
بأياتنا ففسر سلام عليك وإذا لم يؤمنهم أي قالوا لا نسبها وكذلك أي وقت وأي زمان  
فإنما هي عمدة لأن التكرار وسر المسروق يجازي بها لأنها لما كانت تستعمل للتكرار  
وغيره فذهب إلى على التكرار لا لأبدل ذلك وقوله غالباً أشار إلى أن هناك أدوات  
تستعمل في طلاق وعق نكاحها وهو ما رواه ما ذهبوا منها من أدوات الشرط المحسن  
لم يقبل استعمالها فيها (وكلمها) أي كل الأدوات التي تكون وحيها إذا وأدواتي ومن  
أي وكلمها (وهما) ولو على التراضي إذا تجردت عن أن يكونه قوداً أو قرينة) لأنها لا تقتضي  
وقتها يستمدون غيره فهي مطلقة في الزمان كله (فأما) إذا نوى القودنة أو كانت هناك  
قرينة تدل عليها) أي على القودنة (فانه) أي الملقى من طلاق أو عقد أو نحوه (يقع  
في الحال ولو تجردت) أداة (من لم) حلاله لينة أو القرينة (فإذا اتصلت) هذه  
الأدوات (ثم صار على الفور) لأن معنى وأياها أو كلتا معنى الزمان كله فأى زمن  
وجبت الصفة فيه وجب الحكم بوقوع الطلاق بلا أدان يلفظ في أي كونها مضافة  
إلى زمن فإن أضيفت إلى شخص كان حكمها حكم من قال في المبدع وظاهره أن من الفور  
بمعنى مع فهو صحيح في معنى وقته نظر من لا دلالة لها على الزمان الآخر ورواه أن الفعل  
وقع في زمان فهي بمنزلة أن ينسب وهو معنى كلام الشارح قالوا ما كلف دلالاته على  
لزم أقوى من دلالة أي معنى فاذ صارت لفور شدة اتصالها بما قبل فلا يصبر كما كنتك  
طريق الأولى (الآن فقه) فقه نتراني (نقم) وثباتنا مع عدمه (نور) أو قرينة  
(دور) من حرفان موضوع للشرط لا يقتضي إلا لا بد له ليه الأمان حيث أن الفعل  
معلق به من ضروره (ما فلا تعلق زمان معي فإن كانت تفور أو قرينته كانت لفور  
وسواء أضيفت أو الوقت أو) أضيفت (إلى الشخص) كقوله أي وقت لم تقمها أو أيا سكن  
مزمع فهي طالق (لو من إذا اتصلت به لم) فإنها تكرر لفور (فإذا قالان) قمت  
من طالق (أو) قال (إذا) قمت فانت طالق (أو) قال (متى) قمت فانت طالق  
(أو) قال (أي وقت) قمت فانت طالق (أو) قال (كأنك) قمت فانت طالق (أو)  
قال (من) قمت فهي طالق (أو) قال (أنتك) قمت فهي طالق (أو) قال  
(أنتك) لى فانت فقه فانت طلقت) لأن وجودها شرط يستلزم وجود الملاء وعلمه إلا  
من أمراض عارض (ولو لم لا ربع في مثله من قمت) فهي طالق (أو) قال لا ربع في  
مشبه (يتمكن قمت) فهي طلق (طلقن كهن وكذلك قال من أفتها) فهي طالق  
(أو) قال (أنتك) أقمتها) فهي طالق (ثم أقمتها من طلقن كهن) لما تقدم من أن  
من وأي الملاء إلى أي شخص يقتضيها وهو ضميرها فلا أو سفل ولا (وعلى قيا له ل أي



الزوجات والزوج بالبداهة  
 بأحداهن أو السفر بها إذا كان  
 الحق لا يخرج عنهم (وبعض)  
 زوج لغيره زوجته (مع)  
 قرعة) في سفر بأحداهن  
 (أو) مع (رضاهن) سفر  
 بعينه من (ما يقفه سفر)  
 أي ما أقامه في البلد الذي سافر  
 إليه (أو غلبه) سفر (من)  
 أقامه أي مدناقهته في أثناء  
 سفره لتساكنهما إذن لا زمن  
 مدته وحده وزمالة لا يسمى  
 كذا (و) بعض من سافر وأخذ  
 من زوجته أو زوجها  
 بدونها أي القرعة  
 ورضاهن (جمع حيثه)  
 حتى زمن سفره وحده وزمالة  
 سواء طلق أو لم يطلعه  
 خص به بعض على وجه ما يقفه  
 فيه ثم تغفل ما اقتضاه كالأول  
 حاشا وأن سافر بأثنين بقرعة  
 أو إلى كل واحدة ليلة في رحلها  
 تكسبها ونحوها كان كاتفي  
 رحله خلاصه الألف المراسم  
 (ومع بداءة في القسم (واحدة)  
 من نسائه (بقرعه أولا) أي  
 أو بدون قرعة (لزمه ميت)  
 ليلة (أتمه عند) زوجة  
 (ثانية) فصل التعديل  
 بينهما في الأولى وتترك الأولى  
 في الثانية (ويجوز) على  
 زوج (أن ينسحل إلى غيره  
 ذات ليلة) أي إلى ليلة التي  
 ليستأها (الألضرة) كان  
 تكون مترولا بها فربد أن  
 يحضرها أو يرضى إليه (ويجوز)  
 أن ينسحل إليها (في غيرها)  
 أي غيرها لا غيرها (اللا محالة)

عبدى ضربته) فهو حر (أو) ذل (من ضربته من عبدى فهو حر وضربهم عتقوا)  
 كلهم (كأولها أي عبدى ضربته) فهو حر (أو) من ضرب بل من عبدى فهو حر وضربهم عتقوا  
 كلهم لم تقدم (وإن تكرر الداء أمامه تكرر الطلاق) لأنها لا تقتضي تكرارا  
 (الافى كاه) فإذا قال كاه أقتضت طلاقه وأقتضت طلاقته وتوعدا طلاقا ثلاثا  
 لأنها لا تقتضي التكرار كما تقدم (وإن قال كاه أكت رمانه فأت طلاقا وكاه أكت نصف  
 رمانة فأنت طالق) كات رمانة أي جميع حيا (دونه أكت رمانه ونحوه للعرف (طلقت  
 ثلاثا) يوجد وصف النصف مرتين والجميع مرة لأن كاه أقتضى التكرار (ويجعل مكان  
 كاه أدا فغيرها) من أدوات الشرط كان إذا أومى أو هبها أو أكت رمانة (فتثنان)  
 بعصه النصف مرة وبعصه الجميع مرة ولا تطلق بالنصف إلا ثلاثا لا يقتضي التكرار  
 واختار الشيخ في الدين تطلق واحدة (فانوى بقوله نصف رمانة نصف رمانة فراجع الزمالة  
 الشروطة وكانت مع الكلام قرعة تقتضي ذلك لم يثبت حتى ينوى بكل ماوى تعلق  
 الطلاق) فإن أكت رمانة طلق واحد وان أكت نصفها آخر طلق أخرى فإن أكت  
 نصفها آخر طلق ثلاثا فإن كانت الأدلة كما فقط (وإن طلق ثلاثا على صفات ثلاثة  
 فاحتمن) أي الصفات (في عين واحدة مثل أن يقول إن رأيت رجلا طلق طلاق وان  
 رأيت أسود فانت طالق وان رأيت فتية) أنت طالق فرائد رجلا أسود فانت طلق ثلاثا  
 (وجود الصفات الثلاث) كالزوات والقرعة في فهم الصفات الثلاث وإذا قال إن لم أطلعتك  
 ذمت طالق ولم يزوجها) يطلقها فيه (لم تقدم قرعة بقوله لم يطلعتك لم تطلق إلى آخر  
 جزء من حياة أحدهما) إذا بقي من حياة الميت ما ينسحق لأبقه لانه علقه على ترك طلاقها  
 فإذا مات وأما فقد وجد الترك ولم يقع بذلك لأن أولوع للشرائح فكان له تأخيرها  
 مادام وقت الامكان فإذا مضى عن العمل تبين (فانوى وقتا) تعلق به (أو وقت قرعة  
 بقوله لم يزوجها) انطلق بقرعة (ما كان المطلق طلاقا) ووقع في آخر جزء من حياة  
 أحدهما (لم يزوجها انما مات) كالزواني ما نسدت موتها (وتوجه في نص) انما مات هو (لانه)  
 وقع بها الطلاق في آخر (حياته فهو كات طلاق في مرضه) فهو منهم بقصد حرمانها  
 (ولا يمنع) انما طلق طلاقها كذلك وقد يموت عند موت أحدهما (من وطئها قبل فصل  
 ما خلف عليه) أي قبل الحنث لأنها زوجته وان هز على الترك (وان قال ان لم أطلعتك  
 حرمة لخصه طالق) ولم يزوجها ولم يقرعها ولم يقرعها (فأى الثلاثة) وهو الزوج وحفصة  
 وعمة (مات أولو الطلاق قبل موته) أي إذا بقي من حياته ما ينسحق لانه كان هو  
 الميت فندف الطلاق بموته وان كان الخوف عليها فندفات طلاقا انطلق ضربا وان كانت  
 العمة فندفات الطلاق الذي يصل به عيمته وهو طلاق المخلوف عليها (وكذا لو قال ان لم  
 أعنتك عبدى) فامراق طالق (أو) قال (ان لم أكرهه) أي العبد (فامراق طالق  
 ونحوه الطلاق في آخر جزء من حياة أحدهما) أي الخوف والزوج (موتا) لم تقدم  
 (وهذا مع الاختلاف) فانوى وقتا وأقامت قرعة بقوله وتعلق بموتهم (وان خلف لفعل  
 شيئا) كدخول الدار أو ليقيم (وإن يمين له وتماثل فله ولايته فهو على الشرائح أيضا)  
 فلا يثبت الاعتدال من فعله (وان تأخر من لم أطلقها) فهي طالق (أو) قال (أي)  
 وقت) لم أطلقك فأنت طالق (أو) قال (معي) لم أطلقك فأنت طالق (أو) قال  
 (اذ لم أطلقك فأنت طالق) في بعض زمن عن كراهة فله طلاق (لأنها لا تقدر على التقدم (واحدة)  
 لأن هذه الأدوات لا تقتضي التكرار كما تقدم (و) تطلق (في كاه) لم أطلقك فأنت

كميانه) أو سؤال من أمر يحتاج إليه أو دفع نفقة أو زيا لبعده معها (فان) دخل إليها (ولم يلبث) مع ضرورة الحاجة

هتسل على المضاومة في ليلة  
الأخرى فيمكن عندها بقدر  
ملكك عند تلك أو يجامعها  
ليقبل بينهما لأن الميسر  
الجماع يحصل به السكن أشبه  
الزمن الكثير (و لا يلزمه  
قضاه) فله وتصح ما من حتى  
الأخرى) حدث عائشة كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يدخل على في يوم غصير فينال  
حتى كل شيء إلا الجماع (وله  
قضاه أول ليلة من آخره)  
اكتفاء لماثلة في التفسير  
(و) له قضاء (ليل سيف من)  
ليل (شله) لأنه قضى ليلة  
من ليلة (وعكسها) أي له  
قضاء آخر ليل من أوله وله قضاء  
ليل شتا من ليل صيف (ومن  
أثقل) من يله (إلى البلد)  
وله زوجات (أم يحز) له (أن  
بجانب أحدها) (و) أن يجيب  
(البواقي غيره) لأنه ميل (إلا  
بفرقة) فإن فصله بفرقة  
فأقامت معه في البلد الذي  
انتقل إليه قضى للباقيات مدة  
أقامته بها خاصة لأنه صار مقما  
وبدون فرقة قضى للباقيات  
كل المدة كالخاضع (ومن  
امتنعت من زوجته (من سفر)  
معه (أو) امتنعت من (ميت  
معه) أو أغلقت الباب فوجه  
أولت له لآتت عنسدي  
(أو) أسفرت حاجته ولو بائنه  
سقط حقها من قسم ونفقة)  
لصبيها في الأولين ولم يدم  
التسكين من الاستمتاع في  
الأخيرة بخلاف ما إذا سرفت  
معلومات التسكين (و لا) سقط حقها من قسم ونفقة إن سرفت (حاجته) أي الزوج

طالق (ثلاثا) إذا مضى زمن معها لمسه لا ينال الشكر (أن كانت مدخولها (و لا)  
أي وإن لم تكن مدخولها (فواحدة بالثمة) ولا يلحقها ما بعدها إلا بالثمن  
لا يلحقها طلاق  
ف فصل وإن قال لها أي أن دخلت الدار فانت طالق بفتح الحزة) وممكنون النون  
(فهو شرط) أي تطبق فلا تطبق حتى ندخاها (كثنته) أي كالزوجة بهذا الكلام الشرط  
وإن كان غويا لأن الدخول لا يرد ذلك إلا بشرط ولا يعرف انقضاهما التعليل ولا يرد به فلا  
ثبت له حكم ما لا يعرفه ولا يرد به كالزوجة بكلمة الطلاق أعجمي لا يعرف معناها (وإن قاله)  
أي قال أنت طالق أن دخلت الدار بفتح الحزة (عارف بقضاه وهو التعليل طلق في  
الحال إن كان) الدخول (وحد) لأن انفتوحه في اللغة انما هي لتعليل فمعناها أنت طالق  
لأنك أدخلت الدار فقلت أنت طالق بفتح الحزة (وإنما هو ما كان) تؤمنوا بالله وبكم وقال: بنون  
عليكم السلام وقالوا بغير الجبال هذا دعوا للرجل ولدا (وإنما هي) إذا لم تكن دخلت  
لدار (قل فثمة) أي طلقه بالثمة ثلاث الطلاق بدونها) هذا قول ابن أبي موسى ومن  
بأنه لا يرد عند التسكين في الدين بين أن طلقه بالثمة مد كورة في اللفظ أو غير مد كورة فذا  
تدين اتفاقهما مع اللفظ في أهل الموضعين وهذا هو الذي يليق بالمدفوع به ولا  
تقتضي قواعد اللغة غيره فإذا قيل له امرأتك قد سرت بعم فلا توثق أنت عنده فقال أشهدوا  
على أن طالق ثلاثا ثم علم أنها كانت تلك الليلة في بيتها فأنه تصح في هذا الطلاق لا يقع  
قطعا وأما فيه (وذلك أن) ابن عقيل في فتنه ضمن قبل له زنت وحنك فقل هي طالق  
ثم بين أنها لم تزن أنها لا تطلق وجعل السبب الذي لاسه أوقع الطلاق (كالشرط  
اللفظي وأولى) قال في الاختيارات وهو قول عطاء بن أبي رباح وأما قوله وقال القاضي يطلق  
مطلقا سواء كانت دخلت أو لم تدخل وهو ظاهر انتهى ويؤيد من أحمد قرواية الرزدي  
ووجعل قال لا امرأتك خرجت فانت طالق فاستعانت امرأة ثيباء فلبس ثيابا هازوا وجها حين  
خرجت من الباب فقال خففت أنت طالق قال يقع طلاقه على امرأته نص على وقوع طلاقه  
على امرأته مع أنه وإن قصد أنها طلاق فغناؤه عليه الخروجها الذي منعها من تولد  
أشار إليه ابن نصر الله في حواشي القواعد الفقهية (وإن قال أنت طالق إذا دخلت الدار)  
طلقت في الحال لأن معناه دخلت أو لم تدخل (أو) قال أنت طالق (ولو دخلت الدار  
أطلقت في الحال) لأن معناه دخلت أو لم تدخل (وإن قال إن قلت وأنت طالق طلقت  
في الحال) لأن الزوجة لا تستحل ما شرط (فإن نوى) به (الجزاء) قبل حكما (أو أراد أن يجعل  
قيامها وطلاقها شرطين لشيء) كمن قال أنت طالق (ثم أسألك قبل حكما) لأنه محتمل وهو أعلم بمراده  
من غيره (وكذا الحكم لو قال أردت فأنت الزوجة المقام الفناء) فإنه يقبل منه (وإن قال إن دخلت  
الدار وأنت طالق فبقي حرمي) التعليق (ولم يعتق العبد حتى تدخل الدار وهي طالق)  
لأن جله وأنت طالق حال من فاعل دخلت والحال في فاعلها (وإن أسقط الفاء من جزاء  
متأخر شرط كان دخول الدار أنت طالق فلا تطلق حتى تدخل (الدار لأنه) أي بحرف الشرط  
فدلى على إرادة التعليق وانما حذف الفاء على التذم والتأخير فكله قال أنت طالق إن  
دخلت الدار ومعه أمكن جعل كلام العاقل على فثمة وتصح وجوب (فإن قال أردت  
الاجتماع في المدد وقع) لأنه قرع على نفسه وهو غلط في أخذه (و) إن قال (أنت  
طالق إن دخلت الدار وقع) الطلاق (في الحال) لما تقدم فيما قال أنت طالق ولو دخلت  
لدار (وإن قال أردت شرط دين) لأنه أدى بنيته (ولم يقبل في الحكم) لأنه خلاف

من حجة تدعى لها ما أقامه عند  
الآخرى (وأما) أى الزوجة  
(هبة) نوبتها من القسم (بلا  
مال) زوج يصح له أن شاء من  
شراها لأن الحق لا يخرج من  
الواهب ولا زوج (و) للزوجة  
هبة نوبتها بلا مال (الغرة)  
عينة (بأنه) أى الزوج  
(و) ذات ذلك (محبوب  
لها) لثبوت حق الزوج في  
الاستمتاع بها كل وقت وأما  
منعته للمزاجاة في حق  
صاحبتها فإذا زالت المزاجاة  
بينها انتحق في الاستمتاع بها  
وإن كرهت كالزوج كانت عفورة  
وهي سودة وبها لائحة  
فكان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قسم عائشة وبها يوم  
سودة متى علم أن كان  
له يصح لأن حقها كزنا زوج  
عند ما عور ولا قابل بحال فإن  
أخذت الواهبة عليه ما لأحب  
رده وقضى لها زمن هبتها وإن  
كانا لعمى فبمزال كإرضاء  
زوجها عنها جاز أن تصفة  
عائشة بوصفها (وليس  
له) أى الزوج (نقله)  
أى زمن قسم الواهبة (ليس  
ليتها) أى الموهوب لها  
الأرض الباقية فإن رضى  
بأن لا ينفق لا يسدوهن  
والأجالة للموهوب لها في وقت  
الواهبة لتمام الموهوب لها مقام  
الواهبة في ليتها فلم يفسر من  
مرضها كما لو كانت باقية  
للواهبة (ومضى رحمت) واهبة  
ليتها (ولو في بعض ليلة)  
عاد حقها المستقبل لأنها  
أبقر جمع الهاء (ولا يقضى حسنا)

الظاهر (و) ان قال (ان دخلت الدار فانت طالق وان دخلت الاخرى فمقت دخلت الاولى طلقت) لوجود الشرط (سواء احتلت الاخرى او لم تغتسل) لانه لا يجعله شرطا مطلقا (ولا يعلق الاخرى) بدخولها دخلت الاولى او لم تدخل لعدم تعليق طلاقه (وان قال اردت جعل (الثاني) اى دخولها الاخرى (شرطا لاحتلالها) اى الاولى اى عند (طلقت) الاولى (و) دخول (كل واحد منهما) طلاقا لوجود الشرط (وان قال اردت ان دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على ما اراده) لان لفظة يجعله فعلق كل منهما اذا دخلت (وان قال ان دخلت الدار وان دخلت هذه الاخرى فانت طالق لم تطلق) الخاصية (الا بدخولها) لاصح دخولها (ولو لم تكن شرطا) لكانت لغوا لاصل اعتبار كلام المكثر (وان قال اردت ان اقبل لها) اى اقبل (و) جوابا بان قال اردت ان اقبل ان طالق لوقت لآخر من ذلك (دين وقيل) حكما لا يقع ان قامت وضربا لانه محتمل (و) ان الحق شرط شرطا كالقول (ان قامت فطلقت او) ان قامت (ثم قدمت فانت طالق او ان قدمت اذا قامت) فانت طالق (او ان قدمت ان قامت) فانت طالق (ان قدمت متى قامت) فانت طالق (لم يعلق حتى تقوم ثم تقدم وكذا انت طالق ان اكلت اذا است او) انت طالق (ان اكلت ان است او) انت طالق (ان اكلت متى لم يعلق حتى تلبس ثوبا كل وبسعي) عند الحاجة (اعتراض الشرط على الشرط) فيقتضي تقديم المتأخر وتأخير المتقدم لانه جعل الثاني في الاول شرطا للذي قبله والشرط مقدم المتأخر على المتأخر ولا ينفك تعني ان اردت ان اضع ليكن ان كان الله يريد ان يوتيكم (و) كذا ان قال (انا اعطيتك ان وعدت ان سألني فانت طالق لم تطلق حتى تسألني ثم بعد ما لم يعطيا) لما تقدم (و) ان قال (ان قدمت وقدمت فانت طالق طلقت بوجودها) اى القيد والقيد (كيف ما كان) سواء وجودها ما جئت امكن او واحد بعد واحد تقدم القيد او تأخر لان الواو لمطلق الجمع (وكذا ان طالق لاقت وقعت) بحيث وجودها كيف ما كان لما تقدم (ان) قال (ان قدمت او قدمت فانت طالق طلقت بوجود أحدها) اى القيام والقعودان او تقتضي تطبيق الجزاء على واحد وكونه تعالى فمن كان منكرا بمضاهي سفر (وكذا ان طالق لاقت وقعت وتطلق بوجود أحدها) لان اعادة الاداة على التلخيص على أحدها (و) ان قال (زوجتي) كلما أجنبت منك حنابة فان اغتسلت من حمام فانت طالق فانجب منها (ثلاثا واغسلت من قبة) اى الحمام (ذ) طلاقا (واحدة) لان الشرط وهو الحنابة والغسل من الحمام لم ينكر رواهنا ذكر بعضه يقع ثلاثا مع فعل لا يرد مع كل حنابة كونه يزود قوله لا لا يقر بنا لا استحالة على ان انقصوا ذكره وهو الحنابة دون انوث أو التقدم خلاف الغسل

فوصل في ليلة من أي الطلاق (المحضر إذا قال إذا حضت فانت طالق طلق ما لم يحضر  
معتقن) فتطلق (حين ترى الدم) لأن الصفة وجدت دليل منه ماعان الصلوة والصيام  
(فإن بان) أي ظهر أن (الدم ليس بخصيض) بأن نقص عن أقل المحض وهو وجوبه ليلة  
(ووصل الاقتطاع حتى غشي أقل الظهر بين الميعتين) وهو ثلاثة عشر رويًا بخلاف  
المازاد اليوم قبل ذلك أو سكن جملته حيثما تلقى (أو) بأن أنه ليس بخصيض (لكبرها  
يفتدون تسع سنين لم تطلقه) لأنه تبين أن الصفة لم توجد (و) إن قال (انقضت

حيضة فانت طالق أى طالق حتى تحيض ثم تطهر ولو لم تنفصل) لانهما الحيض حيضة الا بذلك  
قال فى المبدع واظهاره انه يقع مينا (ولا تنفصل الحيضة حتى فى قبرا) حال التعلق فلا يقع  
بها الطلاق لانه طهره مرة واحدة من الحيض يعرف اذا وهو اسم الزمان المستقبل فيعتبر  
ابتداء الحيضة وانتهائها ابتداء التعلق (و) ان قال (اذا حضت حيضة فانت طالق) واذا  
حضت حيضتين فانت طالق فيحاض حيضة طلق وتطلق واحدة) لو جرد الصفة أى على  
الطلاق ألا (فأحاضت) الحضة (الثانية طلفت) الطلقة (الثالثة عند طهرها)  
من الحيضين لوجود الصفة الثانية لأن الحيضة الأولى والثانية حيضتان (و) ان قال (اذا  
حضت حيضة فانت طالق) ثم اذا حضت حيضتين فانت طالق (تطلق) الطلقة (الثانية  
حتى تطهر من) الحضة (الثالثة) لانهما باشم فانتضى حيضتين بعد الأولى (و) ان  
قال (اذا حضت نصف حيضة فانت طالق فاحضت سه أيام) بلالها (وصفا) من يوم  
ليلة (رفع) الطلاق لانه نصف أكثر الحوض فلا يقع حتى مضى نصف الحيضة الا به قال فى  
السكاكى عنى والله اعلم لعماد حمدا بقيا لا يحكم وقوع طلاقها حتى مضى نصف أكثر  
الحيض لأن ما قبل ذلك لا يتقن به مضى نصف الحيضة ولا يتحقق نصفها الا بمكملها  
(وان ظهرت فعداها) أى دون المدة التى هى أكثر الحوض (تينا ونوعه) أى الطلاق  
(فى نصفها) أى نصف مدة الحوض لوجود الصفة (و) ان قال (اذا ظهرت فانت طالق  
وكانت حائضا طلقنا اذا قطع الدم) وان لم تقبل لوجود الطهر (وان كانت طاهرا) حين  
التعلق (ة) لا تطلق (حتى تطهر من الحيضة المستقلة) لانه طهره بانها مضى لم يستقبل  
فلا تطلق الا طهره مستقبل (فان قالت) من على طلاقها بصمتها (قد حضت وكذبها  
قبل قولها فى نفسها) لقوله تعالى ولا يحل لمن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن فيل هو  
الحوض قولوا لان قولها مقبول فيه ما عوم عليها كتمانها ولانه لا يعرف الا من جهتها (مع عينا)  
لا احتمال صدقه وقال فى المبدع بشرع فى ظاهر المذهب وقال فى شرح المنشى من غير بين  
على الأصح وحيث قبل قولها فى الحوض (رفع) الطلاق المعلق عليه كالأوليت بالبنية  
(كقوله ان اضمرت بضى فانت طالق فادعته) أى اضمار بضيه قبل قولها لانه  
لا يعلم الا من جهتها ويقع الطلاق (لا) يقبل قولها فى (دخول الدار ومجره) كندوم  
زيد وغيره (بما عكن اقامة البينة عليه) فلا يقبل قولها فيه الا بينة (ولو حلفت) لعموم  
حديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر قال فى المنشى ولا فى ولادة ان لم يقر بالحمل  
(وان قال) الزوج بعد ان على طلاقها على الحيض (قد حضت ما نكره طلفت) مؤاخذه  
له (بإقراره) لانه قد أقر على نفسه بما وجب بطلان النكاح فلهزمه مقتضى إقراره (وان  
قال) لاحدى زوجتيه (ان حضت فانت وضرتك طلقنا فقلت قد حضت وكذبها  
طلقت وحدها ولو صدقتا المضرة) لان قولها مقبول فى حتى نفسها دون ضرتها (فان أقامت)  
من ادعتا الحيض (بينة بذلك) أى بحضتها (بان اختبرتها) أى انشأها لثقات ولعل  
المراد جنس فيتناول الواحد كما يأتى فى الشهادات (بإدخال طلبة فى فرجهما من دعواها  
الحيض فان ظهر دم) فى القطنه (هى حاض طلقنا) لتبوت الحيض المعلق عليه طلاقهما  
(وان قال) الزوج (قد حضت وانكرته) القول لحدادك وحدها أربع ضرتها (طلفتا)  
مؤاخذه له (بإقراره) على نفسه (و) ان قال لزوجتيه (ان حضا نائمتا طلقنا  
فقتلنا قد حضا فان صدقتا طلقنا) لانه أقر بوقوع الطلاق عليه بتصديقه (وان كنجهما  
لم تطلقا) أى لم تطلق واحدة منهما لانه لا يطلق كل واحدة منهما على شرطين حين حيض

هم وثقتا وغيرهما) زوج  
(المكها) قصة مسودة  
(و بعد) حضا فبما وهبته من  
ذلك للمستقبل (برجوها)  
كالتقبل القبض وأما ما مضى  
فكذلك المتبوضه (وبين  
تسوية) زوج (فوطه  
بين زوجاته) لانه لا يقع  
القبض بين وروراته عليه  
الصلاة والسلام كان يسوي بين  
زوجاته فى القبله وقول الله  
هذا معنى فيما أمك فلاننى  
فيها الأمك ولا يجب التسوية  
بينهن فى الجماع لأن طريقه  
الشهوة والميل ولا يسيل إلى  
التسوية بيه وكذا لا يجب  
التسوية بينهن فى الشهوات  
والنفقة والسكوة اذا قام  
بالواجب وان أمكنه فهو أولى  
(و) بمن ليد نسوة (فى  
قسم بين ماها) لانه أطيب  
لغابهن واقيم عليه لمن لقوله  
تعالى فان خفتن أن لا تعدوا  
فواحدة أو ما ملكت أيمانكم  
ولانه لا حق لانه فى الاستمتاع  
ولهذا الاخبار لها بعنه السيد  
أوجه ولا يضرب لها مذهب إلا بلاء  
عطفه على ترك وطئها (وعليه  
أن لا يمتنهن) اذا طلعت  
النكاح (ان لم يرد استمتاعا  
بين) فيزوجهن أو يبعهن  
دفع الضرر من  
(ففسل ومن تزوج بكراهه)  
ومعه غيرها (أقام عندها  
سبعوا) كانت (امته)  
وضرائرها حواش (ثم دار)  
القسام (و) ان تزوج (نينا)  
ومعه غيرها أقام عندها  
(ثلاثا) ولأنه من دواو وصير الجديده

انما رغبنا الى النبي صلى الله عليه وسلم واما الشبان (وان شامت) التيب (لا) ان شله (هو) أي الزوج ان يقسم عندما (سواء) أي اقام عندها سبعا (وقضى) الصبع (الكل) اخرها تحدثت أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثة ايام وقال طاه ليس بك هوان على اهلك فان شئت بعث لك وان سمعتك سمعت لثاني واما أحمد ومسلم وغيرهما ولقد ادرأ قطن ان النبي صلى الله عليه وسلم قالها حين دخل به ليس بك هوان على اهلك ان شئت بعث لك ثلاثا خالصا لك وان شئت سمعت لثالثا قال تقسم معي ثلاثا خالصا (وان زفت اليه) أي الزوج (ايرانان) بكران وثمان أو بكر وثمان (كره) لك عدم إمكان الجمع بينهما انما حق العقد وتقرر المؤخر من وجوبها وكذا لو زفت اليه ثانيا قبل ايفائه حتى اتى قفها (وبدا بالادخال) عليه (أولا) منسما لتقدم حقها (ويشترع بينهما) أي الرأين (للتساوي) أي عند تساويهما في الدخول عليه لاستواءهما في الحق فيبدأ من خرجت لها القرعة فيكونها حق عند هام يوفى الاخرى ذلك ثم يدور (وان سافر) أي اراد السفر (من قرع) بين من دخلنا عليه مما يجب من خرجت لها

ضرتها وقول كل واحد منهما في ضرتها غير مقبول (وان كذب احداهما) وصديق الاخرى (طلقت) المكتبة (وحدها) من قولها مقبول على نفسها قد صدق الزوج ضرتها فوجد الشرطان في حقهم طلق المصلحة لان قول ضرتها مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج فلزوج بد شرط طلاقها (وان كاذب لا ربع) أي كاذب الزوج اربع ان حضنت مانع طوائف (فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيز الاربع فان كن) أي الاربع (قد حضنت فصلقن طلقن) لو حو شرط طلاقهن (وان كن بهن لم تطلق واحدة منهن) لعدم وجود شرط الطلاق لان قوله كل واحدة منهن انما يصل به في حق نفسها دون ضرتها (وان صدق واحدة) منهن (أو صدق واحدة) منهن (اثنين لم يطلق منهن) أي الاربع (ثمن) لما سبق (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة لم تطلق المصداقات لان قول المكتبة غير مقبول عليهن (ولم تطلق المكتبة وسدها) لان قولها مقبول في حق نفسها وقد صدق ضرتها فوجد الشرط في حقها (وان قال لهن) أي لزوجاته الاربع (كلما حضنت احدا منهن) فضرتهن ما طوائف (أو) قال (ان كن حضنت فضرتهن طلقن ثلاثا ثلاثا) لان كل واحدة منهن لها ثلاث ضرائر (وان صدق واحدة) وكذب الثلاث (لم تطلق) المصلحة لان قول ضرتها غير مقبول عليها (ولم تطلق ضرتها المصلحة طلقه) لتصدق ابانها (وان صدق اثنين) منهن وكذب اثنين (ولم تطلق) أي المصداقات (طلعت طلقه) لان لكل واحدة منهما من مصادق واحدة (و) طلق (المكتبة ثمان ثنتين) ثنتين لان لكل منهما شريطين مصادق (وان صدق ثلاثا) وكذب واحدة (طلقن) أي المصداقات (ثنتين) ثنتين (لان لكل واحدة منهن لها من ثمان مصادقات) (و) طلق (المكتبة ثلاثا) لان لها ثلاث ضرائر مصادقات (و) ان قال لزوجتيه (ان حضنت ما بيعة فانتما طالقان طلق كل واحدة) منهما (لثروهما) أي الثانية وفي نسخة لثروهما وهو امسب موافقة للتنقيح وغيره (في الحين) قال في الفروع الا شهر تطلق بشرعهم وانتهى وهو قول القاضي وغيره وقطع في التنقيح وتبعه في المنهي لان وجود حيضة واحدة منهم محال فليخو له حيضة أو بصير كقوله ان حضنتا فانتما طالقان والوجه الثاني لا يطلاقان الا بحيضة من كل واحدة منهما كانه قال ان حضنتا كل واحدة حضنة فانتما طالقان وهو في الانصاف وقا قد صدق في الفروع والمهر والرايتين والحاوي الصغير واختاره الشيخ المرفق والشارح والوجه الثالث بطلانها من حيث من احداها لانا شي يضاف الى جماعة وقد قبله واحد منهم قلنا كانت هذا الفعل لا يمكن اشتراكهما فيه لانه واحد كان وجود من احداها كوجوده منهما والوجه الرابع لا تمتنع المصلحة فلا تطلق واحدة منهما لانه يعلق بالسبيل لا يوقع كانهما طالقان ان صدقتا المصداقات في الانصاف وهذه المشية منسوبة على كاهنه اموليه وهي ما (و) ان ولدت اشافي (سنة) اشهر فأكثر) من ولادة الأول (وقد وطئ بينهما) انه يقع عليه (ثلاث) طلاقات ولادة الذكر وطلقة ولادة الانثى (لان) الولد (الثاني) من مستأنف من الوطء هو جبت البعد بالوطء بينهما من وديعك ادعاء ان فعل بولده بعد قوله في الخلاف وغيره وان وطئها واحد بعد واحد وليس بينهما شهورا تن (واشكل السابق) منها (فطلقة) واحدة تنفع (بيقين) لاحتسابه بان يكون السابق الذكر (ولما زاد) على الواحدة لان الاصل عدم وقوعه (والورع ان يترجمه) أي الطلقين لاحتمال ان

القرعة منهما (ودخل) حتى (عقد قسم سفر) ان وفي حصول الفرض به (يفضيه لاخرى بعد قدومه) من سفر

عقد ما من للمرأة أن تزوج  
عليها أخرى وبما لم يجرها  
وفي الجديدة عقدها ثم في  
السفر لانه وقع مع وان أراد  
المهر باحداهما فخرج بينهما  
فان وقت الجديدة فمكنا فقدم  
وان وقت القديمة فمكنا  
للجديدة حق عقد هذا قدم  
(وان طلق) زوج شتين ما كثر  
(واحد وقت قسمها) أي  
نوبتها (ثم) لا موبه إلى  
إبطال حقها من القسم وله  
إذا لم يكن بسؤالها (وبقيته)  
لها (مقننكم) وجوبا  
لقد رتب عليه كالمسوي  
بالدين (ومن قسم اثنين من  
ثلاث ثم تجدد) عليه (حق  
راية) قبل قسمه لثلاثة  
(برجوعها) أي الرابعة (في  
هبة) حقها من القسم  
(أو) برجوعها (من نشوز)  
فربم الزمن المستقبل للراية  
وبقيته لثلاثة (أو) قسم  
لثنين من ثلاث زوجات  
ثم تجدد حق راية (مكاح)  
معيد (وقها) أي الرابعة  
(حق عقده) وهو جميع ان  
كانت بكر أو ثلاثا كانت ثانيا  
(ثم) يقسم (فربم الزمن  
للمستقبل للراية) لأنها واحدة  
من أربع (وبقيته) أي  
الزمن المستقبل وفي ثلاثة  
أرباعه (لثلاثة) لأن الأولى  
والثانية استوفتا مدتهما  
عنه فمخرج الحبيب  
بلا كسر وقسم لأوليين ثلاث مدته  
فقسم لثلاثة متاهما والراية  
ليسه فقد أخذت الرابعة  
ربيع مدة الزمن لآتي عليها (فان) كل الحق ابتداء النسوة) للاربع (ولو بات لهن عند احدى

يكون السابق الثاني (ولافرق) فيما تقدم (بين من قلدهما أو ميتا) لأن الشرط ولادة  
ذكر أو أنثى وقد وجدت ولان العدة تنقضي به وتصير به الامه أم ولد (وان قال) لزوجته  
(ان كان أول ما ولد ذكر افانت طلاق واحد وان كان أنثى) أنت طالق (اثنين  
مولدتهما) أي الذكر والأنثى (فمكنا واحد لم يقع بهما شيء) لأن الأول فيها لم تزوج  
الصفة (وان ولدتهما) أي الذكر والأنثى (فمكنا طلق بالاول) ان كان ذكر  
فطلقة وان كان أنثى فاثنتان لوجود الصفة (وامت بالثاني) منها أي انقضت هبتها  
لانه تمام الحمل فلا يقع ما على ولادته (وان قال كلا ولدت) فانت طالق (أو) قال  
(كلا ولدت ولما فانت طالق) فقلت ثلاثا لانهما طلقت ثلاثا لأن الولادة تعدد  
الأولاد وكان نسب الولادة واحد من ثلاثة تنسب إلى كل واحد من الأخيرين وقد علم  
الطلاق بكل واحد فوقع بكل ولادة طفلة (وان ولدتهم) أي الثلاثة (متعاهين)  
أي واحدا بعد واحد (من حمل واحد طلقت بالاول طلقو) طلقت (بالثاني) طفلة  
(أخرى) لأن كلا للكرار (ولم تنقض عدهتها) أي بات في (لأنها) أي العدة  
للاتعاضد ابوضم كل الحمل) لقوله تعالى ولولات الاحمال أجلهن أن يعمن حملهن  
(وانقضت العدة الثلاث ولم تطلق) لأن العدة انقضت بوضه وانبات لا يلزمها طلاق  
(ذكر ذلك في المغني) وانكأ وبغيرها) كالمتهنى وشرحه (وذكر في الانصاف ان  
عدهتها تنقض بالثاني) من الأولاد (وهو سهو) ان لم يكن حملها ما ذا كانت حملا  
بأثنين فقط (وان قال ان ولدت اثنين مات طالق لسته طفلة بغيرها) من النفاس لأن  
طلاق فيه مدعوان قال كلا ولدت فانت طالق لسته ولدت اثنين طفلة بغيرها من  
نفاس (ثم) طلقة (أخرى بغيرها من حيث) ذكره القاضي قاله في شرح المتهنى  
وفي كلام المصنف هنا غرضه ليقوا عدول قول كل منهم قلها حواشيها من ظاهر (وان)  
قال زوجته (كنت حاملا بسلام فانت طالق واحد وان ولدت أنثى فانت طالق اثنين  
ولدت غلاما كانت مملأ وقت ان يمين تم طلقت واحدة حين حلفه) لوجود  
شرطهما لأنها كانت مملأ بسلام (وانقضت عدهتها بوضه وان ولدت أنثى طلقت  
بولدها طلقين) لوجود شرطهما (وانقضت بالآخره) أي الحيض لأن الطلاق يقع  
عقب الولادة (وان ولدت غلاما موزبة وكان الغلام ولدها ولدت ثانيا طلقت واحدة)  
حين حلفه من كانت حاملا بسلام (وبات) أي انقضت عدهتها (بوضع الجارية ولم تطلق  
بها) كانت طالق مع انقضاء عدتها (وان كانت الجارية ولدت أولاد طلقت ثلاثا واحدة  
بجعل الغلام واثنين بولادة الجارية) لأن عدهتها لم تنقض بوضعها لأنها ليست بحمل الحمل  
وقد انقضت بوضع الغلام بعدها  
فأصل في نكاحها بطلاق إذا قال اطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت مدحول  
هما طلقين واحدة بالخير والاخرى بوجود الصفة (و) طلقت (غيرها) أي غير  
المستحول بها (واحدة) بالخير وبانت قبل لايلاقيها المطلق (فان قال عنت) أي  
قصدت ونويت (يقول هذا) أي إذا طلقك فانت طالق (انك تكونين طالقا  
أه أو عنته عليك ولم أرد بقاء طلاق سوى جبار شرطي به دين) لأنه أعلى نيته (ولم يقبل)  
منه (والحكم) لأنه خلاف الظاهر (وان طلقه) أي من كان طلقك فانت طالق  
(بأن) بخوان طلقها على عرض (ثم يقع) الطلاق (المطلق) لأن البائن لا يلاقيها  
الطلاق (كان خلتك فطلقك) أي خالها (لم تطلق به) أي بالخلع (وتقدم)

(ثم) وفي (نصف ليلة لثالثة)  
لأها واحدة من اثنتين وأما  
الأولى فقد استوفت حقا (ثم)  
يتبدل (القسم متساو باتال  
للتوقي والشاير فصايج إلى أن  
يفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه  
حرج (وله) أي زوج تنتسب  
نأ كثر (خار) ليل (قسم)  
وحي عقد (أن يخرج لمساكته  
وقضاء حقوقي الناس) لقوله  
تعالى وحملنا الثمار معاشا  
وكذا الخرج أصلا جماعة  
وفي ترك فيه بعض نساء لعذر  
وغيره فنهأها  
«فمسل في التشو» من  
النشر وهو ما ارتفع من الأرض  
لكنها لم ترتفع وتعالها  
فصرص عليها من المباشرة  
بالسرور ويقال: نشرت  
بالثين والراي ونشمت بالثين  
وأصلها مله (وهو محسبها  
لأنه فيا يجب عليها طاعتها  
وأدائها سرورها) أي  
انشور (بالنعته) أي  
الزوج (الاستمتاع) بها  
(أوامرته مبرمة) كان تتناول  
إذا دعاها ولا يجيبه إلا بكه  
(وعظها) أي خوفها الله  
وذكر لها ما أوجب عليها من  
الحق وأطاع قومها لمقامها من  
الائمه بالخلافة وبإسقاطه من  
النفقة والكسوة وما يباح به من  
هجره ونزها لقوله تعالى  
واللاني تحفون فشرورهم  
فقطرون وفي الحديث إذا قامت  
المرأة بمهاجرة ففرش زوجها  
لعنت الملائكة أن أن ترجع  
متفق عليه (فان أصرت)  
ناشرة مد وعظها (هجرها)  
مضجع) أي ترك مضاجعتها (عاشاء) مادامت كذلك (و) هجرها (في الكلام ثلاثة أيام لا فوقها) لقوله تعالى

ذلت في الخلع وغيره (و) أن قال لزوجه (ن طلقنا فانت طالق ثم قال) لها  
(انقبت) أي حرمه (فانت طالق في مت طقت) مدخولها (طقتين) واحدة  
بالمعلق على القيام وأخرى بالمعلق على التعلق (وكنالو حرمه) أي المطلق (بعد  
تعلق) على التعلق كأنفدهم وإذا وكل من طلقه فهو كباشره لأن قبل الوكيل كعمل  
موكب موين وجهه ووقع الطلاق بالتعلق على المعلق في المباشرة كوريقوله (إذا  
التعلق) بقيام أو غيره بعد (وجود الصفة) المعلق عليها الطلاق (طلقين) وإذا  
كانت طلقا وقع الطلاق بالمعلق عليه (ولو قال ألا) أي ابتداء (انقبت فانت طالق  
ثم قال) لها (أن طلقنا فانت طالق فقامت طلق بالقيم واحدة) لو حدث شرطها  
وهو القيام (ولم تطلق بتعلق الطلاق) ولو كانت مدخولا لها لأم بطلقها (وأن) قال  
لزوجه (انقبت فانت طالق ثم قال) أن وقع عليك طلاق فانت طالق فقامت طلق  
مدخولها طلقين) طلقه بالثين طلقه بوقع طلاقه على غير المدخول بها طلقه  
بالتقيا منقط (و) أن قال (كلم طلقنا) فانت طالق (أو) قال (كلم أوقعت  
عليك طلاق فانت طلق ثم قال) أنت طالق فقامت طلق المدخول بها واحدة بالمخرج وأخرى  
بالمعلق (وأنفدها) أي غير المدخول بها طلقه (والمدخول بها) (وأنفدها) (وأنفدها) (وأنفدها)  
لأنها بابت والباقي إلى جهة طلاق (ولا تنفخ) بالممدخول بها طلقه (ثلاثة لأن) الطلقة  
(الثانية) لم تقع بأقبحه بعد عقد الصفة) فزوج شرطها (وأن قال بعدها) أي بعد  
عينه كالمطلقة أو أوقعت عليك طلاق فانت طلق (أو خرجت فانت طلق فخرجت  
طلقت) مدخول بها (بالنخرج طلقه بوالصفة) التي هي التعلق أو لا يقع  
(أخرى) أي طلقه ثانية ذات التعلق بعد وجود الصفة بتعلق كالم (وأنفدها) طلقه  
(ثالثة) لأن التعلق لم يوجد بالثين (و) أن قال (كلم أوقعت عليك طلاق فانت  
طالق ثم وقع بمباشرة أو بسبب أو صفة عقدها بعد ذلك) التعلق (أو) عقده (ففيه  
ثلاث) طلقات لأن الثانية طلقه واقعة عليه فتعلق بها الثانية وإيرادها بمباشرة أن  
يخرج الطلاق بنفسه أو وكله أو بسبب وإيراد السبب والصفة واحدة وهو وقع به وجود  
ما على الطلاق عليه ومحل وقوع الثلاث (ان وقت) الطلقة (الأولى والثانية) جميعتين  
إذا ما سئل بالجهة طلاق (و) أن قال (إذا طلقنا فانت طالق ثم قال) إذا وقع  
عليك طلاق فانت طالق ثم قال) لها (انقبت فانت طلق مدخولها ثلاثا) واحدة  
بالمباشرة واثنتين بالوجه وبقضاء غير المدخول بها ثين بالطلقة التي بمباشرة بها  
(و) أن قال لزوجه (كلم طلقنا فانت طلق فقامت طلق مدخولها ثين بالطلقة التي بمباشرة بها  
بعد المدخول بها (انقبت فانت طلق) ولا عوض (طلقت ثنتين) طلقه بمباشرة وأخرى  
بالتعلق (وأن كانت اتفاقية عوض أو) كانت (في غيره مدخولها بتسار ولى) وهي  
المنحصر فلا تلحقه بالمعلقة (فان طلقه اثنتين) مدخولها (طلقت اثنتين) لو هو وأصفه  
(و) أن قال (كلم أوقعت عليك طلاق فانت طالق فقامت طلق مدخولها ثين بالطلقة التي بمباشرة بها  
طلاق فانت طالق فقامت طلق مدخولها ثين بالطلقة التي بمباشرة بها (وأن وقع عليك  
و بالثين وقوله قبله) لأنه وصف المعلق صفة يستحيل وصفه بها فإنه يستحيل وقوعها بشرط  
قبله فتلحق بغيره قبلية وصبر كان قال (أو وقع عليك طلاق فانت طلق ثلاثا) وقال ابن  
عقيل فطلق بالخير والتعلق بأصل له طلاق في زمن حاض أشبهه قوله أنت طالق أمس  
ولأنه وقع المعلق المنع ونوع الخير فاذالم يقع المنحصر بطل شرط الملق في حصول وقوع





الزوجهين (فان ادعى كل واحد  
 انكتما حاكم قرب رجل  
 ثقة شرف عليهما ويكشف  
 حالهما كمدانة وانك من  
 خبر ما طمعت لطم الظالم منهما  
 ولزوجهما الثقة الحق  
 لا يطرقي الانصاف فان  
 تذر انكتما قربة تفسد  
 شرف عليهما اوله ذوارهما  
 بالحق وثانها أي خرجا  
 ألى الشقاق والعداوة يمت  
 الحاكم اليهما حكمتين  
 ذكر بن من كل من مسلمين  
 هذين يعرفان حكم الجمع  
 والتفريق لانهما يتصرفان في  
 ذلك فاعتبر حالهما واقفا  
 اعتبر فيهما منه الشرط مع  
 انهما يكونان متعلقين بانفس  
 الحاكم فكأنهما ثنائان عنه  
 والاولى أن يكون الحكمان  
 من أهلها أي الزوجين  
 لان الشخص يفتى في القرابة  
 وأهلها لا حاشية فهو أقرب إلى  
 الإصلاح فلو كل بمصاحبه  
 ويستعمل رايه في الفراق والوصلة  
 وما ذكر من صاحبه (ولا لهما)  
 برضاها (ولا) بينهما الحاكم  
 (جبرا) على الزوجين (في  
 فعل الأصغر من جمع أو تفريق  
 بوضع أودونه لقوله تعالى  
 وأن ختمت شقاق بينهما فامسوا  
 حكمنا من أجله وحكما مسنا  
 أهلها الآية (ولا يصح) (أبراه  
 غير وكيلها أي الزوجة  
 (فخلع فقط) فلا يصح الأبراه  
 من وكيل الزوج مطلقا ولا من  
 وكيل الزوجة الا في طلع خصة  
 وان شرط) أي الحكمان على  
 الشرط وأعلمهم

واحدة من صواحب امرأته على طلاقه صار اذا وقع واحدة طلاقه يقع كل واحدة من  
 صواحب الطلاق وتوقع على جميعه فطلقت كل واحدة ذرة (وان قال من ادعى بزوج وحاش  
 ) كلها طلقت واحدة متمكن فبعد من عبيد حروكها طلقت اثنين فبعدان حروكها طلقت  
 ثلاثة فثلاثة من عبيد حروكها طلقت أربع صاغر بوجه (مر عبيد حروكها طلقت من  
 أي الزوجات الا ربع (صاغر بغير حد حتى تحبب عشرين) ذن فبين أربع صفات من  
 أربع فبين أربع بعدوهن أربع أحافيق حتى أربعة يملأوهن اثنتان واثنتان حتى ذلك  
 وفيهن ثلاث فحتى ذلك ثلاث وان شئت قلت يمتن بالواحدة واحدة والثانية ثلاثة لان فيها  
 صفتين هي واحدة وهي مع الاولى اثنتان وتتبع بالثالثة أربع لانهما واحد حتى مع الاولى  
 والثانية ثلاث وتتبع بالارابعة تسعة لان في ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الثالثة اثنتان  
 وهي مع الثالث اثني فلها أربع حتى في النفي وهذا أول من الاول لان كاله لا يستبرأ  
 طلاق الواحد حتى غير الاول ولاصفه الثانية في غير الثالث والارابعة (الا ان تكون الثانية  
 في غير الثالث حتى لان الثانية مقبلة (ولو حمل) في التلقين المذكور (مكان كلان) أو هوها  
 من سائر أدوات الشرط (حتى عشرة) أحد فقط لعدم تكرارها بالواحدة واحد والثانية  
 اثنتان والثالثة ثلاثة وبالارابعة أربعة (و) ان قال (كل اعتقت هدام من عبيد طارة  
 من نساء طاتي وكلما اعتقت اثنين طارأتان طالقتان ثم اعتني اثنين) من عبيده (طلق)  
 نسأوه (الأربع) لان الاثنين في اصطفتان هما اثنتان فطلق اثنين وهما واحد واحد  
 فطلق اثنتان وان كان بدل كلما أداء غيرهما طلق ثلاث (و) ان قال (كل اعتقت  
 هدام من عبيد نهار من حواشي حروكها اعتقت اثنين فجاءت حروكها وكلما اعتقت  
 ثلاثة ثلثان حروكها وكلما اعتقت أربع فصار أربع حروكها فاعتني أربع من عبيده (حتى  
 من حواشي خمس عشرة) حواشي (بعضه من حتى من عبيده في المسئلة للثلاثة) فيها وان  
 كان بدل كلما أداء غيرهما عشر (وان) قال (ان دخل الحارجل فبعد من عبيد حروكها  
 وان دخلها طاول بعدان حراوان) وان دخلها السود ثلثان من عبيد حروكها (وان  
 دخلها فصار بعد حروكها فدخلها رجل فتيه طاول اسود حتى عشرة) من عبيده واحدة  
 بصفة كون الداخل رجلا واثنتان بصفة كونه طاولا وثلاثة بصفة كونه اسودا واربعة  
 بصفة كونه فتيها واول قال كلما أصليت ركعة فبعد حروكها أصليت ركعتين فبعدان حراوان وهكذا  
 الى عشرة وصل شرعة حتى سبعة فحراوان عبيدا (وان قال) لارائه (انما فلك طلاق  
 فانت طالق ثم كتب انما اذا نكحني فانت طالق فانتاها الكتاب تاملا ولا يصح (في  
 ذكر الطلاق طلقت ثنتين) لانه على طلاقها بصفتين هي الطلاق وهي كتابة وقد  
 اجتمعتا في معنى الكتاب أو أفعي كل ما فيه لان النقص والعدم ذات (وان ذل أدت تلك طالق  
 بذلك الطلاق الاولين) لانه محمول وهو اعلم بنه (وقيل في الحكم) لما سبق (وان  
 أنها بعض الكتاب وفيه الطلاق ولم ينص ذكر كماله فطلق (لانه لم يأت كتابه بل بعضه  
 قلت ينبغي أن يقع بذلك الطلاق الملقى على معنى الطلاق فتمتأناه طارحة وان أعني  
 ما فيه أو أفعي ذكر الطلاق وأوضاع الكتاب لم تطلق (ولو كتب اليها ان تقرات كلتي فانت  
 طالقتي فخرى أو وقع ان كانت لا تحسن القراءة) لان ذلك هو المراد بقراءتها (والا) بان  
 كانت تحسن القراءة وقرئ عليها (الا) تطلق لانه القراءه الأصل في حفظ كونه للحقيقة  
 الأصح العنبر (ولا يثبت الكتاب الا بشاهد من مثل كتاب القاضي الى القاضي وادناه هذا  
 عندها كفي وان لم يشهد به عند الحاكم) قال أحمد لا يزوج حتى يشهد عنه شاهد عدل

الزوجين (ما) أي شرط (لا يثنى نكاحا) كالحاكم يجعل كذا وان لا يزوج أو يسرى عليها ونحوه (لم) الشرط وأعلمهم



[illegible]

اطلاق نفسها ومن تمام شرطه يمكن ان يقع هذا في جدد نكاحها اطلاقاً وبغافل  
 طلاق شرطها وهي بائن (و) كذلك (اختصار للموقف في غيره لانتفاء) وأجيب عنه  
 بان وجود الصفة في النكاح لاحالة اليه يعني وجود خرف فيه ليقع الطلاق عقبه  
 وقد أثر في المصنف في الحاشية (ولو جعل كالمباين لان) بان قال كما حلفت بطلاق  
 فانتما طالقان واعاده وكانت احداهما غير مدخول بها ثم اعاده حال ينونهن ثم نكح المائتين  
 وحلفت بطلاقها (طلقت كل واحدة منهما) ثلاثاً طلقة عقب حلفه ثانياً وطلقتين  
 لانسكح المائتين وحلف بطلاقها) لان المائتين الاولى لم تحل بالمائتين الثانية لان كلاً  
 التكرار والمائتين الثانية باقية فتكون المائتين الثالثة التي مكملت حلفه على التي حدد  
 نكاحها شرط المائتين الاولى والثانية فيقع بها طلاقان بخلاف ما لو كان التعليق بان غيرها  
 فان المائتين الاولى تحل بالثانية لعدم اختصاصها بالتكرار في المائتين الثانية فقط فاذا  
 اعاده وحلف بشرط الثانية فطلعت وتنفذت لثمة (ولو قال لزوجه وحده) فخصت زوجته وان  
 حلفت بطلاقها فعمرة طالق ثم اعاده لم تطلق واحدة منهما) لان هذا حلف بطلاق  
 عمرة وسدسها فلم يربط الحلف بطلاقها (وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلاقها فخصت  
 طالق طلقت عمرة) لان حلف بطلاقها مبدئياً بطلاقها عليه (فان قال بعد هذا ان  
 حلفت بطلاقها فعمرة طالق لم تطلق واحدة منهما) لانه لم يحلف بطلاقها بل بطلاق  
 عمرة وحدها (فان قال بعد ان حلفت بطلاقها فخصت طالقاً واحدة منكما فطلقت واحدة)  
 وحدها لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاقها فعمرة أو لأوصفة تميزها (وان كان  
 ا) زوجتين (مدخول بهما كما حلفت بطلاق واحدة منهما) فانتما طالقان واعاده  
 ثانياً طلقت كل واحدة منهما طلقتين) لان ذلك حلف بطلاق ككل واحدة منهما  
 وحلفه بطلاق كل واحدة يقتضي طلاقاً للثنتين فطلقتا بحلفه بطلاق واحدة طلقة طلقة  
 وبجلفه بطلاق الاخرى طلقة طلقة (وان قال كما حلفت بطلاق واحدة منكما) (واحداً كما  
 ) فهي طالق (و) قال كما حلفت بطلاق واحد منكما أو واحداً كما ) فضررت طالقاً واعاده  
 طلقت كل واحدة منهما (طلقة) (ان حلفه بطلاق واحدة) فاقضى طلاقاً واحداً وحلف  
 بطلاق الامر فطلقت واحدة (وان قال لحداهما) أي احدي زوجتيه) ان حلفت بطلاق  
 ضرتك نانت طالق ثم قال ذلك) أي ان حلفت بطلاق ضرتك فانت طالقت (ل) لزوجة  
 (لاخرى طلقت الاولى) لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بطلاق شرطها (فان اعاده  
 الاولى طلقت الاخرى) لان ذلك حلف بطلاق مبرم وكذا اعاده لأمراطلقت الاخرى الى ان  
 يبلغ ثلاثاً وان كانت احداهما غير مدخول بها فطلقت مرة لم تطلق الاخرى لانه ليس بحلف  
 بطلاقها كالمباين او لول كما حلفت بطلاقها فاحدا كما لم يلقوكر ربه ثلاثاً أو أكثر  
 مرة ثم ثلث من هذا حلف بطلاق واحدة ولم يوجد الحلف بطلاقها وان قال بمدخول بها كما  
 حلفت بطلاق واحدة منكما فاحدا كما لم يلقوكر ربه ثلاثاً أو أكثر فاحداً طلقت واحدة  
 بقرعة (و) لو قال (ان حلفت بعقبي عدي فانت طالقتي ثم قال) لزوجه (ان  
 حلفت بطلاق فبدي طلقت) زوجته لوجود شرط طلاقها وهو الحلف بعقبي عدي  
 (ثم ان قال بعد ان حلفت بطلاق فانت طالقتي عدي) لوجود شرط عقبه وهو  
 الحلف بطلاق امراته (ولو قال له) أي لعمه (ان حلفت بطلاق امراتي فانت طالقتي) قال

لم يبق له من النكاح شيء (فقد انقضت) فبطلت  
 كماله وصوم (فقد انقضت) فبطلت  
 صوم (فقد انقضت) فبطلت  
 لأنه صوم (فقد انقضت) فبطلت  
 (ولم يبق من نكاحه شيء) فبطلت  
 كان أو صامراً كان أو صامداً  
 كبير أو صغيراً لم يبق له من النكاح شيء  
 الطلاق وهو مجرد إسقاط  
 لا فصل فيه فإلا كان ملكه  
 محلاً للمهرين أو ولي وشمل كلامه  
 الحاشي كماله أو غيره وصوم  
 به في الاستبانات (و) يصح  
 (بذل عوته) أي الطلاق (من)  
 كل (من يصح تبرعه) وهو  
 المكلف غدير المحجور وعليه  
 يختلف المحجور وعليه أنه بطل  
 ماله في مقابلة ليس ببال  
 ولا منفعة أشبه التبرع وسواء  
 كان بطله من زوجة أو غيرها  
 (ولو من شهدا بطلها) أي  
 الزوجية (وربما) أي ردت  
 شهادتهما لم تنع كالمذلول  
 (فانقضت أم لا) (من) وكشراه  
 الشاهد من ردت شهادتهما  
 بعقده (فيصح) قوله رشيد  
 زوج امرأة (أخضعها) أي كذا  
 على (أو) قوله أخضعها على كذا  
 (عليها) وأما ضامن) فان أجبه  
 الزوج صح ولو لمسه العوض  
 لا تزنا له (ولا يلزمها) أي  
 المرأة ولو من (ان) (تاذن)  
 السائل في ذلك فان أذنت في ذلك  
 لزوماً لأنه وكل عنها (و يصح  
 سؤالها) أي المرافعة فيها فخلع  
 على مال أجنبي أي غير زوجها  
 ولو قيل سأل أحداً (بأنه) أي في  
 ذلك لانه وكيله عن الأجنبي  
 في محله الزوج بمال الأجنبي  
 (و) انقضت أم لا فزوجها  
 أي بغيره على ما أجنبي (بدره)

ولا يلزم أن تنقضي بغيره (وان أجبها بالتزويها أو تركها غرضاً)

لها) أي لمرأته (ان حلفت بتقريب عهدي فانت طالق حتى العبد) لوجود الشرط وهو  
 الخلق، طلاق امرأته (ولو قال له ان حلفت سيقطع عني ما أهدمتي) لأصل بعتته  
 (وباق في كتاب الأمان ما يتعلق بالخلق، بالقدوم بالطلاق) وإذا قال ان حلفت بطلاق  
 فبطلت فبطلت طوائقي ثم قال ان حلفت بطلاق غرة فبطلت طوائقي وان حلفت بطلاق حفصة  
 فبطلت طوائقي طلقت كل واحدة طلقت ولو قال كلما حلفت بطلاق واحد منكم  
 فانت طوائقي ثم أعاد مطلق ثلاثاً ثلاثاً ولو كان مكان كل ما أعاد مطلق واحدة واحدة  
 وان قال بعد ذلك لأحد من ان قمت فانت طالق طلقت كل واحدة طلقة أخرى وان قال  
 كلما حلفت بطلاق فانت طوائقي ثم أعاد ذلك طلقت كل واحدة طلقة وان قال بعد ذلك  
 لأحد من ان قمت فانت طالق لم تنطق واحد منهن وان قال ذلك ثلاثاً بين البقيتين طلقت  
 الجميع طلقة طلقة  
 فصل في تطبيقه بالكلام إذا قال (و) زوجته (ان كلتم ذلك فانت طالق) فصحى ذلك أو  
 اعلى لك كالمفصل بين طلقت) لا تعلق بطلاقها على كلامها وقد وجد (الآن  
 يريد) كلاماً (بعد انفصال كلاي هذا) فلا يقع بالتمتع (وكذلك ان زوجها) بعد  
 تعليق طلاقها على كلامها (فقال تعي أو سألني أو سألني غيره) كاذمي أو اجلسي (أو قال  
 ان قمت فانت طالق طلقت) لوجود شرطه وهو الكلام وان قصد به عقداً لمن في ان قمت  
 فانت طالق (الآن يريد) بقوله ان كلتم ان كلتم (كلاماً مستمداً) أي مستأنفاً (مثل ان يتوى  
 محادثتها أو الاجتماع بها أو غيرها) فلا يثبت حتى يحد ما نواه (وان معها) أي سمع من قال  
 لها ان كلتم فانت طالق (تذكره مقال الكاتب عليه لعنة الله حيث نسا) لأن ذلك  
 كلام لها (فان جامعها ولم يكلمه لم يثبت) لعدم وجود شرطه (الآن تكون نية  
 مجرأتها) فصحت بالجماعة (وان قال) زوجته (ان بطلت الكلام فانت طالق  
 فبطلت ان بطلت عليه فبطلت) لأنها كانت طلاقاً لها بعد ذلك ابتداء  
 (الآن ينوي انه لا يزوجها في مرة أخرى) فلا يخل بعينه بذلك (وتبقى بينهما معلقة) حتى  
 يوجد ما يخلصها أو شرطها (فان بدأها بكلام انحلت عنها وان بدأته) هي ابتداء (عقده  
 بمعهما) لما تقدم (و) لو قال زوجته (ان كلتم ذلك فانت طالق) فبطلت فلم  
 يسمع لثب غلبه أو غفلته أو ضعف صوته بحيث لم يسمع له ما حلفت لانهما كلتمه واه لم  
 يسمع لشغل قلبه أو غفلته (أو كانت أو راسلته حيث) لأن الكلام يطلق ويراد به ذلك  
 بدليل محبة تستشبهه منه في قوله تعالى وما كان لغير ان يكلمه الله لاجل أو من وراء  
 حجاب أو يرسل رسولا لئلا يقصد به غيره ولا يحصل ذلك مع مواعلة المكاتب والرمول  
 ولو حلف ليكن زبد الميراث ما كان له ولا امرأته كما لم يشرع من الشرع لأن ذلك ليس كلاماً  
 حقيقة (كشكايه غيره) أي غير المحلوف عليها لأن تكلمه (وهو يسمع بقصد) أي  
 المحلوف عليه (ب) أي بالكلام فبطلت لانه قصدت وأباحت كلامها أشبه ما لو خاطبت  
 (الآن يكون) الزوج (أراد) محلفه عليها (ان لا تشافهه) فلا يثبت بالمكاتب ولا  
 بالمراسلة لعدم المشافهة (ولو رسلت) من حلف زوجها على ألا تكلم فلانا (انساناً  
 يسأل أهل العلم عن مثله أو) عن (حديث جاء الرسول فسأل المحلوف عليه لم يثبت)  
 ذلك لانه لم يقصد بإرسال الرسول (وان أشارت إليه بمسدة أو عين أو غيرها) كراس  
 أو مسد أو غيرها (لم يثبت) بذلك لانه لا إشارة إلى تكلمه عند أهل الشرع (وكشكايه  
 كاهن أو غيره) لانه لا قصد له والقسم يرفع عنها (وان كلتمه وهو مسكر أو أومس)

الخلق لتصرفها في مال غيره ما يشعر  
أنه كمن لا اجني ما لا بدون  
انها (ويقتضه) أي عوض  
المخس (زوج ولو) كان  
(مستغرا) بقل الخلق (أو)  
كان (مستغرا) أو (أولاً)  
القاضي رفض عليه في السد  
وهو الناطق بوجه في المنور  
وقدمه في المحرور وتجربا لثباته  
والنتيجة (كجور عليه  
أليس ومكاتب) ثم كالم (الفتح  
وقال الأكثر) يقضه  
(ولي) منبر عليه (وسيد)  
عبد (وهو واضح انتهى)  
وهو المذهب كما في الانصاف  
(وان قال) ابوا امرأة (زوجها  
(مطلق) متى وأنت ترى من  
مهرها قبل (أي طلقها  
(و) الاطلاق (بحق) مخلو عن  
العرض (ولم يسر) الزوج  
من مهرها براه أيا له ليس  
له (ولم يرجع) الزوج (على  
الاب) متى له أيا له عالس  
له أشبه الاجنبي (ولا تطلق)  
الزوجة (ان قال) الزوج  
بمهرها أيا له (طلقت) ان  
برئت (أنا) منه (أي من مهرها له  
لا يبرأ منه بذلك (ولو قال زوج)  
لا يزوج منه (ان أبرأ نفسه  
أنت منه) أي مهر ابتك  
(ليس مطلق فأبرأ) أوها  
منه (لم تطلق) رشيدة كانت  
أوغرها لأن الاطلاق معلق  
على براهته من مهرها ولم يسر  
منه ما أبرأه من طلاق زوجته  
ان أبرأتني من حقوق الزوجة  
ومن ما سدد أي نفقتها كانت  
طالق فأبرأه طالق ابن نصر الله  
بعدم صحة البراءة وعدم وقوع

بحيث يعلم انها تكلمه وأغضوا بسمع كلامها وأظلمت وهي مكرى حث ( لا ناطق لاق  
خلق على الكلام وقد وجد (وكذلك ان كملت) الخوف عليه وكان (سببا وهو يعلم  
انه مكلم) فيثبت الحالف بوجود الكلام (وان كلفه مستألفا أو مضى عليه أو ناطقا  
أو سكران أو مجنون أو مضر وعين لم يثبت) لانه لا عقل لهم قال في المدع وكذا إذا كان  
أي الأصم أو السكران لم يعلم واحده من هاتين تكلمه فلا حث والخبر ان لم يسمع كلامها  
صرح به في الفتى (وان سلمت عليه حث) لانها كلفت (فان كان أحدها) أي أحد  
التخصيص وهو ما زيد والخوف عليه أن لا يكلم بظاهر (اماموا) كان (الأخروما  
لم يثبت) الحالف (بتسليم) الامام الخوف عليه أن لا يكلم بظاهر (الصلاة) لانه  
الخروج من الصلاة (الآن ينوي) الامام (بتسليم) السلام (على المؤمن) من  
وزيد فيثبت لانه قسمه (وان حلف لا يبرأ كتابه فلا يقرأه في نفسه ولم يبرك  
شغفه به حث) لان هذا قراءة الكتاب في عرف الناس (الآن ينوي حقيقة القراءة)  
فلا يثبت قبل وجودها (وان قال لا أرتبعان كمنهاذين فانتما طالقان فكلمت  
كل واحد منهما واحدا منهما مطلق) لأن تكليمها لو جتمها (كما قال ابن ركة)  
داشيك أو كمنهاذين الرقيقين أو بعتك ما فانتما طالقان فركبت كل واحد منهما  
داشيك أو كمن كل واحد منهما (وعضا وبست كل واحد) منها (توما مطلق)  
وقد ذكرت ما في ذلك في الحاشية (وان قال ان كلفته زيدا وكلمته امرأ فانتما طالقان  
ولا تطلقان حتى تكلم كل واحد منهما زيدا وعمر) الامانة العاصل (وان قال ليدين  
ان زكيتا داشيك أو بعتك ما فانتما طالقان بسبك ما أو دخلتا بزواجك ما فانتما حران  
حتى يضمن كل واحد منهما (وهو بديانته أو ليس توبة أو قلة ليدفع أو لا يدخل  
بزواجك ترضي عليها الفتى لانه لا يفرأ جسدنا صرف في بعضه) كالتخويل أو زوجة  
(شرعية) التي لا تزوج الجدة على الجدة وان قال (زوجته) ان امرأتك فانتما طالق  
فانت طالق فهاها) عن شئ (وخالفه) فيه (لم يثبت) ولم تعرف حقيقة الامر  
والنهي لانها أفترسب لآمره (الآن ينوي طالق الحاشية) فثبت بمخالفة النهي  
لانها مخالفة (و) لو قال (ان نيتك فانتما طالق فهاها) شئ (وخالفه)  
لم يثبت في قياس التي قبلها الآن ينوي مطلقا مخالفة) لما تقدم (و) لو قال  
لامرأته (ان كلمتك فانت طالق) ثم قاله فانتما طلق واحد وان قاله فانتما طلقا فانتما  
وان قاله فانتما طلقا فانتما طلقا) حيث كان منه دعوى لانها لا تكل مرة بعد بشرط الطلاق  
وبتم قد شرط طلاقا أخرى وسواها فانتما طلقا أو لا كما تقدم لانه كلام وان قصد به الاقدام  
بمخالفة مستلثة الحلف السابقة (وتبين غير المدخول به مطلقا ولم تنقضه لثباته ولا  
الثالثة) استينوتها بشروطه والكلام في بعض جواب الشرط الذي يأتي بخلاف مسألة  
اخلف السابقة في أن حلف بطلان طالق فانت طالق ثم أمارة طلقا فانت طالق فانت طالق  
أعين فتنته فانت طلقا فانت طلقا فانت طلقا فانت طلقا فانت طلقا فانت طلقا فانت طلقا  
في النكاح السابق (و) لو قال (زوجته) (ان نيتي عن فتم أي فانت طالق فانت طالق  
لا تطلق من مالي شيئا لم يثبت) بذلك لانه يقع محرم فلا تساو له بينه (و) لو قال (أنت  
طالق) اب كلفته زيد (ومحمد مع حلفه تطلق حتى تكلم زيدا في حال كون محمد مع خالد  
تطلق حتى تكلم زيدا في حال كون محمد مع خالد) لانها حال من الجدة الأولى ومضى  
أمكن جعل الكلام متصلا لا كان (و) لو قال (أنت طالق) اب كلفته زيد

الطلاق اما عدم صحة البراءة فلقصد عليها بالمواضعة في الطلاق ولم يبرأ ما عدم محقق في الطلاق بطلان حلقه على الأبرار من نفقة البدة

موقوف عليه فصور (وإن  
لاب من غير أن يخلع) زوجها  
(من مالها) كغير من الأولياء  
لأنه لا حظ لها فيه (والأب)  
زوج (صغير ومجنون  
أو سدها) أي الصغير  
والمجنون (أن يفتد أو يطلقا  
هنا) أي الصغير والمجنون  
حديث الإطلاق بأن أخذ  
بالباق (وأن دخلت على  
شيء أمه) زوجها ولو كانت مكانة  
(بلاذن سيد) ما لم يصح  
إمدها إليها للتصرف في الدين  
بلاذن سيدها من كان يادنه  
صغيرا أو موهوماً أو مملوكاً  
مكانة ما ذوة مما يسدها فإن  
لم يكن يدها شيء فهو فذنة  
سيدها ذكره في الشرح  
والإقناع (أو خلت زوجها  
عجوزاً لسفه أو صغر  
أو جنون لم يصح) انخلع (ولو  
أذن فيه ولو) لا بد أن يذنه في  
التبرع (وبقع) انخلع إذن  
(بلفظ طلاق أو نكاحه رجعي)  
خلوه عن العوض (ولا يخلع  
إبراً من أدهت سفها حاته)  
أي الخلع (بزيينه) تشهد  
بسفها به كسب باع ثم أدى  
سفها بغيره (وبصح) انخلع  
(من) زوجة (مجنون وعليه  
لعن) على من (في فمته)  
لعه تصرفها في كثر رضاها  
وتطالب بها إذا انفك عنها  
وأيسر لأن حالته بعين من  
ماله لو كذا الجاني مجبور عليه  
فليس

فصل وهو في أي الخلع  
طلاقاً بأن لم يقع فادفع

وأنا نقاب أو واقترا كس أو وهو راكب أو وصحداً كس أو حتى نكحه في تلك  
الحال) لأن الجملة الأخيرة من له في قيد في عاملها (و) لو قال (إن كلمتني إلى أن  
يقدم زيد) فأنطالق (أو) إن كلمتني (حتى يقدم زيد) فأنطالق فكلته  
قبل قدمه (حت) وكذا لو قال أنت طالق إن كلمت زيد إلى أن يقدم فلان فكلته  
قبل قدمه طلقت والأفلا لأن التامه وحسب إلى الكلام لا إلى الطلاق (فإن قال أردت أن  
استدعت فكلتني من الآن إلى أن يقدم زيد بن وقيل) حكماً لأن إعطيه بمثل فعله هذا إن  
قطعت الكلام لم يحنث ولو أعادته لعدم الاستدانة لكن لعل المراد الاستدانة عرفاً لا حال  
صلاته أو زوجه

فصل في تعلية ما ذن في الخروج أو بغيره (إذا قال) لزوجه (انخرجت  
بغير إذن) فأنطالق (أو) انخرجت (الأي) فأنطالق (أو) (إن)  
خرجت (حتى آذنك أنت طالق) ثم أذن لها فخرجت ثم خرجت بغير إذنه طلقت  
لأن خرجت ذكره في سياق الشرط وهي تقتضي العموم كالمقابلة الاختصاصات فتدفع  
لأنها خرجت بغير إذنه (الآن نرى الأذنة) وبأن لها فيه ثم يخرج بعد فلاحته  
(أو بغيره) أي الأذنة (بلفظه) بأن يقول إن خرجت الأذنة من فأنطالق  
وإن آذن فيه مرة لم يحنث بغير زوجها بعد بغير إذن وأما إن قال إن خرجت مرة بغير إذن  
فأنطالق ثم أذن في الخروج ثم خرجت بغير إذنه حث كافي المتيسر وشروطه لا  
الخروج الثاني خروج غيره فخرجت فهو محمول عليه أشبه ما لو خرجت ابتداء بغير  
إذنه (وإن أذن في الخروج كذا شاءت) بأن قال لها اخرجي كما شئت (لم يطلق)  
بغير زوجها بل إن أذن في الخروج فخرجت (وإن أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت  
نما) لأن الأذن هو أذنه مع إرادته الشارع وأمره ولو أذنه لا يثبت حكمه إلا بعد  
العلم به فإذا أذن لأدنى ولتأخرت بغير زوجها عتقه وصداقته أشبه ما لو لم يأن  
لحق أن يأنط لأن العبرة بالنصد بحقيقة الحال (فلو قال) انخرجت (الأي) (زيد)  
فأنطالق (فإن زيد يحنث إذا خرجت) خلافاً للقاضي (ولو) حلف لا يخرج  
الأذنه (وإن أذن) في الخروج (فلم يحنث حتى ما) عنه (ثم خرجت طلقت)  
لأنه انخرجت بغير إذن فخرجت بغير إذن وهو محتاج إلى إذن (وإن قال) لزوجه  
(انخرجت إلى غير الجاه بغير إذن) فأنطالق فخرجت إلى غير الجاه (بغير إذنه  
طلقت سواء عدلت إلى الجاه أو لم تعدل) لأنها خرجت إلى غير الجاه بغير إذنه (وإن  
خرجت تو إلى الجاه بغيره) طلقت لأنها أخرجت إلى الجاه بغيره فقدم سبق عليها  
انها خرجت إلى غير الجاه (أو خرجت إلى الجاه ثم عدت إلى غير طلقت) لأن  
طاهر هذا البين المنع من غير الجاه فكيف ما صرفت إليه حث كما لو خالته لفظه  
نقل انفضل من زيد بعد أن عدت إلى الجاه إذا حلف بالطلاق أنه لا يخرج من بغداد إلا لزمه  
فخرج إلى لزمه ثم رأى حكمة فقال لزمه لا تكو إلى مكة ونظائر هذا أنه احتث  
فيتمه قال أحمد في رجل حلف بالطلاق لآتي أرمينية إلا بأمر أمه فقامت أمه  
أنه حث شئت فقال لا حتى تقول لي أرمينية قال في الشرح والعصم انها متى أذنت له  
أذنه ما يحنث قال القاضي هذا كلام أحمد محمول على أن هذا خرج من حرج النصب  
ولكرامته ولو كانت هذا طيب علم كان أذنه من له الخروج وإن كان لفظاً  
فحص في تعلية ما ذهب إليه أن طلاقاً إن شئت (أو إذا) شئت (أو متى)

هـ ساروزى عن عثمان بن عيسى  
 وابن سعدانه طاعة بانه بكل  
 حال لكن ضعف أحد الحديث  
 عنهم فيه وقال ليس في الباب  
 لما عني أصح من حديث ابن  
 عباس أنه قد نسخ وأصح ابن  
 عباس بقوله تعالى الطلاق  
 مرتان ثم قال فلا حرج عليهما  
 فيما افتدت به ثم قال طلقها  
 فلا تطلق له من بعد حتى تنكح  
 زوجا غيره فذكر تطلقين  
 وتطلق وتطلقا بعد ما طلقا  
 انطلق طلاقا كان رابعا ولأن  
 انطلق فمرة نكح من صريح  
 انطلق ونكح فكانت نسما  
 كما تر انفسوخ وأما كون  
 نسخت مريضا فليس فلتا  
 حقة فيه وأما نكحت فليكون  
 انكح وأما ما ثبت فلقوله  
 تعالى فلا جناح عليه فيها  
 افتدت به (وكتابه) أي انطلق  
 (المبتوء) وأما ما ثبت (فانكح)  
 لأنها تحمله وغيره (ف)  
 سؤال (انطلق) (وبذل)  
 عروضة (بصح) انطلق  
 بصريح وكذا (بلافة)  
 لأن المصريح لا يحتاج إليها  
 وقريفة التحاليل السؤال  
 والسؤال تقوم مقام النسخ  
 الكتابة (والا) يكن سؤال  
 وبذل عوض (فلا بد منها)  
 أي التمس (من أي بكناية)  
 نكح كذا في غيره (وتستبرأ  
 التمس ميمما) أي التحاليل  
 فلا حرج بعد بذر بل وقوله  
 لا تلف من زوج لأن الخلاف  
 أحد في الفرق فلم يصح بدون  
 اعطى كطلاق بمسوح ولأن  
 أخذ المال قبض لموسى فلم يبق  
 بمجرد مقام الإيجاب قبض أحد الموضين في البيع وحديث جبهة امرأة ثابت روى البخاري وروى ابن الحديق وطاعة انطلقه

شئت (أو كلف) شئت (أو حث) شئت (أراي) شئت (أراي) شئت (أو كلف)  
 شئت (أو أرى وقت شئت وشيخوه) كذا من شاءت فهي طالق (أم تطلق حتى  
 تقول قد شئت) لأن ما في القاب لا يجرى حتى يصير منه اللسان فيعلق الحكم بما يعلق به دون  
 ما في القاب فإذا كانت شئت طلقت (سواء شاءت فوراً أو زائجاً) لانه يعلق بطلاق  
 على شرط أشبه بالطلاق ولا ما زلتك معلق على الشئ فكان على أراي كالمعنى  
 وسواء شاءت (راضية أو كراهة) لوجود المشيئة (وفي التنقيح) والانتصاف (ولو  
 كرهه وهو سابقة قبل) لأن فعل المكره مطلق (ولو شاءت بقلبها دون طلقها) لم يقسم لها  
 تقدم (أو ألقاها شئت) لأن طلاق الشمس أو قد شئت أن شئت (أو) كانت شئت أن  
 (شاعلان فقال قد شئت لم يبق) الطلاق لا يجرى حتى يعلق بها وقتها أو جدمها فليعلق  
 مشيئتها شرط وليس بعشئة (لأن القاب إذا وجد الشرط وجب أن يوجد شرطه من  
 المشيئة أمر حتى فلا يصح تعليقه على شرط وهو حال الملامسة إذا صحت التعليق (ما يرجع)  
 الزوج بعد التعليق المذكور (لم يصح رجوعه بكيفية التعليق) في الطلاق  
 والعتق وغيرهما (وكذا) الحكم (ولعله بعشئة غيرها) في وحدت طلقت  
 وإن علقها الغير على شرط لم ينع وان رجع لم يصح رجوعه (وإن قيد المشيئة بوقت كقوله  
 أنت طالق أن شئت اليوم) أو الشهر (تقيده بأن يخرج اليوم قبل مشيئتها مطلق)  
 لعدم وجود الشرط ولو ترك مشيئتها بعد (أن علقه) أي الطلاق (على شيئين  
 كقوله) أنت طالق (أن شئت وشاء أبوك) لم يقع حتى توجد مشيئتها (أو)  
 قوله أنت طالق أن شاء (زيد) وهو لم يقع حتى توجد مشيئته (لأن الصفة مشيئته  
 فلا تطلق بعشئة أحدهما أحد مود الشرط وكيف طلقت (ولو احتج في الفور به  
 والزائج) بأن شاء أحدهما أو الآخر مستراحاً لئلا يشيئة وحدت منه (ما  
 (و) إن قال (أنت طالق) بعدى حوان شاء زيد (ولانية) لهقة فظاهر إقفه  
 (فشاءها) أي شاء يد الطلاق والعسق (وقد) لوجود شرطها (وإن) أي وإن له  
 يشاء من بيان لم يشأ واحد شياً أو شأه دون الآخر (لم يقع حتى) مبتدأ  
 المظوف والمظوف عليه كالشئ واحد فلو لم يقع حتى تعلق في وقتها على مود المحصر  
 المشيئة واحد من المعنى أو الملاقى لأنها جملة واحدة فلا تحصل الجملة بأحدى جزأيه  
 دون الآخر (و) إن قال زوجته (أنت طالق) إن شاء زيد (أو جرح  
 لم تطلق) لأن شرط الطلاق لم يوجد (وارخرس) زيد بعد التعليق (أو كان أخرس)  
 حراً أو متعلقاً (وهو متشابهة فله) نفيه مقدمه وأمره لم يشأه أم تعلق  
 (ولو عيب) زيد (لم تعلق) حتى ثبت عيشته (و) شاءه وكرهت (فإن) صح  
 منه الطلاق فصح مشيئته قال لا تعلق به غيره لا ينع لا زواج له شيئا بخلاف  
 الفرق بين إيقاع طلاقه وبين المشيئة تعلقه به فخطاؤه لا تتركه من العصبية سيما  
 لخصيف عنه هو الذي يقع الطلاق به من مريض في ماله وعقله (و) يقع (أن  
 شاء) زيد (وهو مجنون) لأنه لا حكم لكلامه (وإن شاء) زيد (وهو مريض طلق) أي  
 دون التميز (لم يقع) الفرق لأنه كالمجنون (أو كان) زيد (مجنوناً) المشيئة  
 وشاء (الفرق بين) مطلقاً (و) إن قال (أنت طالق) إن شاء زيد (فإن)  
 زيد (أو من طلق في الغاب) لا يقع به زقي وعلى زقي بشرط ولم يوجد كذا  
 لغير المشيئة (وإن أخرس) زيد (فشاءه لا يقع) إن شاءه (فكذلك) لانه





فانت طالق (أو قال ان كنت تحبينه) أي ان بعدك الله ما لا (وقيل فانت طالق) فقالت  
 أنا أحبه لم تعطني ان كانت كذبت (لا حلفت في العادة كقولك ان كنت تعتقدن اني انجل  
 بدخل في حرمي الا مرة فانت طالق) قالت أنا اعتقدته فانه لا يجوز زفها لعلنا اعتدده  
 (وكذا) لو قال (ان كنت تفضلين الحنة أو العلية ونحوه) فقلت أبغضت ذلك لم تطلق  
 ان كانت كذبت وان لم تقل كذبت فقلت القاضى طلقى وقدمه في الرأيه وخرجه في الوحي  
 وفي القنوت هو مذهبنا لان ما في القلب لا يوقف عليه الا من اللفظ فانتضى تعليق الحكم  
 باللفظ ما به صا دقة أو كاذبه كالشيئة وقال في القنوت الاول ان لا تطلق اذا كانت كاذبه وقال  
 في المبدع هو المنه وكاله أبو ثور لأن الصفة في القلب ولا يوجد من أحصيه ذلك وغيرها  
 بالهبة كاذب لا يلتصق اليه (وان قال ان كنت تحبين) زيدا (أو) ان سكنت  
 (تفضلين) هذا فانت طالق في آخره به بطريق وان كذبت لما تقدم فان قال أنت طالق  
 ان أحبت أو ان أردت أو ان كرهت استعمل أن يعطى الطلاق بلسانها كالشيء واحتمل أن  
 يعطى الحكم بما في القلب من ذلك ويكون السار حليلا عليه فعل هذا أو أقر أو زوج بوجوده  
 طلق ولو أخبرته ثم قالت كنت كاذبه لم تطلق ذكر في المشرح (وتعلق متى كذا طلاق  
 فيما تقدم) من مسائل التعليق (ويصح) تعليق النكاح (بالموت) وهو التدبير بخلاف  
 الطلاق (ولو قالت) امرأة تزوجها (أو بدأت تطلقني فقال ان كنت تريدن) أن أطلقك  
 فانت طالق (أو) قال لها (إذا أردت أن أطلقك فأنت طالق) فظاهر الكلام  
 يقتضى أنها تعطيني إرادته مستقلة ودلالة الخلل على أنه أراد ما جاءه فلا راداة التي أخبرته بها قاله  
 في القنوت ونص الشافعي في الإسلام المومنين ومنه تكبرن طلاقا إذا قلت قري بنفسن غضب  
 أو سؤال طلاقها (ونحوه على) الإيقاع في (الحال دون ما مستقبلا) فيقع على الشافعي  
 دون الاول

فصل في مسائل من تعليق الطلاق (مترجمة) أي المعنى عليه الطلاق فما  
 من أنواع مختلفة بخلاف ما قيل (إذا قال) زوجتي (أنت طالق) إذا رأيت الهلال أو هند  
 رأسه (أي الهلال) (تطلق) بأكمال العدة) ثلاثين يوما (أو آذار) أي الهلال (بعد  
 الغروب) لا نرى فيه في الشرع عبارة عما يصح بدخوله لقوله عليه الصلاة والسلام  
 صوموا ونيسوا وانظروا الزوجة فيه ما نصرف لفظ المسألة إلى عرف الشرع كما قال إذا  
 صليت فانت طالق قلته بنصرف إلى الشرعية وفارق ويترد بدخوله بشتها عرف شرعي  
 و(لا) تطلق (قبل) أي قبل التزويع بولو روى الهلال لأن الهلال لا نراه ما كان في أوله  
 (الا ان يروى حقيقة ونحوها) فيدين وقيل حكمان لفظه بمنتهى فلا يخرج حتى يراه هلالا  
 وان روى العيان لم يقع حتى يرى (وقيل) منه دعوى إرادته ذلك (حك) لان لفظه بمنتهى  
 وهو هلال إلى انشاؤه ثم بعدها أي الثالثة (بضم) أي بصرفها (فان لم يرو) أي  
 الهلال (حتى أقصر) وقد نوى حقيقة ونيال تطلق (أو عتقه) أي الطلاق (على  
 رؤيته زيد) اهلا وقد نوى حقيقة ونيال (لم يرو حتى أقصر لم تطلق) لأنه ليس بهلال  
 (و) لو قال (إذا رأيت فلاها فانت طالق وأطلق) فلم يقيد رؤيته بشي لفظا ولا نية  
 (فراة ولو يمشي أو رآه) (في ما عدا حواشيها طلق) لأنها رآه حقيقة (ولا) تطلق  
 (مع نية أو قربة) فخصص إلى رؤيته حال إزارته على خلافه (وان رآه مكرهه) لم تطلق  
 لأن فصل المكره لا يخل (أو رأت شيئا في ما عدا رؤا أو رأت صورة على حائط أو غيره أو  
 جالسه وهي عياله لم تطلق) لأنها لم تره أن تكون نية ان لا يجتمع به (وتقدم في الميام

ولا يصح في الخلع (الأبروض)  
 لا يفسخ ولا يملك الزوج نسخ  
 النكاح بلا مقضى بخلافه على  
 عوض فيصير مباحة فلا  
 يجتمع له النكاح والمهر  
 ولو قالت بغي عبدك فلا  
 واخفى بكذا أقبل مع وكان  
 بيعا وخلعا بمهر واحد لهما  
 عقدان يصح افراد كل منهما  
 بمهر واحد لهما  
 فبين (وكره) خلع زوجته  
 (أو كرها) أعطاهما روى  
 عن عثمان لقوله عليه الصلاة  
 والسلام في حديث جميل  
 ولا يزيد وأما ما به ومن  
 عطائه عليه الصلاة والسلام  
 انه كره ان يأخذ من الختمة  
 أكثر مما أعطاه ربه أو بعض  
 بسانده ولا يحرم ذلك لقوله  
 تعالى فلا جناح عليهما في  
 العقد وبما قاله يبيع بنت  
 معذورة أخذت من زوجها بما  
 دون عقاص بأمرها فان ذلك على  
 (وهو) أي الخلع (على حرم  
 يعلمه كخروج من كذا) خلع  
 (بلا عرض) فلا يخلو له الخلع  
 خروج البنت من ملك الزوج  
 غير متفرقة فإرضى بغير نية  
 نكاحه في كماله من طلاقها  
 أو عتقه على فعلها شيئا ففعله  
 بخلافه النكاح فان دخول  
 البنت في ملك الزوج  
 متفرق وأما ما طلقها على عبد  
 فبين حرافه لم يرض بشي  
 عوض متفرق بغير بيعه بغير  
 الشر (فيتم) خلع على  
 محرم بطله  
 طلاق لان الخلع من  
 كتابات الطلاق فإذا أتاه وقع  
 (أو كان نكاحا) (عقدان) (أو

وقد حلف عن المهر فكان رجاها لم يتوب به طلاقا فهو (وان لم يعلمه) أي المهر يحرم ما (كان نكاحا) (عقدان) (أو



بمما حق آدمي فيعلق النسيان وانجل كالزلف و (لا) بحث (وعين  
مكفرة) مع النسيان والجهل لأن النسيان يعقب النسيان ولا يلام عليه (وعنه) بحث  
في الجمل بل عينه باه وأخاشره الشين وغيره) أقوله تعالى نسي عليك حتى نسيه الله تعالى  
به ولكن ما تمتد فلو لم يمتد عليه الصلاة والسلام ان الله عز وجل لا يخطئ ولا يات  
وما استكرهوا عليه ولا غيرة فاصدح الخافه أشبه النسيان ولا أحد طريق اليمن باعتبار فيه  
القصص كحالة الاندفاع قال الشيخ في الدين يدخل في هذا من فعله متاداداً فليقلد المان  
أفناه أو منلدا العالم مستمسا كان أو عطلاً ودخل في هذا إذا خال وعقل المخطوف عليه  
معتقدا ان الفعل بعد الفعل لم يتناول عنه أو فعل المخطوف معتقدا زوال النسيان ولم يكن كذلك  
(وان فعله) أي المخطوف عليه (مكرها) لم يثبت لعدم اضطراره لفعل المخطوف  
الناسي (أو) فعله (بجونا أو معنى عليه أو ناسيا) بحث (لكنه معطى على عقله  
في هذه الأحوال (ومن يمنع يمينه) أي الخائف (وبفعله) الخائف (منه)  
من المخطوف عليه (كر) وجته وولد وغلاما وقرابة إذا حلف عليه خوف الجهل والنسيان  
والأكرام (فن) الحلف على زوجته وأخوها لا تدخل دارا فدخلت مكرها لم يثبت مطلقا  
وان دخلتها حرة أو ناسية فعل التعميل السابق فلا يثبت في غير طلاق وعق في غيرها  
الزواني (و) حلفه على هؤلاء لا يغفل شيئا كحلفه على نفسه في (كونه يميناً) لحصول  
المقصود من اليمين به وهو النسيان من ذلك الشيء فان لم يقصد منه بان كان قد تمت زوجه  
بلد كذا فهي طالق ولم يقصد منه فهو تعليق بحث يقع بقصدوها كيف كان كن  
لا يمنع يمينه (وان حلف على من لا يمنع) يمينه كالسلطان والأجنبي والمهاجر (استوى)  
في وجود المخطوف عليه (المعد والموال) والأكرا أو غيره أي يثبت الحلف في ذلك (لأنه)  
تعلق بمن لا يثبت بوجوده المعلق عليه (وان حلف على غيره ليعطيه) أي ليعطيه كذا  
(أو) حلف على غيره (لا ينعقد) فله حلفا للمخالف (وجودا) صفة مؤكدة لفعل  
المضارع التثني بلا تقييد ومنه قوله تعالى لا يحيط بكم سليمان (وقال الشيخ لا يثبت)  
المخالف بخلافه المخطوف عليه (ان هذا كراهه لا الزام به) بالمخطوف عليه لأن الأكرام  
قد حصل (و) باقي في كتاب الأيمان وان حلفا بغيره) أي ليعطيه شيئا (فكره مكرها  
لم يثبت) لأن التبرك لا ينسب اليه أي يتركه (وناسيا) بحث في طلاق وعق  
فقط في وجهه قال في تصحيح الفروع وهو وقوي ووجه الثاني لا يثبت فيه قال في تصحيح  
الفروع وهو الصواب وقطع به في التبيين وبه في المنتهى (أو) تركه (حذرا  
بحث في طلاق وعق فقط) كالتقدم فيه لو حلف لا يفقه (وان عقد) أي اليمين  
(فان صدق في نفسه بنبأ بخلافه) أي بخلاف طبعه (فكم من حلف على مستحيل)  
نفسه (و) فعنه سيب بحث في طلاق وعق فقط) في عين الله تعالى لما قدمه لو حلف  
لأشركين فلا دفعه أشركه وقت يمينه ما بين مشتركاً وأما إن قال أبو الحسن أفتيت  
ان اليمين تعذر بفساد قصد الشركة (وان حلف لا يدخل على سبيل) أو حلف  
لأنكلمه) أي فلما (أو) حلف (لا يسل عليه أو) حلف (لا يشاره حتى يقضيه  
حقه فلا يدخل) الحلف (ببناهر) أي فلان (فيه ولم يسل) انتهى البيت (أو سلم)  
المخالف (على قريمو) أي فلان المخطوف عليه (فيه) ولم يسل به (أو سلم  
عليه) نظمه أجناسا ولم يسل به (وقضيه) حقه ففارق فخرج رداه أو حاله بحته ففارق

قال الزركشي وكان خصم كلام  
 انبسط في (و بصح) اخلع  
 على الاصح مبرر الجاهل  
 أو فرد (لانه اسقط ختمه من  
 الصنع وليس في السكتي  
 والاصح فبذلك السامع وهذا  
 حاز بلا عرض بخلاف النكاح  
 وأبصر لما اقتدا بنفسها لاحتها  
 اليه وجب ما مضت به له  
 دون ما لم تعرضه (و الزوج  
 محذوف على ما يريدها لو فيها  
 من دواهم أو متاع منها أي  
 يدها أو يتما من رتد) فان لم يكن  
 فيها (أي) من الدواهم  
 (فه ثلاثة دواهم) لأنها أقل  
 الجوع فهي انتقصة (أو)  
 لم يكن في بيتها شيء من المتاع فله  
 (ما بهي منها) كالوصية فان  
 كان يده دون ثلاثة فله  
 غيره (و) ان حاله (على  
 ما حمل شجرة أو) ما حمل  
 (أمة) ونحوها (أو ما يملك)  
 أي الامتلاك مع كالوصية ذلك  
 (وله) ما يحمل من ذلك  
 لكن قياس ما سبق في الوصية  
 له قيمة وله الأمانة فحريم  
 التفريق فان لم يحمل  
 منه (شيء وجب له) مطلق  
 ما قبله لاس (و) يجب  
 (نعم) اذا ختمه على شيء  
 (يحمل مطلقا كمن يهود)  
 كسيد وثوب يورس يروضة  
 (مطلقا ما قبله الاسم) أمضى  
 الاسم بذلك (و) ان حاله (على  
 ذلك الثوب) فهو في ان يروا  
 أو ميبأ أو على هذا العبد السدي  
 فان عنده أو زنجيا أو ميبأ (ليس  
 له غيره) لوقوع الخلع على عينه  
 (وبصح) ثلث (على)  
 ثوب (عروى في المذمة) وعليه

المطهر بذلك لانه فعل من حلف عليه فاصدا لقله تحت كمال تعدد  
 (الاقبال) أي الاقبال على قوم هو فيهم ولم يزلهم عليه فبذلك اجنبيا (و) الا  
 في (الكلام) اذا حلف لا يكلمه فسلم عليه فبذلك اجنبيا أو سلم له ولم يعلم لم يحنث  
 لانه لم يصد به سلامه ولا كلامه فهو غير ملتصق منه (وان سلم) الحالف لانه لا يسلم  
 على فلان أو لا يكلمه (به) أي بسلامه فان سلم في القوم (ف) حال (السلام) عليهم  
 (و) يرد (بالسلام أو الكلام) (و) لم يحنث بقله حث) لانه لم يعلم وهو لم يستثن  
 فصار كالسليم عليه مع فردا (وان حلف) ذلك فلا (لا يسلم) لانه لم يرد من  
 يده (أي دفع ثوبه) (الي) من يده فبذلك لا يسلم (و) الحالف فبما هو غير له) من انه  
 (نكتاس) يحنث فمطلقا في وقت فقط (و) الحلف (الدين) (لأنه حلف)  
 (على كره) الدين (على دفعه اليه) أي ان يرد الدين الحلف عليه لا يحنث  
 فاحذره حث (أو أخذ) أي أخذ الدين دينه (منه) أي من الدين الحالف  
 (أو راحته) لوجود الاحتياط الحلف عليه ما خيرا (وان أكره صاحب الحق على اخذه)  
 فاحذره (فكالحلف لا يفعل شيئا فبذلك مكرها) فلا يحنث مطلقا لان الفعل لا يشترط  
 المكره (وان حلف لا يفعل شيئا) ولا يحنث ولا يسلم ولا يرد (فعل) الحلف  
 حلف (على من عتق بينه كزوجه وقرابة) من نحو ولو كذا غلامه (و) قد مضى  
 من فعل شيء (ولا يحنث ولا يسلم ولا يرد) شخص الكل أو البعض (فعل) الحلف  
 عليه (بعضه يحنث) الحالف نص عليه فمن حلف على أمره لا تدخل بيت أنثى  
 لم يحنث حتى تدخلها كله الا ترى ان عوف بن مالك قال كل أو بعض لان الكل لا يكون  
 مضوا البعض لا يكون كذلك لانه عليه السلام لا يخرج رأسه وهو متكف  
 إلى عائشة فترجله وهي حائض والمتكف ممنوع من الخروج من المسجد والحائض معذرة  
 من التمس فيه (فلا كان فيها) أي الزوجة (ربط) أو فافدا ونحوها (فقال)  
 ان أنثى وأمسكتها أو اقتبعتها بكسر التاء فحين (فانت طالق) ولا يحنث ولا يرد ولا  
 سب (ما كنت بعضا أو نقت نسائي) وأمسكته (لم يحنث) لانها لم تأكلها ولم تلعقها  
 ولم تمسكها (فان نوى) بقوله لا آمن كذا أو على زوجته ونحوها لا يفعل هكذا فعل  
 (الجميع أو) فعل (الجميع فيمنه على نوى) لان النسبة بصفة وكذا الواقع في سب  
 ليعين أحدا لآخرين (وان دعت قرينة فتقتضي أحد الآخرين) الجميع أو البعض (فطلق)  
 الحث (به) أي عجلت القرينة عليه (كن حلفا لا شرب هذا النهر أو لا كذا الخبز)  
 أو أقم (أو لا شرب الماء ما يشبه) كذا ليست القز ونحوه (بما علق على اسم جنس  
 أو على اسم جمع كالسليين والمشرئين والنقراء والساكين حثا البعض) لان فعل الجميع  
 يمنع فلا تنصرف اليه وقوله اسم جمع أي اسم موصوف فالأضافة بيانية بدليل الأمثلة  
 وكذا اسم الجمع وكاوى وأولات (وان حلف لا شرب من ماء الفرات فحرب من مائه حثت)  
 دواء (كرع فيه) بان شرب منه يحميه (أو اغترف منه) يده أو أياه (كالو حلف  
 لا شرب من هذا البئر) فكرع منه أو اغترف لا شرب منه وكذا لعين (و) كالو حلف  
 (لا) كلف من هذه الشجرة) فلفظ من تحته فاكل حث كالأكل التروفي عليها بخلاف  
 كل ورقها وطراف أغصانها (و) كالو حلف (لا شرب من هذه الشاة) لحلب في حق  
 أو شرب منه فانه يحنث لا شرب منها (و) لو حلف (لا شرب من ماء الفرات فحرب  
 من نهر أخذه حث) لانه شرب من مائه (و) ان حلف (لا شرب من الفرات فحرب

او انفسه من شوبها لانه وجب له

بعضها علم تام الصفات

(فصل وطلاق) (مميز بعوض

او معلق بعوض) بدفعه

(كحل في بائنه) بدل العوض

في بائنه انشاء الخلع (فلو قال)

لزوجتي (ان اعطيني

هذا فانت طالق طلق)

منه (بائنه اي عبد) يصع

عليه لانه هو من ذور (اعطته)

له وجود الصفة ونظاها

ولو كانتا لجواز نقل المكسبه

خلافاً في الاقراء وغيره (وما كان)

زوج اي السيد باعطائها

ايامها لانه عوض خروج

البضع عن ملكه (وان قال

هذا ان اعطيني هذا الصد

فانت طالق (او قال لها ان

اعطيني (هذا الشوب

انزوي فانت طالق باعطته

ايامه اي السيد في الاولى

اول الشوب في الثانية (ملقت)

لها وجود الصفة ولا شيء لمان

بان السيد والشوب معيها

او بان الشوب (مروى) لانها

لم تنزل عن حسيده وتعليق الاثارة

(وان بان) السيد (مستحق

الدم فقتلها ارض حيه) ولا

يرتقم الطلاق (وان خرج

أحمد او بعضه مقصوباً او خرج

الشوب (او بعضه مقصوباً)

لم تطلق (او خرج السيد

وعنه) حرافه عالم تطلق (بائنه

باعطائه لانه انما تناول ما يصع

عليه منها وانفسه بوالعسر

كله او بعضه لا يصع عليه فلا

يصع اعطائها ايامه فلا يصع

ما علق عليه (وان علته) اي

الطلاق (على عسر او عجزه)

من نهر ياخذ منه) أي انقرت (فوجها) أطلقهما في الشرح وغير احدهما  
الخبث نظرا الى ان التصديق انقرت ما وجدته من وعده نظرا الى انما أخذنا ثم يضاف  
اليه لاني انقرت ويزول باضافته اليه عن اضافته الى انقرت (وان حلف) على شيء  
(يفعله لم يبرأ حتى يفعله حيه) لأن ذلك حقيقة اللفظ ولا يطلوب به تحصيل الفعل  
وهو كالزوال والامر الله تعالى بشئ لم يخرج من العهود الا بفعله حيه فكذلك هنا (و لو  
حلف لا يدخل دارا فادخلها بعض حسيده او دخل ط قال الباب) منها لم يحث لانه لم يدخلها  
(او حلف لا يشرب ماء هذا الا ما شرب بعضه) لم يحث لانه لم يشربه (او  
حلف لا يبيع عبدا ولا يبيع فباع) بعضه (او وهب بعضه لم يحث) ومكسب ذل  
باع البعض ووهب البعض لانه لم يبيع ولم يهب (وان حلف) على امراته او غيرها  
(لا انيس من غزها او لم يقل ويا قليب ويا نيه منته) أي من غزها لم يحث لانه ليس من  
غزها (او حلف لا اكل طعاما اشتريته) بكسر التاء المخاطبة (فاكل طعاما  
شوركت) بالنساء لقول (في شرائه) أي اشتريته مع غيرها (حث) الآن ينزى  
ما انقرت بشرائه (و ان حلف لا يبيع ثوبا اشتراخه) حلف لا يبيع ثوبا  
(نعمه) زيد (او حلف لا اكل طعاما حظه) زيد مثلا (او حلف لا يدخل  
دارا) أي لزيد (او حلف لا يبيع ما حظه) زيد (فليس ثوبا نعمه هو  
أي زيد (وعنه) ليس ثوبا (اشتره) أي زيد وغيره (حث) لا تشرك غيره  
عنه لا تمنع نسبه و اضافته اليه لانه لا تكون لاني ولا سولا يعني ما في كراهه من انفسه  
(الآن تكون نية) بان نوي ما انقره فلا يحث عا شورك فيه (وان حلف لا اكل  
شيئا اشتراخه) واشترى غيره شيئا فقلعه عما اشتراه زيد (فاكل الخائف) اكثرها  
اشتره شريكه أي شريك زيد (حث) وجها واحدا لم يلزم بالضرورة انه اكل مما اشتراه  
زيد وهو شرط الخبث (وان اكل الخائف (منه) أي مثل ما اشتراه شريك زيد (او  
اكل (اقل منه لم يحث) لان الاصل عدم الخبث ولم يتصفه وحكمه حكم من حلف لا ياكل  
غيره فوقف في غيره ما ياتي ولو قابل زيد في ما كثر ما عفا كل الخائف منه لم يحث لان  
الاقالة نسخ كانه قد لا يبيع على الاصع (ولو اشتراه) زيد (غيره) بولاه او و كاله قال كل  
الخائف منه حث لانه اكل مما اشتراه زيد (او باعه) أي باع زيد ما اشتراه (حث)  
الخائف (يا كل) منته لانه لم يرفع شرائه اياه ففصل بينه اكل مما اشتراه زيد (والشركة)  
وهي بيع البعض بقسطه من ثمن (والتولية) وهي بيع المبيع برأس ماله (والسلم والصلم  
على مال شري) يحث به من حلف لا يشترى ويحث بالاكل مما ملكه بدفعه لانه  
صور من البيع وان اخصت باسماء كالتقدي (وان حلف بطلاق ما عصب ثقت) ان عصب  
(عما يشبهه اصل فقط كرجل وارثين او رجلا وعين وبتسكول (لم يعلق) في الطلاق  
التي ثبت بذن ولا صل بقاء العصمة ولو حلف لا يستحق على فلان شيا فحققت بهتة سبب  
الحق من قرض او نحو من ذلك ان يقول وهو عليه لم يحث لان مكان صدقه بدفع ذلك او براهة  
منه ولكن يحكم عليه بما شهد به لان الاصل بقاؤه عليه انتهى

### باب التأويل في الحلف وهو

أي التأويل (ان زيد) الحلف (بأنه لم يفت ظاهره) وتي أمثلته (سواء في  
ذلك الحلف (الطلاق) وعني واليمين المصكرة) كالحلف بالله تعالى أو بالظاهر أو

كقوله ان اعطيني خرا او عجز يرانفت طالق (اعطته) ايامه (الطلاق) واقع (رجي) لانه ليس بعوض شري وانما وقع





بنوه اطلاق (لم يصح)  
 خلفه الذي هو في حق نفسه  
 العوض لانه مذكور في الطلاق  
 لانه (و) ان كانت زوجها  
 طلقها (بأنف) بالطلاق  
 شهر لم يصح اطلاقا بعده  
 (او) قال شخص لآخر (طلقها)  
 أي امرأتك (بأنف) أي شهر  
 بعد شهر لم يصح (أي اطلاق  
 لا يطلقها بعده) أي أشهر  
 لانه اذا طلقها قبله فقد اختار  
 ايقاع الخلق بلا عوض فوقع  
 رجعا ما في الأولى فلو كان في  
 تكون معنى من الابدائية  
 وبطل عليه ان الطلاق لا ينفذ  
 لانه (و) انما الغاية في طلاقه  
 وأما في الثانية فواضح وان كانت له  
 طلقها (بأنف) شهر او بعد  
 شهر فقال لها اذ احضرت  
 الشهر فانت طالق استحق  
 العوض ووقع اطلاقا بانها عند  
 رأس الشهر (و) ان كانت  
 زوجها طلقها (من الآن  
 إلى شهر) بأنف (لم يصح)  
 الاطلاقا قبله (ي قبل معنى  
 الشهر ولا يفرض ان يكون وقت  
 الطلاق لانه يصح تعليقه على  
 الشرط فصحت هذه عوض فيه  
 مع حلول الوقت كالمهر (و) من  
 قلت زوجها (مطلقا) أي  
 بالطلاق (على أن تطلق مطلقا)  
 أو قالت طلقني بأنف (على  
 أن لا تطلقها) أي الصخرة  
 (صح الشرط والعوض) لأن  
 طلاقه في حدة وطلاق مطلق  
 أشبهه بطلاق مطلق ومطلق  
 بأنف (وان لم يرد) فأبطلها  
 من طلاق مطلق وأبعد

كنت البين مكفرة (فلا يحلف) وضاعت الودعة بسبب ذلك (لم تضمن) الودعة عند  
 في الخلع (وتقدم الكلام على ذلك في الودعة مفعلا) (ولم يرد منه ما أتت به  
 خلف) عليها (بالطلاق لم يصدق) أي تخبرني على وجه الصدق (أمرت مني شيئا  
 أم لا وخافت أن يصدق بها فتقول لم يصدق منك أم رقت منك أو معنى) فتكون  
 صادقة (وان حلف) عليها أي على امرأتها (لم يصدقني) شيء أفدته في وجهه لم يصدق لان  
 انما يصدق على امرأته (لعدم الحرز) (الآن تنوي) ذلك فحلفت بالآن انما يصدق لان  
 لأن راد به ذلك (أو يكون له سبب) يدل على ذلك فيعمل به ويحلف لان السبب يقوم مقام  
 لنفسه لا لأنه عليه (وان قال لها أنت طالق ان لم أحملك اليوم وأنت طالق ان اغسلت  
 منك اليوم) مع قدرته على استعماله ولا تقوته صلاحه مع الجماعة (فصل العصرم  
 جامعها واغتسل اغتسل لنفسه) (و) صلى معه (لم يحنث) لانه جامع في اليوم ولم يغتسل  
 فيه ولم يغتسل معه (لا في الجماعة) (ان لم يكن أراد بقوله اغتسلت منك الجماعة)  
 فحنث بقوله حلف لا فعله (و) ان قال (أنت طالق ان لم أطك في رمضان نهرا  
 فاسافر) أي سافر في السفر (ان طلق بيوت فربما العسيرة مردا السفر مسافرة  
 العصرم وشبهه) (انما عليه) (وقال) الامام (احد لا يهين  
 في ساجدة) ولا يهين في الخلق هذا في غيره وقوله في رواية بكر بن محمد اذا حلف على  
 فعل شيء ثم احتال بغيره فصار ما حلف عليه الذي حلف عليه به شبهه وقال القاضي  
 انه يهينها قبله البين وبسببه الفطر لان راد فعل البين من المقام المحض (ولن  
 شترى خيار بوله ثلاث نسوة) أو بنات لغوهم (لن تحصر كل واحدة عشر يوما  
 من أشهر) (احد الخبارين) (اختصم في الكبرى والوسطى بهما عشرة أيام ثم أخذت  
 الصغرى من الكبرى) (خيارها) (إلى آخر الشهر) فقد اختصم في الصغرى عشر يوما  
 اختصم في الوسطى عشرة أيام ثم أخذت الصغرى من الوسطى ثم (اختصم في الكبرى بخيار  
 الوسطى) (احد عشر يوم إلى آخر الشهر) فحكم لها بهذه الصغرى مع العشر الأولى عشر يوم  
 يوما (وكذا ذكره ابن بطون ثلاث فرسخ) (و) (في عمل كل نقل أكثر من امرأته) (قال)  
 زوجها (بأن طلاق ان لم تركب كل امرأة منكم فرسخ) فتركب الكبرى والوسطى  
 لغير فرسخ ثم تركب الصغرى بغير فرسخ (كبرى) إلى تمام الثلاث ثم تركب الكبرى بغير  
 فرسخ بعد الفرسخين (فان حلفا بقسم بينهما ثلاثين فارسخا) وهي في  
 أصل اذ من زجاج وان رادها الا هم (عشر مائة وعشرون فرسخا وعشرون فرسخا كل منصفه  
 في مثالا) من المصنفات فبصر المائة خمسة عشر فرسخا وعشرون فرسخا (فلكل واحدة) من  
 ثلاث (خمس مائة وخمسة عشر فرسخا) (انما عليه) (فان كان له ثلاثون فرسخا فحلف كل  
 واحدة ثلاث مائة وعشرون فرسخا كل واحدة مائة وعشرون فرسخا كل واحدة مائة وعشرون فرسخا  
 بالطلاق بقسمتها) أي اثنان مع مائة (سنتين) أي بن تسعة الثلاث (ان كل واحدة ثلاثون  
 رأسا من غير أن يفرق بين شي من السحار وأما تين فانه على احدها من العشر التي نتجت كل  
 واحدة مائة (فقد كمل الثلاثون) (وقسم بين الازوجتين ما بقي بالسوية لكل واحدة)  
 منها (خمس مائة وخمسة عشر فرسخا) (بما انزلت) (فلا وان حلف لاشترت  
 هذا المائة وأدركته ولا تركته في اناء) (بكره لانه لا يعاطية في الاعمال الثلاثة) (والفعل ذلك  
 غيرت فان مرتحت في الازواج فبصر انما حلفت لم يحنث) (وكذا لو شترت في أو غيرها  
 بعينه وأدركته في أو تركته كما تقدم فيمن حلف على ملك ما كولا ولا كماله ولا ملكه ولا







(وحيثما) نص الانه اشترط الموضع على من لم يلزمه فلفه الشرط (ولا ينقلب) ٢٠١ (العلاقيا ثنائيا بذاته) اى الالف

(هـ) ای اجلس بعد  
ردها) کالو بکته بعد اجلس  
(و) صبح رجوعه) ای الزوج  
عصفوه انت طاق علی ألف  
أو وعلیک ألف أو یالف (قبل  
قبولها) ای الزوجه نطقته  
فلانین کر جوع من أو جب  
السقم قبل قوله

فصل في أخاخته إلى الزوجة  
(فمرض موتها) الخوف  
فإن الخلع صحيح لأنه ما سوت فيه مع  
فالمريض كالبيع ومضى اختلاف  
المسي فيمن العوض أوزنها  
(غلة الأقران من العوض) (السي)  
فإن الخلع (أوارنها) لأنها  
مبتة في فصدها أصالة الشيء  
إلها إليه بغير عوض على وجه  
لم تكن ظاهرة على وهو واثق  
لها أصل الزائد كما أوست له  
وأقررت وأتت المبرات ثلاثه  
فيها فلما لم يقض له له وإن

عن مرضها انه خرج مع ماخلها  
عليه كالزئاع في النصف (وان  
طلقتها) أي الزوجة حبسا وبلغنا  
في مرض موته خمسمائة غارزاند  
عن ارثها (وأقرها بزازند عن  
ارثها لم تخفى الزائدة) عن ارثها  
ان لم تجز الوارثتة لانه لم  
كن له بصيل الى بصال ذلك لها  
وهي في حبسه فطلتها ليرسله  
اليها فسمع منه كالوصية لها  
(وان حالها) في مرض موته  
الخوف (وحاها) بان أخذ  
مهادون مءطاهها (فمن رأس  
المال) لانه لو طلقها بلا عوض  
سمع منه أولى (ومن وكل)  
كلها (في خبر امرائه مطلقا)

مالي صدقة ان لم أقبل كذا ونحوه (عطف ووى) بالطلاق شيئا مقدم ودى بالذنا (جنسان)  
الاموال ليس في ملكه منه شي (يبحث) لما تقدم (كان قال جميع ما ملكه ودى من  
الباقية الا حررا والزر جدا لا يخيرا واملك او العتبروا) كذا في الاصغر او نوحا من  
انواع الجوار) كالترقب والدارصيني (او) نوى (ما يملكه من السيوف والتمني  
والخطب وغير ذلك أي ذلك نوى ولم يكن في ملكه منه شي (يبحث) المسبق (ولم يلزمه  
التصديق بشي مما عليه غيره وكذلك ان اسلمه عن رجل) انه لا سلم بين هو (او)  
لطفه (من شي غيره) أي غير الرجل من الحيوان او غيره (اللا يلزم ان هو وهو يعلم انه  
قد اراد بيننا الخلف) انه لا سلم بين هو (ونوى انه لا سلم بين هو من الذي ارادها او في  
عولها او في بعض عيالها او خراجها او غيرها او سلمه وهو لا سلم ذلك (يبحث) لان  
قوله معطوف للواقع (وكذلك ان كان معه في الدار فكس عليه الخلف قبل فتح الباب ان ما قلنا  
هنا او اشار الى راحة كفه او) اشار (المناخضت بدله (يبحث) لا تصدق (فان  
اسلمه) الظالم (ان يأتمره) أي يفلان (من راح الخلف) لا يتبعه في ركة (ونوى  
من رآه في داخل الكعبة أو الصدين او) في (غير ذلك من المواضع التي تتعذر رؤيته  
فيما قبلنا (يبحث) ان اراه في غير ما لم يصره) انه لا يلزم به على النصف التي عنها (وان  
اسلمه) الظالم (بالمشي الى بيت الله الحرام الذي عكة) بان قاله قبل ان لم أقبل كذا  
او ان كنت فعلته او ان لم افعله قبل انشي الى بيت الله الحرام الذي عكة (فذلك نوى بيت  
الله مسجد الحرام وبقوله الحرام الذي عكة الحرم الذي عكة بحجة او عمرة أو نحوها) يقول  
لزمه الحرام هـ (غيره لزمته) لان افعله محتمل انما سجدت بقوله الحرام عـ على  
الحرم وعلى الحرم (ولا يلزمه شي) لان ذلك ليست مما تدينه الكفارة (فان ابتدا  
حدا لنام الله فقال له قل والله فاعلمه ان يقول هو انه الذي لا اله الا هو ودم الحرام في الوار  
أي يضي اما يمكن (حتى لا يفهم خلف ذلك فان قال له الخلف انا انا خلفك عمار (يد  
حلفا فله) (وقبل انتم كذا كرت انا فاسلا وقت فقل انتم نعم وكس له نعمة  
لبن بالطلاق والحق بالمشي الى بيت الله الحرام وصدقة جميع ما ملكه فاعلمه ان نوى  
قوله ثم ببيعة الانعام) لاحاب الخواب (ولا يبحث) بذلك لا لا لطف منه اذن (فان  
قال) الظالم (ايمن التي احلفك بها لانه لم يقل قل ثم اوكال) الظالم (له) اي لمن  
سحلفه (قل اليمين التي تخلفني بها لانه لم يقل قل ثم نوى اليمين بدله فله نية وكذا ان  
سحلفه) الظالم (ايمن البيعة لانه لم يقل قل) فقال ذلك (أو قل له قل ايها البيعة لانه لم يقل  
فان) ذلك (ونوى بالامان الذي اتي بها عند خذ البيعة ويصدق بها عن  
مض فيه نية) لان افعله يصح لا يقتضي في كذب الايمان بيان احد البيعة (وكذلك  
دقق) الظالم (ايمن يتحلفه قل (ايمن يعني والنسبة متشكك فقت) ذلك (ونوى  
بمنه وهو ديانة خصه) أي اذ لم يقدّر من متعق (من الحلف فله نية) لان افعله صح الحلف  
فان قاله قران فثبت كذا او اتي على كذا راي فاعلمه (في عدم لزوم البيعة) ان  
نوى بالظهور ما ركب من اخيل والذئب وغيره) كالخبر (فان اذ نوى) يظهره (ذلك  
يلزمه شي كذا) قضى في كتاب افعال الحيل وقال هذا من الحيل المساحة) لانه  
وصل به الى المساح (قال) القاضي (فان قاله قل) ان لم أقبل كذا او ان فعلته او ان  
كنت فعلته مثلا (فانما يظهر من روى حتى وان علمه ان نوى قوله مظاهر مفاع من ظهر

البنع العوض المستدرا  
وهو من مائة أرا بالكيل  
منه من النقص كالوكيل  
الطلق في البيع إذا باع دون  
من المثل (وأنه من) الزوج  
(له) أي بوكيله (العوض)  
كان كالأصل فاعل عشرة  
(فمنه من) كان له من  
تسعة (لم يصح الخلع) لأنه إنما  
أنه فيه شرط ما قد ومن  
العوض فإذا لم يوجد المقدر  
يوجد الشرط فيشبه خلع  
القضوي (وأن زاد من وكته)  
الزوج في خلعها (والمطلق)  
بأن لم تقدر عوضا (على)  
غيرها (أو) زاد (من عينت  
له العوض عليه) أي على من  
عينته (صحيح الخلع) فيما  
(وأنه) أي الوكيل  
(الزائدة) لأن الزوجية  
رشت بدفع العوض الذي عك  
الخلع عند الإطلاق أو بالتقدير  
الماذون فيه مع التقدير  
والزائدة لازمة لو كمل لبدله  
طابق الخلع فلزمته كالزوجة  
وكيلها وأن وكل الزوج  
واحد أصح أن يشي طرف  
الخلع (وأن خالف) وكيل  
ما أمر أن يخلع به (جنسا  
أوصولا أو نقدا البلد) بأن  
وكل في الخلع يبره أو يشهد  
وهو أو وكل أن يخلع بيمين  
حال فخلع بمو جبلا وأمر أن  
يخلع بنقد أو بخلع بغير نقد  
البلد (لم يصح) الخلع لأن  
الموكل لم يأذن فيه والوكيل لم  
يوجد سبب بأية اليه  
(لا) أن خالف (وكيله)  
سواء كان يخلع في خلعها بيمين أو بغير يمين لا يخلع لأن زاده خيرا

الإنسان كانه يقول ظاهره لم ينفذت أذا أشد ظهرا قال (أظهره) أي فاعل  
حرم بين الذميين ونوابين وبين فأي ذلك نوى فيه نيته (لصاحبها) أي فاعل  
قال (لم ينفذته) (قل) أن فعلت كذا أو أن لم أفعله أو أن كنت فعلته (والأفعية)  
جاء في الصحيحين على ما يوافق وهي حرام فقال ونوى بالقبضة الفرارة (فله نيته) وقال  
في المستحب (سبعة) أي منسوخة (تسعة) كنهية (أفعية) نيته (لأن اللفظ صالح لذلك  
(فإن قال) (لم ينفذته) (قل) أن فعلت كذا ونحوه (والأفعية) على المسكين مدة طاعة  
أن يشي بقره مالي على المسكين من دين) أو غيره ففعل ما أسما موصولا بالجار والمحرور  
(ولأدين) له (عليه) لا يلزمه شيء (لعدم وجود الصفقة) (فإن قال) (له) فاستحلفه (قل)  
أن فعلت كذا أمثلا (والأنكز) ملوك لي حرف طاعة أن بنوي بالملوك الرقيق المثلوث بالزيت  
والسمن فإن قال له (سنة) (قل) أن فعلت كذا أمثلا (والأنكز) ملوك لي حرف طاعة أن بنوي بالملوك الرقيق المثلوث بالزيت  
الحث (أن بنوي بالغير غير بالعبد وذلك) أي الخراف الذي هو ضد العبد (أشبهه بالحرام  
لأنه المذكور وأمر الخلع أنجيل والحر من الرمل الذي ما يطوى فإن قال) (له) مر يد استحلفه  
(قل) أن فعلت كذا (ولا فكل جارية حرمة طاعة به الشفعة الجارية والجارية بالاذن  
وأما جارية ربح والجارية العامة التي حرمت فأي ذلك نوى فيه نيته (لأن اللفظ صالح له) (والحرمة  
الخاصة بالكثير المطرو) الحرمة (الكرامة من النوق) فاجمع ما نوى فيه نيته (فإن  
قال) مستحلفه (قل) أن لم أفعل كذا (والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى  
بالأحرار العقل فله نيته من الخلع من العقل يعني أحرار أو ما نحن يعني ذكور أو أن قال له  
قل) أن فعلت كذا (والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى  
أو بنوي بالحرار لأنهم لم ينفذته فإن أباهم تسمى حرائر فإن قال) (له) فاستحلفه (قل) أن  
فعلت كذا (كأن شيء فعلتني صدقة) (قل) (ونوى بالملك حصة الطريق) (له) نيته وان قال  
(له) فإنم (قل) جميع ما أملكه من عقار ودار وشيعة فهو وقف على المسكين فقال  
ونوى بالوقف نسور من المراج فله نيته (فإن قال) (لم ينفذته) (قل) أن فعلت كذا (ولا  
فصر المخرج قد) ذلك (ونوى بالملك أخذ الطيب ما حول الشجرة من الشجرة نيته) (لأنه  
يعني (من قال) (له) إذا استحلفه (قل) أن فعلت كذا (والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى  
نوى بالشفعة القصص من الشجر الذي حوال الشجرة ونوى بالشفعة أن يبيع الرجل بامرأة في بيت  
أهلها فله نيته (لأن ذلك) (الرجل) يعني ممترا فانه (له) فاستحلفه (قل) أن فعلت كذا  
(والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى بشفعة لأن فله نيته (فإن قال) (لم ينفذته) (قل) أن  
لم أكن فعلت كذا (ولا فلا قبل أن ينفذته صوما ولا صلا فونوى بالصور زرقا أنعام أو  
النوع من الشجر ونوى بالصلوات لامل السكاب بصلون فيه فله نيته (فإن قال) (له) فاستحلفه (قل) أن  
فعلت كذا (قل) أن كنت فعلت كذا (والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى بالشفعة أن يبيع الرجل بامرأة في بيت  
(ونوى بقره ملبس أي أخذت صلاة لفرس وهو ما اتصل بمخاضته إلى فخذيه) (وتقدم في  
كتاب الصلاة أن أصول بن عريان أو غلمان في جاني الغنم يفتيان في الر كوخ والنهود ومنه  
اشتقت الصلاة (ونوى بصلب أي شرب شيئا في النار أو بنوي بالنافع وكذا أن قال قل  
والأفعية) أي أرفقنا (ذلك) (ونوى بصلب أي شرب شيئا في النار أو بنوي بالنافع وكذا أن قال قل  
لزارع كافر (فله نيته) (لا ينفذته) (قل) أن فعلت كذا (ونوى بالنافع وكذا أن قال قل  
فوفيل في الأمانات أي بغيره لغيره (النسأز) واجهن إذا استحلفته (زوجه) (أن لا يزوج  
عليه (فيل) (لا) على ذلك (ونوى شيئا مما ذكرنا) (بأن نوى أن لا يزوج عليها يهوديه

أو صرائية أو عيانية أو حشيه ونحوها وأراد يستزوج عليها بائنين أو بمجوده من الموانع التي  
يريد أن يزوجهم (قله نيته) لأن له طهه يحتمله (ورقاته) زوجته (فسر كل امرأة أو طهها  
غيرك فطال في وكل حريمه طهها غيرك فحقت ذلك ولم يكن له زوجة غيرها ولم تكن في  
ملكه جارية ثم تزوج عليها (أو اشتري جاريته ووطئها) أي تقي تزوجها واشتراها (لم تطلق)  
التي تزوجها (ولم تحق) التي اشتراها لأنها لم تكن حرة التعلق زوجة ولا مائة (وإن  
كان وقت البائنين زوجات أو سواها قال ذلك) أي كل امرأة أو طهها غيرك طالق وكس جارية  
أو طهها غيرك حرة (من غير نية تأويله في ذوجه وطئ من غيرها طالقت وأي جارية  
وطئها منهن حقت) لو جود المصنف (فإن نوى بقره كل جارية أو طهها) برجل (أو  
نوى) كل امرأة أو طهها غيرك برجل طهته (لأن له طهه يصلح له ذلك) ولا يثبت بجماع  
غيره هازوجة كانت) التي وطئها غيرها (أميرة) أي جارية (فإن أوفيت امرأة) التي  
استقلت (الاشهاد عليه بهذه البين التي يحل جاريته وخاف أن يرفع إلى الحاكم فلا  
يصدق فيها أو فالحيلة أن يسع حواره بمن يثق به ويشهد على بيعه فهو داهي ولا من  
حيث لا تعلم الزوجة ثم بعد ذلك يحل يفتي كل جارية به طهها من وليس في ملكه شيء منهن  
ويشهد على نفسه (وإن ما منهن فهو داهي مع يشهد له بالحق بين جميعا) ويصدق ذلك (وإن  
شاهد غيره) أي غير هؤلاء البائع (وإن في الوقتين) وقت البيع ووقت البين (ويمنع من  
الفصل ما يثبت) به (كل وقتين) فما من الأمر كما هو (لخصه) لا يرضى به (ثم بعد البين  
فيقال مشتري الجارية ويشترى من غيره بطهها ولا يثبت) بذلك لأن لم يكن له  
ملكه كمال الخلف (فإن رأيت) به هذا (أي الحاكم وأقامت البين بين وبين طهها) فقام هو  
البينة أنه لم يكن وقتا يمين عليه كمن يمين في غيرها لئلا كان له لا يثبت عليه  
(ذكر ذلك صاحب المتنوع) وغيره وهو صحيح كمن يمين على ما كان الخلف  
مظاهرا) وكذا ما يمينه زوجه إن كان لا فالحيلة فقام هو عليه كمال أحد وتقدم أو  
الباب

### باب الثالث في الطلاق

(وهو) أي الشك لعمد البين أو اصطلاحا مردده في السواء والمراد (هو مطلق أو مرد) سواء  
كان على السواء أو تزوج أحد الطرفين (فإذا شك هل طلق) زوجته (أم لا) لم تطلق (أو  
شك في جوده طهها) التي حلق عليه (ولو كان بشرط) الذي حلق عليه طهها (أو  
عديم فهو) أنت طلق (لقد نكح كذا) أنت طالق (أو لم أقبله اليوم فمضى)  
أيوم (وشك في أنه لم تطلق) من شك ثبتيقين في زوجه أو بائنه ويشهد له قوله  
عليه الصلاة والسلام قلن يصرحن بي مع موت ويخبرني محمد بن عبد الله عليه السلام  
وأطرح الشك (وله) أي زوج البائنه (طهها) (أو طهها) (أو الأصل الحبل  
وتقدم منه الحرفي) لأنه شاك في حله كجواز شتهت امرأة بائنه (لكن دون) التبع  
(الموقوف من تأييده ما ورد في تزوج البائنه) لقوله عليه الصلاة والسلام قلن يصرحن بي مع موت  
فقد استبرأ لدينه وعرضه (فإن كان) المطلق (المشكوك فيه رجعي) مدامت في  
السدة (إن كانت مدهونة) يكن طلاقا رجعي (جدة نكاحها) بأن يصدق  
بولى وشاهد على عدل وصدق (وكانت غير مدحورة بها) أو كانت مدحورة بها (وقد  
انقضت عدتها وإن شك) ونوع (مطلق) مطلقا واحدة وتر كما سمي تنقض

الطلاق  
(فصل الثاني في) زوجته  
(أو شكك في) مثلاً  
(أو شكك في) أي الخلع بأب بابت  
أراد ويخلف في العوض (أو)  
نمتكر الخلع لكن (أو شكك في)  
شكك في بابت منه  
لقد رده بما يوجب ذلك  
(وتخلف) الزوج (أو شكك في)  
العوض) ثم أمكنه وأصل  
برائتها (أو شكك في) أي  
خلفته (أو شكك في) أي  
عوض الخلع (غيري) زوجها  
العوض لا يفرها ولا يخلع ودعواها

هذا القول بأنفة قالت بل سمعنا  
ففسرها (أو) اختلفا فى  
(عنه) أى العوض بان قال  
خالفتك على هذه الامه فقلت  
بل على هذا الصدف فها (أو)  
اختلفا فى (صفه) أى العوض  
بان قال خالفتك على عشرة صحاح  
فقلت بل مكسره ففها (أو)  
اختلفا فى (تأجيسه) أى  
عرض الخلق بان قل خالفتك  
على ما لا تملك فقلت بل  
مؤجلة (أو) اقول (فوها)  
نصا لهما منكر بالزائد فى  
القدر والصفه وكذا ان اختلفا  
فى جنسه فقولنا لا ثم فارصة  
وان قال الذى طلقة يانف  
فصا بل ما تملك ثلثانا  
فلتقى واحدة بان اقراره  
والقول قولها فى حقوق العوض  
وان خالها على نفسه طلق لزم  
من تقديمه بالبدل وان تفت  
على لهما اراد ادهام ربيعة  
لزمها ما تفتت ارادتها عليه  
وان اختلفا فى الارادة فمن غلب  
تقد بالبدل (وان هاتى) زوج  
(طلقا بصفه) كقولها ان  
دخلت الدار فانت لى لى ثلاث  
مثلا (ثم بانها) بغير او طلاقة  
او ثلاث (ثم تزوجها  
فوجدت) الصفه بان دخلت  
الدار وهى فى صفتها او فى عدة  
طلاق رجعى (طلقت) نصا  
(ولو كانت) الصفه (وجدت)  
سالى يتيقنا لان عقد الصفه  
وجودها وحدها فى النكاح  
انه ما وقع به ينونه كالموت  
يبدون الثلاث عند ما كوا  
حقيقه ولم تفعل الصفه وكذا  
لو قلنا ان يمتى ثم تزوجها فاسط لى فبانت ثم تزوجها وفى التعليل احتمال لا يقع كتمليه بالمثل كاله فى الفروع لما

عندنا فهو زلفه نكاحها لاه اذ لم يطلها فبقين نكاحها باقى) لاه لم يوجد ما يوارثه  
(للاجل لتسيرة) كسائر الزوجات (التمس) ومعناه فى الفخر والتمس (ولو حلف  
لأبى كل شر فمقتضى فى عمر) اوز بيعة فوقت فى زبيس فموجها (فاكل من واحدة فكل ان  
لا يبق منه) أى الفخر (الواحدة) ولم يدرك كل الحمد خوف عليها أم لا لم تطلق ولا تفتى حثه  
حتى يا كل التمركة) لا خلاف فى منه واحدة احتمل انها الخلق عليها وبقين نكاح ثابت  
فلا يزول بالنكاح (وان حلف لبا كلف) أى التمرة فاختلطت بتمر واشتهت (لم  
يصدق برمى بتمر بصل انه اكها) بان يا كل التمركة لم اسبق (واذا شك فى عدد الطلاق)  
بان صل انه طلق ولم يدعه (بى على اليقين فان لم يدرك واحدة طلق أم لا ثلاثا) فواحدة  
(أو قال أنت طالق بعد ما طلق ثلاث وجعل عدده) أى عدد ما طلق ثلاث (فواحدة) لانها  
التيقنه وزاد عليها مشكوك فيه (ولم راجعها) مادامت فى العدة ان كان بدخل بها  
(ويجوز لموطئه) لما تقدم (وان قال لارأيت احدا كاطا لى نوى واحدة) من  
امرائيه (بجها طلق وحدها) لا عينها بينه وبينها ولا يلقه فان قال اردت فلانة  
قبل لان ما قاله محتمل ولا يعرف الا من جهته (فان لم ينو) معينة (أرجت) المطلقة  
(بافترقه) روى عن على وابن عباس ولا يخفى الفها فى العصابة قال فى البدع ولاه ازالة  
ملك ينى على التغليب والبرائة فتتخذ القرعة كالتمرة وقد ثبت الاصل بقرعته عليه  
الملاة والسلام بين الميادى ولا تخفى لواحد غيره من فوجب تعيينه بقرعة كاعتاق  
عبيده فى مرضه وكالسفر باحدى نساءه وكالنسبة (ولا) ملكا خارجا (ببينه)  
بغير القرعة حلالا لما ذهب اليه اكثر العلماء لما تقدم (ويجوز له وطه الباقى) من  
نساءه (بعدا للقرعة) لبقا لنكاحهم (ولا) يجوز له وطه احدها (قلها) أى  
فقر القرعة لاحتمل ان تكون هى التى تقع عليها القرعة (ان كان الطلاق اثنا) فان  
كان رجعيان وزان وطى اكل حصلت الرجعة (وتجب النفقة) للكل (حتى يفرع)  
لا من يجرى رست لاجبه وكل واحدة من حيث هى الاصل بفساد نكاحها فلا تسقط نفقتها  
شك (وان مات) بعد قوله لزوجته احدا كاطا لى (ولو) كان موتا بعد موت  
احدها (أى احدها امرائيه (قل لبيان) أى بساد المطلقة بان لم يبين أنه نوى  
احداها عينها وليكن أقرع بينهما (أقرع الورثة) بينهما فمن قرعتم ثورت (وان  
ماتت المراتان أو) ماتت (احدها) بعد قوله لهما احدا كاطا لى وقبل القرعة  
(عين المطلق) أى أقرع بينهما (لأجل الارث) فمن قرعتم لم تورث (فان كان  
نوى المطلقة) أى عينه بينته (حلا لورثة الاخرى أم نوىها ورثها) لانها زوجته  
او ان ماتت احداها فقط حلف لم ينو (الميتة ولم يرث الميتة) ان كان الطلاق باثنا  
مقتضى سببها تورث وهى الزوجة (وان كان ما نوى احداها أقرع) بينهما كما  
سبق (ولو كان لهما) أى لارائيه (أو) قل (لا تمتداسا كاطا لى غدا أو حرة غدا فبانت  
احداها قيل ان بعد طلاق الباقية) من المراتين (وعتقت) الباقية من الامتين  
لانها تبنت محللة طلاق والتمتق فى المبدع وهل تطلق اذن أو منطلق فيه وسهان (وان  
مكن نساءه) وقاد لهن احدا كن طلاق غدا فبانت احداها من قبل الله (أو) كن  
(اما) وقال من احدا كن حرة غدا (فبانت احداها من قبل الله أو باع احدها اذماه)  
قبل غدا (أقرع من الباقى اذ جدا غدا) فمن وقتت عليه القرعة طلقت أو عتقت

وهو أيضا حلية قال ابن الأثير من  
 قول العرب الملقاة بالنساء  
 فطلقت اذا كانت مشدودة  
 هزلت الشدة هنا وعلينا نفسه  
 ما يقع بالمرأة بذلك لانها كانت  
 متصلة بالاسباب لزوجها قال  
 الزمري طلق المرأة فطلقت  
 واطلقنا شاة من النقال  
 فطلقت هذا الكلام الجيد  
 \* ثم ما (حل قيدا لنكاح أو)  
 حل (بعضه) أي قيدا لنكاح  
 بطلاق والرجوع أحسوا  
 على من وعده بالكتاب  
 والسنة ولا بد فديق بين الزوجين  
 من التناقص والتنازع في  
 ما يوجد الخصومة له الله  
 فلهذا نكاح اذن ضرري  
 حقه ومفسدة محتمة بلائدة  
 فوجب انهما انزلوا ليطص  
 كل من الضرر (ويكره)  
 لغرض (بلا حاجة) لانه  
 انكاح ليشتمل على المصالح  
 المندوب اليها ولحديث أنس  
 الحلال انما اطلق  
 (ويح) الطلاق (عندها)  
 أي الحة قاله كسوقا للمرأة  
 وتضرر من غير حصول  
 انقضائها (ومن) الطلاق  
 (لضررها) أي لزوجة  
 بتمامة (نكاح) كحال  
 اشتق ومايجوز المرأة الى  
 الفدية ليزيل ضررها  
 (و) بين الطلاق أيضا  
 (تركه) أي الزوجة (ملا)  
 وعفة ونحوهما (لضررها)  
 في حقوق الله تعالى اذ لم يمكن  
 اجبارها عليها ولا في نفسه تنقض  
 له منه ولا ما في افساد فرائض

القديم (وان قل ان الرطلاني وأمنى حردوبه بساء وامه ونوى عيه) من قوله (أو  
 اته (انصرف) الطلاق والعتق (الي) كما وعينم لفظه (وان نوى واحدة بجمه)  
 بين (ان خرجت بقرعة) لما تقدم (وان لم ينو شيئا طلقن) أي الزوج كان  
 يعقن (أو انما) (كان) لان امرأه أو صفة مفردة من شأنها معرفة قيمه وروى عن  
 ن جباس وقتقدم ذلك (وان طلق واحدة) معينة (من نساءه وأتبعها أخرج بقرعة)  
 بعد النسيان لا يلزم المعلقين من وجوب أن تخرج القرعة قبل وجوب الفسخ يفرع  
 ونحوه له السابقات) بعد الخرجة بالقرعة لان الأصل بقاءه (وان تبس)  
 (ان المعلقة غير التي خرجت عليه القرعة بان تذكر (هو) ذلك تبس انها كانت محرمة  
 عليه) حيث كان الطلاق بالتألفا صارت أجنبية بالطلاق (و يكون وقوع الطلاق من  
 بين طلق) لا يصد من أهله في محله ونسبها لأبويه (وتزاد اليه التي كانت خرجت عليها  
 بالقرعة) لأنه ظاهر انها غير معلقة والقرعة ليست بطلاق ولا كتابة (الآن تكون) التي  
 خرجت عليه القرعة (قد تزوجت) فلا تزواله ولا يطلن نكاحه لان قوله لا يقبل على  
 غيره (أو) الآن تكون (القرعة حاكم) فلا رد اليه لان قوله لا يقبل اذن علمان  
 يمكن إقامة البينة على ذلك وشهدت أن المعلقة غير المخرجة وردت اليه وأزوجت أو حكم  
 بالقرعة

**فصل** وان قل من أمرأتان (هذه المعلقة له هذه طلقنا) أي الأولى والثانية  
 لأنه أقر بطلاق الأولى قبل إقراره بمثل إقراره بطلاق الثانية ولم يفرع إقراره  
 بطلاق الأولى لان الواقع لا يرتفع (وكذلك لو كن) أي زوجته (فلا يقبض هذه)  
 المعلقة أو طالني أو طلقته هذه (بل من هذا طلقن كـ) ناسق، وقن هذه أو هذه  
 طالني (بل هذه) طلقنا الثانية وأحدى الأولتين (أو قل هذه أو هذه طلقنا الثانية)  
 بقرعة بطلاق (و) طلق (أحدى الأولتين) لأن أو أحدى الثانيين فنخرج قرعة (وان قل  
 طلقته هذه بل هذه أو هذه) طلقنا الأولى وأحدى الآخرتين بقرعة (أو قل) أنت نطق  
 وهذه أو هذه طلقنا الأولى وأحدى الآخرتين فنخرج قرعة (وان قل) طلقنا هذه وأهاتين  
 انخبالبيان) لا أو أحدى الثانيين (فإن قل) أي التي أراها الأولى طلقنا وسهبا كما  
 لو هيها لفظه (وان قل ليست) أي أردته (الأولى طلقنا الأخيرة) لتبينها فزوجه  
 بقرعة (ونسأل المطبقين التحين في كل موضع يقبل فيه تعيينه) كما لو تميزت زوجته  
 بأجنبية (فان وثق) وأحسد أو أكثر (نهي) أن تعيينه) لفرعها (وسمات أحد هما  
 أي إحدى الزوجتين بعد وقوع الطلاق بأحد هاتينيه) (نهي) بين الطلاق في أخرى  
 من أن كان نوى أحداهما يمين ولا يفرع بينهما كما علمه (و) زوج أربيع  
 (طلقته هذه وهذه أو هذه وهذه) فظاهره ما سبق فبين يمينه الأولى من الزوجين  
 أذهوتها سافر من الغسل أو كذا طلقته هاتين زوجتي) بقرعة (فإن قل) الأولى  
 بعد (أو قل) بعد (نخرج) تعيين لهما عينة) (لأنه أقر بزوجته) (وان قل لم أطلاق  
 الأولى بين) الطلاق (في الآخرتين) لأنه من سبق غيرهما (و) قال (ثم أطلاق  
 الآخرتين بين) في الأولىين) لما تقدم (وان قل أنت أطلاقنا في الآخرتين) ولا حرج بطلاق  
 الأولى بقرعة بطلاقه وبق الثانيين (لأن) بقرعة بينهما على ما سبق (ومضى) فبقرعة  
 الأولى (منه) لأنه أقر بما أريد بقوله فما أشك في طرقك لثانية وأنتا لثالثة لثالثة  
 الأولى والآخر فواقع من المشكوك فيها

والحق، يولد من غير ما إذا لم تكن عميقة وله فضلها اذن والتضييق عليه، ستعدي منه لقوله تعالى ولا تعجلوا بها ايمن

تقتل) منه (ان ترك حياته تعالى) كصلاته وصوم ومجر الطلاق في حق أوله سر أصلياً فيه ويجب على مول بهد الترخيص أن أي الفيت فوباني فيقسم الطلاق إلى أحكام التكليفات (ولايجب) على ابن طاعة أبوه) ولو كانا (عدلين في طلاق) زوجته لايستلزم من المر (أو) أي ولا يجب على ولي طاعة أبوه في (منع من تزويج) فضلاً سابق (ولا يصح) الطلاق (الامن زوج) لم يثنى ما غلط في من أخذ بالساق (ولو) كان زوج (مميزاً عنه فيصح) طلاقه كالباقي لعدم الغرور حديث كل الطلاق جازراً لإطلاق المتنوه والمغلوب على عقله وعن هي اكتموا الحسن النكاح فيه لم مثنان فائتة أن لا طلاق ولا نه طلاق من قائله زوج محسن الطلاق أشبه طلاق (و) الامن (ك) على (ن) بعد السر بعض أن أي العشرة والطلاق يوفى في الإله موصفا (و) يعتبر) وقوع العقد في (أرفق لفظة له) دن ذريد غير موصوفه (ف) يقع طلاق (فقيه) أي عليه (بكره) أي الإطلاق لا تطعم (و) لا طلاق على (حائ) طلاق (و) ومن قصصوا طلاق على (ن) ولا زائل عقله بيجوز و برسم أو شاف ولو بغيره نفسه خدبت كل الطلاق من لا طلاق لمعناه والمغلوب على عقله وحديث

في فصل فان مات منهن أي بعض الزوجات في الأمثلة السابقة (أو) مات (بعضهم) أقصر بين الجميع فمن خرجت القرعة لها) ما طلاق (لم يرثها) ان كان بائناً لها أجنبية (وان مات بعضهن قبله) ورثت (بعضهن بعده) وأقصر ورثته بينهما (فخرجت مبينة بعد ممل تره) لأنها كانت بائناً حين موته (والباقيات يرثن) ان عاش بعدهن لانهن زوجاته (ورثته) ان حين بعده لكانا كاحون (وان قال بعدهم ما هذه أتى طلقها) لم يرثها لأعترافه بانه يستورجته (أو قال في غير المبينة) بان كان طلاق سهمه ثم قال من المبينة منهن (هذه التي أودعها لم يرثها) لأعترافه بانطلاق سبب الارت (ورث الباقيات) غيرهن لانهن زوجاته سواء (سده ورثتهن أولاً) فانه أدرى بمنازله (ولا يستلزم) على ما أراه لا أن يترك لم يقص عليه بشكره في ذلك وتقدم قوله حلف ورثة لآخرى (فان مات) من طلق واحدة لايستلزم من سائه (فقال ورثة لأحداهن سده المطلقه) ذلك حرمنا ما ميراثه لا عترافه بائناً لآثره (أو أقروا ورثته بعلمه ولو) بانها المطلقه (حرمنا ما ميراثه) ان كانت بائناً لأعترافها بانطلاق الزوجية (وان أسكرت) أنها المطلقه (أو أنكر) ذلك (ورثها) بعد موتها (ولم تكن) لمورثة (بينة فقروا أو لم يرثها) لأنها منكركه (فان شهدا قن من ورثته) أي (زوج) (لمطلقها) أي قبل موته طلاقاً قطع ميراثها (قبلت شهدا قنهما المالك بكونها) من يتوفر عليه ميراثها (توفر) على من لا تقبل شهدا قنهما كأمها أو جدتها لان ميراث إحدى الزوجات لا يرجع إلى الورثة (زوج) غير الزوجات (وإنما يتوفر على ميراثها) شهدا قن لآخرها ما قطعاً ولا تدفع عنهم ميراثها ذلك قبلت (وان ادعت إحدى الزوجات نه طلقها طلاقاً بينه ونكرها فقوله) لان الأصل عدمه (فان مات) بعده ماها المذكورة (متره) مؤخذة له بمقتضى إعتراؤها (وعليها العدة) لأن قولها لا يقبل فيما عليها

فصل ثالث قاله أربع سنة فطلق أحداهن ثم كسح أي تزوج (أخرى بعد قضاء عدتها) أي المصنفه (ثم مات) الزوج (ولم يسل أبنته) من طلقها التي تزوجها أربع ميراث (نسوة) نس فبسه ولا بد لاف فيه بين أهل العلم لأنه لا خلاف فيها (ثم قرع بين الأربع) زوجاً حراً مختلفة (فأقن خرجت قرعتها) بالطلاق (حوت) الميراث لم يثبتهم بقصد حرماتها (ورثته) أب قبيل (ثلاثة أرباع ميراث النسوة) (وان طلق) من نسائه (واحدة لاي ينفق) خلق من من واحدة (يعني) فأنهم بائناً فقتل عدة الجميع فيه نكاح موقوف (الفرقة) لأحد الزوجات طلقه واقتضت عدتها بينه والقرعة ادعى تبينه في الوقوع طلاقاً بها (وهي عتقها) أي أطلقه فعتقن (بهيها) ما تبينهها (بان حاله لا ينهي أتى أدت طلاقها) أو بقرعة (بان لم يكن سوى أحداهن) وأقرعنا بينهما (لأنه من حين طلقها) كالمبينة التي لم تبسه (ولا) فكون عدتها (من حين عتقها) لأن العدة تم تعبد التبعين بل بالطلاق فليكون من حينه (وان مات) زوج قبل التبعين اعتدت (أي نساء التي طلق بعضهن ولم يعلم) بأطول الأصل بين من عدة (أو عدة) (الطلاق) لان كل واحدة منهن يحتمل أن تكون المطلقة بغيره فقتله أطول ودر فيه ما دونه (عدة الطلاق من حين طلاق) لما تقدم (عدة) زوجه من حين موته وان كان اعتل في رجوعها ومات في العدة (فعلين عدة الوفاة) لان رجوعه رجوعاً في في العدد



فيه وقرق أحمد بنو بين  
الكران فاعلمه بالخصون  
(و) كذا لا يقع طلاق (من  
غضب حتى يغى) عليه (أو)  
غضب حتى (اغنى عليه)  
لزوالة عقله أشبه الجنون  
(ويقع) الطلاق (من أفاق  
من جنون أو انما خذه كراه  
طلاق) فصله إذا ذكر كراه  
طلي لم يكن زائل الفصل حينه  
كالنوق وهذا لو قلنا علم فمن  
جنونه بذهب معرفته بالكلية  
وبطلان سوانه فإما من كان  
جنونه انشأ أو كان مبرحا  
فإن ذلك يقع حكم تصرفه  
مع أن معرفته غير فاعلمه  
بالكلية فلا يترد كذا لا يقع  
إن شاء الله تعالى (و) يقع  
الطلاق (من شرب طورا  
مكرا أو نحوه) أي المسكر (ما  
يجس استعماله بلا حاد)  
الله كالغشوة المسكر: كاله في  
شرحه تعالى الشيخ في ابن  
حيث الحقها بالشراب المسكر  
حتى في الحد وطرقي بينهما وبين  
السبع ما بينهما تنهي وتطلب وقد  
الزركشي أنها ملحقه بالبيع  
(ولو خلط في كلامه أو سقط  
تغيره بين زاهدين) كان صار  
لا يفرق فيه من ثوب غيره  
(و يرواخذ) السكران الذي يقع  
طلaque (بشر أنواله) (بكل  
قدل صدره) (بشبهه العقل  
كافرا وقذفا وظهور وإداه  
وقتل وسرقه زنا وغير ذلك)  
كوقوعه بعاره وغصب وتسل  
مبيع وقبض أمانة وغيره ما لأن  
البيع به حصوله فاعلمه في

فصل وإذا دعت أن تزوه أو طلقها في ذلك ما فاقول لأن الأصل بقائه السكاح (أو دعت  
وحدود من طلاقها عليا) بأن قال أن قام بدوان لم يقربه كذا فأنبت طلاقا دعت أن  
الصمة وحدت طلقت (فأنكرها قوله) لأن الأصل بقائه السكاح إذا دعت طلاقا على  
حيضها فادع من طلقها أو طلقها على ولادته فادعها فقولها مسائل كان أقرب ما حل عندنا  
وأصاهه كأن تقدم (فإن كان طليسا) دعت من طلقها أو وحدت طلاقا عليه  
(قبلت) بينهما وعمل بها (ولا يقبل فيه) أي الطلاق (الأرحلان عدلان) كالسكاح  
مما طلع عليه الحال غالب السكاح ما لا ولا يقتضيه المال (وإن) انقضاء على ته طلقها  
(و) اختلفاق عند الطلاق) فإن كانت طلقتي ثلاثا فقبل ببل واحدة (فقول) لاه  
منكر الزنا (فإن طلقها ثلاثا وصحت ذلك أثبت عندنا بقوله عدلين) أن طلقها  
ثلاثا (لم يحصل لها عتق من نفسها) لأن حرمت عليه حتى تشكيله وخافه ثم بعد  
هو عليها (و) يجب (عليها) أن تفر من نفسها استعلاعت وأن تفتدي من فاقدرت ولا تترن  
لهو تهرب منه (ولا تقم معه وغتق في ناديا) (ولا تخرج منها) أي من بلدها  
(ولا تزوج) غيره (حتى يظهر طلاقها) الثلاث لا عليها ضمان أحدها يظهر  
السكاح والآخر يعلنه (ولا تقبله قصد) بل تدفعه إلى أسهل فإسهل كالمسائل  
(فإن قصدت الدفع عن نفسها) زال إلى نفسه فلا تلزم عليها ولا ضمان في الباطن) عليا  
لأنها فصلت ما هي مأمو رته (فأما في الظاهر فأنما أخذ بحكم القتل) لأن قولها غير  
مقبول فوقع الثلاث عليه لتدفعه عن نفسها (مالم ينشخصها) يشه دة عدلين  
فيتقن وحسب القتل في الظاهر أيضا (وكذا لو ادعى سكاح امرأة كذا وأقام شاهدتي  
زوجه حكم الحاكم بالزوجة) فإن حكم الحاكم لا يزيل أثق من صفته الباطنة ولا يهلل  
له بذلك وتدفعه إلى أسهل فالأهل كالمسائل (وكذا لو تزوجها تزويجا ظاهرا  
عدها (فصلت إليه بذلك) التزويج فلا يهلل له وتعلقه كأن تقدم (وإن تعلقه ثلاثا  
فقدم عليه أربعه أو وثلاثا) بعدا لطلاق الثلاث (أثم عليه الحد) لانه لا سكاح ولا  
شبهه سكاح ولم يعتبر رابته القول بأن طلاق الثلاث واحدة لصفه ما خذه (فإن بعد  
طلاقها) ثلاثا واثم عليه بيعة (ووطئها ثم قامت) عليه (بينه بطلاقه فلا  
حد عليه) لاستعمال خطبه أو نسائه (فإن كان وطئها ما لم يأنى كنت طلقتها ثلاثا  
كان أقرارا منه بالزنا فيعتبر فيه ما يثبت في الأقرار بالزنا) إن بقرارا بما لا يرجع حتى يجد  
مع باقي في هذا الزنا

فصل إن طلقا طرقت قال زوج أنتين فأكثر (إن كان هذا) الطلقر (غرابا فقلنا  
طالقي وإن لم يكن غرابا فلا تطلق فيهي) أي أي طلاقه نفسها (كأنسية) فيخرج  
فيهما ماله لأبيل إلى معرفة المطلقة ففهمه عندها قسم سواء وانزعه طريق شرعي لإخراج  
المهول فشرعت المصرفة كافي لبيعة (وإن كان) من كدهم (طالقي) لم يطلاق واحدة منهما  
غرابا فقلنا (كحصة) طالقي وإن كان حصة فقلنا (كدهم) (طالقي) لم يطلاق واحدة منهما  
أذا لم يسلم) أقرب أرباب أحماد أنه غير مما احتمل كون الطلقر ليس غرابا ولا أحام ولا له  
متقن الخ وشك في المنع فلا يزوج من دين السكاح بالثلاث (فإن قل) رجل عن  
طالقي (إن كان غرابا فامتنى حرة أو) كذا إن كان غرابا (فأمر أن طلاق ثلاثا قال) رجل  
(آخر إن لم يكن غرابا أمته) أي فامتنى حرة أو أمر أن طلاق ثلاث (ولم يعلمه) أي لم  
المفعول الطلقر غراب أو غيره (لم متقا) أي الامتنان (ولم تطلق) أي المراتن لأن

مال مسكره وضع طلاقه (لا) يقع الطلاق (من اكرهه على الطلاق ظاهرا) فغير فان اكره عليه بحق كما ذكره سوليا بعد التبرع وباني الفسخ ونحوه وقع (بعتوبة) متعلق باكره كضرب وخسف وعصر سابق ونحوه ولا يبرع ذلك عنه حتى يطلق ما فات منه لا اكره به لا تقضاه (او تعدله او ولده من قادر) على ما سدد به (بسلطنة او نطق كلص ونحوه) كقاطع طريق (يقفل) متعلق بتدبير (او قطع طرف او ضرب) كثير قال الموفق والشارح فان كان يسيرا في حق من لا يملكه فليس باكره وان كان في ذنوب المروءات على وجه يكون اثره اصابه وفساده وشهرة في حق نفسه وكله قرب الكثير في حق غيره (او جس او خدم او بصره) انفسه منه ضررا (كثيرا) فان تبصره كفتش فليس اكرها (ونظن) مسكره ابقاه اى منه ديه به ذكره (فطلق ما تقرر) في مسكره بكسر الهمزة وثمة مرفوعه لاطلاق ولا عتق في الاطلاق او اجدوا او اوجده او غرق الاكره لان مسكره معلق عنه في امره متعلق عايب في نصرته كمن اغلق عليه باب ولاه قويا حل عليه للاحق شبهة كذا كثر وتجب الاجابة مع تعدد بقتل او قطع طرف من قادر غلب على القتل ابقاهه ان لم يطق ثلثا يلقية الى اثم لكة تنهس عنه وروى سعيد وابو عبد الرحمن

لم نف من مال من ماله ولا يحكمه في حق واحدة منهما يصيبه بل تبقى في حقه احكام النكاح من النفقة والكسرة والسكنى لابل كل واحدة منهما ايمن نكاحا باق ووقع طلاقها لم يكره به (ومر عليها بالوطء) لان احدهما حائض يمين وامرأة غير من عليها قد اشكل بحرم الوطء عليها جميعا كالوحيث في احدي امرأتي لا يصحها (الامع اعتقاد احدهما طلاقا لآخر) فان من اعتقد خطا رفقه لا يحرم عليه وطئ زوجته وامته ولا يحث فيما بينهما وبين الله تعالى لانه يمكن صدقه (فان اشترى احدهما امه لا اشترى اقرع بهنما) اى من الامت يمين خرجت لها القرعة عتقت (فان وقعت القرعة على امته) ان كانت لها ابتداء (فولاؤها له) لانه المعلق لها ولولا ان اعنى (وان وقعت) القرعة (على) الامه (المشتراة) فولاؤها مؤوف حتى تصادقا على مرتبة من عليه لان كلامه لا يدعيه اذن (فان اقر كل واحد منهما امه) لا بد من طلاقها وعتقت امها (مؤاخذه لكل منهما اقراره على نفسه) وان اقر احدهما بالحنث (حنث وحده) لاقراره (وان ادعت امرأة احدها) عليه الحنث فقولها (او) ادعت (امته عليه الحنث) فانكر (فقولها) لان الاصل عدمه (ولو كان عبد مشتركا بين امرأتين فقتل احدهما) من طاهر (ان كان غريبا فصبي) من العبد (حرقا) الشريك (لا تخران لم يكن غريبا فصبي) هو عتق (العبد عتق احدهما) لان احدهما حائض قطعها (فيمنع بالقرعة) وبشرقية نسب شريكه (ولو لاله) لانه عتق (فان قال) سيد عدها امه (ان كان) هذا الطاهر (اغراب فبيد حور) لم يكن غريبا فصبي حرة ولم يملك اغراب ام غيره (عتق احدهما) ويقر (بقرعة) منه لا طريق الى اسلمه بالابا (فان ادعى احدهما) ادعى (كل منهما) امين بعد وادامه (انه الذي عتق) وانكر السيد (فقولها) السيد عتق (لان منعه) (فان قال) من له نساه عبيد (ان كان) هذا الطاهر (غرابا نساه وطراقي وان لم يكن غرابا فبيده او حار ولم يملك) ما الطاهر (منع من انصرف في المدين) يعني من وجه الزوجت ومن بيع السيد (حتى يدين) امر الطاهر كاتقدم فمن طلق واحدة من نساه ونسبه (وبه نسقه جميع) من الزوجت وامهيدان لم يبين الحال او يفرع (منه) يدين (وقد دعيه) طاهر اقرع من انسا ورق العبيد) لانه بطريق في تعيين نصيره (فان وقعت القرعة على اغراب طلق النساء ورق العبد) اى بتواقي لوق (ونخرجت) القرعة (على عبيده) قوا ولم يطلقن (اى النساء لعدم اخروا) القرعة عتق (وان كان امرأتين) انزاع (اجنبه احدا كاطالقي) طلق امرأته (او قد طلق واحدة) اى امرأته طلق واحدة (سلي) طلق امرأته (او قال) اجنبه احدا كاطالقي وله بنت غيره (اى غير امرأته) طلق امرأته لان الاصل عند كلامه نكاح دون انثاه فاذا خاف على احد امرأتين واداهما زوجة او الى اسم وزوجته مصة بذلك وجب صرفه فان امرأته لم يملك صرف اليه الواقع (فان قال) اردت اجنبه (لم تطلق امرأته) لانه يصح بطلاقها ولا لفظ فيما قضيه ولا نواه فوجب دفعه نكاحه من كان له فانه ادعى في شدي لان لا يهتم ما قاله (ولم يقتل في الحكم) لان غير زوجته يمتع بعد طلاقه (لا قرينة) فادعى ارادة اجنبه (مثل) (ان يدفع بيده) فو يخلص من مكره (فقبل منه في الحكم) (وان لم ينزوجه ولا) نوى (لا اجنبه طلاق زوجته) لانها يحمل طلاق (وان نادى امرأته) هذا (فاجابته امرأته اخرى) فان انت عاتق بظن المنادة فطلقت المنادة فقط (او نادى امرأته هذا

أهل طلاق هذا طلاقاً  
(وكبره) ظناً في أنه لا يقع طلاق  
(من صحري طلاق) قال الشيخ  
تقى الدين وأقصر عليه في  
الهرع قال في الانصاف قلت  
بل هو اعظم الاكراهات  
(لأن شتم) يطلق (أو  
أخرجه) أي بانهاض الجبهة  
أي أهين الشتم يطلق طلاق  
ككبر بل يقع طلاقه لأن ضرره  
يسر (ومن قصد إيقاعه)  
أي الطلاق وقد أكره عليه  
(دون دفع الأكره) لم يقصده  
وقع طلاقه وكذا أن لم يقص  
أدفعه مسدده أو أمكنه  
أختص من الأكره بضره وب  
أو اختاره أو دفع الأكره (أو  
أكره على طلاق معينة) من  
نسبه كذمتة (فطلق  
غيره) كمن قصد وقوعه عليها  
لأنه غير مكروه (أو) أكره على  
(طلاق واحدة) (طلاق أكثر) من  
طلقة (وقع) طلاقه لأغبره  
عليه (أو) يقع طلاقه (إن  
أكره على طلاق معينة) من  
نسبه (فطلق معينة) منهن  
بأن أكره على طلاق واحدة  
منهن إما كانت تطلق عائشة  
مثلاً لصدق الواحدة المهر بها  
(أو ترك) المكره (التأويل  
لأغبر) في تركه فلا يقع  
طلاقه لعدم الضرر وبني لأن  
أكره على الطلاق وطلق إلى  
تأويل آخر وهو من الخلف  
(أو أكره على فسق) (أو  
بين) بالله (وغبرها)  
كذلك (أو) كراه (على طلاق)

وعنده أمره أخرى (لم تجبه وهي الحاضرة) فقال أنت طالق بفتح المنة وأطلقت المنة  
(نقط) لأنه قصد ما يخطئه وليست الأخرى من ادعاء ولا تصدقاً طلاقاً قط كالأراد  
أن يقول طاهر فبقي لسأله فقال أنت طالق (فإن قال علمت أنه) أي الجبهة أو  
الحاضرة أتيت لم تجب (غيرها) أي غير المنة (وأردت طلاق المنة) (لأنها)  
أما المنة فلا يقع قصد ما يخطئه وأما الجبهة أو الحاضرة فلا يقع بها الطلاق مع علمه  
غير المنة (فإن قال أردت طلاق الثانية فطلقت وحدها) لأنه خاطبها بالطلاق ونواهاه  
ولا يطلق غيرها لأن لفظه غير موجه إليها ولا هي منوية (وإن لم يخطبها أمراً فقال  
قلته أنت طالق فاقاها أجنية فطلقت أمراً نصاً) لأنه قصد زوجته بصريح الطلاق  
(وكذا لو سلم بهما قال) لأجنية طلاقاً ووجه (أنت طالق) (طلقت أمراً) (وإن  
علمها أجنية) فقال أنت طالق (وأراد بالطلاق زوجته) (طلقت) زوجته لأنه قصد  
بالطلاق (وإن لم يرد) أي برز ووجهه (بالطلاق) وقد شرط به أجنية عالمها  
أجنية (لم يطلق) زوجته لأنه لم يقصد ما يخطئها ولم يخاطبها (ولو لم يخطبها  
أجنية فقال أنت طالق أو) قال (تخي) بأمر طلاق أمراً (قاله أو بكر نصه  
في الشرح لأنه يرد) (فذلك) وهو في الاختيارات ويخرج على قول أبي حامد أنها تطلق  
قاله في المبدع وزوجه في المنهي وقال في شرحه على الأصح لأنه واجبه بصريح الطلاق  
فوقع كالوجه لها وزوجه ولا أثر لظنه إياها أجنية لأنه لا يرد على علمه إرادته أن يطلق (وكذا  
الفتي) في جميع ما تقدم (وإن أوقع زوجته كزوجته لم يفسد طلاقاً أو يفسد ما دام  
يلزمه شيء) كمن في نوب لا يدرى من إسماءه قال في الفروع وزوجه مثله من خلف  
بينما يجها بر بداهة لغو ويؤيده قول أحمد في رجل قال لحلفت بيمين لا أدري أي شيء  
هي قال قلت أنت أذا ردت بدت أنا أن أنزلك مثل ظاهرها وحلف باليمين لا أدري أي شيء  
بحث كفارة يمين لأنها لا يمين ولا يحوط كفارة أفعاله لا يبرأ بيمين والله أعلم

﴿ باب الراجعة ﴾

بفتح الراء أفصح من كسر ها كاله الحرة في وقاله الأزهرى والكسراً كثره (وهي) لغة المرة من  
الرجوع وشعره (أعادة طلاقه غير مائة) أي ما كانت عليه بغير عقد) والأصل في الراجعة  
الإجماع قوله تعالى وبعثن أحق بردين في ذلك إن أراد وأصله أي رجعة في الشافعي  
والإمام وقوله تعالى أسكنهن بيوتهم وفتح ط الألف واجز لا يراد به يحصل أن اختيار  
وطاق عليه الصلاة والسلام حفصة ثم إجماعه أو أنه أودع من حديث عمرو بن دينار  
عن ابن عمر قال طلق امرأتى وهي حائض فسد غير النبي صلى الله عليه وسلم فقد مره  
فلما رجعا (أن طلاق المرأة ولو) كانت أمه فعل حرة فلا شرط أن يكون هادم الطول  
ولا شرط العتق لأن الرجعة استدعاء لمقد لا يتأمله (بمعدن) أو طلاقها في نكاح  
صحيح أقل من ثلاث) بغير عرض فلهما رجعتا ما دمتا في العدة (أو) طلق (العد واحدة  
ولو كانت زوجته بغير عرض فلهما رجعتا ما دمتا في العدة) ولم يخصه من الرجعة أربعة  
شرط الأول أن يكون دخل أو طلاقاً لأن غيرها لا عدته عليها فلا يمكن رجعتها إلا الثاني  
أن يكون النكاح صحيحاً لأن من نكاحها فعدته تين بالطلاق فلا يمكن رجعتها إلا الثالث أن لا يعلق  
إلى النكاح فإذا لم يعلق بالنكاح لعدم صحة وجب أن لا يعلق الرجعة إليه الثالث أن يعلق

عليها والارباب من فصله  
لاستحقاقه عند تمام المبادات  
تصل ارغى ذكر في الانتصار  
(وبيع) الطلاق (بائنا  
ولا يستحق عوض مثل)  
الطلق (طيه) الطلاق  
(في نكاح قبل) اي قال  
بعض الاعنة (بصته) اي  
كسلاوي (ولا رها) اي  
العنة (مطلق) نصا كما  
لوحكم بمن يرى صحتها والحكم  
انما يكشف خفايا وينفذ  
واقبالان الطلاق ازالة ملك  
يحي على التخليق واسراة فهاز  
أن ينفذ في العقد الفاسد اذا  
لم يكن في نفوذ اسقاط حق  
الغير كالتسفي في المكتبة  
الفلسفة الاداء وقتل ابن قلم  
قد قام مقام النكاح الصحيح في  
احكامه كلها (ولا يكون)  
الطلاق في نكاح مختلف فيه  
(بعضا في حق) فيصور  
فيه لان الفاسد لا يجوز  
استدامته كابتدائه ولا يبيح  
طلاق دعوى (ولا) يصح  
(خلع) في نكاح فاسد (خلوه)  
اي المخلع (عن الدوش) لانه  
اذا كان الطلاق بائنا بالاموس  
فلا يستحق عوضا بسببه لانه  
لا مقابل للعوض (ولا) يقع  
طلاق (في) نكاح (باطل)  
اجاه) كمنه خمسة (ولا  
في نكاح فسد ولو قبل اجزته  
ولو نفذها) اي ولو قبلنا نفذ  
بالاجازة (وكذا عتق في شره  
فسد) اي مختلف فيه فنفذ  
لما تقدم في الطلاق بخلاف  
الباطل

دون ما لم يكن عدد الطلاق وهو الثلاث لحر والاثنتان للعدلان من استوفى عدد طلاقه  
لا تحمل له مطلقه حتى تنكح زوجا غيره فلا تحكم رجعتها الثالثة الرابع ان يكون الطلاق بشر  
عوض لان العوض في الطلاق لا يعمل لتعدي به امره فنه من الزوج ولا يحصل ذلك  
مع ثبوت الرجعة فلا وجدت هذه الشروط كان له رجعتها ما دامت في العدة فلا رجعة له  
ما سبق (ولو) كان المطلق (مريضا وصافرا او عرجا) لانها استدامة للنكاح لا تبدله  
(وتقدم في محظورات الاحرام وعليها) اي الرجعة (ولي عجنون) لانها حق للمنون  
بغضى فواتها بانقضاء العدة فملاك استيفاء له كغيبه حقوقه (ولا رجعة بعد انقضاء العدة)  
لعموم قوله تعالى ويولثن احسن رهن في ذلك (وتحصل الرجعة لفظا من الفساقها  
فمراجعة امراتي) او رجعتها او رجعتها او ردها (او امسكتها) (ولا) تحصل الرجعة  
(منكحتها) او تزوجتها (لان هذا كتابة والرجعة استباحة بمعنى مقصود فلا تحمل بالكتابة  
كأنكاح (وان خاطبا) اي المطلق بالرجعة (د) سفتها (ان) يقول راجعتك او راجعتك  
او رجعتك او ردهتك او امسكتك فان زاد بعد هذه الالة فلا رجعة (والاهانة) لم يقدح في  
الرجعة (او قال اردت اني راجعتك فحيي بك او امانه لك لم يقدح في الرجعة) لانه اني  
بالرجعة بين سبها (وان قال اردت اني كنت اهلكك او احببتك ورددتك بفرق الى ذلك)  
اي الهبة والاهانة (فليس برجعة) لحصول التضاد لان الرجعة لا تزد بالفرق (وان  
اطلق ولم ينو شيئا) بقوله راجعتك للهبة والاهانة ونحوه (صح) الرجعة لانه اني  
بصر بها وختم اليه ما يحتمل ان يكون سبها وان يكون غيره فلا يرد اللفظ عن مقتضاه  
بالشك (قال احتياط ان يشهدوا ليس من شرطها) اي الرجعة (الاشهاد) لانها لا تقتصر  
الى قبول فلم تقتصر الى شهادة كسائر حقوق الزوج ولان ما لا يشترط فيها هو لا يشترط فيه  
الاشهاد كالبسيع (لكن يصح) الاشهاد عليها احتياط من مقتضاه بالشك (في قول)  
اشهدا على اني راجعت امراتي الى نكاحي (او زوجتي) او راجعتا ما وقع عليهما من  
طلاق) ونحو ذلك مما يردى معناه (ما شاهدوا وصي الشهود بكتبتها فصح) لعدم اشتراط  
الاشهاد ووجهه يجب الاشهاد عليها فان لم يشهد لم تصح فان اوصي الشهود بكتبتها فصح وقال  
الانصاف يصرح على الروايتين في التواصي بكتبة النكاح (ولا تقتصر) الرجعة (الى  
الى وصادق) وارض المرأة ولا علمها ولا ان سبها (ان) كانت امه لان الرجعة  
امسك للمرأة بمكر الزوجة فلا يبرئها من ذلك (والرجعة زوجة بلحقها الطلاق  
والفهار والسنن والابلا وانداء المدة) انني تضرب لعمري في الاربعة أشهر (من  
حين المين) لامن الرجعة (ويرث كل من عاصمها ان مات) بالاجماع (وان  
خالها صبح خلع) لانه زوجة فصاح طلاقها فصاح خلعها كما قبل الطلاق وليس مقصود  
الخلع ان يبرئ من الفلوس من شرط الزوج على ان يقع منها محرمة (ولها النفقة) وان لم  
تكن حاملان انقضاء عدتها (ولا قسما لها) اي الرجعة (صرح بالموقوف والتسريح  
والزركشي في الخصامة وبعده مراد من اطلق) من الاحكام ان الرجعة زوجة (وبساح  
زوجها وطؤها) يساح له (الخلوة) بها (و) يساح له (السريرة) ولها ان تنزله  
له وتنزله (لانها في حكم الزوجات كما قبل الطلاق) (وتحصل الرجعة وطؤها بالاشهاد  
نوي الرجعة هو اول من ينوي به الرجعة لان اطلاق سبب والملك وقد تقدم الخيارات  
والوطء من المالك يمنع زواله كوطء الساتع في هذه الخيارات وكما ينقطع به التوكيل من  
سببها (وتحصل) رجعتها (بما شرته من القبله والممس والنظر الى فرجها بشهوة

فصل ومن صبح طلاقه من بائنه ويجز يعقله (صح توكيله ليهو) صح (توكله)

او غير ما ولا يملكها (والحديث معها) لان ذلك كانه في معنى الوطء لا الوطء مبدل على ارتجاعه لادالة ظاهره بخلاف ما ذكر (ولا) يخص الرجعة اخذ (بانكار الطلاق) السابق (ولا يصح تعدلها) اي الرجعة (بشرط فلو كان راجعا ان شئت اوان قدم ابوك فقد راجعك) وكلما طلقك فقد راجعك لم يصح (انه يبقى ذل رجعة استباحة فرج مقصود اشبهت النكاح (ولو قال) للرجعية (كلما راجعك فقد طلقك) فيصير التامني (وطلقك) كلما راجعها (وان راجعها في الرجعة من احدهما) اي احد الزوجين (لم يصح) الارتجاع كالنكاح (وهكذا ينبغي ان يكون) الحكم كذلك (اذا راجعها بعد اسلام احدهما) فلا يصح رجعتها اذا طلقها ثم اسلمت واسلم ولم تكن كرجعية (فان كانت) المطلقة رجعية (حاملاتين فوضعت احدهما لم تنقض عهدها) حتى نعم الحمل كله (ولو خرج بعض الحمل فارتجعهما قبل ان تضع ياقه) صحيح لانها لم تزل في المدة (او) راجعها بعد وضع الاول (قبل ان تضع ياقه فيصير) الارتجاع لانها في المدة اذن (و) ان لم يراجعها حتى وضعت الحمل كله (انقضت عهدها) وابتعت فبرجولم تطهر (اي ينقطع نفاسها) او تنفس من النفاس (لان المدة قد انقضت وضع الحمل فيمانت ذلك وان ظهرت) الرجعية ذات الارادة حرة (من المدة الثالثة) أو الامة من الثانية (ولم تنفس فيه رجعتي) روى عن أبي بكر وعمر وعي وابن مسعود (قطا امره ولو فرطت في القتل سبعين) لان الوطء اوجبه قبل الاغتسال من الخبيث حرام لوجود اثر الخبيث الذي عنم الزوج اوطء كاعنه الخبيث فوجب ان يمنع ذلك ما عنه الخبيث ويوجب ما اوجبه الخبيث كما قيل انقطاع الدم (ولم يفسخ للزوج) قبل ان تنفس من المدة الثالثة انما يفسخ (وما عدا ذلك من انقطاع نفقاتها وعدم وقوع الطلاق بها وانما الميراث وغير ذلك فانه يحصل بانقطاع الدم) رواه واحد ناله في المحرر وتبعه تضاوي وغيره انتهى

فان فصل وانما زوجت الرجعية في عهدها وجلت من الزوج انك في انقضت عدة الاول بوطء الثاني (لا بعد رد السقط عليها الا غير صحيح) فلا اثر له (وطء الزوج) الاول (رجعتي في عدة اخل كاعليك) اي ارتجاعها (بندوضها) اخل (ولو قتل طهرها من نفاسها) لان الرجعة باقية وانما انقضت امراض كالوطء في صلب نكاحه لكن لا يكمل وطءا ما قبل وضع الحمل واقل القبل من النفاس (وان امكن ان يكون اكتمه) اي من طلقها ومن تزوجها في عهده (وه) اي لا يور (رجعتي قبل وشه) لانه في المدة (ولو بان له) اي اخل (ثاني) فرجعتي بغيره سابق وان راجعها بغيره يفسخ ويان اخل من انك في رجعتي وشه وان كان من تزل يفسخ ان عدة انقضت بوشه (وان انقضت عهدها) اي الرجعية (ولم يفسخ) اوطءه قبل لدخول وانخلوه (ففسخ لم يفسخ) ان نكاح جديد بشرط وقته (ونعم كالمدة) على ما في من طلقها هو رجعت اليه (بعد نكاح غيره او قبله) وسره (وطءه) الثاني اول طءها (اقول عمر وعي وابن مسعود واي هريرة وابن عمر وعمر ابن حصين ومعاذ له) كثر العلماء لان وطء الثاني لا يحتاج اليه الا في الاحلال الاول فلا يفسخ حكم طلاق كوطء السيد وكالوطءات اليه قيل: يستباح الآخر (وان ارتجعهما) المطلق (واشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تزوجت من اصحابها ودانته) اي الى الذي كان راجعها بعد اقامة البينة لان رجعتي صحيحة لانها لا تقتضي رالي

التوكيل والنكاح فيه كالتمني (ولو قيل لم يحدله) موكله (احدا) اي لم يبين له وقتا للطلاق (ان) يطلق متى شاء (كالوكيل في البيع فان حدله جدا فليس ما اذن له لان الامران الموكل في ذلك (لا) يطلق وكيل عن موكله (وقته) من حين او طهر وعي فيه فان ضل حرم لم يقع بغيره انما ضل وتيل بغيره يقع قصصه في الراعيين والمولى الصغير ذكره في الانصاف ومن يزوجوه في الانتاع (ولا) توكيل (لا) يطلق (اكثر من) طلقه (واحد الا ان يصح) انوك (له) اي الوكيل فان جعل له ان يطلق اكثر من ذلك (ونعم) بوكيل (الطلاق) موكل في طرقي (تليق) اي ان ياتي الطارق على شرط لانه لم يذن فيه صرعا ولا صرعا (وان وكنل) زوج في طلاق وكيلين (اثنين) بغيره احدهما بالطلاق لان الموكل انما رضي بتصرفهما جميعا (اذا كان من الموكل) فيصير انفسرا من اذن له منهما لان الحق للوكيل في ذلك (وان وكلا) اي وكل الزوج اثنين (في) طلاق (ثلاث) قطلى احدهما اي الوكيلين (اكثر من) لوكيل (الآخر) بان يطلق احدهما واحدة والاخر تثنين او طلق احدهما اثنين ولا حثا لا (وقع بالبيعتما عليه) لانهما اذن في بيع دون ما انفرد به احدهما لان (وان كان) لزوجته (طلق نفسك

كان طلاقك اي طلاق نفسها (مراحميا كوكيل) غير ما به مقتضى اللفظ والطلاق (ويطال) توكيل زوجة او غير ما طلاقا

زوجها المطلق نفسك (استمر من) طلقه (واحدة) لأن الأمر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم (الآن منه) أي الآن أكثر من واحدة (لها) فتكلم ما جملته لها لأن المطلق في ذلك وإن قال لها طلق نفسك لانا فطلقت نفسها واحدة أو اثنين وقعت لانا ما ذكره وفي غيره وقع المأثور في كل حال في طلاقك نفسك وضرك فطلقت نفسها فقط وإن قال طلق نفسك فقلت أنا طلق إن قدم بضم فطلقت بقدره لأن الله أنصرف إلى المتعين الميتة ولو المطلق (وذلك) زوجة (الثلاث) أي أن تطلق نفسها ثلاثا (ن) إذا قال لها زوجها (طلقك) لانه مفرد معناه اسم (و) فكذلك أيضا الثلاث (فوقك) فيه أي في طلاقك أو في المطلقا سبق في الأولى ولا يستتره بال الاشتراك في الثانية (وإن) خبره وكلمة من ثلاثان قال لو كتبه أو زوجته ما خرو اختار من ثلاث (أو) خبر (زوجته من ثلاث) ما شئت أو شئت (ملكاً) أي أن يطلقها (ثنتين) فاعل (لأن من فتن بعض فلا يستورهما أحدهما ثلاث (ووجب على النبي صلى الله عليه وسلم تغيير نسائه) لقوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك إن كنتم تردن الحياة الدنيا فزينتهن فلا يغيرهن ويبدلهن فقلن فقلت أني أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فصل أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت متفق عليه بختمها (بأسيرة) الطلاق وبهذه

رضاهما فمشتق إلى عليها كطلاقها ونكاح الثاني غيره صحيح لأنه تزوج امرأ غيره كالوطء بكن طلقها (ولا يوطئها) المرتجع (حتى) تنقض عدتها (من الثاني لانه عدته من غيره أشبه بالوطء في أصل نكاحه (وطء على الثاني المهر) بما أسخل من مهرهما فإن يصبه فلا مهر عليه (وإن تزوجها) الثاني (مع علمهما) أي علم الثاني والطلقة (بالرحمة أو) تزوجها مع (علم أحدهما) بالرحمة (فالنكاح باطل) لانها زوجة القدير ولا شبهة (والوطء محرر على من علم) منهما (وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره) لاقتضاء الشبهة (وإن كان الثاني ما دخل بها سرق بينهما) لغاذا النكاح (وردت إلى الأول) قال في المدعي خبر خلاف في المذهب (ولاشي على الثاني) من مهر ولا حد لم يوجبه (فإن لم تكن له) أي المطلق (بينة) رجعت حاله تقبل دعواه لقوله عليه الصلاة والسلام لو بطل أناس بدعواهم الحد وثبت وإن الأصل عدم الرجعة (وإن صدقته هي وزوجها) الثاني (وردت إليه) أي الأولى لأن تصديقها البينة من أمانة البينة (وإن صدقته الزوج) الثاني (فقط) انقضى نكاحه (لا غير أنه يفسده (وإن لم يسلم إلى الأول) لأن قول الثاني لا يقبل عليها وإنما يقبل في حقها (وأنقول قولنا شيرين) صحه في المقتضى لانها أقرت لم يقبل (فإن كان تصديق) أي الثاني للأول خبر مجتمعا (قبل دخوله بها فلها عليه نصف المهر) لأن الفرق كانت من قبله بتصديقه (و) إن كان تصديقه (بعده) أي بعد الدخول عليها (فإنما الجميع) أي جميع الأمور لأنه استقر بالدخول (وإن صدقته) أي الأولى في دعوى رجعتها (ودعها) لم يقبل قولها في فسخ نكاح الثاني (لحديث السابق ولا يفسخ الثاني على ما اختاره القاضي لأنه دعوى في النكاح واختار الخريفي في خلافه على نفي العلم (فإن كانت منه) أي من الثاني (بطلاق أو غيره) لفسخ لعمدة أو عسار (ردت إلى الأول بغير عقد) جدد بل لأن المنع من رجعتها كان لحق الثاني كالشاهد يصح بعد ثم اشتراط فانه يعتق عليه (ولا يلزمه مهر للأول بطل) وإن صدقته (كالزائدة أو أملت) تحت كافر (أو قتلت نفسها وإن مات الأول وهي في نكاح الثاني فيبني أن ترضى) أي الأولى (لاقراره بزوجته) أو أقرها بذلك (أي بزوجته) قاله الموفق ومن تبعه حزمه في المدعي (وإن ماتت) وهي مصدقة للأول (بزوجته) الأولى لأنها لا تصدق في بطلان نكاح الثاني (وبهنا الزوج الثاني) لا نهز زوجته ظاهراً (فإن ماتت) أي لم ترض (لا غير أنها بائنا البست زوجته (قال الزركشي ولا يمكن) أي الأولى (من تزوج أختها ولا أربع سواها) مؤانسة له بموجب دعواه قلت وكذا الثاني بطريق الأولى (وإن ادعت الرجعة أو البائن انقضاه عدتها قبل قولها إذا كان مكناً) لقوله تعالى ولا يجزئهن أن يكن من ماخلق الله في أحرامهن أي من أجل والحيف قولوا إن قولهم مقبول لم يحرم عليهن كتمان ولأنه أمر شخص بمحرمته فكان القول قولها فيه كالتبني (الآن تدعيه) أي انقضاه عدتها (المرأة بالحيف في شهر فلا يقبل الأنبيية) ولأنها امرأة واحدة نص عليه لقول شريح إذا ادعت أنها حقت ثلاث حيف في شهر وجابت بينة فقد انقضت عدتها والأفهي كاذبة فقال له على كاذبون ومعناه بسان الرومية أصبت أو أحسنت ولأنه يدعي حدا حصول ذلك في شهر فهو (كالواحدة) خلاف مدعته منتظمة) فلا يقبل فيها البينة

فصل وأقل ما يمكن أن (تتخذه) أي فيه (عدداً للمهر من الأثراء) أي بها (وهي) أي الأثراء (الحيف) منه وعشرون يوماً لحظته) بناء على أن أقل الحيف يوم

وليس أقل الطهر بين الحصةين ثلاثة عشر وما وذلك ما يطلقها ثم يخرج  
يوماً وليس له ثم طهر ثلاثة عشر يوماً ثم يحض يوماً وليس له ثم طهر ثلاثة عشر يوماً  
وليه ثم طهر مرفعة تعرف بها انقضاء الحيض وإن لم تكن الحصة من عدته فلا بد منها  
لمعرفة انقطاع الحيض ومن اعتبر الفسل فلا بد من وقت يمكن فيه الفسل بهذا الانقطاع (و) قل  
ما تنقضي فيه عدة (الامة) بالاقراء هو الحيض (خمس عشرة) يوماً (ولعدة) وأن يكون طلقاً  
في آخر طهرها وحاضت يوماً وليه طهرت ثلاثة عشر يوماً وحاضت يوماً وليه والحصة يفتق  
فيها الانقطاع كما تقدم (فإن ادعت المرأة) انقضاءها أي العدة بالحيض (في أكثر من  
شهر صدقت) لما تقدم (و) إن ادعت انقضاءها بالحيض (في أقل من تسعة وعشرين  
يوماً والحصة لا تسعدها) انقضاءها (حتى يرأى ما يمكن صحتها) فيه كالمريض  
عليها أن يكثر من شهر (فقط) فإن بقيت على دعواها لم يرد له لم ينص (دهوا)  
(أيضا) لانها من التي ردت لعدم الامكان (وإن ادعت انقضاءها في هذه المدة كلها) (و)  
ادعت انقضاءها (فيما يمكن) انقضاءها (في أقل قسماً) لأن ذلك لا يملك إلا من  
جهتها وهي مؤتمنة على نفسها (والفاسدة) والاصل (والمرممة) والصحة (والسنة)  
والكافرة في ذلك (الذكر من انقضاء العدة على التفصيل السابق) (سواء) لأن  
ذلك متعلق بها دون غيرها (وإن ادعت انقضاءها) أي المدة (وضع حال عنه) ليس  
سقطاً (لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين امكان الوطء بعد العقد) لأن ذلك  
أقل مدة الحمل حكماً ما تقدم (وإن ادعت انها أسقطته) أي أسقطت ما تنقضي به العدة  
(لم يقبل) قولها (في أقل من ثمانين يوماً) من حين امكان الوطء بعد العقد لأن العدة  
لا تنقضي إلا بما بين فيه خلق انسان وأقل مدة بتبين فيها خلق انسان أحدون مائة يوماً كما  
تقدم (ولانقضي به) أي بثلثه المدة (عدة قبل أن يبرمضه) وتبين فيخلق  
انسان كما لا يبرمضه أمه أو طولاً يشبه حكم نفاذ ولا وقوع طلاق معلق بولادة وغرضك  
(وإن ادعت انقضاءها) أي المدة (بأنه لم يقبل قولها) بلائيه (والقول قول  
الزوج) لأن الاختلاف في ذلك ينشئ على الاختلاف في وقت انطلاق القول قول الزوج فيه  
(الأن بدى) الزوج (انقضاءها ليسقط نفقتها) أمثل أن يقول في حرم طلاقك في شوال) فتد  
انقضت عدتك وليسقط نفقتك (فتقول هي بـ) طلاقتي (في ذي القعدة) فتد  
ونفقتي باقيتين (تقولان) لأن الأصل عدم سقوط ذلك (وإن ادعت ذلك) أي عدم  
انقضاء عدتها (ولم يكن باقية) كإيمان وسائل (قبل قولها) لأنها مقرر على نفسه  
بما هو الاغلاظ عليها (ولأنكس الحلف) في الحصر (طلاقك في ذي القعدة) فلم  
تنقض عدتك (لم يرسلت فقلت بـ) طلاقتي (في شوال) فانتقضت عدتي (فلا  
رجعة لك قوله) لأنه قبل قوله فأمر الطلاق في قول في وقت وقوعه الأصل بقاء العدة  
(وإن ادعى في عدتها) كأن راجعها أمس أو (أي أنه كان راجعها أمس أو من شهر  
عكس جهتها فصاعداً راجعاً لها) (أ: د: هـ) أي أنه كان راجعها أمس أو من شهر (بصر)  
(انقضت) أي المدة (فانكرت قولها) لأنه ادعاه في زمن لا يملكه فيه أو الأصل  
عدمها وحصول أيمينته (وإن قلت قد انتقضت عدتي قبل) بذلك (تذكرت بصلتك فقول  
لما تقدم (وإن سئمت نقاباً رخصت فقلت قد انتقضت عدتي قبل رجعتك فأنكرها فقول) لأنه  
ادعى الرجعة قبل الحكم بانقضاء عدتها بولائه ملك الرجعة وقد عرفت في الظاهر فلا يقبل  
قولها في بطلانها (وإن تدعى) ذلك (مع عدم توانا) تنأط قولها مامم التساوي

أبدع كغيره وأقل أحوال الامراض والى ولي النفي الذي هو الطلاق لاجله فان راجعها وحياها كما نحن تظهر حديث

عن علي (في طهر لم يصرفه)  
أى الطهر (ثم يدها) بأن  
لا يطلقها ثانية (حتى تنقضي  
عدتها) من الأولى إذا قصد  
من الغلط فراقها وقد حصل  
بالأولى قال تعالى بأها التي  
إذا طلقتم النساء فطعن  
لعدته قال ابن مسعود وإن  
عاش طاهرات من غير جاع  
(ألا) طلاق (في طهر متعب  
رجعة من طلاق في حيض  
فأه وطلاق (عدة) لم يثبت  
إن عمره طلق امرأته وهي  
حائض فذكر ذلك لنبى صلى الله  
عليه وسلم فتخلف فيه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وقال  
لراجعها ثم مكها حتى يظهر  
حيض طهر فلا بد لها أن  
يطلقها فطلقها قبل أن يحض  
فذلك أمدة نبي أمر الله عز  
وجل أن يطلق لها النساء رواه  
ابن مسعود الأترمذي (وإن  
طلق زوجة (مدخولاً بها في  
حيض) أو نفاس (أو طهر  
وطى فيه ولم يستين) أي يتنصع  
(جله) فعدة محرر وقب  
(أولته) أي الطلاق (فإن  
أكره رجوعه) كصلاتها (عما  
يعم وقهره) حاجتها أي الحيض  
وأعذر الذي أصابها فيه (فأمر  
طلاق (بعدة محرر) وقع  
نفساً بدشاً من عمره قال نافع  
وكان عبد الله طلقها لم يثبت  
طلاقه وزوجها كما أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولأنه  
طلاق من مكنت في محمل  
الطلاق فوقع كطلاق الحامل  
(وإن رجعها) من طلاق

فانت طالق فوجدها حل حمتها  
طلقت للبدعة ولا تلام (واية ع)  
طلقت (ثلاث ولو بكلمات)  
ولو (في طهر لم يصح) زوجها  
فيها كثر من طهر (لا يبد  
رجعة او) بعد عقد عمر روى  
عن عمر وعلى وابن مسعود  
وابن عباس وابن عمر لقوله تعالى  
يا ايها النبي ادا طلقتم النساء  
فلم تملوهن لعدتهن الى قوله  
ومن يتق الله يجعل له مخرجا  
ومن يتق الله يجعل له من امره  
يسرا ومن جحد الثلاث لم يبق  
له امر محدث ولم يصح ان يله  
مخرجا ولا من امره يسرا وفي  
حديث ابن عمر قال قلت لرسول  
الله ارايت لو اني طلقته ثلاثا  
كان يهل لي ان ارجعها قال ذن  
هست وبانت منك امراتك  
رواه البارقي وعن محمد بن  
ليث قال اخبر رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن رجل طلق  
امرأته ثلاثا فطهرت جسد  
فقتل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ثم قال يذهب حجاب الله  
عن رجل وامرأتين طهرهما حتى  
قام رجل فقتل ابا رسول الله  
أفعله وعن مالك بن الحارث قال  
جاء رجل الى ابن عباس فقال  
ان عني طلاق امرأته ثلاثا  
ان عسك عني الله وطاع  
الشيطان لم يجعل الله له مخرجا  
وسواء في التزوج ما قبل لفسوخه  
وبعد فلو طلقها لم يصح الاطلاق  
بعمر جسد او عقلت لم يكن محرما  
ولا بد ففعل وما روى وطوس  
عن ابن عباس قال كان الطلاق  
على من فسر لولائه صلى الله  
عليه وسلم وفي كرم ومنين من  
خلاله عمر طلق الثلاث واحدة

والاصل عدم الرجة (وان اختلفا في الاصابة) قبل الطلاق (فتاخذ) كنت (اصبتك  
في رحمتك فانكرته) فقولها لان الأصل عدمها (او قالت) بعد ان طلقها (قد اصابني)  
او خلاص (فلي المهر كاملا) فانكرها (فقول المنكر) لان الأصل عدمها ولو رآته  
وليس له رجعتها في الموضعين لعدم قبول قول مدعي الاصابة (ولا تحصى فيها) أي الموضعين  
(الا نصف المهران) كان اختلافهما قبل قبضه مؤاخذه لها بقرارها في الاول ولان الأصل  
برأته في الثاني (وان كان) اختلافهما (بمده) أي بمقتضيه (وادعي اسبابها) فانكرت  
لم يرجع عليها بشئ مؤاخذه له بمقتضى دعواه الاصابة (وان كان هو المنكر) للاصابة  
(رجع) عليها بنصف المهر لان الأصل عدمها كما تقدم (وان ادعى زوج الامه بعد)  
انقضاء عدته انه كان راجعها في عدتها فانكرته (الامه) (ومدعي مولاه) اقول  
قولنا نصبا لانه لا ينعمن بطل حقه الزوج لعدم قصد اياه (وان صدقته) أي  
صدقت مطلقا بعد انقضه عدته انه كان راجعها قبله (وكذب مولاه) في ذلك (لم  
يقبل اقرارها في بطل حقه السيد) لانه قرار على غيره ما لا يقبل (فان علم) السيد  
صدق الزوج) في دعواه الرجعة قبل انقضاء عدتها بمده (لم يهل له) أي السيد  
(وطواها ولا تزويجها) لانها زوجة الغير (ولا يهل لها عنك) أي السيد (من وطئها  
قبل طلاقها ولو قال الرجعية انقضت عدتي ثم رجعت) و (قالت ما انقضت عدتي  
فلم رجعتها) حيث لم تنزوج كجحد احد هما النكاح ثم تنصرف به (ولو قال اخبرني  
بانقضاه عدته فانهم راجعها ثم اقرب بكذبها في انقضائها) أي العدة (وافكرت ما ذكرتها)  
من احبارها بانقضاه العدة (واقربت بانقضائها ثم تنقض فالرجعة صحيحة) لانه لم يقر بانقضاه  
عدتها وانما خبر بخبره من ذن وقدر رجعت من خبرها فقبل رجوعها  
وقبل المرأة (لم يدخل بها) الزوج ولم يهل بها (تبيينا تطليقة) ولو طهرت من لادة  
عليها (ولا رجعة عليهم ولا نفقة لها) كما طلقت ثلاثا (ان طلقها ثلاثا او) طلق (العد)  
بالتقريب (انتم جعلتم النكاح او بعد علم فعله حتى تنكح) و حاشية كتابها صها من يمكنه  
النجس ويعد (عد الزوج) أي (فان قبيل مع انكره) لقول ابن عباس كان الرجل  
ذات في امرأته فيرجع من رجعت وانقضت ثلاثا فتنقض ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان الى  
قوله تعالى فانكحوه وادخلوا من ذنكهم وجاعلوه روادا او ووالله في وعده عروفة  
وعشرة كانت كالمربع حتى امرته ماشاء ان يطلقه وفي امرته ادا ان يجبه اوفى في العدة  
وان طلقها بتمرة ذك كرجعي في رجل لامرأة وانه لا يطلق فتنقض متى ولو اطلق اودا  
هت وصح في ذلك قال طلق كل كذمت ان تنقض عدته فانك راجعته فذهبت المرأة  
عدلت على عائشة فآخرته فكنك حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم فآخرته فكنك النبي  
صلى الله عليه وسلم حتى نزل القرآن في النكاح الطلاق مرتان فامسك عمر وفأوترس مع  
احسان يا عائشة عمة منة قف الناس اطلاقا مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق  
رواه ترمذي ورواه مشاهير ورواه مسلاذ كانه اصغر وشهد لا شرطا وطه الزوج  
مدان شارح حديث عائشة فانك رجعت امرأة فذاع القرطبي الى النبي صلى الله عليه وسلم  
فقتل كذا عند روعة القرطبي فقتل طلاق فزوجت بعد عبد الرحمن بن الزبير  
بكسر وحيدة من تحت وغمه مثل هدية ارب فقال اربدين ان رجعي الى رفاعه  
فدعي ربي عسك لم يزوج عسك لم يزوج عسك لم يزوج عسك لم يزوج عسك لم يزوج عسك لم يزوج  
مسرة قيا مسرة قيا اجماع واعتبر كون الوطء في القبل لان الوطء المعتبر في الزوجة شرعا





ونفت الثانية فاذا أصابها  
أو حاضت وإن كانت حين القول  
حائضا أو في طهرها أصابها فيه  
طلعت الثانية إذا طهرت من  
حيض من قبله لا أنظر الذي  
أصابها فيه والحيض بعده زمان  
بده (وإن قال بن فاسنة  
وبده أنت طالق (لست فقط)  
وهي (في طهرها يطأها فيه  
يقهر في الحال) لصفه الطلقة  
بصفه نفقة في الحال (وإن  
قالها أنت طالق لست في حيض  
طلعت (إذا طهرت من) حيضها  
لوجود العفة اذن وإن قال لها  
ذلك (في طهرها وفيه) طلعت  
(إذا طهرت من) الحيضة  
التي قبله لم يبق فإن أوج في  
آخر الحيضة أو قبلها طهر  
أو أوج مع أولها طهر لم يبق  
الطلاق في ذلك الطهر لكن في  
صارت في طهرها لم يطلعت  
في أوله (وإن قال بن فاسنة بده  
أنت طالق (لبدمة) فقط وهي  
(في حيض أو) في طهرها وفيه  
يقهر (الطلاق عليه) في الحال) به  
صف الطلقة بصفها (وإن كانت  
(في طهرها يطأها فيه) الطلاق  
يقهر (إذا حاضت) زوجها)  
لوجود شرطه (وينزع في الحال)  
بعد اصلاح الحيضة (إن كان)  
الطلاق (ثلاثا) أو مكمل لما عليه  
من عدد الطلاق لرفع الثلاث  
عقب ذلك (فإن بقي) أي لم ينزع  
في الحال (حد عالم) بوضوح  
الثلاث وتحرر عما عليه لا انتهاء  
الشيبة (وهو زغير) وهو الجمل  
والناسي واحد (وليعرف) أن  
قال بن فاسنة وبده (أنت  
طالق ثلاثا لست) ولم يكن  
طلقها من (تعلق) الطلقة (أولى في طهرها يطأها فيه) (تعلق) الثانية طاهرة بعد

عدها منه وكان ذلك ممكنا) بأن مضى زمن بعده (فإن نكحها إذا غلب على ظنه صدقها أما  
بأمانته أو بخبر غيره ما من يعرف حالها) لانهما قد فعلت نفسها وعلى ما أخبرت بهنها لا دليل  
إلى معرفة هذه الحال على الحقيقة الأمر جهتها فتمين إلى جوع إلى قولها كما لو أخبرت بانقضائه  
عدها (والأ) أي وإن لم يكن ذلك أول مرة يعرف ما ينسب على ظنه صدقها (فلا) تحمل له لأن  
الأصل أن هرير فوجب البقاء على الأصل كما لو أخبره عن حالها فاسق (فلو أنكر الزوج  
الثاني وطأها وادعته) أي الوطء (منه) فالتقول قوله في تصديق المرأة لم يقر بالسلوة  
(بأن) لأن الأصل رامة منه (والقول قولها في أحسن الأول) لأنها مؤمنة على نفسها  
(فان صدق) أي الثاني (الأول) على أنه لم يطأها (لم يجله) أي الأول (نكحها)  
لأنه مقرر على نفسه بغير عا عليه (فإن عاد) الأول (صدقها) على أن الثاني وطأها  
(أباحت له) لأنه إذا علم حاله لم يقرم بكذب ولا عفة به لم يقر الاستقلال ما لم يكن عليه  
في الماضي ولو قال الأول ما علم أن الثاني أصابها لم يقرم عليه لأن الاعتبار في طهرها خبر  
ينسب على ظنه صدقها لاحقة العلم (وكذا لو تزوجت حاضرًا وافتراقها وادعت أصابها  
منه وهو منكرها) فالقول قوله في تصديق المهر وتواضع قولها في وجوب العدة عليها  
وفيما يجب عليها ولو لم يوطأ وكذا لو أنكر أصل النكاح واطلقها ثلاثا نكحها إذا غلب على ظنه  
صدقها (ولو جاءته) امرأة (أو) كما لو ادعت أن زوجها طلقها وانقضت عدها جاز  
لحاكم (تزوج بها) جز (تزوجها) أن صدقها وكان الزوج مجبورًا ولم تصنع وإن  
لم يثبت أنه طلقها قال الشيخ كماله عبد الله بن شقيقه وقال بعض أئمة إذا كتب إليها  
أنه طلقها لم تنزع زوج حتى يثبت الطلاق (لا ضمان لكانكره) (وكذلك لو كان للمرأة تزوج  
أي مرفوع فعدت أنه طلقها لم تنزع زوج بمجرد ذلك باتفاق المسلمين) لأن الأصل عدم  
الطلاق بخلاف ما إذا ادعت أنه تزوجها من أصابها وطلقها ولم تصنع فإن النكاح لم يثبت  
لغيره بل يجوز فهو كقول الله عند ذي المال شخص وملكته اليه فله لا يكون إقرارًا بالانفاق  
فكذلك قولها كان زوج وطلقني وسيدوا عتقي ولو كانت تزوجت فلا وطلقني فهو  
لا إقرارًا بل إقرارًا وادعاء قولها لم يذهب أنه لا يكون إقرارًا ذكره في الاختيارات فعليه قول  
المصنف أن كان الزوج مجبورًا يسبقه وكذلك في المبدع والمنتهي وغيرهما لا سيما  
أن كان الزوج يصرّف (فإنه) قد تزوجت من أماني ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد  
عليها) مطلقه ذلك (لم يجر) له العقد) عليها لأن إقرار المبيع للعقد قد زال فزالت الإباحة  
(وإن كان) رجوعها (بعده) أي بعد انعقد عليها (لم يقبل) رجوعها لتعلق حق  
الزوج بها (كما لو دعي زوجية امرأة فافتقرت له بذلك ثم رجعت عن الإقرار) لها زوجية  
فإنه لا يقر به من الرجوع لتعلق حقهما (وإن طلقها رجعيًا ووافق) عنها (ففتنت)  
عدها أو أدامت التزوج فقال لها وسكته تزوجني) عن التزوج (كيلا لا يكون راجعًا)  
لم يجب عليها التوقف) لأن الأصل عدم الرجوع لو ادعى ما لا دليل عليه

## باب الإيلاء

بالمدة الخلف (وهو) مصدر آلى يؤن الإيلاء واليه ويقال ثألي ثألي وفي الخبر من يتألى  
على الله يكتبه وأية اليمين وجمعه. ألا تخطأنا قال كثير  
قيل إذا زاد فظ ليمنه • إذا صدرت منه اليمين  
وكنهت الآلة بسكون اللام وتثنية الهمزة وشرعا (حلف زوج) لاسيد (ممكن الجمع)

وبدع أنت (طابق ثلاثا لثنية  
والبدع نصف أولم يقبل  
نصفين أول قال بعضهن لثنية  
وبعضهن لبدع ومع اذن أي  
عقب قوله فثنت (ثنتان) لأن  
انطلاق لا ينعض فيكمل  
النصف وفيما إذا قال بعضهن  
وبعضهن الظاهران بكسونا  
سواء (و) تقع الطلقة  
(الثالثة في صدحها اذن)  
أي الحاضرة لوجود شرطها  
(فولق اذرت تأخر ثنتين قبل)  
ذلك منه (حكما) لأحتفال  
لفظه لهذا المعنى حقيقة  
في القليل والكثير (ولو) كان  
(قال) أنت طالق (طلقتين  
لثنية واحدة البدعة  
أو عكس) من قال طلقتين  
تبدعه واحدة لثنية (د) يقع  
الطلاق (على ما قال) اذا  
رحل المعلق له لوجود انصفة  
(و) أن قال لها (أنت طالق)  
في كل قرينة طلقة وهي حاصلة  
أو من ثلاث بعض لم تطلق  
حتى تحيض فتطلق في كل حيضة  
طلقة) إذ القصر والمحصن كما  
أن توضيح في المفسر (ألا)  
أن كانت (غير معدة ولها)  
متين واحدة) فلا يلحقها  
حاصلة يمكن أن تزوجها  
فحاضت وقم اذن طلقة فثنية  
وكذا الحكم في ثنتين فثنية كانت  
فثنية لم يبق قوله وقبها واحدة  
في الحال منسولا كما كانت  
أولا

فمفسر (و) أن قال (أنت)  
طالق أحسن الإطلاق أو أحله  
أو أقرب أو أحده أو أركه أو أفضله أو أتمه وأسنه

لا ينعين ويجوب (ب) بالله تعالى أو بمقتضى صفة (لا) بدع أو طلاق ونحوه (على ترك وطه  
أمرأة المكن جامعها) لا يرتفع نحوها (ولو) كان حلقه على ترك وطه (قبل الدخول في  
قبيل) لا بدع (أبدع أو طلق) في حلقه لا بدع (و) يحلف لا بدع (أو) من أربعة  
أشهر أو يتوبها) لا بدع أربعة أقل (وهو) أي إذا (بحر) فظاهر كلامهم  
لا ينعين على ترك واجب) قاله في الفروع (وكذا) هو ما يارط لاف في الجمالية) قال  
في الفروع ذكر جماعة يؤخذ كرهه آخرون في ظاهر المرأ من الزوج ذكر أحده في الظاهر عن  
أي قلاية وثقافة والأصل في الإيلاء قوله نه المالكين يؤتون من نسائهم ربعين أربعة أشهر  
وكان ابن كعب وابن عباس يفسران بقصص الإيلاء قال ابن عباس للذين يؤتون يلقون  
حكمه أحد وكان أهل الجمالية إذا طلب الرجل من امرأة شيئا قالت إن تعطيني طلاقا  
لا أقربها لثنية ولا لثنتين ولا ثلاث فبصدحها لأعمالا ذات مصل فلما كان الإسلام جعل  
الله ذلك لثنتين أو أربعة أشهر ذكر في المبدع (وله) أي الإيلاء (أو أربعة أشهر) تعلم  
من تفرقه السابق (أحداهن يحلف) الزوج (على ترك الوطء في الثقل) فإن تركه  
بغير عين لم يكن موبيا (فأظهر الآية (وإن تركه) أي ترك الزوج الوطء مضطرا به من غير عذر  
لا بدعها (ضربت له مدته) أربعة أشهر (وحكمه بحكمه) أي الإيلاء لأنه تارك الوطء  
ضربها الله مدته ولا ما لا يجب إذا لم يحلف لا يجب إذا حلف على تركه كذا يذهب  
الواجب وثبوته حكم الإيلاء من حلف لا ينعض من قياس غيره عليه إذا كان في مضاه كسائر  
الأحكام الثابتة بالقياس (وكذا حكم من طاهر) من زوجته (ولم يكفر) لظهورها  
فتضرب له مدته الإيلاء وبثبته حكمه لم تقدم (وإن كان) تركه لغيره (لم يضر)  
لا بدعها (من مرض أو غيره) لا بدع من تضرب له مدته) لأن الوطء غير واجب حيث  
(وإن حلف على ترك الوطء في الدبر) لم يكن موبيا لأنه لم يترك الوطء لأوجب عليه ولا  
تضرب المرأة بتركه لأنه طهر وقد أكدته بنفسه منه يمينه (أو) حلف على ترك  
الوطء (دون الفرج) لم يكن موبيا) لأنه غير واجب عليه ولا تضرب المرأة بتركه  
(وإن حلف أن لا يبع معها) لا بدع (وإن حلف على تركه) لم يكن موبيا (فإن حلف  
لم يكن موبيا) لأن العدة في كالتوى في الحكم (فإن حلف) لا بدع (فإن حلف)  
أو أراد به الوطء في الدبر أو أراد به الوطء (دون الفرج) قول) لأنه حلف على ترك الوطء  
في القبل والأيام المتعاقبة لثنتين ليس وطء تضرب عليه حكمه (فإن لم يكن  
نيسة) لم يكن موبيا لأنه محض فثنتين (مكونه موبيا به) أو قل وأنت ما فعل  
جماع صوره لم يكن موبيا) بحلفه على ترك الوطء (فإن حلف على تركه) صفته  
المكرمة

فمفسر والالفاظ التي يكون بها (و) بدع أو بدع هو مخرج الذمك وإبانه  
كألفه (نصر) أي نحو أو أنيك (أو بدع) ذكر في فروع (و) (أو بدع)  
ذكر في فروع (أو) لا بدع (أو بدع) ذكر في فروع (أو بدع) ذكر في فروع  
(أو بدع) ذكر في فروع (أو بدع) ذكر في فروع (أو بدع) ذكر في فروع  
والثناء المتعاقبة فوق وانقضت البكر وقتراحها بأفها يعنى وهو وطؤها رازالة بكرتها بالذكر  
من فضنت الأول ولذا قضيتها (بكر) يعرفه منه) أنه كره ومثله ما ذكر في المستوجب  
والرغبة لا بدع في الزنا من (أو بدع) (أو بدع) (أو بدع) (أو بدع) (أو بدع)









فرائق) بآنيته للقبول أي  
أفتداء عالم (الطلاق عليه)  
أي بأنه أم يقع عليه طلاق  
(أي مؤخرًا بقرره) بوقوع  
الطلاق عليه (لمعرفة مستنده)  
في إقراره وقوع الطلاق  
(وبقبل قوله) قال الشيخ في  
الدين يمينه (أن مستنده في  
إقراره) بوقوع الطلاق  
(بذلك) أي بسبب  
ما صدره من أيمين التي تروم  
عنه فيها أن كان (من يجهله  
مثله) لندلة ظاهر إيمان عليه  
وهو أن خبر عاتوي (وأن  
أخرج) زوج (زوجته  
من دارها وأولدها وأطعمها  
أراسه وألبسها ألباسها  
وغصوه) بأن دفع الباشا  
(وقال هذا طلاقًا فقلت)  
وكان صريحًا صالان الفصل  
نفسه لا يكون طلاقًا لأن من تقدم  
فيه لم يصح لغيره في ذلك قال  
أوقف علي هذا الفصل طلاقًا  
فلم يشترط فيه (فصلوه) (فصلوه  
بمحتمل) لعدم الوقوع (كان  
زويان هذا سببًا لا فائدة)  
في زمن بعد هذه الوقت (قبل  
كل) لعدم قطع منه لاحتماله  
(أو أن) زوجته (كلما  
مست في شيء من كراه ومن  
دركه من ذلك متى بقيت  
في ذلك طلاق بقدم إياه  
(و) دلت (أن طلاق)  
إقراره (فقد لها) (مثله)  
مثل ما كانت له (ماقت)  
لأن شافها بصريح الطلاق  
أو لولعه) أي طلاقًا قال  
دلت طلاق أن ذهبته

زوجته (ثم قال لا جرى شركتها معها) أو أنت شركتها (أي صهر موليا من الثانية)  
لأن الدين يات له لأصغر أنه لا صريح من اسم أوصفة والشرط بينهما كتابة فموقعه  
الدين مختلف الطلاق والظهار (ويصح الإيلاء بكل لغة من يحسن العربية ومن لا يحسنها)  
فالطلاق والعتق (فإن أتى بأكثر من واحد لم يكن موليا) صريحه كانت أو مجمعة كن جري  
على لسانه ما لا يصحده (ولو زوي زوجها عند أهله) كما تقدم في الطلاق (فإن اختلفت  
الزوجات في معرفة ذلك) اللفظ الصادر من الزوج (فقوله إذا كان متكلمًا بغير لسانه)  
لأن الأصل إذن عدم علمه معناه ومواد يري (فإن أتى) زوج (ماقت وقال جرى)  
اللفظ (على لسان من غير قصد) لمعناه (مقبول في الحكم) لأنه خلاف الظاهر (وأن  
الحسن الرجعية تصح) أي أنه لا تزوجة (وأبتداء المدة) التي تعسر به (من حين  
أتى) لأن حين الرجعة كما قبل طلاقها (ويصح الإيلاء من) الزوجة (الرفقة)  
(والن) (الفرقة) أنه لا يمكن رجوعه من غير العلق (الشرط الرابع) المتم للشرط الإيلاء  
أن يكون من زوج (لأنه) (يكنه الوطء) لأن الإيلاء يعمى الماسة من الجماع وبين  
من لا يمكنه لا تمتنع بل فعل ذلك من غيره (مسلمانان) المولى (أو كافر آخر أو عبدا  
أصلها أو خصيا أو مريضا برجي برؤه) فهو قوله تعالى الذين يزولون من نسائهم الآية (فلا  
يصح إيلاءه أصلي غير ذلك ولا تخون) لأنهم لا يدران ما به مدرمها (ولا) إيلاء  
الرجوع عن الوطء يجب كامل أو شلل) لأنه كرك (ولو أتى) سليم (ثم يجب) أي قطع ذكره  
بصحة لم يبق ما يمكن جماعه (بطل الإيلاء) لأنه لا يطالب بالوطء مع عدم قدرته عليه  
(ويصح إيلاء السكندر) إيلاء (المميز طلاقهما ولا يشترط في صحة الإيلاء غضب ولا  
قصد الإضرار) قال ابن مسعود (كان طلاق) وقال ابن عباس إن الإيلاء بالنفس  
(والإيلاء والظهار وسائر الأيمان في الغضب والرضا سواء) فهو الأدلة (ومدة الإيلاء  
في الأحرار ورفيق سواء) فهو النص (لأنهم قد عرفت أوطء أشبه مدة العنة) وإذا  
أسر الذمي لم ينقطع حكمه (إيلاء) كطلاق وطهاره (ولاحق لسبب الإيلاء في طلب الفدية  
(و) ذني (المفوه) بابل (الحق فذنت (ها) لكون الاستمتاع يحصل لها فإن تركت  
الغاية لم يكن بوجوبه (أنطويه) لأنه لا حق له إلا في حق الولد لأنه لا يبرأ منها إلا بانه  
لأنه لا ينفق على زوج است (بديل) لو حلف لم يبرأ منها ولا يستلها لم يكن  
مولى (ولو حلف) السيد (إيلاءه) بكم مولى ما تقدم ولا نه لاحق لها في الوطء  
(أو) حافيات ن لا يبرأ (بجنيته) صفة (أو) حلف لا يوطأ (أن زوجها لم يكن  
مولى) لغناه الآية (و) صح لا يبرأ من الزوجة (سواء كانت أو زوجة) أو أمة مسلمة  
أو كافرة عاتية أو مجنونة مسلمة أو كبيرة) فهو الذين يزولون من نسائهم (وتطالب) زوجة (غير  
مكلمة إذا كلفت) وقبل فنتقدم صحة دعواها

في فصل وإذا صح الإيلاء لا اجتماع شروطه لأربعة (ضربته) أي الأولى (مدة أربعة  
أشهر ويطالب بوطئيه) أي في أربعة أشهر لقوله تعالى الذين يزولون من نسائهم ثم يصح  
رجعه أشهر (وأبتداء بدمه من حين طلاقه) ولا تقتضي طلاقه كسدة العدة (لأنها  
تست بالفسخ والاجماع (قد عرفت) الأربعة أشهر (ولم يطأ ولم ينف) من أي منهن  
(ورافقه) أي أياكم أمر بالفتنة) بكسر الهمزة مثل البسطة ذكره في الصحاح (وهي) أي الفتنة  
(الجماع) سمى جماع المولى فيه لأنه رجوع الخمل مارك بخلقه من التي هوه والظهار بعد الزوال  
لأنه رجوع من أقرب الخلق (فإن أتى) المولى العيشة (أرد الخا كإطلاق) لقوله







أو كثر فان لم يشوياً فواحدة  
كسريه بالعرية (فان زاد)  
على جهنم (سبارق ثلاث) تقع  
(وان أتى به) أي انط جهنم  
من لا صرف معناه لم يقع  
(أو) أي (صريح انطاني)  
الصريح (من لا يعرف معناه لم  
يقع) عليه شيء لأنه لم يرد  
بأنقلبه معناه مدد عليه (ولو  
فوقه وجهه) أي اتول الذي  
لم يعرف معناه لأنه لا يفتحق  
اختياره لما لا يعله

﴿ فصل وكنته ﴾ أي اللطاني  
(يومان) فظاهره رهي الالفاظ  
الموضوعة للسنة ثلاث معني  
الاطلاق أظهره ونخيه وهي  
الالفاظ الموضوعة لطلقة  
واحدة ما لو يوسا كثر  
(في) لكناية (الظاهرة)  
شبه عشر (أت خليفو) أنت  
(برجو) أنت (بأن) أنت  
(تتو) أنت (بأن) أنت (حرة)  
وأنت المخرج ففتح الحاء  
والراء الألف (وحبك على  
غارك وزوجي من شئت  
وحلت فلا زوج ولا سليل) لي  
عليك (أو السلطان لي عليك  
وأعتقتك وعلى شرك وتفتني  
(والكنساء) الخفية) هن و  
(أخري) ونذهني وذوق وقهرني  
وخلتك وانت خذلة وأنت  
واحدة ولست لي بأمر أو أهدني  
وان لم تكن مدخولاً لبايها  
محل لعدة في الجنة (وأستبرئ  
وأعتقني وشبهه) لحقي) بهمة  
وصل وتزوج الماء (بأهك ولا  
حاجة في نفسك وما بقي شيء  
وأخذك الله وان الله طلقك

حتوا (د) تحصل غيبة (ان وطها دون المخرج أو المبر) لان الالاف يحسن بالفتح  
على ترك الوط في القبل والغيبة الجوع عن ذلك فلا تحصل بشيء كالوقوف ولا بدقاً ايضاً  
لا يزول بغير الرأفة (وان أراد الوط حال الاحزاب) أراد الوط (أ) مسياً اقترض  
(أو) أراد الوط (فيل تكثيره الظاهر منه لم يستطع حقها) من طلب الغيبة له وط  
سراحدن فلا يزنه التمكن منه (كما لو منعت في الحبس) من الوط (وليس على من  
قال بلسانه كفارة ولا حث) لانه لم يفسد المحلوط عليه وأغواه بغيره (وان كان) المولى  
(مسلوا به) عليه يحثون أو اغواهم طلاق (بأنه) ولا باطلاق (حق) يزل ذلك  
الجنون أو الاغواء لانه لا يصلح لخطاب ولا يصح منه الجواب لتصح الدعوى عليه (وان  
قال) المولى (أهمل في حق أضي صلاتي أو) حتى (انشد) أوصي بنعم الطام  
أوصي أنام فاما ناص أوصي أطرم من صوم أو) حتى (أرجع اليه) أي ممل بقدر  
الحاجة فقط (لان العادة تقتضيه وزنه يسير) فان كانت الزوجة صغيرة أو مجنونة  
فليس لها المطالبة (لان قولها غير معتبر (ولا لولاها) لان هذا طريفه الشهرة فلا تخجل  
الولاية (فان كانتا من ليعين ولطوها لم يحسب عليه براءة) لان انتم من مهتا (فان  
كان وطوها معك فاقامت المجنونة وبلغت الصغيرة قبل انتقض ثها) أي صد الحلف  
(فلهما المطالبة) ان تمت مدة التبرع لان الحق لما ثابت وإغوا حرداً إمكان المطالبة  
(فان لم يبق له فقد وطلتا غيبة فجامع المثلث عنه) بالتكثير (ولم يخرج من الغيبة)  
(هـ) عدم الوط (ولو على طيلة ثلاث ووطها) بان قال ان وطئت ثاثة طالق ثلاثاً (أمر  
بالطلاق وحرم الوط) وقوعه الثلاث داخل الحشفة فيكون تركه في أحسنه والترك جامع  
ولانه مطلق بدعة لانه يقع بعد الامايه وفيه جميع الثلاث كلمة (فان أوطعها فزع حين  
يوط الحشفة) لان ثاثة صارت أحنية (ولا حد ولا مهر) ان تزوج في الغالة  
تلك (ومنى) عدم الابلاج وليس لحشفة نسبة (أي) سبب ولذا أتت به من هذا الوط  
(ووجب للمهر) لهذا الوط لانه حصل منه وطع محرم في محرم غير محرم فوجب للمهر كما  
لو أوطع بعد التزويج (واحد) عليه غيبة (وان تزعم لو طعن حولاً التحريم فالمرء)  
عليه (والنسب لاحق به واحد) عليه شبهة جهل التحريم (والعكس فحكه) أي وان  
لم يجهل التحريم يتكثرت له الزانية مطاوعة والنسب وعليها الخد لانه بلاج في أحنية  
بلا شبهة (وان علمه) أي التحريم الوطاني (وسد) زعم المهر) بما نال من فرجه (و) زنه  
(الحد) لا زمان مالم (والنسب) لبعده من المهر (وان علمه) أي التحريم (وحدها) فلد  
عليه والنسب لاحق (بالوطي) لجهل (والمهر) خادته زانية مطاوعة (وكذا ان  
تزوجت) المطاوعة (وعدها) غير مبيت (ولو على طلاق غير مدخول به) لو طها  
فوطها وقهر حب) لا يقع غيباً لوطها تكون مدخولها (فتمة) لو زل زوجته ان  
وطئت ثاثة على كظهرها أي قال أحد لا قربها حتى يكفر مع أمه لا يبر  
مظاهرة قبل الوط ولا يصح تقديم كفارة الظاهر في له لانه يسيم وقال محقق قلت لأحد  
مبين قال زوجه أنت على كظهرها أي ان قربت ثاثة إلى سبعة فقال أحد ان حاجت  
تطلب فليس له ان يهمل به مدعى الزانية الأشهر يقال له امان تسيء واما ان تطلق  
فان وطها بقدر وجبت الكفارة عليه وان لم يوارثه فمقارنته طلقها الحاكم عليه فينبغي ان  
يحمل الرواية الاولى على الوط بعد الوط الذي ذكره مظهره انتقده وتنتفي الروايات أشار إليه

الشارح وفيه مني (وأدنى ما يكفي من ذلك) أي من الوطء في خيئة الولي ووقوع الطلاق  
 المطلق على الوطء وهو ذلك (تغيب المصلحة) إن كانت (أو قدرها) من مقطرها (في  
 الفرج) لأن أحكام الوطء تنافي به (ولمن مكره وناس وجاهل وانما إذا استدخلت ذكره  
 و) من (مجنون) لوجود الوطء (ولا كفارة عليه فبين) لعدم الحث من مخالف  
 (وإن لم ينف) للولي ووطء من آلي منها (واقعة المرأة سقطت حقها) لأن ما عني لها وقد  
 أسقطته (كعفوها) عن العنين (بعد) مضي (مدة الفسقة) وهي السنة (وإن لم  
 تصفه أمر بالطلاق) إن طلقت لقوله تعالى فامسك بعروقه أو تسرب به إحساناً فإذا امتنع  
 من إدامه الواجب فقد امتنع من الأمسك بالعروء فيؤثر بالتسرب إحساناً (فإن طلق)  
 المدخول بها (واحدة لله وجعته) ما دامت في العدة (سواء أوقعه بنفسه أو طلق الحاكم  
 عليه) لأنه طلاق صادق مدخول بها من غير عدد ولا استيفاء عدد فكان رجماً كالطلاق  
 في غير الاستيفاء مفرق فرقة الفسقة لأنها لا تسقط لعيب (فإن طلق) وليها أو امتنع المحذور  
 من الفسقة بآية طلق الحاكم عليه) لأنه حتى تعين مستعققة لمصلحة التوبة كقتلها بالدين  
 وبإقرار من أسلم على أكثر من أربع فإنه يحصر على التخير لأن المستحق من النسوة غير  
 معين ولأنها خيرة تشبه بخلاف ما هنا (وليس الحاكم أن يأمروا بالطلاق) إلا أن تطلب  
 المرأة ذلك (ولا) للحاكم (أن يطلق) عليه إلا أن تطلب المرأة ذلك (من الحاكم) لأنه حتى  
 لها فلا يتولى به دون طلبها (فإن طلق) الحاكم (عليه) أي الولي (واحدة أو اثنتين  
 أو ثلاثاً أو فسخ صبح) ذلك لأن الحاكم كآدم مقام الزوجة في ذلك ما علكه (واحدة في ذلك  
 للحاكم) فيعمل ما فيه المصلحة قلت تقدمان إجماع الثلاث بكلمة واحدة محرر فأن الولي  
 (وإن قال) الحاكم (فرقت بينكما فهو فسخ) لأن تنقص به عدد الطلاق ولأن له الأبعد  
 عقد جديد (وإن أدى) الولي (أن المدة) أي مدة التبرص وهي الأربعة أشهر  
 (ما انقضت وأدعت) المرأة (مضيها قوله مع عينة) لأن الأصل عدم انقضائها (وإن  
 أدى أنه وطئها فأنكر هو كانت ثبافه قوله) كالأدعي وطئني العنة ولأنه أمرني بإيصال الأمن  
 جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيفتها (مع عينة) لغبر وكالدين ولأن ما تدعيه المرأة  
 محمول فوجب نفيها بيمين (ولا يفتني فيه بالذكور) من اليمين (نساء) لأنه ليس  
 بمال ولا يفتني به المال (وإن كانت بكر أو اختلأ في الأصابة) بأن أدى أنه وطئها وأنكره  
 (وأدعت أنها عفرله) أي بكر (فتشهدت امرأة بشيوطها فقوله) لأنه اعتمدت بالسنة أذلو  
 وطئها الزايات بكارتها (فإن لم يشهد أحد بزوال البكر) ولا يثاقها (فقوله) كالأدعي  
 كانت ثبافاً من قلنا القول قوله عليه اليمين لأنه حتى لا أدى يجوز بذله فيستعلف فيه كالدين  
 ولعموم وأمين على من أنكر

### كتاب الظهار

مشقة من الظاهر سمي بذلك تشبيه الزوجة بظهر الأم وأما من خص الظاهر دون غيره لانه  
 موضع الكوب إذا رآه تركوبه إذا غشيت فقوله أنت على كظهر أي أي تركوبك بلفظ النكاح  
 حرام على تركوب أي النكاح فأنام الظاهر مقام المتركوب لأنه تركوب وأقام الكوب مقام  
 النكاح لأن الذكور راكب ويقال كنت المرأة غيرم بالظهار على زوجها ولا يباح لغيره  
 فتنزل الشارع حكمه إلى غيرهما وجوباً كعقار بالمواديق بحمله وهو الزوج (وهو  
 محرم) يجب حكمه ما من المسدرة قوله تعالى وأنهم يقولون منكر من القول زور وارقول  
 بما ذكر (وأراد) بالنكاح (غير) أي العاطق (اذن) أي حال خصوصاً أو غضب أو سؤال  
 المنكر



واسبقني وقفسرا قاتلك وما أحسنك وشبهه (لنسلو) يقع به طلاق وانواه (لانه لا يحتل الطلاق ولو وقع به لوقع مجرد النية بخلاف ذوقى وقفسرى فانه يستعمل في البكارة كقولہ تعالى وذوقوا عذاب الحريق فو قوامس سقر بنجر هو لا يكاد يستعمل في بضع ان يلحق بهما ما ليس معلوما (و) قوله (ان) على حرام (اوائل) على حرام (اوام) أحسن الله على حرام ظاهر ولو قوى به (ط) طلاقا لانه صريح في تحريمها (كنيته) أى الطلاق (ب) قوله (أنت) على كظهرامى) أو اختفى وشهو وقوله على الحرام أو يلزمى الحرام أو الحرام لازم مع نية أوقرينة كانت على حرام قدمه ابن رزق بنحوه وفيه الانصاف وقال في تصحيح الفسورع الصواب أنه يكون طلاقا لنية لان هذه الألفاظ أولى بان تكون كناية من قوله أخرى ونحوه قالوا الصواب ان العرف قرينة (وان قاله) أى ما قدم الزوجية (بمحرمه) محض (وشهو) كعباس أو صميم أو حرام (وقرى انها محرمه) أى المحض وشهو (نلفو) لا يترتب عليه حكم لخطا بقتة الواقع (و) قوله (ما أحسن الله على حرام) أى به الطلاق يقع ثلاثا (نصا) وأعنى به طلاقا يقع واحدة) نصا أى الأولى فلان الالاستغراق أو العهد لا يعمد فعمل على الاستغراق فيتناول الطلاق كمن جلاى الله فيقتد

قوى به الظاهر أو أطلق لانه الظاهر من اللفظ (وان قال ودن كاتى في الكرامة قبل حكماء) لانه داهى لخطا به يستعمل قبل (و) أن قال (أنت كظهرامى طالق وقع الظاهر والطلاق معا) لانه اقصر بهما وسواء كان الطلاق باثنا أو وجعا (وانت طالق كظهرامى طلقت) لانه اقصر بهما (و) لا يمكن ظهرا (جزءه في الشرح لانه اقصر بهما بيع الطلاق أو لا يحصل قوله كظهرامى مصفقا شبه ما لو فوضنا كيد (الان ينويه) أى الظاهر كان الطلاق رجوعا وجها على المتنهى كاتى قلها (فان نواه) أى الظاهر (وسكان الطلاق باثنا فكأن ظهرا من الاجنبية لانه اقصر به) أى با الظاهر (بعدلين وتها كالمطلق وان كان الطلاق (وجعا) ظاهر (أصحها) لان الرجوع زوج (و) قوله لاراه (اندامى) أو كاتى أو مثل أى (و) قوله (امراتى) أى ليس بظهار (لان هذا اللفظ ظاهر في الكرامة فتعصين حله عليه عند الاطلاق لانه ليس بصريح فيه لكونه غير اللفظ المستعمل فيه كالمطلق انت كبرية مثل أى (الان ينويه) أى الظاهر (أو يقرب به) أى بهذا اللفظ (ما ملحق ارادته) أى الظاهر لان التيممين اللفظ في الذوق والقرينة شبيهة بها (وان قال أى امراتى (و) أى (مثل امراتى لم يكن مظاهرا) لان اللفظ لا يصلح للظهار (و) قوله لاراه (أنت) على كظهرامى أو كظهر غير من الرجال) الآثار بأو الجانب (أو) قال أنت على كظهر اجنبى (أو كظهر) استزوجت أوجعت أو خالفت أو نحو مظهر) لانه شبهها بظهر من تحرم عليه شبه ظهرا أو كذا ان شبه بالنية قاله في المدع (و) قال (أنت على كظهر اجنبى) فلاتظهار لانه ليس محلا للاستمتاع (أو) قال (ان حرام ان شاء الله فلاظهار) وكذا قوله (لا يستتله كقولہ والله لا تفعل كذا ان شاء الله) جامع لتباين مكفرة (وانت على حرام ظهرا) وفوضى طلاقا فقط أو مع ظهار (أو) قوى (عينا) لانه تحريم أو قبه في الزوجة فكان ظهرا كشيء باظهاره وسكاهه إبراهيم الخضرى عن عثمان بن عباس وغيرهما (وان قال ذلك) أى أنت على حرام (لحرمة عليه محض أو نحو) كنفاص أو حرام (وفوى الظهار وظهار لان اللفظ يصلح) (وان نوى انها محرمة عليه لذلك) أى المحض وشهو (أو أطلق) فلم يشبها (ليس بظهار) لانه صادق في تحريمه عليه للجنس ونحوه (وان قال الحد على حرام أو ما أحسن الله) حرام (أو ما انقلب إليه حرام فظاهر) لتناول ذلك تحريم الزوجة (وان صرح بغير المراءاة أو ما كقولہ ما أحسن الله على حرام من أهل دمال فهو أكد وتعميم به كفارة الظهار بغير المراءاة الحد) فله بين واحدة فلا وجب كفارتين واختار ابن عقيل لمزجه كفارتان فظاهر والحد لا ينافى وجب كذلك فكذا اذا اجتمعا (وأنت على كظهرامى حرام) ظهار (أوانت على حرام كظهرامى حرام) لانه صريح فيه

فان فصل ويصح الظاهر (من كل زوج يصح طلاقه) فكل زوج يصح طلاقه صحيح ظهرا لانه قول يقتضى انكاح اسمه الطلاق (فيصح ظهار الصبي المهر) لانه يصح طلاقه (وقال الموفق الاقوى عندى انه لا يصح من الصبي) ولو غيرها (ظهار ولا نواه) لانه عين مكفرة فلم يستغنى في حقه كالمهر ولان الكفارة وجبت لما فيه من قولها المنكر والزود ذلك مرفوع عن الصبي لان التسليم مرفوع عنه (ويصح) الظهار (من الذمى) لانه يجب عليه الكفارة اذا خئت فوجب صحة ظهاره كالمسلم (كجزاء صيد وكفر بغير صوم) اما ما نفى ان قدرا أو الاطعام لان الصوم لا يصح منه (ويصح) الظهار (من السكران بناء على) صحة (ط) طلاقه (ويصح) (من السبد) كالحر (ويأتى حكم تكفيره ويصح)

الظهار (من يحنق في الأحيان في افاتته كطلاقه) في افاتته لانه عاقل (ولا يصح ظهار  
الطفل و) لظهار (المكره و) لظهار (الرائي العقل يحسن أو اغناه أو يوم وغيره)  
كثير بدوامه مكره هال لانه لا يحكم بقرنه (وبه صرح) الظهار (من كل زوجة كبيرة  
كانت أو صغيره أو امه صالحة أو نسبه وطهره يمكن أو غير يمكن (لعموم الآية ولا سيما  
زوجته يصح طلاقه فاصح ظهارها (فلاظهار) حيد (من امت أو) من (أم ولد أو  
قال لها) أي لأمته أو لام ولد (انت على حرام فطيه كفارة عين) كحرم سائر حله وقال  
نافع حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم جاريته بامر الله ان يكرهه (وان قال تزوجها  
انت على كطهر أمي أو قالت ان تزوجت فلا نفقه على كطهر أمي فليس بظهار) (و) (د) (ع)  
ولانه قول بوجوب حريم لم تزوج بك الا زوجة فطيه فانت من كل طلاق (وعليها  
كفارة) أي كفارة الظهار لان عائشة بنت طلحة قالت ان تزوجت مصعب بن الزبير فهو  
على كطهر أمي فاستتعت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فاقفوها ان تمتزق ربة وتزوجه  
رواه سعيد الأثرم والدارقطني ولا يزوج أني بالنكح من الفسول والزوج كالا - خروان  
الظهار عين مكفرة فطيه في المرأة والرجل تاله أحدو (لالتحجب) المكفرة (عليها حتى  
بطاها مطاوعة) كالرجل اذا ظاهر منها (ويجب عليها ان تكبها عليها) أي قبل اخراج  
الكفارة لان ذلك حتى عليها ولا يستقط بينهما كاليمن بالله (وان قال لأحبته أنت على  
كطهر أمي أو) قال لأحبته (ان تزوجت بك فانت على كطهر أمي لم يظاهران تزوجها  
حتى بكفرة مرة لظهار) لانه اذا تزوجها تحقق معنى الظهار فيها حيث كان كذا الاستيع  
وطهر ما قبل التكمير وهم منه همه الظهار من الاحنية ورواه أحمد عن عمر بن الخطاب عن مكفرة  
فصح عقد ما قبل النكاح كاليمن بالله تعالى والايالة الكبرية من خرجت مخرج الخالب  
والفرق بينهما بين الطلاق ان الطلاق حل قبل النكاح ولا يمكن حله قبل عقده وظهار  
فحرم بالوطه فهو زنة بعد على العقد كالمريض واما استنص حكايه لانه لكونه قصد  
الاضرار بهن والكفارة هنا وجبت بقول المنكر والزوج لا يحنق ذلك به الله (وكذا ان  
قال كل النساء على كطهر أمي (أو) قال (كل امرأة تزوجها على كطهر أمي فان  
تزوج نساء أو اراها العبد) أي الوطه (فطيه كفارة واحدة سواء تزوجهن في عقد أو عقود  
لانه عين واحدة فلا توجب أكثر من كفارة (فان قال لأحبته أنت على كطهر أمي وقال  
أردت أنهما تملها في التحريم وبن) لانه أدري عاقله (ولم يقبل) منه (في الحكم)  
لانه صريح في الظهار (وان قال لها) أي لأحبته (أنت على حرام أو أدري كل حل  
لظهار) فلاظهارها فانت زوجها حتى يكره لان لفظه الحرام صريح في انهاء لمن الزوجة  
فكذا الأجنبية (وان اراد) انها حرام (في ذلك الحان) أي حل حكوها الأجنبية (أو  
اطلق) فلم يوشيا (فلا) ظهار لانه صريح (ولو ظاهرا من إحدى زوجتي ثم قال لا أخرى  
فكرتكم معها أو أنت مملها فصرح في حق الثانية أيضا) كالمطلوق وتقدم (وبصح  
الظهار معجلا) أي مضرا كالمسوق (و) يصح (مطلقا بشرط لم يودخل الفار فانت  
على كطهر أمي أو ان شاذريد) فانت على كطهر أمي (في شاذريد ياد و دخل الفار صار  
مظاهرا) لوجود شرطه (و) يصح (مطلقا) و مؤثنا لقولنا على كطهر أمي شهر أو شهر  
و زمان فاذ مضى الوقت زال الظهار وحلت بهلا كفارة ولا يكون ثوبا الا بالوطه في المدة)  
لان القمر صديق ذلك الزمن دون غيره فوجب ان يتضي باقته (و) (أنت على كطهر  
أمي ان شاء الله) لانه مد ظهاره نص عليه من مكفرة فصح في الاستثناء كاليمن بالله

فقوله لانه مكره ما تقوله وهو اعلى مما نفعه

الكنانة به عنه ذكره في الترح  
والبيع (و) ان قال تزوجته  
انت حرام ووفى في حرمك على  
غيره كطلاق) قاله في التريب  
وغيره وصانه والله أعلم أنت على  
حرام كحرمك على غيري فهو  
كنية به الطلاق وتقدم أنت ظهار  
ولو توى طلاقا (ولو كان قرأني  
على حرام فان نوى امرأة فطهر  
وان توى غراثة قبين) نسا  
حتى جلس أو نام على فراشه  
فطيه كفارة بمسحته فان  
لم يوشيا فالظهار له عين  
(و) ان قال تزوجته (أنت  
على كالمسح والدم يقيم ما نواه من  
طلاق) لانه يصلح كتابته فظنا  
اقرنت به الثانية انصرف اليه فان  
نوى هذا وقع والا فواحدة  
(و) من (ظهار) كانت على  
حرام (و) من (بين)  
بان بذكر وطهر لانه بها  
ولا لا لظها فتصفيها الكفارة  
يا حلفت (فان لم يوشيا) من  
الثلاثة (ه) هو (ظهار)  
لانعدام أنت على حرام كالمسح  
والدم (ومن كان حلفت  
بالمطلق) لان اهل كذا أو  
لا فطيه أو لا فطيه (وكذب)  
بان لم يكن حلف بالطلاق  
(دس) فيما ينسب به من الله  
(و) (مسح) الطلاق (سكها)  
مؤاخذه له باقراره لانه يتلوه  
حتى ادعى معين فلم يقبله جوده  
عنه كاتقار له عال ثم يقبول  
كثبت وان قالت امرأتك حلفت  
بان لا تل أو طلقته فلا تقال  
ببل واحدة أو قالت علفت  
طلاقا بقدره يزيد بقليل محرو

أقل نصابا في غير مرة وروى عن عثمان وروى ابن عمر وابن عباس لا تعلقا يقتضي العموم في جميع أحواله اسم جنس مصنف في تناول الطلقات الثلاث أشبه ما لو قال طلق تعلقا ما شئت (و) قوله لما (استدري نفسك) كتابة (خفية ليس لما أن تطلق بها) أي لا تبارى نفسك أكثر من واحدة (ولا) أن تطلق (و) قوله (طلق نفسك أكثر من طلقة واحدة) قال أحد هذا قول ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وروى بن ثابت وعائشة قالوا أن اختارت نفسها فهي واحدة وهو الحق بهارواه البخاري عنهما بإسناده ولا يكون أحق بها إلا إذا كانت رجعية ويؤيده قوله تعالى يسهلن أحق بردهن في ذنوبهن طلقة بلا عسر ولا حرج في تركه بعد الطلاق بعد الدخول أشبه ما لو طلقها هو واحدة فإن دخل بها أن تطلق نفسها أكثر من واحدة ملكته (ولما) أن تطلق نفسها متى شئت ما لم يجرها (حدا) أي بقدرها وقتها حينها فلا تهرزه (أو يسخ) ما حله لها (أو يسهلها) لدلالة على رجوعه (أو ترد) أي الرجوعه فتطال الوكالة كسائر الأكلات (أنق) قوله (استدري نفسك) فيخص بالجلس ما لم يشتهل بقاطع قصاري عن عمر وثمان وابن مسعود وجابر فإن أحدهما من المجلس لو غلا بقاطع فقبل اختيارها كان انتفاها من كبره إلى غيره أو ث غلابه بعض اختيارها وكذا أن كان أحدهما



بطل خيارها وان كانت يسيرا  
 اوسحت يسيرا واقلت بسم الله  
 اودع في شهودا شهدهم على  
 ذنبي لم يزل خياره (و يجمع  
 حسنه) اي اختياره نفسها  
 (لها) اي الزوجه  
 (بمده) اي الخلع  
 وان يمسها لم يمسها شاة  
 كالوكيل وله الرجوع قبل  
 اختيارها (و يجمع قبل  
 امرها بدها وبغيره) (يحمل  
 من اومن غيرها كالطلاق على  
 عوض فلو كانت اجعل امرى  
 يدي ولك عسدي هذا فعل  
 وقصد مملكه وله التصرف  
 فيه ولو قبل اختيارها ومنى  
 شاة تختارها لم يمسها او يرجع  
 فان رجع فلها ان ترجع عليه  
 يا عوض (ويقع طلاق  
 زوجة محل الم) (يكنها مع  
 نية الطلاق ولو جعله  
 زوجها (انما يصريح) الطلاق  
 فان قالت اختبرت نفسي ولم  
 تنوط ولا طلاق فلنقا الامر  
 والخيار كتابه في حق الزوج  
 والزوجه منفرة اليه في كل منهما  
 فان نوى احد همدون الاخر  
 لم يقع من الزوج ثلث ينسو  
 فاقولن انها الطلاق فلا يصح  
 ان ترقه وانواه وبها فقد  
 فوض اليه الطلاق ولم ترقه  
 هي (وكنا وكيل) في طلاق  
 (ولا يقع طلاق من غيرها  
 زوجها (بقوله اخترت نية)  
 الطلاق (حتى تقول) اخترت  
 (نفسى او) اخترت (اوى  
 او) اخترت (الزوج) اوان  
 لا تدخل على ونحوه فان كانت  
 اخترت زوجها لم يقع حتى تصاول عاتقة قد شير ناسوا الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا

او جالس نرى انا كيو لادامه) او اذنته ف (اولم هو) باب اطلاق لان مبدء اول  
 قول لم يترجم الزوجه فليجب به كونه طاهرا كاليمن بالله تعالى (وان طاهر من كفرهم  
 ظاهر فكفارة تامة) لظهارا لثاني في نصف المبدع غير خلاف له اثبت في الفصل تحريم  
 اشبه الاول (وان ظاهرا من سائيه بكلمة واحدة) كالان يتر على كنهه رضى عليه  
 (كفارة واحدة) غير خلاف في المذهب قاله في الشرح ورواهما اثره عن عمر وعلى ولا يمس  
 واحدة للموجب بها كثر من كفارة كاليمن بالله (وان كان) الظاهر من نية (كلمات  
 بان قال لكل واحدة) منهن (انما على حكم ظاهرا على طكل واحدة كذا) فثما  
 ايمان في محال مختلفة اشبهه ولو وجدت في عقوده فترقه بخلاف الحسد فانه عقوبة يدا  
 بالشيعة  
 (فصل في كفارة الظهار وغيره) مما هو في معناها وذلك كفارة الوطء في ثلث رمضان  
 وكفارة القتل (فكفارة الظهار على الترتيب فحب تحرير برقة فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين فان لم يستطع فاعطاس ستمين صكينا) لقوله تعالى والذين يظاهرون من نساءهم  
 الايتين ولقد شئوا بآثاره اوس بن الصامت حين ظاهرها فقال لها اني صلى الله عليه  
 وسلم بعث رقة فاني امرته لا يجد قال خير شهرين متتابعين قالت شيخ كبيره  
 من صام قل فبعض ستمين مكنوا بهذا في الحروب باني حكم السيد (وكفارة الوطء في ثلث  
 رمضان مثلها) فاما ذكر وسبق ذلك (وكفارة القتل منه ماله لكان الله عقيب) لانه لم يذكر  
 في صكنا الله ولو كان راجعا ذكره كالمعتق والصبي (والاعتقاري الكفارة رات ثمة  
 الوجوب) لانها تجب على وجه الظاهر فكان الاعتبار هل لوجوب (كالخذ) من عليه  
 (وامكان الاداء مبي على ذكاة) وتقدم انه ليس شرط لوجوب ابل لزوم ادب (فان  
 وجبت الكفارة (وهو مومر) بها (ثم اعلم بجزءه الاعتق) لانه ولو وجب  
 عليه فلا يخرج من العهد الا به (وان وجبت وهو معتق ليس) لم يلزمه العتق (او  
 وجبت) وهو عتق لم يلزمه العتق) لانه غير ملو جب عليه لانه قال العوم بدل من  
 العتق فانا وجد من مقتوه جب الانتقال اليه كاتجه بجد الماه قبل الصلاة اربيا  
 لفرق بينهما فان الماه اذا وجد بعد التيمم بطل بخلاف الصور فان العتق لو وجد بعد فعله  
 لم يطل (وله) اي امره انا ليسوا البعد اذا عتق (الاتقار اليه) اي الى العتق (ان  
 شاء) لان العتق هو الامل فوجب ان يجزيه كثر الاصول (ووقت الوجوب) في كفارة  
 الظهار (من وقت المود) وهو الوطء (لا) من (وقت مظهره) لان الكفارة  
 لا تجب حتى يمد (وقته) اي لوجوب (في اليمين) ياته (من) وقت (الحنث  
 لا) من (وقت اليمين) لانها لا تجب حتى يحنث (و) وقت لوجوب (فما اقتتل  
 زمن الزموا لآزم الجرح) لانها لا تجب لابل زهوق فاذ شرع) من وجبت عليه كفارة  
 الظهار او غيرها (في الصور) قد عرفت في العتق لم يلزمه العتق اليه) لانه لم يقد على  
 العتق قبل تلبس بالصبي اشبهه بالصبي غير اني ما بعدا فرغ ولاه وجد ان يبدل بعد  
 الشروع في البعد لم يلزمه الاقتران اليه كاتجه بجد الماه في بعد الشروع في ما دام اياه  
 التلافة يفرق ما اذا وجد انت في الصلاة فان عتق معا يبر (تنبه) قوله فان شرع  
 الى اخره معنى على رواية ان الاعيان غلظ الاحوال كما يعلم من المتن وغيره فلا يوجب  
 لانه لم يذكر الاربعة التي هو موعر على الماعلى الاولى هي وجب وهو معتق لم يلزمه العتق  
 شرع في الصور ولا كما يعلم من معنى (وله ان ينقل اليه) ان الى عتق بعد الشروع  
 اخترت زوجها لم يقع حتى تصاول عاتقة قد شير ناسوا الله صلى الله عليه وسلم فكان طلاقا

بالحق الذي قبله لا واصل ان  
تفتن نود الحياء الدنيا وزينتها  
فتالسين امتكن وامر سكين  
حق بل ان الله اهدى الحسنة  
مكن ارجاعها فقلست في  
هذا اسرار اوى تاني اريد الله  
ورسوله والدار الاخرى كانت  
قل اذ واج النبي صلى الله عليه  
وسلم مثل ما قلست متفق عليه  
وكذا ايقع عليها بقولها انت  
طالق وانت حق طالق او طلقك  
لمسني عن ابن عباس قال في  
الرجوع من طلاقها طلق  
قضي او انك طالق وان كانت  
ان طالق لم يقع (وقى اختلاف)  
أي (ان) (في) وجود (نية)  
فقرىس (في) لطلاق لانه لا يتم  
الامن جنة (و) ان اختلاف (في)  
رجوع عن جمل طلاقها اليها  
ونحوه (في) القول (قول) (زوج)  
لانها اختلاف فيما يخص به كما  
واختلاف في نية (ولو) كان  
اختلافها في رجوع (بعد)  
الطلاق من جمل له  
(وقى) احمد في رواية  
الحارث (انه لا يقبل) قول  
زوج قد رجوع (بعد) أي  
بما يقع من جمل له (الادب)  
تقدمه كان رجوع قبله قال  
(المتفق وهو انهم) وجزءه  
الشيخ في الذين قال (وكذا)  
دعوى هتة) أي هتة رقيق  
وكل في يمينه بعد ان ياهه  
الوكيل (و) دعوى (وهن)  
أي من مولى في يمينه بعد  
(ونحوه) كوقف ما به وكيله  
بعد بيع وكيل فلا تقبل الايسة  
(و) قوله (زوج) (وهن) (لاملك)  
أولئك ونحوه كملك (لاملك) (أولئك)

في الصور (أو) له ان يتنقل (بالأطعام والكسوف كعادة الجني) لان ذلك هو  
لأصل فوجبا جزاءه كسائر الاصول (وان كذا الرمي) عن ظهره (بالتق لم يجره  
الاقوة مؤمنة) كالمسلم (فان كان في ملكه أو ورثها) فاعتقها (أجزأت عنه)  
وحل له الوطء (والا فلا سبيل له الشر اربعة مؤمنة) لانه لا يصح منه شر أو ما لقوله تعالى  
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا (ويتبين تكفيره بالأطعام) لجزءه من  
العتق والصيام (الان يقول) الذي (لمسلم اعتق عبدك) المسلم (عن وعلى عنه)  
فيصح) هتة عنه ويجزه (وان أسلم قبل التكفير بالأطعام فكالعبد متفق قبل التكفير  
بالصيام) لان الاختار وقت الحرب فجزه بالأطعام وله ان يكفر بالعتق والصيام (وان  
تظلم وهو مسلم ثم ارتد وصافى بدعة عن كفارة لم يصح) مسومه عنها كسائر موصيه  
(وان كفر) المراد (يعتق) أو أطعام لم يجره (نما) لانه محجور عليه لعتق المسلمين وقال  
القاضي المذهب انه موقوف  
(فصل فيمن مائة رقة) (أما العتق) (أو أمكدة مئة صلبا) أي الرقة (عما) أي شيء  
من نقد أو غيره (هو فاضل عن كفايته وكفايته من عتقه على الدوام) عن (غيرها)  
أي غير كفايته وكفايته من عتقه (من حوائجها الأصلية) لانها غير مئة من كفايته  
ومساوئها ما يدل تقديره على غيرها ما الفل (وأس ما كذا) أي رأس المال  
لذي محتاجه لكتفائه وكفايته على حوائجها الأصلية والكفاية على كفايته  
تعالى كما قال (و) عن (وفادته) ولولم يكن على الصلابة) أي بالدرجات المستقرت  
حاجة الانسان كالمسلم في عوازا لا انتقال الى البذل كن وحده محتاجه للعطش يجوز له  
الانتقال الى التيمم (بشمن مثله) لان ما حصل بأكثر من غن المنسل يجوز له الانتقال  
كالتيمم (أما العتق) أحيا ما قال في المبدع (وليس له الا لعتق له الى الصرم اذا كان حواصلا)  
أقتره على الرقة (ولو كان له عتقه ما شته بعد غيره أمكنه العتق) وكذا لو شتهت أمته  
بما غيره (بأن يعتق الرقة التي في ملكه ثم يفرع بين الرقاب فمتق) أي يظهر عتق (من  
وقعت عليه الفرقة) هذا قياس المذهب قاله القاضي وغيره (ومر له خادم محتاج الى  
خدمته ما لم يكبر أو مرض أو زملة أو عظم خلق ونحوه مما يجوز من خدمته نفسه) كزوال  
مفرط (أو يكون) من له خدم (من لا يخدم نفسه عادة ولا يخدم رقة فاضلة عن خدمته)  
لم يزرعه العتق (أوله دارسكتها) لم يزرعه العتق بشمها (أو) له (دابة محتاج الى  
ركوبه) أو (الجل عليها) له (كتب علم محتاجاوا) له (نشاب نجعل بها)  
لم يزرعه العتق بشمها (اذا كان صالحا لخدمته) لانه في حكم العدم كن معه ما يحتاج  
الى لطمس (أو لم يخدم رقة الا بزيادة عن غن مثلها نصفه لم يزرعه العتق) لان عليه  
ضرا فذلك (وان كانت) الزيادة (لأنه نصفه لم يزرعه) العتق كالوحد مدها بشمن  
مثلها (وان وجدتها وهو محتاج اليه لم يزرعه شرأها) لما فيه من الضرر عليه (وان  
كان له لم يملكه لاكل الطيب وليس الناهم وهو من أمته لم يزرعه شرأها) أي الرقة  
لعدم عظم المشقة (وان كان له خادم يخدم امرأته وهو) أي الزوج (من عليه خدمتها)  
لكونه مثلها لا يخدم نفسه لم يزرعه العتق كالواحتاجة لخدمة نفسه (أو كان له رقيق يتقوت  
بأخراجهم) له (عقار محتاج الى غنائه أو عرض الخبان ولا يستغنى عن ربحه في  
مؤنته) ومؤنته على حوائجها الأصلية (لم يزرعه العتق) لانه غير فاضل عن حاجته (وان  
استغنى عن شيء من ذلك مما يمكنه ان يشتري رقة لزمه) العتق لقدرته عليه بلا ضرر

بنتك نفسك علتم ملقا نسا  
لأنه لا يتضمن معنى الطلاق  
لاشترط التوض فيه والطلاق  
مجرد إسقاط لا يتضمن التوض  
فوقفتك عز وذا وصيت له  
بأن لا يفتقر الوقوع في الحية إلى  
أنية لانها تنسك للضع فافتقر  
إلى التقبول كاختاري نفسك  
وأمرك بذلك وأم يقع أكثر  
من واحدة عند الإطلاق لأنه  
لفظ محتمل (وتشترية  
واهب) وهو الزوج  
(و) نية (موجب) له عهد  
بقوله لأنه كناية فيه فاعتبرت  
النية فيه كثر الكليات  
(و) يقع بقوله وهنك نفسك  
أو أمك إذا قبل ونوى أحدها  
أكثر من ملق الآخر ملقة أو  
نوى أحدهم ملقن والآخر ملقة  
(أفهما) أي المصدقين  
لانها على مضمون مازاد (وإن  
نوى زوج (بنت) أي قوله  
وهنك لنفسك وأهلك أو زيد  
مثلا (الطلاق) في الحال (وقع  
أو) نوى (أمر) أي بقوله  
أمرك بذلك الطلاق في الحال  
وقع (أو) نوى (بخار)  
أي بقوله اختاري نفسك  
(الطلاق في الحال) وقع (أذن  
مؤاخاة له بإقراره (ومن  
طلق في أمه لم يقع طلاقها  
تقدم أول الباب (وإن تلفظ  
به أو حرك له (وقع) طلاقه  
(ولو) يسميه في ظاهر نفسه  
كالفر واهب من مالي إذا طلق  
في نفسه لم يلزمه ما لم يلفظ  
أو يحرك لسته به (بمخلاف

فلاو كره خدم يكن يبيع ويشتري به) أي بغيره (وقد بينتني بخدمه ما أحدها  
ويعنى الأخرى لزمه ذلك وكذا لو كان له ثياب خوخة زيد على ملباسه بغيره بغيره  
وشره ما يكتسبه فيلباسه) شراء (رقبة بغيره) في كفارة (أوله دار) فوق  
ما يكتسبها (يكتسبها) وشره ما يكتسبه في ثوبه (و) يقع بالنية لزمه  
لأنه أمكنه العشق بلا ضرر (أو) له منته يفضل منها عن كفارة ما يكتسبه بغيره بغيره  
في ذلك الكفارة التي يصر معها الخذلان كاتزيره (العق لا يثبت من مثله ولا مدشراؤه  
بذلك ضررا وإنما الضرر في اعتناها وذلك لا يمنع الجوب كالوكان ما لكها (و) يستثنى  
من ذلك لو كان له سرقة لم يلزمه اعتناها وإن أمكنه بيعها (أو) أمكنه (شراء ربة أخرى  
(و) شره (رقبة بغيره) لم يلزمه ذلك (لان الفرض يقتضي بيعها بخلاف الحاد  
(وإن وجد ربة) تباع (بمن مثله) إلا أنها ربة يمكن أن يشتري بغيرها أو ما  
غير جنسها لزمه مثاؤها) مع عدم غيرها وكون غنها فأصلها من حاشه حكمها تقدم  
ولقد بره على العلق بلا ضرر (وإن ربه ربة) يعتقها (لم يلزمه قبولها) كما  
لو عيب له ثوبا ما يبيع من المنة عليه بخلاف ما إذا انتم لمدته قوله مادة (وإن كان له ما فاقها  
وأمكنه شرائها) أي شراء ربة بغيرها (ب) بمن (نية) لزمه ذلك (أو كان ما يبيعها  
مرجوا الوفاء) وأمكنه شرائها لنية نسيته (لزمه ذلك) لأنه قادر على الجلب لا مضرة فيه  
(فإن لم تبع بالنية) جزاء الصوم (ولو غير كرهه الظاهر) لخاصة وكالمدوم وفي شرح  
إذا كان رجوا المحصور فرسا لم يصر الانتقال إلى الصوم لأن ذلك بمنزلة لا يتغير  
لشراء الربة وإن كان بعيدا أجاز الانتقال في غير كفارة الظاهر لأنه لا ضرر في الانتظار ومن يجوز  
في كفارة الظاهر على وجهين أحدهما لا يجوز ولو جرد الأصل فيه له والثاني يجوز لانه بغيره  
عليه الميسر فيجوز الانتقال بالحاجة

﴿ فصل ولا يجوز في جميع الكفارات ﴾ (في) نذر العشق المطلق (العتق) ربة مؤمنة  
ككاه ابن المنذر ما طاف كفارة القتل لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتصبر ربة مؤمنة  
وماءدا كفارة القتل فيا لئلا يفسد عليه والقوله عليه الصلاة والسلام أعتقه فانها مؤمنة وراه  
مسلم من حديث معاذ (ب) ملقة من العيوب المضرة بالعص شرادينا (لأنه انقصود  
تخليك الربة عنها فلو أنك كنتم من التصرف لنفسه أو لا يحصل هذا مع ما يضر العمل ضررا  
بينا (كالمس) لأنه لا يمكنه العمل في أكثر الصناعات (و) كل قطع ليدن أو أحدها  
(أو) قطع (الرحل) أو أحدها (و) شل شيء من ذلك (أي من اليد أو أحدها أو الرجلين  
أو أحدهما نذر البدالة للبشر والرجل آلة تنش ولا يتبناها أكثر من عمل مع تلف أحدها  
أشلتها (أو قطع أقدام اليد أو قطع أظفارها) أي من أقدام اليد (ب) قطع (أعنين  
من غيره) أي من غير الأيدي كالسبابة والوسطى (كقطعة) أي كذا في الأصبع  
الذي قطع أغلناه (أو قطع سبابة أو وسطى) من يد (أو قطع أخمصه والنصر من يد  
واحدة) لأن نعم اليد بزل ذلك (و) قطع أظفار واحدة من غير الأيدي (ولو) كان قطع  
الأظفار (من الأصبع) أو ربه نعيم الإزالة لأن نعم اليد بزل ذلك (ويجوز من  
قطعت خصره فقط (أو) قطعت (نصره) فقط (أو قطع أحد أقدامه من  
(و) قطعت (الأخرى من اليد الأخرى) بأن قطعت الخصر من اليد والنصر من اليد  
أو بالعكس لأن نعم اليد بزل ذلك (و) يجوز (من قطعت أصابع قدمه) هذا اختاره

تسبه ان لم يسكن مانع  
(و) زوج (يبرز) يعقل  
الطلاق (و) زوجة (جمرة)  
عقله (ك) زوجين (بالتعريف)  
تقدم تقصيه نصاً لأن من  
سعى من شئ سعى أن يهلك فيه  
وأن يتوكل  
باب ما يختلف به عدد  
الطلاق (و) يطلق به (و)

(ويبرز) عدده (بالحال) حرية و  
روى عن عمر وعنه ما يزيد  
وابن عباس لا تطلق حتى  
الرجل فاعتبر به كعدد  
النكحة وتوكلت الدار فاني  
عن عائشة روى ما طلاقاً بعد  
اثنان فلا تحل له حتى تنكح  
زوجاً غيره وقوله الأمة حيثان  
وتزوج الحرة على الأمانة ولا  
تزوج الأمانة على الحرة وما روى  
عن عائشة روى ما طلاقاً  
على حيثان وقوله حيثان  
رواه أبو داود وابن ماجه فقال  
أبو داود من رواية مفاهير  
أسلم وهو منكر الحديث  
(يملك) ثلاث تطلقات  
(و) يملك (بعض ثلاث)  
لأنه لا يمكن قسمته في حق  
لاقتضاء الحال أن يكون له  
ثلاثة أرباع الطلاق وليس له  
ثلاثة أرباع فكل في حق  
ولأن الأصل اثبات الطلاقات  
الثلاث في حق كل مطلق  
خوف في كامل الرقبة في فيما  
عدا على الأصل (ولو) كان  
الحرة والبعض (زوجي) أمة  
(و) ملك (عبد ولو طرأه)  
كثير زوج ثم لحق بدار حرب  
فاسترق قبل أن يطلق طلقتين

المصنف بما جاء في التفسير وفيه في المنسحق حكم الرجل في ذلك كما لو قد ذكر كلامه  
في حاشيته على التفسير في حاشية المنسحق (و) يجرى (الأهرج سيرا) ويجري أيتها  
(من يجرى في الأحياء) يجرى (الزنا والكيبة) التي تقدر على العمل والأقلام زوجة  
والجمل وله امتنان عليها ولله بر وولد الزنا والمغيرة حيث كان عموها بسلامة (بما لا أحد  
أبوها أو لسانها أو لدار (و) يجرى (الأهرج والمزور والمهرن ولو كان الزنا سيرا)  
ويقتضيه ويقتضيه للزنا يدينه أن حل أوقية المذنب جعل رهنها كما إذا أبرم وتقدم في  
الزنا (و) يجرى (النص) ولو يجبر بالزنا والأهرج والأهرج وأمر غير آخر (لأن  
هذا المصوب كلها لا تضر بالعمل ضرراً) (و) يجرى (البيان) لأن حاشية لا تضر  
حقه ولا تضر عمله (ولو قتل في الجناية) لأن الأجر لا يعمل بمجرد العتق ولا يرتفع عتقه  
بنك (و) يجرى (الأحق) وهو الذي يعمل القبيح والباطل على بصيرة القلة بسلامة عما يقبه  
من المضاد ويجري مقطوع الأنف مقطوع (الأذين ومن ذهب شه) لأن ذلك لا يضر  
بالعمل (ولا يجرى) من ما يوس من بره كرضي الله بكسر الهمزة وتقدم له بغير  
برقه ولا يترك من العمل مع بقائه (ولا) يجرى أيضاً (الصف) السابق عن العمل  
لأنه كالرضي للمأوس من بره (وإن كان) الصف (يشك من العمل أجزاً كرضي  
برحي بره كرضي حتى ويحرم) كمدام لأن ذلك لا ينع من العمل (ولا يجرى) حتى وإن ولد  
جاء لأنه لم تثبت له الحكم فليست به (ولا) يجرى (زمن ولا مقعد) لغيرها عن  
العمل (ولا) يجرى (غائب لا يعلم خبره) لأنه مشكوك في حياته والأصل بقاء مثل  
الذمة ولا يبرأ بالثبوت لا يقال الأصل الحي لأنه قد علم أن الموت لا ينع وقد جددت دلالة عليه  
وهو انقطاع خبره (فإن اعتقه) أي الغائب (ثم تبين أنه حي أجزاً) لأنه متى صح (ولا)  
يجري (بمجنون مطلق) لأنه ممدوم التمتع ضرورة استرقاقه من قبل الجنون وفيه ما لا يجرى  
قالب الرأية (ولا) يجرى (أخرس لا يفهم إشارة) لأن مقتضاه زائلاً أثبت زوال  
التمتع (فإن فهمت) إشارة (وقوله) أي الأخرس (أشارة غير أجزاً) عتقه  
لأن الإشارة تقدم مقام الكلام (ولا أخرس أصم) ولوله حاشية إشارة) لأنه ناقص بفقد  
حاشيته تنفع بتقديم حاشيته تنصاً كثيراً (ولأن عتق عتقه بصفة عند وجودها) كما  
نوفال لصدته أن دخلت النار فتمت حرمة دخله ونوى السيد جلد دخوله أنه عن كفارة ليجزئه  
لأن عتقه مضمون (فإن خلق عتقه الكفارة) بأن قال إن اشتري بك فانت حر فكفارة  
ثم اشتراها أجزاً (أو) عتق عتقه بصفة كقدوم بدو دخول الدار ثم (اعتقه قبل  
وجود الصفة أجزاً) لأنه اعتق عبداً الذي عليه من الكفارة (ولا) يجرى (من  
يعتق عبداً بقرابة) لقوله تعالى فخر برقيقه والحر برقيق العتق ولم يحصل هنا بغير  
منه ولا عتاق فليكن مثلاً للامروء بفارق المشتري البائع من وجهين أحدهما أن البائع  
يعتقه والمشتري لا يعتقه وانما يعتق باعتق الشارع من غير اختياره الثاني أن البائع لا يعتق  
عليه اعتقه بخلاف المشتري (ولأن اشتراؤه شرط العتق) لأنه إذا قبل ذلك فظاهر  
أن البائع نفسه من اثنين لأجل هذا الشرط نكاحه أخذ من العتق عوضاً (ولو قال) أي  
لغيره ونحوه من عليه كفارة (رجل) أرامه (اعتق عبداً عن كفارة) ولك عشرة  
دنانير (فعل) أي اعتقه ذلك (لغيره من الكفارة) لاعتناؤه من العتق (ولو أنه)  
لموم حديث لولا أن اعتق (فانرد) العتق (العشرة بعد العتق على باذله) يكون  
العتق عن الكفارة ليجزئ أي العتق (عنها) لأن العتق ابتداء وقع غير يجرى فليقلب

بحكمها بأن الطلاق حدها

(فلو علق عبد) الطلقات

(الثلاث بشرط فوجد)

الشرط (بما سمعته وقت)

الثلاث المكمل من الوقوع

(وان علقها) أي الثلاث

(بسته) بأن قادت عتقت

فانت طلاق ثلاثا (فتتق

لنت) الطلقة (الثالثة)

وبه في المصروع وغيره

(زوج عتق بعد طلاقه ملك تمام

الثلاث) لأن الطلقة غيب

محرمة (و) لو عتقت (بعد

طلاقين) لم يملك ثالثة لأنها

وقعتا بمحررتين (أو عتقا

أي الزوج والزوجة معا)

بعد طلاقين (لم يملك ثالثة)

لما تقدم (وقوله) أي الزوج

زوجته (أنت الطلاق)

أوانت طلاق (أو لم يمس)

الطلاق (أو) الطلاق

(لازم لي أو) فأن الطلاق

على وجهه (كـ) لي يمين

بأنطلق (صريح) فلا

يحتاج إلى نية سواء كان

(مضرا) كانت الطلاق ونحوه

(أو مطلقا بشرط) كانت الطلاق

ان دخلت الدار ونحوه (أو عتقا

ه) كانت الطلاق لا ترون

نحوه ولا مستعمل في رفعهم

بحر برد الوص (والمقصود) المقتضى ابتداء (العتق عن الكفارة وحدها) هو من عتق  
 أمشروا وداشرة قبل العتق وأسقطه من كفارة أجزاه (عتقه عن كفارة لتخفيفها  
 وان اشترى عبدا بنوى عتاقه من كفارة فلو حله بعد لا يمنع لأجزاه في الكفارة) كما هو  
 (فأذا شرع عتقه من كفارة أجزاه) عتقه عنها أجزاه (وكان الأرض له) كالأمر  
 بعتقه (فان عتقه قبل العلم بالبيع ثم ظهر على العبد ما أحسنه فهو) أي الأرض  
 (له أيضا) كالأخذ قبل اعتقه وعتقه بصفاء الأرض في الرقاب (ولا يخفى أن ولد) لأن  
 عتقها مسقط سبب آخر كحره المحرم (ولا) يخفى أيضا (ولها الفدي والدية بعد  
 مسكونها بولد) لأنه تابع لها وسكنها (ولا) يخفى (مكتاب آدمي من كتبت  
 شيئا) لأنه إذا أدى شافعه حصل العوض عن بعتقه لم يخفى (ولا) يخفى  
 (مضروب) لعدم تمكنه من منافقه (والأمن أوصى) به قبل موته (بعتقه أبا)  
 وقبل الوصي له بذلك لنفسه (ولو اعتق عن كفارة عبد الأيمري) عتقه (في الكفارة)  
 كالمقتضى (نفسه عتقه) لأنه عتق من ملكه حاشا أنصرف (ولا يخفى عنها) أي الكفارة  
 لما تقدم (ومن اعتق غيره عنه عبدا بامر) في كفارة أو غيرها (لم يعتق عن الكفارة  
 إذا كان حيا) لأنه لم يحصل منه عتق ولا امر بمعصيه أهليه (ولو لا) أي العتق  
 (لمعتقه) لحديث الولد لم يعتق (ولا يخفى عن كفارة) أي كفارة المقتضى (وانا  
 نوى) المقتضى (ذاك) لأن العتق لم يصدر من وجه عليه الكفارة حقيقة ولا حكما (وكذا  
 من مكفره غير ما يطام) بغير إذنه فإنه لا يجوز له عدم التوبة من وجبت عليه الكفارة  
 (فاما الصيام فلا يصح أن ينوب عنه) أحد (ولو باذنه) لأنه عبادة بنية مخصوصة فلا بد له  
 النية كالمسألة (وان عتقه عنه بامر) بأنه لم يعتق عبدا عن (ولو لم يصح  
 الأمر (للعوض) عن عتقه) فاعتقه (مع العتق عن المقتضى) ولو لم يؤمر بأجزاه من  
 كفارة) ويقدره من ملك المأمور واللاجر من العتق وكان العتق من أجزائه المأمور  
 كالوكيل عنه (فان كان المقتضى عنه بامره) المقتضى (قد أوصى بعتقه مع)  
 العتق لأن الموصى إليه كان نائب عن الموصي (ولو لم يوص) قبل موته بالعتق (واعتق)  
 عنه أجنبي لم يصح (أي لم يجر عتقه لأنه ذلالة له عليه وقد تقدم لم يخفى في الولاء (وأن  
 اعتق عنه) أي أليته (وأنه لم يكن عليه) أي أليته (واجب) عتق (لم يصح)  
 عتقه (عنه) لأنه إذا كان أجنبي (ووقف) العتق (عن المقتضى) الأجنبي أو الوارث  
 وتقدم في الإلزامه يصح ويوقع من المقتضى (وان كان عليه عتق واجب) مع من الوارث  
 عتقه عنه لأنه وبه (فان كان عليه) أي أليته (كفارة بين فاطمة عنه) الوارث (وكذا)  
 عشرة مساكين (جز) لأنه قائم به المقتضى بعتقه (واعتق عنه) أي عن أبيته في  
 كفارة الجبين (فقيهه وديان) تقدم في الولاء لم يصح (ولو كان من عليه الكفارة)  
 أي كفارة بين أبيته (أطعم) عن كفارتي (أو كس من كفارتي مع) ذلك  
 كالأمر عتق سواء (منه) له عتق (ولا) أي ٢٠ يضمن له عوض ذلالة في اشتراجه  
 عنه (ولو ملك نصف عبده عتقه عن كس فهو موصى بغيره بعتقه) أي اعتق  
 لعبدا لم يترك (كس) عن كفارته وهو موصى بغيره بعتقه بغيره (سرى) العتق  
 (أي نصيب شركه وعتق ويخبره) نصيب شركه (عن كفارته) لأنه لم يحصل  
 بالمباشرة بل بالبرية كالأمر عتق نصف عبده (وأجزاه عتق نصيبه) أي بعتقه له من  
 أسكنه لولا مباشرته (فان اعتق نفسه) أجزاه من عتق نصيبه (أو) اعتق (نصفه)

ذلائلا ولا يطون أن إليه لاستغراقه ويشكر أحدهم أن يكون طلق ذللا (عالمينوا أكثر) من واحدة فيقع ما فاه (فمن معه عدد)





(مؤثته) كروجه وجرى ونحوهم لان اكله لا يدفع اليهم فكذلك الكفارة (ويجوز) دفعها (الى من ظاهرا او انفسا او المسكين) لان العمل بطريق الامر معتبرا و متمسك (فلان) المدفوع اليه من الكفارة (غني اجزاء) كالزكاة مسرعة عن ذلك (ولا) يجرى (ان) دفعها اليه ثم (بان كلفا او رقتا) لان ذلك لا يعنى غاليا كالزكاة (وان رد اكل مسكين واحد من بر ما يجرى به) لان الله تعالى وجب اطعام مسكين مسكينا ولم يطعم الامسكينة واحدا (الا ان لا يجبر غيره فيجرى به) فزاد عليه لانه معذور بعدم وجدان غيره وازدفع الى مسكين في يوم واحد من كفارتين اجزاء لانه دفع القدر او اجاب الى العدد الواجب اجزاء كما لو دفع اليه ذلك في يومين (كما لو كان الفاعل اثنين ولو دفع مسكين مدا الى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة كل مسكين مدان اجزاء ثلاثون) مدا (و يطعم ثلاثين آخرين) ليم له اطعام مسكين مسكينا لانه هو الواجب فلا يجبر به اقل منه (فان دفع المسكين) مدان الى ثلاثين مسكينا (من كفارتين اجزاء عن كل كفارة ثلاثون) ويتم لانه دفع القدر الواجب الى العدد الواجب اجزاء كما تقدم (والخروج في الكفارة ما يخرج في الفطرة) وهو انبر والشعر وبقية اوسو يشهما والتمر والزبيب والاط (فان كان قوت بلد غير ذلك كالزق والذخ والار زعيم اخرجه) لان التمر ودرج هذه الاصناف في الفطرة فلا يجبر غيرها كما لو لم يكن قوت بلده واختار ابن الخطاب والموثق وغيرها يجرى بقوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم (واخراج الحب انفسا) لخروج من الخلاف وهي حالة كاله لانه مدخر ونبها لما نقه كله بخلاف غيره ونقل ابن هاني التمر والذقي اسبالي مما سواها وفي لترغب التمر اعجب الى احد • قلت هوقياس ما تقدم في الفطرة (فلان اخرج دقيقا لكن يزيد على المقدار يبلغ له حيا ويخرجه) أي الدقيق (بلوزن رطلا) عراقيا (وثالثا) لان الحب تنقسم اجزاء ما يطعم فيه يكون في كمال الحب اكثر ما يكون في كمال الدقيق (ولا يجزى اخراج خبر) لانه خرج عن الكيل والذخا فاشبهه بالبرصة (وعنه واختاره جيع) منهم المخرقي قال القاضي واصحابه الاولى الجواز وفي الثاني هذا احسن أي (اجزاء الخبز) لقوله تعالى من اوسط ما تطعمون اهليكم وهذا من اوسط ما يطعم الله وليس الاذخا من صدور الكفارة فانها عقد رقبيا بقوت المسكين في يومه وهذا ما يلائم كل المقدار لاقتيات واما البرصة فانها خرجت عن الاقتيات المعتاد في حد يزاد (ويجبر في من البراق من مدد) وقاله زيد بن عباس وابن جرير ما روى احمد بن حنبل في حديثه في قال جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم اطعم هذا فان مدى شعير مكان مدبر وعلى هذا يجمع ما روى عن أبي سلمة عن سلمة بن بصران النبي صلى الله عليه وسلم اطعم مسكينا لانه خمسة شعير صاع فقال اطعم مسكين مسكينا وذلك لكل مسكين مدد واهل الارض حتى وهو التمر مدى بعمناه (و لا يجزى من التمر والشعر والزبيب والاط اقل من مددين) لقوله عليه الصلاة والسلام فان مدى شعير مكان مدبر وهو مدبر جيد (ولان خبر البراق من وطنين بالعمراق) لان الغالب ان ذلك لا يبلغ مدا (ولان خبر الشعر اقل من اربعة اوتال) بالعمراق اقل من اربعة اجزاء الخبز (لان ما له) أي الخبز من الخبز (مدد من البراق ومدد من الشعر) فيجبر في لانه ان واجب (هذا المدد من دقيق البرص لانه عشر رطلا وثلاثا) من رطل عمراق (او) اخذ (من الشعر مثليه) ستة وعشرين وثلاثي رطل عمراقية (مخبر) ذلك (وقدم على عشر مسكينا) في كفارة اليه من اجزاء ولما يبلغ خبر البرعشرين

لما والزا بنحوه من أسماء الاحناس لتعدد أنواعه وتفرقة اشبهه بالمص (او) قالها (بامانة طالق ثلاث) تقع كقوله انت مائة طالق (ولو نوى واحدة) لانه لا يحتل لفظه (وكذا) انت طالق (كالف وصوره) كقوله (كفو) في كلف في مصونها) دين (وقيل حكاه) لان لفظه يمتد (و) ان قالها انت طالق (اشبه) أي الطلاق (او غلظه) أو طول أو اخرضه (أو) انت طالق (ملع السواد) مله (الذبا أو مثل اخیل أو عظمه) أو الجبل (نحوه) كعظم الشمس أو القمر (طلقة) ان لم يقرأ (كثر) لان هذا الوجه لا يقتضي عددا وتكون رجبية في صدخول بها ان لم تكن مكتملة بعد الطلاق فان نوى أكثر دفع مائه (و) ان قال لامرأة انت طالق (مر طلقة في ثلاث) طلقات (و) طلقتان (ثلاثان) لان ما به دلالة لا يحتل كقوله تعالى ثم غموا السيام الى الليل وان كان انت طالق ما بين واحدة وثلاث فواحدة لانها التي بينهما (و) انت طالق (طلقة في ثنتين ونوى طلقة منهما ثلاث) طلقات تقع لانه اقر على نفسه بالاغتظ (وان نوى) بهذا اللفظ (موجه عند الحساب) هو (يمرقة اول) يمرقه (قنستان) لان ذلك موجه به عنده (وان لم يشره) بقوله انت طالق طلقت في طلقتين (وقع من حسب طلقتين) لان الظاهر من اكله ارادة التصرب (و) وقع (من غيره) أي الحساب







أولان أو ثلث أو أربع (و قد يحكى) واحدة منسرة (طلقة) لا تفسد إلا بقذفها أو بفسادها من قبل فلكل واحدة من  
الطلق أربع ومن اثنين نصف ومن الثلاثة لانه أربع كمل ومن الأربع واحدة (و) انه لو أربع أو ثقت بشكر  
أو عاين (جسا) في غير طلاق (أرسة أو سه أو غيب) وكذا ان لم يزل أو ثقت (في كل) واحدة منهن (ثنتان)  
لأن نصب كل واحدة منهن واحدة وربع ومن ستة واحدة ونصف ومن سبعة واحدة وثلاثة وربع وكل الكسر من ثمانية  
طنتان (و) انه لو لأربع أو ثقت بشكر أو عاين (تعد كثر) كشر ٢٤١ طنات أو إحدى عشرة أو اثنتي

أهل الحكم وبأن في القضاء لان حكمه حكم كل من الامام (اشهد بانني ادين بالصادقين فيما رايته امراني من الزنا وشراها) ان كانت حاضرة (ولا يحتاج مع حضورها) مع (الاشارة الى اية القيمة) (و) بيان (تسبا) كان يحتاج الى ذلك في (الغور) اكتفاء بالاشارة (وان لم تكن حاضرة) بالجلس (سجدا وفسها) عذمتهم حتى تنفي المشاركة بينه وبين غيرها قال في المدع ولا بد من ان يقوم وصفا بما هي مشهور به مقدم الرعي في نفسه وبعد قوله اشهد بالله غيرة مدحوى (حتى يكمل ذلك أربع مرات ولا يشترط حضورها) أي المتلاعنين (ما يلبس) (جز) لعدم الأدلة (تسبا) يسوق في السنة (الخامسة) وان لم تكن عليه ان كان من الكاذبين فيما رايته به من الزنا (ولا يشترط على الأصح أن يقوله جاردا له من الزنا) في شرح المنهي فإس جيب روي أنه لا يحتاج إلى أن لا يفتي على أن ذلك وبيته ولما ذكر هذا الاشتراط (ثم تنويعه) هي الشاهد بأنه انزوح حتى هذا الكاذبين فيما رايته به من الزنا وشراها ان كان حاضرا (جلس وان كان غائبا) من المجلس (ثم رويته) كقائه وتكرره (وقد استأجره) رأت تقول في الخامسة وان غضاها عليها ان كان من الكاذبين فقط وتزوجه بالجبان (ولما رويته) خروج من خلافه من وجبه وانما لم يثبت في قوله (واصحت) هي في الخامسة بالنسبة لان النساء أكثر من أن يورده ثم أخذ في محرمات أخذ التي تحمل بعضها (فان نقص أحدهما) أي أحد المتلاعنين (من الألفاظ) أي أجل (الجنة شيئا) لم يمتد له الله تعالى على الحكم الجلي ومنه بيته لم يجز نقص من عدد ما كاشه فدعوا له مناه (بعض نقص من الألفاظ) حيث أتى الجمل الجنة كما في الباب كلام ابن قنديل في عشرة الفروع (أوديات) المرأة (بمقام قبله) أي قبل الرجل لم يمتد له لا خلاف الم شروع ولان لعنت الرجل بيته (الآيات) وانما بيته لان الكاذب فلم يجز تعدد بيته الذكر على سبب الآيات (اولا) لا يمتد له بيته من غيره (لم يمتد له) من غيره في دعوى تعدد بيته امرأة كما في الدعوى فلو روي عن أسيد بن عبيد (دعوى تعدد بيته) (أوديات) أحد هذه الألفاظ (اشهد بأمر أو حلف أو واء) لم يمتد له الإيمان قصد بيته (النافعة) ونظ (الشهادة بالبعث) (و) بدل (دعوى لعنة أو داودا) أي اعطى الله (ياضرب) لم يمتد له (أوديات) مؤن (دعوى غضب) مؤن (أوديات) الغضب فيه نفس غضب من غيره (أو سلمه) أي غضب (دعوى أوديه) الرجل (اللعنة) ذم من انما فيه دعوى لعنة الخاصة (أو أتى به) أي لعنه

طالقي (أو) كز (يدك) طالقي (أو) قال (أحمدك طالقي ولها بد واسمع طالقت) لا تفتل طالقي إلى جزو  
ثالثات مع حبه بمقدار السكاح أنه لا يزال شائع بخلاف زوجتك نصف بيتي وغیره فلا يصح السكاح (و) ان قال (شعرك)  
طالقي (أو) قال (ظفرك) طالقي (و) ذ (سك) طالقي (أو) قال (زينك) طالقي (أو) قال (دعك)  
طالقي (أو) قال (لنك) طالقي (أو) قال (منك) طالقي (أو) قال (روك) طالقي (أو) قال (سك)

➤ ۳۱ - (مکشی القناع) - قالت ➤

[illegible]

فَالْقَالِقُ (أَوْ) كَالِ (مَصْعَكٍ) طَالِقٍ (أَوْ) قَالِ (بَصْرِكِ) طَالِقٍ (أَوْ) كَالِ (سَوَالِكِ) طَالِقٍ (أَوْ) كَالِ (بِيَانِكِ) طَالِقٍ (أَوْ) كَالِ (مَحْرُوحَا) كَطَوَافٍ أَوْ قَصْرَكِ طَالِقٍ مَالِقٍ مَطْلَقٍ قَالِ أَوْ بِكَ لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُ أَحَدِهِمَا لَا يَخْتَلِفُ طَالِقٌ وَطَارِدٌ وَهَنْقٌ وَحَرَامٌ ذَكَرَ الشَّعْرَ وَاللَّسَنَ وَالْفَقْرَ وَالِ وَحَ وَبَنَاقَ أَقُولُ أَنْتَهَى لِأَنَّ وَحَ لَيْسَتْ حُضُوعًا وَلَا سَبْأً سَمِعْتُهُ أَشْهَبَ الدَّمْعِ وَالْأَمْرِ وَلِأَنَّهُ تَوَلَّى عَنْ الْمَصْدَفِ حَالًا سَلَامَةً لِمَجْدِدِهِ وَحَيَّ حَالِ الذَّوِّ كَمَا بَزَلَ وَالشَّعْرَ وَاللَّسَنَ وَغَيْرَهُ فَتَنَفَّسَ مِنْهَا حَالِ السَّلَامَةِ أَشْهَبَ الرِّقَى وَالْعَرَقَ وَاجْتَلَى ٢٤٤ (أَوْ) كَالِ طَالِقِ (بِكَ) وَلِأَنَّهُ طَالِقُ (أَوْ) لَمْ يَطْلُقْ لِأَنَّهُ لَا طَلْقَ إِلَى

ماليس منها وكذا ان قال لها  
اصبرك طالق ولا اوسع لها  
(او) قالها (ان قلت نهى)  
اي بك (طالقت فقامت  
وقد قطعت) به قبل قيامها  
(لم تطلق) لان الشرط وجد  
ولا بد لها كالخبر فان (عنتي  
في ذلك) اي انك كرمين الصور  
(كطلاق) انما اضيفا العنت الي  
ما تطلق به المرء كبداهة وقع  
والا فلا كثرها

لها طافت ثانية ولو غوى التأكد  
قال المدخلون أنت طافنا أنت  
(و) ادأكدا أولي (بهما) أي الك  
لمار فبقع اثنتان وإن لم يقصدا لك  
لاتصراف مزا دعياها عن لا يقاء  
مدخولاً كنت أو غيرهما لأن الو

(أحدهما قبل القائه علي) من الامام أو نائبه لم يتبعه كالحق فقبل أن يحلفه الحاكم (أو  
علقه) أي علق أحدهما بالاعان (بشرط) لم يتبعه قاله ابن عقيل وغيره (أول مال  
أحدهما (بين الحكامات) في الاعان (عرقا) لم يتبعه (أو أتى به) أي بالاعان  
بغير العريضة من محبتها) منها لم يتبعه لأن التمسع ورد بالبرية قبل مصغ بغيرها كاذ كار  
الصلاة (أو أتى) الزوج (هـ) أي بالاعان (قبل قطا التماسع) بالتمسع عدم ولدي به  
نفسه) بالاعان (لم يتبعه) أي بالاعان لأن الاعان شرع لذرة المفسد عن القضاة فأنزل  
مطالب بالمدعي لم يكن لعان فائدة فان كان هناك ولم يصح العان قبل المطالبة بالمدعي قول  
القاضي نفي الولد ونقصه من دلالة لأن نفي الولد حينما بالاعان لا مقصود لنفسه فإذا اتفق العان  
اتفق نفي الولد (وان عجزا) أي التمسع تحت (عنه) بالبرية لم يلزم ما قبلها (ويعص)  
اذن (بالتمسع) لانه موضع حجة وكساح (فان كان الحاكم يضمن لاسنما  
أجر ذلك) ولا عن يثما (ويضربان محضروهما أو يصفحون لاسنما) لأن الزوجة  
ربما أقرت بالناحية بدون عني أقرأها (وان كان) الحاكم (لایضمن) لاسنما  
فلا يلزم في التمسع لاعدلان) كافي المدعي المذهب (وإذا قومت إشارة الآخر  
منهما أو كئنته صاع اعانهها) كالطلاق ولما دعا الحاجة (والا) أي وان لم تقوم إشارة  
الآخر منهما ولا كئنته (فلا) يصح لاسنما (وإذا قومت الآخر ولا عن) بالاشارة  
بمفهومه أو بالبرية (ثم أطلق لسانه فكم فأنكر التمسع والاعان لم يشمل إنكاره لقتل  
لانه ملحق بحق التمسع في الظاهر (وقيل) إنكاره (الاعان) ما قبل قطا بالمدعي  
ان كانت محضتها أو الألتعزير (ولحقه التسب ولا تعد الزوجة) لانهما حرم من الاعان على  
التأييد (فان لاهن) حنثه (سقوط أسدوني في التمسع ذلك) كالتمسع يحصل له  
خرس قيل (ويصح الاعان من اعتقل لسانه أو أس من نطقه بإشارة) مفهومة كالآخر  
الاصلي (فان وجب عرذ نطقه ولم يعد من أطباء المبلين انتظر به ذلك) أي أن ينطق وفي  
الترغيب ثلاثة آدم وحواء في المنهي

لها طقت ثانية ولو في التأكيدها وتاب وشرطه اذ تصدركا سائر تنويع (ون) المفعله  
 قاله دخول باب نطق انت طاق انت طاق (و) اكد الاولى بثلاثة لم يقبل) لفصل بينهما الثانية ففتح الثلاث  
 (و) اكد الاولى (بها) في الثانية والثالثة قبل ادم لفصل بينهما وفتح (أو) قال اوردت (تأكيدها ثانية في الثالثة قبل  
 لما رفع الثمن وان نطق بها الثانية تأكيدها (وان طاق التأكيدها) بان اورد التأكيدها لم يبين تأكيدها ولا في (أو واحدة)  
 لانصاف مرادها عن دفع ثبوت التأكيدها (و) اركانها (نطق رطاطي وطاق فلات) طلفات (مها)  
 مدخولها كنت وغيرها لان الوقتين اجتمعا لا ترتب (وقبل) منه (حكايا لاداة) تأكيدها ثانية في الثالثة) لخطا اعتبارها

[illegible]

فصل في وجوب قبل ذلك فثبت ان كان ادا في نكاح او من زوج قبله فواحدة (و يقبل) من ذلك (حكما) ان كان وحده  
نكاح او زوج قبله (أو) قال طالق طاعة (بعد طاعة أو) طاعة (بعد طاعة ولم يرد) بقوله (بعد طاعة أو بعد طاعة) (سواء)  
عليه بعد (و يقبل) من (حكما) ارادة ذلك لاحته (فثبت ان) يقع عليه (لا غير دخولها فتيين) (أو) طاعة (الاولى)  
ولا يلزمها بعدها) لانها صيرت بمنزلة طاعة (و) ان قال (ان طالق طاعة مع طاعة أو) طالق طاعة (مع طاعة أو)  
طالق (طاعة فلو قلها) طاعة (أو) طاعة ٢٤٤ (فوق طاعة أو) طاعة (تحتها طاعة أو) طاعة (تحت

التي لم يقدّمه في الشرح هنا كطاعة لان سبب اللعان قدّمه الصادر منه اشارة الخلع وقيل  
يسقط مهرها لان الفسخ عقب لئنها فهو كفسخها اليه قال في الانصاف في كتاب الصداق  
وهو المذهب يعمم في التصحيح وتصحيح المهر والنفق وغيرهم وزعمه في الوجهين وغيره وقصده  
في الرأيتين وشرح ابن رزين والحاموي الصغير واختاره أبو بكر التتسي وزعمه المصنف  
كانت هي في الصداق (عقلين بالتيين) لانه اعم من اوصافه وتوكلها لا يصح من مجنون  
ولا من غير بالغ اذ لا عبرة بقوله (سواء كانا) أي الزوجان (مسلمين أو ذميين حرة  
أو رققتين عداوين أو قاصتين أو عديدين في تذف أو كان أحدهما) أي الزوجين  
(كذلك) لعدم قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الا ياتوا بالان من دليل قوله  
عليه الصلاة والسلام ولا الايمان لكان في ولها شأن ولا يفتقر الى اسم الله تعالى ويستوي فيه  
الذكر والانثى وان الزوج يحتاج الى نفي الولد فشرع له اللعان طريقا الى نفيه كما لو كانت  
من يصدقها (واذا تذف اجنبية فليجلبه المدعي ان كان محصنة) لقوله تعالى  
ولذين يرمون المحصنات الاية (و) عليه (التعزير لئلا يرها) أي غير المحصنة (وان  
انقضها) أي الاجنبية (ثم تزوجها) حدوده لا عن لأنه وجب في حال كونها اجنبية  
اشبهه تزوجها (أو) قال لانه ان تزيت قبل أن أنكحك شدة ولم يلاعن حتى ولو كان  
اللعان (لنفي الولد) لانه قدّمه بزيادة في حال كونها اجنبية اشارة الى ان قدّمه قبل  
ان يستزوجها ودرق تذف الزوجة لانه يحتاج اليه واذا تزوجها فهو يعلم زناها فهو  
انفكر كما في نكاح حامل من زنا (وان ملك أمه تم تذفه الا للعان ولو كانت قرائنا) لانها  
ليست زوجة (ولا حذليه) لعدم الاحصان (ويعزّر) لانه ارتكب به صية (وان  
قدّمه راته أنت طاق في زيادة فلا قلها لا عن) لا يات بها بعد تذفه وكذفه الرجعية (وان  
قال) لمراته (أنت طاق في زنا) زانية محسومة لا عن لأنه ابلغ ثم تذفه الا ان يكون بينهما  
وليفعه ان يلاعن لغيره) لانه تعين ضافة قدّمه في حال لزوم صية لانه لا الزنا عليه  
طاعة لها (وكذا لو ابلغه بفسخ أو غيره ثم تذفه لزوج في النكاح أو) تذفه بارز (في العدة  
أو في الكاح الفاسد لا عن لنفي الولد) ان كان لانه يلحقه نفيه حكم عقد الكاح فكان له نفسه  
(ولا) أي لو لم يكن ولد (ولا) لعان لانه لا حاجة الى ان تذفه لكونه اجنبية وسائر  
الاجنبات لا يلحقه ولدهن فله حاجة الى تذفهن فلو لا انها اذن لم يسقط الحد ولم يثبت  
اتهم المأثوم ببلاد لعان فاسد وسواء اعتقد ان الكاح صحيح أم لا (و) بعد ايضا لم يصف  
تذف الى النكاح (لا تذف اجنبية (وان قالت) المرأة تذفني قبل ان تزوجني

طاعة أو) أنت طالق وطالقي  
فثبت ان) مدخولها كانت  
أو غيرها لا يشاعه الطلاق بلغة  
يتنقض وقوع طلقتين قدّمنا  
مما كالأول قال أنت طالقي طلقتين  
(و) ان قال (أنت طالقي  
طالقي طاعة طاعة واحدة)  
لعدم ما يقتضي المفارقة (مالم  
يتواكف) من واحدة فتع  
مأواه (ومسقط في هذا)  
المذكور (كخبر) على  
ما سبق تفصيله (أو) لو قال  
ان قت طالقي طالقي وطالقي  
وطالقي فتقامت ثلاث  
ولو غير مدخولها لان الأول  
مطلق للجميع (أو آخر الشرط)  
فقال أنت طالقي وطالقي وطالقي  
ان قت فتقامت الثلاث معا  
ويقبل حكما تاكيد ثانوية  
بشأنه لا تاكيد أولى بشأنه  
(أو كره) أي الشرط ثلاثا  
بالجواز) ما قال انصاف في ان  
قت أنت طالقي ان قت أنت  
طالقي ان قت فتقامت ثلاث  
(أو) قال ان قت (فان  
طالقي طاعة معا فلتان أو)  
طالقي طاعة (مع طلقتين  
فتقامت ثلاث) مما لا يقتضيه  
اللفظ ذلك حكمه وله ثلاثا

(و) ان قال (ان قت فانت طالق فطالقي أو) ان قت فانت طالق (ثم طالق)  
فتقامت يقعها (طاعة ان لم يدخل بها) لانها بين الأولى وثلاثتها الثانية (والا) بان كانت مدخولها (فثبت ان)  
اذ قامت لزوم الأولى رجعية وهي بالعدة طاعة (ان قت) موقع (انها أو) قصد (تاكيد في مكر) متمم (مع  
جواز) حكمه ان قت فانت طالقي ان قت فانت طالق بقصد هو مأواه كيدا (فواحدة) لصفه من الإيقاع كما سبق  
في الخبر











[illegible][illegible]

(وحيثما تقرروا بها أوليائكم) قوله تعالى ويدعونها العباد لئلا يكونوا مثلهم  
وجب أن لا يدعوا عنها العقباء ولا يسقطوا عنها ذماتهما سيما جده لأن القرأش قائم  
أوله للقرأش (ولا يعرض) بأنبياء يلقون أي لا يعرض القرآن (زوج) محسولا  
مطلبة بلان (حتى) طالبه (زوجته) انتموهة بذلك تهذيب لها فانه  
يقام بغيرها كما كان المحقوق فان عفت عن الحضي وألمظ لم يفسد مطايعه بنفسه  
ولا حد ولا ن (من أراد أن مان من غير ما بالافا كمنه ولم يرد بنفسه عذت) قاله  
القاضي وصاحب المتن وزجها له عليه فملأوا سلامه من الذين لم يوزو حته  
لم يكن له إلا عجزا إلى تقيته (التي انتم) طاعت (ب) فارتد بها  
وطالبه لعن رضى والد له ولي المحرر ووجه تركه في شرع مسموع و  
الوجه في أكثر نصوص أنما أحمد له عدمه جلي التمسك به في شرع مع عدم  
الطلبية كعدم رضىه عن الغظم والعيير والحدود مروع (وعدله)  
أي وان لم يكن كذلك ولم يرد عليه لم يكن عليه شيء فيه خلاف قوله الله المحامه  
الله

[illegible][illegible]

ولما طلقتم قالن (كلمة الله عليه) لانه طلق بصفة لم يرد ولا انما طلق بكلمة بلى والله تعالى قوله ولا بدخول الحنة حتى يبلغ الجبل فسم الخياط (وان علقه) اى الطلاق ونحوه (على نفيه) اى الاستحبال عاده ولو فاتته (ك) قوله (انت طالق) لا شترين ما بال كوز ولا ما فيه او اريد لم اشتره) اى ما بالكوز (ولا ما فيه او) انت طالق (لا صعدن العجاوا) انت طالق (ان لم اصعدوا) انت طالق (لا طلعت الشمس او) انت طالق (لا تكلن فلانا فاذا هو ميت طلقه) اى موته (اولا او) انت طالق (لا طيرن او) انت طالق (ان لم اطر ٢٠٥ ونحوه) كانت طالق ان لم اتلبس بالخرقة (وقع) الطلاق ونحوه

طالب حله وحده) دون من يطالب كالوقف وحلها بالزنا براءة معينة (وان خفف امراته (و) امراته (أجنبية) غير زوجته (أو) نفذ زوجته ورجلا أجنبيا بكتبتين فلهبه حدان لكل منهما حد (أخرج من حد الأجنبية) أو الأجنبي (بالينة) أو التصديق فقط (و) يخرج (من حد الزوجة) أيا بالينة وكذا التصديق (أو بالعمان وكذا) ان قد نفها (بكتمة واحدة) لا ما اذ لم يلاهن ولم يمينته) ولا تصديق (لخلوحد) لان القذف واحد (وان قال في زوجته زانية ثبت الزانية فقد نفها) اى زوجها ونحوهما (بكتتين) فليبه حد احداث (فان حذاهما حال بعد اخرى حتى يبرأ أحدهما من حد الاولى) لان الفرض زجره فلا حكم (الثاني الفرقة بينهما ما ولو لم يفرق الحاكم) بينهما لقول ابن عمر المتلاعنان يفرق بينهما قال لا يمتنعان ابد او اسمى ولا معنى يقتضى التحريم المؤبد فليقف على حكم كما كثر نزاع ولا نرى الوقت حيد تغريق الحاكم لقات ترك اشتقاقه فان لم يرضياه كاتفرق للبيب والاعسار وقرينة صلى الله عليه وسلم يزوج ما جنى اهله ما يحصل للفرقة فلا يقع الطلاق) بعد تمام تلاعها لانها بانت فلا يحد لها طلاقه كالمطلقة ولو لم (وله) اى الحاكم اى يلزمه (ان يفرق بينهما) كما قال (راجاه من غير استئذانها) يكون تفرقه (اى) حكم بين المتلاعنين (يعنى اعلامهما حصول الفرقة) بنفس التلاعن لان التوقف على تفرقهما حكم (الثالث التحريم المؤبد) لقول سهل بن سعد مضت السنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما الا يستعدان فداروا بالجو زاني او بداد ورجاله فثبت قاله في البعد وروى لدا رطقي ذلك عن علي ولا تحريم لا بد تنفع قبل الجلو والتكذيب لم يرفع بينهما كتحريم الزنا (فلا تهل) الامانة (له) اى لللاعن (ولو اكد نفسه وان لاعنه امة ثم اشتراما لم تهل) لانه تحريم مؤبد كالزنا (ولا ان طلق نسلا فاذا اشترى مطلقة لم تهل له حتى تنكح زوجا غيره فها اول لان هذا التحريم مؤبد) حكم (الرابع انه) ولد عنه) لما روى سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رسم فرق بينهما ولا يحد بينهما وفي حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحد من رماه وراى في بيت ما رضى ان لا يحد بينهما الا بالولاى وبها ومن رماها او رجمها فله الحد وراى احمد ابو داود (اذا ذكر في الغسان في كل مرة) من الجنس (صريحا) بان يقر بقرينة رماها واولى او (تتمة بيان) بقرينة اذا قد اقرتا في طهر لم يحد بينهما وراى انه اعترط طلاقى ولدت اشهد بانه في من الصادقين فيما ادعت عليا او فيما رتبتهما من الزنا ونحوه) مما يزيد هذا المعنى فينتفى (فان لم يذكره) اى الولد في اعدان لا صريحا ولا ضمنا (لم يثبت) احتياط للنسب (اذا ان بعد الامان ويذكر نفيه) صريحا

(في الحال) كانت طالق ان لم اصعد عيدي فانت البس وولاته علقه على عدم الفعل المصير وعدمه معلوم في الحال وما بعده ولان الحالف على فعل المتنع كاذب حانث لتعقبي عدم المتنع فوجب ان يقع في الحنة (ومتى) وتطهر احرارهم ونزويهم بالله تعالى (كطلاق) فيما سبق تفصيله (و) قوله لامرته (اقت طالق اليوم اذا جعدت) لو لم تعد تحقق شرطه اذا لا يجيء التلا لا بعد ذهاب اليوم الذي هو محل الطلاق (و) لو قال (انت طالق ثلاثا على مذهب السنن والشيعة واليهود والنصارى) او على سائر المذاهب يقع ثلاث نقصه الثلث كيد فان لم يقل ثلاثا فواحدة ان لم ينو اكثر

فان فصل في الطلاق في زمن مستقبل اذا قل لامرته (انت طالق غدا او) انت طالق (يوم كذا وقسم) انطلاق (بأولها) اى طلوع فجرها لانه جعل القدوم يوم كذا فخرا فطلق في ذلك يوم منها صالح للوقوع فيه فاذا وجد ما يكون ظرنا له منها وقع كانت طالق اذا دخلت للحار حيت تطلق بدخول ول يلزمهم ولعله وراى

او

الذي روى بولس واولئك (ولا يدين ولا يقبل) منه (حكما) ان قال ردت اخرها) اى التزوج كذا لان لفظه لا يعتد به (و) انت طالق (في غدا ورجب) مثلا (غير رجمها) لم تقدم ارسل الشهر وغروب الشمس من آخر الشهر الذي قبله (وله) اى الزوج (وطه) علق طلاقها (فيسرو روح) طلاق لبقائه النكاح (و) انت طالق (اليوم او) انت طالق (في هذا) شهر يقع في ذلك) منسوق (فان كان ردت) ان الطلاق يقع (في آخره في الاوقات) او في وقت كذا منها (دين واول) منه (حكما) لان آخر هذه الاوقات واسطع منها كما لو اقر انه ردت في آخره فله ظاهرا لفظه اذ لم يأت بما يدل على اشتقاق

الزمن للطلاق امدق قول القائل ضمت في رخصتي ام سترويه بخلاف صمت وحب وقد اوجعت في الحاشية وانت طالق في اول شهر كذا او غرة او راسه او سبعة اوجعت لا يقبل قوله اوردت آخره لو وسطه لان لفظه لا يعتد به وان حلف ليضيق في شهر كذا لم يثبت قبل انقضائه (و) ان قال (انت طالق ابوه وغدا) وقع في الحال (وقال) لها انت طالق (في هذا الشهر او) في الشهر (الاقترع) الطلاق (في الحال) ٢٥١

او ستمت كما تقدم (ولو في اولاد كذا امان واحد) بصرح فيه او يدكره فيه  
تسنتا كما تقدم (ولا يثبت) الولد (منه) أي من الملاحن (اذا انقضت) امان واحد  
وهو ان يزوجها امان من ما يجسد لا يثبت في بلدان الزوج وحده حتى تلاقع في (وان  
نفي) الزوج (الحل فانما لم يثبت) قال في رواية الجدا اعلمه بكونه ربيها (فانما  
ومن ثم عاد امان لنفيه) لا يعتد بتحقيق وجوده  
فصل ومن شرط نفي الولد (بالممان) ان ينضم اليه طهره وولده من غير تأخير انا لم يكن  
عذر لان تأخير دليل اقراره به قال ابو بكر لا يثبت ذلك ثلاثين يوما حلفت به العدة فان  
كان ليلا حتى تصبح ويشتري الناس وان كان منه او طمنا قلحني باكل او يشرب او ينام  
ان كان ناعا او ليس شابه وسرج دانه وركب وسلي ان حضرت الصلاة يمرح ماله  
ان كان ماله (غير يمرح وانشاء هذا من استنفه) لان ذلك لا يدل على ارضاه عن غيره وان  
العدة ينتقضه (فان آخره) أي نفيه (بعده) انما خبر الذي جرت به العدة (ان كان  
له نفسه) لان ذلك دليل ارضاه عن نفيه (ومن شرطه) أي نفي الولد (شأنه) بوجده  
منه) اقراره بالولادة (دليل على اقراره) فان اقر به او ينواه او نكحها وسكت عن  
توامه او نكحها فسكت (او نفي) من على النكاح او ما أحسن التبرك او بارك الله  
عليك او رزقك اقمته) لغيره وامتنع نفيه لان الدليل على اقراره بغيره اقراره  
به والسكوت قال على انضاف اليك فها اوى (او آخر نفيه) مع انه كانه نفيه نفسه وامتنع  
نفيه) لان ذلك كدليل على اقراره به (وان قال آخرت نفيه بغيره) لم يقرب ذلك لان  
الموت قريب او غير متيقن فليقل في عليه تعليق على امره وهو (وان قال نفي ولده  
وامكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع مجزئه) لا يعتد ولا يسقط نفيه (وان  
لم يكن) صدقه في دعواه عدم الطهر (مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل) قوله فانه  
خلاف للظاهر (وان كان حلفت ولادة ولم اعلم ان نفي نفيه او علمت ذلك) أي ان نفي نفيه  
(ولم اعلم انه على الفور وان) الزوج (من يحنى عليه ذلك كمن قال نسي ومن هو حديث  
عهد بسلام) ومن اهل البادية قبل منه) ذلك لأنه ممن (وان كان دفع المهر منته)  
ذلك لأنه لا يحنى عليه مثله (واباخره) أي نفيه (بشئ او مرض أو غيره) وانتهى بغيره  
ما لا يحنى عليه منته (او) استحل منه (له زوجه غيره) منته (و) استحل  
منه (بشيء منته) لم يسقط نفيه) لان ذلك دليل على ارضاه ونكاحه حتى كرمه  
في الموضع ونفي البذلح) كانت مدة ذلك قصيرة) بصرح فيه انه يحنى عن نفي وفراجه  
أن يصح وان كانت طويلة لم تكن نفيه) بصرح فيه من يحنى نفيه) بصرح فيه من يحنى

او ستمت كما تقدم (ولو في اولاد كذا امان واحد) بصرح فيه او يدكره فيه  
تسنتا كما تقدم (ولا يثبت) الولد (منه) أي من الملاحن (اذا انقضت) امان واحد  
وهو ان يزوجها امان من ما يجسد لا يثبت في بلدان الزوج وحده حتى تلاقع في (وان  
نفي) الزوج (الحل فانما لم يثبت) قال في رواية الجدا اعلمه بكونه ربيها (فانما  
ومن ثم عاد امان لنفيه) لا يعتد بتحقيق وجوده  
فصل ومن شرط نفي الولد (بالممان) ان ينضم اليه طهره وولده من غير تأخير انا لم يكن  
عذر لان تأخير دليل اقراره به قال ابو بكر لا يثبت ذلك ثلاثين يوما حلفت به العدة فان  
كان ليلا حتى تصبح ويشتري الناس وان كان منه او طمنا قلحني باكل او يشرب او ينام  
ان كان ناعا او ليس شابه وسرج دانه وركب وسلي ان حضرت الصلاة يمرح ماله  
ان كان ماله (غير يمرح وانشاء هذا من استنفه) لان ذلك لا يدل على ارضاه عن غيره وان  
العدة ينتقضه (فان آخره) أي نفيه (بعده) انما خبر الذي جرت به العدة (ان كان  
له نفسه) لان ذلك دليل ارضاه عن نفيه (ومن شرطه) أي نفي الولد (شأنه) بوجده  
منه) اقراره بالولادة (دليل على اقراره) فان اقر به او ينواه او نكحها وسكت عن  
توامه او نكحها فسكت (او نفي) من على النكاح او ما أحسن التبرك او بارك الله  
عليك او رزقك اقمته) لغيره وامتنع نفيه لان الدليل على اقراره بغيره اقراره  
به والسكوت قال على انضاف اليك فها اوى (او آخر نفيه) مع انه كانه نفيه نفسه وامتنع  
نفيه) لان ذلك كدليل على اقراره به (وان قال آخرت نفيه بغيره) لم يقرب ذلك لان  
الموت قريب او غير متيقن فليقل في عليه تعليق على امره وهو (وان قال نفي ولده  
وامكن صدقه بان يكون في محلة أخرى قبل قوله مع مجزئه) لا يعتد ولا يسقط نفيه (وان  
لم يكن) صدقه في دعواه عدم الطهر (مثل أن يكون معها في الدار لم يقبل) قوله فانه  
خلاف للظاهر (وان كان حلفت ولادة ولم اعلم ان نفي نفيه او علمت ذلك) أي ان نفي نفيه  
(ولم اعلم انه على الفور وان) الزوج (من يحنى عليه ذلك كمن قال نسي ومن هو حديث  
عهد بسلام) ومن اهل البادية قبل منه) ذلك لأنه ممن (وان كان دفع المهر منته)  
ذلك لأنه لا يحنى عليه مثله (واباخره) أي نفيه (بشئ او مرض أو غيره) وانتهى بغيره  
ما لا يحنى عليه منته (او) استحل منه (له زوجه غيره) منته (و) استحل  
منه (بشيء منته) لم يسقط نفيه) لان ذلك دليل على ارضاه ونكاحه حتى كرمه  
في الموضع ونفي البذلح) كانت مدة ذلك قصيرة) بصرح فيه انه يحنى عن نفي وفراجه  
أن يصح وان كانت طويلة لم تكن نفيه) بصرح فيه من يحنى نفيه) بصرح فيه من يحنى

بان قسأت حلفت اليوم ويصنف في يومه) وقع ان نفي نفي آخره) لان من يحنى نفي نفي طلاق اليوم فثبت طلاق  
فيوم يأتي في السبب جدا اذا سقط ليومين (و) ان قال (انت طالق يوم غد يرد) مثلا (يقع) الطلاق بها (يوم قدمه  
من اوله) أي يوم انقضى يوم سببها (ولو) أي ان زوجا واحدا (غدا) وقدم زيد (بصفتها)  
أو أحدهما (من ذلك اليوم) لتبين وقوع الفلأق من اوله اليوم فتدقيق الموت (ولا يقع) الطلاق (انما قدمه) أي زيد  
(ميتا او مكرها) لانه لم يقدمه لم توجد نفسه (او غيره) حلف بقدمه حلفه بالندحيا وميتا طهره او مكرها (ولا يقع)  
الطلاق (انما قدمه) زيد (ليلا مع نية) أي ان زوجا ليوم (نهارا) تخصيصه فان لم يشترط نفي نفي طلاق يوم نهارا او ليلا





فإن سئل أن يام في الوفاً فممن عنه كونه المستحلال الطلاق فإذا ماتت المرأة وجب ففقدت المال (وإن كان فيها) أي عسلة أمت طالق في كل سنة طلقه (وقد صرحوا إذا قال (إذا مضت السنة) فأنت طالق (أردت بالسنة اثني عشر شهراً دين) لأنها مستحقة (وقيل) منه (حكماً) لأن لفظه يحتمل (وإن قال أردت ابتداء كون السنين المحرمين) لانه أدى بنته (ولم يقبل) منه (حكماً) لانه خلاف الظاهر  
 جواب تعليق الطلاق بالشرط

جميع شرط وتقدم معناه والمراد

هنا الشرط الغروي (وهو) أي التعليق طلاقاً كان المعلق أو غيره (ترتيب شيء غير حاصل) في الحال من طلاق أو عتق أوظهار أو تزويج أو نحو (على شيء) أي موجود وفي الحال كان كانت حاملاً فأنت طالق وكانت كذلك (أو) على شيء (غير حاصل) كان دخلت الحمار فأنت طالق (أو) حرف (إن) بكسر الحاء وسكون النون وهي أم أدوات الشرط (أو) إحدى آخراتها من أدوات الشرط المجازية كفي وبعها وغيرهما كذا ولو ولا يكون المعلق عليه ما ينزل ولا إذا دخلت عليه أدوات الشرط قابته مستقبلاً (وبمعنى تعليق مع تقدم شرط) كان قمت فأنت طالق أو خلية بنته الطلاق (و) يصح تعليق مع (تأخره) أي الشرط (بمعنى) كانت طالق إن جلست (و) بكسائية كانت محرقة إن دخلت الحمار (مع قصد) الطلاق بالكسائية (ولا يعمى) أي يقطع التعليق (فصل بين الشرط واليمين)

الحكمه) أي جوابه (بكل ما متقدم كانت طالق بارائيه ان قمت) أو ان قمت بازائه فأنت طالق لانه متصل حكمه (وقطعه) أي انطلق (سكوت) بين شرط وجوابه سكوتاً عنه كلامه في قول (و) قطعه (تسببه) أي المعلق بين شرط وجوابه (ونحو) أي ان يسبح كالتلليل والتصيد والتكبير وكل ما لا يكون معه الكلام متكاملاً فيقع الطلاق مخيراً (و) لو أن لا امرأته (أنت طالق) مريضاً أو نسياً أي برغمه بغيره ونفسه (يقع) الطلاق (بغيرها) لو سها بالمرض حتى الوقوع فهو في معنى ان امرأته فأنت طالق (ومن) يشق السج (وأي) بالتزويج (الاعتناء) أي شخصاً فقتيلان عموم ضميرهما (لانهما من صبيح الصوم) طاعلاً كان ضميرهما كمن قامت منكن

فصل وان طلقها طلاقاً رجعياً المولود لا أكثر من أربع سنين منذ طلقها أو قبل نصف سنين منذ أخبرت بفرأه العدة (و) ان كانت أخبرت بها (أو) ولدت لا أكثر من أربع سنين منذ طلقها (أو) لم تخبر) باتت على الحققة نسبه (أو) ولدت (لاقل من أربع سنين منذ اقتضت همتها الحققة نسبه) لان في حكم الزوجات أشبه ما قبل الطلاق (وإن أخبرت المرأة (بموت زوجها أو عتقت) لولاة (ثم تزوجت) وولدت (لحقه) الثاني ما ولدته نصف سنة فأكثر) لانه ولد على فراشه لا ماله لانه دون ذلك وعاش لانه ليس منه بقياً (وإن وطئ رجل امرأة لا زوج لها شبهة فأنت وبilateralه نسبه) لشبهة (وقال



لو اشكن قلت فهي طالق (أو مفعولا) كن أمتها أو أمتكن أمتها فهي طالق فيع من أمتعن في الأولين ومن أكلها  
في الأخيرتين كاتعنى أى المصافاة إلى الوقت عومه كقولها أى وقت قت وأمتك فانت طالق فله بكل الإوقات (ولاصح)  
فعلق طلاق (الآن زوج) يصح تخير من حين التعليق (هـ) من قال (ان زوجت) امرأته فهي طالق لم يقع عليها تزوج  
(أو من ولو عتقه) فقال ان تزوجت فلانة أو عتقت فلانة (فهى طالق لم يقع) طلاق (بزوجها) في قول أكثر أهل  
العلم روى عن ابن عباس ورواه الترمذى عن عبيد بن جابر بن عبد الله ٢٥٥ قوله تعالى إذا كنتم فى الميقات

لمتصوه من قبل أن تنسوه  
وحديث عرو بن شبيب عن  
أبيه عن جده مرفوعا لا ندر  
لأن آدم في الأهلك ولا عتق  
في الأهلك ولا طلاق في الأهلك  
رواه أحمد وأبو داود والترمذى  
وسنة وعن المسور بن عزمة  
مرفوعا لا طلاق قبل نكاح  
ولا عتق قبل ملكه وأما  
ما جحد ولا ينعى الطلاق إذا لم  
يقع فكذلك طلقه (وان قال)  
ذمرا (ان قلت فانت طالق  
وهى) إلى المرأة (جنية) أى  
غير زوجة (فتزوجها  
قامت) وهى زوجة (لم يقع)  
الطلاق المعلق كان والشرح  
غير ذلك كله (كلمه)  
بطلاق (لا تملك كفا) من  
قيام أو دخول أو نحوه (فلم  
يقع له زوجة) بان منه  
ومستن (مزوج) امرأة  
(أخرى) فأكثر (وفصل  
ما حلف لأفعه) فلا يقع عليه  
شئ (ويقع له طلاق زوج)  
طلاق (وجود شرط معلق  
عليه) (نقله) أى وجود شرط  
بأن الطلاق إذا لم يلحق على  
الغيب والمرأة أنه العتق  
(ولو قال) معلق (بجملته) أى

الإمام أحمد كل من دأب عنه المحدث لفظه الأول ولو تزوج بعد احتجاب أو غيرها  
(فزنت كل واحدة منهما إلى الزوج الأخرى خلطا أو طهرا) قلت منه حتى الأول (والطالق) فلتب  
(لا) يلحق (بالزوج) المملوك ليس منه (وان وطئت امرأة أو أمته بشم فظهر  
لم بمصافيه فاعترضا حتى أفتى بطلان لستة أشهر من حين الطلاق) الولد (الزاني)  
المملوك منه (وانتفى من الزوج من غير إيمان) المملوك ليس منه (وان أنكر الواطئ  
بطله فالتقوله بغير بين) لأن الأصل عدمه (وبلحق نسب الولد بالزوج) لأن  
الولد لغرض (وان أفتى) لاوطئ بشبهة (به) أى بالولد (لأنه يستأنس من  
حين الوطئ) أى وطئ بالشبهة (لحق) الولد (الزوج) المملوك ليس من وطئ بالشبهة  
(وان اشتركا) أى الزوج والواطئ بالشبهة (في وطئه فظهر) واحد (فأفتى بولده) لأن  
أن يكون منه المطلق الولد (الزوج لا الولد لغرض) سواء أداها أو أحدها أولا  
(وان ادعى الزوج أنه من الواطئ فقال بغير إيمان) قلت فى الأنصاف هنا منهم  
صاحب المذهب (بمرض على لفظه) فلهذا قيل فى من ألقته به منما (لا يحتسب  
أن يكون من كل منهما) فان ألقته بالواطئ تحق ولم يملك بغيره منه (لغرض إيمان  
منه) فقد انزوجة (وانتفى من الزوج بغير إيمان) لأن فى الأنصاف كالحكم (وان  
ألقته) القاضى (الزوج) (به) (ولم يملك الواطئ بغيره) لأنه يقتضى أقول القاضى  
(وان ألقته القاضى به المطلق) (به) (لأنه كالتقدم) ولم يملك الواطئ بغيره من غبه  
وعلى مملك الزوج فغيره المملوك على روايتين (ألقته) فى بغيره • قلت مقتضى  
كلامهم لا يملك لعدم انفصاله بغيره المملوك (لأن فى الأنصاف كالحكم) لا يرضه  
بإيمانه (فان لم يرد كفا أو أخته عليها حتى الزوج) لأن الولد لغرض (وان أفتى امرأته  
بطله فلهذا من زوج) كان (فبطله) وكانت تزوج بعد انفصاله أو بعد أربع  
سنتين منذ دأب من الأول لم يلحق الولد (لأن) (بطله) (وان وضعت لاقل من ستة  
أشهر منذ تزوجها الثاني لم يلحق) الولد أيضا (به) حيث فاش عدم إمكان (وبنتى)  
نسب الولد (منها) أى من الأول والثاني (وان كان) وضعه له (أكثر من ستة أشهر)  
منذ أمكن اجتماعها (فهو) أى الولد (بطله) أى أى نكاح المرأة وأممكن  
كونه منطلقه (واركان) وضعا لولد (أكثر من ستة أشهر منذ تزوجها) أى أى نكاح  
من أربع سنين من طلاق الأول ولم يطل انفصاله (عرض على القاضى معهم) فكان  
أن يكون من كل منهما (ولحق بين ألقته) (به) (منها) (فألقته) (لأنه) (بطله)  
عن الزوج بغير إيمان (فألقته) (لأنه) (بطله) (لأنه) (بطله) (لأنه) (بطله)

الطلاق المعلق لم ينجس له نكاح بشرط طلاق غيره مطلقا أو بشرط طلاق غيره مطلقا (فمن أنكره المطلق عليه وهى بطله)  
طلاقه موقع أيضا (وان قال) زوج مطلقه (سبق لى بالشرط ولم يرد وقوع الطلاق) (اذن) أى ما يقع منه مؤثما لها فإفراجه  
بالإغلاط عليه بلا ثمة

فصل وأدوات الشرط أى الألفاظ التى يؤدى بها إيمانه (المسئلة) أى طلاق وعتاق (يقع العين) (ست) وهى (ان) بغير  
الهمزة وسكون النون (والذاوى) (ومن) بفتح الهمزة (واى) بفتح الهمزة وتشديد السين (وكما) وأدواتها ما وأنى وحدها ولو نحوها  
فم بطلب استعمالها فيها (وهى) أى كـ (وسدناها) تكرار (بمخلاف) لأن كذا تم الأوقات فهى بفتح كل وقت ففى كذا قامت فت

كل وقت فهو فيه اقترن وقت وأما في نفس اسم زمان عنى أى وقت ويعنى إذا اقترن في مالا يشتهر ولا يشتهر بالمشكر في نفس  
الاشياء لا عنى استعمالها في غير ذلك وأما أى وقت (وكلمها) أى أدوات النطر البت (ومعها) يحتمل (بلا م أو بلا) بنقور وأقربته  
أى النور (تسراخي) لا يشتهر الفصل للاستقبال في أى وقت من وقت فصل الخبز (و) كل الأدوات (مع لم نقور) الاسم  
نفسه تراخ وأقربته (الان) نفسى لقربى ولو اقترنت لم (مع عدم بنقور وأقربته) وأما مع نفا القور وأقربته نفسى لقول قال  
لزوجته (إن) قمت (أو إذا) قمت ٢٥٦ (أوسى) قمت (أو معها) قمت (أو من) قمت منكم

ففيه) بالمان كاسمق (وتعبر عنه لة القاش وذكور به وكثرة اصابعه) و (لا) تعتبر  
(حريته) كاشاهد (ويصكفي) قائف (واحد) لانه يتخذ مايقوله  
فهو كالحاكم (ولا يطل قولك) اى غشه (كافة) اخرى ولا يسلطها  
غشيه) كما لا يطل حكم المساكين بحكمه ولا يابط له (وتقدم فى القبط بضمه)  
موضعه

[illegible][illegible]



**طالق (أو انكاح)** الطلق فانت طالق (أو أي وقتك الطلق فانت طالق أو) **كأنك** (أي كن) لم اطلقها فهي طالق (أو) قال ابن (من اطلقها فهي طالق فهي زمن يمكن ايقاعه) أي الطلاق (فيقول بقل) أي لم يطلقها (طلق) لا قضاء ذلك الفور بحيث لا ينفو لآخر ينقراخ (و) ان قال لامرأة (كألم اطلقك فانت طالق فهي ما) أي زمن (يمكن ايقاع ثلاث طلاقات (مرتبة) أي واحدة بعد واحدة (فيه) أي الزمن الماضي (ولم يطلقها طلق ثلاثا) لا قضاء كلما تكرر اربع الفور فويل ٢٥٨ لذل قوله تعالى كذا بعد ما قد مره فتنقض تكرار

الطلاق بتكرار المسعة وهي عدم طلاقها (ان دخل بها والا) يكن دخل بها (بالت) الطلقة (الاولى) فلا يلحقها ما بعدها  
**فصل وان دل على أي** غير محرم ولا امرأته (ان قتلت بفتح الحزة فانت طالق) هو (شرط) أي تعليق لا لطلاق حتى تقسم (كتبته) أي الشرط بأن انفتوحة الهمزة ولون نحو و لان المعنى لا يرده الا الشرط ولا يعرف ان منعه التعليل ولا يرده فلا يثبت له حكم بالفسوقه ولا يرده كالوطني يعرج الطلاق العربي المجمل لا يعرفه (وان قاله) أي ان قتلت بفتح الحزة (عارف مقتضاه) أي التعليل طلق في الحال ان كان وجد قاله في الانتعاض وغيره وقد كرت ما فيه في الحاشية لان الفتوحة لنفسه للتعليل فعنه أنت طالق لان قتلت أو لقيامك قال تعالى عنون هيلك ان اسلموا وقال تعالى وغفر الجبال ههنا أن دعوا للرحمن ولذا (أو قل) رجل لارأته (أنت طالق ان قتلت)

وذلك الكتاب والسنة وافي مفصلا فمراسمه والمضى يشهد له لان رحم المراق بما كان مشغولاً بمحض وتبعا لانساب مطلوب في نظر الشرع والعقد مطرقة له والعدة اربعة اقسام معني محض وتبعا محض ومجتمع لأمرين والمعنى أغلب ويجتمع الأمران والتبعا أغلب فالاوله للحمال والثاني هذه المتروكة عن زوجها التي لم يدخل بها والثالث هذه الموطوءة التي يمكن حملها من ولد لئله سواء كانت ذات اقراءه وأشهر فانه معني براءة الرحم أغلب من التبعا بالمعنى المتعارفة على السيرة و الرابع كاف في هذه الوفاة لدخولها بها التي يمكن حملها وتعضي اقراءه في اثنتا عشرة رفاة العمد الخاص أغلب من براءة الرحم بمعنى تلك الأقراء كل امرأة فارقة بمعنى تلك الأقراء (كل امرأة فارقة زوجها في حياته قبل المسيس والخلوة هذه عليها) اجماعا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من الأيمه ولان العدة اغارحت في الأصل براءة الرحم والمسيس المس باليد ثم استعير للجماع لانه مستزله (وان خلا) الزوج (بها وهي مطاوعة ولولم معها) مع علمها (ولو) كانت انسلوة (في نكاح فاسد عليه المندسواء كان بها) أي الزوجين مانع (أو) كان (ياحدهما مانع من الوطء) حتى أو شهره (كأرم وصيام وحجب ونفاس ومرض وجبوعه ونزق وظهار وبسلا واعتكاف أولم يكن) لمأزوي أحملوا الأرم من زارة بن أبي أوفى قال قضى الخلفاء (راشدون من أفاق بابا وأرضي منرا فقد وجب المهر وجبت العدة وهذه قضية اشتهرت ولم تكرر فكانت كالأجرام وصف أحد ما زوي خلاه ولاه عقد على المنافع فالتكثير منه يجري مجرى الاستيفاء في الإكمام كمقدار الاجارة والا لا يخصصة بما ذكرناه والحكم معلق على الخلوة التي هي مظنة الاصابة دون حقيقتها فلم يؤثر ولو اختلف بها واختلفا في المسيس قبل قول من يدهي الوطء احتياطا للاضباع ولاه اقرب الحال المأزوء كره ما يندع (الان لا يعلم) الزوج (بها) في الخلوة (كأهي وطفل) فلا عدة عليها لان المظنة لا تحقق (ومن لا ولد له لصفره) كابن دون عشر (أو كانت لاوطأ منها الصفرها) كبنات دون تسع فلا عدة (أو) خلجا (غير مطاوعة وفارقتها في حياته فلا عدة عليه ولا يكن صداقها) لمد تحقق المظنة مع ظهور عدم المسيس (ولا تحجب العدة بالخلوة بسلاوطه في نكاح جميع على بطلانه) كالخامسة والعدة سواء (فارقتها) حيا (أو مات عنها) لأن وجود وصورة ذلك العقد كعدمه (وان وطئها) في النكاح لجمع على بطلانه (ثم ماتت أو فترها اعتدت لوطئه بثلاثة قمره ومنوطئها) لأن ذلك العقد كعدمه (كأزني بها من غير عتة دولا) تحجب العدة (بتمتعها بالرجل) قال ابن حبان ان كان ما زو زوجها اعتدت والا فلا وقول في المبدع فيما يلحق من النسب اذا تحملت ما زو زوجها فحقه نسب من ولده

طلق في الحال لان التعليل (أو) دل أنت طالق (وان قتت) (أو) قال أنت طالق (ولو قتت طلق في الحال) لان الواو ليست جوابا للشرط فالمنى أنت طالق قتت أولا (وكذا) تطلق في الحال بقوله (ان) قتت وأنت طالق (أو لو قتت وأنت طالق) لان الواو لا يجلب الم بشرط (قأن قال أوتت) بقرين وأنت طالق (الجزاء) دين وقيل حكما (أو) كأن اردت بان أو قتت وأنت طالق (ان قيامها وطلاقها بشرط ان لشي) كعتق عبده أو طلاق مخرتها أو طهارها أو زنت (ثم أمسكت) عن ذلك (دين وقيل) منه (حكما) لانه يحتمل لفظه وهو أعلم عاواه وان صرح بالخبر انقتل ان قتت وأنت طالق فبصدى من عتق عبده حتى تفرق وهي طالق لان الواو في الحال كقوله تعالى لا تقتلوا

العبد وأنت حر لا تقر بالامسلا وأنت سكرى وكذا إن دخلت الدار لم تلتصق بالطاق فقلت دخلت وهي طالق طلق أخرى والأفلا وكذا إن دخلت الدار من خلف أو صائفة أو محرمة وتصوره فأنت طالق لم تطلق حتى تدخلها فذلك (و) قوله لا لمرأته (أنت طالق) لو قلت كما قوله أنت طالق (أنفقت) فلا تطلق حتى تقوى لاد أو تستعمل شرطية كان (وإن قال لا لمرأته (إن دخلت الدار فقلت طالق وإن دخلت فذلك حتى دخلت الأولى) لدار (طلقت) لوجودها نصفه دخلت غيرها أولا (ولا) تطلق (الأخرى) بدخولها الدار لأنه إما بقا طلاقها (بدخولها وإن قال أردت جعل ٢٥٩ الثاني) أي وإن دخلت فذلك (شرطا

إطلاقها) أي الأولى (أيضا) بأن أراد أن دخلت فذلك فأنت طالق فدخلت الأولى والأخرى (طلقت) الأولى (ثنتين) طلاق بدخولها وطلاق بدخول غيرها (وإن قال أردت أن دخول الثانية شرط إطلاقها) أي الثانية بأن أراد أن دخلت فذلك فهي طالق (ق) (المر) على مال الراد فأجما دخلت طلق (و) إن قال (أن دخلت الدار وإن دخلت هذه فأنت طالق لم تطلق) مقسولا لها فذلك (الادخول بها) لأنه جعل دخولها شرط إطلاقها (و) لو أخفق شرط الشرط فقام (أنفقت فدخلت) فقلت طالق (أو) أنفقت ثم قعدت فأنت طالق لم تطلق حتى تقوى ثم تقدم لا فضا بالنساء (ثم) ترتيب (أو) قال (إن قعدت حتى قعدت) فقلت طالق لم تطلق حتى تقوم ثم قعد وفيه نظر لأن من أعراض الشرط على الشرط فقتضى تخسير المنة وقد قدم المتأخر في تطايره إلا أن يكون على حذف النساء أي أن قعدت حتى قعدت فأنت

سنة وفي المقتول والمهر وجهان فإن كان حراما أو مباحا من طهر وجهان فلا نسب ولا مهر ولا عدة في الأصح فيها وقال في المنتهى وكتاب الصداق ويثبت به نسب وعدة ومصادره وتولون إحدى (ولا) تجب العدة (بالقبة والس من غير خلوة) لأن العدة في الأصل لغة وحيث لم يراه الرحم وهي متينة (وتجب) العدة (على) الزوجة (الغيبه عن) زوجها (الذي) من زوجها (المسلم) لعدم الأدلة ولأنهم مخاطبون بفروع الإسلام (ولو لم تكن) المعتدة (من دينهم) أي الذين أي مشروعة عليهم تقدم (وعدها) كما في المسألة على ما يأتي تفصيله لعدم (وتجب) العدة على من وطئت مطاوعة كانت أو مكرهة لأن يكون الوطأ لا بد منه (أصرو) كإن دون شرط العدة عليها (وطئ) وهو مستحب للملكية (لأن) العدة تراق لم يرعاه الرحم من الخل فذا كان الوطأ لا بد منه لمسه فالبراءة متينة خلافاً في العدة (والعدوات ست) أي ستة أضرب حتى مقصودة ولم يجعل الأناس من الحيض ضرباً والفرق لم يخصص ضرباً لاستواء عدتهما (أحدها) أولات الأجل أحلهن أن يضمن حملهن حوائرك أو ما هن صلبت أو كذا عن فرة من خيابة أو الممان لعدم قوله تعالى وأولات الأجل أحلهن أن يضمن حملهن قول في المبدع وآية آخر من سورة من آية الأشهر قال ابن مسعود من شهداه له أو أعتدته أو أنه أتته في سورة أو أنشأ القصيرى وأولات الأجل أحلهن أن يضمن حملهن ثلاث بعدة لبقرة والمدير يسوقون منكم لآيه والخاص مقدم على العام (ولا تنقض) عدتها بالوضع كل الحمل (قوله) له لأن يضمن حملهن فإذا وضعت منقضت عدتها (ولو لم تظهر) وتفضل من نفاسه (للمسلم براءة) رحم بالوضع (لكن) أن تزوجت في مدة النفاس حرم ووطأ حتى تظهر (قيد) على الحيض (فلا يظهر) بعض الولد فهي في عدة حتى ينقضي بقاءه (كان) الحمل (وأحد أو كان) الحمل (أكثر) من واحد (ق) هي في عدة (حتى) ينقضي في الأخير (قوله) في أحلهن أن يضمن حملهن وقيل وضع كل الحمل لم تضع حملها بل بعده (ف) وضعت ولداً وشكت في وجوده لم تنقض عدتها حتى تزول أو ينفق أو يموت معها (جس) وفي نكته ولذا ينقض الحمل براءة (رحم) (وأجل) أي تنقض به عدة صبره أو عدة أو ولد وهو ما ينقض به من خلق لأنسان كرس ورجل فتنقض به عدة جاعا حكاية بن من لا يراه له أنه جل يدخل في عودها (نس) (د) وضعت عدة من بين فمئتي من ذلك أي من خلق الأناس (مذكر) ثقت من النساء بعد أن أحسن ما تقتضي به (عدة) لأنه لم يصرف ولذا أشبهه بالعدة (وكذا) والفتنة أو دأباً أو علة (فقط) به من أحكام لأنه لم يثبت أنه ولد بلا شاهد لا يبين (لكن) لو وضعت عدة لم يبين (أي يظهر) (مبا) الخلق

طالق (أو) قال (إن قعدت إن أقدمت أو) قال لا قعدت (حتى) قعدت (فقلت طالق) أو إن قعدت إن قعدت طالق لم تطلق حتى تقوم ثم قعدت (لمساق) من امن أعراض الشرط على الشرط (وإن عكس ذلك) فقال إن قعدت فقلت أو إن قعدت ثم قعدت أو إن قعدت حتى تمت أو إن قعدت فقلت أو إن قعدت (لم تطلق) حتى تقدم ثم تقدم (لأنه حصل القعد بشرط التعلق بالخلق على القيام والشرط لا بد أن يتقدم الشرط (و) إن قال (أنت طالق) إن قعدت وضعت أو أنت طالق (لا قعدت) طالق بوجوده (أي) عيبه أو انقضاء (كفما كان) أي سواء القيام القعد أو غيره لأن الواو لا تقتضي توكيداً ولا تطلق بوجود أحد هما لأن الوو يجمع ولا تطلق على وجودهما وإن قال أنت قعدت وضعت فأنت طالق تطلق بوجود أحد هما لأن الواو لا يجمع (أو) قال (أنفقت وإن قعدت) فأنت طالق (أو) قال أنت طالق (لا قعدت) لا قعدت

عقلی بوجود احدھا) لان مقتضى ذلك تطبيق الجزاء على احد الكوثرين (و) وقال (ان اعطيتك ان فعدت ان انساها  
فانساها لم تغفل حتى نساها ثم بعد ما تم بطلانها) لان اجل الثاني شرطا الذي قبله فكنا والشرط بتقديم الشرط قال تعالى  
لا ينفعكم نسي ان اردت ان انسى لكم ان كان الله يدان بغيركم فكذلك ان سالت في فعدت كما فعدت فانت طالق وسواء كانت  
اداء الشرط اذا اوان (و) ان قال (كلما احببت فان اغتسلت من جماعت طالق فاحببت ثلاثا) من المرات (واغسلت  
مرة) أي الحمام (فطلقة واحدة) لان الطلاق ٢٦٠ مطلق على امرين ومجموعهما مال واحد سوى مرة (و بشر

فشهدت بمقتضى القوال أن فيها مورقة بينهما خلفه آدمى انقضت به العدة  
لامحبل فدخل في عوم النص (وان أنت ولدنا لبعثه) أى الزوج (نسبه كرامة  
صغرا ولولته) امرأة (حصى محبوب) أو حصى غير محبوب كالحسن (ومطلقة  
عقب عقد) بأن طلقها بغير مجلس وكذا لومات (ومن أنت بعدون ستة أشهر منذ عقد عليها  
وعاش أو بعده أربع سنين منذ مات) منذ (بانت عنه أو) منذ (انقضت عدتها) كانت  
رجعة أم تنقض عدتها) لأنه حتى ليس عنه يقضى فتمت بوضعه كالوطء بعد موته  
(وتعتد به عدة وفاة) فكانت متوفى عنها (أو عدة فراق) إن كان فارقا في الحياة  
(حيث وجبت) عدة انفراق على ما تقسمه وتفصله (وأقل مدة ما قبل ستة أشهر) وأقلها  
رأى الأثر وما يوجب عن الحي الأسوة ما رفع إلى عمران امرأة. ولأنه ستة أشهر فهم عمر  
رجعها فقل له على ليس لأحد أن قال الله تعالى والولدات برضن وألادهن حولن كاملين  
وهو صحيح وصحبه أنه ثلثون شهرا فصولا وستة أشهر ثلاثون شهرا لأن جميع عليها فدخل  
عمرها بها وقام ابن عباس كذا في رواية أبيه وذكر ابن قتيبة أن هيب الملقب بمر وان ولد  
لست أشهر (وأولها) أعمدة الحمل (وسبعة أشهر) لأن غالب النساء ثلاثين حملن  
وهذا الأمر موافق بين الناس (وأكثرها أربع سنين) لأن غالب النساء فيه برجع بعد  
أما الوجوه وقد جرد أربع سنين فرأى الفاروق في عن الوليد بن مسلم قلت ما كان من أمر  
عن حديث عائشة قالت لأزيد المرأة في حملها على ستين فقال له جابر انقضى بقول هذا هذه  
جاءتنا امرأة محمد بن محمد بن أنس امرأة مدق وزوجها رجل صديق حلت ثلاثا بطن في أثنى عشر  
سنة وقال أنسافي بن محمد بن محمد بن أنس امرأة أربع سنين وقال أحمد نساء بني بجلان تحمل  
أربع سنين (وقر ما بينه) خلق (ولدت أحمد وشان واما) حديثان مسعود  
أن أجي على أمته وسد فأتى أحمد كحمة خلقه في بطن أمه أربعين يوما طاف به ثم يكون  
علقه مثل ذلك ثم كرم حمة ونس ذلك الحية ولا شك أن العدة لا تنقض في جرادون المصعة  
فوجب ما أن يكون بعد له زين فابعد رة أشهر يس فيه شكال وذكر بعد في شرحه أن  
غلب ما بين فيه خلقه ثلاثة أشهر

الطلاق (تلاعن) فصل لم  
يتردد مع كل جنابه كسوت  
زبد وقدمه ( ودخول الدار  
وقدوم الحاج فلو قال كلما  
أجبت وماتت بدفانت طلق  
تأخبط ثلاث شرات ثم ماتت بد  
طلقت ثلاثا وكذا انظره  
لقرينة الحال الدالة على عدم  
إعادة تكرار التالي ( وإن  
أسقط ) حقيق ( الفاء من  
خزاة متاخر ) فقل ان دخلت  
الدار أنت طالق (ة) هو  
( كقائها ) فلا تطلق حقيق  
فعلها لآتيته بحرف الشرط  
فعل على أرادة التعليل وقدير  
الفاء كقول من يعمل الحسنات  
الله شكرها ويحوزان يكون  
حذفا الفاء على نية التقديم  
والتأخير كانه قال أنت طالق ان  
دخلت الدار ومعهما أمكن تعميم  
كلام العاقل ومصرعه عن التساد  
وجب وإن قال أردت الإشاع  
في الحال وقع لأنه أفرغى نفسه  
الأعظ

فبفصل الثانية من افتدت (المتوفى عن زوجها ولو كان (طفلاً) كانت (طفلة) لا يخلطها ولو قبل النكاح) والخلوة (فتعتد ان تكن حامله اربعة اشهر وعشر ليل عشرة ايام ان كانت حرة) قال في المبدع والاجماع يعني في الجملة وسنده الاية وقوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحمل ميت فوق ثلاث الاعلى زوج اربعة اشهر وعشر والعرب تغلب حكم النابض في العدد خاصة

(فصل في تعليق) أي الطلاق (بالحيض) والظهر (إذا قال) لامرأته إذا حضت فانت طالق يقع الطلاق (بأوله) أي الحيض (أن

تبع) كون الدم (حصى) لوجود الصفه وانه حليم - حتى في منع مصلته واداءه  
(والا) يتبين حينئذ ان نقص عن اصل الحصى (م يقع) طلاق لانه الصفه لم توجد وكذا لو اوتت ما قبل تمام تسعة سنين  
او وهي حامل او ايسة (وقوع) هذا (قوله) ان الصفه حصة فان طلق (بانقطاعه) اي عدم حصته مستقبلة بعد  
الطلاق لانه على خلاف ما ياتر لوجوده الحصى وهي الصفه تكاملا في الوجود وانما هو انصفه (ولا يعيضة  
علق) الطلاق (فما) بل يعتبر ابتداء الصفه وانما هو انصفه فان كانت صفه عند التعلق لم تطلق حتى يظهر ثم يخص  
ثم تظهر لانها هي الحصة المستحقة (و) ان قال (كلما حصدت) فانت طالق فانك انما حصدت الحصة المستحقة ولم



ان تكون طاهر الذلا واسطة (والا) تكن حاصصا حتى التعلق (فالمعروف) أي انقطع دهما (من حيضة مستقلة)  
 طلق لان ذوات الشرط تنقطع فلا استقلال ولا يفهم من الكلام الا ذلك فصارت المسئلة له لكن لو حصل التقاء في انشاء  
 الحيضة المستقلة فهل تطلق لانه طهر كما تقدم او لا العرف لم يفت عليه (و) ان قال لانه (ان حضت فانت وضرتك  
 طالق فانت فانت حضت فكيفها طلق حرضا) أي دون ضرته الا ان قولها مقبول على نفسها دون ضرته فان اكلت بحيضها بيته  
 طلق وان اقر بحيضها طلقا انصا ولو اكدتاه ٢٦٢ (و) ان قال لانه (ان حضت فانت طالق فانت وادعتاه)

المسلم من الحركة وانتفاخ البطن وانقطاع الحيض ونزول البين في دمه وغير ذلك قبل  
 ان تنكح ولو بعد فراغ شهر أو سنة ثم زل في عدة حتى زول البين (و) ان كان حلالا تنكحت  
 عدتها بوضعه وان زالت وبان انه ليس بحمل فيقتل ان عدتها انقضت بالثبوت (و) ان  
 تزوجت قبل ذلك أي قبل زوال البين (لم يصح النكاح ولو بين عدم الحمل) لانها  
 تزوجت وهي في حكم المعتدات (وان كان) ظهورا في بعد (العدة عليها) (والدخول)  
 بها (لم يفسد نكاحها) لانه وحيد بقضاء العدة ظاهر او الحمل مع البين مثوك فيه  
 ولا نزول ما حكمنا بوضعه (ولم يحل وطئها حتى زول البين) لشكنا في حل وطئها  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فحله لهن ما رزقهن الله من حيث  
 ما ذرعه غيره (وان كان) ظهورا في بية (فله) أي قبل الدخول (وبعد العدة  
 لم يفسد أيضا) لما تقدم (الا ان تأخر زوال البين او مدس لون ستة اشهر منذ  
 نكحها فيفسد) أي يبين بطلان العدة لانها معدة (فيها) أي في مسورتها  
 ما اذا كان ظهورا في بية بعد الدخول وقبله (وان ماتت عن امرأة نكحها فاسد  
 كالنكاح المختلف فيه) كبلال (فعلها عدة وفاة) لانه نكاح لم يفسد فيه النسب  
 فوجب له العدة كالصحيح وان فارضا في الحياة بعد الاصابة او الخلع اعتمدت  
 بطلان نفقته وأوشهر والنكاح المجمع على بطلانه وجوده كعدمه وتقدم  
 (فصل الثالث) من المعتدات (ذات القرو والمفارقة في الحياة بعد الدخول بها) أو الخلع  
 (بطلاق أو خلع أو لمان أو رضاع أو فسخ صبي أو احصاء أو اعتاق) تحت عددا واختلاف دين  
 أو غيره فعدتها ثلاثة قرو وهو ان كانت حرة أو بعضها) لقوله تعالى والمطافات ستة بصرين  
 بأنفسهن ثلاثة قرو وغير المطلقة بالنكاح عليها ولا عدة الا بعد القرو قرآن فادى ما يكون  
 فيها من الحرية بوجوب قرآن الثلاثة لا ببعض (و) عدتها (قرآن ان كانت أمه) روى  
 عن عمر وعنه وابن عمر ولا يعرف لهم مخالف في الصحابة والحد وكان القياس يقتضي  
 ان تكون حية ونصفا كما كان حرضا النصف من الحرة الا ان الحيض لا يقتضي قرو  
 تكمله كاطلقة والمدة والمكاتبة أو ام الولد كالأمة (والقرو الحيض) لقول عمر وعنه وابن  
 عباس وروى عن أبي بكر وهشام وأبي موسى وعبد الله بن أبي الدرداء قال أحمد في رولته  
 الاثر كنت أقول انه الا طاهر رجعت لقول الاكابر ولا علم بعد في لسانه الا سارع استعمله  
 بمعنى الطهر في موضع واستعمل بمعنى الحيض في غير حديث (ولا يعتد بالحيضة التي طلقها بها)  
 حتى تأتي بثلاث كاملة بعد الطاهر الا أنه روى عن أبي بصير في سنده رجاءه بقائه عن ابن  
 عمر (وان قال الزوج وقع الطلاق في الحيض أو في أوله وقالت بل) وقع (في الطهر الذي

أي ادعت كل منهما انها حاضت  
 (فصدقهما طلقا) لاقراره  
 بوقوع الطلاق على نفسه  
 (وان اكدتاه لم يملك طلاقا) أي  
 لم تطلق واحدة منهما لان طلاق  
 كل منهما معلق بحيضها وحض  
 ضرتهما واقرا كل منهما على  
 ضرتهما غير مقبول (وان  
 اكذب احدهما طلق  
 وحدها) لأن قولها في حقها  
 مقبول والزوج صدق ضرتهما  
 فله وحده الحيض منها بائنة  
 اليه ولم تطلق الأمدة لأن قول  
 ضرتهما غير مقبول في حقها  
 ولم يصدق الزوج (ون قاله  
 لا أربع) أي قال لانه الاربع  
 ان حضت فانت طالق (فادعيته)  
 أي ادعى الاربع الحيض (ومدقون)  
 الزوج (ملقن) كمن لو روي الصفة  
 وهي حيض الاربع حيث  
 صدقهن عليه (وان صدق ثلاثا)  
 منهن (طلق المكذبة)  
 وحدها بقول قولها في حيضها  
 وقد صدق الزوج صوابها فقد  
 وجد حيض لا أربع في حقها  
 بخلاف المصدقات فان قول  
 المكذبة غير مقبول عليهن فان  
 صدق دون ثلاث لم يقع شيء لأن قول  
 المكذبة غير مقبول في حق  
 غيرها (وان قال) لانه

الاربع (كلما حاضت احدا كن) فضرتهما طالق (أو) قال لهن  
 (ايتكن حاضت) أو من حاضت منكن (فضرتهما طالق فادعيته) أي ادعت كل منهن الحيض (ومدقون طلقن كاملا) أي  
 ثلاثا ثلاثا لأن كل واحدة لها ثلاث ضررات فيايمان كل منهن طلقة (وان صدق واحدة) منهن وكذب ثلاثا (لم تطلق) الصدقة  
 لانه لا يقبل قول ضررتها عليها (وطلق ضررتها طلقة) من ضرته المصدقة اثبتت حيضها بصدقها (وان صدق اثنتين)  
 منهن (طلقتا طلقة طلقة) لان لكل منهما ضررة مصدقة (و) طلقت (المكذبتان اثنتين اثنتين) لان لكل منهما ضررتين  
 مصدقتين (وان صدق ثلاثا) من الاربع (طلقن اثنتين اثنتين) لان لكل منهن ضررتين مصدقتين (و) طلقت (للمكذبة



٢٦٣  
 (و) ان قال لارانيه (ان كنت حائضه) فانتما اثنان (طائفتا شوهرهما في  
 حائضتين) لان وجود حائضه واحدة منهما محال فيكون قوله حائضه وكأنه قال ان كنتا فانتما اثنان ورواه  
 الاصح من كل واحد لان الحائضه الواحدة منهما محال ان تكون في مكان واحد حائضه فانتما اثنان في  
 تطلقان حائضتين احداهما على حده فخرج منهما المأثور وأما من انما شافته فذلك لانتقال حائضه واحده منهما  
 بمسحها فلا يقع كان حائضه الساميه

منه ان كنت حائضه كنت  
 طائفتا بنبوت حائضتين  
 حائضه (وقم) اي طائفتا (وه) اي  
 زمن الحائض لوجود الحائضه  
 وبين انما كانت حائضه بان  
 يلد في وقت اشهر من حلقه  
 وجيش اولون اربع سنين  
 ولم يوطأ بحلقه (وان) يتبين  
 كونها حائضه من حلقه بان  
 ولدت لاكثر من اربع سنين  
 من حلقه لم تطلق لعدم وجود  
 الصفه (او وطني) اي  
 الحلقه (ولدت لسته اشهر  
 فأكثر من أول وطئها لم تقبض)  
 لا يمكن أن يكون الحائض من  
 الوطء بعد الحلقه واصل بناء  
 الحائضه (و) ان قلتها (ان  
 لم تكن من حلقه) فانت طائفتا  
 (وبسبب) من التي قبها  
 فذا ولدت دون ستة اشهر من  
 حلقه لم تطلق وان ولدت بعد  
 اربع سنين طلقت لتبين انها  
 لم تكن حائضه ولا وكذا ولدت لاكثر  
 من ستة اشهر من وطئها بعد الحلقه  
 لان الاصل عدم الحمل حبه وهذا  
 احد وجهين والاخر لا تطلق لان  
 الاصل بقاء الحائضه فلا تزول  
 بالشك (ويخرج وطئها) اي  
 وطئ زوجها فانها لو كانت

قوله اي الحائض (وقال) الزوج (انقضت حروف الطلاق مع انقضاء طئه ووقع  
 في أول الحائض وقالت ببقائه) اي الطهر (بقية فاقول قولها) لانها مؤتمنه على  
 نفسها في الحائض وفي اعتقادها انه في الشرح وفي الفروع والمتمنى وغيرها والله ولعله  
 انه لم يطلق الا بالحائض او لاداءه في وقت كذا (واذا انقطع دمها من الحائضه لثالثه  
 لم تحبل للازواج حتى تقتسل وان فرطت في الاشتغال بمد طويله) قال احمد روى عن  
 ابن عباس انه قال يقول اذا انقطع الدم من الحائضه لثالثه فدياقته وهو اصح فقال غار  
 قيل له فلم لا تقول به ذلك بقوله عمر روى عن ابن عباس انه قال انما هو يعني اعتبار  
 النفس ورواه ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في بيان روى عن ابن بكر  
 وعثمان وابي موسى وعبد الله بن الزهراء (وتقطع بقية الاحكام) من قطع  
 الارث والطلاق والمان والنفقة (باعتقادها) اي حائضه بها لثالثه (وتقدم  
 في الرجعة)

في فصل الرابعه من المعتدات (المشارفة في الحائضه لم تحبل لاس اوصاف فحدثها  
 ثلثه اشهر) لقوله تعالى واللاتي يسنن من الحائض من ثلث اشهر او ثلثه اشهر من ثلثه  
 اشهر (وان كانت امه او ام ولد) او مدبره او مكانه فحدثها (شهران) احتج بقوله عمر  
 روى الاثر ولان كل شهر فثلاثة اشهر وعنده بالافراء قرآن فكذلك لثلاثة اشهر (و) عدة  
 (من مضى الحساب) من عدة حزن وامة فتر بعد من الشهرين على الثالث بقدر حزنها  
 فمن نصفها من نصفها رقيق بعد شهرين ونصف فومن ثلثها بعد شهرين ونصف  
 يوما وهكذا ذكر ابو بكر وقدمه في الترتيب ان عدتها كمر على الارباع (والاداءه) اي  
 ابتداء العدة (من حين وقع الطلاق سواء كان) وقوعه (في قبل أو النهار أو في الليل)  
 من ذلك الوقت مثله فان كان الطلاق أول الشهر اعتبر ثلاثة اشهر بلا حلقه (اظهار  
 النص (وان كان في نهاره) أي الشهر (اعتدت ببقية شهرين بلا حلقه) كاطن  
 كانا أو اثنين (ومن) الشهر (الثالث تمام ثلاثين يوما تكتمه) ما اعتدت من (الاول)  
 لما تقدم ان الشهر يطلق على ما بين الحلقين مطلقا وعلى ثلاثين يوما (وحدا داس  
 بخمسة سنه) لقوله عائشه ان ترضى في طهارتها بعد خمسين سنه (واختار الشيخ لأحد  
 لاكثر سنه) أي الارباعين والاربعين من بكر في كتاب التبيين عندنا بنسابة  
 عبيدة بن عبيدة بن زعمه ولدت موسى بن عبيدة بن حسن بن علي بن أبي  
 طالب والحسن بن عبيدة بن علي بن زعمه بن عبيدة بن حسن بن علي بن أبي  
 القريشيه (وان حاضت الصبية في عدتها) ولقبيل ادعتائها بالعدة ابتداء) أي العدة

حلالا لاحتد بان لم تكن حائضه لم تطلق (قبل استبراءها) أي صورة الانسبات والنفي ون يكون الطلاق وقع (و) يحرم  
 وطئها (قبل زوال رية) كاستفاد طهر وحركته (أو طهر ورجل في) الصورة (الثالثه) وهي ان لم تكن حائضه فانت  
 طالق لاحتمال ان تحض من الوطء بعد الحلقه فيظهر ان الطلاق لم يقع وقد كان وقع فيكون ذريعتي باسائه الطهر وأما الاول  
 فيحرم قبل زوال رية بعد طهر ورجل (ان كان) الطلاق (بائت) نصا والاجاز لان وطئ الرجعية صباح ومساء  
 (ويحصل) استبراء الرجعية من وجود أو مستقبله أو راضية ولغيرها (أي الماضية لان النقص معرفته برأهها كالأحد فان  
 تضرع عنها أو يتناها من أهل المعرفة فلان لم يوجد أو رضى عمن انتظر على أسنة أشهر فالبعد تليل (و) ان قال لها

(ان) حملت فانت طالق (اذا) حملت فانت طالق او مني حملت فانت طالق ونحوه (لم يقع) الطلاق (الا) بعد (من بعد)  
بطلان الحمل او جرحه ولا يعلق طلاقها على وجوده ارفى من مستقبل فلا يطلق قبله (ولا يظن بان كان طلق في طور حلقه قبل  
حيض) لاحتمال ان تكون حملت (ولا) يظن بان (اكثر من مرة كل طهر) لجواز ان يحمّل منها وان كان الطلاق اثنا  
(و) انكأ لها (ان كنت حاملا ذكره) فانت طالق (ملقوة) ان كنت حاملا (بائنا) فانت طالق (ثنتين فقلت  
ذكرين) فاكذ (فلقنته) لا بعد حمل الطلق مع ٢٦٤ وصف حملها بالذكورة والطلاقين مع وصفه بالأنوثة ولم توجد

(بالقصور) لان الشهور بدل عنها فاذا وجد المبدل بدل حكم البدل مكانك مع الماء  
(وان كان) حيض الصغير (بعد اعتنائها) أي العدة (بالشهور ولو) كانت  
العدة (بالحكمة لم يلزم استئذانها) أي العدة بالقر ولا حديث بعدا بقوله العدة  
أشبه ما يحدث بمطلو لهص (وان شئت ذات القر وفي عتبات عدة آسية)  
أي استأذت بثلاثة أشهر لان العدة لا تنقضي من حين وقدر الحيض فتنتقل الى الأشهر  
لانها تنجزت عن الأصل وكذا نعيم (فان) بها حمل من الزوج سقط حكم ما مضى  
وتبين انعاراته من المذم لم يكن حضا لان الحامل لا تحيض وتعد موضع الحمل  
(وان عتقت الأمة لرجعة في عتباتها على عدة حرة) لان الحرة في رجعة وميز وجه  
فوجب أن تعتد عدة الحرة كالوعتقت قبل الطلاق (وان كانت) الأمة (بائنا) وعقت  
(وبنت على عدة أمة) لان الحرة لم توجد وهي زوجة فوجب أن تني على عدة أمة  
حكمها لو اعتقت الأمة (وان عتقت) الأمة (فحبسها فاختارت نفسها اعتدت  
عدة حرة) لانها بانئت من زوجها وهي حرة وروى الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر بريرة بذلك وان طلقها رخصا فاعتقها سيدها بنت على عدة حرة مولاها عتقت أو أكلت على  
النكاح

(فصل الخامسة) من المعتدات (من ارتفع حيضها ولو بعد حيضا وحيضين لا تدرى  
ما وقع) أي سبه (اعتقت سنة) هذا انقطع بها طلاق فان كان انقطاعه قبل الطلاق  
فمنه (تسعة أشهر للحمل) لانها لم يبد منه لم يبرأته من الحمل (وثلاثة لعدة) رواه  
الشافعي باسناد جيد من حديث عبد بن السيب عن محمد بن الشافعي فحاقضاء عمر بن  
الهاجر بن والنصارى ينكره منكرو علماءه ولان الفرض بالاعتداد بمعرفة راحة رخصها وهذا  
يقتضي برأها لرحم فاكذني به واعا عتبر ما مضى سن من الانقطاع ولو بعد حيضة أو حيضتين  
(لانها لا تني عدة على عدة أخرى وان كانت) من ارتفع حيضها ولم يبرأ منه (أمة)  
فبأحد عشر شهرا تسعة للحمل وشهران للعدة (فان عاد الحيض الى الحرة أو الأمة قبل انقضاء  
هدتها وفي آخرها) أي آخر العدة (لزمها الانتقال اليه) لانه الأصل (وان عاد الحيض  
(بعد منعتها) أي العدة (ولو قبل نكاحها لم تنتقل الى الاعتداد بالحيض كالزواج بعد  
النكاح (فان عاد عدت المرأان بشبههما بين حضيضيه لم تنتقل عن عدتها الا بثلاث حيض  
وان طالت) لانها من ذوات الأقراء (وهذه الحارة التي ادركت ولم تحض) ثلاثه  
أشهر لقوله تعالى والراي بشن من الحيض الآية ولان الاعتبار بحال عادتها ولا يغيرها ثلاثة  
أشهر (و) عدة (المستحاضة) لبثلاثة أشهر ان كانت حرة (والامهشوران) لان

الزمن قبل طلق أكثر من طلقه  
(و) ان ولدت (أنثى)  
فاكذ (مع ذكر فاكذ ثلاث)  
طلقات تقع لثنتان بالانثى فاكذ  
واحدة بالذكر فاكذ لو جرد  
شرط التلقين (وان قال)  
لها (ان كان حملك) ذكر  
فانت طالق طلقه وان كان  
انثى فانت طالق ثنتين فولدتها  
لم تطلق (أو) قال لها (ان كان  
حائي بطنك) ذكر فانت  
طالق واحد وان كان انثى فانت  
طالق ثنتين (ولدتها) أي  
ذكر وانثى (لم تطلق) لانه  
جعل الذكر والأنثى خبرا عن  
الحمل أو ما في البطن فيقتضي  
حصره في أحدهما ولم يقتضي  
الحمل ذكر أو أنثى فلم يقع  
العلق لعدم وجود شرطه (ولو  
أسقط ما) في المثال الأخير  
بان قال ان كان في بطنك ذكر  
فانت طالق واحدة وان كان  
في بطنك أنثى فانت طالق  
ثنتين فولدت ذكر أو أنثى  
(طلقتك) واحدة بالذكر  
واثنتين بالأنثى (واعطى)  
من طلاق وعق وشبههما  
(على) ولادة يقع بالقضاء قصير  
بهامة أم ولد) وهو ما بين فيه

بعض خلق انسان ولو خفي أنها ولدت يسمى ولدا لما قد عرفت ومضة دنيا  
لا يسمى ولدا ويجوز أن لا تكون مبدد خلق انسان فلا يقع الطلاق بالأنثى (و) ان قال لارأته (ان ولدت ذكرا) فانت طالق  
(طلقتي) ان ولدت (أنثى) فانت طالق (ثنتين) فولدتها (ثلاث سبه) أي ولادتها لها ما بحيث لا يسبق أحدهما  
الآخر فانه لا يكره اثنتان بالانثى ولا تقتضي عدتها الفذل بذلك لان العلق يقع عقب الولادة (وان سبق أحدهما) أي الولدين  
الآخر (بدون ستة أشهر وقع ما علق به) أي السابق فان سبق الذكر فطلقت (وان سبق الأنثى فطلقتان (وبائنا) فولدت  
(أنثى) منه مالا نقصا عدتها به ان لم يبرحها فاقبه (ولم تطلق به) أي سبه لان نقصا العدة به فلا يلحقها الطلاق كانت



تسلاهما) بان قال الحان قمت فانت طالق ثم قال لها ان وقع عليك طلاق فانت طالق (فقلت) رجعية (وقع فثنتان) طلاقه بقيامها وطلقة بوقوع طلاقه على وجود الصفة متى قيامها (وان علته) أى الطلاق (بقيامها ثم بطلاقها) بان قال ان قمت فانت طالق ثم قال لها ان طلقك فانت طالق فقامت فواحدة بقيامها وطلاق بطلقة على الطلاق لا تملك بطلاقها (او) علته بقيامها (يا بصلحه) بان قال الحان قمت فانت طالق ثم قال لها ان اوتعت عليك طلاق فانت طالق (فقلت فواحدة) بقيامها ولا تطلق بتطبيق الانقاع لان ٢٦٦ شرط له وجوده لم يوقع عليها طلاقا بعد التعلق (وان علته) أى

الطلاق (طلاقا ثم بصلحه) بان قال لها ان طلقك فانت طالق ثم قال ان قمت فانت طالق (فقلت فثنتان) واحدة بقيامها واخرى بتطبيقه على الحاصل بالقيام لان طلاقها بوجود الصفة بتطبيق لها (و) ان قال لها (ان طلقك فانت طالق ثم قال) لها (ان وقع عليك طلاق فانت طالق ثم بصلحه) أى طلاقها (رجعيا) بان كانت مدخولا بها فطلقها دون ما ملكه بلا عرض (ثلاث) واحدا بالخير واثنتان بالتطبيق والوقوع (ولو قال اردت) بقولي اذا طلقك فانت طالق (اذا طلقك طلقت) بما اوفته عليك (ولو اردت عقد صفة دين) لانه محتمل (ولو يقبل) منه (حكما) لانه خلاف الظاهر (و) ان قال لم يدخول بها (كلمة طلقك فانت طالق ثم قال) لها انت طالق فثنتان طلقة بالخير واخرى بالتعلق ولا تطلق اكثر لان لا تطلق لم يوجد الامرة (و) ان قال لها (كلمة وقع عليك طلاق فانت طالق ثم وقع عليها طلاقه) (ببشارة)

والدارقطني قال احمد هو احسنه وروى عن عمر ثمانية جوه ثم قال رجوعا ان عمر رجعت من هذه لؤلؤه الكذابون وقال من ترك هذا أى شئ يقول هو من حصة من الصداق عمر وعثمان وعلى وابن عباس وابن الزبير (و) قال (في التتبع) الامة (كثرة وهو هو) اذا الامة انما تسمى الحرة في التبرص فقط لافي العدة بعده (ولا ينقصر الا الى ما حكم لهكم مضرب المدة وعدنا لوقاة الفرة) لانها مدة تعتبر لاجل النكاح فلم تنقصر الى الحكم كدة من ارفع حرجها ولم تدبر دفعه فيكون ابتداء المدة من حين انقطع غيره (ولا) ينقصر الاسم (الطلاق) الى زوجهما بعد اعتدادهما) وهو قول ابن عمر وابن عباس وهو القياس (فلهو من المدة والصدة تزوجت) من غير طلاق ولي ولا حاكم (واذا حكم الحاكم بانه رقة او فرغت المدة فنفى الحكم) بالفرقة (في الظاهر) لان عمر لم يحكم بالفرقة نفذ ظاهرا ولم ينقلنا لان في حكمه فائدة دون السلطان) لان حكم الحاكم لا يغير الاثنى عن صفته في السلطان (فلو طلق الاول صرح طلاقه لنفسه نكاحه) دليل تحريمه في اخذها ورجوع (وكذا لو ظاهرها ونهاها ونحوه) كآلوا في اوقفتها (ولو تزوجت امراته) أى المفقود (قبيل) معنى (الزمان الملتزم) للبرص والمدة (ثم تبين انه كان ميتا وانه كان طلاقا قبل ذلك بعد تنقضي ثبوت العدة لم يمسح النكاح) لانها مجموعة منه اشبهت المراجعة (واذا تربعت) الاربع سنين (واعتدت) لوقاة (ثم تزوجت ثم قدم زوجها الاول قبل وطء الثاني ردت اليه) أى الى الاول لانها قسنا حياية أشبه ما لو شهدت بينة بموته فكان حيا (ولا صدق على الثاني) ليطلاق نكاحه لانه صادف امرأة فاستزوج وتوعد الى الاول بالقد الاول (وان كان) عدو الاول (بعده) أى بعد دخول الثاني بها (خير الاول بين اخذها) منه فتكون امراته (بالقد الاول) ولم يطلق الثاني نصا) لان نكاحه كان باطلا في السلطان (وطأ) الاول (بعده) أى بعد دخول عدو الثاني (وبين تركه مع الثاني) لقول عمر وعثمان وعلى وقضى به ابن الزبير ولم يعرف لهم مخالفة فكان كالاجماع واذا لم يخبرها الاول فانت مع الثاني (من غير تجديد عقد) في الاشهر قاله في الرابة لان النكاح لم ينقل عنهم تجديد عقد (واخذوا للوفى العقد انتهى) وهو القياس قال المنقح قلت الاصح بعد فداها هي لاننا تبين سلطان عقده على الاول ويحتمل قبوله لاصحابه انتهى وعلى ذلك فيحتاج الى طلاق الاول كما في الرابة ثم الى انقضائه العدة ثم بعد الدعد (وبأخذنا الاول) اذا تركها الثاني (قدر الصداق الذي اخطاها هو) أى الاول (من الثاني) لقضاء عثمان وعلى ولان الثاني

اتفق بان قال لها انت طالق (او رجب) بان علته شئ فهو جسد سواء كان طلاقه بعد له أو قبله (أشلاث) لان الثانية طلقة وقمت عليها تطلق بها الثالثة (ان وقعت) الطلقة (الاولى و) الطلقة (الثانية ورجعيتين) لان البائن لا يباحها طلاق (ومن علن) الطلاق (الثلاث بتطبيقه عليه الرجعة) كان قال ان طلقك طلاقا لم يفسر جحك فانت طالق ثلاثا (ثم طلاق واحدة) أو اثنتين وهي مدخول بها (وقع الثلاث) لان امتناع الرجعة هنا المجرى عنها لا عدم ملكها (أو) قال لها (كلمة) وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا (و) ان وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا (كلمة) (أنت طالق ثلاث طلقة) منها (بالخير وتبنيها من المعنى) وبغير قوله قبله لانه طلاق من

زوج مختار في محل نكاح صحيح فوجب أن يقع كالولم يقدمه الصفة وأما المصوم وكونه الطلاق المطلق قبله بعد جلالته  
 الوصف بطلت الصفة وقوله الطلاق كقوله إذا طلقك فنتطلق ثلاثا لا تملك (وتسمى هذه الثلاثة (المرجعية) لأن  
 أبا العباس ابن مرسج الشافعي أول من قال لا تطلق أبدا لأن وقوع واحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك نعم وقوله  
 قبلنا ما يؤدي إلى نفيها فلا تثبت ولا تنفي إلى الله ولا نه إذا وقع قبل ثلاث فبطلت وقوعها وجوابه أنها بعد ما تسبق وقال  
 ابن حنبل يطلق بالخير وبغيره لا يعلق لأنه طلاق فزوج من ماض (ويصح ٢٧٧ عن) أي زوجة (لم يفضلها) وقال  
 لحدك لطلق (الافترقة) (الافترقة)

أطلق الموضع فراجع عليه بالنوش كمنه الطلاق إذا رجعا فلي ذلك إن لم يكن دفع  
 المصدق لم يرجع عليا بشئ والرجع في قدر ما قبض منه (ويرجع الثاني على الزوجة  
 بما استأنفنه) لأنه غرمه بسببها (فإن رجع الأول بعد موتها لم يرجعها) لأنها زوجة  
 الثاني ظاهرا (وإن رجع) الأول (بعد موت الثاني وولته) لأنها زوجته ظاهرا  
 (واعتدت زوجة حتى إلى الأول) لعدم المعارض له قال الشيخ في الذين من زوجة  
 لثاني ظاهرا وأطنا وتره ذكره أصحابنا وهل ترث الأول قال أبو جعفر مؤخره بخلافه غيره  
 متى ظهر الأول فالفرقة ونكاح الثاني موقوفان فإن أخلفها بطل نكاح الثاني حينئذ  
 وإن أمضى ثبت نكاح الثاني انتهى عقبت وهذا مذهب علي الأول وأما علي ما احتاره  
 المرقى من تجديد العقد فتركه الأول لا ينبغي أن تترك من الثاني لأن يرث من الطلاق  
 فكاحه بظهور حياة الأول (وأما من) أي انفقوا فلي (لأنه طلع خبره ونفسه طهرها  
 السلامة كسفر التاجر في غير ملكة بوابك أميدو) السفر (عليها سلم وانسياسة  
 والأمير) عند من ليس عادة القتل (وسافر آخر جعفر وعمره من أمته تفر من تمام  
 تسعين سنة من يوم ولد) لأن الظاهر أنه لا يعيش أكثر من ذلك فلي خسران تحسين ليعتد  
 الحاكم ذكره في التبرع بقله عنه في المصدق (ثم تعد عدة الوفاة) لأنه حكم كونه (ثم  
 يحل) فلا زواج (وقد مر في باب ميراث المفقود أن كانت غيبته) أي الزوج (غير  
 منقطعة) بأن حكاه حيث (يعرف خبره) وأما في كتابه فليس لامرأته أن تزوج إذا كان  
 يتعدو الانفاق عليهم أمه فلها الفسخ (بأنها لم تفسخ النكاح على بالاستدانة  
 وغيرها باقية في الفسخ) فإن كان الزوج قتيلا فنفقة زوجته على سبعة أشهر بعد الوفاة في  
 عنه (ولا) قسم (بمقدار الوطء) فلي بقصد بغيره بالاضطرار وتركه فأنقصه فلها الفسخ  
 إذا كان سفره أكثر من أربعة أشهر) وقلة مقتضى ما سبق إذا غاب فوق نصف سنة في  
 غير غير وأوج (وإن أوطئ برزق يحتاجه وطلعت منه ولم ينفقه) ففسخ وإن لم يقصد  
 المعارة أما قصد المعارة ففسخ إذا مضت أذمة بشرط ما سبق وأما عدمه فمقدم في  
 الإيلاء (ومن ظهر موته باستقاضة) كأن تطهرت الانتصار بوجه أو شهدت به (بينة  
 فاعتدت زوجته للوفاء أربع شات تزوج) فحكم بوجه (منه فزوجوه بعد ذلك  
 فمفقود) إن سكن قبل فمذكور ومضى الأول وإن كان بعده فانه (خبر زوجها)  
 الأول (بين أخذهما) من الثاني (و) بي (ترك) فلي (وله المصدق) الذي  
 أعطاهما موبى بعده من الثاني ويرجع به الثاني فلها (وله) أي الزوج القادم  
 أي (تضمن البينة) التي شهدت بوجه (ما ظهر من ماله) تسميا في إقراره (وإن

طلقت حرة فانت طلاق في كل ما مثله للمصوم ثم طلاق الأولى) فقد طأنت طلاق واحدة بالصفة وهي  
 طلاق الأولى (و) طلقت (الأولى) وتبين واحدة بالصفة واحدة بالصفة لأن وقوع الصفة طلاق لأن التعلق بوجود  
 الصفة طلاق (وإن طلقت أمة) أي المولود فانت طلاق (أو) أي ما طلق الأولى بعد ما كان لها ذلك (طلقتا)  
 أي الأولى والثانية (طلقت طلقت) الأولى صفة أو شاة خبره بوجه ما سبق بالطلاق أخرى لا طلاق الأولى وقع بالطلاق  
 السابق على تعلق طلاق الثانية لم يحدث بعد طلاق الأولى فليطهرها (ومثل ذلك) فزوج من له زوجتان حفصة بغيره  
 مثلا (إن) طلقت حفصة ففسخ طلاق (أو) كما طلقت حفصة فمرو طلاق (ثم قال) طلقت حفصة ففسخ طلاق (أو) كما

قلت من طلق طلاقاً (خاصة) هنا (كالمهر المتماثل) فان طلق طلاقاً ثلثين فوطئته طلاقاً وان طلق طلاقاً  
 ظلت طلاقاً طلاقاً (مقدم) وعكس ذلك قوله لمرة ان طلاقاً طلاقاً (ثم) قوله (لخصه ان طلاقاً طلاقاً  
 لخصه هنا كمره هناك) فان قال لمرة ان طلاقاً طلاقاً بالباشرة والصفه وطلقت حفصة واحدة وان طلق حفصة  
 ابتداء لم يشر بكل منهما الا لطفة طلاقاً حفصة بالباشرة وهرما حفصة (و) ان قال (الاربع) (و) جاءه (انكسر) وقع طلاقاً طلاقاً  
 فصرحاً بطاوعاً ثم اوردوه (اي الطلاق ٢٦٨) (على احدا من) (على الاربع) (طلق كاملاً) (اي ثلاثاً ثلاثاً)

اختارت امرأة الفقد للامام والصبر حتى يتبين امرها (لأنه التفتة من ماله ما دام حياً) لقيام  
 موجباً وهو الزوجة (فان تبين انه) كان (مات أو أفاقها رجع) بالبناء الفصول أي  
 رجع إلى زوجته إذا مات أو رجع هو فيم إذا أفاق (على ما عاين به ذلك من النفقة) لا تقطع  
 الزوجية (وان ضربها) أي لمرأة الفقد (حاكم مدة التبرع) طلاقاً (لأنه  
 لا يملك بمهره بعد و لا) نفقة لها (في السنة) لا يحكم بمهره بعد مدة التبرع  
 فصار متهمة بالزنا والوجه الثاني لها النفقة قاله القاضي وهو من أجل ان النفقة لا تقطع  
 الا بيمين الموت ولم يوجد ههنا وكذلك صاحب الفتن والشرح وزاد ان نفقة لا تقطع  
 بعد العدة أيضاً لانها باقية على نكاحه ما لم تنزوح أو يفرق الحاكم بينهما (وان تزوجت)  
 امرأة الفقد سقطت نفقتها (أو فرق الحاكم بينهما سقطت) النفقة لا تقطع  
 الزوجية طاهر (فان قدم الزوج بعد ذلك ووردت إليه عادت نفقتها من حين الرد)  
 كالنكاح اذا عادت للطاعة (وان تزوج امرأة لها ولد من غيره وليس الولد ولد لها ولا  
 أب ولا جد وهي غير آيسة فأت) ولها (اعتزل الزوج وجو باحى فحيض) حينة  
 نسا (أو شين تلها) روى عن علي وابنه الحسن ونحوه عن عمر والحسين بن علي والصب  
 ابن جثمينة (لان حملها به) أي برز لها لانه أخوه لأمه وليس من صلبه (فان لم يفعل)  
 أي الزوج برز لها لم يمتزها (وانت ولد قبل ستة أشهر) وعاش (ورث) من ولده أمه لانا  
 ثبناه كان موجوداً حين موته (وان أنت بعدد) أي بعد ستة أشهر (من حين وطئها)  
 الزوج (بعد موت الولد لم يرث) الحمل لا احتمال حدوثه بالوطء (ومن طلقها زوجها)  
 وهو غائب (أو مات عنها) زوجها (وهو غيب عنها فدهن ثمان يوم مات أو طلق) روى  
 عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود واهنهم البيهقي كما وكان حاضر أولان القصد فيسبر  
 معتبر في المدة دليل على الصغير والجنون وكألو كانت حاملاً وضمت غير طلاقه ورفقه (وان لم  
 ينجب ما تختمه المعتدة) لان الاحداد الواجب ليس بشرط في المدة فلهذا انصوص (وان  
 أفر الزوج انه طلقها من مدة تزيد على المدة كان فاسقاً ومعهول الحالم بقوله في  
 انتضاء المدة التي فيها حق الله) قاله في الاختيارات (وان كان عدلاً غريمهم مثل ان كان  
 غائباً فلما حضر أخبرها انه طلق من كذا وكذا) قبل قوله لهدم ثمة قال في الاختيارات انه  
 المشهور من أحد (فتعذر من حين الطلاق كما وقع به بينه فعد موطوءة وشبهة) كطرفة  
 ذكره في الانتصار اجماعاً لان الوطء في ذلك من شغل الرحم وحقوق النسب كالوطء في النكاح  
 الصحيح (أو) أي وعدة موطوءة (بزا كطرفة) لانه وطء يقتضي شغل الرحم كوطء  
 الشبهة ولا يلزم تجنب العدة لا خنط ماء الوطء والزواج فليس يعلم ان الولد منهما (الامة)

لانه اذا اوتى بها حدها طلق  
 بايقاعه طلاقاً وطلقت كل  
 واحدة من مروجها بوقوعه  
 عليها طلاقاً وكلما يقع واحدة  
 طلاقاً يقع بكل واحدة من مروجها  
 طلاقاً فبأن كل واحدة من  
 مروجها الثلاث ثلاث طلاقات  
 (و) ان قال نساءه الاربع  
 (كلما طلق واحدة قصد)  
 من عبيدي (حرو) كلما  
 طلق (ثنتين فائتتان) من  
 عبيدي حران (و) كلما  
 طلق (ثلاثاً فثلاث) من  
 عبيدي حران (و) كلما طلق  
 (أربعاً فاربعة) من عبيدي  
 حران (ثم طلقهن ولو نسا)  
 بان قال لهن اثنتي طوا لسي  
 (حتى خمسة عشر عبداً) لان  
 في الزوجات أربع صفات  
 من أربع فعتق أربعة وهن  
 أربع أحاد فعتق أربع وهن  
 اثنتان واثنتان فعتق أربعة  
 وفيهن ثلاث فعتق بين ثلاث  
 أو ثقل بعتق واحدة وأحد  
 وشأنه ثلاثة لان فيها صفتين  
 هي واحدة وهي مع الأولى اثنتان  
 ويعتق بثلاثه أربعة لانها  
 واحدة وهي مع الأولى والثانية  
 ثلاثا ويعتق بأربعة سبع لان  
 فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي

مع الثالثة اثنتان وهي مع الثلاث التي قبلها أربع (وان أتى) مطلق (بدل) قوله  
 (كلما) قوله (ان أو حرها) كتي وأنا وشيئا كقوله ان طلق واحدة فعتق حر وثنين فائتتان وثلاثاً فثلاثاً وأربعاً فاربعة  
 ثم طلقهن ولو نسا (حتى عشرة) أعيد لان غير كل لا يقتضي التكرار (و) ان قال لمرته (ان أنك طلاقاً فانت طالق  
 ثم كتب اليها اذا أنك كتي فانت طالق فاما ما كتبه (كاملاً ولم ينجس) منه (ذكر الطلاق مثنيتان) طلاقاً بتعليقه على الكتاب  
 وطلقة بتعليقه على كتاب الطلاق لانه انها بابتائه اليه لم يعلق عليه الطلاق فان أنما بمن الكتاب وفيه الطلاق أو أنها كما وقد  
 انتهى ما فيه أو ذكر الطلاق منه لم يقع شيء كما أوضحناه له لم يأت طلاقه ولا كنه بل بصفه ولو نيت الكتاب الا بشاهدين ككتاب

الخاص ويكنى أن يشقوا فتعسا (فإن قال أدركت) يقول إن أباك كتابي أنت طائفي (الطائفي) بالماضي (الاولد ين)  
 لأنه أعلم بنسبه ولا يعلم بغيره (وقيل) منه (حكاي) لظهوره (ومن كتب) لأمراته (انقرأت) كذا يأتى طائفي فغيري  
 طائفي (الطلاق) (إن كانت أمية) لا تقرأ لأن هذا هو الذي يقرأها (والا) تكن أميقل كارهة (فإن) خلق بقره  
 غير طائفي لا تألم بقره والأصل استعمال اللفظ في حقيقته ما لم يتغير ومن حلف لا يقرأ كتاب فلان فغيري نفسه ولم يترك  
 شقيقه به حنث لا يصراف عنه لما يعرفه الناس إلا أن ينوي حقيقة ٢٦٩ انقرا فلا يحنث لأنها

فصل في تعليق بالخلف  
 إذا قال في لمراته (إن حلفت  
 بطلاقك) فنت طائفي ثم علقه  
 أي طلائها (بما) أي شيء  
 (فيبحث) على فعل كان لم  
 أنقرأه فانت طائفي أدركت  
 ط في لا يصر من طائفتي والمحال  
 (و) لأنه بعد فيه (منع) من  
 فسر كالمقتضى طائفي  
 طائفتي والمحال (أو) علقه به  
 (محدثين) كانت طائفي  
 فحلفت وإن هذا القول  
 ليس في نحوه طائفت في المال  
 (أو) لأنه بعد فيه (أنكديه)  
 أي الحرك كانت طائفي (يكن  
 هذا القيد) (علقت  
 في الخلف) لو حلف وأخلف  
 بطلاقه نحو ما فيه من المعنى  
 انقصود. خلف وهو الخلف  
 أو اتفقوا. كقيد وأما كان  
 في الحقيقة تعلية لأن المقطع  
 بغيره على الحقيقة حل على  
 غيره لقدرنا الاستحالة (و)  
 نفاق من علق طلائها  
 بالخلف به (إن هلته به شيئا)  
 أو شيئا غير طائفي (أو)  
 علقه (بشيء) أو طاهر  
 أو طوع خمس أو طوع الحاج  
 ونحوه (كيسوف وهو ب

غيره ووجهه) تستبرأ (بمعنى) لأنها المقصود به بقره لحم من أجل ذلك حصل  
 بالحيضة كالأراد سدا بها سدوطها (وإن طلثت زوجة) شبهة أوزن (أو) وطئت  
 (تبرئة شبهة أوزن حرمت) أي حرمت وطؤها (حققت الزوجة) حرة كانت أو مائة  
 (وتستبرأ السرية) خشية اشتباه الأنساب واختلاط المياه (وله) أن الزوج أو  
 السيد (الاستمتاع منهما) أي من الزوجة والسرية (بمادون الفرج) كقبضه واس  
 الشهوة لأن الحر من لمرض كالحيض  
 فصل وإن وطئت معتدة بشبهة أو نكح فاصدق بينهما (لأن العقد القاسد وجوده  
 كعدمه) وأتمت عدة الأولى لأن سبيل سابق على الوطء يذكور (ولا يحنث بمنا)  
 أي البسة (ممنعه قلها) أي انوطئة (عند الوطء) (في) يطأ وطء به اشتباها  
 من التفريق بينهما (وله) أي المظن (وعدمه حرة في عدة معتدة) كما لم يرد  
 في الرجعة (ثم استأنفت الصدق من الطائفي) لأن المعتدين من رجلين يشترط أخذ  
 كالمعتدين (وإن كانتا أساقيا من المظن) (عند المكسدين) أي في  
 العقد الأولى ثم يعتد من الوطء لأنه محرم لم يلحق فيه انسيب دون عدة أولى عقد طائفي  
 والثانية عدة تأمل تدخل أحدهما في الأخرى لاختلاف سببه. ككدمات (وإن ساج)  
 صبيها في عدتها (بشبهة استأنفت العقد) لأن نكحه دفع نكحة أخرى وهو موجب  
 للاعتداد للاحتياج إلى التطهير بعدة الحرم من الحمل (ودعت فيه) (بعدة) (وإن)  
 لأن الوطء شبهة بلحق فيه انسيب فدخلت بقاء في الأولى في البسة (وإن وطئت  
 امرأة) مزروجة (بشبهة ثم طلقت زوجها رجعا شبهة) أن طائفي (وإن)  
 لقوته (ثم اعتدت للشبهة) ولا تندخل البسة مع الحذف لو ضيق في نكحه (وإن)  
 معتدة من غير النكاح) مهم كالتأدية ونحوه شبهة أو نكح فاصدق منذهب  
 غيرهما على الرأى وغيره في البسة في الشرح وذا رافق وأما على كل حال فغيره  
 معتدة منه إن كان بلحقه نسب وها) كالموطوءة شبهة وكاح. مدون له استفظ ما به  
 وصيانه شبهة ولا ضمان له المهر من ماله المهر هو نصف نسبه كالمهر الب (وإن)  
 أي وإن لم يلحقه نسب ولها كالمهر بها (من) تحمل في عمتها (وقدمي) فحلفت في  
 النكاح) تحمل له المهر فحلفت أنا كان بلحقه نسب وبه منه (لم يلزمها) من غيرها  
 فإن لم يمتها هل من غيره فلا تحق نقض (وإن تزوجت) امرأة (في عدتها) فحلفت  
 بأصل (لقوله تعالى ولا تمزوا ما قد أنكح حتى يبلغ) فكيف أحبه وذن نكحه (ثم)  
 اعتبرت كمرقة براءة الحرم للثلاثين في اختلاط البسة وشبهه بالأنساب (ويجب أن

الرجع قبل وجوده لأنه تعيق بحرف يس فيه معنى أحد (و) إن قال لمراته (حلفت) فانت طائفي (أو)  
 قال لها (إن كنتا فانت طائفي) (أو) (مرة) حرة (معتدة) بغيره (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة  
 أمه (ثلاث فثلاث) طائفت كل مر وجمع مر. طائفي ونية فطائفت طائفت حرة (ثم قصدا لها معاني) قوله  
 (إن حلفت) بطلاقك فانت طائفي (وإن كنتا فانت طائفي) (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة  
 في الفروع واختلاف بعض معانيه وقيل في كالأول ذكره في نسوت (وبين غير مدحوس) (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة  
 ما بينهما (ولم تنقض بغيره الثاني) لا (بشبهة في مشبهه) (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة (أو) (مرة) حرة

يُضِل جواب الشرط الاول بان يثنى خلاف عدله لخلقته فتعديها ثمانية لثمة اليمين الا جعلناهما فان رويها من ثم حلف  
 طلاقها لمطلق في جواب الحث باليمين المنعقدة في الكساح السابق (و) لو قال لارأيت (ان حلفت بطلاقكما فانما طلقاقتان  
 واعاده وقع بكل منهما (ملقة) لماسبق (وان لم يفسد لاحداهما) أي الرأيت (فاعاده بعد) ان وقع بكل منهما طلقة (فلا  
 طلاق) لان الحلف بطلاق البائن غير معتبه (ولنكح البائن ثم حلف بطلاقها طلقا بيمين طلقة) لان تعاداليمين  
 الثانية في قسمها جميعا وكذا غير جواب آخر ٢٧٠ المصنف في الكساح ليقع الطلاق عقبه واستشكل كما اوضحته في

المباشرة (و) ان أتى (بكما  
 يدل ان) بان قال كما حلفت  
 بطلاقكما فانما طلقاقتان  
 واعاده واحداهما غير مدخول  
 بهما اعداده حال سنوتها ثم نكح  
 البائن واعاده طلقة (ثلاثا)  
 ثلاثا طلقة عقب حلفه ثانيا  
 وطلقة من لسانكع البائن  
 وحلف طلاقها) لعدم انحلال  
 اليمين الاولى بالثانية لان  
 كل التكرار واليمين اثنتان  
 منعقدة باليمين الثالثة التي  
 تكملت بحلفه على المتجدد  
 نكاحها شرط لليمين الاولى  
 والثانية فيقع بها طلقاقتان مختلفان  
 لان فان اليمين الاولى تفسد  
 بالثانية لعدم اقتضاها  
 التكرار (ومن قال لزوجه  
 حفصة وعصرة ان حلفت  
 بطلاقكما فمرة طالق ثم اعاده  
 لم يطلق واحده منهما) لانه  
 حلف بطلاق عمة وحدها  
 لا طلاقها (ولو قال بعد ان  
 حلفت بطلاقكما حفصة طالق  
 طلقت عمة) بحلفه بطلاقها  
 بعد تعليق طلاقها عليه (ثم  
 ان قال) بعده (ان حلفت  
 بطلاقكما فمرة طالق لم يطلق  
 واحدة منهما) لماسبق (ثم ان

يفرق بينهما) لانها احصيان (وتنقط نفقة الرجعة ويكناها عن الزوج الاول لنشوزها  
 ولم تنقطع عدتها حتى يذأ الثاني) لان العقد باطل لانصره المرأة فرأته وسواء علم  
 بالهرم أو وجهه فاذا دخل بها انقطعت العدة لانها تحتضار فرأته (ثم انما قولها  
 بنت علي عدتها من الاول) لان حقه أسبق ولان عدته وحبت عن وطء في نكاح جميع  
 (وامتنعت العدة) بعد ذلك (من الثاني) ولاتدخل العدة واهما لك والشافعي  
 والبيهقي يستأجدان عن عمر وعلى ولا يفر لهما مع اتفاق الصحابة قاله في المبدع ولا يحتاجان  
 مقصودان لادمين كالدينين (وان أتت ولمن أحدهما عينا انقضت عدتها به) أي  
 بوضعه (منه) أي من لحق به الولد (ثم اعتدت فلا) (و) بثلاثة اقراءه يكون الولد  
 نكاحا لولا عينا اذا ولته دون ستة أشهر وعاش من وطء الثاني ويكون للشافعي مينا اذا  
 ولته لفوق ستة أشهر من وطءه ولحقه اربع سنين من ابادة الاول لها (وان أمكن ان  
 يكون) الولد (منها) بان أتته لفوق ستة أشهر من وطء الثاني ولدون اربع  
 سنين من سنوتها الاول (أرى) الولد (القاسمعهما) أي مع الواطئين (فالحنق)  
 الولد (من الحنقه به منها) لان قولها في ذلك حنق (واقضت عدتها به) لانه لا يجوز ان  
 يكون الحمل من انسان والدة من غيره (وان لحقته) القافة (بهما) أي الواطئين  
 (لحق بهما) وانقضت عدتها به منها) لان الولد محكوم بهما فالتكرار قد وضعت حملها  
 منها (وان نفته) القافة (هنما) أي الواطئين (أو اشكل عليها ولم يوجد  
 قافة ونحوه) كما لو اختلفا فكانت احدهما (بعد وضعه بثلاثة أشهر) لانه كان من  
 الاول فقد أتت بها عليها من عدته الثاني وان كان من الثاني فليها أن تكمل عدته الاول  
 ليسقط الفرض يبقين وهم بما سبق انها ذاولته دون ستة أشهر من وطء الثاني ولا أكثر من  
 اربع سنين من فراق الاول لم يلحق بواحد منهما ولا تنقض عدتها به منه لان ما منه من وطء  
 آخر (والثاني أن ينكحها بعد انقضت العدتين) وهو قول علي وروي عن عمر انه رجوع  
 اليه وروا البيهقي باستأجدان وكالوزني بها واثبات الاباحة عامة وقال الشافعي أنه نكاحها بعد  
 قضاء عدته الاول لان العدته انقضت لحفظ النسب وصيانة لها والنسب لاحق به أشبه ما  
 خالها ثم ينكحها في عدتها قال في المتي وهذا قول حسن موافق للظاهر (فان وطئ  
 رجلان امرأة شبيهة أو زنا عليها بعد ان لحما) لقول عمر وعلى ولا يحتاجان مقصودان  
 لادمين فلا يستأجدان كالدينين واختار ابن حنبل اذا زنا بها نكحها عدته وخرج عنه في  
 النسي كافي التنقيح وهو ظاهر قال في شرح للنسي في الاصح لعدم لحوق النسب  
 فيه مبيح في القصد لغيره براءة الرحم وعلى هذا دعاهما من آخر وطء الاول فنه في المبدع

وانتبه

وحدها

لماسر (و) ان قال (لخوليهما كما حلفت بطلاق احداكما) فانما طلقاقتان (أو) قال كما حلفت بطلاق (واحدة  
 منكما) فانما طلقاقتان واعاده طلقتين ثنتين) لان ذلك حلف بطلاق كل منهما فطلقة واحدة بطلاق كل واحد منهما طلقة  
 طلقه بحلفه بطلاق الاخرى كذلك (وان قال) لها كما حلفت بطلاق احداكما او واحدة منكما (نهي) طالق (أو) قال  
 (فترضه طالق واعاده طلقة طلقة) بكل منهما لان حلفه بطلاق واحدة منهما انما يقتضي طلاقها وحدها وحلف بطلاقها الاخرى فلا  
 يطلق الا طلقة (وان قال) لهما كما حلفت بطلاق احداكما او واحدة منكما (فاحدا كما طالتي) واعاده (نطلقة) يقع



(يا احدهما تعين نمره) قالوا قال احدهما طالق (و) ان قال (الاحدهما ان حلفت بطلاق ضررتك فانت طالق ثم قاله الاخرى) اي قل له منسدا قال الاولى (طلقت الاولى) حلفت بطلاق ضررتي (فان اعادة الاولى طلقت الاخرى)

والانتقاع وهو مقتضى المقنع (وأذا تزوج معتدة) من غيره (وهي) أي العدة  
والمفوض إليها (المانع العدة) قلت ولم يكن من زنا (و) عالمان (بحريم النكاح  
فيها) أي العدة (ووطئها فيها) أي العدة (فهما مؤانسان عليهما حد الزنا ولم يهرها)  
لأنها زانية مطوعة ولا تقرر شبهة العقول لا ما يسلح بمحم على بطلانه فلا تزنا بحسب  
المعتدة من زنا فان نكاحها الحسد والوطئ فيه حكمه حكم وطئ شبهة للاختلاف في وجوبها  
وعمل سقوط مهرها (انهم تكن أمة) فان كانت أمه لم يسلح لأنه ليس بها فلا يسلح  
بمطاعيتها (ولا يسلح النسب) لأنه من زنا (أو كانا) أي النكاح والنكاح حدة  
(أما حين النكاح) جاهلي (التبريت التبريت) واتقى الحدود جيب المهر) لأنه  
وطئ شبهة (وانه محدودته فليست بالحد) الزنا (و) عليه (الزهر) بما تعلق من رجوعها  
لأنها زانية مطوعة (وان علمت في وقت قطيع الحدود لم يهرها) ان كانت حرة فلا تزنا فيه مطوعة  
(و عليه النسب) لأنه وطئ شبهة

وَقَالَ لَهُمْ بَارِكُوا لِلَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَانْتُمْ فِي سُلْطَانِهِمْ وَلَقَدْ لَعَنَّ الَّذِينَ كَانُوا هُنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ أَخْرَجْتَهُمْ مِنْ دَارِهِمْ وَلَهُمْ آيَاتُ الْكِتَابِ وَلَقَدْ أَخْرَجْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مِنْ دَارِهِمْ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ دَارِهِمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَانْتُمْ فِي سُلْطَانِهِمْ وَلَقَدْ لَعَنَّ الَّذِينَ كَانُوا هُنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ أَخْرَجْتَهُمْ مِنْ دَارِهِمْ وَلَهُمْ آيَاتُ الْكِتَابِ وَلَقَدْ أَخْرَجْنَا آلَ فِرْعَوْنَ مِنْ دَارِهِمْ فَأَخْرَجْنَاهُمْ مِنْ دَارِهِمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ كَانْتُمْ فِي سُلْطَانِهِمْ

عليه أو ناعما) لأن الكلام فعل يعمد إلى الكمال فلا يكون إلا في حال حكمه الاستماع فيها (أو) كلفه (وهي معنونة) فلا حش  
 لأنها لا تصد لها (أو أشارت إليه) أي يدل أن الإشارة ليست كالإشارة (و) من قال لأمره (أن) كلفها بها وعجزا  
 فاعلمنا أن تلك كانت كل واحدة منهما (واحدا) بأن كلمت واحد تدل أو الأخرى عمرا (طائفا) لأنه هلقي ملاقيهما على  
 كلامهما وقد وجد شبه قوله أن ترك شاذات بكتا ونحوه (الآن قال) لأمرته (أن) كلفها بها ودعا كلما عمرا فاعلمنا أن تلك  
 كل واحدة وحدا (فلا بحث حتى يكلفا) ٢٧٢ أي المرأتان (كلما منهما) أي من زيد وعمرو ولا هلقي ملاقيهما

كلامهما الكل واحد منهما  
 (و) أن كل لأمرته (أن) خالف أمرى فانت طالق فقلها وشافته (والتي) له خالف ظاهر لفظه (لم يحن ولو لم يفسد حقيقتها) أي الأمر والتي لأنها خالفت شبهه لأمره إلا أن نسوي مطلق الخالفة فان في مطلق الخالفة حديث وقاسها لو كان أن خالفت نهى فانت طالق فزها خالفتنه (و) أن قالها (أن خرجت) بغير أني فانت طالق (أو زاد مرة) قبل أن خرجت مرة (بغير أني أو لا بدني أو حتى أذن لك فانت طالق فخرجت ولم ياذن) لها في انصر وج طلقت لوجود الصفة (أو أذن لها أن انصرف) (ثم نهاها) بخرجت ولم ياذن بصفته طلقت انصر وجها بغيرها بلاذنه لأن هنا انصر وج بمنزلة خروج ثان (أو أذن) لها في انصر وج (والمعلم) باذنه فخرجت طلقت لأن أذن هو والأعلاء ولم يها (أو أذن له) (وخرجت) بخرجت (ثم خرجت) بغيره طلقت لأنه طلقت بغير وجهها بلاذنه (و) (لا بحث حتى يكلفا) (أو أذن) لها (في) أي انصر وج (كأن شامت) فبالانصر وجها بذنه لم يحد حقا أو نهاها (و) (أن خرجت) (بالأذن) (يد) فانت طالق (فانت زديتم خرجت) فلا بحث خلافا للقاضي وبعمل استثنى محسوبة عليه (و) أن قالها (أن خرجت) في غير وجهه (لأنني) بطلت طالق فخرجت له) أي للمعلم (وقدره) طلقت لأنه مصدق به. انتهى خرجت بغير الجاه (أو) خرجت (له) أي الجاه (ثم لها غيره) كالنصف أو دار أهلها (طلقت) لأن ظهر بغيره من غير وجهه فكيف حاصرت فيه حش كالخالفة لفظه (وحتى قال) من حلف لا يخرج زوجته بلاذنه وخرجت (كنت أذن) في خروجها وأنكرت لزوجه (قبل) منه (بينه) لا بدوتها فخرج الطلاق ناعما

قالة في الرابة ولا يجب لظاهر الأحاديث ولأن الأحاديث في عدة الوفاة لا تظهر إلا في حديث فرأى زوجها وموته فاما البين فانه راقبه باختياره وقطع نكاحها فلامنى لتكليفها الحزن عليه ولأن المتوفى عنها زوجها لم يزل في الزوج وليس له من بغيره فاحتبط على ما الأحاديث لا يملك بالبين من ليس منه بخلاف المطلق البين وكان صبيحة (وهرم) الأحاديث (فوق ثلاث على ميت غريز وج) للنكر (ولا يجب) الأحاديث منوفى عنها (في نكاح فاسد) لأنه ليس بزوجه وفي الجامع المنصوص لزوم الأحاديث في نكاح فاسد (والسنة والنسبة والمكثفة وغيره فيه) أي الأحاديث (سواء) لمع الأدلة وغير المكثفة فيها ولها ما يجب على المكثفة فنجبه (وهو) أي الأحاديث (اجتناب ما يدعى جهاها ورجب في النظر إليه ويصنع من زينة) أي ما يزينه (وطيب) بالاجتناب الصنع ولأنه يجرى التهمة ويدعو إلى البشارة (ولو) كان الطيب (في بدن كدهن وردو) دهن (بتنفس) دهن (باصمير) دهن (بأن ونحوه) كدهن زينة لا طيب (لكن لما أن جعل في جهاها طيب إذا اغتسل من الحين ولا بأس بدهن غير طيب كثرت وشيخ) بفتح الشين لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تمس طيبا إلا عند أدنى طهرها إذا ظهرت من حبسها بينة من قسط أو اغتسلت حتى يذهب عنه طيب (و) لا بأس (بصبر غيره وجه ومن ويحرم) على المتوفى عنها (أن يغتسل) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم سلمة ولا تغتسلوا ولا تعبدوا الجاه أشبه الحبل بل أولى (وأن تغتسلوا جهاها وأن تدهن بأسفاد الجاهراش) لأنها أفاضت منه في وجهه لأنه بغيره فبشبه الخشب (وأن تجعل عليه) أي الوجه (صبرا) بكسر الهمزة (بصفرة) في شبه الخشب قال في القروع فيتوجه اليمين (وأن تغتسل وجهها وأن تغتسل وجهها وما أشبه ذلك مما يحسنها) ويدعو إلى جهاها (وأن تغتسل ما تدلو كانت سوداء) لقوله عليه الصلاة والسلام في حديث أم عطية ولا تشكص ولا يبلغ والزينة (إذا احتاجت) للأخذ (للتدبير فتكحل) به (للازمنة) منها (أراد) قدمه في الذبح وغيره (ويباح) لها الكحل (بأن يتواضع روم ونحوهما) لأنه لا زينة فيه (كتنظيف) وتقليم أظفارها وتغسل بها وحلق شعره من باب أخذه كدنة (واغتسل الجفون وامشطا ودخول حمام) لأنه ليس منصوبا عليه ولا في معنى المنصوص (ويحرم) عليها التيباب المصنوع لقصن كالمصفر والمزهر والاحمر والأزرق والأخضر الصافين والأصفر والمطرز) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تلبس قوبا مصبوغا أو ثوبا مصبوغا وفي حديث أم سلمة ولا تلبس المصفرين التيباب ولا المتحرق (و) بجرع عليها (الحلى كله حتى الثماني والمخلة) سواء كان من ذهب أو فضة لمعوا انتهى (و) باصمير

غزله  
 فبالانصر وجها بذنه لم يحد حقا أو نهاها (و) (أن خرجت) (بالأذن) (يد) فانت طالق (فانت زديتم خرجت) فلا بحث خلافا للقاضي وبعمل استثنى محسوبة عليه (و) أن قالها (أن خرجت) في غير وجهه (لأنني) بطلت طالق فخرجت له) أي للمعلم (وقدره) طلقت لأنه مصدق به. انتهى خرجت بغير الجاه (أو) خرجت (له) أي الجاه (ثم لها غيره) كالنصف أو دار أهلها (طلقت) لأن ظهر بغيره من غير وجهه فكيف حاصرت فيه حش كالخالفة لفظه (وحتى قال) من حلف لا يخرج زوجته بلاذنه وخرجت (كنت أذن) في خروجها وأنكرت لزوجه (قبل) منه (بينه) لا بدوتها فخرج الطلاق ناعما

لأن الأصل عدم الازن (و) لو كان لامرأته (ان قرئت) بضم الراء (واو كذا) فانت طائقي (وقم) الطلاق (بقرعها تحت غناتها)  
أي الدار الخلف عليها (ووصوتها) أي المرأة (بجدارها) أي الدار (و) ان قال لها ان قرئت كذا (بكرها) غيرت  
إيقع عليه طلاق (حتى نكحها) أي الدار لان مقتضاها ذلك ذكره قال ونة واقصر عليه في الفروع وهو كلام الثاني كما  
ذكره في الخاتمة

﴿ فصل في تعليق بالمشقة ﴾ أي الارادة (اذ قال) لامرأته (انت) ٢٧٣ ط ق ان شئت (اذا) شئت (اومقي) شئت

غزله ثم نكح فكم صوغ سد نصحه (اذ دخل الخلق في صبيوعه) (و) زعم  
الابيض وان كان حسنا (لو) كان الابيض (حررا) لان حسنه من أصل خلقته  
لا يلزم تغييره قال في المبدع وظاهره ولو كان معدا لزم بنه وصيوعه (و) لا يكون  
لذبح الوصع كالكلبي والاسود والانصر الشبع (لان الصنع يلغ الوصع لاعتنه لانه  
ليس بزينة (ولا) يجرم عليها (نقاب) خلافا لغيره لانه ليس في معنى المنصوص  
عليه وقياس المعتد بالفرمة مردوبان المجرم بمجرم على البس القفاز بنو باس فا  
سائر الثياب ولا كذا للمعتد (و) يجوزها (فعدة الوفاة) (الذين في الفرس والبسط  
والستور واثاب البيت لان الاحقاد في البدن لاف الفرس ونحوه) لانه غير منصوص  
عليه فيها  
﴿ فصل في وجوب عدة الوفاة في الميراث الذي وجبت ﴾ اعدة (فيه وهو) المنزل (الذي  
مات فيه زوجها) ما كتبه فيه (روى عن مروان بن معاوية) وابن مسعود وام سلمة وغيرهم  
لقوله عليه الصلاة والسلام لفرصة اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله فاعتدت أربعة  
أشهر وشرها لما كان عثمان أرسل الى قسائي عن ذلك فحبره ما تبه رقتي وهو ما  
وأحمد وأبو داود وصححه الترمذي (سواء ثلث الميراث (زوجها أو) كان (بعدة  
أعوامه) اذا قطوع الورثة ما كتبه فيه (أو) قطوعه (السلطان أو) قطوعه  
(أجنبي) لعموم ما سبق (و) ان نقلت المعتد (الى غيره) أي غير الميراث الذي  
وجبت فيه العدة (لزمها الوفاة) لتخصيها ههنا به من تقدم (الا ان تدعو الضرورة  
الى خروجها منه) بان يحولها ذلك (الميراث منه) (أو تخصيها على نصها من هذه أو يفرق  
أبو داود وغير ذلك تخروجهما على) عليها (أو) لكونها (لا تجد نكرا) (فمن قبل  
لأنها حلة عند (ولا تجد) ما نكرا) (الامن مانها) لان الواجب عليها السكنى  
لأحصيل السكن (وفي الميراث وغيره) وطلبها فوق آخره فمقتضى السكنى وتسكر  
حيث شاعت) لان الواجب فقط بخلاف ذلك (أو) كذا لان المقصد دفع الأذى ولو اتفق  
الأثر والبراءة على نقلها لم يجز لان السكنى هنا حتى تنص على خلاف سكنى السكاح  
(ولا سكنى لها) أي التوقيف عنها (و) معقود ما نكروا على الورثة اذ لم يكن معدا  
لان ذلك يجب تمكنه وأدست مع وقد ظلت باقية (مقتات (و) يسم) أن أو رنة  
(انزاعها لاداءها) لهم بالنسب أو غيرها وطول مدة الأراح جنة منه وان قلت (ولا  
تخرج) المعتد من سكن وجبت فيه (ب) (بأنه) (سرى عنه) هذا من سكنى  
الله عليه وسلم فترخصه عن هذا الحد كما نرى في أدب الترمذي في كل واحدة من بيتها

﴿ ٣٥ - (حسنت القنح) - ثالث ﴾ قالها (أنط طائقي ان شئت) (أو) لم يقع حتى

شاه (أو) قالها أنت طائقي (ان شئت) وعبره يقع حتى يشاء (ولو شاء أحدكم دوا لآخر مقرا) (أو) وقع لوجود شئها  
جميعا (و) ان قالها (أنط طائقي ان شئت) (أو) زيد (ولو) بين (عبره) (أو) أي شئها جميعا (أو) كان  
(سكران أو) شاه (بشارة) وهو ممن خرس وسأخرس) فبشارة مفعومة (وقم) الطلاق (أو) من مجزأه  
وسكران ومن الأخرس لا شارة وردها لوقر لا شارة في السكران بن وجوهه من غلظت عليه أصب وعضا التعليل على غيره ولا

فَلَمَّا بَلَغَ مِنْ أَهْلِهِ وَلاَ يَخُفُّ الْعَلَّاقُ (أَنْ مَاتَ) وَبَدَأَ (أَوْ غَابَ أَوْ سَمِيَ) أَيْ الشَّيْءُ لَأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدَ (دَوْلًا) لِأَمْرِهِ أَنْتَ طَالِي (أَلَا أَنْ يَنَاشَ) فَلَانَ (هَاتَ) فَلَانَ (أَوْ سَمِيَ) أَيْ الشَّيْءُ (وَقَعَ) الْعَلَّاقُ (تَقَنَ) لَهُ أَوْ قَعُ الْعَلَّاقُ وَغَلَقَ رَفَعَهُ بِشَرِّطٍ لَمْ يُوَجَدَ (وَأَنْ حَرَسَ) فَلَانَ (وَلَمَعَتْ) أَشَارَةٌ فَكَطَعَتْهُ لِقِيَامُهَا مَقَامَهُ قَالَتْ وَكَذَا كَتَبَتْهُ (وَأَنْ حَزَرَ) طَلْفَةً فَقَالَ أَنْتَ طَالِي طَلْفَةً الْآنَ تَنَاشَى أَوْ شَاعَرَ بَدَلًا (أَوْ غَلَقَ) طَلْفَةً فَقَالَ أَنْتَ طَالِي طَلْفَةً الْآنَ تَنَاشَى (زَيْدٌ نَلَا) أَوْ غَلَقَ (نَلَا) بَانَ قَالَ أَنْتَ طَالِي نَلَا وَأَنْ غَلَقَتْ فَانْتَ طَالِي نَلَا

ولأن الجبل مظنة الفساد (بل) تخرج ليلا (لضرورة) كأنهم المثل (ولها) أي  
المنفعة (المسروحة) بالخروج إليها) من بيع وشراء نحو سواها (فقط) فلا تخرج لنز  
حاجة وتخرج لحاجتها (ولو وجدت من يقضيها) لا لخواص غيرها (وليس لها البيت  
في غير بيتها) غير مجاهد (فلو زكت الاعتداد) وقدم الأحاد (فالمثل أول  
تحدثت) فحلفتها الأوامر (وعتد العتد في الزمان) كيف كانت كالمصغرة (والامة  
كالخرد في الأحاد والاعتداد بمنزلة) امور الخبر (الا أن سكنها في العدة كسكنها في  
حياة زوجها السيد ما كما غارا) للعدة (ورسلها ليلا) لتبت بسكن الزوج  
فأن أرسلها ليلا ونهارا اعتدت زمانا كما في المنزل الذي مات زوجها لأسقاط السبقة  
فزال المراض (والسبوة كالخضرة) في لزوم الموضوع الذي مات زوجها وهي به  
فان انتقلت الحجة انتقلت معهم) للضرورة (وان انتقل غير أهل المرأة زمنها  
المقامع أهلها) لعدم الحاجة الى انتقالها (وان انتقل أهلها انتقلت معهم) للحاجة  
(الا أن في من الحجة لا يخاف على نفسها معهم فقصر عن الإقامة) لتتبع زوجها  
(و) بين (الرجيل) معهم (وان هرب أهلها خافت) على نفسها (فربت معهم)  
للحاجة (فان أممت أقامت لقضاء العدة في منزلها) لعدم الحاجة الى الانتقال (وان  
مات صاحب السقنة وامرأته) أي السقنة (ولها مسكن في البر كمسافر في البر)  
على ما في تفصيله (وان لم يكن لها مسكن سواها) أي السقنة (وكان لها بيت  
يمكن السكن فيه بحيث لا يجتمع مع الرجال وأمكنتها المقام فيه) أي في مسكنها السقنة  
بحيث تآمن على نفسها ومهرها زمنها أن تعتد) لانه كالنزل الذي مات زوجها وهي  
به (وان كانت) السقنة (سقنة وليس معها محرما ولا يعتد الاكامة فيها الا بصفتها)  
مع الرجال زمنها الانتقال عنها الى غيرها) لتعذر الاكامة بها عليها (واذا اذن للمرأة زوجها  
في القلة من بلد الى بلد أو) في النقلة (من دار الى دار) الزوج (فصل خروجها  
من الدار والبلد لنقل متاعها من الدار وبعد زمنها الاعتداد في الدار) لانها مقامة  
بعد الاعتداد في منزل الزوج واجب (وان مات) الزوج (بعد انتقاله الى الدار  
الثانية اعتدت فيها) لانها تزمتها التي مات زوجها وهي فيها (وكذلك ان مات)  
الزوج (بعد وصولها الى البلد الآخر) فانها تعتد بها لانها لم تحصل إقامتها (وان مات)  
الزوج (وهي بين الدارين أو البدلين خربت بينهما) انساوهما (لان في وجوب الرجوع  
مشقة (وان سافر) الزوج (بها) أي زوجته (غير النقلة) فان) الزوج (في  
الطريق قريبا وهي دون مسافة القصر لزمنها العود) لانها في حكم الاكامة (وان كان)

لها (أنت طالق) انشاء الله طلقت (أو) قال (عبدى ح) انشاء الله  
 حتى (أو قدم الاستنماء) فقال انشاء الله فانت طالق (أو عبدى ح) (أو قال) أنت طالق إلا انشاء الله (أو قال عبدى ح) (أو  
 انشاء الله) (أو) قال أنت طالق إلا انشاء الله (أو عبدى ح) (إن لم) بشأ الله (أو) قال أنت طالق ما لم يشأ الله (أو عبدى ح  
 ما لم يشأ الله) (وما) أى الطلاق والعق نفاذ ذكر أى الأمان من قتادة قد شاء الله الطلاق من أذنيه ولا يتعلق على ما لا يصيل إلى  
 حكمه فمثل كماله على من من السحيلة ولأنه انشاء حكمه فعمل فله رفع ما يشاء كالبيع والنكاح ولأنه نصفان شاء الله  
 فأكد الفروع (و) ان قال لها (إن تمت) فانت طالق انشاء الله (أو) قال لها (إن لم تفرق) فانت طالق (إنشاء الله

(أو) قال (لانه) مثلا (ان قلت او ان لم تقوى ان شاء الله او) كالمرأه (ان قلت ان شاء الله او ان  
طاعتني ان لم تقوى ان شاء الله او ان طاعتني لتقوين ان شاء الله او ان طاعتني لا تقوين ان شاء الله (أو) قال لا تقوين معني لا  
انت حرة ان قلت ان شاء الله (أو) أنت حرة (أو) ان لم تقوى ان شاء الله (أو) أنت حرة (للقوين) ان شاء الله (أو)  
أنت حرة (لا قلت ان شاء الله فان قوتك وليتني الى انفس لم يقع الطلاق (و) أي بفضل ما حلف على تركه أو بغيره  
ما حلف على فعله لان الطلاق هنا بمنزلة ما علق على ما يمكن فعله وتركه ٢٢٥ فضله هو حديث ابن عمر مرفوعا من

بها ( فوقها ) أى فوق مسافة القصر ( خربت بين البلدين ) لتساويهما وكل موضع يلزمها السفر له مشروط بوجود حرم يسافر معه الأخير ( وإذا مضت ) القسمة ( إلى بعضها ظاهرا ) الأمام حتى تنقضي ما نرى من حيث الموضع حتى حاجتها من بحارة أو غيرها ( دفعا للحرج والشفة ) وإن كان خروجها للزهد أو زيارة ولم يكن ( الزوج قبل موته ) قدر لها مائة كانت ثلاثا أى ثلاث لئلا يابسا بالانضمامة الضافة ( وإن كان ) قبل موته ( قدر لها مائة ظاهرا ) استصحابا بالأذن ( فإذا مضت عدتها ) التي قدرها لها أو الثلاث إذا لم يكن قدر لها مائة ( أو قضت حاجتها ) إذا كان السفر لمائة ( ولم يكن الزوج خوف أو غير ) كعدم حرج إذا كانت مسافة قصر ( اقتت العدة في مكانها ) كغير ( وإن أمكنها الرجوع لكن لا يمكن الرجوع إليها ما حتى تنقضي ) العدة لكسكون السفر يستوي ما سبق منها ( لزمت الأمامة في مكانها ) حتى تنقضي عدتها ( وإن كانت فصل إلى سفرها ) ( وقدتي منها ) أى العدة ( حتى زوال العدة ) حتى في مكانها وإن أخذ لها زوجها ( في الحج أو كانت ) عنها ( هذه الأسلام فأمرت به ثم ما تغيثت قوات الحج ) إن عقدت ( مضت في سفرها ) لأنها عادت أن استوفى الرجوع و سبق الوقت ويجب تقديم الأسبق منهما كما لو سفت العدة ( لأن الحج أكفأ ) - إذا كان الأسلام والمشقة يتغير بینه فلم يلزم وجوب تقديمه ( وإن تم تخش ) قوات الحج ( وهي في بلد أو قرية ) منها أى دون مسافة القصر ( عكها العدة ) اقتت العدة في سفرها ( لأنه أمكنها الجرم بين الحقتين من غير ضرر بالرجوع فلا يمسأط أحدهما ولا في حكم المقمة ( وإذا ) نى وأن لم تكن في بلدها ولا قرية يفتن - ولم يكن لها العدة ( مضت في سفرها ) لأن في الرجوع عليها حرج مشقة وهون في سفرها ( ولو كان عليها أعمال الإسلامات ) زوجها ( لزمت العدة في سفرها ) وإن قامت الحج ( لأنها لو كانت في السفر لفتت لولا أن لها الحج بعد الزمان بعيدا ) ( وإن أحرم قبل موته أو بعد موته كان الجمع بينهما تأنيلا - مضت في سفرها ) ونحج لزمها العدة ولو تابعت ( لانه أمكنها الجمع بين الواجبين من غير ضرر ويقدم شرح التيسر بما إذا كان قبل مسافة القصر لكن مذ كرت نصف ظاهر انتهى وغيره ( وإن لم يكن ) الجمع ( قدمت العدة الحج ) لأنه يجب بالأحرار وفي منه من قدم سفره ضرر عليه بتضييع الزمن و " فقه وضع دة " وجبة فيجب الرجوع ذنت ( وضع أقرب ) بأن كانت دون مسافة قصر قدمت ( العدة ) منه في حرج نفسه ( كما لو تيسر حرج ) وتخلص بفوت الحج بعمره وحكمها في الفقه حكم من فده الحج وأن لم لها - سفر ففى كالمعذور كمن في السفر - متى كان عليها الرجوع خوف أو ضرر لها المعنى في سفرها

أَوْسَوْحَلْطُ أَوْسَمَلْ وَشِبْه (يقع) اَعْدَق (و ا خ ل) ذَهَابُ عَصَرٍ بِهِ (عَلَامَةُ) اَنْتَ طَائِق (اَقْدُومُ زِد) فَلَا تَطْلُقْ حَتَّى يَقْدَمَ زِدْلَانِ اَلْمُ قَسَمَةٌ قَسَمْتُ تَغْيَرُ مَقُولُهُ نَعَانِي اَقَمُ اَصْلُهُ لَمَوْلَا الشَّمْسِ (أَوْ) اَنْتَ طَائِق (لَقَدْ) فَلَا تَطْلُقْ حَتَّى يَأْتِيَ اَلْقَدُ (و شَبْه) كَانَتْ طَائِقُ لِحُضْرَتِي طَاهِرَةٌ فَلَا تَطْلُقْ حَتَّى يَخْبُرَ لِمَاسِي (فَإِنْ قَالَ فَبِمَا هُوَ اَلْهَيْسَلُ) كَانَتْ طَائِقُ (مُضَارِ) أَوْ تَقْرَأُ لِمَوْجُوهُ (أَرَدْتَ اَشْرَطُ) نِي طَائِقُ اَلطَّلَاقِ (قُلْ مِنْ مَسْكِ) لِأَنَّ لَفْظَهُ عَمَلُهُ فَلَا تَطْلُقْ حَتَّى يُوْجِدَ اَلْمَلَقُ عَلَيْهِ عَدْلَ اَلْعَلَقِ لِأَنَّهُ يَسْتَعْمَلُ لِمَنْصِقِ كَيْتَ طَائِقِ اَلسَّنَةِ اَلرَّادَةِ (و) اِنْ كَانَتْ لَهَا (اِنْ رَضِيَ) أَوَّلُ فَانَتْ طَائِقُ (فَإِنْ) أَوْ هَؤُلَاءِ قَالُوا اِنْ رَضِيَ ذَلِكَ (عُزْزِي) بِعَدَائِهِ (وَقَعَ) اَلطَّلَاقُ مِنْ اَلشَّرْطِ وَهُوَ مِزَاجُ (و) اِنْ كَانَتْ لَهَا اَنْتَ طَائِقُ اَلنَّاسِ اَنْ

[illegible]

تعلقه أروا كنت كائنه وهو التائب  
وان قال ان كنت فحبس  
أوتيهن زيد فانك طالق  
آخره بـ طلق وان كذبت  
(ولو قال) لآمرته (ان كان  
أبوك يرضى بـ فلعنك فانت  
طالق فقال ما رضيت ثم قال  
رضيت فقلت) تعلقه فلعنك  
رضا مستقبل وقد وجبوا (لا  
تطلق) (ان قال) لها (ان كان  
أبوك راضيا به) أي عا فلعنك  
فانت طالق فلعن ما رضيت ثم  
قال رضيت لآمرته (وتعلق  
هتي) فيما تقدم (كمالاق)  
لان كلا منهما إزالة ملك  
(وبمع) تعلق عشق  
(بالوت) وهو التدبير للخير  
بجلاف تعلق طلاق موت  
وتقدم

كالحقة) للخرج (وسقى ويشتق من عليائه منها) أي العدة (انتبه في منزل زوجها) لأنه الواجب وقد زال المخاض  
فانفصل وقتها من حيث شاءت من بلدها في مكان ما من (و لا يجب عليها العتق في منزله  
المأثورة فاعطته بنت عباس أن اباعه من حفص طلقها البتة وهو نائب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كثر تركه  
قال لها ليس لك عليه نفقة ولا سكني وأمره أن تمتعه عند أمير بك فقال تلك امرأة أنتهاها  
أصحابي انتهى في بيت أم كنز مفتق عليه وانكاره وعواشه ذلك يجب عنهما لمخيب  
أقرارها بما كنهه لقله فقال لا تخش رجوعه من بيتي إلا بة (والناسير) قيل  
انقضاء عتدها لما فيه من التبرج والعرض لربيه (والنيت الأفي منزلهما) أي السكن  
المأثور الذي شأته (وحيوا) لما تقدم (فلو كانت دارا لطلق منسمة لهما وأمكنه السكني  
في موضع منفرد كالخبرة وعقد الدار ويشتبأ باليقول وسكن الزوج في الباقى جاز) لأنه  
لا يجوز (كأن كانتا محرمين معا وتزني وإن كان بينهما ما يملك ولو أومضت تستر  
فيه بحيث لا يراها) منها (ومع محرم تصفد بكنزها) فإن لم يكن معها محرم لم  
يجوز أن (وإذا من زمتها السكني لها) أي زوجته أو طلقته الرجعة أو البائن الحامل  
فغيرها (أو منعتها منها) أي من السكني الواجبة عليه (أكثرها الحما كن حاله) أن  
وجده مالا (أو اقترض عليه) ما تسكن به أن يحده لهما لا تقام مقام الغائب والمتنع  
(أو قرض الحاكم (أجرة) أي أجرة ملو يسكن على الغائب من المسكن لتأخيره إذا حضر  
نظير ما قرضه (وإن أكثره) أي أكثر من وجبت لها السكني مكانا (بأنه) أي  
أذن من وجبت عليه (أو) (أو أذن الحاكم) أكثره (بدون مسأله من أذنه) أي أذن  
أحدهما (رجعت) عليه منظرهما أكثره كالواقف بذلك أحسن بنية الرجوع (مع  
القدرة) أي استئذان الحاكم (أن أذن الرجوع رجعت) كان قائم عن غيره وأجب  
ولو سكنت ملكها) مع غيبة من وجبت عليه ما سكني أو امتناعه (فلها أجرة) لأنه  
يجب عليه ما سكني لو نعت عليه أجرة (ولو سكنت) مع حضوره وسكنه (أو أكثر  
مع حضوره وسكنه فلا أجرة) لا تدرى عليه ولا غائب ولا أذن كالواقف على نفسه  
من لزمت غيره نفقة في مثل هذه الحالة (وإيسر له الخوف مع أمته الة ن) لأنها أجنبية  
منه (الا) إذا خالها البائن (مزوجته أو أمته أو محرم أحدهما) أي المسكن أو البائنة  
كان سلاهما أمه أو أمها (وإن أراد) اثنين (سكانا البائن في منزله أو غيره مما يملك  
لها خصصا للفرشاء ولا يجوز فيه لها ذلك) لأن الحق لقبه وشره عليه فكان الاستبراء  
المأثورة فاعطته الخ) الذي في شرح المتنهي قالت طلق زوجي ثلاثا فاذن لي رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أن أعتق في أبي انتهى



(وهذا) يمينته (منه) فهو) أي الحالف من حلف على غرضه جعله حلفاً واجباً أو جاهلاً بيمينته فهل يلحق بحلف في طلاق ومتى فقط وان صدق ان لا يقع منه مكره الحلف فانه في الرأى يمين وليس هو بيمينه ذكره في الاستبراء حلف على من لا يمتنع يمينه كاجنبي وذى سلطان حلف بالحق لا بيمينته (و) ان حلف (لا يفسد على فلان يميناً) حلف (لا يكلمه أو) حلف (لا يسلم عليه) أي فلان (أو) حلف (لا يشاركه حتى يقضيه) حقه (قد دخل) الحالف يميناً (أو) فلان (قبحه) ولم يلم به (أو) سلم عليه (أو) سلم به (أو) سلم (على قوم هو) أي فلان ٢٧٨ (فهم وليهم) الحالف (به أو قضاة فلان حقه من خراج رديته أو أحواله) فلان (به) أي حقه (فقرره)

فلان انه قد ربي حلف الحالف  
لفظه ما حلف لا يفعله كما صدق له  
(الا في السلام) اذا سلم عليه  
أو على قوم هو منهم ولم يسلم به  
(و) الا في (الكلام) بان  
حلف لا يكلمه فسلم عليه أو على  
قوم هو منهم أو كلهم ولم يسلم به  
فلا حنث لانه لم يقصد بيمينه  
أو كلامه (وان علم) الحالف  
(به) أي المحلوف عليه (في  
سلام) أو كلامه بان علمه بيمينه  
(ولم ينو) بالسلام أو الكلام  
(ولم يستثنه بقلبه حنث) لانه  
سلم عليه طاعة الله ما وسلم  
عليه منفرداً (و) ان حلف  
ليظن شيأ لم يبرح حتى يفعل  
جميعه لأن اليقين تناولت  
فعل الجميع فليس يبرأ الا به  
حلف لئلا كان الغرض لم يبرح  
حتى ياكه كله أو حلف ليظن  
للدار لم يبرح حتى يدخلها يجعله  
(و) ان حلف على شيء  
(لا يفعله أو يحلف على) من  
يمنع يمينه محذور وجبة  
وقرأته (لا يغسل شيئاً  
وقصد منه) من نفسه  
(ولا نية) فحالف ظاهر لفظه  
(ولا سبب ولا رنية) تقتضي

فانما أبو يوسف ان يمتنعها وبق وجهها يطامها كالامام احمد ما اعظم هذا الظهور الكتاب  
والسنة فان كانت حاملاً كيف يصنع وهذا لا بدري أي حامل أم لا ما سمع هذا (ولغيره)  
أي غير المشتري (نكاحها قبل الاستبراء مع الرق والنسق ان كانا بائعاً ما وطئ أو وطئ  
ثم استبرا) لانها ليست فراشاً لم تنقض حلفاً ولا فرق بين المشتري وغيره ان المشتري  
لا يلهه وطؤها مع اليقين فكذلك النكاح لا ينفذه حمله لا بطال الاستبراء والميسل كلها  
خداع باطله (ولا يجب استبراء الصغرة التي لا يوطأ منها) لأن نسب الأمه متحقق وليس  
على غير عباد دليل فانه لا نص في مولا هو في معنى النقص والبراءة لبراءة الرحم لا يوجد  
الحنث في حقها (ولا) يجب الاستبراء (بملك التي من انثى) لان المرأة لا تستبرأ عليها  
بتعدد ملكها (وان اشترى زوجته) حلفت بفساده لانه لا يوطأ منها (أو هجرت مكاتبته)  
وعادت لرق حلفت بفساده لانه لم يوطأ ملكه (أو أفلت أمته من الرهن) حلفت بفساده  
بإخلاف (أو أفلت أمته المحسوسة والمردة أو الوثنية التي حلفت هذه أو كان والمردة  
وأسلم) حلفت بفساده لان الملك لم يتجدد بالسلام ولا أصاب واحدة منهن وهي غيره فلم  
يلزمه استبراء أشبه ما لو أفلت المحرمة من أمته (أو اشترى مكاتبه من ذوات عماره)  
أي المكاتب (فحنث عنه ثم هجر) المكاتب حلفن بالسيد بفساده لانه يصير حكمه من  
حكم المكاتب ان يرققن وان عتق عتقن والمكاتب هدم ما بقي عليه درهم (أو زوج السيد  
أمته ثم طلق قبل الدخول) حلفت بالسيد بفساده لانه لم يتجدد ملكه ولم يبعها الزوج  
(أو اشترى هدمه لتأخره) استبرأها الفدية (ثم أخذها سيده حلفت) لسيده (بغير  
استبراء) لأن ملكه ثابت على ما في يده سيده (لمكن سيح) الاستبراء (في) ما إذا  
ملك (الزوجة يعلم هل حلفت في زمن الملك أو غيره) وهو النكاح وإذا تبين حملها له  
وطؤها زال الاشتباه متى ولدت لسته أشهر فاكثر من ذلك فامدواوا أنكر الولد بعد ان بقى  
بوطنها (وان كان ما اشتراه المكاتب من غير ذوات عماره بعد ان حلفت عنه) أي  
المكاتب (وأخذها السيد لهزلة لزمه الاستبراء) لانه ليس بالسيد ملك على ما في يده كانه  
ولانه يتجدد ملكه (وان وطئ المشتري غداً ربه) التي يلزمه استبرأها (وهي حامل حلاً  
كان مو جوداً حين البيع من غير البائع اقضى استبرأها وطئها) كالولم يطامها وان كان  
الحمل من البائع فالبيع باطل لانها أم ولد قال الامام (أحمد ولا يحنث) الولد (المشتري  
ولا يمينه ولكن يعتق لانه قد بشره بيمينه لان المأز في الولد انتهى ويحرم وطئه سيده) من  
غيره (زمن استبرأها) لما تقدم (فان فعل) أي وطئ المشتري (لم يقطع) الاستبراء  
(به) أي بالوطء لانه حلف بغيره لا بيمينه (وتبني على ما مضى) من الاستبراء (فان

المنع من بعضه (فقبل) الحالف أو المحلوف عليه (يمينه) كن حلف  
لأن كل الرغيف فكل بعضه (ثم يحنث) نص عليه فيمن حلف على امرأته لا يدخل بيتاً حتى لا تطلق حتى تدخلها كلها إلا يرى  
أن يعرف بن مالك كل شيء أو بعضه لأن الكل لا يكون بعضاً والبعض لا يكون كل شيء أنه عليه الصلاة والسلام كان يفرج رأسه  
وهو متكف إلى عائشة وترجله وهي حائض وانكف ممنوع من الخروج من المسجد (فن حلف على حمله ما كولا) كرامة  
أو فاضحة (لا كاه ولا لقاء ولا مسكه فاكل بعضاً من الرقيق) أو مسكه لم يحنث لانه لم ياكه كله ولم يلقه كله (أو) حلف  
لا يدخل داراً فادخلها بعض جسده أو دخل طاقاً بابها لم يحنث لانه لم يدخلها بجسمه (أو) حلف على امرأته لا يلبس ثوباً من



فرضه للبس ثوبا منه (أي غزله البحت لانه كالعيس من غزله) أو حلف لا يشرب ماء هذا إلا أن يشرب منه لم يحنث  
 لأنه لم يشرب به بل يصفه (أو) حلف (لا يبيع به ولا يهبه) أو يؤجره ويحرمه (فباع أو وهب) أو أجزه ويحرمه (بعت) أو باع  
 به وهو ويبقى له البحت لأنه لم يهبه ولا يهبه له (أو) حلف (لا يستحق على اللانثا فقامت بينه) على الخلف (بسبب  
 الحق من فرض أو يحرمه) بأن شهد أن الخلف اقترض منه ما وابتاع منه ما وابتاع منه ما (دون أن يقول) أي الشاهدان (وهو)  
 أي الذين باق (عليه لم يحنث) لأنه كان صدقة يدفع الحق أو يرأته ويحكم ٢٧٩  
 غزاه (و) انحلف لا يشرب  
 ماء هذا إن شرب قربة منه  
 حنث لصرف عينه إلى  
 البعث لا لسخا فحرم جمع  
 وكذا من حلف لأيا على الحز  
 أو الحسم أو لا يشرب الماء أو  
 العسل ويحرمه من كل ما علق  
 عليه اسم جنس أو اسم جمع  
 فحنث بالبعث وإن حلف  
 لأشرب من ماء الفسرات  
 فحرم من غير ما علقه حنث  
 (أو) حلف على امرأة  
 لا يلبس من غزله أو لابس  
 ثوبه منه (أي غزله) (حنث)  
 لا لبس من غزله: يخلط  
 ما كان ثوبا من غزله  
 وتقدم (و) أن كان لأمره  
 أن لا يستحب ثوبا أو لم يقل ثوبا  
 بأن قال إن كنت (فأستطلق  
 ثوبي) ثوبا (ميتا قبل) منه  
 (حكا) لأن لفظة ميتة  
 وصدق بمك (سواء) كان  
 له (يعطى أم ينفقه) أن  
 حلف (لا لبس ثوبا أو لا ياكل  
 طعاما اشتراه) أي الثوب  
 (أو نسجه أو طعمه) أي الطعام  
 (زيد يلبس) الخلف (ثوبا  
 نسجه هو) أي يذبح (وقهره)  
 حنث (أو) لبس ثوبا أو أكل  
 طعاما (أشراه أي ذبحه) (أو) لبس ثوبا أو أكل طعاما اشتراه أي ذبحه حنث (أو أكل) الخلف (من طعام طهده)  
 أي زيد وقهره (حنث) نحو حلف لا لبس من غزله فلا يلبس ثوبا من غزله أو غزل غيرها وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان  
 فدخل دارا أو لغيره (وإن اشترى غيره) أي غير زيد (شيا) أنفرد بمرأته (نطقت) أي الخلف أو غيره (بما اشتراه هو) أي زيد  
 (فاكل) الخلف منه (أكثر مما اشترى ثم يملكه حنث) لأنه لم ياكل اشتراه زيد بقينا (والأيا) كل اشتراه غيره زيد (فلا)  
 حنث سواء أكل قدر ما اشتراه أم يتركه أو يوفيه لأن الأصل بقا العصة ولم يتحقق الحنث (و) انحلف (لا يبيت عند زيد حنث  
 لا يمكنه عنده) (أكثر الليل) لأنه يسي ميتا بخلاف نصف الليل فلهذا يحنث (أن حلف لا يبيت عنده كل الليل أو) حلف

حلف قبل الحصة أن يترأف بوضعه (لأنه ذات حمل) (وإن أحبلها فيها وقد ملكها  
 ما عدا فكنك) أي استأثر بوضعه لأن الحصة التي ملكها فيها ذهبت لها بها (و) أن  
 أحبلها (في حصة) أي أنها عتده فحمل في المال ليس ما مضى من الدم قبل الحمل  
 (حصة) فحصل بها الاستبراء (وإن وجد استبراء مشروعه) كتهب (قد باع  
 ويحرمه) كسكوا حبلان أيها أو وهبها ثم حنثت في دم قبل تسليمها (أو) حنثت في  
 (يدوكيلة) أي وكيل المشتري ويحرمه (بعد الشراء) ويحرمه (قبل التيقن بجزا)  
 الاستبراء لأن المال انتقل إليه قبل التيقن فحصل الاستبراء فملكه (ولا يكون استبراء  
 إلا بعد ملك المشتري لجميع الأمانة فلو ملك بعضها ثم ملك باقيها لم يحنث الاستبراء لأن حنث  
 ملكها تقبلا) لأنه وقت حصولها كاف في ملكه (وإن باع أمته أو وهبها ويحرمه) بأن صاغ  
 بها أو صدقها أو حال عليها (ثم عادت إليه بفتح) فغير ما وهب أو أقاله (أو غيره) أي  
 غير الفسخ كالأعادت إليه ببيع أو هبة ويحرمها (حدثا تنقض المأخوذ استبراء) ولو قبل  
 التيقن) لأنه بعد ملكه سواء كان المشتري لها ويحرمه رجلا أو امرأة (أن اقتربا) أي  
 المأخوذ المشتري أو غيرها (ولا) أي وإن يفرقا (فلا يحنث) الاستبراء (وتقدم  
 في الأمانة) وهذا هو وتقدم هذا ما عدا ما في شرح المنتهى ولو قبل تفرقهما عن المجلس  
 هل الأمع يعني بيب الاستبراء (ويكنى استبراء من حياشتر) فتنقذ المأخوذ بغير  
 البيع (وإن اشترى أمته من وجه فطلقه أو زوج قبل الدخول وجب استبراءها) نص  
 عليه وقال هذه حجة وضعا أهل الرأي لا يدين استبراء لأنه بعد ملكه وكما لو لم يكن زوجة  
 ولأن أسقاطه متأخر بعد أسقاطه في حق من أراد أسقاطه بأن زوجها عندها لم يطلها  
 زوجها بعد تمام البيع والحبل حرم وكذا لو اشترى مطلقه قبل الدخول (وولد له)  
 المشتري ويحرمه (معتدة) من وفاته وطلاق أو غيرها (أو زوج أمته ثم طلق جد  
 الدخول وأعتقت في العدة أم يجب استبراء ما كتفها العدة) لأن برأها تملك بها (وإن كانت  
 الأمه لا حبل فوطئها ثم طلقها أو جعلت حبل أو طلقها أو استبراء واحد) لأنه يملك جو برأها زوجها  
 (وإن اعتقاها لم يمس استبراء) لأن الاستبراء حكم لعدة تعدد تعدد الوطئ  
 يشبهه والوطئ فيسوجب من اثنين بخلاف عدة المشتري فتمنع تعدد المالك والمالك  
 واحد

فصل في الموضوع الثاني من الموضوعات التي يجب فيها الاستبراء أشار إليه بقوله (وإن وطئ)  
 أمته ثم أراد تزويجه أو يبعها إن يحنث (حتى يستبرأ) أي إذا أراد تزويجها أو يبعها  
 الزوج لا يفرقه استبراء فيضي إلى استطلاع المأثرة واشتبهه الذنب وما إذا أراد بيعها فقلان  
 طعاما (أشراه أي ذبحه) (أو) لبس ثوبا أو أكل طعاما اشتراه أي ذبحه حنث (أو أكل) الخلف (من طعام طهده)  
 أي زيد وقهره (حنث) نحو حلف لا لبس من غزله فلا يلبس ثوبا من غزله أو غزل غيرها وكذا لو حلف لا يدخل دار فلان  
 فدخل دارا أو لغيره (وإن اشترى غيره) أي غير زيد (شيا) أنفرد بمرأته (نطقت) أي الخلف أو غيره (بما اشتراه هو) أي زيد  
 (فاكل) الخلف منه (أكثر مما اشترى ثم يملكه حنث) لأنه لم ياكل اشتراه زيد بقينا (والأيا) كل اشتراه غيره زيد (فلا)  
 حنث سواء أكل قدر ما اشتراه أم يتركه أو يوفيه لأن الأصل بقا العصة ولم يتحقق الحنث (و) انحلف (لا يبيت عند زيد حنث  
 لا يمكنه عنده) (أكثر الليل) لأنه يسي ميتا بخلاف نصف الليل فلهذا يحنث (أن حلف لا يبيت عنده كل الليل أو) حلف

لا يثبت فهو (نواه) أي كل الليل (فأقام عنده سنة) أي الليل ولو أكره (ولا) محض (أن حلف لا) يثبت (أو) لا  
 لا يثبت فثبت أو كل خارج من ثباته) أي السنة فلا يثبت لو ما كل فيه ويثبت أن كل أو بآيات بعضها لا يثبت منها ولو  
 كان خارجها لم يثبت ما عداه ولو قال أن كانت امرئ في السوق فبشدي حر وإن كان بعيد في السوق فخرق طاق وكافيه حتى العبد  
 ولم يعلق المرأة لأن الصدقة باللفظ الأول فتركت له بالسوق عند  
 باب التأويل في الحلف (٢٨٠) وأغريه (وهو) أي التأويل (إن يريد) متكلم (بلفظه ما)

عمر أنكره على عبد الرحمن بن عوف يسع حاربه كان يعلو ما قبل استبرأ ولا يوجب على  
 المشتري لفظ ما في كذا البائع (فلو خاف أن يفل) بأن تزوجها وأباحتها قبل استبرأ  
 (مع البيع) لأن الأصل عدم الحمل (دون النكاح) فلا يصح قبل الاستبراء بالخضعة  
 والفرق بين البيع والنكاح أن النكاح لا يراد إلا الاستمتاع فلا يجوز إلا قبل تحمل الحمل ولهذا  
 لا يصح تزويج ممتدة ونحوها والبيع يراد ذلك شخص قبل الاستبراء ولا يصح في عدة  
 الحمرات وجب الاستبراء على المشتري (وإن لم يطل) البائع الأم لم يلزمه استبرأ إذا  
 أراد بيعها أو نكاحها المدم وجهه (أو كانت آيسة لم يلزمه استبرأ إذا أراد بيعها) عند  
 الموقف والشارح قال في المبدع الأولى أنه لا يجب في الآيسة لأن علمه الوجوب استعمال الحمل  
 وهو بعد الأصل عدمه انتهى لكن أكثر الأصحاب لم يفرقوا بين الآيسة وغيرها (لكن)  
 بسبب استبرأ الآيسة على القول بعدم وجوبه وحر جامن الخلاف (وإذا اشترى حاربه)  
 فظهر بها حمل لم تحمل من خمسة أحوال أحدها أن يكون البائع أقر وطئها عند البيع  
 أو قبله وأنت فله دون ستة أشهر أو يكون البائع ادعاء أي الولد (ومسئله للمشتري فهو)  
 أي الولد من البائع وتفسير أم ولد والبيع باطل) لأنها أم ولد (الثاني أن يكون أحدها)  
 أي البائع أو المشتري (استبرأ) الجارية (ثم أنت ولدا أكثر من ستة أشهر من حين وطئها  
 المشتري فآولده) أي لاحق بالمشتري (والجارية أم ولد) أي تشتري للحرق الحمل به  
 (الثالث أنت به لا أكثر من ستة أشهر بعد استبرأ أحدها لها واقل من ستة أشهر من عند  
 وطئها المشتري فلا يلحق) الولد (واحد من يكون) الولد (ما كان المشتري ولا يعلو فسخ البيع)  
 لأن الحمل يحدد في ملكه فله (فإن ادعاء) أي الولد (كل واحد منهما) أنه ولده  
 (فهو للمشتري) حيث أنت به ستة أشهر فآولده أكثر من ذلك وجب على الظاهر أن يقره (وإن ادعاء)  
 البائع وحده صدقة للمشتري أن الولد (لحقه) نسبه لأن الحق لا يبعدوها وقد تصادقا  
 عليه (وكان البيع باطلا) لأنها أم ولد (وإن أكنه) المشتري في دعواه الولد (فأقول)  
 قول المشتري في مال الولد) على ظاهره البالد (الرابع أن تأتي به بعد ستة أشهر من عند وطئها  
 المشتري وقبل استبرأها فسخه لاحق به) أي بالمشتري لأنها قرأه (فإن ادعاء البائع فآولده  
 المشتري لحقه) لتصادقه اعطيه (ويطل البيع) لكونها أم ولد (وإن أكنه) المشتري  
 (فأقول قول المشتري) لكونها قرأه (وإن ادعى كل واحد منهما من الآخر)  
 بأن قال المشتري هو البائع وقال البائع هو المشتري (عرض على القافة فالحق بين الحقويه  
 منه وإن لم يفهمه لاحق بهما) لما تقدم في القط (ويبين أن يطل البيع) لأنها أم  
 ولد للبائع (وتكون الجارية أم ولد للبائع) لأن علوقها كآول قبل البيع (انفاس أنت به)

أي معنى (بما صنف ظاهره)  
 أي القضا (ولا ينفع) تأويل  
 في حلف (ظاناً) بلفظه  
 لقوله رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يمينك على ما صدقت به  
 صاحبك رواه مسلم وأبو داود  
 من حديث أبي هريرة ولفظه  
 له اليمين على نية المصطف  
 فمن عند محق وأنكره فاستغنى  
 عما قبله فتناول أنصرف عنه  
 إلى ظاهر الذي عندهما المصنف  
 ولم ينفع الحالف تأويله لا  
 يفوت المسمى المقصود بالخلف  
 ويصير التأويل وسيلة إلى جحد  
 الحسوف وأكلها بالباطل  
 (ويناب) التأويل (لشبهه)  
 أي غير الظاهر مغالوماً كان  
 أو لا ظاهراً ولا مظهراً ولا يرى أن  
 مهنا والمروذي قال عند الإمام  
 أحمد ما رواه جماعة معهما فجاءه  
 رجل يطلب امرؤي ولم يرد  
 المروذي أن يكلمه فوضعه مهنا  
 أصعبه في كفه وقيل ليس  
 المروذي ها هنا وما يصنع المروذي  
 ها هنا يريد في كفه ولم ينكره  
 أحمد لأنه عليه الصلاة والسلام  
 كان معزح لا يقول إلا حقا ومنه  
 أنا حاملوك على ولد الناقة (فلو)  
 حلف أكل مع غيره قرأه ونحوه)

ماله نوى كخوفه ومشى على الغير (إن نوى نوى ما كلف أو) حلف  
 (فغيره بعده) أي مد نوى ما كلف (فأورد) الخالف عليه (كل قوة) ردها فيها إذا حلف لتمييز نوى ما كلف (أو) الحلف  
 عليه تعين بعد نوى ما كلف (من واحد بعد شقوق دخول) نوى ما كلفه أي بمساعدة لم يثبت (أو) حلف (يطعن)  
 قدرا برطل ملح بأكل منه) أي بما لحقه برطل ملح (فلا يحد فيه طعم الخ فقصق به بضاراً كنه) لم يثبت (أو) حلف (لأن كل)  
 يميناً ولا تفادولاً كن معافى هذا الزمان فجددتها وتفاضل من البيض ناطفاً ومن التفاح شراباً (ك) لم يثبت لأنه معافى  
 الأثاء وليس بهناً ولا تافاحاً حيث استهلك فلم يظهر طعمه كما يأتي في الإيعان (أو) حلف (من على سلم لا زلت إليك) أي بالسلط

لا قل



كلامه (ولا زوجة) الحد الفل الصفة التي رواها في الأولى (ولم تزوج بمثلها) من الصبر ونحوه لم يثبت (وكذا نوى  
 ان كنت فعلت كذا بغير ان اصره من الاما كن التي لم يثبتها) فلاحت (وكذا) لوقال له ظالم (قل نساق طوائقي ان كنت  
 فعلت كذا ونوى) بنسائه (بنائه او نحوه) كاخوته وعماقه لم يثبت (ولو قال) له ظالم (كلم احلفك به فقل نعم او)  
 قاله (اليمين التي احلفك بها لازمة فقل نعم فقال نعم ونوى) بقوله نعم (بيمينه لانعام) لم يثبت (وكذا) لوقال له  
 (قل اليمين الذي تخلفني بها) لازمني (او) ٢٨٢ قال له قل (ايما النية لازمة لي) ان كنت فعلت كذا وقد  
 فعله ونحوه (فقل ونوى)

الزوج مات آخر اقلها بعدة الحرة ويحتمل ان السبعات آخر اقلها الاستبراء  
 بحضرة فوجب الجمع بينهما يسقط الفرض يبين قال ابن عبد البر على هذا جميع القائلين  
 بان عدة أم الولد من سببها خمسة ومن زوجها شهران وخمسة أيام انتهى وهذا اوضح  
 على قول المؤلف ومتابعه اما على القول بانه ذمات سببها ولو بعد العدة قبل الوطء لاستبراء  
 فلا كانت عليه في حاشية المتبني (ولا تزوج) لانه لا اصل فلا يجمع الفل  
 والمعدة وصحت استظهار الامر فيه على غيره بخلاف الارث (وان ادعت أمة مورثة  
 نحر بها على وارث بوطء موروثه) كأيامه وانسه (أو) ادعت (مستبرأة ان لها  
 زوجا مدت) لان ذلك لا يعرف الا من حرمها (وان ادعت أم ولد أو) ادعت (أمة كان  
 يصحها من قبل له أصنافها فان تزوجها في الحال من غير استبراء) لانها رثة عادية بان  
 ينسب ثلاث في عدتها (وان اشترك رجلان في وطء أمة لم يبرأ من استبراء) ان لم تكن  
 مزوجة لان الاستبراء منهما احسان مقصودان لا معين فليدخل احدهما في  
 الاخر كالمدتين والمزوجة تعد كاتقدم ومقتضى كلامه ككامله والصدع  
 والتفريق لا فرق في ذلك بين وطء الشبهة والزنا وعلى كلامه في المنتهى يكفي قال الزنا  
 استبراء واحد

فان فصل ويحصل استبراء حاصل بوضع الحمل كله لا يتوابعه والمني (ويجوز)  
 ان لم تكن حملا (لا يثبتها) اذا ملكها حالها (من تحضن) ولو كانت تبطئ  
 حبستها اكثر من شهر في اقلها من اقلها الخبر حتى تنسبها بجمعة (وبعض شهر  
 لا تسعة وصغيرة بالغ تحضن) لان الشهر اتم مقام الحيضة في عدة الحرة او الامة  
 (وتعذر في فالحيض) فانما كانت حصة حازوطها (فانكره) أي الحيض  
 (فقال) السيد (اخبرني به) أي الحيض (صدق) عليها لانه الظاهر (وان  
 ارتفع حوضها ما تدرى رفعه فعدة اشهر تسعة لحمل وشهر للاستبراء) بدل  
 الحيضة (وان عرفت) من ارتفع حوضها (ما رفعه انظره حتى هي فتنسب)  
 به أو تنسب من الاوقات فتسبى استبراء من شهر على ما تقدم في المدققان  
 اوقات المستبرأة بغيرها فهي كالحرة اذا رأت في العدة أو بعده ما على ما تقدم في  
 العدة انتهى

### كتاب الرضاع

لو فوضارى امرأة أو فوضاها لغيره نوى (بالجاره السنة أو بالبع) نوى  
 (بالفرقة السابعة الكثير ما طهر أو بالكره من النوق) نوى (بالأحرار أو بالزواج) نوى (بالحرارة أو بالام) فلاحت (ومن حلف بالله  
 تعالى أو بطلاق أو عتق) ما فلاحت (وعين موضع الس فيه) فلان (لم يثبت) لأعماد (و) من حلف (على  
 زوجي لا مرق مني شيئا خاتمي وديعه لم يثبت) لأعماد بمرقة (الائمة) بأن نوى بالمرقة الخلية (أو) (بالب) بأن  
 كان سبب بيمينتهما ولو حلف بيمينتهما دون جميع النعم في وقت تبسبها بالطلاق وحده أسوأ بعد أن  
 جعل له الخلف



[illegible]

ورثته) لقباه بمقامه  
(ولاعا) أى يحرم عليه وطؤه  
أحداهما ومواهبه (قلها)  
أى القرعة أن كان الطلاق  
بأشأن وقوع الطلاق بأحداهما  
فتبين فتمنع أن يصادفها  
(ونفسا النفقة) لغزو جنتين  
إلى القرعة لأنها محبوستان  
لنفقة في حكم الزوجية (ودى)  
ظهر أو ذكر (بعد خروج  
القرعة لأحدهما (أن العلاقة  
غير الحرجية) بالقرعة بأن  
ذكر ما بعد تسيانه (رث)  
الحرجية: زوجها لأنه لم يقع  
عليه طلاق فيها يبرئ ولا  
كنية والقرعة لأحدهما مسح  
الذكر فإذا علم المطلق جمع  
إلى قوله لأنه لا يبرئ إلا من أولاده  
فإن منع منها بالأشياء فأذا  
زالت عنها ردت إليه كما لو علمت  
عدا كائنه إذا كانت بتبينة  
(مالم تنزج) مخرجة  
بقرعة لا ترد إليه لتلحق حتى  
غيرها فلا يقل قوله في  
إعطائه كسائر الحقوق (أو)  
مالم (يحكم بالقرعة) أو  
يقصر الحاكم بمن لأنها  
لا عك الزوج رخصا كسائر  
الحكمات (و) من قال

بلغة نسب الحمل لأن المين الذي تاب لها مخلوق ما مؤمدا لها من انتشار الحریم الحمما  
وتشر الحمرة الى الرجل وأما وهو الذي يسمى ابن الفحل لقوله صلى الله عليه وسلم  
لما نشأنا ماله عن أفلح حين قال لها أنتجيني عني وأنا جمل فقلت كيف ذلك فقلت  
أرضعتك امرأة أخرى بلن أخى فقال المسقى قطع أثنى له فنفق عليه ولطفه العجاري وسئل  
ابن عباس عن رجل له جارتان فارضت أحدهما جارية والأخرى غلاما لم يحل  
لإسلام بنزوح الجارية فقال لا للقاح وأحدها مالك والترمذی وقال هذا تفسیر ابن  
الذحل (وتشتر حمرة الرضاع عن المرضع إلى ولاده وأولاده وإن سفلوا قصير وإن أولاده  
لحمما) لأن الرضاع كالنسب والحریم في النسب يشمل ولدا والولدان سفل فكذلك الرضاع  
ولا انتشار الحمرة إلى من في درجته أي المرضع (من أخوة وأخواته) لأنها لا تنتشر  
في النسب فكذلك الرضاع (ولا) تشترعنا (إلى من هو أعلى منه) أي المرضع  
(من أبائه وأمهاته وأعمامهم وأخواته وأخواته) لأن الحمرة إذا لم تنتشر إلى من هو في  
الدرجة فالتشترع إلى من هو أعلى منه بطريق الأولى (فحمل مرضعة لابن مرضع  
ولأخيه) لإحتمال (لخاله من نسب رجل لأبيه) أي المرضع (من نسب أن يزوج  
أخته من الرضاعة) لأنه لا رضاع بينهما ولا نسب (وتحمل أم مرضع وأخوته وعنته ونحوه  
من النسب لأبيه وأخيه من رضاع) قال أحمد لا بأس أن يزوج الرجل أخته من الرضاعة  
الرضاع ليس بينهما رضاع ولا نسب (وإن أَرْضعت) امرأة (بلبن ولدها من الزنا أو) بلبن  
ولدها (التي بلعن طفلا) رضاعا محرما (صار ولدا لها) لأنها مرضع من لبنا حقيقته  
(وحرم على الزاني والملاعن تحریم مصادره) لأنه لم يوطئه وطء الحرام كالحلال في تحریم  
الرَبِية (ولم تشتر حمرة الرضاع في حقهما) أي الزاني والملاعن لأن من شرط ثبوت  
حمرة الرضاع بين المرضع والرجل الذي تاب اللبن وطئه أن نسب الحمل إلى الوطء فأما ولده  
الزنا ونحوه فلا (كالنسب) وقال أبو بكر زنت (وإن أرضعت) امرأة (بلبن اثنين  
وطئاها شبهة ونبتت أو توهمها ولو لم يرضع منهما) لأن المرضع كل مرضع تبع للنسب  
فتحق النسب بنفسها فالمرضع منه (أو) ثبت (ابن أحدهما فهو) أي الرضيع  
(إنه) لما سبق وسواء (ثبت ذلك بالاطقة أو بغيرها وإن نفقه الطائفة عنهم) أو شكك  
أولم يوجد طائفة ثبت الحریم بالرضاع في حقهما (تغليب الحظر كالأختاطط أخته  
باجتبيات (وإن أثنى عنهم ما بان نائي بلدون ستأشهر من وطئها) أنتبه (لاكثر  
أربع سنين من وطئه إلا وإن تبي المرضع منها) لأنه تابع للنسب كما تقدم (فإن  
سكان المرضع) حينئذ (جارية حرمت على ما حریم مصادره) ولو تحرر أولادها عليها

(الزوجة وأمتها أهدا كالمال) غذا (أورغدا فامانت احداها) آى  
 الزوجين والأمتين قبله (أو زالمه لعه عتجها) بان بانت عنه احدى الزوجين أو اباع أو وهب ولجوه واحد اى الامتين  
 (قبله) آى الذ (وقع الطلاق والعتق (بالباقة) اذا دخل النكاح المستقر من زالمه لعه عتجها قبل وقت الوقوع ليست  
 محلا لطلاق أو لعتق أشبه ما قاله الزوج وأختيه لهدا كالمال الى الأمانة وأختيه لهدا كالحرة (ومن زوج بنتان زناه  
 ثم ماتت وبعثت) الزوجة (حرم الكل) لأن كلاهن يحمل أن تكون هى الزوجة وتقتل حبس بقر فأبهرت أصابها  
 القرعة فمهرز وجته وإن مات الزوج فى التى ترته (ومن) له زوجتان حصصهن عشرة (والقاعن طار أن كان غرا لم يخصصه

الزوجتين أو الاليتين قبله (أو زالعتنه أحدهما) بأن يأتينه أحدهما الزوجتين أو إياه أو وهب ونحوهما إحدى الاليتين (قبله) أي أئنه (وقه) الطلاق والعتق (بالأقية) أن تدخل النكاح بالعتق من زالة ملكه مقابل وقت الزرع ليست عملاً بالطلاق ولا العتق أنسه بالزوال؛ وجهاً وأجنبياً لحد كما طالق الأمانة وأجنبياً لحد كاحرة (ومن زوج بيتان زناه ثم أتت بوجعت) المزوجة (حرم الكل) لأن كلامهن محتمل أن تكون هي المزوجة وتقتل حنبلاً بقره فأئنه أصابها القرعة بغير زوجته وإن مات الزوج في التي ترثه (ومن) له زوجتان حفصة وعجرة (والعنه طائران كان غراباً حفصة



(عمره أو لم يصبه) عجز (وهي المخرقة) فتقدمون هند (فقال أنت طالق ظننا) أي مرة (الناداة) أي هند (طلقت)  
 هند (دون عجز) لأن النادات هي المقصودة بالطلاق فوقع بها كالواجبة مرة لم يقصد بها الإطلاق (وأن علما) أي الحصة  
 غير النادات (فلما) أي طلقت النادات لأنها المقصودة والجمعة لا تواجهها بالطلاق مع علمه أنها غير النادات (أن أراد بطلاق  
 النادات) وهي هند (والا) بطلاق النادات (طلقت عجز) لما تقدم (نطق) أي دون هند في النادات لأنها غير واجبة  
 بالطلاق ولا منوبة به (وإن قال) زوج ٢٨٦ (إن) أي امرأة (ظننا زوجته فقلت) وهي زوجته (أنت)

نذكر وماهملو ويملك من الزهرى من عروضة عائشة عن سهل بن سهل أرضى  
 سالتا خمس رضعات (وتشترط أن تكون) الجنس (متفرقات) لتتحقق في (أرض)  
 الطفل (ثم تركه) أي الرضاع (شعرا أو) تركه (لتنفس أو) تركه (الماء أو) تركه  
 (لانتقاله من ثدي إلى ثدي (غيره أو) لانتقاله (من امرأة إلى امرأة (غيرها أو  
 قطع عليه) الرضاع بأن أخرج الثدي من فمه (ففي رضعة) لأن المراجع إليها في العرف  
 لأن الشرع وردها مطلقا ولم يحد ما بمن ولا مقدار فدل على أنه ردها إلى العرف فإذا  
 أرضع ثم قطع باختباره أو قطع عليه ففهي رضعة (نقح) أي أرضع (ولو قرب يافئ  
 رضعة أخرى) لأن العود للرضاع والشارع لم يحد الرضعة زمانا فربما يكون القريب  
 كالبعيد كالرضعة أخرى كالأولى (وسقوط) أي أنه وسقوطه في كرمضاع) يحصل به  
 ما يحصل بالرضاع من التذاع والسقوط (في سبب اللبن في أفه من إناؤه أو غيره فيدخل حلقه  
 والوجودان حسب حلقه من غير الثدي (وكذا جبين عمل منه) لأن أوصل من الحلق  
 يحصل به إنبات اللحم (ويحرم من ذلك) السد كورا والوجود والسقوط والجبن للمعولة  
 منه (خس) لأنه فرع عن الرضاع فيلحق حكمه (فإن أرضع دونها) أي لنفس  
 (وكذا) أي الجنس (سقوطا أو وجودا أو واسط أو وجودا وكل الجنس برضاع  
 ثبت التصريم) لوجود الجنس (ولو حلب في أنابيب دفعة واحدة ودفعت ثم شق لطفل  
 في خمسة أوقات فهي خمس رضعات) اعتبارا بشرب الطفل له (وإن حلب في أنابيب  
 حلبات في خمسة أوقات ثم شق) للطفل (دفعة واحدة كالرضعة واحدة) اعتبارا  
 بشربه له (فإن سقاها مرة بعد أخرى متتابع ففرضه في ظاهر قولنا نفق لأن العتق  
 الرضعة العرف وهم لا يعدون هذا رضعات ويحتمل أن يخرج على ما إذا قطع عليه  
 الرضاع (ويحرم لبن البنت إذا حلب وأرضع من ثديها بعد موتها) لأنه ثبت اللحم  
 قال في الشرح والمبدع ونحاسبه لا يؤثر كالوحلب في أنابيب من بني أن قلنا نفق إلا نفي  
 بالون (و) كالوحلب في حياتها ثم شربه) الطفل (بعد موتها ولو حلب لا يشرب من لبن  
 أمرا تغش به منه وهي متعنت) لأنه شرب من لبنها (ويحرم اللبن للشوب) وهو  
 المخلوط بغيره من طعام أو شراب أو غيرها لأن ما تعلق الحكم به لم يفرق بين خالصه  
 وشوبه كالغلبة في الماء والنعاسة الخالص (كذا) لبن الخفيف وفي نسخ كالحض أي  
 الخالص (إن كانت صفاته) أي المشوب (باقية) وفي اللبن والطعم والربيع فلو صبه  
 في ماء كثير لم يغيره لم يثبت الحريم لأن هذا ليس مشوب ولا يحصل به التثدي ولا  
 إنبات اللحم لا انتشار النظام (وسواء خلط بطعام أو شراب أو غيرهما فإن حلب اللبن من

طالتي أو لم يصبها) أي زوجته  
 بل قال لنظننا زوجته أنت  
 طالق من غير أن يقول غلانة  
 (طلقت زوجته) اعتبارا  
 بالمقصود من الخطاب (وكذا  
 حكها) بأن قال زوجته  
 طالق لأنها أجنبية أنت طالق  
 فتعلق لأنه لا وجهها بغير  
 الإطلاق كإلحاقها وزوجته ولا  
 أثر لظننا أجنبية لأنه لا يرد على  
 عدم إرادة الإطلاق (ومثله)  
 أي الطلاق (العتق) فيما  
 تقدم فالحكم كونه طلاق لأن  
 كلامهم مازال الملك يني على  
 التخليص والبراءة قال أحمد  
 فبين قال يا غلام أنت وصتي  
 عبدك الذي نوى وفي المنتخب  
 أونس أنه عبد أبو زوجته  
 فكان له (ومن أوقع زوجته  
 كلمة وشك هل هي) أي الكلمة  
 (طلاق أو ظاهرا بلزمه شيء)  
 لأن الأصل عدمهما ولم يثبت  
 أحدهما (وإن شك) زوج  
 (هل ظاهرا) من زوجته  
 (أو حلف بالله تعالى) لا طلاقا  
 (لزمه بعتن) بأن وظنها  
 (أنه كفارتع) ما وهو كفارة  
 اليمين بالله تعالى لأنه اليقين  
 وإن اشتد شك فيه والأحوط  
 أملاها

نوه

### كتاب الرجعة

أي الرجعة بالفتح قبل المراجعة مرة واحدة ظاهرا أو خفيا (أعاده مطلقا) مطلقا (غيره) أي ما كانت عليه  
 قبل الطلاق (غير عقد) أي نكاح أو جماع أو قولته تعالى وبه ولئن أحق برهن في ذلك وحديث ابن عمر عن طلاق امرأة  
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلما رجعا أو جمعا أو قولته التي صلى الله عليه وسلم خمسة أشهر رجعا أو جمعا أو قولته التي صلى الله عليه وسلم  
 تلج وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن المراجعة طلاق دون الثلاث والعبدون الاثنين إنهما الرجعة في العدة (إذا طلق ح)



للمأهولة ولو بها قبله لأن الرجة أمسك وهو كذا ولا يمكن ظاهرا البعد عن حاله فلا ذكره في حاشية الاقتناع (من دخل)  
 بها (أو خطبا في نكاح صحيح) طلاقا (أو قل من ثلاث أو) طلق (عبد من دخل أو خطبا في نكاح صحيح طلاقا (واحد لا  
 هو من) من المرأة ولا غير ما في طلاق المراءى له (وله) أي الطلاق سرا كان أو بعد فيه ثم أبرمت بوطا مولا (الأنثى بد  
 زوج (ولو بمجنون) طلق بلا عرض دون مائه له وهو عاقل ثم من (في عدة رجب أو كرهت) المطلقة ذلك لغيره بغير مقامه  
 خشية لغوات بالقتله عنده فان لم يكن دخل أو خطبا في رجة له عدة ٢٨٧ على المطلقة رجعها وكذا ان كان

النكاح زاحدا اكملوا أو شهود  
 لفتح فيه طلاقا أو طلاقا واحدة  
 لأما العودة إلى النكاح فاذالم  
 فعل بالنكاح وجب أن لا يفصل  
 بالرجعة اليه وكذا ان طلق  
 أمرا فلا بد وأما عند الشك في أنها  
 لا تفصل له حتى تنكح زوجا غيره  
 فأباني فلا رجعة وكذلك ان كان  
 الطلاق مرضيا لهما فالحاصل  
 لا يفصل بينهما من الزوج ولا  
 يحصل تقادم بوث الرجعة  
 وأما بغير رضاها لظاهر الآية  
 ولأنها لم يرد للرجعة الزويرة  
 ولم يرد رضاها بمبيع ومن  
 ثبت بالمجلس وسواء كانت  
 المرتعة حرة أو أمة أو أمة  
 (أو أمة) على أمة أو أمة (على  
 حرة) ثم استأصفت النكاح  
 فأنشأ له (أو) كانت  
 الرجعة أمة (أو أمة)  
 رجعتها (أو) كانت الرجعة  
 صغيرة أو عشيقة (أو) (ولي)  
 رجعتها لا يخالو كانت حرة  
 مكنته لم يتيسر رضاها فكذا  
 سيدها أو وليها ولا يشتر في  
 الرجعة إرادة الإصلاح أو لا بد  
 لغرض من على الإصلاح والمنع  
 من قصد التفرار وتحصيل  
 الرجعة (بغير راجعها)

نسوة وسق لطفل فهو مكمل أو انضج من كل واحدة منهن (لا حلاط  
 لبنهن  
 ففصل وان تزوج امرأة (كبيرة ذات لبن من غيره) زوجا (كان) أو غيره  
 (ولم يدخل) الثاني (بها) زوج (بثلاث منهن) دون الخواص (فأرضعت  
 الكبيرة أحدا من حرمها الكبيرة أبا) لأنها صارت من أمهات نسائه (وفي نكاح  
 الصغيرة) لأنها لم يمت بدخل بها وأما بقاها لولدها أو لغيره على ما لا يوافق قوله  
 الابتناء (فان أرضعت) الكبيرة (اثنين) من الصغار (منفردة) أو صا  
 انضج نكاحهما) لأنها صارت اثنتين واجعتا في الزوجية (وان أرضعت الثلاث  
 منفردة انضج نكاح (الأولتين) لأنها صارت اثنتين في نكاحه (دون الثلاثة) بحيث  
 نكاحهما لا يمتدح أصحها في نكاح (وان أرضعت أحدا من منفردة ثم) أرضعت  
 (اثنين معا انضج نكاحهن) لأن من سرن أو صارت في نكاحه (وله نكاح أحدي الثلاث)  
 الصغار لأن نكحهن ممن تحريم جمع لأنهن ربه لم يدخل بأيهن (وان كان دخل بالأخرى  
 الكل ابتداء) لأنهن ربه لم يدخل بأيهن (ولو أرضعت الثلاث أجنبية في حالة واحدة بان  
 حلته في ثلاث أو أن وأجرهن في حالة واحدة أو أرضعت اثنتين معا وأجرت الثالثة في حالة  
 واحدة) أو أجزت اثنتين وأرضعت الثالثة في حالة واحدة (حرم عليه نكاح الكبيرة أبا) لام  
 من أمهات نسائه (وانضج نكاح الثلاث) لأنهن من سرن أو صارت في النكاح (وان أرضعت  
 الأجنبية (اثنين) من الصغار منفردتين أو صا (انضج نكاحهما) لأن ما صدر  
 أخنتين في نكاحه (وان أرضعت) الأجنبية (أحدا من منفردة ثم اثنتين معا انضج نكاح  
 الجميع) لما سبق (وله نكاح أحدي الثلاث) لأن نكاحهن لأجل الجمع (وكل امرأة  
 تحرم عليه ابتها كأمه وجدته وأخته وربتها إذا أرضعت طفله حرمتها عليه) لأنها تصير له  
 من الرضاع فإذا كانت المرضعة أمة فالمرضة اختوان كانت المرضعة حرة فالمرضة حرة  
 أو خالته وان كانت المرضعة أمة فالمرضة اختوان كانت المرضعة حرة فالمرضة حرة  
 أرضعت أمهاتهن طفله حرمته عليه) لأنها تصير له فان كانت المرضعة أمهاتهن  
 فالمرضة أمة أخيه وان كانت أمهاتهن فالمرضة أخته (وهي) أي انضج (نكاحها  
 منه نفسها) أي في صورتين السابقتين (ان كانت زوجته) تحريمها على النكاح  
 (وان أرضعتها) أي الطلقة زوجة كانت أو غيرها (أما كدونها لبنين غيره) أي  
 غير زوجها (لم تحرم عليه) أي على من تحرم عليه بنسب وجه (لأنها صارت ربيبة  
 زوجها) فلا تحرم عليه ولا على بناتها (وان أرضعتها) أي الطلقة (من لا تحرم بناتها

ورجعتها وأرضعتها وأمسكتها ورددها وعمه) كعدتها والورد والسنه يلفظ الرجعة في حديث بن عمر وأبو هريرة الأسلم فيها عرقا  
 فتعي رجعة والمرأة رجعته ورد الكلب يلفظ الرجعة قوله تعالى ويولنهن أحق بردهن ولفظ لاسك في قوله تعالى فاسكنوهن  
 عسوف وقوله فاسك فاسك عسوف وألحق بهما هو عسكها (ولو لا رجعة أو) زاد (الأمهات) بأمر قال رجعتها ونحوه للأمهات  
 وكذا ليطحق أباؤه وأمهاتك لاه أي بالرجعة بين سبيها (لأن بنوي رجعتها في ذلك) أي الرجعة أو الأمهات (بقراته)  
 أباها فلا رجعة له أصولا لأن الرجة لا ترد له مرق (ولا) يحصل بغيره لطلق (لأنها أوزونتها) لأنها كانتا في الرجة  
 استباحة بضع مفترقا فلا يحصل نكاحا كان نكاح (وليس من شرطه) أي رجعة (الاشهاد) عليها لأنها لا تقتصر على قبول كسائر

ففي الزوج وكذا لا يفتقر إلى ولي ولا صداق ولا رضا المرأة كغيره ولا على الجاهل لأن حكم الزوجية حكم الزوجان ولا يفتقر إلى  
 قوله تعالى فإذا بائنا أطعن فاصموا من معروف أو فأردنوه من معروف أو فأنكحت النكاح بالطلقة أو انعقد بها سبب زواله فالرجعة تزيل  
 شفع وتقطع عنه في السنة فلا يفتقر إلى ما يحتاج إليه ابتداء النكاح (وهو) أي الإمام أحمد (ي) بشرط صحة الرضا والاشهاد  
 عليها (في هذه الرواية أن) (تطلق) الرجعة (أوصى) الزوج (الشهود بكنيتها) لما روى أبو بكر في الشافعي سنة في خلاص قال  
 ظلي رجل امرأته علانية وأرجعها سواها ٤٨٨ الشاهد أن يكتماها الرجعة فاختصموا إلى علي فبطل الشاهدين وانتهى ما دام

جعل له عليها رجعة (والرجعة  
 زوجة) على الزوج منها  
 ما علكه من لم يطلقها (فيصح  
 أن تلعن) أن (تطلق  
 وبلغها ظهاره وبإطلاقه  
 ويرث أحدهما صاحب الجاهل  
 ويصح عليها النكاح ورجعة  
 طلاقها ونكاحها باق فلا يمان  
 رجعة لكن لا قسم لها من حبه  
 الموفى وفيرة (ولها) أي  
 الرجعة (أن تشرى) أي  
 تشرى (له) أي أطلقها  
 ما تزيه نفسها (و) لها أيضا  
 أن (تزين) له كما تستزين  
 النساء لأزواجهن لاحتوائه كما  
 قبل الطلاق (وله) أي المطلق  
 (السفر) الرجعة (والنكاح  
 بها ووطئها) لأنها حكم  
 الزوجات (وتحصل به) أي  
 بوطئها (رجعتها ولو لم ينوها)  
 أي الرجعة بالوطء لأن الطلاق  
 سبب زوال الملك ومعه خيار  
 فنصرف الملك بالوطء في مدته  
 منع عنه كوطء البائع الأمه  
 أتستفي مدة التليق في نسول  
 و(لا) قصص رجعتها بالنكاح  
 طلاقها لأنه مناف لوجود حقه  
 في الرجعة ولا يحصل الرجعة  
 بمباشرة الرجعة دون الفرج

(و) لا بد (نظر لفرج وكذا خلو لشهوة الأعلى قول) أي رواية قال  
 (المنع اختاره الأكثر) انتهى قياسا على الحاقه بالوطء في تكميل المهر ووجوب العدة (وتصح) رجعة (بعد طهر  
 من) حصة (ثالثه ولم تستل) نصا روى عن عمر وعلي وابن مسعود ولأن أثر الحيض مع الزوج الوطء كما عتبه الحيض  
 فيهم وطء قبل الفصل فوجب أن يقع ذلك ما عتبه الحيض ووجب ما أوجه الحيض كإثبات انقطاع الدم وتقطع بقية الأحكام من  
 التوارث والطلاق وأمان وانقضاء غيره ما انقطع الدم وبأن في العدة (و) نكاح الرجعة (قبل وضع ولم يتأخر) رجعتها  
 لأن كانت حاملا بعد وقبل خروج بقية طلقها لبقاء العدة (لا) تصح رجعتها (فردة) من مطلق أو مطلق لأن الرجعة ليست بشيء يقع

الكبرى

الكبرى

مقصود قلناه مع الزدة كتحاك وكنا بعد سلاسل زوج غير كتابين (لا يصح تطبيقها) أي أجرة (بشرط ك) قوله لها (كلما طلقته فقد راجعتني) ناسق (ولو هكذا) فدل على رحمة كذا إذا احتلقة فطلقت (مع) التخليق (وطلفت) كما راجعها لطلاق مطلق بمعنى (وقى اغسلت) رحمة (من) حصة (نالت) ولم يرعها (قبله) (انتم لم تحصل إلا بشكاح حديد) إجماعاً للمعوم قوله تعالى ومولتهن أحق بردهن في ذلك أي العدة (يرتد) أي إلى أجرة جسد إذا راجعها أو يأتها إذا نكحها (على ما بقي من طلاقها) كان عدوها (سدوظف وج) غير الطلاق في قول أكرامه العدة ٢٨٩ منهم عمر وهدي وأوساد وحرمان بن

حسين وأبو هريرة وجو عاتقة بن عمر رضي الله عنهم ولأن طلاقاً لا يحتاج إليه في الإحلال لا طلاق فلا يصح حكم الطلاق كونه التسمي والسيد ولا تزويج قبل استيفاء ثلاثة أشهر ورجعت إلى قبل وطالقتني (وأن أشهد) مطلقاً رجعي (على رجعتها) فالعدة (والم) (نكح) هي (ح) فأنكحت ونكحت من أسبانيا ثم طلقه وادعي رجعتها قبل انقضائه عدتها وأقام السنة فذلك وقيل (ردت إليه) لثبوت ثبوت زوجته وأن نكاح الذي طلق زوجته امرأته نكاح غيره وكذا لو لم يصح الثاني (ولا طلاقاً) الأولين أصابها الثاني (حتى تمت) من وطء ذلك احتساباً للانساب (وكذا أن صدقاً) أي الزوج والزوج في أنه راجعها في عدتها حيث لا ينفك لأن تصديقهما أبلغ من أقامة البينة (وأن لم تنبذ رجعتها) سنة (وأنكره) أي أسكر الزوج والزوج عتق راجعها (رد قوله) لتعلق حق الزوج الثاني والنكاح صحيح فحقهما (وأن صدقاً) الزوج الثاني انت منه (لا أعترفه

الكبرى المسمى لها ولا يرجع عليها شيء إذا كان أداه إليها) لأنه استقر عليه طلاقها (وأن كان) الزوج (لم يدخل بها) أي الكبرى (فلا مهر لها) أي الكبرى لأنها التي أفقدت نكاح نفسها (ونكاح الصغرى بماله) لأنها لم يدخل بها (وأن بدت الصغرى إلى الكبرى وهي) أي الكبرى (ناغمة) ومعنى عليها وأجوبة طارفت (الصغرى منها) انفسخ نكاح الكبرى لأنها لم تزوج (ويرجع على الصغرى بنفس مهر الكبرى قبل الغول) لأنها استبنت في نكاحها الموجب لتقرير نصف المسمى وانكحت على الزوج البضع أشبهما (النفقة عليه ميسرة) ونكاح الصغرى ثابت (لأنها لم تدخل بها) (فإن كان دخل بالكبرى مومتاً) على التأييد أم الكبرى فلا تنكح من أهله نساء وأما الصغرى فلا تنكح بسيد غيرها (ولمهر الصغرى) لأنها التي أفقدت نكاح نفسها (وعليه مهر الكبرى) لأنه استقر بدخولها (يرجع به على الصغرى) لأنها استبنت في نكاحها وانكاح البضع عليه (وأن ارتفعت الصغرى منها فمتين وهي ناغمة ثم انتهت الكبرى فأنكحت لها ثلاث رضعات) فقد حصل إفساد بعلها (طعم مهر الكبرى) لاستقراره بالدخول (وثلاثة أشهر مهر الصغرى) وبسقط شهرين في مخالطة ما رتفعت فتلوهي ناغمة (ويرجع به) أي بما يفرمه الصغرى (على الكبرى) لما تقدم (وأن لم يكن دخل بالكبرى فليس خمس مهرها) وبسقط الباقي نظراً لها بعد نكاحها (يرجع به على الصغرى) لكونها استبنت بسيدها (وأن أرضعت بنتاً زوجة الكبرى) الزوجة (انفسخ نكاحها في التبريم والصبي كما أرضعتها الكبرى) فإن كان دخل بالكبرى ناغمة في نكاحها ما حرمت أحوالاً لا حرمت الكبرى وانفسخ نكاحها وحدها (و) كذا الحكم في الرجوع على المرضعة حتى أفقدت النكاح فيرجع عليها بما يفرمه لها أولاً إذا ما استبنت في غرضه ونفق بها البضع عليه (وأن أرضعت) أي زوجته الصغرى (أو) زوجته الكبرى وانفسخ نكاحها بعد ذلك إذا احتان اجتماعاً النكاح (فإن كان لم يدخل بالكبرى فله أن يسكن من شاء منهما) لأن امرئ لا حل الجميع (ويرجع على المرضعة نصف صداقها) الذي غرضه تسبيحاً (وأن كان دخل بالكبرى فله نكاحها) فله لأن النكاح (وإن لم يكن نكاحاً) فله من نفسه تنقض عدتها الكبيرة لأنها قد صارت احتياطاً لنكاحها في دهرها من زماناً عدة نكاحها حتى يفسخ في النكاح (وكذلك الحكم أن أرضعتها كبيرة فته تصبره الكبيرة) إن كانت عدة نكاح (أو) نصبر (حلفت) إن كانت عدة الأم (وأجبر بينهما) أي بين المرأة وعملها (أو نكاحها في حرم) كالنفس (وكذلك أن أرضعت شتم) أي أعت الكبيرة (أو زوجة حلفت ببلته أو أرضعتها بنت أخيها أو بنت أختي) لأنها ما أرضعت بنت أخت الكبيرة أو بنت أخيها أو بنت

لأصدق عليها في إسقاط صداقها ولا تدل المرأة على المدعي لأن قولها الثاني لا يقبل عليها بل في حق نفسه فقط والقول قولها بشرع عين كالم في الانتعاق (وأن صدقته) المرأة (لم يقين على) الزوج (الذي) في فسخ نكاحه (وأن لم يمهراها) أي أولاً (أو) أي لأولاً لأنه استقر لها بالخول (لكن متى باتت) من الذي (عادت إلى الأول) لأنه قد جدد (ولا باطاً) حتى نفذاً في أن دخل بها وإن مات الأول قبل ينقضها من الثاني فقال الموقف ومن تبسبى بيني أن نزع لقراره بزوجتها وتصديقها وإن ماتت لا يرثها الأول لطلاق حتى في الثاني

بالأثر في ثلثي الشهر في لانهما من كاحه قال الزكريا ولما كان من ربيع سنة ثمان مائة وسبعمائة (ومن  
 فحدث انتضاء عدتها) بولادة أو غيرها (والممكن) بأن متى من عكن انتضاءها عليه (قلت) دعواها بالقول تعالى ولا يصلح لمن أن  
 يكتم ما خلق الله في أرحامه من قبل هو الحقيق والحمل قبل ولا قبل ولولم يخرجن بكتامه ولأنه امرخص المرأ انتمتع بمقتل  
 قول الله كأنتم من الناس حيث اعتبرت وأن من ما عكن انتضاء عدتها في وقتها فان مضى ما عكن من مدة فليتها ثم ادعته فان  
 بقيت على دعواها الرود من قبل ٣٩٠ وأن ادعت انتضاءها في المدة كلها أو فيما عكن منها قبلت و(لا) قبل دعواها انتضاء

عدتها (في شهر محض) إلا  
 بينه) نصا والقول شرح اذا  
 ادعت ما عكن ثلاث حصص  
 في شهر وجاءت بسنة من النساء  
 العدول من بطانة أهلها من  
 يرضى صدقه وعده أن يارث  
 ما هم عليه الصلوات من الطه  
 وتقتل هند كل قرو من قبل  
 انتضت عدتها أو النهي كاذبة  
 فله على كونه مناهة بالروية  
 أصحت وأحسنت وأغما تصدق  
 في ذلك مع إمكانه لندرت الخلاف  
 ما زاد على الشهر (وأقل ما) أي  
 زمن (تنقضي) هذه حقه بأقرار  
 تسعة وعشرين يوما) بلبائها  
 (ولطفه) لما سقي أن الأقراء  
 الحين وأقله يوما وليس أقل  
 الطهرين الحاضتين ثلاثة  
 عشر يوما ويكون طلقها مع آخر  
 الطهر والعطف لغت في انقطاع  
 الدهر حيث اعتبر الفصل اعتبر  
 له لطفه أيضا (و) قل ما تنقضي  
 فيه هذه (أمة) عشرين يوما  
 بلبائها (ولطفه) رسوا في ذلك  
 الفاسد والقول المرضية والمصلحة  
 والكافرة لأن ما قبل فيها أخبار  
 الإنسان على نفسه لا يختلف  
 باختلاف حاله (ومن) أي أي  
 مطلق جملة (كالتابعداء)

قبل دعوى زوجها رجعتا (انقضت عدتي) هي من عكن فيه قلت أكثر من شهر (نقال)  
 زوجها (كنت راجعتك وانكرته) فقولها لاندعواها انتضاء عدتها اذن مقبولة فصارت دعواها ال حجة بعد انتضاء عدتها لم تقبل  
 (أو تدعيها) بأن قالت انقضت عدتي وقال الزوج راجعتك في زمن واحدة (القول) قولها ولو صدقه سيدها) رجعية نصا لأن  
 قولها لا يشتمل إبطال حق الزوج وإن صدقه ولكنه مولاها لم يقبل أقراها في طحال حتى لا يكون عداوة في الزوج لم يصل له  
 وطؤها ولا زوجها (ومرر) رجعت من قولها) انتقضت حيت قبل قولها لم تنزوج (قبل) رجوعه (لجرحها) أحداهما (الذبح) اذا  
 ادعاه الآخر (ثم يدعى به) أي الذبح منكروه فيقبل منه كما لو لم يسبقه انكار (وإن سبق) زوج رجعية (فقال) لها (انجسيتك

الزوجة

الزوجة

فكانت اتفقت عند ذلك رجعتك) وانكراها (اقوله) اسبق دعواها لجهة خدائها بانفسها طاعتها وانما قبل بقاؤها ودعواها ذلك  
بعد دعوى الزوج اربعة تصديه لطلال حقه ولا تقبل منها

فحصل وان طلقها في اى زوج مرة كانت اربعة زوج (حواثار) طلقها زوج (عده تثنى ولو عتق) قبل انقضائه عدتها  
(لم يحل له حتى يطلقه الزوج غيره) في نكاح صحيح كالابن عباس كان ابن ابي الحنفى امرأته وابق رجعتا وان طلقها فلا تنسخ  
ذلك قوله تعالى الطلاق مرتان الآية فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ٢٩١ رواه ابو داود والنسائي وعن

عائشة كانت طلقها امرأة وفاة  
انقرطلى ان النبي صلى الله عليه  
وسلم فقاتلته كنت عند دفن عائشة  
الفسرطلى فطلقني فقت طلاقى  
فزوجت جده بعد طلاق ابن  
الزبير بكسر الموحدة من تحت  
واضافه مثل جده النسيب  
فقال اريدني ان تزوجني فقلت  
رفاعة لا حتى تدرك عياله  
وبذوق عيالك رواه البخاري  
وعن ابن عمر قال سئل النبي صلى  
الله عليه وسلم عن الرجل  
يطلق امرأته فلا يزوجها  
آخرة في الديار وتوفي البستر  
ثم طلقها قبل ان يدخلها هل  
يحل له ان يدخلها لا حتى يدرك  
العياله رواه احمد والشافعي  
وقال لا حتى يجدهم الاخر وعن  
عائشة نفروا بسبيلها في الجمع  
(وقبل) لانها طوطه المعتزلة بها  
فيكون في غيره (مع انشاز)  
للمعتزلة العبيد لا يمكن  
الانعام انشاز (ولو) كالزوج  
لوطي (عجسوا بالوخصيا) مع  
بذكرة (واضافا) وخصي  
عليه ما دخلته في ذكره (فيه)  
اى في فرجه مع انشاز لوجود  
حقه لوطي من زوج اشبه  
حل فاقفه ووجود خصه بجته

الزوج (واحدة) من زوجاته الصغار (اربعة اكاملا) اى خمس رضعات (ولم يدخل  
بالكبرى حرمت عليه لانها من صفات النساء لم ينفخ كحاح الصغار لانهن لمن اخواتنا  
هن بنات خالات) ولا يصح ما يجمع بين بنات الخالات ولا يجر من يكونن وراثت (لان  
البيعة لا تحرم الا بالخطوب لهما) او حدث لم يحصل (ولا ينفخ كحاح من كل رضاعها اولا)  
لمذاكرنا (وان كان قد دخل الامم صغرا) ابدا (ايضا) لانها رابطة يدخل بعدهن (وان  
ارشدن) اى بنات زوجته (واحدة) من زوجاته الصغار (كل واحدة منهن) رضعتين  
(انثنتي حرمت الكبرى) معده في المذبح وغيره لانها صارت حرة بذكر الصغرة فقد كفلها  
خمس رضعات من بناتها (وقيل لا تحرم) الكبرى (اختاره المؤلف والشافعي) في  
الانصاف (لان كونه لمصلحة فروع على كونه ابنة ادم لم يثبت الامور فقام فروع عليه الاول  
وهو المؤلف لما يجره فيها اذا رضعتا خمس منات زوجته على ما تقدم قريبا  
فصل هـ وان طلق كبرى بعد دخوله اقام رضعت صغيرة بلته في خمس رضعات (صارت)  
المرضة (متناه) لا رضعاتها من لبن (وان ارشدت بلن غيره صارت ببيعة) له لانها بنت  
زوجته (وحرمت) اى المرضة والرضعة اما المرضة فلا تمن اموت نه زار الرضعة فلا تمن  
ربية تدخل بها (وارجع على الكبرى نصفها الصغرة) لانها تسمى فاستقره  
عليه (وان كان) زوج (كبرى) احدت بالكبرى في نكاح صغرة ذمت ببيعة لم يدخل  
بها (وان طلق صغرة فارقت امرأته حرمت المرضة) لا ب صارت من امه ان لم يملكها فان  
كانت يدخلها اى الكبرى (لا طلاقها) لغيره من قبله (وله نكاح صغرة) لانها  
ربية غير مدخولة بها (وان كان يدخلها) اى الكبرى (فله مهره) الذي لا يملكه  
بالدخول (وحرمت) اى الكبرى والصغرة (عليه) لانها كبرى من امهات سائه  
والرضعة من بيعة مدخولة بها (وان طلقها) اى الكبرى والصغرة (جده) فالحكم في  
الضريم على ما مضى (تفصيله) (ولو تزوج) وجن امرأته كبرى (زوج) (آخر) طلقه  
صغرة ثم طلقها او نكح كل واحد منهما زوجة الاخرى رضعتا الكبرى والصغرة حرمت  
الكبرى (عاجها) لانها صارت من امهات نه (وان كان زوج الصغرة دخل) بكبرى  
(حرمت عليه الصغرة) لانها ربية مدخولة بها (وكل من هذه بغيره) في ذكر  
فالمراد على التأييد وهو مقرون بفتح نكاحه (ان كانت زوجته لا تهرم لغاري  
كالقارن

فصل هـ وان طلق امرأته من قبل فزوجت هي دون الاولين (فارضة بلته)  
خمس رضعات (انفخ نكاحه) من لم ينفخ (وحرمت عليه) بعد انكاحه رضاعه (و) حرمت

(او) كان الزوج الثاني (فما رى ذمية) لعله انه فيها المطلقة الاول ولو مسلما (أو) كان (لم ينفخ) لم تقدم ان الصغرة هي  
الجماع (أو) كان (لم ينفخ) معرو حتى تنكح زوجا غيره (أو) كان حين وطئه (طائفا بالذمة) لوجود حققة الوطئ من زوج  
في نكاح صحيح (ويكنى) في حله (تفصيله) (أو) تنكح (أو) الحقة (من محبوب) الذمة نه ما هو حبيل الفسول  
ويستلزم الحقة تنكح (أو) كفى في حله (وطءه مرضا زوجة) (أو) زوج (أو) يجرم (لنكح) وثالثه لانها في  
معهود (في المذبح الزوج نفسه) (انكح مهر) حال (وغيره) كنفه او امرأته او ابنة له ذكره ينفق مراه لان الحرة  
في هذه الصلوة ينفق فيها الحق الله تعالى (لا) يجمع لوطا يجرم (لحي من امه) س او اخر او امرأته او ابنة له ذكره ينفق مراه لان الحرة

أولها هل هو؟ لأن التحريم في هذا المورد من قبل الحق لا بد له من أن لا يقع في النكاح فالتاسعة لا تراه في الشرع في حال الأول لا يدخل في قوله تعالى حتى تتكبر زوجا غيره (أو) أي ولا يكتفي في حل المطلقة ثلاثا أو طوطها (بشيء أو ملك عين) لقوله تعالى حتى تتكبر زوجا غيره لا يجوز هناك ليس بزوج (وإن كانت) المطلقة ثلاثا (أمة) فاشترطها ما يطلقه المجلد له حتى تتكبر زوجا غيره (لا) أي لا يجوز لها بعد ذلك (ولو طلق بعد طلاقه ثم مات) فبطلت (ملك ثمة ثلاث) لأنه في حال طلاق الثانية عرفنا حاله أذن (ككافر) حر (طالق) زوجته (تتبع ثم رق) بعد سبعة ٢٩٢ فيك الثالثة وله أن يتزوج بها قبل أن تتكبر زوجا غيره لأن المطلقتين كانتا

غير محرمتين فربما يتغير حكمهما على ما بعد ما كان طلاق السيد فتبين ثم هل حق فليس له أن يتكبر حتى تتكبر زوجا غيره أو هو ما حرمتين (ومن غلب عن مطلقته ثلاثا) ثم حضر فذكرت له أنها نكحت من أصلها (أنها) انقضت عدتها (وأمكن) ذلك بأن مضى زمن نكاحه وكذا لو مات عنه ثم حضرت وذكر ذلك (له نكاحها) إذا غلب على ظنه صدقها لأنها مؤمنة على نفسها وهي ما أخبرت به من نفسها ولا سبيل للتعرفه ذلك حقيقة الأمن جهتها فوجب الرجوع إليها فيه كأيضا رهايا تفضل عدتها فإن لم يظن على ظنه صدقها لم يجل له نكاحها لأن الأصل التحريم ولم يوجب عدم انتقاله عنه ولا يجوز له نكاحها (إن رجعت) عن إخبارها بذلك (قبل عقد) عليها والزواج بالبريء (ولا قبل بده) أي انقضى عليها (فلو) تزوجت مطلقه ثلاثا - حرمت طلاقها ذكر ثلاثا لأن الثاني وطنا (و) كذب الثاني في وطه (قوله) أي الثاني (في تصيب مهر) إن لم يجل بها (وقرأها)

أيضا (على الأول أبدا) لأنها صارت من حلال ابنائه لأن المصير ما راننا المطلق لأنه رخص من لبنه رضاعا محرما وهي زوجته (ولو تزوجت المصير) أولاً ثم انقضت نكاحها المقتضى كعب أو فقد نفقة أو أفسار مقدم صدق (ثم تزوجت كبير الصغار) أمه لبن فارتضت به المصير حرم عليها أبدا) على الكبير لأنها صارت من حلال ابنائه وعلى الصغير لأنها صارت أمه (قال في المستوعب) وهي مسئلة عجيبه لأنه تحرر طرأ الرضاع أجني (قال) في المستوعب (وكذلك لو تزوج أمه لبعده برضع ثم أعتقه) بعدها (فاختار فراقه) أي انقضت نكاحه لاعتقائه بعد (ثم تزوجت عن أولادها) فارتضت لبن هذا الولد زوجها الأول بعد عتقه (أو قبله) حرم عليها جميعا) أما الأول فلأنها صارت أمه وأما صاحب اللبن فلأنها صارت من حلال ابنائه (ولو تزوج رجل أم ولد أو أمته بصبي عموك) فارتضت به لبن سيدها حرم عليها) أما المولود فلأنها صارت أمه وأما السيد فلأن من حلال ابنائه (ولا يصح ردها) أي تزوج أم الولد أو الأمه لمصير (أن كان المصير حر) لأن من شرط نكاح الحر الأمة خوف العنت ولا يوجب ذلك (أي خوف العنت في العلق) بغيره بل يوجب بالرد على صاحب الرضاة ودياته غير مسلم لأن الشرط خوف عنت المزوجة لحاجة مئة أو خدمة والطفل قد يحتاج للخدمة فيصير كأي المتبني وغيره (فإن تزوجها) الطفل لغير حاجته خدمة (كان النكاح فاسدا وإن أرضعتهم) تحرر على سيدها) لأنها ليست من حلال ابنائه لفساد النكاح وإن تزوجها لخدمة مع النكاح وإن أرضعت حرم عليها

فصل ٥ في كان مفسد النكاح جماعة وزوج المهر على رضاعتها (المهر) لأنه اتفاق اشتركن فيه فكان على كل واحد بقدر ما ألتزم (لا) يزوج (على) عدد (دوسم) كالأول فتنع ما لا وقتا وتن فيه (فلو سقي خمس زوجة صغيرة من لبن أمها) زوج خمس مرات انقضت نكاحها) لأنها صارت أحسنه من الرضاة (ولزم من نصف مهرها شيئا) بحسب ما سبقها تسبب في استقراره عليه (فإن سقتها واحدة من شرطين) سقتها (أخرى ثلاثا على الأولى خمس المهر وعلى الثانية خمس المهر) (عشر) (وإن سقتها واحدة من شرطين وسقتها ثلاثا) (آخر ثلاث) شرطا على الأولى الخمس وعلى كل واحد من الثلاث عشر وإن كان له ثلاث نسوة كبارا واحدة صغيرة فارتضت كل واحدة من الثلاث (الكبار) الصغيرة أربع رضعت ثم جلن في المهر سقتها الصغيرة (مهر الكبار) لأنهن من أمهات نسائه (وإن لم يكن دخل بين فتكاح الصغيرة ثلاث وعلم لكل واحدة ثلث صدقاتها بجمع به على شرطها) تسببهن في استقرار ذلك عليهن وبسقط السدس الباقي من النصف في نظير فعلها لأن كل واحدة منهما

في وطه (في أبيه الأول) (التي) قال الأول أنها علم أنه ما أصابها فالتحليل له مؤاحضة له بأقراره فإن عاد فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين فيما يشه وبين الله لأنه إذا علم حلها لم يحرر بكذب ولا نه قد علم في المستقبل ما لم يعلمه في الماضي وإن قال ما علم أنه أصابها لم يضر عليه بذلك لأن المتبر في حلها لا يخرج على ظنه صدقة لاشقة العلم (وكذا لو تزوجت امرأة حاضرة أو غائبة أو أدعت أصابته) إن شاء (وغير منكرها) أي الإصاصة بقوله في تنصيف مهران لم يشر بخلوه وقولها في حلها المطلقة ثلاثا وجوب البعد على كل ما لم يزلها بالوطه وكذا لو أنكر أصل النكاح وطلقها ثلاثا نكاحها أن غلب على ظنه صدقها (ومثل الصورة الأولى) وهي ما إذا ذكر في مطلقه ثلاثا الأول أنها انكحت من أصلها وانقضت عدتها (ووجاءت) امرأة (حاضرا) واحدة

أثروا بها طلقها وانتقضت عدتها تزويجها بشرطه (ان قلن صدقته اولاً سيما كان لا زوج لايبرف) لان اذا قرأ بها وب  
 لا يصح وايضا الاصل صدقها ولا مانع والاقوال بينهما ثبت الحق لصادق حقره  
 كتاب الانبلاء أحكام المولى وهو انفصال من الاية يشهد بالمشقة فبأنه لا يولى بالاعمال يوجع الاية لا يمانع  
 فتدبر بولوعن نسائهم يحقرن بالقائمة من امرأتى اولى الاله اذ حلف لا يجامعها احد (يعمره) اذ الاله بين على ترك  
 واجب (كقوله) لقوله تعالى وانهم ليقولن منكرا من القول وزورا (وكأن كن) ٢٩٣ من الميزان والفتاوى (مخفا

في الجملة) ذكروا حرمه  
 وذكر ما شروفت عليها المرأة  
 من زوجها ذكروا حرمه  
 القهار عن أي خسلاته وشدة  
 (وهو) أي الاله مشربها (حلف  
 زوج بكه) القوطية تعال  
 اوبستت أي أنت تعال  
 كالجن والرحم ورب العالمين  
 وشلفهم (على ترك وطع زوجته)  
 لانها او اجنبية (لم تكن  
 حراما) في قبل اما ويطاق  
 اوفوق اربعة أشهر معبرها  
 بها (ويؤوب) بانحطاف  
 لا يطأه ويؤوب اربعة  
 أشهر وسواء حلف في  
 الرضا أو غيره ولو وصفه حول  
 بها ولا بد ان يحترز زناه  
 القبول والاصل فيه قوله تعالى  
 قدس بولوعن نسائهم  
 اربعة أشهر لا بد وان أي  
 كعب واس من بقران في سموت  
 مكان بولوعن نسائهم  
 أهل المشقة اذا طهر الح  
 من امرأته شيئا فأتته عطية  
 حلف لا يقر بها السنة  
 والفتن والثلاث في بعضها  
 لا اعم وذات بكل لها كال  
 الاصل حسن أنه ذلك المين  
 اربعة أشهر رزت هذه الآية وقال

ثالثة لعرضها مشاركتها (لان افساد نكاحها حصل بطلها وطعها وان كان قد دخل باحدى  
 الكار حرمه الصغيرة ايضا) لانها برضا ودفعت بها (ولي) أي الصغيرة (نصف صدقتها  
 بر جمع به عليا) لانها (ان تبيع في نكاحها) (وأي دخل بها) (المرء لا) لاستلزامه  
 بال دخول (وان حلف في انا في نكاحها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 بغيره (بر جمع به عليا) أي السابقة (ان كان قبل النكاح لانها افسدت نكاحها)  
 بغيره (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 قلها (وان كان قد دخل بها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 واحدة من الكبار ارضعت الصغيرة خمس مصدقات (ان تبيع في نكاحها) (نصف صدقتها)  
 (ان كان قد دخل بها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 لكل واحد فمهرها لا يرجع به على أحد (ان تبيع في نكاحها) (نصف صدقتها)  
 نصفه دون غيره من الكبار (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 فصل واذا ارضعت زوجته الامم الصغيرة (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 دخل الامم (كان ما لم يرضع من صدقات الصغيرة) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 جنائيا (وان ارضعتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 صارت بنته او يرضعها (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 غراما عليها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 مكاتبه ان كانت هي المفسدة لنكاح الزوج الصغيرة (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 ارضعت اولده بلبه امرأته (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 انته من الرضا (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 لانها ارضعت بلبه امرأته (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 صدقاتها الحسنى والمثنية ان لم يرضعها (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 كذلك وحمل منه انه لا رجوع للابن على ابيه في المشقة فبأنه ليس له عليه بدين  
 ونحوه (وان ارضعت اولده واحدتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 لم يرضعها عليه (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 فصل واذا شئت في الرضا (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)  
 خبا او دونها (نصف صدقتها) (نصف صدقتها) (نصف صدقتها)

صحيحه المسبب كان لا يلامعوا على أهل الجاهلية حتى رت هذه الآية (و يرتب حكمه) أي الآية (مع حمله) روج أي قطع  
 خصيته دون ذكره (مع) أي قطع (بعض ذكره) زوجان في منعه فبأنه الجاهلية (مع) أي قطع (بعض ذكره) زوجان في منعه فبأنه الجاهلية  
 (برجوز والخبس لا عكس) فلا يثبت حكمه مع عارض لا برجوز والخبس (كرتي) وجب (وبطله) أي الاله (حب)  
 ذكره (كله) بعد بلاءه لان ما لا يصح معه ابتدائه مع حده وادام ذلك الثاني (و) بطله (شله) أي الذكر بعد البلاء لما  
 تقدم (و) بطله (شله) أي الذكر بعد البلاء لما تقدم (و) بطله (شله) أي الذكر بعد البلاء لما تقدم  
 القبيحة بعد الاثر بالطلاق ان لم يرضعوه (من تركه) (و) بطله (شله) أي الذكر بعد البلاء لما تقدم

(عبارۃ) منہ (من ذلہ) من امراتہ (ولم یکرہ) انہا ہر لاء ضریہ اس پر ملک و مال کا حق ہے۔ بقدر ذلہ مال کی قدر میں حکم، یا اگر ذلہ کا  
 حقیقہ ہو ان ماویہ جیسا کہ اوپر اخذ کیا گیا ہے ترکہ کو جیسا کہ اوپر بیان کیا گیا ہے ترکہ کا نصف و سوا اربعہ والی امینہ کا حصہ غیر  
 اربعہ واجب و باقیہ نصف ہے ترکہ کو ان سب پر ہی الا یہ کہ سوا اربعہ والی امینہ کا نصف والا باقیہ و سوا اربعہ والی امینہ کا نصف والا  
 سب سے زیادہ تر ہے اگر دیباہ اس میں بیان ہے ان لاء، ہے فی حق الاضرار یعنی اس حکم کو ان کے بقدر بقدر منصفہ الا ضرار کا حق ہے جو بد  
 الاضرار یعنی ان کے بدلے سواہی ۲۹۴ فی الضرار (و ان خلف) فی زوجہ (لا یأثم) فی ذلہ (لا یکن) من الاصل یعنی خلف علی

[illegible]





التي تترك الوطء على الاذن علوا لعدة ايام (منه) الى ما علق عليه الجن (ولو خلت) المصاهرة (كقوله) والله لاوطئت اربعة اشهر فاذلمضت فو الله لاوطئت اربعة اشهر (او) لاوطئت ثلاثة اشهر وقهره فاذلمضت فو الله لاوطئت اربعة اشهر لانه ما عيان توكلم من على مدخل مدخل الابله ولاه عنه الوطء بالانفسه الى كل عين عصب مدنها لاحتضنها لاشبهه ما لو اقمصر عليها لكن انظره ٢٩٦ منه قصه المضارة فكملوا كاسيتي (او قال) والله لاوطئت (الابيض) او الا

التكاح لم يجز لها تكاحه) لانه تراها بغيره (ولا يقبل رجوعها عن اقرارها في ظاهر المسكوك وكذلك رجل ان اقران هذا اخيه ونحوه) كتمه او خالته او بنت اخيه او اخته (قبل التكاح وامكن مدقه لا يصل له ان يزوج بها بذلك في ظاهر المسكوك) مؤاخذه لا يقبله (ولو ادعت امه اخواته ليدعوه لم يقبل) قولها علقها لان تكاحها دليل كتبها (و) ان ادعت الامه اخواتها لم يقبل (اي قبل الوطء) يقبل قولها (في تحريم الوطء احتياطاً) لا يقبل قولها (في ثبوت العتيق) لعدم تحقيق موطنه والاصل عليه (واذا تزوج امرأتها من من زوج قبله) او من سبيها شترى امها من من زوج قبلها فوطئها (حملت منه ولم تلد لم يزد عليها اولم فصل فهو) (اي البين للزول) لان نصف البين كان له والاصل بقاؤه (وان زاد) البين جدا لم يزد (زياده في اولها) فالبين لها (فان ارضت به طلاقا او ابنا لها) تار كان الولد من هذا الزيادة عند حدوث الحمل ظاهراً (انه من نوى) لبن الاول يقتضي كون اصله منه فوجب ان يضاف اليه ما (وان لم يزد) البين لم يزد (او زاد قبل اوله اولم فصل وزاد الوطء) (اي البين للزول) لما تقدم (وان انقطع لبن الاول ثم تاب لم يزل من الثاني فهو لها) لان البين كان للزول فلما عاد حدوث الحمل فالتاها ان لبن الاول تاب بسبب الحمل من الثاني فكان مضاعف الى ما كان له (ومضى ولد فالبين ثلثا من وحده) اذا زاد لان زيادته بعد الولادة تقل على اصلها كما في المولود فتخرج الماشركه فيه (الاذا لم يزد) البين (اولم ينقص من الاول حتى ولد فهو) (اي البين لها) لان البين الاول اضمحلت الى الولد الاول واستقراره حاله او جرحه بقائه عليه وحاشة للثاني ان يلبس اوجب اشتراكها فيه كالحسين اذا لم يزد من السقي الثاني صاحب اليد يهني يني استحقاقها (وان ادعى احد الزوجين على الآخر انه اقرانه اخو صاحب من الزمان فاشرك) الذي عليه الاقرار (لم يقبل في قلته شهادة النساء المبررات لانها شاهد على الاقرار) وهو ما يطلع عليه حال غالباً فلا بد منه من رجلين كالنكاح والنفق (وبكر لمن الفاسق والمشرقة) لقول عمر وابنه (والنفقة) كالنكاح (والنفقة) لقوله عليه الصلاة والسلام لا تزوجوا الجاهل فان مصعباً بالاعوف ولدهما ضايع ولا ترضعوهما فان لم يرضعوا الطماع (والزنجية وشبهه) فان ما مضى الجاهل (والجند ما هو الرءاء) خشة وصوله للثاني الرضيع وفي الجند (والهبة) لانه يمكن في بلد الهبة وفي الرقيب (وعليه فانه قال الزمان في الرضيع الطماع) ويؤيده ما سبق في الحديث بل يكاد ان يكون ذلك محسوساً (وتسبب ان يعطى) المورس (النفق) المتبرعة كالجهد منهم (عند الطلاق) بعد اوامره) مكافاة فان كانت امه تسببها متفقاً (وتقدم في الجار فليس للزوج ان يرضع غير ولدها الا بان الزوج قاله الشيخ) لما سبق من تقويت حقه عليه

م (اختارك او الاذن) اختارني (او) الاذن (تشافى ولم تشا) بالظن (لانه يمكن وجوده منها بلا ضرر وعليها فيه فلا يكون مولى له (وان قال) لها (والله لاوطئت عدة اوليها من نوى) بل اهلها لم يكن مولى حتى ينوي ذلك ترك وطئها (فوق اربعة اشهر) لانه يقع على القليل والكثير (وان هلته) اي الابله (شرط) كقوله (ان وطئت فو الله لاوطئت او ان قمت) فو الله لاوطئت (او اذ شئت فو الله لاوطئت لم يصير مولى حتى يوجد) بشرطه لانه ملحق بشرط فقله ليس مخالف فلو وجد شرطه صار مولى (ومضى اربع زائد على الحشفة في الصورة الاولى) وهي انوطئت فو الله لاوطئت (والنية) لم يحن قوله فقل (حت) لان نية الحشفة وطء فحنت عازاد عليه فلو نوى وطئاً كاملاً لم يصادم فحنت الا بالمتاد (و) ان قال لانه (والله لاوطئت في السنة) الا بواحدة (او) قال لها والله لاوطئت (سنة الا بواحدة) الا مرة قل (ابله) عليه (حتى يطأ وقد بقي فوق نلتها) اي السنة لان عنه

معلقة الاضافة فقله لا يكون حاله لا يلزمه الوطء قبل الاضافة فحت فلو طئ والباقي من السنة فوق اربعة اشهر صار مولى او لا فلا (ويكون مولى من اربع زوجاته) (قوله) (و) والله لاوطئت كل واحدة متكن (او) والله لاوطئت (واحدة متكن) لانه لا يمكن وطء احدها بلا حشفة (فحنت بطء واحدة) (منه) في الصورة وتبينه عيشة (اي بوطء الاولى منها من واحدة قل عشتا لم يحن) (اي اوليها) كحكمها بعد حشفة فيها (ويقبل منه في) الصورة (الثانية) وهي لاوطئت واحدة متكن (ارادة) واحدة (مينة) (منه) كفاطمة فيكون مولى ما وجد هالان لفظه في قوله (و) يقبل منه في ثمانية اربعة واحدة (مينة) (منه) لانه نوى بلفظه ما يحنه (وقضج) للجمعة (منه) (شركة) فيصير مولى ما حشا لانه لا يخرج خبره (او) (من

في كتاب

قال لا ربع نسائه (واقطع لاطوكن أر) قال ابن (الاولى) في مصر موليا في الجبال لا يمكن وطه من بلحند (حتى بقا ثلاثا) من (فتمت الباقية) التي قبلها هالة لا يمكن وطه ما لا حنت (فلهذا من احدا من) عوت وابانة (انقطعت عنه) لانه لا يحسن الايطالاد بيع فان تزوج البائن حاكمي عنه (عقله ما قبله) أي قوله لاوطت كل واحدة أو واحدة منكم لا يتصل عنه بموت احدها من ماتت (وان آلى من واحدة) من نسائه (وقال لآخرى أثر كطعمه) وشوه (المصر مولى من النسبة) ان آليهن نسائه قال لا لتعقد الا بلفظ صريح من اسم الله وصفته والتشريك في ذلك بينهما ٢٩٧ كتابه (خلاف الظاهر) والاصل لا طافا

ظاهر من احدي نسائه او طافها وقال لآخرى اثر كطعمها وبيع بالآخرى حكمك لان الظاهر كالطلاق في التصير والتعليق فكنا في التشريك

(اصل ويصح) الا لاهن كل زوج يصح طلاقه وبكاه الوطه (من) سلمو (كافر) (وفرن) وبلغ (وبين) بسفله (وسكران) وفحسنان ومن يرضى برجبي ربه ومن لم يدخله يزوجه (لا) يصح من غير زوج لقوله تعالى فليزوجن من نسايتهم ولا من يجهن ونسبي عليه الامه لا تصدقها (و) الامن (ع) جرح من وطه يجب كاهل او شال او غير الامه لا يطالبه منه الوطه لامتناعه (ههه) ويضرب لولولو (كان) قنا (فخوله في) جهه الامه (مده) اربعة اشهر من (الامه) فلا تغفل ضرب

كم كالعده (وهجب عليه) زمن هذه (فها) كغيره ومن رضى واحرام وجهه لان الامه من جهته وقتو حيا لم تكن منها (لا) بحسب زمن (عذرها) كغيره وجن ونشور واحرام ونفاس (ومرضها) وحسب او غيرها ولا تضرب له المده فصيح من

### كتاب النفقات

وهي جميع نفقة وتجميع على نفاق كتمه وتعار (وهي) في الاصل المراه من الاموال ونسرها (كفا) بمن مونه خيرا وادوا كسوة) بضم الكاف وكسرها كال في الحاشية (ومسكنها وقايعها) أي قوام الخبز والادم والكسوة والمسكن كمن الما والمطخ والستر ودهن المصباح والنفاء والطايع وغيرها واصلها الخراج من النافقه وهو موضع يصح له الضيق من غيرها ونسرها وفيما يده المخرج لاقا من زواجه رخصا مخرج ومنه سمى النفاق لانه مخرج من الايمان او مخرج الايمان من القلب فسمى الخراج نفقة ذلك وهي اصناف نفقة الزوج ونسبه المقتصودة هنا ونفقة الاكل بسول المالك وتأتي (وليكن ذلك) المذكور وهو الامه كايه من الخبز والادم والكسوة وقايعها (الزوج) وجن (اجامه) لقوله لا ينفق ذو مسكن من مسكنه الا به ومنه قد رضى وقوله عليه الصلاة والسلام فاقموا اقد النفاق فانكم اخفقوا من ايمان الله واستقيم فروجهن بكلمة الله ولهن هاكم نفقتن وكسوتهن بالمعروف ورواه مسلم ولانها محبوسه على الزوج (نعمان) التصرف والا كما يوجب نفقتها عليه كالمسكن (ولو) كانت الزوجه (نمية) تحت مسكن او في مسكنه (ب) حجب (ما يصلح ثلها) مع مسكنه (بالمعروف) بغير مسلم السابق (وهي) أي النفقة (مقدورها) كنفها (فصيح) كتابها بما ذكره في حديثه من كنفها ما يكفل ولو لم بالمعروف فمختلف باختلاف من يجب له في قدرها لصحت ثلها بما فيها كنفها من غير تقدير والكفاية لا تختلف بالسار والاعوان واقفا اعتبر بها الشرع في الجنس لا القدر (ومختلف) النفقة (باختلاف حال الزوجين) بسارا واعبار لقوله تعالى لا ينفق ذو مسكن من مسكنه ومن قدر عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله (معتبر) ذلك لما حكم لها عند التنازع لا وقت العقد وانما اعتبر بها لما جاب بين الأدلة ورعاية لكل من الجانبين فكان أولى وقال القاضي الواجب بطلان من خبز في كل يوم في حق المومر والمسر اعتبارا بالانكارات وانما يختلفان في صفته وجوده (في فرض) لئلا كم (المومر) فعت المومر من ارفع خبز البلد (انخاص) ودهنه وده الذي جرت عادة امتنا باكله من الارز واللين وغيرهما لا اكثر منه عرفا لانه عليه الصلاة والسلام جعل ذلك بالمعروف وليس من المعروف اطعام المومر خبز المسرة ولا انه تدعى فرق بين المومر والمسر في الانفاق ولم بين ما فيه التفرق فوجب ان جوعا في المعروف واهل ان يعرف به رفوف فيما بينهم ان جنس نفقة المومر من اهل من جنس نفقة المسر من يوصلون النفاق من المومر من جنس نفقة بالمسر من بخيلا (وان يهرمت بدم ثقله) الى آدم غيرة) لانه من المعروف (و) يفرض لها

هذه الاعذار لان المدة تضرب لامتناعه من وطئه والمدة هنا من قبله (اخلاف حنفيا) فخصم من المدة ولا يقطعها الا بالثبوت في اية طهرك الا بلاءه فلا ينفق من الخبز ثم راعاه (وان حدث عذرها) في اثناء المدة (استؤنفت) المدة (لزاله) ولم تنزل على ما مضى لان خا طره قوله تعالى من رضى اربعة اشهر بغيره نفي انها متوازية فانما انقطعت محدث عذرها وجب استثنائها كمنه الصوم في الكفارة (ولا) استثناء المدة (ان حدث عذرها) في اثناء الامه المتأخر من جهته (وان ارادوا) (ارادوا) احداهما بدونه وحلها (في اية) ان ارادوا (الاولى) من ارادته (في اية) المدة استؤنفت المدة وكفا

الملك في القرن اوز وچ غير كاتيه بعد من قول في العدة (كزيوت) في المدة (مواظفت في انشائها) اى المدسوا مانت بنع اول طلاق  
الطلاق ما عده من طلاق حتى لانها الميوت تصاربت اجتنبت منه فلما عودت ورجعوا عاده حكم الا بلا سنة تزوجها فاستقرت المدة لثلاث  
(وان طلق من حيا في المدة) اى مدة التريص (لمتقطع المدة) (مادامت في العدة) نصا لان لا حية على نكاحها من في حكم  
الزواج (وان انقضت المدة) اى مدة الا بلا (و قد حدثت بها عذر) بعدها بنع وطأها كالحرام وتنفاس (فانك طلبة انقيصة)  
حيث (وان كان) العذر (يوهوي) اى العذر (ما يجزى من الوط) كارض  
مكرهاته لانه ممنوع من بيعه فخطبها به ٢٩٨

والاحرام (امر) أى أمر المحاكم  
(ان بنى) بلسانه فبقول من  
قدرت سامعتك لأن القصد  
بالفتنة ترك ما قصد من الاضرار  
بالايمان واعتذاره يدل على ترك  
الاضرار (ثم قيل) قدر ان يجامع  
(وطى) أو طلق لزوال المحرمه  
الذى انحلا لانه كالذي يسهره  
المسرى ولا كفارة ولا حنث في  
الفتنة بالانسان لانه يفعل الخوف  
عليه بل وعده (وهو مول)  
طلبت فينته بعد المدة (اصلاة  
فرض وتضد وضعت طعام وفوض  
عن نكاح وتكفل من احرام  
ونحوه) كطهر من صوم واجب  
ويستحل خلاه ورجوع الى بيته  
(يقدره) أى بقدر الحاجة فقط  
لانه العادة (و) عمل مول (مظاهر  
طلب رقية) يعقنها عن ظهاره  
(ثلاثة أيام) لانه يسهر (لا) عمل  
مظاهر (اصوم) عن كفارة بل  
تطلق المحاكم عليه لاز من  
اصوم كثير (فان لم يسبق اول  
سهر وطلبت) زوجته (ولو)  
كانت (امنا) لفتنه وهي الجماع  
لزم القادر (هى) وطه (مع) حل  
وطنها (ان) بطل أو أسهل الى  
الرجوع ومنه معنى التقل بعد  
الزوال لانه لا يسهر من المنز

علمنا القريم وجهه (معها) المصلحة النسب ولا مهر وكذا ان تزوجها في غدا وان خلق طلاق في مردد سولما او طلاق في يوم  
 وبعدها فقتل وحصلت حجابها فانه انزعاج (وتصل عين من) اي مردل جمع ولوع تحريمه (اي اجمع (2) جماعه (في حين  
 اوقاس واورام او صياحه من من احدها) لانه فعل من جنس على تركه فانخلت في نفسه ونسبوا في حقه من الوطء من جنس  
 الفسقة كالوطء المباح (وبكثر) كنه (واحد ما يكتفي) مولف في قوله من حيث (انثب الحنفية او غيرها) من مقطوعه (اولين مكره)  
 قال في الترغيب اذا اكرهه الى الوطء لا يتصور (وناس وجاهل وبهم وبجنت ٢٩٩) او ادس دكرناهم (لوجود الوطء واستيفاه  
 المراهبه حقه انثبه ماله ووجه قصد  
 (ولا كراهة في من) اي هذه الصور  
 لعدم حنثه فلا تحصل عنه (في  
 القتل) متعلق بنسب اي قبل  
 من آي حنثا فلا يخرج (سول من  
 انثبه بوطء من مخرج او  
 (في من) لان المصالح جو على  
 المخلوفات وان هذا غير محقق  
 عايه كايونها ولان لا يزوج  
 ضررا لمرأته وان لم يحط بوطء  
 من آي حنثا (واضحة قطعية)  
 (رضاهما) قطعية (كسوقها)  
 اي زوجها انفس (بغير من  
 الصلة) عن فصق ليقط (والا)  
 نفع لمرأته (اي امرها) كما  
 (تطلق) ان طلقته منه لقوله  
 تعالى فانه زاده باسنة غسور  
 زوج وعزوه والطلاق فان لعه  
 صريح عايم وقوله فاصلا  
 بمسروق او مخرج حسان  
 ومن امتنع من بدله وجب  
 عليه لم يملك بمسروق فيؤمر  
 به مخرج حسان (ولا تبين  
 بوجه) مولف منه (1) مخرج (ربحي)  
 (وا) وقوله هو الواجب كم كسبر  
 موب (فان اي) مولف ان يفي عوان  
 به (ط) في كم عليه مطلق  
 واما (ف) لان الطلاق  
 نكاحا يشابه وقد تبين مسقعه

والا يتفقد آخر والتصفي آخر والشراج في آخر) بحسب العرف (لا) يصح من المصالح  
 (لاهل النسيان والنادية) لعدم تفرقه (ولا يجب لها) ان تزوج وهو المقتضى له الحلف  
 ونحوه) كالزنا (لا) لم يبع امره لغير الخروج) ولانها بمنوعه من الخروج الحق الزوج فلا  
 يجب عليه مائة ماله بمنوعه منه لاجله (ولا يمن ما هو النكاح) لانه لا يفي له ماله (وبكفي  
 بخريف) وهو انما الطلاق قبل ان يخلع وهو المصالح لا يخلع وهو الصداق كعرفي لمأخذه  
 (وتشبه) والتدليل ما يليق بهما (اي بالزوجه من الانية) (وسمى الكتاب والجد) في النفقة  
 (كالمهر) لانها بالنسيان حاله (ومن نصفه حان) كان موراكم مستوطن وان كان  
 مصرا فكم مصرا (والواجب عليه نصف نفقة ونصف نفقة ووجه واقعه ماله سبيله  
 (ولا يجب في النفقة الحلف) بل الكفاية من النسيان المتعارف وكنتفة للسبب ولان الحب  
 يحتاج الى كلفة ومؤنة (فقط) طلبت مكان النسيان او درهم او دقة او غيره ذلك لم يلزمه  
 بذله (او) طلبت مكان الكسوة درهم او غيرها من المروض (لم يلزمه بذله) لان ذلك  
 معاوضة ولا يصير عليها (و) كذا (لانها ماقوله) بغير رضاها لانه لا يزوج اي ما كره من  
 النسيان والكسوة لئلا (وان رضيا) اي الزوجه (على ذلك) اي اخذ العوض (جز) لان  
 الحق لا يعمرها (بخلاف الطعام) في الكفارة فانه حق لله تعالى (وايس هو معاوضة حقة)  
 لان الشارع لم يبين الواجب كثر من الكفاية فداي عن خصات كان هو الواجب واقعه مالا  
 اصحاب النسيان عند الاختلاف لانهما يتعارف فرج ذلك (و) ان ترضيا في المروض في النفقة و  
 الكسوة او غيرها (الحل) منها احرع عنه بعدا لراض في المستقبل لعدم استقراره (ولا  
 على الحاكم فرض غير الواجب كدرهم مثلا) لانهما معاوضة بغير من اشتهر قال في الهدى  
 واما فرض الدرهم فداي لخاص كذا ولا يفسد ولا يفسد عليه احل من اذنه لانهما وضه غير  
 الرضا من غير مستقر قال في الخروج وهذا المصالح عدم الشقاق وما شاعه فاما مع الشقاق  
 والمأخذه كالفانب متلافين حوالا فرض لخاصة المولى ما يفي (ولا يفي من النسيان)  
 من واجب النفقة (بروي) لانه راي (يجب) عليه اي الزوجه (مؤنة) فانهما من النسيان  
 راسها (والسدر والصباين) وفي ماهره ووضوه وغسل من يستره ونسب وجانه وشهاده  
 وغسل ثياب وكذا انثبه واجرا فاقية وضوه وتبين ليست ونشأه (اي) انه قد روي ان  
 للتطيف كتنظيف الدار المؤجرة (ولا يجب عليه) اي الزوج (مؤنة) بغير الميسر  
 والغايد (لان ذلك) يراد اصلاح الجسم كما يلزمه (مؤنة) من المار (وكذا) في اعيان  
 والمساكن وانثبه ونحوه) كالتفادي (لان ذلك) من الزينة يتب عليه كراهة في ذلك  
 بريد منها (الزينة) انه هو ليس بملته (وطعام) راحة كرهية به (اي) يلزمه براءة طبع

قدم الحاقه مقدم المتنع كاداء الدين قال في شرحه وانراي ان يعلق اذناها في ثلث لانه قائم مقدم المولى فقع ما يوقعه من ذلك  
 كالزكوا المطلق اه وقسمت ان الزكوا لانه في ذلك اكثر من واحد اذ ان يجمع على وكين قبل له طلق ما شئت مع ان المولى  
 نفسه مخرج عليه ايشاع ثلاث بكاه فكي في جود نفسه (وان قال) كم (فرقت بينكما) بل موطئة (فهو) من لا يتنص بمعه  
 الطلاق لانها فرقة ليست بلفظ الطلاق ولا يثبت انثبه بقوله ففصحت النكاح (وان ادعى) سول طينين وجمعا لثبته (فيما ملته) قبل  
 قوله لان الاختلاف فيميرج الى الاختلاف في وقت حلقه وهو علم به لصدره ومن جهته كمالا اختلاف في غسل الالباء (او) ادعى  
 (وطاها) بعدا لانه (وي) يتب قبل) لانه امر في تنعز اقامة البينة عليه طالب وقوله لا يعلم الا من جهته كقول امرأتي حيث جازا ولان

فقلت لا ريب من هذا ما (بكرت تقيها) أي بكارتها المرأة (ثم عقلت) كسائر غيوب التلصص التي باب (والأ) فبهد  
بكارتها أحدت (قل) قوله فوطئها كالو كانت تباين الممر (وطئ العين فم) أي الممر والثلاث لأنه حتى أدى به إلى شيء الذي يوسع  
خبت ولكن العين على الذي عليه ﴿كتاب القمار﴾ مشتق من الظهور ومن بمن سائر الأعضاء لأمر وضع  
الركوب وطأ قمي الركوب ظمأ والمرأه ركوبه إذا غشيت فقله لأمر أنه على كظفر أي معناه أنه شبه امرأة ينظر أمه في  
المرء كأنه يشر إلى أن ركوبها لوط ٣٠٠ حوام كركوب أمه ١١ الأصل فيه قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم إلا البنات

تزلت في غيوة بنت مالك بن  
 ثعلبة حين ظاهرهما ابن  
 عها أوس بن الصامت لجأته  
 تشكوه إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ونجاده فيه ويقول  
 اتق الله فإنه ابن عك غارحت  
 حتى نزل القرآن رواه أبو داود  
 وصححه ابن حبان والحاكم (وهو)  
 أم القليار (أن يشبهه) زوج  
 (أمرأة أو) يشبه (عضو أمها)  
 أي امرأة كيد ظاهرها (بن)  
 أي امرأة (تخسر عليه) كاه  
 واخضع من نسب أو رضاع وعاه  
 وزوجته أمه (ولو) كان غير عها  
 عليه (إلى أمه) كانت زوجته  
 وخلفت (أو) يشبهها (بعضو أمها)  
 أي من غير عليه (ولو إلى أمه  
 أو) يشبه امرأة (أو) كراو عضو  
 منه (أي من ذلك كراو) (أو) (أو)  
 (بغير عريضة ولو اعتقد  
 لخل) أي حل من شبه زوجته  
 بهامن محارمه (مجموعه) بان قال  
 لامرأة أنت على ظهر أخيتي  
 مستفاد حل أخيه فثبت له حكم  
 القهار إذا أسلم أو رافها البنا  
 (غفر) فسول الزوج لامرأة  
 (أنت أو ذلك أو أو) (أو)  
 أنتك (تظهر) أي (أو)

امی او کمین امی او) کفاہر او بطن اور اس اوھین (عمی او خانی او حافی او نحت



الظهار و تزويج المرأة باستئذان من القاضي عن عائشة بنت طلحة كانت ابنة زوجه من مذهب بن الزبير وهو فعل كظهور أبي سنان  
 أهل المدينة وأولان عليها كقارور وى جعلتهن المستغنى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم مؤيدون كثير فأمر عثمان بن عفان  
 وقسمه بين زوجة قز و جنة واعتقت جينا (و يكرمه ماء أحدها) أى الزوجين (الأخرى يختص بذي رحم كما يروى وأبو  
 وأحق) قال أحمد لا يصح

فصل وبصح الظهار (من كل من) ٣٠٢ أى زوج (يصح طلاقه) مسلما كان أو كافرا أو أرحما كبيرا أو صغيرا

بصح له لا يصح كاطلاق  
 فبرى حمراء ومع من صح  
 منه (وبكره كافر عال) أى  
 حتى أو طعام لأن الصوم لا يصح  
 منه (و) يصح (من كل زوجة)  
 مسلمة كانت أو حرة أو أمة  
 وإن لم يكن وطؤها أقوله تعالى  
 الذين يظاهرون منكم من  
 نسائهم إلا بما يفتنسون بالظهار  
 ولأنه لفظ متعلق به تحريم  
 الزوجة خاصصها كاطلاق  
 ولأنه كان طلاقا في الأصلية فقل  
 حكمه موقوف على (ولا يصح ظهار  
 من أمته أو أم ولد أو بكره)  
 سيد قال لا يمتنع أو أم ولد أنت  
 على كظهر أى كيمين  
 بعث فيها) كالحلف لا طمعا  
 ثم وطأها قال نافع حرم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم جارتها فأمه  
 الله أن يكفر عنه (وأن يجزى)  
 أى الظهار (لأجنبية) بأن قال  
 لها أنت على كظهر أى صح  
 ظهار واه أحمد عن عمرو  
 كالمين بالله تعالى ولا يخرج  
 مخرج النكاح (أو علقه  
 بتزويجها) بأن قال لها إن  
 تزوتني فانت على كظهر أى  
 أو قال النساء على كظهر أى أو  
 كل امرأة تزوتني فانت على

الأم ما أنفقته وبأجرة السكن والضرع سواء قلنا النفقة للعمل أو لها من أحدها) لا ياتيناها  
 كانت مسخرة عليه فوجب عليه أداؤها كالأول كان عليه من لم يصح منه (ووجب) النفقة  
 (لحامل من وطئها أو نكاح فأسد على الواطئ) لأنه لاحق به والنفقة له (و) يجب النفقة  
 (للمكمن على السبيل أو اعتقا) وهو حامل لأم ولده (و) يجب نفقة الحامل من زوج ميت  
 (على وأرضه زوج ميت) للقرابة إذا لم يكن للعمل مال (و) يجب (من مال رجل ميسر قسطنط  
 من أبيه) وعن واره لأن المورث لا يجب نفقته على غيره (وأن تلفت) النفقة فيدخل من  
 المذكور (من غير تفرط) منها (وجب) على من قلنا عليه نفقة عليها (بها) لأن ذلك  
 حكم نفقة الأكراب (ولا يجب) نفقة الجمل (على زوج رفيق ولا مسر ولا غائب) لأنها نفقة  
 قريب (فلان في الأمة كنفقة الأكراب وتقط بعض الزمان) كنفقة الأكراب (مالم  
 تستدين بدين) كأم أو نفقة نسيه أو جوع إذا امتنع من الاتفاق من وجب عليه الاتفاق على  
 الجمل لكن لو كانت عنه واجب (ولا يجب) نفقة الجمل (على من لا يجب نسب الجمل كزنان)  
 لعدم القرابة (ولا يجب) نفقة الجمل (على وارث) الجمل (مع مهر زوج) لاحق به الجمل لهم  
 به قلت لأن يكون الوارث من عودى النسب يجب عليه مع ساره كما يأتي نظيره في نفقة  
 الأكراب (لا يجب طرفة حامل مطلقة) وإن قلنا يجب نفقتها العمل وطرفة غير واجبة بل  
 تسحب (ولا يصح جعل نفقة الحامل عوضا في المثل لأن النفقة ليست لها) بل العمل فلا  
 تراض لها مدعى كلام الشيرازي وقال القاضي والآخر لا يقع على الرأيتين وجرم به  
 المصنف في المثل لأن في حكم المال الكفيل التي قيمتها وتصفها وتصرفها فانها في  
 مثل الجمل هي المال الكفيل وبعد ما ولدها أجر رضاعها وهي الأخذ بها (ولو وطئت الرجبة  
 بشبه أو) وطئت (بنكاح فأسد ثباتها حل يمكن أن يكون من الزوج) من (الوطئ)  
 بنكاح فأسد (فعلها) أى الزوج والوطئ الأجرة (حتى تضع) عليه ما النفقة (بصد الوضع  
 حتى ينكشف الأب منهما) ويقتز (حتى ثبت نسيه) أى الجمل (من أحدها) أي من الزوج  
 أو الوطئ شبهة أو نكاح فأسد (رجع عليه الآخر) الذي لم يلق به (بما أنفق) عليه لأنه  
 أدى عنه شيئا هو واجب عليه بناء على أنه واجب على المانع فرجع عليه لأنه قام عنه واجب  
 (حتى قال في المبيع فان وطئت زوجة حملت فأنفق على الواطئ أن وجبت العمل ولها  
 على المبيع أن كانت مكرهه أو ناعمة وإن كانت مطوعة تطهرت زوجها فلا (ولا نفقة من التركة  
 لموت في جهاز زوجها) كانت (حامل) لأن النفقة من وجب عليه لم تكن من الاستمتاع وقد فاته  
 (ونفقة الجمل من نصيبه) لا ينفق عليها من نصيبه كما قبله الكمال في حمل أم الولد أو منسكه

ظهور أى كره في الشرح (أقول) لأجنبيته أنت على حرام زوى أيداص (ذلك  
 لظهار) لأنه ظهار الرز وجه فكذا لأجنبيته ما تزويجها بطأها حتى يكفر (لا) يكون قوله لأجنبيته أنت على حرام ظهار لأن  
 أطلق على الزوايا (أوزى) أنها حرام عليه (أذن) لأنه مادي في حرمها عليه قبل عقد التزويج (و) يقل منه أنه مذكور في حكم الله  
 الظاهر (و) يصح الظهار مفسرا) كاتقدم (ومما) كان قد فانت على كظهر أى (فن سلفه) أى الظهار (أو) حلف (طلاق  
 أو حتى وحسنه) ما حلفه (و) يصح الظهار (مطلقا) كانت على كظهر أى (و) يصح (مؤثرا) كانت على كظهر أى شهيد  
 رمضان إن وطئ فيه) أى رمضان (كفر وال) يطأ فيه (زال) حكم الظهار بعينه حديث مصر بن سلمة وفيه ظاهر من أراه حتى



يسلم شهر رمضان وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه أصليها فيه فأمر بالكمارة ولم يترك تصيغه بخلافه العلق في قوله: يزل الملك هذا  
 يوقع غير عار فيه التكثير أشبه الألام (ويعبر على مظاهر ومظاهر منسوبة ودواحه قبل تغدير القلوة تعالى فصرير وقت من  
 قبل أن يتأسأوقوله فيما مشير من متناهي من قبل أن يتأسأ (ولو كان) تكفيره (باطعام) كذا مشكوكه من ابن عباس أن  
 وصل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تظاير من أمراته وقع عليها فقال رسول الله أن تذر من أمر الله وقت عليه قبل أن  
 أكره قبل ما جئت على ذلك رجلا الله قال رأيت خطا لها في ضوء القمر ٢٠٣ كذا لا تقر بها حتى فعل ما أمرك الله وأه

الخصم لا جد وجهه الترمذي  
 ولما حرم الوطء من القول حرم  
 دواحه لا يطلق والأحرام  
 (بخلاف كفارة عين) فله أراجها  
 قبل الحنث وبه (وتثبت)  
 أي تستقر كفارة بظهور (في  
 ذمته) أي المظاهر (بالودع)  
 لثوبه فمما لم يردون (وهو  
 الوطء) نص لا يصرح عليه  
 فذا تستقر بذلك الأثم شرط  
 لحمل الوطء في غير ما رآه  
 لبسها كما يؤخر حقه انكاح  
 من أراد حمل المرأة ولو كان  
 الوطء من يحنث بان ظاهره  
 جن وكذا لو أوتت منه ثم زناها  
 لأن من الزنا وقت (من مكره) كذا  
 معذور بالا كراهو جنه أقول  
 بان الحود هو الوطء لأنه فصل  
 منقول المظاهر إذا الظاهر حرم  
 الوطء على نفسه ومنعه منه  
 فله ووطءه وأما المصالح عن  
 الوطء ليس يعود ونفوه تعالى  
 ثم يعودون كما قالوا يوم قترأحي  
 وأنصاك غسبر مزخ ولأن  
 الطاهر عيين يقتضي ترك الوطء  
 فلا يجب كفارة أذنه كذا يلا  
 (ويأثم مكلف) بوطء ونواحيه  
 قبل تكفيره بفساده (ثم) أن  
 وطئ نفسا ككفر (لبيط)  
 بعد (حتى يكفر) بالخبر وفاء

الطهاني الجبل اعتبار بشرط نحو وجهه جيا ووقف نصيبه فكذب بتصرفه قبل تحقق  
 الشرط ومحاسبان هذا النص يشبه لثبوت ملكه من حين موت مورثه وأما غيره وجهه  
 يشبه ذلك فإذا حكمنا له بالملك ظاهر أجازا تصرفه فيه بالحققة الواجبة عليه وعلى من  
 تازمه نفقته لأسباب النفقة على أمه يعود نفقه إليه كما يتصرف في مال المفقود (ولا نفقة) لأن  
 وطء حامله (ينفق) عليها (من مالها لها) كما تقدم وفيه ما سبق (ولا نسق لها) أي لنفوق  
 عنها وجه ولو لحمل الأم ولو لم يحمل (ولا كسرة) لما تقدم في النفقة في النفس في النفوق  
 عنها إن مات وهي في مسكنه تمت به ويستدل بقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية بالنسخ  
 بعض المفقود في ما قبله على الوجوب ولو لم يقبض النسق لفريقه لم يكن لها أن تسكن الأبائهم  
 وجوابه إن الآية منسوخة ومفسرة بقتية في عين (ولا يجب النفقة في النكاح انقاسه) لأن  
 وجود العقد كمنه (لتبر حامل) فإن كانت حاملا فلا نفقة لأجل (ولا يجب النفقة) (أو زوجة  
 نائمة غير حامل) لأن النفقة في غير فكيها من الاستمتاع والتأثير غير ممكنة (فإن كان له) أي  
 التأثر (ولها) عطاها نفقة وله ما كان في الحاضنة أو الرضعة) لأنه لا نفقة ليست في نظر  
 التمكن بل القصر انتهى موجود منع نفقته (و يطاع أيضا أجرة رضاعها أن طابت سبي)  
 وإن كانت في حباله قوله تعالى فإن أرضعن لكم فآؤن أجورهن وإن أنشرا منهن فوجها  
 (فإن امتن من فراشوا) من (الاتقال معه إلى مسكنه مثله أو خرجت) من منزله بغير إفته  
 (أو أوفرت أو انتقلت من منزله بغير إفته أو أبت بال سفره إذا لم يشترط بغيره فليس تأثر)  
 وتقدم بانه  
 (فصل ويلزمه) أي الزوج (دفع القوت) أي التزوي والادام (إلى الزوج) لا بد له  
 ولا حجاب لم يترأض عليه (في صدر كل غار وذلك إذا طلق النكاح) لأنه أول وقت الحجة  
 (فإن اتفقا) أي الزوجان (على تأخير) أي القوت عن طلوع الشمس (أو) على (تجهيل  
 لمقليلة أو كثيرة) (بإجاز) لأن الحق لها لا يخرج عنهما كالأين وعليه بقبضته قاله في الغريب  
 (واختار الشيخ لا يلزمه تعليق بنفق و بكسوصها المادما انتهى ولو كانت) (الزوجة مع)  
 (زوجها عادية سقطت نفقتها) (على المرف) (وكذا إن كره) (الزوج) (يدون أنفوا) (بدون  
 (افن وليا) أن كانت سقيمة أو مجنونة أو مسنة أو مائة (أو في الماد) (وفي أن يندفع) أي  
 بالنفقة أو الكسرة فإن لم يلزم بغيره كره في إجازة وهو ظاهر كلامه في المتن وقوله  
 الأنصاف أن لم يبرح مسقط عنه مطلقا في المخرج من المذهب صح في غرو وعطامه  
 المصنف في أياق فرياً (وأن رضى) (الزوجة) (بالسب) (له) (أجرة طعنه وخبره) (نه من

الغريم (وتجزيه) كجارة (واحدة) ولو كرر الوطء بغير ولازم جدا يعود الوطء في عموم ثم يعود ونسب كالأخبر برؤية  
 الآتين (تكسر بظواهر من امرأة) (واحدة قبل تكفير ولو) كره (بجنس أو أراد) شكره (استثناء) نصا لن تكفروه  
 لا يؤثر في قصر الزوجة بغيره بانقول الأوزق قبل يجب كجارة ثالثة كسبين باقرا وكذا الوطء هر (من نسائه كمنه) كفوله أنت هي  
 مظهر أي لا يلزمه إلا كجارة واحدة وأما الأثر عن غرو على ولادة بظواهر واحد (و) أن طهر من (بكمات) بان قال لكل منهن  
 أنت هي كفارة هي قطلة (لكل) منهن (كفارة) لأن أمان مكررة على أمان متفرقة فلو أنه أمان لا يحنث في أحدها بل يحنث في  
 الأخرى فلا تكفره أكثر من واحدة (ولزمه أخرج) كفارة بظواهر (بعض على وطء) نصا لقوله تعالى فصرير وقت من قبل أن يتأسأ

فان كان قد قتل من قبل ما لم يكن الله حيا لم يكن له ان يثيبه (ويجزئ) التراب (قبله) ان يغسل من قبل  
 وطه لا تغسل من قبل وجوب وهو الظاهر (وان اشتري) مظاهر (زوجته) التي تظاهر بها وهي امه فظنوا بدعائه له فذهب عنه  
 فان عاد وترجها فلا كفارة وان اعتصمها من غيره ثم تزوجها لم عليه الكفارة بالوطه (او بان تزوجها من غيرها) حرة كانت  
 أوامة (قبل الوطه من اهلها مطلقا) ارتد أو لا (فظنوا بدعائه) فماله من الامه وانظر ولان انصرم غايبا من ولد الكافر (وان مات  
 احدهما) أي الزوجين بعد الطهار ٣٠٤ (قبله) أي الوطه (سقطت) كفارة الظهار وسواء مات عقب ظهره او تراخي

عنه لانه لم يوجد الحنث ويرثها  
 وترثه كما يثيب الكافر

**فصل في كفارة الظهار**  
 وصالحاته (وكفارته) أي الظهار  
 (وكفارته) وظهره رمضان  
 على الترتيب (وهي) عتق رقبة  
 فان لم يجد فصيام شهرين  
 متتابعين فان لم يستطع فاعطاه  
 ستين مسكينا (اما الظهار  
 فلقوله تعالى والذين يظاهرون  
 من نساءهم ثم يعودون لما قالوا  
 الآيات واما الوطه في نهار رمضان  
 فلهي شأها هو مرة يلتقي عليه  
 وتقدم في الصوم (وكذا كفارة  
 قتل) في الترتيب (الا انه لا يجب  
 فيها الطعام) لقوله تعالى ومن

قتل مؤمنا خطأ الآية ولم يذكر  
 فيها الطعام (ولمعتبر في كفارات  
 من قدره أو عجز (وقت وجوب)  
 كفارة (كحدوقه) لم يشيران  
 بوقت الوجوب فنكف وهو  
 عديم عتق لم يصلح الاجل حسده  
 ومن حنت وهو مسلم تلزمه  
 الا كفارة بعد لان الكفارة يجب  
 على وجبه الطهارة فكان  
 الاعتبار فيها محل الوجوب  
 كالحد بخلاف التيمم فانه لو تيمم  
 وجد الما على تيممه وهما  
 صام ثم قدر على الرقبة لم يحل

صومه ولو قتل فله وهو رقيق ثم عتق لم يسقط عنه القود (وامكان  
 الادله) في الكفارات (مبني على) اعتبارها في (زكاة) وتقدم المنهية شرط الاداء لا لوجوبه وقت وجوب ظهار  
 وقت الحد وهو الوطه في وقت من ارى رمضان حين الوطه في وقت من زوجه في وقت من حنت (فلما عدم مؤثر قبل تكفير  
 لم يجز له صوم) لانه غير ما وجب عليه وتبقى الرقبة في حنثه الى يساره كما مر ما وجب ويجز عن ادائه (ولو ايسر صوم) بدو وجوبها  
 عليه معسر (لم يلزمه عتق) اعتبارا بوقت الوجوب (ويجزيه) العتق لانه الاصل في الكفارات (ولا يلزم عتق الانسا القربى)  
 حين وجوب (ولو) كانت الرقبة (مشتبه بربا غيره) لا مكان عتقها (في حق رقبة) نأوا بما يلزمه (تمت من عين الرقاب انصرج

مؤتمنه وكذا ينبغي ان يقال في نفقة القريب (فان طلب اسدها دفع القربة عن النفقة أو  
 الكسوة لم يلزم الاخر) لحايتيه لانهما ماضية (وتقدم) ذلك (أولا) لالباب ولزومه أي الزوج  
 (كسوته في كل عام مرة) لانه العادة (ولزم الدفع) للكسوة (في أوله) أي الطعام (لانه أول  
 وقت الوجوب) وكالما لو انى وابنه وابن جدان في أول الصيف كسوة وفي أول الشتاء كسوة  
 ولهم مرادوا الراضع بقوله كل نصف سنة (وعلمها) أي الكسوة لاقبض (مع نفقة) أي ذلك  
 النفقة أيضا (بالقبض) كما يجب الرب الدين دينه بقبضه (وغضا) ووطه وشعرها) كسوته  
 (ككسوة) فبسط كل عام وتلكه بقبضه واختاره ابن نصر الله انه كما عاون الفار بحسب  
 الحاجة (ولا تلك) ازوجة (المسكن) وأوعيه الطعام والماء ونحو ذلك لانه امتاع  
 قاله في الرابة وان كانت لزوجة (مع) أي الزوج (عاده أو كما عاها لادن) منها ومن  
 ولها (ولم يشرع سقطت) كاتقدم (و) ان اختلافنا في ما تشرع (في القول بقوله في ذلك) أي انه  
 لم ينو الترخ لان الاصل عدمه وهو ادرى بسنه (فاذا قبضتها) أي النفقة أو الكسوة (فصرقت  
 أو تلفت أو بليت لم يلزمه عوضها) لانهما قبضت حقا فز يلزمه غيره كالدين اذ لو اياه  
 ثم ضاع منها لكان لو بليت في الوقت الذي يلى فيه معتلها لزمه بدلها لان ذلك من تمام كسوتها  
 وان لم يجز زمن قتل فيه مادقوا ما بليت له كثره وروى عن علي فلا يشبه ما لو تلفها  
 وان مضى زمن بليت فيه معتلها بالاستعمال لم يزل ذو جهان احدثا بالزومه بدلها لانها غير  
 محتاجة للكسوة والثاني بلى لان الاعتبار بغير الزمان دون حقيقة الحاجة كذا في المدعي  
 (واذا انقضت السنة وهي) أي الكسوة (صحة بقوله) كسوة سنة اخرى (لان الاضرار  
 بعض الزمان دون نقاشا بدليل ما تلفت (وان مات) الزوج قبل مضي السنة (أو مات أو  
 بأت قبل مضي السنة) رجع بقسطه (أو سقطت) أي سقطت (النفقة) والكسوة فحصل  
 ذلك (أي مات أو مات أو مات قبل مضيها) أي مضي المدة التي تسافت نفقتها أو كسوتها  
 (رجع بقسطه) لثبوت عدم وجوبه عليه (لمكن لا يرجع) من يحمل نفقة ثم سقطت (بنيية يوم  
 الفرقه الا لا يشر) لا راعا ان لا تطيه شيأ بان ترجع الى الطاعة قال في شرح المنتهى  
 والظاهر ان اعدامها أي غير شرقي ذلك اليوم لم تلزمه نفقة ثانيا (واذا قبضت) الزوجة  
 (النفقة) أو الكسوة (فلما انصرف فيها على وجه لا يصيرها لا يملك) ينقض المأه اي يجهد بدنها  
 لانها لم يكن لها قبض (فيكون لها يبيعها او يتهار الصدق قبضا وغير ذلك فان عاد) انصرف (عليها  
 بضرر بدنها أو نقص في استعمالها لم تملكه) لانه يثبت حقه بذلك (فاذا دفع الى الكسوة  
 ما راد يبيعها أو الصدق قبضا وكان ذلك بضررها أو بخل بضمها لهما أو بخل (بسترها) تلك  
 ذلك) لانه من تفويت حق الزوج أو حق الله (ولو اهدى لها كسوة لم تسقط كسوتها)

كما

صومه ولو قتل فله وهو رقيق ثم عتق لم يسقط عنه القود (وامكان  
 الادله) في الكفارات (مبني على) اعتبارها في (زكاة) وتقدم المنهية شرط الاداء لا لوجوبه وقت وجوب ظهار  
 وقت الحد وهو الوطه في وقت من ارى رمضان حين الوطه في وقت من زوجه في وقت من حنت (فلما عدم مؤثر قبل تكفير  
 لم يجز له صوم) لانه غير ما وجب عليه وتبقى الرقبة في حنثه الى يساره كما مر ما وجب ويجز عن ادائه (ولو ايسر صوم) بدو وجوبها  
 عليه معسر (لم يلزمه عتق) اعتبارا بوقت الوجوب (ويجزيه) العتق لانه الاصل في الكفارات (ولا يلزم عتق الانسا القربى)  
 حين وجوب (ولو) كانت الرقبة (مشتبه بربا غيره) لا مكان عتقها (في حق رقبة) نأوا بما يلزمه (تمت من عين الرقاب انصرج



فلا يعلق من كلام الأديب يحمل على الإطلاق من كلامه تعالى (و شرطها) (سلامة من هيب محض ضرر وأينما بالعمل) لأن القصود  
 غلبا لثقت نفسه وتكليفه من التصرف لنفسه وهذا غير حاصل مع ما يضر بالعمل كذلك (كهي) لأن الأديب لا يمكنه العمل في أكثر  
 الصنائع (و) كذلك بدو رجل أو قطع أحدها) لأن البداية له بطش والرجل لا يمشي فلا يتأهل له كثر من العمل مع تلف  
 أحدها أو ثلثها (أو) قطع (سبابة أو) أصبع (وطي أو لها من بدو رجل) تنبع فيه التفتيح وقد ذكرت كلام المحامد في  
 الحاشية (أو خضرو وبصر) معا (من يد) ٣٠٦ واحتجوا بالنهه بذلك (وطم أظفمه من لباهم أو) قطع (أغلظ من غيره)  
 أي الأبهام قطع الأصبع (كاه)  
 لها صب منة من الأصبع بذلك  
 (و) يجوز من قطع يده من  
 أحدها يده) وتخصر من  
 الأخرى (أو) قطعت يده من  
 أحدها (و) قطعت  
 (تخصر من الأخرى) لبقاء نفع  
 كل منها (أو) جدد بالبدل  
 المهمة أي قطع (أنه) فيجزي  
 (أو) قطع (أنه) يفتق حياها  
 لأنه لا يضر بالعمل (أو) علق  
 عتقه بصفه لم يحد لأن ذلك  
 لا أثر له بخلاف من علق عتقه  
 بصفة فتقناه عند وجودها فلا  
 يجزي لأن سبب عتقه انعقد عند  
 وجود الصفة فلا عتق صرفه إلى  
 غيره وكذا القول إن اشتريتك أو  
 ملكتك فانت حر فلا يجزئه  
 بخلاف ما لو قال إن اشتريتك  
 فانت حر لك فانت اشتريتك  
 (و) يجوز (مدر ومخير) ولو  
 غير هيز (ولو زنا أو عرج  
 يسير أو محبوب ونحوه) ولو  
 محبوبا (وأمر وأمرس تهيم  
 إشارة وأمر) زارص وأجزم  
 ونحوه (ومرهون ومو جرو جان  
 وأحق وحامل) وله اشتد جعلها  
 لأن ما فيه من النقص لا يضر  
 بالعمل وما فيه من الوصف

لوا تمتعت من التسليم) وهي مبيعة (ثم حدث لها من قبلته) أي التسليم (فلا تنفقه لها  
 ما دامت مبيعة عقوبة عليها بعتها نفسها في حاله يمكن من الاستمتاع بها فها وبذها في غيرها  
 (وتقدم أول عشرة نساء إذا دعت ما لذ كره) وعظمه أي أنه يجوز أن تنظر المرأة إلى نفسها  
 حال اجتماعها لانه موضع حاجة وكذا لو دعت أن عليها من راق وطئه لضيق فرجها أو  
 قروح به قبل ما رافقة (فإن كان الزوج صغيرا) فالنفقة عليه كالكبير لأن الاستمتاع بها  
 يمكن وإنما تفر بنسب من جهة الزوج أنه الكبير إذا هرب (و) أجبر وليه على نفقة من  
 ماله الصبي) لأنها عليه والولي شرب في ماله أو أختها كانا كوكذا السفيه والمجنون (وإن  
 كانت) الزوجة (صغيرة لا تكن وطؤها وزوجها طفل أو بالغ لم تصب نفقة لها ولو منع تسليم نفسها)  
 أو تسلّم وليها لها لانه لا يستمتع بها فلا أثر لتسليمها فقلت لو زوج الولي الصغيرة التي  
 لا يوطأ مثلها أو أراد تسليمها منارة لاسقاط حق الحضانة لم يملك ذلك كما لو أراد السفر بقصد  
 المنارة على ما يأتي في الحضانة (وإن بذلت) زوجة أو بذلت وليا (تسليم نفسها والزوج  
 غائب فيفرض لها) النفقة (حتى يرسلها حكم الشرع) لأنها بذلت في حال لا يمكنه التسليم  
 فيه (فيكتب) القاضي (إلى حاكم البلد الذي هو) أي الزوج (فيه ليستديه ويعطيه ذلك) أي  
 أنزوجته بذلت لتسليم نفسها (فإن سار) الزوج (إلى أو وكل من يسلمها) له من رجل له  
 ذلك كحرمها (فوصل نفسها) أي الزوج (أو ناسه وجبت النفقة) حينئذ لأن البذل  
 قبل ذلك وجوده كعدمه (فإن لم يفعل) الزوج (أي لم يحضر أو وكل من يسلمها) فرض  
 الحاكم عليه نفقة من الوقت الذي كان عكن الوصول إليها وتسلمها) لأنه امتنع من تسليمها مع  
 إمكانه وبذلك فله تزمت نفقة كما لو كان حاضرا (وإن غاب) الزوج (بعد عتكها) من نفسها  
 (فالنفقة واجبة عليه في غيبته) سواء سلمها أولاد أو لا مانع منه (وإن منعت) الزوج (تسليم  
 نفسها) فلا نفقة له (ومنعها) أي الزوج (أهلها) من تسليم نفسها فلا نفقة لها (أو ساكتا)  
 أي الزوجان (بعد العقد لم تبذل) الزوج (تسليم نفسها) (وليطلب) الزوج زوجته (فلا تنفقه)  
 وإن طلقها فمقامها ذلك) لأن البذل شرط لوجوب النفقة ولم يحد (وإن بذلت) نفسها  
 (تسليمها غير تام تسليمها في غير طاقون غيره) من الماتزل (أو) تسلمها في الغزاة فلا نفق دون  
 غيرها (أو) تسلمها (في بلدها) أو بلد كذا (دون غيره) لم تنفق شيئا لأن كون قد اشترطت  
 ذلك في العقد) لأن هذا التسليم كعدمه (وإن منعت نفسها قبل الدخول حتى تنقض صداقتها  
 الحال لها ذلك) لأن تسليمها قبل تسليم صداقتها يقضي إلى تسليم منفعتها العقد عليها بالوطء  
 ثم لا تسلم صداقتها فلا يملك الرجوع فيها استوفى منها بخلاف البيع إذا تسلم المشتري ثم أعسر  
 بئنه فانه يمكن الرجوع فيه (ووجب نفقتها) لأنها قبلت ماله أن تنقه له ولو منعت نفسها لمرض

لا يؤثر في صحة عتقهم (و) يجوز (مكاتب مالم يرد شيئا) من كتابته لأنه رتبة كاملة  
 سلمه لم يحصل عن شيء منها عوض (ولا) يجوز (من) أي مكاتب (أدى) منها شيئا) لحصول العوض من بعضه كالزاعفة وبعض  
 رتبة (أو اشترى بشرط عتيق) فلا يجوز لأن الظاهر أن البائع نفسه من غنم فكأنه أخذ من عتقه عوضا وإن قيل له أعتق عبدا  
 عن كفارتك فكذلك لا نفق لم يجزئه عنها ولأوله ولوردا عوض هذا العتيق وإن قصد عتقه عن الكفارة وحدها عزم على رد العوض  
 أو رد مبدل العتيق وأعتقه عن كفارة أجزأ (أو يعتق) على مكفر (بقراءة) فلا يجزئه لقوله تعالى فصر رقيقة وأصر يرفع العتيق

[illegible]

لم يكن له نفقة والفرق بينهما ان اعتناهما المتفق صدق وان اختلفا من جهة الزوج فهو بشبه  
تأخير الاستمتاع لصرف الزوج خلاف الامتناع لمرضه لانه امتناع من جهة فهو وبشبهه تأخير  
الاستمتاع لصرفها وليس لما منع نفسها من الدخول حتى تقضى (أي حال الصداق كما هو  
المسعى ثم أراد الحمل) ولا لمعان تمنع نفسها (قبله) أي قبل الدخول (حتى ينسى)  
الصداق (المؤجل) لان قبضه ليس بمحقق فيكون منها التام الموجب لاعتقاده في محرم  
حتى (ولول قبل الدخول) ليس لما منع نفسها لانها ادخلت الضرر على نفسها بحيث رضيت  
بتأخيرها (فان قلت) أي تمت نفسها حيث قلنا ليس لها منها (فلا تعطف) عند التمكن  
بلا غير من قبله (والمراد) الزوج (الامة) زوجها (سيده) أي لا يزوجها في الكفر وقبحه  
(الثقة) على زوجها المحرم (ولان الزوج) لان سيدها يمكن من فاجأت آخره وقتها وهذه  
في شهره وان كانت الامة الزوجية (عنده) أي الزوج (لا لا فقط) بل به نفقة الحب من  
المساواة اياه كالزوجه والنظر ودهن المصباح ونحوه) كالزوجة (وقد قامت) رضى سيدها  
لانها لم تكن قد قبضت نفقتها على غيره في هذا الزمن بخلاف نفقة الميسلة له وصدقته  
التي يمكن بلانها حيث تقضى عليه (ولو سلمها السيد) الزوج (ثم زوجه) لم يكن له نفقة  
حصول الفرض اذا تهاجرل انما هو والى عمل المانعة فقامت من ميسرة بلانها يكون  
حاربا (وعلى المكاتب نفقة زوجته) حرة كانت او امه لانه ملك كدهه (وقد خبر  
اسرة المالكين) او المذمر (على سيده) لانه اذن فرا كاح من ميسرة الى ميسرة كما هو  
الاستدانة (فان كان حرة) أي (زوج) حرة فممن نفقة أي (زوج) بقدره وبه من  
قربته باقما على سيده) كحقيقته

شرطه بان قل ان قد سرز وحق في كنهه في (فقهه) اي قد سرز العاني (فيه) في نفس وحوادث طوره وافتق  
 ويزنه عن طوره داوود شرطه لانه لا يجره ان لا يفتقر قبل انعقد فيه (ومن اعتق) عن سره واور (غير محذور طوره) بانواعه  
 (نقد) عتقه لانه تصرف من اذله في محله وفي مانع قبله محله لم يؤده (فمن ان لم يؤده) رفته كما تقدم (صام) المكفر  
 (حوا) كان اوصيا (لوفاشوري) لانه لا يباين (و) لونه (ثانيه) اوصى كل يوم يكف نفسه عن (و) لونه (تسبنا)  
 اي الذين (وجهه) السكاهه (لحدت) واصل لكل امرئ رزق (و) لونه (الثانيه) اي قد سرز الله به من ان لا يفرق الصوم  
 الا (لانه) اي لانه من لم يكن حصوله لعل كما بعده ان كد نفسه من اجسم من الله في لونه لانه رخصه فانظر الى نفسه

بأنه ينفق (و) يتقطع) بتتابع (ومنه ظاهر من أوله) كان (ناسيا) لم يصوم بعد شهرين متتابعين قبل أن يشأ أو لا يلوذ  
 لا ينفق بالنياسان (أو) كان موطؤه (مع غدر سيع القطر) كرض وسفر (أو) كان موطؤه (بلا) حاملا كان أو ناسيا لم يصوم إلا بولائه  
 فخرج لوطؤه فلا ينفق النهار ولا ليلته (و) كونه السها أو ما ستره دون الفرج على وجهه بفطره أو لا لم يتقطع التتابع (و) (لا)  
 يتقطع التتابع موطؤه (غيرها) أي الظاهر منها (في) الأحوال (الثلاث) أي النسيان ومع غدر سيع القطر وقت الليل لأن ذلك غير  
 محرم عليه ولا هو محل لتتابع الصوم أشبه ٣٠٨ الا كل (و) يتقطع بتتابع (بصوم غير رمضان) لأنه فرقه بشئ يمكن تحريمه  
 أشبه ما لو فطر بلا غدر (وقد)

الخاصة أم لا) لأن النفقة في حقها التمكن بحيث لم يوجد سقطت (فإن أطاعتنا ناشرت في  
 غيبته) أي الزوج (لم تعد نفقتها حتى يولد التسليم بحضوره) أي الزوج (أو حضور وكيله)  
 إذا استمر التسليم في غيبته (فإن لم يحضر) الزوج ولو وكيله (و) (رسل) أي أرسله لحاكم  
 بأن كتب إلى قاضي بلده يطلب طاعتها (فصل في ذلك موضعين من يقدم في مثله زمة) النفقة  
 كما تقدم فمن بذلت نفسها ابتداء (وله) أي الزوج (نفطرها في صوم التطوع ووطؤها في)  
 لأن حقها واجب وهو مقدم على التطوع (فإن امتعت) الصاعقة تطوعا من تمكن زوجها  
 من وطئها (فناشر) النفقة لها المحصية المأهولة بواجب عليها (ويعبر إسلام المرأة) في  
 غيبته بعد الدخول في المدة بعد نفقتها (و) يعبر إسلام (معتقة عن الإسلام في غيبته)  
 أي الزوج (زمت النفقة) لأن الزدة تختلفها عن الإسلام أسقط النفقة فحصل الفرق  
 بينهما ما كقوطه بالطلاق فذا رجعت من ذلك عاد النكاح إلى حاله فمادت النفقة بخلاف  
 الناشرة فإن سقطت نفقتها غير وجهها عن بعد أو منتهاه من التمكن المستحق عليها ولا بد  
 ذلك إلا بعدوها إلى بدو حكمته من أول يحصل ذلك في غيبته ولو قبل ذلك لتسلم نفسها  
 قبل دخوله بها وهو غائب لم تسحق النفقة بعد والذل (وبشطر) النفقة (لناشر ليل فقط)  
 بأن قطع من أول وقتها ليليا (أو) ناشر (مها فقط) بأن طيعه ليليا وقت منتهى  
 أي تعطي نصف النفقة في السورتين (لا) تعطي من النفقة (بمقدار الأزمنة) لغير التقدير  
 بالأزمنة (وبشطرها) النفقة أيضا إذا تشرت (بعض يوم) أو بعض ليل كما هو المتيقن لما تقدم  
 (ولو صامت للفقارة) بل لأنه فلا نفقة لها (أو) صامت (الزاد أو مضام رمضان ووقته منسج  
 فيها) أي في النذر وقتها رمضان (بل لأنه) فلا نفقة لها لأنها منفت نفسها به بسبب لامن  
 جهته (أو سافر لتخريب) بأن زنت فخرت (أوجب ولو طأ فلا نفقة لها) زمن تخريبها  
 أو حبسها لفوات التمكن المقابل للنفقة (وله) أي الزوج (البيتوته معها في حبسها) لأن  
 حقها ثابت في البيتوته معها لا يسلط بحبسها (وإن حبست) أي الزوج (على صداقتها أو  
 غيرها من حقوقها) وهو معبر كانت ظالمة مائة فمن التمكن فلا نفقة لها مدة حبسها (لأن  
 المانع من جهتها (وإن كان) الزوج (قادر على أمائه) أي إذا ما حبسها عليه من حقوقها  
 لمتنه بعد الطلب فلا النفقة مدة حبسها إذا كانت باذلة التمكن قاله الشيخ) لأن المنع منه لامن  
 (وإن سافرت) الزوجة (بأذنه) أي الزوج (في حاجته) فلا نفقة لها لأنها سافرت في شغل  
 وراده (أو أحرمت بحجة الإسلام أو غيرته) فلا نفقة لها وأحرمت بحكومتها في وقتها فلا نفقة  
 لأنها طفت الواجب عليها بأصل الشرع فكان كصيام رمضان وكذا أسن المكتوبة لأنها

صومه (مها فراه) لأنه زمان لم  
 يتعين للفقارة (و) يتقطع  
 بتتابع (بفطر) في أثناءه  
 الشهرين (بلا غدر) ولو ناسيا  
 وجوبه بالتتابع أول أناته  
 أم الشهرين كالزمن أن الواجب  
 شهر واحد (لا) يتقطع بتتابع  
 بصوم (رمضان) ولا ينطرقه  
 سفر وهو (أو فطر واجب  
 ثم) فطر يوم (عيد) وأيام  
 تشريني (وجفت ونفاس  
 وجنوب ومرض عروق) لتعين  
 رمضان الصوم الواجب ليه  
 وتعين الفطر في تلك الأيام ولأن  
 التبعي وما بعده لا يمكن التفرز  
 منها وكذا لو أغى عليه جميع  
 اليوم (و) لا يتقطع بتتابع فطر  
 (حاصل ومرض عروق)  
 أنفسهم) لأنها كالرخص (أو)  
 فطر (لغير وجهه كسفر ومرض  
 غير عروق) لشبهها بالمرض  
 المعروف فأباحه الفطر  
 (و) كلفه (حاصل ومرض  
 لغرض ولدها) بالصوم لإباحه  
 فطرهما بسبب لا ينطبق  
 باختيارهما أشبه ما لو فطرنا  
 خوفه على أنفسهما (و) كلفه  
 (مكره) على نفسه (ومحظ)

لا كل يظنه ليل ناسيا نوادا (وأناس) بقا الصوم المكره والناسي وعذر المحظي ولحديث  
 عن لاء في من انحطوا النسيان وما استكرهوا عليه (لأجله) بوجوبه لتتابع فلا يصغر بذلك إذا فطر بل يتقطع تنابه لاه  
 يمكنه التحريم منه سواء له (فصل) فإن لم يستطع صوما كبيرا ومرض ولو دعي روزه (اعتبارا وقت الوجوب) (أو) انحط  
 زبانه أو تناوله أي المرض بصومه (أو) لم يستطع صوما (لشئ) قال في الأذعان وأضعف عن مبيته (أطعمه ستين سكينيا)  
 لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعم ستين سكينيا أو أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من الصامت بالصوم قالت امرأة أنس رسول  
 الله أنه شج كبير ما به من ميام قال فاطم ستين سكينيا أو أرسله بن مغيرة بالصيام قال وهل أصبت ما أصبت الا من الصيام

تامة

قال الطائفة اليه يا ابا عبد الله من الشوق والشهوة ما يحده من الصوم وقبس عليه من قمعها و بشروط ان يكون النسيب  
(مسلما) كالزنا وبسقم المكتب (ولواش) كزنا (ولا يضر وطعها) منها انشاء الطعام (نصوا) كالزنا معتك كالزنا معتك  
نصف حديث وطعن لثري ياقوم اعطف فلفطه ما يطوون به امره (و يعزى) دعوا) أى الكفة اوز (الى مخفر من اهلها) كما  
ولان كسيرا (ولو ناكل الطعام) لانهم سئلوا عن حاجة شعبة اكبر من خولف عوم لايه وكذا الزكاة وقد اومأ كذا كفاة ليس  
بشرط وتصرف ما يعطى للمنفرد الى ما يحتاج اليه العاقل ثم حكا له ٣٠٩ وليه (و) يعزى دعوا الى (مكاتب) لانه

ناعبها (أو طردها) الزوج (وأجرهما من ماله النفقة) لوجوب التكميل وانما  
 السابق متناول وجوب النفقة فيها إذا أحرمت بعبه الإسلام لوجبه (إذا أحرمت في الوقت)  
 أي أشهر الحج (من البقاة) فإن قدمت الأحرار على البقات أو قبل الوقت فكذلك الحرمة  
 بطوع قسط نفقتها له التقديم (وإن سارت) الزوج (في حصة) في حصة نفقتها ولو تزوجا وتجاوز  
 وزيل زوج أو غيره (أو ح) بطوع (أو ح) قطع (ولو بانته قلنا نفقها) لأن سارت  
 التكميل لأجل نفقتها (الآن يكون مسافرا معتمداً على زوجها) قلنا نفقها (تفقه أنها  
 قد مضت) قل في المصدع والصحيح أنه لا نفقة لها ما نهي إذا سارت لمساتها على وعزى الأولى  
 لقاضي (وإن أحرمت) الزوج (متنوع ومن فرقته أو أصامت فذكر ما عتاق وقته ولو كان النفر  
 ماذنه أو كان فدها قبل النكاح) وصامت (في وقت قلنا نفقها) فنهيا فوفت على زوجها حقها  
 من الاستمتاع واختيارها ولأن النذر صدر من جهة ما عتاق فمما لا إسلام فلها وأبسطه ما يصل  
 الشرع (وإن اختلفا) أي الزوج (في نشوزها بعد إقرارها بالتسليم أو) اختلاف (في الإنفاق  
 عليها) في (تسليم النفقة إليها) أقول (قولها) لأن الأصل عدم ذلك واختارنا الشيخ في الحين  
 وابن التيم في النفقة قول من يشهد له العرف لأنه ما رضى الأصل والظاهر وأما إيلانها  
 تكون راضية وما عتاقها بعد التتاق (وإن ادعت) الزوج (ساره) أي الزوج (في فرض)  
 الحاكم (لها نفقة للموسر) أو قالت (زوجها) كنت موسرا) فإن ذلك للمعنى نفقة للموسر  
 (فانكر) الزوج المسار (فان عرقه مال فنفقها) لأن الأصل بقاؤه (والا) أي لو لم يعرف  
 له مال ولم يكن أقر بالماله فقوله (لأنه منكر) والأصل عدمه (وإن احتله) أي المال (في  
 بذله أو تسلم) بأن ادعت أنها بذلت التسليم وأنكر كقولها (لأن الأصل عدمه) أو) اختلاف (في  
 وقتها) بأن قالت بذلت التسليم من منعه قبل بل من شهر فقوله (أو) احتله (في فرض  
 الحاكم) النفقة (أو) اختلاف (في وقتها قبل) الزوج (فرضها) الحاكم (من شهر أو قالت)  
 الزوج (بل من تمام فقوله) لا منكر قلنا الأصل براءة منه (وكل من قلنا القول فوله  
 لنفسه عليه البين) لا احتمال صدق خصمه (وإن دفع) الزوج (إياها) أي الزوج (نفقة  
 وكسوة) وبعث بذلك إليها فقالت (لمزوج) (أنه لم يسهه) ثم ادعت (فقبل) الزوج (بل وفاء  
 لراحيب) أي (فقوله) لأن الاختلاف في منه وهو أدري بها (كأنه قضى دينه واحتلف هو  
 وفرع في منه) فإن القول قولها للمدين (وإن دفع) الزوج (إياها) أي الزوج (لأنه لم يسهه) بل  
 مصافح وفلاذ وما شبه ذلك على وجه التمسك بما ذكره (في منه) كسرها حيث (وليس له إذا  
 طلقها أن يطالبها) لزوجها لم يسهه (وإن كان) الزوج (قد أعطاه) ذلك (فتم له كما  
 تركها) أي ويحتمل إعطائه وهو ذلك وعلى وجه ما قبله أن يسهه على ما ذكره (لأنه لم يسهه)

فوقه قالوا (السنين) ممكن (استنهدا) من رأوا ما توعدوا به من عدم المجزئ (وقال هيا ينك) فيقولون قاله (سواء أروا)  
 ذلك (بالا) بقل بالسوية (فلا) مجزئة (سليم) كبر (أن كلا) من المساكين (أحد قد ربحه) عما قد علمه مجزئة (لحصولنا) لهم  
 بالأطعام (والواجب) إلى الكفاية (فما مجزئ) في فطره من مذهب (وهو نصف خبز) يكفل لبناء مصر (ومن غيره) أي البر  
 والصالحين (والأخر) والآخر (سواء) والآخر (مدان) نصف ما عود الخبز يكفل مصر (ومن أخرج آدم) أخرج (مجزئ) عما سبق  
 قبله (وأخرج الحب الفضل) عند أحد من أخرج الدقيق والسويق (ويجزئان) وزن الحب وان أم حوماً كبير زاد على كيل الحب  
 قدما (يكون) بغير وزن (أن الحب) ما قلح (نزع) ونزع (مجزئ) من نزع وجهه (الكل) والأطعمة (أما هيا ينك) أي المجزئ في كفارة

(غيره) يخرج في فطره ولو كان ذلك (قوت بلده) لأن الكفارة وجبت طهره لا فقره عنه كأن الفطر ظهر للصائم فلهما ما في الحكم  
 قلتان عدت الأصناف الخمسة أجزائهما فثبتت من حيقه على قياس ما تقدم في الفطرة (ولا يجزئ) في كفارة (الإنبيى  
 المسكين أو يعشيم) لأن المتقول من الأصناف مطلقا وهم وكالعليه الصلاة والسلام لكسب في خديته لا الذي أعلم ثلاثة أصع من قرصة  
 مسكين ولاه مالو حسب عليك الفقر أكثر فأشبهه (أو) بخلاف نذر ما مهم) أي أسا كين فيجزئ أن يتدبرهم أو يعشيم لأنه  
 وفي ينفذه (ولا يجزئه القية) من الواجب ٢١٠ فلهما قوله تعالى فاطعهم تين مسكينوا كالزكاة (ولا يجزئ في كفارة) (حق  
 و) (لا زكوة) (لا إطعام الأيتام)

يأينو به من حصة الكفارة  
 تحدث وأعمال الكل امرئ ماني  
 ولاه مختلف وجهه قنع تروا نذرا  
 وكفارة خلا بصرفه إلى الكفارة  
 الألتية (ولا تكفي في التقرّب)  
 إلى الله تعالى (نقطة) أي دون ثمة  
 الكفارة لتتويع التقرّب إلى  
 واجب ومنعوب ومحل التيق  
 الصوم الليل وفي الصلوة والأطعام  
 معه أو قبله يسير (فان كانت)  
 عليه كفارة (وأحد لم يلزمه  
 قمين سببا) بنيت به وكهنية  
 العتق أو الصوم أو الأطعام من  
 الكفارة الواجبة عليه لتتبعها  
 بالقدسية (وليلزمه مع نيته)  
 أي سببا (كفارة واحدة)  
 ينوي بها التي عليه (فان عين)  
 سببا (غيره) أي غير السبب  
 الذي وجبت فيه الكفارة  
 غلطا وسببها من جنس  
 بتدخل) كن عليه كفارة بين  
 في ليس فتواها من عين قيام  
 وهي بين القيس (أجزاء) ذلك  
 (من الجيع) أي جميع ما عليه  
 من كفارة الأيمان لتندلها  
 (وان كانت) عليه كفارات  
 (أصباها من جنس لا يتدخل)  
 كن ظاهر من نيته بكلمة

فصل وأن أعسر الزوج بنفقها الواجبة (أو) أعسر الزوج (بعضها) أي بعض النفقة  
 بأن أعسر (عن نفقة المهر) فله الفسخ (لا) تنسخ إذا أعسر (عازا عنها) أي من نفقة  
 العسر لأن الزيادة تسقط بأعساره (أو) أعسر الزوج (بالعكس أو) بعضها (أو) أعسر  
 (بالسكنى أو) أعسر (المهر بشرط) السابق قد خالها في خير على التراضي بين الفسخ  
 من غير انتظار) أي تأجل ثلاثا خلا فالان البناء (وبين المقام) أمعه على التسكح وهذا قول  
 حمروني وأي حرية لقوله تعالى فامساك معروف أو تسريح باحسان وليس الأمساك مع ترك  
 الاتفاق أمسا كالمهر وقد فتن من التسريح وقال صلى الله عليه وسلم امرأته تقول لا أطعمك ولا  
 فارقني رواه أحمد والدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح ورواه الشافعي من قول أبي هريرة وروى  
 الشافعي وصحبه من صفيان عن أبي الزناد قال سألت عبد بن المسيب عن رجل لا يجد ما ينفق  
 على امرأته قال يفرق بينهما ما قال أبو الزناد لم يجدته قال سمعته ولأن هذا أولى بالنسخ من  
 الجع بالطول وكان على التراضي لأنه تخيار السبب (وإذا اختارت المقام فلها) عكبه وتكون  
 النفقة أي نفقة الفقير والكسوة والمسكن دنافي خدمته ما تمنع نفسها) لأن ذلك واجب على  
 الزوج فإذا رزقت بتأخير حقها فهو في ذمته كالرزقت بتأخير مهرها (ولها المقام) على  
 التسكح (ومنه من نفسه) فلا يلزمه تأخيرها عكبه ولا الأمانة في منزله وعلمه أن لا يحسب بل بدعها  
 تكسب ولو كانت مرسرة) لأنه ليس لها عوض الاستمتاع (فان اختارت المقام) ثم اختارت  
 الفسخ فله ذلك (أو رزقت بعسره) ثم اختارت الفسخ فله ذلك (أو تزوجه ماله) أي بانه

لكل واحدة بكاه فتوى الكفارة عن نهار من أحداهن أجزاء من واحد وان لم يصحها  
 بأن يقول هذه من كفارة فلا تقوله من كفارة فلا تفصل له واحدة غير معينة قال في الشرح وقياس المذهب بأن يقرع بينهما  
 فخرج المصلحة منهن بالقرع فخرج به في الانتاع (أو) كانت عليه كفارات من (أجناس كفارة وقيل و) وطوف (صوم) رمضان  
 (أداء) (وعين) بالله تعالى (فتوى أحداها) أي الكفارات (أجزاء) المخرج (من واحدة) منها (ولا يجب) أي لا يشترط لأجزائها (تعيين  
 سببا) من ظاهرا أو قتل ونحوه لأنها هادواحدة أو سبب فلتقرعه أدائها إلى تعيين سببا كالزكاة من جنس واحد  
 (كتاب الأمان) من الأمن وهو الطرد والإبعاد لأن كل واحد من الزوجين يلحق نفسه في الخامسة أن كان كافيا وقيل لأنه لا ينفصل



أحداهما أن يكون كائنًا **فصل السنة** عليه (وهو) شرعا (شهاداته و) كملته **فيمان** من الجاهدين مقرورة (بل من زوج و) غضب) من زوجة (كأنه مقام حد قذف) أن كانت محسنة (أو غير) أن لم تكن قتيلا (في جانيه) كأنه مقام (جيس من جانبها) والأصل فيه قوله تعالى والخمس يرمون أزواجهم ولم يكن لهم هذا إذا لا تفهم الآيات وحديث سهل بن سعد في غير الخلاف مما مره رواد الجماعة (من قذف زوجة بزناء) كان قذفه بزناء (ظاهر وطى عليه في قبل أو غير) بأن قال كنت في قلبك أو ذكرك (فكذبت به) أي الزوج (ما لم ينفق أحضيه) من أحد أن كانت محسنة ٣١١ وانظر بران لمنكح كذلك (وسقط)

[illegible][illegible]

فلا تهلل له لانهم لم يهللوه ولا روي القرآن على خلافه القياس لو جسدنا بياضه لقلقه كجسد غيره المستحالة (ومعنى من اخبر من  
استحل لسانه ووايس من نطقه اقرار) فاعل (مع) (وزنا) بكاءه واشارت بغيره (و) يصح منها (لان بكاءه واشارته حقيقة)  
لتباعد مقام نطقه في الالة عن مافي نفسه (لولا ان) من استحل لسانه ووايس من نطقه ولا عن بكاءه واشارته (واذكر) اللسان (او)  
قال لم اذرقها ولا (لما) اقبل فماطيه من جنوسه) فقام عليه الجسد لما هو يلحقه بالنسب (لا) يقبل قوله (فماطيه من جنوسه)  
زوجه) فلا تهلل له لانهم لم يهللوه ٣١٣ يحكم الظاهر فلا يقبل انكاره (وله) اى لمن انكر له تباعدا لانه بعد ان نطق (ان)

فصل في بيان معنى وجوبه وسأله عن (سدن ما كان) الزوج (عليه) هكسكو أو هكسكو  
وتدبرته على ما يلزم من وجوبه (الواجب) أخذت) الزوجة (عنه) أي من المازو وجمها أو  
مال سيدة (كفاتها) وكفاها (والصغر) فاعلموه) كالواحدة (لصنونه) والخدم (المعروف) بغير  
أذنه) لقول النبي صلى الله عليه وسلم: خذت حقته حين قالت له أن أباسفان رجل شحيح وليس  
بطيني من النفقة ما يكفيني وولدي خذني ما يكسلك ولديك المعروف متفق عليه من  
حديث عائشة واللفظ (لجاري) فإن ظاهر الحديث دل على أنه كان يعطيها بعض الكفاية ولايتها  
لما فرض على النبي صلى الله عليه وسلم لحاق أخذها بالسدن ما كان (الكفاية) بغير علمه فله موضع خاصة فإن  
النفقة لأغنى عنها والأقوام الأبوالأنا يتحدد بعدد الزمان شيافشاً ففتى الرافعي أنها للحاكم  
والمطالع بها في كل يوم وحديث إذا لأمانة الخ مخصوص بحديثه فلا نه خاص بالنفقة (وإن  
لم يتقدر) على أخذ كفاتها وكفايتها بقوله ما من ماله (أجبره الحاكم) إذا وضعت أمرها إليه  
على كفاتها وكفايتها والمعروف لأن ذلك واجب عليه (فإن أبي) الزوج ذلك (حبسه)  
لأن الحاكم وضع لفصل الخصومات والمحبس طريق إلى الفصل فحينئذ هو (فإن يمر) الزوج  
(على الحبس) وقد أوجب الحاكم على ماله اتفاق منه) عليها وهي من وجبت له النفقة لأنها في واجب  
عليه فإذا امتنع من أدائه وجب الدعاء إلى محقق من ماله خصمه كالدين بل أولى لأنها أكد  
من الدين بل دليل جواز الأخذ بغير إذن المالك (فإن لم يتقدر) الحاكم (له) على ماله بأخذها أول  
بغير (أف) كره) النفقة من مال القاتل ولم يجز الحاكم (الأمر) وأما عقاراً فهو اتفاق  
منه فبيع الحاكم (اليه) إضافة (يوم يوم) كالدين (فإن تسد ذلك) الاتفاق عليها ما يمكن  
تقدراً ولا ضرراً ولا عقاراً (فلهما) التمتع) لتقدير الاتفاق عليها من ماله كحال الأعمار بل هذا أولى  
بالتمتع وسوسع الحاكم كسحاح الزوجة لفقد مال زوجها القاتل بتبين له مال كالمالين  
نصراه في حوائج القواعد النفقة لظاهر هذه الفسخ وعدم فقده لأن نفقة ما اعتاق بها  
يقدر عليه من مال زوجها وأما ما كان قائماً عنها لا علم لها به فلا تكلف المسير لاحتقاله ولا  
تشبهه صفة التيمم لأناسي المسافر رحله لأن الماعق في ضمنه يده ونسيانه لا يخص من تقصير

من عذاب الآخرة) لعذاب ابن عباس رواه الجوزي وكون الحامسة هي الموجبة أي إلى العنة  
والعقوب على من كذب منها لما أقره ذلك فيما وكون عذاب الدنيا هو لأنه لا ينقطع وعذاب الآخرة دائم والسر في ذلك التقويم  
ليتوب الكاذب منها ويرجع (ويصحب ما كمال) امرأة (خفرة) فذها زوجها وأراد لها (من) أي بقية (لأن بينهما) الحصول  
الترض بذلك والخبر عن ترك الخروج من عزها صيانة من الجفرو هو الجلد (ومن قذف زوجتين) له (فاكثر ولو) كان قذفهن  
(كلمة أقر كل واحدة) ممن (بلغان) لأن كل واحدة قد وقعت لادراعه حدها إلا لعنتها كما لو عذب غيرها  
فإنه لو وثروته (أي العان ثلاثة) أحدها (كونه بين زوجين مكافئ ولو) كان (ثنتين) أو أحدهما (أو) كان (مطلق) أو أحدهما

أَوْ نَمِينٍ أَوْ أَحَدًا) كَذَلِكَ أَمَرَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ وَأَرْوَاحُهُمْ مُخَالِفَاتٌ بِقَدْفِ أَمْسَهُمْ وَلَا يَمُوتُونَ بِرَأْسِهِمَا أَلَيْسَ لِكُلِّ قَلْبٍ شَرٌّ مِنَ الْكَلْبِ لَا جَوْهَرٌ وَلَا عِلَالٌ أَنْتَ وَجِبْ لَا تَطْلُبُ الْفَيْضَ (فَيْضُ) الْفَيْضِ بِقَدْفِ أَجْنِبِيَّةٍ تَبْرَأُ مِنْكُمْ بَعْدَ قَدْفِهَا وَلَا يَسْأَلُهُ بَلَاءُ لَمْ يَجِبْ غَيْرُهَا (زَوْجِيَّةٌ) أَوْ قَلْبٌ (أَعَزَّ) وَجْهَهُ (زَيْنٌ) قِيلَ أَنْ تَكُنْ لِبَعْدِ الْقَدْفِ وَلَا لِبَلَاءِ لِمَا نَفَضْتَهُ إِلَى حَالِ التَّكْنِ فَيَمُوتُ وَغَيْرُ قَدْفِ الزَّوْجِ وَغَيْرُ عَزَّ (أَيْ) لَا يَمُوتُ وَغَيْرَ وَكَانَ يَمُوتُ أُولَاهُ وَهِيَ تَجَانُّ نَفْسَهُ وَأَمَّا مَنْ تَرَوَّجَهَا وَهُوَ بِلَاءُ زَاهَا وَمُفْطَرُّهَا تَكُنْ حَمْلٌ مِنْ زَاهَا لَا تَمُوتُ لَهُ

مُرْقِيَانِ نَفْسَهُ (كَيْ) أَنْتَ كَقَدْفِ

٣١٣

وتقرى بطريق مختلف هذا قال ولم أجده في المسئلة تقلا (ونقطة الزوج) ولا في الزوج والرفيق واليه انما اذا امتنع من وجبت عليه النفقة) وكذا وتقرر استيفاء ما يخدم في الزوج (فاقتضى عليه غيره بنية الرجوع فعلا الرجوع) لانه كما منتهى ما يجب استيفاء ما يخدم في الزوج (فانساب بيه) وسكر وكيفية حكمه في الطلاق والاخذ من المال عند اتمامه قال في المبدع (وان كان الزوج فاقباله بتركها) أي الزوجة (نقطة) ولم يقدر على ما له (ولا) على استيفاء (ولا) على (الاخذ من) وكذا ان كان له وكيل لم يكتفى بكتاب الحاكم (انه) لم يحد الكتاب في المالك في كل عام بل الكتاب المشهور لم يذكر وهو اقل اعتبارا في عدم كتابه وكذا الفقهات يفتى (فان لم يسلم خبره) هلقت او لم يلق في كل عام هذا القيد (وتعذر النقطة في تقدم) لانه انما هو في الأصول اني شئ من حاله (قلها التمس) انتم لم تقدر على الوصول اني فقهات انما لم يثبت احد وهو منتهى اذترك لها نفقة او قدرت على ذلك او لم تستدعها فبطلت لانه في كل حال ان الاتفاق علم من وجهه فليس يمتنع (ولجميع الفقه) في ذلك لانه في كل عام حكم لانه لا يفسد بغيره ولا يفسد في غيره (الحكم كالتمسك لغيره) (فياض) الحاكم (قلها) لانه في كل عام يستوفى ما لا يطلب (او تمسك في بارة) أي الحاكم (فليس الحاكم) فمرفق لا رجس فيه) فقلت وكذا اذا لم يملك ما كان عليه (من ترك الاتفاق) الواجب من اتمامه او غيره من ذلك (نقطة) فقهات كذا (ولم يرضها) حاكم وكذا (نقطة) (دوني في دفعته) وقد قدم (وبه) ضمان النقطة (وبه) عدمه ويجب في المستقبل كضمان السوق (وتقدم في اخذ من الضمان) انه في كل عام في الزوج انما يثبت عند الحاكم كتمسك الشراخ ويبلغ ان يهرطه في كل عام كتمسك انساب اليه حق ولا بد من اعطى قدره فان اى اول لم يملك ما كان عليه من نفقة فلو لم يملك من نفقة في كل عام

❦ باب قلة الأقراب والى بك وإيه ثم ❦

[illegible]

٥٠ - (ص ١٤٤) - ث ١٠ ادبى في ربه وله خرافات - والاحاديث - شرط (الشافى  
سبق فقهه) اى قذف الروح اربعة (في قولك في) فانه من باب جبه الجسد - والادعى بان مراد منه موم الا ب (ك) قوله  
فمن اوبازاته ورا تلت ترتيبه اورد رجب وجملة فقهه اهل السنة لا يرون (و ان قول) - (ب) يس ولفظ حتى اوقال مع مضمون  
ولا اقله اوتوحت نسبة او) وطش (م ك ه و) وحت (ر نة و) وحت (مع اسماء او) وحت (مع حنون خقه) (ولول ولا  
مان) لانه فقهه او جبال الخرافات ولفظ من نسبة ركبته - (ب) لانه فقهه حتى اوقال (و من) انما واحد

وأما من جهة التوام (الأخر) لأنه لا يجوز أن يكون بعض المال الواجبه من غير وجه مائة تاعا لما استلحقه دون عكسه  
 احتياط النسب (وبلا عن لقي الحد) لأنه لا يلزم من كون الولد منها تنافزا ما لا يلزم من الزنا نفي الولد ذلك لأقرب بالزنا وأكثرت  
 به فيعلم بنفسه الولد بذلك الشرط (الثالث أن تكذبه) إلز وجهه قلها (ويعسر) تكذبه بها (الاستيقا بالمان) لأنها إذا لم  
 تكذبه لا لألفه والامنة إنما تنظمهما (فإن صدقته) فيها قلها (ولم يردعها) من الطلب بعد انقضاء (أو كنت) قبل  
 تقر ولم تتكلمه النسب ولا المان ٣١٤ (أوتيت زناها) شهادة (أو بمنزلة) أي الزوج (أو قذف محبوبة بن زانية)

ينفق على نفسه وزوجه فتكذبه على بعضه وأصله (أو بعضها) أي لو وجد والده أو ولده بعض  
 انفق ويجوز إهمالهما واجب عليها كالمال المسبق (حتى ذوى الأرحام منهم) أي من والده  
 وإن علوا وولده وإن سفلا (ولو هم معسر) يكفر معسر أب معسر وكان معسر وابن ابن  
 موسر فحبب النفقة على الموسر في أمثالهين ولا لأز لكونه محجوبا بالان بينهما اقربا بقوله فحبب  
 النفق ورد الشهادة فاشبهه القرب وجب النفقة لمن ذكر (بالأزوف) أي بحسب ما يلحق بهم  
 (من حلال) لأن موانع ما تقدم في إلز وجه (إذا كانوا) أي الأصول والفرع (فقراء) فإن كانوا  
 أغنياء لم يجب عليهم نفقتهم (وله) أي المنفق (ما ينفي عليهم فاضلا من نفسه وأمره ورقته  
 ومولته) عن كسوتهم وسكاكهم من ماله أو من ملكه وشقه (كخاتمة أو) من كسبه  
 لقوله عليه الصلاة والسلام أبا ينفصل ثمن تمولوا لأنها موانع فلا تجب على المحتاج كالميراث  
 ولا يجب إلا اتفاق على من ذكر (من أصل البضاعة) التي يخرجه (و) لأن من (الملك  
 وأداء العمل) لحصول الضرر بذلك لقوات ما ينقص منه قوته وقوت زوجته ونحوها (ويجوز  
 قاده على التكسب) من عودى نفسه ولا يجب نفقته لأن كسبه الذي يستغني به كالميراث  
 (و يلزمه) أيضا (نفقة كل من يرثه بغير أن أو تعصيب عن سواء) أي سوى عودى النسب  
 (سوا موره) الآخر (كأنه) أولا كسبه ومثبه وبنات أخيه وشقه (كتبته) لم يردعها (تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك) أوجب النفقة على الأب ثم عطف الوارث عليه وذلك يقتضي الاشتراك  
 في الوجوب (فما زاد والأرحام) وهم من ليس بذى فرض ولا حصص (من غير عودى النسب  
 فلا تنفق لهم ولا عليهم) لعدم النص فيهم لأن قرايتهم ضيقة وأغنيا بأخذون ماله لهم كسائر  
 المسلمين في المال يصرف إليهم إذا لم يكن لبيت الوارث دليل تقديم إرد عليهم أو خاترا الشيخ  
 بق الدين الوجوب لأنه من صلة الرحم وهو عام (وتخلص أو وجوب الاتفاق) على القرب  
 (ثلاثة شروط أحدها أن يكون المنفق عليهم فقرا لا ماله لحو لا كسب يستغنيون به عن اتفاق  
 غيرهم) والأكسوة والسكن كالنفقة وشروطها لغيره فتي كان أحدهما رقيقا لا نفقة (فإن كانوا)  
 أي المنفق عليهم (موسرين بحال أو كسب يكفيهم فلا نفقة لهم) لفقد شرطه فإن لم يكفهم ذلك  
 وجبا كالمال أو تقدم (الثاني أن يكون لمن يجب عليه النفقة ما ينفي عليهم) منه (فاضل من  
 نفقة نفسه) وزوجه وقته كالمسقى (أما من ماله أو أمان من كسبه) لا يفضل عنه من لا يجب  
 عليه شيء (لأنها وجبت موانع وأي من أهلها) إذن (الثالث أن يكون المنفق وارثا) لغيره  
 عليه فرض أو تعصيب (أن كان من غير عودى النسب) أما عودا النسب فحبب ولمن ذوى  
 الأرحام وأهمهم معسر قال في الاختيار أتوجه إلى الولد الموسر إن بنفق على أبيه المعسر وزوجه  
 أبيه وعلى أخوته الصغار (وإن كان للفقير ولو جلا وارث غير أبيه نفقة عليهم على قدر انهم

أي محبوبة لجهة النسب ولا المان  
 (أو) قذف (محبة نجت) قبل  
 لمان (أو) قذف (خره أو ناطقة  
 غرست) قبل لمان (ولم تفهم  
 اشارتها) وقذف مماء لحقه  
 النسب (أن كان بينهما ولد فصا  
 (ولا لمان) المسبق من أنه  
 شرع لدره المسبق من القاذف  
 قاذف يجب حذفا فأنذبه له  
 وفي الولد تابع لاسقاط الحد  
 لا مقصور لنفسه (وإن مات  
 أحدها) أي إلز وجه (قبل  
 تنقته) أي القمان (توارثا) ثبت  
 للنسب (لأن المان لم يوجدا  
 ثبت حكمه) (ولا لمان) لعدم  
 قصوره من الميت ولا تدخله  
 النيابة (قال في الانتفاع مالم  
 تطالب في حياته بالحد فقوم  
 ورثتها مقامها في الطلب بقوله  
 اسقطه بالمان (وإن مات  
 الولد له لمانا ونفيه) بدومته  
 لتحق شروطه أي القمان بدون  
 الولد (وإن لاهسن) زوج  
 (ونكحت) هنمزوجة (حيث  
 حتى تقرأ بها) بالزنا (أو تلعان)  
 ولا ترجم بمجرد التناول لأنها  
 لو أقرت بلسانها لم ترجم إذا  
 رحت فكيف إذا بلسان  
 الفصل وبثت بتمام تلاعها

أر به أسكاهم أحدها سقوط الحد  
 تكون محصنة (حتى) يسقط عنه الحد أو التزير بلباسه (أ) رجل (معين قذفها) كقولهم ثبت فلان (ولو أخفله) بأن لم يذكره  
 (فيسه) أي القمان لأنه ينفي في أحد الطرفين باقيا فكان بينة في الطرف الآخر كأنه ادان ولا حاجة إلى قذف الزاني لفساده  
 قرأه أو رجا به حاج فذكر به بدل شبهة الولد على صدقه وليدته ابن عباس إن هلال بن أبيه قذف أمه عند النبي صلى  
 الله عليه وسلم بشر بل من عهد التزير رواه الجماعة إلا صاحب النسائي وليس فيه أحد بعد القمان (الحكم) (الثاني للفرقة) بين  
 التلاعين (ولو بأفصل حكم) بأن لم يفرق بينهما لما لم (الثالث انصرم التزير) لقول عمر رضي الله تعالى عنه المتلاعنان يفرق بينهما

والجثمان أبداً ، وادعى سيدولان العنان معنى يقتضى التعریم المؤبد ، فطلب ترفیع علی حکم حاکم بارتضاع (ولو أوزب) الملائک  
(نفسه) لور ودا الاشیا من غیر ولی و ابن معروف ان الملائکین دخیتمجان ابداً (او كانت امتها شراً ما دبره) ای القمان فلا یصل له  
لا غیر هم مؤبد کتعریم (رض) و حکایتهم فی طاعة ثلاثاً : الحکم (الرابع انتقاء الولد) عن الملائک (و بعینه) ای بنی الولد (ذکره  
مربحاً) فی السان (۲) قوله (انتم دایته اغدزنت و ما ندای) و یتم المائات (و تکرر من) فتنقول انتم دایته لقد کذبتم و کذبوا الود  
و لم یؤمن المان لانها أحد ال زوجین فكان ذکر المان ضابطاً فی الامان ذکر زوج ۲۱۵ (او ذکر تعیناً نقول) زوج (مجمع

[illegible]

أي لو لم يكن متقدما قبل (أو) كالمعلم (أن لم يتقدم له) أي تنبيه على القدر وأن كان متقدما قبل (لأن الأصل عدم ذلك وإن لم يمكن صدقها في عدم العلم به وهو معها في الدار وادعى عدم العلم بأن له تنبيهه وقتي لم يقبل لأنه خلاف الظاهر (وإن أخره) أي تنبيه (لمن تجبس مرضي وغيبه وحفظ مال أو نهاب ليل) ولدت قلبه حتى صمغ وينشأ أناس (وعر ذلك) كلالمة غير يحفظ فروقه ونحوه (لم يسقط تنبيهه) وإن علم غائب عن بلد أو لمة فاشتغل سيره لم يسقط تنبيهه وإن أقام بلا حنسة قط (وسقط) أ كذب نفسه بعد تنبيهه (أو زوجة) ٣١٦ (محضته وهز زليخها) كذمية أو رقيقة سواء كان لاهن أو لالان العنان عين أو

مينة ورأت عن ملحد أو والنزير  
فإذا أقر بما فعله جده سقط  
حكمه كالسقط أو أقام مئة على  
حق غيره ثم أقر به وانجر النسب أي  
نسب الولد الذي أقر به (من جهة  
الأم بالجهة الأب) المكذب  
لنفسه بمنزلة (أو انجر) (ولده)  
من موال الأم أو موال الأب  
يعني الأب على الأب ما أنفقته  
الأم قبل استنقذه ذكر في  
النسب والافتقار (وإنما) أي  
ورث كل من الأب المكذب  
نفسه والولد الذي استنقذه بعد  
نفيه الآخر لأن الأثر ينسب  
التسبب لو كان أحد هاتين  
فقط أو كان الولد أوصيته  
ولده أو واهب أو لولا يلقاه ومهم  
إذا كان الولد غنيا في أن غرضه  
المال لأنه إنما يدعي النسب  
والميراث تبع والتمسح لا تتبع  
لحقوق النسب كما لو كان الأب حيا  
غنيا والاب فقيرا واستلمته (ولا  
يلحقه) أي المالا عن نسب ولدناه  
ومات (بالتحاق بورثته بعده)  
فصلانهم يملكون على غيرهم  
نسبا فنفاه عنه فلم يقبل منهم  
ولأن نسبه انقطع بنفسه عن  
نفسه لتفرد به باله لم يدون غيره  
ولذلك لا تقبل الشهادة إلا أن

بأمراته) لأنها واجبة على سبيل المعاوضة فتسقط على المواصلة ولذلك وجبت مع السيار  
والإحصاء (بمعرفة) لأن تنقته تصبغ السيار والإحصاء (بما الأقرب فالأقرب) لحديث  
طارق الحضاري إذا بعن ثوب أو ثيابك واخترت واخترت ثم أدناك أدناك أي الأدنى فالأدنى  
ولأن النقص فله وبر من قرب أولى بالبر من بعد (ثم يبدأ) (العصبة) مع الاستواء في العروة  
تأخيرين لأم أحدهما ابن عم (ثم التساوي) لعدم الرشح (وأن فضل عصما يكتفي واحد الزم  
بذله) لمن وجبت نفقته لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم (فإن كان له أب أو ابن قدم  
الأب) على الأم ففضيلته وانفراد مبالاة واستحقاق الأخذ من ماله (فإن كان معهما) أي  
الأبوين (أن قدمه عليهما) لو جوب نفقته بالنسب قل أو طالب الابن أحق بالنفقة منها وهي  
أحق بالبر (وقال القاضي) فيما إذا اجتمع الأبوان والابن كان الابن صغيرا أو مجتورا قدم لأن  
نفقته وجبت بالنسب مع أنه حاضر (وإن كان الابن كبيرا والابن زمانا فهو) أي الأب (أحق)  
لأن محتملا كسباحتة أشد (وفي المستوعب تقدم الأب أو ج من تقدم في هذه المسائل) لشدة  
 حاجته (وإن كان أب وجد أو ابن وابن ابن قدم الأب والابن) لأنه أقرب (وبقدم جده على أخ)  
لأن له به الولادة والابنة (وأب على ابن ابن) لقربه ولأنه لا يسقط أرنه بهال (و) يقدم (أو)  
أب على أبي أم) لامتياز به الصوبة (و) الجد أو الأم (مع أبي أبي أب بستان) لأن أب الأم  
امتياز بقرب أو أباها الأب امتياز بالصوبة فتساوى بذلك (وظاهر كلامهم) قال في التروع  
وظاهر كلامهم أيضا (بأن) الأخذ من وجبت له النفقة بغير إذن أي إذا من وجبت عليه (أن)  
استمتع من الاتفاق زوجة) تقبل أبنائه والجماعة بأحد من مال والده ولا أنه بالبر رضا  
احتاج ولا يمتدني (وتقدم في الباب قبله والحب نفقة) لقرب (مع اختلاف دين) أي إذا  
كان دين القرينين مختلف فلا نفقة لأحدهما على الآخر لأنه لا يؤثر بينهما ولا ولادة أشبهه ماله  
كان أحد هاتين (أو الأبا لولده) لثبوت أرنه من عتبه مع اختلاف الدين (أو بالحاق بالنفقة)  
فقط النفقة مع اختلاف الدين ذكره في الجوز والعاب والافتقار (أو بالحاق بالنفقة)  
الأقرب مع اختلاف الدين هذا هو المذهب مطلقا وقطع به كثير منهم (ومن ترك الاتفاق  
الواجب مذهب لم يلزم عونه) أطلقه الأكثر وجزم في الفصول لأن نفقة القريب وجبت لرفع  
الحاجة وأجابه النفس وقد حصل ذلك في الماضي بولته أو ذكر جماعة (الأن فرمها حاكم)  
لأنها كدت به ربه كنفقة الزوجة (أو استدان أنه) قال في الحرز وأمانة أقله فلا تلزمه  
لما مضى وإن فرضت إلا أن يستدين عليه بأن لها حكم (لكن لو باز وج فاستدانت لها  
ولا ولادها الصغار رجعت) بما استدانته فله أحد بن هاشم فقلت وكذا لو كان أولادها مجنين  
أو وجبت نفقتهم لغيرهم عن التمسك على ما تقدم (ولو امتنع زوج أو قرى من نفقة

من ندلى قوله فلا يقبل أفراد غيره عليه كما لو شديده (والتوا مان المنفيان) بالعان  
(أخوان لا) فحفظ لا انتفاء النسب من جهة الأب كزواي الزنا (ومن نفي من) أي ولدا (لا يفتني) كمن أقر به أو منى به فقام أو سك  
ونحوه (وكان ضمن زنا حاد لم) بالعان (لنفي الحد لضعف محضته وله دره الحد بالعان  
فأصله فيما يلحق من النسب) ولا يلحق منه (من أتت زوجة بولته نصف حسنة) أي سنة أشهر (عند أمكن اجتماعها  
ولو مع فمفروق أربع سنين) ولو عشر سنة لغيره ولو مع ولد المراد بفتني سيره والأفلاخلاف على ما يأتي (ولا ينقطع  
الامكان) عن الاجتماع (بعض) قال في الترقيب لاحتمال عدم فساد (أو) اتهمه (لأن أربع سنين منتهى إبانها) زوجه (ولو)

كان الزوج (ابن عشر) سيقن (قبها) أي لعلها إذا تجمعت له عشر منذ أمكن اجتماعهم الولدان أربع سنين منذ إنجابها (غشة) (نفسه) حديث الولد الفرس ولا مكان كونه منه وقدره وبه سبع سنين لحديث ابن عمر وعمرهما عليا لعشر ومقاربتهم في الفناح ولأن العشر يمكن فيها البلوغ فالحق به إلا إذا كان بالغ المتيقن وقدره ابن عمر بن العاصي وأبو بكر بن عبيد الله الانتفاع بها وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتفرق بينهم في الفناح داليل إمكان الولادة (ومعها) (نفا) أي حقوق الولدان عشر (زيج) (يلوغة) الاستمتاع بالحكم بلوغه فينبغي الترتب الأحكام عليه من التكليف ٣١٧ ووجوب المهرات لا يحكم بهم الثالث

والحق الأول به حفظ أنسب  
احتياط (ولا يكمل به) أي  
بالحقا اسمه (مهر) لأن  
ثبت الحزن أو الحسنة وغیره  
لأن أصل راعته منه (ولا  
تثبت هفتاد من) لعدم  
ثبوت موحيها (وان لم يكن  
كونه) أي الأول (منه) أي  
الزوج (كان أن = لمون  
نفس = منه تزوجهوا عاش)  
لم يلق به بغيره بان كانت حامله  
قبل استزواجه فان مات أو  
ولده ميتا معه = (مكاتب) أو  
أنته (ذكر من أربع سنين  
عدا بام) لم يلق به فلم يلقها  
جنته = لم يوتها إذ لم يكن  
واؤه = منه بدأ بموته إلى  
ثلاث سنة (أو فرت) ما تروا في  
الرعيه = بغيره عدتها  
والفروه = مولاته نصف  
سنتين = من عدتها إلى  
فرت نصف من فرت ولم يلقه  
بها = بغيره حكمكم بأفشاء  
عنه في وقت يكون أن لا يكون  
منه = بغيره = كالواضع  
عدتها بوجع الحس والامكان  
أيما = منه = شاء أو وجبة  
أو عدتها بغيره = بغيره  
بوجع = جود السب = كقوله

[illegible]

منه (وكان يلقى من قطع أشاءه قط عددا أكثر من الأصحاب قال في التتبع قال أصحها بقوله من سمي به بعد (وقيل لا) بقوله من سمي به قطع أنثيه قال (المتبع وهو الصحيح) لأنه لا يلحق من مائه ولعمارة ولا وجد ذلك أشبهه بالقطع ذكره مع أنثيه (وأن ولدته مطلقه) رجعية بعد أربع سنين من مطلقها (زوجها) وقيل (انقضاهن) لحق نسبه (أو) ولدته رجعية (الأقل من أربع سنين من انقضاهن) عدلوا بأمر آخر (لحق نسبه) ٣١٨ بالطلاق لأن الرجعية في حكم الزوجات في أكثر الأحكام أشبهه بمقابل الطلاق

(ومن أخبرت) (بالنساء للقول  
عوت زوجها فاعتدت) (لوقاة  
ثم تزوجت) ثم ولدت (لحق  
بثان ما ولدته لنفسه سنة  
فأكثر) (ممن تزوجت منه نصا لها  
فرأته وأما ما ولدته لدون نصف  
سنة وحاش فليقل بالأول لأنه  
ليس من الثاني بقدر ركعتي أو ما  
زوجها عندها أو فسخ نكاح  
غائب  
فصل ومن زنت) (أو طلق  
أمنه في الفرج أو دونه) (أو أفراه  
وطى أمته في الفرج أو دونه  
فولدت نصف سنة) (فأكثر لحق)  
نسب ما ولدته لأنها ما سارت فرأها  
له بوطء ولا نسبا نازع عدد  
ابن زمة وابن وليلة زمة فقل  
هو أخى وابن أبي وليلة أبي وليلة  
فرأته فقال النبي صلى الله عليه  
وسلم هو لك يا عبد بن زمة ولدت  
لغيرك ولما هجر أخرج مفتي  
عليه فليقل (ولو كان عزل أو)  
قال (لم أنزل) لقول عمر بن الخطاب  
يطؤون ولا تدهس ثم يعزلون  
لأنهم وليلة يفرسبها أنه  
أبها إلا لحقت به ولدها فها هو  
بعده أو أنزلوا وأه الشافعي في  
مسندوه لأنهم ولدته في فرسه  
ما عكن كونه منه لاحتمال أن

فصل وهب نفقة طهر) (أي مرضعة الصغير) ذكر كاكان أو أنثى (في ماله) أن كان  
كنفقة الكبير (فإن لم يكن له) أي الصغير (المغفل من تلزمه نفقته) من أب أو غيره ولا  
نفقة طهر الصغير كنفقة الكبير ويحتسب وجوبها بالاب وجدان كان لقوله تعالى وعلى الأب  
له رزق وكسونه المعروف الآية (ولا يلزمه) نفقة أفتقر (لما فرق الحولين) أقوله تعالى  
والوالدات برضن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة (ولا يقطن قبلها) الآية  
(الابن أو به) فيعزل (الابن ينظر) الصغير فلا ولو رضيا حديث لا ضرر ولا ضرار وفي  
الماية بغير رضاعه بعد ما ولو رضيا ظاهره عيون المسائل إباحته مطلقا قال في المسدع  
وقل في تحفة الودود في أحكام المولود يجوز أن تستر الأم على رضاعه بعد الحولين إلى نصف  
الثالث أو أكثر (ولا يلزم منع أمراته من خدمة ولدها منه) لأنه غوت عليه حق من الاستمتاع  
أو بقدرها وذا في ذلك أنها أحق بمحضاته إذا يلزم منه مباشرة الخدمة بنفسه ما يلزمه  
خادمه ونحوه منه هاو (لا) يتبع الأب أم الرضيع (من رضاعه) إذا طلبت ذلك وإن طلبت  
أجرة ثلثها أو وجد (الأب (من يتبرع) له (برضاعه فهو) أي الأم (أحق سؤالا كانت في حيال

يكون أنزل ولم يحس به وأما بعض أقسامه الرحم وعزل بانيه و(لا) يلحقه نسبه (إن  
أدعى استبراه) بها وطء بخصه تير برأه زوجها بالاستبراه فينقذه من غير (وهلح عليه) أي الاستبراه إذا ادعى لأنه حتى ولد  
لوالدها ولحق به (ثم لم ينصفه) (بأنه) (أي الاستبراه) فأن ولد لدون نصف سنة من الاستبراه تبين أن الاستبراه لو طء (وأن أقر)  
السيد (بالوطء) (لأنه) (مارة) (ثم ولد) (بأنه) (أو بعد أربع سنين من وطئه لحق) نسبه ما ولدته لصبره وتأخر أشاوطه كالأزوجة (ومن استنق  
ولدا من أمته) (يلحقها) (تلده) (بعده) أي الذي استنقته لفوق نصف سنة (بدون أقرار آخر) أنه وطئ بعد وطء الأول لأن الأول طء الذي  
أعترف به أو لا فلو دلت منه وحصل به استبراه من ذلك الوطء (ومن أعترف) لأمه أقر بوطئها (أو باع من أقر بوطئها) فلو دلت

الزوج



[illegible][illegible]

موقوفه شهر و ما اذا باع ولم يقدر  
من ماله وانما له من ماله  
لم يملك هذه هي الجهنون نسب  
في ذلك كرم ويحق للمواطن  
لم يملك وطناً واستحق من الزوج  
بن استغفنه أو استعارة (فان)

فقد تفرقت أفراسهم فلو ادعتهم الله (نسب الولد لفراس) (والأولاد ولدوا له امرأة) (فلا) قبل قول طاعليه لأن الأصل هدم  
ولادته وهي مما يمكن إقامة البينة عليه (ولا أثر لشيء) ولدوا له بعد عبده (مع) وجود (فراس) حديث عائشة كانت استخيم بعد  
ابن أبي وقاص وعبد بن زمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سيد يا رسول الله إن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى ابنة أنظف  
إلى شبيهه وقال عبيد بن زمة هذا أخي يا رسول الله ولعل فراس أخي فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبيهه رأى شياً يشابهه  
فقال هؤلاء عبيد بن زمة قال فراس ٣٢٠ ولما هاجر وأحصى من مبادود تبت زعفران وأهلهما عا لا أترمذي (وتبعه)

تسب (لاب) أجمعاً لقوله تعالى  
ادعهم لأبائهم (ما لم ينتف كائن  
ملازمة) والأولاد لنا ولداً قرشي  
قرشي ولومن غير قرشي وولد  
قرشيم من غير قرشي ليس قرشياً  
(وتبعه ملك أوس بن عامر) فولد  
محرران كان من رقيق وولد  
لهم ولومن حرقت لأمهم (الأ  
مع شرط) زوج أمه (حرية أولادها  
فهم أحرار) حديث المليون عند  
شروطهم (أو) الأعم (غرور)  
بأن تزوج بأمر أن شرطها أولادها  
حرقتين أمه فلهما حر ولو كان  
أبوهم رقاً أو غيبه لم تقدم (وتبعه  
دين) ولد (غيرها) أي أويوه  
دينان كتابي قسم وولد كتابي  
فولد مسلم من بحرية كتابي  
لمسكن لأصل ذي صفة لاسلم  
فكسبه أو كان أتي (وتبعه  
لحاسبه حرمة كل لاختيمها)  
أي الأباوين فالنفل من الحمار  
الأهلي محرر نفس تبع الحمار  
دون أطيم حماره هو الفرس وما  
زاد من حروشا تحرم الأكل  
تظلم الجاني الحظر

فوفصل و يلزم السيد نفقة رقيقه قدر كفايتهم بالمعروف ولو منع اختلاف الدين ولو كان  
رقيقه (أخاً أو نثرت لأمه أوي أوزمن أو مرض أو انقطع كسبه) وتكون النفقة (من  
غالب بقوت اليد أو ماله) يلزمه (كسوتهم من غالب الكسوة لامثال الصديق ذلك  
البلد الذي هو به) يلزمه (غطاء وطباموسكن وماهون) رقيقه حديث أبي هريرة  
مر فرها المسلولك طعمه وكسوتها معروف ولا يكف من العمل ما لا يطيق ورواه الشافعي  
والبيهقي بإسناد جيد وانفقه وأعلى وجوب ذلك على السيد لانه أنص الناس به فوجب  
نفقته عليه وهي واجبة بالملك فذلك وجبت لا تقي والناتر والزم من غيرهم (وأن ما قوا عليه  
تكفيهم ويخبرهم زعمهم) كاتبع عليه نفقتهم حال الحياة (وبن) لسيد الرقيق (أن  
يليه مما يملك وان طعمه مما يطعم فان ولده أي ولي الرقيق الطعام فان سيده يملك ما يملك  
مع أو يطعمه منه) حديث أبي هريرة يرفعها إذا ولي أحدكم خادم طعمه حر أو حرة  
فليده وطعمه معه فان أبي طهر وغ له القمعة القمعتين ورواه البخاري ومعنى التزويج نفسها  
في المرق والدم ورفعه الله ولأن الماض يتوق نفسه إلى ذلك (ولأنك) الرقيق (بلاذنه)  
أي السيد لاقية من الاقتيات عليه لكن إن منع ما وجب له أنه قد مرها المعروف كما  
تقدم في أزوجه والقريب (ويستحبان سوى من سيده في الكسوة والأطعام) (و) بن  
(أما في الكسوة والأطعام) لانه أطيب انفسهم وأقرب العدل (ولأن من زاد من هم)  
من الأمان (لا) استقام في الكسوة) لانه ما لمصلحة السيد (يلزمه) أي السيد (نفقة ولده أمه  
الرقيق) لانه رقيقه تبعاً لأمه (دون زوجها) أي الأمه لا يلزمه نفقة ولده الرقيق لانه ليس  
بأب له بل لأمه (يلزمه الحر نفقة ولده من عبده) وطباً يزوجه أوشبهه لانه يشبهها  
الحرية وهذا إن لم يكن له ولورث غيرها أو لأقرب قدر الارث كاتقدم (ولزم المكاتبة نفقة  
ولدها ولو كان أبوها مكاتباً) لانه يتبع أمه لا أباه (وكسبه) أي ولدها مكاتباً (لها) لتبعتهما  
(وسبق) السيد (عليه) بعضه من قدرته وبقيتها أي النفقة (عليه) أي البعض أن كان  
موسراً أو لأقرب من أعتق البعض أو وارثه كاتقدم (وله) أي البعض (وطه) أمه فملكها بعزله  
الحر بلاذن سيده لان ملكه عليها تام ولا تزوج الا فاته (و يلزم السيد تزويجهم) أي  
الزقاء (إذا طلوه) كالنفقة ذكر وراكفوا وأنا قاله تعالى وأتكفوا الأناحمكم والصالحين  
من عبادكم وأماكم والامر يقتضي الوجوب ولانه يخاف من ترك أعفائه الوقوع في  
المحذور ولا يجوز تزويج السيد إلا باستخاره إذا كان كبيراً (الامة) يستقيم بها ولو مكاتبته بشرط  
وطباً) لأن القصد وقتها الحاجة أو الضرر والشهوة وأن شاف زوجها إذا طلست ذلك (فان  
أبي) السيد ما وجب عليه من تزويجهم (أجبر) عليه كسائر الحقوق الواجبة عليه (وتصدق)

كتاب العدة

بكر العن (واحدة عاتق وهي)  
ما حوت (من العدة) لأن أؤمنة  
العدة محصورة مقدرة بعدد

الزمان والأموال كالخيش والأشهر وشهر (الربيع المحمدي شهر) وأجمعوا على وجوبها  
لكتاب السنة في الجلبة ولقصصتها استمراد من المرأة من الحمل ثلاثاً طبعاً ما غير المفارق لها قبل العلم فحصل الاشتباه وتضع  
الانساب والعدة أما لعني محض كالحامل أو تبعه محض كالتوفي عنها زوجه قبل الدخول أو لمعها أو لعني أغلب كالوطوءة التي يمكن  
جلها من طليعتها أو طوعاً أو تبعاً أغلب كعدة الوفاة في المخلو لم يمكن جلها إذا مضت مدة إقامتها في أثناء الشهر (ولا عدة في  
فرقة) زوج (محبيل وطه أو) قبل (نحوه ولا عدة) (لقية أولس) لقوله تعالى إذا تكتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن  
نفسهن فالحكم عليهن من عدة تمتدنها ولأن الأصل في العدة وجود البراءة لهم وهي حقيقة هنا (بشرط) أي في جواب عبدة (وطه

الامة

﴿ رَقِّبْ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ ﴾

كروية) أي اللطوة (بطا أمته وكروية) أي الخاطئة (يلحق به ولد) - فـا - وطلعت بنت دوت نسح أو طوط ابن دوت عشرة لاهن فقالا لوطه  
لتشيق برودة الراس من الحمل) (و شرط في وجوب بعده غشوة طواؤه) فان خلافه مكره فعل الخلو لاهد لأن الخلو إنما أثبت  
مهما لم يوطه لانهما فلتة ولا تكون كذلك إلا بما يمكن ويشترط أن يوطه طواؤه كسب بطا أمته وأكونه يلحق به ولد كاف الوطع أو لوطه  
(و) بشرط غشوة (علمه) أي الزوج (جا) بالوطع أي لا يصبر ولم يوطها أو تركت بعد من البت بحيث لا يراها العسر ولم يعلم  
بها الزوج فلا بعد لعدم التحريم الموجب لاهد فوجب حدث بشرط الخلو ٣٣١ وحديث اللدة نقضاه أخفاها ذلك كما تقدم

فَالصَّدَاقُ (وَلَوْعَ مَا تَمَّ) نَهَى  
أَوْسَى (تَأَخَّرَ) وَبَوَّسُ وَجِبِ  
وَعَنْوَرُونَ (أَطْلَعُوا) كَمَجْرَدِ  
الْخُلُوعِ إِلَى مَقْلَبَةِ الْأَصَابَةِ  
دُونَ تَقْبِيقِهَا (وَتَلَزَمَ) الصَّدَقَةُ  
لِقَوَامِهَا (مُطْلَقًا) كَمَا كَانَ الزَّوْجُ  
أَوْضَعًا (كَتَبَ) وَطَهُرَ وَأَضْلَاهَا  
أَوَّلَ كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْصِيَرَةً لِمَعْمُومٍ  
فَوَلَّيْتُهُ وَالْفَرِيقُ يَتَوَلَّى مِنْكُمْ  
وَيَتَرَبَّسُ أَزْوَاجُهُ يَتَرَبَّسُنَ  
بِأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِمَا أَشْبَهَ وَهَشْرًا  
(وَالْفَرِيقُ هَـ) وَحُجَّتُ يَدُونَ  
وَطَهُ (بَيْنَ نِكَاحٍ وَهَيْ) وَفَاحِدٌ  
نَهَى أَيْ تَحْتَفِظُ بِهِ كُنْكَاحُ لَا  
فِي لَاهِ يَنْفَعُكُمْ أَلَا كَمَا أَشَبَّهَ  
أَعْيَ وَطَهُ لِقَوَامِ مِنْ نِكَاحٍ  
قَاصِدٌ (وَلَا عِدَّةَ فِي) نِكَاحِ  
(بِأَخْلِ) يَجْمَعُ عَلَى طَهْنِهِ كَمُتَقَدِّ  
وَعِدَّةٍ (لِقَوَامِ) لِأَنْ يَحْشُدَ  
صَوْرَهُ كَمُتَقَدِّ فَاتُ بَطْنِ ثَمَّتِ  
سَعْدَةُ كَارِزَانِيَّةٍ (وَالْعِدَّةُ نَدَاتُ  
سَعْدَةٍ) دَاهِيَةٍ (الْمُخَالِ) وَهَدْنَاهَا  
مِنْ مَيْتٍ وَعَمَرَهُ كَطَلَايَ وَرَقِخَ  
حَرَّةً كَانَتْ أَوَامَةً سَلْطَةً وَأَعَمَّرَهُ  
(أَيْ وَضَعَ عَلَى الْوَلَدِ) أَنْ كَانَتْ  
أَجْسَلُ (لَهَا) أَحَدًا (أَوْ) وَضَعَ  
(أَيْ خَعِيرَ مِنْ هَدْنٍ) أَنْ كَانَتْ حَامِلًا  
مِنْ حَرَّةٍ كَانَتْ أَوَامَةً سَلْطَةً أَوْ  
فَافَةً طَبَرًا كَانَتْ بِمَرْقَةِ أَوْ

الامامه ما ظهر لها) لتعذر اكامة البينة عليه وانما اصل عدمه (وازان وحي) اى السيد  
 (بن عبيد غير الرق فلها الفسخ) الحبيب لمعوم ما سبق (واذا كان الحنفى وجعته على سبيله  
 عذركه من الاستماع بالاسلام لان اعادة ذلك (ومن غاب عن امواله ورجع لاجلها نفقة)  
 له ما لم يلجس الى ذلك (قال الرافى عز وجل) كما وصفنا مهرانا السيد) لانه بل مال  
 لغائب كما ياتي في القضاء وفي الانتصار برزوجه من بل ماله امواله الرافى رواية مكر (وكذا)  
 تزوج امواله (الحاروطه) لاجلها الحاسب اليه كالنفقة (واما الامه) غير امواله (فقال الرافى)  
 اذا غاب سيدها غشت منقطه) وفي ما لا يقطع الا كنفه وصفه كما تقدم (طلب الخروج  
 من زوجها الحاكم وقد تم في اركان النكاح) ولو اتي على الغيب وقتل او غلب برزوجه من  
 بل ماله ومضى عليه غنا في المنتهى (ويجزم) السيد (ان كلهم) اى لارقه امر اهل  
 ما لا يطبقون وهو ما يثبت عليه) اى الرقيق (مشقة كثيرة) بحيث يقرض من المهر عنه (قال  
 كاه) مشقة اعادة حدث اى ذر ولا شك فيهم وبذلكهم ان كتمتهم ما عينوهم واداهم  
 ولاه ما يثبت عليه (ولم يوجب ذلك كلف الامير لى ان اسفر مخته) اطعم جده من ماله  
 عنها) وقد ذكر صاحب المهر من نقل امهات ابي بكر زوجة اثر من اموال خوي على  
 راسها ان يضمن نحو ثلثي فرسخ من المدة السابقة في سفر المرأة اسفرها في سفره ووري  
 جاز ما لم يكن في معناه اولى ولا غير ويكفي ذلك قولوا جده لا يمس سفره ولو اسفرها  
 ولا تأنيها له اذ لم يمس في السفر (ويجب) على سيد المرأة ان يريهم وقت قبول الوعد  
 وصلافة مفرضة) من الادة جوده يديه (و) يجب ان يركم غفلة) يوزن غفلة (عند  
 الحاحه) اذا اسفرهم ليل فلا يكفهم ما لا يطيقون ومعه ان يركم ما يوجبهم اخرى (وقد غاب  
 مداواتهم اذا مرضوا) قطع بها شقيق وغفره) وفي الاصل فبما المذهب ان ترك المداواة  
 افضل هل ما تقدم في اول كتاب الجوارح وفي ان يشهد به في كفن ازوجاء السيد  
 لانه لا يفسد احق بنفقه ومؤثف وطنه ان خففه الله فمضى لمرض تلزمه من الدوا او اخر  
 الطبيب بخلاف الزوجية (ويجب عند من لم يكن محتوا منهم) عموم من من ادلة  
 التلزم في حله عند البلوغ في نفسه (وياتي المبدك بمره) ما نوعه عليه (ويجزم  
 انفسه على سيدها فانه انما على زوج) لانه من اسس في ماله ويحمل كوابه في سيد  
 محرمه ولم تكن ضرورة له (قد شئ في ماله في بره انشرف في بيعه وهو) اى  
 (عنه) ما يترك المهور ويصل المنهي عنه فله به اى (مد) ان يدع مخته (قاله لاحد  
 هذا) انفسه ان يترك المهور ويصل المنهي (ولو كان في طاعة المهور وعيد اذاه من  
 ارض الحرب) مبد (فهو) انفسه بداهة او شرف في ماله (في نسي سبيله) لكان

مؤثر وجهها لا تتألف منه بشيئا (وأقل مدخل) يعيش (سنة أشهر) لقوله تعالى وحمله وقضاه ثلاثون شهرا مع قوله تعالى والولادات  
 مرضن أولادهن حولين كاملين والنفصال انقضاء مدة الرضاع لانه ينصل بذلك عن أمه واذ سقط حولان من ثلاثين شهرا بقي سنة  
 أشهر في مدخله وروي الأثر من أي الأسود ثم روى إلى جرار أن ولدت لسنة أشهر فمهرهم عمر برهما فقال له على ليس لك ذلك قال  
 الله تعالى والولادات مرضن أولادهن حولين كاملين وقال وحمله وقضاه ثلاثون شهرا الحولان وستة أشهر ثلاثون شهرا فأنزل عمر سبلها  
 فولدت مرة أخرى فلذلك المحدث ذكر ابن ٣٢٢ قتيبة في المعارف أن عبد الملك بن مروان ولدت لسنة أشهر فأما دون ذلك فلم

يوجد (وغالبا) أي مدخله  
 (ثلاثة) أشهر لأن غالب النساء  
 يلدن كذلك (وأكثرها) أي  
 مدة الحمل (أربع سنين) لأن  
 ما لا يقدر فيه غير عامر جميع فيه  
 الداء أو جرد وقد وجد من حصل  
 أربع سنين قال أحمد بن حنبل  
 محمد بن يحيى بن أربع سنين  
 وأما أحمد بن محمد بن محمد بن ثلاث  
 بطون كل دفعة أربع سنين  
 وبق محمد بن عبد الله بن الحسن  
 ابن علي بن بطون أمه أربع سنين  
 (وأقل مدة تبين) خلق (ولد  
 أسد وثلاثون يوما) لحديث ابن  
 مسعود روى ما يصح خلق أحدكم  
 في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم  
 يسكون علقته تسلك ذلك  
 ثم يكون معتمة مثل ذلك ثلثين  
 متقى عليه وأما شين كونه  
 ابتداء خلق آدمي كونه مضغة  
 لأن المني قد لا يتعدوا العلقه قد  
 تكون دما أما المفسد من موضع  
 من البدن وأما المصفى فالظاهر  
 كونه ابتداء له خلق آدمي  
 (الثانية) من العتبات المتوفى  
 عنها زوجها ما لا يحصل منه  
 وتقدم حكم الخامس منه (وإن  
 كان) الحمل (من غيره) أي  
 الزوج المتوفى مكان وثقت  
 بشبهه أو وثا لم تحلت ثم مات

له وتقدم في الجهاد (وقال الشيخ) ولولم تلتزم أخلاق العبدان خلق سيده زمة أخراجه عن ملكه  
 ولا ينعى خلق الله لقوله عليه السلام لا تدعوا عباد الله (ويح) أن يرضع الأمه تغير  
 ولدها) لأن فيه اضطرابا لها للنقص من كفايته ومصرفا للين الخلق له إلى غير مع حاجته  
 إليه كنقص الكبير عن كفايته (الأ) أن يكون فضل منه شيء (بغيره) لأنه ملكه وقد  
 استغنى عنه إذ لو كان له استغناؤه (كأولاد ولدوا بغير لبنها ولا يجوز له) أي السيد  
 (أجازها) أي الأم لا تزوجه (ولا يأنز) زوج في مدة حقها (لا يشغلها منه مرضع وحضنة  
 (ويجوز) أجازها (فقد حقق السيد) لأن له استغناؤه بنفسه ونائبه (ما لم يضربها) أي  
 الأمه فلا يجوز لأبيه من الضرب للمني عنه (ويجوز النكاح) جفا فافهما إذا كان ما حصل على  
 المحرم بقدر كسب العبد فاقبل بعد فقته) لما روى أن أبا طيبة هم النسي على الله عليه وسلم  
 فأعطاه أجرة وأمروا به أن يحتفلوا عنه من نكاحه وكان كثير من الصحابة يضربون على  
 رقبتهم خراجا وروي أن الزبير كان له أنف علك على كل واحد منهم درهم كل يوم (والأ) أي  
 وإن لم يكن العبد كسب أو وضع عليه أكثر من كسبه (للمجبر) لأنه تكليف له لا يملكه  
 (ولا يجبر) على النكاح (من أباه) من السيد أو المملوك لا يعقدهما فلا يجبر عليه كالكاتب  
 (ومعناها) أي النكاح (أن يضرب) السيد (عليه) أي السيد (خارجا مملوكا يؤذيه) أي السيد كل  
 يوم ما فضل العبد قال في الترتيب وغيره (ويؤخذ من النسي لبس خراج حديدية طعامه مناع  
 وأما رمتاع وجهه) (دهون) قال في الفروع وظاهره أنه كسبه مأذون له في التصرف وبجر  
 يمتنع في البسده ولا يظهر كلام جماعة أنك ذلك وأما فائدة النكاح جسته ترك العمل بعد  
 الضريبة (وفي الهدى للسيد التصرف بما زاد على خراج) قال في الفروع كذا قال (والسيد  
 تأديهم) أي الأرباب (بالوهر والضرب كقولوز وجه) تأثرت (والأحاديت العيصه تدل على  
 جواز الزيادة) فالريق على الزوجه منها ما رواه أحمد وأبو داود عن لقيط أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال له ولا تضرب ظعنك ضربا أمثل ولا جدر الأضاري لا يجلد أحدكم أمر أشد  
 العبد تم عمله بما جعلها أو يضاعفها من آخر اليوم ولأن ما جده بدل السيد الأمه له تدل على  
 أن ضرب الرقيق أشد من ضرب المرأة (وبين) السيد (المعقونه أولا) أي قبل التأديب  
 (وبكون) المعقونه (مرة أو مرتين) نقل حرب لا يضرب إلا فذب بعد عقوبة مرة أو مرتين  
 (ولا يضربه شديدا ولا يضربه إلا فذب عظيم نصا) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا نزلت أمه  
 أحدكم فليجلدها (وقد سبقه إذا خاف عليه) (الأ) أي يؤذيه على فراشه) أي فراشه الله  
 تعالى من الصلاة والصوم (و) يؤذيه السيد (على ما إذا كلفه ما يطيق فامتنع) من أمثاله  
 (وليس له لطمه في وجهه) حديث ابن عمر روى أن لطم غلامه في كفارة عتقه ورواه مسلم

زوجه العتق بوضعه للشبهه (اعتدت لو فاة بعد وضع) الحمل لأنها حاقن لأدميين (ولا  
 فلا يتدأخلان كالتبني وتجب بعد وفاة (ولو) كان المتوفى (لم يولد له أو) كانت الزوجه (لم يوطأ مثلها أو) كان موته (قبل خلوه)  
 وتقدم (وهذه حرة أربعة أشهر وعشر لئلا يبشره أمام) لا يسهو والنفار تباع المليل ولأن المطلقة إذا أتت بولد يمكن الزوجه تكذيبها  
 أو فيه بالعلم ولا تكفلها ثلث فلا يؤمن أن تأتي بولد فيلحق الميت نسب وليس له من ينفعه فاحتيط بإيجاب العدة عليها والنسب  
 عزها حفظا لوصو له حديق الحبيب أولا (و) عده (أمة) توفي عنها زوجها (تصفها) شهران ونحوه لئلا ينفسه أمام لأجاء  
 الصلابة على تنصيف عده الأمية في الخلاف فكذلك عده الموتى والمعد (و) عده (معتقة) أي من تصفها في رخصتها في ثلثة



من المعتدات (فان الامر لما انفرد في الحياة) بعد دخول اوله (ولو) طلقه (ثالثة) لمع لما قال في الفروع (فتمتدحوة وبمقتضى)  
 صلبة كانت او كافرة (بثلاثة قمره) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قمره (وهي) أي القمره (الحض) وروى  
 عن حمزة بن عيسى ابن عباس لانه المهود في لسان الشرع عند حديث تلغ الصلوات ايام اقرارها واداءها بدوحد دبت اذا قرؤك فلا  
 نصل وانما قرؤك تنطهر في خمس مابين القرء الى القرء واما الثاني فلم يسهل في لسانه استعمال القرء يعني الطهر وان كان في اللغة  
 القرء مشتركين بين الحض والطهر (و) فتمتد ٣٢٤ (غيرها) أي الحرمة والبيعة فتوهي الامة (بقرآن) لحديث غيره الامة

حيضتان ولانه قول عمر وابنه  
 وعلى ولم يعرف لما عتقت من  
 العصابة فكان اجابا وهو  
 محض للموم الآية وكان  
 القياس ان تكون عدتها  
 حيضة ونصفا كحدها الان  
 الحيض لا ينعى (وليس الطهر  
 هذه) لما تقدم (ولا يستحيضة  
 طلقت فيها) بل تمتد بعد ما  
 بثلاث حيض كواحد كالف  
 الشرع لانهم يختلفون اهل  
 العلم (والاجل) طلاقه (غيره)  
 أي المطلق (اذا انقطع دم)  
 الحيضة (الاحيرة) حتى تنسل  
 او تنجم عند التعريف قول اكار  
 العصابة منهم ابو بكر وعمر وهذان  
 وعلى وابن مسعود وابو موسى  
 ومعاوية بن ابي صامت وابو الدرداء  
 ولان وطولها وجه قبل الاقتضال  
 حرام لو جود اثر الحيض لما منع  
 الزوج الوطء كما منعته الحيض  
 وجبان منع ما منعته الحيض  
 وهو النكاح (وتنقطع بقبية  
 الاحكام) من التوارب ووقع  
 الطلاق وبهية المان وانقطاع  
 النفقة بقهرها (بانقطاعه) أي  
 دم الحيضة الاخيرة لان هذه  
 الاحكام لا اثر فيها الاغتسال  
 بخلاف النكاح لان المقصود  
 منه الوطء (والغسب بعد نفاس المطلقة به وضع) ولو عقبه فلا تحبس بحيضة بل لا بد من حيضتين  
 بعد ذلك ثلاث حيض كاملة لا (الاربع) من المعتدات (من لم تحض اصغرا واسا في المارقة في الحياة فتمتدحوة بثلاثة أشهر)  
 لقوله تعالى واللا في سن من الحيض من نساكم ان اريتم بعدتهن ثلاثة أشهر واللا في الحيض أي كذا (من وقتها) أي القرء  
 فان نازها نصف الليل او النهار اعتدت من ذلك الوقت الى مثله في قول اكثر العلماء (و) فتمتد (أمة) لم تحض المتقدم (بشهرين) نصا  
 واحتج بقول عمره أم الولد حيضتان ولو لم تحض كان عدتها شهرين واداء الأثر وليكون البذل كالبدل ولان غالب النساء حيضتن  
 في كل شهر حيضة (و) فتمتد (بعضه) لم تحض ذلك (بالحساب) فتر يدعي الشهرين من الشهر الثالث بقدر ما فيها من الحرمة فغن

أهل المدينة ولانه ذلك النكاح باذنه فلك التبري كالمهر (وعليه) أي على هذا القول (يجوز)  
 ان ياذن (في) التبري (اكثر من واحدة) كالنكاح قاله في الشرع والمبدع فان اذن فيه  
 وأطلق التبري بواحدة فقط كالتزويج وان اذن له في اكثر من واحدة فله التبري عا شافص  
 عليه لان من جاز له التبري جاز بغير حصر كالمهر (ولم يملك السائل جوع بعد التبري) من  
 العد بواحدة (نصا) أي نص عليه في رواية محمد بن مهران وأبو ابراهيم بن هاشم كالنكاح لانه  
 ملكه ضمنا أيجع له وطؤه كالزوجه  
 فصل في نفقة البهائم (ولزمه) أي المالك (اطعامها شاة ولو علمت و) يلزمه (مستحيا  
 حتى تنتهي الى أول شعبها ورماد و غافيتها) لحديث ابن عمر بن قيس قال عذبت المرأة قمره  
 حبسها حتى ماتت عودا لاهي اطعمها ولاهي ارساها تاكل حشاش الارض متفق عليه  
 (ولزمه) أي مالك البهية (القيام بها والاتفاق عليها واقامة من رعاها أو شقوه) لان بناءها  
 بغير ذلك تعذيب لها (وبحرم أن يحملها ما لا تطيق) حله لان الشارع منع تكليف العبد ما لا  
 يطيق والبهية في معناه ولان فيه تعذبا لصوان الذي له حرمة في نفسه وأمر اياه (و) يحرم  
 (أن يجلب من لثامها ضرر ولها) لان كفايته واحدة على ماله كاشبه ولد الامة (وسن  
 الحالب أن بعض انفقاره لثامها لا يجرح الضرر وجعلها لاهي) أي المالك (ونقلها عليه) قاله ابو  
 بكر الصغير (فبازمان نقلها الى مكان يدفع فيه ضررها عن الناس) لان نقلها كان له  
 فضررها عليه (وبحرم رمس في الوجه وضرب في الوجه) لانه عليه الصلاة والسلام لعن من رمس  
 أو ضرب الوجه ومنهني عنه (الابداة) للحاجة (و) يحرم ضرب الوجه (فالأدعى اشد) لانه  
 اعظم حرما ويحرم رمس البهية في غير الوجه لغير صريح (ويكره خصي غير غنم وذكور)  
 وقال في المنتهى ويكره منشاء قال في القروع وكره ما حصره من غيرها الا خوف غصاظة  
 وقال لا يهين أن يخصي ثور (وبحرم) النشاء في الادميين لتبرق أصا (ولو) رقبة وتقدم  
 (ويكره تعليق جرس ووزر ومعرفة ناصية وذب) للغير (وبحرم لاس الدابة) لاداري  
 أحمد ومسلم بن عمران أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقلت امرأتنا فقلت قال خذوا ما عليها  
 ودعوا ما كان لها لغرفة فكان في ارباعه الآن غشي في الناس ما تعرض لها أحد وطعمنا من حديث  
 أبي رزة لاصحابنا فاقه عليه الامة (قال) الامام (أحمد قال الصالحون لا تقبل شهادة) أي  
 شهادة لاهن الدابة (وان امتنع) مالك البهية (من الاتفاق عليها اجبر على ذلك) لانه واجب  
 عليه كاجبر على بيع أو احوار  
 أو بيع ما كثر (لان بقدها في يده ترك الاتفاق عليها ظلم والنقل يجب ازالته) فان أبي فصل  
 أخذها (فدل الحاكم الاصلح) من هذه الامور الثلاثة (أو اقترض عليه) وأنفق عليها كالمهر



مذمومة (أو) حق (تصريحاً) أي تلجس الأبا (فتمنعها) أي أن تستصافقوه تعالى والآخر شمس من المحض الأنة  
 (ويقبل قول زوج) اختلاف مع مطلق وقت طلاق (أنه لم يطلق الأب بعد) أي (الأب) (ولادة أو) (الاف) (وقت كذا) حيث لا ينفك  
 لها لأنه لا يقبل قوله في أصل الطلاق بعد ذلك في وقت ولأن ذلك يرجع إلى الاختلاف في بقاء المصنوع هو الأصل (السابعة) من  
 المعتدات (أمر أن المفقود) أي من انقطع خبره لم نعلم حياته ولا موته (فتنصر من زوجة أمها فتقدم في ميراثه) وهو تمام تسعين سنة منذ  
 ولأن كان ظاهر غيبته السلامة وأرجح ٢٢٦ سنين منذ فقدان كان ظاهر غيبته الهلاك لا لمفقود من بين أهله أو في مقارعة أبوين

الصغير في حال الحرب وبهوى  
 وسائر الأمهات المارة لأن تنصر  
 للمعاذ كونه لم يمس حاله من  
 حياة وموت وذلك لا يختلف  
 بمال زوجته ثم تمتد في الحالين  
 (لولا) المرأة أربعة أشهر  
 وحسراً والأمة نصف ذلك (ولا  
 تنصرف) أمر أن المفقود في ذلك  
 التبرص (أي) كما حكم ضرب  
 المفقود بعد الوفاة لا أن يفرض  
 تعقبا بعد الوفاة فلا توقف على  
 ذلك كقيام البينة مائة وكذا  
 الأبله (ولا) تمتد أيضاً (إلى  
 طلاق ولزوجه) وجهها بعد اعتدائها  
 لو فاته تمتد بعده مثلاً قوله أنه  
 لا ولاية لولي في طلاق أمهاته  
 وحكمها تعاقبها بعد الوفاة فلا  
 تعاقبها بعد طلاقها كالوفاة  
 مائة (ويفسخ حكمها) كما حكم بالفرقة  
 ظاهراً فقط بحيث أن حكمه  
 بالفرقة لا يمنع وقوع (طلاق  
 المفقود) لأنه حكم بالفرقة بناء  
 على أن الظاهر هلاكه فإذا علمت  
 حياته تبين أن الفرقة كالشهدات  
 بها يمس كاذبة فيقع طلاقه  
 بمصادقة محله (وتنقطع النفقة)  
 على امرأة المفقود (بغيره)  
 أي الحالك (أو تزوجه) أي  
 امرأة المفقود أن يحكم بالفرقة

أي  
 لا ساقطاً نفقتها بخبر وجهها من حكم نكاحها ثم قدم واختار هاروت لبعاد نفقتها من الرد  
 قال ابن عمر وابن عباس ينفق على أي امرأة بعد الأربع سنين من مزل زوجها جميعه أربعة أشهر وعشراً فإن لم يفرق الحاكم ولم  
 تفرق واختارت المخاصمة تبين أمرها فلا النفقة ما دام حيا من ماله وإن ضرب الحاكم مدة تعرض فلها النفقة فيها الألف الفضة  
 (ومن تزوجت قبل أن تزوج (أو) بأن أمهات (ميتاً) وإن عدة الوفاة انقضت (حين التزويج) أي قبله لتزوجه في حديثها  
 التبرع النكاح بها أشبهت المعتدة والمطلقة قبل زوال بيتها (ومن تزوجت بشرطه) أي بعد التبرع السابق والسدة (ثم تقدم)

بما ينطبق بمصالحه (وهي) أي صانعة من ذكر (واجبة) لانه يكمل كها هو حب حفظه  
 عن الهلاك (٢) ما يجب (الاتفاق عليه) وانها من المالك (ومستحقه رجل عصية) كالأب  
 والمجد والآخر لغير أم وألم كذلك (وأمر أنوارته) كالأم والجد والاخت (أومدلية وارث) كالخاله  
 وبنات الأخوات أومدلية بمسبب كبنات الأخوة (بنات) (الاعمام ونوزي رحم) هو رفوع  
 عطف على رجل عصية وجره لجلالة على ما فيه (غير من تقدم) كالأم لا والجد لا والأخ لا أم  
 (وحاكم) فإذا افتراق الزوجان ولها طفل أو معنوه أو محتون فحكمها أرائي فاحق الناس  
 بمصالحته أمه كقبل الفراق مع أهلها وحسنوها وقربها) قال في المدسدة لا نسف فيه خلافاً  
 لما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة قالت يا رسول الله إنني هذا كان عليّ له  
 وها هو ندي لم يسقوا بحري له وله وإن أباه طلقني وأراد أن ينزعني مني فقال لها النبي صلى الله  
 عليه وسلم أنت أحنى به ما لم تنكح ر. وأما جدوا وداود ولفظه له ونقضاً إلى بكره على عمر  
 بن عمر ر. وقال ورعيها وبنوها ولفظه أخبره مثلث وأمسد في سنته ولأن الأب  
 لا يتولى المعنات بنفسه وإنما يدفعه إلى من يقوم به والمراد أهلها أن تكون حرة عاقلة عدا لاق  
 يظهره فتقدم (ولو باع منها) مع متبرع (كضام نفسي) أي الأم (أحنى) بمصالحته (من  
 أبيه) (السدة) (ولأن أباه لا يتولى المعنات بنفسه وإنما يدفعه إلى أمه أو أبيه من أمهات  
 أبيه) (لشفقتها) (ولو امتنعت) (ألم من حنانته) (لغيره) (عليها) (لأنها خير وأجبه عليها) (ثم أمهاتها)  
 التي في قاضي لأن ولادتهن محققات في معنى الأم والأقرب أكل شفق من الأب (ثم  
 أب) لأنه أقرب من غير وليس لغيره كمال شفقة فترجى (ثم أمهات) (لأنه يدين بن هواحق  
 وقد من على الجد لأن الأم تجمع أنشأوا في جوارها لئلا يلبس الأم مع الأب (ثم جد) (أو  
 الأب لأنه أب أو بنزله) (ثم أمهات) (لأنه يدين بن هواحق وقد من على الأخوات مع  
 أدلتهن بالأب) (فيهن من وصفها بالولادة) (وكون الطفل بمصالحتهن) وذلك مفقود في الأخوات  
 ثم جد الأم أمهات ثم جد الجد أمهات (ولم يجرأ) (الأخوات لأنهن يشاركن في النسب  
 وتقدم منهن) (أخت لأبوين) (لأنه قرابتهن) (وتقدم أخت من أم على أخت من أب) لأن الأم  
 مقدمة على الأب فتقدم من يدين بالأم على من يدين به (و) تقدم (خالته على) لأن الخالة تدلى  
 بالأم ولأن الشارع قد جعله أمة جزه على عمه أصفية لأن سفية لم تطيب وبغير طيب ناقبل من  
 خالته فنقض الشارع بها في غيبتها (و) تقدم (خاله أم على خاله أب) (الأخوات) (و) تقدم  
 (خالات أبيه على عماته) أي الأب لأن خالته يدين بها به وحماته يدين بها به والأم أحنى منه  
 (و) تقدم (من يدين بعمات وخالات) فقط (على من يدين بأب) وحده لأن الأم مقدمة على  
 الأب تقدم من يدين بها من يدين بالابوين منهنما تقدم على من يدين بأحدهما (وتحرم به)







أشهر من وطء الثاني وحاش لله ولا ذل ولا أكثر من أربعين نفلاً ثم الأول وهو الثاني واقتضت عدمه له منه (أو الحنفية) أي  
 بأحدهما (قائلة وأمكن) أن يكون من لحقته (بأن تأتي بملئ نصفه) كما كثر من وطء الثاني ولا يبع سنين فأقل من بينونة الأول  
 لحته واقتضت عدمه (من الحنفية) لأنه لا حله ولا حرج واقتضت عدمه (أي بعدون غيره) ثم اعتدلت (أي التي لم يلحق بها الولد) قائله  
 من عدمه (وأن الحنفية) أي التي لا تفتقر (أي بما) أي أو لوطئين (لحق) بهما (واقتضت عدمه) أي بهما (أي لثبوت نسبه منهما) أنه  
 ماله لم يكن مع كل منهما غيره (وأن أشكل) (الذي على الفتنة) أولم يحد كذا ٣٢٩ ونحوه) كالأول اختلف قائلان (اعتدلت  
 بطرده بطلان قرو) تخرج

ط) وإن أراد صلته ما دامت حافظه فله فراقه فلا حرج لها (لأنه قد أزال ذلك بزوجه)  
 وهذا إذا جعلت إرادته وأرضع فلم يولد له ما أراد فقلنا إن نصرا قد جعلت وبعين لا حرج في ذلك  
 والاصناف قلت بر جمع في ذلك إلى حال الزوج عند الوفاة فقلت بر جمع في أحداهما عمل به  
 والأغلاشي لما (ولا ثبت الحنفية على البالغ إذا لم يولد له) لأنه استعمل بنفسه وقهر على  
 إصلاح أموره بنفسه فوجب انفكاك المهر عنه (والجب المهر في الأكاذيب عند من شاع  
 أبو به) لأنه لم يثبت الولاء عليه لأحد (فإن كان زوجه لا يولد له إلا بغيره فإنه لا يكون مرد مخافت  
 عليه الفتنة فيجمع من مفارقتهما) وهذا لا يفسد (ويجب) الولد (أن لا ينفرد عنه ولا يقطع  
 بره عنها) ما حدث من أمر (وإن كانت حاربه فليس لها أن ينفرد) بنفسها (ولا يبرأ أو لا ينفرد  
 عند عدمه عنها) أي من أن ينفرد لأنه لا يؤمن عليها أن ينفرد (و) يجب (على منعه) لئلا  
 منه لمن المهر (مات) بل كل من قدر على ذلك وجب عليه لأنه مني عن منكر (وإن لم يقع  
 بالميسر) يجب (وإن احتاجت إلى) قيد قيدوه أو ما في ذلك من صبر أمه) لأنه نكحها  
 ولكن ينهي (وإذا لم يولد له) أي لم يولد له أمرا ما كانت أو غيره (مما طمأنعت  
 تتكبر من السوء) ينهيها (بصحبته) فهم وإن استجبت إلى روقه كسره (بغيره  
 بذات من وجب عليه ففتحتا على ما تقدم من النفقات (وأي من قائله) لأن كانت  
 غنص بالحكم والسيد (وقد أراد أحد الأصوليين التفرقة إلى بلفظة قصرنا كثر أم هو) أي  
 البلد (والمعروف يسكنه) فالأب أحق بلطنه أسوة كان المقيم والاب أو المنفرد بالاب  
 في العادة هو الذي يقوم بتأديب الصغير وحفظ نفسه فأنكر (الذي في بلد الاستماع) قال في  
 الهدى هذا كما علمنا (ب) المنفرد (بأنه لا ينفرد إلا بالاب) أي لم يولد له إلا بالاب لا ينفرد  
 (وإن تزوج الولد) منها (فأذا أراد ذلك لم يجب إليه) بل يعمل ما به مصلحة الولد (أنهى) قال في  
 المبدع وهو مراد الأصحاب قال في الاصناف (وهو) والمضاربة مثل غيرها أنه لا ينفرد في ذلك  
 (وإن كان البلد) المنفرد إليه (قريبا) أي دون مسافة ما قصر (فكفي فأم أحق) لأب أم  
 شقيقة والمهر القربى كالسفر (وأي كان) السفر (حيثما) جاء به (وولو لم يولد) كان  
 السفر (قريبا) بغيره (أو) كان السفر (مدا) فكفي كذلك معترف (وإن لم يولد) فغيره  
 منه (أولى) لأن في السفر بالهمل اختراجه معاً (جاء به) (وإن اختلف) أي الأب والأم  
 (فقال الأب سقى) لأنه قاله (أميل) سفر (لأنه لا يعود قوله مع يده) لأنه أمري  
 مفسوده (وإن اختلف) أي الأب والأم (جاء به) بل هو أحد لأمه يسهل حسنته (أبهم) بقطعه  
 (وإن أخذ الأب لا يفرق بالبلدين) فجمع (أي الأبوان) (وعد إلى الأم) حسنتها (زواله  
 المانع انتهى

سفره بطلان قرو) تخرج  
 من العرفين يبين وإن نشأ  
 الفتنة عنهما ينفرد عمل  
 الفتنة ترجع أحد صاحب  
 العرش لا ينفرد من الفرائض  
 (وإن وطئها معها) أي  
 عدتها (عسفا) ملائمة  
 (فكأنه) يتمم العدتها (ولم  
 ينفرد) العدتها (لأنه لا ينفرد  
 عدتها من وطئها ينفرد  
 في أحد هذين الأمرين  
 كالو كالمسرح (و) إن  
 وطئها معها في عدتها (بشبهة  
 استغنى عفا الوطء وحلت  
 فيها) (الأولى) لأنها ما عدت  
 من واحد لوطئين يلحق الصبي  
 فيه المهر كأحد افتدأ لا يولد  
 طلق الرجعية وعدتها (ومن  
 وطئها وحشيت بشبهة) (أو زنا  
 ثم طلقها) عدتها (أي الطلاق  
 كافئ مثل ما لا ينفرد بفسقة  
 بالزوجة قدمت على غيرها  
 لقوم (ثم يتم) الفتنة (الشبهة)  
 ولزنا لأحدهما مفسقة عليها  
 لا يجل بغيره الأخرى عليها  
 كالمسرح (أو يجره وطئ زوج)  
 زوجه موطوءة بشبهة أو زنا  
 (ولو لم يولد) أي الزوج

٤٢ - (مستشاف الفتنة) - ثالث (قبل عدة طلق) (أو تقدم فادارت) اعتدت الشبهة ثم الزوج  
 وطئها (ومن تزوجت في عدتها) فكأنه باطل ويغفر بينهما ما قطع تغفر جميع ما كان من الأول للشوهار (أو لا يقطع) عدتها  
 بالعدة (حقها) الثاني لأنه عدت باطل لأنصر به المرأة فإشاعت ودم انقطع (ثم إذا طلقها) من تزوجها أو فرق الحكم بينهما  
 (فتحل عدتها من الأول) سبق حقه (واستأنف) أي الفتنة قائلة (أي) (لأنه ما كان من وطئها فزنتها حلال) وإن طلق  
 من أحدهما ما بينه واقتضت عدمه به (وعدت كالأبوان) (وعدت إلى الأم) حسنتها (زواله

وويلها (انكجهامد) تضاد (العتيق) لعموم قوة تعالى واحل لكم ما واعدكم مع عدم انقضاء وان مهرها عليه اما ان يكون ناقضا لفساد او اولا عليه او بهما جميع ذلك لا يقتضي الصريح كالتزكيج بالطلاق وطبعا ولا انتها لآخر على الزنى على التأييد فهذا أولى وما روى عن عرق مهرها على التأنيدها فقه على وروى عن عمر أنه رجس على قول على فان عليها كالأنا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب فقال عمر ودوا الجاهلات الى الله رجس القول على (وتعدد) عدة (بتعدد طاعى بشبه) لحدث عمرو لانهم لسان مقصود ان لا يمين في بداخله كالمشتين فان تعدد الطعن واحد وتعدده (لا) بتعدد العدة بتعدد طاعى (بنا) قال في شرحه في الامع وفي التتبع وهو أظهر ٣٣٠ انتهى وهذا اختيار ابن حبان لعدم حقوق التنبه فيه فيقي قصد المهر بمراده رحم

عليه قد تم ان آخر وطء وقدم في المبدع والتتبع وموضع مقتضى التتبع تعدد عدة زان وجزمه في الانقضاء (وكذا أمه) غير مزروجة (في استبراء) في تعدد الاستبراء بتعدد طاعى بشبه لا يزنا قياسا على الحرة (ومن طلقت طلقه) رجعية (فتم مقتضى عدتها حتى طلقت) طلقه (أخرى) ولم يرتجها (بنت) على ما مضى من عدتها لانها طلاقا لم يفسخها ساروطه ولا رجعة أشباه الطلقتين في وقت واحد (وان رجعت ما تم طلقها) قبل الفسخ أو بعده (استأنفت) عدة الطلاق الثاني لان الرجعة ألزمت شتم الطلاق الاول وادعت المرأة الى التناكح الذي كانت فيه (كفره) أي الرجعية التناكح (بمعرفة) لعنتي أو غيره) كمنه أو لا فان لمضت بسلام رجعة بنت على ما مضى من عدتها لما تقدم (وان أبانها ثم تنكحها في عدتها ثم طلقها قبل دخوله بها بنت) على ما مضى من طلاقها لان الطلاق الثاني في نكاح فان قبل الميسر وانلوا فلم يوجب عدة لعموم وان طلقته من قبل ان تمس من الآية بخلاف ما إذا رجعتا ثم طلقها قبل ذلك لان الرجعة عادة الى التناكح الاول فان طلاقا في عدتها طلاقا من نكاح واحد فكان استئناف العدة في ذلك أظهر لانها مدخول بها ولو لا الدخول لما كانت رجعية وفي البائن بعد النكاح طلاقا من نكاح محدد لم تعمل بدخول وقلنا بتصف به المهر (وان انقضت) عدتها أي البائن (قبل طلاقه) نائبا بوقته تنكحها ولم يدخل بها (فلا هذه) أي الطلاق الثاني لانه عن نكاح لا دخوله فيه ولا دخوله في سبق من عدة الطلاق الاول في تنبي عليه (فصل بحرم احدى فوق ثلاث) لبال باعها (على ميت غير زوج) لحدث لا لجل لمرأة تزوج من باقه واليوم الآخر ان تنكح على ميت فوق ثلاث لبال الالهي زوج أربعة أشهر وعشرون لعنتي عليه (ويجب) للأحداد (على زوجته) أي

(فصل وانما المبلغ الغلام سبع سنين ماعلا ولا تنقضي ابواه ان يكون عند أحد هاتين) لان الحق في حصانته اليها لا بعدد (وان تنازعا) أي الابوان (فيه) أي في حصانته (خير) لما يكتمه ما كان مع من اختار منها) أي من أبوه فمضى به عمر ورواه سعيد وعلى رواه الشافعي والبيهقي وروى أبو هريرة قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان زوجي بر مدان بذهب ما بيني وقد سألني من مهر أبي عينة ترضي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل ابوك ومعه أمك فنجس يد أبيك ما شئت فأخبرته أمه فاعطت له به رواه الشافعي وأحمد والترمذي ومحمد بن صالح بن علقمة قال لا بد من دليل على أنه أرفق به أو أشق عليه وقد بال سبع لانتها أول حال أمر الشارع فيها بما طابته بالمال بخلاف الأم فانها قدمت في حاله الصغر فخرجته الى جهله مباشرة خدمته لانتها أعرف بذلك (قال ابن السكيت مع السلافة من قدام فاما ان طلقه بمختار أحد هاتين لم يكن فساد ويكره الآخر لا بد لم يعمل بمقتضى شهودته انتهى) لان ذلك أعضاء (ولا يخفى) الغلام بين أبويه (قبل سبع) لما سبق (فان اختار) الغلام (أباه) كعنده ليلاد من راولا عن من زياره (أمه) لخالقه من الأغراء بالعقر وقطعية الرحم (وان مرض) انفسلام (كانت) أمه (أحق) بقرضه في بيتها لانه صار بالمرض كاصغر في الحاجة (وان اختار) الغلام (أمه) كان عده هالالا لانه وقت السكن ونحوها زال جالالي المنزل (و) يكون (عند أبيه) تبارا ليعلمه المسنة أو الكتابة ويؤبه) لان ذلك هو المقصد في حفظ الولد (فان عاد) الغلام (فان تنازعا) الآخر تقل اليه وان عاد فاختار الاول واليه حكما (اذا) لان هذا اختيار نشه وقد يشترى أحد هاتين وقت دون آخر فانبع بما يشترى (فان لم يختار أحد هاتين أو اختارهما) أي الابوين (أقرع) بينهما لانه لا مزلة لاحدهما على الآخر (فان اختار غير من قدم القرعة رد اليه) كالتواخيلا بتدله (ولا يخفى) الغلام (اذا كان أحد أبويه ليس من أهل الحصانة) لان غير الأهل وجوده كعده (وقد بين ان يكون) الغلام (عند الآخر) الذي هو أهل لحصانة كائبل السبع (وان اختار) ابن سبع (أباه) ثم زال عقده رد الى الأم) لحاجته الى من يتماهده كاصغر (وبطل اختياره) لانه لا حكم لكلامه (والجواب) فإذا بلغت سبع سنين فأكثر فعند أبيها الى البلوغ (ووجودها) (وبعد) أي البلوغ تكون (عنده) أي الأب (أيضا الى زفاف) بوزن كتاب (ووجودها ولو تبرعت الأم بحصانته) لان الغرض من الحصانة الحفظ والاب أحفظ لها وانما تغلب منه فوجب ان تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دنو النساء لكونها معرضة لتلاصقات لا تؤمن على الاغتصاب لغيرتها ولانها اذا بلغت السبع كارت بالفساد لاجلها فلو تزوج وقد تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت سبع ولا يمارى لغيرها لان

الشرع ان تمس من الآية بخلاف ما إذا رجعتا ثم طلقها قبل ذلك لان الرجعة عادة الى التناكح الاول فان طلاقا في عدتها طلاقا من نكاح واحد فكان استئناف العدة في ذلك أظهر لانها مدخول بها ولو لا الدخول لما كانت رجعية وفي البائن بعد النكاح طلاقا من نكاح محدد لم تعمل بدخول وقلنا بتصف به المهر (وان انقضت) عدتها أي البائن (قبل طلاقه) نائبا بوقته تنكحها ولم يدخل بها (فلا هذه) أي الطلاق الثاني لانه عن نكاح لا دخوله فيه ولا دخوله في سبق من عدة الطلاق الاول في تنبي عليه (فصل بحرم احدى فوق ثلاث) لبال باعها (على ميت غير زوج) لحدث لا لجل لمرأة تزوج من باقه واليوم الآخر ان تنكح على ميت فوق ثلاث لبال الالهي زوج أربعة أشهر وعشرون لعنتي عليه (ويجب) للأحداد (على زوجته) أي



[illegible]

❖ كتاب الجنائز ❖

عليان يخرج لاجله (وتحويل  
مالكه) أي السكن (لها) أي  
المعدة لوفاء (و) (طلبه) أي  
مالك السكن من معدة لوفاء  
(فوق اجرة) المعدة (أولا  
بعد) المعدة لوفاء (ما) أي مالا  
(تذكرى به الأمن) (لأن  
الواجب السكني لا يقتصر  
السكن فافترضت السكني  
سقطت (فغورز) تحوّلها (إلى  
حيث شئت) لسقوط الواجب  
للغدر ولم يال الترخع الاعتداد  
في بعض خبره فاستوى في ذلك  
التقريب والعمد (وتحول)  
بأنها قد قول معدة لوفاء  
(لأنها) لجبرائيل (لا) تحول  
(من حوها) لأنها إذا ما منه  
يؤخذ تحويل الجوار السوء ومن  
يؤذي غيره (ولزم) معدة  
(منقلة) من مسكن وجبته  
المعدة (بلا حابة) أي نقلها  
(العدد) الباقية عدد تها فيه تداركا  
الواجب (وتتقاضى المعدة)  
لوفاء (بعض الزمان) الذي  
تنقض به المدة (حيث كانت)  
لأن المكان ليس شرطا لعمدة  
الاعتداد (ولا يخرج) معدة  
لوفاء (الأنهار) لأن البسبيل مظنة  
الفساد ولا يخرج من تها إلا

(المسجون) من بيع وشراء وغرهم أو لكان لسانهم يقوم بمصالحها ولا يخرج حاجة  
عمرها ولا يداوئور بارة ونحوها (ومن سافرت) بزمت دونه (إذنه) والآن نظاره ترجع مطلقا (أو) سافرت (معه لثقة) من  
لطفه (إلى بلد) آخر (فإن قيل مفارقة النسيان) أي بيان البلاد الذي خرجت منه رجعت واعتدت بفتحها لأنها في حكم المعية (أو)  
سافرت (لغير الثقة) كخجارة وزيارة (ولو) كأن سفرها (للخروج) وبات (قبل ماائقصير) رجعت (واعتدت بفتحها) لما روی  
معين منصور بآسانده عن معين المديب قال توفي أرواح نساءهن حاجات أو معتبرات فرددن من ذي الحليفة حتى يمددن  
في بطنهن ولا يملكهن أن تعتد في منزلها قيل أن تمدلن بها كالموت فارق النسيان (و) ما نزل وجمعا (بعدما) أي بعد مفارقة

البناء كان سفرها القتل أو مصلحته التصريح كان خبر نكته (نفس) يعني جوع فحقق منزلهما بين الغنى إلى مصلحته كان  
 كالألذ من سواها لم لأنها كانت ساكنة بالأول ثم خرج من كونه منزلا لها فإنه في الانتقال عنه كالو حوط قبله والناقل من ممرها  
 لأنها لم تكن موصيته ههنا فقلت لهذا صاحب بيان كان لقره أو زيارته كان قد رخصا قامة أو لا قامة فلا تأخذ امت أو  
 قتت صاحبها كان قد وفو ونحوها أنت المذنب كنهله إذ أن كانت لا تصل إلى منزله إلا بعد قتله أو إزالته أو العود لنتوله وإن  
 أدنى لحاق النكته من دار إلى أخرى فإن مات قبل خروجه اعتدت بالأولى ٣٣٣ وبعدة اعتبارا ثانيف وبينها مخبر (وان

أحرمت) من سافر من بلد إلى بلد  
 لمع ومات (ولو) كان أحرامها  
 (فقبل موته) فقبل ما يقتصر  
 (وأمكن الجمع) بين ههنا  
 عطف لو بين الجمع بأن تسع الوقت  
 لمعادات لمزها فاعتدت به  
 كالنكاح (والا) حكم الجمع  
 أن كان الوقت لا يجمع لما تقدم  
 مع (ههنا) من يلهما أن  
 سكا سافر من مصلحة قصر  
 فأكثرت لو حوسل مع بالأحرار  
 وفيه وان أمنا ممرها منبر  
 عليها بتضييع الزمان والنفقة  
 وتضع أداء الواجب وتبقى  
 رجعت من الجمع وبقي من عدم  
 شي أتته في ممرها (والا) تعد  
 مصلحة قصر ونسب أحرمت  
 (باعدة) تقعها إلى حكم  
 النكحة (وتحل لعونه) أي الملع  
 (بعدة) فتنسب على أحرامها  
 حتى تقضي عدم ثم تنسب  
 لعدم فتنسب الماتقة ههنا  
 العوات وفيها في أن حكمها  
 السفر فتنسب ههنا وإن لم يكن  
 تحلل نكاح المحرم (وتنفسد  
 (بأن) حاله أو كثر أو وضع  
 (بأن) مكان (أو مؤمن بالبدن)  
 أدى ما عليه (حيث) مثله  
 فصاحبه بقاطعة بيتا ليس

وهو فارقة الروح البدن (ثلاثا ضرب) أحدها (٤) يختص القتل (٥) دون غيره  
 (و) الثاني (شبه عدد) الثالث (خطا) وهذا تنقسم أكثر أهل العلم وانكر ما تشبه  
 العدد وقال ابن في كتاب الله إلا العدد والخطا جعل شبه العدد من قسم العدد وسكن ههنا  
 مثل قول الجماعة وهو الصواب لما روي عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال إذا زنت به الخطا شبه السحما كان بالسوط والعدا من الأبل من أرباب جوف  
 طونه أو لاها رواء أو يولد أو يفتن في نبو شبه الصدوقه النوق في القتل إلى أربعة  
 أقسام فزاد ما جرى مجرى الخطا وهو أن يقتل الميت على شخص يقتله ومن يقتل بسب  
 كثر يذبحه ويحرقه وهذه الصور عند أكثر أهل العلم من قيم الخطا (وشرط في القتل  
 المذنب قصد) فالنكاح قصد القتل لا قصد الحسد في لأمته من الخطا أو التبين  
 وما استكرهوا عليه (في القتل) المعلن من قتل قصدا بقتل على الظن (موت) أي القتل  
 (به عالم بكونه) أي القتل (أدما مصروفا) فلا يقتل على القتل غالباً إلا أن حصول القتل  
 بما لا يوجب على الظن موته به يكون اتفاقا للسب أو حب الموت غيره والامتناع الموت  
 عنه في غير تلك الحال إلى آخره وكذا الاتصال بالنكاح أو قصد غيره مصروفا (وهو) أي  
 قتل المذنب لأجل مقتضى (تسعة أقسام) فلا تسترأ (أحدها) أن يجرى به بعد الموت  
 بفتح الميم وسكن ولو (أي دخوله من زنى البدن بقطع الحبل كسبي وسفوف سنان  
 وقد روى أبو بكر بن مسلم (أو ما في معناه) أي هجم المذنب فذ كور (عاجد ويخرج  
 من حديد أو فاس أو رماس وذهب وذهبه وزجاج وخرق وشعر وتصيبه من حرم أو نصرا  
 كشرط هاجم فقاتل المجرم (ولو ماتت علة متهمة ولا حقه غيره) أي المجرم ولو كان في غير  
 مقتل لا طارأ فإن الله لا يفتري غلبة الظن في حمله القتل دليل على قطع شبهة  
 أدته أو افتراءه فبات ولأن المذنب لا يختلف مع الله إلا في العمل بصره أو نكته وادته ولأنه  
 البدن مقاتل خفية وهذا السرعة وهو رأسه المجرم الكبير (ولو لم يذبحه) أي أخرج (فأد  
 عليه) أي أهواه لأنه ليس بأوجب بل ولا يستحب فتركه ليس به قتل أو بضره (أي) ما يذبح  
 أو شوك ونحوها) من كل محمد مصغر (في مقتل كامين والمؤمل) وهو المطلب (والحدصة  
 والصالح وأصل الذنوب والخسيرة فقت) في الحال (أو) جرحه (بعدة ونحوها) أي جرحه وقتل  
 (كالألقوا) فاختفت في الحال أو ألقوا في الحال لكن (بقي) جرحه جرحه المضاد وكما لم  
 أي مثاقم (حتى) فقتل ذلك كما القود ولأن القاتل اهتداهت بسبل الجاني (وان قطع)  
 أي أبان جملته خاتره من أجنبي مكلف بتبديده فبات عليه القود (أو) أي شرط (سنة  
 خطرة) أي جرح ما ههنا (من أجنبي مكلف بتبديده فبات عليه) (قود) بفتح حاءه بفتح حاءه

قالت طلقني زوجي ثلاثا من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أشده أهله وأهله (ويزيت أده) أي ما مؤمن من البلد  
 الذي شاته (ولأنه) قبل أن تنفذه ههنا إلى البدن فيغير ممره وسره إلى غير بلد من التبرج حرض لم يستر وان  
 سكن شيان (ههنا) وبينه في السفل (أو) سكنت (بسلوا) سكن (مبين والأخرى) بفتح (باسماني) لما كانا ما بغيره من  
 مضاروتين (أو) كان (معها) بجرم) وأن لم يكن بينهما باب مفتوح جازعه قطع عمرهما وترك ذلك أو قاله (أجرح ما لم يكن معها  
 بجرم بجرم لا يخلو لا أجنبية حرام (وأن أرا) مبيت (سكنا بجرم أو غيره) أي بغير ممره (بفتح حاء) سك (بفتح حاء) امرأته  
 ولا يحدو (بفتح حاء) من زوجه ما يخلو له رفقة أو خوف عليه (بفتح حاء) (لأنه) بفتح حاءه بفتح حاءه وكان أي اختاره له ولأن

المرءة) كغيره على الامكان (نظف كمنه) او لم (شبهه) من (نكاح فاسد او مستر او حلق) فغيره الكسبي عليه ما يختاره  
 الاطباء او السيد فيصنعوا الفرائض بالاعتماد والاعمال السيد لا الاطباء اسكانها حيث لا حول (ودرجة قلز) ومقتل (مطلقا لا في  
 الاحداد) (كثرت عنها) زوجها نصا لقوله تعالى ولا تقصر جوهر من بيتون ولا يفرجن وسواء اذن لها المطلق في المخرج  
 او لا تمن حقوق العدة وهي حق لله تعالى فلا عليك الزوج اسقاط شيء من حقوقه كما لا عليك اسقاطها اى العدة (وان امتنع من)  
 اى زوج او مبيع (زمت سكتي) زوجته ٣٣٤ او بياتها حامل (اجبر) اى اجبره الحام كما يطلب من وجبت لها كسائر

الحقوق عليه (وان غاب) من  
 زمتها الكسبي (اكثرى عنه  
 الحام من ماله) مفسدة غالبا  
 لقيه مقام في اداء ما وجبت  
 عليه (او اقتضى) الحام  
 (عليه) ان لم يجهله مالا اخر  
 الممكن (او فرض) الحام  
 (اجرة) اى الممكن لتزويجه  
 منها اذا حضر (وانا اكثره)  
 اى الى السكن من وجبت لها  
 الكسبي (بافته) اى من وجبت  
 عليه (او باذن حاكم) ان  
 يجزئ من استثنائه (او  
 بدوينا) اى دون افته واذن  
 حاكم ولو مع قدرة على استئذان  
 حاكم (وجبت) على ما اكرت  
 به لقضاء ما عليه واجب كسائر  
 من ادى عن غيره من اوجبا  
 بنسبه رجوع (ولو سكت) مع  
 غيبته او منعه او بافته (في  
 طلقها) بنسبه رجوع عليه باجرته  
 (قلها امرته) لو جوب اسكانها  
 عليه فزمت امرته (ولو سكتته)  
 اى ملكها (او اكرت) ممكن  
 (مع حضوره وسكوته فلا) طلب  
 لها عليه شيء لانه ليس بغائب  
 ولا جتمع ولا اذن كما لا يوافق على  
 نفسه من زمت غيره نفقته في  
 هذا الحال

باب استبراء الامه  
 الاستبراء من البراءة اى التمييز والاختطاع يقال برى الجم من العظم اذا قطع عنه وفصل (وهو قصد) اى  
 تريض شأنه ان يقصده (علم مراده رحمك العين) من قن ومكاتبه ومدة رزام ولد وسطى عنها باصة (حدوثا) اى عند حدوث ذلك  
 بشرا له او غرضها (اوزوالا) اى عند اراذله والملكه يبيع او يهمل اوزواله حتى اوزوالا اعتما عسان اراد قن وبها (من  
 حمل) متعلق ببرائه (غالبا) وقد يكون تعبدا (بموضع حمل) متعلق بعلم (او بغيره) او شهر او بشرة) أشهر وسياق تفصيل في شهر من  
 الاستبراء هذا الاسم لتقديره باقل ما يدل على البراءة من غير تكرار وقد يختلف العلماء في تقدمه والاصل فيه حديثه ويقع بن  
 ثابت مرفوعا من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسي ما هو في غير ربه واه احمد وابو داود والترمذي ولا يسيه في اوطاس





محصنة (ولا يجب الاستبراء بملك أجنبي من أنثى) أو ذكر لانه لا يثبت فيه (ومن الاستبراء لمن ملك ذكر وجنسه) يارث أو غيرهما (وليس وقت جلها) أن كانت حرة (أو مملوكة) أشهر فكثر (من ملكها) فأم ولد ولو أنكر الولد بعد أن يفرطها) لأنها صارت فرأها لو طئها والولد لفرأها (ولا) نصبر وطئان ولدت (لاقل) من ستة أشهر من ملكها أو عاش للمرأة من الزوجة (ولا) إن أنثى به لاكثر من ستة أشهر (مع دهرى استبراء) لأنها ليست فرأها وتقدم في باب معرفة الحمل يجب استبراء من جهة حرة ما توطئها عن ورثة ليس أجنبي من يجب ٣٣٦ جلها أن كان (ويجزى استبراء من) أي أمه (ملكته) ببراءة أجنبية

ووصية أو غيبة أو غيرها) كالأخوة أجرة أو حمال أو عوضا عن خلع ونحوه وان وجد استبراءها (قبل قبض) لها (و) يجزى استبراء (أشتر من خيار) لو جرد الاستبراء في ملكه كما بعد القبض أو انقضاء الخيار (و يدرك كل كسوف) فقبضه كقبضه لقيامه مقامه وان ملك بعض أمه ثم باعها فلا يستبراء منه ملك السابق (ومن ملك) أمه (متدنه من غيره) اكتفى بالأمه (أو) ملك (مزوجة طفلها) زوجها بعد دخولها أو مات مزوجها اكتفى بالأمه (أو زوج) أسد أمته ثم طلق بعد دخوله اكتفى بالأمه (لحصول العسل بالبراءة) ببراءة الأمه في الاستبراء (ولو) أي من ملكه متدنه عنه (وطه معتدنه) بغير طلاق ثلاث (ليها) أي عدته لانه لا يلزمه استبراءها من مائه فان باعها سلت اشتربا انقضاء عدتها (وان طلق من ملكته) بالنساء للمفول (مزوجة قبل الدخول وجب استبراءها) نصا وكال هذه حيلة وضعا أهل الرأي لا بد من استبراءها لانه تعدد

(السادس) حبه وضعا لتمام والشراب أو أحدهما) أي الطعام وحده أو الشراب (أو) منته (النافع) الشاربه إليه المأذونة قاله ابن عقيل حتى مات جوعا أو عطشا أو بردا فعدت موت في مثله غالبا بشرط أن يتعد عليه الطلب (فبعد) لأن الله تعالى أجرى العادة فلو لم يفتد ذلك فاذنتم ما لا تفتد القتل (فإن لم يتعد) - ليعلم الطلب تركه حتى مات (وغير) لانه اهلك نفسه (كتر) كعدمه موضع فصاده والمأذونة التي عوت فيها غالبا تختلف باختلاف الناس وازمان والأحوال فإذا عطشه في الحرمان في الزمان القليل وعكسه في البرد وان كان حبه مع منعه الطعام والشراب (فعدته) لا يموت فيها غالبا (هو) عددا لخطأ أن يشككنا (أي) في المدخل عوت فيها غالبا (أو) لم يجب القيد) لعد فخصه في وجهه القسم (البايع سقاء سما لا يلم) أفتقول (به) أو خاطب بطعام ثم أطعمه أمه أو خطبه بطعام آكله فأكفه وهو لا يلم (به) فأت قلبه القودان كان ذلك الملم (مثله) ينقل غالبا لما روي أن يهودي أتت التي صلى الله عليه وسلم بشاة مسومة فأكل منها التي صلى الله عليه وسلم وبشر بن العلاء فلما مات بشير أرسل إليها التي صلى الله عليه وسلم فاهترف فأمر بقتلها وأه أبوه (وان علم آكله) أي الملم (به) وهو بالمال قال فلا ضمان) كما لو قدم إليه سكتا فقتل لم نفسه (وان كان) الأكل (غير مكف) بان كان سقرا أو مجتونا فاحضنه) وأضغ الملم لأن الصبي والمجنون لا يبرء فعلهما (وان خطفه) أي الملم (بطعام نفسه) أو كذا من غيره - إذا زنه فلا ضمان عليه) لأنه لم يفته وأغنا هو قتل نفسه أشبه ما لو سحر في داره بئر البقيع بها الأمن فإذا دخل يسرق منها وسواء دخل يافته أو بغيره - حيث لم يافته في الأكل (فإن ادعى) لقاتل بالمسلم بعد ماله أنه قاتل لم قبل منه لأن المسلم يقتل غالبا (كأن) جرحه وقال لم أعلم أنه يموت وان كان ما - فأكفه (جمعا) لا يقتل غالبا (فقتله) (فشهده) لأنه قصد الحيا فمات لا يقتل غالبا (وان اختلف) في المسمي له (هل) يقتل غالبا أو لا ثم بينه (لا حدها) (عمل بها) إذا كان من ذوي القربى (وان قالت) البينة أن ذاك المسمي يقتل النعز الضعيف دون القوى أو غير ذلك عمل على حسب ذلك) لأنه يمكن (فإن لم يكن مع أحد) ما بينه فالقول قول السابق) لأنه منكره القسم (الناظر أن يقتله) بغيره يقتل غالبا (فوجد) إذا كان الساهر بعد ذلك أشبه ما لو قتله بعدد (وان قال) الساهر (لا أعلمه) كالألم قبل قوله) لأنه خلاف الظاهر (فهو) أي الساهر (كسحيا) أي في حكمه السابق (واذا وجب قتله) أي الساهر (بالسحر وقتل) به (كان قتله بعدا) قاله ابن العلاء وصححه في الانتصاف ومقتضى ما قدمه المصنف كغيره في الحدود أنه يقتل قصاصا انتدب حتى الأدعي (وتجبدية) المقتول في تركته أي الساهر كالومات أو قتل بغير المهور (والعيان الذي يقتل بعينه) قال ابن نصر الله في حواشي المروعي ينبغي أن يعلق بالساهر الذي يقتل

المقتل بها ولم يحصل استبراء في ملكه ثم قبل به بقراء استبراءه كما لو لم تكن مزوجة ولا ذر بعالي أسقاط الاستبراء بان يزوجه الباتم إذا أراد بيعها ثم ادأتم البيع طهها تزوجه قبل دخوله الموضوع (الثاني) إذا وطئ أمته) التي وطئها مثله (ثم أراد تزويجها) (وطئها ثم أراد بيعها) ثم ادأتم البيع (أو) التزويج والبيع (حتى يستبراء) لأن الزوج لا يلزمه استبراء فيفرض في الاختلاط المياه واشتباه الأنساب ولأن عمر أنكر على عبد الرحمن بن عوف بيع جار به كان طهها قبل استبراءها ولأن المشتري يجب عليه الاستبراء فخطأه فأكفها الباتم والثالث في هذه البيع قبل الاستبراء لا يحتمل أن تكون أم ولد لانه قد ثبتت برهان لا يستبرئها فيفرض في الاختلاط المياه واشتباه الأنساب (فلو حال) فزوجه أو باعها قبل استبراءها (صح البيع) لا زال له عدم



الاستبراء يخرج من هذه يعني الإطوارها ونخرج فيه الأقل لكن تقدم فيه ألاما فامات السيد بعد هذا الاستبراء عليها  
 حيث لم تصرف رثاها ويمكن حله على ما إذا علمت أن آخرهما مونا أصليا وجعلته (ولأثر) الامتواؤه بولدها (من الزوج) لأنها لم  
 تحقق حرمها قبل موت زوجها (والا) بأن علم بان بين موت سيدها وزوجها شهرين وخمسة أيام فقط (اعتدت تحريمه لوقوعه فقط)  
 لاحتمال تأخر موت الزوج فلتزعم ما عدا الوفاة من موت لاه أسقط والاستبراء عليها لأنه كان الزوج هو المتقدم بتقديم السيد  
 معتدته منه وإن كان من المتأخر فقدمت ٣٣٨ وهي من زوجة فلا استبراء على التقديرين (فواصل واستبراء حامل بوضع)

ما تقتضي به العدة (و) استبراء  
 (من تحيض بحضنة) ثالثة  
 حديث لاوطأ حامل حتى تضع  
 ولا غير حامل حتى تحيض حضنة  
 و (لا) يحصل استبراء (بشفتها)  
 أي بالحضنة إذا لم يكن لها حاضنا  
 الخبر (ولو حملت بسد شهر)  
 أي لو كانت الأمة استبراء من  
 ذوات الحيض ولا تحيض إلا بعد  
 شهر من فعلها (و) استبراء  
 (بشفتها) أيضا الشهر لأنهم ذوات  
 الحيض ولو لم ولد (و) استبراء  
 (آيسة وصغيره) بالغ لم تحيض  
 (شهر) لآقائته مقام حضنة  
 وذلك باختلاف الشهور باختلاف  
 الحيض (وإن حاضنت فيه) أي  
 الشهر (و) استبراء (بشفتها)  
 كالمغيرة إذا حاضنت في عدتها  
 فإن حاضنت بعده فقد حصل  
 الاستبراء (و) أما استبراء المرتفع  
 حبهما لم يدر ما وقع فيه شدة  
 أشهر (شعة) أحمل وشهر  
 للاستبراء تقدم في العدة (وإن  
 علمت) ما رفع حبهما من مرض  
 أو رضاع أو غيره (نكحهن) فلا  
 تزال في استبراء حتى يعود الحيض  
 فاستبراء بحضنة أو بغير آيسة  
 فاستبراء شهر (ومحرم وطهر من  
 استبراء) كالوطأ قبله (ولا ينقطع)

(ولو وجع الولي واليئنة حخته الولي وحده) بمباشرة القتل (ولو قال بعضهم عدت قتلته وقال  
 بعضهم خطأ) تأييد ذلك قائل تصدقوا لبعض الآخر أنه ابن قنديل في حاشية الفروع  
 قال واحد عدت قتلته وقال الآخر أخطأ فلا قد روي المتعمد لأن القتل لم يقتض موصفا  
 (وهل) أي المتعمد حصته من الدية المغلظة أو المخفضة بقراه (وعلى الخطي) حصته من الدية  
 المخفضة (ولو قال كل واحد منهم تعدت وأخطأ شريك) أو قال واحد عدنا جميعا قال الآخر عدت  
 وأخطأ صاحبي أو قال واحد عدت ولا أدري ما قبل صاحبي فليعلم القود) الاعتراك كل منهما  
 بالقتل عدونا (ولو قال واحد عدنا) حال كونه (عنه) عدنا ومن معه قال الآخر أخطأ بالخطأ  
 عنه وعن معه لم يقر بالعدا القود) مؤاخذه بما فراره (و) (لزم) الآخر نصف الدية بخففة  
 إذا كانا اثنين) فان كانوا ثلاثة فأكثر فقال واحد منهم عدنا وقال الآخر أخطأ فلا قد روي من قال  
 عدنا حصته من الدية المغلظة والآخر حصته من الدية المخفضة (ولو قال عدنا الأشهاد دون القتل  
 فالدية) وإن قالوا أخطأنا فليعلم الدية بخففة (ولو حفر في بيت بئرا وسره ليقع فيها جديف  
 فيها أحد) فمات كان الوقوع (دخول يافته قتل به) (لتدبسه في قتلته) (إذا دخل بلا ذمة أو  
 كائن مكشوفة بحيث يراها الداخل أو لم يصد) أي القتل فلا يقتل به (و) باقي موضع من هذا في  
 الديات (ولو جمل في حلق زبد خرط) أي حبل خرط (رشد) ما في حلقه (و) ترك تحته بئرا  
 فآذاه آخر عدنا فمات قتل مزيله (ونرا بعل) كالخافض المانع (وإن جهل) المنزل (الخرط)  
 فلا يقر عليه لأنه لم يتمد القتل (وهي مقلقة ما له الدية) جرم بئرا في النسي وغيره وقيل  
 نظر لأنه إن كان عدنا أو جبا القود وإن كان خطأ أو شبهه عدنا على الدالة (ولو شهد على  
 ظاهره بغيره فوخته والقاه في البحر وهو لا يحسن السباحة فبأخوه وخرقا القبر بخرج  
 الهواء فصرق فاقاقل هو الثاني) لأنه المباشرة الأولى متبينة (واختار الشيخان) (على  
 المقتول ليقول ظلمي (لمزحه القودان قصد) وهو أنه لو راد ما إذا قدر قضينا بالمباشرة والا  
 فهو الأصل (والا) أي وإن لم يتمد الدال (و) عليه (الدية) (اختار الشيخ أيضا) (أن الأمر)  
 بالقتل بغيره (و) (لا يبرئ) من المقتول شيئا لأنه تعدى في القتل  
 (فواصل) وهو أنه لو سمي خطأ السيد وعدنا خطأ) لاجتماعهما فيه (أن يصد الجناية  
 إما القصد المتوازن عليه أو) قصد (التأديبه فيصير فيه عالا يقتل غالبا أو بغير حرمه جبا  
 فيقتل قصده أو لم يصد) سمي بذلك لأنه قصد الفعل وأخطأ في القتل (لنحو أن يضربه  
 بسوط أو عصا أو حجر صغير أو بلكية يده أو يلقيه في ما قبل أو يصهره بالقتل غالبا  
 أو سارما لا يقتل غالبا أو يصعبه صغيرا أو صغيرا أو سارما على سماع أو نحوه) من الأمكنة المرتفعة  
 (بستان) فيموتان (أو يقتل غالبا فيصير به بيسطة فيموت أو يذهب عقله) وهذا كله

الاستبراء (به) أي الوطأ فيه (فإن حملت قبل الحيضة استبراء بوضعه) أي الحمل لأنهما من أولات الاحمال (و) (إن حملت لا  
 فيها) أي الحيضة (وقد علم أنها حاضنة ذلك) أي استبراء بوضعه كما تقدم (و) (إن حملت) (في حضنة) بتداتها (عنده) أي المنتقل  
 ملكها إليه (نقل) له (في الحال) ولا يطأها حتى تنفصل (لحمل ماضى) من الحيض قبل إحمالها (حيضه) وظاهره ولم يبلغ أقل  
 الحيض (وتصدق) أمه (في حيض) (دعته) فحمل له ووطأها بعد تطهرها (فأنا نكره) أي الحيض بأن قالت لم أحض لنفسي من وطأها  
 لعدم الاستبراء (فقال أخبرني) أي بأنها حاضنت وقد مضى ما يمكن حضنتها فيه (صدق) لأنه الظاهر (وإن ادعت) أمه (موروثة  
 فحرمها على وارث طهره) كآية أو بنية صدقت وأهله ما لم تكن مكة قبل (أو) ادعت أمه (مشتراة) أن طهرها جادقت لغيره

لا يعرف الامن - بها **كتاب الرضاع** - ينفع الامم وقد تكبره (هو) الله من ابن من ثدي بشر به هو (شرع من لبن) في اللبن (باب) اي اجتماع (عن رجل من ثدي امرأة) متعلق بمص (اوشرب به خود) كما كلفه بدقيقته وسوطه ووجوه (و بجر) رضاع (كاتب) لقوله تعالى وماها تكمل الا ان ارضعتكم واخواتكم من الرضعة وبناتكم من الرضعة ما يهرم من الولادة واولادها ولفظ ابن سابع من النسب واجمعوا على ان الرضعة حرم في ابنته (هـ) ارضعت ولو مكراهه على رضاعتها بل من اجل ما لا يوافق (نفسه) طفلا في الحواشي ذكر الواقي (ص) في الرضعة والواقي الا من به الحاش الذي ناب عنه الثمن (في غير تركاح) متعلق بمأنا (د) في (ثبوت حرمته) و (اياحة نظرو) اياحة ٣٢٩ (حاش) لا يرد حوب ثمة ذواته وعنق ودمه ودهنوها (ايوه)

اي الطاهر (و) سار (هو) اي الطاهر (ولدها) بهذا صكر (و) سار (اولاده) اي الطفل (وان سار اولادها) وهو (افسار) (و) سار (اولادك) من (هـ) في الرضعة والواقي (انك دور (من الاخوان) من (غيره) كان تزوجت المرضعة بغير مهر لها منه اولاد وتزوج الحواشي بغير مهر وصار له منها اولاد (فانك توريهم بصبر وناخوة والبنات اخواته) (و) بصبر (آوه) اي اياهم رضعتوا الواقي (انك كور (احداده) اي الطفل (و) امه (تسار) (هو) سار (احواشي وادواتها) اي اخوة المرضعة وحواشي واحدة الواقي واحواشي (امه) و (و) واخواته وبناته (ان ذلك كاه فخرج ثبوت دمه ودهن ودهن) (ولانشر حرمه) رضاع (يحيى) بدرجة مرتفع او نقصان (و) واستحسن (سب) ان ذلك قد استحسن (و) امهم بدرجة (و) بدل (واحدة) من سبب (ان فرق) (تسار) مرضعة في رضيع واحد (سب) (و) عمل (امه) اي الرضاع (واحدة) هي نسب

لا يورثه لماروي عمرو بن مسيب عن ابيه عن جده مرة قال عقل شبه العمدة عاقل مثل عقل العمدة لا يقتل صاحبهم واهل اجدوا واهل اجدوا ومن هذا فقه من يرضعوا الا ان في قول النخعي شبه العمدة تقتل السوط والصاحبه ما تضمنه الايل منها ابراهيم في طوطم اولادها واهل اجدوا واهل اجدوا ومن اجمعهم من حديث ابن عمر مثله ورواه ابنه في الرضاع فاق مسندنا وورسلا وهذا القسم يثبت بالنسبة والقسمان الاخران يثبتان بالنسب (فيه الكفارة امامات) الخفي عليه لقوله تعالى ومن تقتل مؤمنا خطأ فقتل برزقه ومثله وانما هو حذوف من النسخة (واقدية على العاقلة) حديث اي مبررة قال اقتلت امرأة ثمن من هذا فمشت احداها الاخرى بغير مقتلهما وافي بطلان القضي التي على الله عليه وسلم ان ذنبه حتى عدا وليده وقضي به في الرضا على ما قلنا متعلق عليه (وان صاح بكلف او مكلفه فقط) ما عدا اولادها وبناته (عاشق) عليه) اذ لم يقتلها الا لم يكن عليه (وامساك الحية بحرم وبناته) لانه ما تضمنه الى الخلل وقال تعالى ولا تفرقا بآدابكم الى التهلكة (فالمقتل) الحية (مسكك) من مدني النسخة (ومحودة) (هو) قاتل (نفسه) لا يقتل بها ما يقتل عابه (و) اما ما في اخية مع اخيه لا تقتل شبهه بعد عاقلة من اكل حتى يشم فانه لم يقتل (نفسه) عقلت وتغير ذكركم يقتل من لبن من المتش في الفراء على الجبال والجسرى في المواضع البعيدة عما يرضعه او باب البطالة والبطالة وهرم ايضا ما اتهم على ذكوا وقرارهم عليه

**فصل** ولدها (هو) بان ضرب في الفحل (كرمي صدا ورضع او نهن ولو دمه صدا او جبهة ولو عظمه فيصيب احياء صوما فيقتله) فهو صدا فانه في الفحل وهو ممتنع في كاهه في الفحل وغيره وفي الفحل صوما او جبهة محترمة فصب بآدميه مدموم فقتله فهو عدو في الانصاف وهو متصوص الامام اجدوا لانه ضفي في روايته وهو في كاهه في الفحل وهو ممتنع في كاهه في الفحل (او ينظ عليه في شجره) كذا في (هـ) فله انك في روايته على العاقلة (الضرب الثاني) وهو نفع احد هياكل ربي راضعه صدا او هذه في صدا اجد لم يصبه او مباح الله (الثاني) ما ذكره في قوله (وان تقتل في الرضعة من دمه حرمه في ربي مسلما او مباحا لانه في صدا صلبا) لم يقتله (او يترس انكهار بسلام في فاعى المسلمين ان لم يهرم منهم فقتل المسلم فمات له الكفارة) روى عن ابن عباس لقوله انه في فان كان من قوم عدوكم وهو من قريش فقتل برزقه ومثله (لانه الله كوردهم في ذلك في هذا القسم وذكره في الذين يرضعونه وبناته (في اخيه) في راضعه وبناته الكفارة صدا وكذا في ربي والمسلم الذي يرضعه حرة والخروج من صفه فانه يرضع في صفا

لا به وانما من رضاع) اجماعا (كايحل لانه من ابيه) من نسب (احد من امه) من نسب اجدوا (ومن ارضعت باين جرح من زنا) طفلا (او) ارضعت بل من حمل (ان في بلن طفلا) في الحواشي (صروهاط) فقط فثبت لارومه وبناتها من الجسد ودها واخواتها دون الاقارب ودها لانه تابع للنسب (وهرم) لعاقلة (كان انثى) على الواقي بغير مهره (لانه انتم موطوعة) ولم تثبت حرمه في رضيع (حقه) اي الرضا لانه من ارضعت بغير مهر من الرضعة ما يهرم من انفسه ونسبها (وان ارضعت) امرأة (بلن اثنين) وطه هاشية طفلا وثبتت ابنتها (اي الوطيس) (او) ثبتت (ابن) احداهما (لو) ان اخوته (انفسه) انه هم ما لو اجدوا بيمينه (فان رضع ابنتها) ان ثبتت ابنتها (او ابن احداهما) ان ثبتت ابنته فقط لان حكم الرضيع تابع لحكم المولود (والا ثبتت ابنتها ولا

أبو واحد المولود (بأن مات مولود قبله) أي قبل الاخلاص بهما أو أحدهما (أو قد حدثت كانه أوقفته) الثالثة (هنما) أي الواطئين (أو  
 أشكال أخرى) على الثالثة (فيثبت حرمة الرضاع) من جهة المترضع (في حقهما) أي الواطئين تغلبا للخطرافان كان أي لم يخل واحد  
 منهما ولا لولادهما أو أباهما ونحوهم تغلبا للخطرافان كان ذكر حرمة عليهما متبايناً أو أمهاتهما وأخواتهما ونحوهن لذلك وظاهره  
 لا يثبت الحرمة ولا بأباحة النظر والتلوذ ولا لولادهما ونحوهم (وإن تاب لبنان) أي امرأة (لم يثبت) قيل إن تاب لبنها (ولو حمل مثلها  
 لم يثبت الحرمة) (صافى لبن البكر) كتاب ٣٤٠ وحمل وكذلك بنتي مثل كل واحد (بهيمة) فلا ينشأ الحرمة بل انزعاق فثبت

أبهيمة فقالوا رضع طفلاً وطغى  
 على نحو شاة لم يصبوا نحو لبن  
 تحريم الآخر وطغى تحريم الأمومة  
 ولأنه لم يخلق لتغذية المولود  
 الأدنى (ومن تزوج) امرأة  
 ذات لبن (أو اشترى) أمه ذات  
 لبن من زوج أو سيده قبله  
 فوطئها (فزاد) لبنها (وطئها أو  
 حملت) منه (ولم يزد) لبنها (أو  
 زاد) لبنها (فصل أو أنه) (فإن  
 للزاد) لاستمراره على حاله ولم  
 يصدد له ما نطق به من كتاب  
 اليد (و) زاد لبنها (في أو أنه)  
 بعد حملها من الثاني فله ما لأن  
 زاده عند حدوث الحمل ظاهرهما  
 أنها من الثاني وفيه الأول يقتضو  
 كون أصله منه فوجب أن  
 يضاف اليها (ولو انقطع ثم ناب)  
 قبل الوضع فله ما لأنه كان للزاد  
 فعودته قبل الوضع فله مرنه من  
 ذلك اللبن الذي انقطع لكنه  
 ثابت العمل فوجب أن يضاف  
 اليها (أو ولدت) من الثاني  
 (فلم يزد) لبنها (ولم ينقص  
 في اللبن) (لهما) لأن استمراره  
 على حاله أو جوب بقاءه على كونه  
 للأول وحاجة الولد الثاني إليه  
 أوجب اشتراكهما فيه (فصير  
 مرتضعا لهما) لأن اللبن هما

فان زاد لبنها (أو ولدت) من الثاني فله ما لأنه كان للزاد فعودته قبل الوضع فله مرنه من ذلك اللبن الذي انقطع لكنه ثابت العمل فوجب أن يضاف اليها (أو ولدت) من الثاني (فلم يزد) لبنها (ولم ينقص في اللبن) (لهما) لأن استمراره على حاله أو جوب بقاءه على كونه للأول وحاجة الولد الثاني إليه أوجب اشتراكهما فيه (فصير مرتضعا لهما) لأن اللبن هما  
 (وإن زاد) لبنها (بعد وضعه) هو (لثاني وحده) لئلا يترتب باده أنه لحاجة المولود فله تمتعاً لشركته فيه  
 فصل والحرمة في الرضاع (ثم طار أحدهما من الرضعة) الطفل (في العالمين فلو ارتفع بعدهما لم يمتنع) (الحرمة) قوله تعالى  
 والوالدات يرضعن أولادهن حواين كاملين فإن أراد أن يتم الرضاعة لم يمتنع تمام الرضاعة فحولن فدل على أنه لا حكم للرضاعة بعدهما  
 وحديث عائشة مرفوعاً قال الرضاعة من الجاهة صفتي عليه كالف في شرح الحرير يعني في حال الحاجة إلى الرضاعة أو لبن أو من أم سلمة  
 مرفوعاً لا يخرج من الرضاعة إلا ما فتى الأمعاء كان قبل القطع ولو لم يتردد وقال حسن صحيح الشرط (الثاني أن يرضع) الطفل  
 (خمسة رضعات) فما كثر حديث عائشة أنزل في القرآن عشر رضعات بعد أو ما يجر من فتن من ذلك خمس رضعات وصار إلى خمس

لاشترائكم  
 (فصل والحرمة في الرضاع) (ثم طار أحدهما من الرضعة) الطفل (في العالمين فلو ارتفع بعدهما لم يمتنع) (الحرمة) قوله تعالى  
 والوالدات يرضعن أولادهن حواين كاملين فإن أراد أن يتم الرضاعة لم يمتنع تمام الرضاعة فحولن فدل على أنه لا حكم للرضاعة بعدهما  
 وحديث عائشة مرفوعاً قال الرضاعة من الجاهة صفتي عليه كالف في شرح الحرير يعني في حال الحاجة إلى الرضاعة أو لبن أو من أم سلمة  
 مرفوعاً لا يخرج من الرضاعة إلا ما فتى الأمعاء كان قبل القطع ولو لم يتردد وقال حسن صحيح الشرط (الثاني أن يرضع) الطفل  
 (خمسة رضعات) فما كثر حديث عائشة أنزل في القرآن عشر رضعات بعد أو ما يجر من فتن من ذلك خمس رضعات وصار إلى خمس



أبواب المصحات (حفا) للطفل أو الطفلة لدم ثبوت الأمومة (ولا) تصبر (زوجته) أم المصحات (جدة) للطفل أو الطفلة (ولا) تصبر (انتم المصحات أخوالا) للطفل أو الطفلة (ولا) تصبر (أخواتهن) أي المصحات (سالات) للطفل أو الطفلة لأن تلك زوج الأمومة ولم تثبت (ومن) أي أي رجل (أرضعتاهم وبنو أخته وزوجته ورجلًا منه طفلة) أي أرضعتها كل واحدة منهن (رضعتهم) (مخرج) الطفلة (عليه) لعدم ثبوت أمومة واحدة منهن (ومن) أرضعت بلبنها من زوج طفلان ثلاث مصحات ثم انقطع لبنها (ثم) أرضعتها أي أيا الطفل الذي أرضعته أولا ٣٤٢ (بلبن زوج آخر) غير الأول (مضتين) في العامين (ثبتت الأمومة) لأرضعها له

خمس رضعات (لا الأوبة) ظم  
ثبتت لو أحدهما لأم لم يكدل  
هكذا رضعات من لبنه (ولا)  
يحمل مرتضع لو كان أنثى لو أحد  
من الزوجين (لأنها لا يمسق)  
تدخل بأما (ومن) زوج أم ولده  
برضيعه لم يمسق (الترجيع)  
لأن من شرط نكاح المرأة  
خوفها لنفسها ولا يوجد ذلك في  
الطفل إلا أن يحتاج لنفسه ولا  
يجب دلو ولا نكاح حرة (دلو)  
أرضعت) أي أخر المصغير  
(بلبنه) أي السيد (لم يمسق على  
السيد) لأنه ليس بزواج حقيقة  
فإن زوجهما يرتفع برضيع أو  
رضيع عادم الطول فأنقضت  
الفرقة لعدم مقارضة بلبن  
سيدة له خمس رضعات فنفسخ  
نكاحه وحرمت عليه ما أبدا  
وباق

فصل ومن تزوج ذات ابن  
من غير (ولم يدخل بها) تزوج  
(صغيرة) فأنقضت رضعات ذات  
ابن (وهي زوجة أو بعد إبدان)  
زوجها لها (صغيرة) بمن تزوجهن  
في العامين خمس رضعات  
(حرم) عليه المصحة (أبدا)  
لأنها من أمهات نسائه فتدخل  
في عموم قوله تعالى وأمهات

لمحوان يضرب به كل واحد سوطا حافة أو متواليا فلا قد وفيه من وطأني وجهان) قال في  
الترغيب (المصواب) أو حوب (القد) أو قد قدم معناه (وأن فضل واحد فلا يتبقى معه الحياة  
كقطع شجرة أو ريشة أو وجهه ثم ضرب عنقه أخرا فقتل هو الأول) لأن الحياة لا يتبقى مع  
جنايته والخشونة يضم المأوى كسرهما الأمعاء والمريء بالمدمج في الطعام والشراب في الخلق  
والدخان يشق الواو وكسرهما كان في العنق (وبمزالنا كما بمن رجان على ميت) فلهذا  
لا يضرب ولو كان هذا ما تصبر فيه كبت (وأن شق الأول بلبنه أو قطع يده ثم ضرب الثاني  
هتفه فالتاني هو القاتل) لأنه المقتول لنفس جرمه عليه القصاص في النفس أو ألبه أن عفا  
هتفه لأنه لم يخرج بمسح الأول من حكم الحياة (وعلى الأول ضمان ما ألتف بالقصاص أو  
الدية ولو كان حرم الأول بغضه إلى الموت لا يحل لأنه لا يخرج به عن حكم الحياة وتبقى معه  
الحياة المستقرة تنكح الأمعاء أو) خرق (أم الدماغ وضرب الثاني هتفه فالتاني الثاني) لأن حرم  
لما حرم وفي لبننا خرج من جوفه على أنه ميت وعهدنا ناس وجعل الخلق في أهل الشورى  
فقبل العصاة فهدموا عوايه (والتزما) الأول (من شأني يجوز أن يسلم منه) لقره (أولا)  
يجوز أن يسلم منه لمعه (ولقاء آخر يضيف فقه) بالقصاص على الثاني لا يفتقر حياته قبل  
المصير إلى الحل ما بين فحان حياته (أو رماه بسهم قاتل قطع هتفه آخر قبل وقوع السهم به  
أو أتى عليه حفرة فاطار أو رماه بالسيف قبل وقوعها عليه بالقصاص على الثاني) لأنه القاتل  
لما تقدم (وأن القاء في بئ لا عكسه التخلص منها فالتفقه حوت فالقدوة على الرأي) لأنه إلقاء  
في حفرة ذلك شهام غير واسعة يمكن إحاطة الحكم على أشبهه ما لو مات وانفرد أو ذلك  
نوفعه على حفرة ونحوها (وأن القاء في ماء يسرفا كما سيم أو ألقته حوت أو قساح فأن علم  
أراي بالموت ونحوه) كالتحساح (القدوة) لأنه فضل يقتل غالبا ولا يرق فيما تقدم من أن لفته  
قبل أن عس الماء أو بعده قبل الفرق أو بعده ما إن لفته به حصوله قبل غرقه (والأ) أي  
وأن لم يمس بالموت ونحوه مع قلة الماء (فألبه) لأنه ذلك فعله ولا قدوة لأن الذي فعله لا يقتل غالبا  
(وأن أكره) مكلف (مكلفا على قتل من قتلته بالقصاص عليه) لأن المكروه تسبب إلى قتله  
بما يغني الاله غالبا أشبهه ما لو أشبهه المكروه على الاستغناء عنه كإلقته في الهاجرة  
لأنه فعله هذا أن صار إلى الله فغنى عليه ما كثر تركه ولا ذل المكروه عليه لأنه غير  
صحيح لأنه يتمكن من الامتناع ولهذا يأثم بالقتل وقوله عليه الصلاة والسلام من أتى عبا  
استكرهوا عليه محمول على غير القتل (وأن كان) الذي أكره على قتله (غير معين) فتقوله أقتل  
زنا أو عرا أو أقتل أحدهم من فليس أكره أيا من قتل أحدهم أقتل) أقتل واحد (وأن  
أكره سعدا يدا على أن يكره عرا على قتل بكر فقتله قتل الثلاثة جرمه في الرأية الكبرى)

نساككم (وفي نكاح الصغيرة) لأنها ربية لم يدخل بأما وقد أنقض نكاح الأم الكبيرة عند تمام  
الزواج فلم يجتمعا كاتسداء العقد على أخته وأخيه وبأبنا الجسم طرأ على نكاح الأم فأنقض النكاح كالأول وقتها أم  
وبنوا لم يدخل بالأم (حق) فترض الكبيرة (ثانية) من الزنا والاصاغر خمس رضعات (فنفسخ نكاحها) أي الصغيرتين  
لا اجتماع أختين في نكاحه وليس أحداهما إلى الصغير من الأخرى فأنفسخ نكاحهما (كأول أرضعتها) أي في زمن واحد بان  
أرضعت كل واحدة من ندى أو حلبا من نوى لحماها (وأن أرضعت) الكبيرة (ثلاثا) من زوجة الاصاغر (متفرقات أو تثنين  
معاولا لانه متفرقة فنفسخ نكاح الأولين) (للسابق) (وفي نكاح الثالثة) لا نكاح الأولين قبل إرضاعها فلم يجتمع معهما



ارضها البعد وان ارضت) الكبرى ذوات الاصاغر (الثلاثة لان شرطه محمول على اربعه او) ارضت (احد من متفرقة ثم) ارضت (فحينئذ يفسخ نكاح اربع) لا اجتماعهن في نكاح اخوات (ثم ان يزوج واحدة (من الاصاغر لان محرم عن محرم جمع لا تأيد لآدم بخل امهن (وان كان دلي بالكبرى محرم الكل) عليه (عليه السلام) لا نهى بانه يخل بامهن و (ذ) تحرم (الاصاغر) على الابن (ادراكه من اخوته) لان لمن راسب لكن متابع في نكاحه اخواته كذا انفسخ النكاح على ما سبق تفصيلا (ومن عمت عليه بنسب امه من نسب ٢٤٣ ومثله من رضى عن كاهنه وجنته واخوته

[illegible]

محمود قوله تعالى واه، تانس نكر ولم يفتح فكاح واحدة من الضم (مرفعه سدهم بجمع بحاء وواو احوات يـ ن  
خالات وان ارضن) أي ذلت وانزعت وجهه (واحدة) من سائر (كل واحدة ميم) فضمه (رضه) بحوت سكرى) ذها  
جدة امراته في اضع لان الظاهر رضت من القن الذي تشر الخمره بحسب رضه ت كجوز تشاخص من يت واحدة فلهي  
تسرحه بتعالمج ومقتضى ما تقدم لا تحرم لان الامه لم تزلت والجدة ودة قرعه وبهجه الموفق ودمه وقد وضعت هي الحاشية (واذا  
الطاق) يرسل (و رجعت اليه من فقرت وجه بصي) لم ينزل له ولان (وه وضعت) أي الصبي (..) أي انطلق (ر) رثا كما ذكرنا انصح  
نكاحها) من الصبي لصغر ورثها بعد ان الرضاع (و حوت عليه ابدا) لما تقدم (و) حوت (أي) لزوم (الفر ابدا) ذها اس

حالات أبنائه (ولو تزوجت الصبي أولا) أي قبل أن يجل (ثم لمعت فكاكه) أي الصبي (لمتنص) لنفسه كعصاه (ثم تزوجت) وجلا (كثيرا فصار لها) بصلها (منه بن فارتضت به الصبي) حوت عليها أبا المجل الذي هو زوجته قصير ورث من لحائل أبنائه وأما الصبي فلانها أمه (أو زوج رجل آمنه بعد له رضيع ثم تمت) الأمة (فاختار لها) أي زوجها العبد الرضيع (ثم تزوجت من أولدها فارتضت به زوجها الأول) في العامين (حوت عليها أبا المجل) ففصل وكل امرأة أفسدت ذكاح نفسها برضا قبل الدخول فلا مهر لها ٣٤٤ فجاء الفرق من قبلها كما لو ارتدت (وإن كانت طفلة فإن تدب) الطفلة (فترضمن)

(غيرا السلطان فالقصاص على القاتل بكل حال) حيث لم يحرم القتل بخلاف من نشأ سادة بمقتضى من الإسلام كما سبق (وإن أكرهه السلطان على قتل أحد أو أكرهه على جلدته بغير حق) وفصل فأت المحمود (فالقصاص) أو ألدته (عليها) أي على السلطان والمباشر كما تقدم (لكن إن كان السلطان يستعمل في القتل دون المأمور كسوق قتل فمباشر قتل عدا فقتله فقال القاضي الضمان عليه) أي المأمور ولا يقتل من لا يهل له قتله (دون المأمور قال الموقر إلا أن يكون القاتل عاميا فلا ضمان عليه) قال في المنفى ينبغي أن يفرق بين المجهت والمقتل قال كان مجتهد فهو قول القاضي وإن كان مقلدا فلا ضمان عليه لأنه لا تقلد إلا ما يراه (وإن كان المأمور يستعمله) أي القاتل (والقاتل بمقتضيه) فالضمان على الأمر) كالأمر السيد هذه الذي لا يقتل بغير مقتضى القتل به (وإن أسلمنا أن لا أخير لقتله) لا للعب والضرب فقتله مثل أن أسكه له حتى يصح قتل القاتل) قال في المبدع بغير خلاف فله لأنه قتل من بكافته هذا بغير حق (وحبس المسلم حتى يموت ولا قود عليه) أي المسلم (ولادة) لما روي ابن جرير فوجها قال أنا أسلم الرجل وقته الآخر قتل القاتل وحبس الذي أسلمه رواه الدارقطني وروي الشافعي بحرمه قضاءه على من الله عنه ولاه حبسه إلى الموت بحبس إلى أن يموت ومقتضى كلام المصنف أنه يطعم ويبقى وفي المبدع بحبس من الطعام والشراب حتى يموت (وإن كان المسلم لا يدم أن القاتل يقتله ثلاثي عليه) لأن موته ليس بقتله ولا ياتر نفسه بخلاف الجراح وأنه لا يعتبر به فضلا للقتل لأن المراهبة أثر جرحه المقتود له (وكذا الوقع فيه وسقاه الأحرارها) فقتل باقي بحبس المسلم حتى يموت (أو تبع) مكلف (رجلا يقتله فهرب) الرجل (فأدركه آخر قطع رجله بحسه) فأدركه فقتله قتل القاتل وأقيم من القاطع وبحبس حتى يموت (أو أسكه آخر قطع طرفه) فيقطع القاطع وبحبس المسلم حتى يقطع طرفه (فلو قتل أولي المأسك فقال القاضي يجب عليه) أي الولي (القصاص) لأنه تمت قتله بغير حق في قتله (وخالف المجتهد) لأنه شبهة في قتله وهي اختلاف العلماء فقد استأثر أبو محمد الجوزي أن قتله وقدمه في الرعاية وأداه سليمان بن موسى أجماعا لأن قتله حمل بقتله (وإن كتفه وطرحه في أرض مبعبة أو في أرض ذات حياض فقتله لزمه القود) لأنه فعل ما يقتل غالبا (وإن كانت الأرض غير مبعبة) ولادات حياض (لزمته الدية) لأنه فعل ما لا يقتل غالبا (وتقدم) ذ (في الباب)

فصل وإن اشترك في قتل اثنين لا يجب القصاص على أحدهما وإن فرد كابو أو جني شريكا فقتل ولو كثر وعيد) ذ (أركه) في قتل عيدو كسملودي) شارك (في قتل ذي) وكولي مقتص وأجبي (و) كزخاقي وعامدو) كز) مكلف وقبر مكلف وشربا سبع وشربا ثمانية

رضاعا محرم ما على زوجها (من) امرأة (ثالثة أو) من (مضى عليها) لأنه لا قبل للزوج في الفسخ ولا مهر عليه (ولا يسقط) المهر (بعده) أي الدخول بوطه أو خلوه وشوخوا مما يقررته لتقرره (وإن أنسده) أي النكاح (غيرها) أي الزوجة (لزمه) أي الزوج قبل دخول نصفه) أي المهر لأنه لا قبل لحافي الفسخ شبه ما لو طلقها (و) لزمه (بعده) أي الدخول (كله) أي المهر لتقرره (و) رجع) زوج عازم من مهر أو نصف (فيها) أي فيلأذا أفسدت الغير النكاح قبل دخول وبعده (على مفسد) لنكاحه لأنه أغصره المال الذي بذله في نظير البضع بآلافه عليه ومنعه منه كنهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعا (ولها) أي المتفسخ نكاحها بالرضع من غيرها (الأخص من المفسد) لنكاحها ما وجب لها نكاحا لقرار الضمان عليه (و) رجع) رجعها (مع تعدد مفسد) لنكاح (على) عدد (رضاعتين المحرمة لأجل) عدد (رخصين) أي للرضعات لأنه اتلاف اشتركن فيه فلزمه من بقدر ما تألف كل منهن كآلافهن هيناعا وتاب فيها) ما لو أرضعت امرأة الكبرى الصغرى (يان

رضاعا محرم) (و) نفع من نكاحها) يان) كان دخل بالكبرى (عليه) أي الزوج (نصف مهر الصغرى برجع به على الكبرى) لأفادها نكاحها فإن كانت أمه تلقى برقتها (ولم يسقط مهر الكبرى) لتقررها بالدخول (وإن كانت الصغرى دبت) إلى الكبرى (فأرضعت منها) نسبا (وهي ثالثة) أو مضى عليها (فلا مهر صغرى) لحي والعرف من قبلها (و) رجعها (يا) أي الصغرى أي في مالها (غير الكبرى) كله (إن دخل بها) أي الكبرى لم تقدم (ولا) بكر دخل بالكبرى (فمنعه) أي مهر الكبرى برجع به على الصغرى لأنه القدر الذي وجب عليه (والصغرى الصغرى حيث لم يدخل بالكبرى وإن أرضعت الصغرى من الكبرى وهي ثالثة

أرضي عليها أربعين ولما أنشئت الكبري أرضها الأناطلة الإواس عليها عسب قدامها المحصول القشاد منها وعليها مهور الكبري ثلاثة عشر شهر الصنعة ربح على الكبري ما نك. دخل الكبري فقلعت على مهورها ربح مهورها الصنعة (ومن ثلاث نسوة نك ابن منها فادمن زوجة في صغرى) أرضها كل واحد منهن (رضعتن) ثم لم يهرم المهرضات) لا لألأمرة لاحدا من عليا (وحوت الصغرى) عليه أيضا الأناطلة لا رضاءه من استنجا (عليه) أي الزوج (ثم مهرها) أي الصغرى (ربح مهورين) أي ثمانية الثلاث (أناطلة) لأن الرضعات المهرمة خمس ٣٤٥ (أخيه) أي من أرض مسترقي) أي على

كما من الرضعتين الأولين خسا  
الصف لوجود رضعتين محرمتين  
من كل منهما (وخصه) أي  
النصف (أي من أرضه شجرة)  
وهي الثالثة لحصول التمريم  
بأرضه هامة لانتهاء إقامة الجسد فلا  
أرضه

فصل وان شاف في وعده  
(رضاع) بن عمل البش لان  
لاصل عدده (أو شاف في عدده)  
أي الرضاع (بن عمل النصف)  
لان الاصل بقا داخل وكذا الوثك  
فروعه في العامين (وان شهدت

(ج) أي (الضعف الحصر) (أمرأة)  
مرضضة (نبت) على الاسم  
يشاهدان ضمير قد (ضام كانت  
أو باحة) حيث عقبته بالمرح  
قال زرق حنا أعجبني بنت أبي  
أهاب لحيت أمه تسود أحفان  
قد رضى تكملا فابت التي صل  
اشبه بوس قد ذكر قد قلله  
فقال وأضوء رحمت ذلك حنق  
عليه وفي لغة تسمى فائت من  
قل وسبه فنت ام كاذبة فقال  
فكيف قد رضى عن أمها رضى تكملا  
حس ربها وقلنا شيء كانت  
أع. مردون من نرس وأمرأة  
بنم ده امرأة واحدة في رضى  
والمؤلف (ج) (نرس) امرأة

مان يصرح باسمه وانسان يصرح هو نفسه مستعدا وحده اقتصاص على شىء بل لا يوجب على  
 الممدوعى (الذى) لان قطعهم هذا يحضرونه وانهم يشاركون فى القتل الممدوعى وان قتل  
 (ككراهة اعل قتل ولو سقط) اقتصاص (من غيرهم) الا انه لا يحصى عدد الزميج بقوله  
 لشيء الممدوعى وقتله واحد يصرح به عدد خطا (ويجس على شىء ما فى) فتاوى (نصف  
 قيمة المقتول) لا يشارك فى التلافيف كان عليه قضاء (ويجس على شىء ما فى) فتاوى (نصف  
 التلافيف ولو انه نفسه) أى نفس العاقل (ان جرحه حرين اشد خطا ولا اشد جرحا من شىء  
 المكثف وشريك السبب فيه يقتل نفس نصف الدية) قاله شريك فى التلافيف (فيه) لا  
 (عد) فلا قصده الدافعة (ولو جرحه انسان عند اقتضى) الجروح (جرحه) كفى اخطا  
 العلم الحى او فصل في التوفيق (أو) فعله (الامام فأت) الخروح (فلا تودع فى الخارج) لان  
 المداوى قصده اذ النفس فكان فعله عد خطا كثيرا كخطا الخطا (وعليه) أى المداوى  
 (نصف الدية) كثير بل تلافيف (لكن ان كان الجرح موجبا لقتصاص استوفى) بشرط  
 (والا اخطا الارش) وان كان الميم لا يقتل غايه فعله الراجل فى نفسه جرحه وشريكه كثيرا  
 التلافيف وان خالطه غيره بقوله له فاما قالان علمنا التردد

باب شروط القصاص

[illegible][illegible]

لا يملكه بل يعلق النكاح من أصله أشبه ما ثبت ذلك منه بينه وإن كذبته فله نصف مهرها إلا بقوله لا يملك عليها (وإن ثالث هي ذلك) أي ذواتها من الرضاع (وأكدنا في زوجه حكم) حيث لا يملكه لها إلا قبل طردها عليه في نسب النكاح لا حتى عليها ثم إن أقرب ذلك قبل الدخول فلا مهر لها إلا قرارها بانها لا تفتن بعد الدخول فإن أقرب ثبوتها كانت عاقبة ابنها أخته وبغير ما عليه وطأه في الوطأ عنك فكان لا قرارها بانها زانية مطأه وإن أنكرت شيئا من ذلك ظاهرا لم يملكه وطأه وطأه على زوجها وهي زوجته ظاهرهما قاطعا بينا وبين الله فإن قلت ٣٤٦ ما أقرب به لم يملك لها نسبا ولا يمكنه من وطأها وعليها أن ينفر منه وتنفدى

بما ذكرنا لأن وطأها لا يملكها فاعلموا  
 أنقص منه ما يمكنها من طلقها  
 بلانا وأنكره وينبغي أن يكون  
 الواجب لها من مهر بعد الدخول  
 أقل المهر من المهر المسمى أو مهر  
 للثقل (وإن قال) عز زوجته  
 هي ابنتي من الرضاع وهي في سن  
 لا يملك ذلك أي احتمال كونها  
 بنته فإن كانت قد رده في السن أو  
 أكبر (لم يهرم) عليه (ليتقين  
 كذب) بدم أحق لمصدق  
 (وإن استدل) صدقه في ثبوت ابنته  
 بأن كان أكبر بر من ابنته أكثر من  
 غيرهن (نكاحا) قال أي اختي  
 من الرضاع) هل ماهر مفعلا  
 (ولو ادعى) من أقر من ماهر يأخذ  
 به (بعد ذلك خطأ لم يقبل) منه  
 لأنه رجوع من إقراره بحقه عليه  
 (كقوله ذلك) أي هي اختي  
 (لأنه ثم يرجع) فلا يقبل منه  
 (ولو قال أحدا) أي أختي  
 رجل وامرأة (ذلك قبل النكاح)  
 بأن قال هي اختي من الرضاع أو  
 قالت هو اختي منه ثم قال وأكالت  
 كذبت (لم يقبل وجوه) هن  
 إقراره بذلك (ظاهرا) فلا يمكن  
 من النكاح وإن تناحها ففرق  
 بينهما وكذا لو ادعت أنه طلقها  
 فلا فائدة في ردها بيمينه

فلا يمكن من النكاح بغير يمينه إن تناحها (ومن ادعى اخته أجنبية) غير زوجته  
 (أو) ادعى بنوها من الرضاع وكذا ثبت شهادة أمها) من نسب (و) شهادة بنتها من نسب (ذلك) عليه إن كانت مرضية وثبتت  
 حرمة الرضاع بينهما (لا تقبل شهادة) (أمه ولا) (شهادته) (بنته) من نسب عليها كسائر شهادات الأصل والفرع ولده ولأه (وإن  
 ادعت ذلك هي) بأن كانت فلان أختي من الرضاع أو أبي أو أختي منه وسهل حمل ذلك (وكذا) فلان (في العكس) فنقبل شهادة أمه  
 وبه من نسب عليه لا أمها وبها السابق (ولو ادعت أختا أو أختا) (سداها) (بعد وطأ) (لها مطأوعة) (لم يقبل) طردها مطلقا إلا لا  
 تمكنها على كذبها (و) إن ادعت أخا أو شقيقا (قبله) أي قبل وطأه لم يطأه (يقبل) (طوطا) (في غير مطأوعة) كدعواها إن تزوجه

[illegible]

(ف) (وإن عاد) المقلوع (أ) إلى الإسلام ثم مات وجب القصاص في النفس (ولو به) من ضرر نسرى  
 فيه الجناية لأنه مسلم حال الجناية والموت كالوفاة (وإن جرحه وهو مسلم) ثم ارتد أو ما مكس  
 بأن جرحه وهو مرتد فمسل (ثم جرحه مرة أخرى ومات منه فلا تقصص فيه) لأن أدماء المرحومين  
 غير معصون أشبهت بذلك الضعفاء (وجوب نصف الدية هناك) لأن الجرح في الحيايين كالجرح  
 اثنين في الحياتين المذكورتين (وسواء أقرى الجرح أو زاد أحداهما مثل أن قطع يده وهو  
 مسلم) قطع (وجليده وهو مرتد أو بالمسكس) أو قطع يده وهو مسلم ووجليده وهو مرتد أو  
 بالعكس (ولو قطع طرفاً أو أكثر من ذي ثم صار) الذي (حرباً) بأن انتقض عهده وأطلق يد دار  
 حرب فمعيها (ثم مات من الجراحة فلا شيء على المقتل) لأنه قتل لغريمه وهو قاتل نفسه وليس عليه شيء  
 فالسبب في إردائه لأقصاص وعليه الأقل من دية النفس أو المقلوع وإن قطع يد نصراني أو  
 يهودي فقتل وأقله بقرعة وكما لو جنى على مسلم فأردت وإن قطع يد مجوسي فقتل ولو جنى ثم  
 مات وقتل ناقرو وجبت دية كذا في قول جرح ذي عيب مات لم يلق بالدار الحرب أو مر واستقر في  
 بقتل بأصله لا حر من وجوب القصاص والشرط (أن لا تبارك بكون الجاني عليه مكافأة في)  
 لأن الجاني عليه ما لم يكاف الجاني كان أحدهما أشد أو أكثر من الحق (وهو) أي كونه مكافئ  
 للجاني (إن سواه) أي الذين والحرية (أو الرافق) يعني أن لا يفضل القاتل للقتول بسببه أو غيره  
 أو ملك (فيقتل المسلم الحر) مثله فلو عليه أصلاً أو الإسلام المأمورون بتكادته مؤمروه وبشي  
 بدتهم إذا نهوا لا يقتل مؤمن بكافر وله أحد أو أود أو البتة وفي قطع يده يقتل مسلم بكافر  
 (و) يقتل (الذي الحر عتله) اتفقت أدبياتهم واختلافت له تعالى كتب عليهم أن قصاص  
 في القتل الحر بالحر ولا أثر لثغرات العنات كالمرء والشرف (ويقتل) أي بقتل له بدله مسلم بالمسلم  
 والذمي الذي لم يصول المكافأة بينهما (ويجوز) أي تقصص بينهما فمات دون النفس) كما عسر  
 (له) أي العبد (استيفاءه) أي القصاص فمات دون النفس (وله لعقوبته) أنه محقق حقه  
 (دون السيد وأهله) أي السيدان الجاني والجاني عليه (مكافئين أو مدبرين أو أويوه) قال  
 (أحداهما كذلك) أولاً (بأن كان اثنين) (وسواء) أي أتابية أولاً أو كانا قاتل وقاتل ولو ألسه  
 أولاً (لنا وجه الفرق) والمكاتب جدهما في (عليه مذهبهم) (ولو قتل جده مسلم) ولو لمسلم (جداً  
 مسلم الذي قتل به) أنه يكافئ وإن فضل سيده (ولو يقتل مكاتب عبده الذممي) فإن المكاتب  
 فضله بالملك (ويقتل) المكاتب (ببعض ذي الرحم) كأن في ابتداء أو أشهر أو أدمه أو في دفع  
 به في المتبقي لأنه فضله بالملك أهواك بضمي (ولو قتل من بعضه) كقتل عبده (مشتبه) بقتل  
 منصفاً (أو أكثر من مربي) بأن قتل منصفين مثلاً أو (فدية) بذل الدية في بعضه (أو)

[illegible]

لومرة من الكسوة (ما ليس مثله من حرز وشعر وجيد كتان) جيد (قطن) على ما عرشفه عادة من اوسر اذ ذلك المذ  
 (واقته) أي ما يقرض من الكسوة (فليس وسراويل وطرحه ومقنعة وسدا وسية) أي مضربة (الشماز) أقل ما يقرض (لنوم  
 فراش ولحاف ومخدة) وازارقي عمل جوت المعتادة النومة في كاهن المجاز (و) أقل ما يقرض (الجلبوس) بساط طوي رقيق المصنوع يقرض  
 حاكم (المقبرة) مع فقير كفايتها غير انشكارا بانفسه وزيست مصباح ولحم الماددة) وذكر جماعة لا تقطعها القموص أو بين وقته في  
 الرماية كل شهر مرة وقال أحد رواة ٣٤٨ الميموني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اياكم والقمص فان له مضراوة كضراوة

الخنزيرة قال ابراهيم الحربي يعني  
 اذا كثرت ومنه كل كلب ضاري  
 (و) يقرض لنفسه من كسوة  
 (ما ليس مثله) وبنام نفسه  
 ويجلس عليه و يقرض (الفتوسط)  
 مع متوسط وموسر مع فقير  
 وعكسها أي مصير مع موسر  
 (ما بين ذلك) لانه الاثنى بعالمها  
 لان في ايجاب الاعلى لومرة  
 تحت فقير مضرا عليه بتكليفه  
 ما ليس به حاله واجيباب  
 الاثنى مضرا عليه فالنوسط أولى  
 واجيباب الاعلى لفقيرة تحت  
 موسر زائدة على ما يقتضيه حالها  
 وقدأمر بالانفاق من سمته  
 فالنوسط أولى (وموسر نصفه  
 حر) فذلك (كنوسطين) في  
 النصف والى الكسوة وموسر  
 كذلك أي نصفه حر (ك) زوج  
 (مصري) في النفقة (وعليه)  
 أي الزوج زوجته مؤنة  
 نفقاتها من هه وسدر وعن ماه  
 (و) غن (مشط وجرزجة) يتشدد  
 البياض الغنية التي تفصل شعرها  
 وشعره ونظفها (وغيره)  
 كنكس الدار وتظفيها لان  
 ذلك كله من حوائجها المعتادة  
 و(لا) يلزمه (دواو) لا لاجرة  
 طبيب ان مرضت لان ذلك

يقتل بعض (ياقل منه حرية) بان قتل من ثلثا حر منصف ما لثلاثا القاتل فصل عافه وانذا  
 من الحرية وانما قتل الكافر الحر عددا اصله لم يقتل به قصاما لانه فصله بالحرية (وتؤخذ  
 منه قيمته) لاسفه (ويقتل) الكافر (لتقصه العهد) يقتل المسلم (ويقتل) الذكرا بالانثى ولا  
 يعطى اولياؤها شيئا لقوله تعالى وتبيناعليهم فيها ان النفس والنفس ولانه عليه الصلاة والسلام  
 قتل يهود بارض راس جارية بن عمر بن ولانها شخصان يحد كل منهما باقتتال الآخر يقتل  
 به كل رجل بالرجل (وتقتل الانثى بالذكرا) لانها دونه (ويقتل كل واحد منهما) أي الذكرا  
 والانثى (بالخنثى ويقتل) الخنثى (بكل واحد منهما) أي من الذكرا والانثى لمومن ان النفس  
 بالنفس (ويقتل الذي يهدى حر او عبدا لغيره) أي الحر بالحر والعبدا بالعبدا (و) يقتل (و) يقتل  
 (ذي عسائمن وعكسه) فيقتل المستأمن بالذي (ولومع اختلاف أيمانهم) فيقتل النصراني  
 باليهودي (ويقتل النصراني واليهودي باليهودي) لان الكفر يجمعهم (ويقتل الكافر  
 بالمسلم) لانه عليه الصلاة والسلام قتل يهودا يجرأه يولاه انما قتل بعهده فله فدية اولي (الآن  
 يكون) الكافر (قتله) أي المسلم (وهو حر) ثم أسلم فلا يقتل لقوله تعالى قل الذين كفروا ان  
 ينهوا عن كفرهم ما قدم سلف ولانه عليه الصلاة والسلام لم يقتل قاتل حزة (وان كان القاتل)  
 المسلم (ذميا قتل لتقصه العهد) قطع به في الفروع والتفج وغيرهما (وعليه مديفر) ان كان  
 المسلم المقتول حرا (أو فقه عدان كان المسلم المقتول عبدا) كالومات (ويقتل المرتد بالذي)  
 والمستأمن ولو تاب وتب توبته (ويقدم القصاص على القتل بالردة وتقتض العهد) لانه حق  
 آدمي و باقي في الردة يقتل لهما ولا دية وتقدم انه يقتل لتقص العهد وتؤخذ الدية من ماله (فان  
 مضاعفته) أي المرتد (ولي القصاص الى الدية فدية المقتول) من مال المرتد كفره (وان أسلم  
 المرتد) وعفا عنه ولي القصاص (ه) الدية (في نعمة) كاتر الحقوق عليه (وان قتل) المرتد  
 (بالردة أو مات تعلق الدية) عاله) كاتر الذنوب (ولا يقتل مسلم ولو عبدا بكافري) في قول  
 أكثر العلماء منهم عمر وعثمان وعلى وزيد لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل مسلم بكافر  
 رواه البخاري ولانه منقوض بالكفر فلا يقتل به المسلم المستأمن (ولو ارتد) المسلم بعد جانيته  
 على الكافر اعتبار اصال الجناية (ولا) يقتل (حو ولو ذميا عبدا) روى عن أبي بكر وعمر  
 وهلموزيد بن ابي الزيد لقوله تعالى للحر بالحر والعبدا بالعبدا فله اذ لا يقتل به الحر ولا  
 روى أحمد عن علي انه قال من السنة أن لا يقتل حر مديفر ابن عباس مرفوعا مثله رواه  
 الدارقطني ولانه لا تقطع طرقه بطرفه مع التساوي في السلامة فلا يقتل به كالا بعمامته (الآن  
 يقتله) أي الكافر بالعبدا (وهو) أي القاتل كافر (عبدا ويجره وهو مثله) كافر او عبدا

ليس من حاجتها الضم ودية المعتادة بل لما رتب فلا يلزمه (وكذا) لا يلزمه (غن) طبيب وسحاة  
 وخضاب وشعره) كمن ما يحمر به وجهه أو يودبه شعره لانه ليس بضروي (وان أود منها زينة يابها) أي عاذكر (أو) أراد منها (قطع  
 راحة كريمة وإتيه) أي عابر بدنها التي يربها أو ما يقطع الراحة الكريمة (لزمها) استعماله ولا يلزمه من وجته خوف ولا ملهفة  
 للمروءة لاس من حاجتها الضم ودية المعتادة (وعليها) أي أوز وجته (ترك حناوز سنة نهي عنها) أي أوز وجته (كراهة الشيخ في  
 الدين) (وعليه) أي أوز وجته (لن) أي أوز وجته (بلا خادم) ذكر أو أنثى (ويخدم) بالبناء المفعول (مثلا) ليسأرا وكبرأوصفر (ولو)  
 كان احتياجه اليه (لرض خادم واحد) لقوله تعالى وعاءة وروهن بالمرؤوف ومن المرؤوف إقامة الخادم لها اذن ولان ذلك من حاجتها

كانت في ولايته اسمر من واحد لان المسقى عليه خدمتها في تلك اولاد حاصل الواحد (عمره وحواليه) كون الخادم امرا (كذلك) انه  
يكون نظرا له اليها فثوبتها بموسى ونبه ونصروها (بناظر) زوجة (بشرط) اى الخادم الا كافر لانه قد سمع من الخادم (قزوج  
ونفقت) اى الخادم (وكسوة) على الزوج (كثير من) اى كتمت فيه مقيم مقبر (مع شخص مومن) الخادم (لجذب) حرج (ولانه  
اى الخادم (ها) اى الى زوجة (الاف نظافة) فلا يجب الخادم دهن ولا مشمع وعنده لانه براد زينة سقاء وانظف ولاراد ان  
من الخادم (ونفقت) خادم (مكرى و) خادم (مبار على مكر ومهر) لان اناس كرى ٣١٩ اسر له لانا لارزوا به ولا يتردد

(أو يكون الجراح مرتدًا بمسك القتال أو الجراح أو يموت الصديق موت الجرح أو يهده  
 فله يقتل به نكاحاً) لأن الاعتبار في النكاح بحال الجرح أو الموت فلا يقتل في ذمها أو جرحه من  
 أصل الجراح وموت الجرح وجوب النكاح لأنهم لم تكن ثلث حال الجنابة أو لأن النكاح من  
 وجوب الجراح فقط بما طرأ كالوجن (ولو جرح مسلم فميتاً) جرح (جرحه) أصل الجرح  
 أو مقت أو مات فلا قود (أو النكاح كما تصدق ومفعول الجنابة (وهي) أي الجنابة (في جرحه مسلم)  
 لأن الاعتبار في الأرض بحال استقرار الجنابة دليل ما وقطع يد وجرح وجرحه فميتاً  
 نفسه فميتة واحدة اعتبر بها حال استقرار الجنابة ولو اعتبر حال الجنابة وجوب ديتان (فيأخذ  
 سيد الدية ديتاً لأن محاور الدية أرض الجنابة تأخذ بدترة الدية) لأنه مات حراً غير مملوك  
 من محبب بالحرية فأما الأرض الجنابة فيقتد أحقية السيد حين كان ذيقاً لا يسطع بدترة (ولا يقتل  
 السيد) ولو لم يكتب (ببده) لأنه فضله الملك (ويقتل به) أي السيد (عبد) لا مدونه (ويقتل  
 العبد) بحرقة (أي غير سيد مما سبق (ولا يقطع طرف الجرح بطرف الدية) كإلحاقه في  
 النفس (وإن رمى مسلم فميتاً لم يقطع وأسلم حتى مقت وأسلم فلا قود) لعدم النكاح  
 (وهي) أي الرأى (الورثة) دون سيده (في جرحه مسلم) أقامات من الرمية) لأنها أطلاق حصل  
 لنفس جرحه

[illegible]

ولأن الثمر هو ذبا لأصحاب سطلان من غير تقدير ولا تشييع يرجع فيه إلى العرف وهو دفع الثمن وكذا المال الذي كان يملكه مكان  
 الخبز حيا أو دقيقا أو دراهم بلزمة بذله (ويكون الدفع) (أول نهار كل يوم) أي عند طلوع شمس له أول وقت الحاجة إليه فلا يجوز  
 تأخير ماله (ويجوز ما انتفاعا عليه من نهيبل وتأخير) عن وقت وجوب (و) من (دفع عوض) كدراهم من نفقة وكسوة لأن الحق  
 لا يرد لها ولكل منهما الجوع عنه بعد التراضي في المستقبل (ولا يجبر من أبي) منه ذلك لعدم وجوبه عليه (ولا يملك حاكم)  
 نزاع إليه زوجان (فرض غير الواجب ٢٥٠ كدراهم مثلا إلا بائناهما) أي الزوجين فلا يجبر من امتنعت منهما قال في الهدى

أما فرض الدراهم فلا أصل له  
 في كتاب ولا سنة ولا نص عليه  
 أحد من الأئمة لأنها ماضية بغير  
 الرضا عن غير مستقر (وفي)  
 الفروع) وهذا مع عدم  
 الشقاق وعدم الحاجة (فأما دفع  
 الشقاق والحاجة كأنما تبطل  
 فتوجب القرض للحاجة إليه  
 على ما لا يفتي) نظام النزاع (ولا  
 يثنى عن الواجب) (الماضي  
 بروي) كأن عوضها من الخبز  
 حطسة أو دقيقا لا يصح ولو  
 تراضيا عليه لأنه ربا (و) الواجب  
 دفع (كسوة وعطاء ووطاء  
 ونحوها) كسوة يحتاج إليها  
 (أول كل عام من زمن الوجوب)  
 لأنه أول وقت الحاجة إلى ذلك  
 فخطاها السنة لأنه لا يمكن ترويد  
 الكسوة شيئا فشيئا بل هو في  
 واحد يستند إلى أن على  
 (وتلك) زوجة (ذلك) أي  
 واجب نفقة وكسوة (يقض)  
 كملك رب الدين دينه بقضيه  
 (فلابد) على زوج (لما سرق)  
 من ذلك (أو بل) منه كالدين  
 يقبه فيضيع من قابضه  
 (و) تلك (التصرف فيه) أي  
 قابضه من واجب نفقتها  
 وكسوتها على زوجها (على وجه

لوجود الكفاة حينما يختلف البدل والنفس) (فإن قصص منه وجب نصف الدية) (لقطع الرجل  
 (وليس أقل) الأمرين من نصف القيمة أو نصف الدية فإن كان قاطع الرجل غير قاطع اليد  
 وأندمل على قاطع اليد نصف القيمة ليد) لأنه وقت جنايته عليه (وعلى قاطع الرجل  
 القصاص) فيها (أو نصف الدية) لورثة المتق (لأنه حين قطع رجله) (وأنسرى الجرح إلى  
 نفسه فلا قصاص على الأول) لأن جنايته حال الرق فلا كفاة (وعليه نصف دية) (اعتبارا  
 بحال استقرار الجناية كإمر) (وعلى الثاني القصاص في النفس) لكفاة له حال جنايته عليه  
 حيث تعد لأنه شارك في القتل بعد ما كان كشر يكالاب (وإن قطع) مكلف (حين يعدم  
 حتى) اليد (ثم قطع آخر يده ثم) قطع (آخر رجله فلا يرد على الأول أنه لم يجره أو سري)  
 لأنه لم يمكن مكافئته الجناية (وعلى الآخر من القصاص في الطرفين) إن أنعم فلا كفاة  
 (وإن سرت الجراحات كلها فلهما) أي قاطع اليد وقاطع الرجل (القصاص في النفس)  
 لكفاة لأن جنايتهما على حر (وإنهما) وفي المتق (عن القصاص فلهما الدية اثلاثا) لورثة  
 بسراية جراحتهما (وسحق السيد أقل الأمرين من نصف القيمة) (لقطع عنه) (أو ثلث الدية)  
 والباقي لورثة (وإن كان الجنايتان) أو الأحياء (في حال الرق والثالث في حال الحرية) فثالث  
 المتق (فلهما الدية) اثلاثا (وليس أقل الأمرين من أرش الجنايتين وأثنى الدية) والباقي  
 لورثة كما تقدم (وإن قطع يدهم حتى قطع آخر رجله ثم عاد الأول فقتله بعد الأمد مال عليه  
 القصاص للورثة) لأنه قتل بعد الحرية (و) عليه (نصف القيمة ليد) (لقطع يده) (وعلى الآخر  
 القصاص في الرجل أو نصف الدية) لورثة (وإن كان) قتله (قبل الأمد مال على الجاني الأول  
 القصاص في النفس) لكفاة له حين قتله (دون اليد) لأنه قطعها فقتله (فإن اختار لورثة  
 القصاص في النفس سقط حق السيد) لأنه لا يجوز أن يسحق عليه النفس وأرض الطرف  
 قبل الأمد مال فان الطرف داخل في النفس في الأرض (وإن اختار والعفو عليه الدية دون  
 أرض الطرف) لأن دراهم دية النفس (وليس أقل الأمرين من نصف القيمة وأرض الطرف  
 والباقي لورثة) كما تقدم (وعلى الثاني القصاص في الرجل) لأنه مكافئ له حال الجناية (و) عليه  
 (مع العفو نصف الدية) لقطع الرجل (وإن كان) القاطع (الثاني هو الذي قتله قبل الأمد مال  
 فله القصاص في النفس) لكفاة له حين القتل (ومع العفو نصف دية واحدة) يعني أن كان  
 بعد استيفاء القصاص في الرجل أماله فدية كاملة كما يسلم من السواقي والواحق (وعلى  
 الأول نصف القيمة للسيد ولا قصاص على الأول لأنه لم يكافئه حين الجناية) (وإن كان القاتل  
 ثالثا فقد استقر القطعان) لا رقت الثالث له قطع سر إنهما (وعلى الأول نصف القيمة للسيد)

لا يضربها ولا ينكحها من بيعه وعفو غيره كإمرها ما كان ضر ذلك منها! وتقص  
 في استناعتها بل غلبه بل تمنع منه نفقة حتى زوجها (وإن كنت) زوجة (معه) أي زوجها (عادة أو تساهلا بلان) منها أو  
 من وليها وكان ذلك بشتر أو واجب عليه (سقطت) نفقتها أو كسوتها أعمالا بالمرء وظاهره ولو بعد فرض لمحو دراهم من نفقتها فإن ادعت  
 بغيره بذلك سلف (ومضى) انقضى العام والكسوة التي تضمنها (بأنه عليه كسوة) العام (الجديد) اعتبارا بغير الزمان دون حقيقة  
 الحسية كما هو بليت قبل ذلك بلزمة به ولو أهدى إليها كسوة تسقط كسوتها وكذا الأهدى إليها ما كتبت في قوتها إلى النكاح  
 يقطع قوتها بغير خلاف ما عاون وغیره كسقط إذا انقضى الصام وهو باقي خلا بزمه بدها اعتبارا لمقتضى الحاجة لأنه أمتاع والخبر به ابن



[illegible][illegible]

كلاهما في ظاهره ولولا أنما انتفى العمل وأما انتفى بمعنى الزمان (ومن) العملية وتصورها (أدلت حلالا) الحدوث ثلاثة أشهر (وجب) عليه (اتفاق) تمام (ثلاثة أشهر) من ابتداء من ذلك مرت ابتداء حلت منه (فان منعت) الثلاثة أشهر (ولم يكن) المجلس كان أقرب الأقوال ففان ليس به محل (رجع) إليها باقيا من اتفاقه لثبوت عدم وجوه وكذا ان حلت ولو قبل منسبها وان ادعت حلالا من ثلاثة أشهر أرب الأقوال لانه لا يخفى ما ذكرناه فان ثبتت به أنق عليها والا فلا (بخلاف) تنققق في نكاح بين قساده (لنحو) وضاع أو بعد فلا رجوع له عما أنفق ٣٥٢ (و) بخلاف تنققة (على الأجنبية) لما ذكرناه من أنه متبرع فلا رجوع وكذا من أنفق في نكاح

مصادره فساداته ان علم عدم  
الزواج في وقت وقوعه واستطاع  
مفرطاً (والنفقة) على الحامل  
(الحمل) نفسه لانها من اجله  
تجب وجوده ونسقط عند  
انقضائه قلت فلم مات بها  
تسقط لانها لا تجب لثبوت  
(تجب) النفقة (انما) حامل  
لان النفقة للحمل فلا تسقط  
بنزولها (و) تجب للحامل من  
وطءه او نكاحه فاسد  
الحرق نفسه فمما (و) الحامل  
في ملائحين ولو اعتمها لان  
النفقة للحمل وهو ولده (و) تجب  
(على وارث) حمل من (زوج)  
أوبد أو وطءه مشبهة (ميت)  
للقرابة (و) تجب نفقة حامل  
(من مال حمل مورس) لان المورس  
لا تجب نفقته على غيره (ولو)  
ثلثت نفقته يمد حامل بلا  
تقريب (وحسب) على من زنته  
نفقة الحمل (دلها) لانها أمانة  
يهدا فلا تضمنها (ولا نطرها)  
لان النطرة تابعة للنفقة والحمل  
لا تجب فطرته (ولا تجب) نفقة  
حامل (على زوج زنتي) ولده  
فان كان حواشيه نفقته على واره  
بشرط ان كان رقة فاقبل مال كـ  
(أو مسر أو غائب) أي لان زنه

في بوطه امر أقي طهر واحد وأنت بوطه عن أن يكون منهما إيمان كانت لسته أشهر فأكرم  
وطئها (فقتله قبل الحاقه بأحدهما لم يجب القصاص) هي واحد منهما لدم تحقق الشرط  
(وإن تقاسمه لم ينتف) لأن النسب حتى الولد (الإباليغان) بشرطه وممنها أن يكون بين  
زوجين وأن يتقدم مقتله وان تقام أحدهما لم ينتف لوله لأنه خلفه بأقرش فلا ينتف بالإباليغان  
بخلاف التي قبلها لأن أحدهما إذا رجع هناك حتى الآخر وأيضاً وشه هناك لا يعترف  
بفسط بالمجد وممنها الاشتراك فلا ينتف بالمجد (وبقتل الولد) المكلف ذكر أو أنثى  
مكمل واحد من الأبوين المكاتبين وإن حملوا للإبالة والآخر وموافقة القياس ونجاسه على  
الأب مجتمع لنا كدحمته ولأنه أقتل بالاجنبي فبابه أولى لأنه بعد بطفه يقتل به كالاجنبي  
(وهي ورث لولده) أي القاتل (القصاص أو) ورث (شيا من) أي القصاص وإن قل سقط  
القصاص لأنه لو لم يسقط لو يجب الولد على الزوجه ممنوع ولأنه إذا لم يجب بالجنابة عليه فلتلا  
يجب بالجنابة على غيره أولى (أو ورث القاتل شيا من) معه سقط القصاص لأنه لو لم يسقط  
لو يجب على نفسه القصاص وهو ممنوع (فلو قتل أحدنا زوجين الآخر ولو لم يولد) فلا ترد  
لأنه لو يجب ولو لم يولد وإذا لم يجب لولد بالجنابة على غيره أولى وسواء كان الولد ذكراً أو  
أنثى أو كان المقتول من يشاركه في الميراث لأنه لو يجب لنت له حرمته ولا عنك وجوبه وإذا سقط  
بعضه سقط كله لأنه لا يشترط كماله هذا أحد الشريكين (أو قتل رجل آخر وجن فورثه ثم  
ماتت فورثها) زوجها القاتل (أو) ورثها (ولده) لم يجب القصاص سواء كان له ولد من غيره  
أولاً لأنه ورث هو وأولده شيا من دمه وهو لا يشترط (أو قتلت المرأة) أخا زوجها أنصار  
القصاص (أو جرمته لابنها) عورت زوجها والوارث لآخر (أو قتل رجل أخاه فورثه ابناً) قاتل  
(أو) ورثه (أحد بترأسه منه شيا) لم يجب القصاص (لأرث ولده من دمه) وإذا قتل أحد  
أبوي المكاتب المكاتب (لم يجب القصاص لعموم ما سبق (أو) قتل أحدهما (عبد له) أي  
للمكاتب (لم يجب القصاص) لأنه لو يجب لكان للمكاتب ولا يشترط قصاص على أبويه كالمالكو  
قتلوا وأولى (وإن اشتري المكاتب أحد أبويه) أو غيره من ذوي رحمه ألهم (ثم لم يجب  
القصاص) لأنه فضله بالمكاتب هذا بخلاف ما تقدمه فمما سبق وتقدم النسب عليه (ولو قتل)  
مكاتب (أباً وأخاه فورث أخوه ثم قتل أحدهما) أي الأخوين (صاحبه سقط القصاص  
عن الأول لأنه ورث بعض دم نفسه) لأن أخويه يتفحان دم أبيهما وأخيهما فإذا قتل  
أحدهما صاحبه ورث القاتل الأول ما كان بسخته المقتول لأنه أخوه فعلى هذا يسقط  
نصف دم لأنه لا دم الأب والأخوين أخوين نصفين ضرورة أن القاتل لأرث المقتول وإن  
قتل الثاني الأول ثم الثالث (أو قتل الثالثون الثاني لأنه نصف دمه عن الرابع

فقد جعل بل تسقط بعض الزمان  
كانه (مع عسر زوج) هو أبو  
كامو جده وجدته لأن عمودي  
الانارب قال (المنقح المالم تسست)  
بافن حاكم ولادشاهانه واجبا

نفقة جهل تسقط بعض الزمان كالولد (ولا) تحب نفقة جهل (على وارث) (الجل)  
 كانيه (مع عسر زوج) أو هو لانه محبوب بالآب ولا تحب على الآب لاهاره قللت حب على الوارث من عودى النيب الجل  
 كامو جدو حدة لان عودى النيب تحب على ما النفقة وارثه محب معسر كما بأى (وتسقط) نفقة جهل (بعضى الزمان) كسائر  
 الآلارب قال (المتنع ما لم تستدن) حامل على آيه (بافذاكم أو تتفق بینه الرجوع انتهى) قد رجع لتعو بنتها فى الاولى  
 بافذاكم لولا ذنباها واحدا فى الثانية فوبى نى (فان وطئت) مطافه (رحمة تشعراوى) نكاح فاحد شيان بها جل يمكن كونه



فكسولوا لبعض مدلهما) الخال (لاقتضاهما) وكذا انهما حاكما على مقتضى علمهما الزوج وبذلك تسبوا ولا يلزمها ولا يلزم طال مقامها على ذلك لان التفتق مقابلة التمكن المستحق بعد النكاح ولو جحد (ومن سلم انه ليل وتارة) هي (حكمة) لصوم الذن (ولو لم يزوج) من تسامها لئلا ياتر وجهه فيمكن من قسما ولو كان زوجا لم يمسو كالان التفتق وتساها عوض واجب في النكاح فوجب على السيد كالمهر بخلاف تفتق الكا رب والمطالبة بسيد كالتقدم (و) من سلم انه تزوجها (ليلا فقط لتفتقها تارة على سيد) لانه لم يمسو كونه والزوج غير ممكن منها الفتن (و) تفتق (ليل كسما وطاء وغطاء ودهن مصباح ونحوه) كوسادة (على زوج) لانه من حاجب لليل دون التناو وهي مسوقة فيه (ولا يصح تسليها) أي الامتزاج بها (فلا تقط) لانه ليس بخلاف التفرغ للاستمتاع والاحتياج لا ينس ولا كان عاقد قسم الزوجات الليل فقلت يتزوج من لو كان تزوجها حارسا وسكنت تارة مع (ولا تفتق) (الزوج) (ناشرو) كان نشروها (بنكاح في غير حجة) فقط تفتقها وكسوتها وسكنها تارة وبها في عدها لتناوها والنكاح باطل ولا يصح بغيرها الثاني ولا تقطع بعد الاول قبل رطبه الثاني وتقدم (ونشطر) التفتق (لناشر ليل) بان تطيع تارة وتنتع ليل (أو) ناشر (تارة) فقط بان تطيعه ليل ٣٥٤ ولا تطيع تارة على نصف تفتق (أو) ناشر (بعض احد هما) أي الليل والتارة

تفتق نصف تفتق أيضا لا يقدّر الأزمنة ليس التفتق بالازمنة (ومجرد اسلام) زوجة (مرتدة) مسخول بها تزوجه تفتقها (و) بمجرد اسلام زوجة مجوسية ونحوها (مختلفة) عن زوجها في عدها بان سلم قبلها (ولو لم يمسو) زوج تزوجه تفتقها لان اسقاط التفتق فيها للحصول الفرق بينهما كسوطها بالطلاق فاذا زوجت من ذلك فالتكاح بحاله فعاود التفتق (لا يلزم) زوجها بالتفتق (ان اطاعت ناشر) في غيبته (حتى يسلم) الزوج طاعة (وبعضها) أي زمن (يقدم) الزوج (في ماله) لان الزوج اقل الم سلم بالتكبين فالتع مسخر من جهته فاذا قدم ولم يحدث التفتق لحصول التمكن وان لم يقدم بعض زمن يقدم مثله عاود التفتق لان المانع اذن من جهته (ولا تفتق لمن) أي زوجة (سافرت لماحتها) ولو ياذنه (أو) سافرت (الزمن) ولو ياذنه (أو) سافرت (لزمارة ولو ياذنه) لتقويتها التمكن لحظ تسهوا قضاءها بها الا ان يكون مسافرا معها مكانها (أو) سافرت (لثريب) بان ردت قبل أن يطأها زوجها فترتب وكذا لو قطعت الطريق لعدم التمكن (أو) حبست عن زوجها (ولو) كان حبسها (طلب) فتنسقط تفتقها (أو) صامت لكفارة (أو) صامت (تضامه زمان وقت) أي القضاء متع أو صامت فغلا أو حجت فغلا تنسقط تفتقها المتع نفسها بسبب لامن جهته (أو) صامت أو حجت (بذرا من سيقا رفته فيهما) أي الصوم والمسح (ولا تفتق ولو ان نذرهما ياذنه) لتقويتها ما حقه من الاستمتاع باختيارها بالذرا الذي لم يوجه التمسح عليها ولا نفيها اليه (بخلاف من أحرم) من الزوجات (غير بضه) حج (أو مكتوبة) حلا في وقتها بئنا (ولو في أوله لفعله ما أو حبا لفرع عليها ونفيا اليه كصوم رمضان) وقدرها (أي تفتق) زوجة (في حج فرض) اذا سافرت لم يلج الفرض (ك) تفتق (حضر) وما زاد عليها (وان اختلعا) أي الزوجان (ولا يثبت الا حده ما عاداهما في بدل تسام) زوجة (حلف) زوج لانه منكر والاصل عدم التسليم وكذا لو اختلعا في وقت تسام بان قال لم يمت نفسها منذ شهر وقالت بل منسنة فتقوله بيمينه لان الاصل برأيهما تدينه زائنا

شئ) وان قاتلها جميعا) بان عفا كل منهما عن الآخر (على الذمة تقاضا بما استويا به) قدس طعن دية الأب بقدره الأم (زوجها قاتل الأم الفضل عن قاتل الأب لان عقلها) أي ديتها (نصف عقل الأب وان كان لكل واحد منهما) ابن أو ابن ابن (يحببهم من ميراث أبيه) بان لم يبق به مانع (فاذا قتل أحدهما صاحب زوجته ابنه) أو ابن ابنه (ولابن) أو ابن الابن (ان يقتل عمه) لارثته (وربته) أي المقتول منهما (ابنه) أو ابن ابنه (ورب كل واحد من الابن من مال أبيه ومال جد الذي قتله عمه دون) القاتل (الذي قتله أوه) ضروره ان القاتل لا يرث المقتول (وان كان لكل واحد منهما بنت فقتل أحدهما صاحب سقط القصاص عنه لانه يرث نصف ميراث أبيه ونصف قصاص نفسه فورث مال أبيه الذي قتله أخوه) أو مال أمه الذي قتلها أخوه (و) ورث (نصف مال أبيه الذي قتله هو وورثت البنت الذي قتل أبوها نصف أبيها ونصف مال جد الذي قتله بها وطأها في عهدها نصف بقتلها واذ كان أبوع أخوها قتل الأول الثاني ورثت (الثالث) الرابع فالتقصص على الثالث) دون الأول لانه نصف دمعه من الرابع (زوجها) أي الثالث (نصف الذمة على الأول) لقتله أخا ضرر وذا القاتل لا يرث (ولا يورثه) أي الثاني بأخيه (أو الرابع) فان قتله ورثته) لانه قاتل بحق (و) ورث ما يرث من أخيه الثاني) لانه من جهة تركته (فان عفا) الأول (عنه) أي الثالث (أي الذمة وحجت عليه) أي الثالث بسببها بقاصه) الثالث (بنفسها) الذي ورثته من الثاني ووطأها نفسها وان كان لها) أي الأول والثالث (ورثته) نصيب الآخر ولا (فتفصيلها كاتى قبلها) أي اذا قتل أحدهما أباه والأخوه الشرط (الخامس) بان تكون الجناية عمدا) بعضها بخلاف شبه العمد وانطأ فلا تقصاص فيها اجماعا حكاه في الشرح (وان قتل من لا يعرف) باسلام أو حرية (واحد كفر أو رقه) وجب القصاص لانه محكوم باسلامه بالدار وطأها يحكم باسلام القبط ولان

الاصل (سافرت (الزمن) ولو ياذنه (أو) سافرت (لزمارة ولو ياذنه) لتقويتها التمكن لحظ تسهوا قضاءها بها الا ان يكون مسافرا معها مكانها (أو) سافرت (لثريب) بان ردت قبل أن يطأها زوجها فترتب وكذا لو قطعت الطريق لعدم التمكن (أو) حبست عن زوجها (ولو) كان حبسها (طلب) فتنسقط تفتقها (أو) صامت لكفارة (أو) صامت (تضامه زمان وقت) أي القضاء متع أو صامت فغلا أو حجت فغلا تنسقط تفتقها المتع نفسها بسبب لامن جهته (أو) صامت أو حجت (بذرا من سيقا رفته فيهما) أي الصوم والمسح (ولا تفتق ولو ان نذرهما ياذنه) لتقويتها ما حقه من الاستمتاع باختيارها بالذرا الذي لم يوجه التمسح عليها ولا نفيها اليه (بخلاف من أحرم) من الزوجات (غير بضه) حج (أو مكتوبة) حلا في وقتها بئنا (ولو في أوله لفعله ما أو حبا لفرع عليها ونفيا اليه كصوم رمضان) وقدرها (أي تفتق) زوجة (في حج فرض) اذا سافرت لم يلج الفرض (ك) تفتق (حضر) وما زاد عليها (وان اختلعا) أي الزوجان (ولا يثبت الا حده ما عاداهما في بدل تسام) زوجة (حلف) زوج لانه منكر والاصل عدم التسليم وكذا لو اختلعا في وقت تسام بان قال لم يمت نفسها منذ شهر وقالت بل منسنة فتقوله بيمينه لان الاصل برأيهما تدينه زائنا



ولمّا وافقوه) تتقدمها (هـ) أي المعروف (ثلاثة) لقوله عليه الصلاة والسلام لم يفتت عنه حين قالته أن أباسياف من رجل  
 صحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني ولدي فقال خذني ما يكفيلك وذلك بالمعروف فخرج من أجله الصلاة والسلام في  
 أخذ تمام الكفاية من أجل أنه موضع حاجة إذ لا غنى عن النفقة ولا قول الأباه بتعدي بعدد الزمن شيئاً فاشتق المراد منها إلى  
 الحاكم والمطالع في كل يوم (ولا تفرق) أمر أوله (على أبيه) ولو غائباً لأنه اشتغال نفسه بدون سبب يقتضيه (يا قوموا بزوج  
 فاستدانت لخلها ولولدها المصارف حيث فصل ما هنالك غير الزوجة) (ولا ينفق على من غير من ماله) أي الصغير (بالأذن وبه)  
 لأنه عند بعضه المنفق لصمد ولأبيه (وان لم تقدر) زوجه وحمول من ماله ما وجب لهما من نفقة وكسوة أو بعضها على الأخ من ماله  
 فلها ربعه على ما حكم به أمه ودفعة له (حسبه أو دفعها) أي النفقة (و) (منه) أي  
 ماله (و) (ما يوم) حيث أمكن لتمام الحاكم مقامه عند امتناعه ما وجب عليه كسائر الدون فإن لم يجد الأهر من أهرقار أباه وانفق  
 منه (فان قيب ماله وصبر على الحس) لله الصبح لتصرف النفقة عليهم من جهته كالمرء (أو غائب) (وس) هن زوجه (ولم تفرق  
 نفقة) عليها بأن لم يترك لها نفقة ٣٥٦ ولم يقدره على مال ولم يحكمها تحصيل نفقتها (بإستدانة) أي اقتراض أو نحو

عليه (وغيرها) (النفق) لتصرف الاتفاق عليها من ماله  
 كمال الأهر بل أولى ولان في  
 الصبر ضرراً أمكن أو لانه  
 بالنفق فهو حيث أزاله دفعا  
 للمعسر (والبيع) الفسخ (في  
 ذلك كله بلا حكم فيفسخ الحاكم  
 بطلبها أو فسخ امرء) أي الحاكم  
 فلا اختلاف فيه كالنفق للمعسر  
 ووقفه على طلبها لأنه لم ينفق فان  
 فرق بينهما فهو نفق لأرجحة  
 فيه كغيره فله (وله) أي  
 الحاكم (بيع) هتار وعرض  
 لغائب ترك زوجته بالنفقة  
 ولا منفق (إن لم يجد) الحاكم  
 ما ينفعه عليها (غيره) أي غيره  
 عن المصارف والعرض لعداء  
 المحبة إليه (ويستق) الحاكم  
 عليها) أي أمه الغائبين  
 ماله (و) (ما يوم) كما هو الواجب

الفرع اختاره في التصحيح الكبير والوجه الثاني لأدبه عليهم هو ظاهر كلام جماعة من  
 الأصحاب (و) (بأن في التسمية) أن قال إنسان ما قتل هذا المدي عليه بل أقتلته وله قتل من  
 وجبه بفجر ماله وظاهر كلام أحد الأقرابين كونه) أي القاتل (محسناً أو غيره) (روى عن  
 عمرو بن) (ومرجه الشيخ) لأنه ليس بمسؤول عما هو عوف به على نفسه ولا لا يعتبر بشرط  
 الحد وقال الثاني لم يقتله فيما بينه وبين أخته تعالى إذا كان الزاني محسناً ولا يكتفون في  
 اعتبار احصائه (والمرء المسلم) قتله (عدواناً) (وان كان بمجدهم الأطرف) أي مقطوعاً  
 (معدوم الحواس) من سمع وبصر وشم وذوق وبأس (والقاتل) جميع سوى الخلق (وبالعكس)  
 بأن كان القاتل جميع الأطراف معدوم الحواس والمقتول جميع سوى الخلق (وكذلك كان  
 تناوفاً في العلم والشرع والفقير والعصر والمرض والقزوة والعنف والكبر والعسر  
 ونحو ذلك) كالحد في البلاد وأما حكمه في الشرح لعدم الآيات لقوله عليه الصلاة والسلام  
 المؤمنون تسكنوا دمائهم (ويجوز في التقصاص بين الولد) جمع الوالي يتناول الأمام والقاضي  
 والأمير (والمال) على الصدقات أو الخراج أو غيرها (وبين رعيهم) قاله الشرح لا تسلم  
 في هذا أصله لعدم الآيات والاختيار (ولا يشترط في وجوب التقصاص كون القاتل في دار  
 الاسلام) فيقتل مكافئ بشرطه وان كان جازر حسبوا كان جازراً ولم يجز لمعول الأدلة  
 (وقتل الغيلة) بكسر الهمزة المهملة وهي القتل على شدة (وغيره) أي غير قتل الغيلة (سواء في  
 التقصاص والعفو لعدم الأدلة) (وذلك) أي التقصاص والعفو قتل الغيلة (والولي)  
 الوارث (لمقتول) لقيامه مقامه (دون السلطان) فليس بالتقصاص ولا عفو وجوب وارث  
 لعدم قوله تعالى فقتلناه وليسلطاناً وقوله عليه الصلاة والسلام فاهل بين خيرين فان لم  
 يكن فهو ولي المقتول التقصاص والعفو على الدية لا بما

باب  
 على القاتل (ولا يجوز) أن يجعل لهما (أكثر) من نفقة يوم كنفقة أسير أو شهر لانه تخرج  
 وتجب له وأبين منه قبل ذلك (فان كان) القاتل (ميتاً قبل اتفاقه) أي الحاكم (عليه أو قتلته) (حسب علياً) من ميراثها من  
 زوجها (لا ينفقة بنفسها أو بامرأته) (لنئين عدم استحقاقها له) (ومن أمكنه أخذ دينه) الذي يصير باخذ مومرا (أو) (هو) (موس) كما  
 لو كان يديه (باب نفقة الأكارب) والعتيق (و) (نفقة) (الماليل) من الأميين ولها ما راجعوا على وجوب نفقة الولدين  
 وللولد نفقة لقوله تعالى وعلى المولود له زهق وكسوتهن بالمعروف ونوله تعالى وقضى بلك الانبياء الإباء بالودين أحساناً  
 ومن الأحسان الاتفاق عليه ما عند حاجته ما وسدت هند خذني ما يكفيلك وذلك بالمعروف متفق عليه ومن ما شتره على أخته  
 هتار فلو أن أطيباً كل الرجل من كسوته وان ولده من كسبه رواد أو دواولان ولها الاتيان بنفسه وهو بعض والده فكما  
 يجب عليه أن ينفق على نفسه وأمه ونفقاته على بعضه وأمه (وتجب) النفقة (كاملة) (ان كان المنفق عليه لا يملك شيئاً ولا يكن  
 مع المنفق من يشركه في الاتفاق) (أو أكلها) (ان وجد المنفق عليه بعضاً بثلاثة شروط الأول كون منفق من عودتيه أو وادها  
 له والبسب أشار بقوله (لا يبره وان علواً ولده وان سفل حتى ذى الرحم منهم) أي الولدين والولاد (جبه) أي العتيق منهم (معسر)



فكلفتها عليها (أستاذنا) مسماعا على الحجة وبقاها على الأعاصير لاعتبارها كذا كذا وأما الأنبياء فتقريبها وتقدم (وهي هذا) العمل  
(حسابها) أي التفتت لاعتبارها بما لا رت (فلا تلتزم) النفقة (أب أم مع أم) ومودة (و) لا (أب بنت معها) أي مع بنت محرمته لأنه  
محرم من الدماء بها (ولا) تلتزم (أخا مع ابن) متفق عليه ولو عسر إلا أن الأخ محبوب بالأب فتركون النفقة عليه إن كان عوسرا  
لأنه يترده وحده (و) من له ودية بعضهم مودع بعضهم ميسر كاخو من أحد هاهموسر والأخ ميسر (تلتزم) نفقته (موسرا) منهما (مع  
قتر الآخر بقدرته) فقط لأنه لا غنى عليه مع سائر الأخوات لا تقدر ولا يقبل عن غيره إذا لم يجد الغنى ما يجب عليه إذا لم يكن من  
عمودي النسب (وتلتزم) نفقة (جدا) لأن أمته الفقير (موسرا) ولو كان معه أخ (مع فقرا) لعدم اشتراط الأرض في عمودي النسب  
لعمودها بينهم (و) تلتزم (جدا) موسرة مع فقرا لم لا يتقدم (ومن لم يكف ما فضل عنه) أي عن كفايته (جميع من يجب نفقته) عليه  
لأنه ليس بجميعها (بما بين زوجته) لأن نفقته لمعاوضة فقد حدثت على ما وجب مائة وإذا لم تجب مائة فبما عاوضها ما عاوضت  
القريب (ف) نفقة (رقبته) لو جوبها مع السائر والأعاصير كنفقة الزوجة (ف) نفقة (أقرب) فأقرب بحدث طارفي الغار بما إذا عول  
أهلك وأهلك وأهلك ثم أدناك ٣٥٨ أدناك أي الأدنى فالأدنى ولأن النفقة صلة وبر ومن قريب أولى بالبر من بعد (ثم) مع

استوفاه في الدرجة بعد الأب (المصبة)  
كأخوين لأم أحدهما بن عم قاله  
في شرحه ثم التماسي وقدم ولد  
على أب) لوجوب نفقته بالنسب  
(و) يقدم (أب على أم) لأن أفرادها  
بالولادة واستحقاق الأخت من حال  
ولده وقد أضافه إليه عليه الصلاة  
والسلام بقوله أنت وما لك لا يليل  
(و) تقدم (أم على ولدين) لأنها  
تدلى إليه بلا واسطة وبها فضيلة  
الحسد والرضاع والترتبة  
(و) يقدم (ولد ابن على جد) كما  
يقدم الولد على الأب (و) يقدم  
(جد على أخ) لأنه تربية الولادة  
والأولاد (و) يقدم (أبواب على أبي  
أم) لامتيازها بالتصديب (وهو)  
أي الأولاد (مسح أبي أبي أب  
مستويان) فميز أبي الأم بالقرب  
والأخر بالمصوبة في قسارها  
(ولسقتها) أي النفقة (الأخذ)

من مال متفق (بلا أن مع اعتناؤه) من دفعه (ك) ما يجوز (زوجة) الأخ من مال زوجها  
أفانتهما النفقة لحدثت من خذى ما يكتسب ولو كان بالمعروف ونسب عليه سائر من يجب له (ولانفقة مع اختلاف دين) بقراءة ولو  
من عمودي نسب لانتهما ليتوارثان في بقاؤه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وكان أحد هاهموسرا (الأبوالد) فجب التيق على  
معتبه بشروطه وإن أبينه في دينة لأنه يترده مع ذلك لحدث في عموم قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك فان مات مولاه فالنفقة على ولده من  
عصبه بمولاه (فصل ويجب أعفاف من يجب له) النفقة (من عمودي نسبه وغيرهم) لأنه مما بدعوا حاجته إليه ويستعز بقوله  
ولأنه ذلك الحلو لأنه لا يستعز بتركها يجب أعفاف من يجب نفقته من الأب أو لأحد أو للأولاد والأخوة والأهمل يقدم أن  
ضاق الفاضل الأقرب فالأقرب كالنفقة (بزوجة أو مربية) لمصالح المصنوع بها (ولا عاك) من أعف بسر به (أصغر جاعا مع  
غناه) أي الفقير كالزوجة لأن بزوجه أم (و) أن عن أحد هاهموسرا أو الآخر غيرها (يقدم تعيين قريب) متفق (والهوسر أو على)  
تعيين (زوج) لأن المطلوب نفقة أو رعاها وليس له تعيين يجوز تبعة المنظر أو ميسرة (و) يصدق (متفق عليه) (أنه تائق) للنيكاح  
(بلا عين) لأنه مقتضى الظاهر وفي المعروف وتوجهه جميعه (و) يعتبر (لوجوب أعفاف) (عجزه) أي المتفق عليه عن مهر حرة أو فتن





والتي يهاها أو وهما أو وهما سقطت حتماً على ظاهره تذكراً من غيبيل في غيرة وعلى هذا سقط حكمهم الرضاع كالأب  
 وحسب (زوج نان) أي غير الأب الرضيع (منهما من الرضاع ولد هامن) الزوج (الأول) أو من شبهه أو زلناه بفوت حقه من  
 الاستمتاع به في بعض الأحيان (الانثروثة) أي الولدان لا يوجد من يررضه غيرهما لا قبل ثدي غيرها (أو شبهها) بأن شرطت  
 في العقدان لا يمتنعها رضاع ولها ما لها بشرطها كما تقدم من أو ضمت ولها وهي في حالها ليس ما يحتاجت له بل بدتة تزرع له لأن عليه  
 كفايتها (فصل وتزعم) أي السيد (تفتق وسكتي عرنا) أي المعروف (رققته) (أو) كان رقيقه (أنها) أو مرضاً أو تقطع  
 كسه (أو) كان أمراً (ناشراً أو) كان (ابن أمه من حر) لأنه تابع لأمه حيث لا شرط ولا غرور (من غالب خونت البلد) متعلق بتزعمه  
 سواء كان قوسم سيد أو دونه أو فوته وادم مثله (و) تزعمه (كسوة) أي رقيقه (مطلقاً) فقيا كان مالكاً أو فقيراً أو منوطاً من غالب  
 الكسوة لأمته من السيد بذلك البلد لسد بابي من يرفع رعاها لسلوك طعماه وكسوة بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطبق  
 رواله الثاني في مسنده وأجمعوا على أن نفقة المأكل على سيد مولا لا بد له من نفقة ومنافعه لسيد وهو أحق الناس به فوجب عليه  
 نفقته كجيمته (وليس) على مالك بضمه ٣٦٠ من نفقته وكسوته وسكاه (مقدره) وقبها أي النفقة والكسوة والمكسوة

(عليه) أي البعض لاستقلاله  
 بجزءه الحر فإن أصر وعجز عن  
 الكسب فعلى وارثه الثاني والسيد  
 أن يحصل نفقة رقيقه في  
 كسبه وأن نفق عليه من ماله  
 وإن سخط كسبه أو سخطه  
 ونفق عليه من ماله لأن العمل  
 له وإن جعله في كسبه وفعل  
 منه في قسده وإن أصر عليه  
 غامه (وهي حرة نفقة ولها من  
 بعد) فصاحقت أن كان من يشركا  
 في الميراث فالنفقة عليها بقدره  
 كما سبق (وكذا مكاتبه ولو أنه  
 أي ولدها (من مكاتب) نفقة  
 ولها عليها (وكسها) لتبعيته  
 لها (و بزواج رقيق وجوبا  
 ذكر كان أو أنثى) بطلبه لقوله  
 تعالى وإنكحوا الأدنى منكم  
 والصالحين من عبادكم وأما منكم  
 ولها ما لها من النكاح غالباً  
 وكما هو عليه لسهولة خلاف من ترك إعافته الودوع في الخطور بخلاف طلب  
 المولى (غير أمه يستعجبها) سيد (ولو) كانت (مكانة بشرطه) أي تأبى بشرط أن يعاها من كآبتها لأن القصد هنا الحاجة  
 والآن دفع ضرر المولى وذلك حاصل باستعاضة بها (وتصدق) استطلبت تزويجا أو أدى سيدها له بطؤها (فإنه لو طلق) لأنه  
 الأصل ويجب ختان من لم يكن محتوا منهم (ومن عاب عن أمه غيبة منقطعة) وتقدم أنها ما لا تقطع إلا بكفة ومشقة (تطلبت  
 التزويج زوجها من بلى ماله) أي المال النائب كالأول الانتصار وأما إليه فإدائه أي بكره وأقصر عليه في القروع وانتصاره أبو  
 لطلبه بتقدم في النكاح زوجها الثاني وزعمه في الانتعاض عن الثاني (وكذا أمه مسي) يجوز (تطلبت التزويج فزوجها  
 من بلى ماله (وإن عاب) سيد) أن هو له زوجت الحاجة نفقة) قال في العامة تزوجها الحاكم وحفظ مهر السيد قال المنتع  
 وكذا الحاجة (وطه) قال في القروع وتوجه أو وطه عند من جعله كنفه أي أوجب مهره والمذهب (ويجب أن لا بكفوا) أي الأرقاء  
 (مشقا كثيرا) ليدل على أن ضرر قواها عن ترك خولهم جعلهم الله تحت أيديكم فإن كانوا تحت ذلك فطعمه مما يأكل وليلبسه  
 مما يلبس ولا تكلفهم ما يلبسهم فإن كلفتموهما فليكنهم عليه بمعقبي عليه (و) يجب (أن يراحو وقت قبوله) وقت (نوع ولدها

المانع  
 من بلى ماله (وإن عاب) سيد) أن هو له زوجت الحاجة نفقة) قال في العامة تزوجها الحاكم وحفظ مهر السيد قال المنتع  
 وكذا الحاجة (وطه) قال في القروع وتوجه أو وطه عند من جعله كنفه أي أوجب مهره والمذهب (ويجب أن لا بكفوا) أي الأرقاء  
 (مشقا كثيرا) ليدل على أن ضرر قواها عن ترك خولهم جعلهم الله تحت أيديكم فإن كانوا تحت ذلك فطعمه مما يأكل وليلبسه  
 مما يلبس ولا تكلفهم ما يلبسهم فإن كلفتموهما فليكنهم عليه بمعقبي عليه (و) يجب (أن يراحو وقت قبوله) وقت (نوع ولدها

﴿وَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمَوْتَىٰ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ مِّنْكُمْ حَاضِرَةٌ﴾

[illegible]

المائع (وان كانت في قفاسه) او ضيقة بخلاف ذلك فليس عليها حق ظهر وتوقى (فقد انقضت)  
وقال في الانصاف اصبح من انقضت له لا يشترط ان يشترط في التمتع بل بمجرد الوضوء  
بل في البيا (ون قد كتب للحدود) اوضح من هذا (وان ادعت من وجب عليه القصاص  
الحمل قبل ميثاقه امكن) لان الحمل امر لا يتغير عليها من نفسها دون غيرها ومن حسان  
بعضها لا يفيض (وتجسس حتى يتبين امره) احتياطا لمن وجب عليه القصاص (ولا يجزى  
الحمل) يعني لو ادعت من وجب عليه الحمل انما يحمل قبل ميثاقه امكن (لم تجزى) (وان انقضت  
من حامل فان كانت لم تنضج) ولم تنضج حملها (لكن ثبت على ما جهن من انقضت في البطن وامارة  
الحمل فلا ضمان في حق الجنين لانه لا يفتقر الى الانتزاع) (ولا فو حيا مثل) (وان انقضت)  
أما الجنين (حيا من غير فلا كلام) في ضمانه على المتضمن لكونه يوجب (وان انقضت وجب  
وبقي الولد) خاضعا ليلزامه ان يات بمات فبعد به كالملة اذا كان وضوءه وقت بعثه (مثل)  
وهو سنة أشهر ما كثر (وان انقضت ميتا او حيا في وقت البعث) (ب) (مثل) وهو ما وسبقة  
أشهر (اقبضه من) عبد او امه كجاني في الجنين (والصاحب فقلت في اختصاص من امه)  
لانه المباشر والحكم الذي يكتسب من انقضت في حكمه دون الولد لصاحبها كما تم حمله  
كالسيد اذا امر به احد الانبياء الذي لا يرضى بغيره اقتل ذكره في اشرح والمبدع ويكوب  
وحيثما تقدم من الدنيا والآخر (مع الكهنة) على المتضمن لانه قاتل نفس

فانفصل ولا يسترق النقصان ولولا القس المنصهر سلطاناً وانما هو باله  
يفتقر الى اجتماع لا يؤمن فيه الخلف مع قصد التثني (مؤلفه) ونحوه (مؤلفه) والقص  
بغير حضرة السلطان اوثان (وقع الحق) انه استوفى حقه (وله) اي دماؤه وابنه (مزبور)  
لا يثباته على السلطان وفي غير السائر لا يضر ولا يهانه قوله كالمثل (ويستبعد).

[illegible]

يضررون على رقبتهم خراجا وروى ابن الزبير كان له أئمة يملك على كل واحد كل يوم فزعم فلان زادت على كسبه لم يزل لا تكلف  
 بماله وكذا ان لم يكن له كتب قال في الفروع وهو يضمن المقتضى بعد عار جهده بتمام وأما رقتان وعمل دعوته قال في الترتيب  
 وغيره بظاهر كلام جماعة لا يملك ذلك (ولا يضمنه مطلقا) أي وما علقنا على الجليل أو لا وسواء أذن له سيده أو لا قال في الترتيب  
 ولا يضمنه مبدواً لأن له سيده لا يملك (ووصح) أي يجوز تهرجه (على) قول (مرجوح) بأن سيده (قال) المتعذر لا يظهر  
 ونص عليه فقرر بأنه لا جاعة واختاره كثير من المحققين انتهى وقال في التصانيف وهي الصحيح من المذهب وهي طريقة لأشرف  
 وأبي بكر وابن أبي موسى وأبي إسحق بن شاذان ذكره عن في الواضع وهو المصنف في المقتضى والشارح قال في القواعد الفقهية  
 وهي أصح وصحبه الناظم وقد مر أن زكوتي ونصير ثم ذكر معناه أن المذهب ليس له التصر في أن يملك على المقتضى رواية التسمية  
 بأن سيده (لا يملك سيده وجها) في أمة ذنبه بالتسمية (بعد قسر) بها اتصالاً بالمدح عليه البضع فلا يملك سيده بضعه كما سأل  
 النكاح (وليعضوط) أي يملكها بغيرها الحر بل لأن أحد لها خاص ملكه (و) يجب (هل سيدها متنع عما) يجب (لرققه)  
 عليه من نفقة وكسره وأخاف (إذا لم يملكه) ٣٦٢ هـ يسع أوجهه وعقده محله (طالع) سواء امتنع بغيره عنه أو لم

قدوة عليه (مكررة زوجة) شاعرس) عند الاستيفاء الثلاث ذكره المقتضى (ويجب أن تكون الآلة) التي يستوفى بها  
 القصاص (ماضيه) الحديث إذا قتلتم ما أحسنوا القتل (وعلى الإمام تفديها) أي آلة الاستيفاء  
 لأن منها ما لا يجوز الاستيفاء به (بأن كانت) الآلة (كأنه أو سموم منه من الاستيفاء بها)  
 غير إذا قتلتم ما أحسنوا القتل (وإمام من حديث شداد وثالث المذهب المختار ولأن الجمهور  
 تفيد البدن ورجعنا مقتضى (فإن قيل) الولي (واستوفى بها) أي آلة الاستيفاء (والجمهور  
 عزز) نفسه ما لا يجوز (و) ينظر الإمام أياً كان في الولي (أن كان الولي يحسن الاستيفاء  
 ويقدر عليه) بالقوة المرفة يمكنه من الإمام وغيره من المباشرة والتوكيل لقوله تعالى ومن  
 قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً ولأنه عليه الصلاة والسلام أنما رجل يقرر أو خفافاً أن  
 مذاق أخى فاعترف بقتله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أذهب فاقتهز وأمسك (والأى  
 وإن لم يحسن الولي الاستيفاء ولم يقدر عليه (أمره بالتوكيل) لأنه خارج عن استيفائه فيוכל  
 فبعض يحسنه لأنه قائم مقامه (فإن ادعى) الولي (المعرفة فأمكنه) الإمام أياً كانه (فضرر بعبقه  
 ما به فقد استوفى) القصاص (وإن أصاب غير المقتضى وأقر بعمد ذلك عزز) فعله ما لا يجوز  
 (فإن قال) الولي (أخيه) وكانت الضربة قريسا من المقتضى كالرأس والمكتوب قبل قوله  
 مع وجهه (لا يمكن) (وإن كان) الضرب (بعداً) عن المقتضى كالوسط والرجلين قبل  
 قول الولي أنه أحداً لأنه خلاف الظاهر (ثم إن أراد) الولي (الموت ولا استيفاء) لم يمكن لأنه ظاهر منه  
 أنه لا يحسن الاستيفاء فيוכל من يحسنه (وإن احتاج التوكيل إلى إقراره من مال الخالي كالحمد  
 ولأما إبرة لافها ما عليه من الحق فكانت لازمة له كأجر الكمال وذهب بعض أصحابنا به رزق  
 من بيت المال رجل يستوفى الحدود والقصاص لأن هذا من المصالح العامة فلم يحصل له  
 الحاقه لأن الحق عليه ورجب الذي على الخالي أنه كين لا يفعل (و) لهذا (إنما يشرى الولي

مقامه في أدهما وجب عليه منه امتناعه عنه كقتله بدنه ويجوز أن تمنعها أي البهية (في غير ما خلقت  
 له كقوله بل وركوب) (تكرار) وجرحه وتجره (لأن مقتضى الملك جواز الاستيفاء بما فيها يمكن وهذا منه كالذي خقت له وبه جرت  
 عادة بعض الناس وغدا يجوز كل الجبل واستعمال اللؤلؤ في الأدوية وإن لم يكن المقصود منه ما ذكروا حدثت بمنار رجل يسوق بقرة  
 أراد أن يركبها إذا قالت أي لا تخشني فلهذا أنا خلقت لغير متفق عليه أي وهو معظم النفع ولا يلزم منه منع غيره وإن أعطيت به فقل  
 يتفق بها فإن كانت مما لا يؤكل أجبره إلى الاتفاق عليها كالغدير الزمن وإن كانت ما كرهه جبر بين تعجبها والاتفاق عليها (وحيثما)  
 أن ماتت (له) أي لما أكلها لم يخرج عن ملكه بالموت (وتفادها عليه) لدفع أذاها (ويعرر لها) أي البهية فحدثت عمران  
 عليه الصلاة والسلام كان في سقر فلعنت امرأة باقة فقال لشدوا ما هلع أودعها مكاناً مملوءة فكان أنظر إليها الآن غشى في الناس  
 ما تعرض لها أحد وحدث أبي مرزة أن تصاصبنا ناقة عليها العترة وأما جعفر مسلم (و) يعرر (تحميها) أي البهية (مشفا)  
 لأنه تعذب بها (و) يعرر (مليها بضر ولها) لأنه لم يملكها لم يملكها (و) يعرر (نجم) أي من (غير ما كره) (ولا يملك)  
 من مرض ونحوه لأنه أكله مال وقتنيته (و) يعرر (عربوبه) وهو سم فيه (أي في الوجه لأنه عليه الصلاة والسلام لمن من ومن

أوضح بالوجه وتسمى منه ذكر في القوم وهي في الأدي أشد قال ابن عقيل لا يجوز لرجل أن يفتخر بالصداقة  
(ويجوز أن يفتخر) أي الوجه (أنه صديق) كالذي لواء (ويذكر خدمه) ففهم بعبره أن يعرف عنه شخصاً أو حراً، القاصي  
وابن عقيل كالذي ذكر أن من يفتخر بالجاه (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
أنه أعلمه فوق طاقته أو كراهه على الأقل على ما في قوله (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
كانت الصداقة لا تلتبس فيها (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
ويجب على من يفتخر به عليه الصداقة (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
والطفل وهو مال حسنة (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
ومعونه وهو المختل العقل ويحزن (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
فهو مفرح بكونه أليماً وهو (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)  
وأما تركه فهو بنت أخ (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر) (أو) بكونه (صديق) (أو) بكونه (مجرى من يفتخر)

[illegible]

عمل الشهوة (ويسهل اغترافهم) تارة فبه (معتدرة) بان لم يكن ثمرة (أو) الحصة (أو) السهل (أو) محرمه) لانه  
 أولى من اجني وحكم (وكذا) تزوجت وليس ولدها غيرها) انسل ولدها الى ثمة فحتماره وأحمرهما ما تقدم (ثم) الحصة (الذي يحرم  
 ذكره) اني غير من تقدم) لانهم حصار قرية يرثونها عند عدم من تقدم اشهر العبد من العبيات (وأولاهم) حصانة (أو)  
 أم فامها فاح لا محال فما حكم (ان) له ولاية على من لا اب له ولا وصي والحصانة ولا به (وتتقل) حصانة (مع امتناع مسقطها) (أو) مع  
 عدم اهلية) لها كالتريق (المن بعده) أي بيله كولا بقا النكاح لان وجود المنع وغير المنع كعدمه (وحصانة) لطفل ومجنون  
 ومعتوه (بمقتضى قرب سببه) بما (ان) نصفه حرم اقربيه هو الوليد ومن ثمة حر يمان اقربيه يوم وليده (والحصانة) لمن  
 فيه (رق) وان قل لانها ولا كولا بالنكاح (ولا) حصانة (لنفس) لها ظاهر الالة لا فوقه به (أو) ادوا حبس الحصة ولا حظ الحضور  
 في حصانته لانه وما تشاء على احواله (ولا) حصانة (للكافر على مسلم) لانه أولى بذلك من الفاسق (ولا) حصانة (لأمرأة) (مزوجة  
 باجنبي من محضون زمن عقد) لقوله عليه الصلاة والسلام أنت احق به ما لم تكني ولان الزوج عليك متفهما بغير التقدير يسبق  
 منها من الحصة شبه ما يدخل بها ٣٦٤ فان تزوجت قريب محضون ولو غير محرم لم تسقط حصانتها (ولو زنى زوج)

بحصانة فلو علم من غيره لم تسقط  
 الحصة بذلك بخلاف من راعى  
 تنقم (وبعد وزوال المانع) من ريق  
 أو فسق أو كثر ارتداد زوج اجنبي  
 (ولو به) لا قرح جسي ولم تنقض  
 حصانتها (بغير الملق) (و) عجز  
 (دخول منته) من حصانة  
 (بغير الملق) له في الحصة  
 لقيام سببها مع زوال المانع  
 (وسبق أراد أحمد أبو يرب)  
 محضون (فقله) ان بلاد من وطئ بغيره  
 أي البلد (مسافة) قصر  
 فأكثر لسكرته) وكان الطريق  
 أيضا امتنا (فأب) (لانه الذي  
 يقوم عادة بأدبه وتحريره  
 وحفظه فلهذا لم يكن ببلاده  
 ضاع ومضى فجمع الا بان حادث  
 للحصانة لازم (و) ان أراد أحد  
 أبوه ثقله (الى) بلد (قريب)  
 دون المسافة من بلد الآخر (لسكر)

قام) احق فتبني على حصانتها لانه انما تنقض كالوليد باقرا أحد هما (و) ان أراد أحد أبويه سفرا  
 (خاصة) أو يهود (حد) البلاد الذي اراده (أولا) أي لم يعد (فقيم) من أبويه احق بخصانته ازالة لضرر السفر وهذا كله ان لم يقصد  
 المسافر بمضارة الآخرة والا فالأمام احق كاذكره في المحدث وقوله غيره (فصل وان يبلغ غيب) محضون (سبع سنين  
 عاقل) أي تمتد سبع سنين (خير بين أبويه) لم يثبت أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر غلاما بين أبيه وأمه وأمه سعيدة  
 والشافي ولا يهريرة أيضا جابت امرأتها صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب ابني وقد سقاني من  
 يترابي عنب وقد غنني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا أبوك وهذه أمك لنخذ يداهما شئت فأخذت أمه فأنطقت به رواه أبو  
 داود ومن جهة خبر غلاما بين أبيه وأمه وأمه سعيدة ومن جهة الخبر يخرى على بين أبي وهي وكنت ابن سبع أو ثمان وروي  
 نحوه من أبي هريرة ولان التقدير في الحصة تنقض الولد فقد قدم هو واشق واختاره دليل ذلك (فان اختار أباه كان عند دليل  
 وتبارا) ليضطمو بعله وزوجه (ولا ينقض زيارة أمه) لان فيه اغترافا بالمعروف وخطا لرحم فيزوجه على العادة كروى في الاسود (ولا)  
 تنقض (هر غيبه) لصير وزوجه بالرضى كالغير المعاجز الى من يخدمه ويقوم بامرؤ النساء أعرف بذلك (وان اختارها) أي الام

[illegible]

على نفسه (فان اختلفا) اى المتقصر والمتقصر منه (على مفعله) اى قطع ان لم يعمروا (عما او  
خطا) يقول المتقصر لانه احدى يتيه (او قال المتقصر حمل هذا باسط ياك) (و) (عمل من  
يوهك) يقول المتقصر منه بل يمينك (واقول قول المتقصر معيه) لان الاصل راعه (وار  
نظم الخفاف) (ويعتطم عليه) على رجل الخاف لزمه اى الجنى عليه (فمن حله) لان اياه  
ليس عليه (وان سري لا اسقاء الذى حملته) الى زبانه (لنفس المتقصر) (او) سري (ان  
بعض اصحابه مثل ان قطع اسمه سري الى جميع يده او قطع منه لانه حمله او لانه  
(مهموم) سري (او) اقتصر من (فقال حفر فرأى) (فد) (وحدثه يسرى قبل المتقصر  
نفسه الدية) (وقال فان المتقصر) (فان حارب ما وجد انقصه من يداؤن النفس لزمه بقية  
الدية لانه لا يقبل بغير جائز ومن) (قال القاضي) (كأن حرمه حرمين جرما فادونه جرما جده  
اسلاما فبأنه منما) اى من الحرمين (وان قطع الجاني) (جنا) (اصحابه) اى الجنى عليه (ثم  
قله بعد ان رت المباح مثل ان قطع الجاني) (يدوه) (وجله ففرت جناحه ثم قتل به  
فقتل استقر حكم القطع) (المبرور) (ولولى القتل) (وهو وارث الجنى عليه) (ا) (انما) (من الجاني  
والهوق) (ان شاء الله) (واخذت الديات) (د) (د) (بين يده) (بقدر ما يده) (والجنى) (وان شاء)  
والنشد) (الاول) (أخذت دين) (د) (د) (بين يده) (بقدر ما يده) (والجنى) (وان شاء)  
والدين) (والجاني) (واحدية) (الذي) (وهو ديانته) (فان كان جناحه من ديات استقر حكمه  
فمنى كالصنف) (وان اختلفا) (انما) (الجرم) (قبل القتل) (وكانت المدة) (فيما يسره) (ويجتمل  
انما له في مثلها) (عاده) (قول الجاني) (الى مفعله) (شعره) (عين) (لانه لم يمس) (وان اختلف  
مضنها) (اى مضى مدة ينقل فيها الجرم) (فقله) (اى الجاني) (باعت معيه) (لانه الاصل عدم

[illegible]

بالنفس والكرك الدية لتفارق الجماعة فتبقى عليه من كل مسلم عند الفسق ولم يبق الله تعالى وثوبه بمشركه عند انتم أهل  
 أهل قوله تعالى أن الله لا يفرق بين شركه وبين كفره ما دون ذلك بل يشاءه إلا بهجرة على من قتله مسلحاً ولم يبق أن هذا جازاً أو مان  
 جازاً ما قلناه في المغفران شاملاً لا يدخله إلا ما يقع به التصحيح والتأويل (واقول) أي يغسل ما ترحق به النفس أي تتفارق الروح  
 البدن (ثلاثة أضرب) أي أسننه أسداه (عند يختص القوديه) فلا يشترط غيره أو القوديه قتل القاتل بمن قتله ما خزن من قود الية  
 لأنه بقادى القتل بمن قتله (و) الضرب الثاني (شبه عمد) أو يقال خطأ العمد وخطأ (و) الضرب الثالث (خطأ) وهذا قسم  
 أكثر أهل العلم وروى عن عمرو بن دينار أن ثبوت شبه العمد حديثان من جرير فروعاً إلا أنه في الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والصفا  
 ما ضمن إلا من أهل بيوتهم بطونهم أو أدهاروا أو ينادوا أو إذا الموفق في المنع ما جرى مجرى الخطأ فخطأ بائع على شخص فقتله  
 وحفر بئر ونحوه فقد باع بئره أحدوه هذا عند أكثر من قسم الخطأ (فالعمد) الذي يختص به القود (أن يقصد) الجاني (من يعلمه  
 آدمياً بمصرومائه) أي بشئ (يلب على الظن موته به) محمداً كان أو غيره ملاصقاً بالقتل أو قصد القتل أو قصد ما لا يقتل  
 غالباً (وله) أي العمد الذي يختص ٣٦٦ = القود (نحو صور) بالاستقرار (أحداه) أي يجرده بماله (نحو) أي دخول (في

البدن من حد بكسكين) وروى (وصفه) بكسر الهمزة (و)  
 من (غير) أي الجديده (كثيرة)  
 وخشب وذهب وعظم وكذا  
 مجلس وذهب فضة ونحوه فإذا  
 جرحه فبأنه قتل (ولو) كان  
 جرحه (ضرباً كشرطهم)  
 فبأنه ولو لم يلقه فقتله منه ولا  
 عليه غيره (أو) كان الجرح  
 (في غيره مقل) كطرف فله عمد  
 يمتد به قبله أن غل في حصول  
 القتل به بدل مال أو قطع شخص  
 أفه أراغته فبأنه ووربها  
 يكونه محمداً لتفرض على أي  
 العمد ونبطه الظن ولا يعتبر ظهور  
 الحكم في أحد صور المقتل بل يكفي  
 احتمال الحكمه (أو) كان جرحه  
 (بشئ) صغير كغرز بابه ونحوه  
 كشوك صغيره (وقتل كالفراد)  
 أي العلب (و) كذا الخ

الذي لم يعدم الضعيف (و) كانت المدة التي مضت بين الجرح والقتل (ما يحتمل البراءة)  
 يقول (ولو لم يعدم) لأن الأصل عدم سقوط حكم الجناية (فإن كان الجاني قد ساء الله في عليه  
 ضم الحق قله حكمه بينته) عدم ما يرضاه (وإن كانت) البدنة (الولي يرضى حكمه) أي لا يولي  
 (أي) بدنة لعدم المراضة (فإن تعاضتا) أي البتة (فقتل بدنة الولي لا يمتنع عليه) (و)  
 والمثلث مقدم على الثاني (وإن غل ولم يدمه) أي اقتصر في النفس فلم يكن ودواؤه (أو) الجاني  
 (أله حتى يرى ناله) أي دفع اليد به فقتله (والأ) أي وإن لم يشأ الولي  
 ذلك (تركه) ولم يرض له قال في القروع وهذا قضاء جرحه وبيع بن أمية ذكره أحد  
 (فصل) وإن قتل واحداً من فائز واحد أو واحد أو دومة واحدة فاقطع أولاهم على قتله  
 قتل لهم (لأن الجاني لم يقاتل عدداً خطأ فرضوا بأخذهم لأنهم رضوا ببعض حقهم  
 كروض صاحب اليد الصبي بالسلامة (ولاشي لم يرضوا) أي سوى القتل لأنهم رضوا بقتله  
 فلم يكن لهم سواء وإن طلب أحدهم القصاص والقول الله به فقلهم ذلك (وإن تشاوروا) أي  
 فقتله منهم على التماس (فقد لا وإن كان قتلهم واحداً بعد واحد) لأن حقه أسبق ولأن الجاني صار  
 مستحقاً له القتل (ولما قبل) أي لا يولي (دومة قتلهم) لأن القاتل إذا قاتل تعسف الية (كأول يادر  
 غير ولي الأول أو قصص) بيمينه فليأخذ الية (فإن كان ولي الأول فليأخذ أو صغيراً أو مجنوناً  
 اضطر) فدومه أو بلوغه أو عقله لأن الحق له (وإن قتلهم دفعوا دومة وقشوا أو قرع بهم) فقد  
 فقتل من حرمت له القرعة وليأخذ الية (وإن يادر غير من وقتله القرعة فقتله) فقد  
 (استوفى حقه وسقط حتى السابق إلى الية) لقواته بقتل بالنسبة إليهم (وإن قتلهم متفرقا)  
 واحد واحد (وأشكل الأول وادعى كل واحد من الأولين) الأولين (الأوليين) الواحد منهم  
 (فأمر القاتل لأحدهم قدم) (المقر له بالأوليه) بقراره (أي القاتل على نفسه) (والأ) أي أو لم يقر

في غيره) أي المقتل (كمخلو بدنه طول سلته) من ذلك (أو يصرفها) ببيع الضاد المجهمة  
 وكسر الهمزة أي مثالي إلى أن عوت (ولو لم يلو جرح قدر) على الدواوة (جرحه حتى يموت أو يموت في الحال) لأن الظاهر موته  
 بفعل الجاني (ومن قطع) سله خطر من آدمي مكمل بلادنه فبأنه (أو) أي شرط (سلة) بكسر السين وهي غدة تظهر بين  
 اليدين والعم إذا غرزت باليد فحركت (نشارة) الجرح ما يقابل من مادة (من مكمل بلادنه فبأنه) منه (فعله القود) لئلا يجره بحره فلا  
 أفسد (أو) قودان قطعها أو بعلها (ولي من مجنون وصغير لم يملكه) لأن له من ذلك أبا أو وصياً أو كما قاله في ثبوتها الصورة  
 (الثانية) أن يضرب بمشغل كبير (مرفوع أو القسطاط لا يمشغل) (كرو) أي كمد أو القسطاط (وهو الخشبة التي يقوم عليها بيت  
 الشعر) لأنه عليه الصلاة والسلام لا يمشغل عن المرأة التي ضربت جارتها بمرفوع طاط فقتلت أو جنتها بقتل في الخشن بقرعة قضى بدية  
 للمرأة على قاتلها والمائة لا تحمل العمد فدل على أن القتل به ليس بعمه (أو) يضربه (عيا يطالب على الظن موته به) فقتله (من كودين  
 وهو ما يقره القاتل للثواب) (من) (لت) بضم اللام وتشديداً لثبوتها لقوله في موضع السلاح مصر وفسد (وسد) حداد (وهو  
 كبرد) كان ضرب به بذلك (في غيره مقل) أي موت فبقائه لا يقتل غالباً فيقتلوه وهو قوله تعالى ومن قتل مسلماً فقد جلسنا لوليه





قتله ما يقتل غالبا ولا بان الما يقتل - والى تحبده المتقول في تركه وصحة في الاصل ونحوه في الانكاح فان كان المسم أو  
 الجهر لا يقتل غالبا فبده عداوتى فالتة زبر من المياد وقد اوشته في الحاشية وهو اقاتل بالحد (وقى ادى كاتل بسم او) (جهر  
 عدم علماته) اى المسم او الجهر (كاتل) لم يقتل لانها من نفس ما يقتل اشغالها جرحه وقال الم علم ان الم ح بقتله (او ادى  
 كاتل بغير اوسم) (جهر مرض) يقتل به المضر او الم وكذا الوضعية على الاقتل غالبا في العدة وكان من بضائقات وادها خضار  
 جهر مرض (لم يقتل) من ذلك لما تقدم - الم الضرورة (التاسعة) ان شهد وسيلان على شخص يقتل جهر او دحضت امتعت قوته كان  
 شهدا انه سب الله أو رسوله (او) يشهد (او) بغير ما يحسن فيقتل) يشهد تهم (تم رجوع البينة وتقول عمدان قتله او بقتلها كما  
 علمت كذبهما أو كذبهم ودفعت قتله (او) بغير (ولى علمت كذبهما عمدت قتله فيقتل ذلك كله وشبهه بشرطه) لما روى القاسم  
 ابن عبد الرحمن ان رجلا شهد عند علي بن أبي طالب على رجل انه سرق فقطعه ثم رجعا عن شهادتهما فقال علي لأعلم انكما  
 نصدقا فاطقت أديكما وغرمه مائة يدهم وتسلم بما في قتله عاقتل غالبا (ولا قود على منغولا) على (حاكم مع مباشرتولى) عالم المال  
 بمباشرة القتل عمد او غير ٣٦٨ متسبب والمباشرة تدخل حكم التسبب كالذات مع الماخف (ويقتضيه) اى انصاص

انما يباشر الولي القتل بل وكل  
 (مباشر عالم) اقر بالعلم وقصد  
 القتل فلما يباشر القتل عمدا  
 فلما يباشره أه فان لم يعلم الوكيل  
 ذلك (فولى) اقر بعلمه بكتب  
 الشهود وفاد الحكم بالقتل  
 وتمد القتل فلما لم يباشر فان  
 جهل الولي ذلك (بينة وحكم)  
 علم كذبهما لتسببا جميع في  
 القتل فلما حيث علموا ذلك  
 (وقى) زمت حاكما وينتدبة  
 كان عفا الولي الى الله (ذمى  
 على عدهم) لاستراشهم في  
 القتب (ولوا والواحد من) شهود  
 ثلاثة فما كثر عمدان قتله (و) قال  
 (آخر) منهم (أنه) اخلوا قود  
 على واحد منهم تمام التصاب  
 بدونه (وهلى من قال) منهم  
 (عمدا من ضمنه من الله المظنة)  
 مؤاخذه له باقراره (و) على

### باب النفق من القصاص

أجماع على جواز العفو عن القصاص وأنه أفضل لقوله تعالى فمن عني فمن أخيه مني فاتباع  
 بالمعروف وأداء له بأحسن ذلك تخفف من ترك روحه والقصاص كان حقا على اليهود  
 ورحم عليهم العفو والدية وكانت الدية حقا على النصارى ورحم عليهم القصاص فغيرت هذه  
 الامم بين القصاص وأخذ الدية والعفو تخففوا ورحموا كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع اليه  
 امر فيه القصاص الا امر فيه العفو وادان خمسة الا للناسي من حديث انس والقياس يقتضيه  
 لان القصاص حق له لما ذكره كسائر الحقوق والعفو الهو والتمجاوز (الواجب بقتل العمد  
 أحد عشرين القود او الدية) لقوله تعالى فمن عني فمن أخيه مني فاتباع بالمعروف وأداء له  
 بأحسن وأوجب الاتباع بمجرد العفو ولو أوجب القصاص القصاص حينئذ لم يجب الله به عند العفو  
 انطلق (فغير الولي بينهما) فلن شاء القصاص وان شاء أخذ الدية (ولو لم يرضى الجاني) لقول ابن  
 عباس كان في بني اسرائيل القصاص ولم يكن فهم الدية فأقر الله تعالى هذه الآية كتب عليكم  
 القصاص في القتلى الآية ورواه البخاري وعن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب قتل فوجو بغير  
 النظر من اما ان يؤدى واما ان يقام بحق عليه (وان عفا جانا فانه أفضل) لقوله تعالى فمن

(الآخر) حصته (من) الدية (الخففة) لانه مقتضى اقراره (و) ان قال (واحد من اثنين عمدت وقال الآخر) تصدق  
 انطحات لم يقر بمبدأ القود الا نصف الدية (مواخذة لكل باقراره ولو كان كل) من اثنين (عمدت واخذوا شريك فليعلم القود)  
 لا تتراف كل منهما بتد القتل (ولو جرح ولى وبغته فقتل مولى) وحده لما شتره وقال القاضي وأصحابه بعضهم الولي والسنة مما  
 كثره (ومن جعل في حلق من) اى انسان (تحت هرا وخمسة مراطلة) اى حلا وخمسة موطاة بصفة ممر وفة (وشهدا) اى  
 القراطلة (ب) تقي (قال ثم ازال الماتة) من هجر وخمسة شخص (آخر) غير الذي جعل القراطلة في حلقه (عمدا) اى تمتد الزلته من تحت  
 (فبات فان جاعها) اى القراطلة بحلقه (من بل وده) اى أدى بها لقتيل (من ماله والا) بان علم القراطلة حلقه واول ما ماتت (قتل  
 به) ولا شيء من جاع القراطلة كالحافر مع الداع وان شذفة مفرقة وشعره على من لا يحسن الساحة فخرقها آخر فخرق  
 فاقائل الثاني (فصل وشبه العمد) المسمى عطا العمد وهدا لهما (ان يقصد حيا للقتل غالبا او بغير حيا) اى الجناية  
 (كن شرب) شخصا (بوط او صا او جهر صغير) الا ان يصغر جدا كقطر أو أصبح في غير مقتل أو عسى بالكمير بلا ضرب فلا  
 قصاص ولا دية (اولكن) غير يسهق في غير مقتل (اولكن) غير في غير مقتل أو لقتله في مقتل أو مصرعها لا يقتل فالباقات أو صاح



كأن تشبه مع ظن أنها لا تقتل شبهة عندئذ من أكل حتى يشم) بالكسر والفتح القصبة فلا شيء لو لم يكن قد شمه على عاقلة لتسليمه  
 نفسه فيضيق صدره كما لو تم بعد ذلك (ومن أورد مقتله قويا) بيننا في القتل لا بأقراره (فقال شخص أنا القاتل لا هذا القاتل) على واحد  
 منهما (على مقرر الدية) تقول على أحدهما أو زوم الدية له قصبة بذلغته (ولو أقر الثاني بعد الإقرار الأول فقتل الأول) لعدم التهمة  
 ومصادفته (أو صرى في المقتل في التسمية لا يلزم المقر الثاني شي كان صدقه الأولى بطلت دعواه الأولى  
 فصل ويقتل العمدك أي مافوق الواحد (واحد) قتله (أن يصل فكل كل منهم) (القتل به) بأن كان فعل كل منهم ولو انفرد  
 لوجب له القصاص لأجاء العصاة فروى سعد بن المسيب عن عمر أنه قتل سبعة من أهل صنعاء قتلوا رجلا قال لولا عليه أهل  
 صنعاء لقتلتهم جميعا وعن علي أنه قتل ثلاثة قتلوا رجلا وعن ابن عباس أنه قتل جماعة قتلوا واحدا ولم يعرف لهم مخالف فكان أحاما  
 ولأن القتل عقوبة توجب بالواحد على الواحد فوجب له على الجماعة كعدا لنفسه وبقرار الدية بقتلها انتقض والقصاص لا ينقض  
 وأولى أن يقتل من البعض ويغفر عن البعض فبدأ أخذه منه بنسبته من الدية (والا) يصل فكل كل واحد للقتل به (ولا قواطر) أي  
 قواطع على قتله بأن خبره كل منهم بحجر ٣٧٠ صدي حتى مات ولم يكونا فواته حوالا على ذلك (فلا) قصاص لأنه لم يحصل ما وجبه

من واحد منهم فإن قاطرًا عليه  
 قتلوا به ثلاثا يؤدي إلى التشارع  
 إلى القتل به وتنفوت حكمه  
 الردع والرجوع من القتل (ولا  
 يجب) (عليه) (معه) (عن قود  
 أكثر من دية) لأن القتل  
 واحد فلا يلزمهم أكثر من دية  
 كما لو قتلوا شخصًا (وإن جرح  
 واحد) (نهما) (جرحا) (جرحه  
 آخرهما) (جرح ومات أو أفضه  
 أحدهما وشجع الآخر أو أمأو  
 جرحه أحدهما وأجده الآخر  
 فإيهما) (سواء) في القصاص أو  
 الدية لصاحبه فكل كل منهما  
 للقتل ولو انفرد وزهق نفسه  
 حصل بفعل كل منهما والزهوق  
 لا ينقض ليقسم على الفعل  
 (وأن قطع واحد) بد شخص  
 (من كرم) قطعه (آخر من  
 مرقى) ومات (فإن كان قد

الخصي عليه ما شرب الجنابة سقط القصاص) لأن شراء الأرض اختيار قال (ولو بيع الشراء  
 لأنهم لم يبيعوا فقدر الأرض فأنهم يجهلون) بشرط البيع صرف القتل (وإن عرق فاعده الأول) (أو  
 القبر أو القتم) (أو أسنانها) (صفتها) (بجرحه) (وله) (وذلك) (بأن يبيع للبيع) (فإن قدر الأرض بذهب أو  
 فمقتله) (بمع) (البيع) (للمرء) (وتقدم) (أولا) (باب) (قبله) (عقروا) (والجحر) (والصغير) (وبمع  
 عقروا) (المفس) (وعليه) (لنفسه) (القصاص) (لأنه) (ليس) (بمال) (وإن أراد أن يفس) (القصاص  
 لم يكن) (لنفسه) (أجابه) (على تركه) (لأنه) (أخذ) (الدية) (لأنه) (غير) (متمتع) (به) (وإن أحب) (المفس) (للعفو  
 عنه) (إلى) (ماله) (ذلك) (كثير) (المفس) (و) (لا) (يقدر) (بجنا) (لأن) (المال) (واجب) (وليس) (له) (أسقاطه  
 إذا قلنا) (الواجب) (أحشيش) (وإن قلنا) (الواجب) (القود) (عنه) (صغره) (بجنا) (لأنه) (بجنا) (القتل) (أو  
 وقد أسقطه) (لنفسه) (كلامه) (في) (الكافي) (والشروح) (في) (المنتقى) (وغيره) (بمع) (عقروا) (بجنا) (لأن) (الدية  
 لم تمنع) (وقاله) (في) (المنتقى) (وكذا) (أي) (المفس) (فما) (تقدم) (من) (استيفاء) (القصاص) (والعفو) (على) (مال  
 أو بجنا) (النفية) (وراث) (للمفس) (والمكتسب) (وكذا) (المريض) (فما) (زاد) (على) (الثالث) (والنفية) (بجنا  
 المعقون) (هو) (لأنه) (بجنا) (لأن) (الدية) (لم تمنع) (كأن) (تقدم) (في) (المفس) (أن) (مات) (القاتل) (أو) (قتل) (بجنا) (الدية  
 في تركه) (لأنه) (تقدم) (استيفاء) (القود) (من) (غير) (أسقاط) (كتمعه) (في) (طرفه) (أي) (تعدا) (للقود) (في) (طرفه  
 الحافي) (لنقطع) (أورشل) (و) (ك) (قتل) (غير) (الكافي) (وإن) (لم ينف) (الحافي) (تركة) (سقط) (الحق) (يعني) (لم  
 تطالبه) (عاقلة) (لأنه) (لا) (يحمل) (العمد) (الحض) (وإن) (قطع) (الحافي) (أصع) (عدا) (نفسا) (الخصي) (عليه  
 عنه) (ثم) (مرت) (الجنابة) (إلى) (الكف) (أو) (إلى) (النفس) (والعفو) (على) (مال) (أو) (على) (غير) (مال) (لأنه) (تمام) (به  
 ما) (مرت) (إليه) (الجنابة) (لأن) (الخصي) (عليه) (أغما) (عفا) (من) (دبه) (لأصع) (فوجب) (أن) (يشت) (تمام) (الدية  
 ضروره) (كرتبه) (غير) (معقود) (عنه) (ولا) (قصاص) (لنفسه) (في) (النفس) (دون) (ما) (عفا) (عنه) (في) (قط) (في) (النفس  
 كالوعفا) (بعض) (الأولياء) (وإن) (كان) (الجرح) (لأقصاص) (فيه) (كالجنا) (فحقها) (المجروح) (عن)

برئ) (القطع) (الأول) (قبل) (قطع) (الثاني) (فإن) (قاتل) (الثاني) (وحده) (فقلبه) (للقود) (والدية) (كاملة)  
 ووليه) (قطع) (بدا) (الأول) (وبها) (والا) (يكن) (بعدمه) (الأول) (بل) (قبله) (فهما) (فما) (لأن) (هما) (قطعان) (لومات) (بعد) (أحدهما) (لوجب) (القصاص  
 على) (قائه) (فإن) (مات) (بعد) (هما) (وجب) (عليهما) (القصاص) (كأن) (كان) (في) (دين) (بخطاف) (ما) (إذا) (انضم) (الأول) (لوالديه) (وإن) (فصل) (واحد) (ما) (أي  
 فعلا) (لا) (يتبع) (مسحاة) (عادة) (كقطع) (حشوته) (أي) (بما) (أضام) (بها) (بكر) (المحشوش) (أو) (قطع) (مرش) (أي) (يجري) (لنظام) (الشراب) (أو)  
 قطع) (ودجبه) (أي) (المرق) (في) (جاني) (العنق) (ثم) (دجبه) (آخر) (للقاتل) (هو) (الأول) (لأنه) (ما) (لا) (يتبع) (مع) (الحيا) (تشي) (أيمان) (الزمان) (أو) (يزد  
 الثاني) (كالوحي) (على) (ميت) (لأنها) (كحرمته) (ولا) (يبيع) (نفسه) (فيه) (أي) (المفعول) (به) (لا) (يتبع) (مع) (حياة) (وكان) (قنا) (فلا) (يبيع) (مع) (نفسه) (لأنه  
 كاليت) (وظاهر) (كلهم) (أن) (المريض) (الذي) (لا) (يرى) (جرحه) (بزه) (كمص) (في) (الجنابة) (عليه) (ومنه) (وأرته) (واعتبار) (كل) (ألمه) (في) (تبرع) (عين) (المالك) (أولا) (وإن  
 رماه) (الأول) (من) (شاق) (جبل) (فتنا) (ما) (لثاني) (تحدد) (قوده) (هو) (القاتل) (لأنه) (قوت) (حمايته) (قل) (أي) (يصير) (إلى) (حال) (يش) (في) (حمايته) (أشبه) (ألو  
 رماه) (واحد) (بهم) (كأن) (قطع) (آخر) (عنه) (قبل) (وقوع) (السهم) (أو) (ألقى) (عليه) (محيرة) (فاطارة) (خرأ) (سقبل) (وقوعها) (عليه) (أوثق) (الأول) (لأنه) (أو  
 جرح) (أصع) (وأم) (دماحه) (ثم) (دجبه) (الثاني) (فهو) (القاتل) (لأنه) (الجرح) (الأول) (لا) (يغفر) (جه) (من) (حكم) (الحياة) (وتبقى) (معها) (الحياة) (أو) (المستقرة) (أو) (قطع)

القصاص

الأول (طريقه فقه الشافعي في القاتل) بأن ما فعله الأول: بقي وما فعله الثاني (وعن الأول هو حبس) بفتح الحاء (حراجه) أي الأرض الذي توجه به يرحله على ما أتى به مسألتهم (ومن روى) بضم الراء (ويعني فقهنا حدوث) أو فاسح (بأنتم) أو قبله (فأقول وعلى رابعه) مع كثرة المسائل التي أحققها هلكتكم بالاولا ومع ذلك اهلنا عليه السلام فوات الفرق أو هلكتكم فواته على محضه أو أراقف بالاولا بفتحها (فخلص منها) (ومع قوله الساعات) (لم) رابعه (بطلوت) أو فاسح (بفتحك) أي عينا أو دونها سبق (والا) بدل الرأى بطلوت مع قوله ما ظلمه (أراقة) ممكنها فقه معبر مسبق فقه بفتح فسقة غالبة) هذا كله على الأول دون فعله لا يقتل غالبا (ومن أكره مكلفا على قتل شخص معين) فقه فعل كل عهد الفرد (أو) كره (على أبكره) أي على قتل شخص معين (فعل) أي أكره من قتله (فعل) من إن لئلا (القد) أما الأمر فتسبب من الفعل بمعنى أي قالما كانوا حية أو أبادوا معهم أو أقاتل فلأنه غير مطلوب الاختيار لا قصد اتيه قتل غيره ولا خلاف فهاهنا ثم ولو كان مطلوب الاختيار لم يأت ما نحنون وإنما كره على قتل غير معين كأحد من طيس إذا كرهنا قتل الثل وحده (د) قول قادري ما بعده غيره (قتل نفسك ولا تقتلك) كره على القتل فقتل من قتل نفسه ٣٧١ كذا كره على غيره (ومن أمر بالقتل

مكلما بجهنم فيه) أي القتل  
 كمن تشاء وما إلا فلا فقل لزم  
 الآخرة قصاص أحد بها كان  
 أو لم أو وعدا لا حرجا له أو  
 غيره لم يحضرنا قل له شجرة  
 قطع نخس من كانوا عنده صبا  
 وبك، أنه من الرذع  
 ورحم ويخص بالثاني معتقد  
 الذممة وإدامت محب عليه  
 أنه من وجهي الآخر لأن  
 أو لم أو أنه لا يأنك إيجاب  
 أنه من عليه فوجهي  
 أو لم أو أنه ذممة فقلنا  
 يجرى ما أعلم حضرنا فان  
 أنه من هي أو لم أو بشرته  
 قبل ولا حرج من وجوب  
 قصاصه فقل حاكم الأمر  
 أو لم أو محبة أو لم أو قبل  
 (سبعة) وعدو (وقتل لزم  
 فبشرته) أو (أو)

القصاص ثم يرى الى النفس فاوليه القصص لانه لا يصح العفو عن قومه لا قوديه) لم يوتر  
عفوه (وله) اولى الجروح (بعد السرار بما لعفون القصاص وله) حيثذ (كالماله) (في)  
كالم يبتدعه عفو (وان عفا) الجروح (عن ذنبا جرح مح) عفوه لان الحق وقد وجب  
بالجنان وقد اسقطه (وله) اى لورثته (بعد السرار بما لعفون) كان اى اخرج لارث اخرج  
اه لان الجرح من وجب واسقطه لا وجوبه بقدر مقتضى القوديه) (وهو) (ارضاة) (وله)  
القود (مطلقة) بان قال لعفوت فقه فله الذل (ارضاة) اقوم عذبة) بادق عذوت  
القود (فه الذل) لان الاحباب احاديثيين فاذا سقط اقودته تالمذ (واب ذرا لى) (وله)  
الجناب (عفوت مطلقا) اى من القود الذل (او) (قل الى الحق) عفوت عفى اى حذره عفى  
سرارها قال (ولى الجناب) (بل عفوت اى من اى عفوت عنها) اى الجناب (در سرارها) عفو  
قوله لى عليه (ورواه) ميمينه لان الاصل معه (وان تقتل الى اى عفا) عفا عفى  
قل الذل عفا القود) اى قولى الذلى القود لان قتله ان عذبه قطعته ثم ما لوتة طوعه (وله)  
الذلة كاملة) ذل القتل متفرع من القطع فله دخل كذا (وهو) (لا حوزا لى) (وهو)  
لها وجب الذلة كاملة كالم يبتدعه عفو وكذلك لو لم يلعف عن غيره عفى عفا عفى  
الشرح قل وسواه فها ذكر كان عفى عن اخرج عذبة طرأ اوم احسنه (واو) (وكن)  
محقق القود (ه قصاص عفا) (ولو لم اوم) حتى نفسى (عفى عفا) (وهو)  
فلان العفو احسان فلا يقتضى وجوب مئس و لو لم يلعف عن غيره عفا عفا عفا  
مارماه (وان لم اوم) (بفواو) (عفا عفا) (وهو) (وهو) (وهو)  
الجروح (عن قتله) (بما جرح) (بما عفا) (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)  
ذلك) (لا عفا) (لحق) (فص) (بكى) (عفى عفا) (وهو) (وهو) (وهو) (وهو)

[illegible]

فان من اصل انسانا آخره بمله يقتله كما في المني والشرح للاعبا وبازما كما في متعب الشرازي وظاهر كلام جاحه الاطلاق (حتى قتله ارحى قطع طرفه فمات او قطع حتى سقاه) آخر (نما) فمات (قتل قاتل) بالفعل أو بالهم فقتله عدما من يكافئه بغير حتى (وحسن جعل حتى عوف) الحديث اذا رقت عن ابن عمر فرفعا هذا المسك الرحل وقتله الآخر بقتل الذي تشل ويحبس الذي امدك ولا يحسبه الى الموت فحبس الآخر اليه ولا يمنع من الطعام والشراب فان قتل الذي امدك فقتل القاتل حتى عليه القصاص وناقش فيه الجدو فصح سقوطه لثبته في الخلاف (ومن قطع طرفا حرب من قتل نجس حتى ادر كة كاتله) فقتله (اقتبته منه في طرف) أي قطع الطرف فمات منه لثبته في الخلاف (او) أي قطع الطرف فيما يجب عليه (في النفس كسك) انسان لا يخرج حتى قتله لانه سبه لقتل نكاته امسكه حتى ٣٧٢ قتله وان لم يقصد عليه القطع فقتل كمن اصل انسانا لاخر لا يلزم

وانما يحدث منها صريح المفعول انه اسقاط للحم بعد ان عقد سبه (ولم يضمن) الجاني (السراية) العفو عنها (فان كان) المجرم (عدما لم يضمن) الجاني (شيا) ولم يعتبر خروج ذلك من الثالث لان الواجب القود وعينا أو أحد شيئين فليشعن اسقاط أحدهما (وان كان) المجرم (خطا اعتبر) نحو وجهها) أي الجنابة وسرايتها (من الثالث) كالوصية (والا) أي وان لم يخرج من الثالث (سقط عنه) أي الجاني (من دينه) أي السراية (ما اسقطه الثالث) كوصية (وان ابراه) أي ابرأ المحض عليه الجاني (من الدين) أو وصى له بجاهنور وصية لقتال وتضمن لتأخرها عن الجنابة بخلاف ما لو وصى له ثم قتله (وتقدم في الموصى له) مفصلا (وتعتبر) البراءة من الدين أو الوصية بها لقتال (من الثالث) كسائر المعاني في المرض والوصايا (وان ابرأ) المحض عليه أو واره (القاتل من الدين الواحدة على عاقلة أو) ابرأ المحض عليه أو واره (العبد من الجنابة) المتعلقة ارشها بريقته لم يصح (البراءة لانه ابرأ من حتى على غيره لان الدين الواحدة على العاقلة غير واجبة على القاتل والجنابة المتعلقة ارشها بريقه العبد غير واجبة عليه بل متعلقة بملك السيد (وان ابرأ العاقلة أو) ابرأ (السيد صح) لانه ابرأ ما من حتى عليه كالأدين الواجب عليهما (وان وجب لعبد مخصص في الطرف) او تمزق برفق فله) أي العبد (طلبه والعفو عنه) لانه مختص به والعفو عنه التثني (وليس ذلك السيد) لانه ليس بحق له (الان عوف العبد) فينتقل اليه ويقتله طلبه واسقاطه كالوارث (ومن صح عفو عجمائ فان اوجب المجرم مالا عينا) كالمائة وجنابة الخطأ (فكوصية) يعتبر من الثالث لانه ترفع عمال (والا) أي وان لم يوجب المال عينا كالعبد المحض (فن راس المال) لان المال لم يتعين (ويصح قول بجروح) لجان (ابرأ نك) ولثلاث من دمي او قتل او وهنتك ذلك او نحوه) كانت في حل من دمي او قمتك بدليلك (ملقا) ذلك (عوفه) بان قولان ماتت ترى من دمي او وهنتك دمي ان مات ونحوه لانه وصية وقد تقدم انه يصح تعليقها (فلو برئ) المحض عليه من الجنابة (بق حقه) فطلب اليه لم يدم ماله (بخلاف عوفه ونحوه) كابرأ ثلثين من دمي ناله يرا مطلقا برئ او عوف لانه ابرأه بغير اه

انه يقتله بخلاف الجراح فلا يعتبر فيه قصد الموت بل هو مع سراية الجرح وأثره فاهتم بقصد المجرم الذي هو السب دون قصد الاثر أو ما سببه الامساك فاقوت فيها بامر غير السراية والعمل يمكن له فاهتم بقصد ملك الفعل كما لو امسكه اشاوا اليه في شرحه (وان اشترك عدو قتل لا يضاعفه البعض) المشارك (لو انفراد) بالقتل (كحرون) اشترك (أو) قتل قن (أو) اشركي في قتل ولده (أو) ولي مقتض واجنبي لاحق له في القصاص في قتل من وجب عليه القود وتكامل مع واهم) اشترك في قتل او قطع (أو) كالمكف وغير مكف اشترك في قتل او قطع (أو) مكف (وسبع) أو مكف ومقتول اشترك في قتل نفسه فالقود على القن شريلك المخرومة لهدمي اشترك مع مسلم في قتل ذي لان القصاص سقط عن الحر او المسلم لعدم مكانة المقتول وهذا المعنى لا يتعدى الى فعل شريلك فلم يسقط القصاص عنه (و) القود

باب ما يوجب قصاصا فيما دون النفس من الاطراف والجراح

والامن فيعذره تعالى ويكفي عنا عليهم في ان النفس بالنفس الى قوله والجروح قصاص وقوله ايضا (على شريلك) أي قتل ولده لمشاركه في القتل لمد العذران فيمن يقتل به لو انفراد وانما امتنع في حق الاب للمني مختص المخل لاقتصور في السب الموجب لغيره على المخل الذي لا مانع فيه ومن الاب الام والجود واحدة وان علوا (أو) ما يجب للقصاص على (مكراما) أو (أولاد) أو (أولاد) أو (أولاد) (على قتل ولده) وان سفل دون الاب ونحوه (وعلى) حر (شريلك قن) في قتل قن (نصف قيمة) القن (المقتول) لمشاركته في الاثام فزعمه بقضاه (وعلى شريلك غيرها) أي غير الاب والقن (وقتل حر نصف دية وقي) قتل (قن نصف قيمته) كاشتريلك في اثام ماله (ومن جرح) بالبناء للمفعول (عند اعداؤه) أي داوى الجروح جرحه (سم) قاتل في الحال فمات فلا قود على جرحه لقتله نفسه أشبهه ما لو جرح فذبح نفسه (أو) جرح (خطاه) أي المجرم (في الدم الحلي) فمات فكذلك (او قتل ذلك ولده) أي داوى بسم قاتل أو خطاه في الدم الحلي فمات فلا قود (أو) فعل ذلك (الحاكم فمات) من ذلك (فلا قود على جرحه)



[illegible]

(ذكر باني وضعتي ولا يعطى  
الذي ذكر المساواة في النفس  
والغربة والرقود (لا) يقتل  
(مسلم ووارث) يسد القتل  
(بكار) كتابي أو غيره ذي  
وأعاهد روى عن عمر وعثمان  
وهي روى بدين ثابت ومعاوية  
تحدث السبلون تتكافأ  
عنأوهم وروى في مذهبهم أنأهم  
لا يقتل مؤمن بكافر رواه  
أحمد وأبو داود وفي لفظ  
لا يقتل مسلم بكافر رواه  
بخاري وأبو داود وعن علي  
بن السنة أن لا يقتل مؤمن  
بكافر رواه أحمد ولان  
القصص يقتضي المساواة  
ولامساواة بين الكافر  
والسلم والمومنات مخصوصة  
بهذه الأحاديث وحديث  
عليه الصلاة والسلام أفاد  
عليه السلام له أسد قاله

الحيف جو روظلم واذالم يمكن القصاص الابه لم يحزرقه (وأما الأمان من الحيف فغير ملجواز  
الاستيفاء) مع انه في نفس الامر واجب ان لا مانع منه لوجود شرطه وهو العداوان على من يكائه  
عدا مع المساواة في الاسم والصنوا الكمال لكن الاستيفاء غير ممكن خوفا العداوان على الجاني  
والتدليك اننا قلنا الشرط لوجوب قصص العداوان في اتمام جود الشرط وان قلنا الشرط  
الاستيفاء دون الوجوب فانه في اصل وهو ان الجاني واجب ان لا يقاتل العداوان عينا الجاني  
بذلك حتى لا يات الجاني عليه اذا ضايقك دون ما نحن بمحصل له ثوابه وان قلنا ما وجب عينا الجاني  
شيئا فانتقل الوجوب الى العبد كغيره وكان الاستيفاء بلا عيب (بان يكون القطع من  
مقتضى لان الممانعة في غير ذلك غير ممكنة ولا يؤمن ان يستوفى اكثر من الحق (أو)  
يكون القطع (له حد ينتمي) القطع (اليه كان الانف وهو المانع منه وهو الذي يجب فيه  
القصاص أو الدية دون القصبة) لان ذلك حد ينتمي اليه أشبه اليد (فان قطع القصبة) أي  
قصبة الانف (أو قطع من نصف كل من الساعد أو الكف أو الساق أو العنق أو روك أو  
قطع يده من الكوع ثم ما كئت الى نصف الذراع فلا قصاص وله الدية) غير ان رجلا شرب  
رحلا على ساعده بالسيف فقطعهما من غير مقتضى فاستدعي عليه النبي صلى الله عليه وسلم  
فامر له بالدية فقال اني في هذا القصص قال خذ الدية ببارك الله فيها واما من ماله ولا قطع  
ليس من مقتضى فلا يؤمن فيمن الحيف (ولا ريب لما في) أي لا يجب سوى دية يداؤو رجل  
لثلاث جميع في عضو واحد بن دية حكمة (ولا قودي العظمه فترحمها) لان الممانعة فيها غير ممكنة  
(ويؤخذ اننا الكبير) الانث (الصغير) مساواته في الاسم (و) يؤخذ اننا (الاتي  
بالافطس والاشم بالاشم الذي لان له) لان عدم الشم لعله في الدماغ ونفس الانث بهج  
نوجب اخذ الانث بانه (و) يؤخذ اننا (الصغير) الانث (الاجدم) لان مثله (مالم

أحمد (ولا يقتل) (محبوب) لقوله من السنة أن لا يقتل حربيد وراه أجملوع ابن عباس بسقط  
مرفوعا لا يقتل حربيد وراه والد زهقي ولا نه لا يطع طرقة بطر فمع انشأ في السلامة فلا يقتل به كالأب مع ابنه والد ومات  
مخصوصة بذلك (ولا يقتل حر) (ع) (عض) لأنه منقوص عاقيه من الرق (ولا يقتل) (مكاتب بقية) لأنه ماله ثمة أشبه الحر (ولو  
كان) عبد المكاتب (ذو رحم محرم) لأنه ملكه فلا يقتل به كثير من عبيده و يقتل مكاتب بقن غيره وتقدم (وان انتقض عهد ذي  
يقتل مسلم) حرا وعبد (فقتل لنقضه) (المهد) قبله دية الحر) أن كان القتل حرا (أو قيمة الفن) أن كان القتل ناكلا أو قتل لردة أو  
مات حنث أنه اذا لسطط لموجب جنائبه (وان قتل) ذي أمر تدمضا (أو جرح ذي أمر تدمضا أو) قتل أو جرح (فن قنناهم أسلم)  
الذي القاتل أو الجرح أو عتق (أقن الفاتل أو الجرح (ولو كان) أسلامه واعتقه (قبل موت مجروح قبله) نصالحصول  
الجنابة في الجرح في حال تساويهما (كالوحد) قاتل أو جرح بعد الجنابة (ولو جرح مسلم تدمضا أو) جرح (حرفنا أسلم) مجروح (أو عتق  
مجروح مات فلا قود) على جرح اعتبار إعمال الجنابة (وعليه) أي الجرح (دية حرم) اعتبار إعمال الزهوق لأنه وقت استنفاد  
الجنابة فيعتبر الرأس به بدل ما لو وقع يدي إنسان ورجله فمضى إلى نفسه فقتله دية واحدة (ويستحق دية من أسلم) به الجرح





[illegible]

يستحق ابنة اذن الجاني دوما (ولادة) لانه لم يفت بالكيكة (والاراش تقعه خاسع بصا) كاله  
في شرح المنهي وذلك حكمه لانما اُرش كل نقصان حصل بالجناية (وان سقط) ما كان رده  
القيم (بعد ذلك) بغير جناة (قربا او بعيدا فله القصاص ويرد ما أخذه) من الارش لان  
ذلك الاتهام كعدمه (وان قطع بعض الطرف فالتصق به ادرش الجرح والاتصاص) كما تقدم  
في الاذن (ومن قطعت اذنه وغمرها) كما ربه (فصاحا فالتصق بها فالتصق فطلب الجني عليه  
اباتها لم يكن له ذلك) لانه استوفى القصاص بقطع في الجني والشرح والمنصوص انه رقاتا ثانيا  
اقتصر عليه في القروع وقدمه في الجرح وغيره قال في الاضاف في ديات الامضاء ومثاقها  
اقتدا ناسه في النجاص من الذهب وقطعه في التفتق من الذهب في ديات الامضاء قال في شرحه  
لمجي عليه ابنته تنجاص عليه لانه ابان غير مردوا عاقلو حيث ابنته منه وما التصق  
للمقامسة (وان كان الجني عليه لم يقطع جيع الطرف واما قطع بعضه فالتصق فالبعض عليه قطع  
جميعه) يستوفى تمام حقه (والحكم في النسن) اذ القصاص تم اعيدت (الحكم في الاذن) على ما سبق  
من التفصيل (وتؤخذ النسن رطبا بهذه وبالاباسن) لقوله تعالى والنسن بالن (الثنية  
بالثنية والتاب بالناسب الضاحك بالضاحك والفرس بالفرس الاعلى بالاعلى والاسفل  
بالاسفل) لان الجاني فهو جرد في ذلك كله (من قد انشأ سقطت واضعه ثم نبئت) قال  
في حاشيته يقال شتر العسبي يضم الشاوكسر العين بشر ضم الياء وقع العين فهو مشغور اذا  
سقطت واضعه فاذا نبئت قبل اقرار تمامه مثله من فوق حشد على مثال ان رقلت النساء ثم  
ادغمت (وان كسر الجاني (بعضها) أي الس (برحم سن الجاني مثله) أي مثل ما كسر (اذا  
من ظله او سواهما) لا يمكن الاستيفاء بلا سيف فان لم يكن من ذلك سقط القصاص (فان لم يكن)  
الجني على سنه (اتهم بقتل من) له (من الجاني في الحال لانه) برجى عوده (لا فود ولا بدنا

(موت) أي المذنب (وأكثر  
 إليه) فالتقدير لأن الأصل الحياء  
 (أو) قتل (مضاهي دأره) أي  
 القاتل (وأدعى) القاتل (المذنب)  
 قتلته أو أخذ ماله فقتله دفعاً عن  
 نفسه وأنكر (إليه) فالتقدير حديث  
 لا يثبت لأن الأصل عدم ذلك  
 وتوهم ما روي عن علي أنه  
 سئل عن وجد دم امرأته رجلاً  
 فقتله فقال إن لي بأبيار بعة شبيهة  
 قلبط برمته فإن أعترف الولي  
 بذلك فلا خصص علي قاتل ولا  
 فيه لما روي عن عمر أنه كان يوماً  
 يخذل أفاعله جعل يهدو وفي  
 يده سيف ملطخ بالدم وراه  
 قوم يمشون خلفه فجاءه حتى  
 جلس مع رجل من آل أخرون فقالوا  
 يا أمير المؤمنين إن هذا قاتل  
 صاحبنا فقال له عذراً فارتحل  
 فقال يا أمير المؤمنين إني كنت

هذه اوراق فان كان بينهما أحد فقد قتلته فقال عمر ماتوا قولوا يا أبا أمية المؤمنين أنه ضرب  
السيف فوقه في وسط الرجل وتغذى المرأة فأخذ عمر حربه معه فخره فنه البصر وأمسعيد (أو صارح) اثنتان وادى كل منهما (الذبح  
عن نفسه قالوا) على كل منهما إلا (أو لده) أن لم يجب قوداً أو عفا مستحقاً (ومضى منكراً) منهما (بمنه) لأن الأصل  
عدم ما يدعيه الآخر (ومضى صدق الولي) دعوى شيء مما سبق (فلا قود ولا دية) لما تقدم عن عمر ولا تراه انصم عما جهزهم  
للقتل (وان أجمع قولهم يقتل) بعض بعضاً (أو خرج بعض منهم) بعضاً (وجعل المال) أي حاله الفائقين والقتولين (فعل عاقلة  
فخر وحسن دية القتلى) منهم (يسقطها) أي الدية (أرض الجراح) نص عليه (وأبى ما سانداه إلى الشيء) قال أبو دى على أنه قضى  
ومظاهره أنه لا شيء من الدية على من ليس به جرح قال في تصحيح المروعي وهو ظاهر كلام جماعة من الأصحاب (ومن أدهى على آخر  
أنه قتل مومناً فقال أفاعلة لم يزد نصه في ذنبه) بأن أقر أنه قتله (أخذ) يده (نص عليه) وأبى ما سانداه إلى الشيء (فقد أدهى على  
الاول قال) غا هذا بالفتن فحدث عليه قبل (أو أخذ الذي أقره عليه) (أو استبقاه) التصاص في النفس وما دونها (أو  
بهر) أي استبقاه التصاص (فعل محي عليه) فمأخوذ النفس (أو فعل) (وله) إن كانت في الفتن (عنان مثل فعله) أي



(زواجاً و زوجاً و شریکاً) ای بعضی منصفی القصاص (و نوعی قصه بقتولش بکه سقط القود) اما سقوط بدفعه البعضی  
 لکنه لا یبعض کاتعمد و أمدانو و جین من جله أو زعموا فی قوله علیه الصلاة والسلام أنه یمن خبرین دلیل قول من یندرف  
 من رسل یقتل نادماً أهل و عاتق علی أهل الاخیار و قد ذکر و لو جلا ما عاتق علیه الاخیار و ما کان بدخل علی أهل الاخیار ید  
 عائشه و قال له امامه اهاک و لا تلحق الاخیار و یدین و هب ان عمرانی قتل یا حاورنا المقتول یقتلوه فقاتل امرأاً اتفق  
 و هی أخت القاتل قد هربت عن حق قتال هراقله اکر قدرت علی القتل و برأه قتل و لو اوداد و اما سقوط بشهادة بعضهم بمقتول بکه و نوع  
 یحقه فلا رادیه یسقط نفسه و اذا سقط بهنهم حق سری الی الباقی القاتل (و ان لم یمن) من ان رفته (خیمه من یقتل یان) سواء  
 فاعثر بکه مطلقاً و الی الذی لا ینابذ جافاته من القصاص کألو و رشا القاتل بدفع جمعه (من ان رفته) عاف قتل و لو ادعی نیایه اى  
 لغو (أو جواز) اى القتل بعد المغسور و عاف مطلقاً و الی مال لقوله تعالى فمن اعتدی به فذلك علیه عذاب الی قال ابن عباس  
 یقرب الی بعد اخذ الدنه و لا تم قتل مصوماً کافنا (و کذا فی رن) عاف (عالم بالهغو) اى یغفر بکه (و) عاف (سقوط القودیه)  
 اى یغفر بکه ثم قتله فیقتل سواء ۳۷۸ حکم العفو أو لا یقتله مصوماً عالماً به لاحق له فیه و الاخیلاق لا یسقط

القصاص اذ قتل مسلماً بكافر  
قتلناه مع الاختلاف في قتله  
(والأ) يعلم بغضه وبكره وسقوط  
الفرجة بان قتله غير ما بينهما فلا  
تصاص لا عقاباً موت حقه فيه  
مع ان الأصل بقاءه (وداه) أي  
أخفى دمه لانه قتل بشيء حرم  
فوجب ضمانه كسائر أخطاء  
وشبه العمد (وسقط كل وارث)  
القتول من (الفرقة بقدر ارضه من  
المال) أي مال المقتول حقه  
الزوجهن وذو الرحم لان القود  
حتى ثبت وارث على سبيل  
الأثر فوجب له بقدر ميراثه من  
المال (وسقط كل وارث من  
مورثه) أي المقتول (إليه) أي  
الوارث لانه بدل نفس المقتول  
كأبيه (ومن لا وارث له) من  
القتل (فالامام عليه) في القود  
أولاده لأولاده من أولاده



الرجوع من ذلك إلى الجلب المرفوع من القصة لقطع المعنى وهو جلد (وه) أي من ربه فلهذا (ثم ينقسم إلى نوعين) عليه  
 (أحسنة) اتصاله بسيرور لعل إبراهيم عليه السلام (ويحرم أن يستوفى) قود (في نفس الأبيس) في غنى الحديث لا قود إلا بالسيف  
 ورواين ماله ونديت إذا قتلتم فاحسوا الفقة ولان القصد من القود ثلاث قطع يمكن ضرب عتق فلا يجوز زعمه  
 بالاقطراف قتله بسيف كالو (كالقوله) فعل (عمرى في نفسه كطوطا وخبر مع خير) وكالوا ستر الجاني بضرب المقتول  
 بالسيف حتى مات (و) يحرم أن يستوفى قود (في طرف الأبيسين وغروها) من الألف صغرية (الثلاثية) في الاستيفاء (ومن قطع  
 طرف شخص ثم قتله قبل بره دخل قود طرفه في قود نفسه وكفى قتله) لهدم استقرار الجنازة على الطرف وان كان بعد بره استتر حكم  
 القطع فأوليه أن فعل به كإفعل وله أخذه مائة مائه وقطع وان اختلفا في بره فقول منكر أن لم يفسد مائة مائة على القول بولي  
 بعينه وان اختلفا في معنى المدة فقول جان بعينه وتقدم سنة إلى أن أكلم استين لانها مشتقة لبره (ومن فعل به) أي جبان (ولي) حنانه  
 (كفعله) أي الجاني بالمقتول (لم يضمنه) الأولي بشي وان قلنا لا يجوز له ذلك لأنه أساعف في استيفاء ماله وجب شأ قتله ما لا كانه (فلا  
 هنا) الولي إلى الدية (وقد قطع) من ٣٨٠ جان (ما فيه دون دية) كيد أو رجل (فله) أي ولي الجناية (تمامها) أي

الشرع والمبدع ولا يصح هذا لأن القطعة لا تقتص منها منفردة فكذلك إذا مررت إلى العين كالشبهة  
 دون الموقعة انتهى وكلامه في التتبع والمنتهى وهم القصاص فيم ما موصى به بشارح المنتهى  
 (وان لطم) الجاني (عنه) فذهب بصرفها أو يبعث شخصت فوجب على الجاني حتى تصير  
 كذلك مداواة أو جرح أو حمية ونحوها تقرب إلى عنه حتى يذهب بصرفها بعد تغطية عنه الأخرى  
 بطن ونحوه (ثلاثا يذهب ضوؤها) (وان وضع ثوبا) أي عين الجاني (كأنه) وانفجر وضوؤها من  
 غير أن يبعث على الحدقة حاز (لحصولها) لاستيفاء من غير حساب على الحدقة (وان لم يمكن  
 الاذهب بعض ذلك) مثل أن يذهب بصرفها دون أن تبيض وتغضض عليه حكومة في الذي لم  
 يمكن القصاص منه (لتعذر القصاص فيه  
 فصل في الشرط الثاني المعاملة في الاسم والموضع في قياس على النفس ولان القصاص يعتمد  
 المعاملة ولانها جوارح مختلفة المناقع والأماكن فلم يؤخذ بعضها ببعض كالعين بالانف  
 (فؤخذ العين بالعين) (و) يؤخذ (اليسار باليسار من كل ما تقسم إلى يمين ويسار من يد ورجل  
 وأذن ومخبر وئدي وألية وخصية وشفر) (و) تؤخذ (العليا بالعليا والسفلى بالسفلى من شفة  
 وجفن وأظفار) فلا تؤخذ عين يسار باليسار السفلى ولا علوا بالعلوي السفلى لعدم المساواة في  
 الموضع (و) تؤخذ (الأصبع بمثلها) (و) تؤخذ (السن بمثلها) (و) تؤخذ (الأظفار بمثلها) في الاسم  
 والموضع (دون ما خلفها في ذلك) (ولو قطع أظفار رجل على أو قطع) أيضا الأظفار (الوسطى من تلك  
 والأصبع من رجل) (آخر ليس له) عليا فصاحب (الأظفار) الوسطى مخبر بين أخذ عقل أظفاره  
 الآن ولا قصاص له بعد ذلك ولو ذهبت الأظفار العلوية لم يأخذ عقلها عقوبت القصاص (و) بين  
 أن يصبر حتى يذهب عليا قاطع بقود أو غيره ثم يقتص من الوسطى (لأنه لا يمكن القصاص في  
 الحال) لنافيه من الحيف وأخذنا زيادة على الواجب ولا سبيل إلى تأخير سرقه حتى يتمكن من

الدية (وان كان نفسه) أي فيما  
 قطعه الولي من الجاني (ديه)  
 كاملة كالقود ذكره أو أخته (فلا  
 شيء له) لأنه لم يبق شيء (وان  
 كان فيه أكثر) من دية قطع  
 أربسته وقد فعل بالجاني عليه  
 مثل ذلك ثم قال الولي (فلا شيء  
 عليه) فيما زاد على الدية لما  
 تقدم (وان زاد) ولي الجناية على  
 ما فعله جان بان كان قطع دية  
 وقطع فقطع بديه وقته (أو تعدى)  
 الولي (يقطع طرفه) أي الجاني  
 ولم يكن قطع طرفا (فلا تسود)  
 على وليه لأنه لا يستحقه قتله في  
 الجناية فله شبهة في إسقاط القود  
 عنه وكذا لو زاد في استيفاء شبهة  
 أو جرح عليه أرض الزيادة  
 الآن (بمكون سببها من جان  
 كاضطراره فلا شيء على مقتضى  
 فان اختلفا فقول (و) يضمنه)

أي ما زاد وتعدى فيه الولي (دته) سواء عمما (الولي) (هنا) أي الجاني بعد (أولا) الجناية  
 عليه بفرضي وليا نفي القود له والشبهة له وجب المال لثلاث ذنوب مجازاة (وان كان) الجاني (قطع بده) أي المقتول (فقطع)  
 (الولي) (رجله) أي الجاني (عليه) أي الولي (ديه) (رجله) أي الجاني لما تقدم (وان كان) ولي دم أنه اقتص في النفس فلي يكن استوفى  
 (وداؤه) أي الجاني (أله) حتى يرى فان شاع الولي دفع الماله بديه نفسه (أي الذي فعله به وقته) (والا) يدفع الله دية فعله (تركه) فلا  
 يتمرض له (ول في الفروع) هذا رأي عرو على وسيل بن أمية ذكره أحمد (فصل ومن قتل في عدا) (أو قطع عدا) اثنين فأكثر  
 (في وقت أو أكثر) من وقت (فرضي أولياء كل) من القتلى (بقتله أو) رضى (المقطوعون بقطعه) فاقص منه ما رضوا به من قتل  
 أو قطع (اكتفى به) بغيره لتعذر قوبع الجنايات (وان طلب كل كل) من القتلى أو طلب كل من المقطوعين (قتله)  
 أو قطعه (على السكال) أي على أن يكون القود له وحده (وجنايته) على الجميع (في وقت واحد أو قروح) بينهم فيقاد من خرجته  
 الفرعة لتساويهم في حق لا يمكن توزيعه عليهم فقتلهم بقرعة (والا) تنك جنايته على الجميع وفي وقت أو قروح (الجاني عليه  
 الأول) لسبق استحقاقه فوجب تقديمه فان كان وليه غائبا ونحوه انتظر (ول يبق الدية) كالما قبل أن يقاد منه (و) كالوا بد

القصاص

شره وفي الأول) أضره المقطوع الأول (واقص) فرفع مرقعه موان بقية (وان منى ولي الأول بالذمة) (طاع) (لأنه من الأية  
 (وقتل) البدني أوقع (لأنه ولم) يشهد بالمع (جاء) بالجمع وقد بدل الأي فأنضى وثاناً ومنه بالذمة أعطيها وقتل أوقع الثالث  
 وهكذا وإن تاهم متفرقا أو شاكل الأول يودي على الأولية ولا جنة فأنزلت من لادهم قدموا الأقرع (وان قتل) حان (تخصا) وقطع  
 طرف آخر) كبده (قطع) لقطع الطرف (ثم قتل) بمن قتل (بعد المال) تقدم القتل أو: قولاً من الجناة رجل شخصين فمقتله لا  
 كقطع يد رجلين وإن قطع يد رجل ثم قتل آخر منى القطع إلى نفس المقطوع منعت هو كاتل فمقتله فمقتله السوفى فقتل  
 قتل بالذمة لقتله لسبق وجوبه لقتل به عليه لأن القتل بالذمة قطعها فمقتله منى المقطوع منعت هو كاتل فمقتله السوفى فقتل  
 (و) قطع (أصبح عمرو بن قنبلت) أي فظير يذبحه القى قطعها (و) قطع يد (زيد أسبق) من قطع أصبع عمرو (قدم) (زيد  
 فلتقطع بالذمة) (و) ولم يروده (أصبه) لتسفل القصاص (ومع سبق) قطع أصبع (عمرو) فذمه (أصبه) أي عمرو وأصبه (ثم) قطع  
 (ليد) بدلا (أرش) لتلاصيح في حق من القصاص والدية معتمتع كالنفس (باب الفروع من القصاص) كما انفردوا بها والمجاوز  
 والأسقاط (وأجمروا على جوازها) (يجب بعد) عدوان (العدو) والدية (فيغير) (الوفى) أي على الشاهد (بما) الحبس

أي مرة مرة فمقتله  
 قتل فهو مجتبر لتعزير ما كان  
 يودي وأما ما يغادره بالذمة  
 إذا استردى وهو أي شريح  
 آخر منى عمرو من أصبع  
 أو جيل والباقي بالذمة  
 والد فأنقضت فأنقضه  
 بخيرين إحدى ذمت مالان  
 قتل أو: منه النفس أو يفسق  
 فأنقضه فأنقضه على يده  
 رواه جهم ورواه جهم  
 (وعنه) أي قول (محمد) (المقتل)  
 اقوته توف وأرسلوا القرب  
 نفوسه وشهدت أي هرة  
 مروه منه رجل من ماله  
 أنزه القوم عز رواه أحمد  
 ومسلم وأبو داود وصح  
 به أحمد وأبو داود وصح  
 به أحمد وأبو داود وصح  
 به أحمد وأبو داود وصح

القصاص ما يفرض من الضرر فوجبت ثلاثة بين الامرين (ولأرش له) أي صاحب الوسطى  
 (لأن) إذا اشتار الصريحين فذهب عليا قاطع (ال) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 مال المسلول كاتقدم (وان قطع) من قطع أغلة فليمن رجل والوسطى من آخر من أصبع  
 فغيره (من ثالث) (الغلة) (السفل) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 ثم لثالث أن يقتص من السفل ماله أو واحد أو واحد (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 حيف (فان) (صاحب الوسطى) (أو) (صاحب السفل) يطلب القصاص قبل صاحب اليد  
 لم يجب اليه بالنساء فعولاً أي فغيره (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 (و) (يغير) أي صاحب السفل والوسطى (بين أن يرضى بالعدل) (أي) (أي) (أي)  
 حتى يقتص الأول) (ولأرش) كاتقدم (وان قطع) أي صاحب اليد (مذقه) (أي)  
 صاحب الوسطى والسفل في الماله فغيره (وان اقتص) (أي) (أي) (أي)  
 وهو صاحب الوسطى (الاقصاص) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 صاحب السفل (مع الثاني) (صاحب الوسطى) (حكم) (أي) (أي) (أي)  
 من الوسطى جاز فثالث أن يقتص من السفل والأدلة ما ذهب الوسطى (أي) (أي) (أي)  
 عقل السفل (فان) (صاحب الوسطى) (الوسطى) (أي) (أي) (أي)  
 ولا قصاص عليه لأن له شبهة في قطع الوسطى فسد في القصاص (تقديم) (أي) (أي)  
 صاحب اليد) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي)  
 القصاص (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي) (أي)  
 الثالث) (السفل) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 على الخافي صاحبها) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)

واحد أو تسقط كقصوره دمه (فان) (أي) (أي) (أي) (أي)  
 الأنفة إلى الألف وتكون الذمة بدلا عن القصاص (وعنه) (أي) (أي) (أي)  
 كترتها) (لأنه) (لأنه) (لأنه) (لأنه)  
 القصاص (فان) (أي) (أي) (أي) (أي)  
 فلم يقتص بقصاص (ولأنه) (أي) (أي) (أي)  
 عن القصاص (أي) (أي) (أي) (أي)  
 الذمة لأن الصريح من القصاص هو المأثور منه في باب القصاص (أي) (أي) (أي)  
 الانتقام وما غايه يكون بالقتل (لأنه) (أي) (أي) (أي)  
 الذمة (في) (أي) (أي) (أي) (أي)  
 ويحرمه فأنه مختلف بين عداوة كضاع حق الجاني عليه (ومن قطع طرفه) (أي) (أي) (أي)

(الى عضو آخر شبيهة باليد او سميت الى النفس والفروع على مال اوعلى غير مال) تخمس (ة) لافضل (و) (له) اى الفنى عليه (ة) مبدئة  
 ما سرت اليه (من يد او نفس (و) ومع موت خان) فيكنى اوش ما عفا عنه من دين ما سرت اليه وجب الباقي لان حتى الفنى عليه فيها  
 سرت اليه الحائنة لا تقام عفا عنه (وان ادعى) خان او ورثة (عفوهم) اى الفنى عليه (عن قودومال او) ادعى عفوهم (عنها) اى الحائنة  
 (وعن سرابها فقال) يعنى عليه فى الاولى (بل) عفوهم (الى مال او) قال فى الثانية بل عفوهم عنها (دون سرابها) اقول عاف بعينه  
 لان الاصل عدم العفو عن الجميع فلا ثبت العفو على ما يقره وكذا ان اختلف ولم يعنى عليه مع خان (ومضى قوله) اى العاف (جان  
 قبل بره) المبرح الذى جرحه (وقد عفا) يعنى عليه (على ماله) اولى عاف (القودا والدية كاملة) يخبر بينهما لان القتل اغفر وعن  
 القطع عفوهم عن القطع لا يمنع ما وجب القتل كما لو كان القاطع غيره (ومن وكل فى) استغفار (قودم عفا) موكل عن قودوم كل فيه  
 (ولم يعلم وكيفية) بعفوهم (حتى انقص فلاشئ عليهم) اما لو كىل فلاه لا تغفر بطعنه لحصول العفو على وجهه لا يمكن الوكيل استداركه  
 أشبه ما لو عفا بعد ما رماه او ما لو كىل فلاه بحسن بالغفو قال تعالى ما على المحسنين من سبيل فان علم الوكيل فغلبه القصاص (وان  
 عفا بغير روح هذا او نطعا عن قودم نفسه ٣٨٢ أو بتأخيرهم) عفوهم لا سقاطه حقه بعد انقادسيه لان لبنانية عليه فصع

عفوهم عنها كما سرت حقه و (ك) عفو  
 (وارثه) عن ذلك (ما لو قال) بجرور  
 (عفوهم من هذا المبرح او)  
 قال عفوهم من هذا (الغربة)  
 فلاشئ من سرابها ولم ينقل وما  
 يحدث منها) اذا السراية تبع  
 للجناية بحث لم يجب بها شئ لم  
 يجب بسرابتها بالاولى (ك) قالو  
 قال عفوهم عن الجناية فلاشئ  
 فى سرابتها ولو قال اودت الجناية  
 الجراحة دون سرابتها لأن لفظ  
 الجناية تدخل فيه الجراحة  
 وسرايتها لانها جناية واحدة  
 (مختلف عفوهم) اى المبرح  
 (على مال او عن القود فقط) بان  
 قال عفوهم على مال او عفوهم  
 عن القود فلا يبرأ جان من السراية  
 لعدم ما يقتضى برأه منها (ويصح  
 قول بجرور ابرائى) من دعى  
 أو قتل معلقة بغيره (و) قوله  
 (احللتك من دعى او قتل او

وهيئت ذلك) اى دعى او قتل (ويصح) بكملة لدعى او قتل أو صدقته عليك (معلقة بغيره) لانه  
 وصية فان مات من الجراحة برئ منه (فلو عوفى بقى حقه) من قصص اى اودته لان لفظ لم يقتضى الجراح ولم يتعرض له وانما اقتضى  
 ما وجب القتل فى موجب المبرح محله (ب) بخلاف عفوهم عنك وفجره) كفوفهم عن حدائك لتضعه الجناية وسرايتها (ولا يصح  
 عفوهم) اى الفنى عليه (عن قودم عفا عنه) كالمقتول والمأمومة لانه عفوهم على ما وجب ولا تغفر سبب وجوبه أشبه الارامل من الدين  
 قبل وجوبه (قوله) اى المبرح (مع سرابتها) اى النجعة (القودا والدية) كما لو لم يفر (وكل عفو مصحاه من بجرور مجبا نائما  
 بوجوب الحد عينه) كالنكاح وشبه المدون وهو الجائفة (فانه اذا مات) الدعى (بغيره) ما عفا عنه (من الثلث) اى ثلث التركة فينفذ  
 ان كان قدر الثلث فائق وان زاد قدره لا يراهم من مال بعد شوية فى مرض اقبل به الموت أشبه الدين (و) ينقض (العفو) عما وجب  
 المال هينامن بجرور اذ مات (لدين المستغرق) لتركته كالوصية (وان أوجب) ما عفا عنه بجرور ثم مات (قودم عفا عنه) أصل  
 التركة ولو لم تكن (التركة) سوى دمه (فما لم ينفذ) القود لم يلزمه اثبات المال كقبول الهبة والوصية (ومثلها) العفو  
 عن قودم مال من مجبور عليه لسه او طس أو من الرزق مع دين مستغرق (لتركته) ويصح لان الدين لم يتعين (ومن قال بان له عليه قود





عليه اذاعة يكون قد عفا عن - في يحصل له ثوابه وان قلنا لموجب العدد افسح شين ان نقل الوجوب الى الذية (فيقتض) يعني عليه  
(من منكب ما يهبط جاعفة) بلا نزاع قاله في شرحه (فان خيف) ان اقتض من منكب جاعفة (فله ان يقتض من مرفقه) لانه ان أخذ  
ما أمكنه من حقه (ومن أروع) انسانا (أشبه) انما نادون مرفقة أو طامه فذهب من وجبه أو (طامه فذهب) منه أو سمع فله أي  
الجاني (كأنه) قال في شرحه في الاصح فبقوه الجاني عليه مثل مرفقة أو وجهه مثل طامه أو طامه مثل طامه له وفيه ما ذكره  
في الحاشية وقال الشارح لا يقتض منه دون شعبة بغير خلاف علما وقال أيضا يجوز ان يقتض منه بالطامة (فان ذهب بذلك) بانضمه  
الجاني من سمع أو صر أو شرف قد استوفى الحق (والا) ذهب (فهل ما يذهب من غير جناحة على حقة أو أنف أو أذن) بضر أو بغيره  
(فان لم يكن) ذهابه (الابذك) أي الجناية على حقة أو أنف أو أذن بضر أو غيره (سقط) والقود (الى الذية) وتكون في مال جاني  
لا على عاقلة لانها لا تحمل العدد (ومن قطعت يده من مرفق فأراد القطع من كوع) بدحا (منع) لا مكان الاستفاضة من محل الجناية  
فلا يقتض من غيره لا اعتبار المساواة في المحل حيث لا مانع من الشرط (الثالث المساواة في الاسم) كالمعين والعين والأنف والاذن والأذن  
بالأذن والسن بالسن الآية يقولان الفصل ٣٨٤ بقضى المساواة والاختلاف في الاسم دليل الاختلاف في المعنى (و) المساواة

في (الموضع) فلا تؤخذ من يسار  
ولا عكسه ولا جراحة في الوجه  
يجرحه في الرأس ونحوه اعتبارا  
للمائة (فيؤخذ كل من أنف)  
بمثله (وذكر مخزون أو لا) أي  
غير مخزون يذكر مخزون أو لا  
اختلاف وعنده لانه في المساواة  
في العصة والكمال ولان العطفة  
زائدة مستغنية الازالة فوجدها  
كعدمها وسواء الصغير والكبير  
والصحيح والمريض والذكر والأنثى  
والصغير لعدم اختلاف ما يجب  
فيه القصاص بذلك (و) يؤخذ  
كل من أصبع وكف ومرفق  
وعين وسائر من هين وأذن  
منقوبة أو لا وهو رجل وشعبة  
والية) بفتح الحاء منقوبة لا يقال الية  
ولا يذكرة الجومري (وشفر)  
أربعة وزن فقل وهو أحد  
الشفرين أي العينين الصليبتين  
بالرمح كاحاطة الشفتين بالقحف

ان لا تطارها) لان يادتها على حقه (ولا بناقصة الاطفار رضى الجاني) بذلك (اولا) لما تقدم من  
ان الدماء لا تستباح بالاباحة (فلو قطع من له خمس أصابع يدين له أربع) أصابع فأقل (أو)  
قطع من له أربع) أصابع (يدين له ثلاث) أصابع فأقل فلا قصاص لعدم المساواة (أو قطع  
ذو البال كالحمة يدافها أصعب ثلاثة فلا قصاص) لعدم المساواة (وان كانت المنقوعة) من يد أو  
رجل (ذات اطفار الالها) أي الاطفار (خضراء) وصغيفة) أي ريشة (أخذت بها السليمة)  
كما يؤخذ الصحيح بالمريض (ولا يؤخذ لسان طامق) لسان (أخرس) لنفسه (ولا) يؤخذ  
(ذ) صحيح ياشل ولاذ كر لحل يذ كر خصى أو عتق) لانه لا تقع فيها لان الجاني لا يولد له ولا  
ينزل ولا يكاد العتق أن يقدر على الوطء فلهما كالأش (و) يؤخذ من الاتم الصحيح بعارن  
الانخيم) الذي لا يغير للثقة في عدم التمس لعملة في الجعاع ونفس الأنف صحيح فوجب أخذه  
الانخيم به لا يفتنه (و) يؤخذ من الاتم الصحيح (المحذور وهو المنقوع وزانته و) (الاستشف  
وهو الردي) لانه ذكر عرض لانه لا يقوم مقام الصحيح (و) يؤخذ (ان صحيح يهبط باذن  
أصم شلاء) لان العضو صحيح ومقصود الجاني لا السهم وذهب السمع انقص من الرأس لانه محل  
وليس ينقص في الأذن (و) يؤخذ من عين ذلك) انذ كور (كاه صحيح) لانه رضى بدون حقه  
كأرضي المسلم بالقود من الذمي والمحرر من الصدد (و) يؤخذ من عين ذلك) كاه (بمثله) لم يحصل  
المساواة (فتؤخذ الشلاء) من يد أو غيره (بأنشلاء اذا من من قطع الشلاء الثلث) مان يسأل  
أهل الخبرة مان قالوا انها اذا قطعت لم تقصد المروق ولم يدخل الهواء أوجب بال ذلك وان قالوا  
يدخل الهواء في البدن ليس بسقط القصاص (و) يؤخذ الناقصة بالناقصة اذا نساها فيه) أي  
في النقص (بان يكون المقطوع من يد الجاني لا مقطوع من يد الجاني عليه) لحصول المائنة  
(فان اختلفا) في النقص (فكان المقطوع من يد أحدهما الأيما) (و) المقطوع (من الأخرى

أصبع  
من سن  
أي في الموضع وعلى وسقى من سن  
أو في الموضع وعلى منه جرحان القصاص في الألية والشفر اقره  
وقال والجرح قصاص ولا نفاحد اعتبارا بالهجرى القصاص بينهما كاذ كر وكذا النقصان قال أهل الخبرة لا يمكن أخذه  
مع سلامة الأخرى (ولو قطع) شخص (صحيح أغلة عليا من شخص) قطع الصحيح أيضا أغلة (وسقى من أصبح نظير تها من شخص  
(آخر ليس له) أغلة (عليها ضرب) الأذلة (الوسقى بين أخذ عقلا) أي ذية الأذلة الوسطى (الآن) لتعذر القصاص فيها (والقصاص  
له بعد) أخذ عقلا لانه بمنزلة العفو (و) (ين صبر) عن أخذه عقله (حتى تذهب عليا طامع بقود أو غيره) من مرض أو قطع تعديا  
(ثم يقتض) بقطع الوسطى (ولا يش له الآن) أن صبر (بمخالفة غضب مال) فله أن اقتضه مع بقائه عليه فبالا كاه أعذ به الآن  
للمعولة فاذا رده بعد ذلك أخذ ماد من البدل والعرفان في القصاص بعد عدم مخالفة ما عا (و) يؤخذ (عضو زائد) عضو  
زائد (مثله موضعا وثقله ولو تفاوتا قدرا) كأصبعين فان كان أحد الأصبعين عند الإبهام والاخر عند النصف من مرفق أو أحدهما بصورة  
الإبهام والاخر بصورة النصف من مرفق فلا قصاص لانتفاء المساواة (لا) يؤخذ (أصلى) زائد ولا (عكسه) أي زائد أيضا على (ولو زائدا

أصبع  
من سن  
أي في الموضع وعلى وسقى من سن  
أو في الموضع وعلى منه جرحان القصاص في الألية والشفر اقره  
وقال والجرح قصاص ولا نفاحد اعتبارا بالهجرى القصاص بينهما كاذ كر وكذا النقصان قال أهل الخبرة لا يمكن أخذه  
مع سلامة الأخرى (ولو قطع) شخص (صحيح أغلة عليا من شخص) قطع الصحيح أيضا أغلة (وسقى من أصبح نظير تها من شخص  
(آخر ليس له) أغلة (عليها ضرب) الأذلة (الوسقى بين أخذ عقلا) أي ذية الأذلة الوسطى (الآن) لتعذر القصاص فيها (والقصاص  
له بعد) أخذ عقلا لانه بمنزلة العفو (و) (ين صبر) عن أخذه عقله (حتى تذهب عليا طامع بقود أو غيره) من مرض أو قطع تعديا  
(ثم يقتض) بقطع الوسطى (ولا يش له الآن) أن صبر (بمخالفة غضب مال) فله أن اقتضه مع بقائه عليه فبالا كاه أعذ به الآن  
للمعولة فاذا رده بعد ذلك أخذ ماد من البدل والعرفان في القصاص بعد عدم مخالفة ما عا (و) يؤخذ (عضو زائد) عضو  
زائد (مثله موضعا وثقله ولو تفاوتا قدرا) كأصبعين فان كان أحد الأصبعين عند الإبهام والاخر عند النصف من مرفق أو أحدهما بصورة  
الإبهام والاخر بصورة النصف من مرفق فلا قصاص لانتفاء المساواة (لا) يؤخذ (أصلى) زائد ولا (عكسه) أي زائد أيضا على (ولو زائدا

عليه لدم التساوي في المكان والتسعة لثلاثة امل عنق وفي مكانه لثلاثة في خلافه (ولا) وتغذي (شي) من الاضواء (بما) أي  
عضو (بما قلته) أصما أو موصفا فلا تغذي به رجل ولا عين يسار وعكس لدم التساوي وكذلك التسعة لعلها بالفضل وعكس بالفضل  
الاهل بالاسفل وعكس ولو نازعا لدم القامة وقوله والجرح قد خاص (فان خلا قطع سائر رجل حن من قود بينهما) أي  
يعينه (بناصيا) أجزاء ولا تغذي (أو قال) من له قود في بين جانبيه (الآخر) يمتلئ طرأ (الجانبي) ساره (وهو) أرغضا (وكانها  
تغذي فقطعها البزات ولا ضم) قطع عضو مثل عضو أو موصو رتوقدر فاجزأت عنه كما كانت يمتلئ بغيرها قطعها  
(وإن كان) الجاني (مجنونا) حين القصاص بان جن يسما الجنانية فلا قطع القصاص سار في عينه (فصل القصاص القودان علم  
للقصاص (أنها) أي اليد المقطوعة (البار) وأنها الإنجليزية) عن العين يتناصبه عدوا على مالحق له (وإن جعل) للقصاص  
(أحد) أي أنها اليسار وأنها الإنجليزية (فعلها اليد) دون القود لأن جود هذا التشبه في فردا وقد جعل الجرح (وإن كان) للقصاص  
مجنونا فقطع سار من قود في عينه (و) كان (الجانبي) فلا ذهبت ٣٨٥ (عددا) لأن تسعة لثلاثة لا أثر لعددها

[illegible]

(أصبح غيرها) كالسابعة (لم يميز انقصاص) لعدم المساواة (ولايحتمل) أي الخفى عليه (أخذ المريب الصبر) أي أخذ (الناسخ والاشتمع ذلك) الأخذ (أرش) لأن الأشل كأصغر في الخلق وأما تقصير في المصفون لأن القتل والعداوة يجب المأوودا (وإن اختلغا) أي الخفى وولغا الختابة (في شلل المعزروحه) إن قال الخافي كان أشل وأسكر وولغا الختابة (فأقول) قول ولي الختابة مع يمينه وكذا في اختلاف في تقصير العضو بغير شلل لأن الظاهر السلامة ونظرة كمن في انتقاله) في (عود) على ماسق تقصيره (وانقطع) الخافي (بعض لسان) أي بعض (شفة) أي بعض (حشفة) أي بعض (ذكر أو) بعض (أخذ فخر بالأجزاء كتمف وث وبيع وأخذ منه مثل ذلك) لقوله تعالى والبروج قصاص ولا يؤخذ منه بيمينه فأخذ منه بعضه (لا) يؤخذ (بالساحة) الثلاثي إلى أخذ جميع عضو الخافي ببعض عضو الخافي عليه ففعل التمرع الثاني المخرج لا لأنه والخير (فيقتصر) أي كل جرح ينتهي إلى عظم كأنه حصة في الوجه والراس وجرح العنق والساعد والخصو والساق واندمم (لم يمكن ليد) وهو غير حيف ولا زيادة لأنه إلى عظم أشبه قطع الكف من الكوع ولأنه في هي القصد في الجروح الأولى يجب في كل جرح ينتهي إلى عظم قطعاً كالأذن ولا يستوفى "قصص" دون النفس بالسيف فوق العنق (ولا) يستوفى (بالخفى منها) أي بدنه فتم عوار (وسواء كان الجرح بها) أي بالألة الخفى منها الزائدة (أو غيرها) أي خدشاً به كسب الاحسان على كل شيء (فإن كان الجرح موهجة أو ما أشبهها) أي يستوفى (بنومى لوجه) ماضية بعدة لذلك (لا يخفى منها الزائدة) ولا يستوفى (فذلك) لأن له عظم فبذلك جرحه ومن أشبهه من له خير فذلك (فإن لم يكن اللوح عظم فذلك أمر استنبه) أي أخذت في نقص من النفس (ولا ينقص في غير ذلك) أي في غير جرح ينتهي إلى عظم (من) شحج والجروح كما

[illegible]

ملا (صحيح بلا روش) لان التلازم في ذلك لا يوجب مخالفة وانما انتقضت حقيقة (ووصديق في الجنابة) ان اختلف مع غيره  
فمثال الضميمة ان قال بانه عفت اشل ولا يلحق عليه مصافقون حتى عليه (يبيت في مصليتي عليه) لانه الظاهر  
فصل ومن اتهم بعض لسانا او بعض (ملان او بعض) فثمة (او بعض) حشنة (او بعض) (اذن او) بعض (سن اقبضه  
مع ان قلع من بقرته) اي الذي احببته ان (تسبب الاجزاء) من ذلك الضميمة (كتسبب ثلث) وورع وبخوره اقوله تعالى والجرس  
تخلص وان اجمع (اي خذ جميعه) فانه جسد واحد ولا يذوق تعابدا لانه قد يقضي الى اخذ لسان الخاني جميعه بعض لسان  
الغني عليه (لا يقدو لادبه لارجى عوده) مما ذهب بحماة (في ملة تقولوا اهل التبر من) بيان لما (عين كس بقورها) كعقرب  
(او منقطة كدو) بان حتى عليه فصار لا شد ران بعدو (وشعوه) كتسبب الوط لانه معرض للعدو لا يجيبه شيء ونسقط المطالبه  
فوجب تأخيره فان ما خلا من الجنى عليه كالقطع شعر طرادان لم يبق للدعوى حشنة كغيره من لارجى عوده (قلوبات)  
يجنى عليه (فيا) اي العتاق الى اهل التبر عود في (تد فته الذهاب) بالجنابة لباس من عوده ما لو لم يكونوا انقضت المدة ولم  
معد (وان ادعى حان عوده) اي الذهاب ٣٨٦ من هن او منقطة (خالف في الجنابة) على عدم العود لانه الاصل (وقى عاد)

ما ذهبنا إليه: (بحال) أى  
على مقتضى ذهابه (فلأوش)  
على جان كالأقطع شعره وعاد  
(و) ان عاد (نقصا قبل) ان عاد  
الرقص (أو) عاد اقصاف  
(صفة) بان عاد الن أخضر  
ومحروقة (على جان (حكومة)  
لحوت النقص بقوله فعليه  
وتأق (ثم ان كان) الحفى عليه  
(أخذته) ما ذهب قبل أن يعود  
ثم عاد (ردها) الى من أخذها  
منه (أو) كان الحفى عليه  
(اقتصر) من جان نظير ما ذهب  
منه ثم عاد (الحان الدية) تبين  
انما استبقى ذلك بلائق ولا  
عصاص للشبهة (وردها) أى  
الحفى الى يد ما أخذها  
اقتصر منه (ان عاد) ما أخذ  
الحفى دية لما تقدم فى الحفى  
عليه (من قام سنة أو نظره)

جرحا (اعظم منها) أي الموضحة (كاشية ومنقطة وما مرمية أن يقتض موصحة) لأنه يقتض بعض حقه ومن عمل جنانته فله انما صنع  
 السكن في موضع وضع الجاني لوصول سكن الجاني إلى العظم بخلاف طامع الساعد فله يمنع كنهه في الكوع (و يأخذ) لذا اقتض  
 موضحة (ما ين دينا) أي الموضحة (ودية تلك الشجة) التي هي أعظم منها لتغير القصاص فيعطف على الذل كما لو قطع أصبعه على  
 يمكن القصاص إلا في أحداهما (فيؤخذ فهاشمة) إذا اقتض من الجاني موضحة (خمس من الأيل) ويؤخذ (فحشفة) إذا اقتض منه  
 موضحة (عشرا) من الأيل (ومن خائف) عن جنى عليه (واقص مع خوف) تلف جان (من مذنب أو) من لم يرد (شلاء أو من  
 قطع نصف ساعده أو غيره) كمن قطع نصف ساقه (أو) اقتض (من مأمومة أو حاشية مثل ذلك) لأن لم يرد على ما لم يرد على ما لم يرد  
 في المأمومة دامت على بعض الحاشية كمن فعل جانب به (وليس) جرحه (وضع الموضع في المزمع) لأنه لم يأخذ زيادة على حقه  
 (و يعتبر قدر جرح صاحب ذنوب كفاية) لأن حده العظم والناس مختلفون في قوة الألم وكثرة فلو رويها فكانت لتغير  
 الاستيفاء موضحة الاعتبار المذكور أن يصدق في موضع التجه من رأس المخرج فيعلم طولها وعرضها بخشنة أو بسط ويضموا على  
 رأس الشاح ويعلم طريقه بسوادا وغيره ويأخذ حديد عرشها كمرضى ٣٨٧ النصف منها في أولها حدة وعرضها في

أخرها بحد مثل النجدة  
 طولها وعرضها (من أوسع بعض  
 رأس البصير) الذي أوجب  
 (كرامة) أي الشاح (أو أكبر)  
 من رأسه (أو وجه) المخرج  
 (أو) رأسه (كهد وارش رائد)  
 لتلاصق مع فرج واحدة قصاص  
 ودية (ومن أوجه) أي الرأس  
 (كهد ورأه) أي أنه (أو أكبر)  
 من رأس المخرج (أو وجهه) قدر  
 شعته من أي (أو ستة) القصاص  
 من رأس الشاح (ولو كانت)  
 النجدة (بغير بعض الرأس منها)  
 أي الشاح (أو المخرج) (ولو يمدل  
 عن (نحو) أي الشعرة (أو)  
 غيره) شدة الموت للموتة قد  
 الموضع (وان أشد ذلك عدد)  
 اثنا عشر (أو قطع طرف)  
 عدا (أو) أشد ذلك عدد (جرح  
 موجب قد ورو) كما أخرج

قد وروضته) لأن الحق في الزائدة وقد تركه (ولا ارش) القصاص (فذلك) التروك لأنه ترك  
 الاستيفاء مع مكانه (وان كانت الشعرة بقدر بعض الرأس منها) أي من الجاني والنجدة عليه  
 (لم يعدل عن جانبها إلى غيره) لأنه أمكنه أن يستوفى ما وجبه له فيجزئه الصلوات إلى غيره  
 (وإذا أراد الاستيفاء من موضحة وشبهها) من الجروح التي تليها إلى العظم (فان كان على موضحة  
 شعر أزاله) يحلق أو غيره ليعتكر من الاستيفاء (ويبعد إلى موضع النجدة من رأس المخرج  
 فيعلم طولها وعرضها بخشنة أو بسط) فيعلم حتى يقتض من الجاني مثله (تبريها) أي الخشنة أو  
 نحوها (على رأس الشاح ويعلم طريقه) أي المرضع على رأس الجاني أو غيره من حشده أو غيره  
 (بسوادا وغيره) ثم يأخذ حديد عرشها كمرضى النجدة فيضعها في أول النجدة (يخرجها إلى  
 آخرها) فأنشغل الشعرة طولها وعرضا (لأن القصاص يعمد للمائة) (ولا راي حق) لأنه حده  
 العظم وروى أنه نذر الاستيفاء لأن الناس مختلفون في قوة الألم وكثرة كجاسق  
 فوفصل وان اشترك جماعة في قطع طرف (أو) في جرح موجب القصاص حتى ولو في موضحة  
 أو تساوت أفعالهم فلا يميز قبل أحد منهم من فعل الآخر مثل أن يضعوا حديد على يده ويهاجموا  
 عليها جميعا حتى تبين أي تغتسل اليد (أو تهدوا بها أو حب قطعه) كسرقه (فيقطع ثم جرحوا  
 عن الشهادة أو بكرهوا الإنسان على قطع طرف) فيقطعه (فصنع قطع السكر من وكره) كما  
 يقتلون بالنفس (أو يلقوا بحجرة من طرف إنسان فيقطعه) (أو يهجم) أي يندفع نحوها  
 (فثنين) باليد (ونحوه) أي نحو ما ذكر كالزاد وهو السبع أو نحوه (عليهم كاهم) قصاص (تقول  
 على الشاهد لو علمت أنك أقمتم معا لقطعتم كذا فأنه إن القصاص على كل منه لو تمم أوله  
 أحد نوى القصاص فتمم خذ الجماعة بالواحد كالنفس وفي الانتصا لو حلف كل مائة قطع بها  
 حنث بذلك وعنه لا قودلته لا تساوى بين طرف وأطراف وفي رواية بعد ذلك خلافه على

(موضحة ولم تميز أفعالهم كان وضعا واحدة عن يد واحد أو على جيبا (حق وان) أي (ففي كل) صوم (تقود) لم يرد عن  
 على أنه شهد عند شاهدان على رجل بسرعة قطع يده ثم حاد آخر قتلا لأنه أضر وأخطأ في الأول فترده دمه في الثاني  
 وغرمه ما دله الأول وقال لو علمت أنك أقمتم لقطعتم كذا ولأن أحد نوى القصاص (دعوا جماعة الواحد فادرس (وضع مرفق  
 أفعالهم أو قطع كل) منهم (من حاد لا تروى على أحد) منهم لا ركا لم يقطع اليه ولو يترك يده جيبا أو نظما وروى طولها  
 (وتضمن مائة جناية ولو) بعد أن (أنزل جرح واقتض) من حان (ثم انتقض) الجرح (فصرى) لم يقطع اليه بقدر الجاني  
 (وتضمن مائة جناية ولو) بعد أن (أنزل جرح واقتض) من حان (ثم انتقض) الجرح (فصرى) لم يقطع اليه بقدر الجاني  
 أشبه ما لا يشره (يقود ودية في نفس ودونها) متعلق بتضمن فلو تمته في رأسه فصرى أن يذهب شبه غيره ثم مات اقتض منه في  
 الذنوب وأخذت منه دية غيره (ذكره في شرحه) (فلو قطع أصبه فأنك قلت) أصبح (أخري) بيمين (أو) أنا كنت (اليد سقطت من  
 مفصل فالقود) فيسقط (ويحتمل الأرش) لعدم إمكان التمسك في الشان وإن سرت إلى النفس فالقود والدية كالحالة  
 (ومائة القود هدر) أي غير مضمونة وتقول عمرو على من مات من حدة أو قصاص لادنه الحق قتله واد عليه بعينه وأنه قطع  
 بحق فكأنه غير مضمون فكأنه مائة كقطع المارق (فلو قطع طرفة قودا صرى إلى النفس فلا تنفي على طامع) لما تقدم (لكن  
 لوقطه) أي قطع الجاني عليه الجاني (فهرأ) بلالته ولا ذنأ امام أو أنابه (مع حر أو برد) أو لم لا يرضى بها الجرح من السراية (أو)





22 56

SIA